

# أَوَّلُ الْمَسَائِلِ

بِشْرَع

عَمْدَةُ السَّالِكِ وَ عَمْدَةُ النَّاسِكِ

تَأْلِيفُ

الشيخ محمد الزهري الغمراوي

شرح

عَمْدَةُ السَّالِكِ وَ عَمْدَةُ النَّاسِكِ

للإمام شهاب الدين أبي العباس أحمد بن النقيب المصري إشفهني

٧٠٢ - ٧٦٩ هـ

تنبيه : وضع عمدة السالك بأعلا الصحيفة  
مضبوطاً بالشكل ليعم نفعه الخاص والعام ؟

طبع بمطبعة دار أحياء الكتب العربية

لأصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاه

بجوار المشهد الحسيني بمصر



أَقُولُ الْمُسْتَسَالِكُ  
شرح  
عمدة السالك و عمدة الناسك

تأليف

الشيخ محمد الزهري الغمراوي

شرح

عمدة السالك و عمدة الناسك

للإمام شهاب الدين أبي العباس أحمد بن النقيب المصري الشافعي

٧٠٢ — ٨٧٦٩

تمت الطبعة و وضع عمدة السالك بأعلا الصحيفة  
مطبوعاً بالشكل ليعم قومه الخاص والعام

مكتبة دار الكتب  
مكتبة البابي الحلبي وشركاه

[ مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ ]

« حديث شريف »

قال المصنف رحمه الله :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

---

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

( قال للمصنف رحمه الله : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ) الكلام على البسملة شهير وأهم شيء يلزم التكلم فيه في الكتب الفقهية بيان ما يتطلب فيه البسملة وهي أنها تجب في الفاتحة في الصلاة وتسب في الأمور ذات الشأن ، وتحرم على المحرم لذاته كشرب الخمر ، وتكره على المكروه لذاته . قال رحمه الله :

الحمد



الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، هذا مختصر على مذهب الإمام الشافعي ، رحمه الله عليه ورضوانه ، اقتصر فيه على الصحيح من المذهب عند الرافعي والنووي أو أحدهما ،

( الحمد لله رب العالمين ) بدأ رحمه الله بالبسملة ثم نثى بالحمدلة اقتداء بصنع الكتاب العزيز وعملا بحديث « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع » ومعناه أنه يطلب الابتداء بها في الأمور ذات الشأن كلبس الثياب وركوب الدواب والأكل والشرب وإنه إن لم يبدأ بها فيها تكون ناقصة في المعنى مثل الآدمي المقطوع اليد وحديث « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع » رواه أبو داود وأشار إلى أنه لا تعارض بينهما إذ الابتداء حقيق وإضافي ، والرب معناه المالك ، والعالمين جمع عالم وهو اسم لما سوى الله ، فعنى الجملة الثناء والمدح ثابت لله مالا كالحلق جميعهم . قال ( وصلى الله على سيدنا محمد ) الصلاة من الله الرحمة المقرونة بالعظيم فعنى صلى الله أطلب منك يا الله رحمة مشمولة بالتعظيم على سيدنا معاشر الحلق محمد فهى جملة خبرية لفظاً طلبية معنى . ذل ( وعلى آله وصحبه أجمعين ) لما أمر الله بالصلاة عليه بقوله : يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه . قيل له كيف نعلي عليك قل قولوا : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد إلخ في التشهد . فعلمنا أننا مأمورين بالصلاة على آله أيضاً ، وهم كما قال الشافعي أقاربه المؤمنون من بنى هاشم وبنى المطلب ، وصحبه اسم جمع لصاحب وهو من اجتمع به صلى الله عليه وسلم مؤمنائه . ولما كان بعض الرافضة يقع في بعض الدخابة أكد بلفظ أجمعين للرد عليهم . قال ( هذا مختصر ) ذل اسم إشارة يشار به إلى الجودوس . فاستعمله المصنف على سبيل المجاز لما رتبته في ذهنه ، والمختصر اسم مفعول من الاختصار وهو الإيجاز ثم وصف هذا المختصر فقال ( على مذهب الإمام الشافعي ) أى أن هذا المختصر جار على مذهب الإمام الشافعي أى على مقتضى الأحكام التي ذهب إليها ، والمذهب في الأصل اسم للمكان الذي يذهب فيه ثم نقل إلى الأحكام على سبيل المجاز والإمام من يؤتم به والشافعي نسبة إلى شافع وهو جد الإمام الشافعي الرابع إذ هو « محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب ابن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف » وعبد مناف هو الأب الرابع للنبي صلى الله عليه وسلم « ولد الإمام الشافعي بنزلة سنة خمسين ومائة ، ومات سنة أربع ومائتين بمصر . قال ( رحمه الله عليه ورضوانه ) جملة خبرية لفظاً انشائية معنى ، والرحمة من الله الإحسان ، والرضوان القرب والمحبة فهو أخص من مطلق الرحمة ( اقتصر فيه ) أى في المختصر فهى صفة له أيضاً ( على ) ذكر ( الصحيح من المذهب ) اعلم أن المذهب يحتوى على الصحيح الذي لا تجوز الفتوى بغيره وعلى مقابله وهو الضعيف وعلى المشهور ومقابله وهو النريب وعلى الأظهر ومقابله وعلى الراجح ومقابله وعلى النص ومقابله وهو المخرج وعلى القديم ومقابله وهو الجديد فالمصنف لم يذكر في كتابه إلا الصحيح ولم يتعرض لنيره كالمنهاج ، ومن فوائد ذكر المجتهد للقولين إبطال ما زاد لا العمل بكل منهما وبيان المدرك وأن من رجع أحدهما من مجتهدى المذهب لا يعدّ خارجاً عنه ثم الراجح منهما مانص على رجحانه وإلا فما علم تأخره وإلا فما فرغ عليه وحده وإلا فما قال عن مقابله مدخول أو يلزمه فساد وإلا فما أفرد في محل أو جواب وإلا فما وافى مذهب مجتهد لتقويه به فان خلا عن ذلك كله فهو لتكاثر نظريه . إذا علمت ذلك علمت ما يحتاج إليه الترجيح من تتبع كلام الإمام والإحاطة به والاطلاع على المذاهب الأخر ، قلنا لم يدع هذه المرتبة إلا أفراد قليلة ولذا قال المصنف : ( عند الرافعي والنووي ) يعنى الصحيح عندهما إذ هما شيخا المذهب وعلى اعتمادهما المعول إلا نادراً وقد نالا من الشهرة ما ينفي عن بسط القول في الثناء عليهما ، قل ( أو أحدهما ) بالجر معطوف على مجموع المعطوف والمعطوف عليه

وَقَدْ أَذْكَرُ فِيهِ خِلَافًا ، وَذَلِكَ إِذَا اُخْتَلَفَ تَصْحِيحُهُمَا مُقَدِّمًا لِتَصْحِيحِ النَّوَوِيِّ ، فَيَكُونُ مُقَابِلَهُ تَصْحِيحُ الرَّافِعِيِّ ، وَنَمِيَتْ :

( عُمْدَةُ السَّالِكِ ، وَعُدَّةُ النَّاسِكِ )

وَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يَنْفَعَ بِهِ ، وَهُوَ حَسْبِي وَنَعْمَ الْوَكِيلُ .

## كتاب الطهارة

الْمَاءُ أَقْسَامٌ : طَهُورٌ وَطَاهِرٌ وَنَجَسٌ ، فَالطُّهُورُ هُوَ الطَّاهِرُ فِي نَفْسِهِ الْمُطَهَّرُ لَذِيرِهِ ، وَالطَّاهِرُ هُوَ الطَّاهِرُ فِي نَفْسِهِ وَلَا يُطَهَّرُ غَيْرُهُ ،

يعنى يذكر الصحيح عندما إذا كان لها في المسألة تصحيح فإن لم يكن في المسألة إلا تصحيح لأحدهما ذكر تصحيحه فقط (وقد أذكر فيه) أى المختصر (خلافًا) في بعض الصور يعنى لا يذكر في المختصر خلافًا إلا في بعض الدور (وذلك إذا اختلف تصحيحهما) أى النووي والرافعى (مقدمًا لتصحيح النووي) لأنه التأخر لتصحيحه استدراك لتصحيح الرافعى فلذا قال جازمًا به لأنه العمدة في المذهب فيكون للفقهي به ما يحججه (فيكون مقابله تصحيح الرافعى) فلا يؤول عنه ويكون ضيقًا (وسميته) أى هذا المختصر (عمدة السالك وعُدَّة النَّاسِكِ) العمدة ما يعتمد عليه ، والدالك هو السائر إلى الله بطلب مرضاته ، والعمدة اسم للآلة التي يعتمد عليها صاحبها ، والناسك العابد فمن أراد السير إلى الله والعبادة له لا بد له من تصحيح عباداته ومعاملاته وهذا الكتاب له هو العمدة والمدية (والله أسأل) أى من الله لامن غيره أطلب (أن ينفع به) أى النفع لجميع السالكين (وهو حسبي) أى يكفي ما أحججه وهو كالتعليل لسؤاله (ونعم الوكيل) نعم كلمة مدح ، والوكيل اللوكول إليه أمور خلقه فكأنه يقول أنى المدح لمن وكلت إليه أمور خلقه وهى جملة إنشائية معطوفة على الجملة الخبرية وقد قيل يجوز ذلك .

## (كتاب الطهارة)

الكتاب لمة مصدر ومعناه الجمع ، واصطلاحاً . جملة من العلم مشتملة على أبواب وفصول غالباً ؛ والطهارة لمة النظافة . وشعرًا رفع حدث أو إزالة نجس أو ما فى معناها ، وقد انتصح الأئمة كتبهم بالطهارة فخير «مفتاح الصلاة الطهور» مع تقديمه صلى الله عليه وسلم الصلاة فى حديث شعار الإسلام بمد الشهدتين ، ولما كان الماء آلة للطهارة بدأ المعتنف بتقسيمه فقال (للماء أقسام) أى ثلاثة (طهور وطاهر ونجس) ومن زاد المكروه استعماله فقد قبح الطهور على بعض أقسامه ؛ ثم عرف المصنف الأقسام فقال (فالطهور هو الطاهر فى نفسه) أى الذى لو أصاب غيره لا ينجسه (المطهر لذيريه) قلما المستعمل فى فرض الطهارة كالمرة الأولى فى الوضوء والنيل أو فى إزالة النجاسة ولو مغفوا عنها لا يسمى طهوراً لأنه لا يطهر غيره وهكذا الماء المتغير أحد أوصانه بطاهر (والظاهر هو الطاهر فى نفسه) بأن لم يغير أحد أوصانه بالنجاسة ولم تلاقه نجاسة وهو قليل (ولا يطهر غيره) بأن استعمل فى فرض طهارة أو لإزالة نجاسة .

وَالنَّجَسُ غَيْرُهُمَا ، فَلَا يَجُوزُ رَفْعُ حَدِّهِ ، وَلَا إِزَالَةُ نَجَسٍ إِلَّا بِالْمَاءِ الْمَطْلُوقِ ، وَهُوَ الطَّهُّورُ عَلَى أَى صِفَةٍ كَانَ مِنْ أَصْلِ الْخُلُقَةِ ، وَيُكْرَهُ بِالْمَشَمْسِ فِي الْبِلَادِ الْحَارَّةِ ، فِي الْأَوَانِي الْمُنْطَبِعَةِ ، وَهِيَ مَا يُطْرَقُ بِالْمَطَارِقِ إِلَّا الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ ، وَتَزُولُ بِالتَّبْرِيدِ . وَإِذَا تَغَيَّرَ الْمَاءُ تَغْيِيرًا كَثِيرًا بَحِثْ يَسْلُبُ عَنْهُ اسْمُ الْمَاءِ بِمُخَالَطَةِ شَيْءٍ طَاهِرٍ يُمَكِّنُ الصَّوْنَ عَنْهُ كَدَقِيقٍ وَزَعْفَرَانٍ أَوْ اسْتَعْمَلَ دُونَ الْقَلَتَيْنِ فِي فَرَضِ طَهَارَةِ الْحَدِّثِ وَلَوْ لَحَبِيٍّ أَوْ النَّجَسِ وَلَوْ لَمْ يَتَغَيَّرْ لَمْ يَحْزَرْ الطَّهَارَةُ بِهِ ؛

(والنجس غيرها) وهو ما طرأت عليه نجاسة وهو قليل أو كثير أو صانها بها (فلا يجوز) أى لا يحل ولا يصح أيضاً (رفع حدث) أى أصغر أو أكبر (ولا إزالة نجس) من سائر الأنجاس ولو معزوا عنها (إلا بالماء) فلا يصح بغيره كالخل واللب (المطلق) أى لم يقيد بقيد لازم كماء الورد أو بوصف كماء دافق أى مئى فكل ذلك وإن أطلق عليه ماء لا يجوز الطهر به ، فالماء المطلق ما يسمى في العرف ماء بلا قيد لازم وإن قيد في بعض الأحيان كماء البحر وماء النهر فلا يخرج عن الإطلاق بذلك (وهو الطهور) وأما غيره فلا بد من تقييده بأن يقال ماء صابون وماء ورد (على أى صفة كان من أصل الخلقة) أى من أصل الوجود ككونه حلواً أو مالحاً أو أبيض أو أسود ، وأما إن طرأ له شيء من ذلك بأن تغير بشيء من الطاهرات فلا يقال له طهور (ويكره بالشمس) أى الذى سخنته الشمس لكن (في البلاد الحارة) فلا يكره الشمس في الباردة والمعتدلة كمصر (في الأواني المنطبعة) بأن تكون ممدنية (وهو ما يطرق بالمطارق) أى يدق (إلا الذهب والفضة) هو استثناء من الأواني المنطبعة فلا يكره الشمس فيها كما لا يكره في الحزف ؛ وضابط الشمس أن تؤثر فيه السخونة بحيث تفصل من الإناء أجزاء سمية تؤثر في البدن لا مجرد انتقاله من حالة لأخرى ، ولا يكره استعماله في أرض أو آية أو ثوب أو طعام جامد (وتزول بالتبريد) ولو برد بنفسه زالت الكراهة أيضاً (وإذا تغير الماء تغيراً كثيراً) حسياً كان التغير بأن شوهه تغير أحد أوصاله من طعم أو لون أو ريح أو تقديراً بأن سقط في الماء ما يوافق أحد صفاته كماء مستعمل فيقدر مخالطاً وسطاً بأن يقدّر مثل الساقط من الرمان وينظر هل يغير الطعم أم لا فإن لم يغير قدر مثله من الحميم ويقال هل يغير اللون فإن لم يغير قدر مثله من اللادن فإن غير الريح ضرر ، ويشترط أن يكون التغير كثيراً (بحيث يسلب عنه اسم الماء بمخالطة شيء طاهر) فإن لم يكن التغير كثيراً بأن سقط في الماء شيء من قليل صابون أو لم يكن التغير بمخالط وهو الذى لا يمكن فصله عن الماء بأن كان مجاور كدهن وعود فإن ذلك لا يضر في الطهورية ، ويشترط في المخالط أيضاً أن يكون بحيث (يمكن السون عنه) فإن لم يمكن السون عنه كطحلب ومن ذلك التغير بما في مفره ومجره فلا يسلب الطهورية وذلك (كدقيق وزعفران) فإن ذلك طاهر مخالط بغير كثيراً ويمكن صون الماء عنه فيسلب الطهورية وهو طاهر في نفسه ، ثم أشار إلى قسم آخر من الطاهر غير الطهور فقال (أو استعمل) أى الماء حالة كونه قليلاً (دون القاتين في فرض طهارة الحدث) فإنه يكون طاهراً غير مطهر ، وأما المستعمل في الغسل كالمغسلة والأغسال المسنونة فهو طاهر مطهر (ولو لم يصب) يعنى أن ماء وضوء الصبي وغسله ليس بمطهر لأن المراد بالفرض ما لا بد منه وإن لم يصب بتركه (أو النجس) معطوف على فرض طهارة ؛ يعنى أن الماء المستعمل قسماً ؛ ما استعمل في فرض طهارة ، وما استعمل في إزالة نجاسة (ولو لم يتغير) فالماء المستعمل في إزالة النجاسة إن تغير بها كان نجساً وإن لم يتغير كان طاهراً غير مطهر فهو على كل غير مطهر وإذا كان كذلك (لم تجز الطهارة به) ثم شرع في أخذ محترزات القيود السابقة فقال :

فَإِنْ تَغَيَّرَ بِالزَّعْفَرَانِ وَنَحْوِهِ يَسِيرًا أَوْ بِمَجَاوِرِهِ كَعُودٍ وَدُهْنٍ مُطَيَّبِينَ أَوْ بِمَا لَا يُمْكِنُ الصَّوْنُ عَنْهُ كَطَلْحَبٍ  
وَوُرْقٍ شَجَرٍ تَنَازَّرَ فِيهِ وَبَتْرَابٍ وَطُولٍ مَكْتٍّ ، أَوْ اسْتَعْمَلَ فِي النَّفْلِ كَمَضْمَضَةٍ وَتَجْدِيدٍ وَضَرْءٍ وَغَسْلٍ  
مَسْنُونٍ ، أَوْ جَمَعَ الْمُسْتَعْمَلَ فَبَلَغَ قَلْتَيْنِ جَازَتْ الطَّهَّارَةُ بِهِ ، وَلَوْ أَدْخَلَ مَتَوَضًى يَدَهُ بَعْدَ غَسْلِ وَجْهِهِ مَرَّةً  
أَوْ جُنِبَ بَعْدَ النِّيَّةِ فِي دُونِ الْقَلْتَيْنِ فَاعْتَرَفَ وَنَوَى الْإِعْتِرَافَ لَمْ يَضُرَّهُ وَالْأَصَارُ الْبَاقِي مُسْتَعْمَلًا ، وَلَوْ  
انْفَسَّ جَنْبَانٌ فَأَكْثَرَ دَفْعَةً أَوْ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ فِي قَلْتَيْنِ أَرْتَفَعَتْ جَنَابَتُهُمْ وَلَا يَصِيرُ مُسْتَعْمَلًا ؛ وَالْقَلْتَانِ  
خَمْسَمِائَةٌ رَطْلٌ بِغَدَادِيَّةٍ تَقْرِيبًا وَمَسَاحَتُهُمَا ذِرَاعٌ وَرَبْعٌ طَوْلًا وَعَرْضًا وَعُمُقًا ، فَالْقَلْتَانِ لَا تَنْجِسُ بِمَجْرَدِ مُلَاقَاةِ  
النَّجَاسَةِ بَلْ بِالتَّغْيِيرِ بِهَا وَلَوْ يَسِيرًا . ثُمَّ إِنْ زَالَ التَّغْيِيرُ بِنَفْسِهِ أَوْ بِمَاءٍ طَهَّرَ أَوْ بِنَحْوِ مَسْكٍ أَوْ بَخْلِ أَوْ بَتْرَابٍ فَلَا ،

(فإن تغير بالزعفران ونحوه يسيراً) محترز قوله كثيراً (أو بمجاوره) محترز قوله بمخالط (كعود ودهن مطيبين)  
فإن التغير بهما تغير بالمجاور فلا يضر وإن كان كثيراً ما لم يخرج إلى اسم آخر كأن اختلط دهن بالماء حتى صار يسمى  
مرقة لاء (أو بما لا يمكن الصون عنه) محترز يمكن الصون عنه (كطلح) هو شيء أخضر يعلو الماء من طول  
المسك (وورق شجر تناثر فيه) أي سقط في الماء بخلاف الخمر فإنه يضر لإمكان صون الماء عنه عادة (و) كذلك  
لا يضر التغير (ب) سب (تراب) وكذلك ملح الماء وإن طرح فيه (و) (بطول مكث) فلا يضر التغير به (أو استعمال  
في النفل) محترز قوله في فرض (كمضمضة وتجديد وضوء وغسل مسنون) تمثيل للنفل (أو جمع المستعمل فبلغ قاتين  
جازت الطهارة به) محترز قوله دون قاتين (ولو أدخل متوضئ يده بعد غسل وجهه مرة) أشار بذلك إلى ما دفع  
استعمال الماء الذي دون القاتين عند الوضوء أو النسل بأن الذي يدفع الاستعمال نية الاعتراض أي إخراج الماء من  
الإناء فمعنى الاعتراض أن ينوى أن يدخل يده في الإناء لا لرفع الحدث فيه بل لإخراج الماء خارجه ويختلف محلها في  
الوضوء والنسل فأفاد أنه ينوى بعد غسل وجهه مرة إن عم الماء وجهه وإلا نوى بعد تعميم وجهه (أو جنب بعد النية)  
أي نية رفع الحدث (في دون القاتين) وأما في القاتين فلا يحتاج إلى نية (فاغتفر ونوى الاعتراض لم يضره) ودفعت  
نية الاعتراض استعمال الماء (وإلا صار الباقي مستعملاً) لأنه بوضع يده فيه ارتفع حدثها في الماء فصار مستعملاً (ولو  
نفس جنبان فأكثر دفعة) أشار إلى قيد ملحوظ وهو أن الماء مادام متردداً على العضو لا يحكم عليه بالاستعمال  
مادامت الحاجة باقية فلو انفس جنب أو محدث في ماء قليل ثم نوى ارتفع حدثه وصار الماء مستعملاً بالنسبة إلى غيره  
لأجله ولو انفس فيه جنبان ثم نوى ما ارتفعت جنبانها أو مرتباً فالأول فقوله (أو واحد بعد واحد في قاتين  
ارتفعت جنبانهم ولا يصير) الماء (مستعملاً) ظاهر . ولما ذكر المصنف القاتين عرفهما فقال (والقالتان خمسمائة رطل  
بغدادية تقريباً) ورطل بغداد عند النووي مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم (ومساحتها) أي مقدار  
القاتين بالمساحة (ذراع وربيع طولاً و) ذراع وربيع (عرضاً و) ذراع وربيع (عمقاً) والمراد بالذراع ذراع آدمي  
(القالتان لا تنجس بمجرد ملاقة النجاسة) لعله راعى في لفظ القالتان المعنى الاصطلاحي وهو الماء ، وإلا لكان الواجب  
عربية لا تنجس وقد علمت أن كثرة الماء تدفع عنه النجاسة إن لم يتغير (بل بالتغير بها ولو يسيراً) ولا فرق بين التغير  
الحسي أو التقديرى (ثم إن زال التغير بنفسه أو بماء طهر) ولو مستعملاً ولا يضر عود تغيره إذا خلا عن نجس جامد  
لا أو بنحو مسك) مما يستر الرائحة (أو بخل) مما يستر الطعم (أو بتراب) مما يستر اللون (فلا) يطهر .

ودونهما

وَدُونَهُمَا يَنْجُسُ بِمَجْرَدِ مَلَاقَاةِ النَّجَاسَةِ وَأَنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ إِلَّا أَنْ يَقَعَ فِيهِ نَجَسٌ لَا يَرَاهُ الْبَصَرُ أَوْ مِثْلَهُ لَأَدَمَ لَهَا سَائِلٌ  
كَذَبَابٌ وَنَحْوُهُ فَلَا يَضُرُّ وَسِوَاهُ الْجَارِي وَالرَّاكِدُ ، فَإِنْ كُوثرَ الْقَلِيلُ النَّجَسُ فَبَلَغَ قَلَتَيْنِ وَلَا تَغْيِيرُ طَهْرٌ ، وَالْمُرَادُ  
بِالتَّغْيِيرِ بِالطَّاهِرِ أَوْ بِالنَّجَسِ أَمَّا اللَّوْنُ أَوِ الطَّعْمُ أَوِ الرَّيْحُ ، وَيَنْدَبُ تَغْطِيَةُ الْإِنَاءِ ، فَلَوْ وَقَعَ فِي أَحَدِ الْإِنَاءَيْنِ نَجَسٌ  
تَوْضِئًا مِنْ أَحَدِهِمَا بِاجْتِهَادٍ وَظُهُورِ عِلَامَةٍ سِوَاهُ قَدَرٍ عَلَى طَاهَرٍ يَتَقَيَّنُ أَمْ لَا ، فَإِنْ تَحَيَّرَ أَرَأَيْتُمَا ، وَيَتَقَيَّمُ بِالْإِعَادَةِ  
وَالْأَعْمَى يَجْتَهِدُ ، فَإِنْ تَحَيَّرَ قَلَدَ بَصِيرًا ، وَلَوْ اشْتَبَهَ ظُهُورُ بَمَاءٍ وَرَدَ تَوْضِئًا بِكُلِّ وَاحِدٍ مَرَّةً ، أَوْ يَبُولٍ  
أَرَأَيْتُمَا وَيَتَقَيَّمُ .

**فصل : تحل الطهارة من كل إناء طاهر إلا الذهب والفضة . والمطلبي بأحدهما بحيث يتحصل منه شيء بالنار**

(ودونهما) أى القلتين (ينجس بمجرد ملاقة النجاسة) ولوجاريا ومثل مادون القلتين فى النجس بمجرد الملاقة سائر  
المائعات ولو كثرت (وإن لم يتغير) هذا إذا طرأت النجاسة على الماء ، وأما إذا كان الماء وارداً وأزال عين النجاسة ولم يزد  
وزنه كماء العسالة فإنه يكون طاهراً غير مطهر ، ثم أشار إلى استثناء بعض مسائل لا ينجس فيها القليل بالملاقة فقال (إلا أن  
يقع فيه) أى فى الماء القليل (نجس لا يراه البصر) المعتدل كما إذا وقع الذباب على نجس رطب وعلق به شيء لا يدركه  
البصر ثم وقع فى الماء (أو مِثْلُهُ لَأَدَمَ لَهَا سَائِلٌ) عند شق عضو منها (كذباب ونحوه) مثل الجنافس والسحالي ولفظ  
نحو زائد للتوضيح (فلا يضر) فى جميع ما ذكر فى ظهورية المَاء (وسواء الجارى والراكِد) وإنما يجبكم بالنجاسة  
فى الجارى على كل جربة فلا تنجس التى قبلها وحيضان بيوت الأخلية من الرَّاكِد ويعتبر كل حوض على حدته إلا إن تحرك  
كل واحدة بحركة الأخرى فتعتبر الجميع كأنها حوض واحد (فإن كُوثرَ الْقَلِيلُ النَّجَسُ فَبَلَغَ قَلَتَيْنِ وَلَا تَغْيِيرُ طَهْرٌ) أى  
صار طهوراً (والمراد بالتغير بالطاهر أو بالنجس إنما اللون أو الطعم أو الريح) فتغير أحد الأوصاف كاف فى سلب  
الظهورية أو الطهارة (ويندب تغطية الإناء) حفظاً من وقوع الآفات فيه (فلو وقع فى أحد الإناءين نجس تَوْضِئًا مِنْ  
أَحَدِهِمَا بِاجْتِهَادٍ وَظُهُورِ عِلَامَةٍ) أو أَوْ يَبُولٍ أى لأن الاجتهاد قد لا يظهر معه علامة (سواء قدر على طاهر يَتَقَيَّنُ أَمْ لَا)  
لأن التطهير من شرط الصلاة ويمكن التوصل إليه بالاجتهاد فيجوز عند القدرة ويجب عند عدمها (فإن تَحَيَّرَ أَرَأَيْتُمَا  
وَيَتَقَيَّمُ بِالْإِعَادَةِ) أى صلاه لأنه يتيمم لفقد الماء (والأعمى يَجْتَهِدُ) كالْبَصِيرِ (فإن تَحَيَّرَ) (الأعمى) (قلد بصيراً) فى اجتهاده  
بغائب البصير فليس له فى التحجير إلا الإراقة (ولو اشْتَبَهَ ظُهُورُ بَمَاءٍ وَرَدَ تَوْضِئًا بِكُلِّ وَاحِدٍ مَرَّةً) ولا يجتهد إذ شرط  
الاجتهاد أن يكون لكل واحد أصل فى التطهير (أو يَبُولُ) أى اشْتَبَهَ الظهور ببول (أَرَأَيْتُمَا) لأنه لا يمكن أن يتوضأ  
بكل ولا يمكن أن يتيمم مع وجود الماء الطهور (ونجس) بعد الإراقة .

(فصل : تحل الطهارة من كل إناء طاهر) لما كان لا بد للماء الطهارة من ظرف تعرض لما يحل استعماله من الظروف  
ولو فى غير الطهارة فأفاد أن كل ما هو طاهر من الظروف يحل استعماله بخلاف النجس فإنه لا يحل استعماله فى الماء القليل  
لما يلزمه من التلوّث بالنجاسة بخلاف استعماله فى الجامد أو فى الماء الكثير (إلا الذهب والفضة) استثناء من الطاهر  
(والمطلبي بأحدهما بحيث يتحصل منه شيء بالنار) قيد لعدم جواز المطلق فإن الإناء إذا طلى فإن كان الطلاء كثيفاً يحصل  
منه شيء لو عرض على النار التحق بإناء الذهب والفضة وإن لم يحصل حل

فَيَحْرُمُ اسْتِعْمَالُهُ عَلَى الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ فِي الطَّهَّارَةِ وَالْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَكَذَا اقْتِنَاؤُهُ بِلَا اسْتِعْمَالٍ حَتَّى الْمِيلُ مِنَ الْفِضَّةِ ، وَالْمُضَيَّبُ بِالذَّهَبِ حَرَامٌ مُطْلَقًا ، وَقِيلَ كَالْفِضَّةِ ، وَبِالْفِضَّةِ إِنْ كَانَتْ كَبِيرَةً لِلزَّيْنَةِ فَهِيَ حَرَامٌ أَوْ صَغِيرَةً لِلحَاجَةِ حَلٌّ أَوْ صَغِيرَةً لِلزَّيْنَةِ أَوْ كَبِيرَةً لِلحَاجَةِ كُرْهُ وَلَمْ يَحْرُمُ ، وَمَعْنَى التَّضْيِيبِ أَنْ يَنْكَسِرَ مَوْضِعٌ مِنْهُ فَيَجْعَلَ مَوْضِعَ الْكَسْرِ فِضَّةً تُمْسِكُ بِهَا ، وَتُكْرَهُ أَوْ أَوَّيَ الْكُفَّارِ وَثِيَابِهِمْ ، وَيَبَاحُ الْإِنَاءُ مِنْ كُلِّ جَوْهَرٍ نَفِيسٍ كَبَاقُوتٍ وَزَمْرُودٍ .

فَصَلِّ : وَيَنْدُبُ السَّوَاكُ فِي كُلِّ وَقْتٍ إِلَّا لِهَائِمٍ بَعْدَ الزَّوَالِ فَيُكْرَهُ ؛ وَيَتَأَكَّدُ اسْتِحْبَابُهُ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَقِرَاءَةٍ وَوُضُوءٍ وَصُفْرَةِ أَسْنَانٍ وَاسْتِيقَاطٍ مِنَ النَّوْمِ وَدُخُولِ بَيْتِهِ وَتَغْيِيرِ الْقَمَمِ مِنْ أَكْلِ كُلِّ كَرِيهِ الرِّيحِ وَتَرْكِ أَكْلِ : وَيَجْزِي بِكُلِّ خَشَنِ إِلَّا أَصْبَعَهُ الْحَشَنَةَ ، وَالْأَفْضَلُ بَارَاكُ وَيَابِسُ نُدْبَى ،

(فيحرم استعماله) أي المطلق المذكور (على الرجال والنساء) فلا فرق في حرمة إناء التقدين بين الرجال والنساء (في الأكل والشرب وغير ذلك) من وجوه الاستعمالات (وكذا اقتناؤه بالاستعمال) لأن الاتخاذ يجر إلى الاستعمال (حتى الميل) أي اللورد (من الفضة) ومشله الحلال والابرة والقمقم (والمضيب بالذهب حرام) التضيب لإصلاح الإناء، فتحرم ضبة الذهب سواء الصغيرة والكبيرة (وقيل كالفضة) أي يفصل في ضبة الذهب التفصيل في ضبة الفضة وهو ما ذكره بقوله (وبالفضة إن كانت كبيرة للزينة فهي حرام) فيحرم استعمال الإناء التي هي فيه (أو صغيرة للحاجة حل) من غير كراهة (أو صغيرة للزينة أو كبيرة للحاجة كره ولم يحرم) الاستعمال (ومعنى التضيب) لفة (أن ينكسر موضع منه) أي المضيب (فيجعل موضع الكسر فضة تمسكه) أي موضع الكسر (بها) أي بتلك الفضة إن جعلت الصغير المستتر في تمسكه تقديره أنت كان لفظ بها غير زائد بل محتاج إليه ، ومرجع الكبير والصغير العرف (وتكره أو أواني الكفار) أي استعمالها لأنهم لا يتقون النجاسة وكذا من لا يبالى من المسلمين مثل مدمني الخمر (وثيابهم) خرصا على يقين الطهارة (ويباح الإناء من كل جوهر نفيس) لانتفاء ظهـور الخيلاء والسرف فيه وذلك (كباقوت وزمرد) وغيرها من أنواع الجواهر .

(فصل: ويندب السواك) أي استعماله (في كل وقت) أي زمن طويل أو قصير (إلا لهائِمٍ بعد الزوال فيكره) له استعماله كراهة تنزيه (ويتأكد استحبابه لكل صلاة) فرضاً أو نفلاً (وقراءة) لقرآن أو حديث أو درس (ووضوء) ولو مجدداً (وصفرة أسنان) أو خضرتها من أثر طعام (واستيقاظ) أي إفاقة (من النوم) وإن لم يتغير القم ليسلاً أو نهراً (ودخول بيته) أي منزله (وتغير القم من أكل كل كريبه الريح) من نوم وبل وشرب دخان فيتأكد السواك عند جميع ذلك (وترك أكل) فالمدار على تغيير القم من الأكل أو تركه (ويجزى) الاستيلاك (بكل خشن) أي طاهر يزيد وسخ الأسنان (إلا أصبعه الحشنة) لأن جزء الإنسان لا يسمى سواكاً له (والأفضل بآراك) أي أفضل أنواع السواك الآراك ، وهو شجر طويل يستاك بقضبانته (ويابس ندبى) أي الأفضل من أنواع الآراك اليابس الذي ندبى وبل بالماء أو غيره لتتم وظيفته من جلاء الأسنان من غير ضرر إلا الأخضر الطرى .

وَأَنْ يَسْتَاكَ عَرْضًا ، وَيَبْدَأَ بِجَانِبِ الْيَمِينِ ، وَيَتَعَهَّدَ كِرَاسِيَّ أَضْرَاسِهِ ، وَيَنْوِي بِهِ السَّنَةَ . وَيَسْنُ قَلَمَ ظُفْرٍ ، وَقَصَّ شَارِبٍ ، وَتَتَفُّ إِبْطَ وَأَنْفَ لِمَنْ أَعْتَادَهُ ، وَحَلَقَ عَانَةَ ، وَالْأَكْتَحَالَ وَتَرَأَ ثَلَاثًا فِي كُلِّ عَيْنٍ ، وَغَسَلَ الْبَرَاجِمَ ، وَهِيَ عَقْدُ ظُهُورِ الْأَصَابِعِ ، فَإِنْ شَقَّ تَتَفُّ الْإِبْطِ حَلَقَهُ . وَيُكْرَهُ الْفَرْجُ ، وَهُوَ حَلَقُ بَعْضِ الرَّأْسِ وَتَرْكُ بَعْضِهِ ، وَلَا بَأْسَ بِحَلْقِ كُلِّهِ ؛ وَيُحِبُّ الْحَتَانُ . وَيَحْرُمُ خَضْبُ شَعْرِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ بِسَوَادٍ إِلَّا لِنَرَضِ الْجِهَادِ ، وَيَسْنُ بِصَفْرَةٍ أَوْ حُمْرَةٍ ، وَخَضْبُ يَدَيِ مَرْجُوَّةٍ وَرَجُلِيهَا تَعْمِيمًا بِحَنَاءٍ ، وَيَحْرُمُ عَلَى رَجَالٍ إِلَّا لِحَاجَةٍ ؛ وَيُكْرَهُ تَتَفُّ الشَّيْبِ .

## بَابُ الْوُضُوءِ

(وَأَنْ يَسْتَاكَ) فِي الْأَسْنَانِ (عَرْضًا) لَا طَوْلًا لثَلَاثًا يَمْرَحُ اللَّثَّةُ فِي اللِّسَانِ طَوْلًا (وَيَبْدَأُ بِجَانِبِ الْيَمِينِ) مَنْ فِيهِ مَنْتَهَى إِلَى نِصْفِهِ وَيَتَوَقَّفُ بِالْجَانِبِ الْأَيْسَرِ إِلَى نِصْفِهِ (وَيَتَعَهَّدُ كِرَاسِيَّ أَضْرَاسِهِ) بِلُطْفٍ - (وَيَنْوِي بِهِ السَّنَةَ) حَقِّ يَحْصُلُ لَهُ الثَّوَابُ مَا لَمْ يَكُنْ فِي ضَمَنِ عِبَادَةِ كَالْوُضُوءِ وَالْإِحْرَامِ فَإِنَّهُ يَحْصُلُ لَهُ الثَّوَابُ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ . (وَيَسْنُ قَلَمَ ظُفْرٍ) أَيُّ قَصِّهِ (وَقَصَّ شَارِبٍ) إِنْ طَالَ وَغَايَتُهُ بِدَوْحِمَةِ الشَّفَةِ ، وَيُكْرَهُ اسْتِثْمَالُهُ وَحَلَقُهُ (وَتَتَفُّ إِبْطَ) فَإِنْ عَجَزَ عَنْ التَّتَفُّ حَلَقَهُ (وَأَنْفَ) أَيُّ شَعْرِ أَنْفٍ (لِمَنْ أَعْتَادَهُ) إِنْ طَالَ ، وَكَرِهَ بَعْضُهُمْ تَتَفُّ شَعْرِ الْأَنْفِ وَأَكْدَقَهُ (وَحَلَقَ عَانَةَ) وَهِيَ الشَّعْرُ حَوْلَ الْفَرْجِ لَكِنِ السَّنَةُ فِي حَقِّ الرَّجُلِ خَلْقُهَا وَفِي الْمَرْأَةِ تَتَفُّهَا ، وَتُحِبُّ إِزَالَتَهَا عِنْدَ أَمْرِ الزَّوْجِ بِهَا (وَالْأَكْتَحَالَ) أَيُّ يَسْنُ الْأَكْتَحَالَ أَيُّ وَضَعِ السَّكَلِ فِي الدِّينِ (وَتَرَأَ ثَلَاثًا) هُوَ بَدَلٌ مِنْ تَرَأَ (فِي كُلِّ عَيْنٍ) أَيُّ يَسْنُ الثَّلَاثَ فِي كُلِّ عَيْنٍ ، وَإِنْ كَانَ مَجْمُوعُ الْأَمْرَيْنِ لَيْسَ وَتَرَأَ (وَغَسَلَ الْبَرَاجِمَ) أَيُّ يَسْنُ إِزَالَةَ مَا عَلَى بَرَاجِمِهِ إِنْ وَضَلَ الْمَاءُ فِي الْوُضُوءِ وَالْغَسَلِ مِنْ غَيْرِ إِزَالَةٍ وَإِلَّا وَجِبَ غَسْلُ الْبَرَاجِمِ (وَهِيَ عَقْدُ ظُهُورِ الْأَصَابِعِ) أَيُّ شَقُّ ظُهُورِ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ (فَإِنْ شَقَّ تَتَفُّ الْإِبْطِ حَلَقَهُ ؛ وَيُكْرَهُ الْفَرْجُ وَهُوَ حَلَقُ بَعْضِ الرَّأْسِ وَتَرْكُ بَعْضِهِ) بَلْ إِمَّا حَلَقَهُ جَمِيعًا أَوْ تَرَكَ كَاهُ (وَلَا بَأْسَ بِحَلْقِهِ كَاهُ) وَلَا يَكُونُ الْخَلْقُ مَنْدُوبًا إِلَّا فِي النَّسَكِ أَوْ فِي الْمَوْلُودِ عِنْدَ سَابِعِهِ (وَيُحِبُّ الْحَتَانُ) عَلَى كُلِّ مَنْ الذِّكْرُ وَالْأُنْثَى ، وَهُوَ قَطْعُ الْجِلْدَةِ الَّتِي عَلَى حَشْفَةِ الذِّكْرِ ، وَقَطْعُ بَظَرِ الْأُنْثَى (وَيَحْرُمُ خَضْبُ شَعْرِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ بِسَوَادٍ) بَعْدَ ظُهُورِ الشَّيْبِ (إِلَّا لِنَرَضِ الْجِهَادِ) فَيَجُوزُ بَلْ يَطْلُبُ . (وَيَسْنُ) خَضْبُ الشَّيْبِ (بِصَفْرَةٍ أَوْ حُمْرَةٍ) وَإِنْ لَمْ يَعْمِ الشَّيْبُ (وَخَضْبُ يَدَيِ مَرْجُوَّةٍ) وَأَمَّا غَيْرُهَا فَلَا يَسْنُ لَهَا بَلْ يُكْرَهُ أَوْ يَحْرُمُ إِنْ تَحَقَّقَتْ (وَرَجُلِيهَا تَعْمِيمًا) لَا تَطْرِيفًا (بِحَنَاءٍ) وَأَمَّا بغيرها فَمَا يَحْصُلُ بِهِ التَّزِينُ كَالْتَطْرِيفِ فَلَا يَقَالُ إِنَّهُ يَسْنُ بَلْ لَا بَأْسَ بِهِ (وَيَحْرُمُ) الْخَضْبُ بِالْحَنَاءِ (عَلَى الرِّجَالِ) لِأَنَّهُ فِيهِ تَشْبَهُ بِالنِّسَاءِ (إِلَّا لِحَاجَةٍ) كَدَاوَاةٍ (وَيُكْرَهُ تَتَفُّ الشَّيْبِ) لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ ، كَمَا يَحْرُمُ خَضْبُ الشَّيْبِ بِالسَّوَادِ عَلَيْهِمَا .

## بَابُ الْوُضُوءِ

هُوَ بَضْمُ الْوَاوِ اسْمُ الْفِعْلِ وَهُوَ الْمَزَادُ هُنَا ، وَبِالْفَتْحِ اسْمٌ لِمَا يَتَوَضَّأُ بِهِ ، وَهُوَ اسْمُ مَصْدَرٍ ، وَالْمَصْدَرُ التَّوَضُّؤُ

(فروضة) ستة : النية عند غسل الوجه ، وغسل الوجه ، وغسل اليدين إلى المرفقين ، ومسح القليل من الرأس ، وغسل الرجلين إلى الكعبين ، والترتيب على ما ذكرناه .

(وسلته) ماعدا ذلك ؛ فينوي المتوضئ رفع الحدث ، أو الطهارة للصلاة ، أو لأمر لا يستباح إلا بالطهارة كمر المصحف أو غيره إلا المستحاضة ، ومن به سلس البول ومتيمماً فينوي استباحة فرض الصلاة . وشرطه النية بالقلب ، وأن تقترن بغسل أول جزء من الوجه : ويندب أن يتلفظ بها ، وأن تكون من أول الوضوء ، ويجب استصحابها إلى غسل أول الوجه ، فإن اقتصر على النية عند غسل الوجه كفى لكن لا يثاب على ما قبله من مضضة واستنشاق ، وغسل كف ؛ ويندب أن يسمى الله تعالى ،

(فروضة) أي أركانه ( ستة : النية ) لأنه عبادة فعلية محضة ( عند غسل الوجه ) فلو تقدمت على ذلك أو تأخرت لم تصح ( وغسل الوجه ، وغسل اليدين إلى المرفقين ) أي معها ( ومسح القليل من ) شعر ( الرأس ) أو بشرتها ( وغسل الرجلين إلى الكعبين ) أي معها ( والترتيب على ما ذكرناه ) أي جار على حسب ما ذكره من البداية بالنية مع الوجه إلى الرجلين ( وسلته ماعدا ذلك ) للذكر فكل ما يذكر زائداً عن ذلك يعلم أنه سنة وهو كثير فذلك عبر عنه بهذا الجمل ؛ ثم شرع في تفصيل كيفية النية ، فقال ( فينوي المتوضئ رفع الحدث ) أي رفع حكمه وهو حرمة الصلاة مثلاً لأن الحدث لا يرفع ( أو الطهارة للصلاة ) أو لا طواف أو الطهارة عن الحدث ؛ فإن اقتصر على لفظ الطهارة لم يصح ، بخلاف الوضوء فإنه لو نواه من غير لفظ فرض أو أداء فإنه يصح ( أو لأمر لا يستباح إلا بالطهارة ) معطوف على قوله للصلاة من عطف العام على الخاص يعني أنه كما يصح أن يقول في نيته نويت الطهارة للصلاة يصح أن يقول نويت الطهارة لأمر لا يستباح إلا بالطهارة بهذا العموم أو ينوي فرداً من ذلك كأن يقول نويت استباحة سجدة التلاوة ونحو ذلك ( كس للمصحف أو غيره ) كخطبة جمعة ( إلا المستحاضة ومن به سلس البول ومتيمماً ) فلا يكفي كل واحد منهم هذه النيات لأن حدثهم لا يرفع ( فينوي ) كل واحد منهم ( استباحة فرض الصلاة ) لأن هذا هو الذي أباحه له الشارع فلا ينوي غيره ( وشرطه ) أي ما ذكر من النيات ( النية بالقلب ) والشرطية منصبة على صكونها بالقلب ( وأن تقترن بغسل أول جزء من الوجه ) فلا تكفي نية الوضوء عند اليدين أول الوضوء ولا بعد الوجه ، وإذا غسل جزءاً من الوجه ولم يقترن به النية وجب إعادة غسله بشرطية اقترانها بأول جزء ليكون واقعاً عن الواجب وإذا لم يقترن بها بأي جزء من الوجه ( ويندب أن يتلفظ بها ) أي النية ليساعد اللسان القلب ( وأن تكون من أول الوضوء ) فيلاحظ النية من أول غسل اليدين ليحصل له ثوابها ، فإن خلت عن النية لم يثب عليها ؛ والأولى أن ينوي سنن الوضوء عند غسل اليدين ، ثم ينوي سنن غسل الوجه نية من النيات المتقدمة ( ويجب استصحابها إلى غسل أول الوجه ) يعني إذا نوى رفع الحدث عند غسل اليدين يجب عليه لتكفي هذه النية عن النية الواجبة أن يستصحابها حتى يغسل شيئاً من وجهه وإلا فلا تكفي عن النية الواجبة ( فإن اقتصر على النية عند غسل الوجه كفى لكن لا يثاب على ما قبله من مضضة واستنشاق وغسل كف ) لخلوها عن النية ( ويندب أن يسمى الله تعالى ) في أوله بأن يقول باسم الله أو يكلمها ؛ ويسن التذوق قبلها ، وأن يزيد بعدها الحمد لله الذي جعل الماء طهوراً إلخ .



وَأَنْ يَغْسِلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا ، فَإِنْ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا آتَىٰ بِهَا فِي أَثْنَائِهِ ، فَإِنْ شَكَ فِي نَجَاسَةِ يَدِهِ كُفِّرَهُ  
غَسَمَهَا فِي دُونِ الْقُلْتَيْنِ قَبْلَ غَسْلِهَا ثَلَاثًا ، ثُمَّ يَسْتَاكُ وَيَتَمَضَّمُ وَيَسْتَنْشِقُ ثَلَاثًا بِثَلَاثِ غُرَفَاتٍ ، فَيَتَمَضَّمُ  
مِنْ غُرْفَةٍ ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ ، ثُمَّ يَتَمَضَّمُ مِنْ أُخْرَىٰ ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ ، ثُمَّ يَتَمَضَّمُ مِنَ الثَّالِثَةِ ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ ،  
وَيُبَالِغُ فِيهِمَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَائِمًا فَيَفْرِقُ ، ثُمَّ يَغْسِلُ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ، وَهُوَ مَا بَيْنَ مَنَابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ فِي الْعَادَةِ  
إِلَى الذَّقَنِ طَوْلًا ، وَمِنْ الْأُذُنِ إِلَى الْأُذُنِ عَرْضًا ، فَتَنُ مَوْضِعُ النَّمَمِ ، وَهُوَ مَا تَحْتَ الشَّعْرِ الَّذِي عَمَّ الْجَبْهَةَ  
كُلَّهَا أَوْ بَعْضَهَا ، وَيَجِبُ غَسْلُ شُعُورِ الْوَجْهِ كُلِّهَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا وَالْبَشْرَةَ تَحْتَهَا خَفِيفَةً كَانَتْ أَوْ كَثِيفَةً  
كَالْحَاجِبِ وَالشَّارِبِ وَالْعَنْفَقَةِ وَالْعَذَارِ وَالْهُدْبِ وَشَعْرِ الْخَدِّ إِلَّا اللَّحْيَةَ وَالْعَارِضِينَ ، فَإِنَّهُ يَجِبُ غَسْلُ ظَاهِرِهَا  
وَبَاطِنِهَا وَالْبَشْرَةَ تَحْتَهُمَا عِنْدَ الْخَفَةِ فَظَاهِرُهَا فَقَطْ عِنْدَ الْكَثَافَةِ ، لَكِنْ يَنْدُبُ التَّخْلِيلُ حِينَئِذٍ ، وَيَجِبُ إِفَاضَةُ  
الْمَاءِ عَلَى ظَاهِرِ النَّازِلِ مِنَ اللَّحْيَةِ .

(وَأَنْ يَغْسِلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثًا) فَمَنْ تَقَيَّنَ طَهْرَهَا لَمْ يَكْرَهُ لَهُ غَسَمُهَا ، وَإِنْ تَقَيَّنَ نَجَاسَتَهَا حَرَّمَ غَسَمُهَا فِي مَاءٍ قَلِيلٍ (فَإِنْ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا آتَىٰ بِهَا فِي أَثْنَائِهِ) أَيْ الْوُضُوءَ ، فَيَقُولُ بِسْمِ اللَّهِ أَوْ لَهْ وَأَخْرَهُ (فَإِنْ شَكَ فِي نَجَاسَةِ يَدِهِ كُفِّرَهُ غَسَمَهَا فِي دُونِ الْقُلْتَيْنِ) لِثَلَاثَةِ مَضْمُغٍ بِالنَّجَاسَةِ (قَبْلَ غَسْلِهَا ثَلَاثًا) وَلَا تَزُولُ السَّكَارَةُ بِغَسْلِهَا مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ لِأَنَّ الشَّارِعَ غَيَّرَ السَّكَارَةَ بِالنَّسْلِ ثَلَاثًا (ثُمَّ يَسْتَاكُ) جَعَلَ الِاسْتِيَاكَ بَعْدَ غَسْلِ الْيَسَدَيْنِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مِنْ سَبْعِ الْوُضُوءِ الْدَاخِلَةِ (وَيَتَمَضَّمُ وَيَسْتَنْشِقُ ثَلَاثًا) أَيْ كُلِّ مِنْهُمَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ (بِثَلَاثِ غُرَفَاتٍ) جَمْعُ غُرْفَةٍ بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ ، وَفِي الْجَمْعِ بِالضَّمِّ ، وَيُحْزَرُ اتِّبَاعُ الرِّاءِ (فَيَتَمَضَّمُ مِنْ غُرْفَةٍ ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ ، ثُمَّ يَتَمَضَّمُ مِنْ أُخْرَىٰ ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ ، ثُمَّ يَتَمَضَّمُ مِنَ الثَّالِثَةِ ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ) وَهَذِهِ أَفْضَلُ السَّكَنِيَّاتِ ، وَيَحْصُلُ أَصْلُ السَّنَةِ بِالْجَمْعِ بَيْنَهُمَا بِغُرْفَةٍ يَتَمَضَّمُ مِنْهَا ثَلَاثًا ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ مِنْهَا ثَلَاثًا أَوْ يَتَمَضَّمُ مِنْهَا ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ مَرَّةً ثُمَّ كَذَلِكَ ثَانِيَةً وَثَالِثَةً (وَيُبَالِغُ فِيهِمَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَائِمًا فَيَفْرِقُ) لِثَلَاثِ سَبْقِهِ مَاءً لِلْمَضْمُغَةِ فَيَفْطُرُ (ثُمَّ يَغْسِلُ وَجْهَهُ ثَلَاثًا وَهُوَ) أَيْ الْوَجْهَ (مَا بَيْنَ مَنَابِتِ شَعْرِ الرَّأْسِ فِي الْعَادَةِ) أَيْ الْقَى مِنْ نَأْتِهَا أَنْ يَتَبَتَّ فِيهَا شَعْرُهُ (إِلَى الذَّقَنِ) أَيْ شَبْعِ اللَّحْيَيْنِ (طَوْلًا) أَيْ هَذَا حَدَهُ طَوْلًا (وَمِنْ الْأُذُنِ إِلَى الْأُذُنِ عَرْضًا) هُوَ بَضْمُ الْعَيْنِ (فَتَنُ مَوْضِعُ النَّمَمِ) لِأَنَّهُ نَازِلٌ عَنْ مَنَابِتِ الشَّعْرِ فِي الْعَادَةِ لِمَوْضِعِ الصَّلَعِ (وَهُوَ) أَيْ مَوْضِعُ النَّمَمِ (مَا تَحْتَ الشَّعْرِ الَّذِي عَمَّ الْجَبْهَةَ كُلَّهَا أَوْ بَعْضَهَا) وَهَذَا الشَّعْرُ هُوَ النَّمَمُ وَالْجِلْدُ الَّذِي تَحْتَهُ هُوَ مَوْضِعُهُ فَيَجِبُ غَسْلُهُ وَمَا عَلَيْهِ (وَيَجِبُ غَسْلُ شُعُورِ الْوَجْهِ كُلِّهَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا وَ) غَسْلُ (الْبَشْرَةِ تَحْتَهَا خَفِيفَةً كَانَتْ) تِلْكَ الشُّعُورُ (أَوْ كَثِيفَةً) وَالْخَفِيفَةُ مَا يَرَى مَا تَحْتَهَا عِنْدَ النَّظَرِ مَعَ الْقُرْبِ ، وَالْكَثِيفَةُ ضِدُّهَا ؛ ثُمَّ مِثْلُ لَشُعُورِ الْوَجْهِ (كَالْحَاجِبِ) الشَّعْرُ النَّابِتُ عَلَى الْعَيْنَيْنِ (وَالشَّارِبِ) الشَّعْرُ النَّابِتُ عَلَى الشِّفَةِ الْعُلْيَا (وَالْعَنْفَقَةِ) النَّهْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَى الشِّفَةِ السُّفْلَى (وَالْعَذَارِ) هُوَ الشَّعْرُ الْحَازِي لِلْأُذُنَيْنِ (وَالْهُدْبِ) بَضْمُ الْمَاءِ وَهُوَ الشَّعْرُ النَّابِتُ عَلَى أَجْفَانِ الْعَيْنِ (وَشَعْرِ الْخَدِّ إِلَّا اللَّحْيَةَ وَالْعَارِضِينَ) مَسْتَقْنَى مِنْ شُعُورِ الْوَجْهِ كُلِّهَا (فَإِنَّهُ يَجِبُ غَسْلُ ظَاهِرِهَا وَبَاطِنِهَا وَالْبَشْرَةَ تَحْتَهُمَا عِنْدَ الْخَفَةِ فَظَاهِرُهَا فَقَطْ عِنْدَ الْكَثَافَةِ) وَالْقَاءُ بِمَعْنَى الْوَاوِ وَهَذَا هُوَ مَحْطُ الْإِسْتِثْنَاءِ (لَكِنْ يَنْدُبُ التَّخْلِيلُ حِينَئِذٍ) أَيْ عِنْدَ الْكَثَافَةِ (وَيَجِبُ إِفَاضَةُ الْمَاءِ عَلَى ظَاهِرِ النَّازِلِ مِنَ اللَّحْيَةِ) هُوَ السَّرْسَلُ الْخَارِجُ عَنْ حَدِّهَا ، وَيَكُونُ نَازِلًا ،

عَنِ الدَّقْنِ . وَيجِبُ غَسْلُ جُزْءِ مِنَ الرَّأْسِ وَسَائِرُ مَا مُحِيطُ بِالْوَجْهِ لِيَتَحَقَّقَ كَالَهُ . وَسُنَّ أَنْ يُغْتَسَلَ اللَّحْيَةُ مِنْ أَسْفَلِهَا بِمَاءٍ جَدِيدٍ ثُمَّ يَغْسَلُ يَدَيْهِ مَعَ مَرَّقِيهِ ثَلَاثًا ، فَإِنْ قُطِعَتْ مِنَ السَّاعِدِ وَجِبَ غَسْلُ الْبَاقِي أَوْ مِنْ مَفْصَلِ الْمِرْقَى لَزِمَهُ غَسْلُ رَأْسِ الْعَضُدِ أَوْ مِنَ الْعَضُدِ نُدْبُ غَسْلِ بَاقِيهِ ، ثُمَّ يَمَسَحُ رَأْسَهُ فَيَبْدَأُ بِمَقْدَمِ رَأْسِهِ فَيَذْهَبُ بِيَدَيْهِ إِلَى قَفَاهُ ، ثُمَّ يَرُدُّهُمَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ ثَلَاثًا ، فَإِنْ كَانَ أَقْرَعَ أَوْ مَانَبَتَ شَعْرَهُ أَوْ كَانَ طَوِيلًا أَوْ مَضْفُورًا لَمْ يَنْدُبِ الرَّدُّ فَلَوْ وَضَعَ يَدَهُ بِلَا مَدٍّ بِحَيْثُ بَلَ مَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ ، وَهُوَ بَعْضُ شَعْرَةٍ لَمْ تَخْرُجْ بِالْمَدِّ عَنْ حَدِّ الرَّأْسِ أَوْ قَطَرَ وَلَمْ يَسَلْ أَوْ غَسَلَهُ كَفِي ، فَإِنْ شَقَّ نَزْعَ عِمَامَتِهِ كَمَلَّ عَلَيْهَا بَعْدَ مَسْحِ مَا يَجِبُ ، ثُمَّ يَمَسَحُ أُذُنَيْهِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا بِمَاءٍ جَدِيدٍ ثَلَاثًا ، ثُمَّ صَمَاحِيَهُ بِمَاءٍ جَدِيدٍ ثَلَاثًا ، فَيَدْخُلُ خَنْصَرِيهِ فِيهِمَا ، ثُمَّ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ مَعَ كَعْبَيْهِ ثَلَاثًا ،

(عن الدقن) فيجب غسل ظاهره دون باطنه لللاق للصبر والداخل في خلال الشعر (ويجب غسل جزء من الرأس وسائر ما يحيط بالوجه) وسائر معطوف على الرأس أي يجب في غسل الوجه أن يغسل معه شيئاً من الرأس وما يحيط بالوجه من العنق من جانبيه (ليتحقق كاله) إذ لا يثم الواجب إلا به فهو واجب ، (وسن أن يغسل اللحية) الكثيفة التي لا يجب إلا غسل ظاهرها (من أسفلها بماء جديد) بأن يأخذ غرفة من ماء ويدخل أصابعه من أسفل اللحية في خلال الشعر (ثم يغسل يديه مع مرققيه) إذ اليد للفروض غسلها بعد الوجه من رءوس الأصابع مع المرققين (ثلاثاً) لأنهما من الأعضاء السنون تثلث غسل فيها (فإن قطعت من الساعد) الذي هو قسبة اليد (وجب غسل الباقي) إذ اليسور لا يسقط بالمسور (أو) قطعت (من مفصل المرقق لزمه غسل رأس العضد) لأن المرقق الواجب غسله مجموع عظام ثلاث في رأس العضد اثنان ، ورأس الساعد ما إذا سئل عظم الساعد بقي العظامان (أو من العضد ندب غسل باقيه) أي العضد محافظة على التحجيل (ثم يمسح رأسه) بعد غسل يديه (ف) يبدأ (بمقدم رأسه) إتياناً بالأفضل وإلا فالعرض يحصل بأي كيفية من مسح بعض رأسه (فيذهب بيديه إلى قفاه) بعد بدئه بمقدم رأسه (ثم يردّها إلى المكان الذي بدأ منه يفعل ذلك ثلاثاً) إتياناً بالثلث المندوب ، ويحسن له الرد والذهاب مرة إن كان له شعر ينقلب (فإن كان أقرع أو مانبت شعره أو كان طويلاً أو مضفوراً لم يندب الرد) لاستعمال الماء ، ثم بين المسح الواجب ، فقال (فلو وضع يده بلا مدٍّ بحيث بل ما ينطلق عليه الاسم وهو بعض شعرة لم تخرج بالمدّ عن حدّ الرأس) فلو خرجت عن حدّه لم يكن المسح عليهما (أو قطر ولم يسلم أو غسله) أي ما يسمى رأساً (كفي) كل ما ذكر (فإن شق نزع عمامته) أي التوضوء (كل) بالمسح (عليها) أي العمامة ، والمشفقة ليست قيداً لكن بشرط أن يكون المسح عليها (بعد مسح ما يجب) مسحه (ثم يمسح أذنيه) بعد مسح رأسه الذي يلي الوجه (ظاهراً وباطناً) الأحسن نصيهما على التخيير وباطن الأذن ما يلي الرأس وظاهرها (بماء جديد) لا يملك مسح الرأس (ثلاثاً ثم) يمسح (صماخيه) أي أذنيه (ثلاثاً) فيدخل خنصره بماء جديد فيهما أي الصماخين، وظاهر المصنف أن مسح الصماخين سنة مستقلة عن مسح الأذنين وهي طريقة له وكلام غيره يجعل مسح الصماخين داخلاً في مسح الأذنين (ثم يغسل رجليه مع كعبيه ثلاثاً) أي ثلاث مرات ليكون أكثراً بسة التثليث .

فَلَوْ شَكَ فِي تَلْثِ عَضْوٍ أَخَذَ بِالْأَقْلَ ، فَيَكْمُلُ ثَلَاثًا يَقِينًا ، وَيَقْدُمُ الْيَمْنَى مِنْ يَدٍ وَدَجِلَ لَا كَفَّ وَخَدَّ  
وَأُذُنَ فَيُطَهِّرُهُمَا دَفْعَةً وَيُطِيلُ الْغُرَّةَ بَأَنٍ يَغْسِلُ مَعَ وَجْهِهِ مِنْ رَأْسِهِ وَعَنْقَهُ زَانِدًا عَنِ الْقَرْضِ وَالتَّحْجِيلِ بِأَنٍ  
يَغْسِلُ فَوْقَ مِرْقِيهِ وَكَعْبِيهِ ، وَغَايَتُهُ اسْتِيعَابُ الْعُضْدِ وَالسَّاقِ ، وَيُوَالِي الْأَعْضَاءَ ، فَإِنْ فَرَّقَ وَلَوْ طَوِيلًا صَحَّ  
بَغَيْرِ تَجْدِيدِ نِيَّةٍ ، وَيَقُولُ بَعْدَ فَرَاغِهِ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ  
وَرَسُولُهُ . اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ ، وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ ، وَاجْعَلْنِي مِنْ عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ، سُبْحَانَكَ  
اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ اسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ ، وَلِلْأَعْضَاءِ أَدْعِيَةٌ تَقَالُ عِنْدَهَا لَا أَصْلَ لَهَا ،  
وَأَدَابُهُ اسْتِقْبَالُ الْقُبْلَةِ ، وَلَا يَتَكَلَّمُ لغيرِ حَاجَةٍ ، وَيَبْدَأُ بِأَعْلَى وَجْهِهِ ، وَلَا يَلْطَمُهُ بِالْمَاءِ ، فَإِنْ صَبَّ عَلَيْهِ  
غَيْرُهُ بَدَأَ بِمِرْقِيهِ وَكَعْبِيهِ ، وَإِنْ صَبَّ عَلَى نَفْسِهِ بَدَأَ بِأَصَابِعِهِ ، وَيَتَعَهَّدُ أَمَّا قِيَّ عَلَيْهِ وَعَقِيَّهُ وَنَحْوَهُمَا مِمَّا  
يَخَافُ إغْفَالَهُ سِيمًا فِي الشِّتَاءِ ، وَيَحْرُكُ خَاتَمًا لِيَدْخُلَ الْمَاءُ نَحْتَهُ ، وَيُخَلِّلُ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ بِخَنْصَرٍ يَدِهِ الْيُسْرَى يَبْدَأُ  
بِخَنْصَرِ رِجْلِهِ الْيَمْنَى مِنْ أَسْفَلٍ وَيَخْتِمُ بِخَنْصَرِ الْيُسْرَى ،

( فلو شك في تثلث عضو ) يسن تثلثه ( أخذ بالأقل فيكمل ثلاثا يقينا ) وينتفى الشك عن كونها ثلاثا ( ويقدم اليمنى  
من يد ورجل ) على يسراها في الوضوء وكذا في كل أمر شريف ( لا كف وخد ) وأذن فيطهرهما دفعة ( فتطهير كل  
على حدة خلاف السنة لسهولة غسلهما معا ( و ) أن ( يطيل الغرة ) أي يسن تطويلها ( بأن يغسل مع وجهه من رأسه  
وعنقه زاندا عن القرض والتحجيل ) بالنصب عطفًا على الغرة ( بأن يغسل فوق مرقبيه وكعبيه ) في يديه ورجليه  
( وغايته ) أي التحجيل ( استيعاب العضد والساق ) بالفضل ( و ) يندب أن ( يوالي الأعضاء ) بحيث لا يحف الأول قبل  
غسل الثاني خروجًا من خلاف من أوجبه ( فإن فرق ولو طويلا صح ) وفاته السنة وأق بالباقي ( بغير تجديد نية )  
ولا يكون طول الزمان قاطعًا للنية ( ويقول بعد فراغه ) من الوضوء ندبا ( أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ،  
وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين واجعلني من عبادك الصالحين ، سبحانك  
اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت ) الواو زائدة فالكل جملة واحدة أو عاطفة أي وبحمدك سبحتك ( استغفر )  
أطلب منك مغفرة أي ستر ما صدر مني من نقص فعي لا تستدعي سبق ذنب ( وأتوب إليك ) ظاهر كلامهم ندب  
وأتوب إليك ولو لتبرمتلبس بالتوبة وفيه أنه كذب . ونجاء بأنه خبر بمعنى الإنشاء أي أسألك أن تتوب علي ، أو باق  
على خبريته والمعنى أنه بصورة التائب الخاضع الدليل ويأتي مثل ذلك في وجهته وجهي وخشع لك معي ( وللأعضاء  
أدعية تقال عندها لا أصل لها ) في السنة ( وآدابها ) جمع أدب بمعنى مستحب فعي من السنن ، وعبر عنها بالآداب فتقنا  
( استقبال القبلة ولا يتكلم لغير حاجة ) لأنه في عبادة ( ويبدأ بأعلى وجهه ) لأنه أشرف الأعضاء فلذا خص بالسجود  
عليه ( ولا يلمطه بالماء ) خوفاً من الضرر ( فإن صب عليه غيره بدأ بمرقبيه ) في يديه ( وكعبيه ) في رجليه ( وإن  
صب على نفسه بدأ بأصابعه ) أي يديه ورجليه ( ويتعهد أمانى عينيه ) هي جمع مأنى وهو طرف العين بمبايلي الأنف  
( وعقيقه ونحوهما ) القرب مؤخر القدم ( مما يخاف إغفاله ) أي تركه ( سيما في ) وقت ( الشتاء ) فإن الغالب فيه تراكم  
أوساخ تمنع وصول الماء للجلد ( ويخلل أصابع رجليه بخنصر يده اليسرى يبدأ بخنصر رجليه اليمنى من أسفل ويختم  
بخنصر اليسرى ) للاتباع في ذلك ؛ وأما أصابع يديه

وَيُكْرَهُ أَنْ يَغْسَلَ غَيْرَهُ أَعْضَاءَهُ إِلَّا لِعُذْرٍ، وَتَقْدِيمُ يَسَارِهِ، وَالْإِسْرَافُ فِي الْمَاءِ . وَيَنْدُبُ أَنْ لَا يَنْقُصَ مَاءُ الْوُضُوءِ عَنْ مَدٍّ وَهُوَ رَطْلٌ وَثَلَاثٌ بَغْدَادِيٌّ، وَلَا يَنْقُصُ مَاءُ الْغُسْلِ عَنْ صَاعٍ؛ وَالصَّاعُ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثَلَاثُ رَطْلٍ بِالْعِرَاقِ، وَلَا يَنْشَفُ أَعْضَاءُهُ؛ وَلَا يَنْفُضُ يَدَيْهِ، وَلَا يَسْتَعِينُ بِأَحَدٍ يَصُبُّ عَلَيْهِ، وَلَا يَمْسَحُ الرِّقْبَةَ، وَلَوْ كَانَ تَحْتَ أَظْفَارِهِ وَسَخٌ يَمْنَعُ وَصُولَ الْمَاءِ لَمْ يَصَحَّ الْوُضُوءُ؛ وَلَوْ شَكَّ فِي أَثْنَاءِ الْوُضُوءِ فِي غَسْلِ عَضْوٍ لَزِمَهُ مَعَ مَا بَعْدَهُ أَوْ بَعْدَ فَرَغِهِ لَمْ يَلْزِمَهُ شَيْءٌ . وَيَنْدُبُ تَجْدِيدُ الْوُضُوءِ لِمَنْ صَلَّى بِهِ فَرَضًا أَوْ نَفْلًا . وَيَنْدُبُ الْوُضُوءَ لِلْجَنْبِ يُرِيدُ أَكْلًا أَوْ شَرْبًا أَوْ نَوْمًا أَوْ جَمَاعًا آخَرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

### بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ

يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْخَفَيْنِ فِي الْوُضُوءِ لِلسَّافِرِ سَفَرًا مُبَاحًا تَقْصُرُ فِيهِ الصَّلَاةُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيْنِ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمًا وَلَيْلَةً؛ وَأَبْتَدَاءُ الْمُدَّةِ مِنَ الْحَدَثِ بَعْدَ الثَّبَسِ، فَإِنْ مَسَحَهُمَا أَوْ أَحَدَهُمَا حَضَرَ ثُمَّ سَافَرَ أَوْ سَفَرَ ثُمَّ أَقَامَ أَوْ شَكَّ هَلْ أَبْتَدَأَ الْمَسْحَ سَفَرًا

فَيُخَالِفُهَا بِالتَّشْيِيكِ (وَيُكْرَهُ أَنْ يَغْسَلَ غَيْرَهُ أَعْضَاءَهُ إِلَّا لِعُذْرٍ) لِأَنَّهُ صِفَةُ الْمُتَكَبِّرِينَ (وَتَقْدِيمُ يَسَارِهِ) مِنْ يَدٍ وَرَجُلٍ عَلَى يَمَانِهِ (وَالْإِسْرَافُ فِي الْمَاءِ) عَنْ الْقَدْرِ الْوَاقِعِ (وَيَنْدُبُ أَنْ لَا يَنْقُصَ مَاءُ الْوُضُوءِ عَنْ مَدٍّ وَهُوَ رَطْلٌ وَثَلَاثٌ بَغْدَادِيٌّ) لِأَنَّهُ الرُّطْلُ الشَّرْعِيُّ (وَلَا يَنْقُصُ مَاءُ الْغُسْلِ عَنْ صَاعٍ؛ وَالصَّاعُ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثَلَاثُ رَطْلٍ بِالْعِرَاقِ) وَأَمَّا الزِّيَادَةُ عَلَى ذَلِكَ فَهِيَ مِنَ الْإِسْرَافِ الَّذِي نَهَى عَلَى أَنَّهُ مَكْرُوهٌ (وَيَسْنُ أَنْ لَا يَنْشَفَ أَعْضَاءُهُ) لِأَنَّهُ أَوْ عِبَادَةٌ فَاسْتَجَبَ بِقَاوِهِ (وَلَا يَنْفُضُ يَدَيْهِ) لِأَنَّهُ كَالْتَّبَرُّيِّ (وَلَا يَسْتَعِينُ بِأَحَدٍ يَصُبُّ عَلَيْهِ) إِلَّا لِحَاجَةٍ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ (وَلَا يَمْسَحُ الرِّقْبَةَ) لِأَنَّهُ زِيَادَةٌ فِي الْعِبَادَةِ مِنْ غَيْرِ أَصْلٍ (وَلَوْ كَانَ تَحْتَ أَظْفَارِهِ وَسَخٌ يَمْنَعُ وَصُولَ الْمَاءِ لَمْ يَصَحَّ الْوُضُوءُ) وَقَوْلُ الْغَزَالِيِّ بِمَنْعَةِ الْوُضُوءِ وَأَنَّهُ يَعْنِي عَنْهُ (وَلَوْ شَكَّ فِي أَثْنَاءِ الْوُضُوءِ فِي غَسْلِ عَضْوٍ لَزِمَهُ) غَسْلُهُ (مَعَ مَا بَعْدَهُ) لِأَجْلِ التَّرْتِيبِ (أَوْ بَعْدَ فَرَغِهِ) أَيْ الْوُضُوءِ (لَمْ يَلْزِمَهُ شَيْءٌ) لِأَنَّ الشَّكَّ بَعْدَ فَرَغِ الْعِبَادَةِ لَا يُؤْثِرُ إِلَّا فِي النِّيَّةِ (وَيَنْدُبُ تَجْدِيدُ الْوُضُوءِ) بِأَنْ يَتَوَضَّأَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَطْرَأَ حَدَثٌ (لِمَنْ صَلَّى بِهِ فَرَضًا أَوْ نَفْلًا) أَمَّا مَنْ لَمْ يَصِلْ بِهِ فَلَا يَنْدُبُ لَهُ التَّجْدِيدَ (وَيَنْدُبُ الْوُضُوءَ) الْكَامِلَ (لِلْجَنْبِ يُرِيدُ أَكْلًا أَوْ شَرْبًا أَوْ نَوْمًا أَوْ جَمَاعًا آخَرَ) وَأَمَّا الْخَائِضُ بِالنَّفْسَاءِ فَلَا يَسْنُ ذَلِكَ لَهَا لِأَنَّ حَدَثَهُمَا مُسْتَمَرٌّ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) .

### (بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ)

وهو من خصائص هذه الأمة (يجوز المسح على الخفين في الوضوء) عبر بالجواز ليفيد أن الأصل فيه الجواز والنسب أفضل، وسيأتي شروط الخف آخر الباب وهو خاص بالوضوء فلا يجوز في النسل والتنجاسة (للسافر سفرًا مباحًا) بأن لا يكون سفر معصية (تقصر فيه الصلاة) بأن يكون مرحلتين فأكثر (ثلاثة أيام ولياليهن) أي يمسح في الوضوء لصلواتها (ولا يتم يومًا وليلة) وكذا المسافر الذي اختلف شرط من شروطه (وابتداء المدّة من الحدث) أي من تمام الحدث الأصغر أو الأكبر (بعد اللبس فإت مسحهما) أي الخفين (أو أحدهما حضراً ثم سافر أو سافر ثم أقام أو شك هل ابتداء للمسح سفرًا

أَوْ حَضَرَ أَيْ مَسَحَ مَقِيمٍ فَقَطْ ، وَلَوْ أَحْدَثَ حَضَرَ أَوْ مَسَحَ سَفَرًا أَيْ مَدَّةَ مُسَافَرٍ سَوَاءً مَضَى عَلَيْهِ وَقْتُ الصَّلَاةِ بِكَمَالِهِ فِي الْحَضَرِ أَمْ لَا ، فَإِنْ شَكَّ فِي انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ لَمْ يَمْسَحْ فِي مَدَّةِ الشَّكِّ ، فَإِنْ شَكَّ هَلْ أَحْدَثَ وَقْتُ الظُّهْرِ أَوْ الْعَصْرِ بَنَى أَمْرَهُ عَلَى أَنَّهُ الظُّهْرُ ، وَلَوْ أَجْتَنَبَ فِي الْمُدَّةِ وَجَبَ النَّزْعُ لِلْفُسْلِ ، وَشَرْطُهُ أَنْ يَلْبِسَهُ عَلَى وَضُوهِ كَامِلٍ ، وَأَنْ يَكُونَ طَاهِرًا سَاتِرًا لِجَمِيعِ عَمَلِ الْفَرَضِ ، مَا نَعَا لِنُفُوذِ الْمَاءِ يُمْكِنُ مُتَابَعَةُ الْمَشْيِ عَلَيْهِمَا لَتَرَدُّدِ مُسَافِرٍ لِحَاجَاتِهِ سَوَاءً كَانَ مِنْ جِلْدٍ أَوْ لَبَدٍ أَوْ خَرَقٍ مُطَبَّقَةٍ أَوْ خَشَبٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ أَوْ مَشْقُوقًا شَدَّ بِشَرَجٍ ، وَلَوْ لَبَسَ خُفًّا فِي رَجُلٍ لَيَمْسَحَهُ ، وَيَغْسِلُ الْأُخْرَى أَوْ ظَهَرَ مِنَ الرَّجُلِ شَيْءٌ وَإِنْ قَلَّ مِنْ خَرَقٍ فِي الْخُفِّ لَمْ يَحْزُ ، وَالْحَرْمُوقُ هُوَ خُفٌّ فَوْقَ خُفٍّ ، فَإِنْ كَانَ الْأَعْلَى قَوِيًّا وَالْأَسْفَلُ مَخْرَقًا فَلَهُ مَسْحُ الْأَعْلَى ، وَإِنْ كَانَا قَوِيَيْنِ أَوْ الْقَوِيُّ الْأَسْفَلُ لَمْ يَكْفِ مَسْحُ الْأَعْلَى ، فَإِنْ وَصَلَ الْبَلَلُ مِنْهُ إِلَى الْأَسْفَلِ كَفَى

أَوْ حَضَرَ أَيْ مَسَحَ مَقِيمٍ فَقَطْ (لأنه اليقين فيرجع إليه عند الشك) (ولو أحدث حضرا ومسح سافرا أتم مدة مسافر) (إن دام سفر لأن العبارة بالمسح لا بالأحدث) (سواء مضى عليه وقت الصلاة بكامله في الحضرة أم لا، فإن شك في انقضاء المدة) (كان نسي وقت ابتداء مسحه) (لم يمسح في مدة الشك لأن المسح رخصة) (فإذا شك فيها رجع إلى الأصل) (فإن شك هل أحدث وقت الظهر أو العصر بنى أمره على أنه الظهر) (لأنه بذلك يترك المسح في الوقت المشكوك فيه، وظاهر كلامه أن الشك إنما يؤثر في منع المسح لأنه يقتضي الحكم بانقضاء المدة، فلوزال الشك وتحقق بقاء المدة جاز المسح وعليه لو كان مسح في اليوم الثاني على الشك في أنه مسح في الحضرة أو السفر وصلى ثم زال في اليوم الثالث وعلم أن ابتداءه وقع في السفر فصلية إعادة صلاة اليوم الثاني لأنه صلاها مع الشك، ويجوز له أن يصلي بالمسح في اليوم الثالث لعله يبقا المدة) (ولو أجنب يجب النزاع للفصل) (ومثل الجنابة الحيض والنفاس) (وشروطه أن يلبسه على وضوء كامل) (أي بعد تمامه، فلو غسل رجله لم يلبس) (لأنها تم غسل الثانية ولبس خفها لم يصح) (وأن يكون طاهرا) (فلا يصح المسح على الخف النجس ولا التنجس) (إلا إذا كان متنجسا بما يعنى عنه ولم يصبه ماء المسح و) (ساترا لجميع عمل الفرض) (فيضرب رؤية الرجل من ساتر الجوانب إلا من الأعلى و) (مانعا لنفوذ الماء) (إذا صب عليه فلا يسل إلى الرجل من غير عمل الحرز، فإن وصل إليها منه لا يضر) (يتمكن متابعة المشي عليهما لتردد مسافر لحاجاته) (عند الخط والترحال وغيرها مما جرت العادة به ثلاثة أيام إن كان مسافرا ربوفاً وليلة لغيره فلا يكفي رقيق يتخرق بالمشي عن قرب ولا ثقل ولا ضيق ولا مفراط سعة) (سواء كان الخف من جلد أو لبد) (أي صوف ملبد) (أو خرق مطبقة) (مجمول بمضياع على بعض) (أو من خشب أو غير ذلك) (فلا يشترط خصوص الخف المعتاد) (أو مشقوقا شداً بشرج) (يعني لو كان الخف مفتوحاً وجعل له عرى كالعتاد الآن جاز المسح عليه) (ولو لبس خفا في رجل واحدة) (للمسحه ويغسل الأخرى) (أما من لبس له إلا رجل واحدة فله المسح بعد لبسها على طهارة) (أو ظهر من الرجل شيء وإن قل من خرق في الخف لم يحز) (المسح في هاتين العورتين) (والجرموق هو خف فوق خف) (هذا تعريفه وحكم المسح مذكور بقوله) (فإن كان الأعلى قويا والأسفل مخرقاً فله مسح الأعلى) (لأنه هو الخف وبما تحته كاللثافة) (وإن كانا قويين أو القوي الأسفل لم يكف مسح الأعلى) (في العورتين) (فإن وصل البلل منه إلى الأسفل كفى) (بشرط هو أن لا يقصد الأعلى فقط

سَوَاءٌ قَصَدَ مَسْحَهُمَا أَوِ الْأَسْفَلَ فَقَطُّ أَوْ الْأَعْلَى فَقَطُّ . وَيُسَنُّ مَسْحُ أَعْلَى الْخَفِّ وَأَسْفَلِهِ وَعَقْبِهِ خُطُوطاً بِلَا اسْتِيعَابٍ وَلَا تَكَرُّارٍ فَيَضَعُ يَدَهُ الْيُسْرَى تَحْتَ عَقْبِهِ وَيَمْنَاهُ عِنْدَ أَصَابِعِهِ ، وَيَمُرُّ الْيَمْنَى إِلَى السَّاقِ وَالْيُسْرَى إِلَى الْأَصَابِعِ ، فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى مَسْحِ أَقْلٍ جُزْءٍ مِنْ ظَاهِرِ أَعْلَاهُ مُحَاضِياً لِحُلِّ الْفَرْضِ كَفَى ، وَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى الْأَسْفَلِ أَوِ الْعَقْبِ أَوِ الْحَرْفِ أَوِ الْبَاطِنِ مِمَّا يَلِي الْبَشْرَةَ فَلَا ، وَمَتَى ظَهَرَتْ الرَّجُلُ بِنَزْعٍ أَوْ بِخَرْقٍ وَهُوَ بِرُضْوٍ الْمَسْحِ كَفَاهُ غَسْلُ الْقَدَمَيْنِ فَقَطُّ .

### بَابُ أَسْبَابِ الْحَدَثِ

وَهِيَ أَرْبَعَةٌ : أَحَدُهَا الْخَارِجُ مِنْ قَبْلِ أَوْ دُبُرٍ أَوْ ثُقْبَةٍ تَحْتَ السَّرَّةِ مَعَ انْسِدَادِ الْخُرْجِ الْمُتَعَادِ عَيْنًا أَوْ رِيحًا مُتَعَادًا أَوْ نَادِرًا كُدُودٍ وَحَصَاةٍ إِلَّا الْمَنَى فَإِنَّهُ يُرْجَبُ الْغُسْلُ ، وَلَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ . وَصُورَةٌ ذَلِكَ أَنْ يَنَامَ مُمَكَّنًا مَقْعَدَهُ فَيَحْتَلِمُ أَوْ يَنْظُرُ بِشَهْوَةٍ فَيَنْزِلُ وَإِلَّا فَتَرَجَّاعَ أَوْ نَامَ مُضْطَجِعًا فَأَنْزَلَ انْتَقَضَ بِاللَّبْسِ أَوْ بِالنُّومِ

( سواء قصد مسحهما أو الأسفل فقط أو أطلق ) بأن لم يقصد واحداً بعينه ( لا إن قصد الأعلى فقط ) فإنه لا يكفي ( ويسن مسح أعلى الخف ) وهو ما فوق ظهر الرجل ( وأسفله ) ملاقى القدم ( وعقبه ) ملاقى المؤخر ( خطوطاً ) هو سنة مستقلة ( بلا استيعاب ) لأنه خلاف الأولى ( ولا تكرار ) لأنه مكروه ( يضع يده اليسرى تحت عقبه ويمناه عند أصابعه ويمر اليمنى إلى الساق واليسرى إلى الأصابع ) وهذه أسهل الكيفيات هذا إن أراد السكال ( فإن اقتصر على مسح أقل جزء من ظاهر أعلاه ) أى شرط الجزء الذى يكفي في المسح أن يكون من أعلاه الظاهر حال كون ذلك الجزء ( محاضياً لحل الفرض كفى ) جواب إن ( وإن اقتصر على الأسفل أو العقب أو الحرف ) محترز شرط الأعلى ( أو الباطن مما يلي البشرة ) محترز الظاهر ( فلا ) يكفي المسح على ذلك ( ومتى ظهرت الرجل بزنع أو بخرق ) مما يفسد اللبس ( وهو برضوء المسح كفاه غسل القدمين فقط ) ولا ينتقض وضوءه .

### ( بَابُ أَسْبَابِ الْحَدَثِ )

هو لثة الذى الحادث ، وشرعاً يطلق على الأمر الاعتبارى الذى يقوم بالأعضاء فيمنع من صحة الصلاة حيث لا مخرج وعلى الأسباب التى ينتهى بها الطهر ، وعلى المنع المترتب على ذلك والمراد هنا الثانى ( وهى أربعة ) والنقض بها تعبدى فلا يقاس عليها غيرها ( أحدها الخارج من قبل أو دبر ) ريح أو غيره ( أو ثقبه تحت السرة مع انسداد المخرج المعتاد ) وهو القبل والدبر فإذا عرض لهما انسداد وخروج الخارج من منفث تحت السرة هض وأما لو خلق وهما منسدان فينقض الخارج من أى محل يتباد الخروج منه ولا نقض بدم حجامه أو فسادة ( عينا أو ريحاً معتاداً أو نادراً كدود وحصاة ) فينقض الوضوء إذا خرج مما ذكر ( إلا المنى ) إذا خرج من القبل ( فإنه يوجب الغسل ولا ينقض الوضوء ) لأنه أوجب أعظم الآخرين فلا يوجب أدونهما ( وصورة ذلك ) أى عدم نقض المنى ( أن ينام ممكناً مقعده فيحتلم أو ينظر بشهوة فينزله ) فهذان تمحض فيهما نزول المنى عن نوم أو ملامسة فيقال إن الطهر الأصغر باق والطهر العام زال ( وإلا فلا جامع أو نام مضطجعا فأنزل انتقض باللبس ) بالنسبة للأول ( أو النوم ) بالنسبة للثانى .

( الثانى )

(الثاني) زوال عقله إلا النوم قاعداً ممكناً مقعده من الأرض سواء الراكب والمستند ولو شيء لو أزيل لسكرت وغيرهما، فلو نام ممكناً فزالت ألياته قبل انتباهه انتقض أو بعده أو معه أو شك أو سقطت يده على الأرض وهو نائم ممكناً مقعده أو نعس وهو غير ممكناً وهو يسلم ولا يقسم، أو شك هل نام أو نعس، أو هل نام ممكناً أو غير ممكناً فلا ينتقض (الثالث) التقاء شيء وإن قل من بشرتي رجل وامرأة أجنبيين ولو بغير شهوة وقصد حتى اللسان والأشمل والزائد إلا سنّاً وظفراً وشعراً وعضواً مقطوعاً ينتقض هرم وميت لا يحرم وطفل لا يشتهي في العادة، فلو شك هل لمس امرأة أم رجلاً أو شعراً أم بشرة أو أجنبية أم محرماً لم ينتقض (الرابع) مس فرج آدمي يابطن الكف والأصابع خاصة ولو سهواً أو بلا شهوة قبلاً أو دبراً ذكراً أو أنثى من نفسه أو غيره، ولو من ميت وطفل وعمل جب، وإن اكتسب جلدًا أو أشلَّ

(الثاني) من الأربعة (زوال عقله) أي تميزه بأي سبب من جنون أو نوم (إلا النوم قاعداً ممكناً مقعده من الأرض) أي مستقره لأمنه حينئذ خروج شيء من دبره (سواء الراكب والمستند ولو شيء لو أزيل لسكرت) فلا ينتقض وضوؤه (وغيرها) ممن هو ثابت على الأرض (فلو نام ممكناً فزالت ألياته قبل انتباهه) أي يقطعه (انتقض) لأنه مضى عليه زمن وهو نائم غير ممكن (أو بعده) أي زالت ألياته بعد انتباهه (أو معه أو شك) هل زالتا بعده أو معه (أو سقطت يده على الأرض وهو نائم ممكناً مقعده أو نعس) بفتح العين (وهو غير ممكن، و) حد الناس (هو) الذي (يسلم ولا يقسم) معنى الكلام (أو شك هل نام أو نفس أو هل نام ممكناً أو غير ممكناً فلا ينتقض) النوم في هذه الصور لأنه متوضئ ييقن فلا ينتقض بالشك (الثالث) من النواقض (التقاء شيء وإن قل من بشرتي رجل وامرأة) وقد بلغ كل منهما حد يشتهي، فالمراد بالرجل الذكر والمرأة الأنثى وبالتقاء التماس ويشترط في النقض أن يكونا (أجنبيين) أي ليس بينهما محرمة ففرج الرجل والمرأتان والخنثيان فلا نقض بلمس أحدهما الآخر بل الخنثي لا نقض بلمسه لأحد (ولو) كان (بغير شهوة وقصد) فيحصل النقض (حق اللسان) بالجر بطفافاً على بشرة فيحصل النقض بلمس اللسان (والأشمل) أي العضو الذي بطل عمله (الزائد) كالإصبع الزائدة (إلا سنّاً وظفراً وشعراً وعضواً مقطوعاً) فليس بلمس أحدها نقض (وينقض هرم) أي لمسه وهو كبير السن (وميت) أي ينتقض وضوءه حتى يلمسه لا وضوؤه هو (لا يحرم) فلا ينتقض وضوء رجل وامرأة بينهما محرمة بأن حرم نكاحهما على التأيد بنسب أو رضاع أو مصاهرة (وطفل لا يشتهي في العادة) فالمعتبر بلوغ الشهوة عادة وعرفاً (فلو شك هل لمس امرأة أم رجلاً أو شعراً أم بشرة أو أجنبية أم محرماً لم ينتقض) لأن الوضوء اليقيني لا ينتقض بالاحتمال (الرابع) من النواقض (مس فرج آدمي يابطن الكف والأصابع خاصة) فلا نقض بلمس الفرج بغير ما ذكر من سائر البدن وينقض بذلك (ولو سهواً أو بلا شهوة قبلاً أو دبراً ذكراً أو أنثى من نفسه أو) من (غيره ولو من ميت وطفل) فينقض اللس في جميع ما ذكر بخلاف اللس في بعض ذلك كما يعلم ذلك من التأمل في ضابط الموضعين، وينقض اللس (و) لو كان المبسوس (عمل جب) أي قطع للذكر (وان اكتسب جلدًا) فينقض مس الجلد المذكور لأن عمله مثله (أو أشلَّ) أي ينتقض

وَلَوْ مَقْطُوعًا وَيَدٌ شَلَاءٌ لَا فَرْجَ بِهِمَ وَلَا بَرُّوسَ الْأَصَابِعِ وَمَا بَيْنَهَا وَحَرْفُ الْكَفِّ وَلَا يَنْقُصُ قِيٌّ وَفَضْدٌ  
وَرِعَافٌ وَفَهْقَةٌ مُصَلٍّ وَأَكْلُ لَحْمٍ جُزُورٍ وَغَيْرُ ذَلِكَ ، وَمَنْ تَيَقَّنَ حَدَثًا وَشَكَّ فِي ارْتِفَاعِهِ فَهُوَ مُحَدَّثٌ ،  
وَمَنْ تَيَقَّنَ طَهْرًا وَشَكَّ فِي ارْتِفَاعِهِ فَهُوَ مُتَطَهِّرٌ ، وَإِنْ تَيَقَّنَهُمَا وَشَكَّ فِي السَّابِقِ مِنْهُمَا ، فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ مَا كَانَ  
قَبْلَهُمَا أَوْ عَرَفَهُ وَكَانَ طَهْرًا وَكَانَ عَادَتُهُ تَجْدِيدُ الْوُضُوءِ لَزِمَهُ الْوُضُوءُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَادَتُهُ تَجْدِيدُ الْوُضُوءِ  
أَوْ كَانَ حَدَثًا فَهُوَ الْآنَ مُتَطَهِّرٌ ، وَمَنْ أَحْدَثَ حَرَمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ ، وَسُجُودُ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ وَالطَّوَافِ  
وَحَمْلُ الْمُصْحَفِ وَلَوْ بِمَلَاقَتِهِ أَوْ فِي صَنْدُوقِهِ وَمِثْلُ سَوَاءِ الْمَكْتُوبِ بَيْنَ الْأَسْطُرِ وَالْحَوَاشِي وَجِلْدِهِ وَعِلَاقَتِهِ  
وَخَرِيطَتِهِ وَصَنْدُوقِهِ وَهُوَ فِيهِمَا وَكَذَا يَحْرَمُ مَنْ وَحَلَ مَا كُتِبَ لِدِرَاسَةٍ وَلَوْ آيَةً كَاللُّوحِ وَغَيْرِهِ ، وَيَحِلُّ  
حَمْلُ مُصْحَفٍ فِي أَمْتَةٍ ، وَحَمْلُ حَمَلٍ دَرَاهِمَ وَدَنَانِيرَ وَخَاتَمٍ وَثَوْبٍ كُتِبَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ ، وَكُتِبَ فِيهِ  
وَحَدِيثٌ وَتَفْسِيرٌ فِيهَا قُرْآنٌ بِشَرَطٍ أَنْ يَكُونَ غَيْرُ الْقُرْآنِ أَكْثَرَ ،

مس الفرج المشلول (و) كذا (لو) كان الفرج (مقطوعا) منه شيء (و) لوهوس (يد شلاء) الحبر « من مس فرجه  
فليتوضأ » (لا فرج بهيمة) محترز فرج آدمي (ولا برروس الأصابع وما بينها و) (بحرف الكف) محترز بياطن الكف  
الغ (ولا ينقص قيه) لما انحصر النقض في الأسباب الأربعة خرج ما عداها ولو فيه مشابهة لها والقي ، مخرج من المدة  
(وفصد ورعاف) هو الدم الخارج من الأنف (وفهقهة مصلى) بخلافه لأن حنيفة رضى الله عنه (وأكل لحم جزور)  
وإن ورد به حديث لأنه منسوخ (وغير ذلك) كالبلوغ بالسن وإس الأمر الجليل (ومن تيقن حدثا وشك في ارتفاعه)  
بأن شك في وجود طهارة (فهو محدث) لأن اليقين لا يرفع بالشك (ومن تيقن طهرا وشك في ارتفاعه فهو متطهر)  
لأنه عكس للتقدم ومثل الشك الظن (وان تيقنهما) أي الطهر والمحدث كأن وجد منه بعد الفجر (وشك في السابق  
منها) حتى يكون الذي بعده رافعه (فإن لم يعرف ما كان قبلها) بأن لم يعرف حاله قبل الفجر (أو عرفة) وكان طهرا  
وكان عادة تجديد الوضوء لزمه الوضوء في العورتين في حال ما إذا جهل أمره قبل الفجر لأنه في هذه الحالة متردد  
في الحدث والطهر على السواء ولا يمكن أن يقدم على الصلاة وهو متردد وفي حال ما إذا علم أن أمره الطهر قبل الفجر  
وقد حدث منه بعد طهر وحدث لكن عادته تجديد الطهر فتبين عادته وتوقع أنه لم يهر على الطهر روفوع الحدث بعده  
فذلك لزمه الوضوء (فإن لم يكن عادته تجديد الوضوء أو كان) (أو حدثا فهو يتوضأ) في الفجر (أو حدثا فهو يتوضأ)  
لأنه إذا كان قبل الفجر متطهرا فعادة أن يقع الحدث بعد الطهر ثم يعقب الطهر وإذا كان محدثا فعادة أن يقع الطهر  
أخيرا (ومن أحدث حرم عليه الصلاة) ومنها صلاة الجائزة (وسجود التلاوة والشكر) إذ هما في معنى الصلاة (والطواف)  
ولو فلا (وحمل المصحف) إلا إن خاف عليه غرقا أو كافرا (ولو بملاقته) هي بكسر العين (أو في صندوقه ومسه) أي  
لمسه (سواء للكتاب بين الأسطر والحواشي) لأنه من مسمى المصحف (وجلدته وعلاقته وخريطته وصندوقه وهو  
فيها) لأنه كالجزء منها (وكذا يحرم من وحمل ما كتب لدراسة ولو آية كاللوح وغيره) شبه ذلك بالمصحف ، أما  
للمكتوب للتبرك كالتأتم والنقد فيحل حملها ومنها من غير طهارة (ويحل حمل مصحف في أمتة) تبعها لما لا مقصودا  
(وحل حمل دراهم ودنانير وخاتم وثوب كتب عليهن القرآن) لأنها لا تشبه المصحف (و) حل حمل ومس (كتب فقه  
وحديث وتفسير فيها قرآن بشرط أن يكون غير القرآن أكثر) فلو تساوى أو كان القرآن أكثر حرم

ويمكن



وَيُمْكِنُ الصِّيُّ الْمَحْدُثُ مِنْ حَمْلِهِ وَمَسَّهُ ، وَلَوْ كُتِبَ مُحْدَثٌ أَوْ جُنِبَ قُرْآنًا وَلَمْ يَمَسَّهُ وَلَمْ يَحْمَلْهُ جَارٌ ، وَلَوْ خَافَ عَلَى الْمُصْحَفِ مِنْ حَرِّ أَوْ غَرَقٍ أَوْ بَدَ كَافِرٌ أَوْ نَجَّاسَةٌ وَجَبَ أَخْذُهُ مَعَ الْحَدِّثِ وَالْجَنَابَةِ إِنْ لَمْ يَحْدِ مُسْتَوْدَعًا لَهُ لَكِنْ يَتَيَمَّمُ إِنْ قَدَرَ ، وَيَحْرُمُ تَوْسُدُهُ وَغَيْرُهُ مِنْ كُتُبِ الْعِلْمِ .

### بَابُ قَضَاءِ الْحَاجَةِ

يُنْدَبُ لِمُرِيدِ الْخَلَاءِ أَنْ يَتَعَلَّ إِلَّا لِعُذْرٍ ، وَيَسْتَرُ رَأْسَهُ ، وَيَنْحِي مَا فِيهِ ذَكَرَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَكُلَّ اسْمٍ مَعْظَمٍ ، فَإِنْ دَخَلَ بِالْخَاتَمِ ضَمَّ كَفَّهُ عَلَيْهِ . وَيَهْيِي أَحْجَارَ الْأَسْتَنْجَاءِ ، وَيَقُولُ عِنْدَ الدُّخُولِ : بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ . وَعِنْدَ الْخُرُوجِ غُفْرَانُكَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى وَعَافَانِي ، وَيَقْدُمُ دَاخِلًا يَسَارُهُ وَخَارِجًا يَمِينَهُ ، وَلَا يَخْتَصُّ ذَكَرَ الدُّخُولِ لِلْخَلَاءِ وَالْخُرُوجِ ، وَتَقْدِيمِ الْيَسْرَى وَالْيَمِينِ ، وَتَنْجِيَةِ ذَكَرِ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ بِالْبَيْنَانِ بَلْ يُشْرِعُ بِالصَّحْرَاءِ أَيْضًا ، وَلَا يَرْفَعُ ثَوْبَهُ حَتَّى يَدْنُو مِنَ الْأَرْضِ وَيَرْخِيَهُ قَبْلَ اتِّصَابِهِ وَيَعْتَمِدَ فِي الْجُلُوسِ عَلَى يَسَارِهِ ، وَلَا يُطِيلُ وَلَا يَتَكَلَّمُ ؛

وحل قلب وزقه يعود (ويمكن الهي) أي المميز (من حمليه ومسه) إذا كان لدراسة ، وأما غير المميز فلا يمكن منه (ولو كتب محدث أو جنب قرآنًا ولم يمسه ولم يحمله جاز) لحاؤه عن المس والحمل المحرمين (ولو خاف على المصحف من حرق أو غرق أو بد كافر أو نجاسة وجب أخذه مع الحدث والجَنَابَةِ) لأن حمليه مع ذلك أخف من جرقه وما بعده وحمله بالحدث (إن لم يجد مستودعًا له) مسدًا (لكن يتيمم) وجوبًا (إن قدر) تخفيفًا لحدثه (ويحرم توسده) أي المصحف وكذلك ما فيه إخلال بتعظيمه (و) يحرم توسد (غيره من كتب العلم) إلا إن خاف من سرقة فيجوز .

### بَابُ قَضَاءِ الْحَاجَةِ

من بول وغيره (يندب لمريد الخلاء) وهو المعد لقضاء الحاجة (أن يتعل) أي يلبس النعل ومثله كل ما يقي الزجل من القذارة (إلا لعذر) بكرة رجله (ويستر رأسه) ولو بكفه لأنه ورد من فعله ﷺ لبس النعال ، ويستر الرأس (وينحى ما فيه ذكر الله ورسوله وكل اسم معظم) كأسماء الأنبياء والملائكة فيندب له إبعاد ذلك عنه تعظيمًا لما فيه تلك الأسماء (فإن دخل بالخاتم) الذي عليه اسم من تلك الأسماء (ضم كفه عليه) يستره أكراما له (ويهيي أحجار الاستنجاء) قبل الشروع (ويقول عند الدخول) للخلاء (بسم الله اللهم إني أعوذ بك من الخبث) بضم الخاء والباء جمع خبيث ذكور الشياطين (والخبائث) جمع خبيثة إناث الشياطين (وعند الخروج : غفرانك) أي أسألك غفرانك (الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني) ، ويقدم داخلا يساره وخارجا يمينه ؛ ولا يختص ذكر الدخول للخلاء والخروج وتقديم اليسرى واليمنى وتنجية ذكر الله تعالى ورسوله بالبَيْنَانِ (متعلق بيشرع بالصحراء) أي الأرض الحالية (أيضًا) كما يشرع بالبَيْنَانِ لأن الصحراء وإن لم تكن مأوى للشياطين تعير مأوى بنية قضاء الحاجة فيشرع فيها ما يشرع في غيرها (ولا يرفع ثوبه) عند قضاء الحاجة (حتى يدنو من الأرض) محافظة على السترة (و) يندب له أن يرخيه قبل اتصابه أي قيامه (و) يندب له أن يعتمد في الجلوس على يساره (ناصبا يمينه) لأنه أسهل لخروج الخارج (ولا يطيل ولا يتكلم) لأن الإطالة

فَإِذَا انْقَطَعَ الْبُولُ مَسَحَ بَيْسَارَهُ مِنْ دُبُرِهِ إِلَى رَأْسِهِ ذَكَرَهُ وَيَنْتَرِ بِلُطْفٍ ثَلَاثًا ، وَلَا يَبُولُ قَائِمًا وَلَا عَاذِرَ  
وَلَا يَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ فِي مَوْضِعِهِ إِنْ خَافَ تَرَشُّشًا ، وَلَا يَنْتَقِلُ فِي الْمَرَاحِضِ وَيَبْعُدُ فِي الصَّحَرَاءِ وَيَسْتَتِرُ .  
وَلَا يَبُولُ فِي جُحْرٍ وَمَوْضِعَ صَلْبٍ وَمَهَبِّ رِيحٍ وَمَوْرَدٍ وَمَتَحَدِّثٍ لِلنَّاسِ وَطَرِيقٍ وَتَحْتَ شَجَرَةٍ مُشْمَرَةٍ وَعِنْدَ  
قَبْرِ وَفِي الْمَاءِ الرَّكَدِ وَقَلِيلِ جَارٍ ، وَلَا مُسْتَقْبَلَ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَبَيْتِ الْمُقَدَّسِ وَهَيْدَرِهِ ، وَيَحْرُمُ الْبُولُ  
عَلَى مَطْعُومٍ وَعَظْمٍ وَمَعْظَمٍ وَقَبْرِ وَفِي مَسْجِدٍ وَلَوْ فِي إِيَّاهُ ، وَيَحْرُمُ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ وَاسْتِدْبَارُهَا يَبُولُ أَوْ غَائِطُ  
فِي الصَّحَرَاءِ بِلَا حَائِلٍ وَيَبَاحَانِ فِي الْبُنْيَانِ إِذَا قَرُبَ مِنَ السَّارِ نَحْوَ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ ، وَيَكْفِي مُرْتَفِعُ ثَلَاثِ ذِرَاعٍ  
مِنْ جِدَارٍ وَوَهْدَةٍ وَدَابَّةٍ وَذَيْلِ الْمُرْخِي قِبَالَ الْقِبْلَةِ ، وَالْإِعْتِبَارُ فِي الصَّحَرَاءِ وَالْبُنْيَانِ بِالسُّترةِ لَحَيْثُ قَرُبَ مِنْهَا  
عَلَى ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ وَهِيَ ثَلَاثُ ذِرَاعٍ جَازَ فِيهِمَا وَإِلَّا فَلَا إِلَّا فِي الْمَرَاحِضِ فَيَجُوزُ مَعَ كَرَاهَةٍ ، وَإِنْ بَعْدَ جِدَارُهَا  
أَوْ قَصْرٌ ، وَيَجِبُ الاسْتِنْجَاءُ مِنْ كُلِّ عَيْنٍ مُلَوَّتَةٍ خَارِجَةٍ مِنَ السَّبِيلَيْنِ

تضر بالسكبد والكلام يؤذى للملائكة (فإذا انقطع البول مسح بيساره من دبره) أي مبتدئا من ذلك (إلى رأس ذكره  
وينثر) أي يستبرئ من البول (بلطف ثلاثا) قيل بوجوبه وقيل بنبذه والداع على غلبة ظنه باقضاع الخارج (ولا يبول  
قائما) لأنه مكروه (بلاعذر) أما مع العذر فلا يكره (ولا يستنجي بالماء في موضعه إن خاف ترششا) بل  
ينتقل لما يأمن فيه من ذلك وهذا في غير المعد ولذا قال (ولا ينتقل في المراحض) للأمن فيها من الرشاش  
وكذلك المستنجى بالأحجار (و) يندب أن (يبعد في الصحراء ويستتر) بمرتفع ثلثي ذراع فأكثر بينه وبينه ثلاثة  
أذرع فأقل (ولا يبول في جحر) وكأبول الدائط (وموضع صلب ومهب ريح) لثلاث يصبه بعض الخارج (ومورد)  
هو طريق الماء (ومتحدث للناس) موضع الظل (وطريق) لأن ذلك يضر بالناس (وتحت شجرة مشمرة) خوفا من  
التلويث بالنجاسة (وعند قبر) لأن الميت يتأذى (وفي الماء الراكد) قل النوى : وينهى أن يحرم البول في الماء القليل  
جائرا أو راكدا ، وفي الكثير الأولى اجتنابه (ولاستقبال الشمس والقمر وبیت المقدس و) لا (مستدبره) أي ما ذكر  
من الشمس إلى آخره (ويحرم البول على مطعوم وعظم ومعظم) كاسم الله واسم نبي أو ملك (وقبر) فيحرم البول  
عليه ويكره عنده (وفي مسجد ولو في إياه) صيانة المسجد عن النجاسة (ويحرم استقبال القبلة واستدبارها يبول أو غائط  
في الصحراء بلا حائل) في غير معد أما المعد ولو في الصحراء فلا يحرم ولا يكره فيه ذلك (ويباحان في البنيان إذا قرب  
من السار نحو ثلاثة أذرع) قيد البنيان لاداعى إليه فالمدار على القرب من السار (ويكفي مرتفع ثلثي ذراع) فيشترط  
في السار القرب منه وأن يكون مرتفعاً ثلثي ذراع فأكثر والسار يكون (من جدار ووهدة) أي حفرة (ودابة وذيله  
المرخي قبالة القبلة) أي جهتها (والاعتبار) في التحريم (في الصحراء والبنيان بالسفرة) فالمدار عليها (لحيث قرب منها)  
وهي (على ثلاثة أذرع) هذا بيان للقرب (وهي ثلثا ذراع جاز فيهما) أي في الصحراء والبناء (وإلا فلا) يجوز (إلا  
في المراحض) أي يوت الأخلية المدة (فيجوز) الاستقبال والاستدبار (مع كراهة وإن بعد جدارها أو قصر) لعل  
العاء في بيان زائدة بدليل قوله ويباحان في البنيان الخ (ويجب الاستنجاء من كل عين ملوثة خارجة من السبيلين)  
لحجة فلا تصح للصلاة من غير استنجاء

لأربع ودودة وحصة وبقرة بلارطوبة ، وتكنفي الأحجار ولو في نادر كدم ، وتعقبها بالماء أفضل ، وينفي عن الحجر كل جامد طاهر قانع للنجاسة غير محترم ومطعوم كجلد المذكي قبل الدباغ ، فلو استعمل مائماً غير الماء أو نجساً أو طرات نجاسة أجنبية أو انتقل ماخرج منه عن موضعه أو جف أو انتشر حال خروجه وجاوز الآلية أو الحشفة تعين الماء ، فإن لم يجاوزهما كفي الحجر ، ويجب إزالة العين واستيفاء ثلاث مسحات إما بثلاثة أحجار أو بحجر له ثلاثة أحرف وإن أنق بدونها ، فإن لم تنق الثلاثة وجب الإبقاء ، ونذب إيتار ، وينذب أن يبدأ بالأول من مقدم الصفحة اليمنى ويمره إلى موضع ابتدائه ثم يعكس بالثاني ثم الثالث على الصفحتين والمسربة ، ويجب وضعه أولاً بموضع طاهر ثم يمره ، ويكره الاستنجاء يمينه فلأخذ الحجر يمينه والذكر بشماله وبحركها ، والأفضل تقديم الاستنجاء على الوضوء . فإن أخره عنه صح أو عن التيمم فلا .

## بَابُ الْغُسْلِ

(لأربع ودودة وحصة وبقرة بلارطوبة) لأنه لاتلوث فيها (وتكنفي الأحجار) في الاستنجاء (ولو في نادر كدم) لأن البقرة بالخارج (وتعقبها بالماء أفضل) من الاقتصار على الأحجار (وينفي عن الحجر كل جامد طاهر قانع للنجاسة غير محترم ومطعوم) فهذه قيود خمسة لصحة الاستنجاء بالحجر وذلك (كجلد المذكي قبل الدباغ) ولا يقال إنه مطعوم لأنه ملحق بالياب (فلو استعمل مائماً غير الماء) هو محترم جامد (أو نجساً) محترم طاهر (أو طرات نجاسة أجنبية) هذا وما بعده إشارة إلى شروط الخارج وهي أن لا يطرأ عليه أجنبي من جنسه أو غيره وأن لا ينتقل وأن لا يحف وأن لا يجاوز صفحة وحشفة فأشار لذلك بقوله (أو انتقل ماخرج منه عن موضعه أو جف أو انتشر حال خروجه وجاوز الآلية أو الحشفة تعين الماء) لاختلال شرط الحجر (فإن لم يجاوزهما كفي الحجر . ويجب إزالة العين) النجسة (واستيفاء ثلاث مسحات إما بثلاثة أحجار أو بحجر) واحد (له ثلاثة أحرف وإن أنق بدونها) أي الأحجار (فإن لم تنق الثلاثة وجب الإبقاء ونذب إيتار) إذا نقي المحل بشفع (وينذب أن يبدأ بالأول من مقدم الصفحة اليمنى ويمره) قليلاً قليلاً إلى أن يصل (إلى موضع ابتدائه ثم يعكس) الحجر (الثاني ثم يمر) الثالث على الصفحتين والمسربة) هي بفتح اليم وضم الراء مجرى العائط والواجب أن يعم المحل بكل مسحة (ويجب وضعه) أي الحجر (أولاً بموضع طاهر ثم يمره) أي الحجر ولا يضعه على نفس النجاسة (ويكره الاستنجاء يمينه) فقد نهى عنه في الحديث فإن احتاج إلى الاستعانة يمينه (فلأخذ الحجر يمينه والذكر بشماله وبحركها) أي شماله ليكون مستنجياً بها (والأفضل تقديم الاستنجاء على الوضوء) ليأمن انتقاض طهره (فإن أخره عنه صح) لأنه لا يشترط في الوضوء إزالة النجاسة (أو عن التيمم فلا) يصح لأنه يستباح به الصلاة ولا استباحة مع النجاسة .

## (بَابُ الْغُسْلِ)

أي في بيان ما يوجب وفي كيفيته .

يَجِبُ عَلَى الرَّجُلِ مِنْ خُرُوجِ الْمَنِيِّ وَمِنْ إِيْلَاجِ الْحَشْفَةِ فِي أَيِّ فَرْجٍ كَانَ قَبْلًا أَوْ دُبْرًا ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى وَلَوْ بِهَيْمَةٍ أَوْ صَغِيرَةٍ فِي صَغِيرَةٍ . وَيَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ خُرُوجِ مَنِئِهَا ، وَمِنْ أَيِّ ذَكَرٍ دَخَلَ فِي قُبْلِهَا أَوْ دُبْرَهَا ، وَلَوْ أَشَلَّ : أَوْ مِنْ سَجَى أَوْ بِهَيْمَةٍ ، وَمِنْ الْخَيْضِ وَالنَّفَاسِ وَخُرُوجِ الْوَلَدِ جَافًا ، وَإِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِتَغْيِيبِ جَمِيعِ الْحَشْفَةِ ، وَلَوْ رَأَى مَنِئًا فِي ثَوْبٍ أَوْ فِرَاشٍ يَنَامُ فِيهِ مَعَ مَنْ يُمْكِنُ كَوْنُهُ مِنْهُ نَدَبٌ لِحُمَا الْغُسْلِ ، وَلَا يَجِبُ ، وَلَا يَقْتَضِي أَحَدُهُمَا بِالْآخِرِ ، فَإِنْ لَمْ يَنْمِ فِيهِ غَيْرُهُ لَزِمَهُ الْغُسْلُ ، وَيَجِبُ إِعَادَةُ كُلِّ صَلَاةٍ لَا يَحْتَمِلُ حَدُوثَ الْمَنِيِّ بَعْدَهَا ، لَكِنْ يَنْدُبُ إِعَادَةُ مَا أُمِكنَ كَوْنُهَا بَعْدَهُ ، وَلَوْ جُمِعَتْ فِي قُبْلِهَا فَأَغْتَسَلَتْ ، ثُمَّ خَرَجَ مِنْهُ مِنْهَا لَزِمَهَا غُسْلُ آخَرٍ بِشَرْطَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ تَكُونَ ذَاتَ شَهْوَةٍ لَا صَغِيرَةٍ ، الثَّانِي أَنْ تَكُونَ قَضَتْ شَهْوَتَهَا لَا نَائِمَةً وَمُكْرَهَةً ، وَيَعْرِفُ الْمَنِيَّ بِتَدْفُقٍ ، أَوْ تَلْدُذٍ ، أَوْ رِيحٍ طَلَعٍ ، أَوْ عَجِينٍ ، إِذَا كَانَ رَطْبًا ، أَوْ بَيَاضٍ يَبِضُّ إِذَا كَانَ جَافًا ، فَتَمَيَّ وَجَدَ وَاحِدًا مِنْهَا كَانَ مَنِئًا مُوجِبًا لِلْغُسْلِ . وَمَتَى فَقَدَتْ كُلَّهُمَا لَمْ يَكُنْ مَنِئًا .

(يجب على الرجل من خروج المني) أي من نفسه وإن قل ولو بنير شهوة وكان على لون الدم (ومن إيلاج) أي إدخال (الحشفة) وهي رأس الذكر (في أي فرج كان قبلًا أو دبرًا ذكرًا أو أنثى) صاحب الفرج المولج فيه (ولو بهيمة) ولا شيء على البهيمة (أو صغيرًا في صغيرة) فيجنبان معاً (ويجب) الغسل (على المرأة من خروج منها) أي نزوله إلى موضع يجب غسله (ومن أي ذكر) ولو ذكر بهيمة (دخل في قبلها أو دبرها) ولو حشفته فقط (ولو أشل أو من صبي أو) من (بهيمة) تتجنب بذلك فكل من خروج المني ومن إيلاج الحشفة يوم الرجل والمرأة ، ثم أشار إلى ما يخص به المرأة بقوله (ومن الخيض والنفاس وخروج الولد جافاً) بلا بلل في الأصح وأما مع البلل فيجب الغسل : أي (وإنما يتعلق) الغسل ، ويجب فيها مرة (بتغيب جميع الحشفة) لا بالذكر جميعه فلو قدم ذلك عند قوله ومن أي ذكر لكان أولى (ولو رأى مَنِئًا في ثوب أو فراش ينام فيه مع من) أي شخص (يمكن كونه) أي ذلك المني المرئي (منه) أي الشخص كما مر أنه مثلاً (ندب لها) هو ومن ينام معه (الغسل ولا يجب) على واحد منهما (ولا يقتضي أحدهما بالآخر) لاعتقاد كل بطلان صلاة الآخر (فإن لم ينم فيه غيره لزمه الغسل) لأنه تيمنه أن هذا المني منه (ويجب إعادة كل صلاة لا يحتمل حدوث المني بهيمة) كأن رأى آخر النهار مَنِئًا في ثوبه ولم ينم نهاراً فصلاة هذا النهار لا يحتمل حدوث المني بعدها وأما ما قبل هذا النهار من الأيام التي حدثت بعد لبس الثوب فمحتملة فيجب إعادة صلاة هذا النهار بعد الغسل (لكن يندب إعادة ما أمكن كونها بعده) كنهذه الأيام (ولو جُمِعَتْ في قبلها فأغتسلت ثم خرج منه منها لزمها غسل آخر) غير غسل الجماع لكن (بشرطين) : أحدهما أن تكون ذات شهوة لا صغيرة . الثاني أن تكون قضت شهوتها لانائمة ومكرهه) فهذه إذا خرج منها المني بعد الغسل يجب إعادته لاختلاط منها بمنى الجماع فإذا خرج منها مني يجب الغسل لخروج بعض منها لا لخروج منه (ويعرف المني بتدفق أو تلذذ أو ريح طلع أو عجين إذا كان رطباً أو بياض يبيض إذا كان جافاً فتَمَيَّ وَجَدَ واحد منها) أي الذكورات (كان مَنِئًا موجباً للغسل ومتى فقدت كلها لم يكن مَنِئًا) بل يكون نجساً يغسل منه الثوب وما يصاب من البدن

وَلَا يُشْتَرَطُ الْبَيَاضُ وَالشَّحَانَةُ فِي مَنَى الرَّجُلِ ، وَلَا الصَّفَرَةُ وَالرَّقَّةُ فِي مَنَى الْمَرْأَةِ ، وَلَا غُسْلُ فِي مَذْيٍ ، وَهُوَ  
 مَاءٌ أَيْضٌ رَفِيقٌ لِرَجٍّ يَخْرُجُ بِلا شَهْوَةٍ شَدَّ الْمَلَاعِبَةِ ، وَلَا فِي وَدْيٍ ، وَهُوَ مَاءٌ أَيْضٌ كَدَّرُ نَحْوَيْنِ يَخْرُجُ عَقِبَ  
 الْبَوْلِ ، فَإِنْ شَاكَ هَلِ الْخَارِجُ مَنًى أَوْ مَذْيٌ نَحْيَرُ إِنْ شَاءَ جَعَلَهُ مَنًى ، وَغَسَلَ فَقَطْ ، وَإِنْ شَاءَ جَعَلَهُ مَذْيًا  
 وَغَسَلَ مَا أَصَابَ بِهِ وَتَوَضَّأَ مِنْهُ وَتَوَضَّأَ وَلَا يَغْتَسِلُ ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَفْعَلَ جَمِيعَ ذَلِكَ ، وَيَحْرُمُ بِالْجَنَابَةِ  
 مَا حَرَّمَ بِالْحَدَثِ وَكَذَا اللَّبَثُ فِي الْمَسْجِدِ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ وَلَوْ بَعْضُ آيَةٍ ، وَيَبَاحُ أَذْكَارُهُ لَا يَقْصِدُ الْقُرْآنَ ،  
 فَإِنْ قَصَدَ الْقُرْآنَ عَصَى أَوْ الذِّكْرَ أَوْ لَأَشَى جَازَ ، وَلَهُ الْمُرُورُ فِي الْمَسْجِدِ ، وَيَكْرَهُ لَنْيَرُ حَاجَةً .  
 ( فَصَلْنِ ) يَبْدَأُ الْمُغْتَسِلُ بِالتَّسْمِيَةِ ، ثُمَّ يَزَالُهُ قَدَرًا ، ثُمَّ وَضُوهُ كَوَضُوءِ الصَّلَاةِ ، ثُمَّ يَفِيضُ الْمَاءَ عَلَى  
 رَأْسِهِ ثَلَاثًا نَاقِيًا رَفَعَ الْجَنَابَةَ ، أَوْ الْحَيْضَ ، أَوْ اسْتِبَاحَةَ الصَّلَاةِ وَيَحْلُلُ شَعْرَهُ ، ثُمَّ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ ثَلَاثًا ، ثُمَّ  
 الْأَيْسَرِ ثَلَاثًا ، وَيَتَعَهَّدُ مَعَاطِفَهُ وَيَذَلُّكَ جَسَدَهُ ، وَفِي الْحَيْضِ تَتَّبِعُ أَثَرُ الدَّمِ فُرْصَةً مَسَكًا .

(ولا يشترط البياض والشحانة في منى الرجل ولا الصفرة والرقعة في منى المرأة) فالمدار على العلامات التي ذكرت (ولا غسل في مذى وهو ماء أبيض رفیق لرج) أي يعلق باليد (يخرج بلا شهوة عند الملاعبة ، ولا في ودی وهو ماء أبيض كدّر نَحْوَيْنِ يخرج عقب البول) حيث استمسكت الطبيعة (فإن شك هل الخارج) هو (مذى أو مذى) حيث لم توجد فيه صفة من الصفات السابقة (نحیر إن شاء جعله منياً وغتسل فقط) بنية الجنابة ولا يجب عليه غسل ما أصابه (وإن شاء جعله مذياً وغسل ما أصابه بدنه وثوبه منه وتوضأ) وجوباً للصلاة (ولا يغتسل) أي لا يجب عليه الغسل (والأفضل أن يفعل جميع ذلك) الوضوء والغسل وغسل ما أصابه (ويحرم بالجنابة ما حرم بالحدث) أي الأصفر من الصلاة والطواف ومس المصحف وحمله (وكذا ما يحرم زيادة على ذلك) (اللث في المسجد) أي المسك فيسه (وقراءة القرآن ولو) كانت (بعض آية) ولو حرفاً (ويباح أذكاره) وأذا غيرها من الأحكام والقصص (لا يقصد القرآن) بل يقصد ذكر أو غيره ، وكذا يجوز للجنب النظر في المصحف ، وإيراد القرآن في سره والتمس به من غير أن يسمع نفسه ولا يمنع البصير الجنب والكافر من قراءته (فإن قصد القرآن عصى أو الذكر أو لأشى) بأن أطلق (جازه وله المرور في المسجد) من غير تردد ومكث (ويكره) المرور بالجنب (لنير حاجة) .

(فصل في كيفية الغسل : ) (يبدأ بالمغتسل بالتسمية) مقرونة بنية من الغسل (ثم يزالة قدر) طاهر كفى أو نجس كذى (ثم وضوء الصلاة) وإن تجردت جنبته عن الحدث الأصغر كأن نام ممكناً فأجنب وينوي بهذا الوضوء سنة الغسل إن تجردت الجنابة عن الحدث الأصغر وإن نوى رفع الحدث (ثم يفيض الماء على رأسه ثلاثاً ناقياً ورفع الجنابة) إن كان جنباً (أو الحيض) إن كانت حائضاً وكذلك النفساء (أو استباحة الصلاة) وهذه تصلح للجميع ومثلها فرض الغسل أو أدائه (ويحلل شعره) ندباً (ثم يفيض الماء على شقه الأيمن ثلاثاً ثم الأيسر ثلاثاً) وهذا الترتيب أقرب لوصول الماء وأبعد عن الإسراف (ويتعهد معاطفه) أي الملتصق من جسده كالإبط (ويذلل جسده) بأن يمر يده على جسده بقدر ما يصل (و) ندب (في الحيض) أن تتبع أثر الدم فرصة مسك أي قطعة منه بأن تحملها على قطعة وتحتها بعد الغسل فرجها

فَإِنْ لَمْ تَجِدْهُ فَطَيِّبًا غَيْرَهُ ، فَإِنْ لَمْ تَجِدْهُ فَطَيِّبًا ، فَإِنْ لَمْ تَجِدْهُ كَفَى الْمَاءُ . وَالْوَاجِبُ مِنْهُ شَيْئَانِ : النِّيَّةُ عِنْدَ أَوَّلِ  
غُسْلِ مَفْرُوضٍ ، وَتَعْمِيمُ شَعْرِهِ وَبَشَرِهِ بِالْمَاءِ حَتَّى مَاتَحَتْ قُلْفَةُ غَيْرِ الْمُخْتُونِ . وَمَا يَظْهَرُ مِنْ فَرْجِ الثَّيْبِ إِذَا  
قَعَدَتْ لِحَاجَتُهَا ، وَلَوْ أَحْدَثَ فِي أَثْنَانِهِ تَمَمَهُ ، وَلَوْ تَلَبَّدَ شَعْرُهُ وَجَبَ تَقْضُهُ إِنْ لَمْ يَصِلِ الْمَاءُ إِلَى بَاطِنِهِ ، وَمَنْ  
عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ يَغْسِلُهَا ثُمَّ يَغْتَسِلُ ، وَيَكْفِي لَهَا غَسْلَةٌ فِي الْأَصْنَعِ ، وَلَوْ كَانَ عَلَيْهَا غُسْلُ جَنَابَةٍ وَغُسْلُ حَيْضٍ  
فَاغْتَسَلَتْ لِأَحَدِهِمَا كَفَى عَنْهُمَا ، وَمَنْ اغْتَسَلَ مَرَّةً وَاحِدَةً بِنِيَّةِ جَنَابَةٍ وَجَمْعَةٍ حَصَلَ أَوْ نِيَّةً أَحَدَهُمَا حَصَلَ  
دُونَ الْآخَرِ .

( فَصْلٌ ) يُسَنُّ غُسْلُ الْجُمُعَةِ ، وَالْعِيدَيْنِ ، وَالْكَسُوفَيْنِ ، وَالْإِسْتِسْقَاءِ ، وَمَنْ غُسِلَ الْمَيِّتُ ، وَالْمَجْنُونُ ،  
وَالْمُغْنَى عَلَيْهِ إِذَا أَفَاقَا ، وَلِلْأَحْرَامِ ، وَلِدُخُولِ مَكَّةَ الْمُشْرِفَةِ ، وَلِلْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ ، وَلِلطَّوَافِ وَالسَّعْيِ ،  
وَلِدُخُولِ مَدِينَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ، وَثَلَاثَةَ لَرْمِي الْجَمَارِ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ .

### بَابُ التَّيَمُّمِ

وَشُرُوطُ التَّيَمُّمِ ثَلَاثَةٌ ( أَحَدُهَا ) أَنْ يَقَعَ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ إِنْ كَانَ لِفَرَضٍ أَوْ لِنَفْلِ مُؤَقَّتٍ

( فَإِنْ لَمْ تَجِدْهُ ) أَيْ الْمَسْكُ ( فَطَيِّبًا غَيْرَهُ فَإِنْ لَمْ تَجِدْهُ فَطَيِّبًا فَإِنْ لَمْ تَجِدْهُ كَفَى الْمَاءُ ) وَالْحَرَمَةُ وَالْحَدَّةُ لَا تَسْتَعْمَلُ الطَّيْبُ  
( وَالْوَاجِبُ مِنْهُ ) أَيْ مِمَّا ذَكَرَ ( شَيْئَانِ النِّيَّةُ عِنْدَ أَوَّلِ غُسْلِ مَفْرُوضٍ ) فَلَوْ غَسَلَ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ أَعَادَهُ . ( وَتَعْمِيمُ شَعْرِهِ  
وَبَشَرِهِ بِالْمَاءِ حَتَّى مَاتَحَتْ قُلْفَةُ غَيْرِ الْمُخْتُونِ وَمَا يَظْهَرُ مِنْ فَرْجِ الثَّيْبِ إِذَا قَعَدَتْ لِحَاجَتُهَا وَلَوْ ) شَمْعٌ فِي الْغُسْلِ ثُمَّ ( أَحْدَثَ  
فِي أَثْنَانِهِ ) حَدَثًا أَضَرَّ ( تَمَمَهُ وَلَوْ تَلَبَّدَ شَعْرُهُ وَجَبَ تَقْضُهُ إِنْ لَمْ يَصِلِ الْمَاءُ إِلَى بَاطِنِهِ ) إِلَّا بِالنَّقْضِ فَإِنْ وَصَلَ بِمَا تَقْضِ  
فَلَا وَجُوبَ ( وَمَنْ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ ) وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ ( يَغْسِلَهَا ) إِنْ لَمْ تَزَلْ أَوْصَافُهَا بِنِجَاسَةٍ ( ثُمَّ يَغْتَسِلُ وَيَكْفِي لَهَا غَسْلَةٌ فِي الْأَصْنَعِ )  
بِأَنْ كَانَتْ حَكِيَّةً أَوْ زَالَتْ أَوْصَافُهَا بِنِجَاسَةٍ ( وَلَوْ كَانَ عَلَيْهَا غُسْلُ جَنَابَةٍ وَغُسْلُ حَيْضٍ فَاغْتَسَلَتْ لِأَحَدِهِمَا كَفَى عَنْهُمَا ) وَإِنْ  
لَمْ يَنْوُرِفِ الْآخَرُ ( وَمَنْ اغْتَسَلَ مَرَّةً وَاحِدَةً بِنِيَّةِ جَنَابَةٍ وَجَمْعَةٍ حَصَلَ أَوْ نِيَّةً أَحَدَهُمَا حَصَلَ ) الْمُنَوَّى وَلَا يَنْدَرِجُ النَفْلُ  
فِي الْفَرَضِ لِأَنَّهُ مَقْشُودٌ ( دُونَ الْآخَرِ ) الَّذِي لَمْ يَنْوُرِفِ .

( فَصْلٌ ) فِي بَيَانِ جَمْعَةِ مِنَ الْأَغْسَالِ الْمُسْنُونَةِ : ( يُسَنُّ غُسْلُ الْجُمُعَةِ ) لِمَنْ يَرِيدُ حَتْمُورَهَا وَيَدْخُلُ وَقْتُهِ مِنَ الْفَجْرِ  
( وَغُسْلُ الْعِيدَيْنِ ) الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى وَيَدْخُلُ وَقْتُهِ بِنِصْفِ اللَّيْلِ ( وَغُسْلُ الْكَسُوفَيْنِ وَالْإِسْتِسْقَاءِ ) أَيْ طَلَبُ إِنْزَالِ  
الْمَطَرِ ( وَمَنْ غَسَلَ الْمَيِّتَ ) فَمَنْ غَسَلَهُ نَدَبَ لَهُ الْغُسْلَ ( وَالْمَجْنُونُ وَالْمُغْنَى عَلَيْهِ إِذَا أَفَاقَا ) لِإِرَادَةِ ( لِلْأَحْرَامِ ) وَلِدُخُولِ مَكَّةَ  
لِلْمُشْرِفَةِ وَالْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ وَلِلطَّوَافِ وَالسَّعْيِ ) التَّابِعِ لِلطَّوَافِ فَلَيْسَ لَهُ غُسْلٌ مُسْتَقِلٌّ ( وَلِدُخُولِ مَدِينَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ) أَيْ الْوُقُوفُ بِهِ ( وَغُسْلُ الْأَغْسَالِ ) ثَلَاثَةٌ لَرْمِي الْجَمَارِ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ .

### ( بَابُ التَّيَمُّمِ )

هُوَ لَوْ أَنَّ الْقَصْدَ ، وَشَرْعًا لِيَصَالِ التُّرَابُ الطَّهَوْرُ لِلْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ بِشُرُوطٍ مَخْصُوصَةٍ ( وَشُرُوطُ التَّيَمُّمِ ثَلَاثَةٌ : أَحَدُهَا أَنْ  
يَقَعَ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ إِنْ كَانَ لِفَرَضٍ أَوْ لِنَفْلِ مُؤَقَّتٍ ) كَالضَّحَى وَأَمَّا النَفْلُ الْمَطْلُوقُ فَلَيْسَ لَهُ وَقْتُ .

فَيَجُوزُ

بَلْ يَجِبُ اخْتِذُ التُّرَابِ فِي الْوَقْتِ : فَلَوْ تَيَمَّمَ شَاكًا فِي الْوَقْتِ لَمْ يَصِحَّ وَإِنْ صَادَفَهُ ، وَلَوْ تَيَمَّمَ لِفَائِتَةٍ ضَحْوَةٍ فَلَمْ يَصَلِّهَا حَتَّى حَضَرَتِ الظُّهْرُ فَلَهُ أَنْ يَصَلِّيَهَا بِهِ أَوْ فَائِتَةٍ أُخْرَى .

الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ بِتُّرَابٍ طَاهِرٍ خَالِصٍ مُطْلَقٍ لَهُ غُبَارٌ وَلَوْ بِغُبَارِ رَمَلٍ ، لَا رَمْلَ مُتَحَمِّضٍ وَلَا بِتُّرَابٍ مُخْتَلَطٍ بِدَقِيقٍ وَنَحْوِهِ وَلَا بِجَصٍّ وَسُحَاقَةٍ خَزَفٍ وَمُسْتَعْمَلٍ وَهُوَ مَا عَلَى الْعُضْوِ أَوْ مَا تَنَازَرَتْ عَنْهُ .

الثَّلَاثُ : الْعِجْزُ عَنْ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ فِيهِ فَيَتَيَمَّمُ الْعَاجِزُ عَنْ اسْتِعْمَالِهِ وَيَكُونُ عَنِ الْأَحْدَاثِ كُلِّهَا وَيَسْتَتِيحُ بِهِ الْجَنْبُ وَالْحَائِضُ مَا يَسْتَتِيحَانِ بِالْغُسْلِ : فَإِنْ أَحْدَثَا بَعْدَهُ حَرَمٌ عَلَيْهِمَا مَا يَحْرُمُ بِالْحَدَثِ . وَلِلْعِجْزِ أَسْبَابٌ : أَحَدُهَا : فَقْدُ الْمَاءِ ، فَإِنْ تَيَقَّنَ عَدَمَهُ تَيَمَّمَ بِلَا طَلَبٍ ، وَإِنْ تَوَهَّمَ وَجُودَهُ وَجَبَ طَلَبُهُ مِنْ رَحْلِهِ وَرَفَقَتِهِ حَتَّى يَسْتَوْعِبَهُمْ أَوْ لَا يَبْقَى مِنَ الْوَقْتِ إِلَّا مَا يَسَعُ الصَّلَاةَ ، وَلَا يَجِبُ الطَّلَبُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ بَعِيْنَهُ بَلْ يُنَادِي مَنْ مَعَهُ مَاءٌ وَلَوْ بِالثَّمَنِ ، ثُمَّ يَنْظُرُ حَرَالِيَهْ إِنْ كَانَ فِي أَرْضٍ مُسْتَوِيَةٍ ، وَإِلَّا تَرَدَّدَ إِلَى حَدِّ الثَّوْتِ وَهُوَ بِحَيْثُ لَوِ اسْتَعَانَ بِرَفَقَتِهِ مَعَ اسْتِنَاغَاهُمْ بِأَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ لِأَغَاوِهِ إِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرَ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ أَوْ صَعَدَ جَبَلًا صَغِيرًا قَرِيبًا ، وَيَجِبُ أَنْ يَقَعَ الطَّلَبُ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ ، فَإِنْ طَلَبَ

وَيَجُوزُ لَهُ التَّيَمُّمُ عِنْدَ إِزَادَةِ فَعْلِهِ ( بَلْ يَجِبُ اخْتِذُ التُّرَابِ ) أَيْ قَلَهُ ( فِي الْوَقْتِ ) فَكَمَا يَشْتَرِطُ لِلتَّيَمُّمِ الْوَقْتُ ، كَذَلِكَ يَشْتَرِطُ لِنَقْلِ التُّرَابِ ( فَلَوْ تَيَمَّمَ شَاكًا فِي الْوَقْتِ لَمْ يَصِحَّ وَإِنْ صَادَفَهُ ) لِنَقْدِ الشَّرْطِ الَّذِي هُوَ دُخُولُ الْوَقْتِ ظَنًّا أَوْ يَقِينًا ( وَلَوْ تَيَمَّمَ لِفَائِتَةٍ ضَحْوَةٍ فَلَمْ يَصَلِّهَا حَتَّى حَضَرَتِ الظُّهْرُ فَلَهُ أَنْ يَصَلِّيَهَا بِهِ أَوْ فَائِتَةٍ أُخْرَى ) فَالشَّرْطُ دُخُولُ الْوَقْتِ بِالنِّسْبَةِ لِلصَّلَاةِ لِلرَّادَةِ ، فَإِذَا لَمْ تَفْعَلْ فَقَدْ صَحَّ التَّيَمُّمُ وَلَهُ صَلَاةٌ أُخْرَى مَكَانَهَا . ( الثَّانِي ) مِنْ شُرُوطِ التَّيَمُّمِ ( أَنْ يَكُونَ بِتُّرَابٍ طَاهِرٍ خَالِصٍ ) خَرَجَ التَّجَسُّسُ كَثَرَابَ الْقَبْرِ الْمَنْبُوشَةِ ( مُطْلَقٍ ) أَيْ طَهُورٍ ( لَهُ غُبَارٌ وَلَوْ بِغُبَارِ رَمَلٍ ) أَيْ وَلَوْ كَانَ التَّيَمُّمُ بِعَسَارِ رَمَلٍ لَصَحَّ ( لَا رَمْلَ مُتَحَمِّضٍ وَلَا بِتُّرَابٍ مُخْتَلَطٍ بِدَقِيقٍ وَنَحْوِهِ ) لِأَنَّهُ لَيْسَ بِخَالِصٍ ( وَلَا بِجَصٍّ ) أَيْ جَبَسٍ ( وَسُحَاقَةٍ خَزَفٍ وَ ) لَا ( مُسْتَعْمَلٍ وَهُوَ مَا عَلَى الْعُضْوِ أَوْ مَا تَنَازَرَتْ عَنْهُ ) فَلَا يَجُوزُ التَّيَمُّمُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ( الثَّلَاثُ الْعِجْزُ عَنْ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ فِيهِ فَيَتَيَمَّمُ الْعَاجِزُ عَنْ اسْتِعْمَالِهِ ) وَالْعِجْزُ إِمَّا حَقٌّ أَوْ شُرْعِيٌّ ( وَيَكُونُ عَنِ الْأَحْدَاثِ كُلِّهَا ) الْأَصْغَرُ وَالْأَوْسَطُ وَالْأَكْبَرُ ( وَيَسْتَتِيحُ بِهِ الْجَنْبُ وَالْحَائِضُ مَا يَسْتَتِيحَانِ بِالْغُسْلِ ) كَالصَّلَاةِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ مِمَّا يَبَاحُ بِالْغُسْلِ ( فَإِنْ أَحْدَثَا ) أَيْ الْحَائِضُ وَالْجَنْبُ ( بَعْدَهُ ) أَيْ التَّيَمُّمُ ( حَرَمٌ عَلَيْهِمَا مَا يَحْرُمُ بِالْحَدَثِ ) أَيْ الْأَصْغَرُ كَالصَّلَاةِ وَالطَّوَافِ وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِمَا مَا يَحْرُمُ بِالْجَنَابَةِ وَالْحَيْضِ كَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَالْمَسْجِدِ ( وَلِلْعِجْزِ أَسْبَابٌ : أَحَدُهَا فَقْدُ الْمَاءِ ، فَإِنْ تَيَقَّنَ عَدَمَهُ تَيَمَّمَ بِلَا طَلَبٍ ) إِذَا لَفَائِتَةٍ فِي الطَّلَبِ مَعَ تَيَقُّنِ الْعَدَمِ ( وَإِنْ تَوَهَّمَ وَجُودَهُ وَجَبَ طَلَبُهُ ) بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ ( مِنْ رَحْلِهِ ) أَيْ مَسْكَنِهِ ( وَرَفَقَتِهِ حَتَّى يَسْتَوْعِبَهُمْ أَوْ لَا يَبْقَى مِنَ الْوَقْتِ إِلَّا مَا يَسَعُ الصَّلَاةَ ) فَإِذَا خَافَ خُرُوجَ بَعْضِ الصَّلَاةِ تَيَمَّمَ وَصَلَّى ( وَلَا يَجِبُ الطَّلَبُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ بَعِيْنَهُ بَلْ يُنَادِي مَنْ مَعَهُ مَاءٌ وَلَوْ بِالثَّمَنِ ثُمَّ ) بَعْدَ الطَّلَبِ ( يَنْظُرُ حَرَالِيَهْ ) أَيْ فِي جِهَاتِهِ الْأَرْبَعِ وَحَوَالِيهِ جَمْعٌ فِي صُورَةِ الْمُتَنَبِّهِ ( إِنْ كَانَ فِي أَرْضٍ مُسْتَوِيَةٍ ) بِحَيْثُ يَبْلُغُ نَظَرُهُ سِدَّ الثَّوْتِ ( وَإِلَّا تَرَدَّدَ إِلَى حَدِّ الثَّوْتِ وَهُوَ ) مَعُورٌ ( بِحَيْثُ لَوِ اسْتَعَانَ بِرَفَقَتِهِ مَعَ اسْتِنَاغَاهُمْ بِأَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ لِأَغَاوِهِ ) وَشَرْطُ هَذَا التَّرَدُّدِ ( إِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرَ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ ) لَهُ أَوْ لَنِيَرِهِ ( أَوْ صَعَدَ جَبَلًا صَغِيرًا قَرِيبًا ) وَنَظَرُ إِلَى حَدِّ الثَّوْتِ ( وَيَجِبُ أَنْ يَقَعَ الطَّلَبُ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ ، فَإِنْ طَلَبَ

فلم يجده وتيمم ومكث موضعه وأراد فرضاً آخر ، فإن لم يحدث ما يؤهم ماءً وكان يتقن العدم بالطلب الأول تيمم بلا طلب ، وإن لم يتقنه أو وجد ما يؤهمه كسحاب وركب وجب الطلب الآن إلا من راحله ولأن يتقن وجود الماء على مسافة يتردد إليها المسافر الاحتطاب والاحتشاش وهي فوق حد الغوث أو على أنه يصله بحفر قريب وجب قصده إن لم يخف ضرراً ، وإن كان فوق ذلك فله التيمم ، ولكن إن تقن أن لو صبر إلى آخر الوقت لوجده فانتظاره أفضل ، وإن ظن غير ذلك فالأفضل التيمم أول الوقت ، ولو وهبه إنسان ماء أو أقرضه إياه أو أعاره دلوا لزمه القبول ، وإن وهبه أو أقرضه ثمنهما فلا ، وإن وجد الماء أو الدلو يباعان بثمن مثله وهو ثمنه في ذلك الموضع وذلك الوقت لزمه شراؤه إن وجد ثمنه فاضلاً عن دين ولو مؤجلاً ومؤنة سفره ذهاباً ورجوعاً ، فإن امتنع من بيعه وهو مستغن عنه لم يأخذه غصباً إلا لمطش ، ولو وجد بعض ماء لا يكفي طهارته لزمه استعماله ثم تيمم للباقي ، فالمحدث يطهر وجهه ثم يديه على الترتيب ، والجنب يبدأ بما شاء ؛ ويندب تقديم أعلى بدنه .

السبب الثاني : خوف عطش نفسه ورفقته وحيوان محترم معه ولو في المستقبل ، ويحرم الوضوء حينئذ

فلم يجده وتيمم ومكث موضعه وأراد أن يعلى ( فرضاً آخر ، فإن لم يحدث ما يؤهم ماء ) كنزول قذلة ( وكان يتقن العدم بالطلب الأول تيمم بلا طلب ) ثان لأنه مع تقن العدم عيب ( وإن لم يتقنه أو وجد ما يؤهمه كسحاب وركب وجب الطلب الآن ) على حسب ما مر ( إلا من راحله ) فلا يطلب منه ( وإن تقن وجود الماء على مسافة يتردد إليها المسافر للاحتطاب ) أى أخذ الحطب ( والاحتشاش ) أى رعى البهائم ( وهي فوق حد الغوث ) ويسمى حد القرب ، وما بعده حد البعد . قل الرافعي : حد القرب قريب من فرسخ ( أو علم أنه يصله بحفر قريب وجب قصده إن لم يخف ضرراً ) نفس أو عضو أو مال أو انقطاع عن رقة ، ويشترط الأمن على الوقت ( وإن كان فوق ذلك ) وهو حد البعد ( فله التيمم ولكن إن تقن أنه لو صبر إلى آخر الوقت لوجده فانتظاره أفضل ) لتكون الصلاة بالوضوء ( وإن ظن غير ذلك فالأفضل التيمم أول الوقت ) بخلاف براءة للذمة ( ولو وهبه إنسان ماء أو أقرضه إياه أو أعاره دلوا لزمه القبول ) لقلة المنة ( وإن وهبه أو أقرضه ثمنهما فلا ) لنظم المنة ( وإن وجد الماء أو الدلو يباعان بثمن مثله وهو ثمنه في ذلك الموضع وذلك الوقت لزمه شراؤه إن وجد ثمنه فاضلاً عن دين ولو مؤجلاً ومؤنة سفره ذهاباً ورجوعاً ) لأن الدين والمؤنة ليس لهما بدل بخلاف الماء ويقدم ستره الصلاة على شراء الماء وتيمم ( فإن امتنع ) مالك الماء ( من بيعه وهو مستغن عنه لم يأخذه غصباً إلا لمطش ) لنفسه أو آدمى محترم تلزمه مؤنته ( ولو وجد بعض ماء لا يكفي طهارته لزمه استعماله ثم تيمم للباقي ) فإن كانت الطهارة عن الحدث الأصغر ( فالمحدث يطهر وجهه ثم يديه على الترتيب ، والجنب يبدأ بما شاء ) لأنه لا ترتيب عليه ( ويندب ) له ( تقديم أعلى بدنه ، السبب الثاني ) من أسباب العجز ( خوف عطش نفسه ورفقته وحيوان محترم معه ) وغير المحترم هو الجربى والمرتد والزاني المحسن والخنزير والكلب المقور والفواسق ( ولو في المستقبل ، ويحرم الوضوء حينئذ ) صونا للروح أو غيرها عن التلف وهو مكبرية لأن في بذله إهلاكاً من الهلاك وتركه فيه تسبب لإهلاك من علم احتياجه إليه



فَيَتَزَوَّدُ لِرُقَّتِهِ وَيَتِيمُ بِلا إِعَادَةٍ . الثَّالِثُ مَرَضٌ يَخَافُ مَعَهُ تَلَفَ النَّفْسِ أَوْ عُضْوٍ أَوْ فَوَاتَ مَنْفَعَةُ  
عُضْوٍ أَوْ حَدُوثُ مَرَضٍ مَخُوفٍ أَوْ زِيَادَةُ مَرَضٍ أَوْ تَأْخِيرُ الْبَرَاءِ أَوْ شِدَّةُ أَلَمٍ أَوْ شَيْنٌ فَاحِشٌ فِي عُضْوٍ  
ظَاهِرٍ ، وَيَتِمُّدُ فِيهِ مَعْرِفَتُهُ أَوْ طَبِيبٌ يَقْبَلُ فِيهِ خَبْرَهُ ، فَإِنْ خَافَ مِنْ جُرْحٍ وَلَا سَاتَرَ عَلَيْهِ غَسَلَ الصَّحِيجَ  
بِأَفْضَى الْمُمْكِنِ فَلَا يَتْرُكُ إِلَّا مَا لَوْ غَسَلَهُ تَعَدَّى إِلَى الْجُرْحِ ، وَيَتِيمُ لِلْجُرْحِ فِي الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ فِي وَقْتِ جَوَازِ  
غَسْلِ اللَّعْلِيلِ ؛ فَالْجَنْبُ يَتِيمٌ مَتَى شَاءَ ؛ وَالْمُحْدَثُ لَا يَنْتَقِلُ عَنْ عُضْوٍ حَتَّى يَكْمَلَ غَسْلًا وَيَتِيمًا مُقَدِّمًا مَا شَاءَ ،  
فَإِنْ جُرِحَ عُضْوَاهُ تَتِيمَانِ ؛ وَلَا يَجُوزُ مَسْحُ الْجُرْحِ بِالْمَاءِ وَإِنْ لَمْ يَضُرَّهُ ، فَإِنْ كَانَ الْجُرْحُ عَلَى عُضْوِ التَّيْمِ  
وَجَبَّ صَحُّهُ بِالتُّرَابِ ، فَإِنْ أَحْتَاجَ لِعَصَابَةٍ أَوْ لُصُوقٍ أَوْ جَبيرةٍ وَجَبَّ وَضْعُهَا عَلَى طَهْرٍ وَلَا يَسْتُرُ إِلَّا مَا لَا يَدُّ  
مِنْهُ ، فَإِنْ خَافَ مِنْ نَزْعِهَا ضَرَرًا وَجَبَّ الْمَسْحُ عَلَيْهَا كُلِّهَا بِالْمَاءِ مَعَ غَسْلِ الصَّحِيجِ وَالتَّيْمِ كَمَا تَقَدَّمَ ، فَإِنْ  
كَانَتْ فِي غَيْرِ عُضْوِ التَّيْمِ لَمْ يَجِبْ مَسْحُهَا بِتُرَابٍ . فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يَصْلِيَ فَرَضًا آخَرَ لَمْ يَبْدِ الْجَنْبُ غَسْلًا  
وَكَذَا الْمُحْدَثُ ؛

( فيتزود ) الماء ( لرقيقته ويتيمم بلا إعادة ) للصلاة وغيرها . ( الثالث ) من أسباب العجز ( مرض يخاف معه ) من استعمال  
الماء ( تلف النفس أو عضو أو فوات منفعة عضو أو حدوث مرض مخوف أو زيادة مرض أو تأخير البراء ) كما لو كان  
به حرج ولو استعمل الماء تأخر شفاؤه ( أو شدة ألم أو شين ) أي أثرا مستكرها ( فاحشاً ) أي شديداً ( في عضو  
ظاهر ) كما لو كان الماء يؤثر في مثل وجهه سواداً أو ييبس أو جلدة تزيد فانه ينتقل إلى التيمم ( ويعتمد فيه ) أي في  
الحرف ( معرفته ) إن كان عالماً بالطب ولو بالتجربة ( أو طبيباً يقبل فيه خبره ) بأن يكون عدل رواية فلا يشترط  
فيه ذكورة ولا حرية ( فان خاف من جرح ولا سائر عليه غسل الصحيح بأفصى الممكن فلا يترك إلا ما لو غسله تعدى  
إلى الجرح ) فلا يجب غسل هذا الجزء ( وتيمم للجرح ) أي لأجله ( في الوجه واليدين ) كالتيمم في التيمم ، وإنما قيد  
بذلك رداً على الوجه الذي يوجب على إمساس العضو المجرع بالترباب ( في وقت جواز غسل العليل ) مراعاة للترتيب  
في الوضوء ، فان كان الجرح في يده مثلاً فلا يتيمم حتى يغسل وجهه ويأتى جواز غسل اليدين وهكذا ( فالجنب يتيمم  
متى شاء ) لأنه لا ترتيب في بدنه ( والمحدث ) حدثاً أصغر ( لا ينتقل عن عضو حتى يكمل غسلاً وتيمماً مقدماً ما شاء )  
والأولى أن يتيمم ثم يغسل الصحيح ( فان جرح عضواه تيممان ، ولا يجوز مسح الجرح بالماء وان لم يضره ) بل يتلطف  
بنسل الصحيح ، فان تعذر غسل الصحيح إلا بالسيلان إلى العليل مس الصحيح بالماء ولا يغسله ( فان كان الجرح على  
عضو ) من أعضاء التيمم وهو الوجه واليدين ( ويجب مسحها بالترباب ) بدلا عن الغسل لأنه غير مستور ( فان احتاج  
لعصاة أو لصوق أو جبيرة وجب وضعها على طهر ) كالخف ( و ) وجب أن ( لا يستر إلا ما لا بد منه ) للاستمسك  
( فان خاف من نزعها ضرراً وجب المسح عليها كلها بالماء ) ولو كان عليها دم لأنه يعنى عن ماء الطهارة ( مع غسل  
الصحيح والتيمم كما تقدم ) ووجوب مسحها بالماء لما أخذته من الصحيح للاستمسك ( فان كانت ) الجراحة ( في غير  
عضو التيمم لم يجب مسحها بترباب ) بخلاف ما إذا كانت في أعضاء التيمم ولا سائر فانه يجب مسحها بالترباب ( فان أراد  
أن يصلي فرضاً آخر لم يعد الجنب غسلاً ) لبقاء طهره ( وكذا المحدث ) حدثاً أصغر لا يعيد غسلاً ولا مسحاً لأن الفرض  
لأنه لم يحدث

وَقِيلَ يَغْسِلُ مَا بَعْدَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ وَضَعَ بِلَا طَهْرٍ وَجَبَ النَّزْعُ ، فَإِنْ خَافَ فَعَلَ مَا تَقَدَّمَ وَهُوَ آثِمٌ وَيُعِيدُ الصَّلَاةَ ، وَلَا يُعِيدُ إِنْ وَضَعَ عَلَى طَهْرٍ وَلَمْ يَكُنْ فِي أَعْضَاءِ التَّيْمِمْ وَلَا مِنْ تَيْمِمْ لِمَرَضٍ أَوْ جُرْحٍ بِلَا سَاتِرٍ إِلَّا مَنْ يَجْرَحُهُ دَمٌ كَثِيرٌ يَخَافُ مِنْ غَسْلِهِ فَيُعِيدُ ، وَلَوْ خَافَ مِنْ شِدَّةِ الْبَرْدِ مَرَضًا مَّا تَقَدَّمَ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى تَسْخِينِ الْمَاءِ وَتَدْفِئَةِ عَضْوِ تَيْمِمْ وَأَعَادَ ، وَمَنْ فَقَدَ مَاءَ وَتَرَابًا وَجَبَ أَنْ يُصَلِّيَ الْفَرَضَ وَحْدَهُ ، وَيُعِيدُ إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ أَوِ التَّرَابَ حَيْثُ يُسْقِطُ التَّيْمِمْ الْإِعَادَةَ ، فَلَا يُعِيدُ إِذَا وَجَدَ تَرَابًا فِي الْحَضَرِ . وَوَأَجَابَهُ سَبْعَةٌ : النِّتْيَةُ فَيَنْوِي اسْتِبَاحَةَ فَرَضِ الصَّلَاةِ أَوْ اسْتِبَاحَةَ مُفْتَقِرٍ إِلَى الطَّهَارَةِ ، وَلَا يَكْفِي نِيَّةُ رَفْعِ الْحَدَثِ وَلَا فَرَضِ التَّيْمِمْ ، فَإِنْ تَيْمَّمَ لِفَرَضٍ وَجَبَ نِيَّةُ الْفَرْضِيَّةِ لَا تَعْيِينُهُ مِنْ ظَهْرٍ أَوْ عَصْرٍ ، بَلْ لَوْ نَوَى فَرَضَ الظَّهْرِ اسْتَبَاحَ بِهِ الْمَصْرَ ، وَلَوْ نَوَى فَرَضًا وَنَفَلًا أَيْحَا أَوْ نَفَلًا أَوْ جَنَازَةً أَوْ الصَّلَاةَ لَمْ يَسْتَبِحِ الْفَرَضَ أَوْ فَرَضًا فَلَهُ النَّفْلُ مُنْفَرِدًا ، وَكَذَا النَّفْلُ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ فِي الْوَقْتِ وَبَعْدَهُ . وَيَجِبُ قَرْنُهَا بِالنَّفْلِ وَاسْتِدَامَتُهَا إِلَى مَسْحِ شَيْءٍ مِنَ الْوَجْهِ . الثَّانِي وَالثَّلَاثُ : قَصْدُ التَّرَابِ وَنَقْلُهُ .

( وقيل يغسل ما بعد عليه ) فإذا كان الجرح في يديه وتيمم ثم أراد أن يصلي فرضاً آخر فالصحيح أنه لا يعيد غير التيمم ؛ والقول الثاني يعيد التيمم ثم يعيد مسح رأسه ورجليه ( وإن وضع ) الساتر ( بلا طهر ) وخالف الواجب ( وجب النزع ، فإن خاف ) من نزعه محذور تيمم ( فعل ما تقدم ) من غسل الصحيح الخ ( وهو آثم ويعيد الصلاة ولا يعيد إن وضع على طهر ولم يكن في أعضاء التيمم ) فحق كانت الجيرة في أعضاء التيمم أعاد سواء وضعها على طهر أم لا ، ومضى وضعها على غير طهر آثم وعاد مطلقاً ( ولا ) يعيد ( من تيمم لمرض أو جرح بلا ساتر ) سواء كان مقيماً أم مسافراً ( إلا ) من يجرحه دم كثير يخاف من غسله فيعيد ( لأنه من الأعذار النادرة ) ( ولو خاف من شدة البرد مرضاً مما تقدم ) كبطء برء ( ولم يقدر على تسخين الماء ) لعدم ما يسخن به ( وتدفئة عضو ) لعل الواو بمعنى أو فإن البرد يدفع إما بالتسخين أو بتدفئة العضو بعد الاستعمال ( تيمم وأعاد ) لندور ذلك ( ومن فقد ماء وتراباً ) ويقال له فاقد الطهورين ( وجب أن يصلي الفرض وحده ) من غير نفل ( ويعيد إذا وجد الماء أو التراب حيث يسقط التيمم الإعادة ) تفيد للإعادة بالتراب ( فلا يعيد ) الصلاة ( إذا وجد تراباً في الحضر ) المراد بالحضر ما يلب فيه وجود الماء ( وواجباته ) أي أركانه ( سبعة : النية فينوي استباحة فرض الصلاة أو استباحة ) أمر ( مفتقر إلى الطهارة ) كالطواف ( ولا يكفي نية رفع الحدث ) لأن التيمم لا يرفع الحدث ( ولا فرض التيمم ، فإن تيمم لفرض وجب نية الفرضية ) بأن ينوي استباحة فرض الصلاة مثلاً ( لا تعينه ) أي الفرض ( من ظهر أو عصر بل لو نوى فرض الظهر استباح به العصر ) كما أنه عند الإطلاق يستبيح أي فرض ( ولو نوى فرضاً ونَفَلًا أَيْحَا أَوْ نَفَلًا أَوْ جَنَازَةً أَوْ الصَّلَاةَ لَمْ يَسْتَبِحِ الْفَرَضَ أَوْ فَرَضًا فَلَهُ النَّفْلُ مُنْفَرِدًا ) وكذا النفل قبله وبعده في الوقت وبعده ( فعند نية فرض الصلاة يستبيح به فرض الصلاة وما عداه من الجنائز وفرض الطواف والنفل ) ( ويجب قرنها ) أي نية التيمم ( بالنفل ) للتراب ( و ) يجب ( استدামتها ) أي النية ( إلى مسح شيء من الوجه ) لأن النفل وإن كان ركناً فهو مقصود لغيره ( الثاني والثالث قصد التراب ونقله ) لما صرح

قَالُوا كَانَ عَلَى وَجْهِهِ تُرَابٌ فَسَحَّ بِهِ أَوْ أَلْقَتْهُ الرِّيحُ عَلَيْهِ فَسَحَّ بِهِ لَمْ يَكْفِ ، وَلَوْ أَمَرَ غَيْرُهُ حَتَّى يَمْسَهُ جَازٍ وَإِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى الْأَظْهَرِ . الرَّابِعُ وَالْخَامِسُ : مَسْحُ وَجْهِهِ وَيَدَيْهِ مَعَ مِرْقَبِهِ . السَّادِسُ : التَّرْتِيبُ . السَّابِعُ : كَوْنُهُ بِضْرَتَيْنِ : ضَرْبَةً لِلْوَجْهِ ، وَضَرْبَةً لِلْيَدَيْنِ ، وَقِيلَ إِنْ أَمَكْنَ بِضْرَةٌ كَفَى تَحْرُقَةً وَنَحْوَهَا . وَلَا يَجِبُ إِصَالُهُ بَاطِنَ شَعْرَ خَفِيفٍ . وَسَلَنَهُ التَّسْمِيَةَ وَتَقْدِيمَ يَمِينِهِ وَأَعْلَى وَجْهِهِ ، وَفِي الْيَدِ يَضَعُ أَصَابِعَ الْيُسْرَى سِوَى الْإِبْهَامِ عَلَى ظُهُورِ أَصَابِعِ الْيُمْنَى سِوَى الْإِبْهَامِ وَيَمْرُهَا إِلَى الْكُوعِ ثُمَّ يَضُمُّ أَطْرَافَ أَصَابِعِهِ إِلَى حَرْفِ الذَّرَاعِ وَيَمْرُهَا إِلَى الْمِرْفَقِ ثُمَّ يَدِيرُ بَطْنَ كَفِّهِ إِلَى بَطْنِ الذَّرَاعِ وَيَمْرُهَا وَإِبْهَامَهُ مَرْفُوعَةً ، فَإِذَا بَلَغَ الْكُوعَ مَسَحَ بِيْطْنِ الْإِبْهَامِ الْيُسْرَى ظَهْرَ إِبْهَامِ الْيُمْنَى ثُمَّ يَمْسَحُ الْيُسْرَى بِالْيُمْنَى كَذَلِكَ ثُمَّ يَخْلُلُ أَصَابِعَهُ وَيَمْسَحُ إِحْدَى الرَّاحَتَيْنِ بِالْأُخْرَى وَيَخَفِّفُ الْغَبَارَ وَيُفَرِّقُ أَصَابِعَهُ عِنْدَ الضَّرْبِ عَلَى التُّرَابِ فِيهِمَا وَيَجِبُ نَزْعُ الْخَاتَمِ فِي الثَّانِيَةِ ، وَلَوْ أَحْدَثَ بَيْنَ النَّفْلِ وَمَسْحِ الْوَجْهِ بَطْلٌ وَجَبَ اخْذُ ثَانٍ . وَيَبْطُلُ التَّيْمُمُ عَنِ الْوُضُوءِ بِنَوَاقِضِ الْوُضُوءِ ، وَبِتَوَهُمِ قُدْرَتِهِ عَلَى مَا يَجِبُ اسْتِعْمَالُهُ كَرُوبَةِ سَرَابٍ أَوْ رَكَبٍ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَوْ فِيهَا وَكَانَتْ مِمَّا تَعَادُ كَتِيمَتُهُمْ حَاضِرٍ

القرآن بوجوب قصد التراب بقوله - فتيمموا صعيداً - جعلوه من الأركان ، ولما كان القصد منه النقل جعلوه أيضاً من الأركان وفرعوا على ذلك ما ذكره الشافعي بقوله (فلو كان على وجهه تراب فمسح به أو ألقته الريح عليه فمسح به لم يكف) لأنه في الأول لم يقصد التراب ، وفي الثاني لم ينقل (ولو أمر غيره حتى يمسحه جاز وإن كان قادراً على الأظهر) إجابة لنقل ما ذكره من مقام فله (الرابع والخامس مسح وجهه ويديه مع مرقبيه) فيجب استيعاب هذين الموضعين بالمسح (السابع الترتيب) ولو كان عن حدث أكبر (السابع كونه) أي التيمم (بضرتين ضربة للوجه وضربة لليدين ، وقيل إن أمكن بضربة كفي تحرقه ونحوها) وهو ما رجحه الرافعي (ولا يجب إصاله) أي التراب (باطن شعرة خفيف) ثبت عليها (وسلته التسمية وتقديم يمينه وأعلى وجهه وفي اليد) أي وسلته في مسح اليد فهذه الكيفية الآتية من السنن ، وقيل ليست من السنن (يضع أصابع اليسرى سوي الإبهام على ظهور أصابع اليمين سوي الإبهام ويمرها إلى الكوع ثم يضم أطراف أصابعه) أي أصابع يده اليسرى (إلى حرف الذراع) من اليد اليمنى (ويمرها إلى المرفق ثم يدبر بطن كفه إلى بطن الذراع) من اليد اليمنى (ويمرها وإبهامه مرفوعة فإذا بلغ الكوع مسح يبطن إبهام اليسرى ظهراً يبطن إبهام اليمين ثم يمسح اليسرى باليمين كذلك ثم يخلل أصابعه ويمسح إحدى الراحتين بالأخرى ويخفف الغبار ويفرق أصابعه عند الضرب على التراب فيها) أي الضرتين (ويجب نزع الخاتم في الثانية) ليصل التراب إلى موضعه ولا يكتفي بتحريكه (ولو أحدث بين النقل ومسح الوجه بطل) هذا النقل لوجوب قرن النية به واستصحابها إلى الوجه والحدث ينال ذلك (ووجب أخذ ثانٍ) لبطان الأول بالحدث (ويبطل التيمم عن الوضوء بنواقض الوضوء وبتوهم قدرته على ما يجب استعماله) وبالأولى الظن واليقين (كرؤية سراب أو ركب) يتوهم معها وجود ماء (قبل الصلاة) مطلقاً (أو فيها وكانت مما تعاد كتيمة حاضراً) أي من هو في محل الطلب فيه وجود الماء صفته أنه

لَفَقْدِ الْمَاءِ ، فَإِنْ لَمْ تَعْدِ كَتَيْمَ مُسَافِرٍ فَلَا وَبِشْمَا وَبُجْزَنُ ، لَكِنْ يَنْدَبُ قَطْعُهَا لَيْسَ أَنْفَهَا بِوَضْوٍ ، وَإِنْ رَأَتْ فِي نَفْلِ وَتَوَيَّ عَدَدًا أَمَّهُ وَإِلَّا فَرَكْتَيْنِ ، وَلَا يَجُوزُ بَتَيْمٌ أَكْثَرُ مِنْ قَرِيضَةٍ وَاحِدَةٍ مَكْتُوبَةٍ أَوْ مَذْذُورَةٍ . وَمَا شَاءَ مِنَ النَّوَافِلِ وَالْجَنَازِ .

### بَابُ الْحَيْضِ

أَقَلُّ سَنِ تَحِيضٍ فِيهِ الْمَرْأَةُ اسْتِكْمَالُ تِسْعِ سِنِينَ تَقْرِيْبًا ، فَلَوْ رَأَتْهُ قَبْلَ تِسْعِ سِنِينَ لَزِمَ أَنْ لَا يَسْعَ طَهْرًا وَحَيْضًا فَهُوَ حَيْضٌ وَإِلَّا فَلَا ، وَلَا أَحَدٌ لِآخِرِهِ فَيُمْكِنُ إِلَى الْمَوْتِ . وَأَقَلُّ الْحَيْضِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ ، وَغَالِبُهُ سِتٌّ أَوْ سَبْعٌ ، وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةٌ عَشَرَ يَوْمًا . وَأَقَلُّ الطَّهْرِ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ خَمْسَةٌ عَشَرَ يَوْمًا ، وَلَا أَحَدٌ لِأَكْثَرِهِ . فَتَى رَأَتْ دَمًا فِي سَنِ الْحَيْضِ وَلَوْ حَامِلًا وَجَبَ تَرْكُ مَا تَرَكَ الْحَائِضُ ، فَإِنْ انْقَطَعَ لِدُونِ أَقَلِّهِ تَبَيَّنَ أَنَّهُ غَيْرُ حَيْضٍ فَتَقْضَى الصَّلَاةُ ، فَإِنْ انْقَطَعَ لِأَقَلِّهِ أَوْ أَكْثَرِهِ أَوْ مَا بَيْنَهُمَا فَهُوَ حَيْضٌ وَإِنْ جَاوَزَ أَكْثَرَهُ فَهُوَ مُسْتَحَاضَةٌ وَلَهَا أَحْكَامُ طَوِيلَةٍ مَذْكُورَةٍ فِي كِتَابِ الْفَقْهِ .

(لقد الماء) فإذا تَوَهَّم وجود الماء وهو في الصلاة بطل تيممه وفسدت صلاته هذا ظاهر المصنف ، ولكن النقول أنه متى دخل في الصلاة لا يقطعها إلا إذا تيقن الماء وكانت مما لا تقطع بالتيمم (فإن لم تعد كتيمة مسافرا) طويلا . قد علمت أن للدار على أن المحل مما يعلب فيه عدم الماء فإذا كان كذلك (فلا) يقطعها (ويتمها وبجزة) ولكن يندب قطعها ليستأنفها بوضوء ، وإن رآه في نفل) وقد (توى عددا أتمه) لأنه صار كالقرض (والا فركتين) فقط (ولا يجوز بتيمم) أكثر من فريضة واحدة مكتوبة أو مندورة وملشاء من النوافل والجنائز) .

### بَابُ الْحَيْضِ

أَيُّ وَالنَّفَاسِ وَالِاسْتِحَاضَةِ . وَالْحَيْضُ لَفَةُ السَّيْلَانِ . وَشَرْعًا دَمٌ يَخْرُجُ مِنْ أَفْهَى رَحِمِ الْمَرْأَةِ فِي أَوَّلِ مَحْضُومَةٍ . وَالنَّفَاسُ لَفَةُ الْوِلَادَةِ . وَشَرْعًا دَمٌ يَخْرُجُ عَقِبَ الْوِلَادَةِ . وَالِاسْتِحَاضَةُ هُوَ الدَّمُ الْخَارِجُ فِي غَيْرِ أَيَّامِ الْحَيْضِ (أَقَلُّ سَنِ تَحِيضٍ فِيهِ لِلْمَرْأَةِ اسْتِكْمَالُ تِسْعِ سِنِينَ تَقْرِيْبًا ، فَلَوْ رَأَتْهُ قَبْلَ تِسْعِ سِنِينَ لَزِمَ أَنْ لَا يَسْعَ طَهْرًا وَحَيْضًا) بَأَنْ كَانَ أَقَلُّ مِنْ سِتِّ عَشَرَ يَوْمًا (فَهُوَ) أَيْ الرَّئِي (حَيْضٌ وَإِلَّا) بَأَنْ رَأَتْهُ لَتِسْعِ سِنِينَ نَاقِصَةً سِتِّ عَشَرَ يَوْمًا فَأَكْثَرُ (فَلَا) يَكُونُ الرَّئِي حَيْضًا (وَلَا أَحَدٌ لِآخِرِهِ فَيُمْكِنُ) أَنْ لَا تَحِيضَ (إِلَى الْمَوْتِ) ؛ وَأَقَلُّ الْحَيْضِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ فَلَوْ رَأَتْ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ بَأَنْ لَوْ وَضَعَتْ قَطْلَةً لَا تَلَوْتُ فَهُوَ دَمٌ فَسَادٌ (وَغَالِبُهُ) سِتٌّ أَوْ سَبْعٌ وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةٌ عَشَرَ يَوْمًا ، وَأَقَلُّ الطَّهْرِ بَيْنَ الْحَيْضَتَيْنِ خَمْسَةٌ عَشَرَ يَوْمًا (وَلَمَّا لَطَفَ بَيْنَ حَيْضٍ وَنَافَسٍ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَقَلُّ (وَلَا أَحَدٌ لِأَكْثَرِهِ) وَغَالِبُهُ بَقِيَّةُ الشَّهْرِ بَعْدَ غَالِبِ الْحَيْضِ (فَتَى رَأَتْ دَمًا فِي سَنِ الْحَيْضِ وَلَوْ حَامِلًا وَجَبَ تَرْكُ مَا تَرَكَ الْحَائِضُ) مِنْ صَلَاةٍ وَطَوَافٍ وَسَائِرِ مَا يَحْرَمُ عَلَيْهَا نَعْلُهُ (فَإِنْ انْقَطَعَ لِدُونِ أَقَلِّهِ) وَهُوَ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ (تَبَيَّنَ أَنَّهُ غَيْرُ حَيْضٍ فَتَقْضَى الصَّلَاةُ ، فَإِنْ انْقَطَعَ لِأَقَلِّهِ أَوْ أَكْثَرِهِ أَوْ مَا بَيْنَهُمَا) وَهُوَ غَالِبُهُ (فَهُوَ) حَيْضٌ ، وَإِنْ جَاوَزَ أَكْثَرَهُ) بَأَنْ عَبْرَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا (فَعِنَى مُسْتَحَاضَةٌ وَلَهَا أَحْكَامُ طَوِيلَةٍ مَذْكُورَةٍ فِي كِتَابِ الْفَقْهِ) لِلطَّوَلَةِ .

وَالْمَقْرَةُ

وَالصُّفْرَةُ وَالْكُدْرَةُ حَيْضٌ ، وَإِنْ رَأَتْ وَقْتًا دَمًا وَوَقْتًا نَقَاءً وَهَكَذَا وَلَمْ يُجَاوِزِ الْحِصَّةَ عَشْرَ وَلَمْ يَنْقُصْ بِمَجْمُوعِ الدَّمَاءِ عَنْ يَوْمٍ وَابْتِلَاءُ فَالدَّمَاءُ وَالنَّقَاءُ الْمُتَخَلَّلُ كُلُّهَا حَيْضٌ ؛ وَأَقْلُ النَّفَاسِ لِحَظَةٌ ، وَغَالِبُهُ أَرْبَعُونَ يَوْمًا ، وَأَكْثَرُهُ سِتُونَ يَوْمًا فَإِنْ جَاوَزَهُ فَسُتَحَاضَةٌ . وَبِحَرَمِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ مَا يَحْرُمُ بِالْجَنَابَةِ وَكَذَا الصَّوْمُ ؛ وَيَجِبُ قَضَاؤُهُ دُونَ الصَّلَاةِ ؛ وَيَحْرُمُ عُبُورُ الْمَسْجِدِ إِنْ خَافَتْ تَلَوِيثَهُ ، وَالرُّطْبُ ، وَالِاسْتِمْتَاعُ فِيمَا بَيْنَ الدَّرَةِ وَالرُّكْبَةِ ، وَالطَّلَاقُ ، وَالطَّهَارَةُ بِنِيَّةٍ رَفَعَ الْحَدَّثَ ، فَإِنْ انْقَطَعَ الدَّمُ أُرْتَفَعَ تَحْرِيمُ الصَّوْمِ وَالطَّلَاقِ وَالطَّهَارَةِ وَعُبُورِ الْمَسْجِدِ وَيَبْقَى الْبَاقِي حَتَّى تَنْتَسِلَ ، وَلَوْ أَدَعَتْ الْحَيْضَ وَلَمْ يَقَعْ فِي قَلْبِهِ صَدَقُهَا حَلٌّ لَهُ وَطَوُّهَا ؛ وَتَغْسِلُ الْمُسْتَحَاضَةُ فَرْجَهَا وَتَشُدُّهُ وَتَعَصِيهِ ثُمَّ تَتَوَضَّأُ وَلَا تُؤَخِّرُهُ بَعْدَ الطَّهَارَةِ إِلَّا لِلِاسْتِغْتَالِ بِأَسْبَابِ الصَّلَاةِ كَسَرِ عَوْرَةٍ وَأَذَانٍ وَانْتِظَارِ جَمَاعَةٍ ، فَإِنْ أَخَّرَتْ لِغَيْرِ ذَلِكَ أَسْتَأْنَفَتْ الطَّهَارَةَ ؛ وَيَجِبُ غَسْلُ الْفَرْجِ وَتَعَصِيهِ وَالْوُضُوءُ لِكُلِّ فَرِيضَةٍ ، وَمَنْ بِهِ سَلْسُ الْبَوْلِ كَالْمُسْتَحَاضَةِ فَيَأْتِيَنَّهَا تَقَدَّمَ.

### بَابُ النِّجَاسَاتِ

(والصفرة والكدرية) وهو على غير لون الدم (حيض) ، وإن رأت وقتاً دماً ووقتاً نقاءً وهكذا ولم يجاوز الحصة عشر ولم ينقص مجموع الدماء عن يوم وإيلة فالدماء والنقاء المتخلل كلها حيض) فموجب حكم الدم على النقاء ونجس الجميع حيضاً (وأقل النفاس لحظة) فلا يتقدر بزمان (وغالبه أربعون يوماً ، وأكثره ستون يوماً ، فإن جاوزه) أى إذا كثر (فمستحاضة) وقد أعرض عن ذكر أحكامها (ويحرم بالحيض والنفس ما يحرم بالجَنَابَةِ وكذا الصوم ، ويجب قضاؤه دون الصلاة) تخفيفاً عليها (ويحرم عبور المسجد إن خافت تلويثه) أى إصابته بالدم ، فإن لم تخف فيجوز لها العبور كالجنب (والاستمتاع) أى التلذذ (فيما بين الدرة والركبة) ولوبغير وطء (والطلاق) فيحرم طلاقها وهي حائض (والطهارة) فيحرم عليها أن تنتسل (بنية رفع الحدث ، فإن انقطع الدم ارتفع تحريم الصوم والطلاق والطهارة وعبور المسجد) لانتفاء علة التحريم فيرتفع تحريمها بالانقطاع من غير غسل (ويبقى الباقي) على تحريمه من الصلاة والطواف ومس المصحف وحمله وقراءة القرآن والاستمتاع ، ويستمر (حتى تنتسل ، ولو أدعت الحيض ولم يقع في قلبه صدقها حل له وطؤها) لأن الأصل الحل فيستصحى حتى يأتى يقين المنع (وتغسل المستحاضة فرجها وتشده) بعد حشوه بطن (وتعصبه) هو تفسير للشد إن احتاجت في منع خروج ذلك ولم تأذ به ولم تسكن ساعة (ثم تتوضأ) أو تقيم فوراً (ولا تؤخره) أى فرض الصلاة (بعد الطهارة إلا للاشتغال بأسباب الصلاة كسر عورة وأذان وانتظار جماعة) لأن التأخير لذلك لا تمد فيه مقصورة فاختفر (فإن أخرت لغير ذلك) وما في معناه (استأنفت الطهارة) لتعصبها بالتأخير (ويجب غسل الفرج وتعصيه والوضوء لكل فريضة) وإن لم تزل العصابة عن محلها ولم يظهر دم (ومن به سلس البول كالمستحاضة فيما تقدم) من وجوب غسل النجاسة والحشو والعصب والوضوء لكل فريضة والمبادرة بالفريضة لتقليل الحدث . ومثل سلس البول سلس المنى لكن يؤاد له الغسل لكل فريضة .

### بَابُ النِّجَاسَاتِ

هي لغة ما يستقدر . وشرعاً كل مستقدر يمنع صحة الصلاة حيث لا مخرج ، وقد بينها بعد أفرادها فقال :

وَالنَّجَاسَةُ هِيَ : الْبَوْلُ وَالغَائِطُ ، وَالْدَّمُ وَالْفَيْحُ وَالْقَيْ ، وَالْخَرُّوَالْتَيْدُ وَكُلُّ مُسْكِرٍ مَائِعٍ ، وَالْكَلْبُ وَالْخَنْزِيرُ وَفَرَعُ أَحَدِهِمَا ، وَالْوَدَى وَالْمَذَى ، وَمَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ إِذَا ذُبِحَ ، وَالْمَيْتَةُ إِلَّا السَّمَكُ وَالْجَرَادُ وَالْآدَمِيُّ ، وَلَبَنٌ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ غَيْرَ الْآدَمِيِّ ، وَشَعْرُ الْمَيْتَةِ ، وَشَعْرُ غَيْرِ إِنْسَانٍ كَوَلٍ إِذَا انفصلَ فِي حَيَاتِهِ إِلَّا الْآدَمِيُّ ، وَمَنَى الْكَلْبِ وَالْخَنْزِيرِ ؛ وَالْأَنْفَعَةُ طَاهِرَةٌ إِنْ أُخِذَتْ مِنْ سَخْلَةٍ مُذَكَّاةٍ لَمْ تَأْكُلْ غَيْرَ اللَّبَنِ ؛ وَمَا يَسِيلُ مِنْ فَمِ النَّائِمِ إِنْ كَانَ مِنَ الْمَدَةِ بَأَن كَانَ لَا يَنْقَطِعُ إِذَا طَالَ نَوْمُهُ نَجَسٌ ، وَإِنْ كَانَ مِنَ اللَّهَوَاتِ بَأَن كَانَ يَنْقَطِعُ فَطَاهِرٌ ، وَالْعَضْوُ الْمُنْفَصِلُ مِنَ الْحَيِّ حُكْمُهُ مِثْلُ حُكْمِ مَيْتَةِ ذَلِكَ الْحَيَّوَانِ إِنْ كَانَتْ طَاهِرَةً كَالسَّمَكِ فَطَاهِرٌ وَإِلَّا كَالْحِمَارِ فَنَجَسٌ ، وَالْعَلَقَةُ وَالْمُضْغَةُ وَرُطُوبَةُ فَرْجِ الْمَرَأَةِ وَيَيْضُ الْمَاءِ كَوَلٍ وَغَيْرُهُ وَلَبَنُهُ وَشَعْرُهُ وَصُوفُهُ وَوَبْرُهُ وَرِيْشُهُ إِذَا انفصلَ فِي حَيَاتِهِ أَوْ بَعْدَ ذِكَاةٍ ، وَعَرَقُ الْحَيَّوَانِ الطَّاهِرِ طَاهِرٌ حَتَّى الْفَأْرَةُ ، وَرَيْقُهُ وَدَمْعُهُ وَلَبَنُ الْآدَمِيِّ وَمَنِيهِ غَيْرُ نَجَسٍ ، وَكَذَآمَنِي غَيْرُهُ غَيْرُ الْكَلْبِ وَالْخَنْزِيرِ ؛ وَقِيلَ نَجَسٌ وَلَا يُطَهَّرُ شَيْءٌ مِنَ النَّجَاسَاتِ إِلَّا

(والنجاسة هي البول والغائط) وهو ماخرج من دبر الآدمي وقد أحواله الطيبة بخلاف ماخرج ولم تحله (والدم والقيح) وهو دم استحالة لفساد (والقيح) وإن لم يتغير (والخمر) هي ماء العنب الذي أوعى وأزبد وصار فيه شدة (والتييد وكل مسكر مائع والكلب والخنزير وفرع أحدهما) أي التولد من أحدهما ولو مع حيوان طاهر (والودى والمذى وما لا يؤكل لحمه إذا ذبح) كالحمار مثلاً (والميتة) هي كل ما زالت حياته بغير ذكاة شرعية ، ثم استثنى من الميتة فقال (إلا السمك والجراد والآدمي) فإن ميتتهم طاهرة (ولبن ما لا يؤكل لحمه) فإنه نجس كالبن الحمار (غير الآدمي) فإن لبنه طاهر (وشعر الميتة وشعر غير المأكول إذا انفصل في حياته إلا الآدمي) أما إذا لم ينفصل فهو طاهر (ومنى الكلب والخنزير) نجس تبعاً لأصلهما (والأنفحة) وهي اللبن الذي يؤخذ من كرش الشاة الصغيرة التي لم تأكل غير اللبن ويوضع في الألبان فيصيرها جنباً (طاهرة من سخله مذكاة لم تأكل غير اللبن) وإذا فقد شرط من ذلك تكون نجسة (وما يسيل من فم النائم إن كان من العدة) ويعرف بأن كان مصغراً منتناً أو (بأن كان لا ينقطع إذا طال نومه نجس وإن كان من اللهوات) وهي سقف الأسنان ويعرف (بأن كان ينقطع فطاهر ، والعضو المنفصل من الحي حكمة حكم ميتة ذلك الحيوان إن كانت طاهرة كالسمك فطاهر وإلا كالحمار فنجس ، والعلقة) وهي دم غليظ استحالة عن المني وهي مبتدأ وسبأ في الإخبار عنها وعماعطف عليها بأنها طاهرة (والمضغة) وهي قطعة لحم صغيرة استحالت عن العلقه (ورطوبة فرج المرأة) وكذا رطوبة فرج كل حيوان طاهر لكن إن أتت تلك الرطوبة من محل لا يجب غسله كأن أتت من الرحم فهي نجسة (وييض الماء كَوَلٍ) كالدهاج (و) ييض (غيره) كالهدأة وهو مع كونه طاهراً يجوز أكله (وشعره) أي الحيوان المأكول (وصوفه ووبره وريشه إذا انفصل في حياته أو بعد ذكاته) وأما إذا انفصل بعد موته فهو نجس (وعرق الحيوان الطاهر طاهر) خبر عما تقدم كله (حتى الفأرة) غاية في الحيوان (وريقه) أي الحيوان (ودمعه ، ولبن الآدمي ومنه غير نجس) خبر عما ذكر (وكذا منى غيره) أي الآدمي (غير الكلب والخنزير ، وقيل) منى غير الآدمي غير الكلب والخنزير (نجس) لاستحالة في الباطن (ولا يظهر شيء من النجاسات إلا

الْحَرَّ إِذَا تَحَالَ وَ لَمِنْهُ إِذَا دَبَّغَ وَنَجَسًا يَصِيرُ حَيَوَانًا ، وَإِذَا تَحَلَّلَتِ الْحَرُّ بِغَيْرِ إِلقاءِ شَيْءٍ فِيهَا إِمَّا بِنَفْسِهَا أَوْ بِنَقْلِهَا  
 مِنَ الشَّمْسِ إِلَى الظِّلِّ أَوْ بِعَكْسِهِ أَوْ بِفَتْحِ رَأْسِهَا ظَهَرَتْ مَعَ أَجْزَاءِ الدَّنِّ الْمَلَاقِيَةِ لَهَا وَمَا فَوْقَهَا مِمَّا أَصَابَتْ جَنْدَ  
 الْقَمْلِيَّانِ ، وَأَنَّ أَلْقَى فِيهَا شَيْءٌ فَلَا ، وَالْدَّبُّغُ هُوَ نَزْعُ الْفَضَلَاتِ بِكُلِّ حَرِيفٍ وَلَوْ نَجَسًا ، وَلَا يَكْفِي مِلْحٌ وَتَرَابٌ  
 وَنَجَسٌ ، وَلَا يَجِبُ اسْتِعْمَالُ مَاءٍ فِي أَثْنَانِهِ لَكِنَّهُ بَعْدَ الدَّبُّغِ كَثُوبٌ مُتَنَجِّسٌ فَيَجِبُ غَسْلُهُ بِمَاءٍ ظُهُورًا ،  
 وَلَا يَطْهَرُ بِهِ جِلْدُ كَلْبٍ وَخَنْزِيرٍ وَلَوْ كَانَ عَلَى الْجِلْدِ شَعْرٌ لَمْ يَطْهَرِ الشَّعْرُ بِالدَّبُّغِ وَيَعْنَى عَنْ قَلِيلِهِ ، وَمَا تَنَجَّسَ  
 إِلَّا قَلِيلٌ شَيْءٍ مِنَ الْكَلْبِ وَالْخَنْزِيرِ لَمْ يَطْهَرِ إِلَّا بِغَسْلِهِ سَبْعًا إِحْدَاهُنَّ بِتَرَابٍ طَاهِرٍ يَسْتَوْعِبُ الْحَمْلُ ، وَيَجِبُ  
 مَزْجُهُ بِمَاءٍ ظُهُورًا ، وَيَنْدَبُ جِلْدُهُ فِي غَيْرِ الْأَخْيَرَةِ ، وَلَا يَقُومُ غَيْرُ التَّرَابِ مَقَامَهُ كَصَابُونٍ وَأَشْنَانٍ ، وَلَوْ رَأَى  
 هَرَّةٌ تَأْكُلُ نَجَاسَةً ثُمَّ شَرِبَتْ مِنْ مَاءٍ دُونَ قَلْتَيْنِ قَبْلَ أَنْ تَغِيْبَ عَنْهُ نَجَسُهُ ، وَإِنْ غَابَتْ زَمَانًا يُمْكِنُ فِيهِ  
 وَلَوْغُهَا فِي قَلْتَيْنِ ثُمَّ شَرِبَتْ مِنَ الْقَلِيلِ لَمْ تَنْجَسْهُ ، وَدَخَانُ النَّجَاسَةِ نَجَسٌ وَيَعْنَى عَنْ يَسِيرِهِ ، فَإِنْ مَسَحَ كَثِيرُهُ  
 عَنْ ثَوْبٍ بِمُخْرَقَةٍ يَابِسَةٍ فَزَالَ ظُهُورًا أَوْ رَطْبَةً فَلَا ، فَإِنْ خَبِرَ عَلَيْهِ

الحمر) وكذا كل مسكر مائع (إذا تحلل) أي صار خلا (و) الا (الجلد إذا دبغ و) (إلا) (نجسا يصير حيوانا) كالودود  
 اللؤلؤ من النجاسة (وإذا تحللت الحمر بغير إلقاء شيء فيها إما بنفسها أو بنقلها من الشمس إلى الظل وعكسه أو بفتح  
 رأسها ظهرت مع أجزاء الدن الملاقية لها و) طهر (ما نوقها مما أصابته عند القليان) أي عند نورانها إذا خلت  
 (وإن ألقى فيها شيء) خاصة (فلا) تطهر (والدبغ هو نزع الفضلات بكل حرف نجس) كذرق طير (ولا يكفي  
 ملح و تراب ونجس ، ولا يجب استعمال ماء في أثْنَانِهِ أي الدبغ (لكنه) أي للدبوغ (بعد الدبغ كثوب متنجس فيجب  
 غسله بماء ظهور) حتى يصير طاهرا (ولا يطهر به) أي الدبغ (جلد كلب وخنزير) لأن الحياة لم تندهما الطهارة  
 فلم يندما الدبغ بعد الموت (ولو كان على الجلد شعر لم يطهر الشعر بالدبغ) لأنه لا يؤثر في الشعر فيبقى نجسا (يعنى  
 عن قليله) أي الشعر الذي هو على الجلد للدبوغ (وما تنجس بملاقة شيء من الكلب والخنزير لم يطهر إلا بغسله  
 سبعا إحداهن بتراب طاهر) أي ظهور ولا يكفي ذر التراب على الحمل من غير أن يتبعه بالماء ويمزجه ولا التراب  
 المستعمل أو النجس ؛ والواجب من التراب ما يكدر الماء و (يستوعب الحمل ، ويجب مزجه بماء ظهور ، ويندب جلده  
 في غير الأخيرة) وفي الأولى أولى حتى لا يحتاج إلى تريب ما يسيبه من الرشاش لأنه إذا أصابه من النجاسة شيء لم  
 يصحبه تراب وجب أن يترب وأن يغسله بقدر ما بقي من النسلات (ولا يقوم غير التراب مقامه كصابون وأشنان)  
 وقيل يكفي (ولو رأى هرة تأكل نجاسة ثم شربت من ماء دون قلتين قبل أن تغيب عنه) أي عن الرائي (نجسته ،  
 وإن غابت زمتا يمكن فيه ولوغها في) ماء (قلتين ثم شربت من القليل لم تنجسه) لاحتمال زوال نجاسة فيها فلا تنجس  
 بالثك ، وإن كان فيها نجسا لو حملها معه لا تصح صلاته (ودخان النجاسة) كالبر ، وكذا دخان الحطب المتنجس  
 (نجس ويعنى عن يسيره) وأما البخار وهو المتعاقد من غير واسطة فلا يطهر (فإن مسح كثيره) أي الدخان  
 (عن تنور) هو نوع من الأفرات (بمخرقة يابسة فزال ظهور أو) بمخرقة (رطبة) كما يفعل في الأفران بمصر (فلا)  
 يظهر (فإن خبر عليه) أي التنور بعد مسحه بمخرقة مبلولة ،

فَطَاهِرٌ، وَأَسْفَلُ الرِّغِيفِ نَجِسٌ . وَيَكْفِي فِي بَوْلِ الصَّبِيِّ الَّذِي لَمْ يَأْكُلْ غَيْرَ اللَّبَنِ الرَّشَّ مَعَ غَلَبَةِ الْمَاءِ .  
وَلَا يُشْتَرَطُ سِيلَانُهُ ، وَبَوْلُ الصَّبِيِّ وَكَذَا اخْتِنَى يَغْسَلُ كَالْكَبِيرَةِ ، وَمَا سَوَى ذَلِكَ مِنَ النِّجَاسَاتِ إِنْ لَمْ  
يَكُنْ لَهُ عَيْنٌ كَفَى جَرَى الْمَاءِ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ لَهُ عَيْنٌ وَجَبَ إِزَالَةُ طَعْمِهِ وَإِنْ عَسَرَ وَلَوْ نَوَّحَ أَنْ سَهَلًا . فَإِنْ  
عَسَرَ إِزَالَةُ الرِّيحِ وَحْدَهُ أَوْ اللَّوْنُ وَحْدَهُ لَمْ يَضُرَّ بَقَاؤُهُ ، وَإِنْ اجْتَمَعَا صَرًا ، وَيَشْتَرَطُ وَرُودُ الْمَاءِ عَلَى الْمَحَلِّ  
لَا الْعَصْرُ ، وَيَنْدُبُ بَعْدَ طَهَارَتِهِ غَسْلُهُ ثَانِيَةً وَثَلَاثَةً ، وَيَكْفِي فِي أَرْضٍ نَجَسَتْ بِذَانِبِ الْمُكَافَرَةِ بِالْمَاءِ .  
وَلَا يُشْتَرَطُ نَضُوبُهُ وَلَوْ ذَهَبَ أَثَرُ نَجَاسَةِ الْأَرْضِ بِشَمْسٍ أَوْ نَارٍ أَوْ رِيحٍ لَمْ تَطْهَرْ حَتَّى تَغْسَلَ ، وَكُلُّ مَانِعٍ غَيْرِ  
الْمَاءِ تَكَلَّلَ وَلَبِنٌ إِذَا تَجَسَّسَ لَا يُمَكِّنُ تَطْهِيرَهُ ، فَإِنْ كَانَ جَامِدًا كَالسَّمَنِ الْجَامِدِ أَلَى النِّجَاسَةِ وَمَا حَوْلَهَا وَالْبَاقِي  
طَاهِرٌ ، وَمَا غَسَلَ بِهِ النِّجَاسَةُ إِنْ تَغَيَّرَ أَوْ زَادَ وَزَنَهُ فَجَحِسَ وَإِلَّا فَلَا ، فَإِنْ بَلَغَ قَلْتَيْنِ فَطَاهِرٌ وَإِلَّا فَحُكْمُهُ حُكْمُ  
الْمَحَلِّ بَعْدَ الْغَسْلِ بِهِ وَإِنْ كَانَ قَدْ حُكِمَ بِطَهَارَتِهِ فَطَاهِرٌ وَإِلَّا فَجَحِسَ .

(قطاير) أى ظاهر ما خبر طاهر (وأسفل الرغيف نجس) ويكفي عن أكله ولو في مائع وحمله ولو في الصلاة (ويكفي في بول الصبي الذي لم يأكل غير اللبن الرش مع غلبة الماء) عليه وإزالة عينه وأوصافه (ولا يشترط سيلانه) أى الماء وهذا هو النجاسة الخفيفة (وبول الصبية وكذا اختنى يغسل كالكبيرة) وكذا الصبي الذي أكل غير اللبن (وما سوى ذلك من النجاسات) أى ما عدا بول الصبي ومصاب السكاب والخنزير (إن لم يكن له عين كفى جرى الماء عليه) ولو مرة واحدة (وإن كان له عين وجب) في الغسل (إزالة طعم وإن عسر) لأنه دليل على بقاء عين النجاسة (ولو نوى ريح أن سهلا، فإن عسر إزالة الريح وحده أو اللون وحده لم يضر بقاءه) أى المذكور منهما (وإن اجتمع) أى اللون والريح (صرا) لدالتهما على بقاء العين فيشترط زوالهما ولو مع العصر (ويشترط ورود الماء على المحل) إذا كان قد خلا فان ورد الثوب للتجسس على الماء القليل نجسه و (لا) يشترط (العصر) لأن المسألة إذا زالت العين ولم تتغير ولم يزد وزنها طاهرة (ويندب بعد طهارته غسله ثانية وثالثة) لحصول الإتيان المتدوب (ويكفي في أرض نجست بذانِب كالحجر (المكافرة بالماء) بأن يعمها (ولا يشترط نضوبه) أى جفافه (ويذهب أثر نجاسة الأرض بدمع أو ماء أو ريح لم تطهر حتى تغسل) ويغمرها الماء يغسل (وكل مائع غير ذلك يمكن زواله إذا تجسس لا يمكن تطهيره) (وما فيه مافيه دهنية كالزيت أم لا كالحل على السمك) (فإن كان جامدا كالسمن الجامد ألقى لتغيره بحدوده حوله) والجامد هو الذى إذا أخذ منه قطعة لا يتراد منه ما جملا مخلها عن قرب مثل العجين اليابس والسمن اليابس (وما) أى (وما) النجاسة الذى (غسل به النجاسة إن تغير) أحد أوصافه بالنجاسة التى يراد إزالتها (أو زاد وزنه) بعد امتيازها بغيره للقبول منه أو لم يفصل عن السؤل مع عدم طهره بأن يبق فيه شئ من أوصاف النجاسة (فلا) أى (في جميع تلك الأحوال) (نجس والا) بأن لم يتغير ولم يزد وزنه وانفصل وقد طهر المحل (فلا) ينتجس ثم يفصل فيه ريقه (فإن بلغ) ماء الفلاة (قلتين ليطهر) لأنه غير مستعمل (والا) بأن لم يبلغ قلتين (فحكه حكم المحل بعد الغسل به) ، وإن كان قد حكم بطهارته فطاهر (غير مطهر الاستماله) (وإلا فتجس) يعنى إن لم يحكم بطهارته المحل قبل المسألة نجس ولا محل لهذا التردد في كلام المصنف بعد كون المقسم أنه لم ينجس وليكنه قصد التوسيع فيكبر .



## كتاب الصلاة

أَمَّا نَجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ بِالْبَالِغِ عَاقِلِ طَاهِرٍ . فَلَا قَضَاءَ عَلَى مَنْ زَالَ عَقْلُهُ بِجُنُونٍ أَوْ مَرَضٍ وَكَافِرٍ أَصْلً ، وَيَقْضَى الْمَرْتَدُّ ، وَيُؤْمَرُ الصَّبِيُّ الْمُمِيزُ بِهَا لَسِيحٍ ، وَيَضْرَبُ لَعْنَةً ، وَمَنْ نَشَأَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَجَعَدَ وَجُوبَ الصَّلَاةِ أَوْ الزَّكَاةِ أَوْ الصَّوْمِ أَوْ الْحَجِّ أَوْ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ أَوْ الزِّنَا أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا أَجْمَعَ عَلَى وَجُوبِهِ أَوْ تَحْرِيمِهِ وَكَانَ مَعْلُومًا مِنْ أَهْلِ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ كَفَرَ وَقُتِلَ بِكُفْرِهِ ، وَمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ تَهَاوُنًا مَعَ اعْتِقَادِ وَجُوبِهَا حَتَّى خَرَجَ وَقْتُهَا ، مَضَى وَقْتُ ضَرُورَتِهَا لَمْ يَكُفِّرْ ، بَلْ يَضْرَبُ عَقْفَهُ وَيَغْسَلُ وَيُصَلِّي عَلَيْهِ وَيُدفَنُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ ، وَلَا يُبَدَّرُ أَحَدٌ فِي التَّأْخِيرِ إِلَّا نَائِمًا أَوْ نَاسِيًا أَوْ مِنْ آخِرِ لَأَجْلِ الْجَمْعِ فِي السَّفَرِ .

### بَابُ الْمَوَاقِيتِ

## (كتاب الصلاة)

هي أئنة الدعاء ، وشريعاً آتوال وأفعال مفتحة بالتكبير مختمة بالتسليم . والمفروض منها في كل يوم وليلة خمس (لعمري) فجب على كل مسلم بالغ عاقل طاهر (وتجب وجوباً موسماً بدخول الوقت ، ويشيق إذا بقى من الوقت ما يسع الصلاة بمفروضها ، ثم شرع يأخذ بغير هذه التدبیر على سبيل اللطف غير المرتب فذكر عترة عاقل يقوله (فلا قضاء على من زال عقله مجنون أو مريض) كنعى عليه ومثله السكران غير المتعدي وذكر عترة مسلم يقوله (و) لا قضاء على (كافر أصلي ويقضى للتردد) لأن المراد بالمسلم ولو فيه مضي فيقضى ما فاتته زمن الردة حتى زمن الجنون فيها بخلاف زمن الجنون والنفس وذكر عترة بالغ يقوله (ويؤمر بالصبي المميز بها لسبح) والأمر له وليه من أب وأم ويجب عليهم الأمر وجوب كفاية ، والمميز هو الذي يقضى حوائجه بنفسه من أكل وشرب واستنجاء (ويضرب عليها لعنة) ولم يترخص لمعتز طاهر ومنه المانع والنساء فلا تجب عليهما (ومن نشأ بين المسلمين) وقد بلغت الدعوة (وجحد وجوب الصلاة أو الزكاة أو الصوم أو الحج أو تحريم الخمر أو الزنا أو غير ذلك مما أجمع على وجوبه أو تحريمه) صح كل أمول الناس بالباطل (وكان معلوماً من الدين بالضرورة) أي كان اشتباهه في الدين مثل الأمر الضروري فمن أنكر ذلك (كفر وقتل بكفره) ان لم يرجع ، ولا يعل عليه ولا يغسل ولا يدفن في مقابر المسلمين (ومن ترك الصلاة تهاوؤاً) أي تساهلاً ولم ينكر وجوبها بل (مع اعتقاد وجوبها حتى خرج وقتها) أي ما ينسب لها من الأولات (وضاق وقت ضرورتها) إن كان لها وقت ضرورة بأن كانت تجمع مع ما بعدها ، فالصبح يقتل بها إذا أخرها حتى طلعت الشمس والظهر لا يقتل بها إلا إذا غابت الشمس لأن وقت العصر وقت ضرورة لها تجمع معها فيه وكذا فقترب لا يقتل إلا إذا طلع القمر ، فمن أخر الصلاة هذا التأخير (لم يكفر بل يضرب عقه ويغسل ويصلي عليه ويدفن في مقابر المسلمين ، ولا يبدر أحد في التأخير) للصلاة عن وقتها (إلا نائماً أو ناسياً) فمن غلبه النوم أو نام قبل دخول الوقت أو نسي أنه لم يصل (أو من أخر لأجل الجمع في السفر) عذر .

### (باب المواقيت)

الْمُسْكُوتَاتُ خَمْسٌ : ( الظُّهْرُ ) وَأَوَّلُ وَقْفِهَا إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ وَآخِرُهُ مَصِيرُ ظِلِّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلُهُ سِوَى  
ظِلِّ الزَّيَالِ ( وَالْعَصْرُ ) وَأَوَّلُهُ آخِرُ الظُّهْرِ ، وَآخِرُهُ الْغُرُوبُ ، لَكِنْ إِذَا صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ خَرَجَ  
وَقْتُ الْإِخْتِيَارِ وَبَقِيَ الْجَوَازُ ( وَالْمَغْرِبُ ) وَأَوَّلُهُ تَكَامُلُ الْغُرُوبِ ثُمَّ يَمْتَدُّ بِقَدَرِ ضَوْءٍ وَسَرِّ عَوْرَةٍ وَأَذَانٍ  
وَأَقَامَةٍ وَخَمْسَ رَكَعَاتٍ مُتَوَسِّطَاتٍ ، فَإِنْ أَخَّرَ الدُّخُولَ فِيهَا عَنْ هَذَا الْقَدْرِ عَصَى وَهِيَ قَضَاءٌ ، وَإِنْ دَخَلَ فِيهَا  
فَلَمْ يَسْتَدِمَّهَا إِلَى غَيْبِ الشَّفَقِ الْأَخْضَرِ ،

هي جمع ميفات ، وهو زمان العبادة ( المكتوبات ) جمع مكتوبة وهي الفروضة ( خمس : الظهر . أول وقتها إذا  
زالت الشمس ) أي مالت عن وسط السماء ويعرف ذلك بحدوث الظل إن لم يكن وبوتونه إن كان ، وذلك أن الشمس  
إذا أشرقت جعلت للأشباح ظلاً ممتداً جهة المغرب وكلما ارتفعت أخذ هذا الظل في النقصان حتى يأتي وقت الاستواء  
فيقف الظل عن النقصان وفي بعض الأماكن لا يبق للأشباح ظل فإذا رالت عن الاستواء إلى جهة المغرب تحول  
الظل إن كان أو وجد إلى جهة المشرق ، وعند الزوال يدخل وقت الظهر ( وآخره مصير ظل كل شيء مثله ) أي ينشأ  
هذا الشيء ( سوى ظل الزوال ) يعني ينتهي وقت الظهر إذا صار ظل الشيء بمقدار طوله زيادة عن ظله وقت الزوال  
إن كان له ظل ، فالإضافة في ظل الزوال لأدنى ملابسة ، ولها ستة أوقات : وقت فضيلة أول الوقت ، ووقت اختيار ، ووقته  
جواز بلا كراهة من أول الوقت إلى أن يبقى منه ما يسعها ، ووقت حرمة وهو أن لا يبقى من الوقت ما يسعها ، ووقت  
عذر وقت العصر لمن يجمع ، ووقت ضرورة وهو آخر وقت العصر إذا زالت الموانع والباقي قدر تكبيرة الاحرام  
فتجب صاحبة الوقت وما قبلها ( والعصر ، وأوله آخر الظهر ) أي عقب آخر الظهر فلا يشتركان في الوقت ( وآخره  
الغروب ) أي تمام الغروب . ولها سبعة أوقات : وقت فضيلة ، ووقت اختيار ، ووقت جواز بلا كراهة ؛ ويدخل أول الوقت  
وينقضي وقت الفضيلة بمقدار ما يستعد للصلاة ويفعلها ويبقى وقت الاختيار والجواز ( لكن إذا صار مثل كل شيء  
مثله خرج وقت الاختيار وبقي الجواز ) بلا كراهة إلى الاصفرار فيدخل وقت الجواز بكرامة ، ووقت تحريم وهو إذا  
بقي من الوقت ما لا يسعها ، ووقت عذر وقت الظهر لمن يجمعها تقديم ( والمغرب . وأوله تكامل الغروب ) وليس له  
على القول الجديد الذي مشى عليه المصنف إلا وقت واحد أشار له بقوله ( ثم يمتد بقدر وضوء وسر عورة وأذان  
وأقامة و ) صلاة ( خمس ركعات متوسطات ) ليس فيهن ما يدل بحسب الوسط المعتدل لئلا ينال الناس أول فعل الصلاة  
( فإن أخر الدخول فيها عن هذا القدر عصى وهي قضاء ) على هذا القول ، واندرج في أن وقتها يمتد إلى مغيب الشمس  
الأحر ، ولا تكون قضاء إلا إذا خرج هذا الوقت والأول قول الشافعي الجديد ، والثاني قوله القديم ، واعتمد  
لحديث مسلم فيه . ولها على هذا القول سبعة أوقات : وقت فضيلة ، ووقت اختيار ، ووقت جواز بلا كراهة ؛ وهو ركنها  
على القول الجديد فتجد الثلاثة فيه ، ثم يدخل وقت جواز بكرامة فيكره تأخير المغرب عن هذا الوقت ، ووقت  
حرمة ، وهو تأخيرها إلى أن لا يبقى من الوقت ما يسعها ، ووقت عذر ، ووقت ضرورة ، وهو وقت انقضاء لمن يجمع  
تأخيراً ( وإن دخل فيه ) أي في المغرب ، وذكر الضمير باعتبار أنها فعل ولا بد أن يكون في الوقت ما يسعها  
( فله ) حيث ( استدامتها ) أي المغرب والاستدامة بمعنى المد والاطالة ( إلى غيبوبة الشفق الأحمر ) وليس ذلك خاصاً  
بالمغرب على هذا القول بل كل صلاة شرع فيها وفي الوقت ما يسع فرائضها فله الاثنان يستثنى والمد فيها ولو خرج  
الوقت ولم يدرك منها ركعة في الوقت وإن كانت حيث تدعى قضاء ليس فيه عقوبة ، وإن شرع فيها وليس في الوقت  
ما يسع فرائضها فعليه أن يقتصر على الواجبات .

( والمشا )

( وَالْعِشَاءُ ) وَأَوَّلُهُ غَيْبُوبَةُ الشَّفَقِ الْأَحْمَرِ ، وَآخِرُهُ الْفَجْرُ الصَّادِقُ ، لَكِنْ إِذَا مَضَى ثُلُثُ اللَّيْلِ خَرَجَ وَقْتُ  
الْإِخْتِيَارِ وَبَقِيَ الْجَوَازُ ( وَالصَّبْحُ ) وَأَوَّلُهُ الْفَجْرُ الصَّادِقُ ، وَآخِرُهُ طُلُوعُ الشَّمْسِ ، لَكِنْ إِذَا أَسْفَرَ خَرَجَ وَقْتُ  
الْإِخْتِيَارِ وَبَقِيَ الْجَوَازُ . وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُصَلِّيَ أَوَّلَ الْوَقْتِ ، وَيَحْصُلُ بِأَنْ يَشْتَغَلَ أَوَّلَ دُخُولِهِ بِالْأَسْبَابِ  
كَطَهَارَةِ وَسْتَرِ عَوْرَةِ وَأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ ثُمَّ يُصَلِّي ، وَيَسْتَنْتِي الظُّهْرَ فَيَسُنُّ الْإِبْرَادَ بِهَا فِي شِدَّةِ الْحَرِّ بِلَدٍ حَارٍّ لِمَنْ  
يَمُضِي إِلَى جَمَاعَةٍ بَعِيدَةٍ ، وَآيَسَ فِي طَرِيقِهِ كَنْ يَظْلُهُ فَيُؤَخِّرُ حَتَّى يَصِيرَ لِلْحَيْطَانِ ظِلٌّ يَظْلُهُ ، فَإِنْ قُدِّرَ شَرْطُ  
مِنْ ذَلِكَ نَدَبُ التَّعْجِيلِ ، وَلَوْ وَقَعَ فِي الرَّقْعِ دُونَ رَكْعَةٍ وَالْبَاقِي خَارِجَهُ فَكُلُّهَا قَضَاءٌ أَوْ رَكْعَةٌ فَأَكْثَرُ وَالْبَاقِي  
خَارِجُهُ فَكُلُّهَا آدَاءٌ ، لَكِنْ يَحْرُمُ تَعَمُّدُ التَّأْخِيرِ عَنِ الرَّقْعِ حَتَّى يَقَعَ بِمَضَاهَا خَارِجَ الْوَقْتِ ، وَمَنْ جَهِلَ دُخُولَ  
الْوَقْتِ فَأَخْبِرَهُ تَقَهُ عَنْ مَشَاهِدَةٍ وَجِبَّ قَبُولُهُ

( وَالْعِشَاءُ ، وَأَوَّلُهُ غَيْبُوبَةُ الشَّفَقِ الْأَحْمَرِ ) وَإِنْ سَنَّ تَأْخِيرَهَا لِرُؤَالِ الْأَمْرِ وَمُخَوِّهِ خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ ( وَآخِرُهُ الشُّجْرُ  
الصَّادِقُ ) وَلَهَا سَبْعَةُ أَوْقَاتٍ : وَقْتُ فَضِيلَةِ أَوَّلِ الْوَقْتِ ، وَقْتُ جَوَازِ بَلَا كِرَاهَةٍ وَقْتُ إِخْتِيَارٍ مِنْ أَوَّلِهِ ، وَأَشَارُ الْمَنْصَفِ إِلَى  
قَضَاءِ وَقْتِ الْإِخْتِيَارِ بِقَوْلِهِ ( لَكِنْ إِذَا مَضَى ثُلُثُ اللَّيْلِ خَرَجَ وَقْتُ الْإِخْتِيَارِ وَبَقِيَ الْجَوَازُ ) بَلَا كِرَاهَةٍ إِلَى الْفَجْرِ  
السَّكَاطِ ؛ وَيَدْخُلُ وَقْتُ الْجَوَازِ بِكَرَاهَةٍ بِالنَّجْرِ السَّكَاطِ ، وَقْتُ حَرَمَةِ إِذَا بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ مَا لَا يَسْمَعُهَا ، وَقْتُ عَذْرَةِ  
الْمَغْرِبِ لِمَنْ يَجْمَعُ تَدْبِيعًا ، وَقْتُ ضَرُورَةِ آخِرِ الْوَقْتِ ( وَالصَّبْحُ وَأَوَّلُهُ الْفَجْرُ الصَّادِقُ ) وَهُوَ الْمُنْتَهَى ضَوْؤُهُ مَبْرُحًا فِي نَوَاحِي  
السَّمَاءِ ، تَفْرُجُ السَّكَاطِ وَدُخُولُ الصَّادِقِ يُخْرِجُ مَبْطِئًا ثُمَّ تَنْقَبُ ظِلْمَةٌ ، وَلَهُ أَوْقَاتٌ أَرْبَعَةٌ : وَقْتُ فَضِيلَةِ أَوَّلِ الْوَقْتِ ( وَآخِرُهُ )  
أَوَّلُ وَقْتُ الصَّبْحِ ( إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ ) وَلَهُ وَقْتُ جَوَازٍ ، وَقْتُ إِخْتِيَارٍ ، وَأَشَارُ لَهَا الْمَنْصَفُ بِقَوْلِهِ ( لَكِنْ إِذَا أَسْفَرَ خَرَجَ وَقْتُ  
الْإِخْتِيَارِ وَبَقِيَ الْجَوَازُ ) إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وَلَهُ وَقْتُ حَرَمَةٍ إِذَا لَمْ يَبْقَ مِنَ الْوَقْتِ مَا يَسْمَعُهَا ( وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُصَلِّيَ )  
الْمَغْرِبَاتِ كُلِّهَا فِي وَقْتِ الْفَضِيلَةِ وَهُوَ ( أَوَّلُ الْوَقْتِ وَيَحْصُلُ بِأَنْ يَشْتَغَلَ أَوَّلَ دُخُولِهِ بِالْأَسْبَابِ كَطَهَارَةِ وَسْتَرِ عَوْرَةِ  
وَأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ ثُمَّ يُصَلِّي ) وَإِذَا مَضَى قَدْرُ ذَلِكَ وَلَمْ يَصِلْ فَاتِ وَقْتُ الْفَضِيلَةِ وَالْعِشَاءِ وَالصَّبْحِ كَغَيْرِهَا ( وَيَسْتَنْتِي الظُّهْرَ )  
تَحْلِيلًا وَقْتُ فَضِيلَتِهِ بِذَلِكَ ( فَيَسُنُّ الْإِبْرَادَ بِهَا ) أَيْ تَأْخِيرَهَا عَنْ أَوَّلِ وَقْتِهَا لَكِنْ بِشُرُوطِ ذِكْرِهَا فِي قَوْلِهِ ( فِي  
ضِمَّةِ الْحَرِّ بِلَدٍ حَارٍّ لِمَنْ يَمُضِي إِلَى جَمَاعَةٍ بَعِيدَةٍ وَآيَسَ فِي طَرِيقِهِ كَنْ يَظْلُهُ ) فَإِذَا وَجَدَتْ هَذِهِ الشَّرُوطَ ( فَيُؤَخِّرُ )  
الشَّخْصَ ( حَتَّى يَصِيرَ لِلْحَيْطَانِ ظِلٌّ يَظْلُهُ ، فَإِنْ قُدِّرَ شَرْطُ ذَلِكَ نَدَبُ التَّعْجِيلِ ) وَلَوْ لَمْ يَوْجَدْ ظِلُّ سِنِّ الْإِبْرَادِ إِلَى أَنْ  
تَسْكُمَ حِدَّةُ الشَّمْسِ وَلَا يَبْلُغَ بِهِ نِصْفُ الْوَقْتِ ( وَلَوْ وَقَعَ فِي الْوَقْتِ دُونَ رَكْعَةٍ وَالْبَاقِي خَارِجَهُ فَكُلُّهَا قَضَاءٌ أَوْ رَكْعَةٌ )  
بِأَنْ سَجَدَ السَّجْدَتَيْنِ وَشَرَعَ فِي الْقِيَامِ ( فَأَكْثَرُ وَالْبَاقِي خَارِجَهُ فَكُلُّهَا آدَاءٌ ) تَبَاطُلًا وَقَعَ فِيهِ ، إِذَا بَقِيَ الرُّكْعَاتُ  
كَالتَّكْرِيرِ أَوْ رَكْعَةٍ ( لَكِنْ يَحْرُمُ تَعَمُّدُ التَّأْخِيرِ عَنِ الْوَقْتِ حَتَّى يَقَعَ بِمَضَاهَا خَارِجَ الْوَقْتِ ) وَإِنْ كَانَتْ تَسْمَى آدَاءً ، فَتُشْرَعُ  
فِي الصَّلَاةِ وَالْبَاقِي مِنَ الْوَقْتِ لَا يَسَعُ جَمِيعَ فَرَائِضِهَا حَرَمٌ عَلَيْهِ التَّأْخِيرُ لِذَلِكَ وَإِنْ أَوْقَعَ رَكْعَةً فَأَكْثَرُ فِي الْوَقْتِ وَسَمِيَتْ  
آدَاءً وَإِنْ شَرَعَ نِيهَاً وَالْبَاقِي مِنَ الْوَقْتِ يَسْمَعُهَا وَطَوَّلَ فِيهَا وَمَدَّ حَتَّى لَمْ يَلْحَقْ رَكْعَةً فِي الْوَقْتِ سَمِيَتْ قَضَاءً لَكِنْ لَا لَمْ فِيهِ  
عَلَى الْمُتَعَمِّدِ ( وَمَنْ جَهِلَ دُخُولَ الْوَقْتِ ) بِسَبَبِ غَيْمٍ أَوْ حَبْسٍ سَازِلٍ أَنْ يَحْتَمِدَ فِي دُخُولِ الْوَقْتِ بِالْمَلَامَاتِ الَّتِي سَأَلَتْ  
إِنَّ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ عِلْمٌ ؛ وَمِثْلُ الْعِلْمِ بِنَفْسِهِ مَا إِذَا عَلِمَ بِهِ رَجُلٌ آخَرُ وَأَعَارَ لَذَلِكَ بِقَوْلِهِ ( فَأَخْبِرَهُ تَقَهُ عَنْ مَشَاهِدَةٍ وَجِبَّ  
قَبُولُهُ ) وَلَمْتَنَعَ عَلَيْهِ الاجْتِهَادُ لِرُبُوبَةِ الْعِلْمِ بِنَفْسِهِ وَمِثْلُهَا إِخْبَارُ التَّقَةِ عَنْ عِلْمِ وَأَذَانِ الْمُؤَذِّنِ الْمَارِفِ فِي الصُّبْحِ إِذَا حَاصِلَتْ

أَوْ عَنْ اجْتِهَادٍ فَلَا ، فَلَا عَمَى أَوْ الْبَصِيرُ الْعَاجِزُ عَنِ الْاجْتِهَادِ تَقْلِيدُهُ لَا الْقَادِرُ عَلَيْهِ ، وَيَجُوزُ اعْتِمَادُ مُؤَدَّنِ ثِقَةٍ عَارِفٍ وَدَيْكَ مَجْرِبٍ ، فَإِنْ فَقَدَ الْأَعْمَى أَوْ الْبَصِيرُ خَيْرًا اجْتَهَدَ بَوْرَدٍ وَنَحْوَهُ ، وَإِنْ امْكُنَهُمَا الْيَقِينُ بِالْبَصِيرِ ، فَإِنْ تَخَيَّرَا صَبْرًا سَيِّئًا يَحْتَنَأُ ، فَإِنْ صَلَّيَا بِلاَ اجْتِهَادٍ أَعَادَا وَإِنْ أَصَابَا ، وَإِنْ مَضَى مِنْ أَوَّلِ الْوَقْتِ مَا يُمْسِكُنْ فِيهِ الصَّلَاةُ لَحْنٌ أَوْ حَاضَتْ رَجَبَ الْقَضَاءِ ، وَمَنْ قَانَتْ الْمَكْتُوبَةُ بِمُذَرِّ نَدْبِ النَّوْرِ فِي النَّعْلِ ، وَإِنْ قَانَتْ بِغَيْرِ عُدْرٍ وَجَبَ النَّوْرُ ، وَالصَّوْمُ كَالصَّلَاةِ ، وَيَحْرُمُ تَرَاحِيهِ لِرَمَضَانَ الْقَابِلِ ، وَيَنْدُبُ تَرْتِيبُ النَّوَائِظِ وَتَقْدِيمُهَا عَلَى الْحَاضِرَةِ إِلَّا أَنْ يَنْشَأَ فَوَاتُ الْحَاضِرَةِ فَيَجِبُ تَقْدِيمُهَا ، وَإِنْ شَرَعَ فِي ثَلَاثَةٍ فَثَانَا سَعَةَ الْوَقْتِ فَإِنْ ضَيَّعَتْ رَجَبَ قَطْعُهَا وَفَعَلَ الْحَاضِرَةَ ، وَمَنْ عَلَيْهِ قَائِمَةٌ فَوَجَدَ جَمَاعَةً الْحَاضِرَةَ قَائِمَةً نَدْبُ تَقْدِيمِ الثَّانِيَةِ مُنْفَرِدًا ثُمَّ الْحَاضِرَةَ ، وَمَنْ نَسِيَ صَلَاةً فَكَثُرَ مِنَ الْخُسِّ وَلَمْ يَسْرِفْ عَلَيْهَا لَزِمَهُ الْخُسُّ وَيَتَوَى بِكُلِّ وَاحِدَةٍ الثَّانِيَةِ .

تمنع الاجتهاد وتقليد المجتهد ولذا قال (أو عن اجتهاد) أي أخبره ثقة عن اجتهاد (فلا) يصح تقليده لأن تقليد المجتهد لا يسوغ لمن يقدر على الاجتهاد فضلاً عن حمل عنده علم أو ما هو بمنزلة ، فإن عجز عن الاجتهاد سأل له تقليد المجتهد ، ومثل الساجز الأعشى وقد أشار لذلك بقوله (فلا عَمَى أَوْ الْبَصِيرُ الْعَاجِزُ عَنِ الْاجْتِهَادِ تَقْلِيدُهُ) أي المجتهد (لا القادر عليه) أي الاجتهاد ، ثم ذكر شيئاً من أدلة الاجتهاد بقوله (ويجوز اعتداد مؤدَّن ثقة عارف) أي في يوم غيم (وديك مجرب) فإن ذلك من أدلة الاجتهاد فينظر هل أذن المؤدَّن أو صاحبه الديك في وقته المعتاد أو قبل وقته حتى يذهب على ظنه دخول الوقت (فإن فقد الأعشى أو البصير خيراً اجتهد بورد ونحوه) ولا يجوز لهذا تقليد المجتهد ويحتمل أن (إن امْكُنَهُمَا الْيَقِينُ بِالْبَصِيرِ) أو النظر في الشمس فيجوز لهذا الاجتهاد (فإن تخيَّرَا صَبْرًا حتى يظنَّا) دخول الوقت (فإن صليَّا بلا اجتهاد) عند القدرة عليه ولا تقليد مجتهد عند الخيرة ولا صبر حتى يظنَّا (أعادَا وإن أصابا) الوقت (وإن مضى من أول الوقت ما يمكنه) (فيه الصلاة) بأخف ممكناً ، ويعتبر قدر زرع إن كان لا يمكن تقديمها تأخيرها ، فالمدار على أنه في الوقت خلا من الموانع زمناً يمكنه فيه تأدية الصلاة بأخف ممكن فلم يرد (ف) طراً مانع بأن (جن أو حاضت) واستغرق ذلك المانع بقية الوقت (وجب القضاء) لهذه الصلاة (ومضى ففوتت المكتوبة بمذرة) بأن نام عنها أو نسيها (تدب النور في القضاء) وإن نالت بغير عذر وجب النور (في القضاء) فيصير بتأخير القضاء زيادة عن الصبيان بتوئبها ، فمن عليه نوات كثيرة ضياعها بغير عذر يجب أن يعرف جميع رُمته في ضائها إلا زمن نوم أو اشتغال في جلب رزق ضروري (والصوم كالصلاة) في التنصّل المار إلا أن الصوم له حالة يشاور فيه الصلاة أشار لها بقوله (ويحرم تراخيه لرمضان القابل) وإن نالت بمذرة فإن أخره لرمضان وجب مع القضاء القدية وأنتم بالتأخير (ويندب ترتيب النوات وتقديمها على الحاضرة إلا أن ينشأ فوات الحاضرة) بخروج وقتها فيقدمها لئلا تسع ثالثة (وإن شرع في ثالثة ظاء سعة الوقت) فإن ضيقه وجب قطعها وفعل الحاضرة (صاحبة الوقت) (ومن عليه فائقة فوجد جماعة الحاضرة قائمة ندب تقديم الثالثة منفرداً) تمجيلاً لبراءة النعمة (ثم) يبرع في (الحاضرة) وصن نسي صلاة فأكثر من الخس ولم يعرف عنها) أي ظهر أم غيرها (لزمه) أن يحل (الخس) لأنها لزمته فمعه ولم يرد مأياً يقين (ويؤوى بكل واحدة الثالثة) حتى تبرأ ذمته يقين ، والله أعلم .

## بَابُ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ

فَمَا تَنَازَعَ فِي الْمَكْتُوباتِ حَتَّى مُتَّفِدٍ وَجَمَاعَةٍ ثَانِيَةٍ بِحَيْثُ يَظْهَرُ الشَّعَارُ ؛ وَالْأَذَانُ أَفْضَلُ مِنَ الْإِمَامَةِ .  
 وَقِيلَ عَكْسُهُ ، فَإِنَّ أَذْنَ الْمُتَّفِدِ فِي مَسْجِدٍ صَلَّيْتُ فِيهِ جَمَاعَةٌ لَمْ تَرْفَعْ صَوْتَهُ وَالْأَذَانُ رَفَعَ وَكَفَّ الْجَمَاعَةُ الثَّانِيَةُ  
 لَا يَرَفَعُونَ صَوْتَهُمْ . وَبِئْسَ لَجَمَاعَةِ النَّسَاءِ الْإِقَامَةُ دُونَ الْأَذَانِ ، وَلَا يُؤْذَنُ لِلثَّانِيَةِ فِي الْجَدِيدِ ، وَيُؤْذَنُ لَهَا  
 فِي الْقَدِيمِ الْأَمَانِيِّ ، بَأَنَّ فَاتَتَهُ صَلَاتُ لَمْ يُؤْذَنُ لَهَا بَعْدَ الْأَوَّلَى ، وَفِي الْأَوَّلَى الْخِلَافُ ، وَيُقِيمُ لِكُلِّ رَاوِدَةٍ  
 وَالْفَائِظِ الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ مَعْرُوفَةٌ وَبِحَبِّ تَرْتِيبِهِمَا ، فَإِنْ سَكَتَ أَوْ تَكَلَّمَ فِي أَثْنَانِهِ طَوِيلًا بَطَلَ أَذَانُهُ فَيَسْتَأْنِفُهُ  
 وَإِنْ قَصُرَ فَلَا ، وَأَقْلُ مَا يَجِبُ أَنْ يُسَمِعَ نَفْسَهُ أَنْ أَذَّنَ وَأَقَامَ لِنَفْسِهِ ، فَإِنْ أَذَّنَ وَأَقَامَ لَجَمَاعَةٍ وَجَبَ إِسْمَاعُ وَاحِدٍ  
 جَمِيعُهُمَا ، وَلَا يَصِحُّ الْأَذَانُ قَبْلَ الْوَقْتِ إِلَّا الصُّبْحُ فَإِنَّهُ يَحْجُوزُ أَنْ يُؤْذَنَ لَهَا بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ ، وَيَنْدُبُ الطَّهَارَةَ ،  
 وَالْقِيَامَ ، وَاسْتِقْبَالَ النَّبِيلَةِ .

## ( بَابُ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ )

وهما من سنن الكفاية ، وأقل ما يحصل به السنة في الأذان بالنسبة لأهل البلد أن ينتهر في جميعها حتى إذا كانت  
 كبيرة أذن في كل جانب واحد ، فإن أذن واحد في جانب فقط لم تحصل السنة إلا لأهل ذلك الجانب ، فإن تركه الكل  
 حاربهم الإمام لأنه من شعار الدين ، (وإمامستان في المكتوبات حتى لمنفرد وجماعة ثانية) تمام بعد الأولى ، إنما لا يرفع  
 ما لأذان صوته في مسجد أقيمت فيه جماعة ، والسنة لا تتأدى إلا (بحيث يظهر الشعار) على حسب ما يليق بالبلدة من  
 صغر وكبر (والأذان أفضل من الإمامة) والإمامة أفضل من الإقامة (وقيل عكسه) أي أن الإمامة أفضل من  
 الإقامة (فإن أذن المنفرد في مسجد صليت فيه جماعة لم يرفع صوته) بالأذان لئلا يشتبهوا (والأ) بأن لم يصل في  
 المسجد أو صلى فيه ولم تصب فيه جماعة ولو صلى منفردا (رفع وكذا الجماعة الثانية) إذا صلوا في مسجد صلى فيه جماعة  
 أولى (لا يرفعون صوته) . وبئس لجماعة النساء الإقامة دون الأذان (إذا شرط المؤذن الذكورة فتل جماعتين المنفردة  
 والخنثى ، نبرأذنت الأنثى أو الخنثى من غير رفع صوت لم يكره . وكان ذكرا ، وأما مع رفع الصوت فيكره إن لم  
 تخف فتنة ، ويحرم إن خيف) (ولا يؤذن للفسانة في الجديد ويؤذن لها في القديم) وهو (الأظهر) لا بيان السنة به  
 (فإن فاتته صلوات) ووالها (لم يؤذن لما بعد الأولى ، وفي الأولى الخلاف) للبنى على أن الأذان حق للوقت أو الصلاة ؛  
 ولانتمد أنه حق للصلاة ، ولكن لم يؤذن لغير الأولى لما والها فكأنها صلاة واحدة (والفاظ الأذان والإقامة  
 معروفة ويجب) أي لحصول السنة (ترتيبهما) وكذا موالاتهما (فإن سكت) في اثنتاهما سكتا طويلا يقطع المواصلة  
 (أو تكلم) كذلك (في اثنتاه) أي الأذان ومثله الإقامة (طويلا بطل أذانه ويستأنفه) والأولى تنبيه الضمير  
 جماعة للفرع عليه الذي هو ترتيبهما (وإن قصر) الفصل (فلا) يضر (وأقل ما يجب) في حصول السنة (أن يسمع  
 نفسه إن أذن وأقام لنفسه ، فإن أذن وأقام لجماعة وجب إسماع واحد جميعهما) أي الأذان والإقامة فيشترط لحصول أصل  
 السنة إسماع واحد بأفضل لا بالثوة . ولكل السنة رفع صوته طائفة (ولا يصح الأذان قبل الوقت إلا الصبح فإنه يجوز  
 أن يؤذن لما بعد نصف الليل) فقد علم ما يشترط ، وقد ذكر ما يندب فقال (ويندب) للأذان والإقامة (الطهارة والقِيَامُ  
 واستقبال النَّبِيلَةِ)

وَالْأَلْفَاتُ فِي الْحَيْعَتَيْنِ فِي الْأَوَّلَى يَمِينًا ، وَفِي الثَّانِيَةِ شِمَالًا فَيَلْوِي عَنْقَهُ ، وَلَا يَسْوُلُ صَدْرَهُ وَقَدْسِيهِ ، وَيُكْرَهُ  
لِلْمَحْدَثِ ، وَكَرَاهَةُ الْجَنْبِ أَشَدُّ ، وَفِي الْإِقَامَةِ ائْتَنَظْ ، وَأَنْ يُؤْذَنَ عَلَى مَوْضِعِ عَالٍ وَبِقُرْبِ الْمَسْجِدِ ، وَيَجْمَلُ  
أَصْبَعِيهِ فِي صِخَاخِيهِ ، وَبِرَتْلِ الْأَذَانِ ، وَيُدْرَجُ الْإِقَامَةُ . وَيَشْتَرُطُ كَوْنُ الْمُؤَذِّنِ مُسْلِمًا عَاقِلًا مُبْرَأً ذَكَرًا أَنْ  
أُذِنَ لِلرِّجَالِ ، وَتَنْدُبُ كَوْنُهُ حُرًّا عَدَلًا ضَيِّقًا حَسَنَ الصَّوْتِ مِنْ أَقَارِبِ مُؤَذِّنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .  
وَيُكْرَهُ لِلْأَعْمَى إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ بَصِيرٌ ، وَيَنْدُبُ لِسَامِعِهِ وَلَوْ جُنُبًا وَحَائِضًا أَوْ فِي قِرَاءَةِ أَنْ يَقُولَ مِثْلَ  
قَوْلِهِ عَقِبَ كُلِّ كَلِمَةٍ ، وَفِي الْحَيْعَتَيْنِ لِأَحْوَلٍ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ، وَفِي الصَّلَاةِ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ صَدَقَتْ وَرَبَرَتْ ،  
وَفِي كَلِمَتِي الْإِقَامَةِ أَقَامَهَا اللَّهُ وَأَدَامَهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَجَعَلَنِي مِنْ صَالِحِي أَهْلِهَا ، فَإِنْ كَانَ مُجَامِعًا  
أَوْ عَلَى الْخَلَاءِ أَوْ مُصَلِّيًا أَجَابَ بَعْدَ فَرَاغِهِ ، وَيَنْدُبُ الْمُؤَذِّنُ وَسَامِعَهُ بَعْدَ فَرَاغِهِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ يَقُولُ : اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ الثَّامَةِ وَالصَّلَاةِ الثَّانِيَةِ آتِ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ ،  
وَالدَّرَجَةَ الرَّفِيعَةَ ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ .

وَالْأَلْفَاتُ فِي الْحَيْعَتَيْنِ فِي الْأَوَّلَى يَمِينًا وَفِي الثَّانِيَةِ شِمَالًا فَيَلْوِي عَنْقَهُ ( فِيهِمَا ) وَلَا يَسْوُلُ صَدْرَهُ ( عَنْ الْقِبْلَةِ ) وَقَدْسِيهِ ( عَنْ مَكَانِهِمَا ) وَيُكْرَهُ ( الْأَذَانُ ) لِلْمَحْدَثِ ، وَكَرَاهَةُ الْجَنْبِ أَشَدُّ ، وَفِي الْإِقَامَةِ ( الْكَرَاهَةُ ) ( ائْتَنَظْ ) مِنْهَا فِي الْأَذَانِ  
لِقُرْبِهَا مِنَ الصَّلَاةِ ( وَ ) يَنْدُبُ ( أَنْ يُؤْذَنَ عَلَى مَوْضِعِ عَالٍ وَبِقُرْبِ الْمَسْجِدِ ) ( أَنْ ) ( يَجْمَلُ أَصْبَعِيهِ فِي صِخَاخِيهِ ) ( وَ )  
أَنْ ( بِرَتْلِ الْأَذَانِ ) بَأَنْ يَأْتِيَ فِيهِ وَيُفْرَدُ كُلُّ كَلِمَةٍ مِنْ كَلِمَاتِهِ بِصَوْتٍ إِلَّا التَّكْبِيرَ فَيَجْمَعُ بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ بِصَوْتٍ ( وَ )  
أَنْ ( يُدْرَجُ الْإِقَامَةُ ) بَأَنْ يَسْرِعَ فِيهَا وَيَجْمَعُ بَيْنَ كُلِّ كَلِمَتَيْنِ مِنْهَا فِي صَوْتٍ إِلَّا السَّكَاةَ الْأَخِيرَةَ فَيُفْرِدُهَا بِصَوْتٍ ( وَيَشْتَرُطُ  
كَوْنُ الْمُؤَذِّنِ مُسْلِمًا عَاقِلًا ) ( وَ ) ( مُبْرَأً ) ( وَ ) ( ذَكَرًا ) ( إِنْ أُذِنَ لِلرِّجَالِ ) وَكَذَا الْإِقَامَةُ يَشْتَرُطُ فِيهَا ذَلِكَ ، فَلَا أُذُنَ أَوْ إِقَامَ  
لِنِسَاءٍ فَلَا يَشْتَرُطُ أَنْ يَكُونَ ذَكَرًا لَكِنْ بِشَرَطِ أَنْ لَا يَسْمَعَ الْمَرْأَةُ أَحَدًا مِنَ الْأَجَانِبِ وَبِقَدْرِ مَا يَسْمَعُ وَيَكُونُ ذَكَرًا لِلَّهِ  
كَأَجْدَمٍ ( وَيَنْدُبُ كَوْنُهُ حُرًّا عَدَلًا ضَيِّقًا ) عَلَى الصَّوْتِ ( وَ ) حَسَنَ الصَّوْتِ مِنْ أَقَارِبِ مُؤَذِّنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
وَيُكْرَهُ ( الْأَذَانُ ) لِلْأَعْمَى إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ بَصِيرٌ ) يُخْبِرُهُ بِدُخُولِ الْوَقْتِ ( وَيَنْدُبُ لِسَامِعِهِ ) أَيْ الْمُؤَذِّنَ وَمِثْلَهُ الْمُقِيمَ  
( وَلَوْ جُنُبًا وَحَائِضًا أَوْ ) مُشْتَبَلًا ( فِي قِرَاءَةِ أَنْ يَقُولَ مِثْلَ قَوْلِهِ عَقِبَ كُلِّ كَلِمَةٍ ) مِنْ كَلِمَاتِهَا ( وَ ) يَقُولُ ( فِي الْحَيْعَتَيْنِ  
لِأَحْوَلٍ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ) ( إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ ) ( الصَّلَاةِ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ ) قَالَ السَّامِعُ ( صَدَقَتْ وَرَبَرَتْ )  
بِكُسر الرَّاءِ أَيْ ضَرَبَتْ ذَائِرَ وَخَيْرٌ ( وَ ) يَقُولُ السَّامِعُ لِلْإِقَامَةِ ( فِي كَلِمَتِي الْإِقَامَةِ ) أَيْ عِنْدَ قَوْلِهِ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ بِحَيْثُ  
يَقُولُ ( أَقَامَهَا اللَّهُ وَأَدَامَهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَجَعَلَنِي مِنْ صَالِحِي أَهْلِهَا ) أَيْ مِنْ أَهْلِهَا الصَّالِحِينَ فَهُوَ مِنْ  
إِضَافَةِ الْمُنْفَعَةِ لِلْمَوْصُوفِ وَحَذَفَتْ التَّوْنُ لِلِإِضَافَةِ ( فَإِنْ كَانَ ) السَّامِعُ ( مُجَامِعًا أَوْ ) دَاخِلًا ( عَلَى ) بَيْتٍ ( الْخَلَاءِ أَوْ  
مُصَلِّيًا ) وَكُلُّ هَؤُلَاءِ لَا يَلِيقُ بِهِمُ السَّلَامُ ( أَجَابَ ) كُلُّ مَنْهُمْ ( بَعْدَ فَرَاغِهِ ، وَيَنْدُبُ لِلْمُؤَذِّنِ ) وَالْمُقِيمِ ( وَسَامِعَهُ بَعْدَ فَرَاغِهِ ) ( ذَكَرَ  
الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ يَقُولُ ) كُلُّ مَنْهُمْ بَعْدَ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ ( اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ الثَّامَةِ وَالصَّلَاةِ الثَّانِيَةِ  
آتِ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا ) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ( الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ وَالْدَّرَجَةَ الرَّفِيعَةَ وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ ) الَّذِي يَدُلُّ  
عَلَى قِبْلِهِ ، وَالْوَسِيلَةَ مَنْزِلَةً فِي الْجَنَّةِ ، وَالْمَقَامَ الْمَحْمُودَ شَفَاعَتَهُ فِي فِعْلِ الْقَضَاءِ .

## باب طهارة البدن والثوب وموضع الصلاة

وطهارة البدن والملبوس وإن لم يتحرك بحركته وما يمسها وموضع الصلاة شرط لصحة الصلاة  
فلو قبض طرف جبل أو ربطه معه وطرفه الآخر متصل بنجس لم تصح صلاته ولو تجس بعض بساط  
فصل على موضع طاهر منه وتحرك الباقي بحركته أو على سرير قوائمه على نجس ويتحرك بحركته صحت  
صلاته والنجاسة غير الدم إن لم يدر كها طرف يعني عنها، وإن أدر كها لم ينف عنها إلا عن دم براغيث  
وقل وغيرهما لا نفس له سائلة فيعني عن قليله وكثيره وإن انتشر بعرق. وأما الدم والقيح، فإن كان  
من أجنبي عني عن يسيره، وإن كان من المصلي عني عن قليله وكثيره سواء خرج من بثرة عصرها أو من  
دمل أو قرح أو قصد أو حجمة أو غيرها، وأما ماء الفروج والنفاطات إن كان له رائحة كريهة فهو نجس  
والأفلا، ولو صلى بنجاسة جهلها أو نسيها ثم رآها بعد فراغه أعادها أو فيها بطلت، ولو أصابه طين  
الشوارع، فإن لم يتحقق نجاسته فهو طاهر، وإن تحققها عني عن قليله عرفاً وهو ما يتعدد الاحتراز منه  
ويختلف بالوقت كأن كان أيام الأمطار وموضعه من البدن والثوب،

## (باب طهارة البدن والثوب وموضع الصلاة)

وهو شرط من شروطها وذكر بقية الشروط في أبواب متفرقة (وطهارة البدن والملبوس وإن لم يتحرك) الملبوس  
(بحركته) أي المصلي (وما) أي السكان الذي (يمسها) أي البدن والملبوس (و) طهارة (موضع الصلاة) أي  
موضع الوقوف (شرط لصحة الصلاة) أي طهارة جميع ما ذكر مشروطة لصحة الصلاة، ثم فرع على ما ذكر بقوله  
(فلو قبض طرف جبل أو ربطه معه وطرفه الآخر متصل بنجس لم تصح صلاته) لأنه حامل لمصل بنجس (فلو تجس  
بعض بساط فصل على موضع طاهر منه وتحرك الباقي) وهو موضع النجاسة (أو على سرير قوائمه على نجس و) هو  
(يتحرك بحركته صحت صلاته) وبالأولى إذا لم يتحرك بحركته (والنجاسة غير الدم إن لم يدر كها طرف) بأن خفيت  
على الناظر (يعني عنها وإن أدر كها لم ينف عنها) وإن قلت (إلا عن دم براغيث و) عن دم (قل وغيرهما) أي  
دم غيرها (مما لا نفس له سائلة فيعني عن قليله وكثيره وإن انتشر بعرق) فدم البراغيث يعني عن كثيره في الثوب  
الملبوس، وأما في الثوب المفروش أو المحمول فلا يفي إلا عن قليله (وأما الدم والقيح، فإن كان من أجنبي عني عن يسيره،  
وإن كان من المصلي عني عن قليله وكثيره سواء خرج من بثرة) بفتح الباء وسكون اللام: خراج صير (عصرها أو  
من دمل أو قرح أو قصد أو حجمة أو) من (غيرها وأما ماء الفروج) أي الجروح (والنفاطات) أي الباقين (إن  
كان له رائحة كريهة فهو نجس) ولكنه يعني عنه (والأفلا) فهو طاهر (ولو صلى بنجاسة جهلها أو نسيها ثم رآها  
بعد فراغه) من الصلاة (أعادها أو) وهو (فيها بطلت) الصلاة إن كانت النجاسة مما لا يفي عنها (ولو أصابه طين الشوارع  
فإنه يتحقق نجاسته فهو طاهر وإن تحققها) أي النجاسة (عني عن قليله) أي الطين (عرفاً وهو) أي القليل (ما يتعدد  
الاحتراز منه ويختلف بالوقت كأن كان أيام الأمطار وموضعه من البدن والثوب) فيصلي في زمن الشتاء ما لا يفي عنه

وَلَا يَمْنَعُ عَنْ كَثِيرِهِ ، وَمَنْ عَجَزَ عَنْ إِزَالَةِ نَجَاسَةٍ يَبْدَنَهُ أَوْ حُبَسَ فِي مَوْضِعٍ نَجَسَ صَلَّى وَأَعَادَ وَيَتَعَنَّى لِحُجُودِهِ بَحِثَ لَوْ زَادَ أَصَابَهَا ، وَيَحْرُمُ وَضْعُ الْجَبَةِ عَلَيْهَا ، وَلَوْ عَجَزَ عَنْ تَطْهِيرِ ثَوْبِهِ صَلَّى عَرِيَانًا بِلَا إِعَادَةٍ وَلَوْ لَمْ يَجِدِ الْآخِرَ صَلَّى فِيهِ ، وَإِنْ خَفِيَ النَّجَاسَةُ فِي ثَوْبٍ وَجَبَ غَسْلُهُ كُلُّهُ وَلَا يَجْتَنِدُ . فَإِنْ أَخْبَرَهُ ثَقَّةٌ بِمَوْضِعِهَا اعْتَمَدَهُ ، وَإِنْ أَشْتَبَهَ طَاهِرٌ بِمَنْجَسٍ اجْتَنَدَ وَإِنْ أَمَكَنَ طَاهِرٌ بَيِّقِينَ أَوْ غَسَلَ أَحَدُهُمَا ، فَإِنْ تَحِيرَ صَلَّى عَرِيَانًا وَأَعَادَ إِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ غَسْلُ ثَوْبِهِ . فَإِنْ أَمَكَنَ وَجَبَ ، وَإِذَا غَسَلَ مَا ظَنَّهُ نَجَسًا صَلَّى فِيهِمَا مَعًا أَوْ فِي كُلِّ مُنْفَرَدًا ، وَلَوْ صَلَّى بِلَا اجْتِهَادٍ فِي كُلِّ ثَوْبٍ مَرَّةً لَمْ تَصَحَّ ، وَلَوْ خَفِيَ النَّجَاسَةُ فِي فَلَاةٍ صَلَّى حَيْثُ شَاءَ بِلَا اجْتِهَادٍ أَوْ فِي أَرْضٍ صَغِيرَةٍ أَوْ فِي بَيْتٍ وَجَبَ غَسْلُ الْكُلِّ ، وَلَوْ أَشْتَبَهَ بَيْتَانِ اجْتَنَدَ ، وَلَا تَصَحُّ فِي مَقْبَرَةٍ عِلْمَ نَبَشِهَا وَاخْتِلَاطِهَا بِصَدِيدِ الْمَوْتِ ، فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ نَبَشَهَا كُرِهَتْ وَصَحَّ ، وَتُكْرَهُ فِي حِمَامٍ وَمَسَاحِنَ وَقَارِعَةِ الطَّرِيقِ وَمَزْبَلَةٍ وَمَجْزَرَةٍ وَكَنْيَسَةٍ وَمَوْضِعٍ مَكْسٍ وَخَيْرَ وَظَهَرَ الْكُفَّةُ وَالْيَاقَتُ مَتَوَجِّهًا إِلَيْهِ وَأَعْطَانِ الْإِبِلَ لَا مَرَاجٍ غَنَمٌ ، وَتَحْرُمُ فِي ثَوْبٍ وَأَرْضٍ مَنصُوبِينَ وَتَصَحُّ بِلَا ثَوَابٍ ،

فِي الصَّيْفِ وَفِي أَسْفَلِ الثَّوْبِ مَا لَا يَمْنَعُ عَنْهُ فِي أَعْلَاهُ ( وَلَا يَمْنَعُ عَنْ كَثِيرِهِ ، وَمَنْ عَجَزَ عَنْ إِزَالَةِ نَجَاسَةٍ يَبْدَنَهُ أَوْ حُبَسَ فِي مَوْضِعٍ نَجَسَ صَلَّى وَأَعَادَ ) تِلْكَ الصَّلَاةُ الَّتِي صَلاَهَا ( وَيَتَعَنَّى لِحُجُودِهِ بَحِثَ لَوْ زَادَ أَصَابَهَا ) وَلَا يَمْسُ النَّجَاسَةُ ( وَيَحْرُمُ وَضْعُ الْجَبَةِ عَلَيْهَا ) تَقْلِيلًا لِلنَّجَاسَةِ ( وَلَوْ عَجَزَ عَنْ تَطْهِيرِ ثَوْبِهِ صَلَّى عَرِيَانًا بِإِعَادَةٍ ) لِأَنَّهُ قَدْ سَتَرَهُ لَيْسَ بِنَادِرٍ وَهُوَ فَاقِدٌ لِلْإِسْتِرَاءِ الشَّرْعِيِّ ( وَلَوْ لَمْ يَجِدِ الْآخِرَ صَلَّى فِيهِ ) وَلَا حَرَمَةٌ عَلَيْهِ فِي لَبْسِهِ ( وَإِنْ خَفِيَ النَّجَاسَةُ فِي ثَوْبٍ ) بِأَنَّهُ تَجَنَّبَ بَعْضَهُ وَاشْتَبَهَ ( وَجَبَ غَسْلُهُ كُلُّهُ وَلَا يَجْتَنِدُ ) إِذَا شَرَطَ الْاجْتِهَادَ التَّمَدُّدَ ( فَإِنْ أَخْبَرَهُ ثَقَّةٌ بِمَوْضِعِهَا اعْتَمَدَهُ ) وَعَمِلَ بِمَا أَخْبَرَهُ مِنْ غَسْلِ الْمَوْضِعِ الَّذِي عَلَيْهِ ( وَإِنْ أَشْتَبَهَ طَاهِرٌ مِنْ الثِّيَابِ ) بِمَنْجَسٍ اجْتَنَدَ لِتَعَدُّدِ الثَّوْبِ ( وَإِنْ أَمَكَنَ طَاهِرٌ بَيِّقِينَ أَوْ غَسَلَ أَحَدَهُمَا ) فَيَجُوزُ لَهُ الْاجْتِهَادُ مَعَ تَيَسُّرِ الْبَيِّقِينَ بِالنَّسْلِ أَوْ وَجُودِ طَاهِرٍ غَيْرِهِمَا ( فَإِنْ تَحِيرَ صَلَّى عَرِيَانًا وَأَعَادَ إِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ غَسْلُ ثَوْبِهِ ، فَإِنْ أَمَكَنَ وَجَبَ ) غَسْلُهُ وَلَا يَصِلُ عَارِيًا ( وَإِذَا غَسَلَ مَا ظَنَّهُ نَجَسًا صَلَّى فِيهِمَا مَعًا أَوْ فِي كُلِّ مُنْفَرَدًا ) لِأَنَّهُمَا طَاهِرَانِ عَلَى حَسَبِ اجْتِهَادِهِ ( وَلَوْ صَلَّى بِلَا اجْتِهَادٍ فِي كُلِّ ثَوْبٍ مَرَّةً لَمْ تَصَحَّ ) لِأَقْبَالِ وَجُودِ النَّجَاسَةِ مَعَ كُلِّ ( وَلَوْ خَفِيَ النَّجَاسَةُ فِي فَلَاةٍ صَلَّى حَيْثُ شَاءَ ) لِاتِّسَاعِهَا وَاتِّسَاعِ الضِّيقِ بِالْعَرَفِ فَلَهُ أَنْ يَصِلَ إِلَى الْمَنَاسِكَ إِلَى أَنْ يَبْقَى مَوْضِعُ قَدْرِ الْإِسْرَافَةِ ( أَوْ فِي أَرْضٍ صَغِيرَةٍ ) عَرَفًا ( أَوْ فِي بَيْتٍ ) ضَيْقَ عَرَفًا ( وَجَبَ غَسْلُ الْكُلِّ ) لِأَنَّهُ الْأَصْلُ بَقَاءُ النَّجَاسَةِ ( وَلَوْ أَشْتَبَهَ بَيْتَانِ ) مَضِيقَانِ ( اجْتَنَدَ ؛ وَلَا تَصَحُّ ) الصَّلَاةُ ( فِي مَقْبَرَةٍ عِلْمَ نَبَشِهَا وَاخْتِلَاطِهَا بِصَدِيدِ الْمَوْتِ ) مِنْ غَيْرِ حَائِلٍ ( فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ نَبَشَهَا كُرِهَتْ وَصَحَّ ) فَلَهَا لِنَهْيِ عَنْ الصَّلَاةِ فِي الْقَابِرِ ( وَتُكْرَهُ فِي حِمَامٍ ) أَيْ فِي عَمَلِ النَّسْلِ مِنْهُ ( وَمَسَاحِنَ ) أَيْ الْمَسَاكِنَ الَّتِي تَلْقَى فِيهَا الْخِيَابَ ( وَقَارِعَةِ الطَّرِيقِ ) وَسَطُهُ ( وَ ) فِي ( مَزْبَلَةٍ وَمَجْزَرَةٍ ) أَيْ عَمَلِ إِقَاءِ الزَّبِيلِ ( وَ ) فِي ( كَنْيَسَةٍ ) وَهِيَ مَعْبِدُ النَّصَارَى ، وَكَذَلِكَ فِي الْبَيْتَةِ الَّتِي هِيَ مَعْبِدُ الْيَهُودِ ( وَ ) فِي ( مَوْضِعٍ مَكْسٍ ) وَهُوَ عَمَلٌ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْيَاظِلِ ( وَخَرَّ ) أَيْ مَوْضِعَ شَرِبِهِ ( وَ ) عَلَى ( ظَهْرِ الْكُفَّةِ ) وَلَا تَصَحُّ إِذَا صَلَّى عَلَى ظَهْرِهَا وَلَيْسَ ثُمَّ شَاخَصَ ثَلَاثًا ذِرَاعًا فَاصْتَعَثَ ( وَالْيَاقَتُ مَتَوَجِّهًا إِلَيْهِ ) بِأَنَّهُ يَسْتَحْبُّ قَالُ فِي الْمَجْمُوعِ وَلَوْ قِيلَ يَحْرُمُ لَمْ يَكُنْ جَيِّدًا ( وَ ) فِي ( أَعْطَانِ الْإِبِلَ ) وَهُوَ مَا وَاهَا ( لَا ) فِي ( مَرَاجٍ ) غَنَمٍ وَضَمُّ الْيَمِّ مَا وَاهَا بِلَا ( وَتَحْرُمُ ) الصَّلَاةُ ( فِي ثَوْبٍ وَأَرْضٍ مَنصُوبِينَ وَتَصَحُّ ) مَعَ الْحَرَمَةِ ( بِإِثَابِ ) عَلَيْهَا لِكُنْهَا تَسْقُطُ الْقُرْآنُ عَنْهُ .



## بَابُ سِتْرِ الْعَوْرَةِ

هُوَ وَاجِبٌ بِالْإِجْمَاعِ حَتَّى فِي الْخَلَوَاتِ الْإِلْحَاجَةِ ، وَهوَ شَرْطُ لَصَحَةِ الصَّلَاةِ ، فَإِنْ رَأَى فِي ثَوْبِهِ بَعْدَ الصَّلَاةِ خَرَقًا ، فَكَرُوِيَةِ النِّجَاسَةِ ، وَعَوْرَةُ الرَّجُلِ وَالْأَمَةُ مَا بَيْنَ السَّرَّةِ وَالرَّكْبَةِ ، وَعَوْرَةُ الْحُرَّةِ كُلُّ بَدْنِهَا إِلَّا الْوَجْهَ وَالْكَفَيْنِ ؛ وَشَرْطُ السَّاتِرِ أَنْ يَمْنَعَ لَوْنُ الْبَشَرَةِ فَلَا يَكُنِي زُجَاجٌ وَمَاءٌ صَافٍ ، وَيَكْفِي التَّطْيِينَ وَلَوْ مَعَ وَجُودِ الثُّوبِ وَيَجِبُ عِنْدَ فَقْدِهِ أَنْ يَشْمَلَ الْمُسْتَوْرَ لِبَاسًا ، فَلَوْ صَلَّى فِي خِيَمَةٍ ضَيِّقَةٍ عَرِيَانًا لَمْ تَصِحَّ ، وَيَشْتَرِطُ السَّاتِرُ الْأَعْلَى وَالْجَوَانِبَ لَا الْأَسْفَلَ فَلَوْ صَلَّى مُرْتَفِعًا بَحِثَ تَرَى عَوْرَتَهُ مِنْ أَسْفَلٍ أَوْ كَانَ فِي سِتْرِهِ خَرَقٌ فَسِتْرُهُ بِيَدِهِ جَارٍ وَيَنْدُبُ لَامْرَأَةً خَمَارٌ وَقَيْصٌ وَمَلْحَفَةٌ غَلِيظَةٌ وَنِجَافِيهَا ، وَلِرَجُلٍ أَحْسَنُ ثِيَابِهِ وَيَتَقَمِّصُ وَيَتَنَمِّصُ فَإِنْ أَقْتَصَرَ ثَوْبَانِ قَيْصٍ مِمَّه رَدَاهُ أَوْ إِزَارٍ أَوْ سَرَاوِيلٍ ، فَإِنْ أَقْتَصَرَ عَلَى سِتْرِ الْعَوْرَةِ جَازَ ، لِحُكْنِ يَنْدُبُ لَهُ وَضَعُ شَيْءٍ عَلَى عَاتِقِهِ وَنَوَّ حِلَاً فَإِنْ فَقَدَ ثَوْبًا وَأَمَكَنَ سِتْرَ بَعْضِ الْعَوْرَةِ وَجَبَ وَيَسْتَرُّ السُّوءَ ثِيَابًا ، فَإِنْ أَمَكَنَ أَحَدَهُمَا فَقَطَّ تَعَيَّنَ الْقَبِيلُ : فَإِنْ فَتَدْنَا

## ( بَابُ سِتْرِ الْعَوْرَةِ )

قد تقدم أن المصنف فرق شروط الصلاة في أبواب ، فلما أراد أن يبين أن من شروط الصلاة ستر العورة استطرده ذكر الأحكام التي تتعلق بستر العورة في الصلاة وغيرها فقال ( هو واجب بالإجماع حتى في الخلوات ) ولكن العورة التي يجب سترها في الخلوة السوءتان من الرجل وما بين الركبة والسرة من غيره (الإلحاجة) فيجوز التبري في الخلوة لكن ليس بالاستحجام وغير ذلك من الجوانح ولو غير ضرورية ( وهو ) أي ستر العورة على التضمين الآتي ( شرط لصحة الصلاة ، فإن رأى في ثوبه بعد الصلاة خرقا ) تبدو منه العورة ( فكرؤية النجاسة ) وقد تقدم أنه يجب الصلاة في الوقت وبعده ( وعورة الرجل والأمة ) ولو مبغضة ( ما بين السرة والركبة ، وعورة الحرة كل بدنها إلا الوجه والكفين ) فظهرنا إلى الكوعين ( وشرط الساتر أن يمنع لون البشرة ) يحرمه ( فلا يكتفى ) بالصنغ ولا يكتفى ( بزجاج وماء صافٍ ، ويكفي التطيين ولو مع وجود الثوب ) ومثله الماء السكدر ( ويجب ) أي التطيين ونحوه ( عند فقده ) أي الذوب ( و ) شرط الثوب أيضا ( أن يشمل المستور لباسا ) بأن يحيط بعورته على وجه اللباس ( فلو صلى في خيمة ضيقة عريانا لم تصح ) لأنها لا تعد لباسا ( ويشترط الستر من الأعلى والجوانب ) فلو رأى عورته من كفه أو من أعلى ثوبه بطلت صلاته ( لا الأسفل ، فلو صلى مرتفعاً بحيث ترى عورته من أسفل أو كان في ستره خرق فستره بيده جاز ) ولا تبطل الصلاة وعند السجود هل يراعى الستر فلا يضع يده في الأرض أو يمسها ويتفرغ عدم الستر اعتماد الأخير الرأى وقال ابن حجر غير ( ويندب لامرأة خمار ) ثوب تغطي به الرأى رأسها ( وقيمص ) ما تلتصق في بدنها ( وملحفة ) بكسر اللهم وتفتح الحاء ملامدة ( غليظة ) لاريمية ( ونجافيتها ) أي لا تلتصقها بيدها ( و ) يندب ( لرجل أحسن ثيابه ويتقمص ) أي يلبس القيمص ( ويتنمص ) ، فإن اقتصر ثوبان قيمص مِمَّه رَدَاهُ أَوْ إِزَارَ أَوْ سَرَاوِيلَ ، فَإِنْ أَقْتَصَرَ عَلَى سِتْرِ الْعَوْرَةِ جَازَ ( وكان تاركاً من كل زنس يندب له وضع شيء على عاتقه ولو حلاً ، فإن فقد ثوباً ) يستر عورته ( وأمكنه ) ( ستر بعض العورة وجب ) لأن المسور لا يسقط بالمسور ( ويستر ) حيثئذ ( السوء ثين ) القبل والذبر ( حتماً ، فإن أمكن أحدهما فقط تعين القبل ) لأنه أحسن ( فإن قصدها ) أي السرة

بالكعبة صلى عريانا بلا إعادة ، فإن وجد السُرة في الصلاة وهي بقرية من وبتى أن لم يعدل عن القبلة أو بجدة ستر واستأنف . وتندب الجماعة للثراة ويقف إمامهم وسطمهم ، وإن أئير ثوبا لزمه القبول ، فإن لم يقبل صلى عريانا لم تصح صلاته ، وإن وشبه لم يلزمه القبول ، وسبق في التيميم مسائل فيعود مثلها هنا

### باب استقبال القبلة

وهو شرط لصحة الصلاة إلا في شدة الخوف ونفل صغير ، فليسافر التفل راكبا وماشيا وإن قصر سمره ، فإن كان راكبا وأمكن استقباله وإتمام الركوع والسجود في محل أو بغيره لزمه ، وإن لم يستطع لزمه الاستقبال عند التحريم فقط إن سهل بأن كانت واقفة أو سكتة أو تحريكها أو سائرة سهلة وزمانها يده ، وإن شق بأن كانت عسرة أو مقطوعة فلا ، ويؤتى إلى قصد بركوعه وسجوده ويجب كونه أخفض ولا يجب غاية وسعه ، ولا وضع الجبهة على الدابة ، فلو تكلفه جاز ، والمأشئ يركع ويسجد على الأرض .

( بالكعبة صلى عريانا بلا إعادة ، فإن وجد السُرة في الصلاة وهي بقرية ) لا يخرج أو أتدنا إلى أفعال تبطل الصلاة ( ستر وبتى ) على ما صلاه بلا سيرة ( إن لم يعدل ) في حال أخذها ( عن القبلة ) فإن عدل في حال أخذها من القبلة بأنه انحرف ( أو ) كانت ( ببيعة ) لا يصلحها إلا بأفعال تبطل الصلاة ( ستر واستأنف ) ( وتندب الجماعة للثراة ) ولو بصراء ( ويقف إمامهم وسطمهم ) فإن لم يتمكن الوقوف إلا صفوا وقروا وغضوا أبصارهم وجوا ( وإن أئير ثوبا ) لزمه القبول فإن لم يقبل صلى عريانا لم تصح صلاته ( وإن وشبه لم يلزمه القبول ) ( وسبق في ) باب ( التيميم مسائل ) مثل ماذا وجد الماء يباح بشئ مثله أو أنزيد ( فيعود مثلها هاهنا )

### ( باب استقبال القبلة )

والقبلة عن الكعبة ( وهو ) أى الاستقبال ( شرط لصحة الصلاة ) سواء كانت فرضا أو نفلا ( إلا في شدة الخوف ) من قتال أو هجوم سيل أو نار أو أحد سارق سلة فتصح الصلاة بلا استقبال سواء كانت فرسا أو سلا ولا إعادة ( أو ) إلا في ( نفل السفر فليسافر التفل ) ولو فلا ذاجب على كون للسافر ( راكبا وماشيا ) وإن قصر سمره ( فليس ) لا يخص بالسفر الطويل كالقصر ( فإن كان راكبا وأمكن استقباله وإتمام الركوع والسجود ) كسافر ( في عسرة أو بغيره لزمه ) الاستقبال في جميع حالاته وإتمام ركوعه وسجوده ( وإن لم يمكنه ) ما ذكر جميعه بأن لم يمكنه شئ منه أو أمكنه بغيره ( لزمه ) الاستقبال عند التحريم إن سهل بأن كانت واقفة ( إلى غير جهة القبلة ) ( وأمكن انحرافه ) ( إلى القبلة ) ( أو ) أمكن ( تحريكها أو سائرة سهلة وزمانها يده ) فبإيمانه في هذه الأحوال الاستقبال عند التحريم ( وإن شق بأن كانت عسرة أو مقطوعة فلا ) يلزمه الاستقبال ( ويؤتى ) إلى قصد بركوعه وسجوده ( ويجب كونه ) أى السجود ( أخفض ) من الركوع ( ولا يجب غاية وسعه ) أى طاقته ( ولا وضع الجبهة على الدابة ، فلو تكلفه جاز ) هذا حكم الراكب . ثم بين حكم المأشئ فقال ( والمأشئ يركع ويسجد على الأرض ) إن سهل عليه ، فلو مشى في ماء أو وجل تكفاه الإيماء بها

ويختار

ويشترط في الباقي ، ويشترط الاستقبال في الإحرام والرُّكُوع والسُّجود ، ويشترط دوام سفره ولو يوم حجة مقصده إلا إلى مكة ، فإن بلغ في أثناءها منزلاً أو مقصداً أو بلدًا ونوى الإقامة به وجب إتمامها بركوع واحد واستقبال على الأرض أو دابة واقفة ، ومن حصر الكعبة لزمه استقبال حينها ، ولو استقبل الحضر أو خرج بعض بلدتها لم يصح إلا أن يتمه صف بعيد في آخر المسجد الحرام ، ولو قربوا أخرج بعضهم عنه يصح له ركع . ومن سأل داخل الكعبة واستقبل جدارها أو بابها المردود أو المفتوح وعنته ثلثا ذراعاً حرماً عسراً ، فلا ، وإن كان بينه وبين الكعبة حائل خلقي أو طاري منه الاجتهاد ، وإن وسع حرماً على العيان صلى الله عليه وسلم غاب عنها فأخبره ثقة بها بمقبول الرواية عن شاذل عن حبيب بن عوف : تركذا يحب اجتهد ببلد أو قرية يكثر طارتها ، وكل مكان صلى إليه النبي صلى الله عليه وسلم وحطبت مؤلفه متعين . ولا يجتهد فيه إلا بتيامن ولا بتيأسر ويجتهد بها

( ويثبت في الباقي ) وهو التيمم والشهادة والجلوس بين السجدين والاعتدال وإن استظهر بعضهم عدم التيمم بين السجدين . ) ويشترط الاستقبال في تسخير الإحرام وفي الركوع والجلوس ، فيشترط في أربع واستقبال في أربع ( ويشترط دوام سفره ) أي إدامة السير في السفر ، فلو نزل في أثناء سفره لزمه إتمامها للقبلة ، ولو شرع فيها للقبلة وهو نازل ثم أراد السير فليتها قبل أن يسير نحو سائر أمتائها بطلت ( و ) يشترط ( لزوم جهة متجهة ) في حال عدم استقباله ( فإن بلغ في أثناءها منزلاً أو مقصداً أو بلدًا ونوى الإقامة به وجب إتمامها بركوع وسجود واستقبال على الأرض ) لاقتطاع سفره فليزعم ما يوزم التيمم ويؤيد لا يصح منه إلا الصلاة على الأرض ( أو ) على ( دابة واقفة ) مستقبل ( ومن حصر الكعبة ) بأن صلى عندها ( لزمه استقبال حينها ) بدويرة ( فلو استقبل الحضر ) هو يكسر أثناءه ويمكن أن يجزئ ( أو خرج بعد ذلك عنها ) بالخروج بعض سفره عن محاذاتها ( لم تصح ) إلا لفوات الشرط ( إلا أن يتم حشره ) في آخر المسجد الحرام ، ولو قربوا أخرج بعضهم ( عن ) محاذاتها ( فإنه لا يصح للكل ) لأنه كلما بعد الشخص منها أصبح طاق سينتها ، طارح السفر الذي هو بعيد عنها ما بين الشرق والغرب لم يضره إلا استقبال الجهة التي هي فيها ( ومن سأل داخل الكعبة واستقبل جدارها أو بابها المردود أو ) بابها ( المفتوح وعنته ثلثا ذراعاً ) بذراع الأدمى ( حرماً عسراً ) فله فالمدار على أن يلقه قبل شيئاً من أجزائها يبلغ ثلثي ذراع ( وإلا ) بأن لم يستقبل ما ذكر ( فلا ) تصح صلاته ( وإن كان بمسكة ) وكذا غيرها من باب أولى ( وبينه وبين الكعبة حائل خلقي ) كحائل ( أو ) حائل ( طاري منه الاجتهاد ) إن لم يخبره ثقة عن علم ولا قدم غيره وجهه كان له الاجتهاد وهو قادر على العناية فمن يربط أولى إدامه يمكنه العناية بأن كان بعيداً عن مكة ( وإن وضع حراجه على العيان ) يكسر العين وهو المصحف ( صلى إليه أبداً ) ولا يعيد العناية ولا الاجتهاد ( ومن غاب عنها فأخبره ثقة بها ) حال كونه ( مقبول الرواية ) وهو بالغ غافل عدد لا مقبول الشهادة فتقبل المرأة والرقيق ( عن مشاهدته ) لأعن اجتهاد ( وجب ) عليه ( قبوله ) وكذا يجب اعتماد حراجه ببلد أو قرية يكثر طارتها ( فهو بمنزلة الأخبار عن علم فيمنع الاجتهاد لكن سيأتي أنه لا في الخارجيب الاجتهاد بسرعة ومنه لأجبة ( وكل مكان صلى إليه النبي صلى الله عليه وسلم وحطبت مؤلفه متعين ) فهو بمنزلة العناية فلا تقل ( ولا يجتهد فيه إلا بتيامن ولا بتيأسر ويجتهد بها ) أي بتيامن والقياسر .

في غيره من المحاريب ، وأن لم يجد من يخبره عن مشاهدته اجتهد بالدلائل ، فإن لم يعرفها أو كان أعمى ، فقد  
 وأن تيقن الخطأ بعد الصلاة بالاجتهاد أعاد ، ويندب للمصل أن يكون بين يديه سترة ثلثا ذراع ، أو  
 يسقط مصل ، فإن عجز خطاً خطاً على ثلاثة أذرع ، فيحرم المرور حيثئذ ، ويندب دفع المار بالأسهل ، ويريد  
 قدر الحاجة كالصائل ، فإن مات فهدر ، فإن لم يكن سترة أو تباعد عنها كره المرور ، وليس له الدفع ولو  
 وجد في صف فرجة ، فله المرور ليستريحها .

### بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ

يندب أن يقوم لها بعد فراغ الإقامة ، ويندب التمسك الأول وتسوية الصفوف وللإمام أكد وأتمام  
 الصف الأول فالأول وجهة يمين الإمام أفضل ثم ينوي بقلبه .

( في غيره من المحاريب ) التي في البلدان والقري ( وإن لم يجد من يخبره عن مشاهدته ) ومعاينة وكذلك فقد المحاريب  
 ( اجتهد بالدلائل ) الموصلة إلى معرفتها وأقربها القطب فمن عرفه حله في العراق خلف أذنه اليمن وفي مصر خلف أذنه  
 اليسرى وفي اليمن قبالة عمالي جانب الأيسر وفي الشام وراء عمالي جانب الأيسر أيضاً ( فإن لم يعرفها ) أي الدلائل  
 ( أو كان أعمى ) بصيرتها ثقة ( وإن تيقن الخطأ بعد الصلاة بالاجتهاد ) منه أو ممن قلده ( أعاد ) تلك الصلاة التي  
 أخطأ فيها . ( ويندب للمصل أن يكون بين يديه سترة ) تستر عن يمين أمامه ويسن أن يجعلها إلى جهة يمينه أو يساره  
 ولا يجعلها قبالة وجهه ، ولا تحصل الستة إلا بستره طولها ( ثلثا ذراع ) فأكثر لكن يقدم الجدار والسارية ثم بعده  
 العسا المروزة ثم بعدها المصلي وأشار إلى ذلك بقوله ( أو يسقط مصل ) مثل سجادة طولها من غقبه إلى آخرها ثلاثة  
 أذرع فأقل ، فأوفيه للتزيين ( فإن تيسر ) ومن العجز العبر ( خط خطا ) بالطون ، ويحصل أهل السنة بالخط عرضاً  
 ( طي ثلاثة أذرع ) تقيد الستة ، أي لا تؤدى بالسيرة إلا إذا كان بينه وبينها ثلاثة أذرع ناقص ( فيحرم المرور حيثئذ )  
 أي حين إذ كانت السترة بهذه الشروط يحرم عن كل أحد أن يمر بين المصلي وبين سترته ( ويندب ) للمصلي وغيره  
 ( دفع المار بالأسهل ، ويريد قدر الحاجة كالصائل ، فإن مات ) المار بالدفع ( هدر ) لا قصاص فيه ولادية ( فإن لم يكن  
 له سترة أو تباعد عنها ) أو قصر بأن وقف في قارعة الطريق أو بشوارع ( كره ) له ( المرور ) وليس له الدفع لتثقيره ( ولو  
 وجد في صف فرجة ) تسع من يصلي فيها ( فله المرور ) بين يدي المصلي ولو مع وجود سترة ( ليست لها ) بوقوفه فيها .

### ( بَابُ صِفَةِ ) أَي كَيْفِيَّةِ ( الصَّلَاةِ )

المشتملة على واجب وينقسم لداخل في ماهيتها ويسمى ركناً والخارج يسمى شرطاً وقد سبق ، وعلى مندوب  
 وينقسم لما يجبر بالسجود ويسمى جهاً وما لا يجبر ويسمى هيئة ( ينندب أن يقوم لها ) أي الصلاة ( بعد فراغ الإقامة )  
 لا في أثنائها ( ويندب الصف الأول ) أي الحضور فيه ( و ) تندب ( تسوية الصفوف ) لكل فمصل ( وللإمام أكد ) من  
 غيره ( و ) ينندب للمأمومين ( أتمام الصف الأول فالأول ) فلا يشرعون في صف ثان حتى يتم الأول وهكذا ( وجهة  
 بين الأمام ) للمأموم ( أفضل ) من جهة يساره ( ثم ) شرع في بيان الأركان وبدأ بالنية فقال ( ينوي بقلبه ) للمصلي  
 ويخطئ النية بحسب النوى

فَإِنْ كَانَتْ فَرِيضَةً وَجِبَ نِيَّةُ فِعْلِ الصَّلَاةِ وَكَيْفَ نِيَّتِهَا مَرَضًا وَتَعْيِينَهَا ظَهْرًا أَوْ عَصْرًا أَوْ جُمُعَةً . وَيَجِبُ قَرْنُ ذَلِكَ  
بِالتَّكْبِيرِ فَيَحْضُرُهُ فِي ذَهْنِهِ حَتَّى وَيَتَلَفَّظُ بِهِ نَذْبًا وَيَقْصِدُ مَقَارِنًا لِأَوَّلِ التَّكْبِيرِ وَيَسْتَصْحِبُهُ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْهُ  
وَلَا يَجِبُ التَّعَرُّضُ لِمَدَدِ الرُّكْعَاتِ ، وَلَا الْأَضَافَةُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَلَا الْأَدَاءُ أَوْ الْقَضَاءُ بَلْ يَنْدُبُ ذَلِكَ وَإِنْ  
كَانَتْ نَافِلَةً مَوْجِبَةً وَجِبَ التَّعْيِينُ كَعِيدٍ وَكُسُوفٍ وَأَحْرَامٍ وَسُنَّةِ الظُّهْرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَتْ نَافِلَةً مُطْلَقَةً  
أَجْزَاءُ نِيَّةِ الصَّلَاةِ : وَلَوْ شَكَّ بَعْدَ التَّكْبِيرِ فِي النِّيَّةِ أَوْ فِي شَرْطِهَا فَيَسْكُ فَإِنْ ذَكَرَهَا قَبْلَ فِعْلِ رُكْنٍ وَقَصَرَ  
الْفَصْلُ لَمْ يَبْطُلْ وَإِنْ طَالَ . أَوْ بَدَأَ رُكْنَ قَوْلِي أَوْ فَعَلِي بَطَلَتْ : وَلَوْ قَطَعَ النِّيَّةُ أَوْ عَزَمَ عَلَى قَطْعِهَا أَوْ شَكَّ  
هَلْ قَطَعَهَا أَوْ نَوَى فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى قَطْعَهَا فِي الثَّانِيَةِ أَوْ عُلِقَ الْخُرُوجُ بِمَا يُوجَدُ فِي الصَّلَاةِ يَقِينًا أَوْ تَوْهُمًا  
كَدُخُولِ زَيْدٍ بَطَلَتْ فِي الْحَالِ ، وَلَوْ أَحْرَمَ بِالظُّهْرِ قَبْلَ الزَّوَالِ عَالِمًا لَمْ تَنْعَقِدْ أَوْ جَاهِلًا انْتَعَدَتْ نَفْلًا : وَلَفْظُ  
التَّكْبِيرِ مَتَعَيْنٌ بِالْعَرَبِيَّةِ وَهُوَ اللَّهُ أَكْبَرُ أَوْ اللَّهُ الْأَكْبَرُ ، وَلَوْ أَسْقَطَ حَرْفًا مِنْهُ أَوْ سَكَتَ بَيْنَ كَلِمَتَيْهِ أَوْ رَادَّ  
بَيْنَهُمَا وَأَوَّا أَوْ بَيْنَ الْبَاءِ وَالرَّاءِ أَلْفًا لَمْ تَنْعَقِدْ غَانِ عَجَزَ

(فإن كانت) الصلاة (فريضة وجب) في نيتها ثلاثة أشياء (نية فعل الصلاة) المبر عنها بأصلي (وكونها) أي الصلاة  
(فرضا) في الأصح (وتعيينها ظهرا أو عصرا أو جمعة) ويكتفي في الصبح صلاة العداة وصلاة العجر (ويجب قرن ذلك)  
المنوي (بالتكبير) أي بجميعة (فيحضره في ذهنه) أي ما ذكر من الأمور الثلاثة وهو تصوير للقرن (حتما) لأن النية  
بالقلب (ويتلفظ به نذبا) ليساعد اللسان القلب وتتأكد عنده النية (ويقصده) أي يعمل قصد المنوي الذي هو النية  
(مقدرا لأول التكبير ويستصحبه حتى يفرغ منه) أي التكبير ومعنى استصحبه أن يكرر القصد مرة بعد أخرى أو  
يستمر على القصد الأول بأن يسند يديه إلى انتهاء التكبير وهذا هو المقارنة الحقيقية . والمقارنة العرفية هي اقتران  
النية بأمر جزء من أجزاء التكبير أو الأول فقط (ولا يجب التعرض لعدد الركعات) ولا الاستقبال (ولا) يجب  
(الاضافة إلى الله تعالى ولا الأداء أو القضاء بل يندب) كل (ذلك وإن كانت) الصلاة (نافلة مؤتة) أي صاحبة وقت  
(وجب) فيها شيان أحدهما قصد الفعل والثاني (التعيين) ومثل للمؤتة بحملة أمثلة فقال (كعيد وكسوف وأحرام  
وسنة الظهر وغير ذلك) محالة . سبب أو وقت فلا بد فيه من القصد والتعيين (وإن كانت نافلة مطلقة) أي ليست  
صاحبة سبب ولا وقت (أجزاء) في نيتها (نية الصلاة ولو شك بعد التكبير في النية) بأن شك هل نوى أم لا (أو في  
شرطها) أي النية بأن شك هل نوى الفريضة أم لا (يسك) عن الخروج من الصلاة وينصل ويقال (فإن ذكرها  
قبل فعل ركن و) قد (قصر الفصل لم تبطل وإن طال أو) تذكر (بعد) فعل (ركن قولي أو فعل بطلت ولو قطع  
النية) بأن نوى قطع الصلاة (أو عزم على قطعها أو شك هل قطعها أو نوى في الركعة الأولى قطعها في الثانية أو  
علق الخروج بما يوجد في الصلاة يقينا أو توهمًا كدخول زيد بطلت في الحال) في جميع هذه الصور لحصول التردد  
الثاني لشرط النية من الجزم (ولو أحرم بالظهر قبل الزوال عالما) أنه قبل الزوال (لم تنعقد أو جاهلا انتعقد فلا)  
مطلقا . ثم أضاف إلى الركن الثاني بقوله (ولفظ التكبير متعين بالعربية) فلو كبر بغير العربية من بحسبها لم تصح  
صلاته (وهو الله أكبر أو الله الأكبر، ولو أسقط حرفا منه أو سكت بين كلمتيه أوزاد بينهما وأو بين الباء) من أكبر  
(والراء ألفا لم تنعقد) صلاته (فإن عجز) عن النطق بالتكبير .

لحرس ونحوه وجب تحريك لسانه وشفتيه طائفة ، فإن لم يعرف العربية تكرر بأي لغة شاء وعليه أن يتعلم إذا  
 أمكنه ، فإن حصل مع القدرة وساق الوقت ترجم وأعاد الصلاة . وأقل التكبير القراءة وسائر الأذكار أن يسمع  
 نفسه إذا كان صحيح السمع بلا عارض ، ويجوز الإلحاح بالتكبيرات كلها ، ويشترط أن يكبر قائما في الفرض ،  
 فإن وقع منه حرف في غير القيام لم تنفذه فريضا وتنقذه نقلا لجسائل التحريم دون علمه ، ويندب رفع  
 يديه حذو منكبيه مفرقة الأسابع ، فإن تركه عمدا أو سهواً أتى به في أثناء التكبير لا بعده وتكون  
 كفاه إلى القبلة مكشوفتين ويحيط بهما بعد التكبير إلى تحت صدره وفوق سريره ويقبض كوعه الأيسر بكنفه  
 الأيمن وينظر إلى موضع سجوده ثم يقرأ دعاء الاستفتاح ، وهو : وجهي إلى آخره ، ويندب ذلك  
 لكل محل مفترض ومتنفل وقاعد وصبي وامرأة ومسافر لافي جنازة ، ولو تركه عمدا أو سهواً وشرع  
 في التمؤد لم يعد إليه ولو أحرم فأمن الإمام عقيبها أمن

( لحرس ونحوه وجب تحريك لسانه وشفتيه طائفة ) وهذا كما يأتي في التكبير يأتي في الفاتحة والتشهد ( فإن لم يعرف  
 العربية ) في التكبير ( كبر بأي لغة شاء ) من فارسية وغيرها ولا يعمل إلى ذكر غيره ( وعليه أن يتعلمها ) أي العربية  
 ( إن أمكنه ) ولو بالسفر ( فإن أملاه ) ( مع القدرة ) عليه ( وساق الوقت ) عن التعلم ( ترجم ) التكبير ( وأعاد  
 الصلاة ) المترجم تكبيرها ( وأقل التكبير ) أي أقل ما يمتثل به هو : القراءة وسائر الأذكار ( المطلوبة كالتمهيد  
 والتسبيحات ) ( أن يسمع نفسه إذا كان صحيح السمع بلا عارض ) من لفظ وغيره ، فلو لم يسمع نفسه وهو جهل  
 الكيفية لم يؤد الواجب ولا المندوب ( رجهز - الإلحاح بالتكبيرات كلها ) تكبيرة الاحرام وغيرها من تكبيرات  
 الاعتقالات ليعلم للمؤمنون بجهزه ( ويشترط أن يكبر قائما في الفرض ، فإن وقع منه حرف في غير القيام لم تنفذه ) حيث  
 فرضا وتنقذه نقلا لجسائل التحريم ( أي تحريم وقوع التكبير في النرض في غير القيام ) دون علمه ( أي التحريم  
 فلا تنقذه له أصلا ) ( ويندب رفع يديه حذو ) أي متساو ( منكبيه ) بأن تحاذي أطراف أصابعه أعني أذنيه  
 وبإتمامه شحقي أذنيه وراحته منكبيه ( مفرقة الأسابع ) وتكون منشورة لا مقبوضة ويكون ذلك كله ( مع التكبير  
 بأن تركه ) أي ما ذكر من روي يديه الخ ( عمدا أو سهواً أتى به في أثناء التكبير ) وتخص به السنة و ( لا ) يأتي به  
 ( بعده ) ( يسمن أن ) ( تكون نساه إلى القبلة ) في حال التكبير و ( مكشوفتين ) والمرأة كالرجل في صف ذلك  
 ( ويحيط بهما بعد التكبير إلى تحت صدره وفوق سريره ) ولا يرسلهما ثم يستأنف دفعهما ( ويقبض كوعه الأيسر بكنفه  
 الأيمن و ) ( سن أن ) ( ينظر إلى موضع سجوده ) لأن ذلك يعين على الخشوع ( ثم يقرأ دعاء الاستفتاح و ) أفضله ( ملو :  
 وجهي وجهي إلى آخره ) وتامة : والذي فطر السموات والأرض حنيئا مسدا ، سأنا من المسلمين ، إن صلاتي ونسكي  
 ومحياي ومماتي لله رب العالمين . لا شريك له ربك لا ربك لا ربك وأنا من المسلمين ، وفي رواية وأنا أول المسلمين ، ولو أتى يذكر  
 غير هذا سارا ، أصل السنة ( ويندب عان ) أي الاستفتاح الذكور ( لكل محل مفترض ومتنفل وقاعد وصبي  
 وامرأة ومسافر لافي جنازة ) فلا يؤتى به فيها لبنائها على التخفيف ( ولو تركه ) أي دعاء الاستفتاح ( عمدا أو سهواً  
 وشرع في التمؤد لم يعد إليه ) بعد شروعه في التمؤد ( ولو أحرم فأمن الإمام عقيبها أي بعد تحريمه ( أمن ) هو ،

مَعَهُ ثُمَّ اسْتَفْتَحَ ، وَلَوْ أَسْرَمَ فَسَلَّمَ الْإِمَامُ قَبْلَ قُعُودِهِ اسْتَفْتَحَ ، وَإِنْ قَعَدَ فَسَلَّمَ فَقَامَ فَلَا . وَلَوْ أَدْرَكَ الْإِمَامُ قَائِمًا وَعَلِمَ إِمَّاكَهُ مَعَ التَّسْبِيحِ وَالْفَاتِحَةِ أَتَى بِهِ ، فَإِنْ شَكَّ لَمْ يَسْتَفْتَحْ وَلَمْ يَتَعَوَّذْ بَلْ يَشْرَعْ فِي الْفَاتِحَةِ ، فَإِنْ رَكَعَ الْإِمَامُ قَبْلَ أَنْ يَحْتَمِلَ رُكُوعَهُ أَنْ لَمْ يَكُنْ اسْتَفْتَحَ وَلَا تَعَوَّذَ وَالْأَقْرَأُ بِقَدْرِ مَا اشْتَغَلَ بِهِ ، فَإِنْ رَكَعَ وَلَمْ يَقْرَأْ بِقَدْرِ ثَلَاثِ صَلَّاتِهِ ، وَإِنْ قَرَأَ حَيْثُ قَلْنَا يَرُكِعُ فَتَخَلَّفَ بِلَا عُدْرٍ ، فَإِنْ رَفَعَ الْإِمَامُ قَبْلَ رُكُوعِهِ فَاتَتْهُ الرُّكْعَةُ . وَيَنْدُبُ بَعْدَهُ : أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ وَيَتَعَوَّذُ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ ، وَفِي الْأُولَى آكِدُ سَوَاءَ الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ وَالْمُنْفَرِدُ وَالْمُقَرَّبُ وَالْمُتَنَفِّلُ حَتَّى الْجَنَازَةِ ، وَيُسْرُهُ فِي السَّرِيَّةِ وَالْجَهْرِيَّةِ ، ثُمَّ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ سَوَاءَ الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ وَالْمُنْفَرِدُ ، وَالْبَسْمَلَةُ آيَةٌ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ سُورَةٍ غَيْرِ بَرَاءَةٍ . وَيَجِبُ تَرْتِيبُهَا وَتَوَالِيهَا ، فَإِنْ سَكَتَ فِيهَا عَمْدًا وَطَالَ أَوْ قَصُرَ وَقَسَدَ قَطَعَ الْقِرَاءَةَ أَوْ خَلَّلَهَا بِذِكْرِ أَوْ قِرَاءَةٍ مِنْ غَيْرِهَا عَمَّا لَيْسَ مِنْ مَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ انْقَطَعَتْ قِرَاءَتُهُ وَيَسْتَأْنِفُهَا ، وَإِنْ كَانَ مِنْ مَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ كَتَأْمِينِهِ لِتَأْمِينِ إِمَامِهِ

(معه ثم استفتح) المأموم بعد تأمينه (ولو أحرَم) المأموم (فسلم الإمام قبل قعوده استفتح) المأموم (وان قعد فلم يقام) للمأموم (فلا) يستفتح (ولو أدرك) المأموم (الإمام قائما وعلم إمكانه) أي الاستفتاح لو أتى به (مع التعوذ والفاتحة أتى به) ندبا (فان شك) فيما ذكر ، بأن خاف لو أتى به لم يدرك مع الإمام بعض الفاتحة (لم يستفتح ولم يتعوذ بل يشرع في الفاتحة) لأنها ركن وها مندوبان (فان ركع الإمام قبل أن يتسما) أي الفاتحة (ركع معه) وترك باقي الفاتحة (ان لم يكن استفتح ولا تعوذ) بل بمجرد التكبير شرع في الفاتحة ولم يكن بطيئا (والا) بأن استفتح أو تعوذ أو كان بطيئا (قرأ بقدر ما اشتغل به) من الاستفتاح أو التعوذ أو أخذه البطء من الزمن (فان ركع ولم يقرأ بقدره بطلت صلاته) لتركه بعض الفاتحة (وان قرأ) شيئا من الفاتحة (حيث قلنا يركع) مع الإمام وهو ما إذا لم يستفتح ولم يتعوذ بل شرع في الفاتحة بمجرد التكبير فنأمره حينئذ بالركوع مع الإمام ولو قبل تمام الفاتحة فإذا تأخر عن الركوع ليم الفاتحة (فتخلف بلا عذر) والتخلف بلا عذر فيه تفصيل (فان رفع الإمام) رأسه (قبل ركوعه) أي المأموم (فاتته) هذه (الركعة) ولا تبطل صلاته ولكن لا يركع بل يتابع الإمام في هويهِ للِسجود (ويندب بعده) أي الاستفتاح التَّوَدُّ وهو (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، ويتعوذ في كل ركعة) لأنه مشروع للقراءة وهي في كل ركعة (وفي الأولى آكد سواء الإمام والمأموم) إلا للمسبوق الذي يخاف فوت بعض الفاتحة مع الإمام لو تعوذ فلا يسن له (والمنفرد والمقرب والمتنفل حتى الجنائزة) لما فيها من القراءة (ويسره في السرية والجهرية) كالاستفتاح . (ثم) يأتي بالركن الثالث وهو أن (يقرأ الفاتحة في كل ركعة سواء الإمام والمأموم والمنفرد والبسملة آية منها) وهي الآية السابعة من الفاتحة (وآية) (من كل سورة غير براءة) وأما هي فتسكروا في أولها ونستحب في أثنائها عند الرمي وتحرم في أولها وتكره في أثنائها عند ابن حجر (ويجب) في الفاتحة (ترتيبها) بأن يأتي بها على النظم للعرف (وتواليها) بأن يأتي بكلماتها على الولا من غير سكوت (فان سكت فيها عمدا وطال أو قصر) السكوت (وقصد) به (قطع القراءة أو خللها) أي أتى في خلال الفاتحة (بذكر أو قراءة من غيرها) حال كون الذكر والقراءة (محال ليس من مصلحة الصلاة انقطعت قراءته) لأنه أتى بأجنبي في أثنائها (ويستأنفها، وان كان) ما ذكر من الذكر والقراءة (من مصلحة الصلاة كتأمينه لتأمين إمامه) مثال للذكر

أَوْ قَعَهُ عَلَيْهِ إِذَا غَلَطَ أَوْ سُجُودَهُ لَتَلَاوَتِهِ وَنَحْوَهَا أَوْ سَكَتَ أَوْ ذَكَرَ نَاسِيًا لَمْ تَنْقَطِعْ ، وَلَوْ تَرَكَ مِنْهَا حَرْفًا أَوْ تَشْدِيدًا أَوْ أَبْدَلَ حَرْفًا بِحَرْفٍ لَمْ تَصِحَّ ، وَإِذَا قَالَ وَلَا الضَّالِّينَ قَالَ آمِينَ سِرًّا فِي السَّرِيَّةِ وَجَهْرًا فِي الْجَهْرِيَّةِ ، وَيُؤْمِنُ الْمَأْمُومُ جَهْرًا مُقَارِنًا لِتَأْمِينِ إِمَامِهِ فِي الْجَهْرِيَّةِ ، وَيُؤْمِنُ ثَانِيًا لِفَرَاغِ فَاتِحَتِهِ : ثُمَّ يَنْدُبُ لِإِمَامٍ وَمَنْفَرِدٍ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ فَقَطْ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ قِرَاءَةَ سُورَةٍ كَامِلَةٍ : وَيَنْدُبُ لَصَبِيحٍ وَظَهَرَ طَوَالُ الْمَفْصَلِ ، وَنَحْصَرُ وَحْشًا أَوْ سَاطِئًا ، وَمَنْزَبٍ قَصَارُهُ إِنْ رَضِيَ بِطَوَالِهِ وَأَوْسَاطُهُ مَأْمُومُونَ مَحْصُورُونَ وَالْأَخْفَفُ ، وَالصَّبِيحُ الْجَمْعَةُ : أَلَمْ تَنْزِيلُ وَهَلْ آتَى . وَلِسْنَةُ الْمَغْرِبِ وَلِسْنَةُ الصُّبْحِ ، وَرُكْعَتِي الطَّوَافِ وَالْاسْتِغَاةَ : قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ وَالْإِخْلَاصُ . وَيَنْدُبُ التَّرْتِيلُ وَالتَّدْبِيرُ وَتَذَكُّرُ السُّورَةِ لِلْمَأْمُومِ يَسْمَعُ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ ، فَإِنْ كَانَتْ سَرِيَّةً أَوْ جَهْرِيَّةً وَلَمْ يَسْمَعْ لِبَعْدٍ أَوْ صَمَّمَ نَذَبَتْ لَهُ أَيْضًا ، وَكَذَا لَوْ كَانَ يَسْمَعُ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ وَلَمْ يَقُمْهُمْ عَلَى الْأَصَحِّ وَيَطُولُ الْأُولَى عَلَى الثَّانِيَةِ ، وَلَوْ فَاتَ الْمَسْبُوقُ رُكْعَتَانِ فَتَدَارَكُهُمَا بَعْدَ السَّلَامِ نَذَبَتْ السُّورَةُ نِيهَا سِرًّا ، وَيَجْهَرُ الْإِمَامُ وَالْمَنْفَرِدُ

( أَوْ قَعَهُ عَلَيْهِ إِذَا غَلَطَ ) أى تلقينه ما تردد فيه من القرآن وهو مثال للقرآن فى أثناء الفاتحة لمصلحة الصلاة ( أَوْ سُجُودَهُ لَتَلَاوَتِهِ وَنَحْوَهَا ) أى الذكورات كسؤال الرحمة والاستجارة من العذاب عند سماع آياتها ( أَوْ سَكَتَ أَوْ ذَكَرَ ) أى آتى بالذكر ( نَاسِيًا لَمْ تَنْقَطِعْ ) أى الفاتحة ( حَرْفًا أَوْ تَشْدِيدًا أَوْ أَبْدَلَ حَرْفًا بِحَرْفٍ ) كَأَبْدَالِ ذَالِ الدِّينِ دَالًا أَوْ زَايَا ( لَمْ تَصِحَّ ) قِرَاءَتُهُ لِهَذِهِ السَّكَّةِ فَيَجِبُ إِعَادَةُ قِرَاءَةِ تِلْكَ السَّكَّةِ نَقْطَ عَلَى الدَّوَابِ وَلَا تَبْطُلُ عِلَالَتُهُ إِلَّا إِنْ غَيَّرَ الْمَعْنَى وَتَعَمَّدَ ( وَإِذَا قَالَ وَلَا الضَّالِّينَ قَالَ آمِينَ ) فَيُؤْمِنُ لِقِرَاءَتِهِ ( سِرًّا فِي السَّرِيَّةِ وَجَهْرًا فِي الْجَهْرِيَّةِ ) وَيُؤْمِنُ لِلْمَأْمُومِ جَهْرًا مُقَارِنًا لِتَأْمِينِ إِمَامِهِ فِي الْجَهْرِيَّةِ وَيُؤْمِنُ ثَانِيًا لِفَرَاغِ فَاتِحَتِهِ ( فَتَأْمِينُهُ أَوَّلًا تَتَّبِعُ لِإِمَامِهِ وَثَانِيًا لِقِرَاءَتِهِ ) ثُمَّ يَنْدُبُ لِإِمَامٍ وَمَنْفَرِدٍ ( وَأَمَّا لِلْمَأْمُومِ فَالسُّنَّةُ فِي حَقِّهِ اسْتِمَاعُ قِرَاءَةِ إِمَامِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ نَذَبَتْ لَهُ السُّورَةُ أَيْضًا ) ( فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ فَقَطْ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ قِرَاءَةُ سُورَةٍ كَامِلَةٍ ) وَيَجْعَلُ أَصْلَ السُّنَّةِ بِقِرَاءَةِ شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ لَكِنَّ السُّورَةَ بِشَمَائِلِهَا أَفْضَلُ مِنْ بَعْضِ سُورَةٍ وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ الْبَعْضُ أَطْوَلَ ( وَيَنْدُبُ لَصَبِيحٍ وَظَهَرَ طَوَالُ الْمَفْصَلِ ) وَهُوَ مِنَ الْجَمْعِ طَوَالُهُ إِلَى عَمٍّ ( وَعَصْرٌ وَعِشَاءٌ أَوْ سَاطِئًا ) وَالْأَوْسَاطُ مِنْ عَمٍّ إِلَى الضُّحَى ( وَمَنْزَبٌ قَصَارُهُ إِنْ رَضِيَ بِطَوَالِهِ وَأَوْسَاطُهُ مَأْمُومُونَ مَحْصُورُونَ وَلَا خَفَفَ ) بِأَنْ يَقْرَأَ سُورَةً مِنَ الْقَصَارِ ( وَ ) سَنَ ( لَصَبِيحٍ ) يَوْمَ ( الْجَمْعَةِ أَلَمْ تَنْزِيلُ وَهَلْ آتَى ) بِأَكْثَمِهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَأْمُومِ مَحْصُورِينَ ( وَ ) سَنَ ( لِسْنَةُ الْمَغْرِبِ وَلِسْنَةُ الصُّبْحِ ) وَرُكْعَتِي الطَّوَافِ وَالْاسْتِغَاةَ : قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ وَالْإِخْلَاصُ ( فِي الثَّانِيَةِ ) وَيَنْدُبُ التَّرْتِيلُ وَهُوَ أَنْ يَقْرَأَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي نَزَلَ بِالنَّحْوِ وَالْمَدِّ ( وَالتَّدْبِيرُ ) أَيْ التَّأَمُّلُ فِي مَعْنَاهُ ( وَتَذَكُّرُ السُّورَةِ لِلْمَأْمُومِ يَسْمَعُ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ فَإِنْ كَانَتْ ) سَرِيَّةً أَوْ جَهْرِيَّةً وَلَمْ يَسْمَعْ ) لِلْمَأْمُومِ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ ( لِبَعْدٍ ) عَنْهُ ( أَوْ صَمَّمَ نَذَبَتْ ) السُّورَةُ ( لَهُ أَيْضًا . وَكَذَا ) تَنْدُبُ لَهُ السُّورَةُ ( لَوْ كَانَ يَسْمَعُ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ وَلَمْ يَقُمْهُمْ ) مَعْنَاهَا ( عَلَى الْأَصَحِّ ) وَيَطُولُ ( فَاتِحَتِهَا ) نَذَبَتْ قِرَاءَةُ الرُّكْعَةِ ( الْأُولَى عَلَى الثَّانِيَةِ ) وَلَوْ فَاتَ الْمَسْبُوقُ رُكْعَتَانِ ( مَعَ الْإِمَامِ ) فَتَدَارَكُهُمَا بَعْدَ السَّلَامِ ( مِنْ الْأَحْثَامِ ) نَذَبَتْ السُّورَةُ فِيهِمَا سِرًّا ( إِنْ لَمْ يَكُنْ آتَى بِهَا فَيُحْمَلُ مَعَ الْإِمَامِ وَيَسْرُّ بِهَا ) وَلَوْ كَانَتْ الصَّلَاةُ جَهْرِيَّةً ( وَيَجْهَرُ الْإِمَامُ وَالْمَنْفَرِدُ ) بِالْقِرَاءَةِ



في: الصبح والجمعة والعيد والاحتفاء وخسوف القمر والتراويح والأوليين من المغرب والعشاء، ويسر في الباقي، فإن قضى فاتحة الليل والنهار ليلاً جهراً، أو فاتحة النهار والليل انهاراً أسر إلا الصبح فإنه يجهر بقضائها مطلقاً؛ ومن لا يحسن الفاتحة لزمه تعلُّمها وإلا فقرأتها من مصحف؛ فإن عجز لادم ذلك أو لم يجد معلمًا أو ضاق الوقت حرمت بالعجمية، فإن أحسن غيرها لزمه سبع آيات لا ينقص حروفها عن حروف الفاتحة، فإن لم يحسن قرآنًا لزمه سبعة أذكار بعدد حروفها، فإن أحسن بعض الفاتحة قرأه وأتى بدله من قرآن أو ذكر، فإن حفظ الأول قرأه ثم أتى بالبدل، أو الآخر أتى بالبدل ثم قرأه، فإن لم يحسن شيئاً وقف بقدر الفاتحة ولا إعادة عليه، والقيام ركن في المفروضة، وشرطه أن ينصب فقار ظهره، فإن مال بحيث خرج عن القيام أو انحني وصار إلى الركوع أقرب لم يجز، ولو تقوس ظهره لكبر أو غيره حتى صار كراكع وقف كذلك ثم زاد انحناء للركوع أن قدر. ويكره أن يقوم على رجل واحدة وأن يلمس قدميه وأن يقدم أحدهما على الأخرى؛ وتطويل القيام أفضل من تطويل السجود والركوع، ويباح النفل قاعداً ومضطجعا مع القدرة على القيام ثم يركع، وأقله أن ينحني

(في الصبح والجمعة والعيد والاحتفاء وخسوف القمر والتراويح والأوليين من المغرب والعشاء) هذه الصلوات هي عمل الجهر بالقرأة (ويسر في الباقي) هذا كله في الأداء، وأشار إلى القضاء بقوله (فإن قضى فاتحة الليل والنهار ليلاً جهراً أو قضى فاتحة النهار والليل انهاراً أسر إلا الصبح فإنه يجهر بقضائها مطلقاً) هذا مستثنى من الإسرار في القضاء إذا صلى نهاراً فاستثنى الصبح فإنه يجهر بقضائها أي بالقضاء الذي يكون في وقتها فإن العبرة في القضية بوقت القضاء لا بالقضاء والصبح لو دنى منها ركعة في وقتها فإنه يجهر ثم لو طلعت الشمس في الثانية فإنه يسر فهذا هو الداعي لتأويل كلام المصنف (ومن لا يحسن الفاتحة لزمه تعلُّمها) أي حفظها (وإلا فقرأتها من مصحف، فإن عجز لادم ذلك أو لم يجد معلمًا أو ضاق الوقت حرمت بالعجمية) فلا يترجمها (فإن أحسن غيرها) من القرآن (لزمه سبع آيات لا ينقص حروفها عن حروف الفاتحة) بأن يساوي أو يزيد (فإن لم يحسن قرآنًا لزمه سبعة أذكار بعدد حروفها، فإن أحسن بعض الفاتحة قرأه) أي ذلك البعض (وأتى بدله) أي المعجوز عنه (من قرآن أو ذكر) إن لم يحسن القرآن (فإن حفظ) النصف (الأول) من الفاتحة (قرأه) أو لا (ثم أتى بالبدل، أو الآخر) من الفاتحة (أتى بالبدل ثم قرأه) أي ما حفظه من الفاتحة ثانياً (فإن لم يحسن شيئاً وقف بقدر الفاتحة ولا إعادة عليه) ثم ذكر الركن الرابع بقوله (والقيام ركن في المفروضة) لا النافلة (وشرطه أن ينصب فقار ظهره) ولو مستنداً إلى شيء (فإن مال بحيث خرج عن القيام أو انحني وصار إلى الركوع أقرب لم يجز) أي لم يكف عن القيام (ولو تقوس ظهره لكبر أو غيره حتى صار كراكع وقف كذلك) أي على حالته وهيئة (ثم زاد انحناء للركوع إن قدر) على الزيادة (ويكره أن يقوم على رجل واحدة وأن يلمس قدميه وأن يقدم أحدهما على الأخرى) تطويل القيام أفضل من تطويل السجود والركوع (لأن ذكره القراءة) وهي أفضل من ذكر الركوع والسجود (ويباح النفل قاعداً ومضطجعا مع) وجود (القدرة على القيام) ولكن القيام أفضل، والقعود أفضل من الاضطجاع؛ ثم ذكر خمس الأركان بقوله (ثم يركع، وأقله أن ينحني

بِحَيْثُ لَوْ أَرَادَ وَضَعَ رَاحَتَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ مَعَ اُعْتِدَالِ الْخُلُقَةِ لَقَدَّرَ : وَتَجِبَ الطَّمَأْنِينَةُ : وَأَقْلَهَا سَكُونٌ بَعْدَ حَرَكَةٍ ، وَأَنْ لَا يَقْصِدَ بِهِ غَيْرَ الرُّكُوعِ ؛ وَأَكْمَلَ الرُّكُوعَ أَنْ يَكْبُرَ رَافِعاً يَدَيْهِ ، فَيَبْتَدِئُ الرُّفْعَ مَعَ التَّكْبِيرِ فَإِذَا حَازَى كِفَاهَهُ مِنْكِبِيهِ انْحَنَى ، وَبَعْدَ تَكْبِيرَاتِ الْاِتِّفَالَاتِ ، وَبَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ مَفْرَقَةً الْأَصَابِعِ . وَبَعْدَ ظَهْرِهِ وَعُنُقِهِ وَيَنْصَبُ سَاقِيَهُ وَيَجَافِي مَرْفَقِيَهُ عَنْ جَنْبِيهِ . وَتَضُمُّ الْمَرْأَةُ ، وَيَقُولُ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ ثَلَاثًا ؛ وَهُوَ أَدْنَى الْكَمَالِ ؛ وَيَزِيدُ الْمُنْفَرِدُ وَكَذَا الْإِمَامُ إِنْ رَضِيَ الْمُأْمُومُونَ وَهُمْ مُحْضَرُونَ خَامِسَةً وَسَابِعَةً وَتَاسِعَةً وَحَادِي عَشَرَ ، ثُمَّ يَقُولُ : اَللّٰهُمَّ لَكَ رَكَعْتُ وَبِكَ آمَنْتُ وَلَكَ أَسَلْتُ ، خَشَعَ لَكَ سَمْعِي وَبَصَرِي وَعَظْمِي وَعَصْبِي وَمَا اسْتَقَلْتُ بِهِ قَدَمِي ، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ ، وَأَقْلَهُ أَنْ يَعُودَ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ الرُّكُوعِ وَيَطْمَئِنُّ ، وَيَجِبُ أَنْ لَا يَقْصِدَ غَيْرَ الْاِعْتِدَالِ ، فَلَوْ رَفَعَ فِرْعَاوْنَ حِيَةً وَنَحَوَهَا لَمْ يَحْزَنْهُ ، وَأَكْمَلَهُ أَنْ يَرْفَعَ يَدَيْهِ حَالَ اِرْتِفَاعِهِ قَائِلًا : سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ سِوَاهُ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ وَالْمُنْفَرِدِ ، فَإِذَا انْتَصَبَ قَائِمًا قَالَ : رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ

بحيث لو أراد وضع راحتيه على ركبتيه مع اعتدال الخلقه لقدّر ( بلا انحناس ولو بعين أو باعتدال على شيء ، فإن لم يقدر على ذلك انحنى بقدر إمكانه ) وتجب الطمأنينة ( وهي ركن أو هيئة وعلى كل لا بد منها ) وأقلها سكون بعد حركة ، ( و ) يجب ( أن لا يقصد بهويّه غير الركوع ) فلا يجب قصده إنما الضار صرف الهوى عنه كأن يهوى لسجود تلاوة فلما وصل لمحذ الركوع صرفه إليه فلا يكتفى ، ولو انحنى فسقط قبل أقل الركوع لزمه العود لما سقط منه ، ولوركن واطمأن ثم سقط لزمه أن يعتدل قائما ( وأكمل الركوع أن يكبر رافعا يديه فيبتدئ الرفع مع التكبير فإذا حاذى كفاه منكبيه انحنى ) إلى الركوع ( و ) يندب أن ( بعد تكبيرات الانتقالات ) حتى يصل إلى الركن المنتقل إليه فيبتدئ مثلاً عند قيامه من السجود التكبير ويطيله حتى يستغرق جلسة الاستراحة وينصب قائما ، فلو قطعه لم يأت بتكبير ثان بل يذكر آخر ( و ) يندب أن ( يضع يديه ) وهو راکع ( على ركبتيه مفرقة الأصابع وبعده ظهره وعنقه ) حتى يصير كالصفحة ( وينصب ساقيه ويجافي أي يبعد مرفقيه عن جنبيه ، وتضم المرأة ) بعضها إلى بعض مبالغة في الستر ( و ) يندب أن ( يقول ) وهو راکع ( سبحان ربّي العظيم ثلاثا وهو أدنى الكمال ) ويعصل أصل السنة بواحدة ( ويزيد المنفرد وكذا الإمام إن رضى المأمومون وهم محضرون خامسة أي تسبيحة خامسة بعد رابعة وهكذا قوله ( وسابعة وتاسعة وحادي عشر ) فنهاية الكمال إحدى عشرة تسبيحة ( ثم ) بعد التسبيح ( يقول : اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك أسلمت ، خشع لك سمعي وبصري وعظمي وعصبي ) وبصري وبصري ( وما استقلت به قدمي ) هو كناية عن جميع ذاته ؛ ثم أشار إلى الركن السادس بقوله ( ثم يرفع رأسه وأقله أن يعود إلى ما كان عليه ) من قيام أو قعود أو اضطجاع ؛ ثم أشار إلى الركن السابع بقوله ( ويطمئن ) ويجب أن لا يقصد غير الاعتدال ، فلو رفع ( من اعتداله حال كونه ( فزعا من حية ونحوها لم يحزنه ) ذلك الرفع للصارف ويلزمه أن يعود إلى الركوع ويرفع منه ( وأكمله أن يرفع يديه حال ارتفاعه ) بأن يكون رفع اليدين مقارنا لرفع رأسه ( ثلاثا ) مع الرفع ( سمع الله لمن حمده سوا الإمام والمأموم والمنفرد فإذا انتصب قائما قل ربنا لك الحمد ) يجهز الإمام بالتسبيح ويسر بما بعده ويسر غيره بالكل

مِلَّةَ السَّمَوَاتِ وَمِلَّةَ الْأَرْضِ وَمِلَّةَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدَ ، وَيَزِيدُ مِنْ قُلْنَا يَزِيدُ فِي الرُّكُوعِ : أَهْلُ الثَّنَاءِ  
وَالْمَجْدِ أَحَقُّ مَا قَالِ الْعَبْدُ وَكُنَّا لَكَ عَبْدٌ ، لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ ، وَلَا مُعْطَى لِمَا مَنَعْتَ ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ  
مِنْكَ الْجَدُّ ثُمَّ يَسْجُدُ . وَشُرُوطُ اجْزَائِهِ أَنْ يُبَاشِرَ مَصَلَاةً بِجَهْتِهِ أَوْ بَعْضَهَا مَكْشُوفًا وَيَطْمَئِنُّ ، وَأَنْ يَنَالَ  
مَصَلَاةً ثَقُلَ رَأْسُهُ ، وَأَنْ تَكُونَ عَجِيزَتُهُ أَعْلَى مِنْ رَأْسِهِ ، وَأَنْ لَا يَسْجُدَ عَلَى مُتَصِلٍ بِهِ يَتَحَرَّكُ بِحَرَكَتِهِ كَكُمِّ  
وَعِمَامَةٍ ، وَأَنْ لَا يَقْصِدَ بِهِوً غَيْرَ السُّجُودِ وَأَنْ يَضَعَ جِزَاءً مِنْ رُكْبَتَيْهِ وَيُطَوِّنُ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ وَكَفَيْهِ عَلَى  
الْأَرْضِ ، وَلَوْ تَمَذَّرَ التَّنْكِيسَ لَمْ يَجِبْ وَضْعُ وَسَادَةٍ لِيَضَعَ الْجَبْهَةَ عَلَيْهَا بَلْ يَخْفِضُ الْقَدْرَ الْمُسَكَّنَ ، وَلَوْ عَصَبَ  
جَبْهَتَهُ لَجَرَّاحَهُ عَمَّتْهَا وَشَقَّ أَزَالَهَا سَجَدَ عَلَيْهَا بِلاَ إِعَادَةٍ ، هَذَا أَقْلُهُ ؛ وَأَكْمَلُهُ أَنْ يَكْبُرَ وَيَضَعَ رُكْبَتَيْهِ

(ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد) أى شئى عليك ثناء لوجسم كان ملء ذلك (وزيد من قلنا  
يزيد فى الركوع) من منفرد وإمام محصورين (أهل الثناء) بالنصب على النداء وبالرفع خبر مبتدأ محذوف : أى أنت أهل  
لمدح (والمجد) أى الرتبة. (أحق ما قال العبد وكنا لك عبد : لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك  
الجد) أحق مبتدأ مضاف لما بعده وجملة وكنا لك حالية وجملة لا مانع إلى آخرها خبر للمبتدأ . وكان هذا أسحق قول لأن  
فيه اعترافاً بألوهيته وحكمته وإضافته . والجد بالفتح التنى أو الحظ والكسر الاجتهاد ؛ ثم أشار إلى الركن الثامن بقوله  
(ثم يسجد وشروط اجزائه أن يبشر مصلاته بجهته أو بعضها مكشوفاً) ولا يجب عليه أن يبشر بكل الجبهة إنما وضع  
بعضها مكروه وتزهيها ولا يصح وضع غير الجبهة من جبين وخد وغيرهما لاعلى الجبهة وهى مستورة ، فالسجد على غصاية لم  
يصح السجود إلا أن يكون الستر لمرض يشق معه إزالة الحائل مشقة شديدة فيصح السجود حينئذ بالضرورة ؛ ثم أشار  
إلى الركن التاسع بقوله (ويطمئن وأن ينال مصلاته ثقل رأسه) يعنى لا بد أن يكون السجود يتحامل بحيث لا يفرض أنه  
سجد على قطن أو نحوه لاندك ولا يكتفى بارخاء رأسه ولا يجب التحامل فى غير الجبهة من سائر الأعضاء (وأن تسكون  
عجيزته أعلى من رأسه) فلو تساوى لم يجرء (وأن لا يسجد على متصل به يتحرك بحركته ككم وعمامة) فلو كان متعللاً به  
لسكن لا يتحرك بحركته صح عليه السجود ، وإذا سجد على ما يتحرك بحركته عامداً بطلت صلاته وإن سجد ساهياً أو غير  
عالم بالتحريم وجب إعادة السجود (و) يشترط (أن لا يقصد بهوياً غير السجود) فلو سقط على وجهه من الاعتدال وجب  
العود إليه ويسجد (و) يشترط أيضاً (أن يضع جزءاً من ركبتيه ويطوئ أصابع رجليه وكفيه على الأرض) ولا يجب السجود  
على الأنف ، فإذا أجل بشئ من ذلك عامداً عالماً بطلت صلاته (ولو تمذر التنكيس) بأن لم يأت منه (لم يجب وضع  
وسادة ليضع الجبهة عليها) إكمالاً للسجود لأنه لا يحصل به التنكيس ؛ وأما لو حصل التنكيس بوضع الوسادة فيجب ، ولو لم  
يمكنه السجود إلا مكبواً على وجهه من غير تنكيس صلى ولا إعادة عليه ؛ وأما لو كان فى سفينة ولا يمكنه السجود إلا مع  
عدم التنكيس فإنه يضى ويعيد ، وإذا تمذر السجود على الحلى صلت من غير وضع وسادة (بل بخفض) المصلى غير التقادر  
(القدر الممكن ، ولو عصب جبهته لجراحة عمتها وشق أزالتها) مشقة لا تحتمل عادة ولو لم تبع التيمم (سجد عليها بلا إعادة  
هذا أقله ، وأكمله أن يكبر ويضع ركبتيه) على الأرض

ثم يديه ثم جبهته وأنفه دفعة ، ويضع يديه حذو منكبيه منشورة الأصابع نحو القبلة مضومة مكشوفة ويفرق ركبتيه وقدميه قدر شبر ، ويرفع الرجل بطنه عن نخذه وذراعيه عن جنبه ، وتضم المرأة ، ويقول : سبحان ربى الأعلى ثلاثاً ، ويزيد في السجود من قلنا يزيد في الركوع تسبيحاً كما سبق في الركوع . ثم : اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت ، سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته تبارك الله أحسن الخالقين ، وإن دعا لحسن ثم يرفع رأسه : ويجب الجلوس مطمئناً ، وإن لا يقصد برفعه غيره : وأكمله أن يكبر ويجلس مفترشاً يفرش يسهاء ، ويجلس عليها وينصب بمناء ويضع يديه على نخذه بقرب ركبتيه منشورة الأصابع . ويقول : اللهم اغفر لي وارحمني وعافني واجبرني وأهدي وأرزقني . والاقماء ضربان : أحدهما أن يضع اليديه على عقبيه وركبتيه وأطراف أصابعه بالأرض وهو مندوب بين السجدين ، لكن الأفراس أفضل . الثاني أن يضع اليديه وبديه بالأرض وينصب ساقيه وهذا مكروه في كل صلاة ثم يسجد سجدة أخرى مثل الأولى ، ثم يرفع رأسه مكبراً ، ويسن أن يجلس مفترشاً جلسة لطيفة للاستراحة غريب

(ثم يديه ثم) يضع (جبهته وأنفه دفعة) بلا ترتيب (ويضع يديه حذو) أي مقابل (منكبيه منشورة الأصابع) لا مقبوضة (نحو القبلة مضومة مكشوفة ، و) يسن أن (يفرق ركبتيه وقدميه قدر شبر) موجهاً أصابع رجليه نحو القبلة (ويرفع الرجل بطنه عن نخذه و) يرفع (ذراعيه عن جنبه وتضم المرأة) ومنها الخنثى (ويقول : سبحان ربى الأعلى) وبمحمد (ثلاثاً ويزيد في السجود من قلنا يزيد في الركوع) وهو المنفرد وإمام محمد وورين (تسبيحاً كما سبق في الركوع) من خمسة إلى إحدى عشرة (ثم) يقول بعد تمام أكثر التسبيح (اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت ، سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته تبارك الله أحسن الخالقين ، وإن دعا) الساجد زيادة على ذلك (حسن) لأنه محل استجابة (ثم يرفع رأسه) من السجود (ويجب الجلوس) بين السجدين وهو الركن التاسع (مطمئناً) فلا يصح الجلوس من غير اطمئنان (و) يجب (أن لا يقصد برفعه غيره) أي الجلوس بأن يطلق أو يشرك أو يقصد الرفع ، فلا يرفع ذراعيه من عقرب مثلاً لم يجزئه بل يجب أن يعود إلى السجود من غير طمأنينة ثم يرفع (وأكمله أن يكبر) متواتراً لرفع رأسه (ويجلس مفترشاً) بأن (يفرش يسهاء) أي ربه اليسرى (ويجلس عليها وينصب بمناء) ويضع يديه على نخذه بقرب ركبتيه منشورة (أصابعها لا مقبوضة) لا مفارقة (الأصابع و) يسن أن (يقول اللهم اغفر لي وارحمني وعافني واجبرني وأهدي وأرزقني) وتعامه وعافني وأعف عني ، رب هب لي قلباً تقياً تقياً من الشرك برياً لا كافراً ولا شقيماً (والاقماء) في الصلاة (ضربان أحدهما أن يضع اليديه على عقبيه وركبتيه وأطراف أصابعه بالأرض ، وهو) أي هذا النوع (مندوب بين السجدين لكن الأفراس) للتقدم (أفضل . الثاني) من نوعي الاقماء (أن يضع اليديه وبديه بالأرض وينصب ساقيه) كهيئة جلوس الكلب (وهذا مكروه في كل صلاة) للنهي عنه (ثم يسجد سجدة أخرى مثل الأولى ثم يرفع رأسه) منها (مكبراً) مع ابتداء الرفع (ويسن أن يجلس مفترشاً جلسة لطيفة للاستراحة) بقدر الجلوس بين السجدين ؛ وتسن تلك الجلسة (غريب

كُلُّ رُكْعَةٍ لَا يَتَّبِعُهَا تَشَهُّدٌ ثُمَّ يَنْهَضُ مُسْتَمِدًّا عَلَى يَدَيْهِ وَيَمْدُدُ التَّكْبِيرَ إِلَى أَنْ يَقُومَ ، وَإِنْ تَرَكَهَا الْإِمَامُ جَلَسَهَا الْمَأْمُومُ ، وَلَا تُشْرَعُ لِرَفْعِ مَنْ سَجَدَ التَّلَاوَةَ ، ثُمَّ يَصَلِّي الرُّكْعَةَ الثَّانِيَةَ كَالْأُولَى إِلَّا فِي النِّيَّةِ وَالْإِحْرَامِ وَالِاسْتِفْتَاخِ . فَإِنْ زَادَتْ صَلَاتُهُ عَلَى رُكْعَتَيْنِ جَلَسَ بَعْدَهُمَا دُفْتَرًا وَتَشَهُّدَ وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحْدَهُ دُونَ آلِهِ ، ثُمَّ يَقُومُ مُكَبِّرًا مُسْتَمِدًّا عَلَى يَدَيْهِ فَإِذَا قَامَ رَفَعَهُمَا حَذَوِ مَنْكِبَيْهِ ، وَيُصَلِّي سَابِقَ كَالثَّانِيَةِ إِلَّا فِي الْجَهْرِ وَالسُّورَةِ وَخَمَاسٍ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ لِلتَّشَهُّدِ مُتَوَرِّكًا يَفْرُشُ يَسْرَاهُ وَيَنْهَضُ بِمَنَاهُ وَيُخْرِجُهَا مِنْ تَحْتِهِ وَيُقَضِّي بَوْرَكَ إِلَى الْأَرْضِ ، وَكَيْفَ قَعْدَ هُنَا وَفِيهَا تَقْدَمُ بَازٍ : وَهَيْئَةُ الْإِفْتِرَاشِ وَالتَّوَرُّكِ سُنَّةٌ ، وَيَفْتَرِشُ الْمَسْبُوقُ فِي آخِرِ صَلَاةِ الْإِمَامِ وَيَتَوَرَّكُ آخِرَ صَلَاةٍ نَفْسًا ، وَكَذَا يَفْتَرِشُ هُنَا مَنْ عَلَيْهِ سَجُودٌ سَهْوًا ، وَإِذَا سَجَدَ تَوَرَّكَ وَسَلَّم ، وَيَضَعُ فِي التَّشَهُّدَيْنِ يَسْرَاهُ عَلَى خُذِّهِ عِنْدَ طَرَفِ رُكْبَتِهِ مَبْسُوطَةً مَضْمُومَةً وَيَقْبِضُ بِمَنَاهُ وَيُرْسِلُ الْمُسَبِّحَةَ وَيَضَعُ إِبْهَامَهُ عَلَى حَرْفِهَا ، وَيَرْفَعُ الْمُسَبِّحَةَ مُشِيرًا بِهَا عِنْدَ قَوْلِهِ إِلَّا اللَّهُ وَلَا يَحْرُكُهَا عِنْدَ رَفْعِهَا : وَأَقْلُ التَّشَهُّدِ : التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ ، سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، سَلَامٌ

كل رُكْعَةٍ لَا يَتَّبِعُهَا تَشَهُّدٌ ثُمَّ يَنْهَضُ مُسْتَمِدًّا عَلَى يَدَيْهِ ( أي بطنهما مبسوطتين ) ( و ) حال كونه ( يمد التكبير إلى أن يقوم ) أي يصل إلى القيام ( وإن تركها الإمام جلسها المأموم ) ولا يضر نقله عن الإمام لأنه يسير بل يسن له فعلها ( ولا تُشْرَعُ ) جلسة الاستراحة ( لرفع من سجد التلاوة ثم يصلّي الرُكْعَةَ الثَّانِيَةَ كَالْأُولَى ) فيما يطالب فيها ( إلا في النية و ) تكبيرة ( الإحرام والاستفتاح ) فلا يأتي بهسم في الثانية ( فإن زادت صلاته على رُكْعَتَيْنِ ) كالمغرب وكذا النافلة إن نوى عددًا كالأربعة ( جلس بعدها دُفْتَرًا ) بأن يجلس على كعب يسراه وينصب يمينه ويضع أطراف أصابعها للأرض ( وتَشَهُّدَ ) أي قرأ التحيات ( وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم وحده دون آلِهِ ) لأنه مبنى على التخصيف فتكره فيه الصلاة على الأئمة ( ثم يقوم مكبرًا مُسْتَمِدًّا عَلَى يَدَيْهِ ) بأن يرفعهما على الأرض ( فإذا قام رَفَعَهُمَا حَذَوِ مَنْكِبَيْهِ ) كما فعل عند الركوع والرفع منه ( ويصلّي سابق كَالثَّانِيَةِ إِلَّا فِي الْجَهْرِ وَالسُّورَةِ ) لكن لو قرأ السورة في كل لا تكره لأنها ذكر وإن كانت غير مطلوبة ( ويجلس في آخر صلاته للتشهاد متوركًا ) وقد صوره بقوله ( يفرش يسراه وينصب يمينه ويخرجها ) أي يسراه ( من تحته ) أي تحت يمينه ( ويقضي بوركته إلى الأرض ) أي يصدق بوركته بالأرض في القعود الأخير الذي يعقبه السلام وهو التورك وفي غيره الافتراش ( وكيف قعد هنا وفيما تقدم ) من قعود التشهد الأول وجلسة الاستراحة ( بَازٍ ) بلا كراهة إلا في الإقضاء ( وهَيْئَةُ الْإِفْتِرَاشِ ) في محله ( والتورك ) في محله ( سنة ، ويفترش المسبوق في آخر صلاة الإمام ويتورك ) في ( آخر صلاة نفسه وكذا يفترش هنا ) أي في الجلوس الأخير ( من عليه سجد سهوًا ) ولم يرد عذمه ( وإذا سجد ) للسهو ( تورك ) وسلم ( ويضع ) التشهد ( في التشهدين يسراه على خُذِّهِ ) عند طرف رُكْبَتِهِ مَبْسُوطَةً ( الأصابع ) مضمومة ( غير مفرقة ) ( ويقبض يمينه ويرسل المسبحة ) التي في جانب الإبهام ( ويضع إبهامه على حرفها ويرفع المسبحة مشيرًا بها عند قوله ( إلا الله ) ) ويقصد بذلك أن العبادة واحد ( ولا يحرّكها عند رفعها ) فإن حرّكها كره ، وقيل ندب ( وأقل التشهد : التحيات لله ، سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، سلام

عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ؛ وَأَكْمَلُهُ : التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ  
 الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ اللَّهُ : السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ .  
 أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَالْفَاطَةُ مُتَعِينَةٌ : وَيَشْتَرِطُ تَرْتِيبَهَا ، فَإِنْ لَمْ يَحْسَنَهُ وَجِبَ  
 التَّعْلِيمُ فَإِنْ عَجَزَ تَرْجَمَ ، ثُمَّ يَصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ وَقَالَ : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ ، وَأَكْمَلُهُ : اللَّهُمَّ  
 صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ  
 مُحَمَّدٍ ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ . وَيَنْدُبُ بَعْدَهُ الدُّعَاءُ بِمَا يَجُوزُ  
 مِنْ أَمْرِ الدِّينِ وَالْدُنْيَا : وَمَنْ أَفْضَلُهُ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ  
 وَمَا أَسْرَفْتُ وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي ، أَنْتَ الْمَقْدِمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ؛ وَيَنْدُبُ كَوْنَهُ أَقْلٌ مِنْ  
 التَّشْهِيدِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ يَسْلُمُ ؛ وَقَالَ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ ، وَيَشْتَرِطُ وَقُوعَهُ فِي حَالِ الْقُعُودِ :

عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ) وَهِيَ الْقَائِمُونَ بِمَا عَلَيْهِمْ مِنَ الْحَقُوقِ ( أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ) أَوْ وَأَنَّ  
 مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ؛ فَلَوْ أَخْلَى بِكَلِمَةٍ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَصِحْ تَشْهيدُهُ ( وَأَكْمَلُهُ التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ اللَّهُ ) وَحَرْفُ  
 الْعَطْفِ مُقَدَّرٌ فِي ذَلِكَ ( السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ  
 إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ؛ وَالْفَاطَةُ ) بِاعْتِبَارِ أَقْلِهِ ( مُتَعِينَةٌ ) فَلَا يَصِحُّ الْعُدُولُ عَنْهَا إِلَى غَيْرِهَا ( وَيَشْتَرِطُ تَرْتِيبَهَا ) أَيْ  
 الْفَاطَةَ ، فَإِنْ أَخْلَى بِالترتيبِ فَإِنْ غَيْرِ الْمَعْنَى لَمْ يَحْسَبْ مَا آتَى بِهِ بَلْ إِنْ تَعَمَّدَ أَبْطَلَ ، وَإِنْ لَمْ يَنْبِذِ الْمَعْنَى أَجْزَأَهُ ( فَإِنْ لَمْ يَحْسَنَهُ )  
 أَيْ التَّشْهِيدَ ( وَجِبَ التَّعْلِيمُ ، فَإِنْ عَجَزَ ) عَنْ التَّعْلِيمِ ( تَرْجَمَ ) عَنْهُ بِأَيِّ لُفَّةٍ ( ثُمَّ ) بَعْدَ فِرَاقِهِ مِنَ التَّشْهِيدِ ( يَصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ وَقَالَ ) أَيْ الْوَاجِبُ فِي الصَّلَاةِ ( اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ ، وَأَكْمَلُهُ : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى  
 إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ) وَالتَّشْبِيهِ رَاجِعٌ إِلَى الصَّلَاةِ عَلَى الْآلِ : أَيْ أَرْحَمِ آلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَحْمَةً مِثْلَ رَحْمَتِكَ  
 الْأَنْبِيَاءِ مِنْ إِبْرَاهِيمَ وَآلِهِ ( وَبَارَكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ )  
 أَيْ مُحَمَّدٌ ( مَجِيدٌ ) أَيْ مَا جَدَّ كَامِلٌ ( وَيَنْدُبُ بَعْدَهُ الدُّعَاءُ بِمَا يَجُوزُ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ وَالْدُنْيَا ) أَمَا التَّشْهِيدُ الْأَوَّلُ فَلَا يَدْعُو بَعْدَهُ  
 ( وَمَنْ أَفْضَلُهُ ) أَيْ الدُّعَاءُ ( اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ وَمَا أَسْرَفْتُ وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي  
 أَنْتَ الْمَقْدِمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ؛ وَيَنْدُبُ كَوْنَهُ أَقْلٌ مِنَ التَّشْهِيدِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ) هَذَا بِالنِّسْبَةِ  
 لِلْإِمَامِ ، وَأَمَّا الْمُنْفَرِدُ فَيُطِيلُ مَا شَاءَ مَا لَمْ يَخَفِ الْوُتُوعُ فِي سَهْوٍ ( ثُمَّ يَسْلُمُ ) وَهُوَ الرُّكْنُ الْأَخِيرُ لِجُمْلَةِ الْأَرْكَانِ ثَلَاثَةٌ عَشْرَ بَعْدَ  
 الطَّمَأْنِينَةِ تَابِعَةٍ . وَهِيَ النِّيَّةُ وَتَكْثِيرُ الْإِحْرَامِ وَقِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ وَالْقِيَامُ لَهَا فِي الْفَرَضِ وَالرُّكُوعِ وَالرَّفْعِ مِنْهُ وَالسُّجُودِ  
 وَالْجُلُوسِ بَيْنَ السُّجُودَيْنِ وَالتَّشْهِيدُ الْأَخِيرُ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ بَعْدَهُ وَالسَّلَامُ وَالْجُلُوسُ لَهَا وَالتَّرتِيبُ : مِنْهَا خَمْسَةُ أَقْوَالٍ  
 وَهِيَ تَكْثِيرُ الْإِحْرَامِ وَقِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ وَالتَّشْهِيدُ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ وَالسَّلَامُ . وَالباقِي وَهِيَ ثَمَانِيَةُ أَعْمَالٍ ( وَقَالَ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ  
 وَيَشْتَرِطُ وَقُوعَهُ ) أَيْ السَّلَامُ ( فِي حَالِ الْقُعُودِ ) وَشُرُوطُ صِحَّتِهِ أَحَدُ عَشَرَ أَحَدُهَا مَا ذَكَرَهُ ، وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ .  
 وَالثَّلَاثُ أَنْ يَأْتِيَ بِكَافِ الْخُطَابِ . وَالرَّابِعُ أَنْ يَكُونَ بِعِمِّ الْجَمْعِ . وَالْخَامِسُ أَنْ يَسْمَعَ نَفْسَهُ . وَالسَّادِسُ تَوَالِي كَلِمَتِهِ . وَالسَّابِعُ  
 أَنْ لَا يَقْصِدَ لَهُ غَيْرَهُ . وَالثَّمَانِي أَنْ يَأْتِيَ بِهِ وَهُوَ مُسْتَقْبِلُ الْقَبْلَةِ . وَالتَّاسِعُ كَوْنُهُ بِالْعَرِيَةِ عِنْدَ الْقُدْرَةِ . وَالْعَاشِرُ أَنْ لَا يُزِيدَ  
 فِيهِ زِيَادَةٌ تَنْبِيهِ الْمَعْنَى خِلَافَ الزِّيَادَةِ الَّتِي لَا تَنْبِيهِ . وَالْحَادِي عَشَرَ أَنْ لَا يَنْقُصَ .

وَأَكْمَلَهُ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ مُلْتَفِتًا عَنْ يَمِينِهِ حَتَّى يَرَى خُدَّهُ الْيَمِينُ يَنْوِي بِهِ الْخُرُوجَ مِنَ الصَّلَاةِ ،  
وَالسَّلَامَ عَلَى مَنْ عَنْ يَمِينِهِ مِنْ مَلَائِكَةٍ وَمُسْلَى لِنَاسٍ وَجَنٍّ ، ثُمَّ أُخْرَى عَنْ يَسَارِهِ كَذَلِكَ حَتَّى يَرَى خُدَّهُ  
الْأَيْمَنُ يَنْوِي بِهَا السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَنْ يَسَارِهِ مِنْهُمْ ، وَالْمَأْمُومُ يَنْوِي الرَّدَّ عَلَى الْإِمَامِ بِالْأَوَّلَى إِنْ كَانَ عَنْ  
يَسَارِهِ ، وَبِالثَّانِيَةِ إِنْ كَانَ عَنْ يَمِينِهِ ، وَيَتَسَرَّرُ إِنْ كَانَ خَلْفَهُ ؛ وَيَنْدَبُ أَنْ لَا يَقُومَ الْمَسْبُوقُ إِلَّا بَعْدَ تَسْلِيمَتِي  
إِمَامِهِ ، فَإِنْ قَامَ الْمَسْبُوقُ بَعْدَ التَّسْلِيمَةِ الْأَوَّلَى جَازَ أَوْ قَبْلَهَا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ لَمْ يَنْوِ الْمَفَارِقَةَ ، وَلَوْ مَكَتَ  
الْمَسْبُوقُ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ وَأَطَالَ جَازَ إِنْ كَانَ مَوْضِعَ تَشْهَدِهِ لَكِنْ يُكْرَهُ ، وَإِلَّا بَطَلَتْ إِنْ تَعَمَّدَ ، وَلَغَيْرِ  
الْمَسْبُوقِ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ إِطَالَةَ الْجُلُوسِ لِلدُّعَاءِ ثُمَّ يُسَلِّمُ مَتَى شَاءَ ؛ وَلَوْ اقْتَصَرَ الْإِمَامُ عَلَى تَسْلِيمَةِ سَلَامِ  
الْمَأْمُومِ اثْنَتَيْنِ ، وَيَنْدَبُ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى وَالِدُّعَاءِ سِرًّا عَقِيبَ الصَّلَاةِ وَيُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
أَوَّلَهُ وَآخِرَهُ ، وَبَلَّتَتْ الْإِمَامُ لِلذِّكْرِ وَالِدُّعَاءِ فَيَجْعَلُ يَمِينَهُ إِلَيْهِمْ وَيَسَارُهُ إِلَى الْقِبْلَةِ ، وَيَفَارِقُ الْإِمَامَ مُصَلًّا  
غَضَبًا فَرَاغَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ نَسَاهُ ، وَيَمْكُثُ الْمَأْمُومُ حَتَّى يَقُومَ الْإِمَامُ ، وَمَنْ أَرَادَ نَقْلًا بَعْدَ فَرَاغِهِ نَدَبَ  
الْفَصْلُ بِكَلَامٍ أَوْ اتَّقَالَ وَهُوَ أَفْضَلُ ، وَفِي بَيْتِهِ أَفْضَلُ ،

منه ما يغير للمنى ( وأكمل السلام عليكم ورحمة الله ملتفتاً عن يمينه حتى يرى خدّه الأيمن ينوى به الخروج من الصلاة )  
ولا بد أن تكون تلك النية عند النطق بالسلام لا قبله وإلا بطلت الصلاة ( و ) ينوى بالسلام أيضاً ( السلام على من  
عن يمينه من ملائكة ومسلمي إنس وجن ثم ) يسلم تسليمة ( أخرى عن يساره كذلك ) أى ملتفتاً ( حتى يرى خدّه  
الأيمن ينوى بها السلام على من عن يساره منهم ) أى من ملائكة ومؤمني إنس وجن ( والمأموم ينوى الرد على الإمام  
بالأولى إن كان عن يساره ، وبالثانية إن كان عن يمينه ويتخير إن كان خلفه ) أى خلف الإمام ( ويندب أن لا يقوم  
للمسبوق إلا بعد تسليمي إمامه ، فإن قام المسبوق ) المذكور ( بعد التسليمة الأولى جاز ) ولم يحز الفضيلة ( أو ) قام  
( قبلها ) أى التسليمة الأولى ( بطلت صلاته ) لأنه خالف الإمام ( إن لم ينو المفارقة ) ويجب عليه العود إلى الإمام  
إن كان ناسياً أو جاهلاً ( ولو مكث المسبوق بعد سلام إمامه وأطال جاز إن كان موضع تشهده ) لأنه محسوب من  
صلاته ( لكن يكره ) له إطالة ذلك ( وإلا ) أى إن لم يكن موضع تشهده ( بطلت إن تعمد ) الجلوس بعد سلام  
إمامه ، وإن كان ساهياً لم تبطل ويسجد للهوى ( ولغير المسبوق ) وهو الموافق ( بعد سلام الإمام إطالة الجلوس  
للدعاء ) وبالأولى لتكثير التشهد ( ثم يسلم متى شاء ) لأن بسلام الإمام انقطعت القدوة ( ولو اقتصر الإمام على  
تسليمة سلم المأموم اثنتين ) إحرازاً لفضيلة الثانية ( ويندب ذكر الله تعالى والدعاء ) وقد استوعب ما أتى في السنة  
من الذكر والدعاء عقب الصلوات الإمام النووي في الأذكار ( سرّاً ) إلا أن يريد الإمام التعليم فيرفع ( عقيب الصلاة  
ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم أوله وآخره ) أى الدعاء ( وبليت الإمام للذكر والدعاء ) فلا يفعلها وهو  
مستقبل بل يلتفت ( فيجعل يمينه إليهم ويساره إلى القبلة ويفارق الإمام مصلاً غاضباً فراغاً ) من الذكر والدعاء  
( إن لم يكن ثم نساء ) أو ختاني فإن كان ثم ذلك فالسنة التأخير حتى ينصرفن ( ويمكث المأموم حتى يقوم الإمام ،  
ومن أراد نقلاً بعد فرضه ندب الفصل بكلام أو اتقال وهو أفضل ، و ) نقل النمل ( في بيته أفضل ) من نقله في  
المسجد إلا سنة الجمعة القبلية وركعتي الطواف وركعتي الإحرام ففعلها في المسجد أولى ،

فَإِنْ كَانَ فِي الصُّبْحِ قَالَسَةٌ أَنْ يَقْنَتَ فِي اعْتِدَالِ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ فَيَقُولَ : اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ ، وَعَاقِبِي فِيمَنْ عَاقَبْتَ ، وَتَوَلَّيْنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ وَبَارِكْ لِي فِيهَا أَعْطَيْتَ ، وَقَتِّي شَرَّ مَا قَضَيْتَ ، فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يَقْضِي حَلِّيَّكَ ، وَإِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ ، وَلَوْ زَادَ . وَلَا يَزِيدُ مَنْ عَادَيْتَ فَحَسَنٌ ، فَإِنْ كَانَ إِذَا مَا آتَى بِلَفْظِ الْجَمْعِ اللَّهُمَّ اهْدِنَا إِلَى آخِرِهِ ، وَلَا تَعَيِّنْ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ فَيَحْصُلُ بِكُلِّ دُعَاءٍ ، وَبِأَيَّةٍ فِيهَا دُعَاءٌ كَأَخْرِ الْبَقَرَةِ ، وَلَكِنْ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ أَفْضَلُ ، ثُمَّ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَيَتَدَبَّرُ رَفْعَ يَدَيْهِ دُونَ مَسْحِ وَجْهِهِ أَوْ صَدْرِهِ وَيَجْهَرُ بِهِ الْإِمَامُ فَيُؤْمِنُ مَأْمُومٌ يَسْمَعُهُ لِلدُّعَاءِ وَيُشَارِكُ فِي الثَّنَاءِ ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْهُ قَنَتَ ، وَالْمُتَفَرِّدُ يُسِرُّ بِهِ ، وَإِنْ نَزَلَ بِالْمُسْلِمِينَ نَازِلَةٌ قَنَتُوا فِي جَمِيعِ الصَّلَوَاتِ .

### بَابُ مَا يُفْسِدُ الصَّلَاةَ وَمَا يُكْرَهُ فِيهَا وَمَا يَجِبُ

مَتَى نَطَقَ بِلَا عُدْرَ بِحَرْفَيْنِ أَوْ بِحَرْفٍ مُفْهِمٍ مِثْلَ قِيَمٍ الْوَقَايَةِ وَلَوْ مِنَ الْوَلَايَةِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ . وَالضُّحُكُ ، وَالْبُكَاءُ ، وَالْأَلْنُ ، وَالتَّنَحُّجُ ، وَالتَّفْنِجُ ، وَالتَّوَاهُ وَنَحْوُهَا يَبْطِلُ الصَّلَاةُ إِنْ بَانَ حَرْفَانِ ، فَإِنْ كَانَ عُدْرَ

( فَإِنْ كَانَ ) للمصلي ( فِي الصُّبْحِ ) فالسنة أَنْ يَقْنَتَ فِي اعْتِدَالِ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ فَيَقُولَ : اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ وَعَاقِبِي فِيمَنْ عَاقَبْتَ وَتَوَلَّيْنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ ( فِي جَمْعٍ ) مع ( وَبَارِكْ لِي فِيهَا ) أَعْطَيْتَ وَقَتِّي شَرَّ مَا قَضَيْتَ ( أَيِ شَرِّ الَّذِي قَضَيْتَهُ ) وَشَرُّهُ هُوَ عَدَمُ الرِّضَا بِهِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مُقْضِيًا بِأَنْ تَجْعَلَنِي عَبْدًا لَكَ أَرْضَى بِمَا قَضَيْتَ ( فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يَقْضِي عَلَيْكَ ) وَإِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ ( فَلَمْ يَكُنْ عَلَى مَا قَضَيْتَ أَسْتَفْرِكُ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ ) ( وَلَوْ زَادَ ) وَلَا يَزِيدُ مَنْ عَادَيْتَ ( فَإِنْ كَانَ ) القانت ( إِذَا مَا آتَى ) بِلَفْظِ الْجَمْعِ ( فَيَقُولُ ) اللَّهُمَّ اهْدِنَا إِلَى آخِرِهِ ، وَلَا تَعَيِّنْ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ ( أَيِ قَوْلِهِ اللَّهُمَّ اهْدِنَا إِلَى آخِرِهِ ) ( فَيَحْصُلُ ) الْقَنُوتُ ( بِكُلِّ دُعَاءٍ ) وَثَنَاءٍ كَاللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي يَا غَفُورَ ( وَبِأَيَّةٍ فِيهَا دُعَاءٍ ) وَثَنَاءٍ ( كَأَخْرِ ) سُورَةِ ( الْبَقَرَةِ ) وَلَكِنْ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ ( الْأَفْضَلُ ) لَوُرُودُهَا ( ثُمَّ يُصَلِّي ) الْقَانِتُ ( عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ) ثُمَّ عَلَى آلِهِ وَالْأَصْحَابِ ( وَيَتَدَبَّرُ رَفْعَ يَدَيْهِ ، دُونَ مَسْحِ وَجْهِهِ أَوْ صَدْرِهِ وَيَجْهَرُ بِهِ الْإِمَامُ فَيُؤْمِنُ مَأْمُومٌ يَسْمَعُهُ لِلدُّعَاءِ وَيُشَارِكُهُ فِي الثَّنَاءِ ) وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ مِنَ الدُّعَاءِ فَيُؤْمِنُ فِيهَا ( وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْهُ ) الْمَأْمُومُ لِبَعْدِ أَوْصَامِ ( قَنَتَ ) وَالْمُتَفَرِّدُ يُسِرُّ بِهِ ، وَإِنْ نَزَلَ بِالْمُسْلِمِينَ نَازِلَةٌ ( كَقَطْعِ وَوَبَاءٍ ) قَنَتُوا فِي جَمِيعِ الصَّلَوَاتِ ( الْحَسَنُ ) وَيُسَمَّى قَنُوتُ النَّازِلَةِ ، وَلَا يَسْجُدُ لِمَسْئُورَتِهِ .

### ( بَابُ مَا يُفْسِدُ الصَّلَاةَ ) ( أَيِ يَبْطِلُهَا بَعْدَ انْعِقَادِهَا ) ( وَمَا يُكْرَهُ فِيهَا وَمَا يَجِبُ )

مِنْ شُرُوطِ أَرْكَانٍ وَإِنْ تَقَدَّمَ لَهُ الْإِلْمَاعُ بِشُرُوطِهَا وَأَرْكَانِهَا لَكِنَّهُ هُنَا يَنْصَحُ عَلَى الْعَدَمِ ( مَتَى نَطَقَ ) بِلَا عُدْرَ ( مِنْ نَحْوِ نِيَانِ صَلَاةٍ أَوْ غَلِيَةِ سَعَالٍ أَوْ جَهْلِ تَحْرِيمِ ) ( بِحَرْفَيْنِ أَوْ بِحَرْفٍ مُفْهِمٍ مِثْلَ قِيَمٍ الْوَقَايَةِ وَلَوْ مِنَ الْوَلَايَةِ ) بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ( لَوْ جُودَ الْكَلَامِ الْخَرَجِي الْمَحْرَمُ فِي الصَّلَاةِ ) ( وَالضُّحُكُ وَالْبُكَاءُ وَالْأَلْنُ وَالتَّنَحُّجُ وَالتَّفْنِجُ وَالتَّوَاهُ وَنَحْوُهَا ) كَلَامُ الْعُلَمَاءِ ( يَبْطِلُ الصَّلَاةُ إِنْ بَانَ حَرْفَانِ ) وَلَمْ يَعْدَرْ ( فَإِنْ كَانَ عُدْرَ )



بأن سبق لسانه أو غلبه ضحك أو سعال أو تكلم ناسياً أو جاهلاً بتحريمه لقرب عهده بالإسلام وكثر عرفاً أبطل ، وإن قل فلا ، ولو علم التحريم وجهل كونه مبطلاً أو قال من خوف النار آه بطلت ، ولو تعدت الفاتحة إلا بالتنحج تنحج لها وإن بان حرفان ، وإن تعدد الجهر بها إلا به تركه وأسر بها ولا بتنحج له ، ولو رأى أعمى يقع في البئر ونحوه وجب إنذاره بالنطق إن لم يمكن بغيره . ولا تبطل بالذكر ، وتبطل بالدعاء خطاباً كرحمك الله وعليك السلام لا غيبة كرحم الله زيداً ، ولو ما شئ في الصلاة سبغ الرجل وصفقت المرأة بطن كف على ظهر أخرى لا بطناً لبطن ، ولو تسلم بنظم القرآن : كياحي خذ الكتاب وقصد إعلامه فقط أو أطلق بطلت ، أو تلاوة فقط أو تلاوة وإعلاماً فلا ، وتبطل بوصول عين وإن قأت إلى جوفه عمداً ، وكذا سهواً أو جهلاً بالتحريم إن كثرت عرفاً لا إن قلت ، وتبطل بزيادة ركن فعلي كركوع عمداً لا سهواً لا بقولي عمداً كتكرار الفاتحة أو التشهد أو قراءتهما في غير محلها ، وتبطل بزيادة فعل ولو سهواً من غير جنس الصلاة إن كثر متوالياً كثلاث

بأن سبق لسانه أو غلبه ضحك أو سعال أو تكلم ناسياً أو جاهلاً بتحريمه لقرب عهده بالإسلام وكثر ( عرفاً ) بأن بلغ ست كلمات ( أبطل ) الصلاة ( وإن قل ) عن الست ( فلا ) يبطل ( ولو علم التحريم وجهل كونه مبطلاً أو قال من خوف النار آه ) وهو ثلاثة أحرف ( بطلت ) لعدم عذره ( ولو تعدت ) عليه ( الفاتحة إلا بتنحج تنحج لأجلها وإن بان حرفان ) لأنه معذور لتوقف الركن عليه ( وإن تعدد الجهر بها ) في موضعه ( إلا به ) أي بالتنحج ( تركه ) أي الجهر ( وأسر بها ولا بتنحج ) لأن الجهر سنة فلا يرتكب لأجله ما يبطل ( ولو رأى أعمى يقع في بئر ونحوه ) ومثله صغير يقع في نار ونائم تقصده حينة ( وجب إنذاره بالنطق إن لم يمكن بغيره ) وتبطل صلاته إن نطق بحرفين أو بحرف مفهم لأن الصلاة وقتها موسع وحفظ الروح واجب مضيق ( ولا تبطل بالدعاء ) إلا إن اشتمل على خطاب غير الله ( وتبطل بالدعاء ) إن كان ( خطاباً كرحمك الله وعليك السلام لا ) إن كان الدعاء ( غيبة كرحم الله زيداً ، ولو نابه ) أي عرض للمصلي ( شيء في الصلاة ) كإذنه لداخل أو تنبيه الإمامة على سهو ( سبغ الرجل ) فيقول سبحان الله بقصد الذكر ( وصفقت المرأة بطن كف على ظهر أخرى لا بطناً لبطن ) وكل ذلك على وجه السنية ، فلو سبغت المرأة وصفق الرجل فانت السنة وصحت الصلاة ( ولو تسلم بنظم القرآن كياحي خذ الكتاب وقصد إعلامه فقط ) أي لم يصحبه قصد ذكر ( أو أطلق ) فلم يقصد شيئاً ( بطلت ) الصلاة ( أو ) قصد ( تلاوة فقط أو تلاوة وإعلاماً فلا ) تبطل ( وتبطل بوصول عين وإن قلت إلى جوفه عمداً ، وكذا ) تبطل بوصول عين ( سهواً أو جهلاً بالتحريم إن كثرت عرفاً لا إن قلت ) بخلاف النوم فلا يبطل بالنسيان وإن كثر ( وتبطل ) الصلاة ( بزيادة ركن فعلي كركوع عمداً لا سهواً لا بقولي عمداً كتكرار الفاتحة أو التشهد أو قراءتهما في غير محلها ) وإن اقتضى ذلك سجود السهو ( وتبطل بزيادة فعل ولو سهواً من غير جنس الصلاة إن كثر متوالياً ) وأما إن كان من جنس الصلاة فيبطل عمده لا سهوه ، وأما إن قل أو كثر لم يكن متوالياً فلا يبطل عمده ولا سهوه وذلك الذي يبطل ( كثلاث )

خَطَوَاتٍ ، أَوْ ضَرَبَاتٍ مُتَوَالِيَاتٍ ، لَا إِنْ قَلَّ كَخَطَوَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ وَتَفَرَّقَ بَحِثُ بَعْدِ الثَّانِي مُنْقَطِعًا  
عَنِ الْأَوَّلِ ، فَإِنْ غَشِيَ كَوْنُهُ بَطَلَتْ ، وَلَا تُضَرُّ حَرَكَاتٌ خَفِيفَةٌ كَحَكِّ بِأَصَابِعِهِ وَإِدَارَةَ سُبْحَةٍ  
وَلَا سَكُوتٌ طَوِيلٌ وَإِشَارَةٌ مُفْهِمَةٌ مِنْ أُخْرَسٍ ؛ وَتُسَكَّرُهُ وَهُوَ يُدَافِعُ الْأَخْبِثِينَ وَبَعْضَرَةَ طَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ  
يَتَوَقَّؤُ إِلَى اللَّهِ ؛ إِلَّا إِنْ خَنَى خُرُوجَ الْوَقْتِ ؛ وَيَكْرَهُ تَشْيِيكُ أَصَابِعِهِ ، وَالْاِلْتِفَاتُ لغيرِ حَاجَةٍ ، وَرَفْعُ  
بَصَرِهِ إِلَى السَّمَاءِ ، وَالنَّظَرُ إِلَى مَا يُلْهِمُهُ ، وَكَفُّ ثَوْبِهِ وَشَعْرِهِ ، وَوَضْعُهُ تَحْتَ عِمَامَتِهِ ، وَمَسْحُ الثُّبَارِ  
عَنْ جَبْهَتِهِ ، وَالتَّائِبُ ؛ فَإِنْ غَلَبَهُ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى قَهْ ، وَالْمُبَالِغَةُ فِي خَفْضِ الرَّأْسِ فِي الرُّكُوعِ ، وَوَضْعُ  
يَدِهِ عَلَى خَاصِرَتِهِ ، وَالْبِضَاقُ قَبْلَ وَجْهِهِ وَبَيْنَهُ ، بَلْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ فِي ثَوْبِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ .

( وَلِلصَّلَاةِ شُرُوطٌ وَأَرْكَانٌ وَأَبْعَاضٌ وَسُنَنٌ ) - ( فَشُرُوطُهَا ثَمَانِيَةٌ ) طَهَارَةُ الْحَدَثِ وَالنَّجَسِ ،  
وَسِتْرُ الْعَوْرَةِ ، وَاسْتِجَابَةُ الْقِبْلَةِ ، وَاجْتِنَابُ الْمُنَاهِي الْمَذْكُورَةِ ، وَهِيَ الْكَلَامُ وَالْأَكْلُ وَالْفِعْلُ الْكَثِيرُ ،  
وَمَعْرِفَةُ دُخُولِ الْوَقْتِ وَلَوْ ظَنًّا ، وَالْعِلْمُ بِفَرْضِيَّةِ الصَّلَاةِ وَبِكَيْفِيَّتِهَا ، فَتَى أَخْلَ بِشَرْطٍ مِنْهَا بَطَلَتِ الصَّلَاةُ مِثْلُ  
أَنْ يَسْبِقَهُ الْحَدَثُ فِيهَا وَلَوْ سَهْوًا أَوْ تُصِيبَهُ نَجَاسَةٌ رَطْبَةٌ وَلَمْ يَلُقِ الثَّوبَ أَوْ يَابِسَةٌ فَيُلْقِيَهَا بِيَدِهِ أَوْ كَتَمَهُ

خطوات) جمع خطوة وهي ثقل القدم ، فَإِنْ نَقَلَ الْأُخْرَى عَدَتْ حَرَكَةً ثَانِيَةً ( أَوْضَرَبَاتٍ ) ثَلَاثُ ( مُتَوَالِيَاتٍ ) بَحِثُ  
بَعْدِ الْمُتَأَخِّرِ مَنْسُوبًا إِلَى الْمُتَقَدِّمِ عَرَفْنَا ( لَا إِنْ قَلَّ كَخَطَوَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ وَتَفَرَّقَ بَحِثُ بَعْدِ الثَّانِي مُنْقَطِعًا عَنِ الْأَوَّلِ ،  
فَإِنْ غَشِيَ كَوْنُهُ بَطَلَتْ ) إِلَّا إِذَا اقْصَدَ بِالْقِلِّ الْقَلِيلَ اللَّعِبَ فَإِنَّهُ يَبْطُلُ ( وَلَا تُضَرُّ حَرَكَاتٌ خَفِيفَةٌ كَحَكِّ بِأَصَابِعِهِ  
وَإِدَارَةَ سُبْحَةٍ ) فِي يَدِهِ بِأَصَابِعِهِ وَلَمْ تَحْرُكْ كَفَّهُ ( وَلَا ) يَضُرُّ ( سَكُوتٌ طَوِيلٌ وَ ) لَا ( إِشَارَةٌ مُفْهِمَةٌ مِنْ أُخْرَسٍ )  
وَإِنْ انْقَعَدَ بِهَا يَبْعُهُ وَنِكَاحُهُ ( وَتُسَكَّرُهُ ) فِي الصَّلَاةِ ( وَهُوَ يُدَافِعُ الْأَخْبِثِينَ ) وَهِيَ الْبَوْلُ وَالنَّائِطُ ( وَبَعْضَرَةَ طَعَامٍ  
أَوْ شَرَابٍ يَتَوَقَّؤُ إِلَى اللَّهِ ) أَيْ يَشْتَاقُهُ الْمُصَلِّي ( إِلَّا إِنْ خَنَى خُرُوجَ الْوَقْتِ ؛ وَيَكْرَهُ ) فِي الصَّلَاةِ ( تَشْيِيكُ أَصَابِعِهِ  
وَالْاِلْتِفَاتُ ) بِوَجْهِهِ ؛ وَأَمَّا بِصَدْرِهِ فَيَبْطُلُ ( لِغَيْرِ حَاجَةٍ وَرَفْعُ بَصَرِهِ إِلَى السَّمَاءِ وَالنَّظَرُ إِلَى مَا يُلْهِمُهُ ) مِنْ ثَوْبٍ وَشَعْرَةٍ  
( وَكَفُّ ثَوْبِهِ وَشَعْرِهِ ) هُوَ أَنْ يَحْمِلَهُ فَلَا يَسْجُدَ بِهِ وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ يَشْمَرَ أَكْبَامَهُ ، وَهَذَا الرَّجُلُ وَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَلَا تَتَوَسَّرُ  
بِنَقْضِ الثُّبَارِ ( وَوَضْعُهُ ) أَيْ الشَّعْرُ ( تَحْتَ عِمَامَتِهِ وَمَسْحُ الثُّبَارِ عَنْ جَبْهَتِهِ وَالتَّائِبُ ) وَهُوَ فَتَحُ الْقَهْمِ ( فَإِنْ غَلَبَهُ )  
التَّائِبُ ( وَضَعَ يَدَهُ عَلَى قَهْ وَ ) تَسَكَّرَهُ ( الْمُبَالِغَةُ فِي خَفْضِ الرَّأْسِ فِي الرُّكُوعِ وَوَضْعُ يَدِهِ عَلَى خَاصِرَتِهِ وَالْبِضَاقُ  
قَبْلَ وَجْهِهِ وَبَيْنَهُ ) وَهَذَا كَمَا يَكْرَهُ فِي الصَّلَاةِ يَكْرَهُ خَارِجَهَا ( بَلْ ) يَصِقُ ( عَنْ يَسَارِهِ أَوْ فِي ثَوْبِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ )  
الْيَسْرَى ، لَكِنْ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ أَمَا فِيهِ فَيَحْرَمُ .

( وَلِلصَّلَاةِ شُرُوطٌ وَأَرْكَانٌ وَأَبْعَاضٌ وَسُنَنٌ ) ( فَشُرُوطُهَا ثَمَانِيَةٌ : طَهَارَةُ ) الْأَعْضَاءِ مِنْ ( الْحَدَثِ ) الْأَصْغَرِ  
وَالْأَكْبَرِ ( وَ ) الطَّهَارَةُ مِنْ ( النَّجَسِ ) فِي الْبَدَنِ وَالثَّوبِ وَالْمَكَانِ ( وَسِتْرُ الْعَوْرَةِ ) عَلَى حَسَبِ مَا تَقَدَّمَ ( وَاسْتِجَابَةُ  
الْقِبْلَةِ وَاجْتِنَابُ الْمُنَاهِي الْمَذْكُورَةِ ) الَّتِي تَبْطُلُ الصَّلَاةُ ( وَهِيَ الْكَلَامُ وَالْأَكْلُ ) بضم الهمزة بمعنى الْمَأْكُولِ ( وَالْفِعْلُ  
الْكَثِيرُ ) وَتَقَدَّمَ ضَابِطُ السَّكْرَةِ ( وَمَعْرِفَةُ دُخُولِ الْوَقْتِ وَلَوْ ظَنًّا وَالْعِلْمُ بِفَرْضِيَّةِ الصَّلَاةِ وَبِكَيْفِيَّتِهَا فَتَى أَخْلَ بِشَرْطٍ  
مِنْهَا بَطَلَتِ الصَّلَاةُ مِثْلُ أَنْ يَسْبِقَهُ الْحَدَثُ ) وَهُوَ ( فِيهَا وَلَوْ سَهْوًا ) فَإِنَّهُ أَخْلَ بِطَهَارَةِ الْحَدَثِ ( أَوْ تُصِيبُهُ نَجَاسَةٌ  
رَطْبَةٌ وَلَمْ يَلُقِ الثَّوبَ ) حَالًا ( أَوْ يَابِسَةٌ فَيُلْقِيَهَا بِيَدِهِ أَوْ كَتَمَهُ ) لِأَنَّهُ أَخْلَ بِالطَّهَارَةِ عَنِ النَّجَسِ

أَوْ تَكْشِفُ الرِّيحُ عَوْرَتَهُ وَتَبْعِدُ السَّتْرَةَ أَوْ يَعْتَقِدُ بَعْضُ أَفْعَالِهَا فَرَضًا وَبَعْضُهَا سُنَّةً وَلَمْ يَمِيزْهُمَا ، فَلَوْ اعْتَقَدَ أَنَّ جَمِيعَهَا فَرَضٌ أَوْ بَادَرَ بِإِلْقَاءِ الثَّوبِ النَّجَسِ وَبَنَفْضِ الْيَابِسَةِ وَسَرِّ الْعَوْرَةِ لَمْ تَبْطُلْ ( وَأَرْكَانُهَا ) سَبْعَةٌ عَشْرَ : النِّيَّةُ ، وَتَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ ، وَالْقِيَامُ ، وَالْقَائِمَةُ ، وَالرُّكُوعُ ، وَالطُّمَأْنِينَةُ ، وَالْإِعْتِدَالُ ، وَالطُّمَأْنِينَةُ ، وَالسُّجُودُ ، وَالطُّمَأْنِينَةُ ، وَالْجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ، وَالطُّمَأْنِينَةُ ، وَالتَّشَهُدُ الْآخِرُ ، وَجُلُوسُهُ ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ ، وَالتَّسْلِيمَةُ الْأُولَى ، وَتَرْتِيبُهَا هَكَذَا ( وَأَبْيَاضُهَا ) سِتَّةٌ : التَّشَهُدُ الْأَوَّلُ وَجُلُوسُهُ ، وَصَلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ وَآلِهِ فِي الْآخِرِ ، وَالْقَنُوتُ وَقِيَامُهُ ، وَمَاعِدَا ذَلِكَ سَنًا .

### بَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ

أَفْضَلُ عِبَادَاتِ الْبَدَنِ الصَّلَاةُ ، وَنَفْلُهَا أَفْضَلُ النَّفْلِ ، وَمَا شَرَعَ لَهُ الْجَمَاعَةُ وَهُوَ : الْعِيدَانِ ،

( أَوْ تَكْشِفُ الرِّيحُ عَوْرَتَهُ وَتَبْعِدُ السَّتْرَةَ ) فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ أَخْلَى بِسَرِّ الْعَوْرَةِ ( أَوْ يَعْتَقِدُ بَعْضُ أَفْعَالِهَا فَرَضًا وَبَعْضُهَا سُنَّةً وَلَمْ يَمِيزْهُمَا ) فَإِنَّهُ أَخْلَى بِالْعِلْمِ بِفَرْضِيَةِ الصَّلَاةِ ( فَلَوْ اعْتَقَدَ أَنَّ جَمِيعَهَا فَرَضٌ أَوْ بَادَرَ بِإِلْقَاءِ الثَّوبِ النَّجَسِ وَبَنَفْضِ الْيَابِسَةِ وَسَرِّ الْعَوْرَةِ لَمْ تَبْطُلْ ) الصَّلَاةُ فِي الْجَمِيعِ لِعَدَمِ تَقْصِيرِهِ ، وَاعْتِقَادِ السَّنَةِ فَرَضًا لَا يَضُرُّ ( وَأَرْكَانُهَا سَبْعَةٌ عَشْرَةٌ ) بِمِثْلِ الطُّمَأْنِينَةِ رُكْنًا فِي كُلِّ مَجَلٍّ ( النِّيَّةُ وَتَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ وَالْقِيَامُ وَ ) قِرَاءَةُ ( الْقَائِمَةِ ) وَبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ آيَةٌ مِنْهَا وَهِيَ آيَةُ السَّابِعَةِ ( وَالرُّكُوعُ وَالطُّمَأْنِينَةُ وَالْإِعْتِدَالُ وَالطُّمَأْنِينَةُ وَالسُّجُودُ وَالطُّمَأْنِينَةُ وَالْجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَالطُّمَأْنِينَةُ وَالتَّشَهُدُ الْآخِرُ وَجُلُوسُهُ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ وَالتَّسْلِيمَةُ الْأُولَى وَتَرْتِيبُهَا هَكَذَا ) وَيَسْتَقْبَلُ الْحَرَمَ مَعَ النِّيَّةِ وَالتَّحَرُّمِ وَقِرَاءَةَ الْقَائِمَةِ مَعَ الْقِيَامِ وَالتَّشَهُدِ وَالصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ وَالسَّلَامَ مَعَ الْقَنُوتِ فَإِنَّهُ لَا تَرْتِيبَ فِيهِمْ ( وَأَبْيَاضُهَا ) جَمْعُ بَعْضٍ ؛ وَهُوَ فِي اصطلاحهم مَا يَجِبُ تَرْكُهُ بِسُجُودٍ لِسُجُودٍ ( سِتَّةٌ ) بِحَسَبِ مَا ذَكَرَهُ وَإِلَّا فَهِيَ تَبْلُغُ الْعَشْرِينَ ( التَّشَهُدُ الْأَوَّلُ ) فَمَنْ تَرَكَهُ أَوْ شَيْئًا مِنْهُ سَنَ لَمْ يَسْجُدِ السُّهُوَ ( وَجُلُوسُهُ ) ؛ وَيَتَوَصَّرُ سُجُودُ السُّهُوَ لَتَرْكِ الْجُلُوسِ وَحْدَهُ بِأَنْ كَانَ لَا يَحْسُنُ التَّشَهُدَ فَيُؤْمَرُ بِالْجُلُوسِ بِقَدَرِهِ فَإِذَا تَرَكَهُ سَنَ لَمْ يَسْجُدِ لِلْجُلُوسِ ( وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهِ ) أَى فِي جُلُوسِ التَّشَهُدِ ، فَإِذَا تَرَكَ الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ فِي التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ سَنَ لَمْ يَسْجُدِ السُّهُوَ وَحِينَئِذٍ لَوْ تَرَكَهَا إِمَامُهُ الْحَنَفِيُّ وَعَلِمَ بِذَلِكَ ، وَأَمَّا لَوْ لَمْ يَعْلَمْ فَلَا يَزُومُ بِالسُّجُودِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ مَذْهَبَ إِمَامِهِ كَرَاهَةُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ فِي التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ لِاحْتِمَالِ أَنْ الْإِمَامَ أَتَى بِهَا سَهْوًا أَوْ قَلْدَ غَيْرِ إِمَامٍ ( وَ ) كَذَا مِنَ الْأَبْيَاضِ الصَّلَاةَ عَلَى ( آلِهِ ) فِي ( التَّشَهُدِ ) الْآخِرِ ( وَيَتَوَصَّرُ السُّجُودُ لَتَرْكِهَا فِي الْآخِرِ بِأَنْ يَتَرَكَهَا إِمَامُهُ وَيَعْلَمُ بِتَرْكِهَا قَبْلَ سَلَامِهِ فَيَسْجُدُ لِسُهُوَ ( وَالْقَنُوتُ ) فِي الصَّبْحِ وَفِي وَتَرِ النِّصْفِ الثَّانِي مِنْ رَمَضَانَ ( وَقِيَامُهُ ) وَكَذَا الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ فِي الْقَنُوتِ وَالسَّلَامَ وَكَذَا الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ فِيهِ وَالْقِيَامَ لَهَا ( وَمَاعِدَا ذَلِكَ ) مِمَّا يَطْلُبُ ( سَنًا ) لَا يَجِبُ تَرْكُهَا بِالسُّجُودِ .

### ( بَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ )

وِيرَادُهُ النَّفْلُ ( أَفْضَلُ عِبَادَاتِ الْبَدَنِ الصَّلَاةُ ) الْمَكْتُوبَةُ . وَأَمَّا الْعِبَادَاتُ الْمُتَمَلِّقَةُ بِالْقَلْبِ فَهِيَ أَفْضَلُ كَالْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَحَبِّهِ ( وَنَفْلُهَا أَفْضَلُ النَّفْلِ ) مِنْ غَيْرِهَا كَالصَّوْمِ ( وَمَا شَرَعَ لَهُ الْجَمَاعَةُ وَهُوَ الْعِيدَانِ ) الْقَطْرُ وَالْأَسْحَى

وَالْكَسْرُ فَإِنَّ الْأَسْتِسْقَاءَ أَفْضَلُ مِمَّا لَا يُشْرَعُ لَهُ الْجَمَاعَةُ وَهُوَ مَا سَوَى ذَلِكَ ، لَكِنْ الرُّوَاتِبُ مَعَ النَّرَانِغِ  
 أَفْضَلُ مِنَ التَّرَاوِجِ . وَالسُّنَّةُ أَنْ يُوَاطَّبَ عَلَى رَوَاتِبِ الْفَرَائِضِ : وَأَكْمَلُهَا رَكْعَتَانِ قَبْلَ الصُّبْحِ ، وَأَرْبَعٌ قَبْلَ  
 الظُّهْرِ وَأَرْبَعٌ بَعْدَهَا ، وَأَرْبَعٌ قَبْلَ الْعَصْرِ ، وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ الْمَغْرَبِ ، وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ الْعِشَاءِ ( وَالْمُؤَكَّدُ ) مِنْ  
 ذَلِكَ عَشْرُ رَكَاتٍ : رَكْعَتَانِ قَبْلَ الصُّبْحِ وَالظُّهْرِ وَبَعْدَهَا وَبَعْدَ الْمَغْرَبِ وَالْعِشَاءِ . وَيَنْدُبُ رَكْعَتَانِ قَبْلَ الْمَغْرَبِ ،  
 وَالْجُمُعَةُ كَالظُّهْرِ ، وَمَا قَبْلَ الْفَرِيضَةِ وَقْتُهُ وَتَمَّتِ الْفَرِيضَةُ وَتَقْدِيمُهُ عَلَيْهَا أَدَبٌ ، وَهُوَ بَعْدَهَا آدَاءٌ ، وَمَا بَعْدَهَا  
 يَدْخُلُ وَقْتُهُ بِفَعْلِهَا وَيَخْرُجُ بِخُرُوجِ وَقْتِهَا ، وَأَقْلُ الْوُتْرِ رَكْعَةٌ وَأَكْمَلُهَا إِحْدَى عَشْرَةَ ، وَيُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ وَأَدْنَى  
 الْكَمَالِ ثَلَاثٌ بِسَلَامَيْنِ يَقْرَأُ فِي الْأُولَى : سُبْحِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى . وَفِي الثَّانِيَةِ : قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ . وَفِي  
 الثَّالِثَةِ : قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، وَالْمُعَوَّذَتَيْنِ . وَلَهُ رَسْمُ الثَّلَاثِ وَالْإِحْدَى عَشْرَةَ بِتَسْلِيمَةٍ ، وَيَجُوزُ بِتَشْهَدِ  
 وَبِتَشْهَدَيْنِ فِي الْأَخِيرَةِ وَالَّتِي قَبْلَهَا وَبِتَشْهَدَيْنِ أَفْضَلُ ، فَإِنْ زَادَ عَلَى تَشْهَدَيْنِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ :

( وَالْكَسْرُ فَإِنَّ ) مَكْسُوفِ الشَّمْسِ وَخُسُوفِ الْقَمَرِ ( وَالْأَسْتِسْقَاءُ أَفْضَلُ مِمَّا لَا يُشْرَعُ لَهُ الْجَمَاعَةُ وَهُوَ مَا سَوَى ذَلِكَ )  
 اللَّذِكُورُ ؛ وَمَعْنَى تَشْرِيعِ الْجَمَاعَةِ طَلِبُهَا عَلَى وَجْهِ السُّنَّةِ فَلَا يَتَأَيُّدُ أَنَّهَا جَائِزَةٌ فِي غَيْرِ مَا ذَكَرَ ( لَكِنْ الرُّوَاتِبُ ) مُطْلَقًا سَوَاءً  
 كَانَتْ مُؤَكَّدَةً أَوْ غَيْرَ مُؤَكَّدَةٍ ( مَعَ الْفَرَائِضِ أَفْضَلُ مِنَ التَّرَاوِجِ ) وَإِنْ تَرَعَتْ فِيهَا الْجَمَاعَةُ ( وَالسُّنَّةُ أَنْ يُوَاطَّبَ  
 عَلَى رَوَاتِبِ الْفَرَائِضِ ) وَأَكْمَلُهَا : رَكْعَتَانِ قَبْلَ الصُّبْحِ وَأَرْبَعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ وَأَرْبَعٌ بَعْدَهَا وَأَرْبَعٌ قَبْلَ الْعَصْرِ وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ  
 الْمَغْرَبِ وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ الْعِشَاءِ ( لَعَلَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهَا ) ( وَالْمُؤَكَّدُ مِنْ ذَلِكَ ) الَّذِي اسْتَمَرَ عَلَى تَعْلَمِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
 وَسَلَّمَ ( عَشْرُ رَكَاتٍ رَكْعَتَانِ قَبْلَ الصُّبْحِ وَ ) قَبْلَ ( الظُّهْرِ وَبَعْدَهَا وَبَعْدَ الْمَغْرَبِ وَ ) بَعْدَ ( الْعِشَاءِ ) وَيَنْدُبُ رَكْعَتَانِ قَبْلَ  
 الْمَغْرَبِ ( وَإِنَّمَا أَفْرَدَهَا عَنِ الرُّوَاتِبِ لِلخِلَافِ فِي اسْتِحْبَابِهَا وَإِذَا لَمْ يُفْعَلْهُمَا قَبْلَ الْمَغْرَبِ سَنَ لَهُ فَعَلُهُمَا بَعْدَهَا وَاسْتِحْبَابُهَا  
 قَبْلَ الْمَغْرَبِ فِي الْإِزَامَةِ ، فَإِنْ شَرَعَ فِيهَا كَرِهَ فَعَلُهُمَا ( وَالْجُمُعَةُ كَالظُّهْرِ ) فَيَسَنُ قَبْلَهَا أَرْبَعٌ وَبَعْدَهَا أَرْبَعٌ إِنْ أَغْنَتْ  
 عَنِ الظُّهْرِ وَإِلَّا صَلَّى بَعْدَهَا سَنَةَ الظُّهْرِ الْقَبْلِيَّةِ ( وَمَا قَبْلَ الْفَرِيضَةِ ) مِنَ السَّنَةِ ( وَقْتُهُ وَقْتُ الْفَرِيضَةِ ) فَيَدْخُلُ وَقْتُهُ  
 بِدُخُولِ وَقْتِهَا ( وَتَقْدِيمُهُ عَلَيْهَا أَدَبٌ ) أَيْ مُسْتَحَبٌّ ( وَهُوَ ) أَيْ الرُّاتِبُ قَبْلَ الْفَرِيضَةِ ( بَعْدَهَا ) أَيْ فَعْلُهُ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ ( آدَاءٌ )  
 لَا قَضَاءَ وَيَضَحُّ أَنْ يَجْمَعَ السُّنَّةُ الْقَبْلِيَّةُ مَعَ الْبَعْدِيَّةِ فِي إِحْدَاهُمَا ( وَمَا بَعْدَهَا ) أَيْ الْفَرِيضَةُ مِنَ الرُّوَاتِبِ ( بِفَعْلِهَا ) أَيْ الْفَرِيضَةُ  
 ( وَيَخْرُجُ بِخُرُوجِ وَقْتِهَا ) وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَفْعَلُ قَضَاءَ إِلَّا بِدُخُولِهَا قَضَاءَ ( وَأَقْلُ الْوُتْرِ رَكْعَةٌ ) وَإِنْ لَمْ يَتَقَدِّمِ سَنَةَ الْعِشَاءِ ( وَأَكْمَلُهَا  
 إِحْدَى عَشْرَةَ وَيُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ ) فَيَنْوِي رَكْعَتَيْنِ مِنَ الْوُتْرِ ( وَأَدْنَى الْكَمَالِ ثَلَاثٌ بِسَلَامَيْنِ ) وَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ  
 الْوَصْلِ بِسَلَامٍ وَاحِدٍ ( يَقْرَأُ فِي الْأُولَى ) بَعْدَ الْفَاتِحَةِ ( سُبْحِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى ، وَفِي الثَّانِيَةِ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ، وَفِي  
 الثَّالِثَةِ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَالْمُعَوَّذَتَيْنِ وَلَهُ وَصْلُ الثَّلَاثِ وَالْإِحْدَى عَشْرَةَ ) وَمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْخَمْسِ وَالسَّبْعِ وَالتَّسْعِ ( بِتَسْلِيمَةٍ )  
 أَحَدَةٍ وَيَنْوِي بِالْجَمِيعِ الْوُتْرَ ؛ وَأَمَّا إِذَا فَضَلَ كُلَّ رَكْعَتَيْنِ فَيَنْوِي رَكْعَتَيْنِ مِنَ الْوُتْرِ ( وَيَجُوزُ ) لَهُ إِذَا وَصَلَ أَنْ يَأْتِيَ  
 ( بِتَشْهَدٍ وَبِتَشْهَدَيْنِ فِي الْأَخِيرَةِ وَالَّتِي قَبْلَهَا وَ ) الْوَصْلَ ( بِتَشْهَدَيْنِ أَفْضَلُ ) مِنَ الْوَصْلِ بِتَشْهَدٍ ( فَإِنْ زَادَ ) فِي الْوَصْلِ  
 ( عَلَى تَشْهَدَيْنِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ) وَكَذَا لَوْ تَشْهَدَ فِي غَيْرِ الْأَخِيرَتَيْنِ بِأَنْ تَشْهَدَ فِي الثَّامِنَةِ وَالْأَخِيرَةِ

وَالْأَفْضَلُ تَقْدِيمُهُ عَقِيبَ سُنَّةِ الْعِشَاءِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ تَهْجِدٌ فَالْأَفْضَلُ تَأْخِيرُهُ لِيُوتِرَ بَعْدَهُ ، وَلَوْ أَوْتَرَ ثُمَّ ارْتَدَّ  
 تَهْجِداً صَلَّى مَتْنِي مَتْنِي وَلَا يُسَبِّحُهُ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى نَقْضِهِ بِرَكْعَةٍ قَبْلَ التَّهْجِدِ . وَيَنْدُبُ أَنْ لَا يَتَعَمَّدَ بَعْدَهُ صَلَاةً ،  
 وَيَنْدُبُ التَّرَاوِيعَ وَهِيَ كُلُّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ عَشْرُونَ رَكْعَةً فِي الْجَمَاعَةِ وَيُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ وَيُوتِرُ بَعْدَهَا  
 بِجَمَاعَةٍ إِلَّا لِمَنْ يَتَهَجَّدُ فَيُؤَخِّرُهُ ، وَيَقْنَتُ فِي الْآخِرَةِ فِي النِّصْفِ الْآخِرِ بِقُنُوتِ الصُّبْحِ ، ثُمَّ يَزِيدُ : اللَّهُمَّ إِنَّا  
 نَسْتَغْنِيكَ إِلَى آخِرِهِ ؛ وَوَقْتُ الْوُتْرِ وَالتَّرَاوِيعِ مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ وَطُلُوعِ النَّجْمِ ( وَيُصَلِّي الضُّحَى )  
 وَأَقْلَمَارَكَمَانِ ، وَأَكْثَلَهَا ثَمَانِ ، وَأَكْثَرُهَا اثْنَتَا عَشْرَةَ وَيُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ ؛ وَرَقَّتْهَا مِنْ أَرْتِفَاعِ الشَّمْسِ إِلَى  
 الزَّوَالِ ( وَكُلُّ نَفْلٍ مُؤَقَّتٌ ) كَالْعِيدِ وَالضُّحَى وَالْوُتْرِ وَرَوَاتِبِ الْفَرَائِضِ إِذَا قَاتَتْ نَدْبَ قَضَائِهِ أَبَدًا ، وَإِنْ  
 فُغِلَ لِعَارِضٍ كَالْكُسُوفِ وَالْأَسْتِسْقَاءِ وَالتَّحِيَّةِ وَالْأَسْتِخَارَةِ لَمْ يُقْضَ ، وَالذَّنْبُ فِي اللَّيْلِ مَتَا كَدُّهُ وَإِنْ قَلَّ ،  
 وَالنَّفْلُ الْمَطْلُوقُ فِي اللَّيْلِ أَفْضَلُ مِنَ الْمَطْلُوقِ فِي النَّهَارِ وَأَفْضَلُهُ السُّدُسُ الرَّابِعُ وَالْخَامِسُ إِنْ قَسَمَهُ أَسَدَاسًا ، فَإِنْ  
 قَسَمَهُ نِصْفَيْنِ فَافْضَلُهُ الْآخِرُ

( وَالْأَفْضَلُ تَقْدِيمُهُ عَقِيبَ سُنَّةِ الْعِشَاءِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ تَهْجِدٌ فَالْأَفْضَلُ تَأْخِيرُهُ لِيُوتِرَ بَعْدَهُ ) إِنْ وَثِقَ بِاسْتِيقَاطِ نَفْسِهِ  
 ( وَلَوْ أَوْتَرَ ثُمَّ ارْتَدَّ تَهْجِداً ) أَوْ صَلَاةً نَفَلَ آخِرَ ( صَلَّى مَتْنِي مَتْنِي ) أَيْ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ رَكْعَتَيْنِ ( وَلَا يَحْتَاجُ ) أَيْ الْوُتْرَ  
 بَعْدَ مَا صَلَاةً لَنَهَى عَنْهُ ( وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى نَقْضِهِ ) أَيْ الْوُتْرَ ( بِرَكْعَةٍ قَبْلَ التَّهْجِدِ ) مَفْرَدَةً تَحْطُمُهُ فَيُخْرِجُ عَنْ كَوْنِهِ  
 وَتَرَاوِيعًا ثَانِيًا كَمَا فَعَلَهُ بَعْضُ السَّجَابَةِ لِلنَّهْيِ عَنْ وَتَرَيْنِ فِي لَيْلَةٍ ( وَيَنْدُبُ أَنْ لَا يَتَعَمَّدَ بَعْدَهُ صَلَاةً ) فَإِنْ فَعَلَ جَازَ  
 مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ لِأَنَّهُ وَرَدَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْوُتْرِ رَكْعَتَيْنِ مِنْ قُضَوَاهُ ( وَيَنْدُبُ التَّرَاوِيعَ وَهِيَ كُلُّ  
 لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ عَشْرُونَ رَكْعَةً ) وَيَنْدُبُ أَنْ تَكُونَ ( فِي الْجَمَاعَةِ وَيُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ ) فَلَوْ صَلَّى أَوْجَعًا لَمْ تَصِحَّ  
 ( وَيُوتِرُ بَعْدَهَا بِجَمَاعَةٍ ) أَيْ يَنْدُبُ لَهُ ذَلِكَ ( إِلَّا لِمَنْ يَتَهَجَّدُ فَيُؤَخِّرُهُ ) أَيْ الْوُتْرَ بَعْدَ التَّهْجِدِ ( وَيَقْنَتُ ) نَدْبًا فِي الْوُتْرِ  
 ( فِي ) الرُّكْعَةِ ( الْآخِرَةِ ) . وَذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا ( فِي النِّصْفِ الْآخِرِ ) مِنْ رَمَضَانَ وَيَقْنَتُ ( بِقُنُوتِ الصُّبْحِ ثُمَّ يَزِيدُ )  
 عَلَيْهِ الْقُنُوتَ الْمُرَوِّعَ عَنْ سَيِّدِنَا عَمْرٍ ، وَهُوَ : ( اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَغْنِيكَ إِلَى آخِرِهِ ) وَنَعْمَانِ : وَنَسْتَغْفِرُكَ وَنَسْتَغْنِيكَ وَنُؤْمِنُ بِكَ  
 وَنُتَوَكَّلُ عَلَيْكَ وَنُثْنِي عَلَيْكَ الْخَيْرَ كُلَّهُ نَشْكُرُكَ وَلَا نَكْفُرُكَ وَنُخْلِجُكَ وَنُتْرِكَ مِنْ يَغْجِرُكَ . اللَّهُمَّ إِلَاكَ نَعْبُدُ وَإِلَيْكَ نَعْبُدُ وَنَسْجُدُ  
 وَإِلَيْكَ نَسْعَى وَنُخْفِدُ نَرْجُو رَحْمَتَكَ وَنُخْشَى عَذَابَكَ إِنْ عَذَابَكَ الْجَدِّ بِالسَّكْفَارِ مَلْحَقٌ : بِكُسْرِ الْحَلَاءِ ، أَيْ لِاسْقَى وَفَتْحِهَا  
 أَيْ أَلْحَقَهُ اللَّهُ بِهِمْ ( وَوَقْتُ ) صَلَاةِ ( الْوُتْرِ وَالتَّرَاوِيعِ مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ وَطُلُوعِ الْفَجْرِ ، وَ ) يَنْدُبُ أَنْ ( يُصَلِّيَ  
 الضُّحَى ، وَأَقْلَمَارَكَمَانِ ، وَأَكْثَلَهَا ) ثَمَانِ ، وَأَكْثَرُهَا اثْنَتَا عَشْرَةَ ، وَيُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ ) نَدْبًا ( وَوَقْتُهَا مِنْ  
 أَرْتِفَاعِ الشَّمْسِ إِلَى الزَّوَالِ ) وَقِيلَ مِنَ الطُّلُوعِ إِلَى الْاِسْتِوَاءِ ( وَكُلُّ نَفْلٍ مُؤَقَّتٌ ) أَيْ لَهُ وَقْتُ مَحْدُودٌ ( كَالْعِيدِ وَالضُّحَى  
 وَالْوُتْرِ وَرَوَاتِبِ الْفَرَائِضِ إِذَا قَاتَتْ ) بِفَوَاتِ وَقْتِ الْمَحْدُودِ ( نَدْبَ قَضَائِهِ أَبَدًا ) لَا يَتَقَيَّدُ بِيَوْمِهِ أَوْ لَيْلَتِهِ كَمَا قِيلَ ( وَإِنْ  
 فُغِلَ ) النَّفْلُ ، وَنَدْبُ ( لِيَأْمُرَ ) عَارِضٍ كَالْكُسُوفِ وَالْأَسْتِسْقَاءِ وَالتَّحِيَّةِ وَالْأَسْتِخَارَةِ ) فَإِنْ هَذِهِ الصَّلَاةُ لَمْ تَصْرَحْ  
 فِي وَقْتٍ مَعِينٍ بَلْ عِنْدَ دَوَائِعِهَا ، فَإِذَا قَاتَتْ هَذَا النَّفْلَ ( لَمْ يُقْضَ ، وَالنَّفْلُ فِي اللَّيْلِ مَتَا كَدُّهُ وَإِنْ قَلَّ ) كَرَكْعَةٍ ( وَالنَّفْلُ  
 الْمَطْلُوقُ ) الَّذِي لَمْ يَتَقَيَّدْ بِوَقْتٍ وَلَا سَبَبٍ ( فِي اللَّيْلِ أَفْضَلُ مِنَ الْمَطْلُوقِ فِي النَّهَارِ وَأَفْضَلُهُ ) أَيْ النَّفْلُ بِاللَّيْلِ قَبْلَ ( السُّدُسِ  
 الرَّابِعِ وَالْخَامِسِ إِنْ قَسَمَهُ أَسَدَاسًا ، فَإِنْ قَسَمَهُ نِصْفَيْنِ فَافْضَلُهُ الْآخِرُ ) أَيْ النِّصْفِ الْآخِرِ

أَوْ أَثْلَانَا فَالْأَوْسَطُ ( وَيُكْرَهُ ) قِيَامُ كُلِّ اللَّيْلِ دَائِمًا . وَيَنْدُبُ افْتِتَاحُ التَّهَجُّدِ بِرَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ وَيَنْوِي  
التَّهَجُّدَ عِنْدَ نَوْمِهِ وَلَا يَعْتَادُ مِنْهُ إِلَّا مَا يُمْكِنُهُ الدَّوَامُ عَلَيْهِ بِلَا ضَرَرٍ ، وَيُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ ، فَإِنْ جَمَعَ  
رَكَعَاتٍ بِتَسْلِيمَةٍ لَوْ تَطَوَّعَ بِرَكْعَةٍ جَازَ ، وَلَهُ التَّشَهُدُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ وَإِنْ كَثُرَتْ  
التَّشَهُدَاتُ ، وَلَهُ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى تَشَهُدٍ وَاحِدٍ فِي الْأَخِيرَةِ ، وَلَا يَجُوزُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ وَإِذَا نَوَى عَدَدًا فَلَهُ الزِّيَادَةُ  
وَالنَّقْصُ بِشَرْطِ أَنْ يُغَيِّرَ النِّيَّةَ قَبْلَهُمَا ، فَلَوْ نَوَى أَرْبَعًا فَسَلَّمَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ بِنِيَّةِ النَّقْصِ جَازَ أَوْ بِلَا نِيَّةٍ عَمْدًا  
بَطَلَتْ أَوْ سَهْوًا أَوْ أَرْبَعًا وَسَجَدَ لِلسَّهْوِ . وَيَنْدُبُ لِمَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ أَنْ يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ نَحْبَتَهُ كُلَّاهُ دَخَلَ وَإِنْ  
كَثُرَ دُخُولُهُ فِي سَاعَةٍ ، وَتَفَوَّتْ بِالْقُعُودِ ، وَلَوْ نَوَى رَكْعَتَيْنِ مُطْلَقًا أَوْ مَذْذُورَةً أَوْ رَأْبَةً أَوْ فَرِيضَةً فَقَطَّ  
أَوْ الْفَرَضَ وَالتَّحِيَّةَ حَصَلًا ، وَإِذَا دَخَلَ الْإِمَامُ فِي الْمَسْكُوتَةِ ، أَوْ شَرَعَ الْمُؤَذِّنُ فِي الْإِقَامَةِ كُرِهَ انْتِشَاحُ كُلِّ  
نَفْلٍ التَّحِيَّةِ وَالرَّائِبِ وَغَيْرِهِمَا ، وَالنَّفْلُ فِي بَيْتِهِ أَفْضَلُ مِنَ الْمَسْجِدِ ، وَيُكْرَهُ تَخْصِصُ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ بِصَلَاةٍ .  
وَصَلَاةِ الرَّغَائِبِ فِي رَجَبٍ وَصَلَاةِ نَصْفِ شَعْبَانَ بِدَعَتَانِ مُكْرُوهُتَانِ .

( أَوْ ) قِسْمُهُ ( أَثْلَانَا فَالْأَوْسَطُ . وَيُكْرَهُ قِيَامُ كُلِّ اللَّيْلِ دَائِمًا . وَيَنْدُبُ افْتِتَاحُ التَّهَجُّدِ بِرَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ ) وَلَوْ رَكْعَتَيْنِ سَنَةِ  
الْوُضُوءِ ( وَيَنْوِي التَّهَجُّدَ عِنْدَ نَوْمِهِ ) لِيَحْصِلَ لَهُ ثَوَابُ الصَّلَاةِ إِنْ أَخَذَهُ النَّوْمُ ( وَلَا يَعْتَادُ مِنْهُ ) أَيِ التَّهَجُّدِ ( إِلَّا مَا يُمْكِنُهُ  
الدَّوَامُ عَلَيْهِ ) أَيِ لِلوَاظِيَةِ ( يَلْحَقُهُ ) وَيُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ ( نَدْبًا ) فَإِنْ جَمَعَ رَكَعَاتٍ بِتَسْلِيمَةٍ أَوْ تَطَوُّعَ  
بِرَكْعَةٍ جَازَ ( فَالْفِعْلُ الْمَطْلُوقُ لَا يَتَقَيَّدُ بِعَدَدٍ ) وَلَهُ ( إِنْ جَمَعَ رَكَعَاتٍ ) ( التَّشَهُدُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ ) أَوْ سَتَ  
( وَإِنْ كَثُرَتْ التَّشَهُدَاتُ ، وَلَهُ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى تَشَهُدٍ وَاحِدٍ فِي الْأَخِيرَةِ ، وَلَا يَجُوزُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ ) مِنْ غَيْرِ سَلَامٍ ( وَإِذَا نَوَى  
عَدَدًا فَلَهُ الزِّيَادَةُ وَالنَّقْصُ بِشَرْطِ أَنْ يُغَيِّرَ النِّيَّةَ ) بِمَا يَرِيدُ أَنْ يَفْعَلَهُ ( قَبْلَهُمَا ) فَلَوْ نَوَى أَرْبَعًا فَسَلَّمَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ بِنِيَّةِ النَّقْصِ  
قَبْلَ السَّلَامِ ( جَازَ أَوْ ) سَلَّمَ ( بِلَا نِيَّةٍ عَمْدًا بَطَلَتْ ) صَلَاتُهُ لِمَا خَالَفَتْهُ لِمَا نَوَى ( أَوْ ) سَلَّمَ ( سَهْوًا ) ثُمَّ تَذَكَّرَ قَبْلَ طَوْلِ  
الْفَصْلِ ( أَوْ أَرْبَعًا وَسَجَدَ لِلسَّهْوِ ) جَبْرًا لِمَا وَقَعَ مِنْهُ مِنَ السَّلَامِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ ( وَيَنْدُبُ لِمَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ أَنْ يُصَلِّيَ  
رَكْعَتَيْنِ نَحْبَتَهُ ) أَيِ لِلْمَسْجِدِ ، وَهَذَا فِي غَيْرِ الْحَرَمِ لِلنَّبِيِّ : أَمَّا وَفَتْحَتِهِ الطَّوَّافُ لِمَنْ أَرَادَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَرُدَّهُ فَتَحْبَتُهُ الصَّلَاةُ ، وَتُسَنُّ  
التَّحِيَّةُ ( كَمَا دَخَلَ وَإِنْ كَثُرَ دُخُولُهُ فِي سَاعَةٍ ، وَتَفَوَّتْ ) التَّحِيَّةُ ( بِالْقُعُودِ ) عَمْدًا مَعَ طَوْلِ الْفَصْلِ ( وَلَوْ نَوَى رَكْعَتَيْنِ  
مُطْلَقًا ) لَمْ يَقْضَ بِهِمَا تَحِيَّةً وَلَا غَيْرَهَا ( أَوْ مَذْذُورَةً أَوْ رَأْبَةً أَوْ فَرِيضَةً فَقَطَّ ) أَيِ لَمْ يَنْوِ مَعَ ذَلِكَ التَّحِيَّةَ ( أَوْ الْفَرَضَ  
وَالْتَّحِيَّةَ حَصَلًا ) . وَلَا يَضُرُّ الْاِشْتِرَاكُ فِي النِّيَّةِ لِأَنَّ التَّحِيَّةَ تَحْصُلُ بِغَيْرِ تَقْصِدِهَا لِأَنَّ الْفَرَضَ شَغَلَ الْبَقِيَّةَ بِصَلَاةٍ وَلَكِنْ  
لَا تُؤَدَّى بِصَلَاةٍ جَنَازَةٍ وَلَا بِرَكْعَةٍ وَلَا بِسَجْدَةٍ ثَلَاثَةٍ وَعَشْرٍ ( وَإِذَا دَخَلَ الْإِمَامُ فِي الْمَسْكُوتَةِ أَوْ شَرَعَ الْمُؤَذِّنُ فِي الْإِقَامَةِ  
كُرِهَ ) لِلدَّخْلِ وَالْحَاضِرِ ( افْتِتَاحُ كُلِّ نَفْلٍ التَّحِيَّةِ وَالرَّائِبِ وَغَيْرِهِمَا ) مِنَ النَّوَافِلِ لَا الْفَرَائِضِ ، فَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ فَاةٌ  
سَنَةٍ تَحْبَتُهَا ( وَالنَّفْلُ فِي بَيْتِهِ أَفْضَلُ مِنْ ) بَيْتِهِ فِي ( الْمَسْجِدِ ) وَيُكْرَهُ تَخْصِصُ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ بِصَلَاةٍ وَصَلَاةِ الرَّغَائِبِ ( وَهِيَ  
اِثْنَتَا عَشْرَةَ رَكْعَةً تَقْضَى فِي أَوَّلِ جُمُعَةٍ ) فِي ( شَهْرِ ) ( رَجَبٍ وَصَلَاةِ نَصْفِ شَعْبَانَ ) وَهِيَ مِائَةُ رَكْعَةٍ تَقْضَى لَيْلَتَهَا ( بِدَعَتَانِ  
مُكْرُوهُتَانِ ) وَلَا يَفْتَرُ بِذِكْرِهَا فِي ثَوْتِ الْقُلُوبِ وَالْإِحْيَاءِ وَكَذَا صَلَاةُ رَكْعَتَيْنِ فِي نَصْفِ شَعْبَانَ بَعْدَ قِرَاءَةِ يَسٍ .

## باب سجود السهو

له سببان : ترك مأمور به ، وارتكاب منهي عنه ، فإن ترك ركناً واشتغل بما بعده ، ثم ذكر تداركه وأتى بما بعده وسجد للسهو ، ولو ترك بعضاً ولو عمداً سجد ، ولو ترك غيرهما لم يسجد ، وإن ارتكب منهيّاً ، فإن لم يبطل عمده الصلاة لم يسجد ، وإن أبطل سجد للسهو إن لم يبطل سهوه أيضاً ، ويستثنى مما لا يبطل عمده ما إذا قرأ الفاتحة أو التشهد أو بعضهما في غير موضعه فإنه يسجد للسهو ، ولا يبطل عمده ، والاعتدال من الركوع ، والجلوس بين السجدين ركناً قصيران تبطل الصلاة بإطالتهما عمداً ، فإن طولهما سهواً سجد ، ولو نسي التشهد الأول فذكره بعد انتصابه حرم العود إليه ، فإن عاد عمداً بطلت ، أو سهواً أو جاهلاً سجد ، ويلزمه القيام إذا ذكره ، وإن عاد قبله لم يسجد .

## باب سجود السهو

أى في ذكر أسباب سجوده ، و ( له سببان ) كليان تحتها أفراد كثيرة أحدهما ( ترك مأمور به ) في الصلاة ولو عمداً ( و ) ثانيهما ( ارتكاب منهي عنه ) أى عن فعله فيها كزيادة ركعة سهواً ثم فصل في ترك المأمور به ، فقال ( فإن ترك ركناً ) كالركوع ( واشتغل بما بعده ) كالسجود ( ثم ذكر ) المتروك ( تداركه ) أى أتى به فوراً إن لم يكن مأموماً ، وأما هو فيتداركه بعد سلام إمامه بركعة ، وكذلك من استمر سهوه حتى أتى بمثل ما تركه فإنه يأتي بركعة ( وأتى بما بعده وسجد للسهو ) إن حصلت زيادة وأما لو سها عن السلام . ثم تذكره ولو بعد طول الفصل من غير إتيان فإنه يأتي به ولا يسجد ( ولو ترك بعضاً ) من أبعاض الصلاة كالتشهد الأول ( ولو ) كان الترك ( عمداً ) لأن السجود كما يحبر نقص السهر يحبر نقص العمد ( سجد ) لجبر النقص ( ولو ترك غيرهما ) أى الركن كالتسبيحات والسورة ( لم يسجد ) فإن سجد بطلت الصلاة ( وإن ارتكب منهيّاً ) عنه في الصلاة ( فإن لم يبطل عمده الصلاة ) كالتفات ( لم يسجد ) لعنده ولا لسهوه ( وإن أبطل ) عمده كقليل كلام وزيادة ركعة ( سجد لسهوه إن لم يبطل سهوه أيضاً ) فإن أبطل سهوه كالحديث والكلام الكثير لم يسجد لأنه ليس في صلاة ( ويستثنى مما لا يبطل عمده ) الصلاة أى من عدم سنّ السجود له بمبائل عمدتها لا يبطل ويسجد للسهو إذا وقعت منها : ( ما إذا قرأ الفاتحة أو التشهد أو بعضهما في غير موضعه ) كأن قرأ الفاتحة في الركوع أو جلوس تشهد أول أو آخر ، ومثل ذلك إذا قرأ السورة المندوبة في غير محلها ( فإنه يسجد لسهوه ، ولا يبطل عمده . والاعتدال من الركوع والجلوس بين السجدين ركناً قصيران ، تبطل الصلاة بإطالتهما عمداً فإن طولهما سهواً سجد ) عملاً بالقاعدة وهي ما يبطل عمده ، ولا يبطل سهوه يسجد لسهوه ( ولو نسي التشهد الأول فذكره بعد انتصابه ) وهو إمام أو منفرد ( حرم العود إليه ) أما المأموم إذا تركه والإمام بفعله ، فإن كان سهواً وجب العود وإلا بطلت وإن كان عمداً تحير ( فإن عاد ) بهن ذكر ( عمداً بطلت ) صلاته ( أو سهواً ) أنه في الصلاة ( أو جاهلاً ) بالتحريم ( سجد ) للسهو ( ويلزمه القيام ) وقطع التشهد ( إذا ذكره ) وزال عنه النهي أو علم التحريم ( وإن عاد ) إلى التشهد ( قبله ) أى الانتصاب إلى محل تجزئ فيه القراءة ( لم يسجد ) إن لم يكن إلى القيام أقرب لأنه فعل خفيف وإلا بأن كان إلى القيام أقرب فيسجد لأنه فعل عملاً تبطل الصلاة بعده . هذا إذا كان ساهياً فإن كان عابداً فذكره بقوله .

وَلَوْ نَهَضَ عَمِدًا ، ثُمَّ عَادَ بَعْدَ مَا صَارَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ بَطَلَتْ وَإِلَّا فَلَا ، وَالْقَنُوتُ كَالْتَّشَهُدِ ، وَوَضَعَ  
الْجَنِبَةَ بِالْأَرْضِ كَالْإِتِّصَابِ ؛ وَلَوْ نَهَضَ الْإِمَامُ لَمْ يَجُزْ لِلْمَأْمُومِ الْقُعُودُ لَهُ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ مُفَارَقَتَهُ ، فَلَوْ  
اتَّصَبَ مَعَ الْإِمَامِ فَعَادَ الْإِمَامُ إِلَيْهِ حَرُمَتْ مُوَافَقَتُهُ بَلْ يُفَارِقُهُ أَوْ يَنْتَظِرُهُ قَائِمًا ؛ فَإِنْ وَافَقَهُ عَمِدًا بَطَلَتْ .  
وَلَوْ قَعَدَ الْإِمَامُ وَقَامَ الْمَأْمُومُ سَهْوًا لَزِمَهُ الْعُودُ لِمُوَافَقَةِ إِمَامِهِ ، وَلَوْ شَكَّ هَلْ سَهَا أَوْ هَلْ زَادَ رُكْنًا أَوْ هَلْ  
أَرْتَكَبَ مِنْهَا لَمْ يَسْجُدْ أَوْ هَلْ تَرَكَ بَعْضًا مَعِينًا أَوْ هَلْ سَجَدَ لِلسَّهْوِ أَوْ هَلْ صَلَّى ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا بَنَى عَلَى أَنَّهُ  
لَمْ يَفْعَلْهُ وَيَسْجُدْ ، لَكِنْ إِنْ زَالَ شَكُّهُ قَبْلَ السَّلَامِ يَسْجُدُ أَيْضًا لِمَا صَلَّاهُ مُتَرَدِّدًا وَاحْتِمَلُ أَنَّهُ زَائِدٌ ،  
وَلِنْ وَجِبَ فَعَلُّهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ لَمْ يَسْجُدْ ؛ مِثَالُهُ شَكٌّ فِي الثَّالِثَةِ أَمْ ثَالِثَةٌ أَمْ رَابِعَةٌ فَتَذَكَّرَ فِيهَا لَمْ يَسْجُدْ  
أَوْ بَعْدَ قِيَامِهِ لِلرَّابِعَةِ سَجَدَ ، وَسُجُودُ السَّهْوِ وَإِنْ تَعَدَّدَتْ أَسْبَابُهُ سَجْدَتَانِ ، وَلَوْ سَجَدَ الْمُسَبِّقُ مَعَ إِمَامِهِ  
أَعَادَهُ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ ، وَإِنْ سَهَا خَلْفَ الْإِمَامِ لَمْ يَسْجُدْ ، فَإِنْ سَهَا قَبْلَ الْإِقْتِدَاءِ بِهِ أَوْ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ  
سَجَدَ ، وَلَوْ سَهَا الْإِمَامُ وَلَوْ قَبْلَ الْإِقْتِدَاءِ بِهِ وَجِبَتْ مُتَابَعَتُهُ فِي السُّجُودِ ، فَإِنْ لَمْ يَتَابَعَ

( وَلَوْ نَهَضَ عَمِدًا ثُمَّ عَادَ بَعْدَ مَا صَارَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ بَطَلَتْ ) لِأَنَّهُ فَعَلَ يَبْطُلُ عَمْدُهُ ( وَإِلَّا ) بَأَنَّهُ لَمْ يَصِلْ إِلَى الْمَحَلِّ  
الْمَذْكُورِ ( فَلَا ) تَبْطُلُ لِأَنَّهُ فَعَلَ خَفِيفٌ ( وَالْقَنُوتُ كَالْتَّشَهُدِ ) فِي التَّفْصِيلِ ( وَوَضَعَ الْجَنِبَةَ بِالْأَرْضِ ) بِالنِّسْبَةِ لِلْقَنُوتِ  
( كَالْإِتِّصَابِ ) بِالنِّسْبَةِ لترك التشهد ( وَلَوْ نَهَضَ الْإِمَامُ ) وَتَرَكَ التَّشَهُدَ الْأَوَّلَ ( لَمْ يَجُزْ لِلْمَأْمُومِ الْقُعُودُ لَهُ ) لِفَتْحِ  
الْمُخَالَفَةِ ( إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ مُفَارَقَتَهُ ) فَيَكُونُ مُسْتَقِلًّا ( فَلَوْ اتَّصَبَ ) الْمَأْمُومُ ( مَعَ الْإِمَامِ ) وَتَرَكَ التَّشَهُدَ الْأَوَّلَ ( فَعَادَ  
الْإِمَامُ إِلَيْهِ ) بَعْدَ الْإِتِّصَابِ ( حَرُمَتْ مُوَافَقَتُهُ ) لِأَنَّهُ إِمَامًا مَعْطًى أَوْ صَلَاتُهُ بَاطِلَةٌ ( بَلْ يُفَارِقُهُ ) بِالنِّسْبَةِ ( أَوْ يَنْتَظِرُهُ  
قَائِمًا ) لِاحْتِمَالِ سَهْوِهِ ( فَإِنْ وَافَقَهُ عَمِدًا بَطَلَتْ ) صَلَاتُهُ ( وَلَوْ قَعَدَ الْإِمَامُ ) لِلتَّشَهُدِ ( وَقَامَ الْمَأْمُومُ سَهْوًا لَزِمَهُ الْعُودُ لِمُوَافَقَةِ  
إِمَامِهِ ) لِأَنَّهُ فَعَلَ لَاحِظٌ وَهُوَ سَاهٍ فَإِنْ لَمْ يَعُدْ بَطَلَتْ ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ عَمِدًا فَيَنْسَلِكُ لَهُ الْعُودُ فَالتَّشَهُدُ نَجِبٌ فِيهِ الْمُوَافَقَةُ تَرَكَ  
مُطْلَقًا وَفَعَلًا إِذَا كَانَ سَاهِيًا وَالْقَنُوتُ لَا يَجِبُ الْمُوَافَقَةُ فِيهِ لِأَفْعَالٍ وَلَا تَرَكَ ( وَلَوْ شَكَّ هَلْ سَهَا أَوْ هَلْ زَادَ رُكْنًا أَوْ هَلْ  
أَرْتَكَبَ مِنْهَا لَمْ يَسْجُدْ ) لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ ذَلِكَ ( أَوْ ) شَكٌّ ( هَلْ تَرَكَ بَعْضًا مَعِينًا ) كَالْقَنُوتِ أَوْ هَلْ سَجَدَ لِلسَّهْوِ  
عِنْدَ فَعْلِهِ مُقْتَضِيهِ ( أَوْ ) شَكٌّ ( هَلْ صَلَّى ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا بَنَى عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهُ ) لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْفَعْلِ ( وَيَسْجُدُ ) لِلسَّهْوِ عَمْدًا  
إِذَا اسْتَحْزَرَ شَكَّهُ ( لَكِنْ ) إِذَا زَالَ شَكُّهُ قَبْلَ السَّلَامِ يَسْجُدُ أَيْضًا لِمَا صَلَّاهُ مُتَرَدِّدًا وَاحْتِمَلُ أَنَّهُ زَائِدٌ وَإِنْ وَجِبَ فَعَلُهُ عَلَى  
كُلِّ حَالٍ لَمْ يَسْجُدْ ( لِلسَّهْوِ ) مِثَالُهُ شَكٌّ فِي الثَّالِثَةِ أَمْ ثَالِثَةٌ أَمْ رَابِعَةٌ فَتَذَكَّرَ فِيهَا لَمْ يَسْجُدْ ( لِأَنَّهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ مَفْعُولَةٌ ) ( أَوْ )  
تَذَكَّرَ ( بَعْدَ قِيَامِهِ لِلرَّابِعَةِ ) سَجَدَ ( لِأَنَّ مَافَعْلَهُ قَبْلَ التَّذَكُّرِ كَانَ مُحْتَمَلًا لِلزِّيَادَةِ ) ( وَسُجُودُ السَّهْوِ ) وَإِنْ تَعَدَّدَتْ أَسْبَابُهُ سَجْدَتَانِ ( كَسُجُودِ الصَّلَاةِ فِي وَاجِبَاتِهِ وَمُتَدَوِّبَاتِهِ ) ( وَلَوْ سَجَدَ الْمُسَبِّقُ مَعَ إِمَامِهِ أَعَادَهُ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ ) لِأَنَّهُ مَحَلُّ السُّجُودِ وَسُجُودُهُ  
مَعَ الْإِمَامِ لِلتَّابِعَةِ ( وَإِنْ سَهَا خَلْفَ الْإِمَامِ لَمْ يَسْجُدْ ) لِتَحْصِيلِ الْإِمَامِ لِلسَّهْوِ إِذَا كَانَ مُتَطَهِّرًا ( فَإِنْ سَهَا قَبْلَ الْإِقْتِدَاءِ بِهِ  
أَوْ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ سَجَدَ ) لِأَنَّ الْإِمَامَ لَا يَتَجَبَّرُ ( وَلَوْ سَهَا الْإِمَامُ وَلَوْ قَبْلَ الْإِقْتِدَاءِ بِهِ وَجِبَتْ مُتَابَعَتُهُ فِي السُّجُودِ ) لِأَنَّ  
سَهْوَهُ يُلْحِقُ الْمَأْمُومَ ( فَإِنْ لَمْ يَتَابَعَ ) بِهِ فِي السُّجُودِ



بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، فَإِنْ تَرَكَ الْإِمَامُ سَجْدَ الْمَأْمُومِ ، وَلَوْ نَسِيَ الْمَسْبُوقُ فَسَلَّمَ مَعَ الْإِمَامِ ثُمَّ ذَكَرَ تَدَارُكَ وَسَجَدَ  
لِلسَّهْوِ ؛ وَسُجُودُ السَّهْوِ سُنَّةٌ ، وَعَمَلُهُ قَبْلَ السَّلَامِ ، سَوَاءٌ سَهَا بِزِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ ، فَإِنْ سَلَّمَ قَبْلَهُ عَدَا مُطْلَقًا  
أَوْ سَهْوًا وَطَالَ الْفَصْلُ فَاتٌ ، وَإِنْ قَصَرَ وَأَرَادَ السُّجُودَ سَجَدَ وَكَانَ عَائِدًا إِلَى الصَّلَاةِ فَيُعِيدُ السَّلَامَ .

(فصل) سُجُودُ التَّلَاوَةِ سُنَّةٌ لِلْقَارِيِ وَالْمُسْتَمِعِ وَالسَّامِعِ ، وَيَسْجُدُ الْمُصَلِّي الْمُنْفَرِدُ وَالْإِمَامُ لِقِرَاءَةِ نَفْسِهِ ،  
فَإِنْ سَجَدَا لِقِرَاءَةِ غَيْرِهِمَا بَطَلَتْ صَلَاتُهُمَا ، وَيَسْجُدُ الْمَأْمُومُ لِقِرَاءَةِ إِمَامِهِ مَعَهُ ، فَلَوْ سَجَدَ لِقِرَاءَةِ نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِ إِمَامِهِ  
أَوْ سَجَدَ دُونَهُ أَوْ تَخَلَّفَ عَنْهُ بَطَلَتْ ، وَهُوَ أَرْبَعُ عَشْرَةَ سَجْدَةً : مِنْهَا ثَلَاثَانِ فِي الْحَجِّ ، وَلَيْسَ مِنْهَا سَجْدَةٌ مِنْ  
بَلٍّ هِيَ سَجْدَةُ شُكْرِ تَفْعُلُ خَارِجَ الصَّلَاةِ وَيَبْطُلُ تَعْمُدُهَا لِلصَّلَاةِ ، وَإِذَا سَجَدَ فِي الصَّلَاةِ كَبَّرَ لِلسُّجُودِ وَالرَّفْعِ  
نَدْبًا ، وَيَجِبُ أَنْ يَلْتَصِبَ قَائِمًا ، وَيَنْدُبُ أَنْ يَقْرَأَ شَيْئًا ثُمَّ يَرْكَعُ ، وَفِي غَيْرِ الصَّلَاةِ يَجِبُ تَكْبِيرُهُ الْإِحْرَامَ ،

( بطلت صلاته ، فإن ترك الإمام ) سجود السهو بعد فعل مقتضيه ( سجد للمأموم ) قبل سلامه سواء كان مسبوقاً أو  
موافقاً ( ولو نسي السبوق فسلم مع الإمام ثم تذكر ) ما عليه ( تدارك ) ما عليه ( وسجد ) في آخر صلاته ( السهو )  
لأن سلامه وقع بعد قطع القدوة ( وسجود السهو سنة ) فلا تركه لا يبطل صلاته ( وعمله قبل السلام سواء سها بزيادة )  
كأن زاد ركعة سهواً ( أو نقص ) كأن ترك التشهد أو القنوت ( فإن سلم قبله ) أي قبل سجود السهو ( عمداً مطلقاً )  
أي طال الفصل أم لا ( أو ) سلم ( سهواً ) عن السجود ( وطال الفصل ) بين السلام وبين إرادة فعله ( فات ) السجود  
( وإن قصر ) الفصل ( وأراد السجود ) إثباتاً بالسنة ( سجد وكان ) أي وصار ( عائداً إلى الصلاة ) فلا أجدت حينئذ  
بطلت صلاته لأنه بالسجود تبين أنه في الصلاة ( فيعيد السلام ) لأن سلامه الأول لنسي

( فصل ) في بيان حقيقة ( سجود التلاوة ) والشكر وبيان حكمهما ، سجود التلاوة ( سنة للقاري والمستمع )  
القاصد لباع القراءة ( والسماع ) الذي حصل له السمع من غير قصد وهذا في غير الصلاة ، وأما فيما بين حكمه بقوله  
( ويسجد المصل المنفرد والإمام لقراءة نفسه فإن سجداً ) أي كل منهما ( لقراءة غيرهما بطلت صلاتهما ) لزيادتهما سجوداً  
لا يطلب وكذا تبطل الصلاة يسجودهما لقراءة أنفسهما إذا قرأ آية السجدة بقصد السجود في غير صبيح يوم الجمعة  
أما في صبيحها فلا تبطل ولو بغير التزليل ( ويسجد المأموم لقراءة إمامه ) فقط إماماً يسجد ( معه فلا يسجد ) للمأموم  
( لقراءة نفسه أو غير إمامه ) يحترز قوله لقراءة إمامه ( أو يسجد ) للمأموم ( دونه ) أي الإمام ( أو تخلف ) للمأموم ( عنه )  
أي الإمام وهذا ان عتزل قوله معه ( بطلت ) صلاته للفحش المخالفة ( وهو ) أي سجود التلاوة ( أربع عشرة سجدية  
منها ثلثان في الحج ) الأولى عند قوله - إن الله يفصل ما يشاء - والثانية عند قوله لعلكم تفهون - ( وليس منها ) أي  
سجدة التلاوة ( سجدة ص ) بل هي سجدة شكر تفعل خارج الصلاة ( شكر ) أي قول توبة داود عليه السلام ( ويبطل  
تقصدها الصلاة وإذا سجد ) للتلاوة ( في الصلاة كبر ) فلا يسجد التلاوة ( السجود والرفع ندياً ويجب أن يلتصب قائماً )  
إذا سجد وهو قائم وإذا سجد وهو جالس وجب أن يجلس بعده ( ويندب أن يقرأ شيئاً ) بعد الاتصاف ( ثم يركع )  
هذا في الصلاة ( وفي غير الصلاة يجب تكبيرة الإحرام ) يمنع نية السجود للتلاوة والسلام

وَتَنْدُبُ تَكْبِيرَهُ لِلسُّجُودِ وَالرَّفْعَ لَا التَّشَهُدَ ، وَإِنْ أَخَّرَ السُّجُودَ وَقَصَرَ الْفَصْلُ سَجْدَةً ، وَإِلَّا لَمْ يَقْضِ ؛ وَلَوْ كَرَّرَ آيَةً فِي مَجْلِسٍ أَوْ رُكْعَةٍ وَلَمْ يَسْجُدْ لِلأُولَى كَفَتُهُ سَجْدَةً ؛ وَيَنْدُبُ لِمَنْ قَرَأَ فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا آيَةً رَحْمَةً أَنْ يَسْأَلَ اللَّهَ الرَّحْمَةَ ، أَوْ آيَةً عَذَابٍ أَنْ يَتَعَوَّذَ مِنْهُ ، وَلِمَنْ يَجِدُ لَهُ نِعْمَةً ظَاهِرَةً ، أَوْ أَنْدَفَعَتْ عَنْهُ نِعْمَةٌ ظَاهِرَةٌ ، وَمِنْهُ رُؤْيَا مُبْتَلًى بِمَعْصِيَةٍ أَوْ مَرَضٍ أَنْ يَسْجُدَ شُكْرًا لِلَّهِ تَعَالَى ، وَيُخَفِّفُهَا إِلَّا لِفَاسِقٍ فَيُظْهِرُهَا لِيَرْتَدِعَ إِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرًا ، وَهِيَ كَسَجْدَةِ التَّلَاوَةِ خَارِجَ الصَّلَاةِ وَتَبْطُلُ بِفَسْلِهَا الصَّلَاةُ ، وَلَوْ خَضَعَ فَتَقَرَّبَ لِلَّهِ بِسَجْدَةٍ مُنْفَرَدَةٍ بِلَا سَبَبٍ حَرَمَ ، وَحُكْمُ سَجُودِ التَّلَاوَةِ حُكْمُ صَلَاةِ النَّفْلِ فِي الْقِبْلَةِ وَالطَّهَارَةِ وَالسَّارَةِ .

### بَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ

هِيَ فَرَضٌ كِفَايَةٌ فِي حَقِّ الرِّجَالِ الْمُقِيمِينَ فِي الْمَسْكُونَاتِ الْخَمْسِ الْمُؤَدِّيَاتِ بَحِثُ بَظْهِرِ الشَّعَارِ ، وَتُسَنُّ لِلنِّسَاءِ وَاللِّسَافِرِينَ وَلِلْمَقْضِيَةِ خَلْفَ مِثْلِهَا لَا خَلْفَ مُؤَدَاةٍ وَمَقْضِيَةٍ غَيْرِهَا ، وَهِيَ

( وتندب تسكيرة السجود ) غير تسكيرة الاحرام ( ذ ) تسكيرة ل ( لرفع لا التشهد ) فلا يندب ( وإن أخر السجود ) عن وقت قراءة الآية ( وقصر الفصل ) بين الفراغ وبين إرادة السجود ( سجد والا لم يقض ) لأنه فات محله ( ولو كرر آية في مجلس أو ) في ( ركعة ولم يسجد للأولى كفته سجدة ) فلو سجد للأولى كررها ( ويندب لمن قرأ في الصلاة وغيرها آية رحمة أن يسأل الله الرحمة ، أو آية عذاب أن يتعوذ منه ) إماما أو مأموما أو منفردا ( ولمن يجدد له نعمة ظاهرة ) كحدوث مولود ومال وجاء ( أو أندفعت عنه نعمة ظاهرة ) كنفاء مريض ( ومنه ) أي أندفعت عنه النعمة ( رؤيوة مبتلى بمعصية أو مرض أن يسجد شكرا لله تعالى ) أي يس من لمن ذكر أن يسجد ( ويخففها ) أي هذه السجدة ( إلا لفاسق فيظهرها ليرتدع إن لم يخف ضررا وهي ) أي سجدة الشكر في الأركان والشروط ( كسجدة التلاوة خارج الصلاة ) فينوي ويسكب للاحرام ويسلم ، هذه هي الأركان والسنن مثل ما تقدم ( وتبطل بفصلها الصلاة ) كالتلاوة إذا قصد بالقراءة السجود في غير صبح يوم الجمعة ( ولو خضع ) أي ذل وتمسك ( فتقرب لله بسجدة منفردة بلا سبب حرم ) كما لو ركع قاصدا ذلك ( وحكم سجود التلاوة ) وسجدة الشكر ( حكم صلاة النفل في القبلة ) فيجب استقبالها في غير السفر ( والطهارة ) فلو كان متيمما فله فعلها مرارا ( والستارة ) فيجب ستر العورة فيها على حسب ما مر من التفصيل بين المرأة والرجل .

### ( بَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ )

وهي الارتباط بين الإمام والمأموم . ( هي فرض كفاية في حق الرجال المقيمين ) لا للسافرين ( في المكتوبات الخمس ) لا في الندوبات مثل العيدين فليست فيها فرض كفاية بل سنة ( المؤديات ) وأما المقضية فسيأتي حكمها . وتجب الجماعة ( بحيث يظهر الشعار ) في محل إقامتها فلا يسكن في البلدة الكبيرة إقامتها في محل واحد مثلا ( وتسن للنساء والسافرين والمقضية ) إذا كانت ( خلف مثلها ) من جنبها كظهر خلف ظهر مقضيتين ( لاخلف مؤداة ومقضية غيرها ) كظهر خلف عصر فلا تسن في ذلك الجماعة ( وهي )

في الجمعة فرض عين ؛ وآكد الجماعات الصبح ، ثم العشاء ، ثم العصر ، وأقلها إمام ومأموم ، وهي للرجال في المساجد أفضل ، وأكثرها جماعة أفضل ؛ فإن كان بجواره مسجد قليل الجمع فالبعيد الكثير الجمع أولى ، إلا أن يكون إمامه مبتدعاً ، أو فاسقاً ؛ أو لا يعتد به بعض الأركان ، أو يتعطل بذهابه إلى البعيد جماعة مسجد الجوار فمسجد الجوار أولى ، وللنساء في بيوتهن أفضل ؛ ويكره حضور المسجد لمشاهدة أو شاة لا غيرها عند أمن الفتنة ؛ وتسقط الجماعة بالمعذر : كعطر ، أو ثلج يبل الثوب ، أو وحل ، أو ريح بالليل ، أو جر ، أو برد شديد ، أو حضور طعام ، أو شراب يتوق إليه ، أو مدافعة حدث ، أو خوف على نفس ، أو مال ، أو مرض ، أو تريض من يخاف ضياعه أو كان يأنس به ، أو حضور موت قريب أو صديق ، أو فوت رقيقة ترحل ، أو أكل ذي رائحة كريهة ، أو ملازمة غريمه وهو معسر ، ( وشروط الجماعة ) أن ينوي المأموم الاقتداء ، فإن أهمله انعقدت فراذى ، فإن تابع بلا نية بطلت صلاته إن انتظر

في الجمعة فرض عين ) لأنها لا تصح بغير جماعة في ركعة منها ( وآكد الجماعات ) في الصلوات ( الصبح ثم العشاء ثم العصر ؛ وأقلها ) أى أقل ما يتحقق به الجماعة ( إمام ومأموم ) فتحصل لها فضيلة الجماعة ( وهي للرجال في المساجد أفضل ) منها في البيوت ، ولغير الرجال في البيوت أفضل ( وأكثرها جماعة أفضل ) من قليل الجماعة ( فإن كان بجواره ) أى المسجد قليل الجمع فالبعيد الكثير الجمع أولى ( من المسجد القليل الجمع ) ( إلا أن يكون إمامه ) أى المسجد الكثير الجمع ( مبتدعاً ) ببعدة لا يكفر بها كمتزلى ( أو فاسقاً ) كشارب خمر ( أو لا يعتد به بعض الأركان ) كالكسبي لا يرى البسلة من الناحية ( أو يتعطل بذهابه إلى البعيد جماعة مسجد الجوار فمسجد الجوار أولى ) وكذا قليل الجماعة مع السلامة مما ذكر أولى ، وإن كانت الصلاة خلف من ذكر يحصل بها فضيلة الجماعة ( وللنساء في بيوتهن أفضل ) منها في غيرهن بأن يؤمن رجل أو امرأة ( ويكره حضور المسجد لمشاهدة أو شاة لا غيرها ) من عبور حرمة ( عند أمن الفتنة ؛ وتسقط الجماعة ) أى طلبها ( بالمعذر ) وذلك ( كعطر أو ثلج يبل الثوب أو وحل أو ريح بالليل أو جر أو برد شديد ) سواء كانا بليل أو نهار ( أو حضور طعام أو شراب يتوق إليه ) أى تشاق إليه نفسه ( أو مدافعة حدث أو خوف على نفس أو مال ) ومنه أن يخاف من احتراق طعامه الذي على النار لو قصد الجماعة أو ضياع أجرته عند من أجره ( أو ) يخاف من ( مرض ) يلحقه ( أو ) يخاف فوت ( تريض من يخاف ضياعه ) لو ذهب إلى الجماعة بأن يتضرر المريض عند ذهابه ( أو كان ) المريض لا يضيع بأن حكان عنده من يخدمه ( لكن يأنس به ) فيترك الجماعة ولا يفوت عليه أنسه ( أو ) كان المصدر ( حضور موت قريب أو صديق ) فيترك الجماعة لحضوره ( أو ) كان المعذر ( فوت رقيقة ترحل ) أى تذهب وتتركه لو ذهب إلى الجماعة ( أو أكل ذي رائحة كريهة ) كالأكل بصل ونوم فيه ( أو ملازمة غريمه وهو معسر ) أى حاجز عن الدفع فبأى عذر من هذه الأعذار تسقط الجماعة ( وشروط ) صحة ( الجماعة أن ينوي المأموم الاقتداء ) أو الالتزام أو الجماعة مع التحريم أو بسببه في غير الجمعة ، أمافها فلا بد من نية الجماعة في تحررها ( فإن أهمله ) أى ترك هذا الشرط وهو نية الاقتداء في التحريم ( انعقدت ) الصلاة ( فرادى ، فإن تابع بلا نية ) حينئذ ( بطلت صلاته إن انتظر ) أى للمأموم

أفعاله انتظاراً طويلاً ، فإن قل أو اتفق فلا ، ولو اقتدى بمأموم حال اقتدائه بطلت صلاته ولينو الإمام  
الإمامة ، فإن أهمله انعقدت غرادى وصح الاقتداء به وفات الإمام ثواب الجماعة ، ويشترط نية الإمامة في  
الجمعة ؛ ويندب لقاصد الجماعة المشى بسكينة ، ويحافظ على أدراك فضيلة تكبيرة الأحرام ، وتحصل بأن  
يستغل بالتحريم عقب تحريم الإمام ، ولو دخل في نفل فأقيمت الجماعة أنه إن لم يحش فوات الجماعة وإلا  
قطعه ، ولو دخل في الفرض منفرداً فأقيمت الجماعة ندب قلبه نقلاً ركعتين ثم يقتدى ، فإن لم يفضل ونوى  
الاقتداء في أثناء الصلاة صبح وكره ولزمه المتابعة ، فإن تمت صلاة المقتدى أولاً انتظر في التشهد أو سلم ،  
ولو أحرم مع الإمام ثم أخرج نفسه من الجماعة وأتم منفرداً جاز ، لكن يكره بلا عذر ، ولو وجد الإمام  
راكعاً أحرم منتصباً ثم كبر للركوع ، فإن وقع بعض تكبيرة الأحرام في غير القيام لم تنعقد ، فإن وصل  
إلى حد الركوع الجزى وأطمأن قبل رفع الإمام عن حد الركوع الجزى حصلت له الركعة ، فإن شك  
هل رفع الإمام عن الحد الجزى .

( أفعاله ) أى الإمام ( انتظاراً طويلاً ) عرفاً لأنه ربط صلاته بصلاة غيره من غير نية ( فإن قل ) الانتظار ( أو اتفق )  
فعله مع فعه ( فلا ) فيبطل صلاته ( ولو اقتدى بمأموم حال اقتدائه بطلت صلاته ) بخلاف ما إذا اقتدى به بعد مفارقتها للإمام  
فلا تبطل ( ولينو الإمام الإمامة ) حوزاً للفضيلة ( فإن أهمله ) أى النوى وهو نية الجماعة ( انعقدت ) صلاة الإمام ( غرادى  
وصح الاقتداء به وفات الإمام ثواب الجماعة ) ويصح له نية الجماعة أثناء الصلاة ( ويشترط ) فى حق الإمام ( نية الإمامة فى  
الجمعة ) ولو زاندا على الأربعين ( ويندب لقاصد الجماعة المشى بسكينة ) أى وقار ولو فاتته الركعة مع الإمام ( و ) يندب  
له أن ( يحافظ على إدراك فضيلة تكبيرة الأحرام ) مع الإمام ( وتحصل ) تلك الفضيلة ( بأن يستغل بالتحريم عقب تحريم  
الإمام ) فنوت تلك الفضيلة الغائب عند تحريم الإمام والتراخي عنه بغير وسوسة خفيفة ( ولو دخل ) القاصد لصلاة الجماعة  
( فى نفل فأقيمت الجماعة أنه إن لم يحش فوات الجماعة ) بأن لم يدرك تكبيرة التحريم مع الإمام قبل سلامه ( وإلا ) بأن  
خفى ذلك ( قطعه ) أى قطع ما صلاه من النفل وأدرك الجماعة ( ولو دخل فى الفرض منفرداً فأقيمت الجماعة ندب قلبه ) أى  
الفرض ( مطلقاً ) ركعتين ثم يقتدى ( بعد حمليه ) ( فإن لم يفعل ) القلب ( ونوى الاقتداء فى أثناء الصلاة ) يعقبه  
( صبح وكره ) ولا يجوز فضيلة الجماعة ( ولزمه المتابعة ) فان تمت صلاة المقتدى ( الذى نوى الجماعة فى الأثناء ) ( أولاً ) قبل  
الإمام ( انتظر ) ( فى التشهد ) ليس معه ( أو سلم ) بعد نية المفارقة ( ولو أحرم مع الإمام ثم أخرج نفسه من الجماعة )  
نية المفارقة ( وأتم منفرداً جاز لكن يكره ) له ذلك ( بلا عذر ) ( وأما بطر ) كتطويل الإمام ومرض لحقه وترك الإمام  
سنة مقصودة كفتوت فلا تكره له نية المفارقة ( ولو وجد الإمام راكعاً أحرم منتصباً ثم كبر ) ثانياً ( للركوع ) ولو  
خضر تكبيرة واحدة ونوى بها تكبيرة الأحرام وهو منتصب أجزاءه وإلا فلا تنعقد صلاته ( فإن وقع بعض تكبيرة  
الأحرام فى غير القيام لم تنعقد ) لا فرساً ولا نقلاً ثم فرغ على قوله ثم كبر ثانياً قوله ( فإن وصل إلى حد الركوع الجزى  
وأطمأن قبل رفع الإمام عن حد الركوع الجزى ) حصلت له الركعة ( ونحوه ) عنه الإمام قراءة الفاتحة ( فإن شك هل  
رفع الإمام عن الحد الجزى ) لتدرك

قَبْلَ وُضُوئِهِ إِلَى الْحَدِّ الْمُجْزِئِ. أَوْ بَعْدَهُ أَوْ كَانَ الرُّكُوعُ غَيْرَ مَحْضُوبٍ لِلْإِمَامِ كَمُحْدَثٍ ، وَكَذَا مَنْ بِهِ نَجَاسَةٌ خَفِيَّةٌ أَوْ رُكُوعٌ خَامِسَةٌ لَمْ يَدْرِكْ ؛ وَمَتَى أَدْرَكَ الْأَعْتِدَالَ قَبْلَ بَعْدِهِ انْتَقَلَ مَعَهُ مُكَبَّرًا وَيُسَبِّحُ وَيَتَشَهَّدُ مَعَهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ ، وَلَوْ أَدْرَكَ سَاجِدًا أَوْ مُتَشَدِّدًا سَجَدَ ، أَوْ جَلَسَ بِلَا تَكْبِيرٍ ، وَلَوْ سَلَّمَ الْإِمَامُ وَهُوَ مَوْضِعُ جُلُوسِ الْمُسَبِّقِ قَامَ مُكَبَّرًا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَوْضِعُهُ فَلَا تَكْبِيرَ . وَإِنْ أَدْرَكَ الْإِمَامُ قَبْلَ أَنْ يَسْلِمَ أَدْرَكَ فَضِيلَةَ الْجَمَاعَةِ ، وَمَا أَدْرَكَ فَهُوَ أَوَّلُ صَلَاتِهِ وَمَا بَاقِي بِهٍ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ فَهُوَ آخِرُ صَلَاتِهِ فَيُعِيدُ فِيهِ الْقُنُوتَ ، وَيَجِبُ مُتَابَعَةُ الْإِمَامِ فِي الْأَفْعَالِ ، وَاسْتِكْنَابُ ابْتِدَاءِ فِعْلِهِ مُتَأَخِّرًا عَنْ ابْتِدَائِهِ وَمُتَقَدِّمًا عَلَى فِرَاقِهِ ، وَيَتَابَعُهُ فِي الْأَقْوَالِ أَيْضًا إِلَّا التَّأْمِينَ فَيُقَارَنُ فِيهِ ؛ وَلَوْ قَارَنَهُ فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ، أَوْ شَكَّ هَلْ قَارَنَهُ لَمْ تَنْعَقِدْ أَوْ فِي غَيْرِهِ كَرِهَ وَفَاتَتْهُ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ ، وَإِنْ سَبَقَهُ إِلَى رُكْنٍ بَانَ رُكْعٌ قَبْلَهُ كَرِهَ ، وَنَذِبَ الْعَوْدُ إِلَى مُتَابَعَتِهِ ، وَإِنْ سَبَقَهُ بِرُكْنٍ بَانَ رُكْعٌ وَرَفَعَ ثُمَّ مَكَثَ حَتَّى رَفَعَ الْإِمَامُ حَرَّمَ وَلَمْ تَبْطُلْ أَوْ بِرُكْنَيْنِ عَمَدًا

( قَبْلَ وُضُوئِهِ إِلَى الْحَدِّ الْمُجْزِئِ أَوْ بَعْدَهُ ) أَوْ هَلْ اطْمَأَنَّ مَعَهُ قَبْلَ رَفْعِهِ أَمْ رَفَعَ قَبْلَ أَنْ يَطْمَأَنَّ ( أَوْ كَانَ الرُّكُوعُ غَيْرَ مَحْضُوبٍ لِلْإِمَامِ كَمُحْدَثٍ ، وَكَذَا مَنْ بِهِ نَجَاسَةٌ خَفِيَّةٌ أَوْ رُكُوعٌ خَامِسَةٌ لَمْ يَدْرِكْ ) الزَّكَاةُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ ( وَمَتَى أَدْرَكَ ) الْإِمَامُ فِي ( الْأَعْتِدَالِ ) أَوْ ( قَبْلَ بَعْدِهِ ) مِنْ الْهَوَىِّ لِلتَّخَوُّدِ ( انْتَقَلَ مَعَهُ مُكَبَّرًا ) مُوَافَقَةً لِلْإِمَامِ ( وَيُسَبِّحُ وَيَتَشَهَّدُ مَعَهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ ) أَيِ التَّشَهُّدِ لِلْمَأْمُومِ ( وَلَوْ أَدْرَكَ سَاجِدًا أَوْ مُتَشَدِّدًا سَجَدَ ) مَعَهُ ( أَوْ جَلَسَ بِلَا تَكْبِيرٍ ) لِأَنَّ هَذَا الْهَوَىَّ لَيْسَ مَحَلًّا لِلتَّكْبِيرِ ( وَلَوْ سَلَّمَ الْإِمَامُ وَهُوَ مَوْضِعُ جُلُوسِ الْمُسَبِّقِ ) بَانَ أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ رُكْعَتَيْنِ ( قَامَ مُكَبَّرًا ) لِإِدْرَاكِ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنَ الصَّلَاةِ ( فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ) الْجُلُوسُ مَعَ الْإِمَامِ ( مَوْضِعُهُ ) أَيِ مَوْضِعِ جُلُوسِ الْمَأْمُومِ كَأَن أَدْرَكَ مَعَهُ رُكْعَةً أَوْ ثَلَاثَةً ( فَلَا تَكْبِيرَ ) يَطْلُبُ مِنْهُ حَالُ قِيَامِهِ ( وَإِنْ أَدْرَكَ الْإِمَامُ قَبْلَ أَنْ يَسْلِمَ ) أَيِ قَبْلَ تِمَامِهِ ( أَدْرَكَ فَضِيلَةَ الْجَمَاعَةِ ) لِإِدْرَاكِهِ مَعَهُ النِّسَةَ وَتَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ ( وَمَا أَدْرَكَ ) الْمَأْمُومُ مَعَ الْإِمَامِ ( فَهُوَ أَوَّلُ صَلَاتِهِ ) قِيَامِي فِيهِ بِالِاسْتِفْتَاخِ ( وَمَا بَاقِي بِهٍ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ فَهُوَ آخِرُ صَلَاتِهِ فَيُعِيدُ فِيهِ الْقُنُوتَ ) وَلَوْ قَبِلَ مَعَ الْإِمَامِ ( وَيَجِبُ مُتَابَعَةُ الْإِمَامِ فِي الْأَفْعَالِ وَلَكِنْ اجْتِدَاءُ فِعْلِهِ ) أَيِ الْمَأْمُومِ ( مُتَأَخِّرًا عَنْ ابْتِدَائِهِ ) أَيِ ابْتِدَاءِ فِعْلِ الْإِمَامِ حَتَّى يَحُوزَ فَضِيلَةَ الْجَمَاعَةِ ( وَمُتَقَدِّمًا عَلَى فِرَاقِهِ ) فَيُحْضِرُ رُكُوعَهُ مِثْلًا مُتَأَخِّرًا عَنْ ابْتِدَاءِ الْإِمَامِ بِرُكُوعِهِ وَقَبْلَ رَفْعِهِ لِلْأَعْتِدَالِ فَإِنْ قَارَنَهُ فِي أَفْعَالِهِ فَاتَتْهُ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ ( وَيَتَابَعُهُ فِي الْأَقْوَالِ أَيْضًا ) فَلَا يُقَارَنُ فِيهَا سِوَاهُ كَانَتْ وَاجِبَةً كَقِرَاءَةِ الْقَائِمَةِ أَوْ مَتَدْوِيَةِ كَالتَّكْبِيرَاتِ ( إِلَّا التَّأْمِينَ فَإِنَّهُ ) يُقَارَنُ فِيهِ ، وَلَوْ قَارَنَهُ فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ أَوْ شَكَّ هَلْ قَارَنَهُ ) فِيهَا ( لَمْ تَنْعَقِدْ ) صَلَاتُهُ ( أَوْ فِي غَيْرِهِ ) أَيِ التَّحَرُّمِ ( كَرِهَ ) وَصَحَّتِ الْقُدُورَةُ ( وَفَاتَتْهُ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ ) لَكِنْ رَفَعَ فِي الْأَقْوَالِ خِلَافَ فِي الْمَادَّةِ ( وَإِنْ سَبَقَهُ إِلَى رُكْنٍ بَانَ رُكْعٌ قَبْلَهُ ) وَهَذَا هُوَ السَّبْقُ بِبَعْضِ الرُّكْنِ ( كَرِهَ ) وَقِيلَ حَرَّمَ وَاعْتَمَدَ النَّوَوِيُّ ( وَنَذِبَ الْعَوْدُ إِلَى مُتَابَعَتِهِ ) لِإِدْرَاكِهِ فَضِيلَةَ مُتَابَعَةِ الْإِمَامِ فِي هَذَا الرُّكْنِ ( وَإِنْ سَبَقَهُ بِرُكْنٍ ) وَذَلِكَ مَصُورٌ ( بَانَ رُكْعٌ وَرَفَعَ ثُمَّ مَكَثَ ) فِي الْأَعْتِدَالِ ( حَتَّى رَفَعَ الْإِمَامُ حَرَّمَ ) وَهَذَا هُوَ السَّبْقُ بِرُكْنٍ ( وَلَمْ يَطْلُبْ ) صَلَاةَ الْمَأْمُومِ ( أَوْ ) سَبَقَهُ ( بِرُكْنَيْنِ عَمَدًا ) وَذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا غَرُوحُهُ فِي الثَّلَاثِ كَأَن رُكْعَهُ وَاعْتَدَلَ وَشَبَّحَ فِي الْهَوَىِّ السُّجُودَ وَالْإِمَامَ قَائِمًا فِي الْقِرَاءَةِ

بطلت، أو سهوا فلا، ولا يعتد بهذه الركعة، وإن تخلف بركن بلا عذر كره أو بركنين بطلت فإن ركع  
واعتدل والمأموم بعد قائم لم تبطل، فإن هوى ليسجد وهو بعد قائم بطلت وإن لم يبلغ السجود لأنه ككل  
الركنين، وإن تخلف بعذر كبطء قراءته لعجز لا لوسوسة حتى ركع الإمام لزمه إتمام الفاتحة ويسمى  
خلفه ما لم يسبقه بأكثر من ثلاثة أركان، فإن زاد وافقه فيها هو فيه، ثم يتدارك ما فاتته بعد سلامه، وإذا  
أحسن الإمام بداخل وهو رافع أو في التشهد الأخير نذب انتظاره بشرط أن يكون قد دخل المسجد وأن  
لا يفحش الطول وأن يقصد الطاعة لا تمييزه وإكرامه بأن ينتظر الشريف دون الحقير؛ ويكره في غير الركوع  
والتشهد؛ ولو كان لمسجد إمام راتب، ولم يكن مطروقا كره لغيره إقامة الجماعة فيه بغير إذنه، وإن كان  
مطروقا أو لا إمام له لم يكره، ومن صلى منفردا أو في جماعة ثم وجد جماعة تصلي نذب أن يعيد معهم بنية  
الفريضة وتقع نفلا؛ ويندب للإمام التخفيف، فإن علم رضا محصورين بالتطويل نذب حينئذ؛

(بطلت أو) سبقه بالركنين (سهوا فلا) تبطل (ولا يعتد بهذه الركعة) فيأتي بعد سلام إمام بركعة (وإن تخلف  
بركن بلا عذر كره أو بركنين بطلت) صلاته لانخراط المتابعة (فإن ركع) الإمام (واعتدل والمأموم بعد قائم  
لم تبطل) لأنه لم يسبقه بركنين إلا إذا شرع في الثالث (فإن هوى) الإمام (ليسجد) بأن صار إلى محل لا تجزى فيه  
الفاتحة (وهو بعد قائم بطلت وإن لم يبلغ السجود لأنه ككل الركنين) بانقضاه عن القيام (وإن تخلف) للمأموم  
(بعذر) وذلك العذر (كبطء قراءته لعجز) خلقي (لا لوسوسة) ظاهرة (حتى ركع الإمام لزمه إتمام الفاتحة ويسمى  
خلفه ما لم يسبقه بأكثر من ثلاثة أركان) طويلا فليس منها الاعتدال والجلوس بين السجدين (فإن زاد) على الثلاثة  
(وافقه) أي وافق المأموم الإمام (فيا هو فيه) كأن استمر في قراءة الفاتحة حتى سجد الإمام السجود الثاني ورفع منه  
فيوائقه حينئذ في الجلوس للتشهد أو في القيام للفاتحة وفاتته الركعة (ثم يتدارك ما فاتته بعد سلامه) أي سلام إمامه  
(وإذا أحسن الإمام بداخل) يريد الاقتداء به (وهو رافع أو في التشهد الأخير) نذب له (انتظاره) فله تعالى إغانة على إدراك  
الركعة أو الجماعة (بشرط أن يكون) هذا الشخص (قد دخل المسجد) أي محل الصلاة (وأن لا يفحش الطول) فيتضرر  
الحاضرون (وأن يقصد الطاعة) لله تعالى (لاتمييزه وإكرامه) بأن ينتظر الشريف دون الحقير (أو ينتظر بعضهم لصدقة  
ويخشى على من يفعل ذلك الشرك، ومثل الإمام المنفرد إذا أحسن عن يقتدى به (ويكره) الانتظار (في غير الركوع  
والتشهد) لأنه لإفائدة فيه (ولو كان لمسجد إمام راتب ولم يكن مطروقا) أي محلا لطروق الناس بأن يدخله جماعة  
بعد أخرى مثل مساجد العشائر (كره لغيره) أي الراتب (إقامة الجماعة فيه بغير إذنه وإن كان مطروقا أو  
لا إمام له لم يكره) ما ذكر من إقامة الجماعة أو تعددها فيه (ومن صلى منفردا أو صلى) في جماعة ثم وجد جماعة تصلي  
ندب أن يعيد معهم (صلاته) بنية الفريضة (ويشترط أيضا أن تقع الثانية جماعة من أولها إلى آخرها وأن تقع في الوقت  
وأن تعاد مرة واحدة) ويندب للإمام التخفيف (بأن يخفف القراءة والأذكار ولا يقتصر على الأقل ولا يستوفي الأكل  
(فإن علم رضا محصورين بالتطويل نذب حينئذ) التطويل فيستوفي الأكل ولو كانوا يؤثرون التطويل

وَيَنْدُبُ تَلْقِينَ إِمَامَهُ إِنْ وَقَفَتْ قِرَاءَتُهُ، وَإِنْ نَسِيَ ذِكْرَ أَجْزَائِهِ بِهَ الْمَأْمُومُ لِيَسْمَعَهُ أَوْ فَعَلًا سَبَّحَ، فَإِنْ تَذَكَّرَهُ  
 الْإِمَامُ عَمَلَهُ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَتَذَكَّرْهُ لَمْ يَجْزِ الْعَمَلُ بِقَوْلِ الْمَأْمُومِينَ وَلَا غَيْرِهِمْ وَإِنْ كَثُرُوا، وَإِنْ تَرَكَ فَرَضًا وَجَبَ  
 فِرَاقُهُ، أَوْ سَنَةٌ لَا تَفْعَلُ إِلَّا بِتَخَلُّفٍ فَاحِشٍ كَتَشَهُدٍ حَرَمَ فَعْلَاهَا، فَإِنْ فَعَلَهَا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَلَهُ فِرَاقُهُ لِفَعْلِهَا، فَإِنْ  
 أَمَكَّنَتْ قَرِيبًا كَجَلْسَةِ الْأَسْتِرَاحَةِ فَعْلَاهَا، وَمَتَى قَطَعَ الْإِمَامُ صَلَاتَهُ بِحَدَثٍ أَوْ غَيْرِهِ فَلَهُ اسْتِخْلَافٌ مَنْ يَتِمُّهَا  
 بِشَرْطِ صَلَاحِيَّتِهِ لِإِمَامَةِ هَذِهِ الصَّلَاةِ، فَإِنْ فَعَلُوا رُكْنًا قَبْلَ الْاسْتِخْلَافِ أَمْتَعَ الْاسْتِخْلَافُ، فَإِنْ كَانَ الْخَلِيفَةُ  
 مَأْمُومًا جَازَ اسْتِخْلَافُهُ مُطْلَقًا، وَبِرَأْيِ الْمَسْبُوقِ نَظَمَ الْإِمَامُ، فَإِذَا فَرَّغَ مِنْهُ قَامَ وَأَشَارَ لِفَارْقِهِ أَوْ يَنْتَظِرُوهُ،  
 وَهُوَ أَفْضَلُ، وَإِنْ جَهَلَ نَظَمَ الْإِمَامُ رَاقِبَهُمْ، فَإِنْ هُمُومُوا بِالْقِيَامِ إِلَّا قَعْدَ، وَإِنْ كَانَ الْخَلِيفَةُ غَيْرَ مَأْمُومٍ جَازَ  
 فِي الْأَوَّلَى وَفِي الثَّالِثَةِ مِنَ الرَّبَاعِيَّةِ لَا فِي الثَّانِيَةِ وَالرَّابِعَةِ .

ولكن المجد مطروق لا يطول ( ويندب تلقين إمامه إن وقعت قراءته ) بأن تردد فيها وسكت ولا يلقنه مادام مترددا  
 ( وإن نسي ) الإمام ( ذكرها ) كالسبوح ( جهر به المأموم . ليسمه ) الإمام فيأتي به ( أو فعلا ) من أفعال الصلاة  
 واجبا كان أو مندوبا ( سبَّح ) للمأموم ( فإن تذكره الإمام عمل به ) أي بما تذكره . ( وإن لم يتذكره لم يجز العمل  
 بقول المأمومين ولا غيرهم ) ولا بفعلهم أيضا ( وإن كثروا ) لكن إن بلغوا حد التواتر جاز العمل بقولهم وكذا  
 بفعلهم ( وإن ترك فرضا ) كأن قعد في موضع القيام ( وجب ) على المأموم ( فراقه ) بأن لا يتابعه في ذلك بل يعضي  
 على الصواب ( أو ) ترك ( سنة لا تفعل إلا بتخلف فاحش ) من المأموم ( كتشبه ) أو تركه الإمام ( حرم فعلها )  
 أي تلك السنة فلا يفعل التشهد إذا تركه الإمام بل يقوم معه ( فإن فعلها بطلت صلاته وله فراقه ) بأن ينوي بقلبه  
 فراقه ( ليفعلها ) أي تلك السنة ( فإن أمكنت ) تلك السنة ( قريبا ) أي من غير تخلف فاحش ( كجلسة الاستراحة )  
 فإنه يمكن فعلها إذا تركها الإمام من غير تخلف فاحش ( فعلها ) من غير نية مفارقة ومثل جلسة الاستراحة القنوت  
 فإذا تركه الإمام ندب للمأموم فعله إذا لحقه في السجدة الأولى وجاز إذا لحقه في الثانية ( ومتى قطع الإمام صلاته  
 بحديث أو غيره ) كطروء نجاسة ( فله ) أي للإمام ( استخلاف من يتمها ) أي يقيم خليفة ليكمل الصلاة للمأمومين  
 منهم أو من غيرهم ( بشرط صلاحية إمامة هذه الصلاة ) بأن لا يكون امرأة وهم رجال مثلا وأشار لشروط من شروط  
 الاستخلاف بقوله ( فإن فعلوا ركنًا قبل الاستخلاف امتنع الاستخلاف ) بشرطه الفورية بأن لا يفضل المأمومون بعد قطع  
 الإمام الصلاة ركنًا وهم مترددون فلو فعلوا لم يصح الاستخلاف ( فإن كان الخليفة مأموما ) مسبوقا أو موافقا ( جاز  
 استخلافه مطلقا ) أي في سائر ركعات الصلاة من أولى وغيرها ( ويراعى المسبوق نظم ) صلاة ( الإمام ) فيقعد عند  
 قعوده ويقف عند قنوته ، فلو استخلفه في الصبح في ثانيته وهي أولى له قنت فيها وقعد للتشهد ( فإذا فرغ منه ) أي من  
 نظم صلاة الإمام ( قام وأشار ليفارقوه ) أي ينووا للمفارقة ويسلموا لأنفسهم ( أو ينتظروه ) حتى يكمل ما عليه من  
 الركعة ويسلموا معه ( وهو ) أي الانتظار ( أفضل ) من المفارقة ( وإن جهل ) المسبوق ( نظم ) صلاة ( الإمام  
 راقبهم فإن هموا بالقيام قام وإلا قعد ) ولو أخبره الإمام بما عليه جاز اعتاده ( وإن كان الخليفة غير مأموم جاز )  
 استخلافه ( في الأولى وفي الثالثة من الرباعية لافي الثانية و ) لافي ( الرابعة ) لأنه غير ملتزم لترتيب الإمام وهم ملتزمون  
 ففجع الخلاف بينه وبينهم هذا إذا لم يجدوا نية الاعتداء به ، وإلا جاز .

وَلَا تَجِبُ نِيَّةُ الْاِقْتِدَاءِ بِالْخَلِيفَةِ بَلْ لَهُمْ أَنْ يَتِمُّوا فُرَادَى ، وَلَوْ قَدَّمَ الْإِمَامُ وَاحِدًا وَالْقَوْمُ آخَرَ فَقَدِمَهُمْ أَوَّلَى .  
 (فصل) أَوَّلَى النَّاسِ بِالْإِمَامَةِ : الْآفَقَةُ ثُمَّ الْأَقْرَأُ ، ثُمَّ الْأَوْرَعُ ، ثُمَّ الْأَقْدَمُ هَجْرَةً وَوَلَدَهُ ، ثُمَّ الْأَسْنُ فِي  
 الْإِسْلَامِ ، ثُمَّ النَّسِيبُ ، ثُمَّ الْإِحْسَنُ سِيرَةً ، ثُمَّ الْأَحْسَنُ ذِكْرًا ، ثُمَّ الْأَنْظَفُ بَدَنًا وَثَوْبًا ، ثُمَّ الْأَحْسَنُ صَوْتًا ،  
 ثُمَّ الْأَحْسَنُ صُورَةً ، فَمَنْ وَجَدَ وَاحِدًا مِنْ هَؤُلَاءِ قَدَّمَ ، وَإِنْ اجْتَمَعُوا كُلُّهُمْ أَوْ بَعْضُهُمْ رَتَّبُوا هَكَذَا ، فَإِنْ اسْتَوَى  
 وَتَشَاحَا أَقْرَعَ ، وَإِمَامُ الْمَسْجِدِ وَسَاكِنُ الْبَيْتِ وَلَوْ بِاجَارَةٍ مُقَدِّمَانِ عَلَى الْآفَقَةِ وَمَا بَعْدَهُ ، وَلَهُمَا تَقْدِيمٌ مَنْ  
 أَرَادَا ، وَالسُّلْطَانُ وَالْأَعْلَى فَالْأَعْلَى مِنَ الْقُضَاةِ وَالْوَلَاةِ يُقَدِّمُونَ عَلَى السَّاكِنِ وَإِمَامِ الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِمَا ، وَيُقَدِّمُ  
 حَاضِرٌ وَحَرٌّ وَعَدْلٌ وَبَالِغٌ عَلَى مُسَافِرٍ وَعَبْدٌ وَفَاسِقٌ وَصَيٌّ ، وَإِنْ كَانُوا آفَقَةً ، وَالْبَصِيرُ وَالْأَعْمَى سَوَاءٌ . وَيَكْرَهُ  
 أَنْ يَوْمَ قَوْمًا يَكْرَهُهُ أَكْثَرُهُمْ بِسَبَبٍ شَرْعِيٍّ ، وَلَا يَجُوزُ الْاِقْتِدَاءُ بِكَافِرٍ ، وَلَا بِمَجْنُونٍ ، وَلَا بِمُحَدِّثٍ ، وَلَا  
 ذِي نَجَاسَةٍ ، وَلَا رَجُلٍ وَخَنِيٍّ بِامْرَأَةٍ ، وَلَا مَنْ يَحْفَظُ الْفَاحِشَةَ بِمَنْ يُحِلُّ بِحَرْفٍ مِنْهَا

(ولا تجب نية الاقتداء) على للمؤمنين (بالخليفة) فتكفيهم نيتهم القدوة بالإمام الأول عن تجديدها (بل لهم أن يتبعوا فرادى) من غير استخلاف في غير الجمعة وفيها إذا حصلوا مع الأول ركعة (ولو قدم الإمام واحدا والقوم آخر فقدمهم أولى) من مقدم الإمام .

(فصل : أَوَّلَى النَّاسِ بِالْإِمَامَةِ الْآفَقَةُ) أى الذى له زيادة معرفة بفقته باب الصلاة (ثم الأقرأ) أى الأكثر قرآنا بالحفظ (ثم الأورع) والأورع هو العفة وحسن السيرة (ثم الأقدم هجرة) إلى النبي صلى الله عليه وسلم (وولده) يقدم بعده (ثم الأسن في الإسلام) فيقدم شاب أسلم أمس على شيخ أسلم اليوم (ثم النسب) أى من له نسب أشرف من نسب غيره على حسب ما في السكفأة كما سيأتي (ثم الأحسن سيرة ثم الأحسن ذكرا) حسن السيرة هو حسن الذكر فالظاهر أنهما بمعنى واحد (ثم الأنظف بدنا وثوبا ثم الأحسن صوتا ثم الأحسن صورة ، فمَنْ وَجَدَ وَاحِدًا مِنْ هَؤُلَاءِ) أى لم يوجد إلا هو فقط (قدم ، وإن اجتمعوا كلهم) أى أصحاب تلك الصفات (أوبعضهم رتبوا هكذا) على حسب ما ذكره (فإن استويا) أى شخصان وجد في كل منهما ما في الآخر (وتشاحا) أى كل منهما أراد التقديم (أقرع) بينهما (وإمام المسجد وساكِن البيت ولو بإجارة مقدمان على الآفقه وما بعده) من ذوى الصفات (ولهما تقديم من أَرَادَا) ممن يصلح للإمامة وإن كان غيره أصح منه بخلاف ذوى الصفات فليس لتقديم غيره (والسلطان) الأعظم (والأعلى فالأعلى من القضاة والولاة يقدمون على الساكن و) على (إمام المسجد وغيرهما) من ذوى الصفات ، وتقدم القضاة والولاة مشروط بكون ولايتهما عامة وفي محل ولايتهما (ويقدم حاضر وحر وعدل وبالع على مسافر وعبد وفاسق وصي وإن كانوا آفقه) أى أكثر فقها لأنهم جنفوا من الصفات في باب الإمامة ما يفوق زيادة الفقه (والبصير والأعمى سواء) لا يفضل أحدهما الآخر (ويكره أن يؤم قوما يكرهه أكثرهم بسبب شرعى) كنظم أو قاطى معيشة مذمومة (ولا يجوز الاقتداء بكافر) ولو عتقا كزندق (ولا مجنون ولا محدث ولا ذى نجاسة) ظاهرة وهى التى لو تأملها المتقيد لآها (ولا رجل وخنئ بامرأة ولا من يحفظ الفاحشة بمن يحل بحرف منها) كتحفيف للشداد .



أَوْ بَاخِرَسَ ، أَوْ أَرَّتْ ، أَوْ أَلْتَعَ ، فَإِنْ ظَهَرَ بَعْدَ الصَّلَاةِ أَنَّ إِمَامَهُ وَاحِدًا مِنْ هَؤُلَاءِ . لَزِمَهُ الْإِعَادَةُ إِلَّا إِذَا كَانَ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ خَفِيَّةٌ ، أَوْ كَانَ مُحْدَثًا فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ ، أَوْ فِيهَا وَهُوَ زَائِدٌ عَلَى الْأَرْبَعِينَ ، فَإِنْ كَلَّتْ بِهِ الْأَرْبَعُونَ وَجَبَتْ الْإِعَادَةُ ، وَيَصِحُّ فَرَضُ خَلْفِ نَفْلٍ ، وَصَبِيحُ خَلْفِ ظَهْرٍ ، وَقَائِمُ خَلْفِ قَاعِدٍ ، وَأَدَاءُ خَلْفِ قَضَاءٍ وَبِالْعَكْسِ ، وَلَوْ اقْتَدَى بِغَيْرِ شَافِعِي صَحَّ إِنْ لَمْ يَتَيَقَّنْ أَنَّهُ أَخْلَى بِوَأَجِبٍ وَإِلَّا فَلَا ، وَالْإِعْتِبَارُ بِإِعْتِقَادِ الْمَأْمُومِ . وَتُكْرَهُ وَرَاءُ فَاسِقٍ وَقَافَاءٍ وَتَمْتَامٍ وَلَا حَنْ .

(فصل) السُّنَّةُ أَنْ يَقِفَ الذَّكَرَانِ فَصَاعِدًا خَلْفَ الْإِمَامِ وَالذَّكَرُ الْوَاحِدُ عَنْ يَمِينِهِ ، فَإِنْ جَاءَ آخِرُ أَحْرَمٍ عَنْ يَسَارِهِ ، ثُمَّ يَتَأَخَّرَانِ إِنْ أَمَكَنَ وَإِلَّا تَقَدَّمَ الْإِمَامُ ؛ وَإِنْ حَضَرَ رَجُلَانِ وَنِسَاءٌ تَقَدَّمَ الرِّجَالُ ، ثُمَّ النَّسِيَّانِ ، ثُمَّ النِّسَاءُ ، وَتَقَفَ إِمَامَةُ النِّسَاءِ وَسَطُهُنَّ . وَيُكْرَهُ أَنْ يَرْتَفِعَ مَوْقِفُ الْإِمَامِ عَلَى الْمَأْمُومِ وَعَكْسُهُ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الْإِمَامُ تَعْلِيمَهُمْ أَعْمَالَ الصَّلَاةِ .

(أَوْ بَاخِرَسَ) : وَإِنْ كَانَتْ صَلَاتُهُ صَحِيحَةً (أَوْ) : (أَرَّتْ) : وَهُوَ مِنْ يَدْعُو فِي غَيْرِ حُلِّ الْإِدْقَامِ (أَوْ) : (أَلْتَعَ) : وَهُوَ مِنْ يَبْدُلُ حَرْفًا بِحَرْفٍ (فَإِنْ ظَهَرَ بَعْدَ الصَّلَاةِ أَنَّ إِمَامَهُ وَاحِدًا مِنْ هَؤُلَاءِ) : (لَزِمَهُ الْإِعَادَةُ إِلَّا إِذَا كَانَ) : (عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ خَفِيَّةٌ أَوْ كَانَ مُحْدَثًا) : حَدَثًا أَكْبَرَ أَوْ أَصْفَرَ فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ وَحَسَّتْ صَلَاتُهُ لَكِنْ يَشْرُطُ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ الْمُحْدَثُ (فِي غَيْرِ) : يَوْمِ (الْجُمُعَةِ أَوْ فِيهَا وَهُوَ زَائِدٌ عَلَى الْأَرْبَعِينَ) : لِأَنَّ صَلَاتَهُ غَيْرَ صَحِيحَةٍ فَلَا يَحْسِبُ مِنْ أَهْلِ الْجُمُعَةِ (فَإِنْ كَلَّتْ بِهِ الْأَرْبَعُونَ وَجَبَتْ الْإِعَادَةُ) : لِأَنَّ اكْتِمَالَ شَرْطٍ فِي الْأَرْبَعِينَ وَقَدْ فَاتَ بِحَدَثِ الْإِمَامِ (وَيَصِحُّ فَرَضُ خَلْفِ نَفْلٍ) : أَيُّ يَصِحُّ لِمَنْ يَصَلِّي فَرَضًا أَنْ يَقْتَدِيَ بِمَنْ يَصَلِّي نَفْلًا (وَصَبِيحُ خَلْفِ ظَهْرٍ وَقَائِمُ خَلْفِ قَاعِدٍ ، وَ) : لِمَنْ يَصَلِّي (أَدَاءُ خَلْفِ قَضَاءٍ وَبِالْعَكْسِ) : فِي كُلِّ مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ وَيَصِحُّ فَرَضُ الْخ (وَلَوْ اقْتَدَى) : شَافِعِي (بِغَيْرِ شَافِعِي) : تَحْسَنِي (صَحَّ) : وَحَازَ فَضِيلَةَ الْجَمَاعَةِ (إِنْ لَمْ يَتَيَقَّنْ أَنَّهُ) : أَيُّ الْإِمَامِ قَدْ (أَخْلَى بِوَأَجِبٍ) : كَمَا تَرَكْنَا الْبَسْمَلَةَ مِنَ الْعَلَامَةِ أَوْ لِمَنْ امْرَأَتُهُ تَتَقَضَّى أَوْ نِسْوَةٌ أَوْ نِسْ فَرْجُهُ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ (وَإِلَّا) : بِأَنْ يَتَيَقَّنَ ذَلِكَ مِنَ الْإِمَامِ (فَلَا) : يَصِحُّ الْإِعْتِدَاءُ (وَالْإِعْتِبَارُ) : فِي الْوَأَجِبِ (بِإِعْتِقَادِ الْمَأْمُومِ) : فَإِذَا فَعَلَ الْإِمَامُ شَيْئًا يَعْتَقِدُ الْمَأْمُومُ أَنَّهُ يَبْطُلُ الصَّلَاةُ وَالْإِمَامُ أَنَّهُ لَا يَبْطُلُ فَالْمَبْرُورَةُ بِإِعْتِقَادِ الْمَأْمُومِ (وَتُكْرَهُ) : الصَّلَاةُ (وَرَاءُ فَاسِقٍ) : بِأَنْ ارْتَكَبَ كَبِيرَةً كَثْرَتِ سَخَرٍ أَوْ تَعَالَى رِبَا أَوْ أَصْرَ عَلَى سَفِيحَةٍ كَنَظَرٍ إِلَى غَيْرِ مُحْرَمٍ وَلَمْ تَنْلُبْ طَاعَاتِهِ عَلَى مَعَاسِيهِ (وَقَافَاءُ) : مِنْ يَكْرُرُ الْفَاءَ (وَتَمْتَامُ) : مِنْ يَكْرُرُ التَّاءَ (وَلَا حَنْ) : بِمَا لَا يَنْبَغِي الْمَعْنَى .

(فصل) فِيهَا يَتَمَلَّقُ بِمَوْقِفِ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ (السُّنَّةُ أَنْ يَقِفَ الذَّكَرَانِ فَصَاعِدًا خَلْفَ الْإِمَامِ) : أَيُّ وَرَاءَهُ لَا يَمِينًا وَلَا شِمَالًا (وَالذَّكَرُ الْوَاحِدُ عَنْ يَمِينِهِ فَإِنْ جَاءَ آخِرُ أَحْرَمٍ عَنْ يَسَارِهِ ثُمَّ يَتَأَخَّرَانِ) : حَتَّى يَكُونَا وَرَاءَ الْإِمَامِ لِإِمَامِهِمَا بِأَعْمَالٍ لَا يَبْطُلُ الصَّلَاةُ وَذَلِكَ لَا يَتَأْتَى إِلَّا فِي الْقِيَامِ أَوِ الزَّكُوعِ (إِنْ أَمَكَنَ) : الْآخِرُ (وَلَا تَقْدَمُ الْإِمَامُ ، وَإِنْ حَضَرَ رَجُلَانِ وَنِسَاءٌ تَقْدَمُ الرِّجَالُ) : فِي الْبَصِّ (ثُمَّ النَّسِيَّانِ) : بَعْدَ الرِّجَالِ فِي صَفِّ آخِرٍ إِنْ كَمَلَ الرِّجَالُ صَفُّهُمْ وَإِلَّا كَمَلَ صَفُّهُمْ مِنَ النَّسِيَّانِ هَذَا إِنْ حَضَرُوا مَعًا ، فَإِنْ حَضَرَ النَّسِيَّانِ أَوْ لَا وَاصْطَفَوْا ثُمَّ حَضَرَ الرِّجَالُ فَلَا يُؤْخَرُونَ لِأَجْلِهِمْ (ثُمَّ النِّسَاءُ وَتَقَفَ إِمَامَةُ النِّسَاءِ وَسَطُهُنَّ) : وَلَا تَقْدَمُ عَلَيْهِنَّ (وَيُكْرَهُ أَنْ يَرْتَفِعَ مَوْقِفُ الْإِمَامِ عَلَى الْمَأْمُومِ وَعَكْسُهُ) : وَهُوَ أَنْ يَقِفَ الْمَأْمُومُ مِنْ خَلْفِ الْإِمَامِ (إِلَّا أَنْ يُرِيدَ الْإِمَامُ تَعْلِيمَهُمْ أَعْمَالَ الصَّلَاةِ) : فَيَرْتَفِعُ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ

أَوْ يَكُونَ الْمَأْمُومُ مُبْلَغًا عَنِ الْإِمَامِ فَيَنْدُبُ ، لَكِنْ إِنْ كَانَ فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ وَجِبَ أَنْ يُحَازِيَ الْأَسْفَلَ الْأَعْلَى  
بِغَضِّ يَدَيْهِ بِشَرْطِ اعْتِدَالِ الْخُلُقَةِ ، وَمَنْ لَمْ يَحْزِدْ فِي الصَّفِّ فَرَجَةً أَحْرَمَ ثُمَّ يَجْذِبُ لِنَفْسِهِ وَاحِدًا مِنْ  
الصَّفِّ لِيَقِفَ مَعَهُ ، وَيَنْدُبُ لِذَلِكَ مُسَاعِدَتُهُ ، وَلَوْ تَقَدَّمَ عَقِبُ الْمَأْمُومِ عَلَى عَقِبِ الْإِمَامِ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ ،  
وَمَتَى اجْتَمَعَ الْمَأْمُومُ وَالْإِمَامُ فِي مَسْجِدٍ صَحَّ الْقِتْدَاءُ مُطْلَقًا ، وَإِنْ تَبَاعَدَا أَوْ اخْتَلَفَ الْبِنَاءُ مِثْلُ أَنْ يَقِفَ  
أَحَدُهُمَا فِي السَّطْحِ وَالْآخَرُ فِي بَيْتٍ فِي الْمَسْجِدِ ، وَإِنْ أَغْلَقَ بَابُ السَّطْحِ ، لَكِنْ يُشْتَرَطُ الْعِلْمُ بِاتِّعَالَاتِ الْإِمَامِ  
أَمَّا بِمُشَاهَدَةٍ أَوْ سَمَاعٍ مُبْلَغٍ : وَالْمَسَاجِدُ الْمُتَلَصِّقَةُ الْمُتَنَافِذَةُ كَمَسْجِدٍ وَاحِدٍ ، وَلَوْ كَانَ فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ فِي فِضَاءٍ  
كَصَحْرَاءٍ أَوْ بَيْتٍ وَاسِعٍ صَحَّ اقْتِدَاءُ الْمَأْمُومِ بِالْإِمَامِ إِنْ لَمْ يَزِدْ مَا بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثِمِائَةِ ذِرَاعٍ تَقْرِيْبًا وَالْأَفْلَا  
وَلَوْ صَلَّى خَلْفَهُ صُفُوفٌ اعْتَبِرَتِ الْأُذْرُعُ بَيْنَ كُلِّ صَفٍّ وَالصَّفِّ الَّذِي قُدَّامَهُ ، وَإِنْ بَلَغَ مَا بَيْنَ الْأَخِيرِ  
وَالْإِمَامِ أَمِيَالٌ سِوَاهُ حَالٍ بَيْنَهُمَا نَارٌ أَوْ بَحْرٌ يَحْجُجُ إِلَى سَبَاحَةٍ أَوْ شَارِعٍ مَطْرُوقٍ أَمْ لَا ، وَلَوْ وَقَفَ كُلُّ مَنِهَا  
فِي بِنَاءٍ كَبَيْتَيْنِ ، أَوْ أَحَدُهُمَا فِي صَحْنٍ وَالْآخَرُ فِي صُفَّةٍ مِنْ دَارٍ أَوْ خَانٍ أَوْ مَدْرَسَةٍ خُفِّكُهُ حُكْمُ الْفِضَاءِ .

( أَوْ يَكُونَ الْمَأْمُومُ مُبْلَغًا عَنِ الْإِمَامِ ) تكبير الإحرام أو غيره ( فيندب ) ارتضاعهما لذلك ( لَكِنْ إِنْ كَانَ ) أي  
الامام والمأموم ( في غير مسجد وجب أن يحاذي الأسفل الأعلى ببعض يديه بشرط اعتدال الخلقه ) وهو أن يكون  
الأسفل بحيث لو مشى إلى جهة الأعلى أصابت رأسه قدميه وهذه طريقة والمتمم عدم اشتراط هذا الشرط ( ومن  
لم يحاذي في الصف فرجة ) أي سعة ( أحرم ) منفردا عن الصف ( ثم يجذب لنفسه واحداً من الصف ليقف معه )  
صفاً خروجا من خلاف من أبطل الصلاة منفرداً ( ويندب لذلك ) الجبرور ( مساعدته ) على الخير إنما لا يجزى إلا  
بعد إحرامه ( ولو تقدم عقب المأموم على عقب الإمام لم تصح صلاته ) لأن التقدم على الإمام في الموقف كالتقدم  
عليه في الإحرام ( ومتى اجتمع المأموم والإمام في مسجد صح الاقتداء مطلقاً وإن تباعدا أو اختلف البناء مثل أن  
يقف أحدهما في السطح والآخر في بئر في المسجد وإن أغلق باب السطح ) الم يسمر ( لكن يشترط العلم باتتقالات  
الامام إما بمشاهدة أو سماع مبلغ ، والمساجد المتلاصقة المتنافذة ) التي تفتح أبواب بعضها إلى بعض ( كمسجد واحد )  
ورجبة المسجد لها حكمه ( ولو كانا في غير مسجد ) هو عام يشمل البناء والفضاء لكنه قيدته بأن أبطل منه قوله  
( في فضاء ) لأنه سيذكر حكم البناء ثم ذكر مثاله بقوله ( كصحراء أو بيت واسع صح اقتداء المأموم بالإمام إن  
لم يزد ما بينهما على ثلاثمائة ذراع تقريباً ) فلا تضر زيادة ثلاثة أذرع ( وإلا ) بأن زاد ما بينهما على ذلك ( فلا ) تصح  
القدوة ( ولو صلى خلفه ) أي الإمام ( صُفُوفٌ اعْتَبِرَتِ الْأُذْرُعُ ) الثلاثمائة ( بين كل صف والصف الذي قدامه ، وإن  
بلغ ما بين ) الصف ( الأخير والإمام أَمِيَالاً سِوَاهُ حَالٍ بَيْنَهُمَا ) أي بين الإمام والصف ( نار أو بحر يحجج إلى  
سباحة أو شارع مطروق أم لا ) فالمدار على عدم بعد المسافة عن الثلاثمائة ( ولو وقف كل منهما ) أي الإمام والمأموم  
( في بناء كبيتين أو أحدهما في صحن والآخر في صفة من دار أو خان أو مدرسة خفكته حكمه الفضاء ) بأن لا يزيد  
ما بينهما على ثلاثمائة ذراع ويزاد ما ذكره بقوله :

بشرط أن لا يحول ما يمنع الاستطراق كُشْبَاك ، وَقِيلَ إِنْ كَانَ بِنَاءُ الْمَأْمُومِ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ شِمَالِهِ وَجَبَ الْإِتِّصَالُ بِحَيْثُ لَا يَبْقَى مَا يَسَعُ وَاقِفًا ، وَإِنْ كَانَ خَلْفَهُ وَجَبَ أَنْ لَا يَزِيدَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَذْرُعَ ، وَلَوْ وَقَفَ الْإِمَامُ فِي الْمَسْجِدِ وَالْمَأْمُومُ فِي فِضَاءٍ مُتَّصِلٍ بِهِ صَحَّ أَنْ لَمْ يَزِدْ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخِرِ الْمَسْجِدِ عَلَى ثَلَاثِمِائَةِ ذِرَاعٍ وَلَمْ يَحُلْ حَائِلٌ مِثْلُ أَنْ يَقِفَ قِبَالَةَ الْبَابِ وَهُوَ مُفْتَوِّحٌ فَإِذَا صَحَّتْ لَهُذَا صَحَّتْ لِمَنْ خَلْفَهُ أَوْ اتَّصَلَ بِهِ ، وَإِنْ خَرَجُوا عَنْ قِبَالَةِ الْبَابِ ، فَإِنْ عُدَلَ عَنْ قِبَالَةِ الْبَابِ أَوْ حَالَ جِدَارُ الْمَسْجِدِ أَوْ شِبَاكُهُ أَوْ بَابُهُ الْمَرْدُودُ وَإِنْ لَمْ يَقِفْ لَمْ يَصِحَّ .

### ( بَابُ الْأَوْقَاتِ الَّتِي نُهِيَ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا )

تَحْرِمُ الصَّلَاةُ وَلَا تَتَعَمَّدُ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ حَتَّى تَرْتَفِعَ قَدْرَ رُخٍّ ، وَعِنْدَ الْاِسْتِوَاءِ حَتَّى تَزُولَ ، وَعِنْدَ الْأَصْفَرَارِ حَتَّى تَغْرُبَ ، وَبَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ ، وَبَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ ، وَلَا يَحْرُمُ فِيهَا دَالُهُ سَبَبٌ كَجَنَازَةٍ . وَنَحْيَةٌ فَسَجْدٌ ، وَسُنَّةٌ وَضَوْءٌ وَقَائِدَةٌ لَا رُكْعَتَيْنِ أَحْرَامٍ ، وَلَا تُسَكَّرُ الصَّلَاةُ فِي حَرَمِ مَكَّةَ مُطْلَقًا ، وَلَا عِنْدَ الْاِسْتِوَاءِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ .

( بشرط أن لا يحول ) بين الإمام والمأْمُومِ ( ما يمنع الاستطراق ) أي الوصول إلى الإمام ( كُشْبَاك ) ولولم يمنع الرؤية وبالأولى ما يمنعها كباب مردود فالشرط على هذه الطريقة في البناءين مطلقا عدم البعد وعدم ما يمنع الاستطراق والطريق التي تفصل في البناءين ذكرها بقوله ( وقيل إن كان بناء المأْمُومِ عن يمينه ) أي الإمام ( أو شماله ) وجب الاتصال ( أي اتصال صف من أحد البناءين بالآخر ) بحيث لا يبقى ما يسع واقفاً ، وإن كان خلفه وجب أن لا يزيد على ثلاثة أذرع ( والطريقة الأولى هي المتعمدة ) ولو وقف الإمام في المسجد والمأْمُومُ في فضاء متصل به ( أي المسجد ) صح أن لم يزيد ما بينه وبين آخر المسجد على ثلاثمائة ذراع ولم يحل حائل ( يمنع الاستطراق ) مثل أن يقف قِبَالَةَ الْبَابِ وهو مفتوح ( فإما لم يكن هناك باب أورد لم تصح القدوة ( وإذا صحت ) القدوة ( لهذا ) الواقف قِبَالَةَ الْبَابِ وهو مفتوح ( صحت لمن خلفه أو ) لمن ( اتصل به ) أي من خلفه يميناً أو شمالاً ( وإن خرجوا ) أي من اتصال بمن خلفه ( عن قِبَالَةِ الْبَابِ ) لأن الرابطة لهم بالإمام هي في مقابله فاكثرت به ( فإن عدل ) الشخص الذي صلى خارج المسجد ( عن قِبَالَةِ الْبَابِ أَوْ خَالَ جِدَارَ الْمَسْجِدِ أَوْ شِبَاكُهُ أَوْ بَابَهُ الْمَرْدُودُ ، وَإِنْ لَمْ يَقِفْ لَمْ يَصِحَّ ) اقتداءه ولا اقتداء من خلفه وهذا الرابطة في حق من خلفه كالإمام فيشترط أن يكون ممن يصح الاقتداء به .

### ( بَابُ الْأَوْقَاتِ الَّتِي نُهِيَ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا )

وهي خمسة أوقات ( تحرم الصلاة ولا تتعمد عند طلوع الشمس حتى ترتفع قدر رُخٍّ ) في رأى العين ( وعند الاستواء ) للشمس ( حتى تزول ) أي تميل ( وعند الاصفرار حتى تغرب ) الشمس ( وبعد صلاة الصبح وبعد صلاة العصر ) أداء ( ولا يحرم فيها ) أي هذه الأوقات ( ماله سبب ) متقدم ( ك ) صلاة ( جنازة ونحية مسجد وسنة وضوء وقائفة ) من فرض أو نفل يشترط قضاءه كالرواتب فتصح هذه كلها في هذه الأوقات ( لا رُكْعَتَيْنِ أَحْرَامٍ ) لأن سببها وهو الإحرام متأخر ( ولا تسكره الصلاة في حرم مكة مطلقاً ) في هذه الأوقات سواء كان لها سبب أم لا ( ولا ) تسكره أيضاً في سائر البقاع ( عند الاستواء يوم الجمعة ) فيصل النفل المطلق يوم الجمعة عند الاستواء .

## بَابُ صَلَاةِ الْمَرِيضِ

لِلْعَاجِزِ صَلَاةُ الْفَرَضِ قَاعِدًا ؛ وَالْمُرَادُ مِنَ الْعِجْزِ أَنْ يَشُقَّ عَلَيْهِ الْقِيَامُ مَشَقَّةً ظَاهِرَةً ، أَوْ يَخَافَ مِنْهُ مَرَضًا أَوْ زِيَادَةً ، أَوْ دَوْرَانَ الرَّأْسِ فِي سَفِينَةٍ ، وَيَقْعُدُ كَيْفَ شَاءَ . وَيَنْدَبُ الْإِفْتِرَاشُ ، وَيُسَكَّرُ الْإِقْعَاءُ ، وَمَدُّ رُجْلِهِ ، وَأَقْلُّ رُكُوعِهِ مُحَازَاةُ جِهَتِهِ قُدَّامَ رُكْبَتَيْهِ ، وَأَكْمَلُهُ مُحَازَاةُ مَوْضِعِ سُجُودِهِ . فَإِنْ عَجَزَ عَنْ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ فَقَلَّ نِهَاجَةُ الْمُتَمَكِّنِ مِنْ تَقْرِيبِ الْجَنِبَةِ مِنَ الْأَرْضِ ، فَإِنْ عَجَزَ أَوْ مَاهِمَا ، وَلَوْ عَجَزَ عَنِ الْقُعُودِ فَقَطَّ لِدْمَلٍ وَنَحْوَهُ أُنِيَ بِالْقُعُودِ قَائِمًا ، وَلَوْ أَمَكَّنَهُ الْقِيَامُ وَبِهِ رَمَدٌ أَوْ غَيْرُهُ ، فَقَالَ لَهُ طَبِيبٌ مُعْتَمِدٌ إِنَّ صَلَاتَكَ مُسْتَلْقِيًا أَمَكَّنَ مُدَاوَاةَكَ جَازَ الْأَسْتَلْقَاءِ ، وَلَوْ عَجَزَ عَنْ قِيَامٍ وَقُعُودٍ اضْطَجَعَ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ مُسْتَقْبِلًا بَوَجهِهِ ، وَمُقَدِّمًا بَدَنَهُ ، وَيَرْكِعُ وَيَسْجُدُ إِنْ أَمَكَّنَ ، وَإِلَّا أَوْ مَاهِمَا بِرَأْسِهِ وَالسُّجُودُ أَخْفَضُ ، فَإِنْ عَجَزَ فَبَطْرَفِهِ ، فَإِنْ عَجَزَ قَبْلَهُ ، فَإِنْ خَرَسَ قَرَأَهَا بِقَلْبِهِ وَلَا تَسْقُطُ الصَّلَاةُ مَا دَامَ يَعْقِلُ ، فَإِنْ عَجَزَ فِي أَثْنِهَا قَعَدَ ، وَيَجِبُ الْأَسْتِمْرَارُ فِي الْفَاتِحَةِ إِنْ عَجَزَ فِي أَثْنِهَا ، وَإِنْ خَفَّ .

## (بَابُ) كَيْفِيَّةُ (صَلَاةِ الْمَرِيضِ) وَغَيْرِهِ

(لِلْعَاجِزِ صَلَاةُ الْفَرَضِ قَاعِدًا) وَيَسْقُطُ عَنْهُ فَرَضُ الْقِيَامِ (وَالْمُرَادُ مِنَ الْعِجْزِ) الْحُوزُ لِلصَّلَاةِ قَاعِدًا (أَنْ يَشُقَّ عَلَيْهِ الْقِيَامُ مَشَقَّةً ظَاهِرَةً أَوْ يَخَافَ مِنْهُ) أَيْ الْقِيَامُ (مَرَضًا) يَطْرَأُ عَلَيْهِ بِقَوْلِ طَبِيبٍ عَارِفٍ نَقْعَ (أَوْ) يَخَافُ (زِيَادَتَهُ) أَيْ الْمَرَضَ بِالْقِيَامِ (أَوْ) يَخَافُ (دَوْرَانَ الرَّأْسِ) بِأَنْ كَانَ فِي سَفِينَةٍ (وَيَقْعُدُ) الْعَاجِزُ (كَيْفَ شَاءَ) مِنْ إِفْتِرَاشٍ وَغَيْرِهِ (وَيَنْدَبُ الْإِفْتِرَاشُ وَيُسَكَّرُ الْإِقْعَاءُ وَمَدُّ رُجْلِهِ) لِتَقْرِيبِ الْجَنِبَةِ قُدَّامَ رُكْبَتَيْهِ (وَأَقْلُّ رُكُوعِهِ مُحَازَاةُ جِهَتِهِ قُدَّامَ رُكْبَتَيْهِ) وَأَكْمَلُهُ مُحَازَاةُ مَوْضِعِ سُجُودِهِ (فَإِنْ عَجَزَ عَنْ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ فَقَطَّ نِهَاجَةُ الْمُتَمَكِّنِ مِنْ تَقْرِيبِ الْجَنِبَةِ مِنَ الْأَرْضِ) وَلَا يَلِيزُهُ زِيَادَةُ السُّجُودِ عَنِ الرُّكُوعِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ (فَإِنْ عَجَزَ أَوْ مَاهِمَا) أَيْ أَشَارَ (وَلَوْ عَجَزَ عَنِ الْقُعُودِ فَقَطَّ لِدْمَلٍ) بِهِ (وَنَحْوَهُ أُنِيَ بِالْقُعُودِ) أَيْ بَدَلَهُ (قَائِمًا) نَحْوُ مَا فِيهِ التَّشْهَدُ وَيُسَلِّمُ (وَلَوْ أَمَكَّنَهُ الْقِيَامُ وَبِهِ رَمَدٌ أَوْ غَيْرُهُ) فَقَالَ لَهُ طَبِيبٌ مُعْتَمِدٌ (أَيُّ ثَقَةٍ بِأَنْ كَانَ عَدِلَ زَوَالِيَةً) إِنْ صَلَّيْتَ مُسْتَلْقِيًا أَمَكَّنَ مُدَاوَاةَكَ جَازَ الْأَسْتَلْقَاءِ (لَأَنَّ الْقِيَامَ يَسَبِّبُ طَوِيلَ الرَّمَدِ) (وَلَوْ عَجَزَ عَنْ قِيَامٍ وَقُعُودٍ) لَمَّا يَنْفَعُهُ مِنَ الْمَشَقَّةِ الشَّدِيدَةِ أَوْ الضَّرَرِ الْمَقُوتِ لِلْخُشُوعِ صُلًى وَ (اضْطَجَعَ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ) نَدْبًا (مُسْتَقْبِلًا بَوَجهِهِ وَمُقَدِّمًا بَدَنَهُ) وَجُوبًا (وَيَرْكِعُ وَيَسْجُدُ إِنْ أَمَكَّنَ) بِأَنْ يَمَكَّنَهُ الْقِيَامُ لِلرُّكُوعِ فَيَقُومُ لِيَرْكِعَ مِنْ قِيَامٍ ثُمَّ يَسْجُدُ أَوْ يَمَكَّنُهُ الْقُعُودُ فَيَقْعُدُ ثُمَّ يَرْكِعُ وَيَسْجُدُ (وَإِلَّا) بِأَنْ لَمْ يَمَكَّنْ ذَلِكَ (أَوْ مَاهِمَا بِرَأْسِهِ وَالسُّجُودُ أَخْفَضُ) مِنَ الْإِقْعَاءِ بِالرُّكُوعِ فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْاضْطِجَاعِ عَلَى مُسْتَلْقِيٍّ وَأَخْصَاءَ لِلْقَبْلَةِ وَبَرِخَ رَأْسَهُ لِيَتَوَجَّهَ بِوَجْهِهِ (فَإِنْ عَجَزَ) عَنِ الْإِقْعَاءِ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ (فَبَطْرَفِهِ) أَيْ يَشِيرُ بِهِ (فَإِنْ عَجَزَ) عَنِ الْإِقْعَاءِ بِطَرَفِهِ (فَبِقَلْبِهِ) أَيْ يُوجِهُ بِهِ بِأَنْ يَجْرِيَ الْأَرْكَانُ فِيهِ (فَإِنْ خَرَسَ) وَعَجَزَ عَنِ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ بِلِسَانِهِ (قَرَأَهَا بِقَلْبِهِ وَلَا تَسْقُطُ صَلَاةُ) عَنِ الشَّخْصِ (مَا دَامَ يَعْقِلُ) فَإِنْ عَجَزَ فِي أَثْنِهَا (أَيُّ الصَّلَاةِ) بِأَنْ طَرَأَ عَلَيْهِ الْمَرَضُ وَهُوَ وَاقِفٌ فِيهَا (قَعَدَ) وَيَجِبُ الْأَسْتِمْرَارُ فِي الْفَاتِحَةِ (وَلَوْ وَهُوَ هَاوٍ) (إِنْ عَجَزَ فِي أَثْنِهَا) أَيْ الْفَاتِحَةِ (وَإِنْ خَفَّ) مِنَ الْمَرَضِ ،

قَامَ ، فَإِنْ كَانَ فِي أَثْنَاءِ الْفَاتِحَةِ وَجِبَ الْإِمْسَاكُ لِيَقْرَأَ قَائِمًا ، فَإِنْ قَرَأَ فِي نَهْوِضَةٍ لَمْ يَتَعَدَّ بِهِ ، وَإِنْ خَفَّ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ قَامَ لِيَرْكَعَ مِنْهُ أَوْ فِي الرُّكُوعِ قَبْلَ الطَّمَأْنِينَةِ ارْتَفَعَ رَاكِعًا ، فَإِنْ انْتَصَبَ بَطَلَتْ أَوْ بَعْدَهَا اِعْتَدَلَ قَائِمًا ثُمَّ يَسْجُدُ أَوْ فِي اِعْتِدَالِهِ قَبْلَ الطَّمَأْنِينَةِ قَامَ لِيَعْتَدَلَ ، أَوْ بَعْدَهَا سَجَدَ وَلَا يَقُومُ .

### بَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِ

إِذَا سَافَرَ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ سَفَرًا يَبْلُغُ مَسِيرَتَهُ ذَهَابًا ثَمَانِيَةً وَأَرْبَعِينَ مِيلًا بِالْمَاشِيِّ ، وَهُوَ يَوْمَانِ بِلِيَالِهِمَا بِسِيرِ الْأَثْقَالِ فَلَهُ أَنْ يَصَلِيَ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْعِشَاءَ رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ إِذَا كَانَتْ مُؤَدِّيَاتٍ ، أَوْ فَاتَتَهُ فِي السَّفَرِ فَقَضَاهَا فِي السَّفَرِ ، فَإِنْ فَاتَتَهُ فِي الْحَضَرِ فَقَضَاهَا فِي السَّفَرِ أَوْ عَكْسَهُ أَيْ ، وَفِي الْبَحْرِ تَعْتَبَرُ هَذِهِ الْمَسَافَةُ كَمَا فِي الْبَرِّ ، فَلَوْ قَطَعَهَا فِي لَحْظَةٍ قَصَرَ ، وَلَوْ قَصَدَ بِلَدٍّ لَهُ طَرِيقَانِ أَحَدُهُمَا دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ فَسَلَّكَ الْأَبْعَدَ لِقَرَضٍ كَأَمِنْ وَسَهْوَةٍ وَزُهْمَةٍ قَصَرَ ، وَإِنْ قَصَدَ بِمَجَرَّدِ الْقَصْرِ أَيْ ، وَلَا يَدُّ مِنْ مَقْصِدٍ مَعْلُومٍ :

( قام ، فإن كان في أثناء الفاتحة ) بأن زال عنه المرض وهو يقرأ الفاتحة قاعدا ( وجب ) عليه ( الإمساك ) عند القراءة ( ليقرا قائما فإن قرأ في نهوضه لم يعتد به وإن خف بعد الفاتحة قام ليركع منه ) أي القيام ( أو ) خف ( في الركوع قبل الطمأنينة ارتفع راكم ) ليطمئن وهو قائم ( فإن انتصب ) ثم ركع أولم يركع بل هوى للسجود ( بطلت أو ) خف ( بعدها ) أي الطمأنينة ( اعتدل قائما ) ويجوز أن يعتدل راكما ( ثم ) بعد الاعتدال ( يسجد أو ) خف ( في اعتداله قبل الطمأنينة قام ليعتدل ) أي ليطمئن قائما ( أو ) خف ( بعدها ) أي الطمأنينة في الاعتدال ( سجد ولا يقوم ) لأن اعتداله قد تم وهو عاجز ، فلو قام بطلت ؛ نعم إن سن له القنوت وأراده فيقوم لأجابه .

### ( بَابُ ) كَيْفِيَّةِ ( صَلَاةِ الْمَسَافِرِ ) مِنْ الْقَصْرِ وَالْجَمْعِ

( إذا سافر في غير معصية ) من مباح كسفر تجارة أو سنة كسفر زيارة صالح أو واجب كسفر حج وشمل السفر الطويل وغيره فقبحه بأن يكون ( سفرا تبلغ مسيرته ذهابا ثمانية وأربعين ميلا بالمشي وهو يومان بلياليهما بسير الأثقال ) وهما مرحلتان بسير الأثقال ستة عشر فرسخا فإذا استوفى السفر هذه الشروط ( فله أن يصل الظهر والعصر والعشاء رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ إِذَا كَانَتْ مُؤَدِّيَاتٍ ) في أوقاتها ( أو فاتته في السفر ) الذي يجوز القصر ( قضاها في السفر ) الذي فيه الرخصة ( فإن فاتته في الحضر قضاها في السفر أو عكسه أتم ) ولا يقصر ( وفي البحر تعتبر هذه المسافة كما في البر ، فلو قطعها في لحظة قصر ) لأن علة القصر هو السفر الطويل وهو مظنة المشقة فلا يغير خلوه بعض الأفراد عنها فيقصر الصلاة من سافر في وابلور وقطع هذه المسافة في زمن يسير ( ولو قصد بلدا ) لغير جميع كتجارة ( له طريقان أحدهما دون مسافة القصر فسلك الأبعد لقرض ) آخر غير القرض الذي له أصل السفر ( كأمن وسهولة وزهمة قصر ) وإن كانت الزهمة لينت من الأقرض الدحيحة لأصل السفر ( وإن قصد مجرد القصر أتم ، ولا يد من مقصد معلوم ) فيه قطع المسافة وإن لم يقصد مكانا معينا كجبة كذا .

فَلَوْ طَلَبَ آتِياً لَا يَعْرِفُ مَوْضِعَهُ أَوْ سَافِرٌ عَبْدٌ وَأَمْرَأَةٌ وَجَنْدِيٌّ مَعَ سَيِّدٍ وَزَوْجٌ وَأَمِيرٌ وَلَمْ يَعْرِفُوا الْمَقْصِدَ  
لَمْ يَقْصُرُوا ، وَإِنْ عَرَفُوهُ قَصَرُوا بِشَرْطِهِ ، وَالْعَاصِي بِسَفَرِهِ كَأَبَقٍ وَنَاشِزَةٍ يَتِمُّ ، ثُمَّ إِنْ كَانَ لِلْبَلَدِ سُورٌ قَصَرَ  
بِمَجْرَدِ مَجَازَتِهِ سِوَاهُ كَانَ خَارِجَهُ عِمَارَةً أَمْ لَا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ سُورٌ فَبِمَجَازَةِ الْعِمْرَانِ كُلِّهِ ، وَلَا يُشْتَرَطُ  
مَجَازَةُ الْمَزَارِعِ وَالْبَسَاتِينِ وَالْمَقَابِرِ ، وَالْمَقِيمُ فِي الصَّخْرَاءِ يَقْصُرُ بِمَفَارِقَةِ خِيَامِ قَوْمِهِ ، ثُمَّ إِذَا انْتَهَى السَّفَرُ أَتَمَّ ،  
وَيَنْتَهِي بِوُصُولِهِ إِلَى وَطَنِهِ أَوْ بَلَدِهِ إِقَامَةً أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ غَيْرِ يَوْمِي الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ أَوْ بِنَفْسِ الْإِقَامَةِ وَإِنْ لَمْ  
يَنْوِهَا ، فَتَمَّى أَقَامَ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ غَيْرِ يَوْمِي الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ أَتَمَّ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقِيمَ لِحَاجَةٍ يَتَوَقَّعُ إِنْجَازَهَا ، وَيَنْوِي  
الْإِرْتِحَالَ إِذَا انْقَضَتْ فَانَّهُ يَقْصُرُ إِلَى ثَمَانِيَةِ عَشْرِ يَوْماً ، فَإِنْ تَأَخَّرَتْ عَنْهَا أَتَمَّ وَسِوَاهُ الْجِهَادِ وَغَيْرِهِ وَلَوْ وَصَلَ  
مَقْصِدَهُ ، فَإِنْ نَوَى الْإِقَامَةَ الْمُؤَثَّرَةَ أَتَمَّ وَإِلَّا قَصَرَ إِلَى أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ أَوْ ثَمَانِيَةِ عَشْرِ إِنْ تَوَقَّعَ حَاجَتَهُ كُلَّ وَقْتٍ  
( وَشُرُوطُ الْقَصْرِ ) وَقُوعُ الصَّلَاةِ كُلِّهَا فِي السَّفَرِ وَنِيَّةُ الْقَصْرِ فِي الْأَحْرَامِ ، وَإِنْ لَا يَقْتَدِي بِتَمِّ فِي جُزْءٍ  
مِنَ الصَّلَاةِ ، فَلَوْ نَوَى الْإِقَامَةَ فِي الصَّلَاةِ .

( فلو طلب آتياً أي هارباً ( لا يعرف موضعه ) ومثله الهائم الذي لا يدري أين يتوجه كالذي فرّ من الجيش ( أو  
سافر عبد وامرأة وجندي مع سيد وزوج وأمير ولم يعرفوا المقصد لم يقصروا وإن عرفوه قصروا بشرطه ) وهو  
أن يكون السفر ستة عشر فرسخاً ( والعاصي بسفره ) بأن كان نفس السفر معصية كأن قصد قطع الطريق أو الإيقاع  
من سيده ويقال له غاص بالسفر ، أما الذي عدى في سفره كأن ترك الصلاة أو أخرها فيقال له غاص في السفر وهذا يستبيح  
وخص السفر . والعاصي بسفره ( كآبق وناشزة ) من زوجهما ( يتم ) ولا يستبيح وخص السفر ( ثم إن كان  
للبلد سور قصر بمجرد مجاوزته ) أي السور ( سواء كان خارجه عِمارة أم لا وإن لم يكن له سور ) أو له سور  
لكن ليس في مقصده ( فبمجازة العمران كله ) وإن تخلله خراب ( ولا يشترط مجاوزة المزارع والبساتين والمقابر )  
وإن حوط عليهم وسكنهم بعض الناس في بعض الأيام ( والمقيم في الصحراء يقصر بمفارقة خيام قومه ) التي تنسب  
إليه ولو تفرقت ومنها مطرح الرماد وملعب الصبيان ومعاطن الابل ( ثم إذا انتهى السفر أتم وينتهي بوصوله إلى  
وطنه ) وإن لم ينو لإقامة ولا ثقله والمراد بالوطن ما اشترط مفارقه في السفر ( أو بنية لإقامة أربعة أيام غير يومي  
الدخول والخروج أو بنفس الإقامة وإن لم ينوها ، فتى أقام أربعة أيام غير يومي الدخول والخروج أتم ) فعند الإقامة  
ينتهي السفر بآخر اليوم الرابع ، وعند النية ينتهي بنفس النية ولو مقارنة لأول مكته ( اللهم إلا أن يقيم لحاجة يتوقع  
إنجازها وينوي الارتحال إذا انقضت فانه يقصر إلى ثمانية عشر يوماً ) صحاحاً ( فإن تأخرت ) حاجته ( عنها أتم )  
ولا يزيد على الثمانية عشر ( وسواء الجهاد وغيره ) فلا تقتيد الحاجة بأمر دون غيره ( ولو وصل مقصده فإن نوى  
الإقامة المؤثرة ) وهي أربعة أيام غير يومي الدخول والخروج ( أتم ولا يقصر إلى أربعة أيام ) إن لم تكن له حاجة  
منتظرة ( أو ثمانية عشر ) يوماً ( إن توقع حاجته كل وقت . وشروط القصر وقوع الصلاة كلها في السفر ونية القصر  
في الإحرام ) مع نية الصلاة ( وأن لا يقتدي بتم في جزء من الصلاة ) وإن قل . ثم فرع على شرط وجود السفر في  
الصلاة قوله ( فلو نوى الإقامة في الصلاة ) نية تقطع السفر .

أَوْشَكَ هَلْ نَوَى الْقَصْرَ أَمْ لَا أُنْمِ ذَكَرَ قَرِيبًا أَنَّهُ نَوَاهُ أَوْ تَرَدَّدَ هَلْ يَنْتَمِ أَمْ لَا ؟ أَوْ هَلْ إِمَامُهُ مُقِيمٌ أَمْ لَا ؟ أُنْمِ وَلَوْ جَهْلَ نِيَّةِ إِمَامِهِ فَتَوَى إِنْ قَصَرَ قَصَرَتْ وَإِنْ أُنْمِ أَتَمَّتْ صَحَّ ، فَإِنْ قَصَرَ قَصَرَ ، وَإِنْ أُنْمِ أَتَمَّ . وَيَحُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي وَقْتِ إِحْدَاهُمَا ، وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ كَذَلِكَ فِي كُلِّ سَفَرٍ تُقَصِّرُ الصَّلَاةُ فِيهِ ، فَإِنْ كَانَ نَازِلًا فِي وَقْتِ الْأَوَّلِ فَالتَّحْدِيدُ أَفْضَلُ ، وَإِنْ كَانَ سَائِرًا فَالتَّأْخِيرُ أَفْضَلُ ، وَإِذَا جَمَعَ تَقْدِيمًا فَشَرْطُهُ : دَوَامُ السَّفَرِ ، وَتَقْدِيمُ الْأَوَّلِ ، وَنِيَّةُ الْجَمْعِ قَبْلَ فَرَاغِ الْأَوَّلِ ، إِمَّا فِي الْإِحْرَامِ أَوْ فِي أَثْنَائِهَا ، وَأَنْ لَا يَفْرُقَ بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ فَرَّقَ يَسِيرًا لَمْ يَضُرَّ ، فَيُغْتَفَرُ لِلتَّيَمُّمِ طَلَبُ خَفِيفٍ ، فَإِنْ قَدَّمَ الثَّانِيَةَ قَبَاطِلَةً ، وَإِنْ أَقَامَ قَبْلَ شُرُوعِهِ فِي الثَّانِيَةِ ، أَوْ لَمْ يَنْوِ الْجَمْعَ فِي الْأَوَّلِ ، أَوْ فَرَّقَ كَثِيرًا وَجِبَ تَأْخِيرُ الثَّانِيَةِ إِلَى وَقْتِهَا ، وَإِنْ أَقَامَ بَعْدَ فَرَاغِهَا مَضْتًا عَلَى الصَّحَةِ ، وَإِذَا جَمَعَ تَأْخِيرًا لَمْ يَلْزِمُهُ ، إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِ الْأَوَّلِ بِقَدَرٍ مَا يَسَعُ فَعَلَهَا أَنَّهُ يُؤَخَّرُ لِجَمْعِهِ . فَلَوْ لَمْ يَنْوِهِ أُنْمِ وَكَانَتْ قَضَاءً ، وَيَنْدُبُ التَّرْتِيبُ وَالْمُوَالَاةُ وَنِيَّةُ الْجَمْعِ فِي الْأَوَّلِ ، وَيَحُوزُ لِلتَّيَمُّمِ الْجَمْعُ تَقْدِيمًا لِمَطَرٍ يَلُغِي الثُّوبَ بِشَرْطِ أَنْ يَقْصِدَ جَمَاعَةً

(أَوْشَكَ هَلْ نَوَى الْقَصْرَ أَمْ لَا أُنْمِ ذَكَرَ قَرِيبًا أَنَّهُ نَوَاهُ أَوْ تَرَدَّدَ هَلْ يَنْتَمِ أَمْ لَا) ولم يحزم بالنية (أَوْ هَلْ إِمَامُهُ مُقِيمٌ أَمْ لَا أُنْمِ) في جميع ذلك لأن القصر رخصة فلا يصار إليها إلا يتيقن استكمالها للشروط (ولو جهل نية إمامه) الذي يحوز له القصر (فتوى إن قصر قصرت وإن أتم أتممت صح) مانواه (فإن قصر قصر وإن أتم أتم) هو ولا يضره التعليق في النية لأن الظاهر من حال الإمام العصر بقربة السفر (ويحوز الجمع بين الظهر والعصر في وقت إحداها) تقديمًا وتأخيرًا (وبين المغرب والعشاء كذلك في كل سفر تقصر الصلاة فيه) فلا يحوز الجمع إلا في السفر الطويل (فإن كان نازلًا في وقت الأولى فالتقديم أفضل) من جمع التأخير (وإن كان سائرًا) في الأولى (فالتأخير أفضل) وإن كان ترك الجمع أفضل خروجًا من الخلاف فيه إلا للحجاج بعرفة ومزدلفة (وإذا جمع تقديمًا فشروطه دوام السفر وتقديم الأولى ونية الجمع قبل فراغ) من (الأولى) فيمتد وقت النية للجمع من ابتداء الأولى إلى قبيل السلام منها فإذا نوى في أي جزء من هذا الزمن صح له الجمع (إما في الإحرام أو في أثنائها وأن لا يفرق بينهما) أي بين الصلاتين تفريقًا كثيرًا عرفًا (فإن فرق يسيرًا لم يضر فيغتنف للتميم طلب خفيف) الباء (فإن قدم الثانية قباطلة) لأنه أدخل بالترتيب فإن أراد الجمع أعادها بعد فعل الأولى ونية الجمع فيها (وإن أقام) بأن انقطع سفره (قبل شروعه في الثانية أو لم ينو الجمع في الأولى أو فرق) بينهما (كثيرًا وجب تأخير الثانية إلى وقتها) لقوت شرط الجمع وصحة الأولى (وإن أقام بعد فراغها مضت على الصحة) ، وإذا جمع تأخيرًا لم يلزمه إلا أن ينوي قبل خروج وقت الأولى بقدر ما يسع فعلها أنه يؤخر ليجمع (أداء حقيقيا وذلك مقدار ما يسع جميعها أو أكثرها) (فلو لم ينو) أي جمع التأخير (أنه وكانت قضاء) لإخراجها عن وقتها (ويندب الترتيب) بأن يبدأ بالظهر ثم العصر (ويندب في جمع التأخير أيضا) (الموالاتة) بأن لا يفصل بينهما يصر في جميع التقديم (ويندب) (نية الجمع في الأولى) بأن يقول أصلي فريضة الظهر مجموعته مع العصر (ويحوز للتيمم الجمع تقدمًا لمطر يبل الثوب بشرط أن يقصد جماعة) فلو قصد أن يصلي منفردًا فليس له الجمع بالمطر

فِي مَسْجِدٍ بَعِيدٍ، وَإِنْ يُوْجَدُ الْمَطَرُ عِنْدَ افْتِتَاحِ الْأُولَى وَالْفَرَاعِ مِنْهَا وَافْتِتَاحِ الثَّانِيَةِ، وَيَشْتَرِطُ مَعَ ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ فِي جَمْعِ السَّفَرِ تَقْدِيمًا، فَإِنْ انْقَطَعَ بَعْدَهُمَا أَوْ فِي أَثْنَاءِ الثَّانِيَةِ مَضًى عَلَى الصَّحَّةِ، وَلَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بِالْمَطَرِ تَأْخِيرًا.

### بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ

إِذَا كَانَ الْقِتَالُ مُبَاحًا، وَالْعَدُوُّ فِي غَيْرِ جِهَةِ الْقِبْلَةِ، فَرَّقَ الْإِمَامُ النَّاسَ فِرْقَتَيْنِ: فِرْقَةً فِي وَجْهِ الْعَدُوِّ، وَيُصَلِّي بِفِرْقَةٍ رَكْعَةً، فَإِذَا قَامَ إِلَى الثَّانِيَةِ نَوَّاهُ مَفَارِقَتَهُ وَأَتَمَّوْا مُنْفَرِدِينَ، وَذَهَبُوا إِلَى وَجْهِ الْعَدُوِّ. وَجَاءَ أُولَئِكَ إِلَى الْإِمَامِ وَهُوَ قَائِمٌ فِي الصَّلَاةِ يَقْرَأُ فَيُحْرَمُونَ، وَيَمْكُثُ لَهُمْ بِقَدْرِ الْفَاتِحَةِ وَسُورَةِ قَصِيرَةٍ، فَإِذَا جَلَسَ لِلتَّشَهُدِ قَامُوا وَأَتَمَّوْا لِأَنفُسِهِمْ، وَيُطِيلُ هُوَ التَّشَهُدَ ثُمَّ يُسَلِّمُ بِهِمْ، فَإِنْ كَانَتْ مَغْرِبًا، صَلَّى بِالْأُولَى رَكْعَتَيْنِ، وَبِالثَّانِيَةِ رَكْعَةً، أَوْ رُبَاعِيَةً صَلَّى بِكُلِّ فِرْقَةٍ رَكْعَتَيْنِ، فَإِنْ فَرَّقَهُمْ أَرْبَعَ فِرَقٍ، وَصَلَّى بِكُلِّ فِرْقَةٍ رَكْعَةً صَحَّ، وَإِنْ كَانَ الْعَدُوُّ فِي الْقِبْلَةِ يُشَاهِدُونَ فِي الصَّلَاةِ وَفِي الْمُسْلِمِينَ كَثْرَةٌ صَفِّينَ فَأَكْثَرُ، وَأَحْرَمَ وَرَكَعَ وَرَفَعَ بِالسَّكَلِ، فَإِذَا سَجَدَ سَجَدَ مَعَهُ الصَّفُّ الَّذِي

(فِي مَسْجِدٍ بَعِيدٍ) عَنْ دَارِهِ فَلَوْ صَلَّى فِي بَيْتِهِ وَلَوْ جَمَاعَةً أَوْ فِي مَسْجِدٍ قَرِيبٍ مِنْ دَارِهِ فَلَيْسَ لَهُ الْجَمْعُ بِالْمَطَرِ (و) بِشَرِطِ (أَنْ يُوْجَدَ الْمَطَرُ عِنْدَ افْتِتَاحِ الْأُولَى وَ) عِنْدَ (الْفَرَاعِ مِنْهَا وَافْتِتَاحِ الثَّانِيَةِ وَيَشْتَرِطُ مَعَ ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ فِي جَمْعِ السَّفَرِ تَقْدِيمًا) مِنْ نِيَةِ الْجَمْعِ فِي الْأُولَى وَتَقْدِيمُهَا وَعَدَمُ الْفَصْلِ بَيْنَهُمَا، وَأَمَّا دَوَامُ السَّفَرِ فَيَأْتِي مَكَانَهُ هُنَا الْمَطَرُ عَلَى حَسَبِ مَا شَرِطَ فِيهِ (فَإِنْ انْقَطَعَ) الْمَطَرُ (بَعْدَهُمَا) أَيْ الصَّلَاتَيْنِ (أَوْ فِي أَثْنَاءِ الثَّانِيَةِ مَضًى عَلَى الصَّحَّةِ) وَلِلْإِمَامِ أَنْ يَجْمَعَ بِالْمُسْلِمِينَ وَإِنْ لَمْ يَتَأَذَّ بِالْمَطَرِ (وَلَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بِالْمَطَرِ تَأْخِيرًا) لِأَنَّ الْمَطَرُ قَدْ يَنْقُطِعُ.

### (بَابُ) كَيْفِيَةِ (صَلَاةِ الْخَوْفِ)

وَيَبَيَّنُ مَا يَحْتَمِلُ فِيهَا عَمَّا لَا يَحْتَمِلُ فِي غَيْرِهَا (إِذَا كَانَ الْقِتَالُ مُبَاحًا) يَعْنِي مَا ذُكِرَ فِيهِ فَيَشْمَلُ الْوَاجِبَ كَقِتَالِ الْكُفَّارِ وَالْبَاحِ كَقِتَالِ مَنْ قَصَدَ مَالَ إِنْسَانٍ (وَالْعَدُوُّ فِي غَيْرِ جِهَةِ الْقِبْلَةِ فَرَّقَ الْإِمَامُ النَّاسَ فِرْقَتَيْنِ فِرْقَةً) تَقِفُ (فِي وَجْهِ الْعَدُوِّ وَيُصَلِّي بِفِرْقَةٍ رَكْعَةً) فِي الثَّانِيَةِ (فَإِذَا قَامَ إِلَى الثَّانِيَةِ نَوَّاهُ مَفَارِقَتَهُ وَأَتَمَّوْا) صَلَاتَهُمْ (مُنْفَرِدِينَ وَذَهَبُوا إِلَى وَجْهِ الْعَدُوِّ وَجَاءَ أُولَئِكَ إِلَى الْإِمَامِ وَهُوَ قَائِمٌ فِي الصَّلَاةِ يَقْرَأُ) فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ (فَيُحْرَمُونَ وَيَمْكُثُ) فِي وَقُوفِهِ (لَهُمْ بِقَدْرِ الْفَاتِحَةِ وَسُورَةِ قَصِيرَةٍ فَإِذَا جَلَسَ لِلتَّشَهُدِ قَامُوا وَأَتَمَّوْا لِأَنفُسِهِمْ) وَتَقْتَضِرُ لَهُمْ هَذِهِ الْخَالْفَةُ لِلْخَوْفِ (وَيُطِيلُ هُوَ التَّشَهُدَ ثُمَّ يُسَلِّمُ بِهِمْ) لِيَجُوزَ لَهُ مَعَ فَضِيلَةِ السَّلَامِ كَمَا حَازَتْ الْفِرْقَةُ الْأُولَى فَضِيلَةَ التَّحْرِمِ (فَإِنْ كَانَتْ مَغْرِبًا صَلَّى بِالْأُولَى رَكْعَتَيْنِ وَ) صَلَّى (بِالثَّانِيَةِ رَكْعَةً، أَوْ رُبَاعِيَةً صَلَّى بِكُلِّ فِرْقَةٍ رَكْعَتَيْنِ فَإِنْ فَرَّقَهُمْ أَرْبَعَ فِرَقٍ وَصَلَّى بِكُلِّ فِرْقَةٍ رَكْعَةً صَحَّ) وَتَفَارَقَ كُلُّ فِرْقَةٍ مِنْ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى الْإِمَامُ وَتَمَّ لِنَفْسِهَا وَهُوَ مُنْتَظَرُ فَرَاعِهَا وَجِيءَ الْآخَرَى وَهَذِهِ صَلَاةُ ذَاتِ الرِّقَاعِ (وَإِنْ كَانَ الْعَدُوُّ فِي الْقِبْلَةِ يُشَاهِدُونَ) أَيْ يَرَاهُمُ الْمُسْلِمُونَ لَيْسَ بَيْنَهُمْ حَائِلٌ (وَفِي الْمُسْلِمِينَ كَثْرَةٌ) بِحَيْثُ يَقَاوِمُ كُلَّ صَفٍّ مِنْهُمْ الْعَدُوُّ (صَفِّينَ فَأَكْثَرُ وَأَحْرَمَ وَرَكَعَ وَرَفَعَ بِالسَّكَلِ فَإِذَا سَجَدَ سَجَدَ مَعَهُ الصَّفُّ الَّذِي



يليه واستمر الصف الآخر قائماً، فإذا رفعوا رؤوسهم سجد الصف الآخر، ثم يركع ويرفع بالكل، فإذا سجد سجد معه الصف الذي حرس أولاً وحرس الصف الآخر، فإذا رفعوا سجد الصف الآخر؛ ويندب حمل السلاح في صلاة الخوف؛ وإذا اشتد الخوف والتحم القتال صلوا رجالاً وركباناً إلى القبلة وغيرها جماعة وفردى، ويومنون بالركوع والسجود إن تجزوا، والسجود أخفض، وإن اضطروا إلى الضرب المتتابع ضربوا ولا إعادة عليهم، ولا يجوز الصياح،

### باب ما يحرم لبسه

يحرم على الرجل لبس الحرير وسائر وجوه استعماله ولو بطانة، ويجوز حشو جبة وعقدة وفرش به. ويجوز للنساء استعماله، وقيل يحرم عليهن اقتراشه؛ ويجوز للولي إلباسه للصبي ما لم يبلغ، والمركب من حرير وغيره إن زاد وزن الحرير حرم، وإن استويا جاز، ويجوز مطرز به لا يجاوز أربع أصابع، ومطرّف ومجيب معتاد، وله أن ينسبط على فرش الحرير منديلاً ونحوه ويجلس فوقه، ويجوز لبسه لحر وبرد مهلكين، وستر عورة ومفاجأة حرب إذا فقد غيره والحكمة.

يليه واستمر الصف الآخر قائماً فإذا رفعوا رؤوسهم سجد الصف الآخر ثم يركع ويرفع بالكل فإذا سجد سجد معه الصف الذي حرس أولاً وحرس الصف الآخر (إذا رفعوا) رؤوسهم (سجد الصف الآخر) ويفعلون ذلك وهم في أماكنهم أو يتقدمون ويتأخرون وهذه صلاة عسافان (ويندب حمل السلاح في صلاة الخوف) خوفاً من هجوم العدو ما لم يكن نجساً أو يؤذ أحداً أو يمنع من أركان الصلاة (وإذا اشتد الخوف والتحم القتال صلوا رجالاً وركباناً إلى القبلة وغيرها جماعة وفردى ويومنون بالركوع والسجود إن تجزوا) عنهما (و) يكون (السجود أخفض) والأفراد الكثيرة إن تعلقت بمصلحة القتال وكانت ضرورية له فلا تضر وإلا أبطلت (وإن اضطروا إلى الضرب المتتابع ضربوا ولا إعادة عليهم ولا يجوز الصياح) ولا غيره من الكلام.

### (باب ما يحرم لبسه)

(يحرم على الرجل) المراد به هنا المكلف لأن الصبي محلّ لوليّه إلباسه الحرير (لبس الحرير وسائر وجوه استعماله) كقطعة ناموسية أو وسادة يتكى عليها من غير حائل (ولو بطانة) للمبوس (ويجوز حشو جبة وعقدة وفرش به) أي الحرير للحائل (ويجوز للنساء استعماله) بسائر وجوهه (وقيل يحرم عليهن اقتراشه ويجوز للولي إلباسه للصبي ما لم يبلغ) ومثله المجنون (والركب من حرير وغيره إن زاد وزن الحرير حرم وإن استويا جاز ويجوز مطرز به) أي ركب فيه الحرير الخالص بعد نسجه وجعل طرازاً كالرقعة لكن بشرط أن (لا يجاوز أربع أصابع) عرضاً وإن زاد طولاً (ومطرّف) وهو ما جعل مثل السجاف لكن بشرط أن يكون على عادة أمثاله (ومجيب معتاد) هو اللطوق (وله أن ينسبط على فرش الحرير منديلاً ونحوه ويجلس فوقه) لأنه حينئذ لم يخالط الحرير (ويجوز لبسه لحر وبرد مهلكين) بل وعند الحاجة أيضاً (وستر عورة) به (و) لـ (مفاجأة حرب) أي وقوعه بنية (إذا فقد غيره) للضرورة (والحكمة) كجرب

وَدَفَعَ قُلٌّ : وَيَجُوزُ دِيْبَاجٌ نَحْنُ لَا يَوْمُ غَيْرُهُ مَقَامُهُ فِي الْحَرْبِ ، وَيَجُوزُ لُبْسُ ثَوْبٍ نَجَسَ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ ، وَيَحْرَمُ جِلْدُ مَيْتَةٍ إِلَّا لَظَرُورَةٍ كَفَاجَأَةٍ حَرْبٍ وَنَحْوِهِ . وَيَجُوزُ أَنْ يَلْبَسَ دَابَّةُ الْجِلْدِ النَّجَسَ سِوَى جِلْدِ الْكَلْبِ وَالْخَنَازِيرِ ، وَيَحْرَمُ عَلَى الرِّجَالِ حُلِيُّ الذَّهَبِ ، حَتَّى سَنُ الْخَاتَمِ وَالْمِطْلَى بِهِ فَلَوْ صَدَى بِحَيْثُ لَا يَبِينُ جَازٌ ، وَيَبَاحُ شِدُّ سَنٍ وَأَثْمَلَةٌ بِذَهَبٍ وَأَتَّخَاذُ أَنْفٍ وَأَثْمَلَةٌ مِنْهُ لَا أَصْبَحُ : وَيَجُوزُ دَرَعٌ نُسَجَّتْ بِذَهَبٍ وَخَوْدَةٌ طُلِيتْ بِهِ لِمَفَاجَأَةِ حَرْبٍ وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهُمَا ، وَيَجُوزُ خَاتَمُ الْفِضَّةِ وَتَحْلِيَةُ آلَةِ الْحَرْبِ بِهَا كَسِيفٌ وَرِمَحٌ وَطَبَرٌ وَسَهْمٌ وَدَرَعٌ وَجَوْشَنٌ وَخَوْدَةٌ وَخُفٌّ ، لَا سَرِجٌ وَأَجَامٌ وَرِكَابٌ وَقِلَادَةٌ وَطَرْفٌ سَيُورٌ وَدَوَاةٌ وَمَقْلَةٌ وَسَكِينٌ دَوَاةٌ وَمِهْنَةٌ وَتَعْلِيقٌ قَنْدِيلٌ وَلَوْ بِمَسْجِدٍ ، وَغَيْرُ الْخَاتَمِ مِنَ الْحُلِيِّ كَطَوَاقٍ وَدُمْلَجٍ وَسَوَارٍ وَتَاجٍ ، وَفِي سَقْفِ الْبَيْتِ وَالْمَسْجِدِ وَجُدْرَانِهِمَا ؛ فَلَوْ اسْتَهْلَكَ بِحَيْثُ لَا يَجْتَمِعُ مِنْهُ شَيْءٌ بِالسَّبَكِ جَازَتْ الِاسْتِدَامَةُ وَإِلَّا فَلَا ؛ وَيَجُوزُ تَحْلِيَةُ الْمُصْحَفِ وَالْكِتَابِ

( ودفع قل ) لأن الحرير لا يقبل ( ويجوز ديباج ) وهو نوع من الحرير ( نحن لا يقوم غيره مقامه في الحرب ) لدفع السلاح ( ويجوز لبس ثوب نجس في غير الصلاة ) بشرط أن لا يتضح بنجاسته كأن كان رطبا ( ويحرم ) لبس ( جلد ميته إلا لضرورة كفاجأة حرب ونحوه ) هذا كالتهديد لحل لبس الثوب النجس بأن لا يكون جلد ميته فإن كان فلا بد من الضرورة ( ويجوز أن يلبس دابته الجلد النجس سوى جلد الكلب والخنزير ) فلا يجوز لبس الدابة جلدها إلا إذا كانت الدابة أحدهما فيجوز ( ويحرم على الرجال حلي الذهب حتى سن الخاتم ) أي الشبهة التي يوضع عليها الفص ( والمطلبي به ) أي الذهب لكن بشرط حصول شيء من الطلاء عند عرضه على النار وإلا فيصكون لونا فلا يحرم استعمال المطلبي به ( فلو صدق ) الذهب ( بحيث لا يبين ) ويظهر أنه ذهب ( جاز ) استعماله ( ويباح شد ) أي ربط ( سن ) به ( و ) يباح شد ( أثملة بذهب و ) يباح ( اتخاذه أنف وأثملة منه لا أصبح ويجوز درع نسجت بذهب وخودة ) وهي الطاسة التي توضع على الرأس في الحرب ( طليت به لمفاجأة حرب ولم يجد غيرها ويجوز خاتم الفضة ) لا للتختم به ( و ) يجوز ( تحلية آلة الحرب بها ) أي بالفضة بأن يعمل منها قطعا على محال من الآلة وتلك الآلة ( كسيف ورمح وطبر ) أي بلطة ( وسهم ) هي النبل يرمى به في القوس ( ودرع وجوشن ) هو درع قصير ( وخودة ) وهي الطاسة تجعل على الرأس ( وخفة ) يلبس في الرجلين ( لا سرج ولا أجام وركاب ) لأن ذلك للفرس لا للحرب ( و ) لا ( قِلَادَةٌ ) للفرس ( وطرف سيور ) للسرج ( ودواة ومقلة ) وهي آلة لبراية القلم ( وسكين دواة ) ما توضع في الدواة لبراية الأقلام ( و ) سكين ( مهنة ) أي خدمة كتقطيع لحم ومغرفة كملقة ومهنة تجلب الهواء كمروحة فلا يجوز تحلية شيء من ذلك لا بالفضة ولا بالذهب من باب أولى ( و ) لا يجوز ( تعليق قنديل ولو ) على بالفضة ( بمسجد ) ولا جعل علاقته كذلك من فضة ( و ) لا يجوز اتخاذه ( غير الخاتم من الحلي كطوق ) ما يجعل في العنق ( ودملج وسوار ) كل منهما حلي يجعل في اليد ( و ) لبس ( تاج ) ما يوضع على الرأس فلا يجوز لبسه للرجل ولا للمرأة من حيث تشبهها بالرجال ( و ) لا التحلية ( في سقف البيت والمسجد وجدرانها ) فلو استهلك بحيث لا يجتمع منه شيء بالسبك جازت الاستدامة ( والاستمرار وإن حرم الفصل ( وإلا ) بأن كان يحصل منه شيء بالعرض على النار ( فلا ) تحل الاستدامة ( ويجوز تحلية المصحف والكتب ) يسكون التاء بمعنى الكتابة .

بِالْفِضَّةِ لِلْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ ، وَيَجُوزُ تَحْلِيَةُ الْمُصْحَفِ بِالذَّهَبِ لِلْمَرْأَةِ ، وَيَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ ، وَيَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ حُلِيُّ الذَّهَبِ كُلُّهُ حَتَّى النِّعْلُ وَالْمَنْسُوجُ بِهِ ، بِشَرَطِ عَدَمِ الْإِسْرَافِ ، فَإِنْ أَسْرَفَتْ تَحْلِيَةُ مِائَتَا دِينَارٍ حَرَّمَ ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِنَّ تَحْلِيَةُ آتَةِ الْحَرْبِ وَلَوْ بِفِضَّةٍ

### بَابُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

مَنْ لَزِمَهُ الظُّهْرُ لَزِمَتْهُ الْجُمُعَةُ إِلَّا الْعَبْدَ وَالْمَرْأَةَ ، وَالْمُسَافِرَ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ وَلَوْ سَفَرًا قَصِيرًا وَكُلُّ مَا اسْقَطَ الْجَمَاعَةَ أَسْقَطَهَا كَالْمَرَضِ وَالتَّمَرِضِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَالْمَقِيمُ بِقَرْيَةٍ لَيْسَ فِيهَا أَرْبَعُونَ كَامِلُونَ فَإِنْ كَانَ بِحَيْثُ لَوْ نَادَى رَجُلٌ عَلَى الصَّوْتِ بِطَرَفِ بَلَدِ الْجُمُعَةِ الَّذِي مِنْ جِهَةِ الْقَرْيَةِ وَالْأَصْوَاتُ وَالرِّيَّاحُ سَاكِنَةٌ لَسَمِعَهُ مُصْنِعُ صَحِيحِ السَّمْعِ وَاقِفٌ بِطَرَفِ الْقَرْيَةِ الَّذِي مِنْ جِهَةِ بَلَدِ الْجُمُعَةِ لَزِمَتْ الْجُمُعَةُ كُلُّ أَهْلِ الْقَرْيَةِ ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ فَلَا تَلْزَمُهُمْ ، وَمَنْ لَا تَلْزِمُهُ فَإِذَا حَضَرَ الْجَامِعَ فَلَهُ الْأَنْصِرَافُ إِلَّا الْمَرِيضَ الَّذِي لَا يَشُقُّ عَلَيْهِ الْإِنْتِظَارُ ، وَجَاءَ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ ،

(بالفضة للمرأة والرجل، ويجوز تحلية المصحف بالذهب للمرأة ويحرم على الرجل) ويجوز كتابة المصحف للرجل بالذهب ولا زكاة عليه لو بلغ نصاباً ( ويجوز للمرأة حلي الذهب كله ) وكذا الفضة بالأولى ( حتى النعل ) فيجوز أن يكون ذهباً ( و ) يجوز لها ( المنسوج به ) أي الذهب ( بشرط عدم الإسراف ) في الحلي ( فإن أسرفت تكالخال مائتا دينار حرم ) لأن تجوز التحلي لها لأجل الزينة وإذا خالفت العادة لم تحصل الزينة ( ويحرم عليهن تحلية آلة الحرب ولو بفضة ) لأن تحلية آلة الحرب للإرهاب ، وليس ذلك من شأن النساء .

### ( بَابُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ )

وبيان الشروط التي تزيد فيها عن باقي الصلوات وبيان من تلزمه ومن لا تلزمه (من لزمه الظهر لزمته الجمعة إلا العبد) فإنه تلزمه الظهر ولا تجب عليه الجمعة والمراد به من فيه رق ولو جزاء يسيراً (والمرأة والمسافر في غير معصية ولو سفراً قصيراً) أما العاصي بالسفر فلا يترخص بترك الجمعة ( وكل ما أسقط الجماعة ) من الأعذار ( أسقطها ) وذلك ( كالمرض ) الذي يشق معه الحضور ( والتريض ) أي القيام بمصالح المريض ( والمقيم بقية ) هو مبتدأ خبره التفصيل الآتي ( ليس فيها أربعون كاملاً ) صفة لقريه وكلهم بأن يكونوا أحراراً مستوطنين ليس لهم عذر في تركها ( فإن كان ) المقيم متلبساً بحالة هي ( بحيث لو نادى رجل على الصوت ) أي أذن ( بطرف بلد الجمعة الذي من جهة القرية والأصوات والرياح ساكنة ) جملة حالية من فاعل نادى ( لسمعه مصنع ) أي مستمع صفته أنه ( صحيح السمع واقف بطرف القرية الذي من جهة بلد الجمعة لزمته الجمعة ) لا المصنف فقط ولا بد أن يكون الأذان على الأرض لا على عال إلا إذا حالت أشجار مثلاً فيختبر العلو على ما يساوي ذلك الحائل ( وإن لم يسمع فلا تلزمهم ) أي أهل القرية ولا تصح منهم ، ولو كان في البلد أربعون من أهل الكمال لزمهم الجمعة ، ولو اتسعت البلد فراسخ ولم يسمع من في أولها النداء في آخرها ( و ) أما ( من لا تلزمه ) الجمعة لعذر من الأعذار ( فإذا حضر الجامع ) أي مكان الجمعة ( فله الانصراف ) ولا تلزمه الصابرة حتى تقام ( إلا المريض الذي لا يشق عليه الانتظار ) فإن عذره كان لمشقة الحضور وقد تكلف وحضر ( و ) قد جاء بعد دخول الوقت ) إما إذا جاء قبل دخول الوقت فلا يلزمه الانتظار

وَالْأَعْمَى وَمَنْ فِي طَرِيقِهِ وَحَلَّ قَتْلُ مَعَهُمُ الْجُمُعَةُ وَمَنْ لَا تَلْزِمُهُ مَخِيرٌ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الظُّهْرِ وَيَخْفُونَ الْجَمَاعَةَ فِي الظُّهْرِ  
 إِنْ خَفِيَ عَذْرُهُمْ ؛ وَيَنْدَبُ لِمَنْ يَرْجُو زَوَالَ عَذْرِهِ كَرِيضٍ وَعَبْدٌ تَأْخِيرُ الظُّهْرِ إِلَى الْيَأْسِ مِنَ الْجُمُعَةِ ، وَإِنْ لَمْ  
 يَرْجُ زَوَالَهُ كَالْمَرْأَةِ فَيَنْدَبُ تَعْجِيلُهُ ، وَمَنْ لَزِمَتْهُ الْجُمُعَةُ لَمْ يَصِحَّ ظَهْرُهُ قَبْلَ فَوَاتِ الْجُمُعَةِ ، وَيَحْرَمُ عَلَيْهِ السَّفَرُ  
 مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي طَرِيقِهِ مَوْضِعُ جُمُعَةٍ ، أَوْ تَرْحَلُ رَفَقَتُهُ ، وَيَتَضَرَّرُ بِالتَّخَلُّفِ ( وَشُرُوطُ صِحَّةِ  
 الْجُمُعَةِ بَعْدَ شُرُوطِ الصَّلَاةِ سِتَّةٌ ) أَنْ تُقَامَ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ جَمَاعَةٌ بَعْدَ خُطْبَتَيْنِ فِي خُطَّةِ أَيْلَةٍ مُجْتَمِعَةٍ بِأَرْبَعِينَ  
 رَجُلًا أَحْرَارًا بِالْعَيْنِ عُقْلَاءَ مُسْتَوْتَيْنِ حَيْثُ تُقَامُ الْجُمُعَةُ لَا يَظْعَنُونَ عَنْهُ إِلَّا لِحَاجَةٍ وَأَنْ لَا تَسْبِقَهَا  
 وَلَا تُقَارِنَهَا جُمُعَةٌ أُخْرَى حَيْثُ لَا يَشُقُّ الْاجْتِمَاعُ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ ، وَالْإِمَامُ وَاحِدٌ مِنْ أَرْبَعِينَ ، فَلَوْ نَقَصُوا  
 فِي الصَّلَاةِ عَنِ الْأَرْبَعِينَ أَوْ خَرَجَ الْوَقْتُ فِي أَثْنَائِهَا أَمْوَاهَا ظَهْرًا ، وَلَوْ شَكُّوا قَبْلَ افْتِتَاحِهَا فِي بَنَاءِ الْوَقْتِ  
 صَلَّوْا ظَهْرًا ، وَإِنْ شَقَّ الْاجْتِمَاعُ بِمَوْضِعٍ كَمَضٍ وَبَعْدَادٍ جَازَتْ زِيَادَةُ الْجَمْعِ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ ،

( و ) ( إِلَّا ) ( الْأَعْمَى ) ( و ) ( إِلَّا ) ( مَنْ فِي طَرِيقِهِ وَحَلَّ ) إِذَا حَضَرُوا ( قَتْلُ مَعَهُمُ الْجُمُعَةُ ) وَلَا يَجُوزُ لَهُمُ الْإِنْصِرَافُ قَبْلَ ظَهْرِهِمْ  
 وَأَمَّا بَاقِي الْمَدُورِينَ كَالْمَرْأَةِ فَيَجُوزُ لَهُمُ الْإِنْصِرَافُ إِلَّا إِذَا دَخَلُوا فِي الصَّلَاةِ وَكَانَتْ تَكْفِيهِمْ عَنْ ظَهْرِهِمْ فَلَا يَجُوزُ لَهُمْ قَطْعُهَا  
 ( وَمَنْ لَا تَلْزِمُهُ ) الْجُمُعَةُ لِعَذْرِ مِنَ الْأَعْدَارِ ( مَخِيرٌ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الظُّهْرِ ) إِنْ شَاءَ تَكَلَّفَ وَحَضَرَهَا وَإِنْ شَاءَ صَلَّى الظُّهْرَ  
 ( وَيَخْفُونَ الْجَمَاعَةَ فِي الظُّهْرِ إِنْ خَفِيَ عَذْرُهُمْ ) وَأَرَادُوا صَلَاتَهَا جَمَاعَةً ( وَيَنْدَبُ لِمَنْ يَرْجُو زَوَالَ عَذْرِهِ كَرِيضٍ وَعَبْدٌ  
 تَأْخِيرُ الظُّهْرِ إِلَى الْيَأْسِ مِنَ الْجُمُعَةِ ) وَيَحْصُلُ الْيَأْسُ بِرَفْعِ الْإِمَامِ رَأْسَهُ مِنْ رُكُوعِ الثَّانِيَةِ ( و ) ( إِنْ ) ( لَمْ يَرْجُ زَوَالَهُ ) أَيْ  
 عَذْرُهُ ( كَالْمَرْأَةِ فَيَنْدَبُ تَعْجِيلُهُ ) أَيْ الظُّهْرَ ( وَمَنْ لَزِمَتْهُ الْجُمُعَةُ ) مِنَ الْكَامِلِينَ ( لَمْ يَصِحَّ ظَهْرُهُ قَبْلَ فَوَاتِ الْجُمُعَةِ ) فَلَوْ  
 صَلَّى الظُّهْرَ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ مِنْهَا لَمْ تَتِمَّ ( وَيَحْرَمُ عَلَيْهِ ) أَيْ مِنْ لَزِمَتْهُ الْجُمُعَةُ ( السَّفَرُ ) وَلَا طَاعَةَ ( مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ  
 إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي طَرِيقِهِ مَوْضِعُ جُمُعَةٍ ) وَغَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ إِدْرَاكُهَا فِيهِ ( أَوْ تَرْحَلُ رَفَقَتُهُ وَيَتَضَرَّرُ ) هُوَ ( بِالتَّخَلُّفِ ) عَنْهُمْ فَيَجُوزُ  
 لَهُ السَّفَرُ مَعَهُمْ وَيَتْرَكَ الْجُمُعَةَ ( وَشُرُوطُ صِحَّةِ الْجُمُعَةِ بَعْدَ شُرُوطِ الصَّلَاةِ سِتَّةٌ ) أَحَدُهَا ( أَنْ تُقَامَ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ ) وَثَانِي  
 الشَّرْطِ أَنْ تُقَامَ ( جَمَاعَةً ) فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى . وَثَالِثُهَا . كَوْنُهَا ( بَعْدَ خُطْبَتَيْنِ ) فَلَوْ ضَاقَ الْوَقْتُ أَوْ شَكَّ فِي بَقَائِهِ وَجِبَ الظُّهْرُ .  
 وَرَابِعُهَا أَنْ تُقَامَ ( فِي خُطَّةِ أَيْلَةٍ مُجْتَمِعَةٍ ) أَيْ وَسْطِهَا وَلَوْ بِفَضَاءٍ وَلَوْ قُرْبَةً صَغِيرَةً وَلَوْ كَانَتْ الْأَيْلَةُ مُتَفَرِّقَةً لَا تَصِحُّ الْجُمُعَةُ  
 وَكَذَا فِي الْحِيَامِ . وَخَامِسُهَا أَنْ تُقَامَ ( بِأَرْبَعِينَ رَجُلًا أَحْرَارًا بِالْعَيْنِ عُقْلَاءَ مُسْتَوْتَيْنِ حَيْثُ تُقَامُ الْجُمُعَةُ لَا يَظْعَنُونَ عَنْهُ )  
 أَيْ لَا يَنْتَقِلُونَ ( إِلَّا لِحَاجَةٍ ) فَلَا تَصِحُّ بِنِسَاءٍ وَلَا بِأَرْقَاءٍ وَلَا بِضَبْيَانٍ وَلَا بِعَجَانِينَ وَلَا بِغَيْرِ مُسْتَوْتَيْنِ ( و ) سَادِسُهَا ( أَنْ )  
 لَا تَسْبِقَهَا وَلَا تُقَارِنَهَا ( فِي التَّحْرِمِ ) جُمُعَةٌ أُخْرَى حَيْثُ لَا يَشُقُّ الْاجْتِمَاعُ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ ( وَلَوْ غَيْرَ مَسْجِدٍ وَالْعَبْرَةِ فِي  
 مَشَقَّةِ الْاجْتِمَاعِ بَعْنِ تَلْزِمِهِ الْجُمُعَةُ أَوْ تَصِحَّ مِنْهُ أَوْ يَفْعَلُهَا غَالِبًا كُلٌّ ) ( وَالْإِمَامُ وَاحِدٌ مِنَ الْأَرْبَعِينَ فَلَوْ نَقَصُوا فِي الصَّلَاةِ عَنِ  
 الْأَرْبَعِينَ أَوْ خَرَجَ الْوَقْتُ فِي أَثْنَائِهَا أَمْوَاهَا ظَهْرًا ) . بِلَا نِيَّةٍ لَهُ ( وَلَوْ شَكُّوا قَبْلَ افْتِتَاحِهَا فِي بَقَاءِ الْوَقْتِ صَلَّوْا ظَهْرًا ) بِنِيَّةِ  
 ( وَإِنْ شَقَّ الْاجْتِمَاعُ بِمَوْضِعٍ ) وَلَوْ غَيْرَ مَسْجِدٍ ( كَمَضٍ وَبَعْدَادٍ ) فَإِنَّهُمَا لِكَبَرِهِمَا يَشُقُّ اجْتِمَاعُ أَهْلِهِمَا فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ ( جَازَتْ  
 زِيَادَةُ الْجَمْعِ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ ) فَالْتَعَدُّ بِمَنْوُطٍ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ ، فَلَوْ أَتَيْنِي الْعَصْرُ بِعَشْرِ مَسَاجِدَ لَا يَجُوزُ أَحَدُ عَشَرَ .

وَأَنَّ لَمْ يَشَقَّ كَمَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ فَأَقِيمَتَا جُمُعَتَانِ فَالْجُمُعَةُ هِيَ الْأُولَى وَالثَّانِيَةُ بَاطِلَةٌ ، وَإِنْ وَقَعَتَا مَعًا أَوْ جُهِلَ السَّبْقُ اسْتَوْفَتَا جُمُعَةً (وَأَرْكَانُ الْخُطْبَةِ خَمْسَةٌ) الْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَالْوَصِيَّةُ بِتَقْوَى اللَّهِ بِحَبِّ ذَلِكَ فِي كُلِّ مِنَ الْخُطْبَتَيْنِ وَبِتَعْيْنِ لَفْظِ الْحَمْدِ لِلَّهِ وَالصَّلَاةِ ، وَلَا يَتَعَيَّنُ لَفْظُ الْوَصِيَّةِ ، فَيَكْفِي أَطِيعُوا اللَّهَ . وَالرَّابِعُ قِرَاءَةُ آيَةٍ فِي إِحْدَاهُمَا . وَالْخَامِسُ الدُّعَاءُ لِلْمُؤْمِنِينَ فِي الثَّانِيَةِ . وَشَرْطُهُمَا الطَّهَارَةُ وَالسَّتَارَةُ وَوُقُوعُهُمَا فِي وَقْتِ الظُّهْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ ، وَالْقِيَامُ فِيهِمَا ، وَالْقُعُودُ بَيْنَهُمَا ، وَرَفْعُ الصَّوْتِ ، بِحَيْثُ يَسْمَعُهُ أَرْبَعُونَ تَتَعَقَّدُ بِهِمُ الْجُمُعَةُ ( وَسَنَّهُمَا ) مَنبَرٌ أَوْ مَوْضِعٌ عَالٍ ، وَأَنْ يُسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ ، وَإِذَا صَعَدَ ، وَيَجْلِسَ حَتَّى يُوْذَنَ ، وَيَعْتَمِدَ عَلَى سَيْفٍ أَوْ قَوْسٍ ، أَوْ عَصَا ، وَيُقْبَلَ عَلَيْهِمْ فِي جَمِيعِهِمَا . وَالْجُمُعَةُ رَكْعَتَانِ يَقْرَأُ فِي الْأُولَى الْجُمُعَةَ ، وَفِي الثَّانِيَةِ الْمُنَافِقُونَ ، وَمَنْ أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ رُكُوعَ الثَّانِيَةِ وَأَطْمَأَنَّ فَقَدْ أَدْرَكَ الْجُمُعَةَ ، وَإِنْ أَدْرَكَهُ بَعْدَهُ فَأَتَتْهُ الْجُمُعَةُ فَيَنْوِي الْجُمُعَةَ خَلْفَهُ ،

(وَأَنَّ لَمْ يَشَقَّ كَمَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ فَأَقِيمَتَا جُمُعَتَانِ فَالْجُمُعَةُ الصَّحِيحَةُ) هِيَ الْأُولَى وَالثَّانِيَةُ بَاطِلَةٌ ، وَإِنْ وَقَعَتَا مَعًا أَوْ جُهِلَ السَّبْقُ اسْتَوْفَتَا جُمُعَةً ( فَإِنْ يَشُقُّ مِنَ الْاسْتِثْنَاءِ كَالْحَاصِلِ الْآنَ وَجِبَ الظُّهْرُ وَإِنْ تَعَدَّدَتْ لِحَاجَةِ سَنَةِ الظُّهْرِ ) (وَأَرْكَانُ الْخُطْبَةِ خَمْسَةٌ) (إِجْمَالًا ثَمَانِيَةٌ تَفْصِيلًا) (الْحَمْدُ لِلَّهِ) أَيْ هَذِهِ الْمَادَّةُ وَإِنْ كَانَتْ بِلَفْظِ الْفِعْلِ كَأَمْدِ اللَّهِ (وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَتَعْيِينُ مَادَّةِ الصَّلَاةِ كَالْحَمْدِ وَلَفْظِ الْجَلَالَةِ وَلَا يَتَعَيَّنُ اسْمُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَلْ يَصِحُّ بِلَفْظِ الرَّسُولِ وَالنَّبِيِّ وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَسْمَائِهِ (وَالْوَصِيَّةُ بِتَقْوَى اللَّهِ) وَ(يَجِبُ ذَلِكَ) أَيْ مَا ذَكَرَ مِنَ الْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ (فِي كُلِّ مِنَ الْخُطْبَتَيْنِ) فَتَكُونُ سِتَّةً (وَيَتَعَيَّنُ لَفْظُ الْحَمْدِ لِلَّهِ وَ) لَفْظُ (الصَّلَاةِ) أَيْ بِمَادَّتَيْهِمَا (وَلَا يَتَعَيَّنُ لَفْظُ الْوَصِيَّةِ فَيَكْفِي أَطِيعُوا اللَّهَ) وَنَحْوُهُ وَلَا يَجِبُ تَرْتِيبُهَا بَلْ يَسُنُّ (و) (سَابِعُ الْأَرْكَانِ) (قِرَاءَةُ آيَةٍ فِي إِحْدَاهُمَا) أَيْ الْخُطْبَتَيْنِ (و) ثَامِنُهَا (الدُّعَاءُ لِلْمُؤْمِنِينَ فِي الثَّانِيَةِ) وَيَتَعَيَّنُ كَوْنُهُ بِأَخْرَجِيٍّ وَلَوْ خَصَّ بِهِ الْحَاضِرُونَ كَفَى وَلَا يَخْصُ وَاحِدًا بَعِيْنَهُ وَلَوْ السُّلْطَانُ (وَشَرْطُهُمَا) أَيْ الْخُطْبَتَيْنِ (الطَّهَارَةُ) عَنِ الْحَدِيثَيْنِ (وَالسَّتَارَةُ) أَيْ سِتْرُ الْعُورَةِ فِي وَقْتِ الْخُطْبَتَيْنِ (وَوُقُوعُهُمَا فِي وَقْتِ الظُّهْرِ) وَ(قَبْلَ الصَّلَاةِ وَالْقِيَامِ فِيهِمَا) لِلْقَادِرِ (وَالْقُعُودُ بَيْنَهُمَا) إِنْ خُطِبَ قَائِمًا (وَرَفْعُ الصَّوْتِ بِحَيْثُ يَسْمَعُهُ أَرْبَعُونَ تَتَعَقَّدُ بِهِمُ الْجُمُعَةُ) وَهَذَا عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ زَائِدٌ عَلَى الْأَرْبَعِينَ وَأَمَّا عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّهُ مِنْهُمْ فَالْشَّرْطُ سَمَاعُ تِسْعَةٍ وَثَلَاثِينَ لِلْأَرْكَانِ بِالْقُوَّةِ بِحَيْثُ لَوْ أُنْفِصُوا لَسَمِعُوا ، وَيَشْتَرُطُ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ الْخُطْبَتَانِ عَرَبِيَّتَيْنِ وَالْوَلَاءُ بَيْنَهُمَا وَيَنْ أَرْكَانَهُمَا وَبَيْنَهُمَا وَيَنْ الصَّلَاةَ (وَسَنَّهُمَا مَنبَرٌ) أَيْ كَوْنُهُمَا عَلَى مَنبَرٍ (أَوْ مَوْضِعٍ عَالٍ وَأَنْ يُسَلَّمَ) الْخُطْبَتَيْنِ عَلَى النَّاسِ (إِذَا دَخَلَ) الْمَسْجِدَ (وَإِذَا صَعَدَ) الْمَنبَرَ وَوَصَلَ إِلَى الدَّرَجَةِ الَّتِي يَجْلِسُ عَلَيْهَا وَيَجِبُ عَلَيْهِمُ الرُّدُّ (و) سُنُّ أَنْ (يَجْلِسَ حَتَّى يُوْذَنَ) وَيُفْرَغَ مِنْ أَذَانِهِ (و) سُنُّ أَنْ (يَعْتَمِدَ عَلَى سَيْفٍ أَوْ قَوْسٍ أَوْ عَصَا) وَيَجْعَلَهَا فِي يَدِهِ الْيُسْرَى وَيُخَفِّلُ الْيَمَانِيَّ بِحَرْفِ الْمَنبَرِ (و) سُنُّ أَنْ (يُقْبَلَ عَلَيْهِمْ) بِوَجْهِهِ وَلَا يُولِيهِمْ ظَهْرَهُ أَوْ جَنْبَهُ (فِي جَمِيعِهِمَا) ثَلَاثِي الْخُطْبَتَيْنِ (وَالْجُمُعَةُ رَكْعَتَانِ) مُسْتَقْلَتَانِ لَيْسَا بِدَلَاْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ (يَقْرَأُ فِي الْأُولَى الْجُمُعَةَ وَفِي الثَّانِيَةِ الْمُنَافِقُونَ) (يُجْهَرُ أَوْ سَجَّحَ اسْمَ رَبِّكَ وَالْعَاشِيَةِ) (وَمَنْ أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ رُكُوعَ الثَّانِيَةِ وَأَطْمَأَنَّ فَقَدْ أَدْرَكَ الْجُمُعَةَ ، وَإِنْ أَدْرَكَهُ بَعْدَهُ فَأَتَتْهُ الْجُمُعَةُ فَيَنْوِي الْجُمُعَةَ خَلْفَهُ) (لَا حَتْمَ أَنْ يَكُونَ رَكْعَتَانِ فَيَتَدَارَكُ رَكْعَةً فَتَكُنْ جُمُعَةً ،

فَإِذَا سَلَّمَ أَمَّ الظُّهْرَ (وَيُنْدِبُ) لِمُرِيدِهَا أَنْ يَغْتَسِلَ عِنْدَ الذَّهَابِ، وَيَجُوزُ مِنَ الْفَجْرِ، فَإِنْ عَجَزَ تَعَمَّمَ، وَأَنْ يَتَنَظَّفَ بِسَوَاكٍ، وَأَخَذَ ظُفْرَ وَشَعْرٍ، وَقَطَعَ رَاثِمَةَ كَرِيهَةٍ وَيَتَطَيَّبُ وَيَلْبَسُ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ، وَأَفْضَلَهَا الْبَيْضُ وَالْإِمَامُ يَزِيدُ عَلَيْهِمْ فِي الزَّيْنَةِ؛ وَيُكْرَهُ لِلرَّأَةِ إِذَا حَضَرَتِ الطُّبُّ وَفَاخِرُ الثِّيَابِ، وَيُكْرَهُ، وَأَفْضَلُهُ مِنَ الْفَجْرِ، وَيَمْشِي بِسَكِينَةٍ وَوَقَارٍ، وَلَا يَرْكَبُ إِلَّا لَعْدُرٍ، وَيَدْنُو مِنَ الْإِمَامِ، وَيَشْتَغِلُ بِالذِّكْرِ وَالتَّلَاوَةِ وَالصَّلَاةِ، وَلَا يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ، فَإِذَا وَجَدَ فُرْجَةً لَا يَصِلُ إِلَيْهَا إِلَّا بِالتَّخَطِّي لَمْ يَكْرَهُ؛ وَيَحْرُمُ أَنْ يَقِيمَ رَجُلًا وَيَجْلِسَ مَكَانَهُ. فَإِنْ قَامَ بِاخْتِيَارِهِ جَازَ، وَيُكْرَهُ أَنْ يُوَثِّرَ غَيْرَهُ بِالصَّفِّ الْأَوَّلِ، أَوْ بِالْقُرْبِ مِنَ الْإِمَامِ وَبِكُلِّ قُرْبَةٍ وَيَجُوزُ أَنْ يَبْعَثَ مَنْ يَأْخُذُ لَهُ مَوْضِعًا يَبْسُطُ شَيْئًا فِيهِ، لَكِنْ لَغَيْرِهِ إِزَالَتُهُ وَالْجُلُوسُ مَكَانَهُ؛ وَيُكْرَهُ السَّكَلَامُ وَالصَّلَاةُ حَالِ الْخُطْبَةِ وَلَا يَحْرُمَانِ، فَإِنْ دَخَلَ صَلَّى التَّحِيَّةَ فَقَطَّ وَيُخَفِّضُهَا،

المأموم (فإذا سلم) الإمام ولم يدرك معه ركعة (أتم) المأموم (الظهر)، ويندب لمريدها أن يغتسل عند الذهاب (إليها) (ويجوز من الفجر) فينوي سنة غسل الجمعة (فإن عجز) عن الغسل (تيمم) بدلا عنه لأن في غسلها عبادة ونظافة فإذا فاتته النظافة أتى بالعبادة (و) سن له (أن يتنظف بسواك وأخذ ظفر وشعر) يطلب تنحيته كعانة وإبط (و) (ب) قطع راثمة كرية (كثوم وبصل) (و) سن له أن يتطيب ويلبس أحسن ثيابه وأفضلها البيض والإمام يزيد عليهم في الزينة (لكثرة النظر إليه) (ويكره للرأفة إذا حضرت) الجمعة (الطيب وفاخر الثياب) لأن ذلك من دواعي الفتنة بها (و) يندب أن (يكر) أي يذهب إلى المسجد للجمعة في بكرة النهار وأوله (وأفضله) أي التبرير (من الفجر) لأنه أول اليوم لكن هذا لئير الإمام أما هو فيستحب في حقه أن يخرج في الوقت الذي تقام فيه الجمعة (و) يندب أن (يمشي) مريدا الجمعة إلى المسجد (بسكينة ووقار) لا بشدة سعي وخفة (ولا يركب) في ذهابه (إلا لعذر) كضعف أو بعد دار (و) يندب أن (يدنو) أي يقرب (من الإمام) ليسمع الخطبة (ويشتغل بالذكر) في طريقه وقبل الصلاة (والتلاوة) للقرآن (والصلاة) على النبي صلى الله عليه وسلم (ولا يتخطى) الداخل (رقاب الناس) فيكره التخطي لئير الإمام إذا كان لئير حاجة فإن كان لها لم يكره ولذلك قال المصنف (فإذا وجد فرجة لا يصل إليها إلا بالتخطي لم يكره) وقيد بعضهم بفرجة قريبة بينه وبينها صف أو صفان (فإن زاد فالكرهه باقية) ويحرم أن يقيم رجلا جالسا في مكان منه أي المسجد (ويجلس) هو فيه لأنه غاصب (فإن قام باختياره جاز) لئيره الجلوس فيه (ويكره أن يؤثر غيره بالصف الأول أو بالقرب من الإمام وبكل قرينة) فلا يقدم غيره على نفسه في الطاعات، وأما فيما يرجع إلى النفس مثل الطعام وغيره فإيثار الغير بذلك فضيلة. قال تعالى: ويؤثرون على أنفسهم. (ويجوز أن يبعث من يأخذ له موضعا ينسط شيئا فيه) كسجادة، ولا يجوز لئيره استعماله هذا الشيء (لكن لئيره إزالته والجلوس مكانه) بخلاف ما إذا حضر هو وفرش سجاده فليس لئيره إزالتها (ويكره السكلام والصلاة حال الخطبة ولا يحرم) كراهة السكلام لا تكون إلا بعد البدء في الخطبة، وأما الصلاة فالمتعمد حرمة إنشائها من حين جلوس الإمام للخطبة للقاعد في المسجد (فإن دخل) الإمام جالس للخطبة أو يخطب (صلى التحية فقط ويخففها) يعني ركعتين تتأدى بهما التحية فلا كان في غير مسجد لا يه إلى

وَيُنْدَبُ الْكَهْفُ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ وَيَوْمَهَا، وَيَكْثُرُ فِي يَوْمِهَا الدُّعَاءُ رَجَاءَ سَاعَةِ  
الْإِجَابَةِ، وَهِيَ مَا بَيْنَ جُلُوسِ الْإِمَامِ عَلَى الْمَنْبَرِ إِلَى فَرَغِ الصَّلَاةِ.

### بَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ

هِيَ سَنَةٌ مُؤَكَّدَةٌ، وَيُنْدَبُ لَهَا الْجَمَاعَةُ، وَوَقْتُهَا مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَيُنْدَبُ مِنْ ارْتِفَاعِهَا قَدْرَ رُوحِ  
الزَّوَالِ، وَفِعْلُهَا فِي الْمَسْجِدِ أَفْضَلُ إِنْ اتَّسَعَ؛ فَإِنْ ضَاقَ فَالصَّحْرَاءُ أَفْضَلُ، وَيُنْدَبُ أَنْ لَا يَأْكُلَ فِي الْأَضْحَى  
حَتَّى يُصَلِّيَ، وَيَأْكُلَ فِي الْفَطْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ تَمَرَاتٍ وَتَرًا وَيَتَغَسَّلَ بَعْدَ الْفَجْرِ وَإِنْ لَمْ يُصَلِّ، وَيَحْجُزُ مِنْ نِصْفِ  
اللَّيْلِ، وَيَتَطَيَّبُ وَيَلْبَسُ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ، وَيُنْدَبُ حُضُورُ الصَّبِيَّانِ بِزِيَّتِهِمْ، وَمَنْ لَا تُشْتَهَى مِنَ النِّسَاءِ بغيرِ  
طِيبٍ وَلَا زِينَةٍ، وَيُكْرَهُ لِمُشْتَهَاءٍ وَيُكْرَهُ بَعْدَ الْفَجْرِ مَا شَاءَ، وَيَرْجِعُ فِي غَيْرِ طَرِيقِهِ، وَيَتَأَخَّرُ الْإِمَامُ إِلَى  
وَقْتِ الصَّلَاةِ، وَيُنَادِي لَهَا وَلِلْكَسُوفِ وَالْإِسْتِسْقَاءِ: الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ، وَهِيَ رَكْعَتَانِ، يُكَبِّرُ فِي الْأُولَى بَعْدَ  
الْإِسْتِفْتَاكِحِ وَقَبْلَ التَّعَوُّذِ سَبْعَ تَكْبِيرَاتٍ، وَفِي الثَّانِيَةِ قَبْلَ التَّعَوُّذِ خَمْسًا غَيْرَ تَكْبِيرَةِ الْقِيَامِ، يَرْفَعُ فِيهَا  
الْيَدَيْنِ، وَيَذْكُرُ اللَّهُ تَعَالَى بِذَنِّهِ وَيَضَعُ الْيَدَيْنِ عَلَى الْبُرْسِيِّ، وَلَوْ تَرَكَ التَّكْبِيرَ أَوْ زَادَ فِيهِ لَمْ يَسْجُدْ لِلسُّهُوِّ،

(وَيُنْدَبُ الْكَهْفُ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ وَيَوْمَهَا، وَيَكْثُرُ فِي يَوْمِهَا الدُّعَاءُ رَجَاءَ سَاعَةِ الْإِجَابَةِ)  
لأنه ورد أن يوم الجمعة فيه ساعة لا يوافقها عبد يسأل الله شيئا إلا أعطاه (وهي) أي ساعة الإجابة (ما بين جلوس  
الإمام على المنبر إلى فراغ الصلاة) يعني هي منحصرة في ذلك لا يخرج عنه وإلا فهي قليلة.

### بَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ:

الْفَطْرِ وَالْأَضْحَى وَ (هِيَ سَنَةٌ مُؤَكَّدَةٌ وَيُنْدَبُ لَهَا الْجَمَاعَةُ) الْإِلْحَاجُ بِمَعْنَى فَيُصَلِّيَهَا فَرَادَى (وَوَقْتُهَا مِنْ طُلُوعِ  
الشَّمْسِ، وَيُنْدَبُ مِنْ ارْتِفَاعِهَا قَدْرَ رُوحِ إِلَى الزَّوَالِ وَفِعْلُهَا فِي الْمَسْجِدِ أَفْضَلُ) مِنْ بَعْثِهَا فِي غَيْرِهِ (إِنْ اتَّسَعَ؛ فَإِنْ ضَاقَ  
فَالصَّحْرَاءُ أَفْضَلُ، وَيُنْدَبُ أَنْ لَا يَأْكُلَ فِي الْأَضْحَى حَتَّى يُصَلِّيَ وَ) أَنْ (يَأْكُلَ فِي الْفَطْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ تَمَرَاتٍ وَتَرًا  
وَيَتَغَسَّلَ بَعْدَ الْفَجْرِ) لِأَزِيَّةٍ (وَأَنْ لَمْ يُصَلِّ، وَيَحْجُزُ) الْفَسْلُ (مِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ وَ) يَنْدَبُ أَنْ (يَتَطَيَّبَ) إِنْ  
لَمْ يَكُنْ مَحْرَمًا وَلَا مُحَدَّةً (وَيَلْبَسُ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ) وَلَوْ لَمْ يَكُنْ أَبْيَضَ لِأَنَّهُ يَوْمُ زِينَةٍ (وَيُنْدَبُ حُضُورُ الصَّبِيَّانِ بِزِيَّتِهِمْ)  
لِيَتَعَوَّدُوا الْخَيْرَ (وَ) حُضُورُ (مَنْ لَا تُشْتَهَى مِنَ النِّسَاءِ) لِكَبَرٍ أَوْ دِمَامَةٍ لَكِنْ تَحْضُرُ (بغيرِ طِيبٍ وَلَا زِينَةٍ)  
مِنْ ثِيَابٍ وَغَيْرِهَا (وَيُكْرَهُ لِمُشْتَهَاءٍ) مُطْلَقًا بِزِينَةٍ وَغَيْرِهَا (وَيُكْرَهُ بَعْدَ الْفَجْرِ مَا شَاءَ) لَا رَأْيَ (وَيَرْجِعُ فِي غَيْرِ  
طَرِيقِهِ) الَّذِي آتَى مِنْهُ (وَيَتَأَخَّرُ الْإِمَامُ) عَنْ الْحُضُورِ (إِلَى وَقْتِ الصَّلَاةِ وَ) يَسْنُ أَنْ (يُنَادِيَ لَهَا وَلِلْكَسُوفِ  
(وَ) لِ(الْإِسْتِسْقَاءِ) فَيَقَالُ (الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ، وَهِيَ رَكْعَتَانِ يُكَبِّرُ فِي الْأُولَى بَعْدَ الْإِسْتِفْتَاكِحِ وَقَبْلَ التَّعَوُّذِ سَبْعَ تَكْبِيرَاتٍ)  
غَيْرَ تَكْبِيرَةِ الْأَحْرَامِ (وَ) فِي الثَّانِيَةِ قَبْلَ التَّعَوُّذِ خَمْسًا غَيْرَ تَكْبِيرَةِ الْقِيَامِ يَرْفَعُ فِيهَا (أَيَ تِلْكَ التَّكْبِيرَاتِ) (الْيَدَيْنِ)  
وَيَذْكُرُ اللَّهُ تَعَالَى بِذَنِّهِ (بأن يقول: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر بين كل تكبيرتين) (ويضع  
اليدين على البرسيتين) يثبتهن (ولو ترك التكبير أو زاد فيه لم يسجد للسُّهُوِّ) وَلَكِنْ يَحْذَرُ مَنْ وَفَعَ يَدَيْهِ  
مَشْغُورًا فَإِنَّهُ يَبْطُلُ الصَّلَاةُ.

وَلَوْ نَسِيَهُ وَشَرَعَ فِي التَّعَوُّذِ فَإِنَّ ، وَيَقْرَأُ فِي الْأُولَى قَ وَفِي الثَّانِيَةِ اقْتَرَبَتْ ، وَإِنْ شَاءَ قَرَأَ بِسْمِ رَبِّكَ  
الْأَعْلَى وَالْعَاشِيَةِ ، ثُمَّ يَخْطُبُ بَعْدَهَا خُطْبَتَيْنِ كَالْجُمُعَةِ ، وَيَفْتَتِحُ الْأُولَى بِدُخَانِ تَكْبِيرَاتٍ ، وَالثَّانِيَةِ بِسَبْعٍ ؛  
وَلَوْ خَطَبَ قَاعِدًا جَازَ ، وَالتَّكْبِيرُ مُرْسَلٌ وَمَقِيدٌ ، فَالْمُرْسَلُ وَهُوَ مَا لَا يَتَقَيَّدُ بِمَحَالٍ ، بَلْ فِي الْمَسَاجِدِ  
وَالْمَنَازِلِ وَالطَّرِيقِ ، يُسَنُّ فِي الْعِيدَيْنِ مِنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ لِيَلْتَمِسَ الْعِيدَيْنِ إِلَى أَنْ يَحْرِمَ الْإِمَامُ بِصَلَاةِ  
الْعِيدِ ، وَالْمَقِيدُ هُوَ مَا يُؤْتَى بِهِ عَقِيبَ الصَّلَوَاتِ يُسَنُّ فِي النَّحْرِ فَقَطْ مِنْ صَلَاةِ ظَهْرِ النَّحْرِ إِلَى صَلَاةِ صَبْحِ  
آخِرِ التَّشْرِيقِ وَهُوَ رَابِعُ الْعِيدِ ، يُكَبِّرُ خَلْفَ الْفَرَائِضِ الْمُؤَدَّاةِ ، وَالْمَقْضِيَّةِ مِنَ الْمُدَّةِ وَقَبْلَهَا وَالْمَنْدُورَةِ  
وَالْجَنَازَةِ وَالنَّوَافِلِ ، وَلَوْ قَضَى قَوَائِمَ الْمُدَّةِ بَعْدَهَا لَمْ يُكَبَّرْ ، وَصِيغَتُهُ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ ؛  
فَإِنْ زَادَ مَا اعْتَادَهُ النَّاسُ حَسَنٌ ، وَهُوَ اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا إِلَى آخِرِهِ ، وَلَوْ رَأَى فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ شَيْئًا  
مِنَ الْأَنْعَامِ فَلْيُكَبِّرْ .

### بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ

هِيَ سَنَةٌ مُؤَكَّدَةٌ ، وَيُنْدَبُ لَهَا الْجَمَاعَةُ فِي الْجَامِعِ ، وَيَحْضُرُهَا مَنْ لَا هَيْئَةَ لَهَا مِنَ النِّسَاءِ ،

(ولو نسيه وشرع في التعوذ فات) وكذا لو تعمد (ويقرا في الأولى قَ وفي الثانية اقتربت ، وإن شاء قرأ) بد (بسبح  
اسم ربك الأعلى و) هل أتاك حديث (الناشية) جهرا في الجميع (ثم يخطب بعدها) أي الصلاة (خطبتين كالجمعة)  
في الأركان لا في الشروط (ويفتتح الأولى بتسع تكبيرات والثانية بسبع) وهذه التكبيرات مقدمات للخطبة  
لا منها (ولو خطب قاعدا جاز) لأنها نفل وهو يجوز قاعدا (والتكبير) السنون في العيدين قهنا (مرسل ومقيد ؛  
فالمرسل وهو ما لا يتقيد بمحال) لا بعد الصلاة ولا غيرها (بل) يسن (في المساجد والمنازل والطرق) و (يسن  
في العيدين من غروب الشمس ليلتي العيدين إلى أن يحرم الإمام بصلاة العيد) ويسن رفع الصوت به لإظهارها لشعار  
العيد (والمقيد هو ما يؤتى به عقيب الصلوات) الفرائض وغيرها (يسن في النحر فقط من صلاة ظهر النحر إلى  
صلاة صبح آخر التشريق وهو رابع العيد يكبر خلف الفرائض المؤداة والمقضية من المدة) المذكورة التي هي من صلاة  
ظهر النحر (وقبلها) من الأيام (والمندورة والجنابة والنوافل) وهذا الذي ذكره أنها من ظهر النحر إلى صلاة صبح  
آخر التشريق هو في الحاج ؛ وأما غيره فالمتعمد أنه يكبر من صبح عرفة إلى عصر آخر يوم من التشريق (ولو قضى فوائت  
المدة بعدها لم يكبر) لأن التكبير من شعار الأيام (وصيغته الله أكبر الله أكبر الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ؛  
حسن وهو الله أكبر كبيرا إلى آخره) وهي والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا ، لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه  
مخلصين له الدين ولو كره الكافرون لا إله إلا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وأعز جنده وهزم الأحزاب وحده ،  
لا إله إلا الله والله أكبر (ولو رأى في عشر ذي الحجة شيئا من الأنعام) كابل وبقر (فليكبّر) الله بقوله الله أكبر .

### بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ

(هي سنة مؤكدة) لكسوف الشمس وكسوف القمر (ويندب لها الجماعة في الجامع) مسجد أو غيره  
(ويحضرها من لا هيئة لها من النساء) كهرة ، وأما ذوات الهيئات فيوطنن



وَهِيَ رَكْعَتَانِ ، وَأَقْلَاهَا أَنْ يُحْرِمَ فَيَقْرَأَ الْفَاتِحَةَ ثُمَّ يَرْكَعُ ثُمَّ يَرْفَعُ فَيَقْرَأَ الْفَاتِحَةَ ثُمَّ يَرْكَعُ فَيُطْمِئِنُّ ثُمَّ يَسْجُدُ  
سَجْدَتَيْنِ ، فَهَذِهِ رَكْعَةٌ فِيهَا قِيَامَانِ وَقَرَاءَتَانِ وَرُكُوعَانِ ، ثُمَّ يُصَلِّي الثَّانِيَةَ كَذَلِكَ ؛ وَلَا يَحُوزُ زِيَادَةُ قِيَامٍ  
وَرُكُوعٍ لِمَتَادَى السُّكُوفِ ، وَلَا يَحُوزُ النِّقْصُ لِنَجَلِيَّةٍ ، وَأَكْلَاهَا أَنْ يَقْرَأَ بَعْدَ الْإِفْتِاحِ وَالْتَعَوُذِ وَالْفَاتِحَةِ ،  
الْبَقْرَةَ . فِي الْقِيَامِ الْأَوَّلِ ، وَآلِ عِمْرَانَ فِي الثَّانِي ، وَالنِّسَاءِ فِي الثَّلَاثِ ، وَالْمَائِدَةِ فِي الرَّابِعِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ،  
وَيُسَبِّحُ فِي الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ بِقَدْرِ مِائَةِ آيَةٍ مِنَ الْبَقْرَةِ وَفِي الثَّانِي بِقَدْرِ ثَمَانِينَ ، وَفِي الثَّلَاثِ بِقَدْرِ سَبْعِينَ ،  
وَفِي الرَّابِعِ بِقَدْرِ خَمْسِينَ ، وَبَاقِيهَا كَغَيْرِهَا مِنَ الصَّلَوَاتِ ، ثُمَّ يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ كَالْجُمُعَةِ ، فَإِنْ لَمْ يُصَلِّ حَتَّى  
تَجَلَّى الْجَمِيعُ أَوْ غَابَتْ كَاسِفَةٌ أَوْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ خَاسِفٌ لَمْ يُصَلِّ ، وَلَوْ أَحْرَمَ فَتَجَلَّتْ أَوْ غَابَتْ  
كَاسِفَةً أَمَّهَا .

### بَابُ صَلَاةِ الْأَسْتِسْقَاءِ

هِيَ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ ، وَيَنْدُبُ لَهَا الْجَمَاعَةُ ، فَإِذَا أَجْدَبَتِ الْأَرْضُ أَوْ انْقَطَعَتِ الْمِيَاهُ أَوْ قَلَّتْ وَعَظَّ الْإِمَامُ  
النَّاسَ ، وَأَمَرَهُمْ بِالتَّوْبَةِ ،

(وهي ركعتان وأقلها) أى أقل صلاتها (أن يحرم) بهما (فيقرأ الفاتحة ثم يركع ثم يرفع فيقرأ الفاتحة ثم يركع) ثم  
يرفع (فيطمئن ثم يسجد سجدتين فهذه ركعة فيها قِيَامَانِ وَقَرَاءَتَانِ وَرُكُوعَانِ ثم يصلي الثانية كذلك) وهذه الصفة  
أقل الكمال فلا ينافي أن الأقل أن تصلي ركعتين كسنة الظاهر (ولا يحوز زيادة قيام وركوع لتبادى السكوف ،  
ولا يحوز النقص) عن هذه الكيفية بعد نيتها (لتنجلية) أى انجلاء (وأكلها أن يقرأ بعد الافتتاح والتعوذ والفاتحة  
البقرة في الأيام الأول وآل عمران في الثاني والنساء في الثالث والمائدة في الرابع أو) يقرأ (نحو ذلك) من القرآن  
مراعيا هذا المقدار في الركعات (ويسبغ في الركوع الأول بقدر مائة آية من البقرة وفي الثاني بقدر ثمانين وفي  
الثالث بقدر سبعين وفي الرابع بقدر خمسين وبقاها) أى باقى هذه الصلاة من التشهد وغيره (كغيرها من  
الصلوات) فلا يطيله (ثم يخطب خطبتين كالجمعة) أى كخطبة الجمعة في أركانها وشروطها وإن كانت خطبة الجمعة  
مقدمة وهذه مؤخرة (فإن لم يصل) صلاة السكوف (حتى تجلّى الجميع) أى انجلّى جميع قرص الشمس وجميع  
قرص القمر (أو غابت) الشمس (كاسفة أو حتى طلعت الشمس) في خسوف القمر (و) الحال أن (القمر خاسف  
لم يصل) في جميع ذلك ، فلو انجلّى بعض القرص أو سترهما سحب أو طلع الفجر والقمر بخسوف لم تفت الصلاة (ولو  
أحرم) صلاة السكوف (فتجابت) الشمس : أى انجلّى جميع قرصها (أو غابت كاسفة أمتها) لأنه أحرم بها صحيحة .

### بَابُ صَلَاةِ الْأَسْتِسْقَاءِ

هي لئلا طلب السقيا أشم من أن تكون من الله أو من عباده ، وشرعا سقيا العباد من الله تعالى عند حاجتهم (هي)  
أى صلاة الاستسقاء (سنة مؤكدة ، ويندب لها الجماعة ، فإذا أجْدَبَتِ الْأَرْضُ) أى لم يخرج نباتها لعدم الماء  
(أو انقطع المياه) فطمئن الناس (أو قلت) فلم تكف الحاجة أو ملحت (وعظ الإمام الناس وأمرهم بالتوبة)  
وتأكد التوبة بأمره وإن كانت واجبة في نفسها .

وَالصَّدَقَةُ ، وَمُصَالَحَةُ الْأَعْدَاءِ ، وَصَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، ثُمَّ يَخْرُجُونَ فِي الرَّابِعِ إِلَى الصَّحَرَاءِ صِيَامًا فِي ثِيَابٍ بَذَلَتْ  
وَيُخْرِجُ غَيْرُ ذَوَاتِ الْهِئَةِ مِنَ الْبَسَاءِ وَالْبَهَائِمِ وَالشُّيُوخِ وَالْعَجَائِزِ وَالْأَطْفَالِ وَالصَّغَارِ وَالصُّلَحَاءِ وَأَقَارِبِ  
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَسْتَسْقُونَ بِهِمْ وَيَذْكُرُ كُلٌّ فِي نَفْسِهِ صَالِحَ عَمَلِهِ وَيَسْتَشْفَعُ بِهِ ، وَإِنْ خَرَجَ  
أَهْلُ الذِّمَّةِ لَمْ يَمْنَعُوا لَكِنْ لَا يَخْتَلِطُونَ بِنَا ، وَهِيَ رَكْعَتَانِ كَالْعِيدِ ، ثُمَّ يَخْطُبُ خُطْبَتَيْنِ كَالْعِيدِ ، إِلَّا أَنَّهُ  
يَفْتَحُهُمَا بِالْأَسْتِغْفَارِ بِدَلِّ التَّكْبِيرِ ، وَيَكْثُرُ فِيهِمَا مِنَ الْأَسْتِغْفَارِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
وَالدُّعَاءِ ، وَمَنْ : أَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا آيَةً ، وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ فِي أَثْنَاءِ الْخُطْبَةِ الثَّانِيَةِ وَيَحْوِلُ  
رِدَاءَهُ وَيَفْعَلُ النَّاسُ كَذَلِكَ وَيُبَالِغُ فِي الدُّعَاءِ سِرًّا وَجَهْرًا ؛ فَإِنْ صَلَّوْا وَلَمْ يُسْقُوا أَعَادُوهَا ، وَإِنْ تَأَهَّبُوا فَسَقُوا  
قَبْلَ الصَّلَاةِ ، صَلَّوْا شُكْرًا وَسَلَّوْا الزِّيَادَةَ ، وَيَنْدُبُ لِأَهْلِ الْخَصْبِ أَنْ يَدْعُوا لِأَهْلِ الْجَدْبِ خَلْفَ  
الصَّلَوَاتِ ، وَيَنْدُبُ أَنْ يَكْشِفَ بَعْضَ بَدَنِهِ لِيُصِيبَهُ أَوَّلُ مَطَرٍ يَقَعُ فِي السَّنَةِ ، وَيَسْبَحُ لِلرَّعْدِ وَالْبَرْقِ ، وَإِذَا  
كَثُرَ الْمَطَرُ وَخَشِيَ ضَرَرَهُ دَعَا بِرَفْعِهِ بِمَا وَرَدَ فِي السَّنَةِ : اللَّهُمَّ حَوَالِنَا وَلَا عَلَيْنَا إِلَى آخِرِهِ ،

(و) أمرهم بـ (الصدقة) لتصير واجبة بأمره على القادر فإذا أمر بمطلق الصدقة وجب أقل ما يتمول (و) بـ (مصالحة  
الأعداء) إذا كانت المداواة لغير الله (و) : (صوم ثلاثة أيام ثم يخرجون في الرابع إلى الصحراء صياما) فتكون  
مدة الصوم أربعة ويجب التابع وتبويت النية (و) في ثياب بذلة (أي ما تلبس في الخدمة والمهنة) ويخرج غير ذوات  
الهيئة من النساء (و) غير الشواب ، فالشواب من النساء لا يخرجن كن ذوات هيئة أم لا وغيرهن يخرجن إن كن  
متبيلات (والبهائم والشيوخ والعجائز) غير ذوات الهيئة وهو مكرر (و) معهم (الأطفال) الرضع (والصغار)  
غير الأطفال (والصلحاء وأقارب رسول الله صلى الله عليه وسلم ويستسقون بهم) أي يستشفون بأقارب النبي صلى الله  
عليه وسلم كما فعل عمر رضي الله عنه بالعباس (ويذكر كل في نفسه صالح عمله ويستشفع به) أي يستشفع كل أحد  
من القوم بعمله الصالح كما فعل أهل النار حين انطبق عليهم (وإن خرج أهل الذمة لم يمنعوا لكن لا يختلطون بنا)  
في مصلانا (وهي ركعتان كالعید) في التكبير والجهر (ثم يخطب خطبتين كالعید إلا أنه يفتتحهما بالاستغفار بدل  
التكبير ويكثر فيها من الاستغفار و) يكثر من (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء ومن) قراءة قوله تعالى  
(استغفروا ربكم إنه كان غفارا الآية ويستقبل القبلة في أثناء الخطبة الثانية) من نحو ثلثها (ويحول) الإمام (رداءه  
ويفعل الناس كذلك) بأن يحمل اليمين يسارا وبالعكس ، ويسن التشكيس بأن يجعل أعلاه أسفله (ويبالغ في الدعاء  
سرا وجهرا) ويرفع الحاضرون أيديهم في الدعاء (فإن صلوا ولم يسقوا أعادوها وإن تأهبوا فسقوا قبل الصلاة صلوا)  
صلاة الاستسقاء وخطب لهم (شكرا) لله (وسألوا الزيادة) إن احتاجوا إليها (ويندب لأهل الخصب) أي الخير (أن  
يدعوا لأهل الجذب) والقحط (خلف الصلوات) وهذا تحصل به سنة الاستسقاء كما تحصل بالدعاء مطلقا ، وأكمل  
الاستسقاء ما هو بالصلاة والخطبة ثم يليه الدعاء خلف الصلوات (ويندب أن يكشف بعض بدنه) غير عورته (ليصيبه  
أول مطر يقع في السنة و) يسن أن (يسبح للرعْد والبرق) فيقول عند الرعد : سبحان من يسبح الرعد بحمده . وعند  
البرق : سبحان من يريكم البرق خوفا وطمعا (وإذا كثر المطر وخشى ضرره دعا برفعه) بأي دعاء ، والأولى أن يكون  
(بما ورد في السنة) وهو (اللهم حوالينا ولا علينا إلى آخره) وهو اللهم على الظراب والآكام وبطون الأودية ومطبات الشجر .

## كتاب الجنائز

يَنْدُبُ لِكُلِّ أَحَدٍ أَنْ يُكْتَرَّ ذِكْرُ الْمَوْتِ ، وَالْمَرِيضُ آكُودٌ ، وَيَسْتَعْدُّ لَهُ بِالتَّوْبَةِ ، وَيَعُودُ الْمَرِيضُ وَلَوْ مِنْ رَمَدٍ ، وَيَعْمُ بِهَا الْعَدُوُّ وَالصَّدِيقُ ، فَإِنْ كَانَ ذَمِيًّا قَانَ اقْتَرَنَ بِهِ قَرَابَةً أَوْ جَوَارٌ نَدَبَتْ عِيَادَتُهُ وَإِلَّا أُبَيِّحَتْ . وَيُكْرَهُ إطالة القعود عنده ، وَتَنْدُبُ غِيَابًا إِلَّا لِقَارِبِهِ وَخَوْفَهُ مِنْ يَأْسٍ أَوْ يَتَبَرَّكُ بِهِ فَكُلُّ وَقْتٍ مَا لَمْ يَنْهَ ، فَإِنْ أُلْمِعَ فِي حَيَاتِهِ دَعَا لَهُ وَأَنْصَرَفَ ، وَإِلَّا رَغِبَ فِي التَّوْبَةِ وَالْوَصِيَّةِ ، وَإِنْ رَأَاهُ مَرْزُولًا بِهِ أَطْلَعَهُ فِي رَحْمَةِ اللَّهِ وَوَجَّهَهُ إِلَى الْقَبْلَةِ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ فَلِالْأَيْسَرِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ فَقَفَاهُ ، وَلَقَنَهُ قَوْلَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لِيَسْمَعَهَا فَيَقُولَهَا بِلَا إِنْجَاحٍ وَلَا يَقْلُ قُلْ ، فَإِذَا قَالَهَا تَرَكَ حَتَّى يَتَكَلَّمَ بِغَيْرِهَا ، وَأَنْتَ يَكُونُ الْمَلَقْنُ غَيْرَ مُتَمِّمٍ بَارِثٍ وَعَدَاوَةٍ ، فَإِذَا مَاتَ نَدَبَ لَأَرْفُقَ عَمَارِهِ تَغْمِيزُهُ ، وَشَدُّ لَحْيِيهِ ، وَتَلْيِينُ مَفَاضِلِهِ ، وَنَزْعُ ثِيَابِهِ ثُمَّ يَسْتَرْ بِنُوبٍ خَفِيفٍ وَيَجْعَلُ عَلَى بَطْنِهِ شَيْءًا ثَقِيلًا وَيَبَادِرُ إِلَى قَضَائِهِ دِينَهُ أَوْ إِبْرَأَتِهِ مِنْهُ ،

## كتاب الجنائز

( يندب لكل أحد أن يكثر ذكر الموت والمريض آكود ويستعد له أي للموت ( بالتوبة ) فوراً ( و ) يسن أن يعود المريض ولو من رمد ) أي وجع عين ( ويعم بها ) أي بالعبادة ( العدو والصديق ، فإن كان ) للمريض ( ذمياً ، فإن اقترن به قرابة أو جوار ) أي مجاورة في السكن ( نذبت عيادته وإلا أباحت ) أي لاثواب فيها ( ويكره إطالة القعود عنده ) أي للمريض فينبغي تخفيف المكث عنده ( وتندب ) الزيارة ( غيباً ) أي وقتاً بعد وقت ( إلا لأقاربه ونحوهم من يأنس ) بهم من الأصدقاء ( أو يتبرك به ) من أهل الصلاح ( فـ ) أي ( كل وقت ) تندب الزيارة ( ما لم ينه ) المريض عن الزيارة كل وقت أو تعلم كراهته ( فإن طمع ) الزائر ( في حياته ) أي المريض ( دعا له وأنصرف وإلا ) أي إن لم يطمع بأن رأى فيه مخايل الموت ( رغبه في التوبة و ) في ( الوصية ) بأن يقول له عليك بالتوبة فإنها سبب للشفاء وعليك بالوصية فإنها تطيل العمر ( وإن رآه مَرْزُولًا بِهِ ) أي حل به الموت ( أطلعته في رحمة الله ) أي ذكر له من سعة كرمه ما يطمعه في رحمته ( ووجهه إلى القبلة على جنبه الأيمن ، فإن تعذر فالأيسر ، فإن تعذر فـ ) على ( قفاه ) ووجهه وأخصاه إلى القبلة ( ولقنه ) أي ذكر عنده ( قول لا إله إلا الله ليسمعها فيقولها بلا إِنْجَاحٍ وَلَا يَقْلُ قُلْ ) بل يكتفي بذكرها عنده ( فإذا قَالَهَا تَرَكَ حَتَّى يَتَكَلَّمَ بِغَيْرِهَا ) فتبادر حتى يقولها ليكون آخر كلامه لا إله إلا الله ( و ) يندب ( أن يكون الملقن له غير متهم بآث وعداوة ) لئلا يتأذى المريض من تلقينه ( فإذا مات ندب لأَرْفُقَ عَمَارِهِ تَغْمِيزُهُ وَشَدُّ لَحْيِيهِ ) بعصاة لئلا يبق فيه مفتوحاً ( و ) ندب له ( تليين مفاصله ) برفق بأن يرد ساعده إلى عضده وساقه إلى فخذه وفخذيه إلى بطنه تسبيلاً لفصله وتكفينه ( و ) ندب ( نزح ثيابه ) التي مات فيها ( ثم يستر بنوب خفيف و ) أن ( يجعل على بطنه شَيْءًا ثَقِيلًا ) من أنواع الحديد ( و ) أن ( يبادر إلى قضاء دينه ) إن تيسر ( أو إِبْرَأَتِهِ مِنْهُ ) إن لم تيسر بأن يطلب من صاحبه الإزالة .

وَتَنْفِذُ وَصِيَّتِهِ وَتَجْهِيْزُهُ ، فَإِذَا مَاتَ بِحَقِّهِ تَرَكَ لِيَتَقَيَّنَ مَوْتَهُ ، وَغُسْلُهُ وَتَكْفِيْنُهُ ، وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ ، وَحَمْلُهُ وَدَفْنُهُ فُرُوضٌ كَفَايَةٌ .

( فَصْلٌ ) ثُمَّ يُغْسَلُ فَإِذَا كَانَ رَجُلًا فَالْأُولَى بِغُسْلِهِ الْأَبُ ، ثُمَّ الْجَدُّ ، ثُمَّ الْإِبْنُ ، ثُمَّ الْأَخُ ، ثُمَّ النِّسْبُ ، ثُمَّ ابْنَةُ عَلَى تَرْتِيبِ الْمَصَبَاتِ ، ثُمَّ الرِّجَالُ الْأَقْرَبُ ، ثُمَّ الْأَجَانِبُ ، ثُمَّ الزَّوْجَةُ ، ثُمَّ النِّسَاءُ الْحَرَامُ ، وَإِنْ كَانَ امْرَأَةً غَسَلَهَا النِّسَاءُ الْأَقْرَبُ ، ثُمَّ الْأَجَانِبُ ، ثُمَّ الزَّوْجُ ، ثُمَّ الرِّجَالُ الْحَرَامُ ، وَإِنْ كَانَ كَافِرًا فَأَقَارِبُهُ الْكَفَّارُ أَحَقُّ ، وَيَنْدُبُ كَوْنُ الْغَاسِلِ أَمِينًا وَيُسْتَرُّ الْمَيِّتُ فِي الْغُسْلِ ، وَلَا يَحْضُرُ سِوَى الْغَاسِلِ وَمَعِينِهِ . وَيَبْخُرُ مِنْ أَوَّلِ غُسْلِهِ إِلَى آخِرِهِ ، وَالْأُولَى تَحْتَ سَقْفٍ رِبْمَاءٍ بَارِدٍ إِلَّا لِلْحَاجَةِ ؛ وَيَحْرَمُ نَظَرُ عَوْرَتِهِ وَمَسَاها إِلَّا بِخُرْقَةٍ ؛ وَيَنْدُبُ أَنْ لَا يَنْظُرَ إِلَى غَيْرِهَا وَلَا يَمْسُ إِلَّا بِخُرْقَةٍ وَيَخْرُجُ مَا فِي بَطْنِهِ مِنَ الْفَضَلَاتِ وَيَسْتَنْجِيهِ وَيُوضِئُهُ وَيَنْوِي غُسْلَهُ ، وَيَنْسِلُ رَأْسَهُ وَلِحْيَتَهُ وَجَسَدَهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ثَلَاثًا يَتَمَهَّدُ كُلُّ مَرَّةٍ لِإِمْرَارِ الْيَدِ عَلَى الْبَطْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَنْظُفْ زَادَ وَتَرَا ، وَيَحْمِلُ فِي الْمَاءِ قَلِيلَ كَافُورٍ ، وَفِي الْأَخِيرَةِ اسْتَسْكُدَّ ؛ وَوَاجِبُهُ تَعْمِيمُ الْبَدَنِ بِالْمَاءِ ؛ ثُمَّ يُلْطَفُ بِثَوْبٍ ؛ فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ بَعْدَ الْغُسْلِ كَفَاهُ غُسْلُ الْحَمَلِ .

( و ) يَنْدُبُ الْمُبَادَرَةُ إِلَى ( تَنْفِذِ وَصِيَّتِهِ وَ ) الْمُبَادَرَةُ إِلَى ( تَجْهِيْزِهِ ، فَإِنْ مَاتَ بِحَقِّهِ تَرَكَ لِيَتَقَيَّنَ مَوْتَهُ ) بِتَغْيِيرِ رَأْيِهِ وَنُحُوها ( وَغُسْلُهُ وَتَكْفِيْنُهُ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ وَحَمْلُهُ وَدَفْنُهُ فُرُوضٌ كَفَايَةٌ ) أَيُّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ فُرُوضٌ كَفَايَةٌ .

( فَصْلٌ : ثُمَّ يُغْسَلُ ) بِمَعْنَى مَوْتِهِ ( فَإِذَا كَانَ ) الْمَيِّتُ ( رَجُلًا فَالْأُولَى بِغُسْلِهِ الْأَبُ ثُمَّ الْجَدُّ ) أَوَّلُ الْأَبِ ( ثُمَّ الْإِبْنُ ) ثُمَّ ابْنَةُ ( ثُمَّ الْأَخُ ) الشَّقِيقُ أَوْ لَأَبُ ثُمَّ ابْنَةُ أَيْ الْأَخُ ( ثُمَّ الْعَمُّ ) الشَّقِيقُ أَوْ لَأَبُ ( ثُمَّ ابْنَةُ عَلَى تَرْتِيبِ الْمَصَبَاتِ ) فِي بَابِ الْإِثْرِ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ عَصِيَّةٌ مِنَ النِّسْبِ قَدِمَ الْمُتَعَقُّ ( ثُمَّ الرِّجَالُ الْأَقْرَبُ ) مِنْ ذَوِي الْأَرْسَامِ ( ثُمَّ الْأَجَانِبُ ثُمَّ الزَّوْجَةُ ثُمَّ النِّسَاءُ الْحَرَامُ ) فَتَقْدِمُ الزَّوْجَةُ عَلَى الْأُمِّ مِثْلًا ( وَإِنْ كَانَ امْرَأَةً غَسَلَهَا النِّسَاءُ الْأَقْرَبُ ) مِنَ حَرَامِهَا . فَإِنْ اجْتَمَعَ امْرَأَتَانِ كُلُّهُمَا ذَاتُ مَحْرَمٍ فَأُولَاهُنِ مِنْ هِيَ فِي مَحَلِّ الْعَصَوْبَةِ ( ثُمَّ ) النِّسَاءُ ( الْأَجَانِبُ ثُمَّ الزَّوْجُ ) ثُمَّ الرِّجَالُ الْحَرَامُ ، وَإِنْ كَانَ كَافِرًا فَأَقَارِبُهُ الْكَفَّارُ أَحَقُّ بِغُسْلِهِ ( وَيَنْدُبُ كَوْنُ الْغَاسِلِ أَمِينًا ) فَإِنْ رَأَى خَيْرًا مِنْ ذِكْرِهِ وَإِنْ رَأَى غَيْرَهُ كَفَّ عَنْ ذِكْرِهِ ( وَيُسْتَرُّ الْمَيِّتُ فِي الْغُسْلِ ) فَيَجِبُ سِتْرُ عَوْرَتِهِ ( وَلَا يَحْضُرُ سِوَى الْغَاسِلِ وَمَعِينِهِ ) وَيَدْخُلُ الْوَلِيُّ مَعَهُمَا ( وَيَبْخُرُ مِنْ أَوَّلِ غُسْلِهِ إِلَى آخِرِهِ وَالْأُولَى ) كَوْنُ الْغُسْلِ ( تَحْتَ سَقْفٍ ) وَبِاسْتِحْبَابِ أَنْ يُغْسَلَ فِي قَبْرِهِ وَيَدْخُلُ الْغَاسِلُ يَدَهُ مِنْ كَتِفِهِ ( وَ ) الْأُولَى كَوْنُ الْغُسْلِ ( بِمَاءٍ بَارِدٍ إِلَّا لِلْحَاجَةِ ) كِبَرُ شَدِيدٍ وَوَسْخٌ لَا يَزُولُ إِلَّا بِالْمَسْحِ ( وَيَحْرَمُ نَظَرُ عَوْرَتِهِ وَمَسَاها إِلَّا بِخُرْقَةٍ ، وَيَنْدُبُ أَنْ لَا يَنْظُرَ إِلَى غَيْرِهَا ) أَيْ الْعَوْرَةَ ( وَلَا يَمْسُ ) أَيْ الْغَيْرَ ( إِلَّا بِخُرْقَةٍ ) وَيَنْدُبُ أَنْ ( يَخْرُجَ ) الْغَاسِلُ ( مَا فِي بَطْنِهِ مِنَ الْفَضَلَاتِ ) بِأَنْ يَتَكَبَّرَ عَلَى بَطْنِهِ قَلِيلًا لِيَخْرُجَ مَا فِيهِ ( وَيَسْتَنْجِيهِ وَيُوضِئُهُ ) كَوَضِئِهِ الْحَيِّ وَيَمِيلُ رَأْسَهُ عِنْدَ الْمَضْمُضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ ( وَ ) يَنْدُبُ أَنْ ( يَنْوِي ) الْغَاسِلُ ( غُسْلَهُ وَيَنْسِلَ رَأْسَهُ وَلِحْيَتَهُ وَجَسَدَهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ثَلَاثًا يَتَمَهَّدُ كُلُّ مَرَّةٍ لِإِمْرَارِ الْيَدِ عَلَى الْبَطْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَنْظُفْ ) بِالثَّلَاثِ ( زَادَ وَتَرَا ) وَلَوْ حَصَلَتِ النِّظَافَةُ بِالشَّفَعِ مِنَ الْوَرِّ ( وَ ) مِنْ أَنْ ( يَحْمِلَ ) فِي الْمَاءِ قَلِيلَ كَافُورٍ وَفِي الْأَخِيرَةِ تَكْدِ ) وَالْقَلِيلُ مَا لَا يَسْلُبُ الْمَاءَ الطَّهَوْرِيَّةَ ( وَوَاجِبُهُ تَعْمِيمُ الْبَدَنِ بِالْمَاءِ ) إِنْ لَمْ تَكُنْ نَجَاسَةً عِلِّيَّةً ، فَإِنْ كَانَتْ وَجِبَ زَوَالُهَا ( ثُمَّ ) يَسْتَمْتَبُ أَنْ ( يَدْخُلَ بِثَوْبٍ ، فَإِنْ خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ بَعْدَ الْغُسْلِ كَفَاهُ غُسْلُ الْحَمَلِ ) الَّذِي اتَّصَلَتْ بِهِ النِّجَاسَةُ .

( نَصْلٌ )

(فصل) ثم يكفن فإن كان رجلاً نذب له ثلاث لفائف بيض مغمولة كل واحدة تستر كل البدن لا قبص فيها ولا عمامة، فإن زاد عليها قبصاً وعمامة جاز، ويحرم الحرير، والمرأة إزار وخمار وقبص ولفافتان سابقتان، ويكره لها حرير ومزعفر ومعصر، والواجب في الرجل والمرأة ما يستبر العورة، ويبخر الكفن ويذر عليه الخنوط والكافور، ويجعل قطناً محنوط على منافذه ومواضع السجود، ولو طيب جميع بدنه لحسن، فإن مات محرماً حرم الطيب والمخيط وتغطية رأس الرجل ووجه المرأة، ولا يندب أن يعد لنفسه كفناً، إلا أن يقطع بحله أو من أثر أهل الخير.

(فصل) ثم يصلى عليه، ويسقط الفرض بذكر واحد دون النساء إن حضرهن رجل، فإن لم يوجد غيرهن لزمهن، ويسقط الفرض بهن، وتندب فيها الجماعة وتكره في المقبرة، وأولى الناس بالصلاة أولاهم بالنسل من أقاربه إلا النساء فلا حق لهن، ويقدم الولي على السلطان، والأسن على الأئمة وغيره، فإن استؤوا في السن رتبوا كبقا الصلاة.

(فصل) في بيان الكفن (ثم يكفن، فإن كان رجلاً نذب له ثلاث لفائف بيض مغمولة كل واحدة تستر كل البدن لا قبص فيها ولا عمامة، فإن زاد عليها قبصاً وعمامة جاز؛ ويحرم الحرير) على الرجل (و) يندب (للمرأة إزار) هو كالمهفة (وخمار) هو ما ينطى الرأس (وقبص) هو ما فتح أعلاه وأدخل في الرأس (ولفافتان سابقتان ويكره لها حرير) لأنه وإن حاز لها لبسه حية فيه تنال وهو مكروه (و) ثوب (مزعفر) مصبوغ بالزعفران (ومعصر) مصبوغ بالمعصر (والواجب في الرجل والمرأة ما يستبر العورة) فيختلف بالكورة والأنثوة بالرق والحرية فيجب في المرأة ما يستر بدنها إلا وجهها وكفها حرة كانت أو أمه، وفي الرجل ما يستر ما بين سترته وركبته، والعمية أن أقله ثوب يستر البشرة في جميع البدن إلا الرأس المحرم ووجه المحرمه وفاء بحق الميت فلا يكتفى طين وحناء (ويبخر الكفن ويذر عليه الخنوط) وهو طيب مركب (والكافور ويجعل) الناسل (قطناً محنوط على منافذه) كعنيه وأذنيه (و) على (مواضع السجود) وهو الجبهة والأنف وباطن اليدين والركبتين والقدمين (ولو طيب جميع بدنه لحسن فإن مات محرماً حرم) وضع (الطيب والمخيط وتغطية رأس الرجل ووجه المرأة ولا يندب أن يعد لنفسه كفناً إلا أن يقطع بحله أو) يكون (من أثر أهل الخير) فلا بأس أن يعده للتبرك.

(فصل) في الصلاة على الميت (ثم يصلى عليه ويسقط الفرض بذكر واحد دون النساء إن حضرهن رجل) ولو صييا عيماً ويجب عليهن أمره (فإن لم يوجد غيرهن لزمهن ويسقط الفرض بهن، وتندب فيها الجماعة، وتكره في المقبرة) أي محل الدفن وتستحب في السجدة (وأولى الناس بالصلاة أولاهم بالنسل من أقاربه) وهم الرجال المحصيات (إلا النساء فلا حق لهن ويقدم الولي على السلطان) وعلى إمام السجدة الأولى بخلاف جماعة الرائية (و) يقدم هنا (الأسن على الأئمة وغيره) كالأقرباء (فإن استؤوا في السن رتبوا كبقا الصلاة) فيقدم الأئمة ثم الأقرباء ثم الأورع.

وَلَوْ أَوْصَى أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ أَجْنَبِيٌّ قَدَّمَ الْوَلِيَّ عَلَيْهِ ، وَيَقِفُ الْإِمَامُ عِنْدَ رَأْسِ الرَّجُلِ وَعَجِيزَةُ الْمَرْأَةِ ، فَإِنْ اجْتَمَعَ جَنَازُ ، فَلَا فُضْلَ لِإِفْرَادٍ كُلِّ وَاحِدٍ بِصَلَاةٍ ، وَيَجُوزُ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِمْ دَفْعَةً وَاحِدَةً وَيَضَعُهُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ بَعْضُهُمْ خَلْفَ بَعْضٍ هَكَذَا ، وَيَلِيهِ الرَّجُلُ ثُمَّ الصَّبِيُّ ثُمَّ الْمَرْأَةُ ثُمَّ الْأَفْضَلُ فَلَا فُضْلَ ، وَلَا اُعْتَبَارَ بِالرَّقِّ وَالْحُرِّيَّةِ ، وَلَوْ جَاءَ وَاحِدٌ بَعْدَ وَاحِدٍ ، قُدِّمَ إِلَى الْإِمَامِ الْأَسْبَقُ وَلَوْ مَفْضُولًا أَوْ ضَعِيفًا إِلَّا الْمَرْأَةُ فَتَوَخَّرَ لِلذَّكَرِ الْمُتَأَخَّرُ بِحَيْثُ ثُمَّ يَنْوِي ، وَيَجِبُ التَّعَرُّضُ لِلْفَرِيضَةِ دُونَ فَرْضِ الْكُفَايَةِ ، وَلَوْ صَلَّى عَلَى غَائِبٍ خَلْفَ مَنْ يُصَلِّي عَلَى حَاضِرٍ صَحَّ وَيَكْبَرُ أَرْبَعًا رَافِعًا يَدَيْهِ ، وَيَضَعُ يَمَانَهُ عَلَى يَسْرَاهُ بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ ، فَإِنْ كَبَّرَ خَمْسًا وَلَوْ عَمَدًا لَمْ تَبْطُلْ ، لَكِنْ لَا يَتَابَعُهُ الْمُأْمُومُ فِي الْخَامِسَةِ بَلْ يَنْتَظِرُهُ لِيُسَلِّمَ مَعَهُ ، وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ بَعْدَ الْأُولَى ، وَيَنْدُبُ التَّعَوُّذَ وَالتَّأْمِينَ دُونَ الْاِسْتِفْتَاكِحِ وَالسُّورَةِ ، وَيُصَلِّيُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ الثَّانِيَةِ ، ثُمَّ يَدْعُو لِلْمُؤْمِنِينَ ثُمَّ يَدْعُو لِلْمَيِّتِ بَعْدَ الثَّلَاثَةِ فَيَقُولُ : اللَّهُمَّ هَذَا عَبْدُكَ ، وَأَبْنُ عَبْدِكَ ، خَرَجَ مِنْ رُوحِ الدُّنْيَا وَسَعَمَهَا وَمَحَبُّوهُ وَأَحِبَّاءُوهَ فِيهَا .

( ولو أوصى أن يصلي عليه أجنبي قدم الولي عليه ) لأنها حقه فلا تنفذ وصيته باسقاطها ( ويقف الإمام عند رأس الرجل ) ويجعل رأس الميت لجهة يسار الإمام ويكون غالبه لجهة يمينه ( و ) يقف عند ( عجيبة المرأة ) وكذا الخنثى ويكون رأسهما عن يمين الإمام ( فإن اجتمع جناز فالأفضل لإفراد كل واحد بصلاة ويجوز أن يصلي عليهم دفعة واحدة ويضعهم بين يديه بعضهم خلف بعض ) مصطفىين ( هكذا ) إلى القبلة ( يليه ) أي الإمام ( الرجل ثم الصبي ثم المرأة ثم الأفضل فالأفضل ، ولا اعتبار بالرق والحرية ) يعني إذا أتى إلى الإمام جمع من الرجال أو النساء يقدم إليهم الأفضل فالأفضل بالزهد والورع وباقي الصفات لا بالرق والحرية فإنه لا راق بعد الموت ( ولو جاء واحد بعد واحد قدم إلى الإمام الأسبق ولو مفضولا أو ضعيفا إلا للمرأة فتؤخر للذكر المتأخر بحجته ) عنها ولو صبيا ( ثم ينوي ) وجوب الصلاة على الميت ( ويجب التعرض للفريضة دون فرض الكفاية ) فلا يجب التعرض له فيقول أصلي أربع تكبيرات على هذا الميت فرضا ( ولو صلى على غائب خلف من يصلي على حاضر صح ) وكذا العكس ( ويكبر ) وجوبا ( أربع ) أي أربع تكبيرات ( رافعا ) على وجه الندب ( يديه ويضع ) ندبا ( يميناه على يسراه دين كل تكبيرتين فإن كبر خمسا ولو عمدا لم تبطل ) صلاته ( لكن لا يتابعه المأموم في الخامسة بل ينتظره ليسلم معه ) وهو الأفضل أو يسلم ( و ) يجب عليه : أي مصلي الجنائزة أن ( يقرأ الفاتحة بعد الأولى ) من التكبيرات والمعتمد أن قراءة الفاتحة لا تتمين بعد الأولى بل الركن قراءتها بعد أي تكبيرة ( ويندب التعوذ والتأمين دون الاستفتاح والدورة ) فلا يندبان في الجنائزة ( ويصلي ) وجوبا ( على النبي صلى الله عليه وسلم بعد ) التكبيرة ( الثانية ثم يدعو للمؤمنين ) والمؤمنات على وجه الاستحباب بعد الصلاة على النبي كما يصلي على آل محمد بعدها أيضا ويحمد الله قبلها بأي صيغة فيقول مثلا بعد التكبيرة الثانية الحمد لله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد واغفر للمؤمنين والمؤمنات ( ثم يدعو للميت ) بخصوصه وجوبا ( بعد الثالثة فيقول اللهم هذا عبدك ) ويؤنث إن كانت أنثى فيقول هذه أمتك ( وابن عبدك ) على التغليب ( خرج من روح الدنيا ) بفتح الراء أي نسيمها ( وسعها ) بفتح السين أي اتساعها ومحبوته وأحباؤه فيها ( يجوز فيهما الرفع على الجالية والجر بالعطف .

إِلَى ظِلَّةِ الْقَبْرِ ، رَمَا هُوَ لَاقِيهِ ، كَانَ يَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ، وَحْدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ ، وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنْهُ ، اللَّهُمَّ إِنَّهُ نَزَلَ بِكَ ، وَأَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ بِهِ ، وَأَصْبَحَ فَقِيرًا إِلَى رَحْمَتِكَ ، وَأَنْتَ غَنَى عَنْ عَذَابِهِ ، وَقَدْ جِئْنَاكَ رَاغِبِينَ إِلَيْكَ شَفَعَاءَ لَهُ ، اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُحْسِنًا فَزِدْ فِي إِحْسَانِهِ ، وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا فَتَجَاوَزْ عَنْهُ ، وَلَقَدْ بِرَحْمَتِكَ رِضَاكَ ، وَقَدْ فَتَنَّا الْقَبْرَ وَعَذَابَهُ ، وَأَفْسَحَ لَهُ فِي قَبْرِهِ ، وَجَافَ الْأَرْضَ عَنْ جَنَّتِيهِ ، وَلَقَدْ بِرَحْمَتِكَ الْأَمْنُ مِنْ عَذَابِكَ ، حَتَّى تَبْعَثَهُ آمِنًا إِلَى جَنَّتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ ، وَحَسَنُ أَنْ يُقَدَّمَ بِحَاجَتِهِ ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا ، وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا ، وَذَكَرْنَا وَنُسَاْنَا ، اللَّهُمَّ مِنْ أَحْيَيْتَهُ مِنْهُ فَأُحْيِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ وَمِنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنْهُ فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِيمَانِ ، وَيَقُولُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الطُّفْلِ مَعَ هَذَا الثَّانِي : اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ فَرَطًا لِأَبُوهِ ، وَسَلَفًا وَذَخْرًا ، وَعِظَةً وَاعْتِبَارًا وَشَفِيعًا ، وَثَقْلًا بِهِ مَوَازِينُهُمَا . وَأَفْرِغِ الصَّبْرَ عَلَى قُلُوبِهِمَا ، وَيَقُولُ بَعْدَ الرَّابِعَةِ : اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ ، وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُ ، وَاعْفُ عَنَّا وَلَهُ ، ثُمَّ يَسْلُمُ تَسْلِيمَتَيْنِ ﴿ وَوَأَجَبَاتُهَا سَبْعَةٌ ﴾ النِّبَةِ وَالْقِيَامِ وَأَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ وَالْفَاتِحَةِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَدْنَى الدُّعَاءِ الْبَيْتَ وَهُوَ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِهَذَا أَلَمِيَّتٍ ، وَالتَّسْلِيمَةِ الْأُولَى وَشَرْطُهَا كَغَيْرِهَا ، وَيَزِيدُ تَقْدِيمَ الْغُسْلِ ، وَأَنْ لَا يَتَقَدَّمَ عَلَى الْجَنَازَةِ ، وَتُكْرَهُ قَبْلَ الْكَفَنِ .

( إِلَى ظِلَّةِ الْقَبْرِ وَمَا هُوَ لَاقِيهِ ) مِنْ جِزَاءِ أَعْمَالِهِ ( كَانَ يَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ وَحْدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنْهُ ، اللَّهُمَّ إِنَّهُ نَزَلَ بِكَ ) أَيْ ، صَارَ ضَيْفَكَ ( وَأَنْتَ خَيْرُ ) كَرِيمِ ( مَنْزُولٍ بِهِ ) الضَّمِيرُ رَاجِعٌ إِلَى الْوُصُوفِ الْمَذْكُورَةِ ، فَإِنَّ قُدْرَتَهُ مَفْرُودًا جَعَلَ الضَّمِيرَ مَفْرُودًا ، وَإِنَّ قُدْرَتَهُ جَمْعًا بَأَنَّ قُلْتَ خَيْرَ كَرَمَاءَ قُلْتَ مَنْزُولٍ بِهِمْ ( وَأَصْبَحَ فَقِيرًا إِلَى رَحْمَتِكَ وَأَنْتَ غَنَى عَنْ عَذَابِهِ وَقَدْ جِئْنَاكَ رَاغِبِينَ إِلَيْكَ شَفَعَاءَ لَهُ ، اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُحْسِنًا فَزِدْ فِي إِحْسَانِهِ وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا فَتَجَاوَزْ عَنْهُ وَلَقَدْ بِرَحْمَتِكَ رِضَاكَ وَقَدْ فَتَنَّا الْقَبْرَ وَعَذَابَهُ وَأَفْسَحَ لَهُ فِي قَبْرِهِ وَجَافَ ) أَيْ بَاعَدَ ( الْأَرْضَ عَنْ جَنَّتِيهِ وَلَقَدْ بِرَحْمَتِكَ الْأَمْنُ مِنْ عَذَابِكَ حَتَّى تَبْعَثَهُ آمِنًا إِلَى جَنَّتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ ، وَحَسَنُ أَنْ يُقَدَّمَ بِحَاجَتِهِ ) أَيْ عَلَى هَذَا الدُّعَاءِ ( اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا وَشَاهِدِنَا وَغَائِبِنَا وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا وَذَكَرْنَا وَنُسَاْنَا ، اللَّهُمَّ مِنْ أَحْيَيْتَهُ مِنْهُ فَأُحْيِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ وَمِنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنْهُ فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِيمَانِ ، وَيَقُولُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الطُّفْلِ ) . وَمَنْ لَمْ يَبْلُغْ ( مَعَ هَذَا الثَّانِي : اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ ) أَيْ الطُّفْلَ ( فَرَطًا لِأَبُوهِ ) أَيْ مَهِيئًا لِمَصَالِحِهِمَا ( وَسَلَفًا ) أَيْ سَابِقًا ( وَذَخْرًا ) أَيْ مَذْخَرًا ( وَعِظَةً وَاعْتِبَارًا ) يَتَّبِرَانِ بِهِ فَيَحْمِلُهُمَا عَلَى الْعَمَلِ الصَّالِحِ ( وَشَفِيعًا ) يَشْفَعُ لِحَمَاهُ عِنْدَكَ ( وَثَقْلًا بِهِ مَوَازِينُهُمَا وَأَفْرِغِ الصَّبْرَ عَلَى قُلُوبِهِمَا ، وَيَقُولُ بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ ( الرَّابِعَةِ : اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُ وَاعْفُ عَنَّا وَلَهُ ) وَهَذَا عَلَى وَجْهِ الاسْتِجَابِ ( ثُمَّ يَسْلُمُ تَسْلِيمَتَيْنِ ) الْأُولَى رُكْنٌ وَالثَّانِيَّةُ سُنَّةٌ ﴿ وَوَأَجَبَاتُهَا سَبْعَةٌ ﴾ أَي أَرْكَانُ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ . ( سَبْعَةٌ : النِّبَةِ وَالْقِيَامِ ) مَعَ الْقُدْرَةِ ( وَأَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ وَالفَاتِحَةِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَدْنَى الدُّعَاءِ الْبَيْتَ وَهُوَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِهَذَا الْمَيِّتِ وَالتَّسْلِيمَةِ الْأُولَى . وَشَرْطُهَا ) أَي صَلَاةُ الْجَنَازَةِ ( كَغَيْرِهَا ) مِنْ بَاقِي الصَّلَوَاتِ مِنْ طَهَارَةٍ وَاسْتِجَابِ وَسُورَةٍ ( وَيَزِيدُ ) الصَّرْطُهَا ( تَقْدِيمَ الْغُسْلِ ) لِنَسْتِهِ فَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ قَبْلَ غُسْلِهِ ( وَأَنْ لَا يَتَقَدَّمَ عَلَى الْجَنَازَةِ ، وَتُكْرَهُ قَبْلَ الْكَفَنِ ) وَلَكِنْ تَصِحُّ

فَإِنْ مَاتَ فِي بَيْتٍ أَوْ تَحْتَ هَذِمَ وَتَعَدَّرَ إِخْرَاجُهُ وَغُسِلَ لَمْ يَصَلِّ عَلَيْهِ ، وَمَنْ سَبَقَهُ الْإِمَامُ بِبَعْضِ التَّكْبِيرَاتِ أَحْرَمَ وَقَرَأَ وَرَاعَى فِي الذِّكْرِ تَرْتِيبَ نَفْسِهِ ، فَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ كَبَّرَ مَا بَقِيَ وَيَأْتِي بِذِكْرِهِ ثُمَّ يَسْلَمُ ، وَبِنَدْبِ أَنْ لَا تُرْفَعَ الْجَنَازَةُ حَتَّى يَتِمَّ الْمَسْبُوقُ صَلَاتُهُ ، فَلَوْ كَبَّرَ الْإِمَامُ عَقِيبَ تَكْبِيرَتِهِ الْأُولَى كَبَّرَ مَعَهُ وَحَصَلَتْ وَسَقَطَ عَنْهُ الْقِرَاءَةُ . وَلَوْ كَبَّرَ وَهُوَ فِي الْفَاتِحَةِ قَطْعَهَا وَتَابَعَ ، وَلَوْ كَبَّرَ الْإِمَامُ تَكْبِيرَةً فَلَمْ يُكَبِّرْهَا الْمَأْمُومُ حَتَّى كَبَّرَ الْإِمَامُ بَعْدَهَا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَمَنْ صَلَّى يُنْدَبُ لَهُ أَنْ لَا يُعِيدَ ، وَمَنْ فَاتَتْهُ صَلَاتُهُ عَلَى الْقَبْرِ إِنْ كَانَ يَوْمَ مَوْتِهِ بَالِغًا عَاقِلًا وَإِلَّا فَلَا . وَيَجُوزُ عَلَى الْغَائِبِ عَنِ الْبَلَدِ وَإِنْ قُرِبَتْ مَسَافَتُهُ ، وَلَا يَجُوزُ عَلَى غَائِبٍ فِي الْبَلَدِ ، وَلَوْ وَجَدَ بَعْضُ مَنْ تَيَقَّنَ مَوْتَهُ غُسْلَ وَكُفْنَ وَصَلَّى عَلَيْهِ ، وَيَحْرُمُ غُسْلُ الشَّهِيدِ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ ، وَهُوَ مِنْ مَاتَ فِي مَعْرَكَةِ الْكُفَّارِ بِسَبَبِ قِتَالِهِمْ فَتَنَزَّعَ عَنْهُ ثِيَابُ الْحَرْبِ ، ثُمَّ الْأَفْضَلُ أَنْ يُدْفَنَ بِيَقِينَةٍ ثِيَابِهِ الْمُلَطَّخَةِ بِالْدَّمِ ، وَلَلَّوْىَ نَزْعُهَا وَتَسْكِينُهُ (وَالسَّقْطُ) إِنْ بَكَى أَوْ اخْتَلَجَ خُكُّهُ حُكْمَ الْكَبِيرِ ، وَإِلَّا فَإِنْ بَلَغَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ غُسِلَ ،

(فَإِنْ مَاتَ فِي بَيْتٍ أَوْ تَحْتَ هَذِمَ وَتَعَدَّرَ إِخْرَاجُهُ وَغُسِلَ لَمْ يَصَلِّ عَلَيْهِ) لِفَقْدِ الشَّرْطِ (وَمَنْ سَبَقَهُ الْإِمَامُ بِبَعْضِ التَّكْبِيرَاتِ أَحْرَمَ وَقَرَأَ وَرَاعَى فِي الذِّكْرِ تَرْتِيبَ نَفْسِهِ ، فَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ كَبَّرَ مَا بَقِيَ وَيَأْتِي بِذِكْرِهِ ثُمَّ يَسْلَمُ) فَإِنْ أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ رَابِعَةَ آتَى بِالتَّكْبِيرَةِ الثَّانِيَةِ وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَتَى بِعَاجِدِهَا (وَيُنْدَبُ أَنْ لَا تُرْفَعَ الْجَنَازَةُ) عَنِ الْأَرْضِ (حَتَّى يَتِمَّ الْمَسْبُوقُ صَلَاتُهُ) وَلَا يَضُرُّ رَفْعُهَا قَبْلَهُ وَلَا تَبْطُلُ بِهِ الصَّلَاةُ (فَلَوْ كَبَّرَ الْإِمَامُ عَقِيبَ تَكْبِيرَتِهِ الْأُولَى كَبَّرَ) أَيْ الْمَسْبُوقُ (مَعَهُ وَحَصَلَتْ) أَيْ التَّكْبِيرَتَانِ الْأُولَى الَّتِي لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا شَيْئًا وَالثَّانِيَةَ (وَسَقَطَ عَنْهُ الْقِرَاءَةُ ، وَلَوْ كَبَّرَ) الْإِمَامُ (وَهُوَ) أَيْ الْمَأْمُومُ (فِي الْفَاتِحَةِ قَطْعَهَا وَتَابَعَ) إِذَا لَمْ يَشْتَغَلْ بِغَيْرِهَا (وَلَوْ كَبَّرَ الْإِمَامُ تَكْبِيرَةً فَلَمْ يُكَبِّرْهَا الْمَأْمُومُ حَتَّى كَبَّرَ الْإِمَامُ بَعْدَهَا) تَكْبِيرَةً أُخْرَى (بَطَلَتْ صَلَاتُهُ) لِأَنَّ التَّخْلُفَ هُنَا بِشِبْهِ التَّخْلُفِ بِرُكْعَةٍ ، هَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ بِبَدْرٍ كَنَسِيَانٍ وَأَمَّا التَّخْلُفُ بِتَكْبِيرَتَيْنِ فَضَرُّهُ مُطْلَقًا (وَمَنْ صَلَّى) الْجَنَازَةَ (يُنْدَبُ لَهُ أَنْ لَا يُعِيدَ) صَلَاتُهُ فَإِنْ أَعَادَهَا وَقَعَتْ نَفْلًا (وَمَنْ فَاتَتْهُ) الصَّلَاةُ عَلَى الْمَيِّتِ (صَلَّى عَلَى الْقَبْرِ) إِنْ لَمْ يَكُنْ قَبْرَ نَبِيٍّ وَإِلَّا فَلَا يَجُوزُ (إِنْ كَانَ) مَنْ يَرِيدُ الصَّلَاةَ عَلَى الْقَبْرِ (يَوْمَ مَوْتِهِ) بَالِغًا عَاقِلًا (وَإِلَّا) بِأَنْ كَانَ يَوْمَ الْمَوْتِ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا (فَلَا) يَجُوزُ أَنْ يَصَلَّى عَلَى الْقَبْرِ (وَيَجُوزُ) أَنْ يَصَلِّيَ (عَلَى الْغَائِبِ) عَنِ الْبَلَدِ (وَإِنْ قُرِبَتْ مَسَافَتُهُ) بِأَنْ كَانَ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ (وَلَا يَجُوزُ عَلَى غَائِبٍ فِي الْبَلَدِ) وَإِنْ أَسْعَتْ أَرْجَاؤُهُ ، وَيَشْتَرِطُ فِي الْمَصْلِيِّ عَلَى غَائِبٍ مَا اشْتَرِطَ فِي الْمَصْلِيِّ عَلَى الْقَبْرِ (وَلَوْ وَجَدَ بَعْضُ مَنْ تَيَقَّنَ مَوْتَهُ) كَتِيدَ وَرَجُلٍ مَنْ تَيَقَّنَ أَنَّ مَاتَ (غُسِلَ) هَذَا الْبَعْضُ وَلَوْ ظَفَرًا أَوْ شَعْرًا (وَكُفِّنَ وَصَلَّى عَلَيْهِ) وَجُوبًا (وَيَحْرُمُ غُسْلُ الشَّهِيدِ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ وَهُوَ) أَيْ الشَّهِيدُ (مَنْ مَاتَ فِي مَعْرَكَةِ الْكُفَّارِ بِسَبَبِ قِتَالِهِمْ) وَلَوْ امْرَأَةً وَلَوْ أَحْبَبَهُ نَفْسُهُ إِذَا بَشَرُطَ الْأَلْتَقَى الْمَعْرَكَةَ وَفِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ (فَتَنَزَّعَ عَنْهُ ثِيَابُ الْحَرْبِ) نَبْدًا وَذَلِكَ كَدَرِجٍ وَطَاسَةِ (ثُمَّ الْأَفْضَلُ أَنْ يُدْفَنَ بِبَقِيَّةِ ثِيَابِهِ الْمُلَطَّخَةِ بِالْدَّمِ) وَلَلَّوْىَ نَزْعُهَا وَتَسْكِينُهُ (مِنْ مَالِهِ) (وَالسَّقْطُ) وَهُوَ مَنْ وَلَدَ قَبْلَ نِهَايَةِ أَشْهُرَةٍ (إِنْ بَكَى أَوْ اخْتَلَجَ) أَيْ تَحَرَّكَ ، وَالْمَعْدُودُ عَلَى ظُهُورِ عِلَامَةِ الْحَيَاةِ (خُكُّهُ حُكْمُ الْكَبِيرِ) مِنْ وَجُوبِ غُسْلِهِ وَتَسْكِينِهِ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ وَدَفْنُهُ (وَإِلَّا) بِأَنْ لَمْ يَطْهَرِ فِيهِ الْحَيَاةُ فَفِيهِ تَفْصِيلٌ (فَإِنْ بَلَغَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ غُسِلَ) أَيْ وَكُفِّنَ وَوُفِنَ



وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ . وَإِلَّا وَجَبَ دَفْنُهُ قَطَطَ ( وَلِيَبَادِرَ بِالْدَفْنِ ) بَعْدَ الصَّلَاةِ وَلَا يَنْتَظَرُ إِلَّا لَوْلَى إِنْ قُرْبَ وَلَمْ يَخْشَ تَغْيِيرَ الْمَيِّتِ . وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَحْمَلَ الْجَنَازَةَ تَارَةً أَرْبَعَةً مِنْ قَوَائِمِهَا وَتَارَةً خَمْسَةً وَالْخَامِسُ يَكُونُ بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ الْمُقَدَّمَيْنِ ، وَيُنْدَبُ الْإِسْرَاعُ فَوْقَ الْعَادَةِ دُونَ الْحَبَبِ ، إِنْ لَمْ يَضُرَّ الْمَيِّتَ ، وَإِنْ خِيفَ انْفِجَارُهُ زِيدَ عَلَى الْإِسْرَاعِ . وَيُنْدَبُ لِلرِّجَالِ اتِّبَاعُهَا إِلَى الدَّفْنِ بِقُرْبِهَا بِحَيْثُ يُنْسَبُ إِلَيْهَا : وَيُكْرَهُ اتِّبَاعُهَا بِنَارٍ وَالْبُخُورِ فِي الْجُمُعَةِ وَكَذَا عِنْدَ الدَّفْنِ .

( فَصْلٌ ) ثُمَّ يَدْفَنُ وَفِي الْمَقْبَرَةِ أَفْضَلُ ، وَلَا يَدْفَنُ مَيِّتٌ عَلَى مَيِّتٍ إِلَّا أَنْ يَبْلَى الْأَوَّلُ كُلَّهُ ، وَلَا مَيِّتَانِ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ إِلَّا لَظَرُورَةٍ كَكَثْرَةِ الْقَتْلِ وَالْفَنَاءِ ، وَيُجْعَلُ بَيْنَهُمَا حَائِلٌ مِنْ تُرَابٍ وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ آكَدٌ سِوَا الْأَجْنَبِيِّينَ ، وَلَوْ مَاتَ فِي سَفِينَةٍ وَلَمْ يُمْكِنْ دَفْنُهُ فِي الْبَرِّ ، جُعِلَ بَيْنَ لَوْحَيْنِ وَالَّتِي فِي الْبَحْرِ ، وَأَقْلُ الْقَبْرِ مَا يَكْتُمُ الرَّائِحَةَ وَيَمْنَعُ السَّبَاعَ .

( وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ ) لِأَنَّ الصَّلَاةَ أَضْيَقُ بَابًا مِنْ غَيْرِهَا ( وَإِلَّا ) بَأَن لَمْ يَبْلُغْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ( وَجِبَ دَفْنُهُ قَطَطَ ) إِنْ ظَهَرَ فِيهِ خَلْقٌ آدَمِيٌّ وَكَذَا غُسْلُهُ وَتَكْفِينُهُ وَإِنْ لَمْ تَظْهَرِ لَمْ يَجِبْ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ مَوَارَاتِهِ وَدَفْنُهُ هَكَذَا يُؤْخَذُ مِنْ شَرَاخِ الرَّمْلِ عَلَى الْمَنَاجِ ، وَعِبَارَتُهُ : وَأَعْلَمُ أَنَّ السَّقَطَ أَحْوَالًا حَاصِلَهَا أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَظْهَرِ فِيهِ خَلْقٌ آدَمِيٌّ لَا يَجِبُ فِيهِ شَيْءٌ نَعْمَ يَسْنُ سِتْرُهُ بِمُحَرَقَةٍ وَدَفْنُهُ وَإِنْ ظَهَرَ فِيهِ خَلْقُهُ وَلَمْ تَظْهَرِ فِيهِ أَمَارَةُ الْحَيَاةِ وَجِبَ فِيهِ مَا سَوَى الصَّلَاةِ أَمَا هِيَ مُمْتَنِعَةٌ كَمَا مَرَّ فَإِنْ ظَهَرَ فِيهِ أَمَارَةُ الْحَيَاةِ فَكَالْكَبِيرِ أَهْ وَبِهَا تَعْلَمُ مَا فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ قَطَطَ ( وَلِيَبَادِرَ بِالْدَفْنِ بَعْدَ الصَّلَاةِ ) إِسْرَاعًا بِالْوَاجِبِ ( وَلَا يَنْتَظَرُ ) الدَّفْنَ بِأَن يُؤْخَرُ ( إِلَّا لَوْلَى إِنْ قُرْبَ ) حُضُورُهُ ( وَلَمْ يَخْشَ تَغْيِيرَ الْمَيِّتِ ) خَشْيَتُهُ يُؤْخَرُ ( وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَحْمَلَ الْجَنَازَةَ تَارَةً أَرْبَعَةً مِنْ قَوَائِمِهَا وَتَارَةً خَمْسَةً وَالْخَامِسُ بَيْنَ الْعُمُودَيْنِ الْمُقَدَّمَيْنِ ) وَهَنَاطُ كَيْفِيَّةٍ ثَالِثَةٌ وَاحِدَةٌ فِي الْمَقْدَمِ وَائْتَانٌ فِي الْخَوَارِيزِ ( وَيُنْدَبُ الْإِسْرَاعُ فَوْقَ ) مِثْلُ ( الْعَادَةِ دُونَ الْحَبَبِ ) وَهُوَ الْإِسْرَاعُ الشَّدِيدُ ( إِنْ لَمْ يَضُرَّ الْمَيِّتَ ) وَأَنْ خِيفَ انْفِجَارُهُ زِيدَ عَلَى الْإِسْرَاعِ . وَيُنْدَبُ لِلرِّجَالِ اتِّبَاعُهَا ( وَيَسْتَمِرُّونَ ) إِلَى الدَّفْنِ ( بِخِلَافِ النِّسَاءِ ) فَلَا يَسْنُ لِهِنَّ اتِّبَاعُهَا وَيُحْتَمَى الرِّبَالُ ( بِقُرْبِهَا بِحَيْثُ يُنْسَبُ إِلَيْهَا ) فَإِنْ لَمْ يُنْسَبْ لَهَا بِأَن بَعْدَ عِنْدَهَا لَمْ تَحْصُلْ سُنَّةُ تَشْيِيعِ الْجَنَازَةِ ( وَيُكْرَهُ اتِّبَاعُهَا بِنَارٍ ) كَذَا يَكْرَهُ اتِّبَاعُهَا بِ ( الْبُخُورِ فِي الْجُمُعَةِ ) أَوْ غَيْرِهَا ( وَكَذَا ) يَكْرَهُ اتِّبَاعُهَا بِمَا ذَكَرَ ( عِنْدَ الدَّفْنِ ) .

( فَصْلٌ ) فِي الدَّفْنِ ( ثُمَّ يَدْفَنُ ) أَلْيَتٌ وَجُوبًا ( وَفِي الْمَقْبَرَةِ أَفْضَلُ ) مِنْهُ فِي غَيْرِهَا ( وَلَا يَدْفَنُ مَيِّتٌ عَلَى مَيِّتٍ ) وَلَوْ مِنْ جَنْسِهِ أَوْ مَعَ الْمُحَرَّمَةِ ( إِلَّا أَنْ يَبْلَى الْأَوَّلُ كُلَّهُ ) وَلَا يَبْقَى لَهُ أَثَرٌ ( وَلَا ) يَدْفَنُ ( مَيِّتَانِ ) مَعًا ( فِي قَبْرِ وَاحِدٍ ) إِلَّا لَظَرُورَةٍ كَكَثْرَةِ الْقَتْلِ وَالْفَنَاءِ ( أَوْ الْوَبَاءِ ) ( وَإِذَا دَفِنَ ائْتَانِ لِهَذَا السَّبَبِ ) ( يَجْعَلُ بَيْنَهُمَا حَائِلٌ مِنْ تُرَابٍ ) بِأَن يَجْمَعَ التُّرَابُ حَتَّى يَصِيرَ حَاجِزًا ( وَ) جُعِلَ ذَلِكَ ( بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ ) آكَدٌ لِاسْمِ الْأَجْنَبِيِّينَ ( فِي مَاتَهُ ائْتَانِ حَرَّمَ دَفْنُهُمَا ) وَلَوْ مَعَ الْمُحَرَّمَةِ وَكَأَنَّ شَيْخَ الْإِسْلَامِ بِالْمَكْرَاهَةِ ( وَلَوْ مَاتَ فِي سَفِينَةٍ وَلَمْ يُمْكِنْ دَفْنُهُ فِي الْبَرِّ ) جُعِلَ بَيْنَ لَوْحَيْنِ وَالَّتِي فِي الْبَحْرِ ( لِيَصِلَ إِلَى الْبَرِّ فَيَدْفَنَهُ مِنْ وَجْهِهِ ) وَلَوْ أَلْقِيَ وَتَقَلَّ بِحَجَرَيْنِ فَلَا إِثْمَ ( وَأَقْلُ الْقَبْرِ مَا يَكْتُمُ الرَّائِحَةَ وَيَمْنَعُ السَّبَاعَ ) فَلَا يَدْفَنُ فِيهَا نَجَسٌ كَالْفَسَاقِ وَلَمْ يَمْنَعِ الرَّائِحَةَ أَوْ مَنَعَ السَّبَاعَ كَالْقَبُورِ الَّتِي يَطْمُونُهَا حَرَّمَ وَكَذَا لَا يَكْفَى وَضْعُهُ عَلَى الْأَرْضِ وَالْبِنَاءِ فَوْقَهُ

وَيَنْدُبُ تَوْسِيعَهُ وَتَعْمِيقَهُ قَامَةً وَبَسْطَةً ، وَاللَّحْدُ أَفْضَلُ مِنَ الشَّقِّ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْأَرْضُ رَخْوَةً فَيَنْدُبُ الشَّقُّ وَيُكْرَهُ فِي تَابُوتٍ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْأَرْضُ رَخْوَةً أَوْ نَدِيَةً وَيَتَوَلَّاهُ الرِّجَالُ وَلَوْ لَأَمْرَأَةً ، وَأَوَّلَاهُمُ الزَّوْجُ إِنْ صَلَحَ لِلدَّفْنِ ثُمَّ أَوَّلَاهُمُ بِالصَّلَاةِ ، لَكِنْ الْأَفْقَةُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْأَسَنِ عَكْسُ الصَّلَاةِ ، وَيَنْدُبُ أَنْ يَكُونُوا وَتَرًا ، وَيَنْطَلِقُ بِثُوبٍ عِنْدَ الدَّفْنِ ، وَيُوضَعُ رَأْسُهُ عِنْدَ رِجْلِ الْقَبْرِ ، وَيُسَلُّ مِنْ جِهَةِ رَأْسِهِ ، وَيَقُولُ الدَّافِنُ : بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَدْعُو لَهُ وَيُوسِدُهُ لَبَنَةً ، وَيَقْضِي بَحْثَهُ إِلَى الْأَرْضِ ، وَيُوضَعُ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ نَدْبًا مُسْتَقْبِلَ الْقَبْلَةِ حَتْمًا ، وَيَنْصَبُ عَلَيْهِ اللَّبَنُ ، وَيَحْثُو مِنْ دُنَا ثَلَاثَ خِثَيَاتٍ ، ثُمَّ يَهَالُ بِالسَّاحِي ، وَيَمُكِّثُ سَاعَةً بَعْدَ الدَّفْنِ يَلْقَنَهُ وَيَدْعُو لَهُ وَيَسْتَغْفِرُ لَهُ وَيَرْفَعُ الْقَبْرَ شِبْرًا إِلَّا فِي بِلَادِ الْحَرْبِ وَتَسْطِيعُهُ أَفْضَلُ ، وَلَا يَزَادُ فِيهِ عَلَى تَرَابِهِ ، وَيُرَشُّ عَلَيْهِ الْمَاءُ وَيُوضَعُ عَلَيْهِ حَصَا ، وَيُكْرَهُ تَجْهِيسُ وَبْنَاءُ وَخُلُوقٍ وَمَاءٍ وَرَدٍّ وَكِتَابَةٍ وَمِخْدَةٍ وَمِضْرِبَةٍ تَحْتَهُ وَيَنْدُبُ لِلرِّجَالِ زِيَارَةَ الْقُبُورِ ، وَلَا بَأْسَ بِمَشْيِهِ فِي النَّمْلِ .

( ويندب توسيعه وتعقيقه ) أى زيادته فى الوسع وصح النزول إلى أسفل بمقدار يكون ( قامة وبسطة ) أى قدر قامة رجل معتدل يقف باسطة يديه إلى أعلى ( و ) دفنه فى ( اللحد أفضل من الشق ) واللحد هو أن يحفر فى أسفل جانب القبر القبلى قدر ما يسع الميت . والشق هو أن يحفر فى وسط القبر مثال التهر وتبنى حافته ويوضع الميت بينهما ( إلا أن تكون الأرض رخوة ) لا صلابة فيها ( فيندب الشق ) حينئذ ( ويسكره ) الدفن ( فى تابوت ) أى صندوق ( إلا أن تكون الأرض رخوة أو ندية ) فيها رطوبة ( ويتولاه ) أى الدفن ( الرجال ولو لأمرأة ) متى وجدوا ( وأولاهم الزوج إن صلح للدفن ) بأن يكون عاقلاً بالنسبة له معرفة بأحكامه وقدرته عليه ( ثم ) بعد الزوج ( أولاهم بالصلاة ) عليه وقد قدم أنه الأب ثم الجد الخ ( لكن الأفقة ) هنا أى فى الدفن ( مقدم على الأسن عكس الصلاة ) حيث قدم فيها الأسن على الأفقة ( ويندب أن يكونوا ) أى الدافنون ( وترا ) بقدر الحاجة ( وينطى بثوب عند الدفن ويوضع رأسه ) أى الميت ( عند رجل القبر ) أى الذى سيصير عند أسفله رجل الميت ( ويسل من جهة رأسه ) أى يندب أن يخرج الميت من النعش من جهة رأسه ( ويقول الدافن : بسم الله وعلى ملة رسول الله ﷺ ويدعو له ويوسده ) أى يجعل تحت رأسه ( لبنة ويقضى بحده إلى الأرض ) بعد كشف الكفن عنه ( ويوضع على جنبه الأيمن ندبا مستقبلا للقبلة حتما ) ويحثوا ( وينصب عليه اللبن ) أى يوضع على باب القبر اللبن ونحوه ( ويحثو ) أى يهيل ( من دنا ) أى قرب ( ثلاث خثيات ثم يهال ) عليه التراب ( بالساحى ) أى القفوس ( و ) يسن أن ( يمكث ) الدافن ( ساعة بعد الدفن يلقنه ويدعوله ) بالتثنية ( ويستغفر له ) يسن أن ( يرفع القبر شبرا ) إلا فى بلاد الحرب ( فيخفى ) وتسطيعه أفضل ( من تسليمه أى جعله كسنام البعير ) ولا يزداد فيه ( أى القبر ) على ترابه ويرش عليه الماء ( القراح ) ويوضع عليه حصا ، ويكره تجصيص ( القبر : أى تبييضه بجبس ( وبناء ) كقبة وبيت ( وخلق ) نوع من الطيب ( وماء ورد وكتابة ) على القبر أو على لوح عند القبر ( و ) كره أيضا وضع ( مخدة ) تحت رأسه ( و ) وضع ( مضربة ) تفرش تحتها كطراحة ( ويندب للرجال زيارة القبور ولا بأس بمشيهم ) أى الرجال عند الزيارة ( فى النمل ) فى النمل كراهة فيه

يَدْنُو مِنْهُ كَحَيَاتِهِ ، وَيَقُولُ إِذَا زَارَ : سَلَامٌ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ ، وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ ، وَيَقْرَأُ  
يَدْعُو لَهُمْ بِالْمَغْفِرَةِ وَتُكْرَهُ لِلنِّسَاءِ .

﴿ فَصْل ﴾ يَنْدُبُ تَعْزِيَةً كُلَّ أَقَارِبِ الْمَيِّتِ ، إِلَّا الشَّابَّةَ الْأَجْنَبِيَّةَ مِنَ الْمَوْتِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ تَقْرِيبًا بَعْدَ  
الدفن ، وَيُكْرَهُ الْجُلُوسُ لَهَا ، فَلَوْ كَانَ غَائِبًا فَقَدِمَ بَعْدَ مَدَّةٍ عَزَاهُ ، وَيَقُولُ فِي تَعْزِيَةِ الْمُسْلِمِ بِالْمُسْلِمِ : أَعْظَمَ اللَّهُ  
أَجْرَكَ ، وَأَحْسَنَ عَزَاكَ ، وَغَفَرَ لِمَيِّتِكَ . وَفِي الْمُسْلِمِ بِالْكَافِرِ : أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ ، وَأَحْسَنَ عَزَاكَ ، وَفِي  
الْكَافِرِ بِالْمُسْلِمِ : أَحْسَنَ اللَّهُ عَزَاكَ ، وَغَفَرَ لِمَيِّتِكَ . وَفِي الْكَافِرِ بِالْكَافِرِ : أَخْلَفَ اللَّهُ عَلَيْكَ ، وَلَا تَقْصِرْ  
عَدَدَكَ ، وَيَنْوِي بِهِ تَكْثِيرَ الْجَزِيَةِ ، وَالْبُكَاءُ قَبْلَ الْمَوْتِ جَائِزٌ ، وَبَعْدَهُ خِلَافٌ الْأَوَّلَى ، وَيَحْرُمُ النَّدْبُ وَالنِّيَاحَةُ  
وَاللَّطْمُ وَشِقُّ الثُّوبِ وَنَشْرُ الشَّعْرِ . وَيَنْدُبُ لِأَقَارِبِ الْمَيِّتِ الْبُعْدَاءِ وَجِيرَانِهِ أَنْ يَصْلَحُوا طَعَامًا لِأَهْلِ  
الْمَيِّتِ الْأَقْرَبِينَ يَكْفِيهِمْ يَوْمَهُمْ وَلَيْلَتَهُمْ وَيُلْعَ عَلَيْهِمْ لِأَكْلِهِمْ ، وَمَا يَفْعَلُهُ أَهْلُ الْمَيِّتِ مِنْ إِصْلَاحِ طَعَامٍ وَجَمْعِ  
النَّاسِ عَلَيْهِ بِدَعَا غَيْرِ حَسَنَةٍ .

( ويدنو ) الزائر ( منه ) أي الميت ( كحياته ) فإذا كان للميت في حياته منزلة تقضى بالبعد عنه عمل معه ذلك في الزيارة -  
( ويقول إذا زار : سلام عليكم دار ) أي يا أهل دار ( قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون ) ويقرأ ويدعو لهم بالمغفرة  
وتكره ( الزيارة ) للنساء ( لكن في غير قبره ) وقبر من يتبرك به من الصالحين .

( فصل : يندب تعزية كل أقارب الميت إلا الشابة الأجنبية ) من العزى فهي لا يعزى لها إلا محارمها . والتعزية  
عبارة عن الأمر بالصبر والتحذير من الجوع للفوت للأجر والدعاء للميت بالرحمة والمصاب بخبر المصيبة ، وتندب التعزية  
( من ) وقت ( الموت ) إلى ثلاثة أيام تقريباً ( وكونها ) بعد الدفن ( أولى ) ( ويكره الجلوس لها ) بأن يجتمع أهل الميت  
ليأتهم الناس للتعزية ( فلو كان ) المعزى أو المصاب ( غائبا فقدم بعد مدة ) التعزية الثلاثة الأيام ( عزاه ) ويقول في تعزية  
المسلم المسلم : أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ وَأَحْسَنَ عَزَاكَ وَغَفَرَ لِمَيِّتِكَ ، وَفِي ( تعزية ) المسلم بالكافر أَعْظَمَ اللَّهُ أَجْرَكَ وَأَحْسَنَ عَزَاكَ ،  
وَفِي ( تعزية ) الكافر بالمسلم أَحْسَنَ اللَّهُ عَزَاكَ وَغَفَرَ لِمَيِّتِكَ وَفِي ( تعزية ) الكافر بالكافر أَخْلَفَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَلَا تَقْصِرْ  
عَدَدَكَ وَيَنْوِي ( به ) أي القول المذكور ( تكثير الجزية ) لأن إخلاف الله عليه بتكثير الميت فيه دماء بالكثرة  
الكَافِرِينَ فيقصد لازمه وهو نفعنا بجزيتهم ( والبكاء ) عليه أي المحتضر ( قبل الموت جائز وبعده ) أي الموت ( خلاف  
الأولى ) لأنه شبه الأسف على ما فات ( ويحرم الندب ) وهو عدا محاسنه كأن يقول وأكفاه ( والنياحة ) وهي رفع  
الصوت بالندب ( واللطم ) وهو ضرب الحدة ( وشق الثوب ونشر الشعر ) وهو فكه ( ويندب لأقارب الميت البُعْدَاءِ  
وجيرانه أن يصلحوا طعاماً لأهل الميت الأقربين يكفهم يومهم وليلتهم ويلع عليهم ليأكلوا ) واللح الإكثار من طلب  
الشيء ( وما يفعله أهل الميت من إصلاح الطعام وجمع الناس عليه بدعة غير حسنة ) بل تحرم إن كان في الورثة قاصر  
وعمل ذلك من التركة وكذلك الجمع والوجعة والكفارة .

## كتاب الزكاة

تَجِبُ الزَّكَاةُ عَلَى كُلِّ حُرٍّ مُسْلِمٍ تَمَّ مِلْكُهُ عَلَى نَصَابٍ حَوْلًا ، فَلَا تَلْزَمُ الْمَكَاتِبَ ، وَلَا الْكَافِرَ . وَأَمَّا الْمُرْتَدُّ ، فَإِنْ رَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ لَزِمَهُ مَا مَضَى ، وَإِنْ مَاتَ مُرْتَدًّا فَلَا ، وَيَلْزَمُ الْوَلِيَّ إِخْرَاجُهَا مِنْ مَالِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ ، فَإِنْ لَمْ يُخْرِجْ عَصَى . وَيَلْزَمُ الصَّبِيَّ وَالْمَجْنُونُ إِذَا صَارَا مَكْلُفَيْنِ إِخْرَاجُ مَا أَهْمَلَهُ الْوَلِيُّ ؛ وَلَوْ غَضِبَ مَالُهُ أَوْ سُرِقَ أَوْ ضَاعَ أَوْ وَقَعَ فِي الْبَحْرِ أَوْ كَانَ لَهُ دِينَ عَلَى مَاطِلٍ ، فَإِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ لَزِمَهُ زَكَاةُ مَا مَضَى . وَإِلَّا فَلَا ، وَلَوْ أَجَرَ دَارًا سَتَيْنِ بَارِبَيْنِ دِينَارًا وَقَبْضًا ، وَبَقِيََتْ فِي مِلْكِهِ إِلَى آخِرِ السَّتَيْنِ ، فَإِذَا حَالَ الْحَوْلُ الْأَوَّلُ زَكِيَ عَشْرِينَ فَقَطْ ، وَإِذَا حَالَ الْحَوْلُ الثَّانِي زَكِيَ الْعَشْرِينَ الَّتِي زَكَّاهَا لِسَنَةِ ، وَزَكِيَ الْعَشْرِينَ الَّتِي لَمْ يَزَكَّهَا لِسَتَيْنِ ، وَلَوْ مَلَكَ نَصَابًا فَقَطْ وَعَلَيْهِ مِنَ الدِّينِ مِثْلُهُ لَزِمَهُ زَكَاةُ مَا بِيَدِهِ ، وَالَّذِينَ لَا يَمْنَعُ الْوُجُوبَ ، وَلَا تَجِبُ الزَّكَاةُ إِلَّا فِي الْمَوَاشِيِّ وَالنَّسَائِ وَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَعُرُوضِ التِّجَارَةِ ، وَمَا يُوجَدُ مِنَ الْمَعْدِنِ وَالرَّكَازِ .

## كتاب الزكاة

وهي لئلا التطهير والبركة والملاح ، وشعرها اسم لما يخرج عن مال أو بدن على وجه مخصوص ، ( تجب الزكاة على كل حر مسلم ) ولو صغيرا ( تم ملكه على نصاب حولاً ، فلا تلزم المكاتب ) لفقد الحرية ( ولا ) تلزم ( الكافر ) الأصلي لفقد الإسلام ( وأما المرتد فإن رجع إلى الإسلام لزمه ) إخراج الزكاة ( لما مضى وإن مات مرتداً فلا ) تلزم فيه زكاة لأنه تبين أن المال له لأن ماله في المسلمين ( ويلزم الولي إخراجها من مال الصبي والمجنون فإن لم يصح عصى ) وقيم الله تم برأيه ويعمل بقوله وهذا العبرة بمقيدة الصبي أو الولي بأن كان أحدهما شافعيًا يرى الوجوب والآخر حنفيًا لا يرى الوجوب وقد يقال العبرة في الزكوة وعدمه بمقيدة الصبي ( ويلزم الصبي والمجنون إذا صارا مكلفين إخراج ما أهمله الولي ) من الزكاة في المدة الماضية ( ولو غصب ماله أو سرق أو ضاع أو وقع في البحر أو كان له دين على ماطل ) لا يؤذى الحق بسهولة ( فإن قدر عليه ) أي على المال بأن صار تحت يده ( بعد ذلك لزمه زكاة ما مضى ) بين السنين ( ولا ) بأن لم يقدر عليه ( فلا ) تلزمه الزكاة ( ولو أجر داراً ) له ( سنتين باربين ديناراً وقبضاً ) أي الدنانير ( وبقيت في ملكه إلى آخر السنتين ) لم يتصرف فيها وقد تساوت أجرة السنتين ( فإذا حال الحول الأول زكى عشرين فقط ) ويشتر الحول من وقت قبضها لاستقرار ملكه عليها من حينئذ . وأما قبل ذلك فملكه لها ضعيف يشبه ملك المكاتب لجواز هلاك العين المؤجرة فتتفسخ الإجارة فتد للمالكها ( وإذا حال الحول الثاني ) أي تم ( زكى العشرين التي زكاهما لسنة ) أي يخرج عنها زكاة سنة ( وزكى العشرين التي لم يزكها لسنتين ) أي يخرج عنها زكاة سنتين تبين أنه استقر ملكه عليها من منذ سنتين ( ولو ملك نصاباً فقط وعليه من الدين مثله لزمه زكاة ما بيده والدين لا يمنع الوجوب ) أي وجوب الزكاة فيها بيده ( ولا تجب الزكاة إلا في المواشي والإبل والبقر والتم ) ( و ) ما يقتات من الثياب والذهب والفضة وعروض التجارة وما يوجد من المعدن والركاز ) الذي هو دفين الجاهلية .

وَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِي عَيْنِ الْمَالِ ، لَسَكَنَ لَوْ أُخْرِجَ مِنْ غَيْرِهِ جَازٌ ، فَبِمَجْرَدِ حَوْلَانِ الْحَوْلِ بِمِلْكِ الْفُقَرَاءِ مِنَ الْمَالِ قَدَرِ الْفَرَضِ سَحَرٍ أَوْ مِلْكِ مَائَتِي دَرَاهِمٍ فَقَطْ وَلَمْ يَزْكُهَا أَحَرَالًا لَزِمَهُ الزَّكَاةُ لِلْسَّنَةِ الْأُولَى فَقَطْ ، وَلَوْ تَلَفَ مَالُهُ كُلَّهُ بَعْدَ الْحَوْلِ وَقَبْلَ التَّكْسَنِ مِنَ الْإِخْرَاجِ سَقَطَتِ الزَّكَاةُ ، وَإِنْ تَلَفَ بَعْضُهُ بِحَيْثُ تَقَصَّ عَنِ النَّصَابِ لَزِمَهُ بِقِسْطِ الْبَاقِي زَكَاةً بِقِسْطِ التَّالِفِ ، وَإِنْ تَلَفَ مَالُهُ كُلَّهُ أَوْ بَعْضُهُ بَعْدَ الْحَوْلِ وَالتَّكْسَنِ لَزِمَهُ زَكَاةُ الْبَاقِي وَالتَّالِفِ ، وَإِنْ زَالَ مِلْكُهُ فِي الْحَوْلِ وَلَوْ لِحَظَّةٍ ثُمَّ عَادَ إِلَى مِلْكِهِ فِي الْحَوْلِ أَوْ لَمْ يَبْعُدْ أَوْ مَاتَ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ سَقَطَتِ الزَّكَاةُ ، وَيَبْتَدِئُ الْمُشْتَرِي وَالْوَارِثُ الْحَوْلَ مِنْ حِينَ مَلَكَ الْمَالُ ، لَسَكَنَ لَوْ أَزَالَ مِلْكُهُ فِي الْحَوْلِ فَرَارًا مِنَ الزَّكَاةِ فَإِنَّهُ يَكْرَهُ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ حَرَامٌ وَيَصِحُّ الْبَيْعُ ، وَلَوْ بَاعَ بَعْدَ الْحَوْلِ وَقَبْلَ الْإِخْرَاجِ بَطَلَ فِي قَدَرِ الزَّكَاةِ وَصَحَّ فِي الْبَاقِي .

### بَابُ صَدَقَةِ الْمَوَاشِي

لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ إِلَّا فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ ، فَتَمْلِكُ مِنْهَا نَصَابًا حَوْلًا كَامِلًا وَأَسَاةً . كُلُّ الْحَوْلِ

( وَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِي عَيْنِ الْمَالِ ) إِنْ تَعَلَّقَتْ بِالْعَيْنِ وَهُوَ مَاعِدَا التَّجَارَةِ ( لَسَكَنَ لَوْ أُخْرِجَ ) الْمَالُ الزَّكَاةَ ( مِنْ غَيْرِهِ ) أَيْ مِنْ غَيْرِ مَا تَعَلَّقَتْ بِهِ ( جَازٌ ) كَأَنْ أُخْرِجَ شَاةٌ عَنْ أَرْبَعِينَ عِزْرًا تَسَاوِي قِيَمَةَ الْعِزْرِ ( فَبِمَجْرَدِ حَوْلَانِ الْحَوْلِ بِمِلْكِ الْفُقَرَاءِ ) مِنَ الْمَالِ قَدَرِ الْفَرَضِ ( وَيَصِيرُونَ شُرَكَاءَ مَعَ الْمَالِكِ فَيَنْقُصُ مِلْكُهُ ) حَقٌّ لِمَوْلَاكَ مَائَتِي دَرَاهِمٍ فَقَطْ وَلَمْ يَزْكُهَا أَحَرَالًا لَزِمَهُ الزَّكَاةُ لِلْسَّنَةِ الْأُولَى فَقَطْ ( لَنْقُصَ مِلْكُهُ بِمَقْدَارِ مَا مَلَكَ الْفُقَرَاءُ فَتَقْصُ النَّصَابِ ) ( وَلَوْ تَلَفَ مَالُهُ كُلَّهُ بَعْدَ الْحَوْلِ وَقَبْلَ التَّكْسَنِ مِنَ الْإِخْرَاجِ سَقَطَتِ الزَّكَاةُ ) لَوْجُودِ التَّلَفِ مِنْ غَيْرِ تَقْصِيرٍ ( وَإِنْ تَلَفَ بَعْضُهُ بِحَيْثُ تَقَصَّ عَنِ النَّصَابِ لَزِمَهُ ) أَنْ يُخْرِجَ ( بِقِسْطِ الْبَاقِي ) بِقِسْطِ التَّالِفِ ( كَأَنْ كَانَ مَالُهُ مَائَتَيْنِ فَتَلَفَ مَائَةً بَعْدَ الْحَوْلِ لَزِمَهُ زَكَاةُ الْبَاقِي وَهُوَ وَاحِدٌ وَنُصْفٌ ) ( وَإِنْ تَلَفَ مَالُهُ كُلَّهُ أَوْ بَعْضُهُ بَعْدَ الْحَوْلِ وَالتَّكْسَنِ لَزِمَهُ زَكَاةُ الْبَاقِي وَالتَّالِفِ ) فَيَلْزِمُهُ فِي الْمَثَالِ التَّقَدُّمُ اثْنَانِ وَنُصْفٌ ( وَلَوْ زَالَ مِلْكُهُ فِي الْحَوْلِ وَلَوْ لِحَظَّةٍ ) كَأَنْ وَهَبَ مَا يَمْتَلِكُهُ ( ثُمَّ عَادَ إِلَى مِلْكِهِ فِي الْحَوْلِ أَوْ لَمْ يَبْعُدْ أَوْ مَاتَ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ سَقَطَتِ الزَّكَاةُ ) فِي تِلْكَ الصُّورِ ( وَيَبْتَدِئُ الْمُشْتَرِي وَالْوَارِثُ الْحَوْلَ مِنْ حِينَ مَلَكَ الْمَالُ ) بِالتَّسَرُّعِ وَالْوَرَانَةِ ( لَسَكَنَ لَوْ أَزَالَ ) الشَّخْصُ ( مِلْكُهُ فِي الْحَوْلِ فَرَارًا مِنَ الزَّكَاةِ ) وَحِيلَةً لِدَفْعِهَا عَنْهُ ( فَإِنَّهُ يَكْرَهُ ) تَغْرِيبَهَا ( وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ حَرَامٌ ) لِأَنَّ حِكْمَةَ الشَّارِعِ فِي الزَّكَاةِ نَفْعُ الْمُسْتَحِقِّ وَتَطْهِيرُ الْبَاقِعِ مِنَ الْبُخْلِ وَقَدْ ذُكِرَ ذَلِكَ بِمَا فَضَّلَهُ لَحَرَمَ ( وَ ) مَعَ الْحَرَمَةِ ( يَصِحُّ الْبَيْعُ ) وَكُلُّ عَقْدٍ يَزِيلُ الْمَالَ ( وَلَوْ بَاعَ ) الشَّيْءَ الَّذِي تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي عَيْنِهِ ( بَعْدَ الْحَوْلِ وَقَبْلَ الْإِخْرَاجِ بَطَلَ ) الْبَيْعُ ( فِي قَدَرِ الزَّكَاةِ ) لِلْمَلِكِ الْمُسْتَحِقِّ لَهُ ( وَصَحَّ فِي الْبَاقِي ) وَهُوَ مَا يَنْقُصُ الْمَالُ .

### بَابُ صَدَقَةِ الْمَوَاشِي

( لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ إِلَّا فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ ) فَلَا تَجِبُ فِي الْحَيْلِ مَثَلًا ( لَمَلِكٍ مِنْهَا ) أَيْ الْإِبِلِ وَمَا بَعْدَهَا ( نَسَابًا ) بِمَجْرَدِ أَوْلَى ، فَلَوْ مَلَكَ أَقَلَّ مِنْهُ لَمْ تَجِبْ ( حَوْلًا كَامِلًا ) شَرْطُ ثَانٍ ( وَأَسَاةً ) شَرْطُ ثَالِثٍ ( كُلُّ الْحَوْلِ ) شَرْطُ رَابِعٍ

لَوَمَتُهُ الزَّكَاةُ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَاشِيَتَهُ عَامِلَةً مِثْلَ أَنْ تَكُونَ مُعَدَّةً لِلْحَرَاةِ أَوْ الْحُلِّ فَلَا زَكَاةَ فِيهَا ، وَالْمُرَادُ  
 بِالْإِسَامَةِ أَنْ تَرعى مِنَ الْكَلَالِ الْمُبَاحَ ، فَلَوْ عُلِقَ بِهَا زَمَانًا لَا تَعِيشُ دُونَهُ لَوْ تَرَكْتَ الْأَكْلَ سَقَطَتِ الزَّكَاةُ ، وَإِنْ  
 كَانَ أَقْلٌ فَلَا يُؤْثَرُ . وَأَوَّلُ نَصَابِ الْإِبِلِ خَمْسٌ فَتَجِبُ فِيهَا شَاةٌ مِنْ غَنَمِ الْبَلَدِ ، وَهِيَ جَذَعَةٌ مِنَ الضَّأْنِ ،  
 وَهِيَ مَا لَهَا سَنَةٌ أَوْ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْمَعَزِ ، وَهِيَ مَا لَهَا سَنَتَانِ وَيُجْزَى الذَّكَرُ وَلَوْ كَانَتْ الْإِبِلُ إِمَاتًا ؛ وَفِي عَشْرِ  
 شَاتَانِ ، وَفِي خَمْسَةِ عَشَرَ ثَلَاثُ شِيَاهٍ ، وَفِي عَشْرِينَ أَرْبَعُ شِيَاهٍ ؛ فَإِنْ أَخْرَجَ عَنِ الْعَشْرِينَ قَسًا دُونَهَا بَعِيرًا  
 يُجْزَى عَنْ تَحْصِيلِ عَشْرِينَ قَبْلَ مِنْهُ ، وَفِي تَحْصِيلِ عَشْرِينَ بَنَتْ مُحَاضٌ ، وَهِيَ الَّتِي لَهَا سَنَةٌ وَدَخَلَتْ فِي الثَّانِيَةِ .  
 فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي إِبِلِهِ بَنَتْ مُحَاضٌ ؛ أَوْ كَانَتْ وَهِيَ مَعِيَّةٌ قَبْلَ مِنْهُ ابْنُ لَبُونٍ ذَكَرًا أَوْ خُنْثَى وَهُوَ مَا لَهُ سَنَتَانِ  
 وَدَخَلَ فِي الثَّلَاثَةِ وَلَوْ مَلَكَ بَنَتْ مُحَاضٌ كَرِيمَةً لَمْ يُكَلَّفْ إِخْرَاجُهَا لَكِنْ لَيْسَ لَهُ الْعُدُولُ إِلَى ابْنِ لَبُونٍ فَيَلْزِمُهُ  
 تَحْصِيلُ بَنَاتِ مُحَاضٍ أَوْ يَسْمَحُ بِالْكَرِيمَةِ إِنْ شَاءَ . وَفِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بَنَاتُ لَبُونٍ ؛ وَفِي سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ حَقَّةً  
 وَهِيَ الَّتِي لَهَا ثَلَاثُ سِنِينَ وَدَخَلَتْ فِي الرَّابِعَةِ ، وَفِي إِحْدَى وَسِتِّينَ جَذَعَةٌ وَهِيَ الَّتِي لَهَا أَرْبَعُ سِنِينَ وَدَخَلَتْ فِي  
 الْخَامِسَةِ ، وَفِي سِتٍّ وَسَبْعِينَ بَنَاتُ لَبُونٍ ، وَفِي إِحْدَى وَتِسْعِينَ حَقَّتَانِ . وَفِي مِائَةٍ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ ثَلَاثُ بَنَاتِ  
 لَبُونٍ ؛ فَإِنْ زَادَتْ إِبِلُهُ عَلَى ذَلِكَ ،

(لومته الزكاة) فلا تجب الزكاة في المواشي إلا بهذه الشروط (إلا أن تكون ماشيته عاملة مثل أن تكون معدة للحرارة  
 أو الحل). عليها أو للنضح أي إخراج الماء من البئر مثلا (فلا زكاة فيها ، والمراد بالإسامة أن ترعى من الكلال) أي  
 الحشيش (المباح فلو علقها زمانا) طويلا (لا تعيش) المعافاة (دونه) أي دون العلف في زمان الزمان (لو تركت  
 الأكل سقطت الزكاة) لأنها خرجت بذلك عن كونها سائمة كل الحول (وإن كان) الزمان الذي علفت فيه (أقل)  
 بأن علفت زمانا لو تركت الأكل فيه تعيش بلا ضرر ولم يقصد به قطع النعم (فلا يؤثر) ذلك العلف في وجوب  
 الزكاة (وأول نصاب الإبل خمس فتجب فيها شاة من غنم البلد وهي جذعة من الضأن وهي ما لها سنة أو ثنية من المعز  
 وهي ما لها سنتان ، ويجزى الذكر) من جذع الضأن أو ثني المعز (ولو كانت الإبل إماتا . وفي عشر شاتان وفي خمسة  
 عشر ثلاث شياه وفي عشرين أربع شياه فإن أخرج عن العشرين فإدونها بعير يجزى عن خمس وعشرين) وهي بنت  
 محاض (قبل منه) ووقع جميعه فرضا (و) يجب (في خمس وعشرين) من الإبل (بنت محاض وهي التي لها سنة ودخلت  
 في الثانية فإن لم يكن في إبله بنت محاض أو كانت) موجودة (و) لكن (هي معية قبل منه ابن لبون ذكر أو خنثى)  
 عن بنت الحاض (وهو) أي ابن لبون (ماله سنتان ودخل في الثالثة ولو ملك بنت محاض كريمة) بأن كانت مميعة  
 (لم يكلف إخراجها) عن إبله المهازيل (لكن ليس له العدول إلى ابن لبون فيلزمه تحصيل بنت محاض مهزولة) أو يسمح  
 بالكريمة إن شاء (و) يجب (في ست وثلاثين بنت لبون وفي ست وأربعين حقة وهي التي لها ثلاث سنين ودخلت في  
 الرابعة ، وفي إحدى وستين جذعة وهي التي لها أربع سنين ودخلت في الخامسة ، وفي ست وسبعين بنات لبون ، وفي إحدى  
 وتسعين حقتان ، وفي مائة وإحدى وعشرين ثلاث بنات لبون ، فإن زادت إبله على ذلك) تسعا بعد الواحدة ثم عشرا  
 وجب

وَجِبَ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةٌ فِي مِائَةٍ وَثَلَاثِينَ حَقَّةٌ وَبِنْتُ لَبُونٍ، وَفِي مِائَةٍ وَارْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَحَقَّتَانِ، وَفِي مِائَةٍ وَخَمْسِينَ ثَلَاثُ حَقَاقٍ وَفِي مِائَتَيْنِ أَرْبَعُ حَقَاقٍ خَمْسِينَ أَوْ خَمْسُ بَنَاتِ لَبُونٍ أَرْبَعِينَ، فَإِنْ كَانَ فِي مِلْكِهِ خَمْسُ بَنَاتِ لَبُونٍ وَأَرْبَعُ حَقَاقٍ لَزِمَهُ الْأَغْبَطُ لِلْفُقَرَاءِ، فَإِنْ فَقَدَهُمَا حَصَلَ مَا شَاءَ مِنْهُمَا، وَإِنْ كَانَ فِي مِلْكِهِ أَحَدُ الصَّنْفَيْنِ دُونَ الْآخَرِ دَفَعَهُ، وَمَنْ لَزِمَهُ سَنٌ وَلَيْسَ عِنْدَهُ صَعْدُ دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ وَأَخَذَ شَاتَيْنِ تُجْزِيَانِ فِي عَشْرٍ مِنَ الْإِبِلِ أَوْ عَشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ نَزَلَ دَرَجَةً وَدَفَعَ شَاتَيْنِ أَوْ عَشْرِينَ دِرْهَمًا، وَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَنْزَلَ أَوْ يَصْعَدَ دَرَجَتَيْنِ بِجِزَائِنِ، فَإِنْ فَقَدَ أَيْضًا الدَّرَجَةَ الْقُرْبَى جَازَ، وَإِنْ وَجَدَهَا فَلَا، وَالِاخْتِيَارُ فِي الصُّعُودِ وَالنُّزُولِ لِلزُّكِيِّ، وَفِي الْغَنَمِ وَالْدَّرَاهِمِ لِمَنْ أَعْطَاهُ، وَلَا يَدْخُلُ الْجَبْرَانُ فِي الْغَنَمِ وَالْبَقَرِ \* وَأَوَّلُ نَصَابِ الْبَقَرِ ثَلَاثُونَ فَتَجِبُ فِيهَا تَبِيعٌ وَهُوَ مَالُهُ سَنَةً وَدَخَلَ فِي الثَّانِيَةِ، وَفِي أَرْبَعِينَ مُسْنَةً وَهِيَ مَالُهَا سَلْتَانٌ وَدَخَلَتْ فِي الثَّالِثَةِ وَفِي سِتِّينَ تَبِيعَانِ، وَعَلَى هَذَا أَبَدًا فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعٌ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسْنَةً \* وَأَوَّلُ نَصَابِ الْغَنَمِ أَرْبَعُونَ فَتَجِبُ فِيهَا شَاةٌ جَذَعَةٌ صَانٌ أَوْ ثَلَاثَةٌ مَعَزٍ، وَفِي مِائَةٍ وَاحِدَى وَعِشْرِينَ شَاتَانِ،

فلا يتغير الحساب إلا بذلك (وجب في كل أربعين بنت لبون و) يجب (في كل خمسين حقة في مائة وثلثين حقة وبنات لبون، وفي مائة وأربعين بنت لبون وحققتان وفي مائة وخمسين ثلاث حقاقي وفي مائتين أربع حقاقي) باعتبار حسابها (خمسينات أو خمس بنات لبون) باعتبار حسابها (أربعينات فإن كان في ملكه خمس بنات لبون وأربع حقاقي لزمه الأغبط للفقراء) (أى الأحظ بأن كان أحدهما أعلى قيمة من الآخر (فإن فقدهما حصل ما شاء منهما) ولا يتقيد بالأحظ (وإن كان في ملكه أحد الصنفين دون الآخر دفعه) ولا يلزمه تحصيل الصنف الآخر وإن كان أنفع (ومن لزمه سن) كبت مخاض (وليس عنده صعد درجة واحدة) بأن يصعد لبنت لبون (وأخذ شاتين) من الإبل (تجزيان في عشر من الإبل) بأن تكون الشاة جذعة (أو عشرين درهما) ويقال لما أخذته جبران والدافع له هنا الساعى (أو نزل درجة) بأن لزمه حقة ولم تكن عنده فنزل إلى بنت لبون (ودفع شاتين أو عشرين درهما) والدافع هنا للزكى (ولو أراد أن ينزل أو يصعد درجتين) بأن لزمه حقة ولم تكن عنده فأراد أن ينزل إلى بنت مخاض أو لزمه بنت لبون ولم يجهدها فأراد أن يصعد إلى جذعة ويكون ذلك (بجيزائين فإن فقد أيضا الدرجة القربى) بأن فقد في بنت المخاض بنت اللبون وفي الجذعة الحقة (جاز، وإن وجدها فلا، والاختيار في الصعود والنزول للزكى وفي الغنم والدراهم لمن أعطاه) ساعيا أو مزكيا (ولا يدخل الجبران) بالرفع أو النزول (في الغنم والبقر \* وأول نصاب البقر ثلاثون) بقرة ذكرا أو أنثى (فيجب فيها تبيع وهو ما مضى) له سنة ودخل في الثانية، وفي أربعين مسنة وهى مالها ستان ودخلت في الثالثة وفي ستين تبيعان وعلى هذا (نفس) أبدا في كل ثلاثين تبيع وفي كل أربعين مسنة (فإذا بلغت مائة وعشرين فعلى كبلوغ الإبل مائتين فيلزمه هنا ثلاث مسنات أو أربعة أتبعة فإن كانوا في ملكه جميعا لزمه الأحظ للفقراء وإن كان في ملكه أحد الصنفين دفعه ولا يلزمه الآخر وإن كان أحظ للفقراء \* (وأول نصاب الغنم أربعون فتجب فيها شاة جذعة صان أو ثلثة معز وفي مائة وإحدى وعشرين شاتان .

وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه ، وفي أربع مائة أربع شياه ، ثم هكذا أبداً في كل مائة شاة وهذه الأوقاص التي بين النصب عفو لاشئ فيها ، وما ينتج من النصاب في أثناء الحول يزكى لحول أصله ، وإن لم يمض عليه حول سواء بقيت الأمهات أو ماتت كلها ، فلو ملك أربعين شاة فولدت قبل تمام الحول بشهر أربعين وماتت الأمهات لزمه شاة للتباج ، فإن كانت ماشيته مراضاً أخذ منها مريضة متوسطة أو صحاحاً أخذ منها صحيحة أو بعضها صحاحاً وبعضها مراضاً أخذ صحيحة بالقسط ، فإذا ملك أربعين نصفها صحاح ، قلنا لو كانت كلها صحاحاً كم تساوى واحدة منها ، فإذا قيل أربعة دراهم مثلاً ، قلنا ولو كانت كلها مراضاً كم تساوى واحدة منها ، فإذا قيل درهمين مثلاً ، قلنا له حصل لنا شاة صحيحة بثلاثة دراهم ، ولو كانت البصاح ثلاثين ، لزمه شاة تساوى ثلاثة دراهم ونصفاً ، ومتى قوم الجملة وأخرج صحيحة تساوى ربع عشر كفى نعم لو كان الصحاح فيها دون الواجب أجزاء صحيحة ومريضة ، وإن كانت إناثاً ، أو ذكوراً وإناثاً لم يؤخذ في فرضها إلا أنى ، إلا ما تقدم في خمس وعشرين عند فقد بنت مخاض ، وفي ثلاثين بقرة ، وفي خمس من الأبل فإنه يجزئ ابن لبون ،

وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه وفي أربع مائة أربع شياه ثم هكذا أبداً في كل مائة شاة ( فلو ملك أربعين ضأناً أجزاء ماعزة وبالعكس لأن الجنس واحد ( وهذه الأوقاص ) جمع وقص وهو ما بين الفرضين من الأعداد كما بين أربعين ومائة وأحدى وعشرين فهذه الأعداد وأمثالها ( التي بين النصب عفو لاشئ فيها وما ينتج من النصاب ) كأن كان عنده أربعون شاة فولدت ( في أثناء الحول ) ما بلغت به مائة وأحدى وعشرين فإن هذا الزائد ( يزكى لحول أصله ) بأن يجعل حول أصله حولاً له ( وإن لم يمض عليه حول سواء بقيت الأمهات أو ماتت كلها فلو ملك أربعين شاة فولدت قبل تمام الحول بشهر أربعين ) سحلة ( وماتت الأمهات لزمه شاة للتباج ) لا للأمهات ( فإن كانت ماشيته مراضاً أخذ منها مريضة متوسطة ) لو كانت غنمه متوسطة المرض ( أو ) كانت ماشيته ( صحاحاً أخذ منها صحيحة أو بعضها صحاحاً وبعضها مراضاً أخذ منها ( صحيحة بالقسط ) أى برعاية القيمة ( فإذا ملك أربعين ) شاة ( نصفها صحاح قلنا لو كانت كلها صحاحاً كم تساوى واحدة منها ؟ فإذا قيل أربعة دراهم مثلاً ، قلنا لو كانت كلها مراضاً كم تساوى واحدة منها ؟ فإذا قيل درهمين مثلاً ، قلنا له حصل لنا شاة صحيحة بثلاثة دراهم ) باعتبار القيمة وقوله لو كانت كلها صحاحاً وكذا مقابله حشو لا فائدة فيه فالمدار على كون الصحيحة تساوى كذا. وكذا للمريضة ( ولو كانت الصحاح ثلاثين ، لزمه شاة تساوى ثلاثة دراهم ونصفاً ) باعتبار ثلاثة أرباع الصحيحة وزرع المريضة ( ومتى قوم الجملة ) أى مجموع الصحاح والمرضى ( وأخرج صحيحة تساوى ربع عشر ) الجملة ( كفى ) كأن كان عنده أربعون شاة صحاحاً ومراضاً وقيمة جميعها ألف درهم فأخرج صحيحة منها تساوى خمسة وعشرين كفتته ( نعم لو كان الصحاح فيها دون الواجب ) كأن وجب شاتان في ماشية ليس فيها إلا صحيحة ( أجزاء صحيحة ) بالقسط ( ومريضة وإن كانت إناثاً أو ذكوراً وإناثاً لم يؤخذ في فرضها إلا أنى إلا ما تقدم في خمس وعشرين عند فقد بنت مخاض ، وفي ثلاثين بقرة ، وفي خمس من الأبل فإنه يجزئ ابن لبون ) عند فقد بنت المخاض



وَتَبِيعَ وَجَدَعَ ضَانٍ أَوْ ثَنَى مَعَزَ ، وَإِنْ تَمَحَّضَتْ ذُكُورًا أَجْزَاهُ الذَّكَرُ مُطْلَقًا ، لَكِنْ يُؤْخَذُ فِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ  
 ابْنُ لَبُونٍ أَكْثَرُ قِيَمَةٍ مِنْ ابْنِ لَبُونٍ يُؤْخَذُ فِي خَمْسٍ وَعَشْرِينَ بِالتَّقْوِيمِ وَالنَّسَبِ وَإِنْ كَانَتْ كُلُّهَا صَغَارًا دُونَ  
 سَنِّ الْفَرَضِ أَخَذَ مِنْهَا صَغِيرَةً ، وَيَجْتَمِدُ بِحَيْثُ لَا يَسُوَّى بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ ، فَفَصِّلُ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ يَكُونُ  
 خَيْرًا مِنْ فَصِّلِ خَمْسٍ وَعَشْرِينَ ، وَإِنْ كَانَتْ كِبَارًا وَصَغَارًا لَزِمَهُ كَبِيرَةٌ ، وَهُوَ سَنُّ الْفَرَضِ الْمُتَقَدِّمِ ، وَإِنْ  
 كَانَتْ مَعِيَةً أَخَذَ الْأَوْسَطَ فِي الْعَيْبِ ، وَإِنْ كَانَتْ أَنْوَاعًا كَضَانٍ وَمَعَزٍ أَخَذَ مِنْ أَى نَوْعٍ شَاءَ بِالْقِسْطِ ، فَيُقَالُ  
 لَوْ كَانَتْ كُلُّهَا ضَانًا كَمْ تُسَاوَى وَاحِدَةً مِنْهَا إِلَى آخِرِ مَا تَقَدَّمَ ، وَلَا تُؤْخَذُ الْحَامِلُ وَلَا الَّتِي وَلَدَتْ وَلَا الْفَحْلُ وَلَا  
 الْحَيَارُ وَلَا الْمُسَمَّنَةُ لِلْأَكْلِ إِلَّا أَنْ يَرْضَى الْمَالِكُ ، وَلَوْ كَانَ بَيْنَ نَفْسَيْنِ مِنْ أَهْلِ الزَّكَاةِ نَصَابٌ مُشْتَرَكٌ مِنْ  
 الْمَاشِيَةِ أَوْ غَيْرِهَا مِثْلَ أَنْ وَرَثَاهُ ، أَوْ غَيْرُ مُشْتَرَكٍ بَلْ لِكُلِّ مِنْهُمَا عَشْرُونَ شَاةً مِثْلًا مُمَيِّزَةً إِلَّا أَنَّهُمَا اشْتَرَكَا  
 فِي الْمَرَاكِحِ وَالْمَرْعَى وَالْمَشْرَبِ ، وَمَوْضِعِ الْحَلَبِ وَالْفَحْلِ وَالرَّاعِي وَفِي غَيْرِهَا مِنَ النَّاطُورِ وَالْجَرِينِ  
 وَالذَّكَانِ وَمَكَانِ الْحِفْظِ زَكَاةَ الرَّجُلِ الْوَاحِدِ .

( وتبيع ) ذكر في ثلاثين بقرة ( وجدع ضان أو ثنى معز ) في خمس من الإبل ( وان تمحضت ) ماشيته ( ذكورا  
 أجزاء الذكر مطلقا ) اتعد نوع الماشية أو اختلف ( لـكن يؤخذ في ست و ثلاثين ) من الإبل الذكور ( ابن لبون  
 أكثر قيمة من ابن لبون يؤخذ في خمس وعشرين ) عند فقد بنت الخاض ( بالتقويم والنسبة وان كانت كلها صغارا  
 دون سن الفرض أخذ منها صغيرة ) ويتأى وجوب الزكاة في الصغار إذا ماتت الأمهات قبل الحول بزمن يسير ( ويجتهد  
 الساعي عند أخذ الصغار ( بحيث لا يسوى بين القليل والكثير ففصل ست و ثلاثين ) من الإبل إذا كانت كلها صغارا  
 لا بد وان ( يـكون خيرا من فصل خمس وعشرين ، وإن كانت كبارا وصغارا لزمه كبيرة وهو سن الفرض المتقدم )  
 باعتبار القيمة ( وان كانت معيبة أخذ الأوسط في العيب ) والمراد بالعيب ما يثبت به الرد في البيع ( وان كانت أنواعا  
 كضأن ومعز أخذ من أى نوع شاء بالقسط ) يعنى باعتبار القيمة ( فيقال لو كانت كلها ضأنًا كم تساوى واحدة منها إلى  
 آخر ما تقدم ) أى فيما إذا كانت الماشية بعضها صحاح وبعضها مراض ( ولا تؤخذ الحاملة ولا التى ولدت ) رفقا بالمزكى  
 ( ولا الفحل ) الذى أعد للضراب ( ولا الحيار ) وهذا يعنى ما تقدم وغيره ( ولا المسمنة للأكل إلا أن يرضى المالك )  
 فى ذلك كله ( ولو كان بين نفسين ) أى شخصين ( من أهل الزكاة ) بأن يكونا مسلمين حرين وبينهما شركة فى  
 نصاب مشترك من الماشية أو غيرها ( كالنقد وعرض التجارة والشركة تستوجب عدم التميز بشيء ( مثل أن ورثاه أو )  
 كان النصاب ( غير مشترك بل لكل منهما عشرون شاة مثلا متميزة إلا أنها اشتركا فى المراح ) . بأن يكون مراح واحد  
 لماشيتيهما وهو المحل الذى تأوى إليه ليلا ( و ) فى ( المـروح ) هو الموضع الذى تجتمع فيه الماشية ثم تساق إلى المرعى  
 ( و ) فى ( المرعى ) أى مكان الكلأ ( و ) فى ( المشرب ) هو المكان الذى تحلب فيه الماشية ( و )  
 فى ( الفحل ) هو الذكر الذى يزوج على الإناث ( والراعى ) اشتركا ( فى غيرها ) أى للذكورات ( من الناطور )  
 هو حافظ الشجر والزرع ( والجـرين ) موضع تجفيف الثمر وتخليص الحب ( والـبكان ) المحل الذى توضع فيه الأمتعة للبيع  
 ( ومكان الحفظ ) أى مكان تحفظ فيه الأمتعة كالخزن وهذه شروط لواجتمعت فى شخصين ( زكيا زكاة الرجل الواحد ) فـيـبـير

## بَابُ زَكَاةِ النَّبَاتِ

لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي الزُّرُوعِ إِلَّا فِيمَا يُقْتَاتُ مِنْ جِنْسِ مَا يَسْتَنْبِتُهُ الْآدَمِيُّونَ وَيَبْسُ وَيَدَّخِرُ كَحِنْطَةٍ وَشَعِيرٍ وَذُرَّةٍ وَأُرْزٍ وَعَدَسٍ وَحَمَصٍ وَبَاقِلًا وَجُلْبَانَ وَعَلَسٍ ، وَلَا تَجِبُ فِي الثَّمَارِ إِلَّا فِي الرُّطْبِ وَالْعَنْبِ ، وَلَا تَجِبُ فِي الْخَضِرَاوَاتِ وَلَا الْأَبَازِيرِ مِثْلَ الْكُنُونِ وَالْكُزْبَرَةِ ، فَمَنْ أُنْعَقِدَ فِي مِلْكِهِ نَصَابٌ حَبٍّ أَوْ بَدَأَ صَلَاحُ نَصَابِ رُطْبٍ أَوْ عَنْبٍ لَزِمَتْهُ الزَّكَاةُ وَإِلَّا فَلَا ، وَالنَّصَابُ أَنْ يَبْلُغَ جَافًا خَالِصًا مِنَ الْقَشْرِ وَالتَّنِينَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ وَهُوَ أَلْفٌ وَسِتَّمِائَةٌ رَطْلٍ بَعْدَادِيَّةٍ إِلَّا الْأُرْزَ وَالْعَلَسَ ، وَهُوَ صَنْفٌ مِنَ الْحِنْطَةِ يَدَّخِرُ مَعَ قَشْرِهِ ، فَنَصَابُهُمَا عَشْرَةُ أَوْسُقٍ بِقَشْرِهِمَا ، وَلَا تُخْرَجُ الزَّكَاةُ فِي الْحَبِّ إِلَّا بَعْدَ التَّصْفِيَةِ وَلَا فِي الثَّمَرَةِ إِلَّا بَعْدَ الْجَفَافِ وَتَضُمُّ ثَمَرَةُ الْعَامِ الْوَاحِدِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ حَتَّى لَوْ أَطْلَعَ الْبَعْضُ بَعْدَ جَذَاذِ الْبَعْضِ لِاخْتِلَافِ نَوْعِهِ أَوْ بِلَدِهِ ، وَالْعَامُ وَاحِدٌ ، وَالْجِنْسُ وَاحِدٌ ضَمُّهُ إِلَيْهِ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ ، وَيَضُمُّ أَنْوَاعُ الزَّرْعِ بَعْضُهُ إِلَى الْبَعْضِ فِي النَّصَابِ إِنْ اتَّفَقَ حَصَادُهُمَا فِي عَامٍ وَاحِدٍ ،

ما لها كال رجل واحد فقد تستوجب الشركة فلا كما لو كان عند كل واحد عشرون شاة فإذا اشتركا وجب على كل نصف شاة بخلاف ما لو افترقا فلا يجب عليهما شيء وقد تفيد تخفيفا كما لو كان عند كل واحد أربعون فلو اشتركا وجب على كل نصف شاة بخلاف ما لو افترقا فيجب على كل شاة .

## ( بَابُ زَكَاةِ النَّبَاتِ )

( لا تجب الزكاة في الزروع إلا فيما يقتات ) به ( من جنس ما يستنبته آدميون ويبس ويدخر ) فلا تجب الزكاة فيما لا يقتات من الزروع كحب القطن ولا فيما يؤكل تدافيا كالسكراديا والكنون ولا فيما يؤكل تنهما كالبطيخ والكمثرى ولا فيما يؤكل تأدما كالزيتون فالمدار على الاقتيات اختيارا ويلزم ذلك كونه مما يستنبته آدميون وكونه يابس ويدخر وذلك ( كحِنْطَةٍ وَشَعِيرٍ وَذُرَّةٍ وَأُرْزٍ وَعَدَسٍ وَحَمَصٍ وَبَاقِلًا ) وهو الفول ( وجلبان ) يضم الجيم نوع من النبات ويسمى بالكمثرى ( وعلس ) هو نوع من الحنطة ( ولا تجب ) الزكاة ( في الثمار ) أى ثمار الأشجار ( إلا في الرطب والعنب ) ولا تجب في الخضراوات ( كلبامية والبطيخ ) ولا ( في ) ( الأبازير مثل الكون والكزبرة فمن انعقد في ملكه نصاب حب أو بدا ) أى ظهر ( صلاح نصاب رطب أو عنب لزمت الزكاة ، وإلا ) بأن لم ينعقد أو انعقد في ملك غيره أو لم يبد صلاح الرطب والعنب ( فلا ) تازمه الزكاة ( والنصاب أن يبلغ ) للزكى حالة كونه ( جافا خالصا من القشر والتنين خمسة أوسق ) جمع وسق وهو ستون صاعا ( وهو ) أى النصاب بالوزن ( ألف وستمائة رطل بعدادية ) والرطل بعدادى مائة ومائتة وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم وذلك فى سائر الأصناف ( إلا الأرز والعلس وهو صنف من الحنطة يدخر مع قشره فنصابهما عشرة أوسق بقشرهما ولا تخرج الزكاة فى الحب إلا بعد التصفية ) من التبن ( ولا فى الثمرة إلا بعد الجفاف وتضم ثمرة العام الواحد بعضها الى بعض فى تكميل النصاب ) لأن الثمار لا تخرج مرة واحدة بل متسلقة ( حتى لو أطلع البعض بعد جذاذ البعض لاختلاف نوعه أو بلده والعام واحد والجنس واحد ضمه إليه فى تكميل النصاب ويضم أنواع الزرع بعضه الى البعض ان اتفق حصادها فى عام واحد )

وَلَا تُضْمُ ثَمَرُهُ عَامٌ أَوْ زَرْعُهُ إِلَى ثَمَرَةِ عَامٍ آخَرَ أَوْ زَرْعِهِ ، وَلَا عَنَبٌ لُرَطْبٍ ، وَلَا بُرٌّ لَشَعِيرٍ ؛ ثُمَّ الْوَاجِبُ الْعُشْرُ إِنْ سَقَى بِلَامْؤُونَةٍ كَالْمَطَرِ وَنَحْوِهِ وَنِصْفُ الْعُشْرِ إِنْ سَقَى بِمُؤُونَةٍ كَسَاقِيَةِ وَنَحْوِهَا وَالْقِسْطُ إِنْ سَقَى بِهَمَا ثُمَّ لَأَشَى فِيهِ ، وَإِنْ دَامَ فِي مِلْكِهِ سَنِينَ . وَيَحْرُمُ عَلَى الْمَالِكِ أَنْ يَأْكُلَ شَيْئًا مِنَ الثَّمَرَةِ أَوْ يَتَصَرَّفَ فِيهَا بِبَيْعٍ وَغَيْرِهِ قَبْلَ الْحَرْصِ فَإِنْ فَعَلَ ضَمَنَهُ ، وَيَنْدَبُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَبْعَثَ خَارِصًا عَدْلًا يَخْرُصُ الثَّمَارَ ، وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ يَدُورُ حَوْلَ النَّخْلَةِ فَيَقُولُ فِيهَا مِنَ الرُّطْبِ كَذَا وَيَأْتِي مِنْهُ مِنَ الثَّمَرِ كَذَا ، وَيُضْمِنُ الْمَالِكُ نَصِيبَ الْفُقَرَاءِ بِحِسَابِهِ فِي ذِمَّتِهِ ، وَيَقْبَلُ الْمَالِكُ ذَلِكَ فَيَنْتَقِلُ حِينَئِذٍ حَقُّ الْفُقَرَاءِ مِنْهُ إِلَى ذِمَّتِهِ ، وَلَهُ بَعْدَ ذَلِكَ التَّصَرُّفُ ، فَإِنْ تَلَفَ بِآفَةٍ سَمَاوِيَّةٍ بَعْدَ ذَلِكَ سَقَطَتِ الزَّكَاةُ .

### بَابُ زَكَاةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ

مَنْ مَلَكَ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ نَصَابًا حَوْلًا لَزِمَتْهُ الزَّكَاةُ وَنِصَابُ الذَّهَبِ عَشْرُونَ مِثْقَالًا ،

فَمَنْ دَارَ فِي الثَّمَرِ عَلَى الْإِطْلَاعِ فِي عَامٍ وَفِي الزَّرْعِ عَلَى الْحَصَادِ فَثَلِ الدَّرَّةُ تَزْرَعُ فِي الْحَرِيفِ وَالصَّيْفِ فَإِذَا كَانَ بَيْنَ حَصَادِي الزَّرْعَيْنِ سَنَةً فَأَقَلُّ ضَمًا فِي النِّصَابِ بَأَن كَانَ أَحَدُ الزَّرْعَيْنِ لَا يَخْرُجُ مِنْهُ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ لَكِنْ بِانْتِظَامِ الزَّرْعِ الثَّانِي تَمَّ الْحَسَاةُ وَجِبَتْ الزَّكَاةُ إِذَا كَانَ بَيْنَ حَصَادِيهِمَا مَا ذَكَرَ وَإِلَّا فَلَا ( وَلَا تُضْمُ ثَمَرَةُ عَامٍ أَوْ زَرْعُهُ إِلَى ثَمَرَةِ عَامٍ آخَرَ أَوْ زَرْعِهِ وَلَا عَنَبٌ لُرَطْبٍ ) فِي إِكَالِ النِّصَابِ لِاخْتِلَافِ جِنْسِهِمَا ( وَلَا بُرٌّ لَشَعِيرٍ ) كَذَلِكَ لِاخْتِلَافِ الْجِنْسِ ( ثُمَّ الْوَاجِبُ ) فِي زَكَاةِ النَّبَاتِ ( الْعُشْرُ إِنْ سَقَى بِلَامْؤُونَةٍ كَالْمَطَرِ وَنَحْوِهِ ) كَالسَّيْلِ أَوْ كَوْنِ الزَّرْعِ مُمَايَشِرًا بِنَفْسِهِ بِلَا وَاسِطَةٍ ( وَنِصْفُ الْعُشْرِ إِنْ سَقَى بِمُؤُونَةٍ كَسَاقِيَةِ وَنَحْوِهَا ) كَدُولَابٍ وَوَابُورٍ ( وَالْقِسْطُ إِنْ سَقَى بِهَمَا ) أَيْ بِمُؤُونَةٍ وَغَيْرِ مُؤُونَةٍ وَيَعْتَبَرُ الْقِسْطُ بِعَيْشِ الزَّرْعِ وَالثَّمَرِ وَنَعْمَاتِهِمَا فَلَوْ كَانَ يَمْكُثُ سِتَّةَ أَشْهُرٍ وَسَقَى بِالْمَطَرِ مَا يَمْكُثُ بِهِ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَبِالدُّوَلَابِ مَا يَمْكُثُ بِهِ ثَلَاثَةً وَجِبَتْ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْعُشْرِ ( ثُمَّ ) بَعْدَ إِخْرَاجِ زَكَاةِ النَّابِتِ أَوَّلَ خُرُوجِهِ ( لَأَشَى فِيهِ ) مِنَ الزَّكَاةِ وَإِنْ مَكُثَ سَنِينَ ( وَإِنْ دَامَ فِي مِلْكِهِ سَنِينَ ، وَيَحْرُمُ عَلَى الْمَالِكِ أَنْ يَأْكُلَ شَيْئًا مِنَ الثَّمَرَةِ ) وَمِثْلُهَا الزَّرْعُ فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يَأْكُلَ الْعَنَبَ وَالْبَلَحَ وَالْفَرِيكَ وَالْقَوَلِ الْأَخْضَرَ ( أَوْ يَتَصَرَّفَ فِيهِمَا بِبَيْعٍ أَوْ غَيْرِهِ ) كَهَبَةِ ( قَبْلَ الْحَرْصِ ) أَيْ الْحَزْرِ وَالتَّقْدِيرِ وَالتَّضْمِينِ لِلْمَالِكِ فِي ذِمَّتِهِ ( فَإِنْ فَعَلَ ) شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ ( ضَمَنَهُ ) أَيْ مَا أَتْلَفَهُ ( وَيَنْدَبُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَبْعَثَ خَارِصًا عَدْلًا يَخْرُصُ الثَّمَارَ ) فَالْحَرْصُ لَا يَتَأْتِي فِي الزَّرْعِ فَثَلِ الْقَوَلِ الْأَخْضَرَ وَالْفَرِيكَ لَا يَتَأْتِي فِيهِمَا خَرْصٌ إِلَّا إِذَا كَانَ زَرْعُهُمَا لَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ لِنَقْصِهِ عَنْ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ ( وَمَعْنَاهُ ) أَيْ الْحَرْصُ ( أَنَّهُ يَدُورُ حَوْلَ النَّخْلَةِ ) أَوْ الْعُنْبَةِ ( فَيَقُولُ فِيهَا مِنَ الرُّطْبِ كَذَا وَيَأْتِي مِنْهُ مِنَ الثَّمَرِ كَذَا ) وَيُضْمِنُ ( الْإِمَامُ أَوْ السَّاعِي ) ( الْمَالِكُ نَصِيبَ الْفُقَرَاءِ بِحِسَابِهِ ) أَيْ الْخَارِصُ ( فِي ذِمَّتِهِ ) أَيْ يَجْعَلُ نَصِيبَ الْفُقَرَاءِ فِي ذِمَّتِهِ لَا فِي الْعَيْنِ الْمَخْرُوصَةِ ( وَيَقْبَلُ الْمَالِكُ ذَلِكَ ) التَّضْمِينُ ( فَيَنْتَقِلُ حِينَئِذٍ حَقُّ الْفُقَرَاءِ مِنْهُ ) أَيْ الرُّطْبُ ( إِلَى ذِمَّتِهِ وَلَهُ بَعْدَ ذَلِكَ ) التَّضْمِينُ ( التَّصَرُّفُ ) بِأَكْلِ وَبَيْعٍ وَغَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ التَّصَرُّفَاتِ ( فَإِنْ تَلَفَ ) الرُّطْبُ ( بِآفَةٍ سَمَاوِيَّةٍ بَعْدَ ذَلِكَ ) التَّضْمِينُ ( سَقَطَتِ الزَّكَاةُ ) لِأَنَّهُ لَا تَهْصِيرَ مِنْهُ ، فَإِنْ قَمَرَ بَانَ وَضَعَهَا فِي غَيْرِ حَرْزٍ مِثْلُهَا ضَمِنَ .

### ( بَابُ زَكَاةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ )

والتعبير بذلك أولى من التعميد لقصوره على المضروب ( من ملك من الذهب والفضة ) الواو بمعنى أو ( نصابا حولًا ) أي عامًا ( لزمته الزكاة ) في ذلك المسبوك ( ونصاب الذهب عشرون مثقالًا ) وهو درهم وثلاثة أسباع درهم

وَزَكَاتُهُ نِصْفُ مِثْقَالٍ ۖ وَنَصَابُ الْفِضَّةِ مِائَتًا دِرْهَمًا خَالِصَةً ، وَزَكَاتُهُ خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ خَالِصَةً ، وَلَا زَكَاةَ فِيهَا دُونَ ذَلِكَ ، وَتَجِبُ فِيهَا زَادٌ عَلَى النَّصَابِ بِحِسَابِهِ سِوَاهُ فِي ذَلِكَ الْمَضْرُوبِ وَالسَّبَائِكِ ، وَالْحِلْيَةِ الْمَعْدَّةِ لِاسْتِعْمَالٍ مُحَرَّمٍ ، أَوْ مَكْرُوهٍ ، أَوْ لِلْقَنِيِّ ؛ فَإِنْ كَانَ الْحِلْيَةُ مُعَدَّةً لِاسْتِعْمَالٍ مُبَاحٍ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ .

### بَابُ زَكَاةِ الْعُرُوضِ

إِذَا مَلَكَ عَرْضًا حَوْلًا وَكَانَ قِيَمَتُهُ فِي آخِرِ الْحَوْلِ نَصَابًا لَزِمَتْهُ زَكَاتُهُ ، وَهِيَ رُبْعُ الْعَشْرِ بِشَرْطَيْنِ أَنْ يَتِمَّ لَكَ بِمَعَاوِضَةٍ ، وَأَنْ يَنْوِيَ حَالَ التَّمْلِكِ التَّجَارَةَ ، فَلَوْ مَلَكَ بَارِثٌ أَوْ هَبَةً أَوْ بَيْعَ وَلَمْ يَذِ التَّجَارَةَ فَلَا زَكَاةَ ، فَإِنْ اشْتَرَاهُ بِنَصَابٍ كَامِلٍ مِنَ النَّقْدِ بَنَى حَوْلَهُ عَلَى حَوْلِ النَّقْدِ ، وَإِنْ اشْتَرَاهُ بِغَيْرِ ذَلِكَ لِأَمَّا بِدُونِ نَصَابٍ ، أَوْ بِغَيْرِ نَقْدٍ لِحَوْلِهِ مِنَ الشَّرَاءِ ، وَيَقُومُ مَالُ التَّجَارَةِ آخِرَ الْحَوْلِ بِمَا اشْتَرَاهُ بِهِ ، إِنْ اشْتَرَاهُ بِنَقْدٍ وَلَوْ بِدُونِ النَّصَابِ ، فَإِنْ اشْتَرَاهُ بِغَيْرِ نَقْدٍ قَوْمَهُ بِنَقْدِ الْبَلَدِ فَإِذَا بَلَغَ نَصَابًا زَكَاهُ وَإِلَّا فَلَا زَكَاةَ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ حَوْلٌ آخَرُ فَيَقُومُ ثَانِيًا ،

( وزكاته نصف مثقال \* ونصاب الفضة مائتا درهم خالصة ) من النش ( وزكاته خمسة دراهم خالصة ولا زكاة فيها دون ذلك ) ولو حبة أو بعضها ( وتجب ) الزكاة ( فيما زاد على النصاب بحسابه ) أى الزائد فيجب فيه ربع العشر ، ولا وقص في النقد أصلا ( سواء في ذلك المضروب ) نقدا ( والسبائك والحلى المعدة لاستعمال محرم ) كآنية للأكل ( أو مكروه ) كفضة صغيرة للزينة ( أو للقنية ) لا للاستعمال فتجب الزكاة في ذلك كله ( فإن كان الحلى معدا لاستعمال مباح ) كمسوار لامرأة ( فلا زكاة فيه ) بشرط خلوه عن السرف .

### ( بَابُ زَكَاةِ الْعُرُوضِ )

أى عروض التجارة ( إذا ملك عرضا ) من عروض التجارة وهى الأعيان التى يتجزأ فيها للربح واستمر ملكه ( حولًا ) كاملا ( وكان قيمته في آخر الحول نصابا لزمته زكاته وهى ربع العشر ) لأن العرض يقوم في آخر الحول بأحدهما فيزكى على حسبه لكن ذلك مشروط ( بشرطين أن يتملكه ) أى ذلك العرض ( بمعاوضة ) كشرائه ( وأن ينوى حال التملك ) للتجارة ، فلو ملكه بآرث أو هبة ( فقد فقد فيه شرط العوض ) أو ملكه ببيع ولم ينو التجارة ( فقد فقد فيه شرط النية ) فلا زكاة ( فيه ) ثم إذا استوفى الشرطين يفصل في ابتداء حوله ويقال ( فإن اشتراه بنصاب كامل من النقدين بنى حوله ) أى عرض التجارة ( على حول النقد ) كأن وجد معه عشرون دينارا أول المحرم واشترى بها عرض تجارة أول رجب فيقوم عرض التجارة أول المحرم وتخرج زكاته ( وإن اشتراه بغير ذلك ) أى بغير نصاب كامل وذلك صادر بصورتين ( إما بدون نصاب ) ولم يكن عنده ما يكمله ( أو بغير نقد البلد لحوله ) بحسب ( من الشراء ويقوم مال التجارة آخر الحول ) في الصورتين ( بما اشتراه به ) أى بالنقد الذى دفعه في ثمنه ( إن اشتراه بنقد ولو بدون النصاب فإن اشتراه بغير نقد ) كأن أخذته في عوض خلع ( قوما بنقد البلد ) فإن كان في البلد قعدان ، فإن غلب أحدهما قوم به وإن تساوا فإذا بلغ بأحدهما دون الآخر قوم بما بلغ به ، وإن بلغ بكل تغير ( فإذا بلغ نصابا زكاه وإلا فلا زكاة حتى يحول عليه حول آخر فيقوم ثانيا ) تقويما آخر

وهكذا

وهكذا، ولا يشترط كونه نصاباً إلا في آخر الحول فقط، ولو باع عرض التجارة في الحول بعرض تجارة لم ينقطع الحول، ولو باع الصيرفي النقود بعضها ببعض في الحول للتجارة انقطع، ولو باع في الحول بنقد وبيع وأمسكه إلى آخر الحول زكى الأصل بحوله والربح بحوله، وأول حول الربح من حين نضوضه لا من حين ظهوره.

### باب زكاة المعدن والركاز

إذا استخرج من معدن في أرض مباحة أو مملوكة له نصاب ذهب، أو فضة في دفعة أو دفعات لم ينقطع فيها عن العمل بترك أو إهمال، ففيه في الحال ربع العشر، ولا يخرج إلا بعد التصفية، فإن ترك العمل بعد كسفر وإصلاح آلة ضم، وإن وجد في أرض الغير فهو لصاحبها، وإن وجد ركازاً من دفين الجاهلية وهو نصاب ذهب، أو فضة في أرض موات ففيه الخمس في الحال، وإن وجدته في ملك فهو لصاحب الملك،

(وهكذا) أبداً في الأحوال المستقبلية (ولا يشترط كونه نصاباً إلا في آخر الحول فقط) لا في أوله ولا في وسطه ولا في جميع الحول (ولو باع عرض التجارة في الحول بعرض تجارة لم ينقطع الحول، ولو باع الصيرفي النقود بعضها ببعض في الحول للتجارة انقطع) فلا تجب عليه زكاة التجارة لا تقطع الحول ولا زكاة العين للبدالة الحاصلة بالصرف فذلك حمل عن ابن سريج: بشرى الصيارفة بأن لا زكاة عليهم (ولو باع) عرض التجارة (في الحول بنقد وبيع وأمسكه) أي كلا منهما (إلى آخر الحول زكى الأصل) وهو النقد (بحوله والربح بحوله) كأن اشترى عرضاً بمائتي درهم وباعه بعد ستة أشهر بثلاثمائة درهم وأمسكهما إلى آخر الحول فيزكى المائتين وبعد ستة أشهر يزكى المائة. (وأول حول الربح من حين نضوضه) أي صيرورته، قدما يقوم به (لا من حين ظهوره) لأنه غير محقق.

### (باب زكاة المعدن والركاز)

للمعدن هو اسم للسكان الذي تخلق فيه الجواهر من الذهب والفضة، ويطلق على الجواهر نفسها؛ والركاز اسم لدفين الجاهلية (إذا استخرج من معدن) حاصل (في أرض مباحة) للاستخراج (أو مملوكة له) أي للاستخراج (نصاب ذهب أو فضة في دفعة أو دفعات) أي مرات (لم ينقطع) المستخرج (فيها) أي للرات (عن العمل) والانتفاع يكون (بترك) للعمل (أو إهمال) له (ففيه) أي النصاب للاستخراج (في الحال) لا بعد عام لأنه نماء في نفسه فلم يشترط فيه الحول (ربع العشر، ولا يخرج) الزكاة من المعدن (إلا بعد التصفية) من الأوساخ (فإن ترك العمل بعد كسفر وإصلاح آلة ضم) ما يخرج بعد ذلك لما خرج قبله في إكمال النصاب (وإن وجد) المعدن (في أرض الغير فهو) أي المستخرج مملوك (لصاحبها) أي الأرض (وإن وجد ركازاً من دفين الجاهلية) يشترط أن لا يعلم أن دافنه بقلته الدعوة وإلا كان فيثا وهو لا زكاة فيه بل يرد لبيت المال (وهو) أي ما وجدته (نصاب ذهب أو فضة في أرض موات) لا ملك عليها لأحد (ففيه) حيثئذ (الخص في الحال) لا بعد عام (وإن وجدته) أي دفين الجاهلية (في ملك فهو لصاحب الملك) إن ادعاه وإلا فلين فوقه وهكذا حتى ينتهي السحب فعوله، وإن لم يدعه

أَوْ فِي مَسْجِدٍ، أَوْ فِي شَارِعٍ، أَوْ كَانَ مِنْ دَفِينِ الْإِسْلَامِ فَهُوَ لُقْطَةٌ.

### بَابُ زَكَاةِ الْفِطْرِ

تَجِبُ عَلَى كُلِّ حُرٍّ مُسْلِمٍ إِذَا وَجَدَ مَا يُؤَدِّيهِ فِي الْفِطْرَةِ فَاضِلًا عَنْ قُوَّتِهِ وَقُوَّتِ مَنْ تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُ وَكَسَوَتِهِمْ لَيْلَةَ الْعِيدِ وَيَوْمَهُ، وَعَنْ دِينَ وَمَسْكَنٍ وَعَبْدٍ يَحْتَاجُهُ، فَلَوْ فَضَلَ بَعْضُ مَا يُؤَدِّيهِ لَزِمَهُ إِخْرَاجُهُ، وَمَنْ لَزِمَتْهُ فِطْرَتُهُ لَزِمَتْهُ فِطْرَةُ كُلِّ مَنْ تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُ مِنْ زَوْجَةٍ وَقَرِيبٍ وَمَمْلُوكٍ إِنْ كَانُوا مُسْلِمِينَ وَوَجَدَ مَا يُؤَدِّي عَنْهُمْ لَكِنْ لَا تَلَزَمُهُ فِطْرَةُ زَوْجَةِ الْأَبِ الْمَعْسَرِ وَمُسْتَوْلَدَتِهِ وَإِنْ لَزِمَتْهُ نَفَقَتُهُمَا، وَمَنْ لَزِمَهُ فِطْرَةٌ وَوَجَدَ بَعْضَهَا بَدَأَ بِنَفْسِهِ ثُمَّ زَوْجَتِهِ ثُمَّ ابْنَهُ الصَّغِيرَ ثُمَّ أُمَّهُ ثُمَّ ابْنَهُ الْكَبِيرَ، وَلَوْ تَزَوَّجَ مَعْسَرٌ بِمُوسَرَةٍ أَوْ بِأَمَةٍ لَزِمَتْ سَيِّدُ الْأَمَةِ فِطْرَةُ لَأَمَتِهِ، وَلَا تَلَزِمُ الْحُرَّةُ فِطْرَةَ نَفْسِهَا وَقِيلَ تَلَزَمَهَا. وَسَبَبُ الْوُجُوبِ إِدْرَاكُ غُرُوبِ الشَّمْسِ لَيْلَةَ الْفِطْرِ فَلَوْ وَلَدَ لَهُ وَلَدٌ أَوْ تَزَوَّجَ أَوْ اشْتَرَى قَبْلَ الْغُرُوبِ وَمَاتَ عَقِبَ الْغُرُوبِ لَزِمَتْهُ فِطْرَتُهُمْ،

(أو) وجدد (في مسجد أو في شارع أو كان من دفين الإسلام) بأن كان عليه علامة إسلام. كنقش قرآن أو ذكر وكذا ان لم يعلم أهو دفين جاهلية أو إسلام (فهو لقطة) فيعرفه سنة ويتملكه.

### (بَابُ زَكَاةِ الْفِطْرِ)

وأضيفت للفطر لأن من أسباب وجوبها الفطر (تجب على كل حر مسلم إذا وجد ما يؤديه في الفطرة) فلا زكاة على رقيق ولو مبعضا ولا على كافر ولا على معسر. وأشار لما به الإيسار بقوله (فاضلا عن قوته وقوت من تلزمه نفقته وكسوتهم ليلة العيد ويومه) فلا بد أن يكون ما يخرج فاضلا عن ذلك كله هذا الزمان (و) أن يكون فاضلا (عن دين) وهذا ما رجحه المصنف ولكن للرجح عند التأخيرين أن الدين لا يمنع وجوب زكاة الفطر كزكاة النقد (و) كذا يشترط أن يكون فاضلا عن (مسكن وعبد يحتاجه) فلو لم يكن عنده ما يفضل عن ذلك سقطت عنه الزكاة (فلو فضل بعض ما يؤديه لزمه إخراجها) أي البعض كأن لزمه صاع فلم يجد إلا نصفه لزمه إخراج النصف (ومن لزمته فطرته) بأن تحققت فيه الشروط التي ذكرت (لزمته فطرة كل من تلزمه نفقته من زوجة وقريب ومملوك إن كانوا مسلمين ووجد ما يؤدى عنهم) فالزوجة كما يلزمه نفقتها يلزمه زكاتها وكذا قريبه من ابن صغير أو كبير لا يمكنه الكسب وكذا الأب وأم فقراء ومملوك (لكن لا تلزمه فطرة زوجة الأب المعسر ومستولدة وإن لزمته نفقتها، ومن لزمه فطرة ووجد معها بدأ بنفسه ثم زوجته ثم ابنه الصغير ثم أمه ثم ابنه الكبير) الذي لا كسب له وهو زمن أو مجنون (ولو تزوج معسر) امرأة (موسرة أو بأمة لزمته سيد الأمة فطرة لأمتها) حيث كان الزوج معسرا فترجع فطرتها على سيدها (ولا تلزم الحرة) التي زوجها معسر وهي موسرة (فطرة نفسها) بل تسقط عنها كما سقطت عن الزوج (وقيل تلزمها) أي تلزم الزكاة الحرة المذكورة. (وسبب الوجوب إدراك غروب الشمس ليلة الفطر) ولا بد من إدراك جزء من شوال مع الجزء المذكور فالسبب الأول هو رمضان كلاً أو بعضا بدليل أنه يجوز إخراجها من أول رمضان (فلو ولد له ولد أو تزوج أو اشترى) عبدا وحصل كل ذلك المذكور (قبل الغروب ومات عقب الغروب لزمته فطرتهم) لا ذراكم سبب الوجوب

وَأَنْ وَجَدُوا بَعْدَ الْغُرُوبِ لَمْ تَجِبْ فِطْرَتُهُمْ ، ثُمَّ الْوَاجِبُ صَاعٌ عَنْ كُلِّ شَخْصٍ ، وَهُوَ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثَلَاثُ بَغْدَادِيَّةٍ . وَبِالْمَصْرِيِّ أَرْبَعَةٌ وَنِصْفٌ وَرُبْعٌ وَسَبْعُ أَوْقِيَّةٍ مِنَ الْأَقْوَاتِ الَّتِي تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ مِنْ غَالِبِ قُوتِ الْبَلَدِ وَيُجْزَى الْأَقْطُ وَاللَّبَنُ لِمَنْ قُوتُهُمْ ذَلِكَ ، فَإِنْ أَخْرَجَ مِنْ أَعْلَى قُوتِ بَلَدِهِ أَجْزَاءَهُ أَوْ دُونَهُ فَلَا ، وَيَجُوزُ الْإِخْرَاجُ فِي جَمِيعِ رَمَضَانَ ، وَالْأَفْضَلُ يَوْمَ الْعِيدِ قَبْلَ الصَّلَاةِ ، وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهَا عَنْ يَوْمِ الْفِطْرِ ، فَإِنْ أَخَّرَ عَنْهُ أَثَمَ وَلَزِمَهُ الْقَضَاءُ .

### بَابُ قِسْمِ الصَّدَقَاتِ

مَتَى حَالَ الْحَوْلِ وَقَدَّرَ عَلَى الْإِخْرَاجِ بَأَنَ وَجَدَ الْأَصْنَافَ وَمَالَهُ حَاضِرٌ حَرَمٌ عَلَيْهِ التَّأْخِيرُ إِلَّا أَنْ يَنْتَظِرَ فَقِيرًا أَحَقَّ مِنَ الْمَوْجُودِينَ كَقَرِيبٍ وَجَارٍ وَأَصْلَحٍ وَأَحْوَجٍ ، وَكُلُّ مَالٍ وَجِبَتْ زَكَاتُهُ بِحَوْلٍ وَنَصَابٍ جَازَ تَقْدِيمُ الزَّكَاةِ عَلَى الْحَوْلِ بَعْدَ مَلِكِ النَّصَابِ لِلْحَوْلِ وَاحِدٍ ، وَإِذَا حَالَ الْحَوْلُ وَالْقَابِضُ بِصِفَةِ الْأَسْتَحْقَاقِ ، وَالِدَافِعُ بِصِفَةِ الْوُجُوبِ وَالْمَالُ بِحَالِهِ وَقَعَ الْمُعْجَلُ عَنِ الزَّكَاةِ ، وَإِنْ مَاتَ الْفَقِيرُ أَوْ اسْتَغْنَى بغيرِ الزَّكَاةِ

( وَأَنْ وَجَدُوا بَعْدَ الْغُرُوبِ لَمْ تَجِبْ فِطْرَتُهُمْ ) لَهُمْ إِمْدَارُكَ سَبَبُ الْوُجُوبِ ( ثُمَّ الْوَاجِبُ صَاعٌ عَنْ كُلِّ شَخْصٍ ) مِمَّا يَقْتَضِي فِي بَلَدِ الْوُجُوبِ مِنْ بَرٍّ أَوْ ذَرَّةٍ أَوْ شَعِيرٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ( وَهُوَ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثَلَاثُ بَغْدَادِيَّةٍ وَبِالْمَصْرِيِّ ) وَهُوَ مِائَةٌ وَأَرْبَعَةٌ وَأَرْبَعُونَ دِرْهَمًا ( أَرْبَعَةٌ ) أَرْطَالٍ ( وَنِصْفٌ وَرُبْعٌ ) مِنَ الرُّطْلِ ( وَسَبْعُ أَوْقِيَّةٍ مِنَ الْأَقْوَاتِ الَّتِي تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ مِنْ غَالِبِ قُوتِ الْبَلَدِ ) أَيْ بَلَدِ الْمُؤَدَّى عَنْهُ الزَّكَاةُ ( وَيُجْزَى الْأَقْطُ وَاللَّبَنُ لِمَنْ قُوتُهُمْ ذَلِكَ ) وَالْأَقْطُ بِفَتْحِ الْهَمْزِ وَالْمَعْرُوفَةُ وَكُسْرِ الْقَافِ لَبَنُ يَابِسٍ ( فَإِنْ أَخْرَجَ مِنْ أَعْلَى قُوتِ بَلَدِهِ أَجْزَاءَهُ ) وَأَعْلَى الْأَقْوَاتِ الْبَرُّ ( أَوْ ) إِنْ أَخْرَجَ مِنْ ( دُونِهِ ) أَيْ قُوتِ بَلَدِهِ ( فَلَا ) يَجْزَى كَأَن كَانَ يَنْتَظِرُونَ الْبَرَّ فَأَخْرَجَ ذَرَّةً ( وَيَجُوزُ الْإِخْرَاجُ فِي جَمِيعِ رَمَضَانَ ) لِأَنَّهُ بِحَوْلِهِ وَجَدَ أَحَدَ السَّبْبِينَ فِيهِ يَدْخُلُ الْجَوَازُ ( وَالْأَفْضَلُ ) إِخْرَاجُهَا ( يَوْمَ الْعِيدِ قَبْلَ الصَّلَاةِ ، وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهَا عَنْ يَوْمِ الْفِطْرِ ، فَإِنْ أَخَّرَ عَنْهُ أَثَمَ ) لِفَوَاتِ النُّرُوعِ الشَّرْعِيِّ وَهُوَ إِغْنَاءُ الْفُقَرَاءِ ذَلِكَ الْيَوْمَ ( وَلَزِمَهُ الْقَضَاءُ ) لِأَنَّهُا حَقٌّ مَالِي فَلَا تَفُوتُ بِفَوَاتِ وَقْتِهَا

### ( بَابُ قِسْمِ الصَّدَقَاتِ ) عَلَى مُسْتَحَقِّهَا

( مَتَى حَالَ الْحَوْلِ ) أَيْ مَتَى ( وَقَدَّرَ ) الْمَالِكُ ( عَلَى الْإِخْرَاجِ بَأَنَ وَجَدَ الْأَصْنَافَ ) الثَّمَانِيَّةَ أَوْ بَعْضَهَا ( وَمَالَهُ حَاضِرٌ ) غَيْرُ غَائِبٍ مَسَافَةً قَصِيرَةً وَبِهَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ تَمَّ الْقُدْرَةُ عَلَى الْإِخْرَاجِ ، وَإِذَا حَصَلَتِ الْقُدْرَةُ ( حَرَمَ عَلَيْهِ التَّأْخِيرُ ) عَنْ صَرَفِهَا ( إِلَّا أَنْ يَنْتَظِرَ فَقِيرًا أَحَقَّ مِنَ الْمَوْجُودِينَ كَقَرِيبٍ وَجَارٍ وَأَصْلَحٍ وَأَحْوَجٍ ) فَلَا يَحْرَمُ التَّأْخِيرُ لِأَجْلِهِمْ إِلَّا إِذَا لَقِيتَهُمْ ضَرَرُ الْحَاضِرِينَ ( وَكُلُّ مَالٍ وَجِبَتْ زَكَاتُهُ بِحَوْلٍ وَنَصَابٍ ) كَالنَّقْدِ وَعَرُوضِ التِّجَارَةِ لَا الْبُخَارِ وَالنَّبَاتِ ( جَازَ تَقْدِيمُ الزَّكَاةِ عَلَى الْحَوْلِ ) أَيْ تَمَامَهُ ، وَيَجُوزُ تَقْدِيمُهَا ( بَعْدَ مَلِكِ النَّصَابِ لِلْحَوْلِ وَاحِدٍ ) فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا لِلْحَوْلَيْنِ فَكَثْرَ ( وَ ) إِذَا قَدِّمَهَا يَفْضَلُ وَيُقَالُ ( إِذَا حَالَ الْحَوْلِ ) الَّذِي قَدِّمْتَ عَلَى تَمَامِهِ ( وَالْقَابِضُ بِصِفَةِ الْأَسْتَحْقَاقِ ) لَمْ يَتَّخِذْ حَالَهُ مِنَ الْفَقْرِ إِلَى الْغِنَى ( وَالِدَافِعُ ) لَهُ هُوَ الْمَزْكِيُّ ( بِصِفَةِ الْوُجُوبِ ) لَمْ يَتَّخِذْ حَالَهُ مِنَ الْغِنَى إِلَى الْفَقْرِ ( وَالْمَالُ بِحَالِهِ ) لَمْ يَنْقُصْ عَنْ نِصَابٍ وَلَمْ يَخْرُجْ عَنْ مِلْكِهِ ( وَقَعَ الْمُعْجَلُ عَنِ الزَّكَاةِ ) إِنْ مَاتَ الْفَقِيرُ أَوْ اسْتَغْنَى بِغَيْرِ الزَّكَاةِ ( يَهْتَرِزُ قَوْلُهُ وَالْقَابِضُ بِصِفَةِ الْأَسْتَحْقَاقِ ،

أَوْ مَاتَ الدَّافِعُ أَوْ نَقَصَ مَالُهُ عَنِ النَّصَابِ بِأَكْثَرِ مِنَ الْمُعْجَلِ وَلَوْ بَيْعَ لَمْ يَقَعْ الْمُعْجَلُ عَنِ الزَّكَاةِ وَيَسْتَرُدُّهُ إِنْ بَيَّنَّ أَنَّهُ مُعْجَلٌ ، فَإِنْ كَانَ بَاقِيًا رَدَّهُ بَرَادَتِهِ الْمُتَّصِلَةَ كَالسَّمَنِ لَا الْمُتَفَصِّلَةَ كَالْوَلَدِ ، وَإِنْ تَلَفَ أَخَذَ بَدْلَهُ ثُمَّ يُخْرِجُ ثَانِيًا إِنْ كَانَ بِصِفَةِ الْوُجُوبِ ، ثُمَّ الْمَخْرُجُ كَالْبَاقِي عَلَى مِثْلِهِ حَتَّى لَوْ عَجَّلَ شَاةٌ عَنْ مِائَةٍ وَعِشْرِينَ ثُمَّ وَلَدَ لَهُ سَخْلَةٌ لَزِمَهُ شَاةٌ أُخْرَى ، وَيَجُوزُ أَنْ يَفْرُقَ زَكَاتُهُ بِنَفْسِهِ أَوْ بِوَكِيلِهِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَدْفَعَهَا إِلَى الْإِمَامِ وَهُوَ أَفْضَلُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَارًا فَتَفْرِيقُهُ بِنَفْسِهِ أَفْضَلُ ؛ وَيَنْدُبُ لِلْفَقِيرِ وَالسَّاعِي أَنْ يَدْعُوَ لِلْمُعْطَى ، فَيَقُولُ : أَجْرَكَ اللَّهُ فِيمَا أُعْطَيْتَ ، وَبَارَكَ لَكَ فِيمَا أَبْقَيْتَ ، وَجَعَلَهُ لَكَ طَهُورًا . وَمِنْ شَرُطِ الْأَجْزَاءِ النَّيَّةُ ، فَيَنْوِي عِنْدَ الدَّفْعِ إِلَى الْفَقِيرِ أَوْ إِلَى الْوَكِيلِ أَنَّ هَذِهِ زَكَاةُ مَالِي ، فَإِذَا نَوَى الْمَالِكُ لَمْ تَحِبَّ نِيَّةُ الْوَكِيلِ عِنْدَ الدَّفْعِ ؛ وَيَنْدُبُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَبْعَثَ عَامِلًا مُسْلِمًا حَرًّا عَدْلًا فَقِيهًا فِي الزَّكَاةِ غَيْرَ هَاشِمِيٍّ وَمُطَّلِيٍّ ، وَيَحِبُّ صَرْفُ الزَّكَاةِ إِلَى ثَمَانِيَةِ أَصْنَافٍ ، لِكُلِّ صَنَفٍ ثَمْنُ الزَّكَاةِ :

وَأَمَّا لَوَاسْتَفَى بِالزَّكَاةِ بَأَنْ أُعْطِيَ مِنْهَا مَاصِرٌ بِهِ غَيْرُ فَقِيرٍ فَلَا يَضُرُّ ( أَوْ مَاتَ الدَّافِعُ ) محترز قوله والدافع بصفة الوجوب ( أَوْ نَقَصَ مَالُهُ عَنِ النَّصَابِ بِأَكْثَرِ مِنَ الْمُعْجَلِ ) محترز قوله والمال بحاله ، وأما لو نقص عن النصاب بالمعجل كأن كان عنده أربعون شاة فعجل منها شاة وحال الحول وهي تسعة وثلاثون فلا يضر ، وأما إذا زاد النقص عن ذلك وتم الحول وهي بتلك الصفة فلا يقع المعجل عن الزكاة بل هي غير واجبة (ولو) كان النقص المذكور ( يبيع ) كأن باع من التسعة والثلاثين واحدة ( لم يقع المعجل عن الزكاة ) في تلك الصور ( ويسترد ) من الآخذ ( إن بين أنه معجل ) عند الدافع كأن قال زكاتي المسخلة أو علم الآخذ ذلك ( فإن كان ) المعجل ( باقيا رده بزيادته المتصلة ) به ( كالسمن لا المتفصلة كالولد وإن تلف ) المعجل و ( أخذ ) الدافع ( بدله ) من مثل أو قبضة والعبرة بقيمته وقت القبض لا وقت التلف ( ثم ) بعد قبضه ( يخرج ثانيا ) الزكاة ( إن كان ) المزكي ( بصفة الوجوب ) من كونه مالكا لنصاب ( ثم المخرج ) المعجل ( كالباقي على ماله حتى لو عجل شاة عن مائة وعشرين ثم ولد له سخلَةٌ ) فتم له بها وبالمعجلة مائة وإحدى وعشرون وفيها شاتان أخرج واحدة ( لزمه شاة أخرى ، ويجوز ) المالك ( أن يفرق زكاته بنفسه أو بوكيله ، ويجوز أن يدفعها إلى الإمام وهو أفضل إلا أن يكون ) الإمام ( جارا فتفريقه بنفسه أفضل ) لا فرق بين المال الباطن كمروض التجارة والتقد والظاهر كالأنعام ( ويندب للفقير والساعي ) الآخذ للزكاة من طرف الإمام ( أن يدعو للمعطي فيقول أجرك الله فيما أعطيت وبارك لك فيما أبقيت وجعله ) أي عاملا ( لك طهورا ) من الذنوب وداء البخل ( ومن شروط الأجزاء النية ) للزكاة ( فينوي عند الدفع إلى الفقير أو ) الدفع ( إلى الوكيل أن هذا ) المخرج ( زكاة مالي فإذا نوى المالك لم تحب نية الوكيل عند الدفع ) إلى الفقير ( وإن وكله بالنية وبالدفْع جاز ، فسكا تجوز الوكالة في التفريق تجوز في النية \* ) ويندب للإمام أن يبعث عاملا ( على الزكوات بأن يأخذها ممن وجبت عليه من أربابها ليحضرها إليه ولا بد أن يكون العامل ) مسلما حرا عدلا فقيها في الزكاة غير هاشمي ( ولا ) ( مطلي ) لأن العامل يأخذ قسطا من الزكاة وهما تحرم عليهما الزكاة ( ويجب صرف الزكاة إلى ثمانية أصناف لكل صنف ثمن الزكاة ) إن قسم الإمام المال واحتجج إلى الطفل ولا سقط سهمه



أَحَدُهَا الْفُقَرَاءُ، وَالْفَقِيرُ مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى مَا يَقَعُ مَوْقَعًا مِنْ كِفَايَتِهِ وَعَجَزَ عَنْ كَسْبِ يَلِيقُ بِهِ، أَوْ شَغْلُهُ  
الْكَسْبُ عَنِ الْإِشْتَغَالِ بِعِلْمٍ شَرْعِيٍّ، فَإِنْ شَغْلُهُ التَّعَبُّدُ فَلَيْسَ بِفَقِيرٍ، وَلَوْ كَانَ لَهُ مَالٌ غَائِبٌ بِمَسَافَةِ الْقَصْرِ  
أَعْطِيَ، وَإِنْ كَانَ مُسْتَغْنِيًا بِنَفَقَةٍ مَنْ تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُ مِنْ زَوْجٍ وَقَرِيبٍ فَلَا. الثَّانِي الْمَسَاكِينُ، وَالْمَسْكِينُ مَنْ  
وَجَدَ مَا يَقَعُ مَوْقَعًا مِنْ كِفَايَتِهِ وَلَا يَكْفِيهِ، مِثْلُ أَنْ يُرِيدَ خَمْسَةَ فِجْدٍ ثَلَاثَةً أَوْ أَرْبَعَةً وَيَأْتِي فِيهِ مَا قِيلَ فِي  
الْفَقِيرِ، وَيُعْطَى الْفَقِيرُ وَالْمَسْكِينُ مَا يُزِيلُ حَاجَتَهُمَا مِنْ عِدَّةٍ يَكْتَسِبُ بِهَا أَوْ مَالٍ يَتَجَرُّ بِهِ عَلَى حَسَبِ مَا يَلِيقُ  
بِهِ، فَيَتَفَاوَتُ بَيْنَ الْجَوْهَرِيِّ وَالْبَزَازِ وَالْبَقَالِ وَغَيْرِهِمْ، فَإِنْ لَمْ يَحْتَرَفْ أُعْطِيَ كِفَايَةُ الْعُمَرِ الْغَالِبِ لِمِثْلِهِ، وَقِيلَ  
كِفَايَةُ سَنَةٍ فَقَطْ، وَهَذَا مَفْرُوضٌ مَعَ كَثْرَةِ الزَّكَاةِ، إِمَّا بِأَنْ فَرَّقَ الْإِمَامُ الزَّكَاةَ أَوْ رَبُّ الْمَالِ وَكَانَ الْمَالُ كَثِيرًا  
وَلَا أَكْثَلَ صَنْفِ الثَّمَنِ كَيْفَ كَانَ. الثَّلَاثُ الْعَامِلُونَ وَهُمْ الَّذِينَ يَبْعَثُهُمُ الْإِمَامُ كَمَا تَقَدَّمَ، فَهُمْ السَّاعِي وَالْكَاتِبُ  
وَالْحَاشِرُ وَالْقَاسِمُ، فَيُجْعَلُ لِلْعَامِلِ الثَّمَنُ، فَإِنْ كَانَ الثَّمَنُ أَكْثَرَ مِنْ أَجْرِهِ رَدَّ الْفَاضِلُ عَلَى الْبَاقِينَ، وَإِنْ كَانَ  
أَقْلَ كُلِّهِ مِنَ الزَّكَاةِ، هَذَا إِذَا

(أحدهما الفقراء، والفقير من لا يقدر على ما يقع موقعا من كفايته) أي لا يسد مسدا بأن لم يكن له مال أصلا أو له لكن لا يبلغ  
النصف من حاجته (و) الحال أنه (عجز عن كسب يليق به أو) قدر عليه لكن (شغله الكسب عن الاشتغال بعلم شرعي)  
بحاجته لتصحيح عبادة أو ليكون ذا قدرة على الفتوى، وهو من يرجى منه ذلك، فكل هؤلاء فقراء (فإن شغله)  
عن (التعب) فقط (فليس بفقير) بل يكتسب ولا يأخذ من الزكاة (ولو كان له مال غائب بمسافة القصر أعطى) من  
الزكاة لأن ماله كالمعدم (وإن كان مستغنيا بنفقة من تلزمه نفقته من زوج وقريب فلا) يعطى من الزكاة لغناه بالنفقة  
(والثاني) من الأصناف (المساكين، والمسكين من وجد) له (ما يقع موقعا من كفايته) أي وجد عنده مال (ولا  
يكفيه) لمؤنته ومؤنة من تلزمه نفقته ولكن يسد محلا من حاجته بأن يكفي نصفها أو أكثر (مثل أن يريد خمسة فيجد  
ثلاثة أو أربعة ويأتي فيه ما قيل في الفقير) مثل إن عجز عن كسب يليق به لزمانة أو اشتغال بعلم (ويعطى الفقير والمسكين  
ما يزِيل حاجتهما من عدة يكتسب بها أو مال يتجر به على حسب ما يليق به فيتفاوت بين الجوهرى والبزاز) هو من  
يبيع البز: أي القماش (والبقال) من يبيع الحبوب والزيت وهو خلاف البقل، وهو من يبيع البقل وهو خضراوات  
الأرض (وغيرهم) من أرباب التجارة (فإن لم يحترف) أي لم يحسن تجارة ولا صناعة (أعطى كفاية العمر الغالب)  
وهو ستون سنة (لمثله) من كفايته وكفاية يمونه على قدر أمثاله (وقيل) يعطى (كفاية سنة فقط) والأصل هو  
الشهور في المذهب (وهذا) أي إعطاء كفاية العمر الغالب (مفروض مع كثرة الزكاة إما بأن فرق الإمام الزكاة أوروب  
لل مال وكان المال كثيرا، وإلا) بأن كان الفرق رب المال وهو قليل (فكل صنف) من الأصناف (الثنى كيف كان)  
من كفاية ما ذكر أم لا (الثالث) من الأصناف (العاملون وهم الذين يبعثهم الإمام كما تقدم) أول الباب (فمنهم)  
أي العاملين (الساعي والكااتب) الأول من يحصلها والثاني من يكتب ما أعطاه أرباب الأموال (والحاشر) من يجمع  
أرباب الأموال أودوى السهمان (والقاسم) من يقسمها على أربابها (فيجعل للعامل) الشامل لما ذكر (الثنى، فإن كان  
الثنى أكثر من أجرته رد الفاضل على الباقين وإن كان أقل كله من الزكاة، هذا إذا

فَرَّقَ الْإِمَامُ ، فَإِنْ فَرَّقَ الْمَالُكَ قَسَمَ عَلَى سَبْعَةٍ وَسَقَطَ الْعَامِلُ . الرَّابِعُ الْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ ، فَإِنْ كَانُوا كُفَّارًا لَمْ يُعْطُوا وَإِنْ كَانُوا مُسْلِمِينَ أُعْطُوا ، وَالْمُؤَلَّفَةُ قَوْمٌ أَشْرَافٌ يَرْجَى حَسَنُ إِسْلَامِهِمْ ، أَوْ إِسْلَامُ نَظَرَاتِهِمْ ، أَوْ يَجِبُونَ الزَّكَاةَ مِنْ مَانِعِيهَا بِقُرْبِهِمْ ، أَوْ يُقَاتِلُونَ عَنَّا عَدُوًّا يُحْتَاجُ فِي دَفْعِهِ إِلَى مَوْتَةٍ ثَقِيلَةٍ . الْخَامِسُ الرِّقَابُ وَهُمْ الْمُكَاتِبُونَ فَيُعْطُونَ مَا يُؤَدُّونَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ مَا يُؤَدُّونَ . السَّادِسُ الْغَارِمُونَ ، فَإِنْ غَرِمَ لِإِصْلَاحٍ بَأَنِ اسْتَدَانَ دَيْنًا لِتَسْكِينِ فِتْنَةٍ دَمٍ أَوْ مَالٍ دُفِعَ إِلَيْهِ مَعَ الْغَنَى ، وَإِنْ اسْتَدَانَ لِنَفَقَتِهِ وَنَفَقَتِهِ عِيَالَهُ دَفِعَ إِلَيْهِ مَعَ الْفَقْرِ دُونَ الْغَنَى ، وَإِنْ اسْتَدَانَ وَصَرَفَهُ فِي مَعْصِيَةٍ وَتَابَ دُفِعَ إِلَيْهِ فِي الْأَصَحِّ . السَّابِعُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَهُمْ الْغَزَاةُ الَّذِينَ لَا حَقَّ لَهُمْ فِي الدِّيَّانِ فَيُعْطُونَ مَعَ الْغَنَى مَا يَكْفِيهِمْ لِعَزْوِهِمْ مِنْ سِلَاحٍ وَفَرَسٍ وَكِسْوَةٍ وَنَفَقَةٍ . الثَّامِنُ ابْنُ السَّبِيلِ وَهُوَ الْمُسَافِرُ الْمُجْتَازُ بِنَاءً أَوْ الْمُنْشَى لِلسَّفَرِ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ فَيُعْطَى نَفَقَةً وَمَرْكُوبًا مَعَ الْحَاجَةِ ، وَإِنْ كَانَ فِي بَلَدِهِ مَالٌ وَمِنْ فِيهِ سَبِيحَانٌ لَمْ يُعْطَ إِلَّا بِأَحَدِهِمَا فَتَى وَجِدَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فِي بَلَدٍ الْمَالِ فَتُنْقَلُ الزَّكَاةُ إِلَى غَيْرِهَا حَرَامٌ وَلَمْ يَجْزِ إِلَّا أَنْ يَفْرُقَ الْإِمَامُ فَلَهُ النُّقْلُ ،

فَرَّقَ الْإِمَامُ ، فَإِنْ فَرَّقَ الْمَالُكَ قَسَمَ عَلَى سَبْعَةٍ وَسَقَطَ الْعَامِلُ ( فيقسمها على سبعة ( الرابع ) من الأصناف ( المؤلفة قلوبهم ، فإن كانوا كفارًا لم يعطوا ) من الزكاة شيئًا ( وإن كانوا مسلمين أعطوا ) تأليفًا لهم حتى يقوى يقينهم ( والمؤلفة قلوبهم ( قوم أشرف ) أي ذوو سيادة ( يرجى حسن إسلامهم ) بقوة يقينهم ( أو ) يرجى ( إسلام نظراتهم أو يحبون ) أي يأخذون ( الزكاة من مانعها ) عنا حال كونهم مستقرين ( بقربهم أو يقاتلون عنا عدوًّا يحتاج في دفعه إلى موة ثقيلة ) ولا يحتاج إلى الصرف إذا قاتله الأشراف فعطى هؤلاء الأشراف من الزكاة ( الخامس ) من الأصناف ( الرقاب وهم المكاتبون فيعطون ما يؤدُّون إن لم يكن معهم ما يؤدُّون ) لئلا يفتقروا ( السادس الغارمون ) وهم ثلاثة أقسام ( فإن غرم لإصلاح ) بأن استدان دينًا لتسكين فتنة دم ( أي قتل ( أو ) تسكين فتنة ( مال ) بأن قامت فتنة وشر بين جماعتين بسبب قتل أو مال فاستدان رجل مالا ودفعه لتسكين الشر بينهم ( دفع إليه ) ولو ( مع الغنى ) فيعطى ما يوفي به الدين إذا كان باقيًا ، أما لو فاه من عنده فلا يعطى ( وإن استدان لنفقته ونفقة عياله دفع إليه ) من الزكاة ( مع الفقر دون الغنى ، وإن استدان ) لما ذكر أو غيره من المباح ( وصرفه في معصية وتاب دفع إليه في الأصح ) ولا يعطى من الزكاة إلا إذا كان الدين حلالًا ، فإن كان مؤجلًا لم يعط ( السابع في سبيل الله وهم الغزاة ) أي المجاهدون ( الذين لا حق لهم في الديوان ) بل هم متطوعون بالجهاد ( فيعطون مع الغنى ما يكفيهم لعزومهم من سلاح ورس وكسوة ونفقة ) ولموته ذهابًا وإيابًا ( الثامن ابن السبيل وهو المسافر المجتاز بنا ) في بلد الزكاة ( أو المنشى للسفر ) من بلد الزكاة ( في غير معصية ) بأن كان واجبًا كسفر الحج أو مندوبًا كزيارة أو مباحًا كتجارة ( فيعطى ) المسافر المذكور ( نفقة وركوبًا مع الحاجة ) لامع الغنى الحالي ( وإن كان ) له ( في بلده مال ) فهو الآن فقير ( ومن ) كان ( فيه سببان ) كالفقر ونحوهم ( لم يعط إلا بأحدهما ) فتى وجدت هذه الأصناف في بلد المال فنقل الزكاة إلى غيرها حرام ولم يجز نقلها ، وثبت

( إلا أن يفرق الإمام فله النقل ) لأنه أوسع نظرًا

وإن كان ماله بيادية أو فقدت الأصناف كلها ببلده نقل إلى أقرب بلد إليه ، ويحب التسوية بين الأصناف لكل صنف الثمن إلا العامل فقد أجرته ، فإن فقد صنف في بلده فرق نصيبه على الباقي ، فيعطى لكل صنف السبع أو صنفان فلكل صنف السدس وهكذا ، فإن قسم المالك وأحاد الصنف محصورون أو قسم الإمام مطلقا وأمكن الاستيعاب لكثرة المال وجب ، وإن قسم المالك وهم غير محصورين ، فأقل ما يجوز أنه يدفع إلى ثلاثة من كل صنف إلا العامل فيجوز واحد ، ويندب الصرف لأقاربه الذين لا يلزمه نفقتهم ، وإن يفرق على قدر الحاجة ، فيعطى من يحتاج إلى مائة مثلا قدر نصف من يحتاج مائتين . ولا يجوز أن يدفع الكافر ولا لبنى هاشم وبني المطلب ، ولا لمن تلزمه نفقته كزوجة وقريب ، ولو دفع لفقير وشرط أن يرد عليه من دين له عليه أو قال جعلت مالي في ذمتك زكاة نفذه لم يجوز ، وإن دفع إليه بنية أنه يقضيه منه أو قال أقض مالي لأعطيك زكاة ، أو قال المديون أعطني لأقضيكم جاز ، ولا يلزم الوفاء به ، وزكاة الفطر في جميع ما ذكرناه كزكاة المال من غير فرق ، فلو جمع جماعة فطرتهم وخلطوها وفرقوها أو فرقها أحدهم بإذن الباقيين جاز ؛

( وإن كان ماله بيادية أو فقدت الأصناف كلها ببلده نقل إلى أقرب بلد إليه ) أى المزكى ( ويحب التسوية بين الأصناف لكل صنف الثمن إلا العامل فقد أجرته ، فإن فقد صنف في بلده ) أى المزكى ( فرق نصيبه على الباقي ) وكذا لو زاد من حاجته ( فيعطى لكل صنف السبع أو ) فقد ( صنفان فلكل صنف السدس وهكذا ، فإن قسم المالك وأحاد الصنف محصورون ) بالعدد ( أو قسم الإمام مطلقا ) أى وأحاد الصنف محصورون أولا ( وأمكن الاستيعاب ) أى إعطاء الأفراد جميعها ( لكثرة المال ) في الصورتين ( وجب ) استيعابهم ( وإن قسم المالك وهم غير محصورين ) أو قسم الإمام وابن في المال كثرة ( فأقل ما يجوز أن يدفع إلى ثلاثة من كل صنف إلا العامل فيجوز ) أن يكون ( واحدا ) بقدر الحاجة وبما قدرناه من قولنا أو قسم الإمام الخ ينتظم الاستثناء حيث قد علمت أن في تقسيم المالك لا يوجد عامل فلا يصح الاستثناء إلا بملاحظة ذلك المقدر ( ويندب الصرف لأقاربه ) فيخصصهم بالصرف إذا لم يجب التعميم لكن أقاربه ( الذين لا يلزمه نفقتهم ) وأما من تلزمه نفقتهم فلا يصح الصرف إليهم ( وأن يفرق على قدر الحاجة فيعطى من يحتاج إلى مائة مثلا قدر نصف من يحتاج مائتين ، ولا يجوز أن يدفع لكافر ولا لبنى هاشم وبني المطلب ولا لمن تلزمه نفقته كزوجة وقريب ) فالزوجة والقريب الواجبة نفقتهما غنيان بالنفقة فلا تدفع الزكاة لأحد منهما باسم الفقراء أو المساكين ويجوز دفعها لهم باسم الغارم مثلا ( ولو دفع لفقير وشرط أن يرد ) أى المدفوع ( عليه ) أى الدافع ( من دين له عليه أو قال ) المالك ( جعلت ما ) أى الكى الذى ( لى في ذمتك زكاة نفذه ) عنها لنفسك ( لم يجوز ) في الصورتين ( وإن دفع إليه ) أى الفقير ( بنية أنه يقضيه منه ) أى يؤديه له ( أو قال أقض مالي لأعطيك زكاة أو قال المديون أعطني لأقضيكم جاز ولا يلزم الوفاء به ) بالشرط الموعود به ( وزكاة الفطر في جميع ما ذكرناه ) من التعميم أو الاختصار على ثلاثة من كل صنف ( كزكاة المال من غير فرق ، فلو جمع جماعة فطرتهم وخلطوها وفرقوها أو فرقها أحدهم بإذن الباقيين جاز ) وهذه حيلة على التعميم في زكاة الفطر ،

وَتَنْدِبُ صَدَقَةَ التَّطَوُّعِ كُلَّ وَقْتٍ وَفِي رَمَضَانَ وَأَمَامَ الْحَاجَّاتِ، وَكُلَّ وَقْتٍ وَمَكَانٍ شَرِيفٍ أَكْثَرُ، وَلِلصَّالِحَاءِ وَقَارِبِهِ وَعَدُوِّهِ مِنْهُمْ. وَيَأْطِيبُ مَالَهُ أَفْضَلُ، وَيَحْرُمُ التَّصَدُّقُ بِمَا يَنْفَعُهُ عَلَى عِيَالِهِ، أَوْ يَقْضِي بِهِ دِينَهُ الْحَالُ، وَيَنْدِبُ بِكُلِّ مَا فَضَّلَ إِنْ حَبَرَ عَلَى الْإِضَافَةِ، وَيُكْرَهُ أَنْ يُسَأَلَ بِوَجْهِ اللَّهِ غَيْرَ الْجَنَّةِ، وَإِذَا سَأَلَ سَائِلٌ بِوَجْهِ اللَّهِ شَيْئًا كَرِهَ رَدُّهُ، وَالْمَنُّ بِالصَّدَقَةِ حَرَامٌ، وَيَبْطُلُ ثَوَابُهَا.

## كتاب الصيام

يَجِبُ صَوْمُ رَمَضَانَ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ بَالِغٍ عَاقِلٍ قَادِرٍ عَلَى الصَّوْمِ مَعَ الْخُلُوعِ عَنْ حَيْضٍ وَنَفَاسٍ، فَلَا يُخَاطَبُ بِهِ كَافِرٌ وَصَبِيٌّ وَجَنُونٌ، وَمَنْ أَجْهَدَهُ الصَّوْمُ لِكِبَرٍ أَوْ مَرَضٍ لَا يَرْجَى بَرْؤُهُ بِأَدَاءٍ وَلَا بِقَضَاءٍ، لَكِنْ يَلْزَمُ مَنْ أَجْهَدَهُ الصَّوْمُ لِكُلِّ يَوْمٍ مَدَّ طَعَامًا، وَيُخَاطَبُ الْمَرِيضُ وَالْمُسَافِرُ وَالْمُرْتَدُّ وَالْحَائِضُ وَالنَّفْسَاءُ بِالْقَضَاءِ دُونَ الْأَدَاءِ، فَإِنْ تَكَفَّفَ الْمَرِيضُ وَالْمُسَافِرُ فَصَامَا صَحَّ دُونَ الْمُرْتَدِّ وَالْحَائِضِ وَالنَّفْسَاءِ، فَإِنْ أَسْلَمَ أَوْ أَفَاقَ أَوْ بَلَغَ مُفْطَرًا فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ نَدِبَ الْإِمْسَاكُ،

(وتندب صدقة التطوع) فيستحب أن يتصدق بما تيسر ولو قليلا (كل وقت وفي رمضان وأمام الحاجات وكل وقت ومكان شريف) كمشر ذى الحجة وأيام الأعياد (أكثَر) من غيرها، يعني أن طلبها في هذه الأزمان أشد من طلبها في غيرها (وللصلحاء وأقاربه وعدوهم منهم) أي من أقاربه (وبأطيب ماله) في الحل (أفضل) من المشبوه ومثله الردي. (ويحرم التصدق بما ينفعه على عياله أو) بما (يقضى به دينه الحال) لأنهما واجبان والصدقة مندوبة (ويندب بكل ما فضل إن صبر على الإضافة) وخلص يده (ويكره أن يسأل بوجه الله غير الجنة) يعني يكره للانسان أن يتوسل بذات الله فيقول أسألك بوجه الله أن تعطيني كذا غير الجنة فإنه لا يكره أن يتوسل بداته تعالى في الجنة (وإذا سأل سائل بوجه الله شيئا) وتحمل الكراهة (كره) للمستئول (ردّه) سائبا حيث توسل بذات الله (والمن بالصدقة حرام) بأن يذكر الصدقة التي أعطاهم لفلان (ويبطل ثوابها) حتى يصير كأنه لم يتصدق

## (كتاب الصيام)

هو لغة مطلق الإمساك. وشرعا الإمساك عن المفطرات جميع النهار (يجب صوم رمضان على كل مسلم بالغ عاقل قادر على الصوم مع الخلو عن حيض ونفاس فلا يخاطب به كافر) أصلي بمعنى أننا لا نطالبه ولا يصح منه (وصبي) غير مكلف وهو في حقه مندوب (وجنون) لأنه غير مكلف ولا يصح منه (و) لا يخاطب به (من أجهدته الصوم لسكبر أو مرض لا يرجى برؤه) لا (بأداء ولا بقضاء، لكن يلزم من أجهدته الصوم) بالسكبر أو المرض المار (لكل يوم مدة طعام ويخاطب) لعدم انتظار زمن يقضى فيه، و (المريض) الذي يرجى برؤه (والمسافر والمُرْتَدُّ والحائض والنفساء) يخاطبون (بالقضاء دون الأداء) فلا يطالب منهم الصوم حال وجوبه لعدم (فإن تكلف المريض والمسافر فصاما صح) منهما الصوم (دون المرتد) لعدم صحة النية منه (والحائض والنفساء) لمنافاة عذرهما الصوم فلا يصح منهما (فإن أسلم) الكافر (أو أفاق) المجنون (أو بلغ) الصبي (مفطرا) كل منهم (في أثناء النهار ندب الإمساك) بقية

والقضاء

وَالْقَضَاءُ وَلَا يَجِبَانِ ، وَإِنْ بَلَغَ صَائِمًا لَزِمَهُ الْإِمْسَاكُ وَنُدِبَ الْقَضَاءُ ، وَلَوْ طَهَّرَتْ الْحَائِضُ أَمْسَكَتْ نَدْبًا وَقَضَتْ حَتْمًا ، أَوْ قَدِمَ الْمَسَافِرُ ، أَوْ بَرِيَ الْمَرِيضُ وَهُمَا مُفْطَرَانِ أَمْسَكَ نَدْبًا وَقَضِيَ حَتْمًا ، أَوْ صَائِمَانِ أَمْسَكَ حَتْمًا ، وَلَوْ قَامَتِ الْبَيِّنَةُ بِرُؤْيَا يَوْمِ الشُّكِّ وَجَبَ إِمْسَاكُ بَقِيَّتِهِ وَقَضَاؤُهُ ، وَيُؤْمَرُ الصَّيُّ بِهِ لَسَبْعٍ ، وَيُضْرَبُ لِعَشْرِ ، وَيُبَيِّحُ الْفِطْرَ غَلْبَةَ الْجُوعِ وَالْعَطَشِ بَحَيْثُ يُخْشَى الْهَلَاكُ وَالْمَرَضُ ، وَلَوْ طَرَأَ فِي أَثْنَاءِ الْيَوْمِ إِذَا شَقَّ الصَّوْمُ وَسَفَرُ الْقَصْرِ إِنْ فَارَقَ الْعُمَرَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ ، وَإِنْ نَوَاهُ مِنَ اللَّيْلِ ، فَإِنْ سَافَرَ بَعْدَهُ فَلَا ، وَالْفِطْرُ لِلْمَسَافِرِ أَفْضَلُ إِنْ ضَرَّهُ الصَّوْمُ وَإِلَّا فَالصَّوْمُ أَفْضَلُ ، وَلَوْ خَافَتْ مَرْضِعٌ أَوْ حَامِلَةٌ عَلَى أَنْفُسِهِمَا ، أَوْ وَلَدَيْهِمَا أَفْطَرَتَا وَقَضَتَا لَكِنْ تَفْدِيَانِ عِنْدَ الْخَوْفِ عَلَى الْوَلَدِ لِكُلِّ يَوْمٍ مَدًّا ، وَلَا يَجِبُ صَوْمُ رَمَضَانَ إِلَّا بِرُؤْيَا الْهَلَالِ ، فَإِنْ غُمَّ وَجَبَ اسْتِكْمَالُ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ ثُمَّ يَصُومُونَ ، فَإِنْ رَوَى نَهَارًا فَهُوَ لِلَّيْلَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ ، وَإِنْ رَوَى فِي بَلَدٍ دُونَ بَلَدٍ ، فَإِنْ تَقَارَبَا عَمَّ الْحُكْمُ وَإِلَّا فَلَا ، وَالْبَعْدُ بِاخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ كَالْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ وَمِصْرَ ، وَقِيلَ بِمَسَافَةِ الْقَصْرِ وَيُقْبَلُ فِي رَمَضَانَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الصَّوْمِ عَدْلٌ وَاحِدٌ ذَكَرَ حَرْمُ مَكَلَّفٍ ،

النهار عن المفطرات ( و ) ندب ( القضاء ) لهذا اليوم ( ولا يجبان وإن بلغ ) الصبي ( صائما ) بأن نام فاحتلم ( لزمه الإمساك ) بقية النهار ( وندب ) له ( القضاء ) لهذا اليوم ( ولو طهرت الحائض ) في أثناء اليوم ( أمسكت ندبا ) احتراماً لليوم ( وقضت ) اليوم ( حتما ) لازماً ( أوقدم للمسافر أو بري المريض وهما مفطران أمسكا ندبا وقضيا حتما أو صائمان أمسكا حتما ) لزوال عذرهما ( ولو قامت البينة برؤية ) الهلال وشهدت ( يوم الشك وجب إمساك بقيته ) احتراماً لرمضان ( وقضاؤه ) لأنه لم يثبت فيه النية ( ويؤمر الصبي به ) أي بصوم رمضان ( لسبع ) ويضرب لـ ( عشر ) إن أطاقه ( ويبيح الفطر غلبة الجوع أو العطش بحيث يخشى الهلاك أو المرض ) لو لم يفعل ( ولو طرأ ) ما ذكر ( في أثناء اليوم ) إذا شق الصوم ( مشقة تبيح التيمم ) ( و ) يبيح الفطر أيضا ( سفر القصر إن فارق العمران ) وخرج لحل تقصر فيه الصلاة ( قبل الفجر ) ( الحال أنه ) ( إن نواه ) أي الصوم ( من الليل ) ومن باب أولى إذا لم ينوه ( فإن سافر بعده ) أي الفجر ( فلا ) يجوز له الفطر ( والفطر للمسافر أفضل ) لأن ضرره الصوم وإلا ( بأن لم يضرمه الصوم ) فالصوم أفضل ( لبراءة الذمة ) ( ولو خافت مريض أو حامل على أنفسهما أو ) مع ( ولديهما أفطرتا وقضتا ) في الصورتين ( لكن تفديان ) مع القضاء ( عند الخوف على الولد لكل يوم مدا ) تخرجانه بخلاف ما إذا خافتا على أنفسهما فقط أو مع الولد أو أفطرت لإتخاذ مال غير حيوان فلا فدية في ذلك ( ولا يجب صوم رمضان إلا برؤية الهلال ) فيجب في حق من رآه ولو فاسقا ( فإن غم ) الهلال أي استتر ( وجب استكمال شعبان ثلاثين ) يوم ( ثم يصومون ) ويكتفي في دخول رمضان شاهد واحد عدل شهادة ، فلا يقبل فيه عبد ولا امرأة ( فإن روى نهاراً فهو لليلة المستقبل ) لا للناحية فلا يتصور حكم هذا النهار ( وإن روى في بلد دون بلد فإن تقاربا عمَّ الحكم ) لهذا ( وإلا ) بأن لم يتقاربا ( فلا ) عمَّ الحكم لهما ( والبعـد باختلاف المطالع ) بحيث لو روى في أحدهما لم ير في الآخر غالباً ( كالحجاز والعراق ومصر ) وقيل ( يحصل البعد بمسافة القصر ) ويقبل في رمضان بالنسبة إلى الصوم ( لا لغيره ) كتأجيل الدين وتخليق الطلاق ( عدل واحد ذكر حر مكلف ) بأن يلفظ الشهادة

وَلَا يَقْبَلُ فِي سَائِرِ الشُّهُورِ إِلَّا عَدْلَانِ ، وَلَوْ عَرَفَ رَجُلٌ بِالْحَسَابِ وَالنُّجُومِ أَنَّ غَدًا مِنْ رَمَضَانَ لَمْ يَجِبِ الصَّوْمُ ، لَكِنْ يَجُوزُ لِلْحَاسِبِ وَالْمُنَجِّمِ فَقَطْ . وَإِنْ اشْتَبَهَتِ الشُّهُورُ عَلَى أَسِيرٍ وَنَحْوِهِ اجْتَهَدَ وَجُوبًا وَصَامَ ، فَإِنْ اسْتَمَرَ الْأَشْكَالُ ، أَوْ وَافَقَ رَمَضَانَ ، أَوْ مَا بَعْدَهُ صَحَّ ، وَإِنْ وَافَقَ مَا قَبْلَهُ لَمْ يَصِحَّ ( وَشَرُطُ الصَّوْمِ ) النَّيَّةُ وَالْإِمْسَاكُ عَنِ الْمَفْطَرَاتِ ، فَيَنْوِي لِكُلِّ يَوْمٍ ، فَإِنْ كَانَ فَرَضًا وَجِبَ تَعْيِينُهُ وَتَبْيِينُهُ مِنَ اللَّيْلِ ، وَأَكَلَهُ أَنْ يَنْوِي صَوْمَ غَدٍ عَنْ أَدَاءِ فَرَضِ رَمَضَانَ هَذِهِ السَّنَةِ لِلَّهِ تَعَالَى ، وَلَوْ أَخْبَرَهُ بِالرُّؤْيَا لَيْلَةَ الشَّكِّ مَنْ يَشُقُّ بِهِ ، عَنْ لَا يَقْبَلُهُ الْحَاكِمُ مِنْ نِسْوَةٍ وَعَبِيدٍ وَصَبْيَانٍ فَنَوَى بِنَاءً عَلَى ذَلِكَ فَكَانَ مِنْهُ صَحَّ ، وَإِنْ نَوَاهُ مِنْ غَيْرِ إخبارٍ أَحَدٍ فَكَانَ مِنْهُ لَمْ يَصِحَّ سِوَاهُ جَزَمَ النَّيَّةُ أَوْ تَرَدَّدَ فَقَالَ إِنْ كَانَ غَدًا مِنْ رَمَضَانَ فَأَنَا صَائِمٌ وَإِلَّا فَفَطَرْتُ ، وَلَوْ قَالَ لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ مِنْ رَمَضَانَ إِنْ كَانَ غَدٌ مِنْ رَمَضَانَ فَأَنَا صَائِمٌ وَإِلَّا فَفَطَرْتُ فَكَانَ مِنْ رَمَضَانَ صَحَّ وَيَصِحُّ النُّفْلُ بِنِيَّةٍ مُطْلَقَةٍ قَبْلَ الزَّوَالِ ، وَإِنْ أَكَلَ ، أَوْ شَرِبَ ، أَوْ اسْتَعَطَّ ،

( ولا يقبل في سائر الشهور إلا عدلان ، ولو عرف رجل بالحساب ) لاعتماده منازل القمر وتقدير سيره ( والنجوم ) كأن يعرف أول الشهر بحلول بعض النجوم في بعض المنازل ، فلا عرف بذلك ( أن غدا من رمضان لم يجب الصوم ) عليه ولا على الناس ، و ( لكن يجوز للحاسب والمنجم فقط ) لا لغيرهما العمل بحسابه ( وإن اشتبهت الشهور على أسير ) هو الذي وقع في يد الكفار ( ونحوه ) كمن حبس في محل مظلم ( اجتهد ) في رمضان ( وجوبا ) بنحو حر وبرد وفواكه ( وصام ) على حسب اجتهاده ( فإن استمر الإشكال ) أي لم يظهر الحال أنه صام في رمضان أو قبله أو بعده ( أو ظهر الحال أنه ( وافق رمضان ) في صومه ( أو ) وافق ( ما بعده ) من شوال وغيره ( صح ) صومه في هذه الصور الثلاث ( وإن وافق ) صومه ( ما قبله ) أي رمضان ( لم يصح ) صومه عن رمضان ، ويشع له فلا إن لم يكن عليه صوم فرض وإلا وقع عنه ( وشروط الصوم ) فرضا أو نفلا ( النية والإمساك عن المفطرات فينوي لكل يوم ، فإن كان فرضا وجب تعيينه وتبيينه ) أي تبيين نيته ( من الليل . وأكمله ) أي التبييت ( أن ينوي صوم غدا عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى ) بإضافة رمضان والفرض نية الصوم وكونه عن رمضان والباقي من الإشكال ( ولو أخبره بالرؤية ) للهِلال ( ليلة الشك ) التي هي الثلاثون من شعبان ( من يثق به ) أي يقع في قلبه صدقه ولكن هو ( ممن لا يقبله الحاكم ) في الشهادة على الهلال كأن كان ( من نسوة وعبيد وصبيان ) فإن هؤلاء لا تقبل شهادتهم ( فمن أخبرهم بذلك ) نوى بناء على ذلك ( الخبر ) فَيَتَبَيَّنُ أَنْ يَوْمَ الشَّكِّ الْمَذْكُورِ ( كان منه ) أي رمضان ( صح ) الصوم عن رمضان ( وإن نواه من غير إخبار أحد فكان منه لم يصح سواء جزم النية ) بأن نوى من غير تعليق ( أو تردّد ) بها ( فقال إن كان غدا من رمضان فأنا صائم وإلا ففطر ) لأن الأصل بقاء شعبان ولم يستند إلى ما يفيد الظن ( ولو قل ليلة الثلاثين من رمضان إن كان غدا من رمضان فأنا صائم وإلا ففطر فكان من رمضان صح ) لأن الأصل بقاء رمضان واستند إلى ما يفيد الظن ( ويصح النفل بنية مطلقة ) عن التعيين ولا يجب فيها التبييت بل تصح ( قبل الزوال ) إذا لم يسبقها منافع للصوم ( وإن أكل أو شرب أو استعط ) أي أدخل المصوط كالنشوق أنه مع جذبه إلى الخيشوم

أَوْ احْتَقَنَ ، أَوْ صَبَّ فِي أُذُنِهِ فَوَصَلَ دِمَاغَهُ ، أَوْ ادْخَلَ أُصْبُعًا ، أَوْ غَيْرَهُ فِي دُبُرِهِ ، أَوْ قُبِلَهَا وَرَاءَ مَا يَبْدُو  
عِنْدَ الْقَعْدَةِ ، أَوْ وَصَلَ إِلَى جَوْفِهِ شَيْءٌ مِنْ طَعْنَةٍ ، أَوْ دَوَاءٍ ، أَوْ تَقْيَا ، أَوْ جَامِعٍ ، أَوْ بَاشَرَ فِيهَا دُونَ الْفَرْجِ  
فَأَنْزَلَ ، أَوْ اسْتَمْنَى فَأَنْزَلَ ، أَوْ بَالَغَ فِي الْمَضْمَنَةِ ، أَوْ اسْتَنْشَقَ فَنَزَلَ جَوْفَهُ ، أَوْ خَرَجَ رَيْقُهُ مِنْ قَهٍ كَمَا إِذَا  
جَرَّ الْخَيْطُ فِي قَهٍ عِنْدَ قَتْلِهِ فَانْفَصَلَ عَلَيْهِ رَيْقٌ ، ثُمَّ رَدَّهُ وَبَلَغَ رَيْقُهُ ، أَوْ بَلَغَ رَيْقُهُ مُتَغَيِّرًا كَمَا إِذَا قَتَلَ خَيْطًا  
فَتَغَيَّرَ بِصَبْغِهِ ، أَوْ كَانَ نَجَسًا كَمَا إِذَا دَمِيَ قَهٍ فَبَصَقَ حَتَّى صَفَا رَيْقُهُ وَلَمْ يَغْسِلْهُ ، أَوْ ابْتَلَعَ نَخَامَةً مِنْ أَقْصَى الْقَهَمِ ،  
إِنْ قَدَرَ عَلَى قَطْعِهَا وَجَبَّهَا ، فَتَرَكَهَا حَتَّى نَزَلَتْ ، أَوْ طَلَعَ الْفَجْرَ وَهُوَ مُجَامِعٌ فَاسْتَدَامَ وَلَوْ لَحْظَةً ، وَهُوَ فِي جَمِيعِ  
ذَلِكَ ذَاكِرٌ لِلصَّوْمِ ، عَالِمٌ بِالتَّحْرِيمِ ، بَطَلَ صَوْمُهُ ، وَعَلَيْهِ قَضَاءٌ وَإِمْسَاكُ بَقِيَةِ النَّهَارِ ، وَضَابِطُ الْمُفْطَرِّ وَصُولُ  
عَيْنٍ وَإِنْ قَلَّتْ مِنْ مَنْفَذٍ مَفْتُوحٍ إِلَى جَوْفٍ ، وَاجْتِمَاعُ وَالْإِنْزَالُ عَنْ مُبَاشَرَةٍ أَوْ اسْتِمْنَاءٍ عَالِمًا بِالتَّحْرِيمِ  
ذَاكِرًا لِلصَّوْمِ ،

( أَوْ احْتَقَنَ ) والحقنة دواء يدخل في قبل المريض أو دبره بآلة ( أَوْ صَبَّ ) ماء ( في أذنه فوصل ) إلى ( دماغه  
أَوْ ادْخَلَ أُصْبُعًا أَوْ غَيْرَهُ ) كعود ( في دبره أَوْ ) في ( قبلها ) أي المرأة ودخل ذلك ( وراء ما يبدو ) أي يظهر  
( عند القعدة ) أي القعود لقضاء الحاجة فما وراء ذلك يعد باطنًا ( أَوْ وَصَلَ إِلَى جَوْفِهِ شَيْءٌ مِنْ طَعْنَةٍ أَوْ دَوَاءٍ )  
فانمدار على الوصول إلى الجوف ولو من غير القبل والدبر ( أَوْ تَقْيَا ) أي تسبب في خروج القيء بخلاف ما إذا خرج  
القيء بنفسه ( أَوْ جَامِعٍ أَوْ بَاشَرَ فِيهَا دُونَ الْفَرْجِ فَأَنْزَلَ ) بسبب المباشرة بخلاف ما إذا أنزل بالاحتلام ( أَوْ اسْتَمْنَى  
فَأَنْزَلَ أَوْ بَالَغَ فِي الْمَضْمَنَةِ ) في الوضوء ( أَوْ ) الغسل أَوْ ( الاستنشاق فنزل جوفه ) بسبب ذلك بخلاف ما إذا سبقه  
ماء المضمضة أَوْ الاستنشاق من غير مبالغة فلا يفطر ( أَوْ خَرَجَ رَيْقُهُ مِنْ قَهٍ كَمَا إِذَا جَرَّ الْخَيْطُ فِي قَهٍ عِنْدَ قَتْلِهِ فَانْفَصَلَ  
عَلَيْهِ رَيْقٌ ثُمَّ رَدَّهُ ) إلى قَهٍ ثانيا ( وبلغ ريقه ) الذي اختلط بما على الخيط ( أَوْ بَلَغَ رَيْقُهُ مُتَغَيِّرًا كَمَا إِذَا قَتَلَ خَيْطًا  
فَتَغَيَّرَ بِصَبْغِهِ أَوْ كَانَ ) الرقيق ( نجسا كَمَا إِذَا دَمِيَ قَهٍ فَبَصَقَ حَتَّى صَفَا رَيْقُهُ وَلَمْ يَغْسِلْهُ ) وبلغه بعد ذلك فانه يفطر لبقاء  
نخاسة الرقيق ( أَوْ ابْتَلَعَ نَخَامَةً آتِيَةً ) من أقصى القم أن قدر على قطعها ومجها ( أي رميها ) فتركها حتى نزلت ( إلى  
حد الظاهر وهو مخرج الخاء ثم ابتلعها ) أَوْ طَلَعَ الْفَجْرَ وَهُوَ مُجَامِعٌ فَاسْتَدَامَ وَلَوْ لَحْظَةً وَهُوَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ ( المذكور  
من المسائل ) ذَاكِرٌ لِلصَّوْمِ عَالِمٌ بِالتَّحْرِيمِ بَطَلَ صَوْمُهُ وَعَلَيْهِ قَضَاءٌ ( إِنْ كَانَ الصَّوْمُ فَرَضًا ) وإمساك بقية النهار ( إِنْ  
كَانَ فِي رَمَضَانَ ) وضابط المفطر وصول عين ( مخرج الریح فلا يفطر بوصوله ) ( وَإِنْ قَلَّتْ ) العين ولم تؤكل كعبة  
رمل أَوْ تَرَابٍ ( مِنْ مَنْفَذٍ مَفْتُوحٍ ) خرج وصول العين من المسام كحزوله في ماء فوصل من مسامه إلى باطنه فلا  
يفطر ( إِلَى جَوْفٍ ) ولو لم يحل الغذاء كباطن الثدي والإحليل وأما ما لا يسمى جوفًا كأن جرح ساقه فوضع عليه  
دواء فوصل إلى مخ الساق فلا يفطر لأنه غير جوف ( وَ ) كذلك من المفطر ( الْجَمَاعُ وَالْإِنْزَالُ ) ( النبی ) عن  
مباشرة ( أي التقاء بشرة ببشرة وأما إذا كان الإنزال عن لمس بمائل كان لمس امرأة بمائل فَأَنْزَلَ فَلَا يَفْطُرُ وَمِثْلُ  
اللس بمائل لمس المحرم والأمرد إذا كان لشفة فثارت شهوته فَأَنْزَلَ فَلَا يَفْطُرُ ( أَوْ ) عن ( استمنا ) أي طلب  
الخروج إلى ولو بيد زوجته ولا بد أن يكون الشخص في هذه المفطرات ( عَالِمًا بِالتَّحْرِيمِ ذَاكِرًا لِلصَّوْمِ ) ومختارًا  
فلو فعل شيئًا مما ذكر وهو جاهل بأنه حرام أو ناس للصوم أو مكره فلا فطر .

وَيُزِمُهُ لِإِفْسَادِ الصَّوْمِ فِي رَمَضَانَ بِالْجَمَاعِ مَعَ الْقَضَاءِ الْكَفَّارَةِ ، وَهِيَ عَتَقُ رَقَبَةٍ مُؤَمَّنَةٍ سَلِيمَةٍ مِنَ الْعُيُوبِ الْمُضَرَّةِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامَ سِتِّينَ مَسْكِينًا ، فَإِنْ عَجَزَ ثَبَّتَ فِي ذِمَّتِهِ ، وَلَا يَجِبُ عَلَى الْمُوطُوءَةِ كَفَّارَةٌ ، فَإِنْ فَعَلَ جَمِيعَ ذَلِكَ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا أَوْ مُكْرَهًا أَوْ غَلَبَهُ الْقِيَمُ أَوْ أَنْزَلَ بِاخْتِلَامٍ أَوْ عَنْ فِكْرٍ أَوْ نَظَرٍ ، أَوْ نَزَلَ جَوْفُهُ بِمَضْمَضَةٍ وَاسْتِنْشَاقٍ بِلَا مُبَالغةٍ ، أَوْ جَرَى الرِّيقُ بِمَا بَقِيَ مِنَ الطَّعَامِ فِي خِلَالِ أَسْنَانِهِ بَعْدَ تَحْلِيلِهِ وَعَجَزَ عَنْ بَجِّهِ ، أَوْ جَمَعَ رِيْقَهُ فِي فَمِهِ وَابْتَلَعَهُ صَرَفًا ، أَوْ أَخْرَجَهُ عَلَى لِسَانِهِ ثُمَّ رَدَّهُ وَبَلَعَهُ ، أَوْ اقْتَلَعَ نَخَامَةً مِنْ بَاطِنِهِ وَلَفَظَهَا ، أَوْ طَلَعَ الْفَجْرَ وَفِي فَمِهِ طَعَامٌ فَلَفَظَهُ ، أَوْ كَانَ مُجَامِعًا فَتَزَعَّ فِي الْحَالِ أَوْ نَامَ جَمِيعَ النَّهَارِ أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ فِيهِ وَأَفَاقَ لِحْظَةً مِنْهُ لَمْ يَضُرَّهُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ وَيَصِحُّ صَوْمُهُ ، وَإِذَا أَكَلَ مُعْتَقِدًا أَنَّهُ لَيْلٌ ، فَبَانَ أَنَّهُ نَهَارٌ أَوْ أَكَلَ ظَانًّا لِلْغُرُوبِ وَاسْتَمَرَ الْإِشْكَالَ وَجِبَ الْقَضَاءُ ، وَإِنْ ظَنَّ أَنَّ الْفَجْرَ لَمْ يَطْلُعْ فَأَكَلَ وَاسْتَمَرَ الْإِشْكَالَ فَلَا قَضَاءَ ، وَإِنْ طَرَأَ فِي أَثْنَاءِ الْيَوْمِ جُنُونٌ وَلَوْ فِي لِحْظَةٍ مِنْهُ أَوْ اسْتَفْرَقَ نَهَارُهُ بِالْإِغْمَاءِ أَوْ طَرَأَ حَيْضٌ أَوْ نَفَاسٌ بَطَلَ الصَّوْمُ ،

( وَيُزِمُهُ لِإِفْسَادِ الصَّوْمِ فِي رَمَضَانَ بِالْجَمَاعِ مَعَ الْقَضَاءِ الْكَفَّارَةِ وَهِيَ عَتَقُ رَقَبَةٍ مُؤَمَّنَةٍ سَلِيمَةٍ مِنَ الْعُيُوبِ الْمُضَرَّةِ )  
 بِالنَّكْسَبِ فَلَا يَكْفِي عَتَقُ رَقَبَةٍ كَافِرَةٍ وَلَا عَتَقُ مَنْ اتَّصَفَ بِعَيْبٍ يَغْلِي بِالْعَمَلِ ( فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ) الْمَكْفَرِ الرَقَبَةِ ( فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامَ سِتِّينَ مَسْكِينًا ) لِكُلِّ مَسْكِينٍ مَدَّ ( فَإِنْ عَجَزَ ) عَنِ الْحَصَالِ الْمَذْكُورَةِ ( ثَبَّتَ ) الْكَفَّارَةَ ( فِي ذِمَّتِهِ ، وَلَا يَجِبُ عَلَى الْمُوطُوءَةِ كَفَّارَةٌ ) لِلْجَمَاعِ لِأَنَّهُمَا أَفْطَرَتْ بِدُخُولِ طَرَفِ الْحِشْفَةِ فَرَجَّهَا فَلَمْ يَنْحَقِقِ الْجَمَاعُ إِلَّا وَهِيَ مَفْطُورَةٌ ( فَإِنْ فَعَلَ جَمِيعَ ذَلِكَ ) الْمَذْكُورِ مِنْ قَوْلِهِ وَإِنْ شَرِبَ أَوْ أَكَلَ الْخَبْثَ ( نَاسِيًا ) لِلدَّوَاءِ ( أَوْ جَاهِلًا ) بِتَحْرِيمِ تَنَاوُلِ الْمَفْطُورَاتِ بِأَنَّهُ كَانَ قَرِيبَ عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ ( أَوْ مُكْرَهًا ) عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ( أَوْ غَلَبَهُ الْقِيَمُ أَوْ أَنْزَلَ بِاخْتِلَامٍ ) فِي النَّوْمِ ( أَوْ عَنْ فِكْرٍ ) كَأَنَّهُ فَكَّرَ فِي حَسَنِ امْرَأَةٍ فَأَنْزَلَ ( أَوْ نَظَرَ أَوْ نَزَلَ جَوْفُهُ ) مَاءً ( بِمَضْمَضَةٍ وَاسْتِنْشَاقٍ بِلَا مُبَالغةٍ أَوْ جَرَى الرِّيقُ بِمَا بَقِيَ مِنَ الطَّعَامِ فِي خِلَالِ أَسْنَانِهِ بَعْدَ تَحْلِيلِهِ ) الطَّعَامُ ( وَعَجَزَ عَنْ ) تَمْيِيزِهِ ( وَجِهَهُ ) فَلَمَّا دَارَ عَلَى عَصْرِ تَمْيِيزِ الطَّعَامِ الْخَارِجِ مِنْ بَيْنِ الْأَسْنَانِ فِي حَالِ خَبَرِ بَانَ الرِّيقُ وَجِهَهُ ، فَلَوْ وَصَلَ لِلْبَاطِنِ بِهَذَا الْأَمْرِ لَا يَفْطُرُ ، وَإِنَّمَا التَّحْلِيلُ فَلَا يَجِبُ ( أَوْ جَمَعَ رِيْقَهُ فِي فَمِهِ وَابْتَلَعَهُ صَرَفًا ) خَالِصًا مِنْ غَالِطَةِ أَعْجَبِي ( أَوْ أَخْرَجَهُ عَلَى لِسَانِهِ ثُمَّ رَدَّهُ ) أَيْ لِسَانَهُ ( وَبَلَعَهُ أَوْ اقْتَلَعَ نَخَامَةً ) أَيْ أَخْرَجَهَا ( مِنْ بَاطِنِهِ وَلَفَظَهَا ) أَيْ طَرَحَهَا ( أَوْ طَلَعَ الْفَجْرَ وَفِي فَمِهِ طَعَامٌ فَلَفَظَهُ ) أَيْ طَرَحَهُ ( أَوْ كَانَ ) مُجَامِعًا فَتَزَعَّ فِي الْحَالِ أَوْ نَامَ جَمِيعَ النَّهَارِ أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ فِيهِ ( أَيْ النَّهَارِ ) ( وَ ) الْحَالُ أَنَّهُ قَدْ ( أَفَاقَ لِحْظَةً مِنْهُ ) أَيْ النَّهَارَ وَلَوْ زَمَنًا يَسِيرًا بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَفِقْ جَمِيعَ النَّهَارِ فَهُوَ لَا يَصِحُّ صَوْمُهُ ( لَمْ يَضُرَّهُ ) مَا فَعَلَهُ ( فِي جَمِيعِ ذَلِكَ ) الْمَذْكُورِ مِنْ قَوْلِهِ فَإِنْ فَعَلَ جَمِيعَ ذَلِكَ نَاسِيًا الْخَبْثَ ( وَيَصِحُّ صَوْمُهُ ) وَإِذَا أَكَلَ مُعْتَقِدًا أَنَّهُ لَيْلٌ فَبَانَ أَنَّهُ نَهَارٌ أَوْ أَكَلَ ظَانًّا لِلْغُرُوبِ وَاسْتَمَرَ الْإِشْكَالَ ( فِي الثَّانِيَةِ ، أَيْ لَمْ يَتَّبِعِ الْوَاقِعَ ) ( وَجِبَ الْقَضَاءُ ) لِأَنَّهُ الْأَصْلُ بَقَاءُ النَّهَارِ ( وَإِنْ ظَنَّ أَنَّ الْفَجْرَ لَمْ يَطْلُعْ فَأَكَلَ وَاسْتَمَرَ الْإِشْكَالَ ) أَيْ لَمْ يَظْهَرِ الْأَمْرُ ( فَلَا قَضَاءَ ) لِأَنَّهُ الْأَصْلُ بَقَاءُ اللَّيْلِ ( وَإِنْ طَرَأَ فِي أَثْنَاءِ الْيَوْمِ جُنُونٌ وَلَوْ فِي لِحْظَةٍ مِنْهُ أَوْ اسْتَفْرَقَ نَهَارُهُ بِالْإِغْمَاءِ أَوْ طَرَأَ حَيْضٌ أَوْ نَفَاسٌ بَطَلَ الصَّوْمُ ) فِي هَذِهِ الصُّورِ جَمِيعُهَا وَكَذَلِكَ لَوْ وُلِدَتْ وَلَدًا جَاهِلًا بَطَلَ صَوْمُهَا بِنَاءً عَلَى وَجُوبِ التَّسَلُّلِ عَلَيْهَا ذَلِكَ



وَيَنْدُبُ السَّحُورَ وَإِنْ قَلَّ وَلَوْ بِمَاءٍ ، وَالْأَفْضَلُ تَأْخِيرُهُ مَا لَمْ يَخَفِ الصُّبْحَ ، وَالْأَفْضَلُ تَعْجِيلُ الْفِطْرِ إِذَا تَحَقَّقَ الْغُرُوبُ ، وَيُفْطَرُ عَلَى تَمَرَاتٍ وَتَرَا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلَمَاءٌ أَفْضَلُ وَيَقُولُ : اللَّهُمَّ لَكَ صُجَّتْ وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْتُ ، وَيَنْدُبُ كَثْرَةَ الْجُودِ ، وَصَلَةَ الرَّحِمِ ، وَكَثْرَةَ تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ ، وَالْاعْتِكَافُ سَيِّئًا الْعَشْرُ الْآخِرُ ، وَإِنْ يُفْطَرُ الصَّوْمَ وَلَوْ بِمَاءٍ ، وَتَقْدِيمُ غَسْلِ الْجَنَابَةِ عَلَى الْفَجْرِ ، وَتَرْكُ الْغَيْبَةِ وَالْكَذِبِ وَالْفُحْشِ وَالشَّهَوَاتِ وَالْفَقْدِ وَالْحِجَامَةِ ، فَإِنْ شَوْتُمْ فَلْيَقِلْ إِنِّي صَائِمٌ ؛ وَتَحْرِمُ الْقِبْلَةَ لِمَنْ حَرَكَتْ شَهْوَتُهُ ، وَالْوَصَالُ بَأَنْ لَا يَتَنَاوَلَ فِي اللَّيْلِ شَيْئًا ، فَلَوْ شَرِبَ مَاءً وَلَوْ جُرْعَةً عِنْدَ السَّحُورِ فَلَا تَحْرِيمَ ، وَيَكْرَهُ ذَوْقُ الطَّعَامِ وَعَلَيْكَ وَسْوَكَ بَعْدَ الزَّوَالِ ، لَا كُحْلٌ وَاسْتِحْجَامٌ ؛ وَيَكْرَهُ لِكُلِّ أَحَدٍ صَمْتُ يَوْمٍ إِلَى اللَّيْلِ ، وَمَنْ لَزِمَهُ قَضَاءُ شَيْءٍ مِنْ رَمَضَانَ يَنْدُبُ لَهُ أَنْ يَقْضِيَهُ مُتَتَابِعًا عَلَى الْفَوْرِ ، وَلَا يَحُوزُ أَنْ يُؤَخَّرَ الْقَضَاءُ إِلَى رَمَضَانَ آخَرَ بغير عذرٍ ، فَإِنْ أَخَّرَ لَزِمَهُ مَعَ الْقَضَاءِ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَدُّ طَعَامٍ ،

( ويندب السحور ) وهو الأكل ليلا بعد النصف ( وإن قل ) لقصد إقامة البنية ( ولو بماء ) وينبغي إذا كان شعبان لا يمتدح ( والأفضل تأخيرهُ ) أي السحور ( ما لم يخف الصبح ) فإذا خاف أمسك عن السحور ( والأفضل تعجيل الفطر إذا تحقق الغروب ) أن ( يفطر على تمرات ) ويندب أن تكون ( وترا ، فإن لم يجد ) التمر ( فالماء أفضل ) فهو مقدم على غيره ، والرطب مقدم على التمر ( و ) يندب أن ( يقول ) إذا أفطر ( اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت ، ويندب كثرة الجود ) أي فعل الصدقة ( وصلة الرحم ) أي مودة الأقارب ( وكثرة تلاوة القرآن والاعتكاف ) لا ( سيما العشر الأواخر ، وأن يفطر الصوام ) أي يهيئ لهم ما يفطرون به ( ولو بماء ، و ) يندب ( تقديم غسل الجنابة على الفجر ) ليكون على طهر من أول النهار ( و ) يندب للصائم من حيث الصوم ( ترك الغيبة والكذب ) وإن كان تركهما واجبا لكن تأكد من حيث الصوم ( و ) يندب ترك ( الفحش ) وهو الكلام الذي يردى به خصوصاً المتعلق بأمر النساء ( والشهوات ) من المبصرات والمسموعات والشمومات كشم الرياحين والنظر إليها ( و ) يندب ترك ( الفصد والحجامة ) للصائم ( فإن شوتم فليقل إلى صائم ؛ وتحرم القبلة لمن حركت شهوته ) أي هيجتها حتى يخاف الإزال سواء كان شيخا أو شابا ، وأما من لم تحرك شهوته فلا أولى تركها ؛ ومثل القبلة الباشرة فإن شوتم الصائم فليقل إلى صائم ليكف نفسه وشاتمته ( و ) يحرم ( الوصال ) بين يومين فأكثر وذلك ( بأن لا يتناول في الليل شيئا ) من المفطرات ولو الجماع ( فلو شرب ماء ولو جرعة عند السحور فلا تحريم ) لأنه انقطع به الوصال ( ويكره ) للصائم ( ذوق الطعام ) وغيره ( وعلك ) أي مضغ لبان وغيره ( و ) استعمال ( سواك بعد الزوال ) لإبقاء لرائحة فمه من الصيام ( لا كحل واستحمام ) أي اغتسال ( ويكره لكل أحد ) صائم أو غيره ( صمت يوم ) أي سكوته عن الكلام فيه ( إلى الليل ) من غير حاجة بل الأولى شغل لسانه بذكر أو قرآن فلا يتعب بالسكوت ( ومن لزمه قضاء شيء من رمضان يندب له أن يقضيه متتابعاً ) أي متواليا ( على الفور ) بعد زوال عذره من غير تأخير ( ولا يجوز أن يؤخر القضاء إلى رمضان آخر بغير عذر ) أما إذا كان هناك عذر مسكان استدام مرضه إلى أن جاء رمضان آخر فلا يحرم ( فإن أخر ) بلا عذر ( لزمه مع القضاء عن كل يوم مد طعام ) بدفعه للفقراء ولو لواحد ، وهو أي المؤخر المذكور أنهم ،

فَإِنْ أَخَّرَ رَمَضَانُ قَدَانِ ، وَهَكَذَا يَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ السَّنِينَ ، وَمَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ وَمَمَكَّنَ مِنْ فَعْلِهِ أَطْعَمَ عَنْهُ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَدَّةً طَعَامًا .

(فصل) يَنْدُبُ صَوْمُ سِتَّةٍ مِنْ شَوَّالٍ ، وَتَنْدُبُ مُتَابَعَةُ تَلَى الْعِيدِ ، فَإِنْ فَرَّقَهَا جَزَاءً ، وَتَأْسُوعًا وَعَاشُورَاءَ . وَأَيَّامُ الْبَيْضِ فِي كُلِّ شَهْرٍ الثَّلَاثَ عَشَرَ وَتَالِيَهُ ، وَالْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسَ ، وَعَشْرَ ذِي الْحِجَّةِ ، وَالْأَشْهُرُ الْحُرُمُ ، وَهِيَ أَرْبَعَةٌ : ذُو الْقَعْدَةِ ، وَذُو الْحِجَّةِ ، وَالْحَرَمُ ، وَرَجَبُ . وَأَفْضَلُ الصَّوْمِ بَعْدَ رَمَضَانَ الْحَرَمُ ، ثُمَّ رَجَبُ . ثُمَّ شَعْبَانُ وَصَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ إِلَّا لِلْحَاجِّ بِعَرَفَةَ فَفَطْرُهُ أَفْضَلُ ، فَإِنْ صَامَ لَمْ يَكْرَهُ لَكِنَّهُ تَرَكَ الْأَوَّلَى ، وَيَكْرَهُ صَوْمُ الدَّهْرِ إِنْ ضَرَّهُ أَوْ فَوَتْ حَقًّا وَإِلَّا لَمْ يَكْرَهُ وَيَحْرُمُ وَلَا يَصِحُّ أَصْلًا صَوْمُ الْعِيدَيْنِ ، وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ ، وَهِيَ ثَلَاثَةٌ بَعْدَ الْأَضْحَى ، وَيَوْمُ الشُّكِّ وَهُوَ أَنْ يَتَحَدَّثَ بِالرُّؤْيَا يَوْمَ الثَّلَاثَيْنِ مِنْ شَعْبَانَ مَنْ لَا يَثْبُتُ بِقَوْلِهِ مِنْ عِيدٍ وَفَسَقَةٍ وَنِسْوَةٍ ، وَإِلَّا فَلَيْسَ يَوْمُ شُكِّ فَلَا يَصِحُّ صَوْمُهُ عَنْ رَمَضَانَ ، بَلْ عَنْ نَذْرِ وَقَضَاءٍ ، وَأَمَّا التَّطَوُّعُ بِهِ ، فَإِنْ وَافَقَ عَادَةً لَهُ ، أَوْ وَصَلَهُ بِمَا قَبْلَ نِصْفِ شَعْبَانَ صَحَّ ،

(فان آخر رمضان قَدَانِ) عن كل يوم (وهكذا يتكرر) المدد (بتكرار السنين ، ومن مات وعليه صوم) واجب ولو نذرا (و) الحال أنه (تمكّن من فعله) ولم يفعله (أطعم عنه عن كل يوم مد طعام) ولا يصام عنه على هذا القول وجزم النووي بجواز الصيام تبعا للتقديم المؤيد بمحدث الشيخين « من مات وعليه صوم صام عنه وليه » .

(فصل) في صوم التطوع . و (يندب صوم ستة) أيام (من شوال ، وتندب) تلك الستة (متابعة) لا مفرقة (تلى العيد) لافاصل بينها وبينه (فان فرقها جاز) وكذا إن أخر صومها عن العيد (و) يندب صوم (تأسوعاء) وهو اليوم التاسع من المحرم (وعاشوراء) وهو العاشر منه (و) يندب صوم (أيام البيض في كل شهر الثالث عشر وتاليه) الرابع عشر والخامس عشر (و) يندب صوم (الاثنين والخميس وعشر ذي الحجة) أي الغمانية منه بالنسبة للحاج والتسعة لغيره (و) يندب صوم (الأشهر الحرم وهي أربعة : ذو القعدة ، وذو الحجة ، والمحرم ، ورجب) فهي من سنتين ثلاثة سرد وواحد فرد (وأفضل الصوم بعد رمضان) صوم (المحرم ثم رجب ثم شعبان) و) يندب (صوم يوم عرفة إلا للحاج) الواقف (بعرفة) وكذلك المسافر (فقطره أفضل) من الصيام (فان صام) الحاج (لم يكره) لكنه ترك الأولى ، ويكره صوم الدهر إن ضرَّ أو فوّت حقا (بأن خاف منه ذلك أما لو تحققه أو ظنه ظنا مؤكدا فيحرم) (وإلا) بأن لم يخف منه ذلك (لم يكره . ويحرم ولا يصح أصلا صوم العيدين) الأصغر والأكبر (وأيام التشريق وهي ثلاثة بعد) عيد (الأضحي ، و) يحرم صوم (يوم الشك وهو أن يتحدث بالرؤية) للهلال (يوم الثلاثاء من شعبان من لا يثبت بقوله) الشهر (من عييد وفسقة ونسوة) وكذلك صبيان (وإلا) بأن لم يتحدث برؤيته أحد أو تحدث برؤيته من يثبت بقوله (فليس يوم شك) بل إما من رمضان أو شعبان ، وإذا تقرر أنه يوم شك (فلا يصح صومه عن رمضان بل عن نذر وقضاء ؛ وأما التطوع به فان وافق عادة له) تكن له عادة بصوم يوم الاثنين فوافق ذلك يوم الشك (أو وصله بما قبل نصف شعبان) الأول (صح) منه تطوعا ،

وَالْإِذَا حُرِّمَ وَلَمْ يَصَحَّ؛ وَيَحْرُمُ صَوْمُ مَا بَعْدَ نِصْفِ شَعْبَانَ إِنْ لَمْ يُوَافِقْ عَادَةً وَلَمْ يَصِلْهُ بِمَا قَبْلَهُ، وَمَنْ دَخَلَ فِي صَوْمٍ وَصَلَاةٍ فَرَضًا أَدَاءً كَانَ أَوْ قَضَاءً أَوْ نَذْرًا حَرَّمَ قَطْعُهُمَا، فَإِذَا كَانَ نَفْلًا جَازَ قَطْعُهُمَا.

(فصل) الْأَعْتِكَافُ سُنَّةٌ فِي كُلِّ وَقْتٍ، وَرَمَضَانَ أَكْثَرُ وَعَشْرُهُ الْأَخِيرُ أَكْثَرُ لَطَلْبِ لَيْلَةِ الْقَدَرِ، وَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ فِي جَمِيعِ رَمَضَانَ وَفِي الْعَشْرِ الْأَخِيرِ أَرْجَى، وَفِي أَوْتَارِهِ أَرْجَى، وَفِي الْحَادِي وَالثَّالِثِ وَالْعَشْرِينَ أَرْجَى وَيَكْثُرُ فِي لَيْلَةِ الْقَدَرِ: اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفْوٌ تُحِبُّ الْعَفْوَ فَاعْفُ عَنِّي، وَأَقِلَّ الْأَعْتِكَافَ لُبِّي، وَإِنْ قَلَّ بِشَرِّطِ النِّيَّةِ وَزِيَادَتِهِ عَلَى أَقَلِّ الطَّمَأْنِينَةِ وَكَوْنِهِ مُسْلِمًا عَاقِلًا صَاحِبًا خَالِيًا مِنَ الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ، وَفِي الْمَسْجِدِ وَلَوْ مُتَرَدِّدًا فِي جَوَانِبِهِ، وَلَا يَكْفِي بَجَرْدِ الْمُرُورِ، وَالْأَفْضَلُ كَوْنُهُ بِصَوْمٍ وَفِي الْجَامِعِ؛ وَأَنْ لَا يَنْقُصَ عَنْ يَوْمٍ، وَلَوْ نَذَرَ الْأَعْتِكَافَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَوْ الْأَقْصَى أَوْ مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ تَعَيَّنَ، لَكِنْ يُجْزَى الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ عَنْهُمَا بِخِلَافِ الْعَكْسِ،

(والإلا) بَأَن قَدِمَ مِنْ ذَلِكَ (حَرَّمَ وَلَمْ يَصَحَّ) صَوْمُهُ (وَيَحْرُمُ صَوْمُ مَا بَعْدَ نِصْفِ شَعْبَانَ إِنْ لَمْ يُوَافِقْ عَادَةً) كَأَتَقَدَّمَ فِي يَوْمِ الشَّكِّ (وَلَمْ يَصِلْهُ بِمَا قَبْلَهُ) أَيْ لَمْ يَصِلْ النِّصْفَ الثَّانِي فِي الصَّوْمِ بِالْأَوَّلِ، فَإِنْ وَافَقَ عَادَةً لَهُ أَوْ وَصَلَهُ صَبْحُ الصَّوْمِ وَانْتَفَتِ الْحَرْمَةُ (وَمَنْ دَخَلَ فِي صَوْمٍ أَوْ) فِي (صَلَاةٍ) فَرَضًا أَدَاءً كَانَ أَوْ قَضَاءً أَوْ نَذْرًا حَرَّمَ قَطْعُهُمَا (وَلَوْ كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا غَيْرَ فَوْرِي) (فَإِذَا كَانَ) أَيْ الصَّوْمُ وَالصَّلَاةُ (نَفْلًا) وَلَوْ مُؤَكَّدًا (جَازَ قَطْعُهُمَا) أَيْ لَمْ يَحْرَمْ وَإِنْ كَرِهَ لِغَيْرِ عَذْرٍ، أَمَامَ الْعَذْرِ فَلَا حَرْمَةَ وَلَا كَرَاهَةَ. (فصل) فِي (الْأَعْتِكَافِ) \* هُوَ لَفْظٌ لَزُومٌ الشَّيْءُ، وَشَرْعًا اللَّبَثُ بِمَسْجِدٍ مِنْ شَخْصٍ مُخْصُوصٍ بِنِيَّةٍ وَهُوَ (سُنَّةٌ فِي كُلِّ وَقْتٍ وَ) فِي (رَمَضَانَ أَكْثَرُ وَ) فِي (عَشْرِهِ الْأَخِيرِ) مِنْ رَمَضَانَ (أَكْثَرُ لَطَلْبِ لَيْلَةِ الْقَدَرِ) وَسَيَأْتِي أَنَّهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ أَرْجَى (وَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ فِي جَمِيعِ رَمَضَانَ) وَإِنْ كَانَ لِلرَّجِيحِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ اخْتِصَاصُهَا بِالْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ لِأَنَّهُ اجْتِهَادٌ لَا يَنَالُ الْإِمْكَانَ (وَفِي الْعَشْرِ الْأَخِيرِ أَرْجَى وَفِي أَوْتَارِهِ) وَهِيَ أَحَدُ وَعِشْرُونَ وَثَلَاثًا وَخَمْسًا وَسَبْعًا وَتِسْعًا وَعِشْرُونَ (أَرْجَى وَفِي الْحَادِي وَالثَّالِثِ وَالْعَشْرِينَ أَرْجَى) مِنْ بَقِيَةِ الْأَوْتَارِ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّهَا تَنْتَقِلُ، وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ أَنَّهَا تَلْزِمُ لَيْلَةَ بَيْنِيهَا (وَيَكْثُرُ فِي لَيْلَةِ الْقَدَرِ) إِذَا رَأَاهَا أَوْ ظَنَّهَا مِنْ قَوْلِهِ (اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفْوٌ تُحِبُّ الْعَفْوَ فَاعْفُ عَنِّي، وَأَقِلَّ الْأَعْتِكَافَ لُبِّي) أَيْ مَكَثٌ وَاسْتِمْرَارٌ (وَأَنْ قَلَّ) زَمَنُهُ (بِشَرِّطِ النِّيَّةِ) لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ فَاتَّقَرُّ إِلَى النِّيَّةِ (وَ) بِشَرِّطِ (زِيَادَتِهِ) أَيْ اللَّبَثِ (عَلَى أَقَلِّ الطَّمَأْنِينَةِ) حَقٌّ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ بَعْدَ النِّيَّةِ مَكَثٌ وَالنِّيَّةُ لَا تَتَأَنَّى إِلَّا فِي زَمَنِ أَقَلِّ الطَّمَأْنِينَةِ (وَ) بِشَرِّطِ (كَوْنِهِ) أَيْ الْمُعْتِكَافِ (مُسْلِمًا) فَلَا يَصِحُّ مِنْ كَافِرٍ (عَاقِلًا) فَلَا يَصِحُّ مِنْ مُجْنُونٍ (صَاحِبًا) فَلَا يَصِحُّ مِنْ مَغْمَى عَلَيْهِ (خَالِيًا مِنَ الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ) فَلَا يَصِحُّ مِنْ حَائِضٍ وَنِسَاءٍ وَجَنْبٍ (وَ) بِشَرِّطِ كَوْنِهِ (فِي الْمَسْجِدِ وَلَوْ مُتَرَدِّدًا) فَيَكْفِي التَّرَدُّدُ (فِي جَوَانِبِهِ) أَيْ الْمَسْجِدَ عَنِ اللَّكْثِ (وَلَا يَكْفِي بَجَرْدِ الْمُرُورِ) فِي الْمَسْجِدِ وَإِنْ طَالَ وَقَدْ جَرَى الصَّنْفُ عَلَى تَسْمِيَةِ الرُّكْنِ شَرِّطًا فَانْهَى النِّيَّةَ شَرِّطًا (وَالْأَفْضَلُ كَوْنُهُ) أَيْ الْأَعْتِكَافِ (بِصَوْمٍ) أَيْ مَعَهُ (وَفِي) الْمَسْجِدِ (الْجَامِعِ) الَّذِي تَصَلِّي فِيهِ الْجُمُعَةَ (وَأَنْ لَا يَنْقُصَ عَنْ يَوْمٍ، وَلَوْ نَذَرَ الْأَعْتِكَافَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَوْ فِي الْمَسْجِدِ (الْأَقْصَى) مَسْجِدِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ (أَوْ مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ) تَعَيَّنَ لَكِنْ يُجْزَى الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ عَنْهُمَا) فَإِذَا نَذَرَ الْأَعْتِكَافَ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ أَوْ الْأَقْصَى يَوْمًا فَاعْتِكَفَ ذَلِكَ الْيَوْمَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَفِي (بِخِلَافِ الْعَكْسِ) فَلَوْ نَذَرَ الْأَعْتِكَافَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ لَا يَكْفِيهِ أَنْ يَعْتِكَفَ فِي أَحَدِهِمَا.

وَيُجْزَى مُسْجِدُ الْمَدِينَةِ عَنِ الْأَقْصَى بِخِلَافِ الْعَكْسِ ، وَلَوْ عَيْنَ مَسْجِدًا غَيْرَ ذَلِكَ لَمْ يَتَمَعَنَّ ، وَيَفْسُدُ الْأَعْتِكَافُ بِالْجَمَاعِ وَبِالْإِنْزَالِ عَنْ مُبَاشَرَةٍ ، وَإِنْ نَذَرَ مَدَّةً مُتَتَابِعَةً لَزِمَهُ ، فَإِنْ خَرَجَ لِمَا لَا يَدُّ مِنْهُ كَأَكْلِ وَابْنِ أُمِّ كَيْسٍ فِي الْمَسْجِدِ وَشُرْبِ إِنْ لَمْ يُمْكِنْ فِيهِ ، وَقَضَاءُ حَاجَةِ الْإِنْسَانِ وَالْمَرَضِ وَالْحَيْضِ وَنَحْوِ ذَلِكَ لَمْ يَبْطُلْ . وَإِنْ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ لِرِيَاةٍ مَرِيضٍ ، أَوْ صَلَاةٍ جَنَازَةٍ أَوْ صَلَاةٍ جُمُعَةٍ بَطُلَ اعْتِكَافُهُ ، وَإِنْ خَرَجَ لِمَنَارَةِ الْمَسْجِدِ وَهِيَ خَارِجَةٌ عَنْهُ لِيُؤْذَنَ جَازٍ إِنْ كَانَ هُوَ الْمُؤْذَنُ الرَّاتِبُ وَالْأَفْلَا ، وَإِنْ خَرَجَ لِمَا لَا يَدُّ مِنْهُ فَسَأَلَ عَنِ الْمَرِيضِ وَهُوَ مَارٌّ وَلَمْ يَمْرُجْ جَازٌ ، وَإِنْ عَرَّجَ لِأَجَلِهِ بَطُلَ ، وَتَحْرُمُ الْمُبَاشَرَةُ بِشَهْوَةٍ ، وَيَحْرُمُ عَلَى الْعَبْدِ وَالزَّوْجَةِ دُونَ إِذْنِ سَيِّدٍ وَزَوْجٍ .

### كتاب الحج

الحجُّ وَالْعُمْرَةُ فَرَضَانِ ؛ وَلَا يَجْبَانِ فِي الْعُمْرِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً ، إِلَّا أَنْ يُنْذَرَا ، وَإِنَّمَا يُلْزَمَانِ مُسْلِمًا بِالْعَقْلِ عَاقِلًا حُرًّا مُسْتَطِيعًا ، وَيَصِحُّ حَجُّ الْعَبْدِ .

( وَيُجْزَى مَسْجِدُ الْمَدِينَةِ عَنِ الْأَقْصَى بِخِلَافِ الْعَكْسِ ، وَلَوْ عَيْنَ مَسْجِدًا غَيْرَ ذَلِكَ ) الْمَذْكُورُ مِنَ الثَّلَاثَةِ ( لَمْ يَتَمَعَنَّ ) فَيَجُوزُ لَهُ الْأَعْتِكَافُ فِي غَيْرِهِ لِأَنَّ كُلَّ الْمَسَاجِدِ غَيْرُ الثَّلَاثَةِ مُسْتَوِيَةٌ فِي الْفَضِيلَةِ الدَّائِيَةِ ( وَيَفْسُدُ الْأَعْتِكَافُ بِالْجَمَاعِ وَبِالْإِنْزَالِ ) النَّبِيُّ ( عَنْ مُبَاشَرَةٍ ) بِشَهْوَةٍ سِوَاءِ كَانَتْ كُلُّ مَنِهَا فِي الْمَسْجِدِ أَوْ خَارِجَهُ ( وَإِنْ نَذَرَ ) كُلِّ ( مَدَّةً مُتَتَابِعَةً ) كَانَ نَذَرًا أَنْ يَعْتَكِفَ أَسْبُوعًا مُتَوَالِيًا - ( لَزِمَهُ ) الْأَعْتِكَافُ مَعَ التَّتَابُعِ ( فَإِنْ خَرَجَ ) فِي أَثْنَاءِ تِلْكَ الْمَدَّةِ ( لِمَا لَا يَدُّ مِنْهُ ) لِلْإِنْسَانِ ( كَأَكْلِ وَابْنِ أُمِّ كَيْسٍ فِي الْمَسْجِدِ وَشُرْبِ إِنْ لَمْ يُمْكِنْ فِيهِ ) أَيْ الْمَسْجِدِ ( وَقَضَاءُ حَاجَةِ الْإِنْسَانِ ) مِنَ بَوْلٍ وَغَائِطٍ ( وَالْمَرَضِ ) الَّذِي يَخْضِي مَعَهُ تَلَوِثُ الْمَسْجِدِ ( وَالْحَيْضِ ) الَّذِي لَا تَخْلُو عَنْهُ الْمَدَّةُ كَأَنَّ كَانَتْ شَهْرًا ( وَنَحْوِ ذَلِكَ ) كَأَدَاءِ شَهَادَةٍ تَعَيَّنَتْ وَقَضَاءُ عِدَّةٍ ( لَمْ يَبْطُلْ ) الْأَعْتِكَافُ الْمُنْذُورُ التَّتَابُعِ بِالْخُرُوجِ فِي هَذِهِ الصُّورِ ( وَإِنْ خَرَجَ ) لِلْعَتِكَافِ الْمَذْكُورِ ( مِنَ الْمَسْجِدِ لِرِيَاةٍ مَرِيضٍ أَوْ صَلَاةٍ جَنَازَةٍ أَوْ صَلَاةٍ جُمُعَةٍ بَطُلَ اعْتِكَافُهُ ) الْمُنْذُورُ تَتَابُعِهِ ( وَإِنْ خَرَجَ لِمَنَارَةِ الْمَسْجِدِ ) لِلْإِذْنِ عَلَيْهَا ( وَهِيَ خَارِجَةٌ عَنْهُ ) أَيْ الْمَسْجِدِ ( لِيُؤْذَنَ جَازٍ إِنْ كَانَ هُوَ الْمُؤْذَنُ الرَّاتِبُ وَإِلَّا ) بَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ هُوَ الرَّاتِبُ بَلْ مُتَطَوِّعٌ ( فَلَا ) يَجُوزُ الْخُرُوجُ لِلْعَتِكَافِ الْمَذْكُورِ ( وَإِنْ خَرَجَ لِمَا لَا يَدُّ مِنْهُ ) كَأَكْلِ كُلِّ ( فَسَأَلَ عَنِ الْمَرِيضِ وَهُوَ مَارٌّ وَلَمْ يَمْرُجْ ) أَيْ لَمْ يَتَحَوَّلْ عَنْ طَرِيقِهِ ( جَارٍ ) لَهُ السُّؤَالُ ( وَإِنْ عَرَّجَ لِأَجَلِهِ ) أَيْ السُّؤَالُ ( بَطُلَ ) اعْتِكَافُهُ ( وَتَحْرُمُ الْمُبَاشَرَةُ بِشَهْوَةٍ وَيَحْرُمُ ) الْأَعْتِكَافُ ( عَلَى الْعَبْدِ وَالزَّوْجَةِ دُونَ إِذْنِ سَيِّدٍ ) فِي الْعَبْدِ ( وَزَوْجٍ ) فِي الْمَرْأَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

### (كتاب الحج)

أَيُّ وَالْعُمْرَةِ . وَهُوَ لُغَةُ الْقَصْدِ ، وَشَرْنَا قَصْدُ السَّكِينَةِ لِلنَّسْكِ الْآتِي بَيَانَهُ . وَالْعُمْرَةُ لُغَةُ الزِّيَارَةِ ، وَشَرْنَا قَصْدُ السَّكِينَةِ لِلْعِبَادَةِ الْمُخْصُوصَةِ ( الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ فَرَضَانِ ) مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ الْخَمْسِ ( وَلَا يَجْبَانِ فِي الْعُمْرِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً ) إِلَّا أَنْ يُنْذَرَا أَيْ أَحَدُهُمَا فَيَجِبُ بِالنَّذْرِ ( وَإِنَّمَا يُلْزَمَانِ ) عَلَى التَّرَاخِي ( مُسْلِمًا ) بِالْعَقْلِ عَاقِلًا حُرًّا مُسْتَطِيعًا ( فَلَا يَجْبَانِ ) إِلَّا إِذَا تَحَقَّقَتْ تِلْكَ الشَّرُوطُ ( وَيَصِحُّ حَجُّ الْعَبْدِ ) وَلَا يَكْفِي عَنْ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ فَيُزَامُهُ إِذَا عَتَقَ وَوُجِدَتْ فِيهِ الشَّرُوطُ أَنْ يَحْجَّ ثَانِيًا وَغَيْرَ

وغير المستطيع، ولا يصح من الكافر وغير المميز استقلالاً، فإن أحرم الصبي المميز بإذن الولي أو أحرم الولي عن المجنون أو الطفل الذي لا يميز جازاً، ويكلفه الولي ما يقدر عليه، فينسله ويجرده عن الخيط ويلبسه ثياب الإحرام ويحجبه المحظور كالطيب ويحجوه ويحضره المشاهد، ويفعل عنه ما لا يمكن منه كالإحرام وركعتي الطواف والرمي. والمستطيع اثنان: مستطيع بنفسه، ومستطيع بغيره. أما الأول فهو أن يكون صحيحاً واجداً للزاد والماء بضمن مثله في المواضع التي جرت العادة بكونه فيها وراحلة تصلح لمثله إن كان من مكة على مسافة القصر وإن أطاق المشي، وكذا دونها إن لم يطقه وتحمل إن شق عليه ركوب القتب، وشريك يعادله، يشترط ذلك كله ذاهباً وراجعاً، وأن يكون ذلك فاضلاً عن نفقة عياله وكسوتهم ذهاباً وإياباً، وعن مسكن يناسبه، وخادم يليق به لمنصب أو يحجز وعن دين ولو مؤجلاً، وأن يجد طريقاً آمناً يأمن فيها على نفسه وماله من سبع وعدو ولو كافراً أو رصدياً،

(و) كذلك يصح حج (غير المستطيع) إذا تسكف المشقة وكيفية عن حج الإسلام (ولا يصح من الكافر) (و) لا من (غير المميز استقلالاً) بنفسه لأنه عبادة وشرطها التمييز (فإن أحرم الصبي المميز بإذن الولي) أبا كان أو جداً أو قبا (أو أحرم الولي عن المجنون أو الطفل الذي لا يميز جازاً) ويجوز أيضاً أن يحرم الولي عن المميز، ولا فرق في الولي بين أن يكون محرماً عن نفسه أولاً (ويكلفه الولي ما يقدر عليه) من الأعمال كالطواف (فينسله ويجرده عن الخيط ويلبسه ثياب الإحرام) إن لم يقدر على فعلها بنفسه وإلا فيأمره بها (ويحجبه المحظور كالطيب ويحجوه) من إزالة الشعر وقلم الأظفار (ويحضره المشاهد) مثل عرفة ومنى والمزدلفة (يفعل عنه ما لا يمكن منه كالإحرام) فإن الصبي غير المميز لا يصح منه الإحرام فيحرم عنه الولي بأن يقول جعلته محرماً (وركعتي الطواف) فيصليهما الولي عن غير المميز (والرمي) لأجمار فيرميها الولي عن غير المميز، وأما المميز فيفعل هو بنفسه ما ذكر.

(و) والمستطيع اثنان أي نوعان (مستطيع بنفسه، ومستطيع بغيره). أما الأول فهو أن يكون صحيحاً بأن يمكنه الثبوت على المركوب بلا ضرر شديد (واجداً للزاد) ولأوعيته ولأجرة حراسة (وللساء بضمن مثله) وهو القدر الذي يباع به زماناً ومكاناً وأن يكون موجوداً (في المواضع التي جرت العادة بكونه فيها) فلو خلت المواضع عنه كزمن الجذب أو انقطعت المياه أو وجدت لسكن زيادة عن ثمن المثل فقدت الاستطاعة (و) شرطها أيضاً أن يكون واجداً (راحلة تصلح لمثله) إما بشراء أو اكتراء (أن يأتى من مكة على مسافة القصر وإن أطاق المشي، وكذا) يشترط الراحلة أن كان بينه وبين مكة (دونها) مسافة القصر (إن لم يطقه) أي المشي (و) أن يكون واجداً (محملاً) وهو خشب يحمل في جانب البعير للمركوب فيه (إن شق عليه ركوب القتب) وهو ظهر الدابة (و) أن يجد (شريكاً) يعادله يشترط ذلك كله ذاهباً وراجعاً (و) يشترط (أن يكون ذلك فاضلاً عن نفقة عياله) أي مؤنتهم (وكسوتهم ذهاباً وإياباً وعن مسكن يناسبه) أي يليق به (و) عن (خادم يليق به لمنصب أو يحجز) عن خدمة نفسه لمرض أو كبر (وعن دين ولو مؤجلاً) فوفاء الدين مقدم على النسك (و) يشترط (أن يجد طريقاً آمناً يأمن فيها على نفسه و) على (ماله من سبع وعدو ولو كافراً) فلا تأمره بالجهاد لأجل الحج لما فيه من الخطر (أو) كان العدو (رصدياً) بفتح الصاد من يترقب المارين

يُرِيدُ مَالًا وَإِنْ قَلَّ ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ طَرِيقًا إِلَّا فِي الْبَحْرِ لَزِمَهُ إِنْ غَلَبَتِ السَّلَامَةُ وَإِلَّا فَلَا ، وَالْمَرْأَةُ فِي كُلِّ ذَلِكَ كَالرَّجُلِ ، وَتَزِيدُ بَأْنَ يَكُونُ مَعَهَا مَنْ تَأْمَنُ مَعَهُ عَلَى نَفْسِهَا مِنْ زَوْجٍ أَوْ مُحْرَمٍ أَوْ نِسْوَةٍ ثَقَاتٍ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَ أَحَدٍ مِنْهُمْ مُحْرَمٌ قَتَلَتْ وَجَدَتْ هَذِهِ الشُّرُوطُ وَلَمْ يَدْرِكْ زَمَانًا يُمْكِنُ فِيهِ الْحَجُّ عَلَى الْعَادَةِ لَمْ يَلْزِمَهُ ، وَإِنْ أَدْرَكَ ذَلِكَ لَزِمَهُ ، وَيَنْدُبُ الْمُبَادَرَةَ بِهِ ، وَلَهُ التَّأْخِيرُ ، لَكِنْ لَوْ مَاتَ بَعْدَ التَّمَكُّنِ قَبْلَ فِعْلِهِ مَاتَ عَاصِيًا وَوَجَبَ قَضَاؤُهُ مِنْ تَرْكِهِ ؛ وَأَمَّا الْمُسْتَطِيعُ بغيره فهو من لا يقدر على الثبوت على الرحلة لزمالة أو كبر وله مال أو من يعطيه ولو أجنبيًا فيلزمه أن يستأجر بماله ، أو يأذن للمستطيع في الحج عنه ، ويجوز أن يخرج عنه تطوعًا أيضًا ، وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ عَلَيْهِ فَرَضُ الْإِسْلَامِ أَنْ يَخُجَّ عَنْ غَيْرِهِ ، وَلَا أَنْ يَتَنَفَّلَ ، وَلَا أَنْ يَخُجَّ نَذْرًا وَلَا قَضَاءً فَيُخِجَّ أَوَّلًا الْفَرَضَ ، وَبَعْدَهُ الْقَضَاءُ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ ، وَبَعْدَهُ النَّذْرُ إِنْ كَانَ وَبَعْدَهُ النَّفْلُ أَوْ النِّيَابَةُ ، فَإِنْ غَيَّرَ هَذَا التَّرْتِيبَ ، فَزَوَى التَّطَوُّعَ أَوْ النَّذْرَ مِثْلًا ، وَعَلَيْهِ فَرَضُ الْإِسْلَامِ ، لَغَتْ

( يريد ) أن يأخذ ( مالا وإن قل ) فمن لم يأمن ذلك فلا يكون مستطيعا ويسقط عنه وجوب الحج ( وإن لم يجد ) من يريد الحج ( طريقا إلا في البحر لزمه ) سلوكه ( إن غلبت السلامة ) في ركوبه ( وإلا ) بأن غلب العظم أو استوى الأمران ( فلا ) يلزمه ويسقط الوجوب ( والمرأة في كل ذلك ) المذكور من شروط الوجوب والاستطاعة وغير ذلك ( كالرجل ) فيجب عليها النسك على التفصيل الذي ذكر في الرجل ( وتزيد ) على الرجل ( بأن يكون معها من تأمن معه على نفسها ) من الفاحشة ( من زوج أو محرم أو نسوة ثقات وإن لم يكن مع إحداهن محرم ) ويكفي في الجواز لفرضها امرأة واحدة بل يجوز سفرها وحدها إن أمنت ( فمضى وجدت هذه الشروط ولم يدرك زمانا يمكنه فيه الحج على العادة لم يلزمه ) فيزاد على الشروط المتقدمة في الاستطاعة أن يدرك زمانا يسع سيرا معه ودا . فهو حصلت الاستطاعة بعد ما خرجت قافلة بلده لم يلزمه الحج ( وإن أدرك ذلك ) الزمن الذي يسع السير على العادة ( لزمه ) الحج وشغلت به ذمته . ( ويندب المبادرة به ) أي الحج عند الاستطاعة ( وله التأخير ) من غير حرمة ( لكن لو مات بعد التمكن ) و ( قبل فعله مات عاصيا ) فنسقط جواز التأخير سلامة العاقبة ، فمن مات تبين عصيانه ( ووجب قضاؤه من تركته ) وتبين فساد أعماله التي تتوقف على العدالة كالشهادة لكن في السنة الأخيرة . ( وأما المستطيع بغيره فهو من لا يقدر على الثبوت على الرحلة لزمالة ) أي آفة منعه من الركوب والمشي ( أو ) لـ ( سكر أو مال أو ) لآمال له ولكن له ( من يعطيه ) في تأدية النسك عنه ( ولو أجنبيًا فيلزمه أن يستأجر بماله ) من يخرج عنه ويعتمر ( أو يأذن للمستطيع في الحج عنه ) ويسمى المستطيع بغيره معذوبا ولا يجوز في الحج بغير إذن ( ويجوز أن يخرج عنه ) أي المعذوب ( تطوعا أيضا ) بأن سبق له الحج ثم غضب وأراد أن يتطوع بالحج فيستأجر من يخرج عنه أو يأذن من يعطيه كحج الفرض ( ولا يجوز لمن عليه فرض الإسلام ) ومثله من عليه قضاء أو نذر ( أن يخرج عن غيره ) لافرضا ولا نفلا ( ولا أن يتنفل ) هو به بأن ينوي بالحج النفل : فلو نوى النفل وقع عن حجة الإسلام ( ولا أن يخرج نذرا ) بأن كان نذر الحج ( ولا قضاء ) بأن نوى الحج وهو رقيق ثم أفسده بخماع فوجب قضاؤه فمعتق فلا يجوز له أن يقدم شيئا من ذلك على حجة الإسلام ( فيخرج أولا الفرض وبعده القضاء إن كان عليه وبعده النذر إن كان وبعده النفل أو النياية ، فإن ) نوى هذا الترتيب : نوى التطوع أو النذر مثلا وعليه فرض الإسلام لغت نيته .

نَيْتُهُ وَوَقَعَ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ وَقَسَ عَلَيْهِ ، وَيَجُوزُ الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ إِفْرَادًا وَتَمَتُّعًا وَقِرَانًا وَإِطْلَاقًا وَأَفْضَلُ ذَلِكَ الْإِفْرَادُ ، ثُمَّ التَّمَتُّعُ ، ثُمَّ الْقِرَانُ ثُمَّ الْإِطْلَاقُ ، فَلَا إِفْرَادَ أَنْ يَحُجَّ أَوَّلًا مِنْ مِيقَاتِ بَلَدِهِ ، ثُمَّ يَخْرُجَ إِلَى الْحُلِّ فَيَحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ ، وَالتَّمَتُّعُ أَنْ يَعْتَمِرَ أَوَّلًا مِنْ مِيقَاتِ بَلَدِهِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ يَحُجَّ مِنْ عَامِهِ مِنْ مَكَّةَ ، وَيَنْدَبُ أَنْ يَحْرِمَ الْمُتَمَتِّعُ إِنْ كَانَ وَاجِدًا لِلْهَدْيِ بِالْحَجِّ ثَامِنَ ذِي الْحِجَّةِ وَإِلَّا فَسَادَسَهُ فِي مَكَّةَ مِنْ بَابِ دَارِهِ ، فَيَأْتِي الْمَسْجِدَ مُحْرَمًا كَالْمُحْرِمِ ، وَالْقِرَانُ أَنْ يَحْرِمَ بِهِمَا مَعًا مِنْ مِيقَاتِ بَلَدِهِ ، وَيَقْتَصِرَ عَلَى أَفْعَالِ الْحَجِّ فَقَطَّ أَوْ يَحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ أَوَّلًا ، ثُمَّ قَبْلَ أَنْ يَشْرَعَ فِي طَوَافِهَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا الْحَجَّ فِي أَشْهُرِهِ ، وَيَلْزِمُ التَّمَتُّعُ وَالْقَارَنُ دَمًا ، وَلَا يَجِبُ عَلَى الْقَارَنِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَهُمْ أَهْلُ الْحَرَمِ ، وَمَنْ كَانَ مِنْهُ عَلَى دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ ، وَلَا عَلَى الْمُتَمَتِّعِ إِلَّا أَنْ لَا يَعُودَ لِإِحْرَامِ الْحَجِّ إِلَى الْمِيقَاتِ ، وَأَنْ لَا يَكُونَ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، فَإِنْ فَقَدَ الدَّمَ هُنَاكَ أَوْ تَمَنَّهُ أَوْ وَجَدَهُ يَبَاعُ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ مِثْلِهِ ،

نَيْتُهُ وَوَقَعَ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ( فمن عبر بعدم الجواز أراد به الصحة ) ( وقس عليه ) ما إذا نوى من عليه قضاء ونذر النذر قبل القضاء فبقيع عن القضاء وتلوه نيته وهكذا النذر مع النفل . ( ويجوز الإحرام بالحج إفراداً أي منفرداً عن العمرة ) ( وتتمتعاً ) بأن يحرم بالعمرة في أشهر الحج ثم يحرم بالحج في سنته ( وقرانا ) بأن يحرم بهما معاً ( وإطلاقا ) بأن يقول نويت النسك . ( وأفضل ذلك ) المذكور من السكيات ( الأفراد ثم التمتع ثم القِرَانُ ثُمَّ الْإِطْلَاقُ . ) ( فالإفراد أن يحج ) أي ينوي الإحرام بالحج ( أوألا ) قبل الإحرام بالعمرة ( من مِيقَاتِ بَلَدِهِ ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الْحُلِّ فَيَحْرِمُ ) منه ( بالعمرة ) ولا يمتنع محل لها مخصوص . ( والتمتع أن يعتمر أولاً من مِيقَاتِ بَلَدِهِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ) التي هي شوال وذو القعدة وعشر ذِي الْحِجَّةِ ( ثُمَّ يَحُجُّ مِنْ عَامِهِ ) أي العام الذي أحرم فيه بالعمرة فيشترط للتمتع شُرْطَانِ الإِحْرَامِ بِهَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَكَوْنِ الإِحْرَامِ بِالْحَجِّ مِنْ عَامِهِ ( مِنْ مَكَّةَ ) وهذا شرط للزوم الدم ، فلورجع إلى المِيقَاتِ وَأَحْرَمَ مِنْهُ سَقَطَ عَنْهُ الدَّمُ لَسَكَنِ يَسْمَى مُتَمَتِّعًا . ( ويندب أن يحرم التمتع إِنْ كَانَ وَاجِدًا لِلْهَدْيِ بِالْحَجِّ ثَامِنَ ذِي الْحِجَّةِ وَإِلَّا ) بأن لم يجد الهدى ( ف ) يحرم بالحج ( سادسه ) لبيع الصوم في الحج فيصومه وتاليه ويحرم كل منهما ( في مَكَّةَ مِنْ بَابِ دَارِهِ فَيَأْتِي الْمَسْجِدَ مُحْرَمًا كَالْمُحْرِمِ ) أي الذي داره مَكَّةَ فإنه يحرم من باب داره ( وَالْقِرَانُ أَنْ يَحْرِمَ بِهِمَا مَعًا ) أي بالحج والعمرة ( مِنْ مِيقَاتِ بَلَدِهِ وَيَقْتَصِرُ ) الْقَارَنُ ( عَلَى أَفْعَالِ الْحَجِّ فَقَطَّ ) فلا يزيد طوافاً لأجل العمرة . وللقران صورة أخرى أشار لها بقوله ( أَوْ يَحْرِمُ بِالْعُمْرَةِ أَوَّلًا ثُمَّ قَبْلَ أَنْ يَشْرَعَ فِي طَوَافِهَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا الْحَجَّ فِي أَشْهُرِهِ ) ولو كان محرماً بها قبل أشهره . ( ويلزم للتمتع وَالْقَارَنُ دَمًا ) يحزى في الْأَضْحِيَّةِ ( وَلَا يَجِبُ ) الدَّمُ ( عَلَى الْقَارَنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَهُمْ أَهْلُ الْحَرَمِ وَمَنْ كَانَ مِنْهُ عَلَى دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ ) فمن كان من أهل ذلك وقرن الحج بالعمرة لا يجب عليه دم ( ولا ) يجب الدم ( عَلَى الْمُتَمَتِّعِ ) إلا أن لا يعود لإحرام الحج إلى المِيقَاتِ ( فَلَوْ أَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ بَدَأَ اتِّبَاعَهَا إِذَا أَرَادَ أَنْ يَحْرِمَ بِالْحَجِّ خَرَجَ لِلْمِيقَاتِ فَأَحْرَمَ مِنْهُ بَرَأَتْ ذِمَّتُهُ مِنَ الدَّمِ ( وَ ) يشترط أيضاً لوجوب الدم على التمتع ( أَنْ لَا يَكُونَ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ) فإن كان منهم لا يجب عليه دم ( فَإِنْ فَقَدَ ) كل من الْقَارَنُ وَالْمُتَمَتِّعُ ( الدَّمَ هُنَاكَ ) في أرض الحرم ( أَوْ ) فَقَدَ ( تَمَنَّهُ أَوْ وَجَدَهُ يَبَاعُ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ مِثْلِهِ ) فهو كالمعدوم ، ومن عدمه

صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ، وَيَنْدُبُ كَوْنَهَا قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ ، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ ، وَتَقَوْتُ الثَّلَاثَةَ بِتَأْخِيرِهَا عَنْ يَوْمِ عَرَفَةَ ، وَيَجِبُ قَضَاؤُهَا قَبْلَ السَّبْعَةِ ، وَيُفَرَّقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ السَّبْعَةِ بِمَا كَانَ يَفْرُقُ فِي الْأَدَاءِ وَهُوَ مَدَّةُ السَّيْرِ وَزِيَادَةُ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ ، وَالْإِطْلَاقُ أَنْ يَنْوِيَ الدُّخُولَ فِي النَّسْكِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَبِينَ حَالَةَ الْإِحْرَامِ أَنَّهُ حَجٌّ أَوْ عُمْرَةٌ أَوْ قَرَانٌ ، ثُمَّ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ صَرْفُهُ لِمَا شَاءَ ، وَلَا يَجُوزُ الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِهِ وَهِيَ : شَوَّالٌ ، وَذُو الْقَعْدَةِ ، وَعَشْرُ لَيْلٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ ، فَإِنْ أَحْرَمَ بِهِ فِي غَيْرِهَا انْعَقَدَ عُمْرَةٌ ، وَيَنْعَقِدُ الْإِحْرَامُ بِالْعُمْرَةِ كُلُّ وَقْتٍ إِلَّا لِلْحَاجِّ الْمُقِيمِ لِلرَّمْيِ بِمَنَى .

( فَصْلٌ ) مِيقَاتُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ : ذُو الْحِلْفَةِ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ، وَالْجُحْفَةُ لِلشَّامِ وَمِصْرَ وَالْمَغْرِبِ ، وَيَلْمُ لِهَامَةَ الْبَيْنِ ، وَقَرْنٌ لِنَجْدِ الْبَيْنِ وَنَجْدُ الْحِجَازِ ، وَذَاتُ عَرَقٍ لِلْعِرَاقِ وَخُرَّاسَانٌ ، وَالْأَفْضَلُ لَهُ الْعَقِيقُ ، وَمَنْ فِي مَكَّةَ وَلَوْ مَرًّا مِيقَاتُ حَجِّهِ مَكَّةُ ، وَمِيقَاتُ عُمْرَتِهِ أَذَى الْجَلِّ ، وَالْأَفْضَلُ مِنْهُ الْجِعْرَانَةُ ، ثُمَّ التَّنْعِيمُ ، ثُمَّ الْحُدَيْبِيَّةُ ، وَمَنْ مَسَّكَهُ أَقْرَبُ مِنَ الْمِيقَاتِ إِلَى مَكَّةَ : فَمِيقَاتُهُ مَوْضِعُهُ ،

( صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ) بَعْدَ التَّلْبَسِ بِالْإِحْرَامِ بِهِ لَا قَبْلَهُ ( وَيَنْدُبُ كَوْنَهَا ) أَيِ الثَّلَاثَةِ ( قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ ) حَيْثُ اتَّسَعَ الْوَقْتُ ، وَأَمَّا إِذَا ضَاقَ فَيَجِبُ صَوْمُهُ فَالْوَاجِبُ صَوْمُ الثَّلَاثَةِ فِي الْحَجِّ وَالْمُنْدُوبُ صَوْمُهَا قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ ( وَ ) صَامَ ( سَبْعَةً إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ ) أَيِ وَطَنِهِ ( وَتَقَوْتُ الثَّلَاثَةَ بِتَأْخِيرِهَا عَنْ يَوْمِ عَرَفَةَ ) فَتَقْضَى ( وَ ) لَسَكُنَ ( يَجِبُ قَضَاؤُهَا قَبْلَ السَّبْعَةِ وَيُفَرَّقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ السَّبْعَةِ بِمَا كَانَ يَفْرُقُ فِي الْأَدَاءِ وَهُوَ مَدَّةُ السَّيْرِ ) مِنْ مَكَّةَ إِلَى وَطَنِهِ ( وَزِيَادَةُ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ . وَالْإِطْلَاقُ أَنْ يَنْوِيَ الدُّخُولَ فِي النَّسْكِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَبِينَ حَالَةَ الْإِحْرَامِ أَنَّهُ حَجٌّ أَوْ عُمْرَةٌ أَوْ قَرَانٌ ثُمَّ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ صَرْفُهُ لِمَا شَاءَ ) مِنْ ذَلِكَ . ( وَلَا يَجُوزُ الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ إِلَّا فِي أَشْهُرِهِ وَهِيَ : شَوَّالٌ ، وَذُو الْقَعْدَةِ وَعَشْرُ لَيْلٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ ) وَالْأَيَّامُ التَّسْعَةُ الَّتِي بَيْنَهَا ، فَمَنْ جَاءَ عَلَيْهِ لِحْجَرِ الْعِيدِ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَنْوِيَ الْحَجَّ وَلَا يَجُوزُ لِلْمُطْلَقِ عَمَلُ شَيْءٍ قَبْلَ أَنْ يَبِينَ ( فَإِنْ أَحْرَمَ بِهِ فِي غَيْرِهَا انْعَقَدَ عُمْرَةٌ . وَيَنْعَقِدُ الْإِحْرَامُ بِالْعُمْرَةِ كُلِّ وَقْتٍ ) لِأَنَّ كُلَّ السَّنَةِ وَقْتُ لِلْعُمْرَةِ ( إِلَّا لِلْحَاجِّ الْمُقِيمِ لِلرَّمْيِ بِمَنَى ) أَيَّامُ التَّشْرِيقِ فَلَا يَصِحُّ إِحْرَامُهُ بِهَا لِأَنَّهُ عَاجِزٌ عَنِ الْإِتْيَانِ بِأَعْمَالِهَا حَتَّى يَبْقَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ أَعْمَالِ الرَّمْيِ وَكَذَلِكَ الْحَرَمُ بِالْحَجِّ لَا يَصِحُّ إِحْرَامُهُ بِالْعُمْرَةِ قَبْلَ التَّحَلُّلِ .

( فَصْلٌ : مِيقَاتُ الْحَجِّ وَالسَّيْرِ ذُو الْحِلْفَةِ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ) أَيِ مَنْ يَتَوَجَّهُ مِنْهَا سِوَاهُ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِهَا أَوْ غَرِيبًا وَهُوَ يَكُنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَدِينَةِ سِتَّةَ أَمْيَالٍ وَبَيْنَ مَكَّةَ عَشْرَ مَرَاثِلَ وَهُوَ الْمَعْرُوفُ بِأَيَّارِ عَلَى ( وَالْجُحْفَةُ ) مِيقَاتُ ( الشَّامِ وَمِصْرَ وَالْمَغْرِبِ ) أَيِ مَنْ أَتَى مِنْ هَذِهِ الْأَمَاكِنِ وَقَدْ أَبْدَتْ الْآنَ رَابِعَ لَأَنَّهَا قَبْلُهَا بَيْسِيرَ ( وَيَلْمُ ) مِيقَاتُ ( لِهَامَةَ الْبَيْنِ ) أَيِ مَنْ أَتَى مِنْهَا ( وَقَرْنٌ ) بَفَتْحِ الْقَافِ وَسُكُونِ الرَّاءِ مِيقَاتُ ( لِنَجْدِ الْبَيْنِ وَنَجْدِ الْحِجَازِ ) أَيِ مَنْ أَتَى مِنْهُمَا ( وَذَاتُ عَرَقٍ ) مِيقَاتُ ( لِلْعِرَاقِ وَخُرَّاسَانِ ) أَيِ مَنْ أَتَى مِنْهُمَا ( وَالْأَفْضَلُ لَهُ الْعَقِيقُ ، وَمَنْ فِي مَكَّةَ وَلَوْ مَرًّا ) بِهَا ( مِيقَاتُ حَجِّهِ مَكَّةَ ) أَيِ أَهْلِهَا وَلَا يَقُومُ بَقِيَّةُ الْحَرَمِ مُقَابِلَهَا ( وَمِيقَاتُ عُمْرَتِهِ ) أَيِ مَنْ فِي مَكَّةَ ( أَذَى ) أَيِ أَقْرَبُ ( الْجَلِّ ) مِنْ أَيِّ جِهَةٍ ( وَالْأَفْضَلُ مِنْهُ ) أَيِ الْجَلِّ ( الْجِعْرَانَةُ ) ثُمَّ التَّنْعِيمُ ثُمَّ الْحُدَيْبِيَّةُ . وَمَنْ مَسَّكَهُ أَقْرَبُ مِنَ الْمِيقَاتِ إِلَى مَكَّةَ : كَأَهْلِ عَسْفَانَ وَبَيْلُصَ ( فَمِيقَاتُهُ مَوْضِعُهُ ) الَّذِي هُوَ فِيهِ



وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا لَا مِيقَاتَ فِيهِ أَحْرَمَ إِذَا سَاذَى أَقْرَبَ الْمَوَاقِيتِ إِلَيْهِ ، وَمَنْ دَارَهُ أَبْعَدُ مِنَ الْمِيقَاتِ إِلَى مَكَّةَ فَلَا فَضْلَ أَنْ لَا يَحْرُمَ إِلَّا مِنَ الْمِيقَاتِ ، وَقِيلَ مِنْ دَارِهِ ، وَمَنْ جَاوَزَ الْمِيقَاتَ وَهُوَ يُرِيدُ النُّسْكَ وَأَحْرَمَ دُونَهُ لَزِمَهُ دَمٌ ، فَإِنْ عَادَ إِلَيْهِ مُحَرَّمًا قَبْلَ التَّلْبِيسِ بِنُسْكَ سَقَطَ الدَّمُ .

(فصل) إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ اغْتَسَلَ وَلَوْ حَائِضًا بِنِيَّةِ غُسْلِ الْإِحْرَامِ ، فَإِنْ قَلَّ مَاءُهُ تَوَضَّأَ فَقَطَّ ، وَإِنْ قَدَّه بِالْكَلْبَةِ تَيْمَمَ ، وَيَتَنَظَّفُ بِحُلْقِ الْعَانَةِ ، وَتَنْفِ الْإِبْطِ ، وَتَقْصُّ الشَّارِبَ وَإِزَالَةَ الْوَسْخِ بِأَنْ يَغْسِلَ رَأْسَهُ بِسَدْرٍ وَنَحْوِهِ ، ثُمَّ يَتَجَرَّدُ عَنِ الْخِطِّ ، وَيَلْبَسُ إِزَارًا وَرَدَاءً أَبْيَضَيْنِ نَظِيفَيْنِ ، وَتَعْلِينَ غَيْرَ مُحِيطَيْنِ ، وَيَطْبِيبُ بَدَنَهُ ، وَلَا يَطْبِيبُ ثِيَابَهُ ، وَالْمَرْأَةُ فِي ذَلِكَ كَالرَّجُلِ ، إِلَّا فِي نَزْعِ الْخِطِّ ، فَإِنَّهَا لَا تَنْزَعُهُ ، وَتَخْضِبُ كَفَّيْهَا كُلِّمَا بِالْحَنَاءِ ، وَتَلْطِخُ بِهَا وَجْهَهَا ، هَذَا كُلُّهُ قَبْلَ الْإِحْرَامِ ، ثُمَّ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ فِي غَيْرِ الْكَرَاهَةِ ، يَنْوِي بِهِمَا سُنَّةَ الْإِحْرَامِ ، ثُمَّ يَنْهَضُ لِيُشْرَعَ فِي السَّيْرِ ، فَإِذَا شَرَعَ فِيهِ أَحْرَمَ حَيْثُ كَانَ ، وَالْإِحْرَامُ هُوَ نِيَّةُ الدُّخُولِ فِي النُّسْكَ ، فَيَنْوِي بِقَلْبِهِ الدُّخُولَ فِي الْحَجِّ لِهَيْئَةِ اللَّهِ تَعَالَى إِنْ كَانَ يُرِيدُ حَجًّا ، أَوِ الْعُمْرَةَ إِنْ كَانَ يُرِيدُهَا ، أَوِ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ إِنْ كَانَ يُرِيدُ الْقِرَانَ ، وَيَنْدَبُ أَنْ يَتَنَظَّفَ بِذَلِكَ ،

(ومن سلك طريقا لا ميقات فيه أحرم إذا ساذى) من جهة اليمن أو اليسار (أقرب المواقيت إليه) فيحرم من محل المفاضة وهذه المواقيت لكل من مر بها من أهلها وغيرهم (ومن داره أبعد من الميقات إلى مكة) كأهل المدينة فإن دارهم أبعد إلى مكة من ذي الحليفة (فالأفضل) له (أن لا يحرم إلا من الميقات ، وقيل) الأفضل أن يحرم (من داره ، ومن جاوز الميقات وهو يريد النسك) حجا أو عمرة جاوزه عمدا أو سهوا أو نسيانا (وأحرم دونه) أي للميقات (لزمه دم) فإن لم يحرم ودخل مكة بلا إحرام أثم ولا دم عليه (فإن عاد إليه) أي الميقات (عمرما قبل التلبيس بنسك) فرضا أو سنة كطواف القدوم (سقط الدم) عنه والائتم أيضا .

(فصل) إِذَا أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ اغْتَسَلَ وَلَوْ كَانَ الْمُحْرَمُ حَائِضًا بِنِيَّةِ غُسْلِ الْإِحْرَامِ ، فَإِنْ قَلَّ مَاءُهُ عَنْ الْغُسْلِ تَوَضَّأَ فَقَطَّ (ومن غير غسل شيء من بدنه) (وان قدده) أي الماء (بالكلية تيمم) ندبا (ويتنظف بحلق العانة) (وتقص الشارب وإزالة الوسخ) بأن يغسل رأسه بسدر ونحوه (كنظمي وأشنان) (ثم يتجرد عن الخيط) (ويلبس إزارا ورداء أبيضين نظيفين وتعلين غير محيطين ويطبيب بدنه ولا يطيب ثيابه) (والمرأة في كل ذلك كالرجل) (من الاغتسال أو بدله من التنظف وإزالة الأوساخ وغير ذلك) (إلا في نزع الخيط فإنها لا تنزعه وتخضب كفها كلتيهما بالحناء وتلطخ بها وجهها) (توصلا لستر لونه لأنها مأمورة بكشفه) (هذا) ما طلب من الرجل والمرأة (كله قبل الإحرام) ثم يصلي ركعتين في غير وقت الكراهة (لأن سببهما متأخر) (ينوي بهما سنة الإحرام ثم ينهض) أي يسرع القيام (ليشرع في السير) إلى جهة مكة (فإذا شرع فيه) أي السير (أحرم حيث كان) (والإحرام هو نية الدخول في النسك فينوي بقلبه الدخول في الحج لله تعالى) أي غلصا (إن كان يريد حجا أو العمرة) (إن كان يريد حجا أو العمرة) (أو في) (الحج والعمرة) (إن كان يريد القِران) . ويندب أن يتنظف بذلك) أي بما نواه

أَيْضًا بِلِسَانِهِ ، ثُمَّ يُبَيِّنُ رَافِعًا صَوْتَهُ ، وَالْمَرْأَةُ تَخْفِضُهُ ، فَيَقُولُ : لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ،  
 إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ ، وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ لَكَ ، ثُمَّ يَصَلِّي وَيُسَلِّمُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِصَوْتٍ اخْفَضَ  
 مِنْ ذَلِكَ ، وَيَسْأَلُ اللَّهُ تَعَالَى الْجَنَّةَ ، وَيَسْتَعِيزُ بِهِ مِنَ النَّارِ ، وَيَكْثُرُ التَّلْبِيَةُ فِي دَوَامِ إِحْرَامِهِ قَائِمًا وَقَاعِدًا  
 وَرَاكِبًا وَمَاشِيًا وَمُضْطَجِعًا وَجُنِبًا وَحَائِضًا ، وَيَتَأَكَّدُ اسْتِحْبَابَهَا عِنْدَ تَغْيِيرِ الْأَحْوَالِ وَالْأَزْمَانِ وَالْأَمَاكِنِ  
 كَصُغُودٍ وَهَبُوطٍ وَرُكُوبٍ وَنُزُولٍ وَاجْتِمَاعٍ وَفَاقٍ وَعِنْدَ السَّحَرِ وَإِقْبَالِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَأَدْبَارِ الصَّلَاةِ وَفِي  
 سَائِرِ الْمَسَاجِدِ ، وَلَا يَلْبِي فِي طَوَافِهِ وَسَعْيِهِ ، وَلَا يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ بِكَلَامٍ ، فَإِنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ إِنْسَانٌ رَدَّ عَلَيْهِ ، وَإِذَا  
 رَأَى شَيْئًا أَعْجَبَهُ ، قَالَ لَبَّيْكَ إِنَّ الْعَيْشَ عَيْشُ الْآخِرَةِ ، وَإِذَا أَحْرَمَ حَرَّمَ عَلَيْهِ خَمْسَةَ أَشْيَاءَ : أَحَدَهَا لِبْسُ  
 الْخَيْطِ الْقَمِيصِ وَالسَّرَاوِيلِ وَالْخُفِّ وَالْقَبَاءِ وَكُلِّ خَيْطٍ وَمَا اسْتَدَارَتْهُ كَاسْتَدَارَةَ الْخَيْطِ بِالسَّجِّ وَتَلْبِيدٍ وَتَحْوٍ  
 ذَلِكَ ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَيْضًا سِتْرُ رَأْسِهِ بِمَخِيطٍ وَغَيْرِهِ مِمَّا يَبْدُو فِي الْعَادَةِ سَائِرًا ، فَلَا يَضُرُّهُ الْاسْتِظْلَالُ بِالْحَمَلِ  
 وَحَمْلُ عَدْلٍ وَزَنْبِيلٍ وَتَحْوٍ ذَلِكَ ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرُدَّ رِدَابَهُ ، وَلَا أَنْ يَغْتَدِّقَهُ ، وَلَا أَنْ يَخْلَعَ بِخِلَالٍ وَلَا أَنْ  
 يَرْبِطَ خَيْطًا فِي طَرَفِهِ ، ثُمَّ يَرْبِطُهُ بِالطَّرَفِ الْآخَرِ ، وَلَهُ عَقْدُ الْأَزَارِ ، وَشُدُّ خَيْطٍ عَلَيْهِ ،

( أَيْضًا بِلِسَانِهِ ثُمَّ يَلْبِي رَافِعًا صَوْتَهُ ) بَحِثْ يَسْمَعُ نَفْسَهُ فِي ابْتِدَاءِ الْإِحْرَامِ ثُمَّ يَرْفَعُ حَقَّ يَسْمَعُ مِنْ بَقَرِهِ ( وَالْمَرْأَةُ  
 تَخْفِضُهُ ) أَيْ صَوْتَهَا ( فَيَقُولُ ) فِي تَلْبِينِهِ ( لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ) أَيْ إِجَابَةً لَكَ بَعْدَ إِجَابَةِ  
 ( إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ لَكَ ) ثَلَاثًا ( ثُمَّ يَصَلِّي وَيُسَلِّمُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِصَوْتٍ اخْفَضَ مِنْ  
 ذَلِكَ وَيَسْأَلُ اللَّهُ تَعَالَى الْجَنَّةَ وَيَسْتَعِيزُ بِهِ مِنَ النَّارِ وَيَكْثُرُ التَّلْبِيَةُ فِي دَوَامِ إِحْرَامِهِ قَائِمًا وَقَاعِدًا وَرَاكِبًا وَمَاشِيًا وَمُضْطَجِعًا  
 وَجُنِبًا وَحَائِضًا وَيَتَأَكَّدُ اسْتِحْبَابَهَا عِنْدَ تَغْيِيرِ الْأَحْوَالِ وَالْأَزْمَانِ وَالْأَمَاكِنِ كَصُغُودٍ وَهَبُوطٍ وَرُكُوبٍ وَنُزُولٍ وَاجْتِمَاعٍ  
 وَفَاقٍ وَعِنْدَ السَّحَرِ وَإِقْبَالِ اللَّيْلِ وَ ) إِدْبَارِ ( النَّهَارِ وَأَدْبَارِ الصَّلَاةِ وَفِي سَائِرِ الْمَسَاجِدِ وَلَا يَلْبِي فِي طَوَافِهِ ) سِوَاهُ كَانَ  
 وَاجِبًا أَوْ مُنْذُوبًا ( وَ ) لَا فِي ( سَعْيِهِ وَلَا يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ بِكَلَامٍ ) لِأَنَّهُ إِعْرَاضٌ عَنِ الْعِبَادَةِ ( فَإِنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ إِنْسَانٌ ) وَهُوَ  
 يَلْبِي ( رَدَّ عَلَيْهِ . وَإِذَا رَأَى شَيْئًا أَعْجَبَهُ قَالَ لَبَّيْكَ إِنَّ الْعَيْشَ عَيْشُ الْآخِرَةِ ) أَيْ إِنَّ الْعَيْشَةَ الْهَنِيئَةَ الدَّائِمَةَ مَعِيشَةُ الْآخِرَةِ  
 ( وَإِذَا أَحْرَمَ حَرَّمَ عَلَيْهِ خَمْسَةَ أَشْيَاءَ : أَحَدَهَا لِبْسُ الْخَيْطِ ) كَ ( الْقَمِيصِ ) بِشَرِّهِ أَنْ يَكُونَ لِبْسَهُ عَلَى وَجْهِ  
 الْإِسْحَاطَةِ ، فَإِنْ ارْتَدَّى بِهِ أَوْ أَرَزَ لَمْ يَحْرُمَ ( وَ ) كَذَلِكَ يَحْرُمُ لِبْسُ ( السَّرَاوِيلِ ) وَهِيَ الْأَلْبَسَةُ ( وَالْخُفِّ وَالْقَبَاءِ وَكُلِّ  
 خَيْطٍ وَمَا اسْتَدَارَتْهُ ) بِالْبَابِ ( كَاسْتَدَارَةَ الْخَيْطِ بِالسَّجِّ وَتَلْبِيدٍ وَتَحْوٍ ذَلِكَ ) مِمَّا بَعْدَ لِبْسِ كَالدَّرْعِ وَالطَّرْبُوشِ  
 ( وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ ) أَيْ الرَّجُلُ ( أَيْضًا سِتْرُ رَأْسِهِ بِمَخِيطٍ وَغَيْرِهِ مِمَّا يَبْدُو فِي الْعَادَةِ سَائِرًا ) فَلَا يَضُرُّهُ الْاسْتِظْلَالُ بِالْحَمَلِ  
 لِأَنَّهُ لَا يَبْدُو فِي الْعَادَةِ سَائِرًا لِرَأْسِهِ ( وَ ) لَا يَضُرُّ ( حَمْلُ عَدْلٍ ) بِكِبَرِ الْعَيْنِ كَالنَّارِ ، فَلَوْ حَمَلَهَا عَلَى رَأْسِهِ وَسَتَرَتْ  
 بِهَا لَا يَضُرُّ ( وَ ) كَذَلِكَ لَا يَضُرُّ حَمْلُ ( زَنْبِيلٍ ) وَهُوَ اتِّقَةُ السَّكْبَرَةِ ( وَتَحْوٍ ذَلِكَ ) كَالِاتِّمَاسِ فِي الْمَاءِ ( وَلَيْسَ لَهُ  
 أَنْ يَرُدَّ رِدَابَهُ ) أَيْ يَدْخُلَ أَزْرَارُهُ فِي الْعِمَامَةِ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ فِي مَعْنَى الْخَيْطِ ( وَلَا أَنْ يَغْتَدِّقَهُ ) أَيْ الرِّدَاءَ بِأَنْ يَرْبِطَ طَرَفَهُ  
 ( وَلَا أَنْ يَخْلَعَ بِخِلَالٍ ) بِأَنْ يَنْزِلَ خَيْطًا فِي طَرَفِهِ وَيَنْقُدَهُ مِنَ الطَّرَفِ الْآخَرِ ( وَلَا أَنْ يَرْبِطَ خَيْطًا فِي طَرَفِهِ ثُمَّ يَرْبِطَهُ  
 بِالطَّرَفِ الْآخَرِ ) لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ فِي مَعْنَى الْخَيْطِ ( وَلَهُ عَقْدُ الْأَزَارِ ) بِأَنْ يَرْبِطَ طَرَفَهُ بِطَرَفِهِ الْآخَرِ ( وَشُدُّ خَيْطٍ عَلَيْهِ )  
 سَتْرُهُ بِمَتْنِكَ وَأَنْ يَجْعَلَ لَهُ مِثْلَ حَبْزَةِ اللَّبَاسِ وَيَدْخُلُ فِيهَا التَّسْكُةُ .

وَالثَّانِي يَحْرُمُ بَعْدَ الْأَحْرَامِ الطَّيِّبُ فِي الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ وَالْفَرَّاشِ ، كَالْمَسْكِ وَالْكَافُورِ وَالزَّعْفَرَانِ ، وَشَمُّ الْوَرْدِ  
وَالْبَنْفَسِجِ وَالنَّيْلُوفَرِ وَكُلِّ مَشْمُومٍ وَطَيِّبٍ ، وَيَحْرُمُ رَشُّ مَاءِ الْوَرْدِ وَمَاءِ الزَّهْرِ ، وَكَذَلِكَ الْذَّهْنُ الْمَطْيَبُ  
يَحْرُمُ شَمُّهُ وَدُهْنُ جَمِيعِ بَدَنِهِ بِهِ كَدُهْنِ الْوَرْدِ وَالْبَنْفَسِجِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُطْيَبٍ كَزَيْتٍ وَشِيرَاجٍ  
وَنَحْوِهِ حَرَمٌ أَنْ يَدُهْنَ بِهِ لِحْيَتَهُ وَرَأْسَهُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَصْلَحَ ، وَلَا يَحْرُمُ شَمُّهُ وَدُهْنُ جَمِيعِ بَدَنِهِ ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ  
أَكْلُ طَعَامٍ فِيهِ طَيِّبٌ ظَاهِرٌ طَعْمُهُ أَوْ لَوْنُهُ أَوْ رِيحُهُ كَرَأْحَةِ مَاءِ الْوَرْدِ وَلَوْنِ الزَّعْفَرَانِ وَطَعْمِهِ وَطَعْمِ الْعَنْبَرِ  
فِي الْجَوَارِشِ وَنَحْوِهِ ، وَيَحْرُمُ دَوَاءُ الْعَرَقِ وَالسُّكْحُلُ الْمَطْيِبِينَ ، وَالثَّالِثُ يَحْرُمُ حَلْقُ شَعْرِهِ وَتَفْتُهُ وَلَوْ بَعْضَ  
شَعْرَةٍ تَقْصِيرًا مِنْ رَأْسِهِ ، أَوْ لِبَطْلِهِ ، أَوْ عَاتَتِهِ ، أَوْ شَارِبِهِ ، وَسَائِرِ جَسَدِهِ ، وَتَقْلِيمُ أَظْفَارِهِ ، وَلَوْ بَعْضَ ظُفْرٍ ،  
فَإِذَا تَطْيَبَ ، أَوْ لَبَسَ ، أَوْ حَلَقَ ثَلَاثَ شَعْرَاتٍ ، أَوْ قَلَّمَ ثَلَاثَةَ أَظْفَارٍ ، أَوْ بَاشَرَ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ بِشَهْوَةٍ ،  
أَوْ دُهْنَ لَزِمَهُ شَاةٌ ، وَهُوَ غَيْرُ بَيْنَ ذُبْحِهَا ، وَبَيْنَ أَنْ يُطْعِمَ ثَلَاثَةَ أَصْعٍ لِكُلِّ مُسْكِينٍ نِصْفَ صَاعٍ ، وَبَيْنَ صَوْمٍ  
ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ،

( والثاني ) من المحرمات ( يحرم بعد الإحرام الطيب في الثوب والبدن ) ولو بادخله في الطعام ومثل الثوب النعل  
( و ) في ( الفرش ) فيحرم وضع الطيب فيه وقد مثل المصنف الطيب بقوله ( كالمسك والكافور والزعفران )  
وكل ما المرض منه الطيب ( رش ماء الورد وماء الزهر وكذلك الدهن المطيب ) يحرم رشه عليه ، و ( يحرم ) عليه  
أيضا ( شمه و ) يحرم ( دهن جميع بدنه به ) لما فيه من الطيب وذلك ( كدهن الورد والبنفسج وما أشبه ذلك )  
من الأدهان التي توضع الروائح فيها ( وإن كان ) الدهن ( غير مطيب كزيت وشيرج ونحوه حرم أن يدخن به لحيته  
ورأسه إلا أن يكون أصلح ) فلا يحرم دهن رأسه ( ولا يحرم شمه و ) لا ( دهن جميع بدنه ) ما عدا شعر رأسه  
ولحيته ( ويحرم عليه أكل طعام في طيب ظاهر ) فيه ( طعمه أو لونه أو ريحه كرائحة ماء الورد ولون الزعفران  
وطعمه ، وطعم العنبر في الجوارش ) أي الحلوا ، ( ونحوه ) أي الجوارش كالمهلبية من كل ما يوضع فيه الروائح وتظهر  
فيحرم على المحرم أكله ( ويحرم دواء العرق ) أي استعمال الدواء الذي فيه طيب يزيل رائحة العرق ( و ) استعمال  
( السكحل الطيبين ) هو صفة لدواء وكحل على تقدير مضاف وهو استعمال ( والثالث ) من المحرمات ( يحرم  
حلق شعره ) أي إزالته بأي كيفية بشرط كونه عامدا علما بالتحريم مختارا ( و ) يحرم ( تفتة ولو بعض شعرة  
تقصيرا ) أي ولو كان ذلك تقصيرا للشعر لا استئصالا ( من رأسه أو لبطله أو ) من ( عاتته أو ) من ( شاربه وسائر  
جسده و ) يحرم ( تقليم أظفاره ولو بعض ظفر ) وذلك إذا كان مقصودا بالازالة فلو قطع أصبا مع ظفره أو شعر  
عليه فلا فدية عليه ( فإذا تطيب أو لبس أو حلق ثلاث شعرات أو قلم ثلاثة أظفار أو باشر فيما دون الفرج بشهوة  
أو دهن ) شعر رأسه ولحيته ( لزمه شاة ) عجزة في الأضحية ( وهو غير بين ذبحها وبين أن يطعم ثلاثة أصع لكل  
مسكين نصف صاع وبين صوم ثلاثة أيام ) فالفدية في هذه المذكورات عجرة مقدرة ، وأما لو أزال شعرة أو شعرتين  
أو ظفرا أو ظفريْن في الشعرة والظفر مد وفي الشعرتين والظفرين مدان ،

فَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ إِنْ سَرَحَ لِحَيْتِهِ أَوْ خَلَّلَهَا انْتَتَفَ شَعْرٌ حَرُمَ ذَلِكَ ، فَلَوْ خَلَّلَ ، أَوْ غَسَلَ وَجْهَهُ فَرَأَى فِي كَفِّهِ شَعْرًا وَعَلِمَ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي نَتَفَهُ حِينَ غَسَلَ وَجْهَهُ ، أَوْ خَلَّلَ لَزِمَهُ الْفِدْيَةُ ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ كَانَ قَدْ انْتَتَفَ بِنَفْسِهِ ، أَوْ لَمْ يَعْلَمْ هَذَا وَلَا ذَاكَ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ أُحْتَاجَ إِلَى حَلْقِ الشَّعْرِ لِمَرَضٍ ، أَوْ حَرٍّ ، أَوْ كَثْرَةِ قُلٍّ ، أَوْ أُحْتَاجَ إِلَى لُبْسِ الْخِيطِ لِلْحَرِّ ، أَوْ الْبَرْدِ ، أَوْ إِلَى تَغْطِيَةِ الرَّأْسِ فَلَهُ ذَلِكَ وَيَفْدَى ، وَالرَّابِعُ يَحْرُمُ الْجَمَاعُ فِي الْفَرْجِ وَالْمُبَاشَرَةِ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ بِشَهْوَةٍ كَالْقُبْلَةِ وَالْمُعَانَقَةِ وَاللَّسِّ بِشَهْوَةٍ ، فَإِنْ جَامَعَ عَمْدًا فِي الْعُمُرَةِ قَبْلَ فَرَاعِهَا ، أَوْ فِي الْحُجِّ قَبْلَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ فَسَدَ نُسْكُهُ ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ إِتِمَامُهُ كَمَا كَانَ يُتِمُّهُ لَوْ لَمْ يَفْسُدْهُ وَالْقَضَاءُ عَلَى الْفَوْرِ وَإِنْ كَانَ الْفَاسِدُ تَطَوُّعًا وَالْكَفَّارَةُ وَهِيَ بَدَنَةٌ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَبَقْرَةٌ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَسَبْعُ شِيَاهٍ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ قَوْمَ الْبَدَنَةِ دَرَاهِمَ وَالْدَّرَاهِمَ طَعَامًا وَيَتَصَدَّقُ بِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَدَّةً ، وَيَجِبُ أَنْ يَحْرُمَ بِالْقَضَاءِ مِنْ جَيْثٍ أَحْرَمَ بِالْأَدَاءِ ، فَإِنْ كَانَ أَحْرَمَ بِهِ مِنْ دُونَ الْمِيقَاتِ أَحْرَمَ بِالْقَضَاءِ مِنَ الْمِيقَاتِ ، وَيَنْدُبُ أَنْ يَفَارِقَ الْمَوْطُوءَةَ فِي الْمَكَانِ الَّذِي وَطَّئَهَا فِيهِ إِنْ قَضَى وَهِيَ مَعَهُ ، وَإِنْ جَامَعَ بَعْدَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ لَمْ يَفْسُدْ وَعَلَيْهِ شَاةٌ ، وَإِنْ جَامَعَ نَاسِيًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يَزُوجَ أَوْ يَزُوجَ ،

( فَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ إِنْ سَرَحَ لِحَيْتِهِ أَوْ خَلَّلَهَا انْتَتَفَ شَعْرٌ ) مِنْهَا ( حَرُمَ ذَلِكَ فَلَوْ خَلَّلَ أَوْ غَسَلَ وَجْهَهُ فَرَأَى فِي كَفِّهِ شَعْرًا وَعَلِمَ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي نَتَفَهُ حِينَ غَسَلَ وَجْهَهُ أَوْ خَلَّلَ لَزِمَهُ الْفِدْيَةُ ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ كَانَ قَدْ انْتَتَفَ بِنَفْسِهِ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ هَذَا وَلَا ذَاكَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ) لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ ( وَإِنْ أُحْتَاجَ إِلَى حَلْقِ الشَّعْرِ لِمَرَضٍ أَوْ حَرٍّ أَوْ كَثْرَةِ قُلٍّ أَوْ أُحْتَاجَ إِلَى لُبْسِ الْخِيطِ لِلْحَرِّ أَوْ ) دَفْعِ ( الْبَرْدِ أَوْ إِلَى تَغْطِيَةِ الرَّأْسِ فَلَهُ ذَلِكَ ) وَتَنْتَفِي عَنْهُ الْحَرْمَةُ ( وَ ) لَكِنَّهُ ( يَفْدَى . وَالرَّابِعُ ) مِنَ الْحَرَمَاتِ ( يَحْرُمُ الْجَمَاعُ فِي الْفَرْجِ ) قَبْلًا أَوْ دُبْرًا ( وَالْمُبَاشَرَةُ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ بِشَهْوَةٍ ) وَمِثْلُهَا الْاسْتِمْنَاءُ بِالْيَدِ وَالْمُبَاشَرَةُ ( كَالْقُبْلَةِ وَالْمُعَانَقَةِ وَاللَّسِّ بِشَهْوَةٍ ) وَاللَّسُّ بِشَهْوَةٍ وَلَوْ عَمْدًا لَا شَيْءَ فِيهِ ( فَإِنْ جَامَعَ عَمْدًا فِي الْعُمُرَةِ قَبْلَ فَرَاعِهَا ) وَتَنْتَهَى بِاتِّهَاءِ السَّبْعِيِّ وَالْحَلْقِ ( أَوْ فِي الْحُجِّ قَبْلَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ فَسَدَ نُسْكُهُ ) حُجَّتُهُ أَوْ عُمُرَتُهُ ( وَيَجِبُ عَلَيْهِ إِتِمَامُهُ كَمَا كَانَ يُتِمُّهُ لَوْ لَمْ يَفْسُدْهُ وَالْقَضَاءُ عَلَى الْفَوْرِ وَإِنْ كَانَ الْفَاسِدُ تَطَوُّعًا ) لِأَنَّ نَفْلَهُ يَجِبُ بِالشَّرْعِ فِيهِ ( وَ ) يَجِبُ أَيْضًا ( السَّكْفَارَةُ وَهِيَ بَدَنَةٌ ) أَيْ وَاحِدٌ مِنَ الْإِبِلِ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى بِصِفَةِ الْأَضْحِيَّةِ ( فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَبَقْرَةٌ ) تَجْزِي فِي الْأَضْحِيَّةِ ( فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَسَبْعُ شِيَاهٍ ) بِصِفَةِ الْأَضْحِيَّةِ أَيْضًا ( فَإِنْ لَمْ يَجِدْ قَوْمَ الْبَدَنَةِ دَرَاهِمَ وَالْدَّرَاهِمَ طَعَامًا ) أَيْ جَمْعُهَا مِمَّا لَطْعَامٌ يَجْزِي فِي الْفِطْرَةِ ( وَيَتَصَدَّقُ بِهِ ) أَيْ الطَّعَامُ ( فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَدَّةً ) وَتُسَمَّى الْفِدْيَةُ فِي ذَلِكَ حَرَمِيَّةً مُعَدَّلَةً ( وَيَجِبُ أَنْ يَحْرُمَ بِاتِّهَاءِ مَنْ حَيْثُ أَحْرَمَ بِالْأَدَاءِ ) أَيْ مِنْ مَكَانٍ إِحْرَامُهُ بِالْأَدَاءِ ( فَإِنْ كَانَ أَحْرَمَ بِهِ ) أَيْ بِالْأَدَاءِ ( مِنْ دُونَ الْمِيقَاتِ أَحْرَمَ بِالْقَضَاءِ مِنَ الْمِيقَاتِ وَيَنْدُبُ ، أَنْ يَفَارِقَ الْمَوْطُوءَةَ ) فِي الْقَضَاءِ ( فِي الْمَكَانِ الَّذِي وَطَّئَهَا فِيهِ إِنْ قَضَى وَهِيَ مَعَهُ وَإِنْ جَامَعَ بَعْدَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ لَمْ يَفْسُدْ ) حُجَّتُهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَصَادَفْ إِحْرَامًا تَامًا ( وَعَلَيْهِ شَاةٌ وَإِنْ جَامَعَ نَاسِيًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يَزُوجَ أَوْ يَزُوجَ ) مَوْلِيَّتُهُ بِالْوِلَايَةِ الْخَاصَّةِ أَوِ الْعَامَّةِ أَوِ الْوَكَالَةِ .

فَإِنْ فَعَلَ فَالْعَمْدُ بَاطِلٌ ، وَيُكْرَهُ لَهُ أَنْ يَخْطُبَ امْرَأَةً ، وَأَنْ يَشْهَدَ عَلَى نِكَاحٍ . وَالْخَامِسُ يَحْرُمُ أَنْ يَصْطَادَ كُلَّ صَيْدٍ بَرِّئَ مَا كُورَلْ أَوْ مَا تَوْلَدَ مِنْ مَا كُورَلْ وَغَيْرَ مَا كُورَلْ ، فَإِنْ مَاتَ فِي يَدِهِ أَوْ أَتْلَفَهُ أَوْ أَتْلَفَ جُزْءًا لَزِمَهُ الْجُزْءُ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مِثْلٌ مِنَ النَّعَمِ وَجَبَ مِثْلُهُ مِنَ النَّعَمِ بِخَيْرِ بَيْنِهِ وَبَيْنَ طَعَامِ بَقِيَّتِهِ ، وَبَيْنَ صَوْمٍ لِكُلِّ مَدَّةٍ يَوْمٍ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِثْلٌ وَجَبَتْ الْقِيَمَةُ إِلَّا الْحَمَامُ ، وَمَا عَبَّ وَهَدَرَ فَشَاءَ ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ يُخْرِجُ بِالْقِيَمَةِ طَعَامًا ، أَوْ يَصُومُ لِكُلِّ مَدَّةٍ يَوْمًا ، وَيَحْرُمُ ذَلِكَ كُلُّهُ عَلَى الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ إِلَّا فَعَلَ التَّجَرُّدَ مِنَ الْخَيْطِ وَكَشَفَ الرَّأْسَ فَيَخْتَصُّ وَجُوهَهُ بِالرَّجُلِ ، لَكِنْ يَلْزِمُ الْمَرْأَةَ كَشْفُ وَجْهِهَا ، فَإِنْ أَرَادَتِ السَّرَّ عَنْ النَّاسِ سَدَّتْ عَلَيْهِ شَيْئًا بِشَرَطِ أَنْ لَا يَمَسَّ وَجْهَهَا ، فَإِنْ مَسَّهُ مِنْ غَيْرِ اخْتِيَارَهَا لَمْ يَضُرَّ ، وَلِلْمَحْرَمِ حَكُّ رَأْسِهِ وَجَسَدِهِ بِأَظْفَارِهِ بِحَيْثُ لَا يَقْطَعُ شَعْرًا وَلَهُ قَتْلُ الْقَمَلِ ، لَكِنْ يَكْرَهُ أَنْ يَفْلَى الْحَرَمُ رَأْسَهُ ، فَإِنْ قَتَلَ مِنْهَا قَمَلًا نَذَبَ أَنْ يَتَصَدَّقَ وَلَوْ بِلَقْمَةٍ .

(فصل) إِذَا أَرَادَ دُخُولَ مَكَّةَ اغْتَسَلَ خَارِجَ مَكَّةَ بِنِيَّةِ دُخُولِ مَكَّةَ ، وَيَدْخُلُ بِالنَّهَارِ ،

(فان فعل فالعمد باطل ، ويكره له أن يخاطب امرأة وأن يشهد) هو (على نكاح) ويجوز له الرجعة وهو محرم (والخامس) من المحرمات (يحرم) على المحرم (أن يصطاد كل صيد برئ ما كورل) بخلاف غير ما كورل وإن كان برياً وحشياً كنمر وصقر فلا يحرم التعرض له (أو ما تولد من ما كورل وغير ما كورل) كمتولد بين ضبع وحمار إنسى ، بخلاف المتولد بين حمار وفرس أهليين فلا يحرم التعرض له لأنه ليس فيهما صيد ما كورل (فان مات) الصيد (في يده أو أتلفه أو أتلف جزءاً) منه (لزمه الجزء) فان كان مملوكاً لزمه الجزء لحق الله والقيمة للسالك (فان كان له) أي للصيد التالف (مثل من النعم وجب مثله من النعم) وبراعى المماثلة في الصورة لا في التسمية فيندى الكبير والسنبر والمسيب والهزيل بمثله ، ولا يضر اختلاف محل العيب كأعور العين اليمنى بالعين اليسرى ، على العامة بدنة وفي بقر الوحش بقرة (يخير بينه وبين طعام بقيته وبين صوم لكل بدنة يوم) في أي مكان شاء ، (وإن لم يكن له) أي للصيد (مثل) من النعم (وجبت القيمة إلا) في (الحمام و) هو (ما عب) أي شرب من غير مص (وهدر) أي صوت حكيام وقرى (و) يجب فيه (شاة) لحكم الصحابة فيه بذلك (ثم) يغير في الصيد الذي وجبت فيه القيمة (إن شاء يخرج بالقيمة طعاماً) أي يشتري بها ما يحزى في الفطرة (أو يصوم لكل مدّة يوماً ويحرم ذلك كله) أي ما ذكر من المحرمات الخمس (على الرجل والمرأة إلا فعل التجرد) الإضافة للبيان (من الخيط و) إلا (كشف الرأس فيختص وجوهه بالرجل) فلا يحرم على المرأة تغطية رأسها ولا لبسها الخيط (لكن يلزم المرأة كشف وجهها ، فان أرادت السر عن الناس سدت) أي أرخت (عليه شيئاً بشرط أن لا يمس وجهها ، فان مسه من غير اختيارها لم يضر ، وللمحرم حك رأسه وجسده بأظفاره بحيث لا يقطع شعراً وله قتل القمل لكن يكره أن يفلى المحرم رأسه ، فان قتل منها قملة نذب أن يتصدق ولو بلقمة) وحقيقة الفدية ليست للقمل بل للترفة .

(فصل) فيما يستحب لدخول مكة (إذا أراد دخول مكة اغتسل خارج مكة بنية دخول مكة و) أن (يدخلها بالنهار) وأن يدخل

مَنْ بَابِ الْمَعْلَى مِنْ ثَنِيَّةِ كَدَاءٍ مَاشِيًا حَافِيًا إِنْ لَمْ يَخَفْ نَجَاسَةً ، وَلَا يُؤْذِي أَحَدًا بِمِرَاحَةٍ وَلِيَضَّ نَحْوَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، فَإِذَا وَقَعَ بَصَرُهُ عَلَى الْبَيْتِ رَفَعَ يَدَيْهِ حِينَئِذٍ وَهُوَ يَرَاهُ مِنْ خَارِجِ الْمَسْجِدِ مِنْ مَوْضِعٍ يُقَالُ لَهُ رَأْسُ الرِّدْمِ ، فَهُنَاكَ يَقِفُ وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ وَيَقُولُ : اللَّهُمَّ زِدْ هَذَا الْبَيْتَ تَشْرِيفًا وَتَكْرِيمًا وَتَعْظِيمًا وَمَهَابَةً ، وَزِدْ مِنْ شَرَفِهِ وَعَظَمَتِهِ مِنْ حِجِّهِ وَاعْتَمَرِهِ أَشْرَافًا وَتَكْرِيمًا وَتَعْظِيمًا وَبِرًّا : اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ ، وَمَنْكَ السَّلَامُ ، فَخِينَا رَبَّنَا بِالسَّلَامِ ، وَيَدْعُو بِمَا أَحَبَّ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ وَالْدُنْيَا ، ثُمَّ يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ قَبْلَ أَنْ يَشْتَغَلَ بِحِطِّ رَحْلٍ ، وَكَرَاءِ مَنْزِلٍ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ بَلْ يَقِفُ بَعْضُ الرِّفْقَةِ عِنْدَ الْمَتَاعِ ، وَبَعْضُهُمْ يَأْتِي الْمَسْجِدَ بِالنُّوبَةِ ، وَيَقْصِدُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ وَيَدْنُو مِنْهُ بِشَرَطٍ أَنْ لَا يُؤْذِيَ أَحَدًا بِمِرَاحَةٍ ، فَيَسْتَقْبِلُهُ ثُمَّ يَقْبَلُهُ بِلَا صَوْتٍ ، وَيَسْجُدُ عَلَيْهِ ، وَيَكْرُرُ التَّقْبِيلَ وَالسُّجُودَ عَلَيْهِ ثَلَاثًا ، وَمِنْ هُنَا يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ ، وَلَا يَلْبِي فِي طَوَافٍ وَلَا سَعْيٍ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْهُمَا ، ثُمَّ يَضْطَبِعُ فَيَجْعَلُ وَسْطَ رِجْلَيْهِ تَحْتَ عَاتِقِهِ الْأَيْمَنِ ، وَيَطْرَحُ طَرَفِيهِ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرِ ، وَيَتْرَكُ مَنْكِبَهُ الْأَيْمَنَ مَكْشُوفًا ثُمَّ يَشْرَعُ فِي الطَّوَافِ فَيَقِفُ مُسْتَقْبِلَ الْبَيْتِ وَيَكُونُ الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ مِنْ جِهَةِ يَمِينِهِ ، وَالرُّكْنُ الْيَمَانِيُّ مِنْ جِهَةِ شِمَالِهِ ، وَيَتَأَخَّرُ عَنِ الْحَجَرِ قَلِيلًا إِلَى جِهَةِ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ فَيَنْوِي الطَّوَافَ لِلَّهِ تَعَالَى ،

( من باب المعلى من ثنية كداء ) بالمسد والفتح اسم للعقبة انضيقة بين الجبلين ، ويسن أن يدخل ( ماشيا حافيا ان لم يخف نجاسة ) لأن فيه تواضعا فيسن ولو لامرأة ( ولا يؤذى أحدا بمراحة وليض نحو المسجد الحرام ) قبل كل شيء ( فإذا وقع بصره على البيت رفع يديه حينئذ وهو يراه من خارج المسجد من موضع يقال له رأس الردم هناك يقف ويرفع يديه ويقول : اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتكريماً وتعظيماً ومهابةً ) أى توقيراً ( وزد من شرفه وعظمته ) وكرمه ( بمن حجه ) أ ( واعتمره تشريفاً وتكريماً وتعظيماً وبراً ) وهو الانساع في الإحسان ( اللهم أنت السلام ) أى ذو السلامة من القوائس ( ومنك السلام فخينا ربنا بالسلام ) أى السلامة من الآفات ( ويدعو بما أحب من أمر الدين والدنيا ) لأنه موطن يستجاب فيه الدعاء ( ثم يدخل المسجد من باب بني شيبه قبل أن يشتغل بحط رحل وكراء منزل وغير ذلك ) كاستراحة وأكل فيفعل ما ذكر قبله ( بل يقف بعض الرفقة عند المتاع وبعضهم يأتي المسجد بالنوبة ويقصد ) عند ابتداء الطواف ( الحجر الأسود ويدنو منه بشرط أن لا يؤذى أحدا بمراحة ) فيستقبله ثم يقبله بلا صوت ويسجد عليه ويكرر التقبيل والسجود عليه ثلاثاً ، ومن هنا ( أى من هذا المكان مع الاستلام وما معه ) يقطع التلبية ولا يلبى ( المحرم ) في طواف ولا سعي حتى يفرغ منهما ثم يضطبع ( الذكر ) فيجعل وسط رداءه تحت عاتقه الأيمن وي طرح طرفيه على عاتقه الأيسر ويترك منكبه الأيمن مكشوفاً وهذا الاضطباع لا يكون إلا في طواف فيه رمل فلا يسن في طواف الوداع ( ثم يشرع في الطواف ) بجميع أنواعه ( فيقف مستقبل البيت ويكون الحجر الأسود من جهة يمينه والركن اليماني من جهة شماله ويتأخر عن الحجر قليلاً إلى جهة الركن اليماني ) بحيث يكون منكبه الأيمن عند طرف الحجر ( فينوي الطواف لله تعالى ) ان لم يكن داخلًا ضمن نسك بأن كان غفلاً وطواف وداع أو نذر وإلا فتغنى عنها زينة النسك وان كانت تبين مراعاة لمن يقول وجوبها وان كانت داخلة ضمن نسك

ثُمَّ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ بِيَدِهِ ثُمَّ يَقْبَلُهُ ، وَيَسْجُدُ عَلَيْهِ ثَلَاثًا كَمَا تَقْدُمُ ، وَيُكَبِّرُ ثَلَاثًا وَيَقُولُ : اللَّهُمَّ إِيْمَانًا بِكَ ، وَتَصَدِيقًا بِكِتَابِكَ ، وَوَفَاءً بِعَهْدِكَ ، وَاتِّبَاعًا لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ يَمْشِي إِلَى جِهَةِ يَمِينِهِ مَارًّا عَلَى جَمِيعِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ بِجَمِيعِ بَدَنِهِ وَهُوَ مُسْتَقْبِلُهُ : فَإِذَا جَاوَزَهُ انْفَتَلَ وَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ وَيَطُوفُ وَيَقُولُ عِنْدَ الْبَابِ : اللَّهُمَّ إِنَّ هَذَا الْبَيْتَ بَيْتُكَ ، وَالْحَرَمَ حَرَمُكَ ، وَالْأَمْنَ أَمْنُكَ ، وَهَذَا مَقَامُ الْعَائِدِ بِكَ مِنَ النَّارِ ، فَإِذَا وَصَلَ إِلَى الرُّكْنِ الَّذِي عِنْدَ فَتْحَةِ الْحَجَرِ قَالَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّكِّ وَالشَّرِكِ وَالشَّقَاقِ وَالنَّفَاقِ وَسُوءِ الْأَخْلَاقِ ، وَسُوءِ الْمُنْقَلَبِ فِي الْمَالِ وَالْأَهْلِ وَالْوَلَدِ ، وَيَقُولُ قِبَالَةَ الْمِزَابِ : اللَّهُمَّ أَظْلَنِي فِي ظِلِّكَ ، يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّكَ ، وَأَسْقِنِي بِكَأْسِ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَشْرَبًا هَنِيئًا لَا أَظْمَأُ بَعْدَهُ أَبَدًا ، وَيَقُولُ بَيْنَ الرُّكْنِ الثَّالِثِ وَالْإِيمَانِيِّ : اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا ، وَسَعْيًا مَشْكُورًا ، وَعَمَلًا مَقْبُولًا ، وَتِجَارَةً لَنْ تَبُورَ ، يَا عَزِيزُ يَا غَفُورُ ؛ فَإِذَا بَلَغَ الرُّكْنَ الْإِيمَانِيَّ لَمْ يَقْبَلْهُ بَلْ يَسْتَلِمُهُ وَيَقْبَلُ يَدَهُ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَلَا يَقْبَلُ شَيْئًا مِنَ الْبَيْتِ إِلَّا الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ ، وَلَا يَسْتَلِمُ شَيْئًا إِلَّا الْإِيمَانِيَّ وَهُوَ الَّذِي قَبْلَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ ثُمَّ إِذَا وَصَلَ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فَقَدْ كَمَلْتَ لَهُ طَوْفَهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ سَبْعًا ، وَيَسْنُ فِي الثَّلَاثَةِ الْأُولَى مِنْهَا الْأَسْرَاعَ ، وَيُسَمِّي الرَّمْلَ ، وَإِنَّمَا يُشْرِعُ هُوَ وَالْأُضْطِبَاعُ فِي طَوَافٍ يَعْقِبُهُ سَعْيٌ ،

(ثُمَّ يَسْتَلِمُ الْحَجَرَ بِيَدِهِ ثُمَّ يَقْبَلُهُ وَيَسْجُدُ عَلَيْهِ ثَلَاثًا كَمَا تَقْدُمُ وَيُكَبِّرُ ثَلَاثًا وَيَقُولُ : اللَّهُمَّ إِيْمَانًا بِكَ ) أَيْ أَفْعَلُ ذَلِكَ لِأَجْلِ الْإِيْمَانِ بِكَ فَهُوَ مَفْعُولٌ لِأَجْلِهِ وَكَذَا مَا بَعْدَهُ ( وَتَصَدِيقًا بِكِتَابِكَ وَوَفَاءً بِعَهْدِكَ وَاتِّبَاعًا لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ ) بَعْدَ هَذَا الدَّعَاءِ ( يَمْشِي إِلَى جِهَةِ يَمِينِهِ مَارًّا عَلَى جَمِيعِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ بِجَمِيعِ بَدَنِهِ وَهُوَ مُسْتَقْبِلُهُ ) أَيْ الْبَيْتَ بِحَيْثُ لَا يَقْدُمُ جُزْأً مِنْ بَدَنِهِ عَلَى جُزْءٍ مِنَ الْحَجَرِ فَلَا يَدُ فِي الْحَاذَةِ مِنْ مَرُورِهِ عَلَى جَمِيعِ الْحَجَرِ بِجَمِيعِ بَدَنِهِ ( فَإِذَا جَاوَزَهُ انْفَتَلَ ) أَيْ إِذَا جَاوَزَ الْحَجَرَ انْفَتَلَ عَنِ الْاسْتِقْبَالِ ( وَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ وَيَطُوفُ وَيَقُولُ عِنْدَ الْبَابِ : اللَّهُمَّ إِنَّ هَذَا الْبَيْتَ بَيْتُكَ وَالْحَرَمَ حَرَمُكَ وَالْأَمْنَ أَمْنُكَ وَهَذَا مَقَامُ الْعَائِدِ بِكَ مِنَ النَّارِ ، فَإِذَا وَصَلَ إِلَى الرُّكْنِ الَّذِي عِنْدَ فَتْحَةِ الْحَجَرِ ) بِكسر الحاء موضع حَوْطٍ عَلَيْهِ مَجْدَارٌ قَصِيرٌ ( قَالَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّكِّ وَالشَّرِكِ وَالشَّقَاقِ وَالنَّفَاقِ وَسُوءِ الْأَخْلَاقِ وَسُوءِ الْمُنْقَلَبِ فِي الْمَالِ وَالْأَهْلِ وَالْوَلَدِ وَيَقُولُ ) الطَّائِفُ ( قِبَالَةَ الْمِزَابِ : اللَّهُمَّ أَظْلَنِي فِي ظِلِّكَ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّكَ ، وَأَسْقِنِي بِكَأْسِ نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَشْرَبًا هَنِيئًا لَا أَظْمَأُ بَعْدَهُ أَبَدًا ، وَيَقُولُ : بَيْنَ الرُّكْنِ الثَّالِثِ ) وَهُوَ الْمُسَمَّى بِالشَّامِيِّ ( وَالْإِيمَانِيِّ : اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا ) أَيْ مُتَقَبَّلًا ( وَسَعْيًا مَشْكُورًا ) أَيْ مَقْبُولًا عِنْدَكَ ( وَعَمَلًا مَقْبُولًا وَتِجَارَةً لَنْ تَبُورَ ) أَيْ رَاجِعَةً غَيْرَ كَاسِدَةٍ ( يَا عَزِيزُ يَا غَفُورُ ، فَإِذَا بَلَغَ الرُّكْنَ الْإِيمَانِيَّ لَمْ يَقْبَلْهُ بَلْ يَسْتَلِمُهُ ) وَيَقْبَلُ يَدَهُ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَلَا يَقْبَلُ شَيْئًا مِنَ الْبَيْتِ إِلَّا الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ وَلَا يَسْتَلِمُ شَيْئًا ) مِنَ الْبَيْتِ ( إِلَّا الْإِيمَانِيَّ وَهُوَ الَّذِي قَبْلَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ ، ثُمَّ إِذَا وَصَلَ إِلَى الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ فَقَدْ كَمَلْتَ لَهُ طَوْفَهُ ) وَاحِدَةً ( يَفْعَلُ ذَلِكَ سَبْعًا ، وَيَسْنُ فِي الثَّلَاثَةِ الْأُولَى مِنْهَا الْأَسْرَاعَ ) بِأن تكون الخطأ متقاربة من غير عدو ( ويسمى ) ذلك الأسراع ( الرَّمْلَ ) واستعجابه للرجل ( وَإِنَّمَا يُشْرِعُ هُوَ وَالْأُضْطِبَاعُ فِي طَوَافٍ يَعْقِبُهُ سَعْيٌ ) بِأن يكون طواف قدوم أو إفاضة ولم يكن سعي ضد القدوم .

فَإِنْ رَامَ السَّعْيَ عَقِبَ طَوَافِ الْقُدُومِ فَعَلَهُمَا ، وَإِنْ رَامَهُ عَقِبَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ أَخْرَهُمَا إِلَيْهِ وَيَقُولُ فِي رَمَلِهِ : اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ حَجًّا مَبْرُورًا ، وَسَعْيًا مَشْكُورًا ، وَذَنْبًا مَغْفُورًا ، وَأَنْ يَمْشِيَ عَلَى مَهَلَةٍ فِي الْأَرْبَعَةِ الْأَخِيرَةِ وَيَقُولَ فِيهَا : رَبِّ اغْفِرْ وَأَرْحَمْ ، وَاعْفُ عَمَّا تَعْلَمُ ، إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ ، رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ، وَهُوَ فِي الْأَوْتَارِ آكِدٌ ، وَيَقْبِلُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ فِي كُلِّ طَوْفَةٍ وَكَذَا يَسْتَلِمُ الْيَمَانِيَّ وَفِي الْأَوْتَارِ آكِدٌ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْ تَقْبِيلِهِ لِرَحْمَةِ أَوْ خَافَ أَنْ يُؤْذِيَ النَّاسَ اسْتَلَمَهُ بِيَدِهِ وَقَبَّلَهَا ، فَإِنْ عَجَزَ اسْتَلَمَهُ بَعْضًا وَقَبَّلَهَا ، فَإِنْ عَجَزَ أَشَارَ إِلَيْهِ بِيَدِهِ ؛ وَهَذَا دَقِيقَةٌ ، وَهُوَ أَنَّ بِجِدَارِ الْبَيْتِ شَاذِرَوَانًا كَالصِّفَةِ وَالزَّلَاقَةِ ، وَهُوَ مِنَ الْبَيْتِ ، فَعِنْدَ تَقْبِيلِ الْحَجَرِ يَكُونُ الرَّأْسُ فِي هَوَاءِ الشَّاذِرَوَانِ ، فَيَجِبُ أَنْ يَثْبُتَ قَدَمُهُ إِلَى فَرَاغِهِ مِنَ التَّقْيِيلِ وَيَعْتَدِلَ قَائِمًا ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَمُرُّ ، فَإِنْ انْتَقَلَتْ قَدَمَاهُ إِلَى جِهَةِ الْبَابِ ، وَهُوَ مُتَطَاوِلٌ فِي التَّقْيِيلِ ، وَلَوْ قَدَّرَ أَصْبَحَ وَمَضَى كَمَا هُوَ لَمْ تَصِحَّ تِلْكَ الطَّوْفَةُ ، فَلَا حَتِيَاطٌ إِذَا اعْتَدَلَ مِنَ التَّقْيِيلِ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى جِهَةِ يَسَارِهِ وَهِيَ جِهَةُ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ قَدَرًا يَتَحَقَّقُ بِهِ أَنَّهُ كَمَا كَانَ قَبْلَ التَّقْيِيلِ . وَوَاجِبَاتُ الطَّوَافِ سِتْرُ الْعَوْرَةِ ، فَمَنْ ظَهَرَ شَيْءٌ مِنْهَا وَلَوْ شُعْرَةً مِنْ شَعْرِ رَأْسِ الْمَرْأَةِ لَمْ تَصِحَّ ،

(فإن رام السعي عقب طواف القدوم فعلهما) أي الاضطباع والرمل (وإن رامه) أي السعي (عقب طواف الإفاضة أخرهما إليه و) أن (يقول في رملته : اللهم اجعله حجاً مبروراً وسعيًا مشكوراً وذنباً مغفوراً ، وأن يمشي على مهله في الأربعة الأخيرة ويقول فيها : رب اغفر وارحم واعف عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم ، ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ، وهو في الأوتار آكد ويقبل الحجر الأسود في كل طوفة) وكذا يسن وضع الجبهة عليه (وكذا يستلم اليماني وفي الأوتار آكد ، فإن عجز عن تقبيله لرحمة أو خاف أن يؤذي الناس) أو يتأذى هو منهم (استلمه بيده وقبلها فإن عجز) عن الاستلام أيضا (استلمه بعضا وقبلها فإن عجز) عن ذلك كله (أشار إليه بيده) وقبلها أيضا (وهنا) مسألة (دقيقة وهي أن بجدار البيت شاذروانا كالصفة) هي ما زاد على ما قصد من المكان (والزلاقة) هي المكان الأملس الذي تتحول الرجل عند وضعها عليه فقريش حين بنت البيت تركت من جداره مكانا بارزا وظاهر كلام الصنف أن الشاذروان يعم جهات البيت خلافا لمن خصه بغير جهة الحجر وإذا كان الشاذروان يعم كل جهة (وهو) جزء (من البيت) ويجب على الطائف أن يكون خارجا عن البيت بجميع أجزائه (ف عند تقبيل الحجر يكون الرأس في هواء الشاذروان) فهو حينئذ في البيت لا طائف به (فيجب) عليه (أن يثبت قدميه إلى فراغه من التقبيل ويعتدل قائما ثم بعد ذلك يمر) محافظة على أن لا يقطع شيئا من الطوفة ورأسه في البيت (فإن انتقلت قدماه إلى جهة الباب وهو متطامن في التقبيل ولو قدر أصبح ومضى كما هو لم تصح تلك الطوفة) فيلزمه أن يطوف طوفة أخرى (فلاحتياط إذا اعتدل من التقبيل أن يرجع إلى جهة يساره وهي جهة الركن اليماني قدرا يتحقق به أنه كما كان قبل التقبيل \* وواجبات الطواف ستر العورة) وهي بالنسبة للرجل ما بين النقرة والركبة والمرأة جميع بدنها إلا الوجه والكفين (فمن ظهر شيء منها ولو شعرة من شعر رأس المرأة لم تصح) تلك الطوفة إن تعمد وأما أن حصل ذلك نسيانا واستدركه حالا فلا تبطل وإذا بطلت الطوفة واستدرك المقدس صح بناء ما بعدها على ما قبلها بخلاف الصلاة ،



وَطَهَارَةُ الْحَدَثِ وَالنَّجَسِ فِي الْبَدَنِ وَالثُّوبِ وَمَوْضِعِ الطَّوَافِ ، وَأَنْ يَطُوفَ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَأَنْ  
يَسْتَكْمَلَ سَبْعَ طَوَافَاتٍ ، وَأَنْ يَبْتَدِيَ طَوَافَهُ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَأَنْ يَمُرَّ عَلَيْهِ بِكُلِّ بَدَنِهِ ، فَإِنْ بَدَأَ  
مِنْ غَيْرِهِ لَمْ يَعْتَدَ بِذَلِكَ إِلَى أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ ، فَتَنُؤُا بِنَبْدَاءِ طَوَافِهِ ، وَأَنْ يَجْعَلَ الْبَيْتَ عَلَى يَسَارِهِ ، وَيَمُرَّ إِلَى جِهَةِ  
الْبَابِ ، وَأَنْ يَطُوفَ خَارِجَ الْحَجَرِ ، وَلَا يَدْخُلُ مِنْ إِحْدَى فَتَحَتَيْهِ ، وَيَخْرُجُ مِنَ الْأُخْرَى ، وَأَنْ يَكُونَ كُلُّهُ  
خَارِجًا عَنْ كُلِّ الْبَيْتِ . فَإِذَا طَافَ لَا يَجْعَلُ يَدَهُ فِي هَوَاءِ الشَّاذِرُونَ ، فَيَكُونُ مَا خَرَجَ بِكُلِّهِ عَنْ كُلِّ الْبَيْتِ ،  
وَمَا سِوَى ذَلِكَ سُنَنٌ كَالرَّمْلِ وَالِدُعَاءِ وَغَيْرَهُمَا مِمَّا تَقَدَّمَ ، ثُمَّ إِذَا فَرَغَ مِنَ الطَّوَافِ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ سَنَةً  
الطَّوَافِ خَلْفَ الْمَقَامِ وَبُزْبُلُ هَيْئَةِ الْأَضْطِبَاعِ فِيهِمَا ، وَيَقْرَأُ فِي الْأُولَى بَعْدَ الْفَاتِحَةِ : قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ،  
وَفِي الثَّانِيَةِ : قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، ثُمَّ يَدْعُو خَلْفَ الْمَقَامِ ، ثُمَّ يَرْجِعُ فَيَسْتَلِمُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ ، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْ بَابِ  
الصَّافَا إِنْ أَرَادَ أَنْ يَسْعَى الْآنَ وَلَهُ تَأْخِيرُهُ بَعْدَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ ، فَيَبْدَأُ بِالصَّافَا فَيَرُقِّي عَلَيْهَا الرَّجُلُ قَدْرَ قَامَةٍ  
حَتَّى يَرَى الْبَيْتَ مِنْ بَابِ الْمَسْجِدِ ،

(و) ثَانِي الْوَاجِبَاتِ ( طَهَارَةُ الْحَدَثِ ) الْأَصْغَرُ وَالْأَكْبَرُ ( و ) طَهَارَةُ ( النَجَسِ فِي الْبَدَنِ وَالثُّوبِ وَمَوْضِعِ  
الطَّوَافِ ) فَيَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ الْبَدَنُ طَاهِرًا مِنْ كُلِّ نَجَسٍ لَا يَعْصِي عَنْهُ وَكَذَا الثُّوبُ وَمَوْضِعُ الطَّوَافِ وَقَدْ عَمِتِ الْبَلَوَى  
بِزُرْقِ الطَّيْرِ فِي الْمَطَافِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَعْصِي عَمَّا يُشَقُّ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ مِنْ ذَلِكَ بِشَرْطِ عَدَمِ تَعَمُّدِ الشَّيْءِ عَلَيْهَا وَعَدَمِ الرُّطُوبَةِ  
( و ) ثَالِثُ الْوَاجِبَاتِ ( أَنْ يَطُوفَ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ) وَإِنْ اتَّسَعَ وَلَوْ فَوْقَ سَطْحِهِ ( و ) رَابِعُهَا ( أَنْ يَسْتَكْمَلَ  
سَبْعَ طَوَافَاتٍ ) وَلَوْ فِي الْأَوْقَاتِ الْمَنْهُيَّةِ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا ( و ) خَامِسُهَا ( أَنْ يَبْتَدِيَ طَوَافَهُ مِنَ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ كَمَا تَقَدَّمَ  
وَأَنْ يَمُرَّ عَلَيْهِ بِكُلِّ بَدَنِهِ ) أَيْ بِكُلِّ شَقٍّ الْأَيْسَرِ ( فَإِنْ بَدَأَ مِنْ غَيْرِهِ لَمْ يَعْتَدَ بِذَلِكَ إِلَى أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ فَتَنُؤُا بِنَبْدَاءِ طَوَافِهِ )  
وَيَنْوِي عَنْهُدَ إِنْ احتَاجَ طَوَافَهُ لِلنِّيَّةِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ التَّفْصِيلِ ( و ) سَادِسُ الْوَاجِبَاتِ ( أَنْ يَجْعَلَ الْبَيْتَ عَلَى يَسَارِهِ )  
فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَجْعَلَهُ عَنْ يَمِينِهِ وَلَا تَلْقَاءَ وَجْهَهُ إِلَّا فِي ابْتِدَاءِ الطَّوَافِ أَوَّلَ مَرَّةٍ ( و ) أَنْ ( يَمُرَّ إِلَى جِهَةِ الْبَابِ  
( و ) سَابِعُهَا ( أَنْ يَطُوفَ خَارِجَ الْحَجَرِ ) بِكُسْرِ الْحَاءِ ( وَلَا يَدْخُلُ مِنْ إِحْدَى فَتَحَتَيْهِ وَيَخْرُجُ مِنَ الْأُخْرَى ) لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ  
يَكُونُ طَائِفًا فِي الْبَيْتِ لِأَنَّ الْحَجَرَ مِنَ الْبَيْتِ ( و ) ثَامِنُهَا ( أَنْ يَكُونَ كُلُّهُ خَارِجًا عَنْ كُلِّ الْبَيْتِ ) فَإِذَا طَافَ لَا يَجْعَلُ  
يَدَهُ فِي هَوَاءِ الشَّاذِرُونَ ( ف ) لَأَنَّهُ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ ( يَكُونُ مَا خَرَجَ بِكُلِّهِ عَنْ كُلِّ الْبَيْتِ ) بَلْ يَدُهُ فِي الْبَيْتِ ( وَمَا سِوَى  
ذَلِكَ ) الْمَذْكُورُ مِنَ الْوَاجِبَاتِ ( سُنَنٌ كَالرَّمْلِ وَالِدُعَاءِ وَغَيْرَهُمَا مِمَّا تَقَدَّمَ ) غَيْرُ النِّيَّةِ فَإِنَّهَا وَاجِبَةٌ فِي الطَّوَافِ الَّتِي  
لَمْ يَشْمَلْهَا النَّسَكُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ التَّفْصِيلِ ( ثُمَّ إِذَا فَرَغَ مِنَ الطَّوَافِ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ سَنَةً الطَّوَافِ ) يَنْوِي بِهِمَا سَنَتَهُ  
( و ) خَلْفَ الْمَقَامِ ( أَفْضَلُ ) ( وَيُزِيلُ هَيْئَةَ الْأَضْطِبَاعِ فِيهِمَا ) أَيْ عِنْدَ إِرَادَةِ فَعْلِهِمَا لَا فِي نَفْسِ الصَّلَاةِ ( وَيَقْرَأُ فِي الْأُولَى  
بَعْدَ الْفَاتِحَةِ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ، وَفِي الثَّانِيَةِ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ . ثُمَّ يَدْعُو خَلْفَ الْمَقَامِ ) مَوْضِعُ صَلَاتِهِ فَإِنْ لَمْ يَصِلْ  
خَلْفَ الْمَقَامِ فَأَلْفُضَلُ أَنْ يَدْعُو فِي الْحَجَرِ ( ثُمَّ ) بَعْدَ الصَّلَاةِ وَالِدُعَاءِ ( يَرْجِعُ فَيَسْتَلِمُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ ) وَيَقْبَلُهُ وَيَسْجُدُ  
عَلَيْهِ وَيَأْتِي الْمَنَازِمَ وَيَدْعُو بِمَا أَحَبَّ ( ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْ بَابِ الصَّافَا إِنْ أَرَادَ أَنْ يَسْعَى الْآنَ ) عَقِبَ هَذَا الطَّوَافِ  
( وَلَهُ تَأْخِيرُهُ ) أَيْ السَّعْيِ ( بَعْدَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ فَيَبْدَأُ ) مِنْ أَرَادَ السَّعْيَ ( بِالصَّافَا فَيَرُقِّي عَلَيْهَا الرَّجُلُ قَدْرَ قَامَةٍ حَتَّى  
يَرَى الْبَيْتَ مِنْ بَابِ الْمَسْجِدِ ) الَّذِي هُوَ بَابُ الصَّافَا ،

فَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَيَهْلِلُ وَيَكْبِرُ وَيَقُولُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ يُحْيِي وَيُمِيتُ  
بِيَدِهِ الْخَيْرُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، أَتَجَزَّ وَعْدُهُ ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ ، وَهَزَمَ  
الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ ، مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ، وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ، ثُمَّ يَدْعُو  
بِمَا أَحَبَّ ، ثُمَّ يَعِيدُ هَذَا الذِّكْرَ كُلَّهُ وَالْدُّعَاءَ ثَانِيًا وَثَالِثًا ، ثُمَّ يَنْزِلُ مِنَ الصَّفَا ؛ فَيَمْشِي عَلَى هَيْئَتِهِ حَتَّى يَبْقَى بَيْنَهُ  
وَبَيْنَ الْمِيلِ الْأَخْضَرِ الْمُعَلَّقِ بِرُكْنِ الْمَسْجِدِ عَلَى يَسَارِهِ قَدْرَ سِتَّةِ أَذْرُعٍ فَيَحْنُتُ يَسْعَى سَعْيًا شَدِيدًا حَتَّى يَتَوَسَّطَ  
بَيْنَ الْمِيلَيْنِ الْأَخْضَرَيْنِ اللَّذَيْنِ أَحَدُهُمَا فِي رُكْنِ الْمَسْجِدِ وَالْآخَرُ مُتَّصِلٌ بِدَارِ الْعِبَاسِ فَيَحْنُتُ يَتْرُكُ السَّعْيَ  
الشَّدِيدَ وَيَمْشِي عَلَى هَيْئَتِهِ حَتَّى يَأْتِيَ الْمَرْوَةَ فَيَصْعَدُ عَلَيْهَا وَيَأْتِي بِالذِّكْرِ الَّذِي قِيلَ عَلَى الصَّفَا وَالْدُّعَاءَ فَهَذِهِ مَرَّةٌ ،  
ثُمَّ يَنْزِلُ فَيَمْشِي فِي مَوْضِعٍ مَشْبِيهِ يَسْعَى فِي مَوْضِعٍ سَعْيِهِ إِلَى الصَّفَا فَهَذِهِ مَرَّتَانِ فَيَعِيدُ الذِّكْرَ وَالْدُّعَاءَ ثُمَّ يَذْهَبُ  
إِلَى الْمَرْوَةِ فَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ يَفْعَلُ ذَلِكَ حَتَّى تَكْمَلَ سَبْعًا يَنْتَهِي بِالْمَرْوَةِ . وَوَجِبَاتُ السَّعْيِ أَرْبَعَةٌ : أَحَدُهَا أَنْ يَبْدَأَ  
بِالصَّفَا فَلَوْ بَدَأَ بِالْمَرْوَةِ إِلَى الصَّفَا لَمْ تُحْسَبْ هَذِهِ الْمَرَّةُ ، وَحِينَئِذٍ ابْتَدَأَ السَّعْيَ . الثَّانِي قَطْعُ جَمِيعِ الْمَسَافَةِ ، فَلَوْ  
تَرَكَ شِبْرًا أَوْ أَقَلَّ مِنْهُ لَمْ يَصِحَّ فَيَجِبُ أَنْ يُلْصِقَ عَقْبَهُ بِجَانِبِ الصَّفَا ، فَإِذَا انْتَهَى إِلَى الْمَرْوَةِ أَلْصَقَ رَمُوسَ  
الْأَصَابِعِ بِجَانِبِ الْمَرْوَةِ ؛ ثُمَّ إِذَا ابْتَدَأَ الثَّانِيَةَ أَلْصَقَ عَقْبَهُ بِجَانِبِ الْمَرْوَةِ وَرَمُوسَ أَصَابِعِهِ بِجَانِبِ الصَّفَا  
وَهَكَذَا أَبَدًا ،

( فَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَيَهْلِكُ وَيَكْبِرُ وَيَقُولُ ) اللَّهُ أَكْبَرُ عَلَى مَا هَدَانَا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أَوْلَانَا أَيْ أَعْطَانَا ( لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ )  
اللَّهُ أَكْبَرُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ( وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ ، وَلَهُ الْحَمْدُ ، يُحْيِي وَيُمِيتُ ، بِيَدِهِ الْخَيْرُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ  
قَدِيرٌ . لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، أَتَجَزَّ وَعْدُهُ ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ،  
وَلَا نَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ ، مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ، وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ، ثُمَّ ) بعد الدعاء ( يدعو بما أحب ، ثُمَّ يَعِيدُ هَذَا الذِّكْرَ )  
وهو التَّهْلِيلُ وَالتَّكْبِيرُ ( كُلَّهُ وَالْدُّعَاءَ ثَانِيًا وَثَالِثًا ، ثُمَّ يَنْزِلُ مِنَ الصَّفَا فَيَمْشِي عَلَى هَيْئَتِهِ ) أَيْ بِالثَّانِي ( حَتَّى يَبْقَى بَيْنَهُ  
وَبَيْنَ الْمِيلِ الْأَخْضَرِ الْمُعَلَّقِ بِرُكْنِ الْمَسْجِدِ عَلَى يَسَارِهِ قَدْرَ سِتَّةِ أَذْرُعٍ فَيَحْنُتُ يَسْعَى سَعْيًا شَدِيدًا حَتَّى يَتَوَسَّطَ بَيْنَ الْمِيلَيْنِ  
الْأَخْضَرَيْنِ اللَّذَيْنِ أَحَدُهُمَا فِي رُكْنِ الْمَسْجِدِ وَالْآخَرُ مُتَّصِلٌ بِدَارِ الْعِبَاسِ ) عَلَى يَسَارِ الدَّاهِبِ إِلَى الْمَرْوَةِ ( فَيَحْنُتُ يَتْرُكُ  
السَّعْيَ الشَّدِيدَ وَيَمْشِي عَلَى هَيْئَتِهِ حَتَّى يَأْتِيَ الْمَرْوَةَ فَيَصْعَدُ عَلَيْهَا وَيَأْتِي بِالذِّكْرِ الَّذِي قِيلَ عَلَى الصَّفَا وَالْدُّعَاءَ ) ثُمَّ يَذْهَبُ  
إِلَى الْمَرْوَةِ ( فَهَذِهِ مَرَّةٌ ثُمَّ يَنْزِلُ فَيَمْشِي فِي مَوْضِعٍ مَشْبِيهِ يَسْعَى فِي مَوْضِعٍ سَعْيِهِ إِلَى الصَّفَا فَهَذِهِ مَرَّتَانِ فَيَعِيدُ الذِّكْرَ وَالْدُّعَاءَ ، ثُمَّ  
يَذْهَبُ إِلَى الْمَرْوَةِ فَهَذِهِ ثَلَاثَةٌ يَفْعَلُ ذَلِكَ حَتَّى تَكْمَلَ سَبْعًا يَنْتَهِي بِالْمَرْوَةِ . وَوَجِبَاتُ السَّعْيِ أَرْبَعَةٌ ) أَيْ شُرُوطُ مَحْتَمَلَةٍ ( أَحَدُهَا  
أَنْ يَبْدَأَ بِالصَّفَا فَلَوْ بَدَأَ بِالْمَرْوَةِ إِلَى الصَّفَا لَمْ تُحْسَبْ هَذِهِ الْمَرَّةُ وَحِينَئِذٍ ) أَيْ حِينَ إِذْ بَلَغَ الصَّفَا ( ابْتَدَأَ السَّعْيَ . الثَّانِي ) مَنْ  
الْوَجِبَاتِ ( قَطْعُ جَمِيعِ الْمَسَافَةِ ) الْمَحْدُودَةِ ( فَلَوْ تَرَكَ شِبْرًا أَوْ أَقَلَّ مِنْهُ لَمْ يَصِحَّ ) أَيْ لَمْ يَتَّعِدْ بِالسَّعْيِ ( فَيَجِبُ أَنْ يُلْصِقَ  
عَقْبَهُ بِجَانِبِ الصَّفَا ) بِأَخْرِ الدَّرَجَةِ الظَّاهِرَةِ الْيَوْمَ ( فَإِذَا انْتَهَى إِلَى الْمَرْوَةِ أَلْصَقَ رَمُوسَ الْأَصَابِعِ بِجَانِبِ الْمَرْوَةِ ) وَيَكْفِي  
الْمَسْخُورُ تَحْتَ الْعَقْدِ لِلْوُجُودِ ( ثُمَّ إِذَا ابْتَدَأَ الثَّانِيَةَ أَلْصَقَ عَقْبَهُ بِجَانِبِ الْمَرْوَةِ وَرَمُوسَ أَصَابِعِهِ بِجَانِبِ الصَّفَا وَهَكَذَا أَبَدًا ) ،

يُلْصِقُ

يَلْصِقُ عَقِبَهُ بِمَا يَذْهَبُ مِنْهُ ، وَرُءُوسَ أَصَابِعِهِ بِمَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ . الثَّالِثُ اسْتِكَالُ سَبْعِ مَرَّاتٍ يَحْسِبُ ذَهَابَهُ  
 مِنَ الصَّافَا إِلَى الْمُرْوَةِ مَرَّةً ، وَمِنَ الْمُرْوَةِ إِلَى الصَّافَا مَرَّةً وَهَكَذَا كَمَا تَقَدَّمَ ؛ فَلَوْ شَكَّ فِيهِ أَوْ فِي أَعْدَادِ الْبُلُوفَاتِ  
 أَخَذَ بِالْأَقَلِّ وَكَمَلَ . الرَّابِعُ أَنْ يُسَمِّيَ بَعْدَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ أَوْ الْقُدُومِ بِشَرَطِ أَنْ لَا يَفْصَلَ بَيْنَهُمَا الْقُوفُ  
 بِعَرَفَةٍ . وَسُلْنُهُ مَا تَقَدَّمَ ، وَأَنْ يَكُونَ عَلَى طَهَارَةٍ وَسِتَارَةٍ وَيَقُولَ بَيْنَهُمَا : رَبِّ اغْفِرْ وَأَرْحَمْ ، وَتَجَاوَزْ عَمَّا  
 تَعْلَمُ ، إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ ، اللَّهُمَّ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً رَقْنَا عَذَابَ النَّارِ ،  
 وَلَوْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فَهُوَ أَفْضَلُ ، وَلَا يُنْدَبُ تَكَرُّارُ السَّعْيِ ، فَإِذَا كَانَ سَابِعُ ذِي الْحِجَّةِ نَدَبَ الْإِمَامُ أَنْ يَخْطُبَ  
 خُطْبَةً وَاحِدَةً بَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ بِمَكَّةَ يَعْلَمُهُمْ فِيهَا مَا بَيْنَ الْمَنَاسِكَ وَيَأْمُرُهُمْ بِالْخُرُوجِ إِلَى مَنَى مِنَ الْقَدَمِ ثُمَّ  
 يَخْرُجُ يَوْمَ الثَّامِنِ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ إِلَى مَنَى ، فَيُصَلِّيُ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِمَنَى ، وَيَبِيتُ بِهَا  
 وَيُصَلِّيُ الصُّبْحَ ، فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ عَلَى جَبَلِ بَنِي يُسَى فَيَبْرَأُ سَارًا إِلَى الْمَوْقِفِ ، وَهَذَا الْمَبِيتُ بِمَنَى وَالْإِقَامَةُ  
 بِهَا إِلَى هَذَا الْوَقْتِ سُنَّةٌ قَدْ تَرَكَّهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ ، فَإِنَّهُمْ يَأْتُونَ الْمَوْقِفَ سَحَرًا بِالشَّمْعِ الْمُوقَدِ ، وَهَذَا  
 الْإِقَادُ بِدَعَةِ قَيْحَةٍ ،

أَيُّ (يَلْصِقُ عَقِبَهُ بِمَا يَذْهَبُ مِنْهُ وَ) يَلْصِقُ (رُءُوسَ أَصَابِعِهِ بِمَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ . الثَّالِثُ) مِنَ الْوَأَجِبَاتِ (اسْتِكَالُ سَبْعِ مَرَّاتٍ يَحْسِبُ  
 ذَهَابَهُ مِنَ الصَّافَا إِلَى الْمُرْوَةِ مَرَّةً وَمِنَ الْمُرْوَةِ إِلَى الصَّافَا مَرَّةً وَهَكَذَا كَمَا تَقَدَّمَ ، فَلَوْ شَكَّ فِيهِ ) أَيُّ فِي عَدَدِ مَرَّاتِ السَّبْعِ  
 (أَوْ فِي أَعْدَادِ الطَّوَافَاتِ أَخَذَ بِالْأَقَلِّ وَكَمَلَ ) كَأَنْ شَكَّ فِي السَّابِعِ أَوْ سَادِسٍ أَوْ سَابِعٍ عَمَلٌ بِأَنَّهُ سَادِسٌ (الرَّابِعُ) مِنَ  
 الْوَأَجِبَاتِ (أَنْ يُسَمِّيَ بَعْدَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ أَوْ) يُسَمِّيَ بَعْدَ طَوَافِ (الْقُدُومِ بِشَرَطِ أَنْ لَا يَفْصَلَ بَيْنَهُمَا) أَيُّ الْقُدُومِ وَالسَّعْيِ  
 (الْقُوفُ بِعَرَفَةٍ) فَلَا يَضُرُّ الْفَصْلُ بَيْنَ طَوَافِ الْقُدُومِ وَالسَّعْيِ إِلَّا بِالْقُوفِ ، فَلَوْ طَافَ الْقُدُومَ وَمَضَى يَوْمَ أَوْ أَيَّامٍ وَأَرَادَ  
 أَنْ يُسَمِّيَ مُسْتَعِدًّا لِلْقُدُومِ جَازٍ وَلَكِنْ إِنْ وَقَفَ بِعَرَفَةٍ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُسَمِّيَ مُسْتَعِدًّا لَهُ لِأَنَّ وَقْتَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ دَخَلَ  
 بِالْقُوفِ فَإِذَا أَرَادَ السَّعْيَ حِينَئِذٍ طَافَ لِلْإِفَاضَةِ ثُمَّ سَعَى (وَسُلْنُهُ مَا تَقَدَّمَ) مِنَ التَّنَدُّبَاتِ (و) بِسَنَ (أَنْ يَكُونَ) فِي السَّعْيِ  
 (عَلَى طَهَارَةٍ وَسِتَارَةٍ) لِلْعَوْرَةِ ، فَلَوْ سَمِيَ بِغَيْرِ طَهَارَةٍ مِنَ الْحَدَثِ وَالنَّجَسِ كَالْحَائِضِ أَوْ بِغَيْرِ سِتَرٍ صَحَّ (و) أَنْ (يَقُولَ بَيْنَهُمَا)  
 أَيُّ الصَّافَا وَالْمُرْوَةِ (رَبِّ اغْفِرْ وَأَرْحَمْ وَتَجَاوَزْ عَمَّا تَعْلَمُ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ ، اللَّهُمَّ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ  
 حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ، وَلَوْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فَهُوَ أَفْضَلُ) مِنَ الذِّكْرِ غَيْرِ الْوَارِدِ (وَلَا يُنْدَبُ تَكَرُّارُ السَّعْيِ) هُوَ كَالْقُوفِ  
 لَا يَشْرَعُ تَكَرُّرُهُ بِخِلَافِ الطَّوَافِ (فَإِذَا كَانَ سَابِعُ ذِي الْحِجَّةِ نَدَبَ الْإِمَامُ) أَيُّ السُّلْطَانُ أَوْ نَائِبُهُ (أَنْ يَخْطُبَ خُطْبَةً  
 وَاحِدَةً بَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ بِمَكَّةَ يَعْلَمُهُمْ فِيهَا مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ مِنَ الْمَنَاسِكَ ) وَتَكُونُ الْخُطْبَةُ عِنْدَ الْكَعْبَةِ يَجْعَلُ ظَهْرَهُ إِلَيْهَا  
 (وَيَأْمُرُهُمْ) فِي الْخُطْبَةِ (بِالْخُرُوجِ إِلَى مَنَى مِنَ الْقَدَمِ ثُمَّ يَخْرُجُ) أَيُّ أَوَّلَ النَّهَارِ (يَوْمَ الثَّامِنِ) الْمُسَمَّى يَوْمَ التَّوْبَةِ (بَعْدَ صَلَاةِ  
 الصُّبْحِ إِلَى مَنَى فَيُصَلِّيُ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِمَنَى وَيَبِيتُ) أَيُّ الْإِمَامُ وَمَنْ مَعَهُ (بِهَا) أَيُّ مَنَى (وَيُصَلِّيُ الصُّبْحَ)  
 يَوْمَ عَرَفَةَ (فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ عَلَى جَبَلِ بَنِي يُسَى فَيَبْرَأُ سَارًا إِلَى الْمَوْقِفِ) وَيَسْنُ أَنْ يَكُونَ عَلَى طَرِيقِ ضَبٍّ وَعِنْدَ  
 رَجُوعِهِمْ إِلَى الْمَزْدَلِفَةِ يَرْجِعُونَ مِنْ طَرِيقِ الْمَازِمِينَ (وَهَذَا الْمَبِيتُ بِمَنَى وَالْإِقَامَةُ بِهَا إِلَى هَذَا الْوَقْتِ سُنَّةٌ وَقَدْ تَرَكَّهَا كَثِيرٌ  
 مِنَ النَّاسِ فَإِنَّهُمْ يَأْتُونَ الْمَوْقِفَ سَحَرًا بِالشَّمْعِ الْمُوقَدِ وَهَذَا الْإِقَادُ بِدَعَةِ قَيْحَةٍ) فِيهِ تَشْبَهُ بِالْيَهُودِ وَمِنْ الْبِدْعِ مَا عَتَادُوهُ  
 مِنْ ذَهَابِهِمْ إِلَى الْمَوْقِفِ قَبْلَ يَوْمِ التَّاسِعِ أَوْ يَوْمَيْنِ .

وَيَقُولُ فِي مَسِيرِهِ : اللَّهُمَّ إِلَيْكَ تَوَجَّهْتُ ، وَلَوْجْهَكَ الْكَرِيمَ أَرَدْتُ ، فَاجْعَلْ ذَنْبِي مَغْفُورًا ، وَحَجَّتِي مَبْرُورًا ، وَارْحَمْنِي وَلَا تُخَيِّبْنِي ، وَيُكْثِرُ التَّلْبِيَةَ وَالذِّكْرَ وَالدُّعَاءَ وَالصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَإِذَا وَصَلُوا إِلَى مَوْضِعٍ يُسَمَّى نَمْرَةَ قَبْلَ دُخُولِ عَرَفَةَ نَزَلُوا هُنَاكَ ، وَلَا يَدْخُلُونَ حِينَئِذٍ عَرَفَةَ ، فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ ، فَالَسَنَةُ أَنْ يُخْطَبَ الْإِمَامُ خُطْبَتَيْنِ قَبْلَ الصَّلَاةِ ، ثُمَّ يُصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمْعًا ، وَهِيَ سَنَةٌ قَلَّ مَنْ يَفْعَلُهَا أَيْضًا ، ثُمَّ يَدْخُلُونَ عَرَفَةَ بَعْدَ أَنْ يَغْتَسِلُوا لِلْوُقُوفِ مُلَبِّينَ خَاضِعِينَ ، وَيَنْدُبُ أَنْ يَقِفَ بَارِزًا لِلشَّمْسِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ حَاضِرَ الْقَلْبِ فَارِغًا مِنَ الدُّنْيَا وَيُكْثِرُ التَّلْبِيَةَ وَالصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَالْأَسْتِغْفَارَ وَالِدُّعَاءَ وَالْبُكَاءَ ، قَدْ تَسَكَّبَ الْعِبْرَاتُ ، وَتَقَالُ الْعَثَرَاتُ ؛ وَلَيْسَكُنْ أَكْثَرُ قَوْلِهِ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، وَلِيدَعُ لِأَهْلِهِ وَأَحْبَابِهِ وَلِسَائِرِ الْمُسْلِمِينَ ، وَيَنْدُبُ أَنْ يَقِفَ عِنْدَ الصَّخَرَاتِ الْكِبَارِ الْمَفْرُوشَةِ أَسْفَلَ جَبَلِ الرَّحْمَةِ ، وَأَمَّا الصُّعُودُ إِلَى جَبَلِ الرَّحْمَةِ الَّذِي فِي وَسْطِ عَرَفَةَ ، فَلَيْسَ فِي طُلُوعِهِ فَضِيلَةٌ زَائِدَةٌ ، فَالْوُقُوفُ صَحِيحٌ فِي جَمِيعِ تِلْكَ الْأَرْضِ الْمُتَّسِعَةِ ، وَذَلِكَ الْجَبَلُ جُزْءٌ مِنْهَا هُوَ وَغَيْرُهُ سِوَاهُ ، وَالْوُقُوفُ ،

( و ) يَسْنُ أَنْ ( يَقُولُ فِي مَسِيرِهِ : اللَّهُمَّ إِلَيْكَ تَوَجَّهْتُ وَلَوْجْهَكَ الْكَرِيمَ أَرَدْتُ فَاجْعَلْ ذَنْبِي مَغْفُورًا وَحَجَّتِي مَبْرُورًا وَارْحَمْنِي وَلَا تُخَيِّبْنِي ، وَيُكْثِرُ ) فِي مَسِيرِهِ ( التَّلْبِيَةَ وَالذِّكْرَ وَالِدُّعَاءَ وَالصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِذَا وَصَلُوا إِلَى مَوْضِعٍ يُسَمَّى نَمْرَةَ قَبْلَ دُخُولِ عَرَفَةَ نَزَلُوا هُنَاكَ ) أَيْ فِي نَمْرَةَ ( وَلَا يَدْخُلُونَ حِينَئِذٍ عَرَفَةَ ، فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ فَالَسَنَةُ أَنْ يُخْطَبَ الْإِمَامُ خُطْبَتَيْنِ ) بِمَسْجِدِ إِبْرَاهِيمَ يَبِينُ لَهُمْ فِي الْأُولَى كَيْفِيَّةَ الْوُقُوفِ وَأَدَابَهُ وَالْمَبِيتَ بِالْمَزْدَلِفَةِ وَيَحْرُضُهُمْ عَلَى إِكْتَارِ الدُّعَاءِ وَالتَّهْلِيلِ وَيَجْلِسُ بَعْدَ فَرَاغِهَا بِقَدْرِ سُورَةِ الْإِحْلَاصِ ثُمَّ يَشْرَعُ فِي الثَّانِيَةِ وَيَأْخُذُ الْمُؤَذِّنُ فِي الْأَذَانِ وَبِخَفَافِهَا يَحِثُّ بِفَرَاغِهَا مَعَ فَرَاغِ الْمُؤَذِّنِ ( ثُمَّ يُصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمْعًا ) أَيْ جَمْعَ تَقْدِيمٍ وَهَذَا مَنْ كَانَ مَسَافِرًا بِأَنْ أَتَى مَكَّةَ وَلَمْ يَقُمْ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ سِوَى يَوْمِي الدُّخُولِ وَالخُرُوجِ وَأَمَّا مَنْ كَانَ مُقِيمًا وَخَرَجَ لِعَرَفَةَ فَلَا يَجْمَعُ هَذَا الْجَمْعَ لِأَنَّهُ لِلنَّفَرِ لِلنَّسْكِ ( وَهِيَ ) أَيْ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ مِنَ خُطْبَةِ الْإِمَامِ وَصَلَاةِ جَمْعِ التَّقْدِيمِ ( سَنَةٌ قَلَّ مَنْ يَفْعَلُهَا أَيْضًا ثُمَّ يَدْخُلُونَ عَرَفَةَ بَعْدَ أَنْ يَغْتَسِلُوا لِلْوُقُوفِ ) وَتَحْصِلُ السَّنَةُ بِالنَّسْلِ فِي أَيْ وَقْتُ مِنَ الْيَوْمِ التَّاسِعِ وَبِأَيِّ مَكَانٍ يَدْخُلُونَ عَرَفَةَ ( مُلَبِّينَ خَاضِعِينَ ) أَيْ مُتَوَاضِعِينَ ، ( وَيَنْدُبُ أَنْ يَقِفَ ) الشَّخْصُ ( بَارِزًا لِلشَّمْسِ ) لَا يَسْتَظِلُّ تَحْتَ خِيَمَةٍ ( مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ حَاضِرَ الْقَلْبِ فَارِغًا مِنْ ) عِلَاقِ ( الدُّنْيَا وَيُكْثِرُ التَّلْبِيَةَ وَالصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْأَسْتِغْفَارَ وَالِدُّعَاءَ وَالْبُكَاءَ قَدْ تَمَّ ) أَيْ فِي هَذَا الْمَكَانِ ( تَسَكَّبَ ) أَيْ تَصَبَّ ( الْعِبْرَاتِ ) أَيْ الدَّمُوعِ جَمْعَ عِبْرَةٍ وَهِيَ الدَّمْعُ ( وَتَقَالُ ) بِمَعْنَى تَلْقَى وَتَزَالُ ( الْعَثَرَاتُ ) جَمْعُ عَثْرَةٍ وَهِيَ الزَّلَّةُ وَالْخَطِيئَةُ ( وَلَيْسَكُنْ أَكْثَرُ قَوْلِهِ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ) بِحِجِّي وَبِعَيْتِ وَهُوَ حِجِّي لَا يَمُوتُ بِيَعِهِ الْخَيْرُ ( وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، وَلِيدَعُ لِأَهْلِهِ وَأَحْبَابِهِ وَلِسَائِرِ الْمُسْلِمِينَ ، وَيَنْدُبُ أَنْ يَقِفَ عِنْدَ الصَّخَرَاتِ الْكِبَارِ لِلْمَفْرُوشَةِ أَسْفَلَ جَبَلِ الرَّحْمَةِ ) وَهُوَ جَبَلٌ بَوْسَطِ عَرَفَاتِ ( وَأَمَّا الصُّعُودُ إِلَى جَبَلِ الرَّحْمَةِ الَّذِي ) هُوَ ( فِي وَسْطِ عَرَفَةَ فَلَيْسَ فِي طُلُوعِهِ فَضِيلَةٌ زَائِدَةٌ فَالْوُقُوفُ صَحِيحٌ فِي جَمِيعِ تِلْكَ الْأَرْضِ الْمُتَّسِعَةِ ) الَّتِي هِيَ أَرْضُ عَرَفَةَ ( وَذَلِكَ الْجَبَلُ جُزْءٌ مِنْهَا هُوَ وَغَيْرُهُ سِوَاهُ ، وَالْوُقُوفُ

عند الصَّخَرَاتِ أَفْضَلُ ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ رَاكِبًا مُفْطَرًا ، وَالْأَفْضَلُ لِلرَّأَةِ الْجُلُوسُ فِي حَاشِيَةِ النَّاسِ .  
وَوَاجِبَاتُ الْوُقُوفِ حُضُورُ جُزْءٍ مِنْ عَرَافَاتٍ عَاقِلًا ، وَوَقْتُهُ مِنَ الزَّوَالِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ ،  
فَإِنْ حَضَرَ بِعَرَفَةَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا الْوَقْتِ وَهُوَ عَاقِلٌ وَلَوْ مَرًّا فِي لَحْظَةٍ فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ ، وَمَنْ فَاتَهُ ذَلِكَ  
أَوْ وَقَفَ مُغْنَى عَلَيْهِ فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجَّ فَيَتَحَلَّلُ بِفِعْلِ عُمْرَةٍ ، فَيَطُوفُ وَيَسْعَى وَيَحْلُقُ وَقَدْ حَلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ ، وَيَجِبُ  
عَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَدَمٌ لِلْفَوَاتِ مِثْلُ دَمِ التَّمَتُّعِ ، فَإِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ أَفَاضُوا إِلَى مَزْدَلِفَةَ ذَاكِرِينَ مُلَبِّينَ بِسَكِينَةٍ  
وَوَقَارٍ بِغَيْرِ مُزَاحِمَةٍ وَإِذَا ضَرَبَ دَوَابٌّ ، فَمَنْ وَجَدَ فُرْجَةً أَسْرَعَ ، وَيُؤْخِرُونَ الْمَغْرِبَ وَلِيَجْمَعُوهَا بِمَزْدَلِفَةَ  
مَعَ الْعِشَاءِ فَإِذَا صَلَّوْهَا نَزَلُوا وَصَلَّوْا وَبَاتُوا بِهَا وَصَلَّوْا الصُّبْحَ أَوَّلَ الْوَقْتِ وَيَأْخُذُونَ مِنْهَا حَصَى الْجِمَارِ سَبْعَ  
حَصَيَاتٍ لِقَطَا لَا تَكْسِيرًا ، وَالْأَفْضَلُ بِقَدْرِ الْبَاقِلَا ، وَيَقْفُونَ بَعْدَ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ، وَهُوَ جَبَلٌ  
صَغِيرٌ فِي آخِرِ الْمَزْدَلِفَةِ ، وَيَنْدُبُ صُعُودَهُ إِنْ أَمَكَّنَ ، وَهَنَكَ بِنَاءٌ مُحَدَّثٌ يَقُولُ الْعَوَامُ إِنَّهُ الْمَشْعَرُ الْحَرَامُ وَلَيْسَ  
كَذَلِكَ ، وَيُكْثِرُونَ التَّلْبِيَةَ وَالِدُعَاءَ وَالذِّكْرَ مُسْتَقْبِلِينَ الْقِبْلَةَ ، وَيَقُولُونَ : اللَّهُمَّ كَمَا أَوْفَقْتَنَا فِيهِ وَأَرَيْتَنَا إِيَّاهُ ،  
فَوْقَ قُنَا لَذِكْرِكَ كَمَا هَدَيْتَنَا ، وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا كَمَا وَعَدْتَنَا بِقَوْلِكَ ،

عند الصخرات أفضل والأفضل أن يكون راكبا مفطرا والأفضل للمرأة الجلوس في حاشية الناس ( أي في أطرافهم  
لأنه أستر ) ( وواجبات الوقوف ) ثلاثة : الأول ( حضور جزء من عرافات ) لمن كان متلبسا بنسك ولا بد أن يكون ( عاقلا )  
فهو الواجب الثاني ( ووقته من الزوال إلى طلوع الفجر الثاني من يوم النحر ) وهو الواجب الثالث ( فمن حضر بعرفة  
في شيء من هذا الوقت وهو عاقل ولو مَرًّا في لحظة فقد أدرك الحج ومن فاته ذلك أو وقف مغنى عليه ) أو سكران  
( فقد فاته الحج ) وأما المجنون إذا وقف مجنونا فقد انقلب حجه نقلا ولا يفوته وإذا فاته الحج ( فيتحلل بفعل عمره  
فيطوف ويسعى ويحلق وقد حل من إحرامه ) التحلل الثاني ( ويجب عليه القضاء ) في العام القابل ( ودم للفوات مثل  
دم التمتع ) في الترتيب والتقدير فعليه شاة يذبحها في حجة القضاء فإن عجز صام ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع ( فإذا  
غربت الشمس ) من ناسع عرفة وهم وقوف ( أفاضوا إلى مزدلفة ) على طريق البازمين ( ذاكرين ) الله تعالى ( ملبين )  
يسكنة ووقار ) أي بذل وانكسار ( بغير مزاحمة وإيذاء ) لأحد ( وضرب دواب فمن وجد فرجة أسرع ) بتحريك دابته  
( ويؤخرون ) صلاة ( المغرب وليجمعوها بمزدلفة مع العشاء ) جمع تأخير إذا كان مسافرا سفرا طويلا وإلا فلا يجوز الجمع  
( فإذا وصلوها ) أي مزدلفة ( نزلوا ) بها ( وصلوا ) للمغرب والعشاء ( وباتوا بها وصلوا الصبح أول الوقت ) وهذا هو  
الأكل وإلا فالواجب يتأدى بالنزول فيها ولو لحظة في النصف الثاني ( ويأخذون منها حصى الجمار ) ليلا ولا يأخذون إلا  
( سبع حصيات لقطا لا تكسيرا ) للأحجار ( والأفضل ) أن يكون الحصى ( بقدر الباقلا ) وهي حبة الفول ( ويقفون بعد  
الصلاة ) التي هي الصبح ( على المشعر الحرام وهو جبل صغير في آخر المزدلفة ويندب صعوده إن أمكن وهناك بناء محدد  
يقول العوام إنه المشعر الحرام وليس كذلك ) وتحصل السنة بالوقوف على هذا البناء ( ويكثرون ) هناك ( التلبية والدعاء  
والذكر مستقبلين القبلة ويقولون : اللهم كما أوفقتنا فيه وأرأيتنا إياه فوقنا لذكرك كما هديتنا وافرلنا وارحمنا كما وعدتنا بقولك ،

وَقَوْلِكَ الْحَقُّ : فَإِذَا أَفْضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ ، إِلَى قَوْلِهِ : غَفُورٌ رَحِيمٌ . رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ، فَإِذَا أَفْرَجَدَا : سَارُوا إِلَى مَنَى بِوَقَارٍ وَسَكِينَةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، فَإِذَا وَصَلُوا إِلَى وَادِي مُحَسَّرٍ ، وَهُوَ بِقُرْبِ مَنَى أَسْرَعُوا قَدْرَ رَمِيَةِ حَجَرٍ ، ثُمَّ يَسْلُكُونَ الطَّرِيقَ الْوَسْطَى الَّتِي تَرْمِيهِمْ عَلَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ ، فَكَمَا يَأْتُونَهَا وَهُمْ رُكْبَانٌ يَرْمُونَ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ بِتِلْكَ الْحَصِيَّاتِ السَّبْعِ الْمُلْتَقِطَةِ مِنَ الْمَزْدَلِفَةِ ، وَمِنْ أَيِّ مَكَانٍ التَّقْطُطِ الْحَصَى جَازَ مِنَ الْمَزْدَلِفَةِ وَغَيْرِهَا ، لَكِنْ يَكْرَهُ أَخْذَهَا مِنَ الرَّمْيِ وَالْحَشِّ وَالْمَسْجِدِ ، وَكَلَّمَا يَشْرَعُ فِي الرَّمْيِ يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ وَلَا يُبْلَى بَعْدَ ذَلِكَ ، وَصُورَةُ الرَّمْيِ أَنْ يَقِفَ بِيْطْنِ الْوَادِي بَعْدَ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ بِحَيْثُ تَكُونُ عَرَفَةُ عَنْ يَمِينِهِ وَمَكَّةُ عَنْ يَسَارِهِ وَيَسْتَقْبِلُ الْجَمْرَةَ وَيَرْمِي حَصَاةَ حَصَاةٍ يَمِينِهِ وَيَكْبُرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ حَتَّى يَرَى بَيَاضَ إِبْطِيهِ ، وَيَرْمِي رَمِيًّا ، وَلَا يَنْقُدُ نَقْدًا ، فَإِذَا فَرَّغَ مِنَ الرَّمْيِ ذَبَحَ هَدِيًّا إِنْ كَانَ مَعَهُ أَوْضَحَى ثُمَّ يَخْلُقُ الرَّجُلُ جَمِيعَ رَأْسِهِ ، هَذَا هُوَ الْأَفْضَلُ وَلَهُ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى ثَلَاثِ شَعْرَاتٍ مِنْهُ أَوْ تَقْصِيرَهَا ، وَالْأَفْضَلُ فِي التَّقْصِيرِ قَدْرُ أَمْلَةٍ مِنْ جَمِيعِ شَعْرِهِ ، وَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَالْأَفْضَلُ لَهَا التَّقْصِيرُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ .

وقولك الحق : فإذا أفضتم من عرفات إلى قوله : غفور رحيم . ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار فإذا أفرجدا (ساروا إلى منى بوقار وسكينة قبل طلوع الشمس فإذا وصلوا إلى وادي محسر وهو بقرب منى أسرعوا قدر رمية حجر) هذا الماشي ، والراكب يحرك دابته (ثم يسلكون الطريق الوسطى التي ترميهم) أي توصلهم (على جمره العقبة فكما يأتونها وهم ركبان يرمون جمره العقبة) أي يرمون جمره العقبة كما يأتونها فإن كانوا ركبانا رموها كذلك وإن أتوها مشاة رموها كذلك ولا يخفى ما في عبارة المصنف من القلاقة وعدم إفادة المراد ، ويرمون (بتلك الحصى السبع الملتقطة من المزدلفة ومن أي مكان التقط الحصى جاز من المزدلفة و) من (غيرها) ولكن يكره أخذها من الرمي (أي المكان الذي يرمى فيه و) يكره أخذها أيضا من (الحش و) من (المسجد) والحش المكان الذي تقضى فيه حاجة الإنسان ومع الكراهة يعتد بالرمي بما ذكر (وكما يشرع في الرمي يقطع التلبية أي عند الشروع في الرمي فالكاف بمعنى عند (ولا يلبى بعد ذلك) لأن الرمي من أسباب التحلل والمهتم يقطع التلبية بالشروع في الطواف . (وصورة الرمي) لجره العقبة (أن يقف بيطن الوادي بعد ارتفاع الشمس) بقدر رمح (بحيث تكون عرفة عن يمينه ومكة عن يساره ويستقبل الجمره) وهذا في يوم النحر ، وأما في باقي الأيام فيستقبل القبلة (ويرمي حصى حصى) فإذا رمى حصتين أو أكثر حسب حصى حصى ويسن أن يكون الرمي (بيمينه ويكبر مع كل حصى ويرفع يديه حتى يرى بياض إبطيه) ولا ترفع المرأة والحنفى (ويرمي رميا) أي شديدا بحيث يسمى رميا (ولا ينقد نقدا) بحيث لا يسمى رميا بأن يكون مثل نقد الدراهم (فإذا فرغ من الرمي ذبح هديا إن كان معه) سواء كان نذرا أو واجبا نذرا (أو وضحي) ثم يخلق الرجل جميع رأسه هذا هو الأفضل (أي خلق الجميع) وله أن يقتصر على ثلاث شعرات منه (أي الرأس لا من غيره كاللحية) أو تقصيرها والأفضل في التقصير قدر أملة من جميع شعره ، وأما المرأة فالأفضل لها التقصير على هذا الوجه (ولا تؤمر بالخلق .

وَيَكُونُ حَالُ الْحَلْقِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ مُكَبَّرًا، وَيَبْدَأُ الْحَالِقُ بِشَقِّهِ الْإِيْمَنَ وَيَدْفِنُ شَعْرَهُ، وَالْحَلْقُ رُكْنٌ لَا يَتِمُّ الْحَجُّ إِلَّا بِهِ وَيَبْقَى مُحْرَمًا إِلَى أَنْ يَأْتِيَ بِهِ، وَمَنْ لَا شَعْرَ لَهُ أَمَرَ الْمُوسَى عَلَى رَأْسِهِ ثُمَّ يَأْتِي مَكَّةَ فِي يَوْمِهِ فَيَطُوفُ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ وَهُوَ رُكْنٌ لَا يَتِمُّ الْحَجُّ إِلَّا بِهِ وَيَبْقَى مُحْرَمًا إِلَى أَنْ يَأْتِيَ بِهِ. وَصَفَتُهُ كَمَا تَقَدَّمَ، ثُمَّ يَصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ إِنْ كَانَ سَعَى مَعَ طَوَافِ الْقُدُومِ لَمْ يَعِدْهُ وَلَا سَعَى لِأَنَّ السَّعَى أَيْضًا رُكْنٌ لَا يَتِمُّ الْحَجُّ إِلَّا بِهِ وَيَبْقَى مُحْرَمًا إِلَى أَنْ يَأْتِيَ بِهِ. وَاعْلَمْ أَنَّ الرَّمْيَ وَالْحَلْقَ وَطَوَافَ الْإِفَاضَةِ الْأَفْضَلُ تَقْدِيمُ الرَّمْيِ، ثُمَّ الْحَلْقُ، ثُمَّ الطَّوَافُ؛ فَلَوْ أَتَى بِهَا عَلَى غَيْرِ هَذَا التَّرْتِيبِ فَقَدَّمَ وَآخَرَ جَازَ، وَبَدَخُلُ وَقْتُ الثَّلَاثَةِ بِنِصْفِ اللَّيْلِ مِنْ لَيْلَةِ النَّحْرِ وَيَخْرُجُ وَقْتُ رَمِي جَهْرَةَ الْعَقْبَةِ بِخُرُوجِ يَوْمِ النَّحْرِ وَيَبْقَى وَقْتُ الْحَلْقِ وَالطَّوَافِ مَتَرَاخِيًا وَلَوْ إِلَى سَنِينَ. وَلِلْحَجِّ تَحْلُلَانِ أَوَّلٌ وَثَانٍ، فَالْأَوَّلُ يَحْصُلُ بِإِثْنَيْنِ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ أَيُّهَا كَانَ إِمَّا حَلْقًا وَرَمَى أَوْ حَلْقًا وَطَوَافًا أَوْ رَمَى وَطَوَافًا، فَقَدْ فَعَلَ اثْنَيْنِ مِنْهَا حَصَلَ التَّحْلُلُ الْأَوَّلُ، وَيَحِلُّ بِهِ جَمِيعُ مَا حُرِّمَ عَلَيْهِ مَا عَدَا النِّسَاءَ مِنْ وَطْءٍ وَعَقْدِ نِكَاحٍ وَمُبَاشَرَةٍ، فَإِذَا فَعَلَ الثَّالِثَ حَلَّ لَهُ كُلُّ مَا حُرِّمَهُ الْإِحْرَامُ.

(فصل) فَإِذَا فَرَّغَ مِنْ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ وَالسَّعَى رَجَعَ إِلَى مَنَى وَبَاتَ بِهَا وَيَلْتَقِطُ فِي

(ويكون حال الحلق مستقبل القبلة مكبرا ويبدأ الحالق بشقه الأيمن ويدفن شعره، والحلق ركن لا يتم الحج إلا به ويبقى محرما إلى أن يأتي به) لأن التحلل موقوف عليه (ومن لا شعر له أمره موسى على رأسه) ندبا (ثم يأتي مكة في يومه فيطوف طواف الإفاضة وهو ركن لا يتم الحج إلا به ويبقى محرما إلى أن يأتي به. وصفته كما تقدم) ووقته موسع إلى ما لا نهاية له (ثم) بعد الطواف (يصلّي ركعتين) سنة الطواف (ثم إن كان سعى مع طواف القدوم لم يعده) بل يكره إعادته (ولإلا) بأن لم يكن سعى بعد القدوم (سعى) بعد الإفاضة (لأن السعى أيضا ركن لا يتم الحج إلا به ويبقى محرما إلى أن يأتي به) ويتأتى له التحلل الأول وعليه السعى بأن يرى ويحلق ويبقى عليه طواف الإفاضة والسعى. (واعلم أن الرمي والحلق وطواف الإفاضة) كل منها يسن فعله في هذا اليوم، ولكن (الأفضل تقديم الرمي ثم الحلق ثم الطواف) فلو أتى بها على غير هذا الترتيب فقدّم وآخر جاز. ويدخل وقت الثلاثة بنصف الليل من ليلة النحر) إن كان قد وقف قبل ذلك وإلا فلا يدخل حتى يقف (ويخرج وقت رمي جهرية العقبة) الفاضل بالزوال يوم النحر ويخرج الاختيار (ويخرج يوم النحر) وأما وقت الجواز فيمتد إلى آخر أيام التشريق (ويبقى وقت الحلق والطواف متراخيا ولو إلى سنين؛ وللحج تحللان أول وثان، فالأول يحصل بإثنين من هذه الثلاثة أيها كان إما حلق ورمي أو حلق وطواف أو رمي وطواف ففعل اثنين منها حصل التحلل الأول ويحل به) أي بالتحلل الأول (جميع ما حرم عليه) بالإحرام كالطيب والدهان والستر (ماعداء النساء) أي ما يتعلق بهن (من وطء وعقد نكاح ومباشرة) أي بشهوة (فإذا فعل الثالث) من الثلاثة المتقدمة (حل له كل ما حرمه الإحرام) أي ما حرم بسببه ولا يبقى للإحرام أثر بالنسبة للمحرمات وإن وجب عليه ما بقي من الرمي لأيام التشريق.

(فصل) فيما يتعلق بالرمي (فإذا فرغ من طواف الإفاضة والسعى رجع إلى منى وبات بها) ويستحب كون الرجوع قبل الظهر تيدرك صلاته بها (ويلتقط في) أول

أَيَّامُ التَّشْرِيقِ وَهُوَ ثَانِي الْعِيدِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ حَصَاةً مِنْ مَنَى وَيَتَجَنَّبُ الْمَوَاضِعَ الثَّلَاثَةَ الْمُتَقَدِّمَةَ ، فَإِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ رَمَى بِهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ فَيَرْمِي الْجُمْرَةَ الْأُولَى وَهِيَ الَّتِي تَلَى مَسْجِدَ الْحَيْفِ فَيَصْعَدُ إِلَيْهَا ، وَيَجْعَلُهَا عَنْ يَسَارِهِ وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَيَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ حَصَاةَ حَصَاةً كَمَا تَقَدَّمَ ، ثُمَّ يَنْحَرِفُ قَلِيلًا بَحِيثٌ لَا يَنَالُهُ الْحَصَى الَّذِي يَرْمِيهِ النَّاسُ وَتَبْقَى الْجُمْرَةُ خَلْفَهُ وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَيَدْعُو وَيَذْكُرُ بِخُشُوعٍ وَتَضَرُّعٍ بِقَدْرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ، ثُمَّ يَأْتِي الْجُمْرَةَ الثَّانِيَةَ فَيَفْعَلُ كَمَا فَعَلَ فِي الْأُولَى . فَإِذَا فَرَغَ مِنْهَا وَقَفَ وَدَعَا قَدْرَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ، ثُمَّ يَأْتِي الْجُمْرَةَ الثَّلَاثَةَ ، وَهِيَ جَمْرَةُ الْعَقَبَةِ الَّتِي رَمَاهَا يَوْمَ النَّحْرِ فَيَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ كَمَا فَعَلَ يَوْمَ النَّحْرِ سِوَاهُ ، فَيَسْتَقْبِلُهَا وَالْقِبْلَةَ عَنْ يَسَارِهِ ، فَإِذَا فَرَغَ لَا يَقِفُ عِنْدَهَا وَيَبِيدُ بَعْنَى ، ثُمَّ يَلْتَقِطُ مِنَ الْعَدِّ ، وَهُوَ ثَانِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ حَصَاةً فَيَرْمِي بِهَا الْجُمَرَاتِ الثَّلَاثَ كُلَّ جُمْرَةٍ بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ بَعْدَ الزَّوَالِ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَلَا يَجُوزُ رَمَى الْجَمَارِ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ ، وَيَجِبُ التَّرْتِيبُ فَيَرْمِي مَا يَلَى مَسْجِدَ الْحَيْفِ أَوَّلًا ، وَالْوَسْطَى ثَانِيًا ، وَالْعَقَبَةَ ثَالثًا ، وَيَنْدُبُ الْغَسْلَ كُلَّ يَوْمٍ لِلرَّمَى ، فَإِذَا رَمَى فِي ثَانِيِ التَّشْرِيقِ نَدَبَ لِلإِمَامِ أَنْ يَخْطُبَ خُطْبَةً يَعْلَمُهُمْ فِيهَا جَوَازَ النَّحْرِ وَيُودِعُهُمْ ، ثُمَّ يَتَخَيَّرُ :

( أَيَّامُ التَّشْرِيقِ وَهُوَ ثَانِي الْعِيدِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ حَصَاةً مِنْ مَنَى وَيَتَجَنَّبُ ) أَخَذَ الْحَصَى مِنْ ( الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ ) وَهِيَ لِلْمَسْجِدِ وَبَيْتِ الْحَلَاءِ ، وَالرَّمَى ( فَإِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ رَمَى بِهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ ) أَيْ صَلَاةَ الظُّهْرِ ( فَيَرْمِي الْجُمْرَةَ الْأُولَى وَهِيَ الَّتِي تَلَى مَسْجِدَ الْحَيْفِ ) يَفْتَحُ الْحَاءَ وَإِسْكَانَ الْيَاءِ مَسْجِدَ مَعْرُوفٍ بَعْنَى ( فَيَصْعَدُ إِلَيْهَا ) لَا تَنْهَى عَلَى مَحَلٍّ مَرْتَفِعٍ ( وَيَجْعَلُهَا عَنْ يَسَارِهِ وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ ) وَيَكُونُ شَقُّهُ الْأَيْمَنِ جِهَةَ الْجَبَلِ الَّذِي فِيهِ الْمَذْبَحُ ( وَيَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ حَصَاةَ حَصَاةً كَمَا تَقَدَّمَ ) ثُمَّ يَتَقَدَّمُ عَنْ مَحَلِّ مَوْقِفِهِ ، ( ثُمَّ يَنْحَرِفُ ) عَنْ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ ( قَلِيلًا بَحِيثٌ لَا يَنَالُهُ الْحَصَى ) الَّذِي يَرْمِيهِ النَّاسُ وَتَبْقَى الْجُمْرَةُ خَلْفَهُ وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَيَدْعُو وَيَذْكُرُ ( اللَّهُ تَعَالَى ) بِخُشُوعٍ وَتَضَرُّعٍ بِقَدْرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ثُمَّ يَأْتِي الْجُمْرَةَ الثَّانِيَةَ ( وَتَسْمَى الْجُمْرَةُ الْوَسْطَى وَالْأُولَى الْكُبْرَى ) فَيَفْعَلُ كَمَا فَعَلَ فِي الْأُولَى ، فَإِذَا فَرَغَ مِنْهَا وَقَفَ وَدَعَا قَدْرَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ ثُمَّ يَأْتِي الْجُمْرَةَ الثَّلَاثَةَ وَهِيَ جَمْرَةُ الْعَقَبَةِ الَّتِي رَمَاهَا يَوْمَ النَّحْرِ فَيَرْمِيهَا بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ كَمَا فَعَلَ يَوْمَ النَّحْرِ سِوَاهُ فَيَسْتَقْبِلُهَا وَالْقِبْلَةَ عَنْ يَسَارِهِ هَذَا خِلَافَ الْأَفْضَلِ فَإِنَّ الْأَفْضَلَ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ فِيهَا كَالْأُولَى وَالثَّانِيَةِ وَإِنْ كَانَ الْأَفْضَلُ يَوْمَ النَّحْرِ جَعَلَهَا عَنْ يَسَارِهِ ( فَإِذَا فَرَغَ لَا يَقِفُ عِنْدَهَا ) كَالْأَوَّلِينَ ( وَيَبِيدُ ) الْحَاجَّ وَجُوبًا ( بَعْنَى ) اللَّيْلَةَ الثَّانِيَةَ مِنْ لَيْلَى التَّشْرِيقِ ( ثُمَّ يَلْتَقِطُ مِنَ الْعَدِّ وَهُوَ ثَانِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ حَصَاةً فَيَرْمِي بِهَا الْجُمَرَاتِ الثَّلَاثَ كُلَّ جُمْرَةٍ ) مِنْهَا ( بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ بَعْدَ الزَّوَالِ كَمَا تَقَدَّمَ ) أَيْ لَا يَصِحُّ ( رَمَى الْجَمَارِ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ إِلَّا بَعْدَ الزَّوَالِ . وَيَجِبُ التَّرْتِيبُ ) فِي الرَّمَى فِي الْمَسْكَانِ ( فَيَرْمِي مَا ) أَيْ الْجُمْرَةَ الَّتِي ( تَلَى مَسْجِدَ الْحَيْفِ أَوَّلًا وَالْوَسْطَى ثَانِيًا وَالْعَقَبَةَ ثَالثًا ) فَلَوْ تَرَكَ حَصَاةً مِنَ الْأُولَى مَهْوَا ثُمَّ رَمَى مَا بَعْدَهَا لَمْ يَصِحَّ الرَّمَى فَيَلْزِمُهُ أَنْ يَكْمَلَ رَمَى الْأُولَى ثُمَّ يَعِيدُ مَا بَعْدَهُ . ( وَيَنْدُبُ الْغَسْلَ كُلَّ يَوْمٍ لِلرَّمَى ) فَإِذَا رَمَى فِي ثَانِيِ التَّشْرِيقِ نَدَبَ لِلإِمَامِ أَنْ يَخْطُبَ خُطْبَةً يَعْلَمُهُمْ فِيهَا جَوَازَ النَّحْرِ ( وَهُوَ أَنْ يَكُونَ وَاقِعًا بَعْدَ الزَّوَالِ وَبَعْدَ الرَّمَى ) ( وَيُودِعُهُمْ ) بِمَا - الْخُطْبَةُ ( ثُمَّ يَتَخَيَّرُ ) الشَّخْصَ



بين أن يتعجل في يومين . وبين أن يتأخر ، فإذا أراد التعجيل فلينفر بشرط أن يرتحل من منى قبل الغروب ، فإن غربت وهو بمنى امتنع التعجيل ولزمه المبيت ورعى الغد ، وإن لم يرد التعجيل باتت بمنى والتقط إحدى وعشرين حصاة يرميها من الغد بعد الزوال كما تقدم ثم ينفر ، ويندب أن ينزل المحصب وهو عند الجبل الذي عند مقابر مكة ، وقد فرغ من حجه وإذا أراد الاعتار اعتمر من الحل كما سيأتي في صفة العمرة ، فإذا أراد الرجوع إلى بلده أتى مكة وطاف للوداع ثم ركع ركعتيه ووقف في الملتزم بين الحجر الأسود والباب وقال : اللهم إن البيت بيتك ، والعبد عبدك ، وابن عبدك ، حملتني على ما سخرت لي من خلقك ، حتى صيرتني في بلادك ، وبلغتني بنعمتك حتى أعنتني على قضاء مناسكك ، فإن كنت رضية عني فازدد عني رضا ، وإلا فمن الآن قبل أن تنأى عن بيتك دارى ، ويبعد عنه مزارى ، هاذا أوان أنصرافى إن أذنت لي ، غير مستبدل بك ، ولا ببيتك ، ولا راغب عنك ، ولا عن بيتك ؛ اللهم فأصحبني العافية في بدنى ، والعصمة في ديني ، وأحسن متقلي ، وارزقني العمل بطاعتك ما أبقيتني ، واجمع لي خيري الدنيا والآخرة إنك على كل شيء قدير ، ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يمضي على عادته ، ولا يرجع القهقري ، ثم يعجل الرحيل ، فإن وقف بعد ذلك أو تشاغل بشيء لا تعلق له بالرحيل ،

( بين أن يتعجل في يومين ، وبين أن يتأخر ، فإذا أراد التعجيل فلينفر ) منها أي منى إلى مكة ( بشرط أن يرتحل من منى قبل الغروب ) للشمس ، ولو لم ينفصل منها إلا بعد الغروب فإذا وجد هذا الشرط سقط عنه مبيت الليلة الثالثة ، ورعى يومها ( فإن غربت وهو بمنى امتنع التعجيل ولزمه المبيت ورعى الغد ، وإن لم يرد التعجيل بات بمنى والتقط إحدى وعشرين حصاة يرميها من الغد بعد الزوال كما تقدم ثم ينفر ) ولا يشترط في هذا النفر شيء . ( ويندب أن ينزل المحصب وهو عند الجبل الذي ) هو ( عند مقابر مكة وقد فرغ من حجه ) وتمت أعماله ( وإذا أراد الاعتار اعتمر من الحل كما سيأتي ذلك في صفة العمرة ، فإذا أراد الرجوع إلى بلده أتى مكة وطاف للوداع ) وجوبا ( ثم ركع ركعتيه ووقف في الملتزم بين الحجر الأسود والباب ) أي باب المسكبة وهو من المواضع التي يستجاب فيها الدعاء ( وقال : اللهم إن البيت بيتك ، والعبد عبدك ، وابن عبدك ، حملتني على ما سخرت لي من خلقك حتى صيرتني في بلادك وبلغتني بنعمتك حتى أعنتني على قضاء مناسكك ، فإن كنت رضية عني فازدد عني رضا وإلا فمن ) بتتديد النون : من الامتنان ( الآن ) بالرضا ( قبل أن تنأى ) أي تبعد ( عن بيتك دارى ويبعد عنه مزارى ) أي مكان زيارتي ( هذا أوان أنصرافى إن أذنت لي غير مستبدل بك ) غيرك ( ولا ببيتك ولا راغب عنك ولا عن بيتك ) أي كارها له ( اللهم فأصحبني العافية في بدنى والعصمة ) أي الحفظ عن المعاصي ( في ديني وأحسن متقلي ) أي أحسن انقلابي إلى وطني ( وارزقني العمل بطاعتك ما أبقيتني واجمع لي خيري الدنيا والآخرة إنك على كل شيء قدير ، ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يمضي ) أي يمضي ( على عادته ) من جمل ظهره للبيت ( ولا يرجع القهقري ) بأن يمس وجهه للبيت وظهره لباب الوداع ( ثم يعجل الرحيل ، فإن وقف بعد ذلك أو تشاغل بشيء لا تعلق له بالرحيل ) كمشاء شيء أو قضاء دين ،

لَمْ يَعْتَدِ بَطَوَافِهِ عَنِ الْوَدَاعِ وَتَلَزُمُهُ إِعَادَتُهُ، فَإِنْ تَعَلَّقَ بِالرَّحِيلِ كَشَدَّ رَحْلَ وَشَرَاءَ زَادَ وَنَحَوَهُ لَمْ يَضُرَّ، وَلِلْحَائِضِ أَنْ تَتَفَرَّ بِلاَ وَدَاعٍ وَلَا دَمٍ عَلَيْهَا، وَيَنْدَبُ أَنْ يَدْخُلَ الْبَيْتَ حَافِيًا إِنْ لَمْ يُوْذِ أَحَدًا بِمِرَاحَةٍ وَنَحَوَهَا، فَإِذَا دَخَلَ مَشَى تَلْقَاءَ وَجْهِهِ حَتَّى يَبْقَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِدَارِ الْمُقَابِلِ لِلْبَابِ أَلَا تَهُ أَذْرِعَ، فَهَنَّاكَ يَصْلَى، فَهُوَ مُصَلَّى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَكْثُرُ مِنَ الْإِعْتِمَارِ وَالنَّظَرِ إِلَى الْبَيْتِ وَالطَّوَافِ وَشُرْبِ مَاءِ زَمْزَمَ لِمَا أَحَبَّ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ وَالْدُنْيَا، وَأَنْ يَتَضَلَّعَ مِنْهُ، وَيَزُورَ الْمَوَاضِعَ الشَّرِيفَةَ بِمَكَّةَ، وَيَحْرُمُ أَخْذُ شَيْءٍ مِنْ طِيبِ الْكَعْبَةِ وَتُرَابِ الْحَرَمِ وَأَحْجَارِهِ، وَلَا يَسْتَصْحَبُ شَيْئًا مِنَ الْأَكْوِزَةِ وَالْأَبَارِيقِ الْمَعْمُولَةِ مِنْ حَرَمِ الْمَدِينَةِ أَيْضًا.

(فصل) صفة العمرة أن يحرم بها كما يحرم بالحج، فإن كان مكياً فمن أدنى الحل، وإن كان آفاقياً فمن الميقات كما تقدم، ويحرم بإحرامها جميع ما حرم بإحرام الحج، ثم يدخل مكة فيطوف طواف العمرة ولا يشرع لها طواف قدوم، ثم يسمى، ثم يحلق رأسه أو يقصر وقد حل منها، وأركانها إحرام وطواف وسعى وحلق، وأركان الحج هذه الأربعة والوقوف؛ وواجباته كون الإحرام من الميقات ورمى الجمار والمبيت بمزدلفة وليالي منى وطواف الوداع،

(لم يعتد بطوافه عن الوداع وتلزمه إعادته، فإن تعلق بالرحيل كشد رحل وشراء زاد ونحوه لم يضر، وللحائض أن تنفر بلا وداع) ومثلها النفساء (ولا دم عليها). ويندب أن يدخل البيت (أي الكعبة) حافياً) للتبرك ولكن ذلك مشروط بعدم الإيذاء بـ (أن لم يؤذ أحداً بمِرَاحَةٍ ونحوها فإذا دخل مشى تلقاء وجهه حتى يبقى بينه وبين الجدار المقابل للبَاب ثلاثة أذرع فهناك يصلى فهو مصلى النبي صلى الله عليه وسلم، ويكثر من الاعتبار) مدة إقامته (و) من (النظر إلى البيت و) يسن أن يكثر (الطواف) بالبيت (و) من (شرب ماء زمزم لما أحب من أمر الدين والدنيا وأن يتضلع منه) ويقول عند شربه: اللهم إنه بلغني عن نبيك صلى الله عليه وسلم أنه قال «ماء زمزم لما شرب له» وإن شربه لتنفر لي ويذر ما يريد من الشرب ديناً ودنيا (و) يسن أن (يزور المواضع الشريفة بمكة) كقوله النبي صلى الله عليه وسلم ومولد علي وخديجة رضي الله عنهما (ويحرم أخذ شيء من طيب الكعبة) ولو للتبرك، من أخذه لزمه رده (و) كذلك يحرم أخذ شيء من (تراب الحرم وأحجاره) احتراماً له عن أن ينقل (ولا يستصحب شيئاً من الأكوزة والأباريق المعمولة من طين حرم المدينة أيضاً) فيحرم نقل شيء من تراب حرمها وأحجاره كمكة.

(فصل) في صفة العمرة والاحصار وزيارة قبره صلى الله عليه وسلم. (صفة العمرة أن يحرم بها كما يحرم بالحج) في وجوب النية والتجرد وسنة الغسل (فإن كان مضطجاً فمن أدنى الحل) أي من أي مكان من الحل يكون أقرب (وإن كان آفاقياً فمن الميقات) الذي جعل للحاج (كما تقدم ويحرم بإحرامها جميع ما حرم بإحرام الحج ثم يدخل مكة فيطوف طواف العمرة ولا يشرع لها طواف قدوم، ثم يسمى، ثم يحلق رأسه أو يقصر وقد حل من (أركانها) أربعة (إحرام وطواف وسعى وحلق. وأركان الحج هذه الأربعة والوقوف) برفة، وبزله الترتيب في المعظم. (وواجباته كون الإحرام من الميقات ورمى الجمار) الثلاث (والمبيت بمزدلفة و) المبيت (ليالي منى وطواف الوداع) وليس من مناسك الحج بل كل من أراد مفارقة مكة إلى مسافة القصر لزمه سواء كان مكياً أو غيره وما

وَمَا عَدَا ذَلِكَ سُنَنٌ ، فَإِنْ تَرَكَ رُكْنًا لَمْ يَحِلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ حَتَّى يَأْتِيَ بِهِ ، وَمَنْ تَرَكَ وَاجِبًا لَزِمَهُ دَمٌ ، وَمَنْ تَرَكَ سُنَّةً لَمْ يَلْزِمَهُ شَيْءٌ ، وَمَنْ أَحْصَرَهُ عَدُوٌّ عَنْ مَكَّةَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ طَرِيقٌ آخَرُ تَحِلُّلٍ ، بَانَ يَنْوِي التَّحِلُّلَ ، وَيَحْلِقُ رَأْسَهُ ، وَيُرِيقُ دَمًا مَكَانَهُ إِنْ وَجَدَهُ ، وَإِلَّا أَخْرَجَ طَعَامًا بِقِيَمَتِهِ ، وَإِنْ عَجَزَ صَامَ لِكُلِّ مَدَّةٍ يَوْمًا وَلَا قَضَاءً ، وَيَنْدُبُ إِذَا فَرَغَ مِنْ حَجِّهِ زِيَارَةَ قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيُصَلِّيُ تَحِيَّةَ مَسْجِدِهِ ، ثُمَّ يَأْتِي الْقَبْرَ الشَّرِيفَ الْمُسَكَّرَمَ فَيَسْتَدِيرُ الْقَبْلَةَ وَيَجْعَلُ قُنْدِيلَ الْقَبْلَةِ الَّذِي عِنْدَ رَأْسِ الْقَبْرِ عَلَى رَأْسِهِ ، وَيَطْرُقُ رَأْسَهُ ، وَيَسْتَحْضِرُ الْهَيْبَةَ وَالْخُشُوعَ ، ثُمَّ يَسْلُمُ وَيُصَلِّيُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِصَوْتٍ مُتَوَسِّطٍ ، وَيَدْعُو بِمَا أَحَبَّ ، ثُمَّ يَتَأَخَّرُ إِلَى جِهَةِ يَمِينِهِ قَدَرُ ذِرَاعٍ فَيَسْلُمُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ ، ثُمَّ يَتَأَخَّرُ قَدَرُ ذِرَاعٍ فَيَسْلُمُ عَلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى مَوْقِفِهِ الْأَوَّلِ وَيُكْثِرُ الدُّعَاءَ وَالتَّوَسُّلَ وَالصَّلَاةَ عَلَيْهِ ، ثُمَّ يَدْعُو عِنْدَ الْمَنْبَرِ وَفِي الرُّوَضَةِ ، وَلَا يَحْجُوزُ الطَّوَافُ بِالْقَبْرِ ، وَيَكْرَهُ إِمْلَاقُ الظَّهْرِ وَالْبَطْنِ بِهِ ، وَلَا يَقْبَلُهُ وَلَا يَسْتَلِمُهُ ، وَمَنْ أَقْبَحَ الْبَدْعِ أَكْلُ التَّمْرِ فِي الرُّوَضَةِ ، وَيَزُورُ الْبَقِيعَ ، فَإِذَا أَرَادَ الرَّحِيلَ وَدَعَ الْمَسْجِدَ بِرُكْعَتَيْنِ ، وَالْقَبْرَ الْكَرِيمَ بِالزِّيَارَةِ وَالِدُّعَاءِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

( وما عدا ذلك سنن ، فإن ترك ركنًا ) من أركان الحج والعمرة ( لم يحل من إحرامه حتى يأتي به ، ومن ترك واجبًا لزمه دم ، ومن ترك سنة لم يلزمه شيء ، ومن أحصره ) أي منعه ( عدوٌّ عن مكة ولم يكن له طريق آخر لتحلل بأن ينوي التحلل ) أي الخروج من الإحرام ( ويحلق رأسه ) بعد الذبح وتسكون النية مقارنة للذبح وللحلق ( ويريق دمًا مكانه إن وجدته ) وأما إن أحصر بالمرض فإنه لا يتحلل به إلا إذا شرطه بأن قال في نيته نويت حنًا ، وإذا مرضت تحللت بنفس المرض فإذا مرض صار حلالًا ولا يتوقف على ذبح ، وإذا أحصر عن الوقوف ولم يحصر عن مكة دخلها وتحلل بعمل عمرة ( وإلا ) بأن فقد الدم ولم يجده أو وجدته زائدًا عن ثمن المثل ( أخرج ) المثل ( طعامًا بقيمته ) أي يشتري بقيمته بعد التقويم طعامًا ويتصدق به على فقراء الحرم ( وإن عجز صام لكل مدة يوما ولا يجب عليه الد ( قضاء ) إن كان تلوًا . وأما إن كان فرضًا ففي ذمته إن استقر عليه . ( ويندب إذا فرغ من حجه زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم ) لأنها من أكبر القربات ( فيصل تحية مسجد ، ثم يأتي القبر الشريف المسكَّرَمَ فيستدير القبلة ويجعل الد ( قنديل ) الذي في القبلة الذي عند رأس القبر على رأسه ويطرق رأسه ويستحضر ) في قلبه ( الهيبة والخشوع ، ثم يسلم على النبي صلى الله عليه وسلم بصوت متوسط ، ويدعو بما أحب ، ثم يتأخر إلى جهة يمينه قدر ذراع فيسلم على أبي بكر ) لأن رأسه عند حنكته الشريف ( ثم يتأخر قدر ذراع فيسلم على عمر رضي الله عنهما ) لأن رأسه عند حنكته أبي بكر رضي الله عنهما . ( ثم يرجع إلى موقفه الأول ) الذي وقف فيه عند رأس النبي صلى الله عليه وسلم ( ويكثر الدعاء والتوسل والصلاة عليه ، ثم يدعو عند المنبر وفي الروضة ولا يحوز الطواف بالقبر ، ويكره إملاق الظهر والبطن به ولا يقبله ولا يستلمه . ومن أقبح البدع أكل التمر في الروضة ويזור البقيع ، فإذا أراد الرحيل ودع المسجد بركعتين و ) ودع ( القبر الكريم بالزيارة ) له ( والدعاء ) عنده ، وينصرف متحزنًا على فراق القبر الكريم ( والله أعلم )

## بَابُ الْأَضْحِيَّةِ

هِيَ سَنَةٌ مُؤَكَّدَةٌ يَنْدُبُ لِمَنْ أَرَادَهَا أَنْ لَا يَحَاقُ شَعْرُهُ ، وَلَا يَقْلَمُ ظُفْرُهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ حَتَّى يُضْحِيَ ؛  
وَيَدْخُلُ وَقْتُهَا إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، وَمَضَى قَدْرُ صَلَاةِ الْعِيدِ وَالْخُطْبَتَيْنِ ، وَيَخْرُجُ بِخُرُوجِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَهِيَ  
ثَلَاثَةٌ بَعْدَ الْعِيدِ ، وَلَا تَجُوزُ إِلَّا بِإِبِلٍ أَوْ بَقَرٍ أَوْ غَنَمٍ ؛ وَأَقْلَ سَنَةٍ فِي الْإِبِلِ خَمْسُ سِنِينَ وَدَخَلَ فِي السَّادَةِ ،  
وَفِي الْبَقَرِ وَالْمَعْزِ سَتَانِ ، وَدَخَلَتْ فِي الثَّالِثَةِ ، وَفِي الضَّأْنِ سَنَةٌ وَدَخَلَ فِي الثَّانِيَةِ ؛ وَتَجْزَى الْبَدَنَةُ عَنْ سَبْعَةٍ ،  
وَالْبَقَرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ ، وَلَا تَجْزَى شَاةٌ إِلَّا عَنْ وَاحِدٍ ؛ وَشَاةٌ أَفْضَلُ مِنْ شَرَكَةٍ فِي بَدَنَةٍ . وَأَفْضَلُهَا الْبَدَنَةُ ، ثُمَّ  
الْبَقَرَةُ ، ثُمَّ الضَّأْنُ ، ثُمَّ الْمَعْزُ ؛ وَأَفْضَلُهَا الْبَيْضَاءُ ، ثُمَّ الصُّفْرَاءُ ، ثُمَّ الْبَلَقَاءُ ثُمَّ السُّودَاءُ ، وَتَشْتَرِطُ سَلَامَةُ  
الْأَضْحِيَّةِ عَنِ الْعُيُوبِ الَّتِي تَنْقُصُ اللَّحْمَ ، فَلَا تَجْزَى الْعَرَجَاءُ وَالْعَوْرَاءُ وَالْمَرِيضَةُ ، فَإِنْ قَلَّتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ جَازَ ،  
وَلَا تَجْزَى الْعَجَفَاءُ وَالْمَجْنُونَةُ وَالْجَرْبَاءُ وَالَّتِي قُطِعَ بَعْضُ أُذُنِهَا وَأَبْيَنَ وَإِنْ قَلَّ أَوْ قُطِعَتْ مِنْ نَحْوِهَا وَتَحْوَاهُ إِنْ  
كَانَتْ كَبِيرَةً ، وَتَجْزَى مَشْرُوطَةُ الْأُذُنِ وَمَكْسُورَةُ كُلِّ الْقَرْنِ أَوْ بَعْضُهُ ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَذْبَحَ بِنَفْسِهِ ، فَإِنْ لَمْ  
يُحْسِنْ فَلْيَحْضُرْ ، وَيَجِبُ أَنْ يَنْوِيَ عِنْدَ الذَّبْحِ ،

## (بَابُ الْأَضْحِيَّةِ)

( هِيَ سَنَةٌ مُؤَكَّدَةٌ يَنْدُبُ لِمَنْ أَرَادَهَا أَنْ لَا يَحَاقُ شَعْرُهُ وَلَا يَقْلَمُ ظُفْرُهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ حَتَّى يُضْحِيَ ) فَإِنْ أزال  
شيئا من ذلك كَرِهَ كَرَاهَةً تَنْزِيهَ ( وَيَدْخُلُ وَقْتُهَا إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَمَضَى قَدْرُ صَلَاةِ الْعِيدِ وَالْخُطْبَتَيْنِ ) فَإِنْ ذَبَحَ  
قَبْلَ ذَلِكَ لَمْ يَجْزَ وَلَمْ يَسْمَعْ أَضْحِيَّةَ ( وَيَخْرُجُ ) وَقْتُهَا ( بِخُرُوجِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَهِيَ ثَلَاثَةٌ بَعْدَ ) يَوْمِ ( الْعِيدِ ، وَلَا تَجُوزُ )  
وَلَا تَصِحُّ ( إِلَّا بِإِبِلٍ أَوْ بَقَرٍ أَوْ غَنَمٍ . وَأَقْلَ سَنَةٍ فِي الْإِبِلِ خَمْسُ سِنِينَ وَدَخَلَ فِي السَّادَةِ ، وَفِي الْبَقَرِ وَالْمَعْزِ سَتَانِ  
وَدَخَلَ فِي الثَّالِثَةِ ، وَفِي الضَّأْنِ سَنَةٌ وَدَخَلَ فِي الثَّانِيَةِ ) وَتَجْزَى الْجَذَعَةُ ، وَهِيَ مَا أَجْدَعَتْ مَقْدَمَ أَسْنَانِهَا وَإِنْ لَمْ  
تَسْتَكْمِلْ سَنَةً ( وَتَجْزَى الْبَدَنَةُ ) أَيْ الْوَاحِدَةُ مِنَ الْإِبِلِ ( عَنْ سَبْعَةٍ ) بِمَنْ تَسَنُّ لَهُمُ الْأَضْحِيَّةُ ( وَ ) كَذَلِكَ ( الْبَقَرَةُ )  
عَنْ سَبْعَةٍ وَلَا تَجْزَى شَاةٌ إِلَّا عَنْ وَاحِدٍ ، وَشَاةٌ ( أَفْضَلُ مِنْ شَرَكَةٍ فِي بَدَنَةٍ ، وَأَفْضَلُهَا ) أَيْ الْأَضْحِيَّةُ مِنْ  
حَيْثُ كَثَرَتِ اللَّحْمُ ( الْبَدَنَةُ ثُمَّ الْبَقَرَةُ ثُمَّ الضَّأْنُ ، ثُمَّ الْمَعْزُ ، وَأَفْضَلُهَا ) أَيْ الشَّيْءُ مِنْ حَيْثُ اللَّوْنُ ( الْبَيْضَاءُ ، ثُمَّ الصُّفْرَاءُ  
ثُمَّ الْبَلَقَاءُ ) أَيْ الَّتِي فِيهَا سُودٌ وَبَيَاضٌ ( ثُمَّ السُّودَاءُ ، وَتَشْتَرِطُ سَلَامَةُ الْأَضْحِيَّةِ عَنِ الْعُيُوبِ الَّتِي تَنْقُصُ اللَّحْمَ فَلَا تَجْزَى  
الْعَرَجَاءُ ) أَيْ الْبَيْنَ عَرَجِهَا ، وَأَمَّا الْعَرَجُ الْخَفِيفُ فَلَا يَضُرُّ ( وَالْعَوْرَاءُ وَالْمَرِيضَةُ ، فَإِنْ قَلَّتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ جَازَ ) أَنْ  
يُضْحِيَ بِمَنْ هِيَ بِهِ ( وَلَا تَجْزَى الْعَجَفَاءُ ) وَهِيَ ذَاهِبَةُ اللَّحْمِ مِنْ شِدَّةِ هَزَالِهَا ( وَالْمَجْنُونَةُ وَالْجَرْبَاءُ ) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَا  
( وَالَّتِي قُطِعَ بَعْضُ أُذُنِهَا وَأَبْيَنَ ) أَيْ انْفَصَلَ ( وَإِنْ قَلَّ أَوْ قُطِعَ مِنْ نَحْوِهَا وَنَحْوَهُ ) مِنْ كُلِّ عَضْوٍ كَبِيرٍ ( إِنْ كَانَتْ )  
الْقِطْعَةُ ( كَبِيرَةً ، وَتَجْزَى مَشْرُوطَةُ الْأُذُنِ ) أَيْ مَشْقُوقَتِهَا ( وَمَكْسُورَةُ كُلِّ الْقَرْنِ أَوْ بَعْضُهُ ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَذْبَحَ بِنَفْسِهِ )  
إِنْ أَحْسَنَ ( فَإِنْ لَمْ يَحْسِنْ فَلْيَحْضُرْهَا ) أَيْ الْأَضْحِيَّةُ مِنْ لَمْ يَذْبَحَ بِنَفْسِهِ ( وَيَجِبُ ) عَلَى الْمُضْحِي إِذَا كَانَتْ الْأَضْحِيَّةُ غَيْرَ  
مُعِينَةٍ بِالْذَّبْحِ ( أَنْ يَنْوِيَ عِنْدَ الذَّبْحِ ) حَتَّى تَقَعَ ضَحِيَّةٌ . أَمَّا الَّتِي عَيِنَتْ بِالْذَّبْحِ فَتَكْفِي النِّيَّةُ فِيهَا قَبْلَ الذَّبْحِ ، وَتَكْفِي  
نِيَّةَ الْوَكْلِ عِنْدَ التَّوَكُّلِ ، وَيَصِحُّ أَنْ يَفْوُضَ النِّيَّةَ لغيره ،

وَيَنْدَبُ أَنْ يَأْكُلَ الثَّلَثَ، وَيَهْدِي الثَّلَثَ، وَيَتَصَدَّقُ بِالثَّلَثِ: وَيَجِبُ التَّصَدُّقُ بِشَيْءٍ، وَإِنْ قُلَّ، وَأُخْلِدَ  
بِتَصَدُّقِهِ أَوْ يَنْتَفَعُ بِهِ فِي الْبَيْتِ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ وَلَا يَبِيعُ شَيْءٌ مِنَ اللَّحْمِ؛ وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْأَكْلُ مِنَ الْأَشْخِيَةِ الْمَنْذُورَةِ.  
(فَصْلٌ) يَنْدَبُ لِمَنْ وَلَدَ لَهُ وَلَدٌ أَنْ يَخْلُقَ رَأْسَهُ يَوْمَ السَّابِعِ، وَيَتَصَدَّقُ بِوِزْنِ شَعْرِهِ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً،  
وَأَنْ يُؤْذَنَ فِي أُذُنِهِ الْيُمْنَى، وَيُقِيمَ فِي الْيُسْرَى، ثُمَّ إِنْ كَانَ غُلَامًا ذُبِحَ عَنْهُ شَاتَانِ تَجْزِيَانِ فِي الْأَشْخِيَةِ، وَإِنْ  
كَانَتْ جَارِيَةً فَشَاةٌ، وَتَطْبِخُ بِحُلُوٍّ، وَلَا يَكْسِرُ الْعَظْمَ، وَيُفَرِّقُ عَلَى الْفُقَرَاءِ وَيُسَمِّيهِ بِاسْمِ حَسَنِ كَمُحَمَّدٍ  
وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ.

### بَابُ الْأَطْعَمَةِ

يُؤْكَلُ بَقَرُ الْوَحْشِ وَحِمَارُ الْوَحْشِ وَالضَّبُعُ وَالْعَلَبُ وَالْأَرْنَبُ وَالْقَنْفُذُ وَالْوَبْرُ وَالظُّبْيُ وَالضَّبُّ وَالنَّعَامَةُ وَالْخَيْلُ؛  
وَلَا يُؤْكَلُ السَّنُورُ، وَلَا الْحَشَرَاتُ الْمُسْتَحْبَةُ كَالنَّمْلِ وَالذَّبَابِ وَنَحْوِهِمَا، وَلَا مَا يَتَقَوَّى بِنَابِهِ كَالْأَسَدِ وَالْفَهْدِ  
وَالنَّمْرِ وَالذَّنْبِ وَالذَّبِّ وَالْقَرْدِ وَنَحْوِهَا، وَمَا

(ويندب أن يأكل الثلث ويهدي الثلث ويتصدق بالثلث) نينا، (ويجب التصديق بشيء) منها نينا (وإن قلَّ والجِلْد يتصدق  
به أو ينتفع به في البيت، ولا يجوز بيعه، ولا يبيع شيء من اللحم) والشحم مثله وكذلك الصوف (ولا يجوز له الأكل من  
الأشحية المنذورة) بالتعيين كأن قال هذه الشاة لله على نذر أن أذبحها ومثلها المعينة عما في الدمة كأن قال لله على نذر  
أن أذبح شاة ثم جاء لشاة معينة وجعلها عما في ذمته فكلا القسمين لا يجوز الأكل منه، وكذلك الهدى المنذور للحرم.  
(فصل) في العقيقة. وهي لنة الشعر الذي على رأس الولد حين ولادته، وشراعا ما يذبح عند خلق شعره  
(يندب لمن ولد له ولد أن يخلق رأسه يوم السابع) ولو أنثى (ويتصدق بوزن شعره ذهبا أو فضة وأن يؤذن في أذنه  
اليمنى) (وأن يؤذن في أذنه اليسرى ثم إن كان) المولود (غلاما ذبح عنه شاتان تجزئان في الأضحية، وإن كانت  
جارية فشاة وتطبخ بحلو) إلا رجلها فتعطى نية للقبالة (ولا يكسر العظم ويفرق) لحمها مطبوخا (على الفقراء  
ويسميه) أي للمولود (باسم حسن كمحمد وعبد الرحمن) وعبد الله، ولو مات قبل التسمية استحب تسميته وتسمية  
السقط والمخاطب بالعقيقة من تلزمه نفقته لو كان فقيرا إذا كان موسرا وقت استحبابها.

### (بَابُ الْأَطْعَمَةِ)

أى ما يحل منها وما يحرم ومعرفة ذلك من آكد الواجبات (يؤكل بقر الوحش وحمير الوحش) ولا يمنع استئناسها  
لحمها (و) يؤكل (الضبع والعلب والأرنب والقنفذ والوبر) دوية أصغر من الهر لا ذنب لها (والظبي والضب والنعام  
والخيل، ولا يؤكل السنور ولا الحشرات المستحبة كالنمل) ويحرم قتل النمل الكبير والبلاني بخلاف الصغير كالقمل (و)  
كذلك يحرم مثل (الذباب ونحوها) من الحشرات المستحبة كالخنفساء، والحشرات هي صغار دواب الأرض ومنها مستحب  
وهو الحرام ومنها غير مستحب وهو كالجراد والقنفذ فهو حلال (ولا) يحرم أيضا (ما يتقوى) ويعتدى (بنابه كالأسد  
والفهد والنمر والذئب والذب والقرد ونحوها) كالقيل والنمس وهي حيوانات يعرفها أهل الصيد (و) كذلك يحرم (ما

وَمَا يَصْطَادُ بِالْمَخْلَبِ كَالصَّقَرِ وَالشَّاهِينِ وَالْحِدَاةِ وَالْغُرَابِ إِلَّا غُرَابَ الزَّرْعِ فَيُؤْكَلُ، وَمَا تَوْلَدَ مِنْ مَّا كُولٍ وَغَيْرِ  
مَّا كُولٍ لَا يُؤْكَلُ كَالْبُغْلِ وَالْيَعْفُورِ، وَيُؤْكَلُ كُلُّ صَيْدِ الْبَحْرِ إِلَّا الضَّفْدَعُ وَالتَّسْلُحُ وَكُلُّ مَا ضُرَّ أَكْلُهُ كَالسَّمِ  
وَالزَّجَاجِ وَالتُّرَابِ، أَوْ كَانَ نَجَسًا، أَوْ طَاهِرًا مُسْتَقْدَرًا، كَالْبُصَاقِ وَالْمَنَى لَا يَحْسَبُ أَكْلُهُ، فَإِنْ اضْطُرَّ إِلَى أَكْلِ  
الْمَيْتَةِ أَكَلَ مِنْهَا مَا يَسُدُّ رَمَقَهُ، فَإِنْ وَجَدَ مَيْتَةً وَطَعَامَ الْغَيْرِ أَوْ مَيْتَةً وَصَيْدًا وَهُوَ مُحَرَّمٌ أَكَلَ الْمَيْتَةَ.

### بَابُ الصَّيْدِ وَالذَّبَاحِ

لَا يَحِلُّ الْحَيَوَانُ إِلَّا بِالذَّكَاءِ إِلَّا السَّمَكُ وَالْجُرَادُ فَتَحِلُّ مَيْتَتُهُمَا، وَيُحَرَّمُ مَا ذَبَحَهُ مَجْجُوسٌ وَمُرْتَدٌّ وَعَابِدُ  
وَنَصْرَانِي الْعَرَبِ، وَيُحْزَرُ الذَّبْحُ بِكُلِّ مَا لَهُ حَدٌّ يَقْطَعُ إِلَّا السِّنَّ وَالْعِظْمَ وَالظُّفْرَ مِنَ الْآدَمِيِّ وَغَيْرِهِ مُتَصِلًا  
أَوْ مُفَصَّلًا، وَمَا قُدِرَ عَلَى ذَبْحِهِ اشْتَرَطَ قَطْعُ حُلُقُومِهِ وَمَرِيئِهِ،

ما يصطاد بالخلب ( أى بظفره ) كالصقر والشاهين والحدأة والغراب إلا غراب الزرع ( وهو أسود صغير ، وقد يكون  
محمر للنقار والرجلين ويسمى الزاغ ، ولا يأكل الجيف بل لا يتناول غير الزرع ولذا قال ( فيؤكل ، و ) ) يحرم أيضا  
( ما تولد من ) حيوان ( ما كُول وغير ما كُول ) فهو ( لا يؤكل كالبلبل ) فانه متولد من الفرس والحمار  
( واليعفور ) ذكر الجوهري أن اليعفور ذكر الحبل وعليه فلا يصح التمثيل به لأنه طاهر وليس متولدا مما  
ذكر ( ويؤكل كل صيد البحر إلا الضفدع والتسلح ) والسلاحفة فانها تعيش في البر ( وكل ما ضرر أكله كالسم  
والزجاج والتراب أو كان نجسا ) كلبن الأتني ( أو طاهرا مستقدرا كالْبصاق والمني لا يحل أكله ) خبر كل لجميع  
ما ذكر من مضرّة الأكل أو النجاسة أو الاستقدار من أسباب حرمة الأكل ( فان اضطر إلى أكل الميتة ) بأن  
خاف الهلاك أو زيادة المرض ( أكل منها ما يسد رمقه ) أى بقي روحه من الهلاك ولا يشبع إلا إن خاف محذورا  
من عدم الشبع فانه حينئذ يشبع ( فان وجد ميتة وطعام الغير أو ميتة وصيدا وهو محرم أكل الميتة ) لأنها أخف  
إذ حرمتها لنجاستها . وأما طعام الغير فخرمته لتعلق حق الله وحق الآدمي ، والصيد بعد حرمة فيه الضمان .

### ( بَابُ الصَّيْدِ وَالذَّبَاحِ )

( لا يحل الحيوان ) المأكول ( إلا بالذكاة ) أى الذبح ( إلا السمك والجراد فتحل ميتتهما ) ولو وجدت  
سمكة في جوف سمكة جاز أكلها إلا أن تتغير ( ويحرم ما ذبحه مجوسي ) ولو بالاشتراك مع المسلم ( ومرتد وعابد وثني  
ونصراني العرب ) لأن نصارى العرب لم تدخل الدين المسيحي إلا بعد تبديله فلا يكون لهم حرمة أهل الكتاب فلا  
تحل ذبائحهم ولا تزوج منهم . ( ويجوز الذبح بكل ما له حد ) يحرم ( و ) يقطع ( به ) إلا السن والعظم والظفر من  
الآدمي وغيره متصلا ( بصاحبه ) ( أو منفصلا ) عنه ( وما قدر على ذبحه ) من الحيوان سواء كان إنسيا أو وحشيا  
( اشترط قطع حلقومه ) وهو مجرى النفس ( ومرئيه ) وهو مجرى الطعام والشراب ولا يشترط قطع الودجين وهما  
سرطان عيطان بالحقنوم فتى ترك شيئا من الحلقوم أو المرئ ومات الحيوان أو وصل إلى حركة مذبوح لم يحل وإذا  
رفع السكين ثم أعادها فوزا لا يضر . وأما إذا تأنى فيشترط أن يكون الحيوان عند وضعها ثانيا في حياة مستقرة وهي  
التي فيها إحصاء وحركة اختيارية .

وَيَنْدُبُ أَنْ يُوجَّهَ إِلَى الْقَبْلَةِ ، وَأَنْ يُحَدَّ الشَّفْرَةَ وَيُسْرِعَ إِسْرَارَهَا ، وَيُسَمِّيَ اللَّهَ تَعَالَى ، وَيُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَقْطَعَ الْأَوْدَاجَ كُلَّهَا ، وَأَنْ يَنْحَرَ الْإِبِلَ قَائِمَةً مُعْقَلَةً ، وَيَذْبَحَ مَا عَدَّاهَا مُضْجَعَةً عَلَى جَنْبِهَا الْأَيْسَرِ ، وَلَا يَكْسِرَ عُنُقَهَا وَلَا يَسْلُخَهَا حَتَّى تَمُوتَ ؛ وَيَشْتَرِطُ أَنْ لَا يَرْفَعَ يَدَهُ فِي أَثْنَاءِ الذَّبْحِ ، فَإِنْ رَفَعَهَا قَبْلَ تَمَامِ قِطْعِ الْخَلْقُومِ وَالْمَرَى ؛ ثُمَّ قَطَعَهُمَا لَمْ يَحِلَّ ، وَأَمَّا الصَّيْدُ فَحَيْثُ أَصَابَهُ السَّهْمُ أَوْ الْجَارِحَةُ الْمُعْلَبَةُ قَامَتْ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَى ذَبْحِهِ حَلَّ إِذَا أَرْسَلَهُ بِصِيرٍ لَمْ يَحِلَّ ذَكَاتُهُ وَلَمْ يَمِتْ الصَّيْدُ بِثِقَلِ السَّهْمِ بَلْ يَحْدَهُ وَلَا أَكَلَتْ الْجَارِحَةُ مِنْهُ شَيْئًا ، فَإِنْ مَاتَ بِثِقَلِ الْجَارِحَةِ حَلَّ ، وَإِنْ أَصَابَهُ السَّهْمُ فَوَقَعَ فِي مَاءٍ أَوْ عَلَى جَبَلٍ ثُمَّ تَرَدَّى مِنْهُ قَامَتْ أَوْ غَابَ عَنْهُ بَعْدَ أَنْ جَرَحَ ثُمَّ وَجَدَهُ مَيِّتًا لَمْ يَحِلَّ ، وَإِذَا نَدَّ بَعِيرٌ وَمُخَوًى ، وَتَعَذَّرَ رَدُّهُ ، أَوْ تَرَدَّى فِي بئرٍ وَتَعَذَّرَ إِخْرَاجُهُ فَرَمَاهُ بِحَدِيدَةٍ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ كَانَ مِنْ بَدَنِهِ قَامَتْ حَلَّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

( ويندب أن يوجه ) أى المذبح ( إلى القبلة وأن يحدد ) أى يسن ( الشفرة ) بفتح الشين : هى السكين العظيمة ( و ) يندب أن يسرع إسرارها ( إسراراً زائداً على ما يجب ) ( و ) يندب أيضاً أن يسمى الله تعالى ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ) فيقول : باسم الله اللهم صل على سيدنا محمد ( ويقطع الأوداج كلها ) قد عرفت أن الأوداج عرق بجانب الخلقوم وأن الحيوان له ودجان فجمعها باعتبار الحيوانات ( و ) يندب ( أن ينحر الإبل قائمة معقولة ) النحر هو الطعن في أسفل العنق ، ومثل الإبل كل ما طال عنقه من الحيوان كالأوز ، والمعقولة المربوطة إحدى يديها وهذا خاص بالإبل فينحرها حالة تكونها قائمة على ما فضل لها بعد العقل وذلك ثلاث قوائم ( ويذبح ما عداها ) من الحيوان ( مضجعة على جنبها الأيسر ) ويسن أن تكون مشدودة الفؤاد غير الرجل اليمنى لتستريح بها ( و ) يندب أن ( لا يكسر عنقها ) لأنه تعذيب ( ولا يسْلُخها حتى تموت ) لا تتألم ( ويشترط أن لا يرفع يده في أثناء الذبح ، فإن رفعها قبل تمام قطع الخلقوم والمرى ، ثم بعد الرفع أثم ) قطعهما ( أى الخلقوم والمرى ) ( لم يحل ) الذبيحة ، وهذا إذا رجع وليس فيه حياة مستقرة بأن رجع إلى الذبيح وحركته حركة مذبوح . وأما إذا رجع وفيه حياة مستقرة فتحل الذبيحة ( وأما الصيد ) ومثله البعير النادى ( حيث أصابه السهم أو ) أصابته ( الجارحة المعلقة قات ) بذلك ( قبل القدرة على ذبحه حل إذا أرسله ) أى السهم ( بصير ) فلو أرسل السهم أعمى فأصاب صيدا لا يحل فلا بد أن يكون بصيرا ( لم يحل ذكاته ) وأما من لا يحل ذكاته كعجوسى ووثى ومرتد فلا يحل صيده ( و ) كذا يشترط فى الصيد أنه ( لم يمت الصيد بثقل السهم بل بحده ) ولا أكلت الجارحة منه شيئا ( لا قليلا ولا كثيرا ) ( فإن مات بثقل الجارحة حل وإن أصابه ) أى الصيد ( السهم فوق في ماء أو على جبل ثم تردى ) أى سقط ( منه قات أو غاب ) الصيد ( عنه ) أى الراعى ( بعد أن جرح ) بما أرسله ( ثم وجده ميتا لم يحل ) للشك فى سبب موته هل هو الماء أو التردى أو سبب آخر أو السهم ( وإذا ند ) أى هرب ( بعير ونحوه ) كشاة ( وتعدر رده أو تردى فى بئر وتعدر إخراجه فرماه بحديدة ) جارحة ( فى أى موضع كان من بدنه ) مذبح أو غيره ( قات ) بذلك الإرسال ( حل ، والله أعلم ) وكذلك يحل بإرسال الجارحة فى النادى لا فى المتردى فى البئر ، ولو تحقق العجز فى الحال لا فى المسأل فهو كالصيد

## بَابُ النَّذْرِ

لَا يَصِحُّ النَّذْرُ إِلَّا مِنْ مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ فِي قُرْبَةٍ بِاللَّفْظِ وَهُوَ اللَّهُ عَلَى كَذَا أَوْ عَلَى كَذَا فَيَلْزِمُهُ الْإِثْبَانُ بِهِ ، وَمَنْ عَلَّقَ النَّذْرَ عَلَى شَيْءٍ ، فَقَالَ : إِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي فَقُلْتُ كَذَا ، لَزِمَهُ الْوَفَاءُ بِمَا لَزِمَهُ عِنْدَ الشِّفَاءِ ، وَمَنْ نَذَرَ عَلَى وَجْهِ اللَّحَاجِّ وَالنَّصَبِ ، فَقَالَ : إِنْ كَلَسْتُ زَيْدًا فَقُلْتُ كَذَا فَهُوَ بِالْخِيَارِ إِذَا كَلَسَ بَيْنَ الْوَفَاءِ وَبَيْنَ كَفَارَةِ الْيَمِينِ ، فَإِنْ نَذَرَ الْحَجَّ رَأَى كَبَاً لِحَجٍّ مَاشِياً ، أَوْ نَذَرَ الْحَجَّ مَاشِياً لِحَجٍّ رَأَى كَبَاً أَجْزَاءً وَعَلَيْهِ دَمٌ ، وَإِنْ نَذَرَ الْمُطْعَى إِلَى الْكُفَّةِ أَوْ مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ أَوْ الْأَقْصَى لَزِمَهُ ذَلِكَ ، وَجَبَتْ أَنْ يَقْضِيَ الْكُفَّةَ لِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةً ، وَأَنْ يُصَلِّيَ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ أَوْ الْأَقْصَى أَوْ يَتَكَبَّرَ ، وَإِنْ نَذَرَ الْمُطْعَى إِلَى غَيْرِهَا مِنَ الْمَسَاجِدِ لَمْ يَلْزِمُهُ ، وَمَنْ نَذَرَ صَوْمَ سَنَةٍ بَعْثَهَا لَمْ يَقْضِ أَيَّامَ الْعِيدِ وَالتَّشْرِيقِ وَرَمَضَانَ وَأَيَّامَ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ ، وَمَنْ نَذَرَ صَلَاةَ لَزِمَهُ رُكْعَتَانِ أَوْ عَتَقَا أَجْزَاءً مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ .

## (بَابُ النَّذْرِ)

هو لغة الوعد بمنجز أو شئ ، وشرعا التزام قرينة لم تلزم بأصل الشرع ( لا يصح النذر إلا من مسلم ) فلا يصح نذر الكافر ( مكلف ) فلا يصح نذر الصبي والمجنون والمغنى عليه ، وأما السفينة فيصح نذره في القرية البدنية لا النائية ، والهدى يصح نذره باذن سيده ، وكذا يشترط في الناذر الاختيار ( في قرينة ) أي طاعة ليست واجبة بأصل الشرع ، فخرج المباح والمعاصي والواجبات فلا يصح نذرها إلا الواجب الكفائي ، وكذا يشترط في انعقاد النذر أن يكون ( باللفظ ) فلا يصح بالنية ولا بد أن يكون فيه التزام ( وهو الله على كذا أو على كذا ) من غير لفظ الجلالة ( فيلزمه الإثبات به ) أي بما لزمه وهذا يسمى نذر التبرر المنجز ، وهناك نذر تبرر وعلق وهو ما أشار إليه المصنف بقوله ( ومن علق النذر على شيء فقال : إِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي فَقُلْتُ كَذَا لَزِمَهُ الْوَفَاءُ بِمَا لَزِمَهُ عِنْدَ الشِّفَاءِ ) فيفعل ما ينطلق عليه اسم القرينة التي لزمها كأن قال : إِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي فَقُلْتُ صِدْقَةٌ لَزِمَهُ التَّصَدُّقُ بِمَا يَتِمُّوهُ فِي الصَّوْمِ يَوْمٌ ، وَفِي الصَّلَاةِ رُكْعَتَانِ ( ومن نذر على وجه اللجاج ) أي الخصومة ( والنصب فقال : إِنْ كَلَسْتُ زَيْدًا فَقُلْتُ كَذَا ) أي صدقة مثلا وهذا هو نذر اللجاج وهو ما يتعلق به حث على فعل شيء أو منع منه أو تحقيق خبر ، ولا يشترط فيه اسلام الناذر فيصح من الكافر ، وإذا تحقق نذر اللجاج ( فهو بالخيار إذا كلس بين الوفاء ) بما لزمه ( وبين كفارة اليمين ) وسبأى بينهما ( فان نذر الحج رأى كباً لِحَجٍّ مَاشِياً أَوْ نَذَرَ الْحَجَّ مَاشِياً لِحَجٍّ رَأَى كَبَاً أَجْزَاءً وَعَلَيْهِ دَمٌ ) كذا التمتع ( وإن نذر للمطعم إلى الكعبة أو مسجد المدينة أو الأقصى لزمه ذلك ) وهو ما لزمه من الذهاب ( ويجب أن يقصد الكعبة بحج أو عمره ) لأن الأصل في الأيمان إليها ذلك ( و ) يجب ( أن يصلي في مسجد المدينة أو الأقصى أو يتكبر ) فهو غير بين الصلاة والاعتكاف ( وإن نذر للمطعم إلى غيرهما من المساجد لم يلزمه ) لأنه ليس في قصده قرينة لأن المساجد كلها بعد المساجد الثلاثة مستوية ( ومن نذر صوم سنة بعينها لم يقض أيام العيدين والتشريق ورمضان وأيام الحيض والنفس ، ومن نذر صلاة لزمه ركعتان ) لأنها أقل مجزئ ( أو ) نذر ( عتقا أجزاء ما يقع عليه الاسم ) فيعتق رقبة أيا كانت مسلمة أو كافرة صغيرة أو كبيرة ، والله أعلم .



## كتاب البيع

لَا يَصِحُّ إِلَّا بِالْإِجَابِ وَالْقَبُولِ ، فَالْإِجَابُ هُوَ قَوْلُ الْبَائِعِ أَوْ وَكِيْلِهِ بَعْتُكَ أَوْ مَلَكَتُكَ ، وَالْقَبُولُ هُوَ قَوْلُ الْمُشْتَرِي أَوْ وَكِيْلِهِ اشْتَرَيْتُ أَوْ تَمَلَّكْتُ أَوْ قَبِلْتُ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ لَفْظُ الْمُشْتَرِي بِمِثْلِ أَنْ يَقُولَ اشْتَرَيْتُ بِكَذَا ، فَيَقُولُ بَعْتُكَ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَقُولَ بَعْتُكَ بِكَذَا ، فَيَقُولُ بَعْتُكَ فَهَذِهِ صَرَاحٌ ، وَيَنْعَقِدُ أَيْضًا بِالْكِنَايَةِ مَعَ التَّبَيُّعِ مِثْلَ خُذْهُ بِكَذَا ، أَوْ جَعَلْتَهُ لَكَ بِكَذَا ، وَيَنْوِي بِذَلِكَ الْبَيْعَ فَيَقْبَلُ ، فَإِنْ لَمْ يَنْوِ بِهِ الْبَيْعَ فَلَيْسَ شَيْءٌ ، وَيَجِبُ أَنْ لَا يَطُولَ الْفَصْلُ بَيْنَ الْإِجَابِ وَالْقَبُولِ عَرَفًا ، وَإِشَارَةً الْآخَرِ كَلَفْظِ النَّاطِقِ ، وَشَرْطُ الْمُبْتَاعِينَ الْبُلُوغُ وَالْعَقْلُ وَعَدَمُ الرِّقِّ وَالْحَجَرِ وَالْإِكْرَاهِ بِغَيْرِ حَقٍّ ، وَيَشْتَرِطُ أَيْضًا الْإِسْلَامُ فِيمَنْ يَشْتَرِي لَهُ مُصْحَفٌ أَوْ مُسَلِمٌ لَا يَعْتَقُ عَلَيْهِ وَعَدَمُ الْحُرَابَةِ فِي شِرَاءِ السَّلَاحِ ، فَإِنْ أَذِنَ السَّيِّدُ لِعَبْدِهِ الْبَائِعِ فِي التَّجَارَةِ تَصَرَّفَ بِحَسَبِ الْإِذْنِ ، وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ مُعَامَلَةُ عَبْدٍ ، إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ سَيِّدَهُ أَذِنَ لَهُ بِبَيْعِهِ أَوْ بِقَوْلِ السَّيِّدِ ، وَلَا يُقْبَلُ فِيهِ قَوْلُ الْعَبْدِ ، وَالْعَبْدُ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا ، وَإِنْ مَلَكَهُ سَيِّدُهُ ،

## كتاب البيع

هو لغة مقابلة شيء بشيء ، وشرعا مقابلة مال بمال على وجه مخصوص ( لا يصح إلا بالإيجاب والقبول ) ولو في المعنويات ، وذهب جمع إلى جواز النعاطي في المعنويات كالخبر والنعم بخلاف الذواب والمقاربات ( فالإيجاب هو قول البائع أو وكيله بعْتُكَ ) ذا بكذا ( أو مَلَكَتُكَ ، والقبول هو قول المشتري أو وكيله اشْتَرَيْتُ أَوْ تَمَلَّكْتُ أَوْ قَبِلْتُ ، ويجوز أن يتقدم لفظ المشتري مثل أن يقول اشتريت بكذا فيقول البائع ( بعْتُكَ ) ، ويجوز أن يقول بعتي بكذا فيقول بعتك فهذه ( كلها ) صرّاح . وينعقد أيضا بالكناية مع التبييع مثل أخذه بكذا أو جعلته لك بكذا وينوي بذلك البيع فيقبل ( المشتري ) فإن لم ينو به البيع فليس بشيء ) فهو لئو ( ويجب أن لا يطول الفصل بين الإيجاب والقبول عرفا ) فمن الطول أن يتخلل كلام أجنبي عن العقد من يريد أن يتمه ولو قليلا والأجنبي هو الذي لا تعلق له بالعقد بأن لا يكون من مقتضياته ولا من مصالحه ولا من مستحباته ، ويشترط أن يكون الأول باقيا على أهليته إلى وجود الشق الآخر وأن يكون القبول من صدر معه الخطاب ، فلو قبل غيره لم ينعقد ( وإشارة الآخر كلفظ الناطق . وشروط المتبايعين البلوغ والعقل وعدم الرق وعدم ( الحجر ) سواء كان للفلس فلا يصح بيعه لأعيان ماله أو للسفه لأن عبارته لاغية ( و ) عدم ( الإكراه بغير حق ) فلا يصح عقد مكره على بيع ماله لكن إذا كان الإكراه بحق كان توجهه عليه ببيع ماله لوفاء دينه فتوقف فأكرهه القاضي عليه فيصح ( ويشترط أيضا الإسلام فِيمَنْ يَشْتَرِي لَهُ مُصْحَفٌ ) ومثل المصحف كتب الحديث وآثار السلف والمراد بالمصحف ما فيه قرآن (أو) عبد ( مسلم لا يعتق عليه ) فلو اشترى الكافر أباه أو ابنه المسلم صح لعنته عليه بمجرد الشراء ( و ) يشترط أيضا ( عدم الحرابة في شراء السلاح ) من سيف ورمح وغيرها ، فلو كان الشاري لها محاربا لم يصح البيع ( فإن أذن السيد لعبده البالغ في التجارة تصرف ) العبد ( بحسب الإذن ) له ولا يتعداه فهو كالوكيل فإذا قيد الإذن بنوع أو بزمان أو بمكان قيد والأمة كالعبد ( ولا يجوز لأحد معاملة عبد إلا أن يعلم أن سيده أذن له ببيعه أو بقول السيد ولا يقبل فيه قول العبد ) إن سيده أذن له لأنه يدعى حقا والأصل عدمه ( والعبد لا يملك شيئا وإن ملكه سيده ) لأنه مملوك فأحقه البيعة

وإذا انعقد البيع ثبت لكل من البائع والمشتري خيار المجلس ما لم يتفرقا، أو يختارا الإمضاء جميعا، أو يفسخا أحدهما؛ ولكل من البائع والمشتري شرط الخيار في البيع ثلاثة أيام فما دونها لهما أو لأحدهما إلا إذا كان العقد مما يحرم فيه التفريق قبل القبض كما في الربا والسلم، ثم إذا كان الخيار للبائع وحده فالمبيع في زمن الخيار ملكه، وإن كان للمشتري وحده فالمبيع في زمن الخيار ملكه، وإن كان لهما فالملك فيه موقوف إن تم البيع تبين أنه كان ملكا للبائع.

(فصل) للبيع شروط خمسة أن يكون طاهرا منتفعا به مقدورا على تسليمه مملوكا للعائد، أو لمن نأب العاقد عنه معلوما، فلا يصح بيع عين نجسة كالكلب، أو متنجسة ولم يمكن تطهيرها كاللبن والدهن مثلا، فإن أمكن كشوب متنجس جاز، ولا يصح بيع ما لا ينتفع به كالخشرات وحبة حنطة وآلات الملاهي المحرمة،

(وإذا انعقد البيع) واستوفى الأركان والشروط (ثبت لكل من البائع والمشتري خيار المجلس) فلكل فسخه لكن بشروط ثلاثة (ما لم يتفرقا) فإذا فارق أحدهما صاحبه باختياره انقطع خيار المجلس (أو يختار الإمضاء جميعا) فإن اشقا على لزومه انقطع الخيار، وإذا اختار أحدهما لزومه انقطع خياره دون الآخر (أو يفسخ أحدهما) فإن فسخه ارتفع البيع ولا خيار ثبوت الخيار لهما مشروط بهذه الأمور الثلاثة (ولكل من البائع والمشتري شرط الخيار في البيع ثلاثة أيام فما دونها) أي الثلاثة وهذا خيار الشرط، فلو شرطا مدة مجهولة أو أطلقا الشرط أوزادته لمدة على الثلاثة فلا يصح الشرط، ويجوز شرط الخيار (لهما أو لأحدهما) أو لأجنبي (إلا إذا كان العقد مما يحرم فيه التفريق قبل القبض كما في الربا والسلم) فإذا بيع ذهب يذهب اشتراط في صحة بيعه القبض قبل التفريق ولا يصح فيه شرط الخيار، وكذلك إذا أسلم مائة ريال في عشرة أرادب ذرة اشتراط قبض رأس السلم في المجلس قبل التفريق ولا يصح شرط الخيار (ثم إذا كان الخيار للبائع وحده فالمبيع في زمن الخيار ملكه) فيكون له فوائده وعليه نفقته (وإن كان للمشتري وحده فالمبيع في زمن الخيار ملكه) فيكون له فوائده وعليه نفقته (وإن كان لهما فالملك فيه موقوف إن تم البيع تبين) لنا أنه كان ملكا للمشتري، وإن فسخ البيع تبين (أنه كان ملكا للبائع) يعني لم يخرج عن ملكه وحيث حكمنا في البيع لأحدهما حكمنا في الثمن بالملك للآخر وحيث وقفنا ملكه وقفنا الملك في الثمن.

(فصل) للبيع شروط خمسة أن يكون طاهرا أي عينه طاهرة (منتفعا به مقدورا على تسليمه) للمشتري، ويصح في قدرة المشتري على تسليمه بأن يكون في يد غاصب والمشتري قدرة على انتزاعه فيجوز بيعه إليه (مملوكا للعائد أو لمن نأب) إجابة شرعية بأن يكون وكلا أو وليا على المالك فنأب (العاقد عنه) أي المالك، فلا يصح بيع الفضولي وإن أجاز له المالك (معلوما) للعائدين (فلا يصح بيع عين نجسة كالكلب) والبرجين (أو متنجسة ولم يمكن تطهيرها كاللبن والدهن مثلا، فإن أمكن كشوب متنجس جاز، ولا يصح بيع ما لا ينتفع به كالخشرات) كحبة وعقرب غارة (وحبة حنطة) ولا نظرا لما يعرض من النفع بها كوضعها في فخ مثلا لأنها منتفعة لا تقصد (والآلات الملاهي المحرمة) كزبدان فالنفع في المبيع لا بد أن يكون شرعيا وفق الملاهي غير شرعية

وَلَا يَبِيعُ مَا لَا يَقْدُرُ عَلَى تَسْلِيمِهِ ، كَعَبْدٍ آتَقَ وَطَيْرٍ طَائِرٍ وَمَعْصُوبٍ ، لَكِنْ إِنْ بَاعَ الْمَنْصُوبَ يَمُنُّ بِقَدْرِ عَلَى  
 أَنْزَاعِهِ جَازَ ، فَإِنْ تَبَيَّنَ عَجْزُهُ فَلَهُ الْخِيَارُ ، وَلَا يَبِيعُ نَصْفَ مَعِينٍ مِنْ إِيَّاهُ أَوْ سَيْفٍ أَوْ ثَوْبٍ ، وَكَذَا كُلُّ  
 مَا تَنْقُصُ قِيَمَتُهُ بِالْقَطْعِ وَالْكُسْرِ ، فَإِنْ لَمْ تَنْقُصْ كُتُوبٌ مُخَيَّنَ جَازَ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْمَرْهُونِ دُونَ إِذْنِ الْمُرْتَهِنِ  
 وَلَا يَبِيعُ الْفُضُولَى وَهُوَ أَنْ يَبِيعَ مَالَ غَيْرِهِ بِغَيْرِ وَلَايَةٍ وَلَا وَكَّالَةٍ ، وَلَا يَبِيعُ مَالَهُ يَمِينٌ كَأَحَدِ الْعَبِيدَيْنِ ، وَلَا يَبِيعُ  
 عَيْنَ غَائِبَةٍ عَنِ الْعَيْنِ مِثْلَ بَيْتِكَ الثَّوْبِ الْمُرُوزِيِّ الَّذِي فِي كُمِّي ، وَالْفَرَسِ الْأَدَمِيِّ الَّذِي فِي إِصْطَبْلِي ، فَإِنْ كَانَ  
 الْمُشْتَرِي رَأَاهَا قَبْلَ ذَلِكَ وَهِيَ بِمَا لَا يَتَغَيَّرُ فِي مَدَّةِ الْغَيْبَةِ غَالِبًا جَازَ ، وَلَوْ بَاعَ عُرْمَةً حَنْطَةً وَنَحْوَهَا وَهِيَ مُشَاهِدَةٌ  
 وَلَمْ يَعْلَمْ كَيْلَهَا ، أَوْ بَاعَ شَيْئًا بِعُرْمَةٍ فَضَّةً مُشَاهِدَةً وَلَمْ يَعْلَمْ وَزْنَهَا جَازَ ، وَتَكْفِي الرُّوْيَةُ ، وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْأَعْمَى  
 وَلَا شِرَاؤُهُ وَطَرِيقُهُ التَّوَكُّيلُ ، وَيَصِحُّ سَلَمُهُ بِعَوَضٍ فِي ذِمَّتِهِ .

( فَضْلٌ فِي الرِّبَا ) لَا يَحْرُمُ الرِّبَا إِلَّا فِي الْمَطْعُومَاتِ وَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ .

( ولا ) يصح ( بيع ما لا يقدر على تسليمه كعبد آتق وطير طائر ومنعوب لكن إن باع المنصوب يمين يقدر على  
 انزاعه جاز ، فإن تبين عجزه فله الخيار ولا ) يصح ( بيع نصف معين من إياه أو سيف أو ثوب ) ينقص  
 بالفصل إذ التسلم لا يتأتى إلا بالفعل وهو ينقص فصار معجوزا عنه ( وكذا كل ما تنقص قيمته بالقطع والكسر  
 فإن لم تنقص ) ما يبيع منه جزء معين بالفصل ( ككثوب مخين جاز ) يبيع ( ولا يجوز بيع المرهون ) للراهن ( بدون  
 إذن ) من ( المرتهن ) للعجز عن تسليمه إذ فيه تفويت حق المرتهن ( ولا ) يصح ( بيع الفضولى وهو أن يبيع مال  
 غيره بغير ولاية ولا وكالة ولا ) يصح ( بيع ما لم يعين ) هذا محترز الشرط الخامس وهو أن يكون معلوما فأما إذا  
 كان مجهولا ( كأحد العبدین ) فلا يصح ( ولا ) يصح ( بيع عين غائبة عن العين ) أى لم تشهد لهما أو لأحدهما  
 وذلك ( مثل بيتك الثوب المروزي ) نسبة إلى مزو الروم مدينة عظيمة بخراسان ( الذى فى كمي والفرس الأدم  
 الذى فى اصطبل ) فعدم الصحة فيه لحقائه وعدم رؤيته وهو معين ( فإن كان المشتري رآها قبل ذلك وهى بما  
 لا يتغير فى مدّة الغيبة غالبا جاز ) البيع وصح اعتدادا على الروية السابقة ( ولو باع عرمة حنطة ) أى كوما منها  
 ومعلوم أنها لا تختلف حباتها ( ونحوها ) مما لا يختلف أفرادها ( وهى مشاهدة ) بظاهرها لهما ( ولا يعلم كيلها )  
 فعلى مجهولة المقدار ( أو باع شيئا بعرمة فضة مشاهدة ولم يعلم وزنها جاز ) البيع فى المسألتين لأن الأجزاء لا تختلف  
 بخلاف عرمة سفرجل ورمال ويطبخ لا بد من رؤية كل واحدة ، والرؤية فى كل شئ بحسب ما يليق به ، ففى شراء  
 الدار يشترط رؤية البيوت والسقوف والسطوح والجدران داخلا وخارجا والمستحم والبالوعة ، وفى شراء المصحف  
 والكتب تقلب الأوراق واحدة واحدة ( وتكفى الرؤية ، ولا يصح بيع الأعمى ولا شراؤه ؛ وطريقه ) أى طريق  
 بيعه وشراؤه ( التوكيل ويصح سلمه ) سواء كان مسلما أو مسلما إليه ( بعوض فى ذمته ) ويؤكل من يقبض عنه أو يقبض  
 له ويصح سلمه لأن السلم يعتمد الوصف لا الرؤية .

( فصل : فى الربا ) هو لغة الزيادة ، وشراؤه عقد على عوض مخصوص غير معلوم التماثل فى معيار الشئ حاله  
 العقد أو بيع تأخير فى البديلين أو أحدهما ( لا يحرّم الربا إلا فى المطعومات والذهب والفضة ) ولو غير مضروبين

وَالْعَلَّةُ فِي تَحْرِيمِ الْمَطْعُومَاتِ الطَّيِّمِ ، وَفِي تَحْرِيمِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ كَوْنُهُمَا قِيمَ الْأَشْيَاءِ ، فَإِذَا بَاعَ مَطْعُومٌ بِمَطْعُومٍ مِنْ جَنْسِهِ كَبُرَ بَرٌّ اشْتَرَطَ ثَلَاثَةَ أُمُورَ : الْمِثَالَةُ فِي الْقَدَرِ وَالتَّقَابُضُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ وَالْحُلُولُ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ كَبُرَ بِشَعِيرٍ اشْتَرَطَ شَرْطَانِ الْحُلُولِ وَالتَّقَابُضُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ ، وَجَازَ التَّفَاضُلُ ، وَإِنْ بَاعَ نَقْدًا بِجَنْسِهِ كَذَهَبٍ بِذَهَبٍ اشْتَرَطَ الشُّرُوطَ الثَّلَاثَةَ الْمُتَقَدِّمَةَ ، وَإِنْ بَاعَ بَغِيرَ جَنْسِهِ كَذَهَبٍ بِفِضَّةٍ اشْتَرَطَ الشَّرْطَانِ وَجَازَ التَّفَاضُلُ ، وَإِنْ بَاعَ مَطْعُومًا بِنَقْدٍ صَحَّ مُطْلَقًا ، وَيُعْتَبَرُ التَّمَائِلُ فِي الْمَكِيلِ بِالْمَكِيلِ ، وَفِي الْمَوْزُونِ بِالْوِزْنِ ، فَلَا يَصِحُّ رَطْلٌ بِرَطْلٍ بَرٌّ إِذَا كَانَ يَتَفَاوَتُ بِالْمَكِيلِ ، وَيَجُوزُ أَرْدَبٌ بِأَرْدَبٍ وَإِنْ تَفَاوَتَ الْوِزْنُ ، وَالْمُرَادُ مَا كَانَ يَوْزَنُ أَوْ يَكَالُ فِي الْحِجَازِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنْ جُهِلَ حَالُهُ أُعْتِبَرَ بِبَلَدِ الْبَيْعِ ، وَإِنْ كَانَ مَا لَا يَوْزَنُ وَلَا يَكَالُ فِي الْعَادَةِ وَلَا جَفَافٌ لَهُ كَالْقِثَاءِ وَالسَّفَرَجَلِ وَالْأَتْرَجِ لَمْ يَصَحَّ بَيْعُ بَعْضِهِ بِبَعْضٍ ، فَلَوْ بَاعَ بَرٌّ بِرٍّ جُزْأًا لَمْ يَصَحَّ ، وَإِنْ ظَهَرَ مِنْ بَعْدِ تَسَاوِيهِمَا كَيْلًا ، وَإِنَّمَا تُعْتَبَرُ الْمِثَالَةُ حَالَةَ الْكَيْلِ حَالَةَ كَيْلِ الثَّمَرَةِ الْجَفَافِ فَلَا يَصِحُّ رَطْبٌ بِرَطْبٍ

(وَالْعَلَّةُ فِي تَحْرِيمِ الطَّعَامَاتِ الطَّيِّمِ ، وَفِي تَحْرِيمِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ كَوْنُهُمَا قِيمَ الْأَشْيَاءِ فَإِذَا بَاعَ مَطْعُومٌ (لَا دُمِيَ عَلَى وَجْهِ التَّفَوُّتِ كَالْبُرِّ أَوْ عَلَى وَجْهِ التَّفَسُّكِ وَالتَّأْدِمِ كَالنَّمْرِ أَوْ عَلَى وَجْهِ الْإِصْلَاحِ كَالْمَلْحِ وَالتَّزَعُّرَانِ) بِمَطْعُومٍ مِنْ جَنْسِهِ كَبُرَ (بَرٌّ) اشْتَرَطَ (لِدَفْعِ الرِّبَا) ثَلَاثَةَ أُمُورَ : الْمِثَالَةُ فِي الْقَدَرِ) يَقِينًا ، حَتَّى لَوْ بَاعَ رِبُوبًا بِجَنْسِهِ جُزْأًا لَمْ يَصَحَّ وَإِنْ تَبَيَّنَ أَنَّهُمَا سَوَاءٌ (وَالْتَّقَابُضُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ) وَالْمَدَارُ عَلَى حُصُولِ الْقَبْضِ فِي مَجْلِسِ الْبَيْعِ وَلَوْ لِمَأْذُونِهِ أَوْ وَارَثِهِ (وَالْحُلُولُ) بِأَنْ لَا يَشْتَرِطَ أَجَلًا فِي الْقَدْرِ (وَإِنْ كَانَ) الْمَطْعُومُ (مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ كَبُرَ بِشَعِيرٍ) اشْتَرَطَ شَرْطَانِ الْحُلُولِ وَالتَّقَابُضِ قَبْلَ التَّفَرُّقِ وَجَازَ التَّفَاضُلُ) فَيَجُوزُ أَنْ يَبِيعَ أَرْدَبِينَ ذَرَّةً بِأَرْدَبٍ قَمَحٍ إِذَا تَحَقَّقَ الْحُلُولُ وَالتَّقَابُضُ فِي الْمَجْلِسِ (وَإِنْ بَاعَ نَقْدًا بِجَنْسِهِ كَذَهَبٍ بِذَهَبٍ اشْتَرَطَ الشُّرُوطَ الثَّلَاثَةَ الْمُتَقَدِّمَةَ ، وَإِنْ بَاعَ) نَقْدًا (بَغِيرَ جَنْسِهِ كَذَهَبٍ بِفِضَّةٍ) اشْتَرَطَ الشَّرْطَانِ (الْحُلُولُ وَالتَّقَابُضُ) وَجَازَ التَّفَاضُلُ) بَيْنَهُمَا فَيَجُوزُ أَنْ يَبِيعَ مِثْقَالًا مِنْ ذَهَبٍ بِشَعِيرَةٍ مِنَ الْفِضَّةِ وَبِأَزِيدٍ وَبِأَقَلٍّ إِذَا وَجَدَ الْحُلُولُ وَالتَّقَابُضُ (وَإِنْ بَاعَ مَطْعُومًا بِنَقْدٍ صَحَّ مُطْلَقًا) أَيْ مِنْ غَيْرِ اشْتِرَاطِ شَرْطٍ مِنَ الشَّرْطَيْنِ الثَّلَاثَةِ فَلَا يَنَاقِ أَنَّهُ لَا يَدْرِي مِنْ شَرْطَيْنِ الْبَيْعِ كَالرُّوْيَةِ وَالتَّقَدُّرَةِ عَلَى التَّسْلِيمِ (وَيُعْتَبَرُ التَّمَائِلُ) حَيْثُ شَرْطَانَهُ (فِي الْمَكِيلِ بِالْمَكِيلِ) وَإِنْ لَمْ يَتَدَنَّ السَّكِيلُ ، وَإِنْ رَادَ وَزَنَّا (وَفِي الْمَوْزُونِ بِالْوِزْنِ) فَتَقَى كَانَ الْمِيعَ مَكِيلًا فِي عَهْدِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْتَبَرَ فِيهِ السَّكِيلُ وَلَوْ بِغَيْرِ آلَةٍ أَلَى كَيْلِهَا فِي عَهْدِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَذَا الْمَوْزُونُ (فَلَا يَصِحُّ رَطْلٌ بِرَطْلٍ بَرٌّ إِذَا كَانَ يَتَفَاوَتُ بِالْمَكِيلِ) أَوْ يَجْهَلُ (وَيَجُوزُ أَرْدَبٌ بِأَرْدَبٍ وَإِنْ تَفَاوَتَ الْوِزْنُ) لِأَنَّ مَعْيَارَهُ السَّكِيلُ (وَالْمُرَادُ) بِالْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ (مَا كَانَ يَوْزَنُ أَوْ يَكَالُ فِي الْحِجَازِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَإِنْ جُهِلَ حَالُهُ) أَوْ لَمْ يَكُنْ فِي عَهْدِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ اسْتَعْمَلَ السَّكِيلَ وَالْوِزْنَ فِيهِ سَوَاءٌ (أَعْتَبَرَ بِبَلَدِ الْبَيْعِ ، وَإِنْ كَانَ مَا لَا يَوْزَنُ وَلَا يَكَالُ فِي الْعَادَةِ وَلَا جَفَافٌ لَهُ كَالْقِثَاءِ وَالسَّفَرَجَلِ وَالْأَتْرَجِ لَمْ يَصَحَّ بَيْعُ بَعْضِهِ بِبَعْضٍ) لَجُهِلَ التَّمَائِلُ (فَلَوْ بَاعَ بَرٌّ بِرٍّ جُزْأًا لَمْ يَصَحَّ) لَجُهِلَ بِالْمِثَالَةِ (وَإِنْ ظَهَرَ مِنْ بَعْدِ) أَيْ مِنْ بَعْدِ الْقَدْرِ (تَسَاوِيَهُمَا كَيْلًا) بِأَنْ اتَّفَقَا فِي السَّكِيلِ (وَإِنَّمَا تُعْتَبَرُ الْمِثَالَةُ) الْمُشْرُوطَةُ (حَالَةَ السَّكَالِ) لِلثَّمَنِ وَالثَّمَنِ (حَالَةَ كَيْلِ الثَّمَرَةِ الْجَفَافِ) فَلَا يَصَحُّ بَيْعُ (رَطْبٍ بِرَطْبٍ) لَجُهِلَ التَّمَائِلُ عِنْدَ الْجَفَافِ

أَوْ رُطْبٌ بِتَمْرٍ، وَكَذَا عَنَبٌ بِعَنْبٍ أَوْ زَيْبٍ وَإِنْ تَمَازَلَا، فَإِنْ لَمْ يَحْيَ مِنْهُ تَمْرٌ وَلَا زَيْبٌ لَمْ يَصَحَّ بَيْعُ بَعْضِهِ  
بِبَعْضٍ، وَلَا يَبَاعُ دَقِيقٌ بِدَقِيقٍ وَلَا بَيْرٌ وَلَا خَبْزٌ بِخَبْزٍ، وَلَا خَالِصٌ بِمَشُوبٍ وَلَا مَطْبُوخٌ بِبَيٍّ وَلَا بِمَطْبُوخٍ  
إِلَّا أَنْ يَحْفَ الطَّبِخُ كَتَمِيمِزِ الْعَسَلِ وَالسَّمَنِ، وَلَا يَحُوزُ مَدَّ حَجْوَةٍ وَدَرَاهِمُ بَدْرَهْمِينَ أَوْ عَمْدِينَ، وَلَا مَدٌّ وَدَرَاهِمُ  
بِمَدٍّ وَدَرَاهِمُ، وَلَا مَدٌّ وَثُوبٌ بِمَدٍّ، وَلَا دَرَاهِمُ وَثُوبٌ بِدَرَاهِمٍ، وَلَا يَصَحُّ بَيْعُ اللَّحْمِ بِالْحَيَوَانِ.

(فصل) لَا يَصَحُّ بَيْعُ نَتَاجِ النَّتَاجِ كَقَوْلِهِ: إِذَا وَلَدَتْ نَاقَتِي وَوَلَدَ وَلَدُهَا فَقَدْ بَعْتُكَ الْوَلَدَ، وَلَا أَنْ  
يَبِيعَ شَيْئًا وَيُوجَلِ الثَّمَنُ بِذَلِكَ، وَلَا يَبِيعُ الْمَلَامَسَةُ وَالْمُنَابَذَةُ وَالْحَصَاةُ، وَلَا يَبِيعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ كَقَوْلِكَ بَعْتُكَ  
هَذَا بِالْأَلْفِ نَقْدًا أَوْ بِالْفَيْنِ مُوَجَّلًا أَوْ بِعُتْكَ ثَوْبِي بِالْأَلْفِ عَلَى أَنْ تَبِيعَنِي عَبْدَكَ بِخَمْسِمِائَةٍ، وَلَا يَبِيعُ وَشَرَطَ مِثْلَ  
بَعْتُكَ بِشَرَطٍ أَنْ تُقَرِّضَنِي مِائَةً، وَيَصَحُّ بَيْعُ وَشَرَطَ فِي صُورٍ وَهِيَ شَرَطُ الْأَجَلِ فِي الثَّمَنِ بِشَرَطٍ أَنْ يَكُونَ  
الْأَجَلُ مَعْلُومًا، وَأَنْ يَرَهْنَ بِهِ رَهْنًا،

(أَوْ رُطْبٌ بِتَمْرٍ وَكَذَا عَنَبٌ بِعَنْبٍ أَوْ) عنب (زيبب وإن تمازلا) حالة العقد لأن هذه الحالة ليست حالة كمال  
(فإن لم يحي منه تمر ولا زيبب لم يصح بيع بعضه ببعض ولا يباع دقيق بدقيق) عند اتحاد جنسه (ولا) دقيق  
(بئر ولا خبز بخبز) إن اتحد جنسه فإن اختلف جاز (ولا) يباع (خالص بمشوب) كلين بلين، وفي أحدهما ماء  
(ولا) يباع (مطبوخ) كالحم (بئى ولا بمطبوخ) للجهل بالمخالطة في الجميع بسبب تفاوت النعمية في الدقيق  
وتأثير النار في الخبز (إلا أن يحف الطبخ كتميميز العسل) من الشمع (والسمن) من اللبن (ولا يحوز مد  
حجوة ودرهم بدرهمين) لأنه قد اشتمل المبيع على نوعين من الربويات والثمن على نوع منها موجود في المبيع  
فتقدرت المخالطة لقابلة الثمن لجميع المبيع فبطل البيع وهكذا في كل ما يشبهه (أو بمدين ولا مد) من حجة (ودرهم  
بمد ودرهم ولا مد وثوب بمدين ولا درهم وثوب بدرهمين) وضابط هذه المسألة أن يتفق المبيع والثمن على نوع ربوي  
وزيد كل بنوع آخر ربوي أو غير ربوي أو يزيد أحدهما كذلك (ولا يصح بيع اللحم بالحيوان) ولو غير جنسه  
أو غير ما كوله ولا فرق بين أن يكون اللحم ثمنًا أو مضمنا.

(فصل) فِي الْبَيْعِ لِلنَّهْيِ عَنْهَا (لَا يَصَحُّ بَيْعُ نَتَاجِ النَّتَاجِ كَقَوْلِهِ إِذَا وَلَدَتْ نَاقَتِي وَوَلَدَ وَلَدُهَا فَقَدْ بَعْتُكَ الْوَلَدَ)  
لأنه باع ما ليس بمملوك ولا مقدور على تسليمه (ولا) يصح (أن يبيع شيئا ويؤجل الثمن بذلك) أن لزمن ولد  
الولد للجهل (ولا) يصح (بيع الملامسة) وهي أن ينس ثوبا لم يره لكونه في ظلمة أو مطويا ثم يشتريه على أن  
لا خيار إذا رآه اكتفاء بغيره أو يقول إذا لمسته فقد بشركه اكتفاء بغيره عن الصيغة (و) لا يصح بيع (المنابذة)  
بأن يحمل العاقدان اليد فيما اكتفاء بغيره أو يقول إذا لمسته فقد بشركه اكتفاء بغيره عن الصيغة فيأخذ الآخر أو يقول  
بعتك هذا بكذا على أني إذا نبذته إليك لزم البيع وانقطع الخيار (و) لا يصح بيع (الحصاة) وهو أن يقول بعتك  
من هذه الأقواب ما تقع عليه الحصاة (ولا) يصح بيع (بيعتين في بيعه كقولك بعتك هذا بألف نقدا أو بألفين  
مؤجلا) لسنة مثلا نقدا بأيهما شئت للجهل بالعوض (أو بعتك ثوبي بألف على أن تبيعني عبدك بخمسمائة ولا) يصح  
(بيع وشروط مثل بعتك بشروط أن تقرضني مائة) لأنه جعل انتفاعه بالعقد الثاني من ضمن الثمن وشروطه باطل فبطل الثمن  
(ويصح بيع وشروط في صور وهي شروط الأجل في الثمن بشرط أن يكون الأجل معلوما و) شرط (أن يرهن به رهنا) غير

أَوْ يَضْمَنُهُ بِهِ زَيْدٌ أَوْ أَنْ يَتَّقَى الْعَبْدَ الْمَبِيعَ ، أَوْ شَرَطَ مَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ كَالرَّدِّ بِالْعَيْبِ وَنَحْوِهِ ، فَإِنْ بَاعَ وَشَرَطَ  
الْبَرَاءَةَ مِنَ الْعُيُوبِ صَحَّ وَبَرَى مِنْ كُلِّ عَيْبٍ بَاطِنٍ فِي الْحَيَوَانِ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ الْبَائِعُ ، وَلَا يَبْرَأُ بِمَا سِوَاهُ ، وَلَا يَصِحُّ  
بَيْعُ الْعَرَبُونَ بِأَنْ يَشْتَرِيَ سَلْعَةً وَيُدْفَعَ دَرَاهِمًا عَلَى أَنَّهُ إِنْ رَضِيَ بِالسَّلْعَةِ فَالْذَرَاهِمُ مِنَ الثَّمَنِ وَإِلَّا فَهُوَ لِلْبَائِعِ  
مَجَانًا ، وَلَوْ فَرَّقَ بَيْنَ الْجَارِيَةِ وَوَلَدِهَا قَبْلَ سَنٍ التَّمْيِيزِ يَبِيعُ أَوْ هَبَهُ بَطَلَ الْعَقْدُ ، وَبَعْدَ التَّمْيِيزِ يَصِحُّ ؛ وَيَحْرَمُ  
أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ بِأَنْ يَقُولَ الْحَاضِرُ لِلْبَدَوِيِّ الَّذِي قَدِمَ بِسَلْعَةٍ ، وَهِيَ مِمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهَا فِي الْبَلَدِ لَا تَبِيعُ الْآنَ  
حَتَّى أَبِيعَهَا لَكَ قَلِيلًا قَلِيلًا بِثَمَنِ غَالٍ ، وَأَنْ يَتَلَقَّى الرُّكْبَانَ فَيُخْبِرُهُمْ بِكَسَادِ مَا مَعَهُمْ لِيَشْتَرِيَ مِنْهُمْ بَغْنًا ، وَأَنْ  
يُسَوِّمَ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ بِأَنْ يَزِيدَ فِي السَّلْعَةِ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الثَّمَنِ ، وَأَنْ يَبِيعَ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ بِأَنْ يَقُولَ لِلْمُشْتَرِي  
أَفْضَحِ الْبَيْعَ وَأَنَا أَيْعُكَ بِأَرْخَصَ مِنْهُ ، وَأَنْ يَنْجُسَ بِأَنْ يَزِيدَ فِي السَّلْعَةِ وَهُوَ غَيْرُ رَاغِبٍ فِيهَا لِغَرِّهَا غَيْرُهُ ،  
وَأَنْ يَبِيعَ الْعَنْبَ مَنْ يَتَّخِذُهُ خَمْرًا ،

لِلْبَيْعِ ، أَمَا إِذَا شَرَطَ رَهْنًا لِلْبَيْعِ فَلَا يَصِحُّ (أَوْ) بِشَرَطِ أَنْ (يَضْمَنَهُ) أَيْ الْمَشْتَرِي (بِهِ) أَيْ الثَّمَنُ (زَيْدٌ) مِثْلًا (أَوْ) بِشَرَطِ  
(أَنْ يَتَّقَى الْعَبْدَ الْمَبِيعَ أَوْ شَرَطَ مَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ كَالرَّدِّ بِالْعَيْبِ وَنَحْوِهِ) كَالْقَبْضِ وَالْإِقْبَاضِ فَاشْتَرَأَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ  
لَا يَضُرُّ فِي مَعَةِ الْعَقْدِ وَلَا يَفْسُدُهُ إِلَّا شَرَطُ لَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ وَلَا يَتَعَلَّقُ بِمَصْلَحَتِهِ وَلَسَكِنْ يَتَعَلَّقُ بِهِ غَرَضُ يَوْرَثُ التَّنَازُعَ  
بَعْدَ الْعَقْدِ وَهُوَ غَيْرُ عَتَقٍ كَشَرَطِ أَنْ يَقْرَضَهُ مِائَةٌ أَوْ أَنْ لَا يَطْلُ الْجَارِيَةُ (فَإِنْ بَاعَ وَشَرَطَ الْبَرَاءَةَ مِنَ الْعُيُوبِ صَحَّ  
وَبَرَى مِنْ كُلِّ عَيْبٍ بَاطِنٍ فِي الْحَيَوَانِ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ الْبَائِعُ وَلَا يَبْرَأُ بِمَا سِوَاهُ) مِنْ كُلِّ عَيْبٍ ظَاهِرٍ فِي الْحَيَوَانِ وَغَيْرِهِ وَمِنْ  
الْعَيْبِ الْبَاطِنِ فِي غَيْرِ الْحَيَوَانِ وَمِنْ الْعَيْبِ الْبَاطِنِ فِيهِ إِذَا عَلِمَهُ (وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْعَرَبُونَ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَالرَّاءِ وَهُوَ  
مَعُورٌ (بِأَنْ يَشْتَرِيَ سَلْعَةً وَيُدْفَعُ دَرَاهِمًا) مِثْلًا (عَلَى أَنَّهُ إِنْ رَضِيَ) الْمَشْتَرِي (بِالسَّلْعَةِ فَالْذَرَاهِمُ مِنَ الثَّمَنِ وَإِلَّا) بِأَنْ  
لَمْ يَرْضَ (فَهُوَ) يَكُونُ (لِلْبَائِعِ مَجَانًا) أَيْ مِنْ غَيْرِ مِقَابِلِ جِزَاءٍ عَدُولِهِ وَعَدَمِ الصَّحَةِ لِاسْتِثْنَاءِ الْعَقْدِ عَلَى شَرَطِ  
لَا يَقْتَضِيهِ وَلَيْسَ مِنْ مَصْلَحَتِهِ (وَلَوْ فَرَّقَ بَيْنَ الْجَارِيَةِ وَوَلَدِهَا قَبْلَ سَنٍ التَّمْيِيزِ) وَالْمُدَّارِ عَلَى التَّمْيِيزِ وَلَوْ قَبْلَ مِنْهُ  
(يَبِيعُ أَوْ هَبَهُ) وَأَمَّا التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا كَالْعَتَقِ وَالْوَقْفِ وَالْوَصِيَّةِ فَلَا يَبْطُلُ (بَطَلَ الْعَقْدُ) الْمَذْكُورُ وَلَوْ رَضِيَ بِهِ  
الْأُمُّ وَالْأَبُ كَالْأُمِّ عِنْدَ عَدَمِهَا (وَبَعْدَ التَّمْيِيزِ يَصِحُّ) التَّفْرِيقُ ، وَكَذَا يَجُوزُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْحَارِمِ غَيْرِ الْأُمِّ وَالْأَبِ  
(وَيَحْرَمُ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ) مَنْ يَسْكُنُ الْبِلَادَانَ (لِبَادٍ) مَنْ يَسْكُنُ الْبَادِيَةَ وَهِيَ الصَّحْرَاءُ ، وَذَلِكَ (بِأَنْ يَقُولَ الْحَاضِرُ  
لِلْبَدَوِيِّ الَّذِي قَدِمَ بِسَلْعَةٍ) مَقْسِدُهُ بِأَنَّهَا تُحْدِثُ مَعَةَ (وَهِيَ مِمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهَا فِي الْبَلَدِ) كَالطَّعَامِ فَيَقُولُ لَهُ الْحَاضِرُ  
(لَا تَبِيعُ الْآنَ حَتَّى أَبِيعَهَا لَكَ قَلِيلًا قَلِيلًا بِثَمَنِ غَالٍ) وَحَرْمَةُ ذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّضْيِيقِ عَلَى النَّاسِ . وَأَمَّا لَوْ ابْتَدَأَ  
الْبَادِيُ بِقَوْلِهِ أَتْرَكُهُ غِنْدَكَ لِتَبِيعَهُ أَوْ اتَّقَى عَمُومَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ أَوْ قَصَدَ بَيْعَهُ حَالًا فَأَخَذَهُ الْحَاضِرُ لِيَبِيعَهُ كَذَلِكَ فَلَا يَحْرَمُ  
فِي الْجَمِيعِ (و) يَحْرَمُ (أَنْ يَتَلَقَّى الرُّكْبَانَ) الْحَاضِرِينَ بِمَتَاعٍ (فَيُخْبِرُهُمْ بِكَسَادِ مَا مَعَهُمْ) مِنْ الْمَتَاعِ الْقَاصِدِينَ بَيْعَهُ  
(لِيَشْتَرِيَ مِنْهُمْ بَغْنًا) وَهُمْ لَا يَعْرِفُونَ السَّعْرَ فَإِذَا اشْتَرَوْا خَيْرُوا قَوْرًا (و) يَحْرَمُ (أَنْ يَسَوِّمَ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ  
بِأَنْ يَزِيدَ فِي) ثَمَنِ (السَّلْعَةِ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الثَّمَنِ) بِأَنْ يَقُولَ الْبَائِعُ أَفْضَحِ الْبَيْعَ حَتَّى أَشْتَرِيَ مِنْكَ بِأَكْثَرِ (و) يَحْرَمُ  
(أَنْ يَبِيعَ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ بِأَنْ يَقُولَ لِلْمُشْتَرِي أَفْضَحِ الْبَيْعَ وَأَنَا أَيْعُكَ بِأَرْخَصَ مِنْهُ) أَيْ مِنْ هَذَا الثَّمَنِ (و) يَحْرَمُ  
(أَنْ يَنْجُسَ) مِنْ بَابِ فَصَّرَ (بِأَنْ يَزِيدَ فِي السَّلْعَةِ وَهُوَ غَيْرُ رَاغِبٍ فِيهَا لِغَرِّهَا غَيْرُهُ) وَإِذَا اشْتَرَاهَا مِنْ غَرِّهَا فَلَا خِيَارَ لَهُ  
(و) يَحْرَمُ (أَنْ يَبِيعَ الْعَنْبَ مَنْ يَتَّخِذُهُ خَمْرًا) بَلَى ، أَوْ يَنْظُرُ ذَلِكَ هَلْ تَوَهَّمَهُ أَوْ شَكَّ فِيهِ فَالْبَيْعُ لَهُ مَكْرُوهٌ

فَإِنْ بَاعَ فِي هَذِهِ الصُّورِ كُلِّهَا الْحَرَمَةَ صَحَّ الْبَيْعُ ، وَإِنْ جَمَعَ فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ مَا يَجُوزُ وَمَا لَا يَجُوزُ مِثْلَ عَبْدِهِ وَعَبْدِ غَيْرِهِ بِنَيْرٍ . إِذْنَهُ أَوْ تَحْرٍ وَخَلَّ صَحَّ فِيمَا يَجُوزُ بِقِسْطِهِ مِنَ الثَّمَنِ وَبَطَلَ فِيمَا لَا يَجُوزُ ، وَلِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ إِنْ جَهِلَ ، وَإِنْ جَمَعَ فِي عَقْدَيْنِ مُخْتَلَفِي الْحُكْمِ مِثْلَ بَعْتِكَ عَبْدِي ، وَآجَرْتُكَ دَارِي سَنَةً بِكَذَا أَوْ زَوَّجْتُكَ ابْنَتِي وَبَعْتِكَ عَبْدَهَا بِكَذَا صَحَّ وَقُسِطَ الْعَوَضُ عَلَيْهِمَا .

(فصل) مَنْ عَلِمَ بِالسَّلْعَةِ عَيْبًا لَزِمَهُ أَنْ يَبَيِّنَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَبَيِّنْ فَقَدْ غَشَّ وَالْبَيْعُ صَحِيحٌ ، فَإِذَا أُطْلِعَ الْمُشْتَرِي عَلَى عَيْبٍ كَانَ عِنْدَ الْبَائِعِ فَلَهُ الرَّدُّ ، وَضَابِطُهُ مَا نَقَصَ الْعَيْنُ أَوْ نَقِصَةُ نَقْصَانًا يَفُوتُ بِهِ غَرَضٌ صَحِيحٌ ، وَالتَّالِبُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ الْمُبِيعِ عَدَمُهُ فَيُرَدُّ إِنْ بَانَ الْعَبْدُ خَصِيًّا أَوْ سَارِقًا أَوْ يَبُولُ فِي الْفِرَاشِ وَهُوَ كَبِيرٌ ، فَلَوْ أُطْلِعَ عَلَى الْعَيْبِ بَعْدَ تَلَفِ الْمُبِيعِ تَعَيَّنَ الْأَرْضُ أَوْ بَعْدَ زَوَالِ الْمَلِكِ عَنْهُ بَيْعٌ أَوْ غَيْرُهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ طَلَبُ الْأَرْضِ الْآنَ . فَإِنْ رَجَعَ إِلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ الرَّدُّ ، وَإِنْ حَدَثَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي عَيْبٌ آخَرٌ مِثْلُ أَنْ يَفْتَضَّ الْبَكْرَ تَعَيَّنَ الْأَرْضُ وَامْتَنَعَ الرَّدُّ ،

(فان باع في هذه الصور كلها المحرمة صح البيع ، وإن جمع في عقد واحد ما يجوز) العقد عليه (وما لا يجوز) إيراد العقد عليه (مثل عبده وعبده غيره بغير اذنه) في عقد واحد (أو تخر وخلّ صح فيما يجوز بقسطه من الثمن وبطل فيما لا يجوز) إعطاء لكل واحد منهما حكمه (وللمشتري الخيار إن جهل) الحال بين الفسخ والاجارة (وإن جمع في عقدين مختلفي الحكم مثل بعتك عبدي وآجرتك داري سنة بكذا) فإن حكم البيع والاجارة مختلف (أو زوجتك ابنتي وبعتك عبدها بكذا صح وقسط العوض عليهما) باعتبار قيمتهما ، ففي البيع والنكاح يوزع المسعى على قيمة المبيع ومهر المثل .

(فصل) فِي خِيَارِ النَّقِيعَةِ . (مَنْ عَلِمَ بِالسَّلْعَةِ عَيْبًا) وَهُوَ يَرِيدُ بَيْعَهَا (لَزِمَهُ أَنْ يَبَيِّنَهُ) لِلْمُشْتَرِي (فَإِنْ لَمْ يَبَيِّنْ) بِهِ (فَقَدْ غَشَّ) وَالْبَيْعُ صَحِيحٌ ، فَإِذَا أُطْلِعَ الْمُشْتَرِي عَلَى عَيْبٍ كَانَ عِنْدَ الْبَائِعِ فَلَهُ الرَّدُّ ) سَوَاءٌ كَانَ الْعَيْبُ قَبْلَ الْبَيْعِ أَوْ بَعْدَ الْبَيْعِ وَقَبْلَ الْقَبْضِ . (وَضَابِطُهُ) أَيْ الْعَيْبُ الَّذِي يَسْتَوْجِبُ الرَّدَّ (مَا نَقَصَ الْعَيْنُ أَوْ الْقِيَمَةُ نَقْصَانًا يَفُوتُ بِهِ غَرَضٌ صَحِيحٌ) تَخْرُجُ مَا لَا يَفُوتُ بِهِ ذَلِكَ كَقَطْعِ أَصْبَعٍ زَائِدَةٍ وَفَلَقَةِ بِسْمَةِ مَنْ نَفَذَ أَوْ سَاقٍ (وَالتَّالِبُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ الْمُبِيعِ عَدَمُهُ) تَخْرُجَتْ ثُبُوبَةُ الْأَمَةِ فِي أَوَانِهَا فَلَا خِيَارَ بِمِثْلِ ذَلِكَ (فَيُرَدُّ إِنْ بَانَ الْعَبْدُ خَصِيًّا) لِنَقْصِ عَيْنِهِ ، وَإِنْ زَادَتْ قِيَمَتُهُ . وَالْحَصَاءُ حَرَامٌ إِلَّا فِي مَا كَوَّلَ صَغِيرٌ فِي زَمَنِ مَعْتَدِلٍ (أَوْ سَارِقًا) صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا (أَوْ يَبُولُ فِي الْفِرَاشِ وَهُوَ كَبِيرٌ) بَأَنْ بَلَغَ سَبْعَ سِنِينَ (فَلَوْ أُطْلِعَ) الْمُشْتَرِي (عَلَى الْعَيْبِ بَعْدَ تَلَفِ الْمُبِيعِ) بَأَنْ مَاتَ أَوْ أُعْتُقَ (تَعَيَّنَ الْأَرْضُ) وَهُوَ جُزْءٌ مِنَ الثَّمَنِ نَسَبَتْهُ إِلَيْهِ كَنَسْبَةِ مَا نَقَصَ الْعَيْبُ مِنَ الْقِيَمَةِ وَمَحَلُّ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الرُّبُوبِيِّ الْمُبِيعِ بِحَنْبِهِ أَمَا هُوَ رُبَا بَلْ يَفْسَخُ الْعَقْدَ وَيَسْتَرِدُّ الثَّمَنَ وَيَغْرُمُ بَدَلَ التَّالِفِ (أَوْ) أُطْلِعَ عَلَى الْعَيْبِ (بَعْدَ زَوَالِ الْمَلِكِ عَنْهُ) بِبَيْعٍ أَوْ غَيْرِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ طَلَبُ الْأَرْضِ الْآنَ ، فَإِنْ رَجَعَ إِلَيْهِ (الْمُبِيعُ) (بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ الرَّدُّ) عَلَى الْبَائِعِ بِسَبَبِ الْعَيْبِ لِلتَّنَقُّصِ (وَإِنْ حَدَثَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي عَيْبٌ آخَرٌ مِثْلُ أَنْ يَفْتَضَّ الْبَكْرَ) أَيْ يَزِيلَ عَدْرَتَهَا (تَعَيَّنَ الْأَرْضُ) وَامْتَنَعَ الرَّدُّ (الْقَهْرِيُّ

فَإِنْ رَضِيَ الْبَائِعُ بِالْعَيْبِ لَمْ يَكُنْ لِلْمُشْتَرِي طَلَبُ الْأَرْضِ ، فَإِنْ كَانَ الْعَيْبُ الْحَادِثُ لَا يَعْرِفُ الْعَيْبُ الْقَدِيمُ إِلَّا بِهِ كَكَسْرِ الْبَطِيخِ وَالْبَيْضِ وَنَحْوَهُمَا لَمْ يَمْنَعْ الرَّدَّ ، فَإِنْ زَادَ عَلَى مَا يُمْكِنُ الْمَعْرِفَةُ بِهِ فَلَا رَدَّ ، وَشَرَطُ الرَّدِّ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْفَوْرِ ، وَيُشْهَدُ فِي طَرِيقِهِ أَنَّهُ فَسَخَ ، فَلَوْ عَرَفَ الْعَيْبُ وَهُوَ يُصَلِّي أَوْ يَأْكُلُ أَوْ يَقْضِي حَاجَتَهُ أَوْ لَيْلًا فَلَهُ التَّأْخِيرُ إِلَى زَوَالِ الْعَارِضِ بِشَرَطِ تَرْكِ الْأُسْتِعْمَالِ وَالْإِتِّفَاعِ ، فَإِنْ أَخَّرَ مُتَمَكِّنًا سَقَطَ الرَّدُّ وَالْأَرْضُ ، وَتَحْرُمُ التَّصْرِيَةُ ، وَهِيَ أَنْ يَشُدَّ الْبَائِعُ أَخْلَافَ الْبَيْمَةِ وَيَتْرَكَ حَلِبَهَا أَيَّامًا لِيُغَيِّرَ غَيْرَهُ بِكَثْرَةِ اللَّبَنِ ، فَإِذَا أَطْلَعَ عَلَيْهِ الْمُشْتَرِي فَلَهُ الرَّدُّ مُطْلَقًا ، فَإِنْ كَانَ بَعْدَ حَلِبِهَا وَتَلَفَ اللَّبَنُ رَدَّ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ بِدَلِّ اللَّبَنِ إِنْ كَانَ الْحَيَوَانُ مَا كُوِيَ ، وَيُلْحَقُ بِالتَّصْرِيَةِ فِي الرَّدِّ تَحْمِيرُ وَجْهِ الْجَارِيَةِ وَتَسْوِيدُ الشَّعْرِ وَنَحْوُهُمَا ، وَيَلْزَمُ الْبَائِعُ أَنْ يُخْبَرَ فِي بَيْعِ الْمَرَاجِحَةِ بِالْعَيْبِ الَّذِي حَدَثَ عِنْدَهُ ، فَيَقُولُ اشْتَرَيْتَهُ بِعَشْرَةِ مَثَلًا ، لَكِنْ حَدَثَ عِنْدِي فِيهِ الْعَيْبُ الْفُلَانِي ، وَيُبَيِّنُ الْأَجَلَ أَيْضًا .

(فان رضى البائع بالعيب) الحادث عند المشتري (لم يكن للمشتري طلب الأرض) للعيب القديم بل هو مخير بين رده وأخذ الثمن ، وبين رضاه به بلا أرض (فان كان العيب الحادث لا يعرف العيب القديم إلا به ككسر البطيخ) للدود أو بعضه أ (والبيض) للعيب (ونحوهما) كالجوز واللوز للعيب (لم يمنع) العيب الحادث (الرَد) قهراً (فان زاد) الحادث (على ما يمكن المعرفة به) كأن كسر من البطيخ مقداراً كبيراً يمكن الاستدلال على العيب في باطنه بأقل منه (فلا رد) قهراً ، والبطيخ والبيض الدود كله أو للفسود داخله لا يصح بيعه ويرجع بجميع ثمنه لورود العقد على غير متقوم . (وشروط الرد) بالعيب (أن يكون على الفور) فان أخر بلا عذر بطل الرد (ويشهد في طريقه) إلى الخصم أو القاضي (أنه فسخ) عدلين على الفسخ (فلو عرف العيب وهو يصلي أو يأكل أو يقضي حاجته أو ليلاً فله التأخير إلى زوال العارض) نعم لو أمكنه السير ليلاً بلا كلفة لم يعذر ، والتأخير المذكور لا يجوز إلا (بشروط ترك الاستعمال) للبيع (والإتفاف) به فلا يركب الدابة ولا يستخدم العبد (فان أخر) الرد (متمكناً سقط الرد) القهري (و) سقط (الأرض) عند تمذر الرد . (وتحرم التصرية وهي أن يشد البائع أخلاف) جمع خلفه وهي حيلة الثدي (البيمة) من النعم أو غيرها (ويترك حليبها أياماً ليغير غيره بكثرة اللبن فإذا أطلع عليه) أي ما ذكر (المشتري فله الرد مطلقاً) حليبها أم لا (فان كان) الرد (بعد حلبها و) اللبن الذي حلبه (تلف) أي اللبن (رد) المشتري معها (صاعاً من تمر) وذلك الصاع يكون (بدل اللبن إن كان الحيوان ما كويلاً) ولو من غير النعم ، والمراد بتلف اللبن حلبه لأنه يسرى إليه التلف بمجرد الحلب ، ولا يكلف المشتري رد اللبن لأنه قد اختلط بما حدث بعد البيع وهو ملكه وتعذر تمييزه فكان كالتلف ولذلك لا يرد على البائع قهراً وإن لم يحمض (ويلحق بالتصرية في الرد) قهراً (تحمير وجه الجارية) ليتخيل للشاري أنها صبية أو جميلة (وتسويد الشعر ونحوهما) كحبس ماء القناة فشكل ذلك تليس يستوجب الرد قهراً ، بخلاف ما لو طبخ ثوب العبد بالمداد ليوم كتابته فليس ذلك من التليس الموجب للرد (ويلزم البائع أن يخبر في بيع المراجحة) وهو عقد الثمن الأول مع زيادة مخصوصة فيلزمه أن يخبر (بالعيب الذي حدث عنده فيقول اشتريته بعشرة مثلاً) وبعتك بما اشتريت وبيع درهم لكل عشرة (لكن حدث عني فيه العيب الفلاني) كالسرقة مثلاً (و) أن (يبين الأجل) أي كون الثمن الذي وقع عليه عقد الشراء مؤجلاً إلى شهر مثلاً (أيضاً) كما يلزمه الاخبار بالعيب لأن المشتري بالمراجحة يعتمد أمانته فيغيره بذلك محافظة على الصدق لأن الأجل



(فصل) بيع الثمرة وحدها على الشجرة إن كان قبل بدو صلاح لم يجوز إلا بشرط القطع، وإن كان بعده جاز مطلقاً، وبدو الصلاح هو أن يطيب أكله فيما لا يتلون أو يأخذ بالتلويح فيما يتلون، وإن باع الشجرة وثمرتها جاز من غير شرط القطع، والزرع الأخضر كالثمره قبل بدو الصلاح لا يجوز إلا بشرط القطع وبعد اشتداد الحب يجوز مطلقاً ولا يجوز بيع الحب في سبله، ولا الجوز واللوز والباقلا الأخضر في القشرين .

(فصل) المبيع قبل قبضه من ضمان البائع، فإن تلف أو أتلفه البائع انفسخ البيع وسقط الثمن، وإن أتلفه المشتري استقر عليه الثمن ويكون إتلافه قبضاً له، وإن أتلفه أجنبي لم ينفسخ بل يخير المشتري بين أن ينفسخ فيغرم الأجنبي للبائع القيمة، أو يحجز ويعطى الثمن ويغرم الأجنبي القيمة، وإذا اشترى شيئاً لم يجوز أن يبيعه حتى يقبضه لكن للبائع إذا كان الثمن في الذمة أن يستبدل عنه قبل قبضه مثل أن يبيع بدراهم، فيمتاح عنها ذهباً أو ثوباً أو نحو ذلك، والقبض فيما ينقل النقل مثل القمح والشعير وفيما يتناول باليد تناول مثل

يقابله قسط من الثمن والعيب الحادث تنفس القيمة به عما كان، فلترك الاخبار بذلك فالبيع صحيح ولكن للمشتري الخيار.

(فصل) في بيع الثمار . (بيع الثمرة وحدها على الشجرة إن كان قبل بدو الصلاح) للثمره (لم يجوز إلا بشرط القطع) من البائع، فلا يجوز من غير شرط ولا بشرط الإبقاء (وإن كان بعده) أي بدو الصلاح (جاز مطلقاً) أي بشرط وغير شرط (وبدو الصلاح هو أن يطيب أكله فيما لا يتلون) كالنبت والقناء (أو يأخذ بالتلويح فيما يتلون) كلبخ ومشمش (وإن باع الشجرة وثمرتها جاز من غير شرط القطع) ولو قبل بدو الصلاح (والزرع الأخضر كالثمره قبل بدو الصلاح) فيجوز فيه ما قبل فيها حينئذ (لا يجوز إلا بشرط القطع وبعد اشتداد الحب يجوز) أي يصح البيع (مطلقاً) أي بشرط وغير شرط (ولا يجوز) أي لا يصح (بيع الحب في سبله) كبر وعسد (ولا) يصح بيع (الجوز واللوز والباقلا) أي النول (الأخضر في القشرين) سواء بيع على الأرض أم على الشجر لاستتار كل واحد مما ذكر في ثمره .

(فصل) في أحكام المبيع قبل القبض . (المبيع قبل قبضه من ضمان البائع، فإن تلف) بنفسه أو بأية (أو أتلفه البائع انفسخ البيع وسقط الثمن، وإن أتلفه للمشتري استقر عليه الثمن) وإن جهل أنه للمبيع (ويصكون إتلافه قبضاً له، وإن أتلفه أجنبي لم ينفسخ بل يخير المشتري بين أن ينفسخ) عقد البيع لقوات غرضه تلف المبيع (فيغرم الأجنبي) التلف (للبائع القيمة أو يحجز) عقد البيع (ويعطى الثمن) للبائع (ويغرم الأجنبي القيمة، وإذا اشترى شيئاً) من عقار أو منقول (لم يجوز أن يبيعه حتى يقبضه) ومثل البيع سائر التصرفات وذلك لصعب الملك، فلا يجوز أن يؤجره ولا يرهنه ولا يهبه إلا العتق فيجوز قبل القبض ومثل المبيع الثمن فيمنع فيه ما ذكر (لكن للبائع إذا كان الثمن في الذمة أن يستبدل عنه قبل قبضه مثل أن يبيع بدراهم فيمتاح عنها ذهباً) وحينئذ لا بد أن يقبض الذهب في المجلس فراراً من الربا (أو ثوباً أو نحو ذلك) ولا يشترط حينئذ قبض في المجلس (والقبض فيما ينقل) يكون به (النقل مثل القمح والشعير) والحيوان فلا يحصل قبضه إلا بنقله من موضع لموضع (و) القبض (فيما يتناول باليد، تناول مثل

الثوب والكتاب وفيما سواهما التخيية مثل الدار والأرض ، فلو قال البائع لأسلم المبيع حتى أقبض الثمن ، وقال المشتري لأسلم الثمن حتى أقبض المبيع ، فإن كان الثمن في الذمة ألزم البائع بالتسليم أولا ، ثم يلزم المشتري بالتسليم ، وإن كان الثمن معينا ألزم معا بأن يؤمرا فيسدا إلى عدل ، ثم العدل يعطى لكل واحد حقه .

( فصل ) إذا اتفقا على صحة العقد واختلفا في كيفيةه بأن قال البائع بعثك بحال فقال بل بموجل ، أو بعثك بعشرة فقال بل بخمسة ، أو بعثك بشرط الخيار فقال بل بلا خيار ، وما أشبه ذلك ولم يكن ثم بينة تحالفا ، فيبدأ البائع فيقول والله ما بعثك بكذا ولقد بعثك بكذا ، ثم يقول المشتري والله ما اشتريت بكذا ولقد اشتريت بكذا ، وهي بين واحدة يجمع فيها بين نفي قول صاحبه وإثبات قوله ، ويقدم النفي فإذا تحالفا ، فإن تراضيا بعد ذلك فلا فسخ للعقد ، وإلا فيفسخانه أو أحدهما أو الحاکم ، فلو ادعى أحدهما شيئا يقتضى أن البيع وقع فاسدا وكذبه الآخر صدق مدعى الصحة بيمينه ، ولو جاءه بمعيب ليرده فقال البائع ليس هو الذي بعثته صدق البائع ، ولو اختلفا في عيب يمكن حدوثه عند المشتري ،

الثوب والكتاب و) القبض ( فيما سواهما التخيية مثل الدار والأرض ، فلو قال البائع لا أسلم المبيع حتى أقبض الثمن وقال المشتري لا أسلم الثمن حتى أقبض المبيع ، فإن كان الثمن في الذمة ( بأن عقد العقد على غير معين (ألزم البائع بالتسليم أولا) لأنه رضى بكون الثمن في ذمة المشتري ( ثم يلزم المشتري بالتسليم ) للثمن ، فإذا غاب ماله إلى مسافة القصر كان للبائع الفسخ ولا يكلف الصبر ولا تباع العين ويوفى من ثمنها ( وإن كان الثمن معينا ) فقد أوعرنا ( ألزما معا بأن يؤمرا فيسدا إلى عدل ثم العدل يعطى لكل واحد ) منهما ( حقه ) ولا يضرهما البداءة بواحد معين .

( فصل ) في اختلاف المتبايعين . ( إذا اتفقا على صحة العقد واختلفا في كيفيةه ) من كون الثمن حالا أو مؤجلا ( بأن قال البائع بعثك بـ ) ثمن ( حال فقال ) المشتري ( بل ) بعثته ( بـ ) ثمن ( مؤجل ) فقد اتفقا على الصحة واختلفا في الحلون والتأجيل وهو من الكيفيات ( أو ) قال البائع ( بعثك بعشرة فقال ) المشتري ( بل بخمسة أو ) قال البائع ( بعثك بشرط الخيار ) لي أو مطلقا ( فقال ) المشتري ( بل بلا خيار وما أشبه ذلك ) كالإختلاف في الصحة والتكسير أو في الجنس كالدرهم والدنانير . ( ولم يكن ثم بينة ) لأحدهما أو لكل بينة وتعارضنا بأن لم تؤرخا ( تمالفا ) أي البائع والمشتري ( فيبدأ البائع فيقول : والله ما بعثك بكذا ولقد بعثك بكذا ثم يقول المشتري : والله ما اشتريت بكذا ولقد اشتريت بكذا وهي بين واحدة يجمع فيها بين نفي قول صاحبه وإثبات قوله ويقدم النفي ، فإذا اختلفا فإن تراضيا بعد ذلك فلا فسخ للعقد ) ويفعلان ما تراضيا عليه ( وإلا فيفسخانه ) أي كل يفسخه ( أو ) يفسخه ( أحدهما أو الحاکم ، فلو ادعى أحدهما ) أي المتبايعين ( شيئا يقتضى أن البيع وقع فاسدا وكذبه الآخر ) كأن ادعى أحدهما أن العقد وقع بشرط الخيار أربعة أيام مثلا وقال الآخر بل بثلاثة مثلا ( صدق مدعى الصحة ) وهو ( التائذ ) بيمينه ( سواء كان بائنا أو مشتريا ( ولو جاءه ) أي المشتري ( بمعيب ليرده فقال البائع ليس هو الذي بعثته صدق البائع ) بيمينه ( ولو اختلفا ) أي العاقدان ( في عيب يمكن حدوثه عند المشتري ) كعيب العبد

قَالَ الْبَائِعُ حَدَّثَ عِنْدَكَ ، وَقَالَ الْمُشْتَرَى بَلْ كَانَ عِنْدَكَ صَدَقَ الْبَائِعُ .

### بَابُ السَّلَمِ

هُوَ بَيْعٌ مَوْصُوفٌ فِي الدِّمَّةِ ، وَيُشْتَرَطُ فِيهِ مَعَ شُرُوطِ الْبَيْعِ أُمُورٌ : أَحَدُهَا قَبْضُ الثَّمَنِ فِي الْمَجْلِسِ ، وَتَكْنِي رُؤْيَا الثَّمَنِ وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ قَدْرَهُ . وَالثَّانِي كَوْنُ الْمُسْلِمِ فِيهِ دَيْنًا ، وَيَجُوزُ حَالًا وَمَوْجَلًا إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ ، فَلَوْ قَالَ أَسَلْتُ إِلَيْكَ هَذِهِ الدَّرَاهِمَ فِي هَذَا الْعَبْدِ لَمْ يَجْزِ . الثَّالِثُ إِذَا أَسْلَمَ فِي مَوْضِعٍ لَا يَصْلُحُ لِلتَّسْلِيمِ مِثْلَ الْبَرِيَّةِ أَوْ يَصْلُحُ لَكِنْ لِنَقْلِهِ إِلَيْهِ مَوْضِعَ اشْتِرَاطِ بَيَانِ مَوْضِعِ التَّسْلِيمِ ، وَشَرَطُ الْمُسْلِمِ فِيهِ كَوْنُهُ مَعْلُومَ الْقَدْرِ كَيْلًا أَوْ وَزْنًا أَوْ عَدًّا أَوْ ذَرْعًا بِمَقْدَارٍ مَعْلُومٍ ، فَلَوْ قَالَ زَنَةً هَذِهِ الصَّخْرَةِ أَوْ مِلًّا هَذَا الزَّنْبِيلِ ، وَلَا يَعْرِفُ وَزَنَهَا وَلَا مَا يَسَعُ الزَّنْبِيلُ لَمْ يَصَحَّ ، وَأَنْ يَكُونَ مَقْدُورًا عَلَيْهِ عِنْدَ وَجُوبِ التَّسْلِيمِ مَأْمُونٌ الْأَنْقِطَاعِ ، فَإِنْ كَانَ عَزِيزَ الْوُجُودِ كَجَارِيَةٍ وَبَتْنًا أَوْ لَا يُؤْمَنُ أَنْقِطَاعُهُ كَشَمْرَةٍ نَحْلَةٍ بَعِينَهَا لَمْ يَجْزِ ، وَأَنْ يُمْكِنَ ضَبْطُهُ بِالصِّفَاتِ كَالْأَدَقَةِ وَالْمَائِعَاتِ وَالْحَيَوَانِ ،

(نقل البائع حدث) العيب (عندك وقال المشتري بل كان) كل العيب (عندك صدق البائع) يمينه لأن الأصل لزوم البيع .

### ( بَابُ السَّلَمِ ) وَيُقَالُ لَهُ السَّلَفُ

( هو بيع موصوف في الدمة ) أى بلفظ السلم ، وأما بلفظ البيع فهو بيع فيشترط فيه شروطه لا شروط السلم ( ويشترط فيه مع شروط البيع أمور ) سبعة . ( أحدها قبض الثمن في المجلس ) وهو المعبر عنه برأس مال السلم ( وتكني رؤية الثمن وإن لم يعرف قدره ) بالعد . ( والثاني كونه السلم فيه ) وهو المبيع الموصوف ( دينا ) أى في الدمة لاعمينا ( ويجوز ) كونه ( حالا وموجلا إلى أجل معلوم ) يعلمه كل منهما أو عدلان غيرهما ( فلو قل أسلت إليك هذه الدراهم في هذا العبد لم يجز ) لفقد الشرط وهو كونه دينا بل هو عين . ( الثالث إذا أسلم في موضع لا يصلح للتسليم مثل البرية أو يصلح لكن لنقله إليه مؤنة اشترط بيان موضع التسليم ) لتفاوت الأغراض فيها يراد من الأمكنة وهذا في السلم المؤجل . وأما الحال فلا يشترط فيه بيان موضع التسليم ويتعين محل العقد له إلا إن عينا موضعا فيتعين . ( وشروط السلم فيه كونه معلوم القدر كيلا أو وزنا أو عددا أو ذرعا بمقدار معلوم ) هذا هو الشرط الرابع وقوله بمقدار معلوم راجع للكيل وما بعده فلا بد أن يكون الكيل معلوما لا مطلق الكيل وما بعده فلذا قال : ( فلو قال ) شخص أسلت إليك عشرة دراهم في ( زنة هذه الصخرة ) جوزا ( أو ) بمقدار ( ملء هذا الزنبيل ) برأ ( ولا يعرف وزنها ) أى الصخرة ( ولا ما يسع الزنبيل لم يصح ) لفقد العلم بآلة الوزن أو الكيل ( و ) خامسها ( أن يكون ) السلم فيه ( مقدورا عليه عند وجوب التسليم ) فلو أسلم في منقطع عند الحاول كالرطب في الشتاء لم يصح . وأشار إلى السادس بقوله ( مأمون الانقطاع ) أى يقدر على تحصيله بسهولة فشروط المسلم فيه أن لا ينقطع عند التسليم ومع كونه لا ينقطع يكون سهل التحصيل ( فان كان عزيز الوجود كجارية وبتن ) أو أختها ( أو لا يؤمن انقطاعه كشمرة نحلة بعينها لم يجز ) سابعها ( أن يمكن ضبطه بالصفات كالأدقة والمائعات ) من السمن والعسل ( والحيوان ) المأكول وغيره

وَاللَّحْمَ وَالْقَطْنَ وَالْحَدِيدَ وَالْأَحْجَارَ وَالْأَشْجَابَ وَنَحْوَ ذَلِكَ ، فَيُشْتَرَطُ ضَبْطُهُ بِالصِّفَاتِ الَّتِي يَخْتَلِفُ بِهَا الْغَرَضُ ، فَيَقُولُ مَثَلًا أَسَلْتُ إِلَيْكَ فِي عَبْدٍ تُرْكِي أَيْضَ رُبَاعَى السَّنِّ طُولُهُ وَسَمْنُهُ كَذَا وَنَحْوَ ذَلِكَ ، فَلَا يَجُوزُ فِي الْجَوَاهِرِ وَالْمُخْتَلَطَاتِ كَالْهَرِيسَةِ وَالنَّالِيَةِ وَالْخَفَافِ ، وَكَذَا مَا اخْتَلَفَ أَعْلَاهُ وَأَسْفَلُهُ كَنَارَةِ وَإِزْزِيقِ أَوْ مَا دَخَلَتْهُ نَارٌ قَوِيَّةٌ كَالْخَبِزِ وَالشَّوَاءِ إِذْ لَا يُمْكِنُ ضَبْطُ ذَلِكَ بِالصِّفَةِ ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْمُسْلِمِ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ وَلَا الْأُسْتِدَالُ عَنْهُ ، وَإِذَا أَحْضَرَهُ مِثْلَ مَا شَرَطَ أَوْ أَجُودَ وَجَبَ قَبُولُهُ .

(فصل) الْقَرْضُ مَنْدُوبٌ إِلَيْهِ بِإِجَابٍ وَقَبُولٍ مِثْلَ أَقْرَضْتُكَ أَوْ أَسَلْتُكَ ، وَيَجُوزُ قَرْضُ كُلِّ مَا يَجُوزُ السَّلْمُ فِيهِ وَمَا لَا فَلَا ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ شَرْطُ الْأَجَلِ ، وَلَا شَرْطُ جَرِّ مَنْفَعَةٍ كَرَدِّ الْأَجُودِ أَوْ عَلَى أَنْ تَبْيَعَنِي عَبْدُكَ بِكَذَا فَإِنَّهُ رَبًّا ، فَإِنْ رَدَّ عَلَيْهِ الْمُقْتَرَضُ أَجُودَ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ جَازَ وَيَجُوزُ شَرْطُ الرِّهْنِ وَالضَّمانِ ،

( واللحم والقطن والحديد والأحجار والأشجاف ونحو ذلك ) كالغزل والصوف ( فيشترط ) في صحة السلم في ذلك ( ضبطه بالصفات التي يختلف بها الغرض فيقول مثلا أسلت إليك في عبد تركي ) أو رومي ( أبيض رباعي السن ) أي سنه أربع سنين أو خمس ( طوله ) كذا أي ذراعان مثلا ( وسمنه كذا ) أي غليظ الجسم أو متوسطه ( ونحو ذلك ) أي كالغرض وكان يذكر في الجارية الثيوبية أو البكارة وذكر السن يكون على التقريب لا التحديد وإلا فسد المقدر لدرته ( فلا يجوز ) السلم ( في الجواهر و ) لا في ( المختلطات ) لأن الصفات لا تضبطه والمختلطات ( كالهريسة ) المركبة من القمح واللحم ( والنالية ) المركبة من المسك والعنبر والكافور ( والخفاف ) المركبة من الظهارة والبطانة والحشو فكل ذلك لا تنفي الصفات بضبطه ( وكذا ما اختلف أعلاه وأسفله ) غلظا ودقة ( كمنارة ) هي مثل الشمعدان ( وإبريق أو ما دخلته نار قوية ) لاختلاف الغرض باختلاف تأثير النار فيه وتعدر الضبط بالصفة وذلك ( كالخبز والشواء إذ لا يمكن ضبط ذلك بالصفة ) فانارهما قوية ويتمذر ضبط تأثيرها بخلاف ما يحتاج إلى نار ليست قوية كالعسل والسمن فيجوز السلم فيه ( ولا يجوز بيع السلم فيه قبل قبضه ولا الاستبدال عنه ) بأن يأخذ بدل البر شعيرا مثلا ( وإذا أحضره ) المسلم إليه ( مثل ما شرط ) في عقد السلم من الصفات ( أو أجود ) مما شرط ( وجب قبوله ) لأنه تمام حقه أو أزيد ولو أحضره أردأ مما وصف جاز قبوله ولم يجب .

( فصل ) في أحكام القرض . ( القرض ) وهو تمليك الشيء على أن يرد المقرض مثله ( مندوب إليه ) حث الشارع على فعله . ويحصل ( بإيجاب ) من المقرض ( وقبول ) من المقرض ( مثل أقرضتك ) هذا ( أو أسلفتك . ويجوز قرض كل ما يجوز السلم فيه ) معينا أو موصوفا في الذمة ، وكل ما امتنع فيه السلم مما لا ينضبط بالصفات لا يجوز إقراضه إلا الخبز لعموم الحاجة إليه ، وفي السكاني يجوز عبدا ( ومالا فلا ولا يجوز فيه ) أي القرض ( شرط الأجل ) فان شرط ، فان كان المقرض موسرا وكان للمقرض حظ في الأجل كأن كان الزمن زمن نهب فسد عقد القرض وإلا فسد الشرط وصح المقدر ( ولا ) يجوز ( شرط جرة منفعة ) للقرض ( كرد الأجود ) كأن يقرضه عشرة دوايم مكسرة ويشترط عليه أن يرددها صحيحة ( أو على أن تبيعني عبدك بكذا فإنه ربا ) فكل قرض جرم منفعة المقرض فهو ربا لأن وضع القرض الأرفاق بالمقرض ( فان رد عليه المقرض أسيود من غير شرط جاز ، ويجوز ) القرض ( بشرط الرهن والضمان )

وَيَجِبُ رَدُّ الْمَثَلِ وَإِنْ أَخَذَ عَنْهُ عَوْضًا جَازًا ، وَإِنْ أَقْرَضَهُ ثُمَّ لَقِيَهُ بِلَدٍّ آخَرَ فَطَالَبَهُ لَزْمُهُ الدَّفْعُ إِنْ كَانَ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً وَنَحْوَهُمَا ، وَإِنْ كَانَ لَحْلَةً لَحْلَةً مَوْثِقَةً نَحْوُ حَنْطَلَةٍ وَشَعِيرٍ فَلَا بَلَّ تَلَزُّمُهُ الْقِيَمَةُ .

### بَابُ الرِّهْنِ

لَا يَصَحُّ إِلَّا مَنْ مُطْلَقٍ التَّصَرُّفِ بِدَيْنٍ لَا زِمَ كَالْتَّيْنِ وَالْقَرْضِ أَوْ يَتَوَلَّى إِلَى الزُّومِ كَالْتَّيْنِ فِي مَدَّةِ الْخِيَارِ ، فَإِنْ لَمْ يَلْزَمْهُ الدِّينُ بَعْدُ مِثْلُ أَنْ يَرْهَنَ عَلَى مَا سَيَقْرَضُهُ لَمْ يَصَحَّ ، وَشَرْطُهُ إِجْبَابٌ وَقَبُولٌ ، وَلَا يَلْزَمُ إِلَّا بِالْقَبْضِ بِإِذْنِ الرَّاهِنِ ، فَيَجُوزُ لِلرَّاهِنِ فُسْخُهُ قَبْلَ الْقَبْضِ وَإِذَا لَزِمَ ، فَإِنْ اتَّفَقَا أَنْ يَوْضَعَ عِنْدَ أَحَدِهِمَا أَوْ ثَالِثٍ وَضَعَ ، وَإِلَّا وَضَعَهُ الْحَاكِمُ عِنْدَ عَدْلٍ ، وَشَرْطُ الْمَرْهُونِ أَنْ يَكُونَ عَيْنًا يَجُوزُ بَيْعُهَا ، وَلَا يَنْفَكُ مِنَ الرِّهْنِ شَيْءٌ حَتَّى يَقْضَى جَمِيعُ الدِّينِ ، وَلَيْسَ لِلرَّاهِنِ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ بِمَا يُبْطِلُ حَقَّ الْمُرْتَهِنِ كَبَيْعٍ وَهَبَةٍ أَوْ بَنْقَسٍ قِيَمَتُهُ كَالْبَلْبَسِ وَالْوُطْءِ ، وَلَا يَجُوزُ بِمَا لَا يَضُرُّ كَرُكُوبٍ وَسَكْنَى ، وَلَا يَجُوزُ رَهْنُهُ بِدَيْنٍ آخَرَ وَلَوْ عِنْدَ الْمُرْتَهِنِ ،

لأن ذلك ليس من جبر المنفعة بل من الحفظ للدين (ويجب) على المقرض (رد المثل) في القرض المثلّي والثقوم صورة (وإن أخذ) المقرض (عنه) أي بدله (عوضًا جازًا) ، وإن أقرضه ثم لقيه ببلد آخر فطالبه لزمه الدفع إن كان ذهبًا أو فضة ونحوهما) بما لا مؤنة لنقله (وإن كان لَحْلَةً مؤنة نحو حنطة وشعير فلا) يلزم المقرض الدفع المقرض (بل تلزمه القيمة) أي قيمة الشيء المقرض لأمثله الصوري.

### (بَابُ الرِّهْنِ)

هو إئنة الثبوت والحبس . وشرعا جعل عين مالية وثيقة بدین يستوفى منها عند تمذر وفاته (لا يصح) الرهن (إلا من مطلق التصرف) فلا يصح من صبي ومجنون وسفيه ولا يصح إلا (بدین) وأما إذا غصب أو استعار عينا مثلا ورهن بها شيئا فلا يصح لأنه لا يرهّن إلا بدین (لازم) وأما نجوم الكتابة فلا يصح الرهن بها وكذا كل دين ليس بلازم وذلك الدين اللازم (كالدين) بعد قبض المبيع (والقرض) فكل منهما دين لازم (أو يتولّى إلى الزوم كالتين في مدة الخيار) فانه آيل إلى الزوم (فإن لم يلزمه الدين بعد) أي بعد أخذه من المرتهن (مثل أن يرهّن على ما سيقرضه لم يصح) الرهن ، وكذلك الرهن على نفقة الزوجة المستقبل . (وشرطه إيجاب وقبول) ولا يلزم إلا بالقبض بإذن الراهن) فيه (فيجوز للراهن فسخه قبل القبض) من المرتهن (وإذا لزم) الرهن بمحمول القبض (وإن اتفقا) على (أن يوضع عند أحدهما أو ثالث وضع وإلا) بأن لم يتفقا (وضعه الحاكم عند عدل) . وشرط المرهون أن يكون عينا يجوز بيعها (فلا يجوز رهن دير ولو بمن هو عليه ولا رهن منفعة كسكنى دار ولا رهن عين لا يجوز بيعها كالوقف وأم الولد والمكاتب) (ولا ينفك من الرهن شيء حتى يقضى جميع الدين وليس للراهن أن يتصرف فيه بما يبطل حق المرتهن كبيع) للمرهن (وهبة) له (أو يتقص قيمته) أي المرهون وذلك (كالبلبس) لا ثوب المرهون (والوطء) للجارية المرهونة ولو كانت ثيبا لا تحبل (ولا يجوز بما لا يضر كركوب وسكنى ، ولا يجوز رهنه بدین آخر ولو عند المرتهن) فلا يجوز أن يرهّن بيتا على مائة عند عمرو ثم يقضى منها تسعين ثم يأخذ منه مائة أخرى ويحمل البيت بها ، وبالمشرة الباقية من المائة الأولى ، فإذا أعطاه كانت المائة الثانية من غير رهن فليقتبه لذلك

وَعَلَى الرَّاهِنِ مُؤَنَةُ الرَّهْنِ وَيُلْزَمُ بِهَا صِيَانَةُ لِحَقِّ الْمُرْتَهِنِ ، وَلَهُ زَوَائِدُهُ كُلُّبَنٌ وَثَمَرَةٌ ، وَإِنْ هَلَكَ عِنْدَ الْمُرْتَهِنِ  
بِلَا تَفْرِيطٍ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ أَوْ بِتَفْرِيطٍ ضَمَنَهُ ، وَلَا يَسْقُطُ بِتَلْفِهِ شَيْءٌ مِنَ الدِّينِ وَالْقَوْلُ فِي الْقِيَمَةِ قَوْلُهُ ، وَفِي  
الرَّدِّ قَوْلُ الرَّاهِنِ ، وَفَائِدَةُ الرَّهْنِ بِيَعِ الْعَيْنِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَى وَثَاءِ الْحَقِّ ، فَإِنْ أَمْتَنَعَ الرَّاهِنُ مِنْهُ الزَّمَهُ الْحَاكِمُ  
إِمَّا الْوَفَاءَ أَوْ الْبَيْعَ فَإِنْ أَصَرَ بِاعَهَا الْحَاكِمُ .

### بَابُ التَّفْلِيسِ

إِذَا لَزِمَهُ دَيْنٌ حَالٌّ فَطُوبَى فَادَّعَى الْإِعْسَارَ ، فَإِنْ عَاهَدَ لَهُ مَالٌ حُسِبَ حَتَّى يُقِيمَ بَيْنَةً عَلَى إِعْسَارِهِ  
وِإِلَّا خَلَفَ وَخَلَّى سَبِيلَهُ إِلَى أَنْ يُوسَرَ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ وَأَمْتَنَعَ مِنَ الْوَفَاءِ بِاعَهُ الْحَاكِمُ وَوَفَّى عَنْهُ ، فَإِنْ لَمْ يَفِ  
مَالَهُ بِدَيْنِهِ وَسَأَلَ هُوَ أَوْ غَرَمَاؤُهُ الْحَاكِمَ الْحَجَرَ حَجَرَ عَلَيْهِ ، فَإِذَا حَجَرَ لَمْ يَنْفُذْ تَصَرُّفَهُ فِي الْمَالِ وَيَنْفِقُ عَلَيْهِ  
وَعَلَى عِيَالِهِ مِنْهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ كَسْبٌ ثُمَّ يَبِيعُهُ الْحَاكِمُ وَيَحْتَاطُ وَيَقْسِمُهُ عَلَى قَدْرِ دُيُونِهِمْ ، وَإِنْ كَانَ فَهِمٌ مِنْ  
دَيْنِهِ مُؤَجَّلٌ لَمْ يَقْضَ ،

(وعلى الراهن مؤنة الرهن ويلزم بها صيانة لحق المرتهن) وذلك كنفقة الرقيق وسقى الأشجار المرهونة (وله)  
أى الراهن (زوائده كلبن وثمره) وولد وبيض (وإن هلك) المرهون (عند المرتهن بلا تفريط لم يلزمه شيء  
أو بتفريط ضمنه) كأن امتنع من رده بعد سقوط الدين (ولا يسقط بتلفه شيء من الدين والقول في القيمة) فما  
إذا تلف بتفريطه واختلفا في قيمته (قوله) أى المرتهن (و) القول (في الرد) على الراهن (قول الراهن)  
فلا يقبل قول المرتهن رددته عليك بلا بينة . (وفائدة الرهن بيع العين عند الحاجة إلى وفاء الحق) الذى هو على  
الراهن (فان امتنع الراهن منه) أى البيع عند طلب المرتهن (ألزمه الحاكم إما الوفاء) للدين (أو البيع) المرهون  
(فان أصر) البائع على الامتناع من البيع (باعها) أى العين المرهونة (الحاكم) جبرا عليه .

### (بَابُ التَّفْلِيسِ)

هو لغة النداء على الفلاس وشهره بصفة الافلاس ، وشرعا جعل الحاكم المدينون مفلسا بمنعه من التصرف في ماله  
(إذا لزمه دين حال) أى لآدمى فلا حجر بدين لله ولا بدين مؤجل (فطوبى) به ، وأما إذا لم يطالب به فلا حجر  
(فادعى الإعسار) وأنكر غرماؤه (فان عاهد له مال حُسِبَ حَتَّى يُقِيمَ بَيْنَةً عَلَى إِعْسَارِهِ) لأن الأصل بقاء المال  
وشرط بينة الإعسار خبرة الباطن بجوار مثلا (وإلا) بأن لم يعهد له مال (حلف وخلق سبيله إلى أن يوسر) فان  
كان له مال) أى ما يشول إلى المال كمقار وأمتعة وبهائم ويجب عليه الوفاء منه ان طلبه الغريم ، فان لم يفعل (وامتنع  
من الوفاء باعه الحاكم ووفى ثمنه) أو أكرهه على بيعه والوفاء منه (فان لم يَفِ مَالَهُ بِدَيْنِهِ وَسَأَلَ هُوَ) أو وكيله  
(أو غرماؤه الحاكم الحجر حجر عليه) ولا يحجر بغير سؤال من أحد هؤلاء إلا إن كان المال لمسجد أو جهة عامة  
(فإذا حجر) الحاكم عليه (لم ينفذ تصرفه في المال) وأما تصرفه في ذمته ببيع أو شراء فيصح (وينفق) أى  
الحاكم (عليه وعلى عياله منه) أى من المال المحجور عليه (إن لم يكن له كسب) فان كان له كسب صرف على محونه من  
كسبه (ثم يبيعه الحاكم ويحْتَاطُ) بأن ينتظر الزيادة في ثمن المتاع ويساكن في بيعه (ويقسمه على قدر ديونهم وان كان  
فيهم) أى للغرماء (من دينه مؤجل) يحمل الحاكم أى ما يخصه تحت يده (لم يقض) منه شيئا حتى يحل أجله  
أو

أَوْ مِنْ عِنْدِهِ بِدَيْنِهِ رَهْنٌ خَصَّ مِنْ ثَمَنِهِ بِقَدَرِ دَيْنِهِ ؛ وَلَوْ وَجَدَ أَحَدُهُمْ عَيْنَ مَالِهِ الَّتِي بَاعَهَا لَهُ ؛ فَإِنْ شَاءَ ضَارَبَ  
مَعَ الْغَرَمَاءِ ، وَإِنْ شَاءَ فَسَخَ الْبَيْعَ وَرَجَعَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَمْنَعَ مَانِعٌ مِنَ الرَّجُوعِ فِيهَا مِثْلُ أَنْ تُسْتَحَقَّ بِشَفْعَةٍ  
أَوْ رَهْنٍ أَوْ خِلْطٍ بِأَجُودَ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَيَتْرَكُ لِلْفُلَسِ دَسْتُ ثَوْبٍ يَلِيقُ بِهِ وَقُوَّتُهُ وَقَوْتُ عِيَالِهِ يَوْمَ الْقِسْمَةِ .

### بَابُ الْحَجَرِ

لَا يَحْجُوزُ تَصَرُّفُ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ فِي مَالِهِمَا ، وَيَتَصَرَّفُ لَهُمَا الْوَلِيُّ وَهُوَ الْأَبُ أَوْ الْجَدُّ أَوْ الْأَبُ عِنْدَ عَدَمِهِ ،  
ثُمَّ الْحَاكِمُ أَوْ أَمِينُهُ ، وَيَتَصَرَّفُ لَهُمَا بِالْخِطْبَةِ . فَإِنْ ادَّعَى أَنَّهُ أَنْفَقَ عَلَيْهِ مَالَهُ أَوْ تَلَفَ قَبْلَ أَنْ يَدْفَعَ ،

( أَوْ مِنْ عِنْدِهِ بِدَيْنِهِ رَهْنٌ ) أى إذا كان فى الغرماء من له بدينه رهن ( خصه ) . الحاكم ( من ثمنه ) أى الرهن  
( بقدر دينه ) فيبيع الرهن ويجعل قدر دين صاحب الرهن عنده وما زاد من الثمن يردده على الغرماء ( ولو وجد  
أحدهم ) أى الغرماء ( عين ماله ) عند المحجور عليه بأن باعه أردب قمح ولم يأخذ ثمنه فحجر على المشتري فوجد  
البائع سلعته ( التي باعها له ) وهى القمح ( فان شاء ضارب مع الغرماء ) أى شاركهم فى المال ( وان شاء فسح  
البيع ورجع فيها ) أى فى سلعته بعينها بأن يأخذها ( الا أن يمنع مانع من الرجوع فيها مثل أن تستحق بشفعة )  
كأن كان المبيع شقة مشفوعة ولم يعلم الشفيع البيع حتى أفلس المشتري الشقص وحجر عليه أخذه الشفيع لا البائع  
لسبق حقه ، وثمنه للغرماء كلهم يقسم بينهم بنسبة ديونهم . وشروط الرجوع تسعة : أولها كونه فى معاوضة  
محضة . ثانيها رجوعه عقب علمه بالحجر . ثالثها كون رجوعه بنحو فسخت . رابعها كون عوضه غير  
مقبوض . خامسها تعذر استيفاء العوض بسبب الإفلاس . سادسها كون العوض ديناً ، فلو كان عينا قدم بها  
على الغرماء . سابعها حلول الدين . ثامنها بقاؤه فى ملك الفلاس . تاسعها عدم تعلق حق لازم به فلو تعلق  
به حق كأن استحق بشفعة ( أو برهن ) كأن اشترى عينا ولم يدفع ورهنها يدين ثم أفلس فلا يس لصاحب الرجوع فيها  
لما تعلق بها من الرهن ( أو خلطت بأجود ) كأن اشترى برّاً ضعيفاً ولم يدفع ثمنه ثم أفلس ، وقد خلطه ببر أعلى منه  
فليس لصاحب البر الرجوع فى عينه ( ونحو ذلك ) كأن كاتب العبد الذى اشتراه ( ويترك للفلاس دست ثوب يليق به )  
أى ما يعبر عنه فى العرف بالبدلة من الهدوم ( و ) يترك له ( قوته وقوت عياله يوم القسمة ) لأنه موسر .

### ( بَابُ الْحَجَرِ )

هو لغة المنع . وشرعاً المنع من التصرفات المالية ( لا يحوز تصرف الصبي والمجنون فى ماله ) وكذا  
لا يصح إسلامهما ( ويتصرف لهما الولي ) الشرعى ( وهو الأب أو الجد أو الأب عند عده ) أى الأب ، ويشترط  
عدالتهما الظاهرة ولا يشترط إسلامهما إلا إن كان الولد مسلماً ( ثم ) بعد الأب والجد ( الوصى ) الذى وساه  
أحدهما ( ثم ) بعد الوصى ( الحاكم ) أى حاكم بلد الصبي المولى عليه ( أو أمينه ) أى الحاكم ( ويتصرف ) من ذكر  
( لهما بالخطة ) أى المنفعة بأن يكون على وجه المصلحة ( فان ادعى ) الولي ممن ذكر ( أنه أنفق عليه ماله أو تلف  
قبل ) ما ادعاه ولو بعد عزله لأنه أمين شرعى وهو كالوصى لو ادعى عليه الصبي بعد بلوغه أنه تصرف بغير مصلحة  
قبل قوله يسيئته وألزم بالبيئة ( أو ) ادعى الولي ( أنه دفعه ) أى للمال

إِلَيْهِ فَلَا ، فَإِذَا بَلَغَ أَوْ أَفَاقَ رَشِيدًا بَانَ بَلَغَ مُصْلِحًا لِدِينِهِ وَمَالِهِ أَنْفَكَ الْحَجْرُ ، وَلَا يُسَلَّمُ إِلَيْهِ الْمَالُ إِلَّا بِالْإِخْتِبَارِ فِيمَا يَلِيقُ بِهِ قَبْلَ الْبُلُوغِ ، وَإِنْ بَلَغَ أَوْ أَفَاقَ مُفْسِدًا لِدِينِهِ أَوْ مَالِهِ اسْتَدِيمَ الْحَجْرَ عَلَيْهِ ، وَلَا يَجُوزُ تَصَرُّفُهُ فِي الْمَالِ بَيْعٍ وَغَيْرِهِ سِوَاءِ أَذْنِ الْوَلِيِّ أَمْ لَا ، فَإِنْ أَذِنَ لَهُ فِي النِّكَاحِ صَحَّ ، فَإِنْ بَلَغَ رَشِيدًا ثُمَّ بَذَرَ حَجْرَ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ لَا الْوَلِيُّ ، وَإِنْ فَسَقَ لَمْ يَعُدَّ عَلَيْهِ الْحَجْرُ : وَالْبُلُوغُ بِالْإِحْتِلَامِ أَوْ بِاسْتِكْمَالِ خَمْسِ عَشْرَةِ سَنَةٍ أَوْ بِالْحَيْضِ وَالْحَبْلِ فِي الْجَارِيَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

### بَابُ الْحَوَالَةِ

يُشْتَرَطُ فِيهَا رِضَا الْمُحْمِلِ وَقَبُولُ الْمُحْتَالَ دُونَ رِضَا الْمُحَالِ عَلَيْهِ ، وَلَا تَصَحُّ عَلَى مَنْ لَا دِينَ عَلَيْهِ ، وَتَصَحُّ بِدَيْنٍ لَزِمَ عَلَى دَيْنٍ لَزِمَ بِشَرْطِ الْعِلْمِ بِمَا يُحَالُ بِهِ وَعَلَيْهِ وَتَسَاوِيهِمَا جِنْسًا وَقَدْرًا وَصِحَّةً وَتَكْسِيرًا وَحُلُولًا وَأَجَلًا وَيَبْرَأُ بِهَا الْمُحْمِلُ مِنْ دَيْنِ الْمُحْتَالَ ، وَالْمُحَالُ عَلَيْهِ مِنْ دَيْنِ الْمُحْمِلِ :

(إليه) أي الصبي (فلا) يقبل قوله بغير بينة (فإذا بلغ) الصبي (أو أفاق) المجنون (رشيدا) ورشده معذور (بأن بلغ مصلحا لدينه وماله) أو أفاق كذلك فلا يكون كل منهما رشيدا إلا إذا كان في حال البلوغ والإبانة مصلحا لدينه بأن يفعل الواجبات وينكف عن المحرمات ، ولما به بأن يتصرف بالمصلحة ، فان تم له ذلك (أنفك الحجر) عنه ولا يتوقف على فك القاضي ، وإن لم يتم له ذلك بقى عليه الحجر ويقال له سفیه مهمل (ولا يسلم إليه المال إلا بالاختبار فيما يليق به قبل البلوغ) فيسلم إليه المال ليمارس ويختبر عقله ثم يعقد الولي ويختبر كل إنسان على حسب حاله ، فيختبر ولد الزراع بالنفقة على الزراعة وولد التاجر بأمر التجارة والمرأة بنحو غزل وصون أطعمة عن نحو هرة (وان بلغ أو أفاق مفسدا لدينه) بأن بلغ مرتكبيا لكبيرة كالزنا أو مصرا على صغيرة (أو ماله) بأن كل مبذرا (استديم الحجر عليه ، ولا يجوز) أي لا ينقذ (تصرفه لا يبيع وغيره سواء أذن الولي أم لا ، فان أذن له في النكاح صح) لأنه ليس القصد منه المال (فان بلغ رشيدا ثم بذر) في ماله بأن ألفاه في البحر أو صرفه في المفاسد (حجر عليه الحاكم لا الولي) ولا يعود عليه الحجر بغير الحاكم (وإن فسق) بعد البلوغ رشيدا (لم يعد عليه الحجر) بخلاف التبذير : (والبلوغ) يكون (بالاحتلام) أي خروج المنى (أو باستكمال خمس عشرة سنة) قربة . وهذا ن يعمان الذكر والأُنثى (أو بالحيض والحبل في الجارية) أي الأُنثى لأن الحبل لا يكون إلا بعد الإزال (والله أعلم) .

### (بَابُ الْحَوَالَةِ)

هي لغة : التحويل والانتقال . وشرعا عقد يقتضى نقل دين من ذمة إلى ذمة (يشترط فيها رضا المحيل) وهو من عليه الدين له محتال (وقبول المحتال) وهو صاحب الدين الذي على المحيل (دون رضا المحال عليه) الذي على دين المحيل (ولا تصح على من لا دين عليه) وإن رضى ولا من لا دين عليه (وتصح بدین لازم على دين لازم) وهو ما لا خيار فيه سواء كان الدينان متفقى السبب كضمن بيع أو مختلفيه لكن (بشرط العلم بما يحال به وعليه) ولا بد أن يكونا مستقرين وهو ما يدخله الاعتياض عنه ، فلا تصح بدین سلم أو نحو جمالة (و) بشرط العلم به (بتساويهما جنسا) فلا تصح مع الجهل بما يحال به أو عليه كإبل الدية (و) لا بد من العلم بتساويهما (قدرا وصحة وتكسيرا وحلولا وأجلا) فلو لم يعلم ذلك لم تصح الحوالة (ويبرأ بها المحيل من دين المحتال والمحال عليه من دين المحيل

ويتحول



وَبَتَحَوَّلُ حَقُّ الْمُحْتَمَالِ إِلَى ذِمَّةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ عَلَى الْمُحْتَمَالِ أَخْذُهُ مِنَ الْمُحَالِ عَلَيْهِ فَلَيْسَ الْمُحَالُ عَلَيْهِ أَوْ جَعْدَهُ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ لَمْ يَرْجَعْ إِلَى الْمُحِيلِ .

### بَابُ الضَّمانِ

يَصِحُّ ضَمَانٌ مَنْ يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ فِي مَالِهِ ، فَلَا يَصِحُّ مِنْ صَبِيٍّ وَجُنُونٍ وَسَفِيهِ وَعَبْدٍ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ سَيِّدُهُ ، وَيَصِحُّ مِنْ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ بِفُلْسٍ وَمَنْ عَبْدٌ أَذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ ؛ وَيَشْتَرُطُ مَعْرِفَةُ الْمَضْمُونِ لَهُ ، وَلَا يَشْتَرُطُ رِضَاهُ وَلَا رِضَا الْمَضْمُونِ عَنْهُ وَلَا مَعْرِفَتُهُ ، وَيَشْتَرُطُ أَنْ يَكُونَ الْمَضْمُونُ دَيْنًا ثَابِتًا ، مَعْلُومًا وَأَنْ يَأْتِيَ بِلَفْظٍ يَقْتَضِي الْأَلْتِزَامَ كَضَمَنْتُ دَيْنَكَ أَوْ تَحَمَّلْتَهُ وَنَحْوَ ذَلِكَ ، وَلَا يَجُوزُ تَعْلِيلُهُ عَلَى شَرْطٍ مِثْلُ إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَقَدْ ضَمَنْتُ ، وَيَضْمَنُ ضَمَانُ الدَّرَكِ بَعْدَ قَبْضِ الثَّمَنِ ، وَهُوَ أَنْ يَضْمَنَ الْمُشْتَرِي الثَّمَنَ إِذَا خَرَجَ الْمُبِيعُ مُسْتَحَقًّا أَوْ مَعِيًّا ، وَلِلْمَضْمُونِ لَهُ مُطَالَبَةُ الضَّامِنِ وَالْمَضْمُونِ عَنْهُ ، فَإِنْ ضَمِنَ عَنِ الضَّامِنِ ضَامِنٌ آخَرُ طَالَبَ الْكُلَّ ، وَإِنْ طَالَبَ الضَّامِنَ فَلِلضَّامِنِ مُطَالَبَةُ الْأَصِيلِ بِتَخْلِيصِهِ إِنْ ضَمِنَ بِإِذْنِهِ ،

وَيَتَحَوَّلُ حَقُّ الْمُحْتَمَالِ إِلَى ذِمَّةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ عَلَى الْمُحْتَمَالِ أَخْذُهُ ( مِنْ أَيْ الدِّينِ ) مِنَ الْمُحَالِ عَلَيْهِ فَلَيْسَ الْمُحَالُ عَلَيْهِ أَوْ جَعْدَهُ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ ( كَوْتِهِ ) لَمْ يَرْجَعْ إِلَى الْمُحِيلِ ( دِنْ ) شَرْطٌ يَسَاوِيهِ أَوْ جَهْلُهُ .

### ( بَابُ الضَّمانِ )

هو لفظة الالتزام . وشرعا التزام دين ثابت في ذمة الغير أو إحضار عين مضمونة أو بدن من يستحق حضوره ( يصح ضمان من يصح تصرفه في ماله ) بأن يكون من أهل التبرع ( فلا يصح ) الضمان ( من صبي وجنون وسفيه ) حجر عليه ( وعبد لم يأذن له سيده ) في الضمان لأن هؤلاء كلهم ليسوا أهل تبرع ( ويصح من محجور عليه بفلس ومن عبد أذن له سيده ) في الضمان ويطالب المحجور عليه إذا أيسر بعد فك الحجر ( ويشترط معرفة المضمون له ) وهو من له المال ( ولا يشترط رضاه ولا رضا المضمون عنه ) إذ يجوز أداء دين الغير بغير إذنه فالالتزامه أولى ( ولا معرفته ) كما لا يشترط رضاه . ( ويشترط أن يكون المضمون دينا ثابتا ) فلا يصح ضمان نفقة الغد ( معلوما ) جنسا وقدرًا وصفة فلا يصح بالمجهول وليس من المجهول ما لو ضمن من واحد إلى عشرة ذاه يصح ( و ) يشترط ( أن يأتي بلفظ يقتضي ) أي يستلزم ( الالتزام ) أي التزام الضامن للمال وذلك ( كضمنت دينا أو تحمלתه ونحو ذلك ) كالتزمته ( ولا يجوز تعليقه ) أي الضمان ( على شرط مثل إذا جاء رمضان فقد ضمنت . ويصح ضمان الدرك ) بفتح الراء وسكونها ( بعد قبض الثمن وهو أن يضمن المشتري الثمن إذا خرج المبيع مستحقا أو معيا ) وأن يضمن للبائع المبيع إن خرج الثمن مستحقا . واعلم أن متعلق ضمان الدرك عين المبيع أو الثمن إن بقى وسهل رده وقيمته إن عسر رده للجحولة ومثل المثلى وقيمة المتقوم إن تلف ( وللمضمون له ) وهو صاحب الدين ( مطالبة الضامن والمضمون عنه ) وهو المدين فله أن يطالبهما جميعا بكل الدين وأن يطالب هذا بحصة منه وهذا بحصة ( فان ضمن عن الضامن ضامن آخر طالب الكل ) على حسب ما سبق ( وإن طالب الضامن فللضامن مطالبة الأصيل ) وهو المدين ( بتخليصه ) من المطالبة بدفع الدين ( إن ضمن ) الضامن ( بإذنه ) أي المدين ، وأما إذا ضمن بغير إذنه فليس له أن يطالب المدين بتخليصه

فَإِنْ أَرَأَى الْأَصِيلَ بَرَى الضَّامِنُ ، وَإِنْ أَرَأَى الضَّامِنَ لَمْ يَبْرَأِ الْأَصِيلُ ، وَإِنْ قَضَى الضَّامِنُ الدِّينَ رَجَعَ بِهِ عَلَى الْأَصِيلِ إِنْ كَانَ ضَمَنَ بَإِذْنِهِ وَإِلَّا فَلَا ، سَوَاءٌ قَضَاهُ بِإِذْنِهِ أَمْ لَا ، وَلَا يَصِحُّ ضَمَانُ الْأَعْيَانِ كَالْمَغْضُوبِ وَالْعَوَارِي ، وَتَصِحُّ الْكَفَالَةُ بِيَدِنِ مَنْ عَلَيْهِ مَالٌ أَوْ عَقُوبَةُ لَادِمِي كَالْقَصَاصِ وَحَدِّ الْقَذْفِ بِإِذْنِ الْمَكْفُولِ ، وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ حَدٌّ تَعَالَى فَلَا تَصَحُّ ، ثُمَّ إِذَا صَحَّتِ الْكَفَالَةُ فَاطْلُقْ طَوْلَبَ بِهِ فِي الْحَالِ ، وَإِنْ شَرَطَ أَجَلًا طَوْلَبَ بِهِ عِنْدَ الْأَجَلِ ، وَإِنْ انْقَطَعَ خَبَرُهُ لَمْ يُطَالَبْ بِهِ حَتَّى يَعْرِفَ مَكَانَهُ وَيَمُهِلَ مَدَّةَ الذَّهَابِ وَالْعَوْدِ ، فَإِنْ لَمْ يَحْضُرْهُ حَبَسَ ، وَلَا تَلْزِمُهُ غَرَامَةٌ مَا عَلَيْهِ ، وَإِنْ مَاتَ الْمَكْفُولُ سَقَطَتِ الْكَفَالَةُ ، لَكِنْ إِنْ طَوْلَبَ بِإِحْضَارِهِ قَبْلَ الدَّفْنِ لِيُشْهَدَ عَلَى عَيْنِهِ وَأَمَكَّهُ ذَلِكَ لَزِمَهُ .

### بَابُ الشَّرَكَةِ

(فإن أبرأ) مستحق الدين (الأصيل) أى المدين (برى الضامن) من الضمان (وان أبرأ) المستحق (الضامن) لم يبرأ (الأصيل) من الدين فلصاحب الدين مطالبته (وان قضى الضامن الدين رجع به على الأصيل) إن كان ضمن بإذنه (سواء قضى بالأذن أم لا) (والا) بأن ضمن بغير الاذن (فلا) رجوع له على المدين (سواء قضاه بإذنه أم لا ولا يصح ضمان الأعيان كالمغضوب والعواري) إذ لا بد أن يكون المضمون ديناً وقد استثنى من ذلك ضمان الدرك لأن متعلقه عين المبيع أو الثمن كما تقدم (وتصح الكفالة بيد من عليه مال) لله كزكاة أو لادمي (أو) بيد من عليه (عقوبة لادمي كالتصاص وحد القذف) لكن بشرط أن تكون الكفالة (بإذن المكفول وإن كان عليه حد لله تعالى) أو عقوبة له كالتأزير (فلا تصح) الكفالة دنا مأمورون بسترها (ثم إذا صححت الكفالة) بوجود أركانها وشروطها بأن قال: كفأت زيدا لك يا عمرو وكان بادن زيد وكان عليه مال عمرو (فأطلق) العقد عن تقييده بأجل (طولب) الكفيل (به) أى بإحضاره (في الحال ، وإن شرط أجلا) معلوماً لهما (طولب به عند الأجل ، وإن انقطع خبره لم يطالب به حتى يعرف مكانه) الذى حل به ، حتى عرف مكانه ولو بعيداً طولب به (ويمهل مدّة الذهاب) إلى مكانه (والعود ، فإن لم يحضره) بعد مدّة الامهال (حبس ولا تلزمه غرامة ما عليه) من المال وكذا العقوبة التى كلفه لأجلها (وإن مات المكفول سقطت الكفالة) ولا يطالب الكفيل بشيء (لكن إن طولب) الكفيل (بإحضاره) أى المكفول الذى مات (قبل الدفن لـ) لأجل أن (يشهد) الشاهد (على عينه وأمكنه ذلك) الإحضار (لزمه) إحضاره وذلك كأن يكون لزيد على عمرو مائة دينار بشهادة شهود لا يعرفون نصب عمرو بل يعرفون ذاته وتكفل بكر بعمره أن يحضره فمات عمرو قبل إحضاره فلصاحب الحق أن يلزم الكفيل بإحضار جثته عند القاضى ليشهد الشهود على عينه ليثبت الحق ويستوفى من تركته ويلزم الكفيل إحضاره عند القاضى إن أمكن .

### ( باب الشركة )

هى بكسر الشين وإسكان الراء ويفتح الشين مع كسر الراء لغة الاختلاط . وشركا عقد يقتضى ثبوت الحق شئ لاثنتين فأكثر على جهة الشبوع .

تَصِحُّ مِنْ كُلِّ جَائِزِ التَّصَرُّفِ وَهِيَ أَنْوَاعُ أَرْبَعَةٌ ، وَإِنَّمَا تَصِحُّ مِنْهَا شَرِكَةُ الْعِنَانِ خَاصَّةً ، وَهِيَ أَنْ يَأْتِيَ كُلُّ  
 مِنْهُمَا بِمَالٍ ، وَتَصِحُّ عَلَى النُّقُودِ وَعَلَى مِثْلِيٍّ ، وَيُشْتَرَطُ أَنْ يُخْلَطَ الْمَالَانِ بِحَيْثُ لَا يَتَمَيَّزَانِ ، وَأَنْ يَكُونَ مَالُ  
 أَحَدِهِمَا مِنْ جَنْسِ مَالِ الْآخَرِ وَعَلَى صِفَتِهِ ، فَلَوْ كَانَ لِهَذَا ذَهَبٌ وَلِهَذَا فِضَّةٌ ، أَوْ لِهَذَا حِنْطَةٌ وَلِهَذَا شَعِيرٌ ،  
 أَوْ لِهَذَا صَبِيحٌ وَلِهَذَا مَكْسَرٌ لَمْ يَصِحَّ ، وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَأْذُنَ كُلُّ مِنْهُمَا الْآخَرَ فِي التَّصَرُّفِ ، فَيَتَصَرَّفُ كُلُّ مِنْهُمَا  
 بِالنَّظَرِ وَالْإِحْتِيَاظِ فَلَا يُسَافِرُ بِهِ ، وَلَا يَبِيعُ بِمَوْجَلٍ وَلَا يُشْتَرَطُ تَسَاوَى الْمَالَيْنِ ، وَيَكُونُ الرَّبْحُ وَالْخُسْرَانُ  
 بَيْنَهُمَا عَلَى قَدَرِ الْمَالَيْنِ ، فَإِنْ شَرَطَا خِلَافَ ذَلِكَ بَطَلَتْ ، فَإِنْ عَزَلَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ عَنِ التَّصَرُّفِ أُنْعَزَلَ ،  
 وَلِلْآخَرِ التَّصَرُّفُ إِلَى أَنْ يَعْزِلَهُ صَاحِبُهُ ، وَلِكُلِّ مِنْهُمَا فَسْخُوهَا مَتَى شَاءَ ، وَأَمَّا شَرِكَةُ الْأَبْدَانِ فَبَاطِلَةٌ ، كَشَرِكَةِ  
 الْحَمَالَيْنِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ ذَوِي الْحِرْفِ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْكَسْبُ بَيْنَهُمْ ، وَشَرِكَةُ الْوُجُوهِ وَالْمُفَاوِضَةِ أَيْضًا بَاطِلَتَانِ .

( تصح من كل جائز التصرف ) فلا تصح من سبي ومجنون وسفيه حبر عليه . ( وهي أنواع أربعة ) شركة أبدان ،  
 وشركة مفاوضة ، وشركة وجوه وكلها باطلة ، وشركة عنان بكسر العين ( وإنما تصح منها شركة العنان خاصة ، وهي  
 أن يأتي كل واحد منهما بمال ) ليخلطه بمال الآخر ؛ ثم فصل في المال فقال : ( وتصح على النقود ) أي الذهب  
 والفضة ولو غدير مضر وبين ( وعلى مثلي ) أي كل مثليين كقمح وذرة ، وأما التقويم كقمماش فلا تصح فيه لأنه  
 لا يمكن خلطه حتى لا يتميز ، نعم لو ورثا متقوما أو اشتريا وصحت الشركة فيه إذا أذن كل منهما للآخر في التصرف  
 ( ويشترط أن يخلط المالان بحيث لا يتميزان ) حتى لا يعرف كل واحد ماله ( وأن يكون مال أحدهما من جنس  
 مال الآخر ) كذهب وذهب ( وعلى صفته ) كصبيح وصبيح ( فلو كان لهذا ذهب ولهذا فضة أو لهذا حنطة ولهذا  
 شعير أو لهذا صبيح ولهذا مكسر لم يصح ) عقصد الشركة للتمييز ، ويشترط خلط المالين قبل العقد ، ولا يضر اختلاف  
 القيمة . ( ويشترط أن يأذن كل منهما للآخر في التصرف ) في المال المعقود عليه فإذا أذن ( فيتصرف كل منهما  
 بالنظر ) فيما يصلح ( والاحتياط ، فلا يسافر ) أحد التريكين ( به ) أي المال المشترك لأن السفر فيه خطر ( ولا يبيع  
 بموَجَلٍ ) لما فيه من التفرير بمال صاحبه ولا يبيع بشتم المثل وثم راغب بأكثر ( ولا يشترط تساوي المالين )  
 في القدر ( ويكون الربح والخسران بينهما على قدر المالين ) باعتبار القيمة لا الأجزاء ( فإن شرط خلاف ذلك )  
 المذكور بأن شرطاً لأحدهما الثلث وللآخر الثلثين مع تساوي المالين ( بطلت ) الشركة ( فإن عزل أحدهما  
 الآخر عن التصرف انعزل ) فلا ينفذ تصرفه ( وللآخر ) الذي عزله ( التصرف إلى أن يعزله صاحبه ولكل منهما  
 فسخها متى شاء ) لأنها عقد جائز ( وأما شركة الأبدان ) وهي أن يشترك اثنان من أرباب الحرف على أن  
 ما يكتسبانه بأبدانها فهو شرك بينهما سواء اتفقا في الحرفة أم لا ( فباطلة كشركة الحمالين وغيرهم من ذوى  
 الحرف ) أي الصنائع ( على أن يكون الكسب بينهم . وشركة الوجوه ) بأن يشترك وجهان في ربح ما يشترياه  
 لأجل ( والمفاوضة ) بأن يشترك عاملان فيما يكتسبانه وفي غرم ما يغرمانه كالغصب ( أيضا باطلتان ) كشركة  
 الأبدان لما في جميعها من الضرر .

## بَابُ الْوَكَالَةِ

يُشْتَرَطُ فِي الْمُوَكَّلِ وَالْوَكِيلِ أَنْ يَكُونَا جَائِزَي التَّصَرُّفِ فِيمَا يُوَكَّلُ فِيهِ وَتَصَحُّ وَكَالَةُ النَّصِيِّ فِي الْإِذْنِ فِي دُخُولِ الدَّارِ وَحَمْلِ الْمَدْيَةِ ، وَالْعَبْدِ فِي قَبُولِ النِّكَاحِ ، وَبُحُورِ التَّوَكُّلِ فِي الْعُقُودِ وَالْفُسُوحِ وَالطَّلَاقِ وَالْعَتَقِ وَإِثْبَاتِ الْحَقُوقِ وَاسْتِيفَائِهَا ، وَفِي تَمْلِكِ الْمَبَائِطِ كَالْمَيْدِ وَالْجَشِيشِ وَالْمِيَاهِ . وَأَمَّا حَقُوقُ اللَّهِ تَعَالَى فَإِنْ كَانَتْ عِبَادَةً لَمْ يَجُزْ إِلَّا فِي تَفَرُّقَةِ الْوَكَاةِ وَالْحَجِّ وَذَبْحِ الْأَضْحِيَّةِ ، وَإِنْ كَانَ حَدًّا جَازَ فِي اسْتِيفَائِهِ دُونَ إِثْبَاتِهِ ، وَشَرْطُهَا الْإِجْبَابُ بِاللَّفْظِ مِنْ غَيْرِ تَعْلِيلٍ كَوَقْلِكَ أَوْ بَعِ هَذَا الثُّوبِ ، وَالْقَبُولُ بِاللَّفْظِ أَوِ الْفِعْلِ ، وَهُوَ امْتِثَالُ مَا وَكَّلَ بِهِ ، وَلَا يَشْتَرَطُ الْفَوْرُ فِي الْقَبُولِ فَإِنْ نَجَزَهَا وَعَلَّقَ التَّصَرُّفَ عَلَى شَرْطِ جَازَ كَقَوْلِهِ وَكَلَّنِكَ وَلَا تَبِعْ إِلَى شَهْرٍ ، وَلَيْسَ الْوَكِيلُ أَنْ يُوَكَّلَ إِلَّا بِإِذْنٍ ، وَإِنْ كَانَ بِمَا لَا يَتَوَلَّاهُ بِنَفْسِهِ أَوْ لَا يَتِمَكَّنُ مِنْهُ لِكَثْرَتِهِ ،

## ( بَابُ الْوَكَالَةِ )

هي بفتح الواو وكسرهما لغة الحفظ والتفويض . وشرعا تفويض شخص أمره إلى آخر فيما يقبل النيابة ليفعله في حياته ( يشترط في الموكل والوكيل أن يكونا جائزَي التصرف فيما يوكل فيه ) فلا يصح من النسي والمجنون أن يكون كل منهما موكلا ولا وكلا ولا من المرأة والمهرم أن يوكلا أو يتوكلا في عقد النكاح . ثم استثنى من هذا الضابط بعض أفراد فقال : ( وتصح وكالة النسي في الإذن في دخول الدار ) بأن يقول له الولي وكلتك لتأذن لفلان في دخول الدار فإذا أذن جاز له الدخول إذا لم يهد عليه كذب ( و ) تصح وكالة النسي في إيصال أي ( حمل المديّة ) بأن يقول له أوصل هذا لفلان ولو كانت المديّة أمة صغيرة فجاءت لرجل وأخبرته أن سيدها أهداها إليه جاز له اعتماد قولها ووطؤها ( و ) تصح وكالة ( العبد في قبول النكاح ) لمره بشير إذن سيده لافي إيجابه . ( ويجوز التوكيل في العقود ) كبيع وهبة ونكاح ( والفسوخ ) كرد بعيب ( و ) في ( الطلاق والعق و ) في ( إثبات الحقوق ) بالمدعى ( واستيفائها ) ممن هي عليه ( وفي تملك المباحات كالميد والجشيش والمياه ) بأن يوكل رجلا يملك له المياه أو الجشيش ( وأما حقوق الله تعالى فإن كانت عبادة ) كصلاة ( لم يجز ) للشخص أن يوكل في فعلها ( إلا في تفرقة الزكاة ) والكفارة ( و ) إلا في ( الحج ) عن المعضوب وعن الميت ويتبع الحج ركعتا الطواف والظهارة ( و ) إلا في ( ذبح الأضحية ) فيجوز التوكيل في جميع ذلك وإن كان عبادة ( وإن كان ) حق الله ( حدا جاز ) التوكيل من الإمام مثلا ( في استيفائه دون ) التوكيل في ( إثباته ) بأن يقول رجل لآخر وكلتك لتثبت زنا فلان مثلا . ( وشروطها ) أي الوكالة ( الإيجاب باللفظ من غير تعليق ) لها ( كوكلتك ) بكذا ( أو ) يقول الموكل ( بع هذا الثوب ) وهو متضمن للإيجاب ( و ) شرطها أيضا ( القبول باللفظ ) بأن يقول قبلت ( أو الفعل وهو امتثال ما وكل به ) فالشرط عدم الرد ( ولا يشترط الفور في القبول ) ولا القبول في الجاس ( فإن نجزها ) أي الوكالة ( وعلق التصرف على شرط جاز كقوله وكلتك ولا تبيع إلى شهر وليس للوكيل أن يوكل ) فيما وكل فيه ( إلا بإذن وإن كان ) للشئ الموكل فيه ( مما لا يتولاه بنفسه ) لكونه لا يحسنه أو يليق به ( أو ) كان الشئ الموكل فيه مما لا يتمكن منه لسكرته ( فله حينئذ التوكيل عن موكله دون نفسه

وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَ مَا وَكَّلَ فِيهِ لِنَفْسِهِ أَوْ لِابْنِهِ الصَّغِيرِ وَلَا بَدُونِ مِثْلِهِ وَلَا بِمُؤَجَّلٍ وَلَا بِغَيْرِ نَقْصِدِ الْبَلَدِ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ فِي ذَلِكَ ، وَلَوْ نَصَّ لَهُ عَلَى جُلُسِ الثَّمَنِ خَالَفَ لَمْ يَصِحَّ الْبَيْعُ كَبَيْعِ بَالْفِ دَرَاهِمَ ، فَبَاعَ بَالْفِ دِينَارَ ، وَإِنْ نَصَّ عَلَى الْقَدْرِ فَرَادَ مِنَ الْجُلُسِ صَحَّ كَبَيْعِ بَالْفِ فَبَاعَ بَالْفَيْنِ ، إِلَّا أَنْ يَنْهَاهُ ، وَلَوْ قَالَ اشْتَرَيْتُ بِمِائَةِ فَاشْتَرَيْتُ مَا تُسَاوِيهَا بَدُونِ مِائَةِ صَحَّ ، وَإِنْ اشْتَرَيْتُ بِمِائَتَيْنِ مَا يُسَاوِي مِائَتَيْنِ فَلَا ، وَإِنْ قَالَ اشْتَرَيْتُ بِهَذَا الدِّينَارِ شَاةً ، فَاشْتَرَيْتُ بِهِ شَاتَيْنِ تُسَاوِي كُلَّ وَاحِدَةٍ دِينَارًا صَحَّ وَكَانَتْ لِلْمُوكَلِّ ، فَإِنْ لَمْ تُسَاوِ كُلَّ وَاحِدَةٍ دِينَارًا لَمْ يَصِحَّ الْعَقْدُ ، وَإِنْ قَالَ بَيْعَ لَزِيدٍ ، فَبَاعَ لَغَيْرِهِ لَمْ يَجْزِ ، وَإِنْ قَالَ اشْتَرَيْتُ هَذَا الثَّوْبَ فَاشْتَرَاهُ فَوَجَدَهُ مَعْيَبًا فَلَهُ الرَّدُّ أَوْ اشْتَرَى ثَوْبًا لَمْ يَجْزِ شَرَاءُ مَعْيَبٍ ، وَيَشْتَرِطُ كَوْنُ الْمُوكَلِّ فِيهِ مَعْلُومًا مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ ، فَلَوْ قَالَ وَكَلَّنَكَ فِي بَيْعِ مَالِي وَعَتَّقَ عَبْدِي وَطَلَّاقَ زَوْجَاتِي صَحَّ ، أَوْ فِي كُلِّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ أَوْ فِي كُلِّ أُمُورِي لَمْ يَصِحَّ ، وَيَدُ الْوَكِيلِ بِدَأْمَانَةٍ ، فَمَا يَتَلَفُ مَعَهُ بِلَا تَقْرِيبٍ لَا يَضْمَنُهُ ، وَالْقَوْلُ فِي الْهَلَاكِ وَالرَّدِّ وَمَا يَدْعَى عَلَيْهِ مِنَ الْخِيَانَةِ قَوْلُهُ وَلِكُلِّ مِنْهُمَا الْفُسْخُ مَتَى شَاءَ ،

(وليس له أن يبيع ما وكل فيه لنفسه أو لابنه الصغير) للتمية (ولا بدون من مثله) بأن ينقص عنه نقصا لا يحتمل غالبا في المعاملة كأن يبيع ما يساوي عشرة بنانية ولو باعه بنسعة صح (ولا بمؤجل) ولو بأكثر من من المثل للخطر (ولا) يبيع (بغير قصد البلد) وهو ما يتعامل به أهلها (إلا أن يأذن له في ذلك) المذكور في قوله من دون من المثل وما بعده (ولو نص له) أي الموكل (على جنس الثمن بخالف لم يصح البيع كبيع بألف درهم فباع بألف دينار) ويضمن الوكيل المبيع إن سلمه بقيمته يوم التسليم للحيلولة (وإن نص على القدر فزاد من الجنس صح كبيع بألف درهم (فباع بألفين إلا أن ينه) فلا يصح البيع (ولو قال) الموكل للوكيل (اشتر) لي شاة مثلا (بمائة فاشترى ما يساويها) أي شاة تساوي المائة (بدون مائة صح) لأنه حصل مقصوده وزاد خيرا (وإن اشترى) في الصورة المتقدمة (بمائتين ما يساوي مائتين فلا) يصح له بخالفه لنصه الأمر بالشراء بمائة (وإن قال اشتر بهذا الدينار شاة فاشترى به شاتين تساوي كل واحدة دينارا صح وكانتا) أي الشاتان (للموكل) فان لم تساو كل واحدة دينارا لم يصح العقد ، وإن قال بيع لزيد فباع لنفسه لم يجز (أي لم يصح البيع لأنه ربما قصد إرفاقه ولو باع لوكيله فان قدم القبول وصرح بالسفارة صح وإلا فلا (وإن قال اشتر هذا الثوب فاشتراه فوجده معيба فله الرد) أي للوكيل والموكل أيضا (أو) قال الموكل للوكيل (اشتر ثوبا لم يجز شراء معيب) وإن ساوى أكثر مما اشتراه به (ويشترط كون الموكل فيه معلوما) ولو (من بعض الوجوه) قليلا للفر (فلو قال وكلتك في بيع مالي وعتق عبدي وطلاق زوجاتي) وله ما ذكر (صح) لأنه معلوم من جهة نسبه إليه وإن لم يكن معلوما بالجنس والقدر والصفة (أو) قال الموكل وكلتك (في كل قليل وكثير أو في كل أموري لم يصح) التوكيل بما فيه من الجهالة التي لا تحتمل (ويد الوكيل) على المسال الموكل فيه (بدأمانة) ولو كان له جعل (فما يتلف معه بلا تفريط لا يضمنه) كسائر الأمانات (والقول في) دعوى (الهلاك) للموكل فيه (والرد) أي رده على الموكل (وما يدعي عليه من الخيانة قوله) فهو المصدق بيمينه (ولكل منهما) أي الموكل والوكيل (الفسخ متى شاء) لأن الوكالة عقد جائز

فَإِنْ عَزَلَهُ وَلَمْ يَعْلَمْ ، فَتَصَرَّفَ لَمْ يَصِحَّ التَّصَرُّفُ ، وَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا أَوْ جُنَّ أَوْ أَغْمَى عَلَيْهِ أَنْفَسَخَتْ .

### بَابُ الْوَدِيعَةِ

لَا تَصِحُّ إِلَّا مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ عِنْدَ جَائِزِ التَّصَرُّفِ ، فَإِنْ أَوْدَعَ صَبِيٌّ أَوْ سَفِيهٌ عِنْدَ بَالِغٍ شَيْئًا فَلَا يَقْبَلُهُ ، فَإِنْ قَبَلَهُ دَخَلَ فِي ضَمَانِهِ وَلَا يَبْرَأُ إِلَّا بِدَفْعِهِ لَوَلِيِّهِ ، فَلَوْ رَدَّهُ لِلصَّبِيِّ لَمْ يَبْرَأْ ، وَإِنْ أَوْدَعَ بَالِغٌ عِنْدَ صَبِيٍّ فَتَلَفَ عِنْدَ الصَّبِيِّ لِتَقْرِيطٍ أَوْ غَيْرِهِ لَمْ يَضْمَنْهُ الصَّبِيُّ ، وَإِنْ أَتْلَفَهُ ضَمَّنَهُ ، وَمَنْ عَجَزَ عَنْ حِفْظِ الْوَدِيعَةِ حَرَّمَ عَلَيْهِ قَبُولُهَا ، وَإِنْ قَدَّرَ وَلَمْ يَثِقْ بِأَمَانَةِ نَفْسِهِ ، وَخَافَ أَنْ يَخُونَ كَرَاهَةً لَهُ اخْتُذَهَا ، فَإِنْ وَثِقَ اسْتَحَبَّ ، ثُمَّ يَلْزَمُهُ الْحِفْظُ فِي حَرَزِ مِثْلِهَا ، فَإِنْ أَرَادَ السَّفَرُ أَوْ خَافَ الْمَوْتَ فَلْيُرُدِّهَا إِلَى صَاحِبِهَا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ وَلَا وَكِيلَهُ سَلَّمَهَا إِلَى الْحَاكِمِ ، فَإِنْ فَقَدَ فَإِلَى أَمِينٍ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَمَاتَ وَلَمْ يَرُصْ بِهَا أَوْ سَافَرَ بِهَا ضَمَّنَهَا ، فَإِنْ سَلَّمَهَا إِلَى أَمِينٍ ، مَعَ وُجُودِ الْحَاكِمِ ضَمَّنَ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ حُجَاةً أَوْ يَقَعَ فِي الْبَلَدِ نَهْبٌ أَوْ حَرِيقٌ ، وَلَمْ يَتِمَّكَّنْ مِنْ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ،

(فان عزله) الموكل ( ولم يعلم ) بالعزل ( فتصرف ) فيما وكل فيه ( لم يصح التصرف ) لأنه غير مالك للتصرف في الواقع ( وإن مات أحدهما ) الموكل أو الوكيل ( أو جنّ أو أغمى عليه ) انفسخت الوكالة حالا . وتفسخ أيضا بتعمد إنكارها بلا غرض وبزوال شرط من شروط الموكل أو الوكيل وغير ذلك مما هو مذكور في المطبوعات .

### (بَابُ الْوَدِيعَةِ)

تطلق على المصدر ، وعلى الشيء المودع من ودع بمعنى سكن . والایداع شرعا هو التوكيل الخاص في حفظ المال ، والوديعة هي المال الموضوع عند الغير ليحفظ ( لا تصح ) الوديعة بمعنى الايداع ( إلا من جائز التصرف عند جائز التصرف ، فان أودع صبي أو سفيه عند بالغ شيئا فلا يقبله ، فان قبله دخل في ضمانه ) فيضمنه إذا تلف لأنه وضع يده عليه بغير إذن معتبر ( ولا يبرأ ) بعد دخوله في ضمانه ( إلا بدفعه لوليّه ) أي الصبي أو السفيه ( فلو رده للصبي لم يبرأ ) ولو أخذه ممن ذكر على وجه أن يحفظه من الضبايع لا على وجه الايداع فلا ضمان عليه حينئذ ( وإن أودع بالغ عند صبي فتلف المودع ) عند الصبي لتقريط أو غيره لم يضمنه الصبي ( ونحوه ) لأنه لم يلزمه حفظه ( وإن أتلفه ) الصبي ونحوه بالتعمد ( ضمنه ) لأن المودع لم يسأله على تلفه ( ومن عجز عن حفظ الوديعة حرم عليه قبولها وإن قدر ولم يثق بأمانة نفسه وخاف أن يخون كراهة له أخذها ) إلا أن يعلم المالك حاله فلا حرمة ولا كراهة ( فان وثق ) بنفسه أن يحفظها ولا يخون فيها ( استحب ) له أخذها إن لم يتعين بأن كان هناك غيره وإلا فيجب عليه أخذها ولا يجبر حينئذ على اتلاف منفعتها بخلافه ( ثم يلزمه الحفظ في حرز مثلها ، فان أراد السفر أو خاف الموت ) أو حريقا ( فليردها إلى صاحبها ) أو وكيله ( فان لم يجد ولا وكيله سلمها إلى الحاكم ، فان فقد فإلى أمين ) ولا يكلف تأخير السفر ولو سلمها إلى أمين مع وجود الحاكم المأمون ضمن . أما غير المأمون فكالعدم ( فان لم يفعل ) ما تقدم ( فمات ولم يوص بها أو سافر بها ) فيها إذا أراد السفر ( ضمنها ) فان سلمها إلى أمين مع وجود الحاكم ضمن إلا أن يموت حجة أو يقع في البلاد نهب أو حريق ولم يتمكن من شيء من ذلك ( كالرّد إلى الحاكم ، أو إلى الأمين فسافر

فَسَافَرِ بِهَا، وَمَتَى طَلَبَهَا الْمَالِكُ لَزِمَهُ الرَّدُّ بِأَنْ يُخْلَى بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا، فَإِنْ أَخَّرَ بِلَا عَذْرِ، أَوْ أَوْدَعَهَا عِنْدَ غَيْرِهِ بِلَا سَفَرٍ وَلَا ضَرُورَةٍ أَوْ خَلَطَهَا بِمَالٍ لَهُ أَوْ لِلْوَدِيعِ أَيْضًا بِحَيْثُ لَا يَتَمَيَّزُ، أَوْ اسْتَعْمَلَهَا أَوْ أَخْرَجَهَا مِنَ الْحَرْزِ لِيَنْتَفِعَ بِهَا فَلَمْ يَنْتَفِعْ، أَوْ حَفَظَهَا فِي دُونِ حَرْزِهَا، أَوْ قَالَ لَهُ الْمَالِكُ أَحْفَظْهَا فِي هَذَا الْحَرْزِ فَوَضَعَهَا فِي دُونِهِ وَهُوَ حَرْزُهَا أَيْضًا ضَمْنَهَا، وَلِكُلِّ مِنْهُمَا الْفَسْخُ مَتَى شَاءَ، فَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا أَوْ جُنَّ أَوْ أَغْمَى عَلَيْهِ انْفَسَخَتْ يَدُ الْمُوْدِعِ أَمَانَةً، فَالْقَوْلُ فِي أَصْلِ الْإِبْدَاعِ أَوْ فِي الرَّدِّ أَوْ التَّلَفِّ قَوْلُهُ، فَلَوْ قَالَ مَا أَوْدَعْتَنِي شَيْئًا، أَوْ رَدَدْتَهَا إِلَيْكَ، أَوْ تَلَفْتَ بِلَا تَفْرِيطٍ صَدَقَ بَيَمِينُهُ؛ وَيُشْتَرَطُ لَفْظُ مِنَ الْمُوْدِعِ كَأَسْتَوْدَعْتُكَ وَأَسْتَحْفَظْتُكَ، وَلَا يُشْتَرَطُ الْقَبُولُ بَلْ يَكْفِي الْقَبْضُ.

### بَابُ الْعَارِيَةِ

تَصِحُّ مِنْ كُلِّ جَائِزٍ التَّصَرُّفُ مَا لَكَ لِلْمَنْفَعَةِ وَلَوْ بِإِجَارَةٍ، وَيَجُوزُ إِعَارَةُ كُلِّ مَا يَنْتَفِعُ بِهِ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ.

(فسافر بها) فانه لا يضمن وهذا في غير القاضى في مال اليتيم أما هو فيه فلا يضمن وإن مات من غير وصية (ومتى طلبها المالك لزمه الرد بأن يخلى بينه وبينها) لاحتما وتسليمها (فإن أخر) الوديع الرد المذكور (بلا عذر) وأما إذا كان له عذر في التأخير كأن طلبها وهو في صلاة أو في حمام فلا يضمن بالتأخير (أو أودعها عند غيره بلا سفر ولا ضرورة أو خلطها بماله) أى للوديع (أو للوديع أيضا بحيث لا يتميز) المالا ببد الخلط (أو استعمالها أو أخرجها من الحرز لينتفع بها) كأن أخرج الدابة المودعة من الاصطبل ليركبها (فلم ينتفع) بها ولم يركبها ضمنها في هذه الصور (أو حفظها في دون حرزها أو قال له المالك: احفظها في هذا الحرز فوضعها في دونه وهو حرزها أيضا) الذى وضعها فيه (ضمنها) أيضا في هاتين الصورتين (ولكل منهما) الموديع والوديع (الفسخ) لعقدها (متى شاء) إلا إن تعينت على الوديع كما تقدم (فإن مات أحدهما أو جنَّ أو أغمى عليه انفسخت) لأنها جائزة فتبطل بذلك، ولو عزل الوديع نفسه فإن قلنا إنها مجرد إذن لا عقد فهو لغو كما لو أذن في طعامه للضيفان فقال بعضهم عزلت نفسى فهو لغو (ويد المودع) أى الوديع يد (أمانة) فقوله المصدق بيمينه (فالقول في أصل الإيداع) كأن قل أودعتك كذا فقال لم تودعنى (أو في الرد) على من ائتمنه (أو) في (التلف قوله) أى الوديع فهو المصدق فيما يدعيه من ذلك (فلو قال ما أودعتنى شيئا أو رددتها إليك أو تلفت بلا تفريط صدق بيمينه. ويشترط لفظ من المودع كاستودعتك واستحفظتك) أو احفظه (ولا يشترط القبول) من الوديع (بل يكفي القبض) من غير لفظ ولذلك اختلف فيها هل هى عقد أو إذن؟

### (باب العارية)

هى بتشديد الباء وقد تخفف (تصح من كل جائز التصرف) وهو البالغ العاقل الرشيد (مالك للمنفعة ولو بإجارة) أو وصية أو وقف فلكل منهم أن يبيع إذا كان الوقف مطلقا (ويجوز إعارته كل ما ينتفع به مع بقاء عينه) ولا بد أن تكون منفعة مباحة كركوب الدابة مثلا فلا يعار ما لا ينتفع به ولا مالا يباح الانتفاع به كآلة هو ولا ما تذهب

بِشَرْطِ الْقَلْعِ مِنْ أَحَدِهِمَا وَيَنْتَفِعُ بِهِ بِحَسَبِ الْإِذْنِ فَيَفْعَلُ الْمَأْذُونُ فِيهِ أَوْ مِثْلَهُ أَوْ دُونَهُ إِلَّا أَنْ يَنْهَاهُ عَنِ الْغَيْرِ ،  
فَإِنْ قَالَ أَزْرِعْ حَنْطَةً جَزَا الشَّعِيرُ لَا عَكْسَهُ ، فَإِنْ قَالَ أَزْرِعْ وَأَطْلُقْ زَرْعَ مَا شَاءَ ، فَإِنْ رَجَعَ قَبْلَ وَقْتِ  
الْحَصَادِ بَقِيَ إِلَى الْحَصَادِ ، لَكِنْ بِأَجْرَةٍ إِنْ أَذِنَ مُطْلَقًا وَبِغَيْرِهَا إِنْ أَذِنَ فِي مُعَيَّنٍ فَزَرْعُهُ ، وَإِنْ قَالَ أَغْرِسْ  
أَوْ ابْنِ ثُمِّ رَجَعَ ، فَإِنْ كَانَ شَرْطَ عَلَيْهِ الْقَلْعُ قَلْعَ ، وَإِنْ لَمْ يَشْرُطْ وَأَخْتَارَ الْمُسْتَعِيرُ الْقَلْعَ قَلْعَ ، وَإِنْ لَمْ يَخْتَرْ  
فَالْمُعِيرُ بِالْخِيَارِ بَيْنَ تَبْقِيَتِهِ بِأَجْرَةٍ وَبَيْنَ قَلْعِهِ وَضِمَانِ أَرْضٍ مَا نَقَصَ بِالْقَلْعِ ، وَلَهُ الرُّجُوعُ فِي الْإِعَارَةِ مَتَى شَاءَ  
إِلَّا أَنْ يُعِيرَ أَرْضًا لِلدَّفْنِ فَإِنَّهُ لَا يَرْجِعُ فِيهَا مَا لَمْ يَبْلُغِ الْمَيِّتُ ، وَالْعَارِيَةُ مَضْمُونَةٌ ، فَإِنْ تَلَفَتْ بِغَيْرِ الْأِسْتِعْمَالِ  
الْمَأْذُونِ فِيهِ وَلَوْ بِغَيْرِ تَقْرِيطٍ ضَمِنَهَا بِقِيَمَتِهَا يَوْمَ التَّلَفِ ، فَإِنْ تَلَفَتْ بِالْإِسْتِعْمَالِ الْمَأْذُونِ فِيهِ لَمْ يَضْمَنْ ،  
وَمَوْئِدَةُ الرَّدِّ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُعِيرَ .

عنه عند النفع كالطعام ، ويجوز إعارته للتقدين للترتين بهما أو للضرب على صورتها ، ولا تجوز الإعارة إلا (بشرط لفظ  
من أحدهما) بأن يقول المستعير للمعير أعزني دابتك مثلا لأركبها فيدفعها إليه أو يقول المعير خذ هذه الدابة وانتفع  
بركوبها فيأخذها (وينتفع به) أي المعار (بحسب الإذن) له أي على وقته (فيعمل المأذون فيه أو مثله أو دونه  
إلا أن ينه) المعير (عن الغير) فلا يفعل مثله أو دونه (فإن قال أزرع حنطة جاز) المستعير إذا لم يكن نهى عن  
غيرها زرع (الشعير لا عكسه) وهو ما إذا قال : أزرع الشعير لا يزرع الحنطة لأن الحنطة أكثر ضررا على الأرض  
(فإن قال أزرع وأطلق . زرع ما شاء ، فإن رجع) المستعير في الأرض التي أذن في زرعها وأطلق (قبل وقت  
الحصاد) للزرع (بقي) الزرع (إلى الحصاد لكن بأجرة) تلزم الزارع (إن أذن) المعير إذا (مطلقا وبغير ما إن  
أذن في معين فزرعه) بأن قال أزرع شعيرا فزرعه ثم رجع قبل حصاده (وإن قال) المعير (أغرس) الأرض  
شجرا (أو ابن) عليها بيتا (ثم رجع) المعير في الأرض (فإن كان) المعير (شرط عليه) أي المستعير (القلع) أي  
قلع الفراس أو البناء (قلع) ما ذكر وجوبا بعبارة بالشرط ولزمه تسوية الحفر الناشئة من القلع (وإن لم يشرط)  
عليه (وأختار للمستعير القلع قلع) عبانا (وإن لم يختار فالمعير بالخيار بين تبقيته) أي الفراس والبناء (بأجرة)  
للأرض (وبين قلعه وضمان أرض ما نقص بالقلع) لأن قيمته مقلوبا نقص من قيمته وهو في الأرض (وله) أي  
المعير (الرجوع في الإعارة متى شاء إلا أن يعير أرضا للدفن) فلا يجوز له الرجوع إذا وضع الميت فيها ووروى بالتراب  
(ما لم يبل الميت) فإن بلى جاز الرجوع (والعارية مضمونة) على المستعير (فإن تلفت بغير الاستعمال المأذون فيه  
ولو بغير تقريط) كأن تلفت بأفة صماوية (ضمنها) المستعير (بقيمتها يوم التلف) بدلا أو أرضا وتضمن بالقيمة  
وإن كانت مثلية (فإن تلفت بالاستعمال المأذون فيه) كأن ركب الدابة فمرجت (لم يضمن) وموئدة المعار على المالك  
(وموئدة الرد على المستعير وليس له) أي المستعير (أن يعير) بغير إذن ، والله أعلم .



## بَابُ الْغَضَبِ

هُوَ الْأَسْتِيلَاءُ عَلَى حَقِّ الْغَيْرِ عُدْوَانًا ، فَمَنْ غَضِبَ شَيْئًا لَهُ قِيَمَةٌ وَإِنْ قَلَّتْ لَزِمَهُ رَدُّهُ إِلَّا أَنْ يَتَرْتَبَ عَلَى رَدِّهِ تَلَفٌ حَيَوَانٌ أَوْ مَالٌ مَعْصُومٌ مِثْلُ أَنْ غَضِبَ لَوْحًا فَسَمَرَهُ عَلَى خَرَقِ سَفِينَةٍ فِي وَسْطِ الْبَحْرِ وَفِيهَا مَالٌ لَغَيْرِ الْغَاصِبِ أَوْ حَيَوَانٌ مَعْصُومٌ ، فَإِنْ تَلَفَ عِنْدَهُ أَوْ أَتْلَفَهُ ، فَإِنْ كَانَ مِثْلِيًّا ضَمَنَهُ بِمِثْلِهِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ الْمِثْلُ فَبِالْقِيَمَةِ أَكْثَرَ مَا كَانَتْ مِنَ الْغَضَبِ إِلَى تَعَذُّرِ الْمِثْلِ ، وَإِنْ كَانَ مُتَقَوِّمًا ضَمَنَهُ بِقِيَمَتِهِ أَكْثَرَ مَا كَانَتْ مِنَ الْغَضَبِ إِلَى التَّلَفِ حَتَّى لَوْ زَادَ عِنْدَ الْغَاصِبِ ، بَأَنْ سَمِنَ لَزِمَهُ قِيَمَتُهُ سَمِينًا سَوَاءً هَزَلَ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْ لَا ، فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الْقِيَمَةِ أَوْ فِي التَّلَفِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْغَاصِبِ ، أَوْ فِي الرَّدِّ فَقَوْلُ الْمَالِكِ ، وَإِنْ رَدَّهُ نَاقَصَ الدِّينَ أَوِ الْقِيَمَةَ لَعِيبٌ أَوْ نَاقَصَهُمَا ضَمِنَ الْأَرْضَ ، وَإِنْ نَقَصَتْ الْقِيَمَةُ بِانْخِفَاضِ السَّعْرِ فَقَطَّ لَمْ يَلْزِمَهُ شَيْءٌ ، وَإِنْ كَانَ لَهُ مَنْفَعَةٌ

## (بَابُ الْغَضَبِ)

هو كبيرة ولو كان المعضوب قليلا واشترط بعضهم في كونه كبيرة أن يبلغ المعضوب نصاب سرقه ( هو الاستيلاء على حق الغير عدوانا ) وان كان الحق منفعه كافامة من قد بحق في مسجد أو سوق ( فمن غضب شيئا له قيمة وان قات لزمه رده ) لزوم الرد ووجوبه لا يتوقف على كون المعضوب له قيمة فيلزم رد كلب وزبل وان لم يكن لهما قيمة ، والرّد لا تبرأ به ذمة الغاصب إلا إن كان على المالك أو وكيله ، فلو غضب من المستعير فرد عليه ففي براءته وجهان وقيد وجوب الردّ بقوله ( إلا أن يترتب على رده تلف حيوان أو مال معصومين ) بأن كان الحيوان غنينا عاد ولا يجوز قتله والمال الغير حربى ( مثل أن غضب لوحا فسمره على خرق سفينة في وسط البحر وفيها مال لغير الغاصب ) وهكذا إن كان للغاصب على الأصح ( أو ) فيها ( حيوان معصوم ) أى محترم فلا يجب عليه خلع اللوح ورده للمعضوب منه بل يجب عليه قيمته للحيولة ويمسكها المعضوب منه ملك القرض ، ثم إن وصلت السفينة سالمة أخرجه وسلمه لصاحبه ورد القيمة ( فان تلف ) المعضوب ( عنده ) ولو بأفة معاوية ( أو أتلفه ) الغاصب ( فان كان مثليا ) وهو ما حصره كيل أو وزن وجاز السلم فيه ( ضمنه بمثله ، فان تعذر ) رد ( المثل ) بأن فقد أو وجد بأكثر من ثمن المثل ( فبالقيمة ) أى ضمنه بقيمته ومن العلوم ارتفاعها وانخفاضها فأشار بقوله ( أكثر ما كانت من الغضب إلى تعذر المثل ) فمن أعطى أردب قمح مثلا فيلزمه رده ، فان تلف لزمه رد مثله ، فان فقد المثل يقال من يوم غضبه إلى أن فقد كيف كانت قيمته فننظر إلى أرفع قيمة من يوم الغضب إلى يوم فقد المثل فيلزمه دفعها ( وإن كان ) المعضوب ( متقوماً ضمنه بقيمته أكثر ما كانت من الغضب إلى التلف حتى لو زاد عند الغاصب بأن ضمن لزمه قيمته سمينا سواء هزل بعد ذلك أم لا ، فان اختلفا في قدر القيمة أو في التالف فالقول قول الغاصب ) يمينه ( أو ) اختلفا ( في الرد فقول المالك ) فيصدق في عدم الرد ( وان رده ناقص الدين أو القيمة لعب أو ناقصهما ) أى الدين والقيمة كأن غضب منه أردب قمح يساوى مائة فرد نصفه وهو يساوى ثلاثين ( ضمن الأرض ) وهو النصف وما نقص من قيمة النصف وهو عشرون وهكذا إذا نقص العين فقط أو القيمة فقط ( وان ) رده و ( نقصت القيمة ) لالعب بل ( بانخفاض السعر فقط ) كأن غضب أردب قمح وهو يساوى مائة فردوه وهو كاسد الجنس لا لعب فيه بل لهبوط السعر صار يساوى خمسين ( لم يلزمه شيء ، وان كان له منفعه ) كدار ودابة ،

ضمن أجرته، للبدنة التي قام في يده سواء انتفع به أم لا ، لكن لا يلزمه مهر الجارية المنصوبة إلا أن يطأها وهي غير مطاوعة ، والمثلث هو ما حصره كيل أو وزن وجاز فيه السلم كالحبوب والنقود وغير ذلك ، والمتقوم غير ذلك كالحيوانات والمختلطات كالحريسة وغير ذلك ، وكل يد ترتبت على يد الغاصب فهي يد ضمان سواء علمت بالغصب أم لا ، فللمالك أن يضمّن الأول والثاني ، لكن إن كانت اليد الثانية عالمة بالغصب أو جاهلة وهي يد ضمان كغصب أو عارية أو لم تكن وبأشترت الإلتلاف فقرار الضمان على الثاني أي إذا غرمه المالك لا يرجع على الأول ، وإن غرم الأول رجع عليه ، وإن جهلت الغصب وهي يد أمانة كوديعة ، فالقرار على الأول أي إذا غرم الثاني رجع على الأول ، وإن غرم الأول فلا ، وإن غصب كلباً فيه منفعة أو جلد ميتة أو خمرًا من ذمي أو من مسلم وهي محرمة لزمه الرد ، فإن ألتف ذلك لم يضمّنه ، فإن دبغ الجلد أو تخللت الخمرة فهما للمغضوب منه .

( ضمن أجرته للبدنة التي قام في يده سواء انتفع به أم لا ) لأن النافع تقوم كالأعيان ( لكن لا يلزمه مهر الجارية المنصوبة إلا أن يطأها ) وأما فوات منفعة البضع على المالك من غير وطء فلا شيء فيه كسجد منع الناس من الصلاة فيه لا يلزمه أجرته إلا إذا شحنه بأمته ولا يلزمه مهر الجارية إلا إذا وطئها ( وهي غير مطاوعة ) بأن كانت مكرهة ، وأما المطاوعة فلا مهر لها لأنها زانية والزانية لا مهر لها ، وإذا كانت بكر الزمة أرض بكارتها ومهر ثيب ( والمثلث هو ما حصره كيل أو وزن وجاز فيه السلم كالحبوب ) مثال لما حصره كيل ( والنقود ) مثال لما حصره وزن ( وغير ذلك ) كسائر الفواكه والتمر والزبيب ( والمتقوم غير ذلك ) كالغيب من المثليات و ( كالحويوانات والمختلطات كالحريسة وغير ذلك ) ، وكل يد ترتبت على يد الغاصب فهي يد ضمان سواء علمت بالغصب أم لا ( كأن اشترى شخص من الغاصب ولو من غير علم بغصبه فيكون ضمانا مثل الغاصب ( فللمالك أن يضمّن الأول و ) أن يضمّن الثاني ، لكن إن كانت اليد الثانية عالمة بالغصب أو جاهلة وهي يد ضمان كغصب ( كأن غصب المغضوب غاصب ( أو عارية ) كأن استعار المغضوب من الغاصب فأعازه إياه ( أو لم تسكن ) يد الثاني يد ضمان كأن أودع الغاصب العين المنصوبة عنده ( و ) لكن ( بأشترت ) يده ( الإلتلاف فقرار الضمان على الثاني أي إذا غرمه المالك لا يرجع على الأول ، وإن غرم الأول رجع عليه وإن جهلت ) الثانية ( الغصب وهي يد أمانة كوديعة فالقرار ) في الضمان ( على الأول ) فيرجع عليه الثاني إن غرم ( أي إذا غرم الثاني رجع على الأول ، وإن غرم الأول ) وهو الغاصب ( فلا ) يرجع على الثاني ( وإن غصب كلباً فيه منفعة ) لحراسة أو صيد ( أو ) غصب ( جلد ميتة أو خمرًا من ذمي ) ولم يظهرها ( أو ) غصبها ( من مسلم وهي محرمة لزمه الرد ) . وأما إذا كان السكب ليس فيه منفعة أو الخمر من ذمي يظهرها أو من مسلم وهي غير محرمة بأن عسرت ، لا بقصد الحلية فلا يجب الرد بل تراق الخمر ولا يجوز اقتناء السكب ( فإن ألتف ذلك ) المذكور من الثلاثة ( لم يضمّنه ) لأنه لا قيمة له ( فإن دبغ الجلد أو تخللت الخمرة فهما للمغضوب منه ) لأنهما فرغ ما كان مستحقاً له ، ولو غصب عصيراً فتخمر ثم تخلل رده للمالك مع أرض لتقصه إذا كانت قيمته أقص من قيمة العصير ، والله أعلم

## باب الشفعة

إِنَّمَا يَجِبُ فِي جُزْءٍ مِّنْ أَرْضٍ تَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ إِذَا مَلَكَتْ بِمَعَاوِضَةٍ، فَيَأْخُذُهَا الشَّرِيكُ أَوْ الشَّرَكَاءُ عَلَى قَدَرِ حَصَصِهِمْ بِالْعَوَضِ الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْعَقْدُ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرَى فِي قَدَرِهِ وَيَشْتَرِطُ اللَّفْظُ كَتَمَلَّكَتُ أَوْ أَخَذْتُ بِالشَّفْعَةِ، وَيَجِبُ مَعَ ذَلِكَ إِمَّا تَسْلِيمُ الْعَوَضِ إِلَى الْمُشْتَرَى أَوْ رِضَاؤُهُ بِكَوْنِهِ فِي ذِمَّةِ الشَّفِيعِ، أَوْ قِضَاءُ الْقَاضِي لَهُ بِالشَّفْعَةِ فَيُخَيِّدُ يَمْلِكُ، فَإِنْ كَانَ مَا بَذَلَهُ الْمُشْتَرَى مِثْلًا دَفَعَ مِثْلَهُ، وَإِلَّا فَقِيَمَتُهُ حَالِ الْبَيْعِ، أَمَّا الْمَلِكُ الْمُقْسُومُ أَوْ الْبِنَاءُ وَالْغَرَّاسُ إِذَا بَاعَ مُنْفَرِدِينَ أَوْ مَا تَبْطُلُ بِالْقِسْمَةِ نَفْعَتُهُ الْمُقْصُودَةُ كَالْبُزْءِ وَالطَّرِيقِ الضَّيِّقِ أَوْ مَالِكٍ بِغَيْرِ مَعَاوِضَةٍ كَالْمَوْهَبِ، أَوْ مَا يَعْلَمُ قَدْرَ ثَمَنِهِ، فَلَا شَفْعَةَ فِيهِ، وَإِنْ بَاعَ الْبِنَاءَ وَالْغَرَّاسَ مَعَ الْأَرْضِ أَخَذَهُ بِالشَّفْعَةِ تَبَعًا لَهَا،

## (باب الشفعة)

هي باسكان الفاء لغة الضم، وشرعا حق تملك قهري يثبت للشريك القديم على الشريك الحادث قبل ملك بعوض (إنما يجب) أي تثبت (في جزء مشاع من أرض) وتابع الأرض كالبناء ملحق بها فلا تثبت الشفعة في البناء منفردا كملو بيت بيع دون قراره ولا في منقول ولا بد أن تكون الأرض (تحتمل القسمة) بأن يمكن الانتفاع بها بعد القسمة من الوجه الذي كان ينتفع به قبلها فلا تثبت في حمام صغير يبيع نصفه ولو قسم لا يمكن أن يكون حماما (إذا ملكت بمعاوضة) وأما إذا ملكت بارث أو هبة فلا شفعة فيها (فياخذها) أي الأرض وما يتبعها إذا ثبت هذه الشروط فيها وبيع جزؤها (الشريك أو الشركاء) إن كانوا متعددين (على قدر حصصهم بالعوض الذي استقر عليه العقد والقول قول المشتري في قدره) يمينه، فإن نكل عن اليمين حلف الشفيع على مداه وأخذه بما حلف عليه (ويشترط) في الأخذ بالشفعة (اللفظ كتملكت أو أخذت بالشفعة) مع قبض المشتري الثمن من الشفيع حتى لو أمر المشتري على عدم أخذ الثمن وضعه بين يديه أو رفعه إلى الحاكم، وقد أشار المصنف لذلك بقوله (ويجب مع ذلك) أي اللفظ (إما تسليم العوض) وهو الثمن (إلى المشتري أو رضاه) أي المشتري (بكونه) أي الثمن (في ذمة الشفيع أو بد) بقضاء القاضى له بالشفعة فحينئذ يملك (وأما بغير ذلك فلا يتم الملك) فإن كان ما بذله المشتري مثليا كحب وثقود (دفع) الشفيع (مثله وإلا) بأن لم يكن مثليا كعبد ونوب أو كان مثليا وفقد (ققيمته) أي يلزمه قيمة الشقص المشفوع (حال البيع) لأنه وقت ثبوت الشفعة ومثل البيع كل عقد يستوجب الشفعة كالنسكاح كأن عقد عليها وجعل مهرها نصف البيت فاذا أخذه الشفيع بالشفعة أخذه بمهر المثل وهذا محترز قوله جزء مشاع وهكذا الخلع (أما الملك المقسوم) أي الذي وقعت فيه القسمة بالفعل (أو البناء والغراس) محترز قوله في أرض ولذلك قال (إذا بيعا منفردين) عن الأرض (أو ما تبطل بالقسمة نفعته المقصودة) محترز قوله تحتمل القسمة وذلك (كالبئر والطريق الضيق) اللذين لا يمكن جعلها بئرين ولا طريقين (أو ما ملك بغير معاوضة كالموهوب) محترز قوله ملكت بمعاوضة (أو ما لم يعلم قدر ثمنه) أشار بذلك إلى أن ما لم يعلم قدر ثمنه بأن تلف بعضه بعد القبض ولم يعلم مقداره ملحق بما ملك بغير معاوضة (فلا شفعة فيه) أي جميع ما ذكر من المسائل (وإن بيع البناء والغراس مع الأرض أخذه بالشفعة تبعا لها) أي للأرض

وَالشُّفْعَةُ عَلَى الْفَوْرِ ، فَإِذَا عَلِمَ فُلَيْبَادِرٌ عَلَى الْعَادَةِ ، فَإِنْ أَخَّرَ بِلَا عُدْرٍ سَقَطَتْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الثَّمَنُ مُؤَجَّلًا فَيُتَخَيَّرُ  
 إِنْ شَاءَ عَجَلٌ وَأَخَذَ ، وَإِنْ شَاءَ صَبَرَ حَتَّى يَحِلَّ وَيَأْخُذَ ، وَلَوْ بَلَغَهُ الْخَبَرُ وَهُوَ مَرِيضٌ أَوْ مَجْبُوسٌ فَلْيُوكَلْ ، فَإِنْ  
 لَمْ يَفْعَلْ بَطَلَتْ ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ أَوْ كَانَ الْخَبَرُ صَبِيحًا أَوْ غَيْرَ ثِقَةٍ أَوْ أَخْبَرَ وَهُوَ مُسَافِرٌ فَسَافِرٌ فِي طَلَبِهِ فَهُوَ عَلَى  
 شُفْعَتِهِ ، وَإِنْ تَصَرَّفَ الْمُشْتَرَى فَبُنَى أَوْ غَرَسَ تَخَيَّرَ الشَّفِيعُ بَيْنَ تَمَلُّكِ مَا بَنَاهُ بِالْقِيمَةِ وَبَيْنَ قَلْعِهِ وَضَمَانِ أَرْضِهِ  
 وَإِنْ وَهَبَ الْمُشْتَرَى الشَّقْصَ أَوْ وَقَفَهُ أَوْ بَاعَهُ أَوْ رَدَّهُ بِالْعَيْبِ ، فَلَهُ أَنْ يَفْسَخَ مَا فَعَلَهُ الْمُشْتَرَى ، وَلَهُ أَنْ  
 يَأْخُذَ مِنَ الْمُشْتَرَى الثَّانِي بِمَا اشْتَرَى بِهِ ، وَإِذَا مَاتَ الشَّفِيعُ فَلِلْوَرَثَةِ الْأَخْذُ ، فَإِنْ عَقَا بَعْضُهُمْ أَخَذَ الْبَاقُونَ  
 الْكُلَّ أَوْ يَدْعُونَ .

### بَابُ الْقَرَاضِ

هُوَ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا لِيَتَجَرَ فِيهِ وَيَكُونَ الرَّبْحُ بَيْنَهُمَا ، وَيَجُوزُ مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ مَعَ جَائِزِ  
 التَّصَرُّفِ ، وَشَرْطُهُ إِجْبَابٌ وَقَبُولٌ ، وَكَوْنُ الْمَالِ نَقْدًا خَالِصًا مُضْرُوبًا مَعْلُومَ الْقَدْرِ مُعَيَّنًا ،

( والشفعة ) في جميع مسائلها ( على الفور فاذا علم فليبادر على العادة ) ولو بوكيله ( فان أخر بلا عذر سقطت )  
 لتقصيره ( إلا أن يكون الثمن مؤجلا فيتخير إن شاء عجل وأخذ ، وإن شاء صبر حتى يحل ) الأجل ( ويأخذ ) الشقص بعد  
 دفع الثمن ( ولو بلغه الخبر ) بالبيع ( وهو مريض أو مجبوس فليوكل ) ليأخذه الوكيل نيابة عنه ( فان لم يفعل بطلت ) الشفعة  
 ( فان لم يقدر ) على التوكيل ( أو كان الخبر ) له ( صبيا أو غير ثقة أو أخبر وهو مسافر فسافر ) عند تحقق الأمر  
 ( في طلبه ) أي حق الشفعة ( فهو على شفعته ) ولا تبطل بالتأخير لعذره ( وإن تصرف المشتري فبني أو غرس تخير  
 الشفيع بين تملك ما بنى بالقيمة وبين قلعه ) لذلك الذي بناه أو غرسه ( وضمان أرضه ) الذي تملكه بقلعه ( وإن وهب  
 المشتري الشقص أو وقفه أو باعه أو رده بالعيب فله أن يفسخ ما فعله المشتري ) ويحصل فسخه بأخذه ممن هو عنده ( وله أن  
 يأخذ من المشتري الثاني بما اشترى به ) وذلك كأن اشترى زيد شقة فباعه لعمرو ثم باعه زيد لبكر فلعرو أن  
 يفسخ ما فعله زيد وله أن يأخذ من بكر لأنه ربما يكون أسهل عليه معاملة بكر من معاملة زيد ( وإذا مات الشفيع فللورثة  
 الأخذ بها ) ( فان عفا بعضهم أخذ الباقيون الكل ) ولا يقتصرون على أخذ ما يخصهم ( أو يدعون ) أي يتركون الأخذ بالشفعة .

### ( بَابُ الْقَرَاضِ )

هو مشتق من القرض وهو القطع ويسمى أيضا بالمضاربة ، و ( هو ) شرعا ( أن يدفع إلى رجل مالا ليتجر فيه  
 ويكون الربح بينهما ) ولا بد أن يكون ما يجعل لسكل معلوما بالسكية والجزئية ولا يجعل لغيرهما منه شيء ( ويجوز ) أي يصح  
 القراض ( من جائز التصرف مع جائز التصرف ) فلا بد أن يكون المالك والعامل غير سفیه ( وشروطه ) أي القراض غير  
 مأمور ( لإيجاب ) من المالك كقارضتك ( وقبول ) من العامل لفظا فيقول قبلت أو قارضت ويشترط أيضا عدم التعليق وعدم  
 التأبیت ( وكون المال نقدا ) أي ذهبا أو فضة وكونه ( خالصا ) من العش نعم لو كان العش مستهلكا جاز ( مضروبا )  
 هذا النقد فلا يصح القراض على حلى ( معلوم القدر ) جتسا وصفة لأن الجهالة تنافي وصفه ( معينا ) فلا يصح على دين نعم

مسئلاً إلى العامل بجزء معلوم من الربح كالتصنف والتلث فلا يجوز على عروض ومغشوش وسبيكة ولا على أن يكون المال عند المالك ، ولا على أن لأحدهما ربح صنف معين ، ولا عشرة دراهم ولا على أن الربح كله لأحدهما ، ولا على أن المالك يعمل معه ، ووظيفة العامل التجارة وتوابعها بالنظر والاحتياط ، فلا يبيع ببغين ، ولا نسيئة ، ولا يسافر بلا إذن ويحذرك فلو شرط عليه أن يشتري حنطة فيطحن ويخبز أو غزلاً فينسج ويبيع ، أو أن لا يتصرف إلا في كذا ، وهو عزيز الوجود ، أو لا يعمل العامل إلا زيدا فسد فحيت فسد نفذ تصرف العامل بأجرة المثل ، وكل الربح للمالك إلا إذا قال المالك : الربح كله لي فلا شيء للعامل ، ومتى فسده أحدهما ، أو جن أو أغنى عليه أنفسخ العقد فيلزم العامل تنضيض رأس المال ، والقول قول العامل في قدر رأس المال ، وفي رده ، وفيما يدعى من هلاك ، وفيما يدعى عليه من الخيانة ، وإن اختلفا في قدر الربح المشروط تحالفاً ، ولا يملك العامل حصته من الربح إلا بالقسمة .

لو قارضه على ألف في ذمته ثم عينا في المجلس صح (مسئلاً إلى العامل) ليتجر فيه (بجزء معلوم من الربح كالتصنف والتلث فلا يجوز على عروض) التجارة محترز النقد (ومغشوش) محترز الخالص (وسبيكة) محترز المضروب (ولا على) شرط (أن يكون المال عند المالك) محترز تسليمه للعامل (ولا على أن لأحدهما ربح صنف معين ولا على أن لأحدهما) عشرة دراهم ولا على أن الربح كله لأحدهما (محترز قوله بجزء معلوم من الربح) (ولا على أن المالك يعمل معه) بهذا محترز شرط أهله المصنف وهو أن ينفرد العامل ليتمكن من الربح (ووظيفة العامل التجارة وتوابعها) مما يتطابق بها لكن لا يفعل شيئاً من ذلك إلا (بالنظر) في الصالح (والاحتياط فلا يبيع ولا يشتري) (ببغين) فاحش لأنه وكيل وتقدم أنه لا يتصرف إلا بالمصلحة (ولا) يبيع (نسيئة) أي إلى أجل (ولا) أن (يسافر بلا إذن) لأن فيه خطراً (ونحو ذلك) من كونه لا يشتري من يعتق على المالك (فلو شرط عليه أن يشتري حنطة فيطحن ويخبز أو) أن يشتري (غزلاً فينسج ويبيع أو أن لا يتصرف إلا في كذا وهو عزيز الوجود) كالحل البلق (أو) أن (لا يعمل العامل إلا زيدا فسد) عقد القراض في الجميع ، لأنه في الأولين شرط عليه أموراً ليست تجارة بل هي أعمال يستأجر عليها وفي الأخيرين ضيق عليه الأمر وهو يناقش القراض (فحيت فسد نفذ تصرف العامل بأجرة المثل) على المالك (و) يكون (كل الربح للمالك إلا إذا قال المالك الربح كله لي فلا شيء للعامل) لأنه عمل غير طامع (وبقي فسده أحدهما أو جن أو أغنى عليه أنفسخ العقد) لأنه عقد جائز من الطرفين (فيلزم العامل تنضيض رأس المال) أي رده إلى أصله ، فإن كان أصل رأس المال ذهباً وما في يده ليس مثله فالبس المالك بعد التمسح الاستيفاء أو رده وجب عليه رد ما في يده كما استلمه (والقول قول العامل في قدر رأس المال وفي رده) على المالك (وفيما يدعى من هلاك) أي تلف الشيء مما في يده (وفيما يدعى عليه من الخيانة) كأن يقول له المالك اشتريت هذا وقد هبكت عنه وهو ينسكرك فالقول قوله (وإن اختلفا في قدر الربح المشروط) كأن يقول المالك جري العقد على أن لك نصف الربح وهو يقول الثلثين (تحالفاً) باختلاف المتبايعين السابق وكان الربح بعد التمسح كله للمالك وللعامل أجرة مثله ، وإن زادت على مداه (ولا يملك العامل حصته من الربح إلا بالقسمة) ولا يستقر ملكه بالقسمة إلا إذا رض ، وأما قبل ذلك إذا ظهر نقص حسب من الربح .

## باب المساقاة

تَصِحُّ مِمَّنْ يَصِحُّ قَرَاضُهُ عَلَى كَرَمٍ وَنَخْلٍ خَاصَّةً مَفْرُوسِينَ إِلَى مُدَّةٍ يَبْقَى فِيهَا الشَّجَرُ وَيُثْمَرُ غَالِبًا بِحُزْنٍ مَعْلُومٍ مِنَ الثَّمَرَةِ ، كَثُلْتُ وَرُبُعٌ كَالْقَرَاضِ ، وَيَمْلِكُ حَصَّتُهُ مِنَ الثَّمَرَةِ بِالظُّهُورِ ، وَوَضِيفَتُهُ أَنْ يَعْمَلَ مَا فِيهِ صَلَاحُ الثَّمَرَةِ كَتَلْقِيحٍ وَسَقَى ، وَتَنْقِيَةٍ سَاقِيَةٍ ، وَقَطْعِ حَشِيشٍ مُضَرٍّ وَنَحْوِهِ ، وَعَلَى الْمَالِكِ مَا يَحْفَظُ الْأَصْلَ كِبْنَاءِ سَائِطٍ ، وَحَفْرِ نَهْرٍ وَنَحْوِهِ ، وَالْعَامِلُ أَمِينٌ ، فَإِنْ ثَبَتَتْ خِيَانَتُهُ ضَمَّ إِلَيْهِ مُشْرَفًا لِأَنَّ الْمَسَاقَاةَ لَازِمَةٌ لَيْسَ لِأَحَدِهِمَا فَسْخُهَا كَالْإِجَارَةِ ، فَإِنْ لَمْ يَتَحَفَظْ بِالْمُشْرِفِ اسْتَوْجَرَ عَلَيْهِ مَنْ يَعْمَلُ عَنْهُ .

( فَصْلٌ ) الْعَمَلُ فِي الْأَرْضِ . يَبْعُضُ مَا يُخْرَجُ مِنْهَا إِنْ كَانَ الْبَذْرُ مِنَ الْمَالِكِ سُمِّيَ مَزَارَعَةً ، أَوْ مِنَ الْعَامِلِ سُمِّيَ غَابَرَةً ، وَهِيَ بَاطِلَتَانِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَ النَّخِيلِ بَيَاضٌ ، وَإِنْ كَثُرَ فَتَصِحُّ الْمَزَارَعَةُ عَلَيْهِ تَمَامًا لِلْمَسَاقَاةِ عَلَى النَّخِيلِ ، وَإِنْ تَفَاوَتَ الْمَشْرُوطُ فِي الْمَسَاقَاةِ وَالْمَزَارَعَةِ ،

## ( باب المساقاة )

هي شرعا معاملة لشخص على شجر يتعهد بسقى وغيره والثمرة بينهما ( تصح عن يصح قراضه ) وهو جاز التصرف ( على سكرم ) أى على العمل بالسقى والتعهد بما يعود نفعه على الأشجار ، وإلكرم شجر العنب ( ونخل خاصة ) فلا تجوز على أشجار غيرها من سائر الثمار ، ولا تجوز المساقاة عليهما إلا حال كونهما ( مفروسين ) فلا تجوز المساقاة على ودى يفرسه ، ويشترط فيها أيضا كونهما مرتين معينين بيد العامل لم يبد صلاح ثمرهما ، وتصح ( إلى مدة يبقى فيها الشجر ويثمر غالبا بحزم معلوم من الثمرة كثلث وربيع كالقراض ) فلا تصح إلى مدة قصيرة لا يثمر فيها الشجر أو طويلة لا يعيش إليها ولا على كيل مخصوص أو وزن كذلك ( ويملك حصته من الثمرة بالظهور ) بخلاف القراض فيلزم العامل زكاة حصته إن كانت نصابا ( ووظيفته أن يعمل ما فيه صلاح الثمرة كتلقيح ) وهو وضع بعض طلع ذكر على طلع أنثى ( وسقى وتنقية ) نحو ( ساقية ) كجرى الماء من طين ( وقطع حشيش مضر ونحوه ) كما صلاح أجاجين يقف فيها الماء حول الشجر ليثرب ( وعلى المالك ما يحفظ الأصل كبناء سائط وحفر نهر ونحوه ) كآلات الحفر التي يباشرها العامل كسمحة ( والعامل أمين ) فيما يدعيه ( فإن ثبتت خيانتة ضم إليه مشرفا ) يلاحظه ( لأن المساقاة لازمة ليس لأحدهما فسخها كالأجارة ) في لزوم من الجانبين ( فإن لم يتحفظ ) العامل ( بالمشرف استؤجر عليه من يعمل عنه ) ولا تنسخ المساقاة بموت المالك بل تستمر .

( فَصْلٌ ) فِي الْمَزَارَعَةِ وَالْغَابَرَةِ ( العمل في الأرض ببعض ما يخرج منها ) كالربيع والخمس ( أن كان البذر من المالك سُمِّيَ مَزَارَعَةً أَوْ مِنَ الْعَامِلِ سُمِّيَ غَابَرَةً ) وهما باطلتان ( للنهي عنهما في الأحاديث الواردة في الصحاح واختار النووي تبعاً لابن المنذر وابن خزيمة صحتها وأجابوا عن النهي الوارد في الأحاديث ، واستثنى من البطلان قوله ( إلا أن يكون بين النخيل ) وعبر العنب ( بياض ) أى أرض لا زرع فيها ولا شجر ( وإن كثرت فصحت المزارعة عليه تبعاً للمساقاة على النخيل ) وعبر العنب لا الغابرة فهي باطلة مطلقاً وتصح المساقاة المذكورة ( وإن تفاوت المشروط في المساقاة والمزارعة ) بأن شرط له على النخيل الثلث بشرط

بشْرَطُ أَنْ يَتَّحِدَ الْعَامِلُ فِي الْأَرْضِ وَالنَّخِيلِ ، وَيَعْمُرَ إِفْرَادُ النَّخْلِ بِالسَّقِي ، وَالْبَيَاضُ بِالْعِمَارَةِ ، وَأَنْ يُقَدَّمَ لَفْظُ الْمَسَاقَاةِ ، فَيَقُولَ سَاقِيَتُكَ وَزَارَعْتُكَ ، وَأَنْ لَا يَفْصَلَ بَيْنَهُمَا ، وَلَا تَجُوزُ الْمَخَابِرَةُ تَبَعًا لِلْمَسَاقَاةِ .

### بَابُ الْإِجَارَةِ

تَصَحُّحٌ مِمَّنْ يَصْحَحُ بَيْعُهُ ، وَشَرْطُهَا إِيجَابٌ مِثْلُ أَجْرَتِكَ هَذَا أَوْ مَنَافِعُهُ أَوْ أَكْرِيَتِكَ ، وَقَبُولٌ ، وَهِيَ عَلَى فُسْمَيْنِ : إِجَارَةُ ذِمَّةٍ ، وَإِجَارَةُ عَيْنٍ ، فَإِجَارَةُ الذِّمَّةِ أَنْ يَقُولَ اسْتَأْجَرْتُ مِنْكَ دَابَّةً صَفْتَهَا كَذَا ، أَوْ اسْتَأْجَرْتُكَ لِتَحْصَلَ لِي خِيَاطَةُ ثَوْبٍ ، أَوْ رُكُوبِي إِلَى مَكَّةَ ، وَإِجَارَةُ الْعَيْنِ مِثْلُ اسْتَأْجَرْتُ مِنْكَ هَذِهِ الدَّابَّةَ أَوْ اسْتَأْجَرْتُكَ لِتَخِيْطَ لِي هَذَا الثَّوْبَ . وَشَرْطُ إِجَارَةِ الذِّمَّةِ قَبْضُ الْأَجْرَةِ فِي الْمَجْلِسِ . وَشَرْطُ إِجَارَةِ الْعَيْنِ أَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ مُعَيَّنَةً مَقْدُورًا عَلَى تَسْلِيمِهَا يُمَكِّنُ اسْتِيفَاءَ الْمَنْفَعَةِ الْمَذْكُورَةِ مِنْهَا ، وَيَتَّصِلُ اسْتِيفَاءُ مَنَفْعَتِهَا بِالْمَقْدَرِ ، وَلَا يَتَضَمَّنُ الْإِنْتِفَاعُ اسْتِهْلَاكَ ،

وفي الأرض الخمس (بشرط أن يتحد العامل في الأرض والنخيل) أى يتحد عقد الكل ومثل النخيل الكرم (ويعمر أفراد النخل) والغنم (بالسقي و) أفراد (البياض) أى الأرض (بالعمارة) أى الزراعة (و) بشرط (أن يقدم لفظ المساقاة فيقول ساقيتك وزارعتك وأن لا يفصل بينهما) حتى تكون تابعة (ولا تجوز المخابرة تبعاً للمساقاة) على كل حال .

### ( باب الإجارة )

هى بكسر الهمزة وفتحها وضمتها لاسكن الأشهر السكسر يقال أجر بالمد وأجر ، وهى فى اللغة اسم الأجرة ، وفى الشرع عقد يتضمن تملك منفعة بعوض بشروط تأتى (تصح ممن يصح بيعه) وهو البالغ العاقل المختار . ويصح إجارة السفينة نفسه لما لا يقصد من عمله كالحلج (وشروطها) مراده بالشروط ما لا بد منه فيشمل الركن إذ الإيجاب والقبول هما الصيغة وهى ركن فى الإجارة (إيجاب) من المؤجر (مثل أجرتك هذا) أى عينه (أو منافعه) فالإجارة كما ترد على الأعيان ترد على المنافع (أو) يقول (أكريتك) عينه أو منافعه (وقبول) معطوف على إيجاب وذلك كاستأجرت أو أكرتيت (وهى) أى الإجارة (على قسمين إجارة ذمة وإجارة عين . فإجارة الذمة أن يقول استأجرت منك دابة صفتها كذا) من ذكورة وأنوثة وصفة سيرها من كل ما يختلف به الأغراض (أو استأجرتك لتحصل لى خياطة ثوب أو) لتحصل لى (ركوبى إلى مكة) ولا بد أن يذكر فى الثوب من الصفات ما يعينه من كونه قبيصاً أو لباساً ، وهذا ما يتعلق بإجارة الذمة . (وإجارة العين مثل استأجرت منك هذه الدابة أو استأجرتك لتحصيل لى هذا الثوب) الحاضر المشاهد . (وشروط إجارة الذمة قبض الأجرة فى المجلس) لأنها سلم فى المنافع . (وشروط إجارة العين أن تكون العين) المستأجرة (معيّنة مقدوراً على تسليمها) أى تسليمها بحيث (يمكن استيفاء المنفعة المذكورة منها) وهذا يشمل المستأجر فانه مالك للمنفعة ، ومن أقطعه السلطان أرضاً فله أن يؤجرها ، والمرأة لها أن تؤجر مقدم الصداق قبل الدخول (و) لا بد فى إجارة العين أن يتصل استيفاء منفعتها بالمقدّر (فإذا أجر العين واشترط أن لا يسلمها إلا بعد شهر فسدت الإجارة) (ولا) بد أن لا يتضمن الانتفاع استهلاكاً .

غيرها ، وأن يعقد إلى مدة تبقى فيها العين غالبا ولو مائة سنة في الأرض ، فلا تصح إجارة أحد العبدین ، ولا غائب وآبق ، وأرض لا ماء لها ولا يكفيها المطر للزرع ، وحائض لكس مسجد ، ومنكوحه للرضاع بلا إذن زوج ، ولا استئجار العام المستقبل لغير المستأجر ويجوز له ، ولا الشئع للوقود ، ولا ما لا يبقى إلا سنة مثلا أكثر منها . وشرطها أن تكون المنفعة مباحة متقومة معلومة كقوله أجرتك لتزرع أو تبنى أو تحمل قنطار حديد أو قطن في مدة معلومة وبأجرة معلومة ولو بالرؤية جزافا أو منفعة أخرى ، فلا تصح على زمر وحمل نحر لغير إراقته ، وكلمة يباع لا كلفة فيها وإن روجت السلعة ، وحمل قنطار لم يعين ما هو ، وكل شهر بدرهم ولم يبين جملة المدة ، ولا بالطعمة والكسوة ، ثم المنفعة قد لا تعرف إلا بالزمان كالسكنى والرضاع فتقدر به .

عينها وأن يعقد إلى مدة تبقى فيها العين غالبا ولو مائة سنة في الأرض ) وفي غيرها على المعتاد من بقاءه ، وتملك الأجرة بالعقد ملكا مراعى : بمعنى أنه كلما مضى زمن عليها وهي سالمة بان أن المؤجر استقر ملكه على ما يقابل ذلك ولا يجب قبضها في إجارة العين في المجلس بخلاف إجارة الذمة ( فلا تصح إجارة أحد العبدین ) هذا محترز أن تكون العين معينة فكذا قوله ( ولا غائب ) وأما قوله ( و ) لا ( آبق ) فمحترز كونها مقدورا على تسليمها ( و ) لا تصح الإجارة على ( أرض لا ماء لها ولا يكفيها المطر للزرع ) وهذا محترز قوله يمكن استيفاء المنفعة منها ( و ) لإجارة ( حائض ) أو نساء ( لكس مسجد ) ومثل الكس باقي الخدم وهذا محترز اتصال المنفعة بالعقد لأنهما لا يمكنهما شرعا القيام بذلك مع حدثهما ( و ) لا تصح إجارة ( منكوحه للرضاع بلا إذن زوج ) لأنه لا يمكنها تسليم منفعتها لحق الزوج ( ولا ) يصح ( استئجار العام المستقبل لغير المستأجر ، ويجوز له ) لأنه لغيره لم يتصل الانتفاع بالعقد ( ولا ) يصح استئجار ( الشئع للوقود ) لاستهلاك العين ( ولا ) يصح استئجار ( ما لا يبقى إلا سنة مثلا ) كشوب وقد استأجره ( أكثر منها ) أى من سنة . ( وشرطها ) أى الإجارة العينية ( أن تكون المنفعة مباحة ) غير محرمة ( متقومة ) أى لها قيمة يحسن بذل المال في مقابلتها ( معاومة ) لهما ، وهذه شروط في المنفعة ، وما تقدم من الشروط في العين للأجرة ، لجملة الشروط أحد عشر ( كقوله أجرتك ) بإفلاق ( لتزرع أو تبنى أو ) أجرتك الدابة ( تحمل قنطار حديد أو قطن ) ولا يكون ذلك ( في مدة معلومة ) لهما ( و ) كانت الإجارة ( بأجرة معلومة ) لهما جنسا وقدرنا وصفة ( ولو ) كان العلم بها ( بالرؤية جزافا ) أى بالمشاهدة ولو من غير معرفة المقدار ( أو ) كانت الأجرة ( منفعة أخرى ) كأن يؤجر الدار شهرا بمنفعة عبد سنة مثلا ( فلا تصح على زمر ) لأنه محرم وقد اشترطنا في المنفعة ، الإباحة ( و ) لا على ( حمل نحر ) لأنه محرم أيضا إذا كان ( لغير إراقته ) وأما للإراقة فباح ( و ) لا تصح الإجارة ( لكلمة يباع لا كلفة فيها وإن روجت السلعة ) أى رغبت الناس في شرائها لأنها غير متقومة ( و ) لا تصح الإجارة على ( حمل ) ( قنطار ) مثلا ( لم يعين ما هو ) أمن حديد أم من بر وبالأولى إذا لم يعين أصلا لا بقنطار ولا بغيره ( و ) لا على أن ( كل شهر بدرهم ولم يبين جملة المدة ) لأن مدة الإجارة لم تكن معلومة ( ولا ) تصح ( بالطعمة والكسوة ) كأن أجره شهرا للخدمة وجعل أجرته أكله وشربه فلا تصح للجهل بالأجرة ( ثم المنفعة ) التى تقصد بالإجارة ( قد لا تعرف إلا بالزمان كالسكنى ) للدار ( والرضاع ) للبرأة ( فتقدر به ) فإنه لا يمكن معرفتهما بغير الزمان .



وَقَدْ لَا تُعْرِفُ إِلَّا بِالْعَمَلِ كَالْحَجِّ وَنَحْوِهِ فَتَقْدِرُ بِهِ ، وَقَدْ تُعْرِفُ بِهِمَا كَالْحَيَاةِ وَالْبِنَاءِ . وَتَعْلِمُ الْقُرْآنَ فَتَقْدِرُ  
بِأَحَدِهِمَا ، فَإِنْ قُدِّرَتْ بِهِمَا فَقَالَ لِتَخِيطَ لِي هَذَا الثَّوبَ بِيَاضَ هَذَا الْيَوْمِ لَمْ يَصِحَّ ، وَتَشْتَرِطُ مَعْرِفَةَ  
الرَّاكِبِ بِمُشَاهَدَةٍ أَوْ وَصْفٍ نَامٍ ، وَكَذَا مَا يَرْكَبُ عَلَيْهِ مِنْ مَحْمَلٍ وَغَيْرِهِ ، وَفِي إِجَارَةِ الذِّمَّةِ ذِكْرُ جِنْسِ الدَّابَّةِ  
وَنَوْعِهَا ، وَكَوْنُهَا ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى فِي الْأَسْتِئْجَارِ لِلرُّكُوبِ لَا لِلْعَمَلِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِنَحْوِ زُجَاجٍ ، وَمَا يُحْتَاجُ  
إِلَيْهِ لِلتَّمَكُّنِ مِنَ الْإِتِّفَاعِ كَالْمِفْتَاحِ ، وَالزَّمَامِ ، وَالْحِزَامِ ، وَالْقَتَبِ ، وَالسَّرِجِ فَهُوَ عَلَى الْمُسْكِرَى ، أَوْ لِكَمَالِ  
الْإِتِّفَاعِ كَالْمَحْمَلِ وَالْغَطَاءِ وَالْدَّلُو وَالْحَبْلِ فَعَلَى الْمُسْكِرَى ، وَعَلَى الْمُسْكِرَى فِي إِجَارَةِ الذِّمَّةِ الْخُرُوجُ مَعَهُ  
وَالْتَحْمِيلُ وَالْحَطُّ ، وَإِرْكَابُ الشُّيُوخِ ، وَإِبْرَاكُ الْجَمَلِ لِلرَّأَةِ وَالضَّعِيفِ ، وَلِلْمُسْكِرَى أَنْ يَسْتَوْفِيَ الْمُنْفَعَةَ  
بِالْمَعْرُوفِ ، أَوْ مِثْلَهَا إِمَّا بِنَفْسِهِ أَوْ مِثْلَهُ ، فَإِذَا اسْتَأْجَرَ لِيَزْرَعَ حَنْطَةً زَرَعَ مِثْلَهَا ، أَوْ لِيَرْكَبَ أَرْكَبَ مِثْلَهُ ،  
وَأِنْ جَاوَزَ الْمَكَانَ الْمُسْكِرَى إِلَيْهِ لَزِمَهُ الْمُسَمَّى فِي الْمَكَانِ ، وَأَجْرُهُ الْمِثْلُ لِلزَّائِدِ ، وَيَجُوزُ تَعْجِيلُ الْأَجْرَةِ وَتَأْجِيلُهَا ،

(وقد لا تعرف) المنفعة (إلا بالعمل كالحج ونحوه فتقدر به) أي العمل (وقد تعرف بهما كالحياة والبناء وتعلم القرآن فتقدر  
فتقدر بأحدهما) إما العمل أو الزمن (فإن قدرت بهما فقال لتخيط لي هذا الثوب بياض هذا اليوم لم يصح) لجمعه بين  
العمل والزمن (وتشترط معرفة الراكب) في إجارة العين (بمشاهدة أو وصف نام) كأن يصفه بالضخامة أو النحافة  
(وكذا) يشترط معرفة (ما يركب عليه من محمل وغيره) من السرج والإكاف فلا بد من معرفة ذلك في إجارة العين  
والذمة (و) يشترط (في إجارة الذمة ذكر جنس الدابة) كابل وخيل (ونوعها) كعربية أو غيرها (وكونها ذكرا أو أنثى)  
يشترط (في الاستئجار للركوب لا للعمل) فلا يشترط ذكر ذلك جميعه (إلا أن يكون) لحل (لنحو زجاج) مما يخاف  
عليه بتعر الدابة كالسمن والعسل فيشترط ذكر ما مر (وما يحتاج إليه للتمكن من الاتفاع) بالعين للوجرة (كالفتاح)  
لدار (والزمام) للدابة (والحزام) لربط البرذعة (والقرب) وهو ما يكون على ظهر البعير (والسرج) وهو ما يكون على  
ظهر الفرس (فهو) أي جميع ما ذكر (على المسكرى) وهذا عند إطلاق العقد (أو لكمال الاتفاع) أي ما يحتاج إليه  
لكمال الاتفاع (كالحمل) وهو المودج (والغطاء) للحمل (والدلو) الذي يستقى به الماء (والحبل) الذي يشد به الحمل  
(فعلى المسكرى) وعلى المسكرى في إجارة الذمة الخروج معه (أي مع المسكرى) (والتحميل) الشيء المسكرى لأجله  
(والخط) له (وإركاب الشيوخ) ويقرب الدابة من مرتفع ليسهل عليهم الركوب (وإبراك الجمل للرأة) (و) الرجل  
(الضعيف) بمرض أو غيره (وللمسكرى أن يستوفي المنفعة بالمعروف) فيلبس الثوب المؤجر ليلا ونهارا إلى النوم ولا ينাম  
فيه (أو مثلها) أو أدون منها ويستوفيا (إما بنفسه أو) بـ (مثله) لا أثقل منه فيجوز إبداله للمستوفي والمستوفيه ، ولو  
شرط المسكرى على المستأجر أن ينتفع بنفسه دون غيره فسد العقد ، وله أن يؤجر ما اكتراه (فإذا استأجر ليزرع حنطة  
زرع مثلها) أي كالعسل ، ولا يزرع ما فوق الحنطة كالبردة والأرز (أو) استأجر دابة (ليركب أركب مثله) في الضخامة  
(وإن جاوز المكان المسكرى إليه) كان أكثرى دابة ليركبها من مكة إلى جدة فجاءه (لزمة المسمى في المكان)  
وهو جدة (وأجرة المثل للزائد ويجوز تعجيل الأجرة وتأجيلها) في إجارة العين

فَإِنْ أَطْلَقًا تَعَجَّلَتْ ، وَيَجُوزُ فِي إِجَارَةِ الذِّمَّةِ تَعْجِيلُ الْمَنْفَعَةِ وَتَأْجِيلُهَا ، وَإِنْ تَلَفَتِ الْعَيْنُ الْمُسْتَأْجِرَةُ انْفُسَخَتْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، وَإِنْ تَعَيَّبَتْ تَخَيَّرَ ، فَإِنْ كَانَتْ إِجَارَةُ فِي الذِّمَّةِ لَمْ تَنْفَسَخْ وَلَمْ يَتَخَيَّرْ بَلْ لَهُ طَلَبُ بَدْلِهَا لِيَسْتَوْفِيَ الْمَنْفَعَةَ ، وَإِنْ تَلَفَتِ الْعَيْنُ أَلَيَّ اسْتَوْجَرَ عَلَى الْعَمَلِ فِيهَا فِي يَدِ الْأَجِيرِ أَوِ الْعَيْنِ الْمُسْتَأْجِرَةِ فِي يَدِ الْمُسْتَأْجِرِ بِلَا عُدْوَانٍ لَمْ يَضْمَنْهَا ، وَإِنْ مَاتَ أَحَدُ الْمُتَكَارِبَيْنِ وَالْعَيْنُ الْمُسْتَأْجِرَةُ بَاقِيَةً لَمْ تَنْفَسَخْ ، وَإِذَا انْقَضَتِ الْمُدَّةُ لَزِمَ الْمُسْتَأْجِرُ رَدَّ الْعَيْنِ ، وَعَلَيْهِ مُؤْنَةُ الرَّدِّ ، وَإِذَا عَقِدَ عَلَى مُدَّةٍ أَوْ مَنْفَعَةٍ مُعَيَّنَةٍ فَسَلَّمَ الْعَيْنَ وَانْقَضَتِ الْمُدَّةُ أَوْ زَمَنٌ يُمْكِنُ فِيهِ اسْتِيفَاءُ الْمَنْفَعَةِ اسْتَقَرَّتِ الْأَجْرَةُ وَوَجِبَ رَدُّ الْعَيْنِ ، وَتَسْتَقِرُّ فِي إِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ أَجْرَةُ الْمَثَلِ حَيْثُ يَسْتَقِرُّ الْمُسَمَّى فِي الصَّحِيحَةِ .

(فصل) إِذَا قَالَ مَنْ بَنَى لِي حَائِطًا فَلَهُ دَرَاهِمُ ، أَوْ مَنْ رَدَّى لِي آبِقٍ فَلَهُ كَذَا فَهَذِهِ جَعَالَةٌ يَغْتَفَرُ فِيهَا جَهَالَةُ الْعَمَلِ دُونَ جَهَالَةِ الْعَرِضِ ،

(فان أطلقا) أى العاقدان (تعجلت) أى الأجرة (ويجوز فى إجارة الذمة تعجيل المنفعة وتأجيلها) كألزمت ذمتك حمل هذا الأردب إلى مكة عند حلول أشهره ، ولا يجوز فى إجارة العين (وإن تلفت العين المستأجرة انفسخت فى المستقبل) أى بالنسبة للمدة المستقبلية لفوات محل المنفعة حسا كان الفوات كتلف دابة أو شرعا كأمراء اكترت لخدمة مسجد طافضت (وإن تعيبت تخير) المكترى ، فان شاء فسخ وإن شاء استبقى الإجارة (فإن كانت الإجارة فى الذمة لم تنفسخ ولم يتخير بل له طلب بدلها ليستوفى المنفعة ، وإن تلفت العين التى استؤجر على العمل فيها) كأن استأجره ليعيط له قباء فتلف القباء (فى يد الأجير أو) تلفت (العين المستأجرة) كأن أجره الدار فتلفت (فى يد المستأجر بلا عدوان لم يضمنها) أى لم يضمن الأجير العين المستأجرة للعمل فيها فى الأولى والمستأجر العين المستأجرة فى الثانية (وإن مات أحد المتكاريين) أى المكترى والمكترى (والعين المستأجرة باقية لم تنفسخ) فيقوم وارث كل مقامه ولا تخير لأن العقد لازم (وإذا انقضت المدة لزم المستأجر رد العين) المستأجرة على صاحبها (وعليه) أى المستأجر (مؤنة الرد) كالمستعير (وإذا عقد على مدة بالبناء للفعول بأن أجره الدار شهرا فى إجارة العين) (أو) عقد على (منفعة معينة) كأن عقد على قيامه بالزراعة (فسلم الأجير نفسه والمؤجر) (العين) المستأجرة ، ومثل التسليم العرض (وانقضت المدة) (المعينة) (أو زمن يمكن فيه استيفاء المنفعة) فيها إذا عقد على منفعة ولو لم تستوفى بالفعل فهما (استقرت الأجرة) على المستأجر (ووجب رد العين) على صاحبها فتستقر الأجرة إما باستيفاء المنفعة ، وإما بالتمسك من الاستيفاء بأن تسلم العين إليه ، وإما بالعرض (وتستقر فى الإجارة الفاسدة أجرة المثل حيث يستقر المسمى فى الصحيحة) يعنى أن المسمى فى الإجارة الصحيحة يستقر بأحد الأمور المذكورة ، وكذلك أجرة المثل فى الفاسدة تستقر بأحد الأمور المذكورة .

(فصل) فى الجمالة وهى مثلثة الجيم . وأركانها خمسة : ملتزم للعوض وإن لم يكن ماسكا للشيء ، المجاعل عليه ، وعامل وهو من يعمل ، وعوض معلوم ، وعمل وإن لم يكن معلوما ، وصيغة (إذا قال من بنى لى حائطا فله درهم أو من رد لى آبقى) أى عيذى الهارب (فله كذا) أى درهم أو درهما مثلا (فهذه جعالة يغتفر فيها جهالة العمل دون جهالة العوض) واعتذر فيها جهالة العامل أيضا ،

فَن بَنَى أَوْ رَدَّ إِلَيْهِ الْآبَقَ وَلَوْ جَمَاعَةً اسْتَحَقَّ الْجَعْلَ ، وَمَنْ عَمَلَ بِلاَ شَرْطٍ لَمْ يَسْتَحَقَّ شَيْئًا ، فَلَوْ دَفَعَ ثَوْبًا لِنَسَالٍ فَقَالَ اغْسِلْهُ ، وَلَمْ يُسَمِّ لَهُ أَجْرَةً فغَسَلَهُ لَمْ يَسْتَحَقَّ شَيْئًا ، فَإِنْ قَالَ شَرَطْتُ لِي عَوَضًا فَأَنْكَرَ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُنْكَرِ ، وَلِكُلِّ مِنْهُمَا فسخُهَا ، لَكِنْ إِنْ فَسَخَ صَاحِبُ الْعَمَلِ بَعْدَ الشُّرُوعِ لَزِمَهُ قِسْطُهُ مِنَ الْعَوَضِ ، وَفِيَا سِوَى ذَلِكَ لَا شَيْءَ لِلْعَامِلِ .

### بَابُ اللَّقْطَةِ وَاللَّقِيطِ

إِذَا وَجَدَ الْحُرُّ الرَّشِيدُ لَقْطَةً جَازَ التَّقَاطُهَا ، فَإِنْ وَثِقَ بِأَمَانَةٍ نَفْسَهُ نُدِبَ ، وَإِنْ خَافَ الْخِيَانَةَ كَرِهَ ، ثُمَّ يَنْدُبُ أَنْ يَعْرِفَ جِنْسَهَا وَصِفَتَهَا وَقَدْرَهَا وَوَعَاءَهَا وَوَكَاةَهَا وَهُوَ الْحَيْطُ الَّذِي رُبِطَتْ بِهِ ، وَأَنْ يُشْهَدَ عَلَيْهَا . ثُمَّ إِنْ كَانَ الْأَلْتِمَاطُ فِي الْحَرَمِ ، أَوْ كَانَتِ اللَّقْطَةُ جَارِيَةً يَحِلُّ لَهُ وَطُوعًا بِمَلِكٍ أَوْ نِكَاحًا أَوْ وَجَدَ فِي بَرِيَّةٍ حَيَوَانًا يَمْتَنِعُ مِنْ صَغَارِ السَّبَاعِ كَبَعِيرٍ وَفَرَسٍ وَأَرْنَبٍ وَظَبْيٍ وَطَيْرٍ ، فَلَا يَحُوزُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ أَنْ يَلْتَقِطَ ،

(فَن بَنَى أَوْ رَدَّ إِلَيْهِ الْآبَقَ وَلَوْ) كَانَ الرَّشِيدُ (جَمَاعَةً اسْتَحَقَّ الْجَعْلَ) وَلَوْ عَيْنَ مَسَافَةٍ فَرَدَّ مِنْهَا أَوْ مِنْ مِثْلِهَا اسْتَحَقَّ جَمِيعَ الْجَعْلِ أَوْ مِنْ دُونِهَا نَقَصَ الْجَعْلَ بِنِسْبَةِ ذَلِكَ ، وَلَا يَشْتَرِطُ فِي الْجَعَالَةِ الْقَبُولُ بِاللَّفْظِ بَلْ يَكْفِي الْإِتْيَانُ بِالْعَمَلِ (وَمَنْ عَمَلَ بِلاَ شَرْطٍ لَمْ يَسْتَحَقَّ شَيْئًا) لِأَنَّهُ بِذَلِكَ الْمُنْعَةِ مِنْ غَيْرِ عَوَضٍ (فَلَوْ دَفَعَ ثَوْبًا لِنَسَالٍ فَقَالَ) لَهُ (اغْسِلْهُ وَلَمْ يُسَمِّ لَهُ أَجْرَةً فغَسَلَهُ لَمْ يَسْتَحَقَّ شَيْئًا ، فَإِنْ قَالَ شَرَطْتُ لِي عَوَضًا) عَلَى هَذَا الْعَمَلِ (فَأَنْكَرَ) الْإِشْتِرَاطُ (فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُنْكَرِ) يَبِينُهُ (وَلِكُلِّ مِنْهُمَا) الْمُنْكَرُ وَالْعَامِلُ (فَسَخُهَا) أَيْ الْجَعَالَةُ بِمَعْنَى عَقْدِهَا (لَكِنْ إِنْ فَسَخَ صَاحِبُ الْعَمَلِ) أَيْ الْمُنْكَرُ (أَوْ وَجَدَ فِي بَرِيَّةٍ حَيَوَانًا يَمْتَنِعُ مِنْ صَغَارِ السَّبَاعِ كَبَعِيرٍ وَفَرَسٍ وَأَرْنَبٍ وَظَبْيٍ وَطَيْرٍ ، فَلَا يَحُوزُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ أَنْ يَلْتَقِطَ ،

النُّزُوعُ) أَيْ شُرُوعُ الْعَامِلِ السَّامِعِ لِاتِّزَامِ صَاحِبِ الْعَمَلِ (لَزِمَهُ قِسْطُهُ مِنَ الْعَوَضِ) الْمَشْرُوطُ (وَفِيَا سِوَى ذَلِكَ لَا شَيْءَ لِلْعَامِلِ) بَأَن كَانَ الْفَسْخُ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي الْعَمَلِ لِأَنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ طَامِعٍ .

### (بَابُ اللَّقْطَةِ وَاللَّقِيطِ)

اللَّقْطَةُ بِضَمِّ اللَّامِ وَفَتْحِ الْقَافِ وَيَحُوزُ إِسْكَانُهَا لِنَةِ الشَّيْءِ الْمَلْقُوطِ ، وَشَرْعًا مَا وَجَدَ مِنْ حَقِّ مُحْتَرَمٍ غَيْرِ مُحْزُورٍ لَا يَعْرِفُ الْوَاجِدَ مُسْتَحَقَّهُ . وَاللَّقِيطُ الطِّفْلُ الْمُبْرُودُ الَّذِي لَا كَافِلَ لَهُ (إِذَا وَجَدَ الْحُرُّ الرَّشِيدُ لَقْطَةً جَازَ التَّقَاطُهَا) أَيْ أَخَذَهَا وَجَازَ تَرْكُهَا (فَإِنْ وَثِقَ بِأَمَانَةٍ نَفْسَهُ نُدِبَ) لَهُ أَخَذَهَا (وَإِنْ خَافَ الْخِيَانَةَ) فِيهَا مَا لَا وَهُوَ أَمِينٌ فِي الْحَالِ (كَرِهَ) أَيْ لَا يَسْتَحِبُّ لَهُ الْأَخْذَ ، وَأَمَّا الْفَاسِقُ فَيَكْرَهُ أَخْذَهُ وَتَنْزِعُ مِنْهُ كُلَّ سِيَّئَاتِي (نَهْيُنْدُبُ) لِلْمَلْقُوطِ (أَنْ يَعْرِفَ جِنْسَهَا) مِنْ ذَهَبٍ أَوْ مِنْ فِضَّةٍ أَوْ غَيْرِهَا (وَصِفَتَهَا) مَكْسُورَةً أَوْ مَحْضِيحَةً (وَقَدْرَهَا) بَوْزَنٍ أَوْ كَيْلٍ (وَوَعَاءَهَا) مَا فِيهِ (وَوَكَاةَهَا) وَهُوَ الْحَيْطُ الَّذِي رُبِطَتْ بِهِ (وَأَنْ يُشْهَدَ عَلَيْهَا) عَدْلًا أَوْ عَدْلَيْنِ وَلَا يَجِبُ ذَلِكَ (نَهْيُنْ إِنْ كَانَ الْإِلْتِمَاطُ فِي الْحَرَمِ) أَيْ حَرَمِ مَكَّةَ لِاحْرَامِ الْمَدِينَةِ وَلَا عَرَفَةَ وَلَا مَصْلَى إِبْرَاهِيمَ (أَوْ كَانَتِ اللَّقْطَةُ جَارِيَةً يَحِلُّ لَهُ وَطُوعًا) بَأَن كَانَ تَبَعًا أَوْ كِتَابِيَةً فَانْ يَحِلُّ لِلْمَلِكِ أَنْ يَطْلُهَا (بِمَلِكٍ أَوْ) يَحِلُّ وَطُوعًا (بِنِكَاحٍ) بَأَن يَتَزَوَّجُهَا مَعَ وَجُودِ شُرُوطِ نِكَاحِ الْأُمَّةِ ، فَإِنْ لَمْ يَحِلَّ لَهُ وَطُوعًا لِحَرَمِيَّةِ أَوْ تَمَجُّسِ حُلِّهِ لِنَقَاطِهَا لِلتَّمَلُّكِ (أَوْ وَجَدَ) الْمَلْقُوطَ (فِي) أَرْضٍ (بَرِيَّةٍ) أَيْ صَحْرَاءٍ خَالِيَةٍ مِنَ السَّكَّانِ (حَيَوَانًا يَمْتَنِعُ مِنْ صَغَارِ السَّبَاعِ) كَذَنْبٍ فَيَمْتَنِعُ مِنْهَا بِقُوَّتِهِ (كَبَعِيرٍ) أَوْ بِجَرِيَّتِهِ كَبُغْلٍ (وَفَرَسٍ وَأَرْنَبٍ وَظَبْيٍ) أَوْ بِطَيْرَانِهِ كَحَمَامٍ (وَطَيْرٍ) فَلَا يَحُوزُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ (أَنْ يَلْتَقِطَ) ،

إِلَّا لِلْحَفِظِ عَلَى صَاحِبِهَا ، فَإِنَّ التَّقَطَّ لِلتَّمْلِكِ حَرَمٌ ، وَكَانَ ضَامِنًا ، وَفِيَا عَدَا ذَلِكَ يَجُوزُ لِلْحَفِظِ وَالتَّمْلِكِ ، فَإِنَّ التَّقَطَّ لِلْحَفِظِ لَمْ يَلْزَمْهُ تَعْرِيفُهَا وَتَكُونُ عِنْدَهُ أَمَانَةً لَا يَتَصَرَّفُ فِيهَا أَبَدًا ، إِلَى أَنْ يَجِدَ صَاحِبَهَا فَيَدْفَعَهَا إِلَيْهِ ، وَإِنْ دَفَعَهَا إِلَى الْحَاكِمِ لَزِمَهُ الْقَبُولُ نَعَمْ لِقِطْعَةِ الْحَرَمِ مَعَ كَوْنِهَا لِلْحَفِظِ يَجِبُ تَعْرِيفُهَا ، وَإِنَّ التَّقَطَّ لِلتَّمْلِكِ وَجِبَ أَنْ يَعْرِفَهَا سَنَةً عَلَى أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ وَالْأَسْوَاقِ وَالْمَوَاضِعِ الَّتِي وَجَدَ فِيهَا عَلَى الْعَادَةِ ، فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ يَعْرِفُ طَرَفِي النَّهَارِ ، ثُمَّ فِي كُلِّ يَوْمٍ مَرَّةً ، ثُمَّ فِي كُلِّ أُسْبُوعٍ ، ثُمَّ فِي كُلِّ شَهْرٍ مَرَّةً ، بِحَيْثُ لَا يَنْسَى التَّعْرِيفَ الْأَوَّلُ وَيَعْلَمُ أَنَّ هَذَا تَكَرَّرَ لَهُ فَيَذْكُرُ بَعْضُ أَوْصَافِهَا وَلَا يَسْتَوْعِبُهَا ، وَإِنْ كَانَتْ اللَّقْطَةُ بِسِيرَةٍ وَهِيَ مَّا لَا يَتَأَسَفُ عَلَيْهِ وَيَعْرِضُ عَنْهُ غَالِبًا إِذَا فَقَدَ لَمْ يَجِبُ تَعْرِيفُهَا سَنَةً بَلْ زَمَنًا يَظُنُّ أَنَّ فَاقِدَهَا أَعْرَضَ عَنْهَا ، ثُمَّ إِذَا عَرَفَ سَنَةً لَمْ تَدْخُلْ فِي مِلْكِهِ حَتَّى يَخْتَارَ التَّمْلِكُ بِاللَّفْظِ ، فَإِذَا اخْتَارَهُ مَلَكَهَا ، حَتَّى لَوْ تَلَفَتْ قَبْلَ أَنْ يَخْتَارَ لَمْ يَضْمَنْهَا ، وَإِذَا تَمْلَكَهَا ثُمَّ جَاءَ صَاحِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ فَلَهُ اخْتُدَاهَا بَيْنَهَا إِنْ كَانَتْ بَاقِيَةً وَإِلَّا فَنَلَّهَا أَوْ قِيمَتَهَا ، وَإِنْ تَعَيَّبَتْ اخْتُدَاهَا مَعَ الْأَرْضِ ، وَيَكْرَهُ التَّقَاطُ الْفَاسِقُ ، وَيُنْزَعُ مِنْهُ ، وَيُسَلَّمُ إِلَى نِقَةِ ،

(إلا للحفظ على صاحبها) فلا يجوز للتملك (فإن التقط للتملك حرم وكان ضامنا) لتعديده (وفيما عدا ذلك يجوز للحفظ والتملك ، فإن التقط للحفظ لم يلزمه تعريفها وتكون عنده أمانة لا يتصرف فيها أبداً إلى أن يجد صاحبها فيدفعها إليه وإن دفعها إلى الحاكم) الشرعي (لزمه) أي الحاكم (القبول) حفظاً لها على مالكها بخلاف الوديعة فلا يلزم الحاكم فيها القبول (نعم لقطة الحرم مع كونها للحفظ يجب تعريفها) فهي مستثناة مما يلتقط للحفظ من أنه لا يجب تعريفه (وإن التقط للتملك وجب أن يعرفها سنة على أبواب المساجد و) في (الأسواق والمواضع التي وجد فيها) فإن وجدها بصحراء ففي مقصده ولا يكلف العدول إلى أقرب البلاد إلى الصحراء ويعرفها (على العادة) بحيث لا ينسى التعريف الأول (ففي أول الأمر يعرف طرفي النهار ثم في كل يوم مرة ثم في كل أسبوع ثم في كل شهر مرة بحيث لا ينسى التعريف الأول ويعلم أن هذا) التعريف التالي (تكرار له فيذكر بعض أوصافها ولا يستوعبها) فإن استوعبها ضمن (وإن كانت اللقطة بسيرة) أي حقيرة (وهي مما لا يتأسف عليه ويعرض عنه غالباً إذا فقد لم يجب تعريفها سنة بل زمناً يظن أن فاقدها أعرض عنها) ويختلف ذلك باختلاف الأموال فقد يعرض عن دائق فضة بعد ساعة ودائق ذهب بعد يوم أو يومين فعنى أعرض عنها أي بعد هذا الزمن وأما ما يعرض عنها بمجرد وقوعها فلا تعرف أصلاً (ثم إذا عرف) الملتقط اللقطة (سنة لم تدخل في ملكه حتى يختار التملك باللفظ) لا بالنية (فاذا اختاره) أي التملك باللفظ (ملكها) وإذا ملكها دخلت في ضمانه وقبل التملك يده يد أمانة (حتى لو تلفت) لو هنا لمجرد الشرط بمعنى إذا تلفت (قبل أن يختار) التملك (لم يضمنها) لأن يده يد أمانة (وإذا تملكها ثم جاء صاحبها يوماً من الدهر فله أخذها بينها إن كانت باقية وإلا) بأن لم تكن باقية بأن تلفت (فله) مثلها أو قيمتها (إن كانت متقومة) (وإن تعيبت) اللقطة بعد تملكها (أخذها) صاحبها (مع الأرض) لنقص (ويكره التقاط الفاسق) كراهة تنزيه (وينزع منه ويسلم إلى نقة) تكون عنده ،

وَيُضَمُّ إِلَى الْفَاسِقِ ثَقَّةٌ يُشْرَفُ عَلَيْهِ فِي التَّعْرِيفِ ، ثُمَّ يَتَمَلَّكُهَا الْفَاسِقُ وَلَا يَصِحُّ لِقَطْعُ الْعَبْدِ ، فَإِنْ أَخَذَهَا أَخَذَهَا السَّيِّدُ مِنْهُ ، وَكَانَ السَّيِّدُ مُلْتَقِطًا ، وَإِذَا لَمْ يُمَكِّنْ حِفْظُ اللَّقْطَةِ كَالْبَطِيخِ وَنَحْوِهِ يُخَيَّرُ بَيْنَ أَكْلِهِ وَبَيْعِهِ ، ثُمَّ يَعْرِفُ سَنَةً ، وَإِنْ أُمَكِّنَ إِصْلَاحَهُ كَالرُّطْبِ ، فَإِنْ كَانَ الْأَحْظُ فِي بَيْعِهِ بَاعَهُ أَوْ تَجَفَّيْفِهِ جَفَّاهُ .

(فصل) التَّقَاطُ الْمُنْبُوذُ فَرَضُ كَفَايَةِ فَإِذَا وَجِدَ لَقِيطٌ حُكْمَ بَحْرِيَّتِهِ وَكَذَا بِإِسْلَامِهِ إِنْ وَجِدَ فِي بِلَدٍ فِيهِ مُسْلِمٌ ، وَإِنْ نَفَاهُ ، فَإِنْ كَانَ مَعَهُ مَالٌ مُتَّصِلٌ بِهِ أَوْ تَحْتَ رَأْسِهِ فَهُوَ لَهُ ، فَإِذَا التَّقَطُّ حَرَّ مُسْلِمٌ أَمِينٌ مُقِيمٌ أَقْرَ فِي يَدِهِ . وَيَلْزَمُهُ الْإِشْهَادُ عَلَيْهِ وَعَلَى مَامَعِهِ وَيُنْفِقُ عَلَيْهِ مِنْ مَالِهِ بِإِذْنِ الْحَاكِمِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَاكِمًا أَنْفَقَ مِنْهُ وَأَشْهَدَ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ قَرْنَ بَيْتِ الْمَالِ وَالْأَقْرَضُ عَلَى ذِمَّةِ الطِّفْلِ ، وَإِنْ أَخَذَهُ عَبْدٌ فَاسِقٌ أَوْ مَنْ يَظُنُّ بِهِ مِنَ الْحَضَرِ إِلَى الْبَادِيَةِ ، وَكَذَا كَافِرٌ وَهُوَ مُحْكومٌ بِإِسْلَامِهِ أَنْتَزَعَ مِنْهُ ، وَإِنْ التَّقَطُّ اثْنَانِ وَتَنَازَعَا فَالْمُوسِرُ الْمُقِيمُ أَوَّلَى .

(ويضم إلى الفاسق ثقة يشرف) أي يطلع (عليه في التعريف ثم يملكها الفاسق) كما تقدم في غيره (ولا يصح لقطع العبد) بغير إذن سيده وأما بإذنه فيصح لقطعه (فإن أخذها) العبد و (أخذها السيد منه) وكان السيد ملتقطا (وإن أخذها أجنبي كان ملتقطا أيضا ويسقط الضمان عن العبد) (وإذا لم يمكن حفظ اللقطة) على الدوام (كالبطيخ ونحوه) مما لا يستقر كالبقول (يخير بين أكله) بعد ملكه (وبيعه) بإذن الحاكم إن وجدته (ثم يعرف) الشيء الملتقط (سنة) ، وإن أمكن إصلاحه كالرطب (الذي يتنمر) (فإن كان الأحظ في بيعه باعه أو) (إن كان الأحظ في تجفيفه جففه) وبيع بعضه لتجفيف باقيه ، وأما الحيوان فيباع جميعه .

(فصل) في اللقطة (التقاط المنبوذ) أي الطفل المطروح (فرض كفاية) لأنه آدمى عتق يجب حفظه (فإذا وجد لقيط حكم بحريته) ما لم يقر بالرق (وكذا بإسلامه إن وجد في بلد فيه مسلم) يمكن كونه منه (وإن نفاه) المسلم عنه (فإن كان معه مال متصل به) كأن كان عليه ثياب فيها دنانير (أو تحت رأسه) درهم (فهو) مملوك (له) ، فإذا التقطه حرَّ مسلم أمين مقيم (غير مسافر) (أقر) في يده ويلزمه الإشهاد عليه وعلى مامعه) خشية الجحود وضياح النسب (وينفق عليه من ماله بإذن الحاكم ، فإن لم يكن حاكم أنفق منه) أي مما معه (وأشهد ، فإن لم يكن له مال فمن بيت المال وإلا) بأن لم يكن بيت مال (أقترض على ذمة الطفل وإن أخذه عبد أو فاسق أو من يظن) أي يسافر (به من الحضر إلى البادية ، وكذا) لو التقطه (كافر وهو محكوم بإسلامه) بالدار (انتزع منه) اللقطة (وإن التقطه اثنان وتنازعا) فيمن يكون عنده (الموسر) أي الثنى (المقيم) (الذي ليس مسافرا) (أولى) به من الفقير والمسافر ، وإن تساوا وتنازعا أقرع بينهما .

## بَابُ الْمَسَابِقَةِ

تَجُوزُ عَلَى الْعَوْضِ بَيْنَ الْخَيْلِ وَالْبَعَالِ وَالْحَمِيرِ وَالْإِبِلِ وَالْفِيلَةِ بِشَرَطِ اتِّحَادِ الْجَنْسِ ، فَلَا تَجُوزُ بَيْنَ بَعِيرٍ وَفَرَسٍ ، وَيُشْتَرَطُ مَعْرِفَةُ الْمَرْكُوبِينَ وَقَدَرُ الْعَوْضِ وَالْمَسَافَةِ ، وَتَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعَوْضُ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا أَوْ مِنْ أَجْنَبِيٍّ ، فَإِنْ كَانَ مِنْ أَحَدِهِمَا أَوْ مِنْ أَجْنَبِيٍّ جَازَتْ بِلَا شَرَطٍ ، فَنَ سَبَقَ مِنْهُمَا أَخْذَهُ ، وَإِنْ كَانَ مِنْهُمَا أُشْتُرَطَ أَنْ يَكُونَ مَعَهُمَا مُحَلِّلٌ وَهُوَ ثَالِثٌ عَلَى مَرْكُوبٍ كَفَهُ لِمَرْكُوبَيْهِمَا لَا يُخْرِجُ عَوْضًا ، فَنَ سَبَقَ مِنَ الثَّلَاثَةِ أَخْذَهُ ، وَإِنْ سَبَقَ اثْنَانِ اشْتَرَكَاهُ ، وَتَجُوزُ عَلَى النَّشَابِ وَالْأَرْمَاحِ وَآلَاتِ الْحَرْبِ وَالْعَوْضُ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا أَوْ مِنْ أَجْنَبِيٍّ وَالْمُحَلِّلُ مَعَهُمَا إِذَا كَانَ مِنْهُمَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، وَيُشْتَرَطُ تَعْيِينُ الرَّمِيَّاتِ وَعَدَدُ الرِّشْقِ وَالْإِصَابَةِ وَصِفَةُ الرَّمِيِّ وَالْمَسَافَةِ وَمِنْ الْبَادِي مِنْهُمَا ، وَلَا تَجُوزُ بِالْعَوْضِ عَلَى الطَّيُورِ وَالْأَقْدَامِ وَالصَّرَاعِ .

## ( بَابُ الْمَسَابِقَةِ )

على الخيل والسهم وغيرها ( تجوز على العوض ) أى بعوض يدفع حال كونها ( بين الخيل والبعال والحمير والإبل والفيلة بشرط اتحاد الجنس ) أى جنس الركوب مما ذكر ( فلا تجوز بين بعير وفرس ) لاختلاف الجنس ( ويشترط معرفة المراكبيين ) أى تعيينهما ولو بالوصف ، ويؤخذ من التعبير بالركوب أنه يشترط أن تركبا فلا تجوز المسابقة بإطلاق الدابتين يعدوان من غير ركوب ( و ) يشترط أيضا معرفة ( قدر العوض ) إن أخرج كل عوضا ، قال شرط معرفة قدر المخرج ( و ) معرفة ( المسافة ) مبدأ وغاية ولا بد أن يتمكن الدابتان من قطعها ( ويجوز أن يكون العوض منهما أو من أحدهما أو من أجنبى ، فإن كان من أحدهما أو من أجنبى جازت بلا شرط ) غير الشروط السابقة ( فن سبق منها أخذه ) أى أخذ العوض المخرج ( وإن كان ) العوض ( منها ) أى من المتسابقين كأن يشترط كل منهما فى صلب العقد أن من سبق فله على الآخر كذا ( اشترط أن يكون معهما محلل ) لعقد ( وهو ثالث ) وكلاهما فى المسابقة ولا بد أن يكون ( على مراكوب كفه لمركوبيهما ) بحيث يتأتى أن يسبقهما ( لا يخرج عوضا ، فن سبق من ) هذه ( الثلاثة ) أى العوض كله ، فإن كان السابق المحلل أخذ العوضين ، وإن كان أحدهما أخذ عوض صاحبه ( وإن سبق اثنان اشتركا فيه ) أى العوض فإن كان السابق المحلل وواحدا منهما اقتسم العوض ، وإن كان هما حاز كل ما أخرجه ولم يكن على المحلل شيء ( وتجاوز على النشاب ) وهى السهام العجبية ( و ) على ( الأرماع ) جمع رمح وهو مزارق طويل فى طرفه نصل ( وآلات الحرب ) النافعة فيه كالرمى بالمنجنى ومثله المدفع والرمى بالبندق ( والعوض ) المشروط للنجاح ( منها أو من أحدها أو من أجنبى والمحلل معها إذا كان ) العوض صادرا ( منها على ما تقدم ) تفصيله فى المسابقة على الدواب ( ويشترط ) فى المسابقة على آلات الحرب ( تعيين الرميات ) بالكمين لا بالوصف بخلاف الدواب ( و ) معرفة ( عدد الرشق ) أى الرمى إن أرادوا عددا بأن بذكرا أن قلنا يبدأ بخمسة والثانى بخمسة ، فإن أطلقا حمل على سهم سهم ( و ) يشترط معرفة ( الإصابة ) من كل خمسة من عشرين ( وصفة الرمى ) من قرع وهو مجرد إصابة الغرض وخزق بأن يثقبه ويسقط وغير ذلك من صفات الرمى ، وللعلم أن ذلك سنة لا شرط ( و ) يشترط علم ( المسافة ) بين الرامى والغرض ( ومن البادى منها ) من الشخصين أو الحزبين ( ولا تجوز بالعوض على الطيور والأقدام ) بأن يقف ساعة مثلا على قدم ( والصراع ) وهى المقاتلة ويجوز ذلك من غير عوض .

## بَابُ الْوَقْفِ

هُوَ قُرْبَةٌ، وَلَا يَصِحُّ إِلَّا مِنْ مُطْلَقِ التَّصَرُّفِ فِي عَيْنٍ مُعَيَّنَةٍ يَنْتَفِعُ بِهَا مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهَا دَائِمًا كَالْعَقَارِ وَالْحَيَوَانِ عَلَى جِهَةٍ مُعَيَّنَةٍ؛ وَغَيْرِ نَفْسِهِ غَيْرَ مُحَرَّمَةٍ، إِمَّا قُرْبَةً كَالسَّاجِدِ وَالْأَقَارِبِ وَسَبِيلِ الْخَيْرِ، وَإِمَّا مُبَاحَةً كَالْأَغْنِيَاءِ وَأَهْلِ الذِّمَّةِ بِاللَّفْظِ الْمُنْجَزِ، وَهُوَ وَقَفْتُ وَحَبَسْتُ وَسَبَلْتُ أَوْ تَصَدَّقْتُ صَدَقَةً لِاتِّبَاعٍ، فَخِيْتُ بِتَقَلُّ الْمَلِكِ فِي الرِّقَبَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَيَمْلِكُ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ غَلَّتُهُ وَمَنْفَعَتُهُ إِلَّا الْوُطْءَ إِنْ كَانَ جَارِيَةً وَيَنْظُرُ فِيهِ مَنْ شَرَطَ الْوَاقِفُ إِمَّا بِنَفْسِهِ أَوْ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ أَوْ غَيْرِهِمَا، فَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ فَالْحَاكِمُ، وَتَصَرَّفَ الْغَلَّةُ عَلَى مَا شَرَطَ مِنَ الْمَفَاضَلَةِ وَالتَّقْدِيمِ وَالْجَمْعِ وَالتَّرْتِيبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ،

## ( بَابُ الْوَقْفِ )

هو لمة الحبس، وشرها حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح (هـ) قربة) أى الأصل فيه أن يتقرب به إلى الله كالصدقة وإن كان بعض أفرادها لا تظهر فيه القربة كالوقف على الأغنياء (ولا يصح إلا من مطلق التصرف) بأن يكون بالمال عاقلا رشيدا (في عين معينة ينتفع بها مع بقاء عينها دائما) أى مدة يصح استثمارها فيها بأن تقابل بأجرة (كالعقار والحيوان) أى والثياب والسلاح والكتب وكل منقول (على جهة معينة) كالفقراء (وغير نفسه غير محرمة إما قربة) يقصد بها التقرب إلى الله وذلك (كالساجد والأقارب وسبيل الخير وإما مباحة كـ) الوقف على (الأغنياء وأهل الذمة) ولا بد في الوقف من صينة وأشار لها بقوله (باللفظ المنجز وهو وقفت وحبست وسبلت) كذا على كذا فهذا صريح في الوقف (أو تصدقت صدقة لاتباع) أو لا نوهب، وإذا لم يأت بقوله لاتباع الخ كان كناية يحتاج لنية إن أضافه لجهة عامة كتصدقته به على الفقراء، وأما إذا لم يصفه لجهة عامة بأن أضافه لمعين كتصدقته به على زيد كان صريحا في التملك فلا تنفع فيه النية (فخيت) أى حين إذ تم أمر الوقف بالإتيان بالسينة (ينتقل الملك في الرقبة) من صاحبها (إلى الله تعالى) فلا يكون للواقف عليه سلطنة ولا للموقوف عليه (ويملك للموقوف عليه غلته ومنفعته) وجميع فوائده (إلا الوطء إن كان) للموقوف (جارية) بأن قال وقفت هذه الجارية على زيد فلا يحل لزيد أن يطأها ولا أن يزوجه بل يزوجه الحاكم (وينظر فيه) أى الوقف، أى في مصالحه من تأجير وصرف استحقاق إلى مستحقه وغير ذلك (من شرط الواقف) له النظر فيتبع شرطه (إما بنفسه) أى ينظر الواقف في مصالحه بنفسه إن شرط النظر لنفسه (أو) يحصل النظر (الموقوف عليه) إن شرط له النظر (أو) يحصل النظر (بغيرهما) كأجنبي إن شرط له النظر، فالنظر يتبع فيه شرط الواقف، ويجوز أن يشترطه لنفسه وله وقوف عليه ولأجنبي (فإن لم يشترط) الواقف النظر لأحد (فالحاكم) يكون هو الناظر (وتصرف الغلة) أى ما تحصل من الوقف من الربح يصرف (على) حسب (ما شرط) الواقف (من المفاضلة والتقديم والجمع والترتيب) فالمفاضلة كأن يقول وقفت على أولادى للذكر مثل حظ الأنثيين، والتقديم كأن يقول وقفت على بناتى الأرامل والجمع كأن يقول وقفت هذا على أولادى وأولاد أولادى فكل من وجد بشارك فيه، والترتيب كأن يقول وقفت هذا على النساء ثم على الفقراء (وغير ذلك) مما يشترطه الواقف. ثم أخذ يبين محترقات القيود المارة،

وَأَنْ وَقَفَ شَيْئًا فِي الدِّمَّةِ ، أَوْ إِحْدَى الدَّارَيْنِ ، أَوْ مَطْعُومًا ، أَوْ رِيحَانًا ، أَوْ وَقَفَ وَلَمْ يَمَيِّنِ الْمَصْرَفَ ، أَوْ وَقَفَ عَلَى بَجْهَوَلٍ ، أَوْ عَلَى نَفْسِهِ ، أَوْ عَلَى مُحَرَّمٍ كَعِمَارَةِ كَنِيسَةٍ ، أَوْ عَلَّقَ ابْتِدَاءَهُ وَانْتِهَاءَهُ عَلَى شَرْطٍ كَقَوْلِهِ إِذَا جَاءَ الشَّهْرُ فَقَدْ وَقَفْتُ ، أَوْ وَقَفْتُهُ إِلَى سَنَةٍ ، أَوْ عَلَى أَنْ لِي بِيَعِهِ ، أَوْ عَلَى مَنْ لَا يَجُوزُ ثُمَّ عَلَى مَنْ يَجُوزُ كَعَلَى نَفْسِهِ ، ثُمَّ لِلْفُقَرَاءِ بَطْلًا ، وَلَوْ وَقَفَ عَلَى مُعَيَّنٍ اشْتَرَطَ قَبُولَهُ ، فَإِنْ رَدَّهُ بَطْلًا ، وَإِنْ وَقَفَ عَلَى زَيْدٍ وَلَمْ يَقُلْ وَبَعْدَهُ إِلَى كَذَا صَحَّ ، وَيُصْرَفُ بَعْدَ زَيْدٍ أَفْقَرًا أَقَارِبَ الْوَاقِفِ ، وَإِنْ وَقَفَ عَلَى عَبْدٍ نَفْسِهِ بَطْلًا ، وَإِنْ أَطْلَقَ فَهُوَ لِسَيِّدِهِ .

### بَابُ الْهَبَةِ

هِيَ مَنْدُوبَةٌ وَلِلْأَقَارِبِ أَفْضَلُ ، وَتَنْدُبُ التَّسْوِيَةُ فِيهَا بَيْنَ أَوْلَادِهِ حَتَّى بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى ، وَإِنَّمَا تَصَحُّ مِنْ مُطْلَقِ التَّصَرُّفِ فِيهَا يَجُوزُ بِيَعِهِ بِإِجَابِ مَنْجَرٍ وَقَبُولٍ ،

بقوله ( وإن وقف شيئاً في الدِّمَّةِ ) كأن قل وقف عبداً في ذمتي وهذا محترز عين ( أو إحدى الدارين ) محترز معينا ( أو مطعوماً أو ريحاناً ) محترز قوله ينتفع به مع بقاء عينه ( أو وقف ) شيئاً مغلوماً ( ولم يمين المصرف ) كأن قال وقتت داري وسكت ( أو وقف على بجهول ) كأن قال وقتت داري على جماعة ولم يعينهم ( أو على نفسه ) ولو وقف على الفقراء ثم صار فقيراً استحققت من الربيع ( أو ) وقف ( على محرم كعمارة كنيسة ) للتعبد أو على كتبة التوراة والإنجيل لأنهم حرّفوا ولا شتمال بكتبهما غير جائز ( أو علق ابتداءه وانتهاءه على شرط كقوله إذا جاء رأس الشهر نقد وقتت أو وقتته إلى سنة أو على أن لي بيعه أو على من لا يجوز ثم على من يجوز كعلى نفسه ثم الفقراء بطل ) الوقف في جميع هذه الدور ( ولو وقف على معين ) كوقتت داري على زيد ثم على الفقراء ( اشترط قبوله ، فإن رده بطل ) ولو رجع بعد الرد لم يعد له ( وإن وقف على زيد ولم يقل وبعده إلى كذا ) من الجهات المستمرة ( صح ويصرف بعد زيد أفقرأ أقارب الواقف ) وهم الأقرب إلى الواقف رحماً لا إرثاً فيقدم ابن بنته على ابن عمه ( وإن وقف على عبد نفسه ) أي قاصداً نفس العبد فعبد بالتبوين ونفس توكيده ( بطل ) الوقف ( وإن أطلق ) لم يقصد نفسه ولا سيده ( فهو ) أي الوقت صحيح ويصرف ( لسيده ) ويقبل العبد في هذا الوقف بنفسه ولا يبيع قبول سيده ، وإذا جفت الشجرة الموقوفة انتفع بها بأجرة وغيرها ، فلم يمكن الانتفاع بها إلا بالاحراق صارت ملكاً للوقوف عليه لكنها لا تباع ولا توهب بل ينتفع بعينها ، وحصر المسجد إذا لم تصلح إلا للاحراق يجوز التصرف فيها بالبيع وغيره ويصرف ثمنها لمصالح المسجد .

### ( بَابُ الْهَبَةِ )

هي تملك تطوع لا احتياج ولا لقصد ثواب ولا لإكرام . فإن كانت لقصد ثواب أو لاحتياج فهي صدقة أو لقصد إكرام فهي هدية ( هي مندوبة و ) هي ( للأقارب أفضل ) منها فلا جانب . ( وتندب التسوية فيها بين أولاده حتى بين الذكر والأنثى ) وكذا بين الأصول ، فإن فضل كره إن استووا في الحاجة ( وإنما تصح من مطلق التصرف ) فلا تصح من مسجور عليه ولا بد أن يكون أهلاً للتبرع فلا تصح من مكاتب غير إذن سيده ( فيما يجوز بيعه ) ولا بد من صفة ، وأما شرط قوله ( بإيجاب منجز ) كوهبتك وملككتك ( ولا بد من ) قبول ( من الموهوب له كأن يقول قبلت ورضيت فلا تصح بالإعطاء .



وَلَا تَمْلِكُ إِلَّا بِالْقَبْضِ فَلَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَهُ وَلَا يَصِحُّ الْقَبْضُ إِلَّا بِإِذْنِ الْوَاهِبِ ، فَلَوْ وَهَبَهُ شَيْئًا عِنْدَهُ ، أَوْ رَهْنَهُ إِيَّاهُ فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِذْنِ فِي قَبْضِهِ وَمُضَى زَمَنٍ يَتَأَنَّى فِيهِ قَبْضُهُ وَالْمُضَى إِلَيْهِ ، فَإِذَا مَلَكَ لَمْ يَكُنْ لِلْوَاهِبِ الرُّجُوعُ إِلَّا أَنْ يَهَبَ لَوْلَدِهِ أَوْ وَلَدَ وَلَدَهُ ، وَإِنْ سَفَلَ فَلَهُ الرُّجُوعُ فِيهِ بَعْدَ قَبْضِهِ بِزِيَادَةِ الْمُتَّصِلَةِ كَالسَّمَنِ لَا الْمُتَفَصِّلَةَ كَالْوَلَدِ فَلَوْ حَجَرَ عَلَى الْوَلَدِ بَقْلَسَ ، أَوْ بَاعَ الْمُوْهوبَ نَحْمَ عَادَ إِلَيْهِ فَلَا رُجُوعَ ، فَإِنْ وَهَبَ وَشَرَطَ ثَوَابًا مَعْلُومًا صَحَّ وَكَانَ بَيْعًا ، أَوْ مَجْهُولًا بَطُلَ ، وَإِنْ لَمْ يَشْرُطْهُ لَمْ يَلْزَمْ .

### بَابُ الْعَتَقِ

هُوَ قُرْبَةٌ وَلَا يَصِحُّ إِلَّا مِنْ مُطْلَقِ التَّصَرُّفِ ، وَيَصِحُّ بِالصَّرِيحِ بِلَا نِيَّةٍ وَبِالْكِنَايَةِ مَعَ النِّيَّةِ فَصَرِيحُهُ الْعَتَقُ وَالْحُرِّيَّةُ ، وَفَكَّكَتُ رَقَبَتَكَ ، وَالْكِنَايَةُ لَأَمَّاكَ لِي عَلَيْكَ ، وَلَا سُلْطَانُ لِي عَلَيْكَ ، وَأَنْتَ اللَّهُ ، وَحَبْلُكَ عَلَى غَارِبِكَ وَشَبَّهَ ذَلِكَ ، وَيجوزُ تَعْلِيْقُهُ عَلَى شَرْطٍ مِثْلَ إِذَا جَاءَ زَيْدٌ فَأَنْتَ حُرٌّ ، فَإِذَا عَلِقَ بِصِفَةٍ لَمْ يَمْلِكِ الرُّجُوعُ فِيهِ بِالْقَوْلِ ، وَيجوزُ الرُّجُوعُ ،

(ولا تملك إلا بالقبض) مع الإذن فيه (فله) أي الواهب (الرجوع قبله) لأنها باقية على ملكه (ولا يصح القبض إلا بإذن الواهب) أو إقباضه (فلو وهبه شيئاً عنده) أي عند الموهوب له (أو رهنه) أي رهن الواهب الموهوب له الشيء الذي وهبه (إياه فلا بد من الإذن في قبضه) أي قبض الموهوب له الشيء الموهوب (و لا بد من (مضى زمن) بعد الإذن من الواهب (يتأني) أي يمكن (فيه قبضه والمضى إليه) فإذا وهبه شيئاً عنده وأذن له في قبضه ومضى زمن يمكن وصوله إليه فقد ملكه (فإذا ملك) الموهوب لما تقدم (لم يكن للواهب الرجوع) ولو لم يتصرف فيه الموهوب له (إلا أن يهب لولده أو ولد ولده وإن سفل) أي للأصل (الرجوع فيه بعد قبضه بزيادته المتصلة كالسمن) وكتلم صنعة لكن يكره للوالد الرجوع في هبته إن كان باراً به عفيفاً (لا) بزيادته (المتفصلة كالولد) الحادث بعد العطية (فلو حجر على الولد بقلس أو باع الولد (الموهوب ثم عاد) أي رجع (إليه) أي إلى الولد (فلا رجوع) للأصل على ولده لأن الزائل العائد كالذي لم يعد (فإن وهب) شخص شيئاً (وشروط ثواباً) أي عوضاً (معلوماً) قدره وجنسه (صح) عقد الهبة (وكان ببيعاً) (وشروط عوضاً) (مجھولاً بطل) العقد (وإن لم بشرطه) أي العوض (لم يلزمه) أي الموهوب له شيء ، من ذلك ما لو ختن ولده وحملت له هدايا ملكها الأب وقيل يملكها الابن ما لم يقصد المهدى واحداً منهما وإلا كان ملكاً لمن قصده .

### ( باب العتق )

أركان ثلاثة : عتق ، وعتيق ، وصيغة ؛ و (هو قرينة) أي المنجز منه (ولا يصح إلا من مطلق التصرف) فلا يصح من الصبي والمجنون والسفيه والمفلس (ويصح بالصريح بلا نية وبالكناية مع النية فصريحه العتق والحرية) أي ما تصرف منهما كأعتقتك وأنت عتيق وحررتك وأنت محرر (وفككت رقبك والكناية) قوله (لأملك لي عليك ولا سلطان لي عليك وأنت لله وحبلك على غاربك وهبه ذلك) من الألفاظ ومنها ألفاظ الطلاق صريحها وكنايتها . (ويجوز تعليقه على شرط مثل إذا جاء زيد فأنت حر فإذا علق بصفة لم يملك الرجوع فيه بالقول) كنسخته ورجعت فيه . (ويجوز الرجوع

بِالتَّصَرُّفِ كَالْبَيْعِ وَنَحْوِهِ ، فَإِنْ اشْتَرَاهُ بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ تَعُدَّ الصَّفَةُ ، وَيَجُوزُ فِي الْعَبْدِ وَفِي بَعْضِهِ ، فَإِنْ أَعْتَقَ بَعْضَ عِبْدِهِ عَتَقَ كُلَّهُ ، فَإِنْ كَانَ عَبْدًا بَيْنَ اثْنَيْنِ ، فَعَتَقَ أَحَدَهُمَا نَصَبَهُ عَتَقَ ، ثُمَّ إِنْ كَانَ مُوسِرًا عَتَقَ عَلَيْهِ نَصِيبُ شَرِيكِهِ فِي الْحَالِ وَلَزِمَهُ قِيَمَتُهُ حِينَئِذٍ ، وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا عَتَقَ نَصِيبَهُ فَقَطْ ، وَمَنْ مَلَكَ أَحَدَ الْوَالِدَيْنِ وَإِنْ عَلَوْا ، أَوْ الْمَوْلُودَيْنِ وَإِنْ سَفَلُوا عَتَقَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ مَلَكَ بَعْضُهُ ، فَإِنْ كَانَ بِرِضَاهُ وَهُوَ مُوسِرٌ قَوْمٌ عَلَيْهِ الْبَاقِي وَعَتَقَ وَلَا فَلَا ، وَلَوْ أَعْتَقَ الْحَامِلَ عَتَقَتْ هِيَ وَحَمْلَهَا ، أَوْ أَعْتَقَ الْحَمْلَ عَتَقَ دُونَهَا ، وَلَوْ قَالَ أَعْتَقْتُكَ عَلَى أَلْفٍ أَوْ بَعْتُكَ نَفْسَكَ بِأَلْفٍ وَقَبْلَ عَتَقَ وَلَزِمَهُ الْأَلْفُ .

### باب التدبير

التدبيرُ قربةٌ ، وهو أن يقول إذا مت فانت حرٌ ، أو دبرتك ، أو أنت مدبرٌ ويعتبر من الثلث ، ويصح من مطلق التصرف ، وكذلك من مدبر لأصبي .

بالتصرف كالبيع ونحوه ( كالهبه والهدية ، فإذا قال لعبده إذا جاء شهر كذا فانت حرٌ ثم باعه أو وهبه ثم رجع إليه لم يعتق بالصفة عند وجودها ( فإن اشتراه بعد ذلك لم تعد الصفة ، ويجوز ) العتق ( في العبد ) كله ( وفي بعضه ) كالبيع والثلث ( فإن أعتق بعض عبده عتق كله ) بطريق السراية ولو كان معسرا ( فإن كان عبدا بين اثنين فعتق أحدهما نصيبه عتق نصيبه ( ثم إن كان موسرا ) بنصيب شريكه ( عتق عليه نصيب شريكه في الحال ) بطريق السراية ( ولزمه قيمته حينئذ ) أي حين كان موسرا فيلزمه قيمته ما أيسر به من نصيب شريكه قل أو كثر ( وإن كان معسرا عتق نصيبه فقط ) ولا يسرى إلى الباقي ( ومن ملك أحد الوالدين وإن علوا أو المولودين وإن سفلوا ) أي نزلوا ( عتق عليه ) أي المملوك منها عتقا قهريا بلا صيغة ( وإن ملك بعضه ) أي بعض من ذكر من الوالدين أو المولودين ( فإن كان برضاه ) كأن اشترى نصف أبيه أو ابنه ( وهو موسر ) يمكنه دفع باقي ثمنه ( قوّم عليه الباقي ) وهو نصفه مثلا الذي لم يشتري . ( وعتق ) كله بالسراية ( وإلا ) بأن لم يكن موسرا أو لم يدخل في ملكه باختياره بأن ورثه أو ردّه ببيع ( فلا ) يعتق الباقي بالسراية ( ولو أعتق الحامل عتقت هي وحملها ) لأنه كالجزء منها فيعتق تبعا لها ، ولو نص على إخراجها من العتق ( أو أعتق الحمل دونها ) بشرط نفخ الروح فيه ولا تعتق هي ( ولو قال ) السيد لعبده ( أعتقتك على ألف ) تدفعها إلى ( أو ) قال ( بعتك نفسك بألف وقبل ) العبد ( عتق ولزمه الألف ) والولاء للسيد

### ( باب التدبير )

هو لغة النظر في تواقب الأمور ، وشرعا تعليق عتق على الرقيق بعد الموت ( التدبير قربة ) من القرب الأخروية ( وهو أن يقول ) السيد لعبده ( إذا مت ) أنا ( فانت حرٌ أو دبرتك أو أنت مدبر ) وهذه كلها صرائح ( ويعتبر ) الدبر ، أي المحسوب قيمته ( من الثلث ) أي ثلث مال السيد ، فإن لم ترد قيمته عن ثلث المال عتق كله وإلا عتق منه ما خرج من الثلث ( ويصح ) التدبير ( من مطلق التصرف وكذا من مدبر ) أي سفيه ومفلس لأنه لا حجر بعد الموت ( لا ) من ( سي ) للغو عبارته ، ويجوز

وَيَجُوزُ تَعْلِيْقُهُ عَلَى صِفَةٍ مِثْلُ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي فَيُشْرَطُ الدُّخُولُ قَبْلَ الْمَوْتِ ، وَإِنْ دَبَّرَ بَعْضَ عَبْدِهِ أَوْ كُلِّ مَا يَمْلِكُهُ مِنَ الْعَبْدِ الْمُشْتَرَكِ لَمْ يَسِرْ إِلَى الْبَاقِي ، وَيَجُوزُ الرُّجُوعُ فِيهِ بِالتَّصَرُّفِ لَا بِالْقَوْلِ وَلَوْ أَتَتْ الْمَدْبَرَةُ بِوَلَدٍ لَمْ يَتَّبِعْهَا فِي التَّدْبِيرِ .

(فصل في الكتابة قرينة تعتبر في الصحة من رأس المال وفي مرض الموت من الثلث ، ولا يصح إلا من جائز التصرف مع عبد بالغ عاقل على عوض في الذمة معلوم الصفة في تجمين فأكثر يعلم ما يؤدي في كل نجم بإيجاب منجز وهو كاتبك على كذا تؤديه في تجمين كل نجم كذا ، فإذا أديت فأنت حر ، وقبول ولا يجوز كتابة بعض عبد إلا أن يكون باقيه حراً ، ولا تستحب إلا لمن يعرف كسبه وأمانته ، وللعبد فسخا متى شاء ، وليس للسيد فسخا إلا أن يعجز المكاتب عن الأداء ، وإن مات العبد انفسخت . أو السيد فلا ، ويلزم السيد أن يحط عنه جزءاً من المال ، وإن قل قبل العتق أو يدفعه إليه ،

(ويجوز تعليقه على صفة مثل) أن يقول (إن دخلت الدار فأنت حر بعد موتي فيشترط الدخول قبل الموت) لأنه علق التدبير على وجود تلك الصفة فيلزم وجودها قبله (وإن دبر بعض عبده) كأن قال إذا مت فنصفك مثلاً مدبر (أو كل ما يملكه من العبد المشترك) بأن كان يملك ثلثه فدبره ثم مات فتق مادبره (لم يسر إلى الباقي) منه بخلاف ما مر في العتق ، ونشرط السراية تنجيز العتق ، وأمانتيه بدفعه فلا يسرى في التدبير وغيره (ويجوز الرجوع فيه) أي التدبير (بالتصرف) بكل ما يزيل الملك كالبيع والهبة مع الإقباض (لا بالقول) فلو دبره ثم قال رجعت عن التدبير لم يفد (ولو أتت المدبرة بولد) بأن انفصل منها قبل الموت (لم يتبعها في التدبير) كما في ولد الموهونة .

(فصل في الكتابة . هي لغة الضم ، وشرعاً عقد عتق بلفظها تضمن معاونة (الكتابة) بكسر الكاف (قرينة) من القرب التي يثاب عليها ولا يعاقب على تركها (تعتبر في) حال (الصحة من رأس المال وفي مرض الموت من الثلث) وإن كاتبه على مثل قيمته أو أكثر (ولا تصح إلا من جائز التصرف) فلا تصح من صبي ومجنون وسفيه ومبذر (مع عبد بالغ عاقل على عوض في الذمة) يكون ديناً لا عيناً (معلوم الصفة) والقدر (في تجمين) أي وتبين (فأكثر يعلم) مقدار (ما يؤدي) في كل نجم بإيجاب منجز (لا مطلق ، فلا يصح إذا جاء رأس الشهر فقد كاتبك (وهو) أي الإيجاب المنجز مثل قول السيد لعبده (كاتبك على كذا) كألف دينار (تؤديه في تجمين) أي وتبين معلومين كسنتين مثلاً سنة كذا وسنة كذا (كل نجم كذا) أي خمسمائة مثلاً (فإذا أديت) ذلك العوض (فأنت حر ، وقبول) يقول ذلك في العقد أو ينييه . (ولا يجوز كتابة بعض عبد إلا أن يكون باقيه حراً) فتصح حينئذ كتابة بعضه الباقي (ولا تستحب إلا لمن يعرف كسبه وأمانته) بأن يكون قادراً على الكسب وحريصاً على ما يكسبه لتأديته في نجومه (وللعبد فسخا متى شاء) فهي جائزة في حقه (وليس للسيد فسخا) فهي لازمة في حقه (إلا أن يعجز المكاتب عن الأداء) لأن نجوم ولو بعضها للسيد حينئذ فسخا (وإن مات العبد انفسخت أو السيد فلا) ويقوم الوارث مقامه في قبض النجوم (ويلزم السيد أن يحط عنه) أي المكاتب (جزءاً من المال) المنجم (وإن قل قبل العتق) بأن يتمول (أو يدفعه إليه) ويكون ذلك المدفوع من جنس النجوم

وَفِي النِّجْمِ الْآخِرِ أَلِيقُ ، وَيَنْدُبُ الرَّبْعُ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ حَتَّى قَبِضَ الْمَالَ رَدَّ عَلَيْهِ بَعْضُهُ ، وَلَا يَعْتَقُ الْمُكَاتَبُ وَلَا شَيْءٌ مِنْهُ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ ، وَيَمْلِكُ بِالْعَقْدِ مَنَافَعَهُ وَأَكْسَابَهُ ، وَهُوَ مَعَ السَّيِّدِ كَالْأَجْنِيِّ ، وَلَا يَتَزَوَّجُ ، وَلَا يَهَبُ ، وَلَا يَعْتَقُ ، وَلَا يَحَابِي إِلَّا بِإِذْنِ السَّيِّدِ ، وَلَا يَحُوزُ بَيْعُ الْمُكَاتَبِ وَلَا يَبِيعُ مَا فِي ذِمَّتِهِ مِنَ النُّجُومِ ، وَوَلَدُ الْمُكَاتَبَةِ يَعْتَقُ إِذَا عَقَّتْ .

( فَصْلٌ ) إِذَا أَوْلَدَ جَارِيَتُهُ ، أَوْ جَارِيَةٌ يَمْلِكُ بَعْضُهَا ، أَوْ جَارِيَةٌ ابْنُهُ فَالْوَلَدُ حُرٌّ وَالْجَارِيَةُ أُمُّ وَلَدٍ لَهَا فَتَعْتَقُ بِمَوْتِهِ وَيَمْتَنِعُ بَيْعُهَا وَهَبُهَا ، وَيَحُوزُ اسْتِخْدَامَهَا وَإِجَارَتَهَا وَتَزْوِيجَهَا وَكَسْبَهَا لِلْسَّيِّدِ ، وَسَوَاءٌ وَلَدَتْهُ حَيًّا أَوْ مَيِّتًا لَكِنْ لَوْ لَمْ يَتَصَوَّرْ فِيهِ خَلْقُ آدَمِيٍّ ، لَمْ تَصْرُ أُمُّ وَلَدٍ ، وَلَوْ وَلَدَتْ جَارِيَةٌ أَجْنِيًّا بِنِكَاحٍ أَوْ زَنًا فَالْوَلَدُ مُلْكٌ لِسَيِّدِهَا أَوْ بِشَبْهَةٍ فَهُوَ حُرٌّ ، فَلَوْ مَلَكَهَا بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ تَصْرُ أُمُّ وَلَدٍ .

### باب الوصية

( وفي النجم الأخير ) الخط عنه أو الدفع إليه ( أليق ) من غيره لأن الإعانة فيه على العتق أقرب ( ويندب ) أن يكون المخطوط عنه ( الربع ) فبعده السبع ( فان لم يفعل حتى قبض المال ) خفيه ( ربه عليه بعضه ) ولو قليلا ( ولا يعتق المكاتب ولا شيء منه ما بقي عليه شيء ) من النجوم ولو قليلا ( ويملك ) المكاتب ( بالعقد منافعه وأكسابه ) وهي قبل العقد ملك سيده ( وهو مع السيد ) في البيع والشراء وسائر المعاملات ( كالأجنبي ولا يتزوج ) المكاتب ( ولا يهب ) لأنه ليس من أهل التبرع ( ولا يعتق ) غيره ( ولا يحابي ) في المعاملة ( إلا بإذن السيد ) فيصح جميع ذلك بإذنه ( ولا يجوز بيع المكاتب ولا يبيع ما في ذمته من النجوم ) لما في الأخير من الضرر ( وولد المكاتب ) الذي أتت به بعد الكتابة ( يعتق إذا عتقت ) . أما الولد : فالوجود قبل الكتابة فهو باق على ملك السيد ، والله أعلم .

( فصل ) في حكم أمهات الأولاد . ( إذا أولد جاريته أو جارية يملك بعضها أو جارية ابنه ) وهو حر ( فالولد حر ) نسيب ، وأما إذا كان الأب رقيقا فلا ابن رقيق لأن أيوبه رقيقان ( والجارية أم ولد له فتعتق بموته ) أي الوالديه لها ولو كان الوطء حراما كان كانت مجوسية أو محرما له ينسب أو رضاع ( ويمتنع بيعها وهبتها ) لأنها لا تقبل النقل . ( ويجوز استخدامها وإيجارها ) لغير نفسها وإذا قبلها شخص استحق سيدها قيمتها وغرمها له ( و ) يجوز لسيدها ( تزويجها ) ولو بغير رضاها ( وكسبها ناسيدا ) ومهرها كملك ( وسواء ولدت حيا أو ميتا ) ولا يشترط كماله بل لو ألقته مضغة فيها خلق آدمي أو ظاهر فيها الخلط ولو للقوابل كانت أم ولد ( لسكن لو لم يتصور فيه خلق آدمي لم تصر أم ولد ، ولو أولد جارية أجنبي بِنِكَاحٍ أَوْ زَنًا فَالْوَلَدُ مُلْكٌ لِسَيِّدِهَا ) فلا تصير مستولدة ( أو ) أولادها أجنبي ( بشبهة فهو حر ) كأن ظن أنها جاريته فوطئها فحملت فالولد حر ( فالو ملكها بعد ذلك لم تصر أم ولد ) يعني لو وطئ تجارية غيره بشبهة فجاءت بولد وحكمتا بجريته ثم هذا الواطئ ملك تلك الجارية لم تسكن أم ولد له بالحمل السابق .

### ( باب الوصية )

هي لغة الأيصال ، يقال وصى الشيء : بمعنى وصله ، وشرعا تبرع بحق مضاف لما بعد الموت وليس بتدبير ولا تعليق حتى ، وأركانها أربعة : موص ، وموصى له ، وموصى به ، وصيغة ،

تَصَحُّ مِنَ الْمُكْلَفِ الْحَرِّ وَلَوْ مُبَذَّرًا ، ثُمَّ السَّكَّامُ فِي فَضْلَيْنِ أَحَدُهُمَا فِي نَصَبِ الْوَصِيِّ ، وَشَرْطُهُ التَّكْلِيفُ وَالْحُرِّيَّةُ وَالْعَدَالَةُ وَالْإِهْتِدَاءُ لِلْوَصِيِّ بِهِ ؛ فَلَوْ أَوْصَى أَغْنِيَاءُ أَهْلٍ فَصَارَ عِنْدَ الْمَوْتِ أَهْلًا ، أَوْ أَوْصَى بِلِجَاعَةٍ ، أَوْ لَزِيدٍ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ لَمَيَّرُوا ، أَوْ جَعَلَ الْوَصِيَّ أَنْ يُوَصَّى مِنْ يَخْتَارُ صَحَّ وَلَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْقَبُولِ بَعْدَ مَوْتِ الْوَصِيِّ وَلَوْ عَلَى التَّرَاخِي وَلِكُلِّ مَنَّهُمَا الْعَزْلُ نَبِيَّ شَاءَ ، وَلَا تَصَحُّ الْوَصِيَّةُ إِلَّا فِي مَعْرُوفٍ وَبِرٍّ كَقَضَاءِ دَيْنٍ وَحَجٍّ ، وَالنَّظَرُ فِي أَمْرِ الْأَوْلَادِ وَشَبَّهِهِ ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُوَصَّى عَلَى الْأَوْلَادِ وَصِيًّا ، وَالْجَدُّ أَبُو الْأَبِّ حَتَّى أَهْلُ الْوِلَايَةِ . وَالْفَصْلُ الثَّانِي فِي الْمَوْصِيِّ بِهِ تَجُوزُ الْوَصِيَّةُ بِثُلْثِ الْمَالِ قَدْ دُونَهُ ، وَلَا تَجُوزُ بِالزِّيَادَةِ عَلَيْهِ وَالْمُرَادُ ثُلُثُهُ عِنْدَ الْمَوْتِ ، فَإِنْ كَانَ وَرَثَتُهُ أَغْنِيَاءَ نُدَبَ اسْتِيفَاءُ الثَّلْثِ وَإِلَّا فَلَا . فَإِنْ زَادَ عَلَيْهِ بَطَلَتْ فِي الزَّائِدِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ وَكَذَا إِنْ كَانَ وَرَدَ الزَّائِدُ ، فَإِنْ أَجَازَهُ صَحَّ ، وَلَا تَصَحُّ الْإِجَازَةُ وَالرَّدُّ إِلَّا بَعْدَ الْمَوْتِ ، وَمَا وَصَّى بِهِ مِنَ التَّبَرُّعَاتِ تَعْتَبَرُ مِنَ الثَّلْثِ ،

( تصح من المكلف الحر ولو مبذرا ) أي محجورا عليه حجر منه أو فليس ولو كافرا ( ثم الكلام ) على الوصية ( في فصلين ) لأنها تطلق على الإيصاء بمعنى إقامة وصي وعلى الشيء الذي يتبرع به بعد الموت فذلك عقد لها فصلين ( أحدهما في نسب الوصي ) أي إقامته شخصا بعد موته ينظر في أمر أولاده الصغار وتنفيذ وصيته ووفاء ما عليه من الديون وقبض ماله على الناس . ( وشروطه ) أي الوصي ( التكليف والحرية ) فلا يصح أن يكون الوصي رقيا ( والعدالة ) فلا يصح أن يكون الوصي فاسقا أو مجهول الحال ( والاهتداء الوصي به ) فلا يصح لمن لا هداية له كالهرم والستية ، ويصح إيصاء الذي لدى عدل في دينه ( فلو أوصى لغير أهل فصار عند الموت أهلا ) بأن كان فاسقا ثم ناب رسار عدلا ( أو أوصى بِلِجَاعَةٍ ) معينين ( أو ) أوصى ( لزيد ثم من بعده لعمرو أو جعل الوصي أن يوصي من يختار صح ) ولا يضر كون الوصي أعمى أو أنثى وتكون الجماعة الموصى إليهم واجبا عليهم الاجتماع ولا ينفرد أحدهم بالنصرف إلا إذا ضمن على ذلك الموصي ( ولا يتم إلا بالقبول بعد موت الموصي ولو على التراخي ) فلا يشترط فيه الفور ( ولكل منهما ) أي الموصي والوصي ( العزل متى شاء ) فعلى جائزة من الطرفين كالوكالة إلا أن يتعين الوصي أو يغلب على ظنه تلف المال إذا عزل فيحرم عليه عزل نفسه ولا ينفذ العزل . ( ولا تصح الوصية بعقود الإيصاء ) ( إلا في معروف ) أي خير ( وبر ) هو الخير ، وذلك ( كقضاء دين وحج والنظر في أمر الأولاد ) الصغار والمجانين ( وشبهه ) أي شبه ما ذكره معكرونة العبدي وكل تصرف مالي ( وليس له أن يوصي على ) نحو ( الأولاد ) من المجانين ( وصيا والجدة أبو الأب حتى أهل الولاية ) بالشروط المتقدمة . ( الفصل الثاني في الموصي به ) تجوز الوصية بثُلْثِ الْمَالِ قَدْ دُونَهُ ( أي أقل منه ) ( ولا تجوز بالزيادة عليه ) أي الثلث ( والمراد ثلثه ) الحاصل ( عند الموت ، فإن كان ورثته أغنياء ندب ) له ( استيفاء الثلث ) أي يندب له أن لا ينقص عن الثلث ( وإلا ) بأن لم يكونوا أغنياء ( فلا ، فإن زاد عليه بطلت في الزائد ، إن لم يكن له وارث ) خاص ( وكذا إن كان له وارث ( ورد الزائد ، فإن أجازته ) أي الوارث للمال أجاز الزائد ( صح ، ولا تصح الإجازة والرّد ) من الوارث ( إلا بعد الموت ، وما وصي به من التبرعات يعتبر من الثلث ) كالتبرع والهبة والصدقة ، فإذا أوصى بشيء من ذلك بعد موته يعتبر من الثلث إن وفي به أخرج ولو كانت الوصية وهو صحيح

وَكَذَا مِنَ الْوَاجِبَاتِ إِنْ قِيدَهُ بِالثُّلْثِ ، فَإِنْ أَطْلَقَهُ فَمِنْ رَأْسِ الْمَالِ ، وَمَا نَجَزَهُ فِي حَيَاتِهِ مِنَ التَّبَرُّعَاتِ كَالْوَقْفِ وَالْعَتَقِ وَالْهَبَةِ وَغَيْرِهَا ، فَإِنْ فَعَلَهُ فِي الصَّحَّةِ أُعْتَبِرَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ ، وَإِنْ فَعَلَهُ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ ، أَوْ فِي حَالِ التَّحَامِ الْحَرْبِ ، أَوْ تَمَوُّجِ الْبَحْرِ ، أَوْ التَّقْدِيمِ لِلْقَتْلِ ، أَوْ الطَّلُقِ أَوْ بَعْدَ الْوِلَادَةِ ، وَقَبْلَ انْفِصَالِ الْمَشِيمَةِ وَاتَّصَلَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ بِالْمَوْتِ أُعْتَبِرَ مِنَ الثُّلْثِ وَالْأَوَّلِ ، فَإِنْ عَجَزَ الثُّلْثُ عَمَّا نَجَزَهُ فِي الْمَرَضِ بَدَىَّ بِالْأَوَّلِ فَالْأَوَّلُ ، فَإِنْ وَقَعَتْ دَفْعَةٌ أَوْ عَجَزَ الثُّلْثُ عَنِ الْوَصَايَا مُتَفَرِّقَةً كَانَتْ ، أَوْ دَفْعَةٌ قُسِمَ الثُّلْثُ بَيْنَ الْكُلِّ سِوَاهُ كَانَ ثُمَّ عَتَقَ أَمْ لَا ، وَتَلَزَمَ الْوَصِيَّةُ بِالْمَوْتِ إِنْ كَانَتْ لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ كَالْفُقَرَاءِ ، فَإِنْ كَانَتْ لِمُعَيَّنٍ كَزَيْدٍ فَالْمَلِكُ مَوْقُوفٌ ، فَإِنْ قَبْلَ بَعْدَ الْمَوْتِ وَلَوْ مَتَرَاخِيًا حُكِمَ بِأَنَّهُ مِلْكُهُ مِنْ حِينَ الْمَوْتِ وَإِنْ رَدَّهُ حُكِمَ بِالْمَلِكِ لِلْوَارِثِ ، وَإِنْ قَبْلَ رَدِّ قَبْلِ الْقَبْضِ سَقَطَ الْمَلِكُ أَوْ بَعْدَهُ فَلَا ،

( وكذا ) إِنْ أَوْصَى بِشَيْءٍ ( مِنَ الْوَاجِبَاتِ ) كَأَدَاءِ الدِّينِ وَالْحَجِّ وَالزَّكَاةِ يُمْتَرَبُ مِنَ الثُّلْثِ ( إِنْ قِيدَهُ بِالثُّلْثِ ) فَإِنْ لَمْ يَفِ الثُّلْثُ بِهَا تَمَّتْ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَفَائِدَةُ اعْتِبَارِهَا مِنَ الثُّلْثِ تَظْهَرُ فِيهَا لَوْ كَانَ هُنَاكَ تَبَرُّعَاتٌ فَتَزَاحُهَا الْوَاجِبَاتُ حَتَّى إِذَا ضَاقَ الثُّلْثُ قَدِمَتْ الْوَاجِبَاتُ فَتَقْضَى ، فَإِنْ اسْتَوْفَتْ الثُّلْثُ سَقَطَتِ التَّبَرُّعَاتُ ، وَيَكُونُ تَقْيِيدُهُ لِلرَّفَقِ بِالْوَرْتَةِ ( فَإِنْ أَطْلَقَهُ ) أَيْ أَطْلَقَ الْوَصِيَّةَ بِالْوَاجِبِ بِأَنْ قَالَ : أَوْصِي بِأَخْرَاجِ الزَّكَاةِ ( فَمِنْ رَأْسِ الْمَالِ ) بِحَسَبِ ( وَمَا نَجَزَهُ فِي حَيَاتِهِ مِنَ التَّبَرُّعَاتِ كَالْوَقْفِ وَالْعَتَقِ وَالْهَبَةِ وَغَيْرِهَا ) كَدَفْعَةِ التَّطَوُّعِ ( فَإِنْ فَعَلَهُ فِي الصَّحَّةِ ) أَيْ فَعَلَ مَا نَجَزَهُ وَهُوَ صَحِيحٌ ( أَعْتَبِرَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ ) لِأَنَّهُ لَاحِقٌ لِأَحَدٍ فِيهِ وَكَذَا يُعْتَبَرُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ أَوْ نَجَزَ عَتَقَ أَمْ وَلَدَهُ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ ( وَإِنْ فَعَلَهُ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ ) أَيْ فَعَلَ مَا نَجَزَهُ مِنَ التَّبَرُّعَاتِ وَهُوَ مَرِيضٌ مَرَضَ الْمَوْتِ ( أَوْ فِي حَالِ التَّحَامِ الْحَرْبِ أَوْ تَمَوُّجِ الْبَحْرِ أَوْ التَّقْدِيمِ لِلْقَتْلِ أَوْ الطَّلُقِ ) كَأَنْ تَصَدَّقَتْ بِمِائَةِ دِرْهَمٍ وَهِيَ تَطْلُقُ ( أَوْ بَعْدَ الْوِلَادَةِ وَقَبْلَ انْفِصَالِ الْمَشِيمَةِ ) الْمَسَاءَةَ بِالْخِلَاصِ ( وَاتَّصَلَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ بِالْمَوْتِ أُعْتَبِرَ ) مَا نَجَزَ فِي هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ ( مِنَ الثُّلْثِ ) لِاتِّحَاقِهَا بِمَرَضِ الْمَوْتِ ( وَالْأَوَّلِ ) بِأَنْ لَمْ تَتَّصِلْ بِالْمَوْتِ ( فَلَا ) تَحْسِبُ مِنَ الثُّلْثِ بَلْ تَحْسِبُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ ( فَإِنْ عَجَزَ الثُّلْثُ عَمَّا نَجَزَهُ فِي الْمَرَضِ ) وَكَانَتْ التَّبَرُّعَاتُ مَرْتَبَةً ( بِدَىَّ بِالْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ ) كَأَنْ أَوْصَى بِعَتَقِ زَيْدٍ ، نَحْمُوهُمْ ثُمَّ خَالَه فَعَجَزَ الثُّلْثُ عَنْهُمْ فَيَبْدَأُ أَوْ لَا يَزِيدُ نَحْمُوهُمْ ثُمَّ يَخَالِدُ إِنْ بَقِيَ مِنَ الثُّلْثِ شَيْءٌ ( فَإِنْ وَقَعَتْ ) التَّبَرُّعَاتُ ( دَفْعَةً ) بِأَنْ أَوْصَى بِعَتَقِ الثَّلَاثَةِ ( أَوْ عَجَزَ الثُّلْثُ عَنِ الْوَصَايَا ) الَّتِي صَدَرَتْ مِنْهُ ( مُتَفَرِّقَةً ) كَانَتْ أَوْ دَفْعَةٌ قُسِمَ الثُّلْثُ بَيْنَ الْكُلِّ سِوَاهُ كَانَ ثُمَّ عَتَقَ أَمْ لَا ) فِي مَسْأَلَةِ وَصِيَّتِهِ بِعَتَقِ الثَّلَاثَةِ وَعَجَزَ الثُّلْثُ عَنْهُمْ يَمْرُغُ فِيهِمْ فَمَنْ خَرَجَتْ قَرْنَتُهُ عَتَقَ مِنْهُ مَا بَقِيَ بِهِ الثُّلْثُ وَلَا يَعْتَقُ مِنْ كُلِّ شَقِصٍ ، وَفِي التَّبَرُّعَاتِ إِذَا ضَاقَ الثُّلْثُ عَنْهَا يَقْسَمُ الثُّلْثُ بَيْنَهَا بِالْقِسْطِ كَالْمُفْلَسِ ( وَتَلَزَمَ الْوَصِيَّةُ بِالْمَوْتِ إِنْ كَانَتْ لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ كَالْفُقَرَاءِ ) فَيَمْلِكُونَ الْمَوْصِيَّ بِهِ بِمَجْرَدِ مَوْتِ الْمَوْصِيَّ وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى قَبُولِهِمْ ( فَإِنْ كَانَتْ ) الْوَصِيَّةُ ( لِمُعَيَّنٍ كَزَيْدٍ فَالْمَلِكُ ) لَهُ ( مَوْقُوفٌ ) عَلَى الْقَبُولِ مِنْهُ ( فَإِنْ قَبْلَ بَعْدَ الْمَوْتِ وَلَوْ مَتَرَاخِيًا حُكِمَ بِأَنَّهُ ) أَيْ الْمَوْصِيَّ بِهِ ( مِلْكُهُ مِنْ حِينَ الْمَوْتِ ) فَلَهُ زَوَائِدُهُ الْحَادِثَةُ بَعْدَ الْمَوْتِ وَقَبْلَ الْقَبُولِ ( وَإِنْ رَدَّهُ ) أَيْ رَدَّ الْمَوْصِيَّ لَهُ الْمُعَيَّنُ الْمَوْصِيَّ بِهِ ( حُكِمَ بِالْمَلِكِ لِلْوَارِثِ ) وَتَسْكُونُ مَنَافِعُهُ لَهُ ( وَإِنْ قَبْلَ رَدِّ قَبْلِ الْقَبْضِ سَقَطَ الْمَلِكُ ) أَيْ مِلْكُ الْمَوْصِيَّ بِهِ فَهُوَ وَإِنْ ثَبَتَ بِالْقَبُولِ تَسْكُنُ بِالرَّدِّ قَبْلَ الْقَبْضِ أَشْبَهَ الْوَقْفَ عَلَى مُعَيَّنٍ فَسَقَطَ الْمَلِكُ ( أَوْ ) رَدَّهُ ( بَعْدَهُ ) أَيْ الْقَبْضَ ( فَلَا ) يَسْقُطُ الْمَلِكُ

وَيَجُوزُ تَعْلِيقُ الْوَصِيَّةِ عَلَى شَرْطٍ فِي الْحَيَاةِ أَوْ بَعْدَ الْمَوْتِ ، وَيَجُوزُ بِالْمَنَاعِ وَالْأَعْيَانِ ، وَبِالْمَعْدُومِ كَالْوَصِيَّةِ بِمَا تَحْمِلُ هَذِهِ الْجَارِيَةُ أَوْ الشَّجَرَةُ ، وَبِالْمَجْهُولِ ، وَبِمَا لَا يَقْدَرُ عَلَى تَسْلِيهِهِ كَالْأَبْنِ ، وَالْأَمْلِكَةِ الْآنَ . وَبِمَا يَجُوزُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ مِنَ النَّجَاسَاتِ كَالْكَلْبِ وَالزَّيْتِ النَّجِسِ ، لَا بِمَا لَا يُنْتَفَعُ بِهِ مِنْهَا كَالْحَزْرِ وَالْحَنْزِيرِ : وَيَجُوزُ الْوَصِيَّةُ لِلْحَرَبِيِّ ، وَلِذِي الْمِرْتَدِّ وَلِقَاتِلِهِ ، وَكَذَا لِوَارِثِهِ عِنْدَ الْمَوْتِ إِنْ أَجَازَهَا بَقِيَّةُ الْوَرِثَةِ ، وَلِلْحَمَلِ فَتُدْفَعُ لِمَنْ عُلِمَ وَجُودُهُ عِنْدَ الْوَصِيَّةِ إِذَا انْفَصَلَ حَيًّا بِأَنْ تَلِدَ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْوَصِيَّةِ أَوْ فَوْقَهَا وَدُونَ أَرْبَعِ سِنِينَ ، وَلَا زَوْجَ لَهَا ، وَلَا سَيِّدَ يَطْوُهَا ، وَإِنْ أَوْصَى لِعَبْدٍ فَقَبْلَ دَفْعِهِ إِلَى سَيِّدِهِ ، وَإِنْ وَصَّى بِشَيْءٍ ثُمَّ رَجَعَ عَنِ الْوَصِيَّةِ صَحَّ الرَّجُوعُ ، وَبَطَلَتِ الْوَصِيَّةُ ، وَإِزَالَةُ الْمَلِكِ فِيهِ كَالْبَيْعِ وَالْهَبَةِ ، أَوْ تَعْرِيفُهُ لِزَوَالِهِ بِأَنْ دَبَّرَهُ أَوْ كَاتَبَهُ ، أَوْ رَهَنَهُ ، أَوْ عَرَضَهُ عَلَى الْبَيْعِ ، أَوْ أَوْصَى بِبَيْعِهِ ، أَوْ أزالَ اسْمَهُ ، بِأَنْ طَمَحَنَ الْقَمَحَ أَوْ عَجَنَ الدَّقِيقَ ، أَوْ نَسَجَ الْفَزْلَ ، أَوْ خَطَطَهُ إِذَا كَانَ مُعَيَّنًا بِغَيْرِهِ رُجُوعٌ ،

( ويبرز تعليق الوصية على شرط في الحياة ) كإِنْ دَخَلَ زَيْدٌ دَارَ عَمْرٍو فَقَدْ أَوْصَيْتُ لَهُ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ ( أَوْ بَعْدَ الْمَوْتِ ) كَأَنْ دَخَلَ زَيْدٌ دَارَ عَمْرٍو بَعْدَ مَوْتِي فَقَدْ أَوْصَيْتُ لَهُ بِكَذَا . ( ويجوز بالمنافع ) فقط كأوصيتُ زَيْدًا بِمَنَافِعِ هَذِهِ الْجَارِيَةِ فَيَمْلِكُ مَنَافِعَهَا رَأْسَ مَا لَكَ مِنْهَا مَوْتَهَا ( وَ تَصَحُّ بِ ( الْأَعْيَانِ ) كَأَنْ أَوْصَى بِمَنَافِعِ عَبْدِهِ لَزَيْدٍ وَبَعِيْنِهِ لِعَمْرٍو ( وَبِالْمَعْدُومِ كَالْوَصِيَّةِ بِمَا تَحْمِلُ هَذِهِ الْجَارِيَةُ أَوْ ) هَذِهِ ( الشَّجَرَةُ ) مِنَ الْغُرَةِ قَبْلَ وَجُودِهَا ( وَبِالْمَجْهُولِ ) كَأَوْصَيْتُ لَهُ بِمَا فِي ضَرْعٍ نَاقِيٍّ مِنَ الْإِبْنِ ( وَبِمَا لَا يَقْدَرُ عَلَى تَسْلِيهِهِ كَالْأَبْنِ وَبِمَا لَا يَمْلِكُهُ الْآنَ ) عِنْدَ الْوَصِيَّةِ ثُمَّ مَلَكَهُ عِنْدَ الْمَوْتِ ( وَبِمَا يَجُوزُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ مِنَ النَّجَاسَاتِ كَالْكَلْبِ ) الْعِلْمُ ( وَالزَّيْتِ النَّجِسِ ) وَكَجِلْدِ مَيْتَةٍ قَابِلٍ لِلدَّبْحِ . ( لَا يَنْتَفَعُ بِهِ مِنْهَا كَالْحَزْرِ وَالْحَنْزِيرِ ) وَلَوْ كَانَتْ الْحُمْرُ مَحْتَرَمَةً . ( وَيَجُوزُ الْوَصِيَّةُ لِلْحَرَبِيِّ ) كَأَنْ يَوْصِيَ لَزَيْدٍ وَهُوَ جَرِيٌّ لَا أَنْ يَقُولَ لَزَيْدِ الْحَرَبِيِّ أَوْ الْمِرْتَدِّ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ ( وَ ) تَجُوزُ ( لِدِي وَ ) لِدِ ( الْمِرْتَدِّ وَلِقَاتِلِهِ ) كَأَنْ يَوْصِيَ لِرَجُلٍ فِيَقْتُلُهُ ( وَكَذَا لِوَارِثِهِ عِنْدَ الْمَوْتِ إِنْ أَجَازَهَا ) أَيْ الْوَصِيَّةُ لِوَارِثِ ( بَقِيَّةِ الْوَرِثَةِ ) نَسَجَ ( فَتَحْمِلُ فَتُدْفَعُ لِمَنْ عُلِمَ وَجُودُهُ عِنْدَ الْوَصِيَّةِ إِذَا انْفَصَلَ حَيًّا ) بِأَنْ عَطَسَ أَوْ صَرَخَ ، وَعُلِمَ وَجُودُهُ مَعْرُورٌ ( بِأَنْ تَلِدَ ) د ( لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ ) حِينَ ( الْوَصِيَّةِ أَوْ فَوْقَهَا ) أَيْ السِتَّةِ الْأَشْهُرِ ( وَدُونَ أَرْبَعِ سِنِينَ ) وَلَا زَوْجَ لَهَا وَلَا سَيِّدَ يَطْوُهَا ( وَأَمَّا إِذَا وَضَعَتْهُ لَفَوْقِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ وَأَقَلَّ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ وَلَهَا زَوْجٌ أَوْ لَأَرْبَعِ سِنِينَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا زَوْجٌ وَلَا سَيِّدٌ لَمْ تَصِحَّ الْوَصِيَّةُ ( وَإِنْ أَوْصَى لِعَبْدٍ قَبْلَ ) الْعَبْدِ ( دَفْعِهِ إِلَى سَيِّدِهِ ) بَعْدَ مَوْتِ الْوَصِيِّ ( وَإِنْ وَصَّى بِشَيْءٍ ثُمَّ رَجَعَ عَنِ الْوَصِيَّةِ ) كَقَوْلِهِ تَقَضَّيْتُهَا أَوْ أَبْطَلْتُهَا ( صَحَّ الرَّجُوعُ وَبَطَلَتِ الْوَصِيَّةُ ) لِأَنَّهَا عَقْدٌ تَبَرُّعٌ لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ الْقَبْضُ فَأَشْبَهَ الْهَبَةَ قَبْلَ الْقَبْضِ ( وَإِزَالَةُ الْمَلِكِ فِيهِ ) أَيْ لِلْوَصِيِّ بِهِ ( كَالْبَيْعِ وَالْهَبَةِ ) مَعَ الْقَبْضِ أَوْ الْإِبْقَاسِ ، وَكَذَا جَعْلُهُ أَجْرَةً أَوْ عَوْنًا فِي خَلْعٍ ( أَوْ تَعْرِيفُهُ ) أَيْ لِلْوَصِيِّ بِهِ ( لِزَوَالِهِ ) أَيْ الْمَلِكِ ( بِأَنْ دَبَّرَهُ أَوْ كَاتَبَهُ أَوْ رَهَنَهُ أَوْ عَرَضَهُ عَلَى الْبَيْعِ أَوْ أَوْصَى بِبَيْعِهِ أَوْ أزالَ اسْمَهُ ) أَيْ اسْمَ الْوَصِيِّ بِهِ وَذَلِكَ ( بِأَنْ طَمَحَنَ الْقَمَحَ أَوْ عَجَنَ الدَّقِيقَ ، أَوْ نَسَجَ الْفَزْلَ أَوْ خَطَطَهُ إِذَا كَانَ مُعَيَّنًا بِغَيْرِهِ ) وَلَوْ أَجُودَ مِنْهُ كُلُّ ذَلِكَ ( رُجُوعٌ ) عَنِ الْوَصِيَّةِ فَهُوَ خَبَرٌ عَنْ قَوْلِهِ وَإِزَالَةُ الْمَلِكِ وَمَا عَطَفَ عَلَيْهِ .

وَأِنْ مَاتَ الْمُوصِي لَهُ قَبْلَ الْمُوصَى بَطَلَتِ الْوَصِيَّةُ ، وَإِنْ مَاتَ بَعْدَهُ وَقَبْلَ الْقَبُولِ فَلَوَارِثُهُ قَبُولُهَا وَرَدُّهَا .

### كتاب الفرائض

يَبْدَأُ مِنْ تَرَكَةِ الْمَيِّتِ بِمُؤْنَةِ تَجْهِيزِهِ وَدَفْنِهِ قَبْلَ الدُّيُونِ وَالْوَصَايَا وَالْإِرْثِ إِلَّا أَنْ يَتَعَلَّقَ بِعَيْنِ التَّرَكَةِ حَقٌّ كَالزَّكَاةِ وَالرَّهْنِ وَالْجَانِي وَالْمَبِيعِ إِذَا مَاتَ الْمُشْتَرَى مُفْلِسًا فَإِنَّ حُقُوقَ هَؤُلَاءِ تَقْدُمُ عَلَى مُؤْنَةِ التَّجْهِيزِ وَالْدَفْنِ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ تُقْضَى دِيُونُهُ ، ثُمَّ تُنْفَذُ وَصَايَاهُ ، ثُمَّ تُقَسَّمُ تَرَكَتُهُ بَيْنَ وَرَثَتِهِ . وَالْوَارِثُونَ مِنَ الرِّجَالِ عَشْرَةٌ : الْإِبْنُ وَابْنَةُ وَإِن سَفَلَ ، وَالْأَبُ وَأَبُوهُ وَإِنْ عَلَا ، وَالْأَخُ شَقِيقًا كَانَ أَوْ لَأَبٍ أَوْ لَأُمٍّ ، وَابْنُ الْأَخِ الشَّقِيقُ أَوْ لَأَبٍ ، وَالْعَمُّ الشَّقِيقُ أَوْ لَأَبٍ ، وَابْنُهُمَا ، وَالزَّوْجُ ، وَالْمُعْتَقُ . وَالْوَارِثَاتُ مِنَ النِّسَاءِ سَبْعٌ : الْبَنْتُ وَبَنْتُ الْإِبْنِ وَإِنْ سَفَلَ ، وَالْأُمُّ وَالْجَدَّةُ ،

( وَإِنْ مَاتَ الْمُوصِي لَهُ قَبْلَ الْمُوصَى بَطَلَتِ الْوَصِيَّةُ ) إِذَا شَرَطَهَا الْقَبُولَ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصَى . وَقَدْ فَاتَ ذَلِكَ ( وَإِنْ مَاتَ بَعْدَهُ ) أَيْ لِلْمُوصَى ( وَقَبْلَ الْقَبُولِ ) مِنْ الْمُوصَى لَهُ ( فَلَوَارِثُهُ ) أَيْ وَارِثُ الْمُوصَى لَهُ ( قَبُولُهَا ) أَيْ الْوَصِيَّةُ ( وَرَدُّهَا ) فَإِنْ كَانَ الْوَارِثُ يَبْتَغِي الْمَالَ فَالْقَابِلُ وَالرَّادُّ الْإِمَامُ .

### ( كتاب الفرائض )

هِيَ جَمْعُ فَرِيضَةٍ ، وَالْفَرِيضَةُ مَعْنَاهَا فِي اللُّغَةِ الْمَقْدَرَةُ ، وَفِي الْأَصْطِلَاحِ نَصِيبٌ مُقَدَّرٌ شَرْعًا ، وَأُرِيدَ بِالْفَرَائِضِ هُنَا الْمَسَائِلُ الَّتِي تَبَيَّنَ فِيهَا الْمَوَارِثُ وَلَوْ بِالتَّعْصِيبِ فَغَلِبَتْ مَسَائِلُ الْفَرَائِضِ عَلَى غَيْرِهَا ، وَسُمِّيَ الْبَكْلُ فَرَائِضًا لِأَنَّ مَسَائِلَ الْفَرَائِضِ أَكْثَرُ مِنْ مَسَائِلِ التَّعْصِيبِ ( يَبْدَأُ مِنْ تَرَكَةِ الْمَيِّتِ بِمُؤْنَةِ تَجْهِيزِهِ ) كَكَفْفِهِ وَتَمْنِ مَاءِ غَسَلِهِ وَكَذَلِكَ مُؤْنَةُ تَجْهِيزِهِ مِنْ يَمُونِهِ كَزَوْجَتِهِ وَابْنِهِ الصَّغِيرِ وَعَبْدِهِ لَوْ مَاتُوا قَبْلَهُ ثُمَّ مَاتَ ( وَ ) مُؤْنُ ( دَفْنِهِ ) كَأَجْرَةِ مَنْ يَحْفَرُ الْقَبْرَ وَيَلْحَدُهُ . يَبْدَأُ بِهَذِهِ الْمُؤْنِ ( قَبْلَ الدُّيُونِ وَالْوَصَايَا وَالْإِرْثِ إِلَّا أَنْ يَتَعَلَّقَ بِعَيْنِ التَّرَكَةِ حَقٌّ كَالزَّكَاةِ ) فَإِذَا مَاتَ وَعِنْدَهُ نَصَابٌ مَرَّ عَلَيْهِ حَوْلٌ فَقَدْ تَعَلَّقَتْ الزَّكَاةُ بِعَيْنِ الْمَالِ فَيَبْدَأُ بِإَخْرَاجِهَا قَبْلَ مُؤْنِ التَّجْهِيزِ ( وَ ) كَذَلِكَ ( الرَّهْنُ ) كَمَا إِذَا مَاتَ وَعَيْنُ مَالِهِ مَرْهُونَةٌ ( وَالْجَانِي ) كَانَ يَجْزِي عَبْدَهُ جَنَائِيَةً تَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ ثُمَّ يَمُوتُ السَيِّدُ فَلَا يَبْدَأُ بِمُؤْنِ تَجْهِيزِهِ مِنْ ثَمَنِ الْعَبْدِ بَلْ يَبْدَأُ بِأَرْشِ جَنَائِيَتِهِ ( وَالْمَبِيعُ إِذَا مَاتَ الْمُشْتَرَى مُفْلِسًا ) وَلَمْ يَدْفَعْ ثَمَنَهُ وَوَجَدَ بَيْنَهُ فِي تَرَكَتِهِ وَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ حَقٌّ لِأَزْمِ كِتَابَتِهِ ( فَإِنَّ حُقُوقَ هَؤُلَاءِ ) وَأَمْثَلَهُمْ ( تَقْدُمُ عَلَى مُؤْنَةِ التَّجْهِيزِ وَ ) عَلَى مُؤْنَةِ ( الدَّفْنِ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ ) أَيْ بَعْدَ مُؤْنَةِ التَّجْهِيزِ وَالدَّفْنِ ( تُقْضَى دِيُونُهُ ) الْمُتَعَلِّقَةُ بِذِمَّتِهِ لِأَفْرَقِ بَيْنَ دَيْنِ اللَّهِ وَدَيْنِ الْآدَمِيِّ ( ثُمَّ ) بَعْدَ قَضَاءِ دِيُونِهِ ( تُنْفَذُ وَصَايَاهُ ) مِنْ ثَلَاثٍ مَا بَقِيَ ( ثُمَّ تُقَسَّمُ تَرَكَتُهُ بَيْنَ وَرَثَتِهِ ) عَلَى مَا يَأْتِي تَفْصِيلُهُ ( وَالْوَارِثُونَ مِنَ الرِّجَالِ عَشْرَةٌ ) بِالْأَجْمَالِ وَبِالتَّفْصِيلِ خَمْسَةٌ عَشْرٌ ( الْإِبْنُ وَابْنُهُ وَإِنْ سَفَلَ ، وَالْأَبُ وَأَبُوهُ وَإِنْ عَلَا ، وَالْأَخُ شَقِيقًا كَانَ ، أَوْ لَأَبٍ أَوْ لَأُمٍّ ) فَهُدًى وَاحِدًا وَهُوَ ثَلَاثَةٌ بِالتَّفْصِيلِ ( وَابْنُ الْأَخِ الشَّقِيقُ أَوْ لَأَبٍ ) فَهُوَ اثْنَانِ بِالتَّفْصِيلِ ، وَأَمَّا ابْنُ الْأَخِ لَأُمٍّ فَلَا يَرِثُ لِأَنَّهُ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ ( وَالْعَمُّ الشَّقِيقُ ) أَخُو أَبِيهِ لِأُمِّهِ وَأَبِيهِ ( أَوْ لَأَبٍ ) فَهُوَ اثْنَانِ بِالتَّفْصِيلِ ( وَابْنُهُمَا ) أَيْ الْعَمُّ الشَّقِيقُ أَوْ لَأَبٍ فَهُوَ بِالتَّفْصِيلِ اثْنَانِ ( وَالزَّوْجُ وَالْمُعْتَقُ . وَالْوَارِثَاتُ مِنَ النِّسَاءِ سَبْعٌ ) بِالْأَجْمَالِ وَبِالتَّفْصِيلِ عَشْرَةٌ ( الْبَنْتُ وَبَنْتُ الْإِبْنِ وَإِنْ سَفَلَ وَالْأُمُّ وَالْجَدَّةُ ،



أُمُّ الْأُمِّ ، وَأُمُّ الْأَبِّ وَإِنْ عَلَتْ ، وَالْأُخْتُ شَقِيقَةٌ كَانَتْ أَوْ لَأَبٍ أَوْ لَأُمِّ ، وَالزَّوْجَةُ وَالْمُتَعَقَّةُ . وَأَمَّا ذَوُو الْأَرْحَامِ وَهُمْ أَوْلَادُ الْبَنَاتِ وَأَوْلَادُ الْأَخَوَاتِ وَبَنُوهُنَّ وَبَنَاتُهُنَّ ، وَبَنَاتُ الْإِخْوَةِ وَبَنَاتُ الْأَعْمَامِ ، وَالْعَمُّ لِلْأُمِّ : أَيُّ أَخُو الْأَبِّ لِأُمِّهِ ، وَأَبُو الْأُمِّ ، وَالْحَالُ وَالْحَالَةُ وَالْعَمَّةُ ، وَمَنْ أَدْلَى بِهِمْ فَلَا يَرْتُونَ عِنْدَنَا بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ بَلْ إِذَا فَسَدَ بَيْتُ الْمَالِ كَمَا سَيَأْتِي . وَمَوَانِعُ الْإِرْثِ أَرْبَعَةٌ : الْأَوَّلُ الْقَتْلُ ، فَمَنْ قَتَلَ مُورِثَهُ لَمْ يَرِثْهُ سِوَاهُ قَتْلِهِ بِحَقِّ كَالْقَصَاصِ أَوْ فِي الْحَدِّ أَوْ بَغْيِهِ ، خَطَأً كَانَ أَوْ عَمْدًا ، مُبَاشَرَةً كَانَ أَوْ سَبِيًّا ، مِثْلُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ بِمَا يُوجِبُ الْقَصَاصَ ، أَوْ حَفَرَ بُئْرًا فَوَقَعَ فِيهَا . وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَا يَرِثُهُ مَتَى كَانَ لَهُ مَدْخَلٌ فِي قَتْلِهِ بِأَيِّ طَرِيقٍ كَانَ . الثَّانِي الْكُفْرُ ، فَلَا يَرِثُ مُسْلِمٌ مِنْ كَافِرٍ وَلَا كَافِرٌ مِنْ مُسْلِمٍ ، وَلَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْحَرْبِيُّ إِلَّا مِنَ الْحَرْبِيِّ . وَأَمَّا الذِّمِّيُّ وَالْمُعَاهِدُ وَالْمُسْتَأْمِنُ فَيَتَوَارَثُونَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ مِلَّةُهُمْ وَدَارُهُمْ فَلَا يَرِثُ . وَالثَّلَاثُ الرِّقُّ فَالرَّقِيقُ لَا يَرِثُ وَلَا يُوْرَثُ ، وَمَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ لَا يَرِثُ لَكِنْ يُورَثُ بِمَا جَمَعَهُ بَيْنَهُ الْحُرُّ . الرَّابِعُ اسْتِبْهَامُ وَقْتِ الْمَوْتِ ، فَإِذَا مَاتَ مُتَوَارِثَانِ بَغَرِقَ ، أَوْ تَحْتَ هَدْمٍ وَلَمْ يَعْلَمْ السَّابِقُ مِنْهُمَا لَمْ يَرِثْ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخَرِ .

أُمُّ الْأُمِّ وَأُمُّ الْأَبِّ وَإِنْ عَلَتْ ( أَيُّ الْخُدَّةِ فَعَى بِالتَّفْصِيلِ اثْنَانِ ) وَالْأُخْتُ شَقِيقَةٌ كَانَتْ أَوْ لَأَبٍ أَوْ لَأُمِّ ( فَعَى بِالتَّفْصِيلِ ثَلَاثَةٌ ) وَالزَّوْجَةُ وَالْمُتَعَقَّةُ . وَأَمَّا ذَوُو الْأَرْحَامِ وَهُمْ أَوْلَادُ الْبَنَاتِ ) وَبَنُو الْإِخْوَةِ لِلْأُمِّ ( وَأَوْلَادُ الْأَخَوَاتِ وَبَنُوهُنَّ ) أَيُّ أَوْلَادِ الْأَخَوَاتِ ( وَبَنَاتُهُنَّ ) أَيُّ بَنَاتِ أَوْلَادِ الْأَخَوَاتِ ( وَبَنَاتُ الْإِخْوَةِ وَبَنَاتُ الْأَعْمَامِ وَالْعَمُّ لِلْأُمِّ أَيُّ أَخُو الْأَبِّ لِأُمِّهِ ) وَالْحَالُ وَالْحَالَةُ وَالْعَمَّةُ وَمَنْ أَدْلَى بِهِمْ ( كَابْنُ بِنْتِ الْعَمِّ وَابْنُ الْحَالِ وَالْحَالَةُ وَالْعَمَّةُ ) فَلَا يَرْتُونَ عِنْدَنَا بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ بَلْ ( إِذَا فَسَدَ بَيْتُ الْمَالِ ) بَأَن لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ إِمَامٌ أَوْ كَانَ وَلَمْ يَعْطِ كُلُّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ وَسَيَأْتِي بَيَانُ إِرْثِهِمْ ( وَمَوَانِعُ الْإِرْثِ أَرْبَعَةٌ ) يَعْنِي الْأَوْصَافُ الَّتِي إِذَا قَامَتْ بِشَخْصٍ فِيهِ مَقْضَى الْإِرْثِ تَنْعَمُ مِنْ يَرِثُهُ . ( الْأَوَّلُ الْقَتْلُ ، فَمَنْ قَتَلَ مُورِثَهُ لَمْ يَرِثْهُ سِوَاهُ قَتْلِهِ بِحَقِّ كَالْقَصَاصِ أَوْ فِي الْحَدِّ ) بِالرَّجْمِ ( أَوْ بَغْيِهِ ) أَيُّ بَغْيِهِ حَقٌّ ( خَطَأً كَانَ ) الْقَتْلُ ( أَوْ عَمْدًا مُبَاشَرَةً كَانَ ) الْقَتْلُ كَانَ رَمَى صَيْدًا فَأَصَابَ مُورِثَهُ ( أَوْ سَبِيًّا مِثْلُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ بِمَا يُوجِبُ الْقَصَاصَ أَوْ حَفَرَ بُئْرًا فَوَقَعَ ) لِلْمَوْرَثِ ( فِيهَا . وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَا يَرِثُهُ مَتَى كَانَ لَهُ مَدْخَلٌ فِي قَتْلِهِ بِأَيِّ طَرِيقٍ كَانَ . الثَّانِي الْكُفْرُ ، فَلَا يَرِثُ مُسْلِمٌ مِنْ كَافِرٍ ) وَإِنْ أَسْلَمَ قَبْلَ قِسْمَةِ التَّرَكَةِ ( وَلَا كَافِرٌ مِنْ مُسْلِمٍ ، وَلَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْحَرْبِيُّ إِلَّا مِنَ الْحَرْبِيِّ ) سِوَاهُ كَانَا مُتَفِقِي الدَّارِ أَوْ مُخْتَلِفِيهَا ، فَلَا يَرِثُ الْحَرْبِيُّ مِنَ الذِّمِّيِّ وَالْمُعَاهِدِ وَالْمُسْتَأْمِنِ . ( وَأَمَّا الذِّمِّيُّ وَالْمُعَاهِدُ وَالْمُسْتَأْمِنُ فَيَتَوَارَثُونَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ مِلَّةُهُمْ ) كَالْيَهُودِيِّ مِنَ النَّصْرَانِيِّ وَالْمَجُوسِيِّ ( وَدَارُهُمْ ) أَيُّ مَحَلِّ سَكْنَاهُمْ ؛ وَأَمَّا الْمَرْتَدَّةُ ( فَلَا يَرِثُ ) وَلَا يُوْرَثُ . ( وَالثَّلَاثُ الرِّقُّ ، فَالرَّقِيقُ لَا يَرِثُ وَلَا يُوْرَثُ ، وَمَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ لَا يَرِثُ لَكِنْ يُورَثُ بِمَا جَمَعَهُ بَيْنَهُ الْحُرُّ ) لِتَمَامِ مِلْكِهِ لَهْ . ( الرَّابِعُ اسْتِبْهَامُ وَقْتِ الْمَوْتِ ، فَإِذَا مَاتَ مُتَوَارِثَانِ بَغَرِقَ أَوْ تَحْتَ هَدْمٍ وَلَمْ يَعْلَمْ السَّابِقُ مِنْهُمَا لَمْ يَرِثْ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخَرِ ) وَقَدْ جُعِلَ بَيْنَهُمْ انْتِفَاءُ الْإِرْثِ فِي هَذِهِ الْمَوْرَةِ لِانْتِفَاءِ الشَّرْطِ إِذَا شَرَطَ الْإِرْثُ تَحْقِيقَ حَيَاةِ الْوَارِثِ عِنْدَ مَوْتِ الْمَوْرَثِ ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ لِيَجْعَلَ كُلُّ كَائِنٍ لَمْ يَخْلُفْ الْآخَرَ .

(فصل : في ميراث أهل الفروض) أعني الفروض الستة المذكورة في القرآن ، وهي : النصف والرُّبُع والثُّلُثُ والثُّلُثَانُ والثُّلُثُ وَالسُّدُسُ ، وهي لعشرة : الزَّوْجَانِ وَالْأَبَوَانِ ، وَالْبَنَاتُ وَبَنَاتُ الْإِبْنِ ، وَالْأَخَوَاتُ وَالْجَدَّاتُ ، وَالْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ مِنَ الْأُمِّ ، فَأَمَّا الزَّوْجُ فَلَهُ النِّصْفُ مَعَ عَدَمِ وَلَدٍ أَوْ وَلَدِ ابْنٍ وَارِثٍ ، وَلَهُ الرُّبُعُ مَعَ الْوَلَدِ أَوْ وَلَدِ الْإِبْنِ . وَأَمَّا الزَّوْجَةُ فَلَهَا الرُّبُعُ مَعَ عَدَمِ الْوَلَدِ ، أَوْ وَلَدِ ابْنٍ وَارِثٍ ، وَلَهَا الثُّلُثُ مَعَ الْوَلَدِ أَوْ وَلَدِ الْإِبْنِ ، وَلِلزَّوْجَتَيْنِ وَالثَّلَاثِ وَالْأَرْبَعِ مَا لِلوَاحِدَةِ مِنَ الرُّبُعِ وَالثُّلُثِ . وَأَمَّا الْأَبُ فَلَهُ السُّدُسُ مَعَ الْإِبْنِ وَابْنِ الْإِبْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ ابْنٌ أَوْ ابْنُ ابْنٍ فَهُوَ عَصَبَةٌ كَمَا سَيَأْتِي . وَأَمَّا الْأُمُّ فَلَهَا الثُّلُثُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا وَلَدٌ ، وَلَا وَلَدُ ابْنٍ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى ، وَلَا اثْنَانِ مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ ، سَوَاءً كَانُوا أَشْقَاءَ أَوْ لِأَبٍ أَوْ لِأُمٍّ وَلَمْ تَكُنْ فِي مَسْأَلَةِ زَوْجٍ وَأَبَوَيْنِ وَلَا زَوْجَةٍ وَأَبَوَيْنِ ، فَإِنْ كَانَ مَعَهَا وَلَدٌ أَوْ وَلَدُ ابْنٍ أَوْ اثْنَانِ مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ فَلَهَا السُّدُسُ ، وَإِنْ كَانَتْ فِي مَسْأَلَةِ زَوْجٍ وَأَبَوَيْنِ ، أَوْ زَوْجَةٍ وَأَبَوَيْنِ فَلَهَا ثُلُثٌ مَبْقَى بَعْدَ فَرَضِ الزَّوْجِ أَوْ الزَّوْجَةِ ،

(فصل : في ميراث أهل الفروض) جمع فرض بمعنى الأنصبة (أعني الفروض الستة المذكورة في القرآن) احتراز بذلك عن ثلث ما يبقی في بعض مسائل الجدة وعن ثلث الباقي في التراوين فانهما ثبتا بالاجتهاد لانبص القرآن (وهي النصف والرُّبُع والثُّلُثُ والثُّلُثَانُ والثُّلُثُ وَالسُّدُسُ . وهي لعشرة : الزَّوْجَانِ وَالْأَبَوَانِ وَالْبَنَاتُ وَبَنَاتُ الْإِبْنِ وَالْأَخَوَاتُ وَالْجَدَّاتُ وَالْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ مِنَ الْأُمِّ . فَأَمَّا الزَّوْجُ فَلَهُ النِّصْفُ مَعَ عَدَمِ وَلَدٍ أَوْ وَلَدِ ابْنٍ وَارِثٍ) لزوجه وإن كان من غيره ، وخرج بالوارث من قام به مانع فانه كالعدم (وله الرُّبُعُ مَعَ الْوَلَدِ أَوْ وَلَدِ الْإِبْنِ . وَأَمَّا الزَّوْجَةُ فَلَهَا الرُّبُعُ مَعَ عَدَمِ الْوَلَدِ أَوْ وَلَدِ ابْنٍ) له (وارث ولها الثُّلُثُ مَعَ الْوَلَدِ أَوْ وَلَدِ ابْنٍ) والولد وولد الابن فيها يشمل الذكر والأنثى (وللزوجة والثلث والأربع ما للواحدة من الربع والثلث . وَأَمَّا الْأَبُ فَلَهُ السُّدُسُ مَعَ الْإِبْنِ وَابْنِ الْإِبْنِ) ومع البنات وبنات الابن يستحق ذلك أيضا لکن إن لم يكن معه غيره يستحق الباقي بالتعصيب (فإن لم يكن معه ابن) ولا ابن (ابن) فهو عصبه كما سياتي . وَأَمَّا الْأُمُّ فَلَهَا الثُّلُثُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا وَلَدٌ وَلَا وَلَدُ ابْنٍ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى وَلَا) معها (اثنان من الإخوة والأخوات سواء كانوا أشقاء أو لأب أو لأم) كانوا وارثين أولا ، فعند وجود العدد المذكور تحجب من الثلث إلى السدس (و) يقيد أخذها الثلث أيضا بما إذا (لم تكن) الأم واردة (في مسألة زوج وأبوين) واليت فيها الزوجة وهي بنتها (ولا) في مسألة (زوج وأبوين) واليت فيها الزوج وهو ابنها (فإن كان معها ولد أو ولد ابن أو اثنان من الإخوة والأخوات فلها) أي الأم (السدس ، وإن كانت في مسألة زوج وأبوين أو زوجة وأبوين) وهي التراوان (فلها) أي للأم (ثلث ما بقي بعد فرض الزوج) فقد ماتت بنتها عنها وعن أبيها وزوجها فيأخذ الزوج النصف ثلاثة لأن مسائلهم من ستة إذ فيها نصف وثلث فيضرب اثنان في ثلاثة فاذا أخذ الزوج النصف بقي ثلاثة ، فلو أخذت الثلث وهو اثنان لزادت على الأب وهو غير مسموح في الشرح لأنه في درجتها وهو ذكر فيستحق مثلها فأعطيناها ثلث الباقي وهو واحد وأخذ هو اثنين (أو الزوجة) أي فرضن الزوجة وهو الربع ومسألتهما من اثني عشر لأن فيها ربما وهو نصيب الزوجة وثلثا وهو نصيب الأم فيضرب ثلاثة في أربعة فاثني عشر يعطى ربهما وهو ثلاثة للزوجة ويقسم ما بقي على الأم والأب للذكر مثل حظ الأنثيين فتأخذ ثلاثة

وَالْبَاقِي لِلْأَبِّ ، فَيَأْخُذُ الزَّوْجُ فِي الْأَوَّلَى النِّصْفَ وَلَهَا السُّدُسُ لِأَنَّهُ ثُلُثُ مَا بَقِيَ وَالْبَاقِي لِلْأَبِّ ، وَفِي الثَّانِيَةِ  
تَأْخُذُ الزَّوْجَةُ الرُّبْعَ ، وَالْأُمُّ الرُّبْعَ لِأَنَّهُ ثُلُثُ مَا بَقِيَ ، وَالْبَاقِي لِلْأَبِّ . وَأَمَّا الْبِنْتُ الْمَفْرَدَةُ فَلَهَا النِّصْفُ ،  
وَالْبَنَتَيْنِ فَصَاعِدَا الثُّلَاثَانِ ، وَلِبْنَتِ الْإِبْنِ فَصَاعِدًا مَعَ بِنْتِ الصُّلْبِ الْمَفْرَدَةِ السُّدُسُ تَكْمَلَةُ الثُّلَاثَيْنِ . وَأَمَّا الْأَخْتُ  
الْمَفْرَدَةُ الشَّقِيقَةُ فَلَهَا النِّصْفُ ، وَالْبَنَتَيْنِ فَصَاعِدَا الثُّلَاثَانِ ، وَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْأَبِّ فَلَهَا النِّصْفُ ، وَلَا ثَلَاثَيْنِ  
فَصَاعِدَا الثُّلَاثَانِ ، وَلِلْأَخْتِ مِنَ الْأَبِّ فَصَاعِدًا مَعَ الشَّقِيقَةِ الْمَفْرَدَةِ السُّدُسُ تَكْمَلَةُ الثُّلَاثَيْنِ . وَالْأَخَوَاتُ  
الْأَشْقَاءُ مَعَ الْبَنَاتِ عَصَبَةٌ ، فَإِنْ فَقَدْنِ الْأَخَوَاتُ مِنَ الْأَبِّ ، مِثَالُهُ بِنْتُ وَأَخْتُ ، لِبْنَتِ النِّصْفِ وَالْبَاقِي  
لِلْأَخْتِ ، بِنْتَانِ وَأَخْتُ شَقِيقَةُ وَأَخْتُ لِأَبٍ ، لِلْبَنَتَيْنِ الثُّلَاثَانِ ، وَالْبَاقِي لِلشَّقِيقَةِ ، وَلَا شَيْءَ لِلْآخَرَى . وَأَمَّا  
الْجِدُّ فَتَارَةٌ يَكُونُ مَعَهُ إِخْوَةٌ وَأَخَوَاتُ وَتَارَةٌ لَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُونُوا مَعَهُ فَلَهُ السُّدُسُ مَعَ الْإِبْنِ وَابْنِ الْإِبْنِ ، وَمَعَ  
عَدَمِهِمَا هُوَ عَصَبَةٌ كَمَا سَبَقَتْ ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ إِخْوَةٌ وَأَخَوَاتُ أَشْقَاءُ أَوْ لِأَبٍ فَتَارَةٌ يَكُونُ مَعَهُمْ ذُو فَرَضٍ  
وَتَارَةٌ لَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ ذُو فَرَضٍ قَاسَمَ الْجِدُّ الْإِخْوَةَ وَعَصَبَ إِنْثَاهُمْ مَا لَمْ يَنْقُصْ مَا يَخْصُهُ بِالْمَقَامَةِ ،

(والباقى للأب فيأخذ الزوج في الأولى النصف) وهو ثلاثة من ستة كما تقدم (ولها السدس) وهو واحد (لأنه  
ثلث ما بقى والباقى للأب) وهو الثلث (وفي الثانية تأخذ الزوجة الربع) وهو ثلاثة (والأم الربع لأنه ثلث  
ما بقى) وهو ثلاثة (والباقى) وهو النصف ستة (لأب . وأما البنت المفردة) عمن يعصبها كأخيها وعن أخت  
تسكون معها (فلهما النصف ، وللبنتين فصاعدا الثلثان ، ولبنت الابن فصاعدا مع بنت الصلب المفردة السدس تسكلة  
الثلثين) . وأما لو كانت بنت الابن مع بنتين فأكثر فلا شيء لهما . (وأما الأخت المفردة الشقيقة فلها النصف  
وللبنتين فصاعدا الثلثان ، وإن كانت من الأب فلها النصف وللبنتين فصاعدا الثلثان ، وللأخت من الأب فصاعدا  
مع الشقيقة المفردة السدس تسكلة الثلثين) وليس للأخت من الأب شيء إذا كانت مع الشقيقة أخ أو أخت  
(والأخوات الأشقاء مع البنات عصبه) الجمع ليس بقيد فيها ، فلو كانت أخت شقيقة وبنت وزوجة وأخ لأب فالبنت  
لها النصف والزوجة الثمن والباقى للأخت الشقيقة ولا شيء للأخ من الأب (فان فقدن) أى الشقيقات  
(فالأخوات من الأب) يقمن بمقامهن في التعصيب (مثاله) أى مثال وجود العصبه مع الغير (بنت وأخت) لأبوين  
أو لأب (لبنت النصف والباقى للأخت) تعصبا (بنتان وأخت شقيقة وأخت) من (الأب ، للبتين الثلثان)  
فرضا (والباقى للشقيقة) تعصبا (ولا شيء للآخرى) وهى الأخت من الأب لحجبها بالشقيقة ، ويقال للأخت  
عصبه مع الغير . (وأما الجد فتارة يكون معه إخوة وأخوات) أشقاء أو لأب (وتارة لا) يكون معه (فان لم  
يكونوا معه فله السدس مع الابن) أو (وابن الابن ومع عدمهما) ولو مع وجود بنت أو بنت ابن (هو عصبه)  
إن انفرد أخذ المال ، وإن كان معه بنت أو بنت ابن أخذ السدس فرضا وما يبق تعصبا (وإن كان معه إخوة وأخوات  
أشقاء أو لأب فتارة يكون معهم ذو فرض) كزوج أو زوجة (وتارة لا) يكون معهم (فان لم يكن معهم ذو فرض)  
بأن كان الجد والاختوة لاغير (قاسم الجد الاخوة) الذكور (وعصب إناهم) فيأخذ مثل حظ الأنثيين (ما لم  
ينقص ما يخصه بالمقامه) للذكور أو بالتعصيب للإناث ،

عَنْ ثُلُثٍ جَمِيعِ الْمَالِ ، فَإِنْ نَقَصَ فَإِنَّهُ يُفَرِّضُ لَهُ الثُّلُثُ ، وَيَجْعَلُ الْبَاقِي لِلْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ؛ مِثَالُهُ جَدٌّ وَأَخْتُ ، أَوْ أُخْتَانِ ، أَوْ ثَلَاثُ ، أَوْ أَرْبَعُ ، أَوْ جَدٌّ وَأَخٌ ، أَوْ أَخَوَانِ ، أَوْ أَخٌ وَأَخْتُ ، أَوْ أَخٌ وَأُخْتَانِ ، فَيُقَاسَمُ فِي هَذِهِ الصُّورِ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ ذُو فَرْضٍ فُضِّلَ لَذِي الْفَرْضِ فَرَضُهُ ثُمَّ يُعْطَى الْجَدُّ مِنَ الْبَاقِي الْأَوْفَرُ لَهُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ : إِمَّا الْمَقَاسِمَةَ ، أَوْ ثُلُثَ مَا يَبْقَى ، أَوْ سُدُسَ جَمِيعِ الْمَالِ ؛ مِثَالُهُ زَوْجٌ وَجَدٌّ وَأَخٌ ، الْمَقَاسِمَةُ خَيْرٌ لَهُ ، بِنْتَانِ وَأَخَوَانِ وَجَدٌّ ، سُدُسُ جَمِيعِ الْمَالِ خَيْرٌ لَهُ ، زَوْجَةٌ وَثَلَاثَةُ إِخْوَةٍ وَجَدٌّ ، ثُلُثُ الْبَاقِي خَيْرٌ لَهُ ، بِنْتَانِ وَأُمٌّ وَجَدٌّ وَإِخْوَةٌ ، لِلْبَنَتَيْنِ الثُّلُثَانِ ، وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ ، وَلِلْجَدِّ السُّدُسُ ، وَتَسْقُطُ الْإِخْوَةُ ؛ وَإِنْ اجْتَمَعَ مَعَهُ الْإِخْوَةُ الْأَشْقَاءُ وَالْإِخْوَةُ الْأَبْ ، فَإِنَّ الْأَشْقَاءَ عِنْدَ الْمَقَاسِمَةِ يَدْخُلُونَ عَلَى الْجَدِّ الْإِخْوَةَ مِنَ الْأَبِ ثُمَّ يَأْخُذُونَ نَصِيْبَهُمْ ؛ مِثَالُهُ جَدٌّ وَأَخٌ شَقِيقٌ وَأَخٌ لَأَبٍ ، لِلْجَدِّ الثُّلُثُ ، وَالثَّلَاثَانِ لِلْأَخِ الشَّقِيقِ الثُّلُثُ الَّذِي خَصَّهُ بِالْقِسْمَةِ ، وَالثَّلَاثُ الَّذِي هُوَ نَصِيبُ الْأَخِ مِنَ الْأَبِ ، لِأَنَّ الشَّقِيقَ يَحْجِبُهُ فَيَعُودُ نَفْعُهُ إِلَيْهِ ، فَإِنْ كَانَ الشَّقِيقُ أَخًا فَرَدَّةً كَمَلَّ لَهَا الْأَخُ مِنَ الْأَبِ النِّصْفَ وَالْبَاقِي لَهُ ،

( عَنْ ثُلُثِ جَمِيعِ الْمَالِ ) سَوَاءٌ سَاوَى الثُّلُثُ أَوْ زَادَ عَلَيْهِ ( فَإِنْ نَقَصَ فَإِنَّهُ يُفَرِّضُ لَهُ الثُّلُثُ وَيَجْعَلُ الْبَاقِي لِلْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ) مِثَالُهُ كَرُونِ الْمَقَاسِمَةِ أَحْسَنُ لِلْجَدِّ ( جَدٌّ وَأَخْتُ ) فَيَأْخُذُ الثَّلَاثَيْنِ وَهِيَ الثُّلُثُ فَيُقَاسِمُهُ أَحْظَ لَهُ ( أَوْ ) جَدٌّ وَ ( أُخْتَانِ ) فَلَهُ النِّصْفُ وَلَهُمَا النِّصْفُ فَيُقَاسِمُهُ لَهُ أَحْظَ ( أَوْ ) جَدٌّ وَ ( ثَلَاثُ ) أَخَوَاتٍ فَلَهُ الْحِصَانُ وَلَهُنَّ ثَلَاثَةُ أُنْحَاسٍ فَيُقَاسِمُهُ لَهُ أَحْظَ مِنَ الثُّلُثِ ( أَوْ ) جَدٌّ وَ ( أَرْبَعُ ) مِنَ الْأَخَوَاتِ فَلَهُ الثُّلُثُ وَلَهُنَّ الثَّلَاثَانِ فَلَمْ يَنْقِصْ عَنْ الثُّلُثِ ( أَوْ جَدٌّ وَأَخٌ أَوْ أَخَوَانِ أَوْ أُخْتُ وَأَخْتُ أَوْ أَخٌ وَأُخْتَانِ فَيُقَاسَمُ فِي هَذِهِ الصُّورِ ) الْخَمْسَانِ ( لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ) هَذَا حَكْمُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ ذُو فَرْضٍ ( وَإِنْ كَانَ مَعَهُ ) أَيْ الْجَدُّ ( ذُو فَرْضٍ ) وَاحِدٌ أَوْ مُتَعَدِّدٌ ( فَرَضٌ ) أَيْ قَدَرٌ ( لَذِي الْفَرْضِ فَرَضُهُ ، ثُمَّ يُعْطَى الْجَدُّ مِنَ الْبَاقِي ) بَعْدَ اخْرَاجِ الْفَرْضِ ( الْأَوْفَرُ لَهُ ) أَيْ الْأَحْظَ لَهُ ( مِنْ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ : إِمَّا الْمَقَاسِمَةَ ، أَوْ ثُلُثَ مَا يَبْقَى ، أَوْ سُدُسَ جَمِيعِ الْمَالِ ؛ مِثَالُهُ ) أَيْ مِثَالُ مَا إِذَا كَانَ مَعَ الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ ذُو فَرْضٍ ( زَوْجٌ وَجَدٌّ وَأَخٌ ) مَسْأَلُهُمْ مِنْ اثْنَيْنِ ، وَتَصِيعٌ مِنْ أَرْبَعَةٍ لِلزَّوْجِ النِّصْفَ وَالْجَدُّ إِذَا قَاسَمَ أَخَذَ الزَّيْعَ ، وَهُوَ أَحْظَ لَهُ مِنْ سُدُسِ الْمَالِ وَثُلُثَ مَا يَبْقَى وَهُوَ سُدُسُ أَبْيَا ( الْمَقَاسِمَةُ خَيْرٌ لَهُ . بِنْتَانِ وَأَخَوَانِ وَجَدٌّ سُدُسُ جَمِيعِ الْمَالِ خَيْرٌ لَهُ ) أَصْلُهَا مِنْ سِتَّةٍ لِأَنَّ سُدُسَ الْمَالِ خَيْرٌ لِلْجَدِّ فَلَهُ وَاحِدٌ وَلِلْبَنَتَيْنِ أَرْبَعَةٌ وَلِلْأَخَوَيْنِ وَاحِدٌ يَنْكَسِرُ عَلَى مَخْرَجِ النِّصْفِ فَيَضْرِبُ اثْنَانِ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ فَتَصِيعٌ مِنْ اثْنَيْنِ عَشَرَ فَالْجَدُّ الْأَحْظَ لَهُ السُّدُسُ وَهُوَ اثْنَانِ فَهُمَا خَيْرٌ لَهُ مِنَ الْمَقَاسِمَةِ لِأَنَّهُ يَنْوِبُهُ فِيهَا وَاحِدٌ وَثُلُثٌ ، وَكَذَلِكَ ثُلُثٌ ، مَا يَبْقَى ( زَوْجَةٌ وَثَلَاثَةُ إِخْوَةٍ وَجَدٌّ ثُلُثُ الْبَاقِي خَيْرٌ لَهُ . بِنْتَانِ وَأُمٌّ وَجَدٌّ وَإِخْوَةٌ ) ثَلَاثَةٌ فَأَكْثَرُ ( لِلْبَنَتَيْنِ الثُّلُثَانِ وَلِلْأُمِّ السُّدُسُ وَلِلْجَدِّ السُّدُسُ وَتَسْقُطُ الْإِخْوَةُ ، وَإِنْ اجْتَمَعَ مَعَهُ الْإِخْوَةُ الْأَشْقَاءُ وَالْإِخْوَةُ الْأَبْ فَإِنَّ الْأَشْقَاءَ عِنْدَ الْمَقَاسِمَةِ يَدْخُلُونَ عَلَى الْجَدِّ الْإِخْوَةَ مِنَ الْأَبِ ثُمَّ يَأْخُذُونَ نَصِيْبَهُمْ ؛ مِثَالُهُ جَدٌّ وَأَخٌ شَقِيقٌ وَأَخٌ لَأَبٍ لِلْجَدِّ الثُّلُثُ وَالثَّلَاثَانِ لِلْأَخِ الشَّقِيقِ الثُّلُثُ الَّذِي خَصَّهُ بِالْقِسْمَةِ ، وَالثَّلَاثُ الَّذِي هُوَ نَصِيبُ الْأَخِ مِنَ الْأَبِ لِأَنَّ الشَّقِيقَ يَحْجِبُهُ فَيَعُودُ نَفْعُهُ إِلَيْهِ فَإِنْ كَانَ الشَّقِيقُ أَخًا فَرَدَّةً كَمَلَّ لَهَا الْأَخُ مِنَ الْأَبِ النِّصْفَ وَالْبَاقِي لَهُ ) وَلَوْلَا أَنْعَاها الْجَدُّ الثُّلُثُ فَلَا وَجَدَّ عَدَّتُهُ عَلَى الْجَدِّ ؛ فَأَصْلُ الْمَسْأَلَةِ مِنْ خَمْسَةِ عَدَدِ الرُّؤُوسِ وَتَصِيعٌ مِنْ عَشْرَةٍ فَتَأْخُذُ هِيَ اثْنَيْنِ فِي الْمَقَاسِمَةِ وَيَأْخُذُ الْأَخُ أَرْبَعًا يُعْطِيهَا مِنْهَا ثَلَاثَةً وَيَأْخُذُ سَهْمًا وَاحِدًا ،

وَلَا يُفْرَضُ لِلْأُخْتِ مَعَ الْجَدِّ إِلَّا فِي الْأَكْدَرِيَّةِ ، وَهِيَ زَوْجُ أُمٍّ وَجَدٍّ وَأُخْتٍ شَقِيْقَةٍ ؛ فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ ، وَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ ، وَلِلْجَدِّ السُّدُسُ اسْتِغْرَاقُ الْمَسَالِ . وَلَيْسَ هُنَا مِنْ يَحْبِبُ الْأُخْتِ عَنْ فَرَضِهَا ؛ فَتَعُولُ الْمَسْأَلَةُ بِنَصِيبِ الْأُخْتِ ، فَتَقْسَمُ مِنْ تِسْعَةٍ ، لِلزَّوْجِ ثَلَاثَةٌ مِنَ التَّسْعَةِ ، وَلِلْأُمِّ اثْنَانِ يَبْقَى أَرْبَعَةٌ ، وَهِيَ نَصِيبُ الْأُخْتِ وَالْجَدِّ ، فَتَجْمَعُ وَتَقْسَمُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ لِلذِّكْرِ مِثْلُ حِظِّ الْأُنثِيَيْنِ . وَأَمَّا الْجَدَّةُ فَإِنْ كَانَتْ أُمُّ الْأُمِّ أَوْ أُمُّ الْأُمِّ وَهَكَذَا ، أَوْ أُمُّ الْأَبِّ وَهَكَذَا ، أَوْ أُمُّ أَبِي الْأَبِّ وَهَكَذَا فَلَهَا السُّدُسُ ، وَإِنْ اجْتَمَعَ جَدَّتَانِ فِي دَرَجَةٍ فَلَهُمَا السُّدُسُ مِثْلُ أُمِّ أَبِي أُمٍّ ، أَوْ أُمِّ أُمٍّ ، وَأُمُّ أَبِي أَبِي ، وَإِنْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا أَقْرَبَ ، فَإِنْ كَانَتْ الْقُرْبَى مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ اسْقَطَتِ الْبُعْدَى ، مِثْلُ أُمِّ أُمٍّ وَأُمِّ أُمٍّ ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ جِهَةِ الْأَبِّ لَمْ تُسْقَطِ الْبُعْدَى بَلْ يَشْتَرِكَانِ فِي السُّدُسِ مِثْلُ أُمِّ أَبِي أُمٍّ وَأُمِّ أُمٍّ . وَأَمَّا الْجَدَّةُ الَّتِي هِيَ أُمُّ أَبِي الْأُمِّ فَلَا تَرُثُ بَلْ هِيَ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ كَمَا سَبَقَ . وَأَمَّا الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ مِنَ الْأُمِّ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُنَّ السُّدُسُ وَلِلْأُثْنَيْنِ فَصَاعِدًا الثُّلُثُ ذُكُورُهُمْ وَإِنَاثُهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ . فَتُلْخَصُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ النِّصْفَ فَرَضُ خَمْسَةِ الزَّوْجِ فِي حَالَةٍ وَالْبَنْتُ وَبَنَتُ الْأُبْنِ وَالْأُخْتُ الشَّقِيْقَةُ أَوْ لِأَبٍ ، وَالرُّبْعُ فَرَضُ اثْنَيْنِ ، الزَّوْجِ فِي حَالَةٍ وَالزَّوْجَةُ فِي حَالَةٍ ، وَالْأُثْنَانُ فَرَضُ الزَّوْجَةِ فِي حَالَةٍ ؛

( ولا يفرض للأخت ) الشقيقة أو لأب ( مع الجد ) إلا في الأكدرية ، وهي زوج أُمٍّ وجدٍّ وأخت شقيقة ؛ فللزواج النصف وللأم الثلث وللجد السدس استغراق المسال ) ولم يبق منه شيء ( وليس هنا من يحبب الأخت عن فرضها فتعول المسألة بنصيب الأخت ) أصلها من ستة وتعول بثلاثة ( فتقسم من تسعة للزوج ثلاثة من التسعة وللأم اثنان يبقى أربعة وهي نصيب الأخت والجد فتجمع وتقسم بينها وبينه ) أي الجد فتتيسر على مخرج الثلث فتضرب ثلاثة في تسعة فتبلغ سبعة وثمانين ومنها تصح ( للذكر مثل حظ الأنثيين . وأما الجدَّة ، فإن كانت أم الأم أو أم أم الأم ، وهكذا ، أو أم الأب ، أو أم أم الأب وهكذا ، أو أم أبي الأب وهكذا ؛ فلها السدس ) فرضا ( وإن اجتمع جدتان في درجة فلهما السدس ) اشتراكا ( مثل أم أب ، وأم أم ، أو أم أم أب ، وأم أبي أب ، وإن كانت إحداهما أقرب في درجة ) فإن كانت القرى من جهة الأم أسقطت البعدى ( من جهة الأب ) ( بل يشتركان في السدس مثل : أم أب ، وأم أم أم . وأما الجدَّة التي هي أم أبي الأم فلا ترث بل هي من ذوى الأرحام كما سبق . وأما الإخوة والأخوات من الأم فللواحد منهم السدس وللأثنين فصاعدا الثلث ذكورهم وإناثهم فيه سواء فتلخص من ذلك ) أي تحصل وعلم ( أن النصف فرض خمسة الزوج في حالة ) وهي ما إذا لم يكن لزوجته فرع وارث ( والبنت وبنت الابن والأخت الشقيقة أو لأب . والرابع فرض اثنين الزوج في حالة ) وهي ما إذا كان لزوجته فرع وارث ( والزوجة في حالة ) وهي ما إذا كان الزوج ليس له فرع وارث ( والثن فرض الزوج في حالة ) وهي ما إذا كان لزوجها فرع وارث ،

وَالثَّلَاثَانُ قَرَضُ أَرْبَعَةٍ : الْبَنَاتُ فَصَاعِدًا ، أَوْ بَنَاتُ الْإِبْنِ فَصَاعِدًا ، وَالْأَخْتَانُ فَصَاعِدًا الشَّقِيقَتَانِ أَوْ لِلْأَبِ ،  
وَالثَّلَاثُ قَرَضُ اثْنَيْنِ الْأُمِّ فِي حَالٍ وَاثْنَانِ فَأَكْثَرُ مِنْ وَلَدِ الْأُمِّ ، وَقَدْ يُفْرَضُ لِلْجَدِّ مَعَ الْأَخَوَةِ ، وَالسَّدَسُ  
قَرَضُ سَبْعَةٍ : الْأَبُ فِي حَالَةٍ ، وَالْجَدُّ فِي حَالَةٍ ، وَالْأُمُّ فِي حَالَةٍ ، وَالْجَدَّةُ فِي سَالَةٍ ، وَلَبْنَتُ الْإِبْنِ فَصَاعِدًا مَعَ  
بَنَتِ الصُّلْبِ ، وَلَا أُخْتُ أَوْ أَخَوَاتُ لَأَبٍ مَعَ شَقِيقَةٍ فَرَدَةٍ ، وَارَاحِدٌ مِنَ الْإِخْوَةِ الْأُمِّ .

( فَصْلٌ : فِي الْحَجَبِ ) لَا يَرِثُ الْأَخُ مِنَ الْأُمِّ مَعَ أَرْبَعَةٍ : الْوَلَدُ وَوَلَدُ الْإِبْنِ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى وَالْأَبُ  
وَالْجَدُّ ، وَلَا يَرِثُ الْأَخُ الشَّقِيقُ مَعَ ثَلَاثَةٍ : الْإِبْنُ وَابْنُ الْإِبْنِ وَالْأَبُ ، وَلَا يَرِثُ الْأَخُ مِنَ الْأَبِ مَعَ أَرْبَعَةٍ :  
هُؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ وَالْأَخُ الشَّقِيقُ : وَلَا يَرِثُ ابْنُ الْإِبْنِ فَصَاعِدًا مَعَ الْإِبْنِ . وَلَا مَعَ ابْنِ ابْنٍ أَقْرَبَ مِنْهُ ، وَلَا الْجَدَّاتُ  
كُلُّهُنَّ مِنْ أَىِّ جِهَةٍ كُنَّ مَعَ الْأُمِّ ، وَلَا الْجَدُّ وَالْجَدَّةُ الَّتِي مِنْ جِهَةِ الْأَبِ مَعَ الْأَبِ ، وَلِذَا اسْتَكْمَلَ الْبَنَاتُ  
الثَّلَاثِينَ لَمْ تَرِثْ بَنَاتُ الْإِبْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي دَرَجَتَيْنِ ، أَوْ اسْتَكْمَلَ ذَكَرٌ يَعْصِبُهُنَّ لِلذَّكَرِ مِثْلَ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثِينَ ؛  
مِثَالُهُ بَنَاتَانِ وَبَنَتُ ابْنِ الْبَنَتَيْنِ الثَّلَاثَانِ ، وَلَا شَيْءَ . لَبْنَتُ الْإِبْنِ ، فَلَوْ كَانَ مِنْهَا ابْنٌ أَوْ ابْنُ ابْنٍ كَانَ الْبَاقِي ،

( وَالثَّلَاثَانُ فَرَضُ أَرْبَعَةٍ : الْبَنَاتُ فَصَاعِدًا ، أَوْ بَنَاتُ الْإِبْنِ فَصَاعِدًا ، وَالْأَخْتَانُ فَصَاعِدًا الشَّقِيقَتَانِ أَوْ لِلْأَبِ ؛ وَالثَّلَاثُ  
فَرَضُ اثْنَيْنِ الْأُمِّ فِي حَالٍ ) وَهِيَ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْبَيْتِ فَرِجٌ وَارِثٌ وَلَا سَدَسٌ مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ ( وَاثْنَانِ ذَكَرًا  
مِنْ وَلَدِ الْأُمِّ ، وَقَدْ يُفْرَضُ لِلْجَدِّ مَعَ الْأَخَوَةِ ) وَذَلِكَ إِذَا زَادَوا عَلَى مِثَالِيَةِ كَثِيرَةٍ وَعَشْرَةِ أُخْرَى ( وَالسَّدَسُ فَرَضُ سَبْعَةٍ  
الْأَبِ فِي سَالَةٍ ) وَهِيَ مَا إِذَا كَانَ لِلْبَيْتِ وَلَدٌ أَوْ وَلَدُ ابْنٍ ( وَالْجَدُّ فِي سَالَةٍ ) وَهِيَ مَا إِذَا مَاتَ الْبَيْتُ مِنْ ذَكَرٍ فِي الْأَبِ  
( وَالْأُمُّ فِي حَالَةٍ ) وَهِيَ مَا إِذَا مَاتَ عَمَّنْ ذَسَعَكَرَ فِي الْأَبِ أَوْ كَانَ لِبَيْتٍ عَصَبَةٌ مِنَ الْأَخَوَاتِ وَالْأَخَوَاتِ ( وَالْجَدَّةُ  
فِي حَالَةٍ ) وَهِيَ مَا إِذَا انْفَرَدَتْ ( وَلَبْنَتُ الْإِبْنِ فَصَاعِدًا مَعَ بَنَاتِ الصُّلْبِ ، وَلَا أُخْتُ أَوْ أَخَوَاتُ لَأَبٍ مَعَ شَقِيقَةٍ فَرَدَةٍ  
وَلَوْ أَحَدٌ مِنَ الْإِخْوَةِ لِلْأُمِّ ) .

( فَصْلٌ : فِي الْحَجَبِ ) . وَهُوَ مِنَ الْمَهْمَاتِ فِي الْفَرَائِضِ ( لَا يَرِثُ الْأَخُ مِنَ الْأُمِّ مَعَ أَرْبَعَةٍ الْوَلَدُ ) ذَكَرًا كَانَ  
أَوْ أُنْثَى ( رَوَلَدُ الْإِبْنِ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى : وَالْأَبُ وَالْجَدُّ ) فَابْنُ رَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ يَعْصِبُهُ حَجَبٌ ، حَرَمَانٌ ( وَلَا يَرِثُ  
الْأَخُ الشَّقِيقُ مَعَ ثَلَاثَةٍ : الْإِبْنُ ، وَابْنُ الْإِبْنِ ، وَالْأَبُ ، وَلَا يَرِثُ الْأَخُ مِنَ الْأَبِ مَعَ أَرْبَعَةٍ : هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ ، وَالْأَخُ الشَّقِيقُ .  
وَلَا يَرِثُ ابْنُ الْإِبْنِ فَصَاعِدًا مَعَ الْإِبْنِ . وَلَا مَعَ ابْنِ ابْنٍ أَقْرَبَ مِنْهُ . وَلَا ) تَرِثُ ( الْجَدَّاتُ كُلُّهُنَّ مِنْ أَىِّ جِهَةٍ كُنَّ  
مَعَ ) وَجُودِ ( الْأُمِّ ، وَلَا الْجَدُّ وَالْجَدَّةُ الَّتِي مِنْ جِهَةِ الْأَبِ مَعَ الْأَبِ ) وَلَا يَعْصِبُ الْأَبُ وَلَا الْجَدُّ الْجَدَّةَ مِنْ جِهَةِ  
الْأُمِّ ( وَإِذَا اسْتَكْمَلَ الْبَنَاتُ الثَّلَاثِينَ لَمْ تَرِثْ بَنَاتُ الْإِبْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي دَرَجَتَيْنِ أَوْ أَسْفَلَ مِنْهُنَّ ذَكَرٌ ) ثَلَاثَةٌ  
( يَعْصِبُهُنَّ لِلذَّكَرِ مِثْلَ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثِينَ ؛ مِثَالُهُ ) أَىِّ مِثَالٍ حَجَبُ بَنَاتِ الْإِبْنِ مَعَ أَكْثَرِ مِنْ بَنَتِ ( بَنَاتَانِ وَبَنَتُ ابْنِ الْبَنَتَيْنِ  
الثَّلَاثَانِ . وَلَا شَيْءَ . لَبْنَتُ الْإِبْنِ ) أَصْلُهَا مِنْ ثَلَاثَةِ عَرِيجِ الثَّلَاثِ لَهَا الثَّلَاثَانُ فَيَبْقَى وَاحِدٌ فَيُرَدُّ عَلَيْهِمَا لِيُسَكَّرَ عَلَى  
عَرِيجِ النِّصْفِ وَهُوَ اثْنَانِ فَيُضْرَبُ فِي أَصْلِ السَّأَلَةِ فَتَسْجَعُ مِنْ سِتَّةٍ ( فَلَوْ كَانَ مَعَهَا ) أَىِّ بَنَتِ الْإِبْنِ ( ابْنُ ابْنِ ) كَأَخِيهَا  
أَوْ ابْنِ عَمِّهَا وَهُوَ فِي دَرَجَتِهَا ( أَوْ ابْنُ ابْنِ ابْنِ ) كَابْنِ أَخِيهَا أَوْ ابْنِ ابْنِ عَمِّهَا وَهُوَ أَزَلُّ مِنْهَا فِي الدَّرَجَةِ ( كَانَ الْبَاقِي )  
بَعْدَ قَرَضِ الْبَنَتَيْنِ وَهُوَ الثَّلَاثُ

لَهَا وَلَهُ ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ، وَإِذَا اسْتَكْمَلَتِ الْأَخَوَاتُ الْأَشْقَاءُ الثَّلَاثِينَ لَمْ يَرِثِ الْأَخَوَاتُ مِنَ الْأَبِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ أَخٌ لهنَّ فَيَعْصِبُهُنَّ ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ، وَمَنْ لَارِثٌ أَصْلًا لَا يَحْجِبُ أَحَدًا . وَمَنْ يَرِثُ لِسَكْنَتِهِ مُحْجُوبٌ لَا يَحْجِبُ أَبًا حَجَبَ حَرَمَانٌ لَكِنَّهُ قَدْ يَحْجِبُ حَجَبَ تَقْيِصٍ مِثْلُ الْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ مَعَ الْأَبِ وَالْأُمُّ لَا يَرِثُونَ وَيَحْجِبُونَ الْأُمَّ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى السُّدُسِ . وَمَتَى زَادَتِ الْفُرُوضُ عَلَى السَّهَامِ ، أُعِيلَتْ بِالْجُزْءِ الرَّائِدِ مِثْلُ مَسْأَلَةِ الْمُبَاهَلَةِ ؛ وَهِيَ زَوْجٌ وَأُمٌّ وَأَخْتُ شَقِيقَةٍ ، فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ ، وَلِلأَخْتِ النِّصْفُ اسْتِغْرَاقُ الْمَالِ ، وَالْأُمُّ لَا تَحْجِبُ فَيَفْرَضُ لَهَا الثَّلَاثُ فَتَعَالُ بِفَرْضِ الْأُمِّ ؛ فَتَنْقَسِمُ مِنْ ثَمَانِيَةٍ لِلزَّوْجِ ثَلَاثَةٌ وَلِلأَخْتِ ثَلَاثَةٌ وَلِلْأُمِّ اثْنَانِ .

(فصل : في العصبات) وَالْعَصْبَةُ مَنْ يَأْخُذُ بِجَمِيعِ الْمَالِ إِذَا انفرد أو ما يفضل عن صاحب الفرض إذا اجتمع معه ، فَإِنْ لَمْ يَفْضَلْ عَنْ صَاحِبِ الْفَرْضِ شَيْءٌ سَقَطَتِ الْعَصَبَاتُ ، وَأَقْرَبُهُمُ الْإِبْنُ ثُمَّ ابْنُ الْإِبْنِ وَإِنْ سَقَطَ ، ثُمَّ الْأَبُ ، ثُمَّ الْجَدُّ وَإِنْ عَلَا ، وَالْأَخُ لِلأَبَوَيْنِ ثُمَّ لِلأَبِ ، ثُمَّ ابْنُ الْأَخِ لِلأَبَوَيْنِ ثُمَّ ابْنُ الْأَخِ لِلأَبِ ثُمَّ الْعَمُّ ، ثُمَّ

(لَهَا وَلَهُ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ . وَإِذَا اسْتَكْمَلَتِ الْأَخَوَاتُ الْأَشْقَاءُ الثَّلَاثِينَ لَمْ يَرِثِ الْأَخَوَاتُ مِنَ الْأَبِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ أَخٌ لهنَّ فَيَعْصِبُهُنَّ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ) . وَلَا يَعْصِبُهُنَّ إِلَّا أَخُوهُنَّ لِلْمَسَاوِي لهنَّ (وَمَنْ لَارِثٌ أَصْلًا) كَمَنْ قَامَ بِهِ مَانِعٌ مِنْ كُفْرٍ أَوْ قَتْلٍ أَوْ رَقٍّ (لَا يَحْجِبُ أَحَدًا) مِنَ الْوَرِثَةِ لَا حَجَبَ حَرَمَانٍ . وَلَا حَجَبَ تَقْيِصٍ (وَمَنْ يَرِثُ لِسَكْنَتِهِ مُحْجُوبٌ) حَجَبَ حَرَمَانٍ (لَا يَحْجِبُ) غَيْرُهُ (أَيْضًا حَجَبَ حَرَمَانٍ لَكِنَّهُ قَدْ يَحْجِبُ) غَيْرُهُ (حَجَبَ تَقْيِصٍ مِثْلُ الْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ مَعَ الْأَبِ وَالْأُمُّ لَا يَرِثُونَ) لِحَجَبِ الْأَبِ لَهُمْ (وَيَحْجِبُونَ الْأُمَّ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى السُّدُسِ) لِأَنَّهُمْ عِدَدٌ مِنَ الْإِخْوَةِ ، وَكُلُّ عِدَدٍ مِنْهُمْ يَحْجِبُهَا مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى السُّدُسِ (وَمَتَى زَادَتِ الْفُرُوضُ) أَيْ أَصْحَابُهَا (عَلَى السَّهَامِ) أَيْ الْأَنْصِبَاءُ (أُعِيلَتْ) أَيْ زِيدَ فِي سَهَامِهَا (بِالْجُزْءِ الرَّائِدِ) وَحِينَئِذٍ يَدْخُلُ النِّقْصُ عَلَى جَمِيعِ الْوَرِثَةِ كَمَا يَدْخُلُ عَلَى أَرْبَابِ الدِّيُونِ فِي التَّفْلِيسِ (مِثْلُ مَسْأَلَةِ الْمُبَاهَلَةِ ، وَهِيَ زَوْجٌ وَأُمٌّ وَأَخْتُ شَقِيقَةٍ ، فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ وَلِلأَخْتِ) الشَّقِيقَةُ (النِّصْفُ اسْتِغْرَاقُ الْمَالِ وَ) بَقِيَتْ (الْأُمُّ) وَهِيَ (لَا تَحْجِبُ) أَصْلُ الْمَسْأَلَةِ مِنْ مِثْلِ بَضْرِبِ مَخْرَجِ النِّصْفِ وَهُوَ اثْنَانِ فِي مَخْرَجِ الثَّلَاثِ ثَلَاثَةٌ نَعْمَهَا ، ثَلَاثَةٌ لِلزَّوْجِ وَثَلَاثَةٌ لِلشَّقِيقَةِ فَلَا يَبْقَى لِلْأُمِّ شَيْءٌ ، (فَيَفْرَضُ لَهَا الثَّلَاثُ) وَهُوَ اثْنَانِ (فَتَعَالُ بِفَرْضِ الْأُمِّ فَتَنْقَسِمُ مِنْ ثَمَانِيَةٍ لِلزَّوْجِ ثَلَاثَةٌ وَلِلأَخْتِ ثَلَاثَةٌ ، وَلِلْأُمِّ اثْنَانِ) وَسميت هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ بِالْمُبَاهَلَةِ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ خَالَفَ فِيهَا بَعْدَ مَوْتِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، فَقِيلَ لَهُ النَّاسُ عَلَى خِلَافِ رَأْيِكَ ، فَقَالَ إِنْ شَاءُوا فَلْنَدْعُ أَبْنَاءَنَا الْحِ الْآيَةَ .

(فصل : في العصبات) أَيُّ فِي بَيَانِ أَرْثَهُمْ وَهِيَ ثَلَاثَةٌ : عَصْبَةُ بِنَفْسِهِ ، وَعَصْبَةُ بِنَفْسِهِ ، وَعَصْبَةُ بِنَفْسِهِ . (وَالْعَصْبَةُ) بِنَفْسِهِ (مَنْ يَأْخُذُ بِجَمِيعِ الْمَالِ إِذَا انفرد أو ما يفضل عن صاحب الفرض إذا اجتمع معه ، فَإِنْ لَمْ يَفْضَلْ عَنْ صَاحِبِ الْفَرْضِ شَيْءٌ سَقَطَتِ الْعَصَبَاتُ . وَأَقْرَبُهُمُ الْإِبْنُ ثُمَّ ابْنُ الْإِبْنِ وَإِنْ سَقَطَ ، ثُمَّ الْأَبُ ، ثُمَّ الْجَدُّ (أَبُو الْأَبِ) وَإِنْ عَلَا وَالْأَخُ لِلأَبَوَيْنِ ، ثُمَّ لِلأَبِ ، ثُمَّ ابْنُ الْأَخِ لِلأَبَوَيْنِ ، ثُمَّ ابْنُ الْأَخِ لِلأَبِ ، ثُمَّ الْعَمُّ ، ثُمَّ

أَبْنَهُ وَإِنْ سَفَلَ ، ثُمَّ عَمَّ الْأَبَ ثُمَّ أَبْنَهُ وَهَكَذَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَصَبَاتٌ نَسَبَ ، فَعَصَبَاتُ الْوَلَاءِ ، فَمَنْ عَتَقَ عَلَيْهِ عَبْدٌ إِمَّا بِاعْتَاقٍ أَوْ تَذْيِيرٍ أَوْ كِتَابَةٍ أَوْ اسْتِيلَادٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ فَوَلَاؤُهُ لَهُ ، فَإِذَا مَاتَ هَذَا الْعَتِيقُ وَلَيْسَ لَهُ وَارِثٌ ذُو فَرْضٍ وَلَا عَصَبَةٌ وَرَثَهُ الْمُعْتَقُ بِالْوَلَاءِ ، فَإِنْ كَانَ الْمُعْتَقُ مَيِّتًا انْتَقَلَ الْوَلَاءُ إِلَى عَصَبَاتِهِ دُونَ سَائِرِ الْوَرَثَةِ ، يُقَدِّمُ الْأَقْرَبُ فَلَا اقْرَبُ عَلَى التَّرْتِيبِ الْمُتَقَدِّمِ إِلَّا أَنْ الْأَخَ يُشَارِكُ الْجَدَّ وَهَذَا الْأَخُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْجَدِّ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمُعْتَقِ عَصَبَةٌ نَسَبَ انْتَقَلَ إِلَى مُعْتَقِ الْمُعْتَقِ ، ثُمَّ إِلَى عَصَبَتِهِ ، وَلِلْمُعْتَقِ أَيْضًا الْوَلَاءُ عَلَى أَوْلَادِ الْعَتِيقِ . فَيُقَدِّمُ مُعْتَقُ الْأَبِ عَلَى مُعْتَقِ الْأُمِّ ؛ فَلَوْ تَزَوَّجَ عَبْدٌ بِمُعْتَقَةٍ فَأَتَتْ بِوَلَدٍ ، فَوَلَاؤُهُ لِمُعْتَقِ الْأُمِّ ، فَلَوْ عَتَقَ أَبُوهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَخْرَجَ الْوَلَاءُ مِنْ مُعْتَقِ الْأُمِّ إِلَى مُعْتَقِ الْأَبِ ، وَلَا تَرِثُ الْمَرْأَةُ بِالْوَلَاءِ إِلَّا مَنْ عَتَقَتْهَا وَأَوْلَاهَا وَعَتَقَابُهُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا اقْرَبُ وَلَا وَلَاءٌ عَلَيْهِ انْتَقَلَ مَالُهُ إِلَى بَيْتِ الْمَالِ إِرْنَا الْمُسْلِمِينَ ، إِنْ كَانَ السُّلْطَانُ عَادِلًا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَادِلًا رَدَّ عَلَى ذَوِي الْفُرُوضِ مِنْ غَيْرِ الزَّوْجَيْنِ عَلَى قَدَرِ فُرُوضِهِمْ إِنْ كَانَ ثُمَّ ذُو فَرْضٍ وَإِلَّا فَيُصْرَفُ إِلَى ذَوِي الْأَرْحَامِ ،

ابنه ، وإن سفل ، ثم عم الأب ، ثم ابنه وهكذا . فإن لم يكن له عصبات نسب فعصبات الولاء ) يرجع إليها عبد الله عصبات النسب ( فمن عتق عليه عبد : إما باعتاق ) منه ( أو تذيير ) بأن قال مالك العبد له أت حر بعد موته وبموتيه بموته ( أو كِتَابَةٍ ) بأن كتبه على مائة درهم في شهرين فأذاها ( أو استيلاد ) منه لجاريته فعتقت بموته ( أو غير ذلك ) كالتعليق بصفة ( فولأؤه ) أي العبد ( له ) أي للسيد ( فإذا مات هذا العتيق وليس له وارث ذو فرض ولا ) وارث ( عصبه ورثه المعتق بالولاء ، فإن كان المعتق ميتا انتقل الولاء إلى عصباته ) للمعتقين بأنفسهم ( دون سائر الورثة ) كالبنات والأخت ( يقدم الأقرب فالأقرب على الترتيب المتقدم ) في النسب ( إلا أن الأخ ) في باب الفرض ( يشارك الجد ، وهذا الأخ مقدم على الجد ) سواء كان الأخ شقيقا أو لأب وكذا ابنه يقدم على الجد ( فإن لم يكن للجد عصبه نسب انتقل ) الولاء ( إلى معتق المعتق ، ثم ) إن لم يكن لمعتق المعتق موجودا انتقل ( إلى عصبته ، وله معتق أيضا الولاء على أولاد المعتق ) كما له الولاء على العتيق ( فيقدم معتق الأب على معتق الأم فلو تزوج عبد بمعتقة فأنزل بولد فولأؤه لمعتق الأم ، فلو عتق أبوه بعد ذلك أخرج الولاء من معتق الأم إلى معتق الأب ) لما تقدم من تقديم معتق الأب على معتق الأم . ( ولا ترث المرأة بالولاء إلا من عتقها وأولاده ) الذين ليس لهم ورثة من النسب ( وعتقائه ) كأن أعتق عتقها عبدا ومات عتقها ولم يكن له ورثة من النسب ثم مات عتيق العتيق كذلك وغير موجودة فترثه بالولاء . وأما عتقاء أصولها فلا ترثهم بالولاء ( فإذا لم يكن له بيت أقارب ولا ولأء عليه انتقل ماله ) كله أو ما بقي منه ( إلى بيت المال إرنا المسلمين ) يصرف في مصالحهم ، ويجوز تخصيص طائفة منهم به ( إن كان السلطان عادلا ) يعطى كل ذي حق حقه ( فإن لم يكن عادلا رد ) الفاضل ( على ذوي الفروض ) حالة كونهم ( من غير الزوجين ) لأنهما ليسا من الأقارب ويكون الرد ( على قدر فروضهم ) كأم وبنت ، فهي من ستة للأُم السدس واحد وللبنت النصف ثلاثة يبق اثنين فترد عليها بهذه النسبة فترد الستة إلى أربعة ويعطى للأم واحد وللبنت ثلاثة ونفعل ذلك ( إن كان ثم ذو فرض وإلا فيصرف ) المال ( إلى ذوي الأرحام ) فيقدم الرد على توريث ذوي الأرحام فيقام



فِيُقَامُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَقَامَ مَنْ يُدْلَى بِهِ ، فَيُجْعَلُ وَلَدُ الْبَنَاتِ وَالْأَخَوَاتِ كَأُمَّهَاتِهِمْ وَبَنَاتُ الْإِخْوَةِ وَالْأَعْمَامِ  
كَأَبَائِهِمْ ، وَأَبُو الْأُمِّ وَالْحَالِ وَالْحَالَةُ كَالْأُمِّ ، وَالْعَمُّ لِلْأُمِّ وَالْعَمَّةُ كَالْأَبِ ، وَلَا يَرِثُ أَحَدٌ بِالتَّعْصِيبِ وَنَحْوِهِ أَقْرَبُ  
مِنْهُ ، وَلَا يُعْصَبُ أَحَدٌ أَخْتَهُ إِلَّا الْإِبْنُ وَالْإِبْنَةُ وَالْأَخُ ، فَإِنَّهُمْ يُعْصَبُونَ أَخَوَاتِهِمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ  
الْأُنثَى ، وَيُعْصَبُ ابْنُ الْإِبْنِ مَنْ يَحَازِيهِ مِنْ بَنَاتِ عَمِّهِ ، وَيُعْصَبُ مَنْ فَوْقَهُ مِنْ عَمَّاتِهِ وَبَنَاتِ عَمِّ أَبِيهِ ، إِذَا لَمْ  
يَكُنْ لَهُنَّ فَرَضٌ ، وَلَا يُشَارِكُ عَاصِبُ ذَا فَرَضٍ إِلَّا الْمُشْرَكَةَ ؛ وَهِيَ زَوْجُ وَامٍ أَوْ جَدَّةٌ وَائْتَانُ فَأَكْثَرُ مِنَ  
الْإِخْوَةِ لِلْأُمِّ وَأَخٍ شَقِيقٌ فَأَكْثَرُ ، وَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ ، وَلِلْأُمِّ أَوْ الْجَدَّةِ السُّدُسُ وَالْإِخْوَةُ لِلْأُمِّ الثَّلَاثُ بِشَارِكِهَا فِيهِ  
الشَّقِيقُ ، وَمَنْ وَجَدَ فِي شَخْصٍ جِهَتَا فَرَضٍ وَتَعْصِيبٍ وَرِثَ بِهِمَا كَابْنٍ عَمٍّ هُوَ زَوْجُ أَوْ ابْنُ عَمٍّ هُوَ أَخٌ لِلْأُمِّ .

### كِتَابُ النِّكَاحِ

#### مَنْ أَحْتَاجَ إِلَى النِّكَاحِ مِنَ الرِّجَالِ ،

( فيقام كل واحد منهم مقام من يدلى به فيجعل ولد البنات ) لصلب أو بنات ابن ( و ) ولد ( الأخوات ) شقيقات  
أولاًب أو لأم ( كأُمَّهَاتِهِمْ ) ويقدم منهن من سبق إلى الوارث ( وبنات الإخوة و ) بنات ( الأعمام ) كأَبَائِهِمْ وَأَبُو  
الْأُمِّ وَالْحَالِ وَالْحَالَةُ كَالْأُمِّ ( فيجعل أبو الأم منزلها وكذلك الحال والحالة ، فإذا انفرد كل واحد منهم أخذ المال فرضاً  
ورداً وإن اجتمعوا أخذ الأب المال ( والعم للام والعممة كالأب ) يعنى أن العم للام والعممة منزلان منزلة الأب  
( ولا يرث أحد بالتعصيب ونحوه أقرب منه ) كالأخ الشقيق والأخ للأب فلا يرث الأخ مع وجود الشقيق لأنه يرث  
التعصيب والشقيق أقرب منه . ( ولا يعصب أحد أخته إلا الابن وابن الابن والأخ فانهم يعصبون أخواتهم للذكر مثل  
حظ الأنثى ، ويعصب ابن الابن من يحاذيه من بنات عمه ويعصب من فوقه من عمَّاتِهِ وَبَنَاتِ عَمِّ أَبِيهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ  
فَرَضٌ ) . وأما إذا كان لمن فرض كأن مات الميت عن بنت وبنت ابن وابن ابن ابنة بنت النصف لم يرث الابن  
السُّدُسُ والباقي وهو ائتان لابن ابن الابن ، فإذا كان للميت بنتان عصب ابن ابن الابن بنت الابن للذكر مثل حظ  
الأنثى ( ولا يشارك عاصب ذَا فَرَضٍ ) لأنه يأخذ ما أبقت الفروض ( إلا ) في ( المُشْرَكَةِ ) بفتح الراء ، وقد  
يكثر وتسمى الحارِية أيضاً ( وهى زوج وامٍ أَوْ جَدَّةٌ وَائْتَانُ فَأَكْثَرُ مِنَ الْإِخْوَةِ لِلْأُمِّ وَأَخٍ شَقِيقٌ فَأَكْثَرُ ) فالمسألة  
من ستة ( للزوج النصف ) ثلاثة ( وللأم أو الجدة السُّدُسُ ) واحد ( وللأخوة للام الثلث ) ائتان ( بشاركتها فيه )  
أى الثلث ( الشقيق ) فقد شارك العاصب وهو الشقيق صاحب الفرض وهو الأخوة للام نظراً لأنه شاركهم في ولادة  
الأم له لجعل أبوه كالعدم ( ومَنْ وَجَدَ فِي شَخْصٍ جِهَتَا فَرَضٍ وَتَعْصِيبٍ وَرِثَ بِهِمَا كَابْنٍ عَمٍّ هُوَ زَوْجٌ ) فإذا ماتت  
امرأته عنه ورث النصف بالزوجية وورث باقي المال بعصوبة ابن العم ( أو ابن عم هو أخ لأم ) كأن تزوج  
رجلان أخوان امرأة فأولدها أحدهما ولداً والآخر بنتاً فالولد والبنت أخوان لأم وابنائهم ، فإذا ماتت البنت ورثها  
الولد بأخوة الأم بعصوبة ابن العم .

### ( كِتَابُ النِّكَاحِ )

هو لغة الضم والرواء ، ويطلق على المقد حقيقة ، وعلى الوطاء عجازاً ( من احتاج إلى النكاح من الرجال ) بأن تات

ووجد أهبة نذبه له ، ومن احتاج وفقد الأهبة نذب تركه ، ويكسر شهوته بالصوم ، ومن لم يحتج إلى النكاح وفقد الأهبة كره له ، ومن وجدها ووجد مانع به من هرم ومرض دائم لم يكرهه ، لكن الاشتغال بالعبادة أفضل ، فإن لم يتعبد فالنكاح أفضل ، وأما المرأة فإن احتاجت إلى النكاح نذب لها وإلا فيكرهه ، ويندب أن يتزوج بكرة ولودا جميلة عاقلة دينية نسيبة ليست قرابة قريبة ، فإذا عزم على نكاح امرأة ، فالسنة أن ينظر إلى وجهها وكفها قبل أن يخطبها وإن لم تأذن في ذلك ، وله تكرير النظر ، ولا ينظر غير الوجه والكفين ، ويحرم أن ينظر الرجل إلى شيء من الأجنبية حرة كانت أو أمة ، أو الأمرد الحسن ، ولو بلا شهوة مع أمن الفتنة ، وقيل يجوز أن ينظر من الأمة ما عدا عورتها عند الأمن ،

نفسه للوطء ( ووجد أهبة ) من مهر وكسوة فصل التمكن ونفقة يومه ( نذب له ) النكاح تحصينا لدينه ( ومن احتاج ) إليه ( وفقد الأهبة ) المذكورة ( نذب ) له ( تركه ) يكسر شهوته بالصوم ( فان لم تنكسر بالصوم تزوج ولو بتكف اقراض المهر . ولا يتعاطى ما يقطع شهوته ككافور ) ( ومن لم يحتج إلى النكاح وفقد الأهبة كره له ) لخطر القيام بواجبه ( ومن وجدها ووجد مانع به من هرم ومرض دائم ) كالعنة ( لم يكرهه ) له النكاح ( لكن الاشتغال بالعبادة أفضل ) من النكاح ( فان لم يتعبد فالنكاح أفضل ) لأنه ربما تفضى به البطالة إلى الفواحش . ( وأما المرأة فان احتاجت إلى النكاح ) بأن تافت نفسها إليه أو احتاجت إلى المؤنة ( نذب لها ) بأن تسأل وليها ( وإلا ) بأن لم تحتج إليه ( فيكرهه ) لها إن اشتغلت بعبادة فعلى كالرجل ( ويندب ) لمن أراد الزواج ( أن يتزوج بكرة ) ان لم يقم به عذر كاحتياجه لمن يقوم على عياله ( ولودا ) وتعرف ولادتها بأقاربها ( جميلة عاقلة دينية ) ويسن في المرأة أن لاتتزوج الا بمن هذه صفته ، ويسن لوليها ان كانت صغيرة أن يختار لها من الرجال من هذه صفته ( نسيبة ) أى طيبة النسب لابنت زنا ولابنت فاسق ( ليست قرابة ) أى ذات قرابة ( قرية ) بأن تكون أجنبية أو ذات قرابة بعيدة وذات القرابة القريبة بأن تكون فى أوّل درجات العمومة أو الخوالة بأن تكون بنت عم أو عمّة أو خال أو خالة ( فإذا عزم على نكاح امرأة فالسنة أن ينظر إلى وجهها وكفها قبل أن يخطبها وان لم تأذن ) له ( فى ذلك ) وله تكرير النظر ، ولا ينظر غير الوجه والكفين ( ظهر البطن ) ويحرم أن ينظر الرجل إلى شيء من الأجنبية ( سواء كان وجهها أو شعرها أو ظفرها ) ( حرة كانت أو أمة ) ، ولا يحرم النظر إلى مثالها فى نحو امرأة مثلاً وليس الصوت من العورة فلا يحرم سماعه ما لم يخف منه فتنة ( والأمرد الحسن ) معطوف على الأجنبية فيحرم النظر إلى أى شيء منه ( ولو بلا شهوة مع أمن الفتنة ) وهذا ما اعتمدته النووي واعتمد بعض المتأخرين ما اعتمدته الرافعي أنه لا يحرم النظر إلى الأمرد الحسن الا إذا كان بشهوة أو عند خوف الفتنة ( وقيل يجوز أن ينظر من الأمة ما عدا عورتها ) فينظر ما فوق سرتها وما تحت ركبتيها ( عند الأمن ) من الفتنة ، فالأجنبية الحرة يحرم النظر إلى أى جزء منها ولو بلا شهوة وكذا اللبس والخلوّة والأمة على المعتد مثلها ، ولا فرق فيها بين الأجنبية وغيرها ، والأمرد الحسن لا يحرم النظر إليه إلا عند خوف الفتنة أو الشهوة وكذا اللبس والخلوّة يحرمان مطلقا ، ومعنى النظر بشهوة أن ينظر فيلبس ويتأثر قلبه لا أن يفرق بين الأمرد والملاحى ، والنظر بشهوة حرام حتى إلى الجماد

وَيَنْظُرُ إِلَى زَوْجَتِهِ وَأُمْتِهِ حَتَّى الْعَوْرَةِ ، لَكِنْ يُكْرَهُ نَظْرُ كُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ إِلَى فَرْجِ الْآخَرِ وَيَنْظُرُ الْعَبْدُ إِلَى سَيِّدَتِهِ ، وَالْمُسَوِّحُ إِلَى الْأَجْنَبِيَّةِ ، وَالرَّجُلُ إِلَى مُحَارِمِهِ ، وَالْمَرْأَةُ إِلَى مُحَرَّمِهَا ، فَيَا عَدَا مَا بَيْنَ السَّرَةِ وَالرُّكْبَةِ . وَأَمَّا نَظَرُهَا إِلَى غَيْرِ زَوْجِهَا وَمُحَرَّمِهَا فَحَرَامٌ كَنَظَرِهِ إِلَيْهَا ، وَقِيلَ يَحِلُّ أَنْ تَنْظُرَ مِنْهُ مَاعِدَا عَوْرَتِهِ عِنْدَ الْأَمْنِ ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهَا كَشْفُ شَيْءٍ مِنْ بَدَنِهَا لِمَرَاهِقٍ أَوْ لِمَرْأَةٍ كَافِرَةٍ ، فَلْتَحْذَرِ النِّسَاءُ فِي الْحَامَاتِ مِنْ ذَلِكَ ، وَمَتَى حَرَّمَ النَّظْرُ حَرَّمَ اللَّسُّ ، وَيُبَاحُ أَنْ لَفْصُ وَحِجَامَةِ وَمُدَاوَاةٍ ، وَيُبَاحُ النَّظْرُ لِشَهَادَةِ وَمُعَامَلَةٍ وَنَحْوِهَا بِقَدْرِ الْحَاجَةِ ، وَيَحْرُمُ أَنْ يُصْرَحَ أَوْ يُعْرَضَ بِخُطْبَةِ الْمُعْتَدَةِ مِنْ غَيْرِهِ إِذَا كَانَتْ رَجْعِيَّةً ، وَأَمَّا الْمُعْتَدَةُ الْبَائِنُ بِثَلَاثَةٍ أَوْ خُلْعٍ أَوْ عَنْ الْوَفَاةِ فَيَحْرُمُ التَّصْرِيحُ دُونَ التَّعْرِيزِ ، وَيَحْرُمُ الْخُطْبَةُ عَلَى خُطْبَةِ الْغَيْرِ إِذَا صُرِّحَ لَهُ بِالْإِجَابَةِ إِلَّا بِإِذْنِهِ

( وينظر ) ولو بشهوة ( إلى زوجته وأمته حتى العورة ) منهما ( لكن يكره نظر كل من الزوجين إلى فرج الآخر ، وينظر العبد إلى سيده ) بشرط العفة فيهما ( والمسوح إلى الأجنبية ) ويحل نظرها إليه بشرط عدالتهما ( والرجل إلى محارمه ) نساء أو رضا أو مصاهرة ( والمرأة إلى محرمها فيما عدا ما بين السرة والركبة ) في المسائل الأربعة ، ( وأما نظرها ) أي المرأة ( إلى غير زوجها ومحرمها فحرام كنظره إليها ) فيحرم أن تنظر أي جزء منه ( وقيل يحل لها ) أن تنظر منه ( أي الأجنبية ) ماعدا عورته ( أي ما فوق سرتة وتحت ركبتة ) عند الأمن ( من الفتنة ) ويحرم عليها ( أي المرأة ) كشف شيء من بدنها ( ولو وجهها وكفيها ) للمراهق أو لامرأة كافرة ( فتستر من المراهق والمرأة الكافرة كما تستر من الأجنبية ، وقيل يجوز أن تظهر للكافرة من بدنها ما يبدو عند المهنة كوجهها وكفيها ؛ وعلى كل من القولين فلا يجوز إظهار داخل بدنها للمراهق والمرأة الكافرة فذلك فرع الصنف على ذلك بقوله ( فلتحذر النساء في الحمامات من ذلك ) أي إظهار شيء من بدنهن للنساء الكافرات ( ومتى حرم النظر حرم اللس ) لأن اللس أخف من اللس في إثارة الشهوة ؛ ومتى للزنا وهو مقصود كالملكان إذ الأجنبية يحرم مسها ويحل نكاحها فيجوز مسها ( ويباحان ) أي النظر واللس ( لفصد وحجامة ومداواة ) ولكن بشرط اتحاد الجنس أن تيسر فإن لم يوجد اشترط حضور نحو محرم في امرأة ، وقد مسلم في حق رجل مسلم ؛ فلا تعالج امرأة رجلا مع وجود رجل ولا عكسه ؛ ولا كافر أو كافرة مسلما أو مسلمة مع وجود مسلم أو مسلمة ، والمعالجة في الوجه واليدين يكفي فيها الحاجة المجوزة للنظر ويعتبر في غيرهما ما يبيع التيمم وفي الفرج ما لا يبعد الكشف له منك للمروءة ( ويباح النظر لشهادة ومعاملة ) . أما الشهادة فيجوز النظر لها ولو مع وجود محارم يشهدون ، وأما المعاملة فلا ينظر لأجلها إلا مع قدر الحاجة مع أمن الفتنة ( ونحوهما ) كتعليم صنعة مع فقد الجنس ، والمهرم الصالح ولم يمكن من وراء حجاب ولم تسكن هناك خلوة محرمة ( بقدر الحاجة ) فلا يتمداها فإذا كفي النظر لبعض الوجه فلا ينظر لباقه . ( ويحرم أن يصرح أو يعرض بخُطْبَةِ الْمُعْتَدَةِ مِنْ غَيْرِهِ إِذَا كَانَتْ رَجْعِيَّةً ) لأنها في معنى المزدوجة والتصريح ما يفيد صراحة الرغبة في زواجها كأريد زواجك إذا اقضت عدتك والتعريض ما يحتمل الرغبة وغيرها كانت جميلة ومن يجد مثلك . ( وأما المعتدة البائن بثلاث أو ) بـ ( خلع أو ) المعتدة ( عن الوفاة فيحرم التصريح دون التعريض وتحرم الخطبة على خطبة النبر ) ولو ذهبا ( إذا صرح له بالإجابة ) . وأما إذا لم يصرح له بالإجابة فلا تحرم ( إلا بإذنه ) أي إذن ذلك النبر ولا بد أن يكون الخاطب الثاني عنده علم بالخطبة وأن تكون الخطبة الأولى جائزة .

فَإِنْ لَمْ يَصْرَحْ بِإِجَابَتِهِ جَازَ ، وَمَنْ اسْتَشِيرَ فِي خَاطِبٍ فَلْيَذْكُرْ مَسَاوِيَهُ بِصَدَقٍ ، وَيُنْدَبُ أَنْ يَخْطُبَ عِنْدَ الْخُطْبَةِ  
وَعِنْدَ الْعَقْدِ وَيَقُولَ أَزَوَّجُكَ عَلَى مَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ مِنْ إِمْسَاكِ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ ، وَلَوْ خَطَبَ  
الْوَلِيَّ عِنْدَ الْإِيجَابِ ، فَقَالَ الزَّوْجُ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ قَبِلْتُ صَحَّ لَكِنَّهُ لَا يَنْدَبُ وَقِيلَ  
يُنْدَبُ . وَلِلنِّكَاحِ أَرْكَانٌ : الْأَوَّلُ الصِّيغَةُ الصَّرِيحَةُ وَلَوْ بِالْعَجْمِيَّةِ لَمْ يَحْسُنِ الْعَرَبِيَّةُ لَا بِالْكِنَايَةِ ، فَلَا يَصَحُّ  
إِلَّا بِالِيجَابِ مُنْجَزٍ ، وَهُوَ زَوَّجْتُكَ أَوْ أَنْكَحْتُكَ فَقَطْ ، وَقَبُولُ عَلَى الْفَوْرِ ، وَهُوَ تَزَوَّجْتُ ، أَوْ نَكَحْتُ ، أَوْ  
قَبِلْتُ نِكَاحَهَا ، أَوْ تَزَوَّجَهَا ، فَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى قَبْلْتُ لَمْ يَنْعَقِدْ ؛ وَلَوْ قَالَ زَوَّجْنِي ؛ فَقَالَ زَوَّجْتُكَ صَحَّ . الثَّانِي  
الشُّهُودُ ، فَلَا يَصَحُّ إِلَّا بِحَضْرَةِ شَاهِدَيْنِ ذَكَرَيْنِ حَرَيْنِ سَمِيعَيْنِ بَصِيرَيْنِ عَارِفَيْنِ بِلِسَانِ الْمُتَعَاقِدِينَ مُسْلِمَيْنِ عَدْلَيْنِ

( فَإِنْ لَمْ يَصْرَحْ ) لَهُ ( بِإِجَابَتِهِ جَازَ ) ومثل عدم التصريح إعراضه أو طول الزمن بحيث يعد عرفاً معرضاً ( ومن )  
استشير في خاطب ( للنكاح أو استشير في شأن من يجتمع على غيره لأجل معاملة أو طلب علم ( فليذكر ) الاستشار  
( مساويه ) جمع مسوى وهو العيب ( بصدق ) لا بالكذب بذلاً للنصيحة حتى يحذر المستشير من الاجتماع على من  
يريد الاجتماع عليه . ( ويندب أن يخطب ) أى يذكر خطبة بضم أوله وهى كلام مفتتح بحمد الله مختم بدعاء ووعظ  
( عند الخطبة ) بكسر أوله وهى التماس الخاطب الزواج من جهة الخطوبة ( وعند العقد ) فيخطب الولي أو الزوج  
أو أجنبي ( ويقول ) الولي للزوج ( أزواجك على ما أمر الله تعالى به من إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ) ويقول  
ذلك قبل العقد لا في أثناءه ( ولو خطب الولي عند الإيجاب فقال الزوج الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله  
قبِلْتُ صَحَّ ) العقد لأن الفاصل بسير وهو من مقدمات القبول فلا يعد فاصلاً ( لكنه لا يندب ، وقيل يندب ) وهو  
المتنبد . فللنكاح أربع خطب : واحدة من الخاطب ، وأخرى من ولي المرأة ، وواحدة قبل الإيجاب ، وأخرى قبل  
القبول ( وللنكاح أركان : الأول الصيغة الصريحة ) المستتحلة على الإيجاب من الولي والقبول من الزوج ( ولو )  
كانت ( بالعجمية لمن يحسن العربية ) اعتباراً بالمعنى ( لا بالكناية ) لا فتقارها إلى النية ، والشهود لا اطلاع لهم على  
ما فى القلب ( فلا يصح ) النكاح ( إلا بإيجاب منجز ) أى غير معلق ( وهو ) أى الإيجاب أى صيغته ( زَوَّجْتُكَ  
أَوْ أَنْكَحْتُكَ فَقَطْ ) دون غيرها من الألفاظ كبيع وهبة وتمليك ( ر ) لا يصح أيضاً إلا بـ ( قبُول ) من الزوج  
( على الفور ) من غير فصل بسكوت طويل أو كلام أجنبي ( وهو ) أى القبول ( تَزَوَّجْتُ أَوْ نَكَحْتُ أَوْ قَبِلْتُ  
نِكَاحَهَا أَوْ تَزَوَّجَهَا ، فَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى قَبْلْتُ ) وكذلك لو اقتصر على قبِلْتُ النكاح من غير إضافة إليها على رأى ( لم  
ينعقد ، ولو قال ) الزوج لالولي ( زَوَّجْنِي ) بفتح فلانة ( فقال ) الولي ( زَوَّجْتُكَ صَحَّ ) العقد ، ولو قال الولي للزوج  
زَوَّجْتُكَ فلانة قل قبِلْتُ لم يصح لأنه استدعاء لفظ لا للقبول . ( الثانى ) من أركان النكاح ( الشهود ) كثيراً ما يطلق  
المصنف الركن على الشرط ومن ذلك ما هنا إذ الشهود خارجة عن حقيقة العقد ولكنها شرط فى صحته فتوقف صحته على  
حضور شهود عدول فذلك قال ( فلا يصح إلا بحضور شاهدين ) احتياطاً للانسكحة عن الجحود ( ذكرين ) فلا  
ينعقد برجل وامرأتين ( حرين ) فلا ينعقد بعبدين ( سميعين ) فلا ينعقد بحضور أصم ( بصيرين ) فلا ينعقد بحضور  
أعمى ( عارفين بلسان المتعاقدين ) فلا ينعقد بمن لا يعرف لغتهم ولو ضبط ألفاظهم ( مسلمين عدلين ) فلا ينعقد  
بمحذور كافر ولو فى نكاح مسلم لندمية

وَلَوْ مُسْتَوْرَى الْعَدَالَةِ . الثَّالِثُ الْوَلِيُّ ، فَلَا يَصَحُّ إِلَّا بَوَلَى ذَكَرَ مُكَافَفَ حُرِّ مُسْلِمٍ عَدَلَ تَامَ النَّظَرَ ، فَلَا وَلَايَةَ  
لَا مَرَأَةَ وَصَى وَجَنُونَ وَرَقِيقَ وَكَافَرَ وَفَاسِقَ وَسَفِيهٍ ، وَخَتَلَ النَّظَرَ بِهَرَمٍ وَخَبَلٍ ، وَلَا يَضُرُّ الْعَمَى ؛ وَيَلِي  
السَّكَافِرَ مَوْلِيَّتُهُ الْكَافِرَةَ ، وَلَا يَلِيهَا الْمُسْلِمُ إِلَّا السَّيِّدُ فِي أُمَّتِهِ وَالسُّلْطَانُ فِي نِسَاءِ أَهْلِ الذِّمَّةِ فَيُزَوِّجُهَا السَّيِّدُ وَلَوْ  
فَاسِقًا ، فَإِنْ كَانَتْ لَامَرَأَةً زَوْجَهَا مِنْ يَزُوجُ السَّيِّدَةَ بِأَذْنِ السَّيِّدَةِ ، فَإِنْ كَانَتْ السَّيِّدَةُ غَيْرَ رَشِيدَةٍ زَوْجَهَا أَبُو  
السَّيِّدَةِ أَوْ جَدُّهَا ، وَأَمَّا الْحُرَّةُ فَيُزَوِّجُهَا عَصَبَاتُهَا : وَأَوْلَاهُمُ الْآبُ ، ثُمَّ الْجَدُّ ، ثُمَّ الْأَخُ ، ثُمَّ ابْنُهُ ، ثُمَّ الْعَمُّ ، ثُمَّ  
ابْنُهُ ، ثُمَّ الْمُعْتَقُ ، ثُمَّ عَصَبَتُهُ ، ثُمَّ مُعْتَقُ الْمُعْتَقِ ثُمَّ عَصَبَتُهُ ، ثُمَّ الْحَاكِمُ وَلَا يَزُوجُ أَحَدَهُ مِنْهُمْ وَهَنَّاكَ مِنْ هُوَ  
أَقْرَبُ مِنْهُ ، فَإِنْ اسْتَوَى اثْنَانِ فِي الدَّرَجَةِ وَأَحَدُهُمَا مِنْ يَدِي بَابُورٍ وَالْآخَرُ بَابُ فَالُولِيِّ مِنْ يَدِي بَابُورٍ  
فَإِنْ اسْتَوَى فَالْأُولَى أَنْ يَقْدَمَ اسْنَهُمَا وَأَعْلَاهُمَا وَأَوْرَعُهُمَا ، فَإِنْ زَوَّجَ الْآخَرُ صَحَّ

( ولو ) كانا ( مستورى العدالة ) فلا يشترط عدالتهما الباطنة وهي التي تثبت عند الفاضل بالتركية فالمدار على أن  
لا يعرف لهما مفسقا . ( الثالث ) من الأركان ( الولي ) أي مباشرته العقد فلا تعقد المرأة النكاح ولو بالتوكيل ( فلا  
يصح إلا بولي ذكر مكاف حر مسلم عدل تام النظر فلا ولاية لامرأة وصي وجنون ورقيق ) لمسا فيهم من النقص  
( وكافر ) على مسلمة ولو كانت عتيقة كافر فتنتقل الولاية للأبعد ، فإن لم يوجد فالسلطان ولا يلى مسلم كافرة ( وفاسق )  
غير السلطان ، فإن كان الولي فاسقا انتقلت الولاية للسلطان ولو فاسقا ، وإن تاب الولي زوجه في الحال ( وسفيه ) حبر  
عليه ، وأما حبر الفاس فلا يمنع الولاية ( ومختل النظر بهرم وجبل ) أي فساد في العقد لا يصل لحد الجنون ( ولا  
يضر العمى ) في الولاية ( ويلي السكافر موليته الكافرة ) بشرط أن لا يرتكب مفسقا في دينه وإن كان يهوديا وهي  
نفسانية أو بالعكس ( ولا يليها ) أي الكافرة ( المسلم إلا السيد في أمتة والسلطان في نساء أهل الذمة ) فهو ولي  
من إذا لم يكن لمن ولي قريب كافر ، وإذا لم يكن لمسلمين قاض فهل يجوز قبول نكاح الذمية من قاضيه قل  
الرافعي الظاهر المنع . أما الأمة المسلمة ( فيزوجها السيد ) بالملك ( ولو فاسقا ، فإن كانت ) الأمة ( لامرأة زوجها من  
يزوج السيدة ) من الأولياء ( بأذن السيدة ) نطقا لا سكوتا ( فإن كانت السيدة غير رشيدة ) بصغر أو جنون أو سفه  
( وزوجها أبو السيدة أو جدُّها ) عند فقد الأب ، وإذا كانت السيدة صغيرة وهي ثيب امتنع تزويج أمتها كما تمتنع  
تزوجها حتى تبلغ وتأذنت نطقا ، ويزوج العتيقة عصباتها ، فإن فقدوا زوجها من زوج المعتقة من أب أو جد ثم باقى  
العصبة ( وأما الحرة فيزوجها عصباتها ) من النسب أو من له الولاء عليها ( وأولاهم ) أي أحق العصبات بالولاية ( الأب  
ثم الجد ) أبوه ( ثم الأخ ) الشقيق أو لأب لا لأخ للأخ فلا مدخل له في ولاية الشكاح ( ثم ابنه ) أي ابن الأخ المتقدم  
( ثم العم ثم ابنه ) أي العم الشقيق أو لأب وكذا ابنه ( ثم المولى ) المعتق ، ثم عصبته ، ثم معتق المعتق ، ثم عصبته ،  
ثم الحاكم ( ويقدم الشقيق من الأخ والدم على الذي لأب وأولادهما كذلك ( ولا يزوج أحد منهم وهناك من هو أقرب  
منه ، فإن استوى اثنان في الدرجة ) كأخوين ( وأحدهما يدلى بآبوين ) كالشقيق ( والآخر بآب فالولي ) هو ( من يدلى  
بآبوين ) وهو الشقيق ( فإن استويا ) كأخوين شقيقين أو لأب ( فالأولى ) أي الأخصن على سبيل التنب ( أن يقدم  
اسنهما ) أي أكبرهما سنا ( وأعلهما ) بباب النكاح ( وأورعهما ) فإن تارضت هذه الصفات قدم الأقرب ، ثم الأورع ،  
ثم الأسن ( فإن زوج الآخر ) وهو غير الوصف المذكور ( صح ) إذا كانت أذنت لسكك منهما ،

وَإِنْ تَشَاحَا أَقْرَعَ ، وَإِنْ زَوْجٌ غَيْرُ مَنْ خَرَجَتْ قُرْعَتُهُ صَحَّ أَيْضًا ، وَإِنْ خَرَجَ الْوَلِيُّ عَنْ أَنْ يَكُونَ وَلِيًّا بِشَيْءٍ مِنَ الْمَوَانِعِ الْمُتَقَدِّمَةِ انْتَقَلَتِ الْوَلَايَةُ إِلَى مَنْ بَعْدَهُ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ ، وَمَتَى دَعَتِ الْحُرَّةُ إِلَى كُفٍّ لَزِمَهُ تَزْوِيجُهَا ، فَإِنْ عَضَلَهَا أَى مَنَعَهَا بَيْنَ يَدَيِ الْحَاكِمِ أَوْ كَانَ غَائِبًا فِي مَسَافَةِ الْقَصْرِ أَوْ كَانَ مُحْرَمًا زَوْجَهَا الْحَاكِمُ ، وَلَا تَنْتَقِلُ الْوَلَايَةُ إِلَى الْأَبْعَدِ ، وَإِنْ غَابَ إِلَى دُونِ مَسَافَةِ الْقَصْرِ لَمْ يُزَوَّجْ إِلَّا بِإِذْنِهِ ، وَيَجُوزُ لِلْوَلِيِّ أَنْ يُوكِّلَ بِتَزْوِيجِهَا ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُوكِّلَ إِلَّا مَنْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَلِيًّا ، وَلِلزَّوْجِ أَنْ يُوكِّلَ فِي الْقَبُولِ مَنْ يَجُوزُ أَنْ يَقْبَلَ النِّكَاحَ لِنَفْسِهِ وَلَوْ عَبْدًا ، وَلَيْسَ لِلْوَلِيِّ وَلَا لِلرَّكِيلِ أَنْ يُوجِبَ النِّكَاحَ لِنَفْسِهِ ، فَلَوْ أَرَادَ وَلِيُّهَا أَنْ يَتَزَوَّجَهَا كَابْنِ الْعَمِّ فَوُضَّ الْعَقْدُ إِلَى ابْنِ عَمٍّ فِي دَرَجَتِهِ ، فَإِنْ فَقَدَ الْقَاتِضَى ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَوَلَّى الْإِيجَابَ وَالْقَبُولَ فِي نِكَاحٍ وَاحِدٍ إِلَّا الْجَدُّ فِي تَزْوِيجِ بِنْتِ ابْنِهِ بَابْنِ ابْنِهِ . ثُمَّ الْوَلِيُّ عَلَى قِسْمَيْنِ : مُجْبِرٌ ، وَغَيْرُ مُجْبِرٍ ، فَالْمُجْبِرُ هُوَ الْأَبُ وَالْجَدُّ خَاصَّةً فِي تَزْوِيجِ الْبِكْرِ فَقَطْ ، وَكَذَا السَّيِّدُ فِي أَمَتِهِ مُطْلَقًا ، وَمَعْنَى الْمُجْبِرِ أَنْ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا مِنْ كُفٍّ بِغَيْرِ رِضَاهَا

( وَإِنْ تَشَاحَا ) وَقَدْ اسْتَوَيَا ( أَقْرَعَ ، وَإِنْ زَوْجٌ غَيْرُ مَنْ خَرَجَتْ قُرْعَتُهُ صَحَّ ، وَإِنْ خَرَجَ الْوَلِيُّ عَنْ أَنْ يَكُونَ وَلِيًّا بِشَيْءٍ مِنَ الْمَوَانِعِ الْمُتَقَدِّمَةِ ) بَأَنْ كَانَ غَيْرُ عَدَلٍ أَوْ غَيْرُ حُرٍّ أَوْ غَيْرُ تَامِ النَّظَرِ ( انْتَقَلَتِ الْوَلَايَةُ إِلَى مَنْ بَعْدَهُ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ ) وَيَفْرَضُ الَّذِي سَلَبَتْ عَنْهُ الْوَلَايَةُ كَأَنَّهُ مَاتَ ، فَلَوْ غَادَتْ إِلَيْهِ صِفَةُ الْوَلَايَةِ عَادَ وَلِيُّهَا ( وَمَتَى دَعَتِ الْحُرَّةُ إِلَى ) الزَّوْاجِ بِـ ( كُفٍّ لَزِمَهُ تَزْوِيجُهَا ) مِنْهُ تَحْصِينًا لَهَا ( فَإِنْ عَضَلَهَا أَى مَنَعَهَا ) الْوَلِيُّ مِنَ الزَّوْاجِ بِهَذَا الْكُفِّ ، أَمَا كَانَ أَوْ غَيْرِهِ ( بَيْنَ يَدَيِ الْحَاكِمِ أَوْ كَانَ ) الْوَلِيُّ ( غَائِبًا فِي مَسَافَةِ الْقَصْرِ أَوْ كَانَ مُحْرَمًا ) بِنَجَسٍ أَوْ عَمْرَةٍ ( زَوْجَهَا الْحَاكِمُ ) لَا الْأَبْعَدُ ؛ وَزَوْجَهَا الْحَاكِمُ أَيْضًا فِي صُورَةٍ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْهَا أَنْ يَحْبِسَ حَبْسًا يَمْنَعُهُ مِنَ التَّزْوِيجِ ( وَلَا تَنْتَقِلُ الْوَلَايَةُ إِلَى الْأَبْعَدِ ) فِي هَذِهِ الصُّورِ ( وَإِنْ غَابَ ) الْوَلِيُّ ( إِلَى دُونِ مَسَافَةِ الْقَصْرِ لَمْ يُزَوَّجْ ) الْحَاكِمُ ( إِلَّا بِإِذْنِهِ ) أَى إِذْنِ الْوَلِيِّ بِأَنْ يَسْتَأْذِنَهُ ( وَيَجُوزُ لِلْوَلِيِّ أَنْ يُوكِّلَ بِتَزْوِيجِهَا ) غَيْرُهُ أَذْنَتْ لَهُ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا مُجْبِرًا كَانَ أَوْ غَيْرُهُ ، وَلَا يَجِبُ أَنْ يَعْينَ الزَّوْجَ ( وَلَا يَجُوزُ ) لِلْوَلِيِّ أَنْ يُوكِّلَ إِلَّا مَنْ يَجُوزُ ( أَنْ يَكُونَ وَلِيًّا ) بِأَنْ يَجْمَعَ صِفَاتِ الْأَوْلِيَاءِ مِنَ الْعَدَالَةِ وَغَيْرِهَا ( وَ ) يَجُوزُ ( لِلزَّوْجِ ) أَنْ يُوكِّلَ فِي الْقَبُولِ مَنْ يَجُوزُ أَنْ يَقْبَلَ النِّكَاحَ لِنَفْسِهِ ( فَلَا يُوكِّلُ صَبِيلًا ، وَلَا امْرَأَةً ، وَلَا مُحْرَمًا ) ( وَلَوْ ) كَانَ الْوَكِيلُ ( عَبْدًا ) فَيَصِحُّ تَوَكُّلُهُ وَلَوْ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ ( وَلَيْسَ لِلْوَلِيِّ ، وَلَا لِلرَّكِيلِ أَنْ يُوجِبَ النِّكَاحَ لِنَفْسِهِ ) لَا تَحَادُ الْمَوْجِبِ وَالْقَابِلِ ( فَلَوْ أَرَادَ وَلِيُّهَا أَنْ يَتَزَوَّجَهَا ) بِأَنْ كَانَ ابْنُ عَمِّهَا ( كَابْنِ الْعَمِّ فَوُضَّ الْعَقْدُ إِلَى ابْنِ عَمٍّ ) أَخْزَرُ ( فِي دَرَجَتِهِ ، فَإِنْ فَقَدَ الْقَاتِضَى ) وَإِذَا أَرَادَ الْحَاكِمُ أَنْ يَتَزَوَّجَ مِنْ لَدُولِيٍّ لَهَا غَيْرُهُ فَوُضَّ الْعَقْدُ لِخَلِيفَتِهِ ( وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَوَلَّى الْإِيجَابَ وَالْقَبُولَ فِي نِكَاحٍ وَاحِدٍ إِلَّا الْجَدُّ ) إِذَا كَانَ جَدًّا وَأَرَادَ ( فَلَهُ تَزْوِيجُ بِنْتِ ابْنِهِ بَابْنِ ابْنِهِ ) الْآخَرُ وَكَلَامُهَا قَاصِرٌ ، فَيَقُولُ زَوْجْتُ ابْنَةَ ابْنِي هَذِهِ لَابْنِ ابْنِي هَذَا ، ثُمَّ يَقُولُ قَبِلْتُ لَهُ وَذَلِكَ لِقُوَّةِ وَلَايَتِهِ وَوَقُورِ شَفَقَتِهِ ( ثُمَّ الْوَلِيُّ عَلَى قِسْمَيْنِ : مُجْبِرٌ وَغَيْرُ مُجْبِرٍ ، فَالْمُجْبِرُ هُوَ الْأَبُ وَالْجَدُّ خَاصَّةً فِي تَزْوِيجِ الْبِكْرِ فَقَطْ ) فَلَهُمَا أَنْ يَتَزَوَّجَا بِغَيْرِ إِذْنِهَا ( وَكَذَا السَّيِّدُ فِي أَمَتِهِ مُطْلَقًا ) بِكْرًا أَوْ ثِيَابًا صَغِيرَةً أَوْ كَبِيرَةً ( وَمَعْنَى الْمُجْبِرِ أَنْ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا مِنْ كُفٍّ بِغَيْرِ رِضَاهَا ) إِذَا كَانَ بِمَهْرٍ مِثْلٍ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا عِدَاوَةٌ ظَاهِرَةٌ وَلَا بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الزَّوْجِ عِدَاوَةٌ وَلَوْ غَيْرَ ظَاهِرَةٍ وَكَانَ الْهَرُّ مِنْ تَعَدُّ الْبَلَدِ وَلَيْسَ الزَّوْجُ بِمَالِهِ ، فَلَوْ زَوَّجَ ابْنَتَهُ بِالْإِجْبَارِ لَمْ يَكُنْ هُوَ مَعْسَرًا بِمَالِ الصَّدَاقِ ثُمَّ دَفَعَ أَبَوَهُ عَنِ الْهَرِّ لَمْ يَصِحَّ الْعَقْدُ إِلَّا أَنْ يَهَبَهُ أَبَوُهُ جَلَّ الصَّدَاقُ قَبْلَ الْعَقْدِ ،

وغير المحبر لا يزوج إلا برضاها وإذنها ، فتي كانت بكراً جاز للأب أو الجد تزويجها بغير إذنها ، لكن يندب استئذان البالغة ، وإذنها السكوت . وأما الثيب العاقلة فلا يزوجهما أحد إلا بإذنها بعد البلوغ باللفظ سواء الأب والجد وغيرهما ، وأما قبل البلوغ فلا تزوج أصلاً ، وإن كانت مجنونة صغيرة زوجها الأب أو الجد ، أو كبيرة زوجها الأب أو الجد أو الحاكم ، لكن الحاكم يزوجهما للحاجة والأب والجد يزوجهما للحاجة والمصلحة ، ولا يلزم السيد تزويج الأمة والمكاتبه وإن طلبتا . ولا يزوج أحد من الأولياء المرأة من غير كفء إلا برضاها ورضا سائر الأولياء ، فإن كان وليها الحاكم لم تزوج من غير كفء أصلاً وإن رضيت ، وإن دعت إلى غير كفء لم يلزم الولي تزويجها ، وإن عينت كفواً وعين الولي كفواً غيره فمن عينه الولي أولى إن كان مجبراً وإلا فمن عينته أولى ، والكفاءة في النسب والدين والحرية والصنعة وسلامة العيوب المثبتة للخيار فلا يكافي العجمي عريية ، ولا غير قرشي قرشية ، ولا غير هاشمي ومطلبي هاشمية أو مطلية ، ولا فاسق عفيفة ، ولا عبد حر ،

( وغير المحبر لا يزوج إلا برضاها وإذنها ، فتي كانت بكراً جاز للأب أو الجد تزويجها بغير إذنها ) والبكر هي التي لم توطأ ولو خلقت من غير بكارة ( لكن يندب استئذان البالغة وإذنها السكوت ) . وأما الصغيرة فلا إذن لها . ( وأما الثيب العاقلة ) والمجنونة فسيأتي في كلام المصنف حكمهما ( فلا يزوجهما أحد إلا بإذنها بعد البلوغ باللفظ سواء الأب والجد وغيرهما ) ولا يكفي سكوتها ، ولا إشارتها : ( وأما ) الثيب ( قبل البلوغ فلا تزوج أصلاً ) والثيب هي من زالت بكارتها بوطء ولو حراماً ( وإن كانت ) الثيب ( مجنونة ) فإن كانت ( صغيرة زوجها الأب أو الجد ) عند فقد الأب للمصلحة دون غيرها من الأولياء والحاكم ، وإن كانت الثيب مجنونة ( أو كبيرة زوجها الأب أو الجد ) عند فقد الأب ( أو الحاكم ) عند فقدهما ( لكن الحاكم يزوجهما للحاجة ) فقط ( والأب والجد يزوجهما للحاجة والمصلحة ) والمجنون الذكر يزوجه الأب أو الجد للحاجة فقط ، ( ولا يلزم السيد تزويج الأمة والمكاتبه وإن طلبتا ) التزوج ، - ولا يزوج أحد من الأولياء المرأة من غير كفء إلا برضاها ورضا سائر الأولياء ( وهم من ثبتت لهم ولاية حال العقد كإخوة عقد أحدهم ، فلو كان لها ولي أبعد فلا يمنع عدم رضاهمحة تزويج الأقرب إذا رضى هو والزوجة بغير الكفاءة ( فإن كان وليها الحاكم لم تزوج من غير كفء أصلاً وإن رضيت ) لأنه يلزمه مراعاة الحظ لها ( وإن دعت إلى غير كفء لم يلزم الولي تزويجها ) لأن له حقاً في الكفاءة فلا يلزمه ضياعه ( وإن عينت كفواً وعين الولي كفواً غيره فمن عينه الولي أولى إن كان مجبراً وإلا فمن عينته أولى ) بمن عينه ( والكفاءة ) تعتبر ( في النسب والدين والحرية والصنعة وسلامة العيوب المثبتة للخيار ) كالسلامة من الجذام والبرص والجنون واللعنة والجب ( فلا يكافي العجمي عريية ) لشرف نسب العرب على العجم ( ولا غير قرشي قرشية ، ولا غير هاشمي ومطلبي هاشمية أو مطلية ) وإن كان قرشياً لشرف نسب بني هاشم والمطلب على من عداهم من العرب ( ولا ) يكافي ( فاسق عفيفة ) ليست فاسقة وإن تاب لعدم مساواتهما في الدين ( ولا ) يكافي ( عبد حر ) متأصلة الحرية أو عتيقة لعدم المساواة في الحرية ،

وَلَا التَّعْتِيقُ أَوْ مَنْ مَسَّ آبَاهُ رِقُّ حُرَّةِ الْأَصْلِ ، وَلَا ذُو حِرْفَةٍ دَنِيَّةٌ بَنَتْ ذِي حِرْفَةٍ أَرْفَعَ كَخِيَّاطٍ بَنَتْ تَاجِرًا ، وَلَا مَعِيْبٌ بَعِيْبٌ يَثْبُتُ الْخِيَارَ سَلِيْمَةً مِنْهُ ، وَلَا اِعْتِبَارٌ بِالْيَسَارِ وَالشَّيْخُوخَةِ ، فَمَنْ زَوَّجَهَا بَغَيْرِ كَفٍّ ، بَغَيْرِ رِضَاهَا وَرِضَا الْأَوْلِيَاءِ الَّذِينَ هُمْ فِي دَرَجَتِهِ فَالنِّكَاحُ بَاطِلٌ ، وَإِنْ رَضُوا أَوْ رَضِيَتْ فَلَيْسَ لِلْأَبَدِ اِعْتِرَاضٌ ، وَإِذَا رَأَى الْأَبُ أَوْ الْجَدُّ الْمَصْلَحَةَ فِي تَزْوِيجِ الصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ زَوْجَهُ ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَزُوْجَهُ أُمَةً وَلَا مَعِيْبَةً ، وَإِنْ كَانَ سَفِيْهًا أَوْ مَجْنُوْنًا مُطَبَّقًا وَاحْتِاجَ إِلَى النِّكَاحِ زَوْجَهُ الْأَبُ أَوْ الْجَدُّ أَوْ الْحَاكِمُ ، فَإِنْ أَذْنُوهُ لِلْسَفِيْهِ أَنْ يَعْقِدَ لِنَفْسِهِ جَازًا ، وَإِنْ عَقَدَ بِلَا إِذْنٍ فَبَاطِلٌ ، وَإِنْ كَانَ مُطْلَقًا تَسْرَى جَارِيَةً وَاحِدَةً ، وَالْعَبْدُ الصَّغِيرُ يَزُوْجُهُ السَّيِّدُ ، وَالْكَبِيرُ يَتَزَوَّجُ بِإِذْنِهِ وَلَيْسَ لِلْسَّيِّدِ إِجْبَارُهُ عَلَى النِّكَاحِ ، وَلَا لِلْعَبْدِ إِجْبَارُ السَّيِّدِ عَلَيْهِ .

( ولا ) يكافئ ( العتيق ) الذي مسه الرق ثم عتق ( أو من مس آباه رق ) بأن كان أبوه رقيقاً ثم عتق بخلاف من مس أمه رق فلا يؤثر في كفايته ( حرة الأصل ) لشرف نسبها الذي لم يمس برق على نسبه ( ولا ) يكافئ ( ذو حرفة دنيئة ) أي خسيئة ( بنت ذى حرفة أرفع ) من حرفة الزوج وذلك ( كخياط ) فلا يكون كفوًا لـ ( بنت تاجر ) وكلما الكناس ، فلو أفلح عن الحرفة الدنيئة اشترط أن ينسب لغيرها وتنقطع نسبته عنها ( ولا ) يكافئ ( معيب بعيب يثبت الخيار ) مثل الجنون والجذام ( سليمة منه ولا اعتبار باليسار ) لأن قلة المال لا يغير بها ذوو البضائر إذ السالفاد ورائع ( و ) لا اعتبار بـ ( الشيخوخة ) فيكافئ الشيخ الشابة والفقير ذات اليسار ( فتى زوجها ) ولها ( بغير كفء بغير رضاها ورضا ) سائر ( الأولياء الذين هم في درجته ) كإخوة أشقاء زوجها أحدهم بغير كفء مع عدم رضا الباقي ( فالنكاح باطل ، وإن رضوا أو رضيت ) هي بغير الكفء ورضى باقي الأولياء الذين في درجته ( فليس للأب ) من الأولياء ( اعتراض ) على عدم الكفاءة لأن من له الحق قد رضى باسقاطها ( وإذا رأى الأب أو الجد للمصلحة في تزويج الصغير والصغيرة ) العاقل ( زوجه ) ولو بأربع حيث وجدت المصلحة ( وليس له أن يزوجه أمة ) لفقد شرط نكاحها فيه وهو خشية العنت ( ولا معيبة ) لعدم المصلحة له في نكاحها ( وإن كان سفيهاً أو مجنوناً مطبقاً أو ) كان جنونه غير مطبق لكنه ( احتاج إلى النكاح زوجه الأب أو الجد أو الحاكم ، فإن أذنوا للسفيه أن يعقد لنفسه جاز ) أي صح عقده لأنه صحيح العبارة في غير الأموال فإذا أذن له فقد صح عقده ( وإن عقد بلا إذن فباطل ) لأن عقده يتضمن مالا وهو الصداق ، وهو فاسد العبارة في الأموال ( وإن كان ) السفيه ( مطلقاً ) أي كثير الطلاق بأن طلق قبل الحجر أو بعده ثلاث زوجات أو اثنتين وكذا ثلاث مرات في زوجة ( تسرى جارية واحدة ) أي اشترى له أمة يطؤها ( والعبد الصغير يزوجه السيد والكبير يتزوج بإذنه ) أي السيد ( وليس للسيد إجباره على النكاح ) لأنه يملك رقه بالطلاق فليس كالأمة ( ولا للعبد إجبار السيد عليه ) لأنه يشوش مقاصد الملك ، وليس للتبذير إجبار المكتبة ، والمبغضة على النكاح .



(فصل) يجب تسليم المرأة على الفور إذا طلبها في منزل الزوج إن كانت تطبق الاستمتاع ، فإن سألت الانتظار أنظرت وأكثره ثلاثة أيام ، فإن كانت أمة لم يجب تسليمها إلا بالليل وهي بالنهار عند السيد . والمستحب أن يأخذ الزوج بناصيتها أول ما يلقاها ويدعو بالبركة ، ويملك الاستمتاع بها من غير إضرار وله أن يسافر بها إن كانت حرة ، وله أن يعزل عنها حرة كانت أو أمة ، لكن الأولى أن لا يفعل ، وله أن يلزمها بما يتوقف الاستمتاع عليه كالغسل من الحيض وبما يتوقف عليه كمال اللذات كالنسل من الجنابة والاستحداد وإزالة الأوساخ .

(فصل) يحرم نكاح الأم والجدة وإن علون ، والبنات وبنات الأولاد وإن سفلن ، والأخوات وبنات الإخوة والأخوات وإن سفلن ، والأعمام والخالات وإن علون ، وأم الزوجة وجدها .

(فصل) في تسليم الزوجة للزوج . (يجب تسليم المرأة) للزوجة للزوج (على الفور إذا طلبها في منزل الزوج) فلا يجب التسليم إلا إذا طلبها الزوج في منزله ، فإن لم يطلبها أو لم يطلبها في منزله اتنى الوجوب ، وكذلك يشترط لوجوب التسليم شرط ثالث ذكره بقوله ( إن كانت تطبق الاستمتاع ) بالوط ، ويشترط كون الصداق مقبوضاً أو مؤجلاً لم يعمل فلها أن تحبس نفسها إذا لم تقبض مقدم الصداق الحال ( فإن سألت الانتظار ) أي طلبت من الزوج أن يمهلها ( أنظرت ) أي يجب على الزوج أن يمهلها ( وأكثره ثلاثة أيام ) أي أكثر مدة ثلاثة أيام ، فلو طلبت أكثر لا تجاب ( فإن كانت ) الزوجة ( أمة ) لم يجب تسليمها إلا بالليل وهي بالنهار عند السيد ( لتكون قائمة بحفظها مما ) ( والمستحب ) إذا سلمت الزوجة ( أن يأخذ الزوج بناصيتها ) وهي مقدم رأسها ( أول ما يلقاها ويدعو بالبركة ) كأن يقول بارك الله لكل منا في صاحبه ( ويملك ) الزوج ( الاستمتاع بها ) بجميع أنواعه من وطء وغيره ( من غير إضرار ) بها كأن تكون مريضة لا تطيق الوطء فلها منه ( وله أن يسافر بها إن كانت حرة ) ولو سفراً طويلاً . وأما الأمة فلا يسافر بها إلا برضا سيدها ( وله أن يعزل عنها ) والعزل هو أن يجمع حق يقرب الانزال فينزع ذكره وينزل إلى خارج الفرج لدم الحمل ( حرة كانت ) الزوجة ( أو أمة لكن الأولى أن لا يفعل ) ذلك فهو مكروه لأنه طريق إلى قطع النسل . ( وله أن يلزمها بما يتوقف الاستمتاع عليه كالغسل من الحيض ) فإذ لم تفعل غسلها بنفسه وحل له الاستمتاع وإن لم تنو للضرورة كما يفعل ذلك بالجنونة ، وله أن يجبرها على ترك السكر وإن كانت ذمية ( و ) له أن يلزمها ( بما يتوقف عليه كمال اللذات كالغسل من الجنابة والاستحداد ) أي إزالة شعر العانة ( وإزالة الأوساخ ) من عرق وغيره ، فإذا أمرها بشئ من ذلك وجب عليها فعله وعصت بتأخيرها ولا فرق في ذلك بين الزوجة المسلمة والكتانية .

(فصل) في موانع النكاح . و (يحرم نكاح الأم) أي ياتم به الشخص ولا يصح وهي من ولدتك ( والجدة ) من جهة الآباء والأمهات ( وإن علون ) بأن كانت أم أم أو أم أبي أب وهكذا ( والبنات وبنات الأولاد ) إناثاً وذكوراً ( وإن سفلن والأخوات وبنات الأخوة و ) بنات ، ( الأخوات وإن سفلن والعصبات والخالات وإن علون ) بأن تكون خالة أب أو جد أو عمة أب أو جد ( وأم الزوجة وجدها ) من الآباء والأمهات ،

وَأَزْوَاجَ آبَائِهِ وَأَوْلَادِهِ ، هَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ يَحْرَمُ بِمَجْرَدِ الْعَقْدِ . وَأَمَّا بِنْتُ زَوْجَتِهِ فَلَا تَحْرُمُ إِلَّا بِالْدُخُولِ بِالْأَمِّ فَإِنْ أَبَانَ الْأُمُّ قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا حَلَّتْ لَهُ بَنَّتُهَا . وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ مِنْ وَطْئِهَا أَحَدُ آبَائِهِ ، أَوْ أَبْنَاهُ بِمَلَكَ أَوْ شَبَهَةٍ ، وَأُمَمَاتُ مَوْطُوءَاتِهِ بِمَلَكَ أَوْ شَبَهَةٍ هُوَ وَبَنَاتُهَا كُلُّ ذَلِكَ تَحْرِيماً مُؤَبِّداً . وَيَحْرُمُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَأَخْتِهَا أَوْ عَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا ، وَإِنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً ثُمَّ وَطِئَهَا أَبُوهُ ، أَوْ ابْنُهُ بِشَبَهَةٍ ، أَوْ وَطِئَ هَرُّ امْرَأَتِهَا ، أَوْ بَنَّتُهَا بِشَبَهَةٍ انْقَسَخَ نِكَاحُهَا ، وَمَنْ حَرَّمَ مِنْ ذَلِكَ بِالنَّسَبِ حَرَّمَ بِالرِّضَاعِ ، وَمَنْ حَرَّمَ نِكَاحَهَا مِنْ ذِكْرَانِهِ حَرَّمَ وَطْئَهَا بِمَلَكَ الْيَمِينِ ، وَمَنْ وَطِئَ أُمَّهُ ، ثُمَّ تَزَوَّجَ أُخْتَهَا أَوْ عَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا حَلَّتْ لَهُ الْمُنْكَوْحَةُ وَحُرِّمَتِ الْمَمْلُوكَةُ . وَيَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِ نِكَاحُ الْجَوْسِيَّةِ وَالْوَثْنِيَّةِ وَالْمُرْتَدَّةِ ، وَمَنْ أَحَدُ أَبَوَيْهَا كِتَابِيٌّ وَالْآخَرُ جَوْسِيٌّ وَالْأُمَةُ الْكِتَابِيَّةُ وَجَارِيَةُ ابْنِهِ وَجَارِيَةُ نَفْسِهِ وَمَالِكَتُهُ .

( وَأَزْوَاجَ آبَائِهِ ) وان علوا من جهة الأب والأم ( و ) أزواج ( أولاده ) وان سفلى من أولاده وبناته ( هؤلاء ) كلهم ( المحرمات من النسب ) يحرم بمجرّد العقد ( الصحيح دون الفاسد ) وأما بنت زوجته فلا تحرم إلا بالدخول بالأم ، فان أبان الأم قبل الدخول بها ( بأن طلقها ) حلت له بنتها ويحرم عليه من وطئها أحد آبائه أو أبنائه بملك أو شبهة ( بنكاح فاسد أو شراء فاسد أو بوطء الجارية المشتركة ) ( و ) يحرم ( أمهات موطوءاته هو بملك أو شبهة ) بما تقسم ( وبناتها ) أى للوطوءات بملك أو شبهة ( كل ذلك ) التحريم ( تحريماً مؤبداً ) مستمرا ( ويحرم ) عليه ( أن يجمع بين المرأة وأختها أو عمتها أو خالتها ) ولا فرق فيهن بين الشقيقات أو لأب أو لأُم ( وان تزوج امرأة ثم وطئها أبوه أو ابنه بشبهة ) فتصير في معنى زوجة أبيه أو ابنه ( أو وطئها هو أمها ) فتصير زوجته بنت موطوءته ( أو بنتها ) فتصير الزوجة أم موطوءته لكن إن كان الوطء للذكور ( بشبهة ) لا يزنا فلذلك ( انقسخ نكاحها ) في هذه الصور الأربع ، وأما وطء الزنا فلا حرمة فلا تحرم به ( ومن حرم من ذلك النسب ) حرمة مؤبدة ( حرم بالرضاع ) فيحرم من الرضاع ما يحرم من النسب من الأم والبنت والأخت والعممة والخالدة وامرأة الأب من الرضاع والابن من الرضاع وبنت الأخ والأخت من الرضاع وهكذا ( ومن حرم نكاحها بمن ذكرناه ) نسباً أو رضاعاً ( حرم وطؤها بملك اليمين ) فلو ملك أختين أو جارية وعمتها أو جارية وخالتها حرم وطؤها معاً ، فإذا وطئ واحدة حرمت الأخرى حتى يحرم الموطوءة بما يزيل للملك من بيع وغيره ( ومن وطئ أمته ثم تزوج أختها أو عمتها أو خالتها حلت له للمنكوحة ) أى حل وطؤها ( وحرمت المملوكة ) لأن فراش النكاح أقوى من فراش الملك ( ويحرم على المسلم نكاح الجوسية ) وإن كان لهم شبهة كتاب لأنهم لما بدلوه رفع ( والوثنية ) وهى من تعبد شيئاً من الجواهر ( والمرتدة ) عن دين الإسلام ولا تحل لأحد لامن المسلمين ولا من الذميين ( و ) يحرم نكاح ( من أحد أبويها كتابي ) أى يهودى أو نصرانى ( والآخر جوسى ) سواء كان أحد الأبوين الأم أو الأب تغليبا للتحريم ، وأما إذا كانت كتابية أى يهودية أو نصرانية فتحل بشروط مذكورة في مواضعها إنعاً مع السكراةة ( و ) يحرم على المسلم أيضاً نكاح ( الأمة الكتابية ) فلا تحل ولو مع شروط نكاح الأمة ( ولا يحل أيضاً نكاح ) جارية ابنه وجارية نفسه ( لأن الزوجية والملكية متنافيان ) ( و ) لا يصح نكاح ( مالمكة ) أى سبته حتى لو ملكت زوجها انقسخ نكاحها

لكن

لَكِنْ يَحْزُرُ وَلَا أُمَّ السَّكَنِيَّةِ بِمَلَكَ الْيَمِينِ، وَيَحْرُمُ الْمَلَاعَنَةُ عَلَى الْمَلَاعَنِ، وَنِكَاحُ الْمُحْرَمَةِ وَالْمُعْتَدَةِ مِنْ غَيْرِهِ، وَيَحْرُمُ عَلَى الْحَرِّ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعٍ، وَالْأَوَّلَى الْأَقْتَصَارُ عَلَى الرَّاحِدَةِ، وَلَهُ أَنْ يَطَأَ بِمَلَكَ الْيَمِينِ مَا شَاءَ، وَيَحْرُمُ عَلَى الْعَبْدِ أَكْثَرُ مِنْ اثْنَتَيْنِ، وَيَحْرُمُ عَلَى الْحَرِّ نِكَاحُ الْأُمَّةِ الْمُسْلِمَةِ إِلَّا أَنْ يَخَافَ الْعَنَتَ وَهُوَ الْوُقُوعُ فِي الزَّانَا، وَلَيْسَ عَنْدهُ حُرَّةٌ تَصْلُحُ لِلِاسْتِمْتَاعِ وَعَجَزَ عَنْ صَدَاقِ حُرَّةٍ أَوْ ثَمَنٍ جَارِيَةٍ تَصْلُحُ، وَلَا يَصِحُّ نِكَاحُ الشَّغَارِ وَنِكَاحُ الْمُتَمَتَّةِ، وَهُوَ أَنْ يَنْكِحَهَا إِلَى مُدَّةٍ، وَلَا نِكَاحُ الْمُحْلَلِ، وَهُوَ أَنْ يَنْكِحَهَا لِيُحْلِلَهَا لِلَّذِي طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، فَإِنْ عَقَدَ لَذَلِكَ وَلَمْ يَشْتَرِطْ صَحَّ .

(فصل) إِذَا وَجَدَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ بِمَجْنُونًا، أَوْ مَجْذُومًا، أَوْ أَرْبَصَ، أَوْ وَجَدَهَا رَتْقَاءَ أَوْ قَرْنَاءَ، أَوْ وَجَدَتْهُ عَيْنِيًّا، أَوْ مَجْنُوبًا ثَبَتَ الْخِيَارُ فِي فَيْسَخِ الْعَقْدِ عَلَى الْقَوْرِ عِنْدَ الْحَاكِمِ سِوَاهُ كَانَ،

(لَكِنْ يَحْزُرُ وَطءُ الْأُمَّةِ السَّكَنِيَّةِ بِمَلَكَ الْيَمِينِ) لِابْتِزَاجِيَّةِ (وَيَحْرُمُ لِلْمَلَاعَنِ عَلَى الْمَلَاعَنِ) وَلَوْ كَانَتْ صَادِقَةً (و) يَحْرُمُ (نِكَاحُ الْمُحْرَمَةِ) إِحْرَامًا صَحِيحًا أَوْ فَاسِدًا بِمَجْنُونٍ أَوْ عَمْرَةٍ (وَالْمُسْتَدَّةُ مِنْ غَيْرِهِ) قَبْلَ فَرَاغِ الْعِدَّةِ . (وَيَحْرُمُ عَلَى الْحَرِّ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ) نِسَاءٍ . (أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعٍ) نِسَاءً، فَإِنْ وَقَعَ نِكَاحُهُنَّ مَعَ بَطْلِ الْكُلِّ، وَإِنْ وَقَعَ مَرْتَبًا بِطَلٍّ مَا زَادَ (وَالْأَوَّلَى الْأَقْتَصَارُ عَلَى الرَّاحِدَةِ) عِنْدَ عَدَمِ الْإِحْتِيَاجِ إِلَى مَا زَادَ لَخَوْفِ عَدَمِ الْقِيَامِ بِمَقْصُودِهِنَّ (وَلَهُ أَنْ يَطَأَ بِمَلَكَ الْيَمِينِ) بِشَرَاءٍ أَوْ هَبَةٍ (مَا شَاءَ) مِنَ الْجَوَارِي مِنْ غَيْرِ حَصْرِ فِي عَدَدٍ (وَيَحْرُمُ عَلَى الْعَبْدِ أَكْثَرَ مِنْ اثْنَتَيْنِ) وَيَحْرِي فِيهِ مَا ذَكَرَ فِي الْحَرِّ (وَيَحْرُمُ عَلَى الْحَرِّ نِكَاحُ الْأُمَّةِ الْمُسْلِمَةِ إِلَّا أَنْ يَخَافَ الْعَنَتَ وَهُوَ الْوُقُوعُ فِي الزَّانَا وَلَيْسَ عَنْدهُ حُرَّةٌ تَصَاحُ لِلِاسْتِمْتَاعِ) مُسْلِمَةً أَوْ كِتَابِيَّةً (وَعَجَزَ عَنْ صَدَاقِ حُرَّةٍ أَوْ ثَمَنٍ جَارِيَةٍ تَصْلُحُ) لِلِاسْتِمْتَاعِ فَإِذَا تَوَفَّرَتْ هَذِهِ الشَّرُوطُ فِي الْحَرِّ جَازَ لَهُ نِكَاحُ الْأُمَّةِ مَعَ رَقٍّ أَوْ لَدَةِ مِنْهَا لِلْعَدْرِ، وَأَمَّا الْعَبْدُ فَيَحْزُرُ لَهُ نِكَاحُ الْأُمَّةِ الْمُسْلِمَةِ . وَأَمَّا السَّكَنِيَّةُ فَلَا تَحِلُّ لَهُ وَلَا الْحُرَّةُ . (وَلَا يَصِحُّ نِكَاحُ الشَّغَارِ) بَأَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِآخِرِ زَوْجَتِكَ بَنِي عَلَى أَنْ تَزَوَّجَنِي بِتَنَكُّكِ وَبَضْعِ كُلِّ مِنْهُمَا صَدَاقٍ الْآخَرَى . (و) لَا يَصِحُّ (نِكَاحُ الْمُتَمَتَّةِ وَهُوَ أَنْ يَنْكِحَهَا إِلَى مُدَّةٍ) مَغْلُومَةً كَشَهْرٍ أَوْ مَجْهُولَةً كَقَدُومِ زَيْدٍ (وَلَا) يَصِحُّ (نِكَاحُ الْمُحْلَلِ) لَكِنْ بِشَرَطِ يَذْكُرُ فِي الْعَقْدِ (وَهُوَ) أَنْ يَقُولَ فِي صِلْبِ الْعَقْدِ (أَنْ يَنْكِحَهَا لِيُحْلِلَهَا لِلَّذِي طَلَّقَهَا ثَلَاثًا، فَإِنْ عَقَدَ) الْوَلِيُّ الْعَقْدَ (لَذَلِكَ) أَيْ لَا يُجِزُّ أَنْ يَحْلِلَهَا (وَلَمْ يَشْرُطْهُ) فِي صِلْبِ الْعَقْدِ (صَحَّ) النِّكَاحُ وَحَلَّتْ .

(فصل) فِيمَا يَثْبُتُ الْخِيَارُ مِنَ الْعُيُوبِ : (إِذَا وَجَدَ أَحَدُهُمَا) أَيْ الزَّوْجَيْنِ (الْآخَرَ بِمَجْنُونًا) جُنُونًا مُتَقَطِّعًا، وَهُوَ مَرَضٌ يَزِيلُ الشُّعُورَ مِنَ الْقَلْبِ مَعَ بَقَاءِ الْقُوَّةِ (أَوْ) وَجَدَهُ (مَجْذُومًا) وَالْجَذَامُ عِلَّةٌ يَحْمَرُّ مِنْهَا الْعُضْوُ ثُمَّ يَسْوَدُّ ثُمَّ يَنْتَقِطِعُ (أَوْ أَرْبَصَ) وَالْبَرَصُ بَيَاضٌ شَدِيدٌ مُبْقِعٌ (أَوْ وَجَدَهَا) الزَّوْجَ (رَتْقَاءَ) وَهِيَ الَّتِي انْسَدَّ عَلَى الْجَمَاعِ مِنْهَا بِلَحْمٍ (أَوْ قَرْنَاءَ) وَهِيَ الَّتِي انْسَدَّ عَلَى الْجَمَاعِ مِنْهَا بِعَظْمٍ (أَوْ وَجَدَتْهُ) الزَّوْجَةَ (عَيْنِيًّا) وَهُوَ الْعَاجِزُ عَنِ الْوُطْءِ فِي الْقَبْلِ وَهُوَ غَيْرُ صَبِيٍّ (أَوْ) وَجَدَتْهُ (مَجْنُوبًا) وَهُوَ لِلْقَطْعِ الذَّكَرِ (ثَبَتَ الْخِيَارُ فِي فَيْسَخِ الْعَقْدِ) أَيْ عَقْدُ النِّكَاحِ، فَمَنْ وَجَدَ ذَلِكَ مِنْهُمَا بِصَاحِبِهِ وَلَمْ يَرْضَ بِهِ فَلَهُ أَنْ يَفْسَخَ النِّكَاحَ كَمَا يَفْسَخُ الْبَيْعُ بِالْعَيْبِ، وَلَا يُلْحَقُ بِهِ الْعُيُوبُ غَيْرُهَا مِنْ مِثْلِ سِنَانٍ وَجُرُوحٍ سِيَالَةٍ لَكِنْ يَثْبُتُ (عَلَى الْقَوْرِ) كَخِيَارِ الْعَيْبِ (عِنْدَ الْحَاكِمِ) فَلَا سَتَقَالَ بِهِ وَمِثْلُ الْحَاكِمِ الْمُحْكَمُ بِشَرَطِهِ (سِوَاهُ كَانَ) الْفَاسِخُ لِلْعَقْدِ،

به مثل ذلك العيب أم لا ، ولو حدث العيب ثبت الخيار أيضا إلا أن تحدث العنة بعد أن يطأها فلا خيار  
 وإذا أقر بالعنة أجله الحاكم سنة من يوم المرافعة إليه ، فإن جامع فيها فلا فسخ لها وإلا فلها الفسخ ، والمراد  
 بالفور في العنة عقيب السنة ، ومتى وقع الفسخ ، فإن كان قبل الدخول فلا مهر ، أو بعده بعيب حدث بعد  
 الوطء وجب المسمى ، أو بعيب حدث قبله فمهر المثل ، وإن شرط أنها حرة فبانت أمة وهو بمن يحل له نكاح  
 الأمة بخير ، وإن شرط أنها أمة فبانت حرة ، أو لم يشرط فبانت أمة ، أو كتابية فلا خيار ، وإن تزوج عبد  
 بأمة فأعتقت فلها أن تفسخ نكاحه على الفور من غير الحاكم ، وإذا أسلم أحد الزوجين الوثنيين أو المجوسيين  
 أو أسلمت المرأة والزوج يهودي أو نصراني ، أو ارتد الزوجان المسلمان أو أحدهما ، فإن كان قبل الدخول  
 تعجلت الفرقة ، وإن كان بعده توقفت على انقضاء العدة ، فإن اجتمعا على الإسلام قبل انقضاءها دام  
 النكاح وإلا حكم بالفرقة من حين تبديل الدين ،

( به مثل ذلك العيب ) كأن كانت الزوجة بها برص ووجدت الزوج أبرص فلها الفسخ ( أم لا ) يكون بالفسخ ذلك  
 العيب ( ولو حدث العيب ) للثبوت للخيار ( ثبت الخيار أيضا إلا أن تحدث العنة بعد أن يطأها فلا خيار ) لها لأنها  
 وصلت إلى حقها ( وإذا أقر ) الزوج ( بالعنة ) عند القاضي أو عند شاهدين أو ثبتت عليه باليمين الردودة ( أجله  
 الحاكم سنة من يوم المرافعة إليه ) أي القاضي لامن يوم الإقرار ( فإن جامع فيها فلا فسخ لها وإلا ) بأن لم يطأ  
 في تلك المدة ( فلها الفسخ ) بالرفع للحاكم ثانياً متى ثبتت عند القاضي عنته بما تقدم فسخت فوراً ( والمراد بالفور  
 في العنة عقيب السنة ، ومتى وقع الفسخ ) بعيب من العيوب المتقدمة منه أو منها ( فإن كان قبل الدخول فلا مهر ) لها  
 ( أو بعده ) أي الدخول ( بعيب حدث بعد الوطء ) كأن حدث جنون لأحدهما بعد الوطء ففسخ الآخر ( وجب  
 المسمى أو بعيب حدث قبله ) أي الوطء كأن حدث ما ذكر ولم يعلم به حتى وطئ ( فمهر المثل ) لأن مقتضى الفسخ  
 رجوع كل إلى عين حقه أو إلى بدله إن تلف فيرجع الزوج في المسمى وهي ترجع إلى بدل بضعها وهو مهر المثل  
 ( وإن شرط أنها حرة فبانت أمة ) والمزوج لها السيد ليصح العقد ( وهو بمن يحل له نكاح الأمة بخير ) بين فسخ  
 النكاح وإبقائه ، وأما إذا لم يكن ممن تحل له الأمة فلا يصح النكاح ، وإن كان عبداً لم يتخير ( وإن شرط أنها أمة  
 فبانت حرة ) فلا خيار له لأنها أعلى مما شرط ( أو لم يشرط ) في صلب العقد شيئاً ( فبانت أمة ) وهو بمن يحل له  
 نكاحها ( أو كتابية فلا خيار ) له للتقصير بترك البحث ، وإذا شرط أن تكون بيضاء فبانت سوداء ولو هو أسود  
 فله الخيار ( وإن تزوج عبد بأمة فأعتقت فلها أن تفسخ نكاحه على الفور من غير الحاكم ) قبل الوطء أم بعده ،  
 ( وإذا أسلم أحد الزوجين الوثنيين أو المجوسيين أو أسلمت المرأة والزوج يهودي أو نصراني أو ارتد الزوجان  
 للمسلمان أو أحدهما ) بخلاف ما إذا أسلم هو وهي يهودية أو نصرانية فإن النكاح يستمر بينهما ( فإن كان قبل  
 الدخول تعجلت الفرقة وإن كان بعده توقفت على انقضاء العدة ) ، فإن اجتمعا على الإسلام قبل انقضائها دام النكاح  
 وإلا ( بأن لم يجتمعا على الإسلام فيها ) حكم بالفرقة من حين تبديل الدين ( فإن تلفظ أحد الزوجين بما يوجب الردة  
 انتظر رجوعه بالتوبة في العدة ، فإن تاب والا فسخ النكاح من حين الردة )

وإن أسلم على أكثر من أربع اختار أربعة منهن .

### كتاب الصداق

يُسَنُّ تَسْمِيَتُهُ فِي الْعَقْدِ ، فَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ لَمْ يَضُرَّ ، وَلَا يَزُوجُ ابْنَتَهُ الصَّغِيرَةَ بِأَقْلٍ مِنْ مَهْرِ الْمُثَلِّ ، وَلَا ابْنَتَهُ الصَّغِيرَ بِأَكْثَرِ مِنْ مَهْرِ الْمُثَلِّ ، فَإِنْ فَعَلَ بَطَلَ الْمُسَمَّى وَوَجِبَ مَهْرُ الْمُثَلِّ ، وَلَا تَزَوُّجُ السَّفِيهِ وَالْعَبْدُ بِأَكْثَرِ مِنْ مَهْرِ الْمُثَلِّ ، وَكُلُّ مَا جَازَ أَنْ يَكُونَ ثَمَنًا جَازَ جَعْلُهُ صَدَاقًا ، وَيَجُوزُ حَالًا وَمَوْجَلًا وَعَيْنًا وَدَيْنًا وَمَنْفَعَةً ، وَتَمْلِكُهُ بِالتَّسْمِيَةِ ، وَتَتَصَرَّفُ فِيهِ بِالْقَبْضِ ، وَيَسْتَقِرُّ بِالدُّخُولِ أَوْ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا قَبْلَ الدُّخُولِ ، وَلَهَا أَنْ تَمْتَنِعَ مِنْ تَسْلِيمِ نَفْسِهَا ، حَتَّى تَقْبِضَهُ إِنْ كَانَ حَالًا ، فَإِنْ سَلَّتْ نَفْسَهَا إِلَيْهِ فَوَطَّئَهَا قَبْلَ الْقَبْضِ سَقَطَ حَقُّهَا مِنَ الْامْتِنَاعِ ، وَإِنْ وَرَدَتْ فُرْقَةٌ مِنْ جِهَتِهَا قَبْلَ الدُّخُولِ بَأَنِّ أَسْلَمَتْ أَوْ ارْتَدَّتْ سَقَطَ الْمَهْرُ ، أَوْ مِنْ جِهَتِهِ بَأَنِّ أَسْلَمَ أَوْ ارْتَدَّ أَوْ طَلَّقَ سَقَطَ نَصْفُهُ وَبَرَّجَعَ فِي نَصْفِهِ إِنْ كَانَ بَاقِيًا بَعَيْنِهِ ، وَإِلَّا فَنُصِفَ قِيَمَتَهُ

(وإن أسلم على أكثر من أربع اختار أربعة منهن) ويندفع نكاح فله اختيار من شاء منهن ولو ميتات ليرث منهن .

### ( كتاب الصداق )

بفتح الصاد وكسرهما : اسم للمال الواجب للمرأة على الزوج بنكاح أو وطء أو نفوت بضع قهرا كإرضاع ورجوع شهود ( تسن تسميته في العقد ) لأنه أدفع للخصومة ، ويسن أن لا ينقص عن عشرة دراهم فضة خالصة وأن لا يزيد عن خمسمائة درهم فضة ؛ ويسن ترك المغالاة فيه ( فان لم يذكر ) الصداق في العقد ( لم يضر ) في صحة النكاح ( ولا يزوج ابنته الصغيرة بأقل من مهر المثل ولا ابنته الصغير بأكثر من مهر المثل ، فان فعل ذلك بطل المسمى ووجب مهر المثل ) في الصورتين ( ولا يتزوج السفية ) إذا أذن له الولي في الزواج ( والعبد ) إذا أذن له للسيد ( بأكثر من مهر المثل ، وكل ما جاز أن يكون ثمنًا جاز جعله صداقًا ) ولا يتقدر بقدر ، فان عقد بما لا يتعمول فسدت التسمية ( ويجوز جالا ومؤجلا ودينا وعينا ومنفعة ) وإذا جعل الصداق عينا كانت من ضمانه ، وليس للزوجة التصرف فيها قبل قبضها ، ومن المنافع التي يصح جعلها صداقا تعليمها الطب أو الشعر ( وتملكه ) أي الصداق المرأة ( بالتسمية ) في صلب العقد ( وتتصرف فيه ) بالبيع وغيره من التصرفات ( بالقبض ) . وأما قبل القبض فلا يصح تصرفها فيه ( ويستقر بالدخول ) فلا يسقط منه شيء ، وأما قبله فمعرض لسقوط نصفه بالفراق والمراد بالدخول الوطء ولو حال الحيض ( أو بموت أحدهما قبل الدخول ) أي الزوجين فوت أحدهما منزله منزلة الدخول ( ولها أن تمتنع من تسليم نفسها حتى يقبضه إن كان حالًا ) دينا أو عينا ، وأما المؤجل فليس لها حبس نفسها به ( فان سلمت نفسها إليه فوطئها ) باختيارها ( قبل القبض سقط حقها من الامتناع ) ولو سلم الولي غير الكاملة قبل قبض الصداق فلها بعد الكمال الامتناع ( وإن وردت فرقة من جهتها قبل الدخول ) بها أي الوطء ( بأن أسلمت ) وزوجها كافر ( أو ارتدت ) أو فسخ ببعب منها ( سقط المهر ) جميعه لحصول الفرقة من جهتها ( أو ) وردت الفرقة ( من جهته بأن أسلم أو ارتد أو طلق سقط نصفه وبرجع في نصفه إن كان باقيا بينه وإلا ) بأن لم يكن باقيا ( نصف قيمته ) الأولى إلى قيمة نصفه ، لأنه إذا قوّم جميعه زادت قيمة نصفه ، وإذا قوّم كل نصف على حدة نقصت قيمة النصف وهو الواجب 4

أَقْلَ مَا كَانَتْ مِنَ الْعَقْدِ إِلَى التَّلَفِ ، فَإِنْ كَانَ زَائِدًا زِيَادَةً مُنْفَصِلَةً رَجَعَ فِي النِّصْفِ دُونَ الزِّيَادَةِ أَوْ مُنْصَلَةً تَخَيَّرَتْ بَيْنَ رَدِّهِ زَائِدًا وَبَيْنَ نِصْفِ قِيَمَتِهِ ، وَإِنْ كَانَ نَاقِصًا تَخَيَّرَ بَيْنَ اخْتِذِهِ نَاقِصًا وَبَيْنَ نِصْفِ قِيَمَتِهِ ، ثُمَّ مَهْرُ الْمُثَلِّ هُوَ مَا يُرْغَبُ بِهِ فِي مِثْلِهَا فَيُعْتَبَرُ بِمَنْ يُسَاوِيهَا مِنْ نِسَاءِ عَصَبَاتِهَا فِي السِّنِّ وَالْعَقْلِ وَالْجَمَالِ وَالْيَسَارِ وَالثِّيُوبَةِ وَالْبَكَارَةِ وَالْبَلَدِ ، فَإِنْ اخْتَصَّتْ بِمَزِيدٍ أَوْ نَقَصٍ رُوِيَ ذَلِكَ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا عَصَبَاتٌ مِنَ النِّسَاءِ فَبِالْأَرْحَامِ ، وَإِلَّا فَبِالنِّسَاءِ بِلَدِّهَا وَمَنْ يُشَبِّهُهَا ، وَإِذَا أُعْسِرَ بِالمَهْرِ قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَهَا الْفَسْخُ أَوْ بَعْدُهُ فَلَا ، فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي قَبْضِ الصَّدَاقِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا ، أَوْ فِي الْوَطْءِ فَقَوْلُهُ ، وَمَنْ وَطِئَ امْرَأَةً بِشَبْهَةٍ أَوْ فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ أَوْ زَنَّا وَهِيَ مُكْرَهَةٌ لَزِمَهُ مَهْرُ الْمُثَلِّ ، وَإِنْ طَاوَعَتْهُ عَلَى الزَّانَا فَلَا مَهْرَ لَهَا ، وَحَيْثُ طُلِّقَتْ وَشَطَرَ المَهْرُ لَامْتَعَةً لَهَا ، وَحَيْثُ لَمْ يَتَشَطَّرْ إِمَّا بِأَنْ لَا يَجِبَ شَيْءٌ كَالْمَفْوضَةِ إِذَا طُلِّقَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ وَالْفَرْضِ ،

(أقل ما كانت من) وقت (العقد إلى التلف) فينظر إلى قيمته في تلك المدة جميعها ويعطى أنقص قيمة بلغها التلف والذي اعتمده النووي والرافعي أنه يرجع بأقل قيمتي يوم العقد والقبض من غير اعتبار الحالة المتوسطة (فإن كانت الزيادة) التي زادها الصداق (منفصلة) كولد وثمرة (رجع في النصف دون الزيادة) فهي لها (أو) كانت الزيادة (متصلة) كسمن وتعلم صنعة (تخيرت) الزوجة (بين رده زائدا وبين نصف قيمته) أقل قيمة من يوم الاصداق إلى يوم التسليم ، وتنعى الزيادة المتصلة الاستقلال بالرجوع في العين هنا (وإن كان) الصداق (ناقصا تخيرت) الزوج (بين أخذه ناقصا وبين نصف القيمة) ولا يجبر على أخذه ناقصا (ثم مهر المثل هو ما يرغب به في مثلها) أي المرأة المتزوجة (فيعتبر بمن يساويها من نساء عصباتها) وإن ممن (في السن والعقل والجمال واليسار والثيوبة والبكارة والبلد) وسائر الصفات التي يختلف بها الفرض (فإن اختصت) المرأة المتزوجة عنهن (بمزيد) في الصفات المذكورة (أو نقص) فيها (روعي ذلك) فيزاد في مهرها عند الزيادة وينقص عند النقص بمراعاة ذلك (فإن لم يكن لها عصبات من النساء فبالأرحام) وأقربيات أمها لالمذكورون في الفرائض (وإلا) بأن لم يكن لها أرحام (فبنساء بلدها) الأجانب (ومن يشبهها) في الصفات التي تختلف بها الأغراض (وإذا أعسر) الزوج (بالمهر قبل الدخول فلها الفسخ أو) أعسر به (بعده) أي الدخول (فلا) فسخ لها لأنها حيث مكنته من الدخول رضيت بذمته (فإن اختلفا) أي الزوج والزوجة (في قبض الصداق) كله أو بعضه (فالقول قولها) يمينها إنها لم تقبضه (أو) اختلفا (في الوطء) (فقله) إنه لم يطأها هو المصدق (ومن وطئ امرأة بشبهة) كأن ظنها امرأته (أو) وطئها (في نكاح فاسد أو زنا) بها (وهي مكروهة لزمه مهر المثل) في تلك الصور (وإن طاوَعته على الزنا فلا مهر لها) حرّة أو أمة (وحيث طلقت و) لا (شطر المهر لامتعة لها) لأن الزوج لم يستوف منفعة بعضها فيكفيها نصف المهر للايحاء (وحيث لم يتشطّر إِمَّا بِأَنْ لَا يَجِبَ) لها (شَيْءٌ كَالْمَفْوضَةِ) وهي التي تقول لوليها زوجي بلا مهر فيزوجها بلا مهر أو يسكت عن المهر فتلك المفوضة (إذا طلقت قبل الدخول والفرض) لا يجب لها شيء بخلاف ما إذا كان بعد الدخول فيجب لها مهر المثل ، أو بعد الفرض وقبل الدخول فيجب نصف المفروض

أَوْ بَأْنِ يَجِبَ الْكُلُّ كَالطَّلَاقِ بَعْدَ الدُّخُولِ وَجَبَ لَهَا الْمَتْعَةُ ، وَهِيَ شَيْءٌ يَقْدَرُهُ الْقَاضِي بِاجْتِهَادِهِ وَيُعْتَبَرُ فِيهِ حَالُ الزَّوْجَيْنِ .

فصل في ولية العرس سنة ، والسنة أن يولم بشاة ، ويجوز ما تيسر من الطعام ، ومن دعى إليها لزمته الإجابة صائماً كان أو مفطراً ، فإذا حضر ندب له الأكل ولا يجب ، فإن كان صائماً تطوعاً ولم يشق على صاحب الولية صومه فإتمام الصوم أفضل ، وإن شق عليه صومه فالفطر أفضل . ولو جوب الإجابة شروط أن لا يخص بها الأغنياء دون الفقراء ، وأن يدعو في اليوم الأول ، فإن أولم ثلاثة أيام فدعاه في اليوم الثاني لم يجب ، أو في الثالث كرهت إجابته ، وأن لا يحضره لحرف منه أو طمعاً في جأه ، وأن لا يكون ثم من يتأذى أو لا تلقى به مجالسته ولا منكر من زمر وخمر وفرش حرير وصور حيوان على سقف أو جدار أو وسادة منصوبة وسنر أو ثوب مكتوب عليه منكر وغير ذلك ، فإن كان المنكر يزول

(أو بأن يجب الكل كالطلاق بعد الدخول وجب لها المتعة) في جميع هذه الصور (وهي) أي المتعة (شيء) يقدره القاضي باجتهاده (ومن أن لا تنقص عن ثلاثين درهماً) (يعتبر) الحاكم (فيه حال الزوجين) من يسار الزوج وإعساره .

فصل في الولية . (ولية العرس سنة) وتعمد بتعمد الزوجات (والسنة أن يولم بشاة ويجوز بما تيسر من الطعام ، ومن دعى إليها) أي لولية العرس (لزمته الإجابة صائماً كان أو مفطراً) وليس الصوم غنماً في تركه الإجابة (فإذا حضر ندب له الأكل) منها إن كان مفطراً (ولا يجب ، فإن كان صائماً تطوعاً ولم يشق على صاحب الولية صومه فإتمام الصوم أفضل ، وإن شق عليه) أي الداعي (صومه) أي المدعو (فالفطر أفضل) . أما صوم الفرض فلا يجوز قطعه ولو موسعاً كمنذر مطلق . (ولو جوب الإجابة شروط : أن لا يخص بها الأغنياء دون الفقراء) أي أن لا يظهر منه قصد التخصيص بأن يعم عشيرته أو أهل حرفته أو جيرانه ولو أغنياء . (وأن يدعو) أي يدعو صاحب الولية المدعو بنفسه أو بنائيه فلا بد للوجوب من دعوته بخصوصه (في اليوم الأول ، فإن أولم ثلاثة أيام فدعاه في اليوم الثاني لم يجب أو في الثالث كرهت إجابته) إذا فعل ذلك للافتخار ، فإن فعله لضيق منزل أو لكثرة المدعويين كانت الثلاثة كالיום الواحد (و) من شروط الوجوب (أن لا يحضره) أي يدعو (لحرف منه أو طمعاً في جأه) فإن دعاه لذلك فلا تجب على المدعو الإجابة (و) من الشروط أيضاً (أن لا يكون ثم) أي في موضع الولية (من يتأذى) المدعو به كمدو (أو لا تلقى به مجالسته) كالأراذل (و) من الشروط أن (لا يكون منكر) في محل الولية (من زمر وخمر) أي تعاطيه (وفرش حرير) لرجال (وصور حيوان) منقوشة (على سقف أو جدار أو وسادة منصوبة) لامطروحة أو مجعولة للاتكاء عليها (وسنر) أي ستارة (أو ثوب مكتوب عليه منكر) يلبس فلا تكون الصور محرمة إلا إذا كانت على مرفع من سقف أو ستارة ويمكن صور حيوان يعيش بخلاف ما إذا كانت على وسادة يتكأ عليها أو بساط يداس فوقه ، أو كانت صور مثل شجر مما لا يروح له أو صور حيوان لا يعيش كقطوع الرأس (وغير ذلك) من المحرمات (فإن كان المنكر يزول

بِحُضُورِهِ أَوْ كَانَتْ الصُّورُ عَلَى الْأَرْضِ فِي بَسَاطٍ أَوْ مَخْدَةٌ يَتَكِي عَلَيْهَا أَوْ مَقْطُوعَةَ الرَّأْسِ أَوْ صُورَ الشَّجَرِ فَلْيَحْضُرْ ، وَلَا يَكْرَهُ نَثْرَ السُّكَّرِ وَنَحْوَهُ فِي الْإِمْلَاكَاتِ ، بَلْ هُوَ خِلَافُ الْأُولَى وَالتَّقَاطُطُ أَيْضًا خِلَافُ الْأُولَى .

### بَابُ مُعَاشَرَةِ الْأَزْوَاجِ

يَحِبُّ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ الْمُعَاشَرَةَ بِالْمَعْرُوفِ ، وَبَذَلُ مَا يَلُومُهُ مِنْ غَيْرِ مَظَلٍ ، وَلَا إِظْهَارَ كِرَاهَةٍ . وَيَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يُسْكِنَ زَوْجَتَيْنِ فِي مَسْكَنٍ وَاحِدٍ إِلَّا بِرِضَاهُمَا ، وَلَهُ أَنْ يَمْنَعَهُمَا مِنَ الْخُرُوجِ مِنْ مَنْزِلِهِ ، فَإِنْ مَاتَ لَهَا قَرِيبٌ اسْتَحَبَّ أَنْ يَأْذَنَ لَهَا فِي الْخُرُوجِ ، وَمَنْ لَهُ نِسَاءٌ لَا يَحِبُّ عَلَيْهِ أَنْ يَقْسِمَ لَهَا بَلْ لَهُ الْإِعْرَاضُ عَنْهُنَّ بِلَا إِثْمٍ ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبْتَدِيَ الْمَبِيتَ عِنْدَ إِحْدَاهُمَا إِلَّا بِالْقُرْعَةِ ، فَإِنْ بَاتَ عِنْدَ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ لَزِمَهُ الْمَبِيتُ عِنْدَ الْبَاقِيَاتِ بِقُدْرِهِ ، فَإِذَا أَرَادَ الْقَسْمَ أَقْرَعَ ، فَمَنْ خَرَجَتْ قُرْعَتَاهُ قَدَمَاهَا ، وَيَقْسِمُ لِلْحَائِضِ وَالنَّفْسَاءِ وَالْمَرِيضَةِ وَالرَّقَاءِ ،

بِحُضُورِهِ ، أَوْ كَانَتْ الصُّورُ عَلَى الْأَرْضِ فِي بَسَاطٍ ، أَوْ مَخْدَةٌ يَتَكِي عَلَيْهَا ، أَوْ مَقْطُوعَةَ الرَّأْسِ ، أَوْ صُورَ الشَّجَرِ فَلْيَحْضُرْ ) وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ عَذْرًا يَنْعَى الْوُجُوبَ ( وَلَا يَكْرَهُ نَثْرَ السُّكَّرِ وَنَحْوَهُ ) كَالْدِرَاهِمِ وَالْدَنَانِيرِ ( فِي الْإِمْلَاكَاتِ ) أَيْ الْعُقُودِ عَلَى الزَّوْجَةِ ( بَلْ ) النَثْرُ ( هُوَ خِلَافُ الْأُولَى ، وَالتَّقَاطُطُ أَيْضًا خِلَافُ الْأُولَى ) كَالنَثْرِ لِمَا قَبْلَهُ مِنْ عَدَمِ الرُّوْدِ .

### (بَابُ مُعَاشَرَةِ الْأَزْوَاجِ)

المعبر عنه بباب القسم والنشور ( يجب على كل واحد من الزوجين المعاشرة بالمعروف ) لصاحبه ( و ) يجب على كل ( بذل ما يلزمه ) من النفقة التي تلزم الزوج وتسليم المرأة نفسها ( من غير مظل ولا إظهار كراهة ) أي يجب على كل منهما أن لا يعاطل صاحبه في حقه ، ولا يظهر له كراهة ( ويحرم على الرجل أن يسكن زوجتين في مسكن واحد ) أو زوجة وسرية ( إلا برضاها ) ولو كان في الدار حجر أو علو وسفل جاز إسكانهن من غير رضاهن إن تميزت للمرافق ، ولاقت المساكن ( وله أن يمنعها من الخروج من منزله ) حيث كان ينفق عليها ، فلو كان معسرا فلها الخروج للتكسب أو للسؤال عما يلزمها في الدين إذا لم ينفقها هو ( فان مات لها قريب استحب أن يأذن لها في الخروج ) إذا لم تتعاط في خروجها ما لا يجوز كضرب الحد ، فان غلب على ظنه ذلك حرم عليه الاذن لها ( ومن له نساء لا يجب عليه أن يقسم لمن بل له الاعراض عنهن ) بأن لا يبيت عندهن ( بلا إثم ) لكن يسن له أن لا يعطلهن والواحدة أيضا كذلك يسن له أن لا يخلها كل أربع ليال عن ليلة ( وليس له أن يبتدىء المبيت عند إحداهن إلا بالقرعة ) هذا في الزوجات . وأما الاماء فلا دخل لمن في ذلك ( فان بات عند واحدة ) بقرعة أو ظلما ( فمنهن لزمه المبيت عند الباقيات بقدره ) أي المبيت عند الواحدة ولو قام بهن عذر كحيض أو مرض ( فإذا أراد القسم ) لمن على ( أقرع فن خرجت قرعتها قدمها ويقسم للحائض والنفساء والمریضة والرقاء ) لأن القصد الأولى من القسم الأنس والتحرز من التخصيص الموحق .



لأن كان معه حرة وأمة قسم للحرّة مثل ما للأمة مرتين ، وأقل القسم ليلة ، ويتبناها يوم قبلها أو بعدها ، وأكثره ثلاثة أيام ، ولا يزداد على ذلك ؛ وعماد القسم الليل ، والنهار تابع لمن معيشته بالنهار ، فإن كانت معيشته بالليل كالخارس فعماد قسمه بالنهار ، ولا يجب عليه وطء ، لكن تندب التسوية بينهما فيه ، وفي سائر الاستمتاع ، وإن أراد أن يسافر بأمرأة منهن لم يحز إلا بالقرعة ، فإن سافر بقرعة لم يقض للنسبة ، وإن سافر بها بغير قرعة أتم ولزمه القضاء ، ومن وهبت حقها من القسم لبعض ضرائرها برضا الزوج جاز ، وإن وهبت للزوج جعله لمن شاء منهن ، فإن رجعت في الهبة عادت إلى الدور من يوم الرجوع ، ولا يجوز أن يدخل على امرأة في نوبة أخرى بلا شغل ، فإن دخل بالنهار لحاجة أو بالليل لضرورة جاز وإلا فلا ، وإن أقام لزمه القضاء ، وإن تزوج جديدة وعنده غيرها قطع الدور للجديدة ، فإن كانت بكراً أقام عندها سبعا ولم يقض ، وإن كانت ثيباً فهو بالخيار بين أن يقيم عندها سبعا ويقضى ،

( فإن كان معه حرة وأمة قسم للحرّة مثل ما للأمة مرتين ) وإنما تستحق الزوجة الأمة القسم إن سكنت مسلة لزوجها ليلاً ونهاراً فحينئذ لها القسم والنفقة ( وأقل القسم ليلة ويتبناها يوم قبلها أو بعدها وأكثره ثلاثة أيام ، ولا يزداد على ذلك ) إلا إذا رضين ( وعماد القسم الليل والنهار تابع لمن معيشته ) أى طلب معاشه ( بالنهار ، فإن كانت معيشته بالليل كالخارس فعماد قسمه النهار ، ولا يجب عليه الوطء ) لتعلقه بالنشاط والشهوة ( لكن تندب التسوية بينهما فيه ) أى الوطء ( وفي سائر الاستمتاع ، وإن أراد أن يسافر بأمرأة منهن لم يحز إلا بالقرعة ، فإن سافر بقرعة لم يقض للنسبة ) مدة السفر ذهاباً وإياباً وإقامة لا تقطع السفر ( وإن سافر بها ) أى بواحدة من الأزواج ( بغير قرعة أتم ولزمه القضاء ) للباقيات من حين إنشاء إلى الرجوع ، وإن رضين بسفره بواحدة منهن من غير قرعة جاز ولا قضاء لهن ( ومن وهبت ) من الأزواج ( حقها من القسم لبعض ضرائرها برضا الزوج جاز ) وأما بغير رضا فله المنع ( وإن وهبت ) أى حقها ( للزوج جعله لمن شاء منهن ) فله أن يخص به أى واحدة منهن ولو بغير رضاها ويرتب في البيت على حسب ما كان بيت اتصالاً وانفصالاً ( فإن رجعت ) الواهبة ( في الهبة عادت إلى الدور من يوم الرجوع ) ولا ترجع فيما مضى ( ولا يجوز أن يدخل على امرأة ) من نسائه ( في نوبة أخرى ) من ضرائرها سواء كانت النوبة أصلاً أم تبعاً ( بلا شغل ) من حاجة أو ضرورة ( فإن دخل بالنهار ) التابع ليل ( لحاجة ) كوضع متاع وإعطاء نفقة ( أو ) دخل ( بالليل ) الذى هو أصل في القسم ( لضرورة ) كمرضاها الخوف ( جاز ) الدخول ، ففي التابع يجوز للحاجة ، ولا يلزمه القضاء إن اقتصر في المسكن على قدر الحاجة ، وإن زاد قضى الزائد ، وفى الأصل لا يجوز الدخول إلا لضرورة ويقضى كل الزمن إن طال عرفاً أو أطاله ( وإلا ) بأن لم يكن دخوله للحاجة ولا لضرورة ( فلا ) يجوز ( وإن أقام ) في هذه الحالة ( لزمه القضاء ) لمن لها النوبة ( وإن تزوج جديدة وعنده غيرها ) من الأزواج ( قطع الدور للجديدة ، فإن كانت بكراً أقام عندها سبعا ) متوالية ليحصل الأنس وترفع الحشمة ( ولم يقض ، وإن كانت ثيباً فهو بالخيار بين أن يقيم عندها سبعا ويقضى ) للباقيات السبع

وَبَيْنَ أَنْ يَقْسِمَ ثَلَاثًا وَلَا يَقْضَى ، وَيَنْدُبُ لَهُ أَنْ يُخَيِّرَهَا بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ أَقَامَ سَبْعًا بَطَلَهَا قَضَى السَّبْعَ ، أَوْ بَدَوْنَهُ قَضَى أَرْبَعًا فَقَطْ . وَلَهُ الْخُرُوجُ نَهَارًا لِقَضَاءِ الْحَاجَاتِ وَالْحُقُوقِ ، وَمَنْ مَلَكَ إِمَاءً لَمْ يَلْزِمُهُ أَنْ يَقْسِمَ لَهَا ، وَيَنْدُبُ أَنْ لَا يُعْطِلَهُنَّ مِنَ الْوَطْءِ ، وَأَنْ يَسْوَى بَيْنَهُنَّ فِيهِ ، وَإِذَا رَأَى مِنَ الْمَرْأَةِ أَمَارَاتِ النُّشُوزِ وَعَظَمَهَا بِالْكَلَامِ ، وَإِنْ صَرَّحَتْ بِالنُّشُوزِ هَجَرَهَا فِي الْفِرَاشِ دُونَ الْكَلَامِ وَضَرَبَهَا ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرِحٍ : أَيْ لَا يَكْسِرُ عَظْمًا ، وَلَا يَجْرِحُ لَحْمًا ، وَلَا يَنْهَرُ دَمًا سِوَاهُ نَشْرَتِ مَرَّةٍ أَوْ تَكَرَّرَ مِنْهَا ، وَقِيلَ لَا يَضْرِبُهَا إِلَّا إِذَا تَكَرَّرَ نُشُوزُهَا .

### بَابُ النِّفَقَاتِ

يَحِبُّ عَلَى الزَّوْجِ نَفَقَةُ زَوْجَتِهِ يَوْمًا يَوْمًا ، فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا لَزِمَهُ مُدَانُ مِنَ الْحَبِّ الْمُقْتَاتِ فِي الْبَلَدِ . وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا قُدَّ ، وَإِنْ كَانَ مُتَوَسِّطًا قُدَّ وَنِصْفُ ، وَيَلْزِمُهُ مَعَ ذَلِكَ أَجْرَةُ الطَّحْنِ وَالْخَبْزِ ، وَالْأَدَمِ ،

( وبين أن يقسم ) أو يقيم ( ثلاثا ولا يقضى ) لمن شيئا ( ويندب له أن يخيرها ) أى الثيب ( بينهما ) أى الثلاث بلا قضاء أو السبع بقضاء ( فإن أقام سبعة بطلها قضى السبع ) لأنها اختارت حق غيرها فعوقبت بقضائه ( أو ) أقام عندها سبعا ( بدونه ) أى الطلب ( قضى أربعا فقط ) دون زائد عليها ( وله ) أى الزوج فى مدة الزفاف ( الخروج نهارا لقضاء الحاجات ) كسواء وبيع ( و ) لقضاء ( الحقوق ) كقيادة مريض وتشبيع جنازة ، وأما ليلا فلا يخرج لذلك ويكون من أعداء ترك الجماعة ليلا ( ومن ملك إماء لم يلزمه أن يقسم لهن ) لافى الابتداء ، ولا بعد البيت عند بعضهن ( ويندب ) له أى لملك الإماء ( أن يعطلهن من الوطء ) خوفا من الفجور ( وأن يسوى بينهما ) فيه ( محافظة على الانصاف ) وإذا رأى من المرأة ) أى ظهر على الزوجة ( أمارات النشوز ) قولاً كان تجيبه بكلام خشن على خلاف عاداتها أو فعلا كان يحذر إعراضا بعد لطف ( وعظما بالكلام ) كأن يقول لها اتقى الله واعلمى أن طاعنى عليك فرض ( وأن صرحت بالنشوز ) كأن دعاها إلى فراشه فامتنعت من غير عذر ( هجرها فى الفراش دون الكلام ) فوق ثلاثة أيام ان كان بغير عذر شرعى ، فإن كان بعذر كترك صلاة جاز إن كان فيه صلاح دين وشملها غيرها من الأصحاب ( وضربها ضربا غير مبرح ، أى لا يكسر عظما ولا يجرح لحما ولا ينهر دما ) إن أفاد فلا يضرب إن لم يفد ( سواء نشزت مرة أو تسكرر منها ، وقيل لا يضربها إلا إذا تسكرر نشوزها ) وهو الأولى .

### ( باب النفقات )

وهى ما يجب للزوجة من الحقوق المالية ( يجب على الزوج نفقة زوجته ) وتستحقها ( يوما يوما ) بطولع الفجر ، وتجب للنوم بليته الآتية حتى لو نشزت فى الليل سقطت نفقة ذلك اليوم ( فإن كان موسرا لزمه مدان من الحب للقتات فى البلد ) والموسر من يكون الفاضل من ماله بعد توزيعه على عمره القالب أو سنة بسنة إذا بلغه مدين هذا إذا لم تأكل معه فإذا رضيت بالأكل معه سقط وجوب المدين ( وإن كان معسرا قُدَّ ) واحد ، والمعسر من لا يملك ما يخرج به عن المسكنة ولو مكتسبا ( وإن كان متوسطا ) وهو من يرجع بتكليفه مدين معسرا ( قُدَّ ونصف ) ويلزمه مع ذلك أجره الطحن والخبز والأدم ( ولو كانت غادتها أكل الخبز وحده ، والأدم يكون ،

عَلَى حَسَبِ عَادَةِ الْبَلَدِ مِنَ اللَّحْمِ وَالذَّهْنِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، فَإِنْ تَرَاخِيًا عَلَى اخْتِذِ الْعَوَضِ عَنْ ذَلِكَ جَازَ ،  
وَلَهَا مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ الذَّهْنِ لِلرَّأْسِ وَالسِّدْرِ وَالْمَشْطِ وَتَمَنِّ مَاءَ الْأُغْتَسَالِ إِنْ كَانَ سَبِيهُ جَمَاعًا أَوْ نَفَاسًا ،  
فَإِنْ كَانَ سَبِيهُ حَيْضًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ لَمْ يَلْزِمَهُ ، وَلَا يَلْزِمُهُ ثَمَنُ الطَّيِّبِ ، وَلَا أَجْرَةُ الطَّيِّبِ ، وَلَا شَرَاءُ الْأَدْوِيَةِ  
وَنَحْوِ ذَلِكَ ؛ وَيَجِبُ لَهَا مِنَ الْكِسْوَةِ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ فِي الْبَلَدِ مِنْ ثِيَابِ الْبَدَنِ وَالْفَرَشِ وَالْغَطَاءِ وَالْوَسَادَةِ  
عَلَى حَسَبِ مَا يَلِيقُ بِنِسَارِهِ وَإِعْسَارِهِ ، وَيَجِبُ تَسْلِيمُ النِّفَقَةِ إِلَيْهَا مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ وَتَسْلِيمُ الْكِسْوَةِ مِنْ أَوَّلِ  
النِّفَاسِ ، فَإِنْ أَعْطَاهَا كِسْوَةً مَدَّةً قَبْلَتْ قَبْلَهَا لَمْ يَلْزِمَهُ إِيدَافُهَا ، وَإِنْ بَقِيَ بَعْدَ الْمَدَّةِ لَزِمَهُ التَّجْدِيدُ ، وَلَهَا أَنْ  
تَتَصَرَّفَ فِي كِسْوَتِهَا بِالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ ، وَيَجِبُ لَهَا سُكْنَى مَثَلُهَا ، وَإِنْ كَانَتْ تُخْدَمُ فِي بَيْتِ أَبِيهَا لَزِمَهُ إِخْدَامُهَا ،  
وَتَلْزِمُهُ نَفَقَةُ الْخَادِمِ إِذَا كَانَ مِلْكُهَا ،

( على حسب عادة البلد من اللحم والدهن وغير ذلك ) كالتمر والخبز ويختلف الواجب باختلاف الفصول فيجب في كل فصل ما يناسبه وينظر في اللحم إلى عادة الخلد من أسبوع وغيره ( فان تراخيا على أخذ العوض عن ذلك ) المذكور مما وجب لها ( جاز ) لأنه اعتياض عن طعام مستقر في الدمة لمعين سواء كان الاعتياض من الزوج أم من غيره ( و ) يجب ( لها ما تحتاج إليه من الدهن للرأس ) كالزيت ( و ) من ( السدر ) مثل الصابون ( والمشط ) على عادة البلد جنسا وقدرًا ، وإن جرت العادة بالدهن المطيب وجب بخلاف ما لا يقصد منه التنظيف بل التزين كالكل فلأجب ( وتمن مَاءُ الْأُغْتَسَالِ ) يلزمه ( إن كان سببه جماعاً أو نفاساً ، فان كان سببه حيضاً أو غير ذلك ) كالاختلام ( لم يلزمه ، ولا يلزمه ثمن الطيب ) الذي يقصد للزينة فان أحضره وجب عليها استعماله ( ولا ) يلزمه أيضاً ( أجره ) الطيب ، ولا شراء الأدوية ( لمرضها ) ونحو ذلك ( مما يحفظ البدن ) ويجب لها من الكسوة ما جرت به العادة في البلد من ثياب البدن ) ولا يختلف عبء الكسوة باليسار والاعسار وإنما يختلفان في الجودة والرداءة فيجب لها في الصيف خمار وقميص وسراويل وخف ورداء ، وفي الشتاء مثل ذلك وزاد جبة محشوة ( و ) يجب لها ( الفرش والغطاء والوسادة على حسب ما يليق بيساره وإعساره ) والحكم مبنى على العادة نوعاً وكيفية ويختلف ذلك باختلاف البلدان ، ويجب لها أيضاً آلة الطبخ والأكل والشرب ، ويجب لها أجره الحمام إن كانت من قوم يدحلوونه ( ويجب تسليم النفقة إليها من أول النهار ) ولا يلزمها العسر ( و ) يجب عليه ( تسليم الكسوة من أول الفصل ) أي فصل الشتاء أو فصل الصيف ( فان أعطاهها كسوة مدّة ) لفصل من الفصول ( قبلت قبلها لم يلزمه إيدافها وإن بقيت بعد المدّة لزمه التجديد ) للمدّة التي بعدها ( ولها أن تتصرف في كسوتها بالبيع وغيره ) كالهبة لأنها بأخذها ملكها ، إنما ليس لها أن تلبس دون ما أخذته وتصرفت فيه ( ويجب لها سكى مثلها ) فالسكنى تعتبر بالزوجة ، وأما النفقة فالزوج ( وإن كانت ) الزوجة ممن ( تخدم في بيت أبيها ) أو عمها أو جدّها عند فقد أبيها ( لزمه ) أي الزوج ( إيدافها ) إن كانت حرة ، ويخدمها بمن يحل نظره إليها ويلزمه الإيداف ولو مسراً ( وتلزمه نفقة الخادم إذا كان ملكها ) وجنس طعامه جنس طعام الزوجة لأنواعه فله مد وثقل على اللوسر ، ومد على للتوسط واللوسر . ويجب له من الكسوة على حسب المعتاد . ولا يجب للخادم آلة التنظيف إلا إن تأذى بالأوساخ فيجب له ما يزيلها .

وَأَمَّا تَلْزِمُهُ النِّفْقَةُ إِذَا سَلَّتِ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا إِلَيْهِ ، أَوْ عَرَضَتْ نَفْسَهَا عَلَيْهِ ، أَوْ عَرَضَهَا وَلِهَا إِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً  
سِوَاهُ كَانَ الزَّوْجُ كَبِيرًا أَوْ صَغِيرًا لَا يَتَأَنَّى مِنْهُ الْوَطْءُ ، إِلَّا أَنْ تُسَلَّمَ وَهِيَ صَغِيرَةٌ لَا يُمْكِنُ وَطْؤُهَا فَلَا نِفْقَةَ  
لَهَا ، وَشَرَطُ ذَلِكَ أَيْضًا أَنْ يُمَكِّنَهُ التَّمَكِينُ التَّامُّ بِحَيْثُ لَا يَمْتَنِعُ مِنْهُ فِي لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ ، فَلَوْ نَشَرَتْ وَلَوْ فِي سَاعَةٍ  
أَوْ سَافَرَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ أَوْ بِإِذْنِهِ لِحَاجَتِهَا أَوْ أَحْرَمَتْ أَوْ صَامَتْ تَطَوُّعًا بِغَيْرِ إِذْنِهِ أَوْ كَانَتْ أُمَةً فَسَلَّهَا السَّيِّدُ  
لَيْلًا فَقَطْ فَلَا نِفْقَةَ لَهَا . وَأَمَّا الْمُعْتَدَّةُ فَيَجِبُ لَهَا السُّكْنَى فِي مَدَّةِ الْعِدَّةِ سِوَاهُ كَانَتْ الْعِدَّةُ عِدَّةَ وَفَاةٍ أَوْ رَجْعِيَّةً  
أَوْ بَائِنًا ، وَأَمَّا النِّفْقَةُ فَلَا تَجِبُ فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ ، وَتَجِبُ لِلرَّجْعِيَّةِ مُطْلَقًا ، وَلِلْبَائِنِ إِنْ كَانَتْ حَامِلًا ، يَدْفَعُ إِلَيْهَا  
يَوْمًا يَوْمًا ، وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْبَائِنُ حَامِلًا فَلَا نِفْقَةَ لَهَا ، وَالْكِسْوَةُ كَالنِّفْقَةِ ، وَإِنْ اخْتَلَفَ الزَّوْجَانِ فِي قَبْضِ  
النِّفْقَةِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا ، وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي التَّمَكِينِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ إِلَّا أَنْ يَعْتَرِفَ بِأَنَّهَا مَكَّنَتْ أَوَّلًا ثُمَّ يَدْعِي النُّشُوزَ  
فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا ، وَمَتَى تَرَكَ الْإِنْفَاقَ عَلَيْهَا مُدَّةً صَارَتْ النِّفْقَةُ عَلَيْهِ دَيْنًا .

( وإمّا تلزمه ) أى الزوج ( النفقة ) بجميع أنواعها ( إذا سلمت المرأة نفسها إليه ) وهى بالغة عاقلة ( أو عرضت  
نفسها عليه ) بأن بشت إليه أى مسلة نفسى إليك فبمجرد وصول الخبر إليه تجب النفقة ان كان حاضرا ، وان كان  
غائبا رفعت الأمر للحاكم ليعلمه ، فان حضر وتسلمها لزمته النفقة من وقت التسليم ، وان لم يحضر ومضى زمن يمكنه فيه  
الوصول فرض القاضى نفقتها فى ماله ، فان لم يعلم محله فرضها القاضى فى ماله الحاضر وأخذ منها كفيلا بما يصرفه  
( أو عرضها وليها إن كانت صغيرة سواء كان الزوج كبيرا أو صغيرا لايتأنى منه الوطء ) لأن التخصير من قبله  
لامشأ ( الا أن تسلم ) إليه ( وهى صغيرة لايمكن وطؤها فلا نفقة لها ) لأن المنع من قبلها ( وشروط ذلك )  
أى وجوب النفقة على الزوج ( أيضا أن تمكنه ) من نفسها للاستمتاع بها ( التمكن التام بحيث لا يمتنع منه فى ليل  
أو نهار ) من غير عذر ، أما معه كأن كانت مريضة أو حائضا فتجب لها النفقة مع الإمتناع ( فلو نشرت ) أى  
خرجت عن الطاعة ( ولو فى ساعة ) أى لحظة من ليل أو نهار ( أو سافرت بغير إذنه أو بأذنه لحاجتها ) ولم تكن  
معه فلا نفقة لها فى هذه الصور ، ثم زاد المصنف قوله ( أو أحرمت ) بنسك ( أو صامت تطوعا بغير إذنه ) وهذا  
على رأى ، والمعتمد أنها إذا أحرمت لا تسقط نفقتها لأنه فى إمكانه أن يحللها ففى قبضته . وكذا ان صامت  
فلا بغير إذنه وأقرها فلا تسقط ، وإن أمرها بالافطار فامتنعت سقطت نفقتها ( أو كانت أمة فسلمها السيد ليلا فقط  
فلا نفقة لها ) فى جميع هذه الصور ( وأما المعتدة فيجب لها السكنى فى مدّة العدة سواء كانت العدة عدة وفاة  
أو رجعية أو بائن ) فكل معتدة تجب لها السكنى إلا ناشزة أو صغيرة أو أمة لم تسلم ليلا ونهارا ( وأما النفقة  
فلا تجب فى عدة الوفاة وتجب للرجعية مطلقا ) حاملا أو حائلا ( والبائن إن كانت حاملا ) ولو كانت بينوتها بفسخ  
لالحامل معتدة عن وطء شبهة ( ويدفع إليها يوما بيوم وإن لم تكن البائن حاملا فلا نفقة لها ، والكسوة ) للمعتدة  
( كالنفقة ) فتجب للرجعية والبائن الحامل ( وإن اختلف الزوجان فى قبض النفقة فالقول قولها ، وإن اختلفا  
فى التمكن فالقول قوله إلا أن يعترف ) الزوج ( بأنها مكنتت أولا ثم يدعى النشوز ) بعد ( فالقول قولها )  
يعينها أنها ممكنة غير ناشزة ( ومتى ترك الاتفاق عليها مدة صارت النفقة عليه دينا ) ومراده بالاتفاق سائر ما يجب  
للزوجة وهذا بخلاف نفقة القريب فانها تسقط بمضى الزمان ،

وَإِذَا أَعْسَرَ بِنَفَقَةِ الْمُعْسَرِينَ ، أَوْ بِالْكُسُورَةِ أَوْ بِالسَّكْنَى نَبَتْ لَهَا فسخُ النِّكَاحِ ، فَإِنْ شَاءَتْ صَبَرَتْ وَبَقِيَ ذَلِكَ لَهَا فِي ذِمَّتِهِ ، وَإِنْ أَعْسَرَ بِالْأَدَمِ أَوْ بِنَفَقَةِ الْخَادِمِ أَوْ بِنَفَقَةِ الْمُوسِرِينَ أَوْ الْمُتَوَسِّطِينَ فَلَا فسخَ لَهَا ، وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ عَبْدًا فَالْنَّفَقَةُ فِي كَسْبِهِ ، وَإِلَّا فَقِيًّا فِي يَدِهِ إِنْ كَانَ مَأْذُونًا لَهُ فِي التِّجَارَةِ ، وَإِلَّا فَإِنْ شَاءَتْ فَسَخَتْ وَإِنْ شَاءَتْ صَبَرَتْ إِلَى أَنْ يَبْتَغَى فِتْنًا خَذَ مِنْهُ .

(فصل) يجب على الشخص ذكرًا كان أو أنثى إذا فضل عن نفقته ونفقة زوجته أن ينفق على الآباء والأمهات وإن علوا من أي جهة كانوا ، وعلى الأولاد وأولادهم وإن سفلوا ، ذكورا كانوا أو إناثا بشرط الفقر والعجز إما بزمانة أو طفولة أو جنون ، ويجب نفقة زوجة الأب ، فإن كان له آباء وأولاد ولم يقدر على نفقة الكل ، قدم الأم ،

( وإذا أعسر ) الزوج ( بنفقة المعسرين أو بالكسوة أو بالسكنى ) أو بمهر حال قبل وطء ( ثبت لها فسخ النكاح ) ولو وجد متبرع يتبرع بذلك عن الزوج لا يمنع حقها من الفسخ إلا أن يكون ذلك المتبرع أبا أو سيدا للأمة ولا تفسخ بمنع المוסر النفقة لأنه يمكنها التوصل بالحاكم ( فان شئت ) فسخت وإن شئت ( صبرت ) وبقي ذلك لها في ذمته ، وإن أعسر بالأدم ، أو بنفقة الخادم ، أو بنفقة الموسرين ، أو المتوسطين فلا فسخ لها ، وإن كان الزوج عبدا فالنفقة في كسبه ( إن كان صاحب كسب ) ( وإلا ) بأن لم يكن ذا كسب ( فبقيا في يده ) إن كان مأذونا له في التجارة ( وإلا ) بأن لم يكن مأذونا له في التجارة ( فان شئت فسخت ) ولا تفسخ هي والحرة بالإعسار إلا بعد الرفع إلى الحاكم ليفسخ هو بعد الثبوت أو يأذن لها فتنسخ ( وإن شئت صبرت إلى أن يعتق فتأخذ منه ) ما وجب لها . ولا تعلق لها بذمة السيد .

( فصل ) في مؤنة القريب . ( يجب على الشخص ) للموسر ( ذكرًا كان أو أنثى إذا فضل عن نفقته ونفقة زوجته ) يومه وليلته فهو مقدم على غيره ، والزوجة والمملوك مقدم في النفقة على القريب فإذا فضل بعد نفقتهم شيء وجب ( أن ينفق ) به ( على الآباء والأمهات وإن علوا ) بشرط أن يكونوا أحرارا معصومين فتجب نفقتهم وإن قدروا على الكسب ، وأما إذا لم يكن عنده ما يفضل عن نفقة من ذكر وهم ليسوا بأحرار ولا معصومين ، بأن كانوا عبيدا أو عماريين فلا تجب نفقتهم ( من أي جهة كانوا ) الأجداد والجندات من جهة الأم أو الأب ( و ) تجب النفقة ( على الأولاد وأولادهم وإن سفلوا ذكورا كانوا أو إناثا ) ويبيع في النفقة الواجبة ما يبيع في الدين من عقار وغيره . وإنما تجب النفقة للأقارب ( بشرط الفقر ) فلو كان الأصل أو الفرع غنيا بمال فلا تجب نفقته ( و ) بشرط ( العجز ) عن الكسب وهذا شرط في وجوب نفقة الفروع لا الأصول لأن الآباء والأمهات لو كانوا لأمالهم . ولكن يقدر على الكسب وجبت نفقتهم بخلاف الفروع لا تجب نفقتهم إلا إذا كانوا عاجزين عن الكسب ( إما بزمانة ) أي مرض مزمن ( أو طفولة ) أي صغر لا يتأتى معه الاكتساب ، فلو بلغ الصبي من السن ما يتأتى اكتسابه فيه فللولي أن يكلفه الاكتساب وينفق عليه منه ( أو جنون ) فلو كان الفرع به جنون ولا مال له وجبت نفقته على الأصل ومثله من يشغل بعم شرعى ويتأتى نبوغه فتجب نفقته على الأصل ( وتجب نفقة زوجة الأب ) على الولد حيث وجبت نفقة الوالد ( فان كان له آباء وأولاد ولم يقدر على نفقة الكل قدم الأم ) ثم الأب

ثُمَّ الْإِبْنُ الصَّغِيرَ ، ثُمَّ الْكَبِيرَ ، وَهَذِهِ النِّفْقَةُ مَقْدَرَةٌ بِالْكَفَايَةِ ، وَلَا تَسْتَقَرُّ فِي الدِّمَّةِ ، وَإِنْ أَحْتَاجَ الْوَالِدُ الْمَعْسُرُ إِلَى النِّكَاحِ لَزِمَ الْوَلَدَ الْمَوْسِرَ إِعْفَافَهُ بِالتَّزْوِيجِ أَوْ التَّسْرِي ، وَمَنْ مَلَكَ رَقِيقًا أَوْ دَوَابَّ لَزِمَهُ النِّفْقَةُ وَالْكِسْوَةُ ، فَإِنْ أَمْتَنَعَ الزَّوْمَةُ الْحَاكِمُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ أَكْرَى عَلَيْهِ إِنْ أَمَكْنَ ، وَإِلَّا بَيْعَ عَلَيْهِ .

(فصل) أَحَقُّ النَّاسِ بِحَضَانَةِ الطِّفْلِ الْأُمُّ ثُمَّ أُمُّهَاتُهَا الْمُدْلِيَاتُ بِإِنَاءِ تَقَدُّمِ الْقُرْبَى فَالْقُرْبَى ثُمَّ الْأَبُ ثُمَّ أُمُّهَاتُهُ كَذَلِكَ ، ثُمَّ أَبُوهُ ثُمَّ أُمُّهَاتُهُ كَذَلِكَ ، ثُمَّ الْأَخْتُ الشَّقِيقَةُ ، ثُمَّ الْأَخُ الشَّقِيقُ ثُمَّ لِلْأَبِ ، ثُمَّ لِلْأُمِّ ، ثُمَّ الْحَالَةُ ، ثُمَّ بَنَاتُ الْإِخْوَةِ لِلأَبَوَيْنِ ، ثُمَّ بَنُوهُمْ ، ثُمَّ لِلْأَبِ ، ثُمَّ بَنُوهُمْ ، ثُمَّ لِلْأُمِّ ، ثُمَّ الْعَمَّةُ ، ثُمَّ الْعَمُّ ، ثُمَّ بَنَاتُ الْعَمِّ ، ثُمَّ بَنَاتُ الْعَمِّ ، ثُمَّ ابْنُ الْعَمِّ . وَشَرَطُ الْحَاضِنِ الْمَدَالَةَ وَالْعَقْلَ وَالْحُرِّيَّةَ ، وَكَذَا الْإِسْلَامُ إِنْ كَانَ الطِّفْلُ مُسْلِمًا ، وَلَا حَقَّ لِلرَّأَةِ إِذَا نَكَحَتْ إِلَّا أَنْ تَنْكِحَ مِنْ لَهُ حَضَانَتُهُ ،

(ثم الابن الصغير ، ثم الكبير) ولو اجتمعت الزوجة والأقارب قدم نفقة الزوجة ( وهذه النفقة ) للقریب ( مقدرة بالكفاية ) لا بالدم كما في نفقة الزوجة ( ولا تستقر في الدمة ) بل تسقط بمضي الرمان ( وإن احتاج الوالد المعسر إلى النكاح لزم الولد الموسر إعفافه بالتزويج أو التسري ) وهو أن يملكه جارية ، ولا يجوز أن يشكحه عيوزا أو شوهاء ( ومن ملك رقيقا أو دواب لزمه ) ( به النفقة ) أي مؤنته ومنها أجرة الطبيب ومن الدواء ( والكسوة ) للرقيق عبدا أو أمة ولو آبقا . وتعتبر كفايته وإن زادت على كفاية أمثاله ، ولا تجب نفقة المسكاتب ( فإن امتنع ) من الاتفاق على الرقيق أو الدواب ( إلزمه الحاكم ) به ( فإن لم يكن له مال أكرى ) الحاكم ( عليه ) المملوك من الرقيق والدواب ( إن أمكن ) التأجير ( وإلا ) يمكن الأكرأ ( بيع عليه ) كله أو جزء منه . فإن تعذر فعلى بيت المال كفايتها ، فإن تعذر فعلى المسلمين .

(فصل) في الحضانة . بفتح الحاء وهي الفيام بتريسة من لا يميز ، ولا يستقل بأمر نفسه وتمهده بما يصلحه من غسل جسده وثيابه وغير ذلك ( أحق الناس بحضانة الطفل ) ومثله المجنون ( الأم ، ثم أمهاتها المدليات باناء ) جخلص ، لكن المجنون إن كان له زوجة وكذا المجنونة إن كان لها زوج ولأحدهما استمتاع بالآخر فهما أحق من الأم ( تقدم ) من الأمهات ( القربي فالقربي ، ثم ) بعد الأمهات ( الأب ، ثم أمهاته كذلك ) أي تقدم منهن القربي فالقربي ( ثم ) بعد أمهات الأب ( أبوه ) أي أبو الأب ( ثم أمهاته كذلك ، ثم الأخت الشقيقة ، ثم الأخ الشقيق ( ثم ) من أي أخت أو أخ ( للأب ثم ) من ( للأم ، ثم الحالة ، ثم بنات الأخوة للأبوين ، ثم بنوهم ، ثم أب ، ثم بنوهم ( ثم للأم ) ولادخل لبنى الأخوة للأم في الحضانة ( ثم العمة ) الشقيقة أو لأب أو لأم ( ثم العم ) الشقيق أو لأب ( ثم بنات الحالة ) سواء كانت الحالة شقيقة أو لأب أو لأم ( ثم بنات العم ، ثم ابن العم . وشروط الحاضن : المدالة ) فلا يكون الفاسق حاضنا ، نعم تكفي المدالة الظاهرة عند عدم التنازع ، فإن وقع قبل التسليم كلف اثباتها ( والعقل ) فلا حضانة لمجنون ( والحريّة ) فلا حضانة لرقيقة ( وكذا ) يشترط ( الإسلام إن كان الطفل مسلما ) فلا حضانة لكافر على مسلم ( ولاحق للمرأة ) أما أو غيرها في الحضانة ( إذا نكحت ) لأن النكاح يشغلها بحق الزوج ( إلا أن تنكح من له حضانتها ) أي حق فيها كجده لأبيه كأن يزوج الرجل ابنه بنت زوجته من غيره فتله منه ويموت أبو الطفل وأمه فتحضنه زوجة جده .

وَإِذَا بَلَغَ الصَّغِيرُ حَدًّا يُمَيِّزُ فِيهِ خَيْرَ بَيْنِ أَبِيهِ ، فَإِنْ اخْتَارَ أَحَدُهُمَا سَلَّمَ إِلَيْهِ ، لَكِنْ إِنْ اخْتَارَ الْإِبْنُ أُمَّهُ كَانَ عِنْدَ أَبِيهِ بِالنَّهَارِ لِيُعْلِمَهُ وَيُؤَدِّبَهُ ، فَإِنْ عَادَ وَاخْتَارَ الْآخَرَ دُفِعَ إِلَيْهِ ، فَإِنْ عَادَ وَاخْتَارَ الْأَوَّلَ أُعِيدَ إِلَيْهِ وَهَكَذَا إِلَى أَنْ يَظْهَرَ مِنْهُ بِهَذَا وَلَعَّ وَخَبَلَ .

### بَابُ الطَّلَاقِ

يَصِحُّ الطَّلَاقُ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ عَاقِلٍ بَالِغٍ مُخْتَارٍ ، فَلَا يَصِحُّ طَلَاقُ صَبِيٍّ وَجُنُونٍ وَمَكْرَهٍ بِغَيْرِ حَقٍّ مِثْلُ أَنْ هَدَدَ بَقْتُلٍ أَوْ قَطَعَ عَضْوًا أَوْ ضَرَبَ مَبْرَحًا ، وَكَذَا شَتَمَ أَوْ ضَرَبَ يَسِيرًا وَهُوَ مِنْ ذَوِي الْمَرْوَاتِ وَالْأَقْدَارِ ، وَمَنْ زَالَ عَقْلُهُ بِسَبَبٍ لَا يُعَذَّرُ فِيهِ كَالسُّكَرَانِ ، وَمَنْ شَرِبَ دَوَاءً يَزِيلُ الْعَقْلَ بِلَا حَاجَةٍ يَقَعُ طَلَاقُهُ ، وَلَهُ أَنْ يُطْلَقَ بِنَفْسِهِ ، وَلَهُ أَنْ يُوَكَّلَ وَلَوْ أَمْرًا ، وَلِلْوَكِيلِ أَنْ يُطْلَقَ مَتَى شَاءَ ،

( وَإِذَا بَلَغَ الصَّغِيرُ حَدًّا يُمَيِّزُ فِيهِ ) وَهُوَ يَحْصُلُ غَالِبًا فِي سَنَةِ السَّبْعِ أَوْ الثَّمَانِ ( خَيْرَ بَيْنِ أَبِيهِ ، فَإِنْ اخْتَارَ أَحَدُهُمَا سَلَّمَ إِلَيْهِ ، لَكِنْ إِنْ اخْتَارَ الْإِبْنُ أُمَّهُ كَانَ عِنْدَ أَبِيهِ بِالنَّهَارِ لِيُعْلِمَهُ ) الصَّنَاعُ ( وَيُؤَدِّبُهُ ) بِالْأَدَابِ عَلَى حَسَبِ مَا يَلِيقُ بِهِ ( فَإِنْ عَادَ ) عَنِ الْإِخْتِيَارِ الْأَوَّلِ ( وَاخْتَارَ ) الْأَبَ ( الْآخَرَ ) دُفِعَ إِلَيْهِ ، فَإِنْ عَادَ وَاخْتَارَ الْأَوَّلَ أُعِيدَ إِلَيْهِ وَهَكَذَا إِلَى أَنْ يَظْهَرَ مِنْهُ بِهَذَا ( التَّنْقِلُ ) ( وَلَعَّ وَخَبَلَ ) يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ التَّمْيِيزِ فَيَتْرَكُ عِنْدَ مَنْ كَانَ عِنْدَهُ أَوْ لَا ، وَإِذَا اخْتَارَ الْوَلَدُ أَبَاهُ فَيَجْرَمُ عَلَيْهِ أَنْ يَمْنَعَهُ مِنْ زِيَارَةِ أُمِّهِ وَإِنْ زَارَتْهُ الْأُمُّ لَمْ يَمْنَعَهَا مِنَ الدُّخُولِ ، وَإِذَا اخْتَارَتِ الْأُنْثَى الْأَبَ فَلَهُ مَنَعُهَا مِنْ زِيَارَةِ أُمِّهَا وَالْأُمُّ تَزُورُهَا ، وَإِذَا اخْتَارَتِ الْأُمُّ كَانَتْ عِنْدَهَا لَيْلًا وَنَهَارًا وَالْأَبُ يَزُورُهَا .

### ( بَابُ الطَّلَاقِ )

هُوَ لَفْظٌ لِحُلِّ الْقَيْدِ مطلقًا حَسْبًا أَوْ مَعْنَوِيًا . وَشُرْعًا حُلُّ قَيْدِ النِّكَاحِ بِالْفِظِّ الْآتِي ( يَصِحُّ الطَّلَاقُ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ عَاقِلٍ بَالِغٍ مُخْتَارٍ ) وَيَشْتَرُطُ قَصْدُ اللَّفْظِ لِمَعْنَاهُ وَهُوَ حُلُّ الْعَصْمَةِ ، فَلَوْ سَبَقَ لِسَانُهُ أَوْ حَكِي لَفْظٌ غَيْرُهُ أَوْ لَقِنَ الْأُجْمَى صِفَتَهُ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ مَعْنَاهَا فَتَلَفَظَ بِهَا لَمْ يَقَعْ ، وَمَنْهَ مَا لَوْ قَالَ وَاعِظْ الْجَمَاعَةَ فَضَجَرُ مِنْهُمْ طَلَقْتَكُمْ وَفِيهِمْ زَوْجَتُهُ فَانْهَ لَمْ يَقَعْ مَعْنَى الطَّلَاقِ ( فَلَا يَصِحُّ طَلَاقُ صَبِيٍّ وَجُنُونٍ وَمَكْرَهٍ بِغَيْرِ حَقٍّ ) . أَمَّا الْإِكْرَاهُ بِحَقٍّ كَمَا فِي إِكْرَاهِ الْقَاضِي لِلْمَوْلَى عَلَى الطَّلَاقِ فَيَقَعُ . وَالْإِكْرَاهُ ( مِثْلُ أَنْ هَدَدَ بَقْتُلًا أَوْ قَطَعَ عَضْوًا أَوْ ضَرَبَ مَبْرَحًا وَكَذَا شَتَمَ أَوْ ضَرَبَ يَسِيرًا وَهُوَ مِنْ ذَوِي الْمَرْوَاتِ وَالْأَقْدَارِ ) أَيْ مِنْ أَهْلِ الرَّتْبِ الْعَالِيَةِ فَيَصِيرُ مَكْرَهًا بِمَا ذَكَرَ مِنَ الشَّتَمِ أَوْ الضَّرْبِ الْيَسِيرِ وَلِلرَّادِ أَنَّهُ يَحْصُلُ مِنَ الْمُسْكَرَةِ التَّهْدِيدُ بِهَذِهِ الْأُمُورِ وَأَنَّهُ يَحْقُقُهَا حَالًا لَا فِي غَدٍ مِثْلًا وَيَعْلَمُ أَنَّهُ يَتَأَنَّى مِنْ ذَلِكَ ( وَمَنْ زَالَ عَقْلُهُ بِسَبَبٍ لَا يُعَذَّرُ فِيهِ كَالسُّكَرَانِ ، وَمَنْ شَرِبَ دَوَاءً يَزِيلُ الْعَقْلَ بِلَا حَاجَةٍ يَقَعُ طَلَاقُهُ ) بِخِلَافِ مَنْ شَرِبَ ذَلِكَ لِلتَّداوِي أَوْ سُكَرَ بِغَيْرِ تَعَدٍّ فَانْه لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ عَلَيْهِ ( وَلَهُ ) أَيْ الزَّوْجُ ( أَنْ يُطْلَقَ بِنَفْسِهِ وَلَهُ أَنْ يُوَكَّلَ ) مَنْ يَوْقَعُ الطَّلَاقَ وَشُرْطُ أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ يَصِحُّ مِنْهُ الطَّلَاقُ لَا كَصَبِيٍّ وَجُنُونٍ وَأَنْ يَكُونَ التَّوَكِيلُ مَنْجُزًا لَامُعْلَقًا ( وَلَوْ ) كَانَ الْوَكِيلُ ( امْرَأَةً ) بِالْمَعْنَى عَاقِلَةً بِأَنْ يَقُولَ لَامْرَأَةً أجنبية طَلَقِي فَلَانِ أَوْ يَقُولَ لَامْرَأَتَهُ فَوَضَّحْتُ إِلَيْكَ طَلَاقَكَ فَإِذَا أَوْقَعْتَ الطَّلَاقَ طَلَقْتَ ( وَلَا وَكِيلَ أَنْ يُطْلَقَ مَتَى شَاءَ ) ، لَمْ يَعْزَلْهُ الْوَكِيلُ قَبْلَ إِيقَاعِ الطَّلَاقِ ، وَلَا يَخَالِفُ الْوَكِيلُ لِلْوَكِيلِ فِيهَا وَكُلُّهُ فِيهِ مِنْ عَدَدِ الطَّلَاقِ ، وَلَا يَشْتَرُطُ فِي وَكَالَةِ الطَّلَاقِ الْقَبُولُ فَوْرًا بَلْ يَكْفِي الْقَبُولُ مَعَ التَّرَاخِي وَكَذَلِكَ الْقَبُولُ ،

لَكِنْ إِذَا قَالَ لَزَوْجَتِهِ طَلَّقِي نَفْسَكَ ، فَقَالَتْ عَلَى الْفَوْرِ طَلَّقْتُ نَفْسِي طَلَّقْتُ ، وَإِنْ أَخَّرَتْ فَلَا ، إِلَّا أَنْ يَقُولَ طَلَّقِي نَفْسَكَ مَتَى شِئْتَ . وَبِمَلِكِ الْحَرِّ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ ، وَالْعَبْدُ طَلَّقَتَيْنِ ؛ وَيَكْرَهُ الطَّلَاقُ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ وَالثَّلَاثُ أَشَدُّ ، وَجَمْعُهَا فِي طَهْرٍ وَاحِدٍ أَشَدُّ . ثُمَّ الطَّلَاقُ عَلَى أَقْسَامٍ : سُنِّيٌّ وَبِدْعِيٌّ وَمَحْرَمٌ وَخَالٌ عَنِ السَّنَةِ وَالْبِدْعَةِ ؛ فَأَمَّا السُّنِّيُّ فَهُوَ أَنْ يُطْلَقَ فِي طَهْرٍ لَمْ يُجَامَعْ فِيهِ ، وَالْبِدْعِيُّ الْمَحْرَمُ أَنْ يُطْلَقَ فِي الْحَيْضِ بِلاَ عَوْضٍ أَوْ فِي طَهْرٍ جَامِعًا فِيهِ ، فَإِذَا فَعَلَ نَدَبَ لَهُ أَنْ يَرَجِعَهَا ، وَأَمَّا الْخَالِي عَنْهُمَا فَطَّلَاقُ الصَّغِيرَةِ وَالْأَيَسَةِ مِنَ الْحَيْضِ وَالْحَامِلِ وَغَيْرِ الدُّخُولِ بِهَا . وَالْأَلْفَاظُ الَّتِي يَقَعُ بِهَا الطَّلَاقُ صَرِيحٌ وَكِنَايَةٌ ، فَالصَّرِيحُ يَقَعُ بِهِ سِوَاهُ نَوَى بِهِ الطَّلَاقِ أَمْ لَا ، وَلَا يَقَعُ بِالْكِنَايَةِ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ بِهِ الطَّلَاقَ ، فَالصَّرِيحُ لَفْظُ الطَّلَاقِ وَالْفِرَاقِ وَالسَّرَاحِ فَإِذَا قَالَ طَلَّقْتُكَ أَوْ فَارَقْتُكَ أَوْ سَرَّحْتُكَ أَوْ أَنْتَ طَالِقٌ أَوْ مُطَلَّقةٌ أَوْ مُفَارَقةٌ أَوْ مَسْرُحةٌ طَلَّقْتَ سِوَاهُ نَوَى بِهِ الطَّلَاقِ أَمْ لَا . وَالْكِنَايَاتُ قَوْلُهُ أَنْتَ خَلِيَّةٌ ،

( لَكِنْ إِذَا قَالَ لَزَوْجَتِهِ طَلَّقِي نَفْسَكَ فَقَالَتْ عَلَى الْفَوْرِ طَلَّقْتُ نَفْسِي طَلَّقْتُ ، وَإِنْ أَخَّرَتْ ) بقدر ما ينقطع به القبول عن الإيجاب ( فلا ) يقع الطلاق ( إلا أن يقول طلق نفسك متى شئت ) فلا يشترط الفور ( وبملك الحر ثلاث تطليقات ) لأن العبرة بالزوج فله الثلاث ولو كانت الزوجة أمة ( والعبد طلقتين ) ولو الزوجة حرة والمبعض والكاتب كالتن ( ويكره الطلاق من غير حاجة ) وأما إذا كان هنالك حاجة كأن كانت الزوجة غير مرضية الصفات أو الأخلاق فلا كراهة ، وقد يكون الطلاق واجبا كطلاق الولي ، وقد يكون مستحباً كطلاق غير العفيفة وحراماً كالطلاق البدعي ( والثلاث ) أي جمعها ( أشد ) كراهة من إتيان الواحدة ( وجمعها ) أي الثلاث ( في طهر واحد أشد ) كراهة من تفريقها على الأقراء ( ثم الطلاق على أقسام : سُنِّيٌّ وَبِدْعِيٌّ وَمَحْرَمٌ وَخَالٌ عَنِ السَّنَةِ وَالْبِدْعَةِ ؛ فَأَمَّا السُّنِّيُّ فَهُوَ أَنْ يُطْلَقَ فِي طَهْرٍ لَمْ يُجَامَعْ فِيهِ ) . ( وفيه ) وشكون مدخولاً بها وليست حاملاً ( والبدعي المحرم أن يطلق في الحيض بلا عوض ) منها تفتدى به فيكون الطلاق بتلك الصفة حراماً لتطويل العدة عليها ، فإن كان بعوض فقد رضيت هي بتطويلها فتنتفي الحرمة ( أو ) يطلقها ( في طهر جامعها فيه ) أو في حيض قبله لأدائه إلى الندم فيما لو ظهر حمل ( فإذا فعل ) المطلق ذلك الطلاق البدعي ( ندب له أن يراجعها ) إن لم يستوف عدد الطلاق ( وأما ) الطلاق ( الخالي عنهما ) أي السنة والبدعة ( فطلاق الصغيرة والأيسة من الحيض والحامل وغير المدخول بها ) فطلاق كل من هذه الأربعة يقال له لاسئ ولا بدعي لانتفاء المحذور المتقدم في غيرها ( والألفاظ التي يقع بها الطلاق ) قسمان ( صريح وكناية . فالصريح يقع به ) الطلاق ( سواء نوى به الطلاق أم لا ) ولكن يشترط فيه قصد اللفظ لمعناه وهو غير نية إيقاع الطلاق ( ولا يقع بالكناية إلا أن ينوى به الطلاق . فالصريح ) ما لا يحتمل غير الطلاق وهو ( لفظ الطلاق والفرق والسراح ) أي وما اشتق منها ( فإذا قال طلقك أو فارقك أو سرحك أو أنت طالق أو مطلقة أو مفارقة أو مسرحة ) بصيغة اسم المفعول فيها ( طلقت سواء نوى به الطلاق أم لا ) وغير هذه الألفاظ لا يكون صريحاً ولو اشتهر فيه كلفظ الحرام والحلال ، وترجمة ما اشتق من الطلاق بأي لغة كانت صريحة ( والكنايات قَوْلُهُ أَنْتَ خَلِيَّةٌ ) أي من الزوج لكونك مطلقة ويحتمل أنك خلية من غير ذلك فلذلك لا يقع الطلاق إلا بنية إيقاعه وهكذا أثار ألفاظ الكنايات ،



أَوْ بَرِيَّةٍ أَوْ بَتَّةٍ أَوْ بَائِنٍ وَحَرَامٍ وَاعْتَدَى وَاسْتَبْرَأَ وَتَقَنَّى وَالْحَقُّ بِأَهْلِكَ وَحَبْلُكَ عَلَى غَارِبِكَ وَنَحْوُ ذَلِكَ أَوْ قَالَ أَنَا مِنْكَ طَالِقٌ أَوْ فَوْضَ الطَّلَاقَ لَهَا فَقَالَتْ أَنْتَ طَالِقٌ ، أَوْ قِيلَ لَهُ أَلَيْكَ زَوْجَةٌ ؟ فَقَالَ لَا أَوْ كَتَبَ أَنْظِ الطَّلَاقَ ، فَإِذَا نَوَى بِجَمِيعِ ذَلِكَ الطَّلَاقَ وَقَعَ ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ يَقَعْ ، وَإِنْ قِيلَ لَهُ طَلَّقْتَ امْرَأَتَكَ ، فَقَالَ نَعَمْ طَلَّقْتُ ، وَإِذَا قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ وَنَوَى بِهِ إِيقَاعَ طَلْقَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَ وَقَعَ مَا نَوَى ، وَكَذَا سائرُ أَلْفَاظِ الطَّلَاقِ صَرِيحِهَا وَكِنَايَتِهَا ، وَإِنْ أَضَافَ الطَّلَاقَ إِلَى بَعْضٍ مِنْ أَعْضَائِهَا مِثْلُ أَنْ قَالَ نِصْفُكَ طَالِقٌ طَلَّقْتَ طَلْقَةً وَاحِدَةً ، وَكَذَا إِذَا قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ نِصْفَ طَلْقَةٍ أَوْ رُبْعَ طَلْقَةٍ طَلَّقْتَ طَلْقَةً ، وَإِذَا قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا طَلْقَةً طَلَّقْتَ طَلْقَتَيْنِ ، أَوْ ثَلَاثًا إِلَّا طَلْقَتَيْنِ طَلَّقْتَ طَلْقَةً ، أَوْ ثَلَاثًا إِلَّا ثَلَاثًا طَلَّقْتَ ثَلَاثًا ، وَإِنْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَوْ إِنْ لَمْ يَشَأَ اللَّهُ ، وَكَذَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ لَمْ تَطْلُقْ ، وَيَجُوزُ تَعْلِيلُ الطَّلَاقِ عَلَى شُرُوطٍ ،

( أَوْ بَرِيَّةٍ أَوْ بَتَّةٍ ) أى مقطوعة الوصلة ( أَوْ بَائِنٍ ) من البين وهو الفراق ( وَحَرَامٍ وَاعْتَدَى وَاسْتَبْرَأَ وَتَقَنَّى ) أى الذى القناع وهو سائر الرأس ( وَالْحَقُّ بِأَهْلِكَ وَحَبْلُكَ عَلَى غَارِبِكَ ) أى خليت سبيلك كما يخلى البعير فى الرعى فىوضع زمامه على سنامه ليدرح فى أى موضع شاء ( وَنَحْوُ ذَلِكَ ) من أَلْفَاظِ الْكِنَايَاتِ نَحْوُ أَنَا طَالِقٌ أَوْ بَائِنٌ وَنَوَى طَلْقَاقِهَا ، وَلَوْ قَالَتْ لَهُ أَنَا مُطْلَقَةٌ ، فَقَالَ أَلَمْ يَمُرْ كَانَ كِنَايَةً فِي الطَّلَاقِ وَالْعَدَدِ ( أَوْ قَالَ أَنَا مِنْكَ طَالِقٌ أَوْ فَوْضَ الطَّلَاقَ لَهَا ) كَأَنَّ قَوْلَ طَلَّقْتُ ( فَقَالَتْ أَنْتَ طَالِقٌ أَوْ قِيلَ لَهُ أَلَيْكَ زَوْجَةٌ ؟ فَقَالَ لَا أَوْ كَتَبَ لَفْظَ الطَّلَاقِ ) وَلَمْ يَتْلَفْ بِهِ خَالَ السِّكَايَةِ أَوْ بَعْدَهَا ، وَأَمَّا إِذَا تَلَفَّظَ بِقِيَمٍ مِنْ غَيْرِ نِيَةِ الْإِيقَاعِ ( فَإِذَا نَوَى بِجَمِيعِ ذَلِكَ الطَّلَاقَ وَقَعَ ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ يَقَعْ ) وَلَوْ كَتَبَ إِذَا بَلَغَ كِتَابِي فَأَنْتَ طَالِقٌ وَنَوَى الطَّلَاقَ فَأَمَّا تَطْلُقْ بِلَاوِهِ ، فَإِنْ أَمَحَى سَطْرَ الطَّلَاقِ فَلَا وَقُوعَ ( وَإِنْ قِيلَ لَهُ طَلَّقْتَ امْرَأَتَكَ ) عَلَى سَبِيلِ التَّحْكَاسِ لِنِشَانِهِ ( فَقَالَ نَعَمْ طَلَّقْتُ ) وَإِنْ لَمْ يَنْوِ ( وَإِذَا قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ وَنَوَى بِهِ إِيقَاعَ طَلْقَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَ وَقَعَ مَا نَوَى ) بِنِيَةِ الْعَدَدِ مَعَ التَّلَفُّظِ بِالطَّلَاقِ مُؤَثَّرَةً ( وَكَذَا سَائِرُ أَلْفَاظِ الطَّلَاقِ صَرِيحِهَا وَكِنَايَتِهَا ) يَثْبُتُ لَهَا هَذَا الْحُكْمُ وَهُوَ الْعَمَلُ بِمَا نَوَاهُ قَلَّةً وَكَثْرَةً ( وَإِنْ أَضَافَ الطَّلَاقَ إِلَى بَعْضٍ مِنْ أَعْضَائِهَا ) الْمُتَسَاوَةِ بِهَا ( مِثْلُ أَنْ قَالَ نِصْفُكَ طَالِقٌ طَلَّقْتَ طَلْقَةً وَاحِدَةً ) وَكَذَلِكَ الشَّعْرُ وَالسِّنُّ وَالظُّفْرُ وَالرُّبْعُ . وَأَمَّا الْعَمَلُ الْقَائِمَةُ بِالْحُلِّ كَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ فَلَا يَقَعُ بِهَا وَكَذَا الْفَضْلَاتُ مِثْلُ الرِّيقِ ( وَكَذَا إِذَا قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ نِصْفَ طَلْقَةٍ أَوْ رُبْعَ طَلْقَةٍ طَلَّقْتَ طَلْقَةً ) لِأَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَتَّبَعُ ( وَإِذَا قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا طَلْقَةً طَلَّقْتَ طَلْقَتَيْنِ ) لِأَنَّهُ اسْتَنْثَى وَاحِدَةً مِنْ ثَلَاثَ فَبَقِيَ اثْنَانِ ، وَشَرَطَ الْاسْتِثْنَاءَ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا بِالْمُسْتَنْثَى مِنْهُ بِأَنْ لَا يَفْصَلَ بَيْنَهُمَا فَاصِلٌ أَجْنَبِيٌّ أَوْ سَكُوتٌ طَوِيلٌ زَائِدٌ عَلَى سَكَنَةِ التَّنْفِيسِ وَأَنْ يَنْوِيهِ الِالْفَاظُ قَبْلَ فِرَاقِ الْمُسْتَنْثَى مِنْهُ وَأَنْ لَا يَسْتَرْفِقَ الْمُسْتَنْثَى مِنْهُ ( أَوْ ) قَوْلَ أَنْتَ طَالِقٌ ( ثَلَاثًا إِلَّا طَلْقَتَيْنِ طَلَّقْتَ طَلْقَةً أَوْ ) قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ ( ثَلَاثًا إِلَّا ثَلَاثًا طَلَّقْتَ ثَلَاثًا ) لِمُسْتَرْفَاقِ الْمُسْتَنْثَى مِنْهُ فَلَا يَرْفَعُ الطَّلَاقَ بَعْدَ إِيقَاعِهِ ( وَإِنْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَوْ إِنْ لَمْ يَشَأَ اللَّهُ وَكَذَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ) طَلَاثُوكَ وَقَصْدُ التَّعْلِيلِ ( لَمْ تَطْلُقْ ) لِأَنَّهُ تَعْلِيلٌ عَلَى شَيْءٍ لَمْ يَعْلَمْ أَوْ عَلَى عَدَمِ الْمَشْيِئَةِ وَالْوَقُوعِ عَلَى خِلَافِ الْمَشْيِئَةِ عَمَالٍ ( وَيَجُوزُ تَعْلِيلُ الطَّلَاقِ عَلَى شُرُوطٍ ) مِنْ صِفَاتِ زَمَانٍ وَمَكَانٍ ،

وَأِنْ عَلَّقَهُ عَلَى شَرْطٍ وَوُجِدَ ذَلِكَ الشَّرْطُ طَلَّقَتْ ؛ فَإِذَا قَالَ لِرَوْجَتِهِ إِنْ حَضَتْ فَأَنْتَ طَالِقٌ طَلَّقَتْ بِمَجْرَدِ  
رُؤْيَةِ الدَّمِ ، فَإِذَا قَالَتْ حَضْتُ فَكَذَّبَهَا فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا مَعَ يَمِينِهَا ، وَإِنْ قَالَ إِنْ حَضَتْ فَضَرْتُكَ طَالِقٌ ، فَقَالَتْ  
حَضْتُ فَكَذَّبَهَا فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ وَلَمْ تَطَاقِ الضَّرَّةُ ، وَإِنْ قَالَ إِنْ خَرَجْتَ إِلَّا بِإِذْنِي فَأَنْتَ طَالِقٌ ، ثُمَّ أَذِنَ لَهَا  
فِي الْخُرُوجِ مَرَّةً فَخَرَجَتْ ثُمَّ خَرَجَتْ بَعْدَ ذَلِكَ بِإِذْنٍ لَمْ تَطْلُقْ ، وَإِنْ قَالَ كُلَّمَا خَرَجْتَ إِلَّا بِإِذْنِي فَأَنْتَ  
طَالِقٌ فَبَآءَ مَرَّةً خَرَجَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ طَلَّقَتْ ، وَإِنْ قَالَ مَتَى وَقَعَ عَلَيْكَ طَلَاقِي فَأَنْتَ طَالِقٌ قَبْلَهُ ثَلَاثًا ، ثُمَّ قَالَ  
بَعْدَ ذَلِكَ أَنْتَ طَالِقٌ طَلَّقَتْ الْمُنْجَزَ فَقَطْ ، وَمَنْ عَلَّقَ بِفِعْلِ نَفْسِهِ فَفَعَلَ نَاسِيًا أَوْ مُكْرَهًا لَمْ يَقَعْ ، وَإِنْ عَلَّقَ  
بِفِعْلِ غَيْرِهِ مِثْلُ إِنْ دَخَلَ زَيْدٌ الدَّارَ دَخَلْتُ طَالِقٌ فَدَخَلَهَا قَبْلَ عَلَيْهِ بِالتَّعْلِيقِ أَوْ بَعْدَهُ ذَاكِرًا لَهُ أَوْ نَاسِيًا وَكَانَ  
غَيْرَ مَبَالٍ بِحَنَثِهِ طَلَّقَتْ ، وَإِنْ عَلِمَ بِالتَّعْلِيقِ فَدَخَلَ نَاسِيًا ، وَهُوَ مِنْ يَبَالٍ بِحَنَثِهِ لَمْ تَطْلُقْ ،

( وَإِنْ عَلَّقَهُ عَلَى شَرْطٍ وَوُجِدَ ذَلِكَ الشَّرْطُ ) المعلق عليه الطلاق مع استمرار الزوجية ( طَلَّقَتْ ، فَإِذَا قَالَ لِرَوْجَتِهِ )  
بخلاف ما إذا قال لغير من هي زوجة ثم كانت زوجة ( إِنْ حَضَتْ فَأَنْتَ طَالِقٌ طَلَّقَتْ بِمَجْرَدِ رُؤْيَةِ الدَّمِ ) في زمن  
إمكان كونه حيضا ، ثم إذا انقطع قبل يوم وليلة تبين عدم الوقوع ( فَإِذَا قَالَتْ حَضْتُ فَكَذَّبَهَا فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا مَعَ  
يَمِينِهَا ) لأنها مؤمنة على حيضها ( وَإِنْ قَالَ إِنْ حَضَتْ فَضَرْتُكَ طَالِقٌ فَقَالَتْ حَضْتُ فَكَذَّبَهَا ) الزوج ( فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ  
وَلَمْ تَطَاقِ الضَّرَّةُ ) لأنها لا تصدق في حق غيرها ( وَإِنْ قَالَ إِنْ خَرَجْتَ إِلَّا بِإِذْنِي ) أى بغير إذني ( فَأَنْتَ طَالِقٌ  
ثُمَّ أَذِنَ لَهَا ) ولم تعلم بإذنه ( فِي الْخُرُوجِ مَرَّةً فَخَرَجَتْ ثُمَّ خَرَجَتْ ) أخرى ( بَعْدَ ذَلِكَ بِإِذْنٍ لَمْ تَطْلُقْ ) لأن إِنْ  
لا تقتضي التكرار فلما أَذِنَ لَهَا فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى انقضت اليمين ( وَإِنْ قَالَ كُلَّمَا خَرَجْتَ إِلَّا بِإِذْنِي فَأَنْتَ طَالِقٌ فَبَآءَ  
مَرَّةً خَرَجَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ طَلَّقَتْ ) لأن كلما للتكرار فلا تنفي اليمين بمجرد أذنه مرة لجميع أدوات التعليق لا تقتضي  
التكرار الا كلما ولا تقتضي الفور في الإثبات إلا إِنْ مَعَ الدَّالِ أَوْ شَتَّى فَتَقْتَضِي الْفَوْرَ وَجَمِيعُهَا فِي النَّوَءِ لِلْفَوْرِ ،  
( وَإِنْ قَالَ مَتَى وَقَعَ عَلَيْكَ طَلَاقِي فَأَنْتَ طَالِقٌ قَبْلَهُ ثَلَاثًا ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْتَ طَالِقٌ طَلَّقَتْ الْمُنْجَزَ فَقَطْ ) ولا يقع  
الطلاق المعلق لأنه لو وقع لاقتضى أن لا يقع المنجز لأنها إذا بانث بالثلاث فلا يلحقها طلاق ، وإذا لم يقع المنجز لم  
يقع المعلق فأفسد عليه باب الطلاق وهو خلاف الشريعة الإسلامية فاختاروا وقوع المنجز وبمضهم لا يوقع عليه شيئا  
وينسبون ذلك لابن سريج ولذلك يقال لهذه المسألة السريجية ( وَمَنْ عَلَّقَ ) الطلاق ( بِفِعْلِ نَفْسِهِ ) بأن قال إِنْ  
دَخَلْتُ الدَّارَ فَزَوَّجْتُكَ طَالِقٌ ( فَفَعَلَ ) المحلوف عليه بأن دخل الدار ( نَاسِيًا أَوْ مُكْرَهًا لَمْ يَقَعْ ) عليه الطلاق لأن فعله  
كلا ففعل ، ( وَإِنْ عَلَّقَ بِفِعْلِ غَيْرِهِ مِثْلُ إِنْ دَخَلَ زَيْدٌ الدَّارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ فَدَخَلَهَا ) زيد ( قَبْلَ عَلَيْهِ بِالتَّعْلِيقِ أَوْ بَعْدَهُ )  
أى بعد علمه ( ذَاكِرًا لَهُ أَوْ نَاسِيًا وَكَانَ غَيْرَ مَبَالٍ بِحَنَثِهِ ) أى لا يشق عليه فراق زوجته ولا يحرص على عدم وقوع  
الطلاق عليه ( طَلَّقَتْ ) في هذه الصور ( وَإِنْ عَلِمَ ) زيد ( بِالتَّعْلِيقِ فَدَخَلَ نَاسِيًا وَهُوَ مِنْ يَبَالٍ بِحَنَثِهِ لَمْ تَطْلُقْ )  
وسعدا إذا لم يعلم بالتعليق وهو ممن يبالى بالحث لأن القصد بالطلاق حينئذ الحث على المنع وفصل الجاهل والناسي  
كلا فصل ، وأما إذا كان قصد المعلق مطلق التعليق فيقع الطلاق بفعل من ذكر والزوجة من شأنها أن تبالى ، فلو علق  
على فعلها ففعلت بجاهلة بالتعليق أو ناسية لم يقع الطلاق

وإن قال إن دخلت الدار فأنت طالق ثم بأت منه إما بطلقة أو بثلاث ثم تزوجها ثم دخلت الدار لم تطلق .  
**(فصل)** يصح الخلع من يصح طلاقه ، ويكره إلا في حالين : أحدهما أن يخافا ، أو أحدهما أن لا يقبلا  
حدود الله ما داما على الزوجية ، والثاني أن يخلف بالطلاق الثلاث على ترك فعل شيء ، ثم يحتاج إلى فعله  
فيخالعهما ثم يتزوجها ثم يفعل المحلوف عليه فإنه لا يقع عليه الطلاق الثلاث كما سبق ، وإن كان الزوج  
سفيهها صح خلعها ويدفع العوض إلى وليه ، ولا يصح خلع سفيهة ، وليس للولي أن يخالعه امرأة الطفل ،  
ولا أن يخالعه الطفلة بماله ، ويصح بمال الولي ، ويصح بلفظ الطلاق ولفظ الخلع مثل أنت طالق على  
ألف ، أو خالعتك على ألف ، فإن قالت قبلت بأت ولزمتها الألف ، وكذلك إن قال إن أعطيتني ألفا فأنت  
طالق فأعطته ،

(. وإن قال إن دخلت الدار فأنت طالق ثم بأت منه) أي طلقت طلاقا بائنا (إما بطلقة) واحدة قبل الدخول أو بعده  
بعوض (أو بثلاث ثم) بعد البينونة (تزوجها) بعقد جديد (ثم دخلت الدار) في النكاح الثاني (لم تطلق)  
لارتفاع النكاح الذي حصل فيه التعليق بالبينونة .

**(فصل)** في الخلع بضم الخاء (يصح الخلع من يصح طلاقه) وهو البالغ العاقل (ويكره) لأنه طلاق (إلا  
في حالين أحدهما أن يخافا) الزوجان (أو أحدهما أن لا يقبلا حدود الله) أي ما افترض عليهم ما من جنون  
(ماداما على الزوجية . والثاني أن يخلف بالطلاق الثلاث على ترك فعل شيء) كالأكل والشرب (ثم يحتاج إلى فعله)  
فلا يتخلص من البين إلا بالخلع (فيخالعهما ثم يتزوجها ثم يفعل المحلوف عليه فإنه لا يقع عليه الطلاق الثلاث كما سبق)  
فالخلع ينفع في الحلف على النفي المطلق أو المنع بزمان كحلفه بالطلاق الثلاث إنه لا يدخل الدار مثلا في هذا الشهر  
وفي الاثبات المطلق كحلفه لأدخل الدار ، وأما الاثبات المقيد كحلفه لا دخلت الدار في هذا الشهر ففيه خلاف  
والمعتمد أنه يتخلص منه أيضا بشرط أن يبقى من الوقت ما يسع المحلوف عليه . والمهمد أن الخلع يقتض عددا الطلاق  
وفعل المحلوف عليه قبل العقد أولى (وإن كان الزوج سفيهها صح خلعها) لأنه من أفراد من يصح طلاقه ، وإنما  
ذكره ليعقبه بقوله (ويدفع العوض إلى وليه) ويصح دفعه إليه باذن الولي (ولا يصح خلع) ال (سفيهة) فإذا  
صدر منها التزام عوض في مقابلة فك العصمة بطل الخلع ووقع الطلاق رجما ، فإذا قال لزوجته السفيهة إن أبرأتني  
من صدقك فأنت طالق فأبرأته لا يقع عليه الطلاق ، (وليس للولي أن يخالعه امرأة الطفل) لأن الطلاق لا يصح  
إلا من الزوج (ولا أن يخالعه الطفلة) أي اقتصرة من زوجها (بمالها ويصح بمال الولي) لأنه لاحظ لها في  
الاختلاع والولي لا يتصرف إلا بالمصلحة فإذا خالعه أبوها بماله وصريح بالاستقلال وقع بئنما بمهر للث (ويصح)  
الخلع (بلفظ الطلاق ولفظ الخلع) أي تصح الفرقة التي يطلق عليها الخلع بأحد هذين اللفظين إذا كان ح للسل  
(مثل أنت طالق على ألف أو خالعتك على ألف ، فإن قالت) على الفور فيهما (قبلت بأت ولزمتها الألف) ومثل  
الخلع للعادة (وكذلك) يصح الخلع (إن قال) الزوج (إن أعطيتني ألفا فأنت طالق فأعطته) الثلاث فورا .

بانت ، وكذلك إذا قالت طلقني على ألف ، فقال أنت طالق بانت ولزمها الألف ، وما جاز أن يكون صداقا جاز أن يكون عوضا في الخلع ، فلو خالع بمجهول أو غير متمول كالخمر بانت بمهر المثل ، وهو بلفظ الخلع طلاق صريح .

( فصل ) من شك هل طلق أم لا لم تطلق ، والورع أن يرأجع ، وإن شك هل طلق طلقة ، أو أكثر وقع الأقل ، ومن طلق ثلاثا في مرض موته لم ترثه المطلقة .

( فصل ) إذا طلق الحر طلقة أو طلقين أو طلق العبد طلقة بعد الدخول بلا عوض فله قبل أن تنقضي العدة أن يرأجع سواء رضى أم لا وله أن يطلقها ، وإن مات أحدهما ورثه الآخر لكن لا يخل له وطؤها ، ولا النظر إليها ، ولا الاستمتاع بها قبل المراجعة ، وإن كان الطلاق قبل الدخول أو بعده بعوض فلا رجعة له ، ولا يصح الرجعة إلا باللفظ فقط فيقول : راجعتها أو رددتها ، أو أمسكتها .

( بانت ، وكذلك إذا قلت طلقني على ألف فقال ) فوراً ( أنت طالق بانت ولزمها الألف ) وإذا أبدل إن بين أو غيرها من أدوات التعليق لا يشترط الفور ويشترط موافقة الإيجاب للقبول ، فلو قل لها طاقتك بألف قبلت بألفين فلو ( وما جاز أن يكون صداقا ) وهو كل متحول مقدود ( جاز أن يكون عوضا في الخلع ) ، ولا بد أن يكون راجعا لجهة الزوج أو لجهة سيده إن كان رقيقا فالخلع بلا عوض ، أو بعوض لكنه غير متمول مقصود أو متمول لكنه راجع لغير من ذكر يقع رجعا ( فلو خالع بمجهول أو غير متمول ) لكنه مقصود ( كالخمر بانت بمهر المثل ) وأما إذا كان المتحول غير مقصود كالدم فانه يقع رجعا ( وهو ) أي الفراق ( بلفظ الخلع طلاق صريح ) ينقص عدد الطلاق ، وقيل هو فسخ إن لم ينوبه الطلاق فلا ينقص به العدد .

( فصل ) في الشك في الطلاق ( من شك هل طلق أم لا لم تطلق ) لأن الأصل عدم الطلاق ( والورع أن يرأجع ) إن أمكنت المراجعة بأن كانت مدخولا بها والطلاق المتسكوك فيه رجعي والا فالورع تجديد النكاح إن أمكن وأحب بقاءها والانجيز طلاتها لتحل لغيره ( وإن شك هل طلق طلقة أو أكثر وقع الأقل ) دون الزائد ( ومن طلق ثلاثا في مرض موته ) ومات ( لم ترثه المطلقة ) والباقي بغير الثلاث كالمطلقة ثلاثا .

( فصل ) في الرجعة . وهي لنة المرة من الرجوع . وشرعا رد المرأة إلى النكاح من طلاق غير بائن في العدة ( إذا طلق الحر طلقة أو طلقين أو طلق العبد طلقة ) وكان الطلاق منهما ( بعد الدخول بلا عوض فله ) أي الزوج الحر أو العبد ( قبل أن تنقضي العدة أن يرأجع ) المطلقة المذكورة وإن أسقط حقه من الرجعة ( سواء رضى أم لا وله أن يطلقها ) فيلحقها الطلاق ، وأما إذا كان الطلاق قبل الدخول فيقع بائنا وكذا إذا كان بعوض فلا يمكنه الرجعة ولا يلحقها الطلاق ( وإن مات أحدهما ) بعد الطلاق الرجعي ( ورثه الآخر ) لكن لا يخل له وطؤها ولا النظر إليها ولا الاستمتاع بها قبل المراجعة ، وإن كان الطلاق قبل الدخول أو بعده بعوض فلا رجعة له ( أي للزوج وكذا بعد انقضاء العدة ) ولا يصح الرجعة إلا باللفظ فقط دون غيره من التمتع والوطء ( فيقول راجعتها أو رددتها أو أمسكتها ) ويسمى أن يقول إلى أو إلى نسكاحي ، وتصح أيضا بلفظ تزوجتها أو نسكحتها لكن بنية الرجعة فدى من كنايات الرجعة ، ولا

وَلَا يَشْتَرَطُ الْإِشْهَادُ ، وَإِذَا رَاجَعَهَا عَادَتْ إِلَيْهِ بِمَا بَقِيَ مِنْ عَدَدِ الطَّلَاقِ ، أَمَّا إِذَا طَلَّقَ الْحُرُّ ثَلَاثًا أَوْ الْعَبْدُ طَلْقَتَيْنِ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ حَتَّى تَنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ نِكَاحًا صَحِيحًا وَبَطَوُهَا فِي الْفَرْجِ ، وَأَدْنَاهُ تَغْيِيبُ الْحَشْفَةِ بِشَرَطِ انْتِشَارِ الذِّكْرِ .

(فصل في الإيلاء حرام وهو أن يحلف الزوج بالله ، أو بالطلاق ، أو بالعتق ، أو بالتزام صوم ، أو صلاة ، أو غير ذلك مما يمنع الجماع في الفرج أكثر من أربعة أشهر فإذا حلف كذلك صار مؤلًا فتضرب له مدة أربعة أشهر ، فإذا انقضت ولم يجامع فيها ولا مانع من جهتها فلها عقب المدة أن تطالبه إما بالطلاق أو بالوطء إذا لم يكن به مانع يمنع من الوطء ، فإن جامع فذاك وإلا طلق عليه الحاكم ومتى حلف على أربعة أشهر فما دونها ، أو كان الزوج عنيًا ، أو مجبوا فليس مؤلًا .

(فصل في الظهار هو أن يشبه امرأته بظهر أمه أو غيرها من محارمه ، أو بعض من أعضائها فيقول أنت علي كظهر أمي ، أو كفرجها ، أو كبدتها ،

(ولا يشترط في الرجمة (الاشهاد) بل بسن (وإذا راجعها عادت إليه بما بقي من عدد الطلاق . أما إذا طلق الحر ثلاثًا أو العبد طلقتين حرمت عليه حتى تنكح زوجًا غيره نكاحًا صحيحًا) أما الوطء بملك اليين أو بالنكاح الفاسد فلا يحصل به التحليل (ويطؤها) الزوج الثاني (في الفرج) أي القبل ، وإذا كانت بكرا فلا بد من انقضائها (وأدناه) أي أقل الوطء الذي يحصل به التحليل (تغيب الحشفة بشرط انتشار الذكر) ولا بد أن يكون ممن يمكن منه الجماع لأنحو طفل فإذا لم ينتشر لعله أو شلل فلا يحصل بوطئه التحليل .

(فصل في الإيلاء . وهو بالدية الحلف . وشرعا حلف زوج على الامتناع من وطء زوجته مطلقا أو أكثر من أربعة أشهر (الإيلاء حرام) لما فيه من الإيذاء (وهو أن يحلف الزوج بالله) تعالى (أو بالطلاق أو بالعتق أو بالتزام صوم أو صلاة أو) بـ (غير ذلك) كالجماع (بما يمنع الجماع في الفرج أكثر من أربعة أشهر) والتزام الصوم والصلاة ليس بيمين حقيقة وإنما لما منع التزامه يمينًا مجازا . (فإذا حلف كذلك صار مؤلًا فتضرب له مدة أربعة أشهر فإذا انقضت ولم يجامع فيها ولا مانع من جهتها) كمرض وجنون ونشوز (فلها عقب المدة أن تطالبه إما بالطلاق أو بالوطء إذا لم يكن به مانع يمنع من الوطء) كالمرض والظهار والصوم والاحرام ، فإن كان نحو ذلك طالبت بالفيئة باللسان بأن يقول إذا شفيت نثت فإن لم ينفى طالبت بالطلاق (فإن جامع فذاك ، وإلا طلق عليه الحاكم) طلقه واحدة (ومتى حلف على أربعة أشهر فما دونها أو كان الزوج عنيًا أو مجبوا فليس مؤلًا) لامتناع الوطء في نفسه .

(فصل في الظهار . وهو شرعا تشبيه الزوج زوجته بمحرمة في الحرمة (الظهار) شرعا (هو أن يشبه الزوج) (امرأته بظهر أمه أو غيرها من محارمه أو بعض من أعضائها فيقول أنت علي كظهر أمي أو كفرجها أو كبدتها) ويشترط في الزوج أن يكون ممن يصح طلاقه ، فلا قال أجنبي لامرأة أنت علي كظهر أمي ثم تزوجها لا يضر وفي المرأة كونها زوجة فلا يصح الظهار من مختلة ولا أمة . وفي المرأة المشبه بها كونها أختي محرما بنسب أو رضاع أو مصاهرة لم تحل له في زمن كبلته ومرضعة أبيه وامراته التي تزوجها قبل ميلاده ،

فَإِذَا قَالَ ذَلِكَ وَوَجَدَ الْعَوْدَ لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ وَحَرَّمَ وَطْؤُهَا حَتَّى يَكْفُرَ ، وَالْعَوْدُ هُوَ أَنْ يُمْسِكَهَا بَعْدَ الظَّهَارِ زَمَنًا يُمْكِنُهُ أَنْ يَقُولَ لَهَا فِيهِ أَنْتَ طَالِقٌ وَلَمْ يَقُلْ ، فَإِنْ عَقِبَ الظَّهَارَ بِالطَّلَاقِ عَلَى الْفَوْرِ طَلَّقَتْ وَلَا كَفَّارَةَ ، وَالْكَفَّارَةُ عَتَقُ رَقَبَةٍ مُؤَمَّنَةٍ سَلِيمَةٍ مِنَ الْعُيُوبِ الَّتِي تَضُرُّ بِالْعَمَلِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَأُطْعَمَ سِتِينَ مَسْكِينًا كُلِّ مَسْكِينٍ مَدًّا مِنْ قُوْتِ الْبَلَدِ حَبًّا بِالنِّيَّةِ .

### بَابُ الْعِدَّةِ

مَنْ طَلَّقَ أَمْرَأَتَهُ قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا ، وَإِنْ طَلَّقَ بَعْدَهُ لَزِمَتْهَا الْعِدَّةُ سَوَاءٌ كَانَ الزَّوْجَانِ صَغِيرَيْنِ ، أَوْ بِالْعَيْنِ ، أَوْ أَحَدُهُمَا بِالْأَمَّا وَالْآخَرُ صَغِيرًا وَالْمُرَادُ بِالدُّخُولِ الْوَطْءُ ، فَلَوْ خَلَا بِهَا وَلَمْ يَطَّأْهَا ثُمَّ طَلَّقَ فَلَا عِدَّةَ ، وَإِذَا وَجِبَتِ الْعِدَّةُ ، فَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا انْقَضَتْ بِوَضْعِهِ ،

(فإذا قال ذلك) أى ما تقدم من الألفاظ (ووجد العود) البين بما يأتى (لزمتها الكفارة وحرم وطؤها حتى يكفر) عما ارتكبه من الأثم لأن الظهار من الكبائر (والعود) الذى يترتب عليه وجوب الكفارة (هو أن يمسكها بعد الظهار زمنا يمكنه أن يقول لها فيه أنت طالق و) لم يكن (لم يقبل) ذلك فيسمى حينئذ عائدا فتجب عليه الكفارة (فإن عقب الظهار بالطلاق على الفور طلقت ولا كفارة) عليه ومثل الطلاق ما إذا جن أو أغشى عليه وإذا كانت رجمية يكون العود بالرجعة ، وأما لو أخر الطلاق ولو يسيرا فتجب عليه الكفارة (والكفارة) هى (عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب التى تضر بالعمل) والسكسب ويشترط فى الكفارة النية بأن ينوى بالاعتاق كفارة وهكذا الصوم والاطعام والسكوسة ، فلو كان عليه كفارتا قتل وظهار وأعتق أو صام بنية كفارة وقع عن أحدهما ، ويشترط فى العتق عن الكفارة أن يكون بلا عوض (فإن لم يجد) الرقبة أو وجدها ابتاع بئنا أو احتاج لفتحها لكفاية نفسه وعياله نفقة وسكنى مدة سنة ولم يفضل معه بعد ذلك ما يشتري به الرقبة (فصيام شهرين متتابعين) يلزمه (فإن لم يستطع) الصوم الكبير أو مرض أو مشقة شديدة تلحقه بالصوم (فأطعام ستين مسكينا) يلزمه ويطعم (كل مسكين مدًّا) والمراد من الاطعام التخليك وذلك المد (من قوت البلد حبا) مجزئا فى الفطرة (بالنية) المميزة عن النذر وكفارة اليمين ، ولا يجب فيها التعرض للوجوب لأن الكفارة لا تكون إلا واجبة .

### (بَابُ الْعِدَّةِ)

وهى مدة تربص فيها المرأة لبراءة زوجها . (من طلق امرأته قبل الدخول فلا عدة عليها ، وإن طلق بعده لزمتها العدة) والفسخ ملحق بالطلاق واستدخال المني المحترق ملحق بالدخول وبه تلزم العدة إذا حصل الطلاق (سواء كان الزوجان صغيرين) وقد يستشكل كل الطلاق من الصغير حتى يترتب عليه وجوب العدة إلا أن يقال هو مجرد فرض لا يلزم وقوعه ، أو مراده بالطلاق ما يشمل الفسخ وللزوجة النسخ من نكاح الصبي إذا وجدته مجذوما أو أبرس مثلا (أو بالعين أو أحدهما بالأم والآخر صغيرا) لأن الوطء شاغل للرحم ، (والمراد بالدخول الوطء) أو ما فى معناه من دخول المني المحترق (فلو خلا بها ولم يطأها ثم طلقها) (فلا عدة) ، وإذا وجبت العدة فإن كانت حاملا انقضت بوضعه (أى الحمل) ،

بشرطين : أحدهما أن يفصل جميع الحمل حتى لو كان ولدين أو أكثر اشترط انفصال الجميع سواء انفصل حياً أو ميتاً كامل الخلقة أو مضغة لم تتصور وشهد القوايل أنها مبدأ خلق آدمي ؛ ومتى كان بين الولدين دون ستة أشهر فهما توأمان ، ولا حد لعدد الحمل فيجوز أن تضع في حمل واحد أربعة أولاد ، أو أكثر من ذلك . الثاني أن يكون الولد منسوباً إلى من له العدة فلو حملت من زنا ؛ أو وطء شبهة لم تنقض عدة المطلق به ، بل في حمل وطء الشبهة تستقبل عدة المطلق بعد الوضع ، وكذا في حمل الزنا إن لم تحض على الحمل ، فإن حاضت على الحمل انقضت بثلاثة أطهار منه . وأقل مدة الحمل ستة أشهر ، وأكثره أربع سنين ، وإن لم تكن حاملاً ، فإن كانت ممن تحيض اعتدت بثلاثة قروء ، القروء : الأطهار ، ويحسب لها بعض الطهر طهراً كاملاً ، فإن طلقها فحاضت بعد لحظة انقضت بمضي طهرين آخرين والشروع في الحيضة الثالثة ، وإن طلق في الحيض فلا بد من ثلاثة أطهار كوامل ، فإذا شرعت في الحيضة الرابعة انقضت ، ولا فرق بين أن يتقارب .

( بشرطين : أحدهما أن يفصل جميع الحمل ) فلو خرج بعض الولد لم تنقض به العدة ( حتى لو كان ) الحمل ( ولدين أو أكثر اشترط انفصال الجميع ) فلو كانت رجعية وولدت أحد توأمين فله مراجعتها قبل أن تلد الثاني ( سواء انفصل حياً أو ميتاً ) ، ولو بدواء ، فإن بقي الحمل في بطنها منين لا تنقض عدها مادام في بطنها ولو ميتاً وسواء كان الحمل المنفصل الذي تنقض به العدة ( كامل الخلقة أو مضغة لم تتصور وشهد القوايل أنها ) أي الضفة ( مبدأ خلق آدمي ) فتتقضى بها العدة ، ولا يجب فيها الغرة ، ولا يحصل بها الاستيلاد . وأما العدة فلا تنقض بها العدة ( ومتى كان بين الولدين دون ستة أشهر فهما توأمان ) لا تنقض العدة إلا بوضعها ومتى كان بينهما ستة أشهر فأكثر فكل منهما حمل مستقل ( ولاحد لعدد الحمل فيجوز أن تضع المرأة في حمل واحد أربعة أولاد أو أكثر من ذلك ) . والشرط ( الثاني ) من شرطي انقضاء العدة بالحمل ( أن يكون الولد منسوباً إلى من له العدة ) ولو احتمالاً كالمنقضي بالامان ، فلو لاعتها وهي حامل انقضت عدها بالوضع ( فلو حملت من زنا أو ) من ( وطء شبهة ) ثم طلقها الزوج ( لم تنقض عدة المطلق به ) أي الوضع ( بل في حمل وطء الشبهة تستقبل عدة المطلق بعد الوضع ) وتنقض عدة الشبهة بالوضع ( وكذا في حمل الزنا ) تستقبل المطلقة عدة الطلاق بعد وضعه إن كانت ممن تحيض ، وليس كذلك لأن حمل الزنا محترم لأنها من ذوات الأقراء وهي تعتد بالأطهار والحمل يمنع ذلك ، ولذلك عقب ذلك بقوله ( إن لم تحض على الحمل ، فإن حاضت على الحمل انقضت ) عدها بالطلاق ( بثلاثة أطهار منه ) أي من الحيض ولو لم تضع الحمل فإذا انقضت عدها بذلك نجاز زواجها وهي حامل وجاز لزوجها وطؤها لأن ماء الزنا لا حرمة له فلا ضعف في كلام المصنف ( وأقل مدة الحمل ستة أشهر ) عديدة ( وأكثره أربع سنين ، وإن لم تكن ) المطلقة ( حاملاً ، فإن كانت ممن تحيض اعتدت بثلاثة قروء ) جمع قروء بالضم والفتح ( القروء ) هي ( الأطهار ) ويحسب لها بعض الطهر طهراً كاملاً ( سواء وطئها فيه أم لا ) ( فإن طلقها فحاضت بعد لحظة انقضت ) عدها ( بمضي طهرين آخرين والشروع في الحيضة الثالثة ) لتحقيق كل الطهرين ، ( وإن طلق في الحيض فلا بد من ثلاثة أطهار كوامل ، فإذا شرعت في الحيضة الرابعة انقضت ) عدها ، وليس الشروع في الحيض من إتمام العدة بل العلم بتام الأطهار ( ولا فرق بين أن يتقارب

حَيْضَهَا أَوْ يَتَّبَعِدَ ، فَمَثَالُ التَّبَاعُدِ أَنْ تَحِيضَ يَوْمًا وَلَيْلَةً وَتَطْهَرَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا ، فَإِذَا طُلِقَتْ فِي آخِرِ الطَّهْرِ  
 أَنْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِأَتْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ يَوْمًا وَلَحْظَتَيْنِ ، أَوْ فِي آخِرِ حَيْضٍ فَسَبْعَةَ وَأَرْبَعِينَ يَوْمًا وَلَحْظَةً ، وَهُوَ أَقَلُّ  
 الْمُمْكِنِ فِي الْحُرَّةِ ، وَمَثَالُ التَّبَاعُدِ أَنْ تَحِيضَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا وَتَطْهَرَ سَنَةً مَثَلًا أَوْ أَكْثَرَ فَلَا بَدَّ مِنَ الْأَطْهَارِ  
 الثَّلَاثَةِ وَإِنْ قَامَتْ سَنِينَ ، وَإِنْ كَانَتْ مِمَّنْ لَا تَحِيضُ لِصَغَرٍ أَوْ إِيَّاسٍ اعْتَدَتْ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ ، وَإِنْ كَانَتْ مِمَّنْ  
 تَحِيضُ فَأَنْقَطَعَ دَمُهَا لِمَرَضٍ كَرَضَاعٍ وَنَحْوِهِ ، أَوْ بِلَا عَارِضٍ ظَاهِرٍ صَبَرَتْ إِلَى سَنِّ الْيَأْسِ مِنَ الْحَيْضِ ثُمَّ  
 تَعْتَدُ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ ؛ هَذَا كُلُّهُ فِي عِدَّةِ الطَّلَاقِ ؛ فَإِنْ تَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا وَلَوْ فِي خِلَالِ عِدَّةِ الرَّجْعِيَّةِ ؛ فَإِنْ كَانَتْ  
 حَامِلًا اعْتَدَتْ بِالْوَضْعِ كَمَا تَقَدَّمَ ، وَإِلَّا فَبِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةِ أَيَّامٍ ، سَوَاءٌ كَانَتْ مِمَّنْ تَحِيضُ أَمْ لَا ؛ هَذَا كُلُّهُ  
 فِي الْحُرَّةِ ، أَمَّا إِذَا كَانَتْ زَوْجَتَهُ أُمَةً وَلَوْ مَبْعُوضَةً ، فَالْحَامِلُ بِالْوَضْعِ ، وَغَيْرُهَا مِمَّنْ تَحِيضُ بِطَهْرَيْنِ ، وَمِمَّنْ  
 لَا تَحِيضُ بِشَهْرٍ وَنِصْفٍ ، وَفِي الْوَفَاةِ بِشَهْرَيْنِ وَخَمْسَةِ أَيَّامٍ ، وَمِمَّنْ وَطِئَتْ بِشَبْهَةٍ تَعْتَدُ مِنَ الْوَطْءِ كَالْمُطَلَّغَةِ ،

حيضها أو يتباعد، فمثال التقارب أن تحيض يوما وليلة وتطهر خمسة عشر يوما فإذا طلقت في آخر الطهر انقضت عدتها  
 بأثنين وثلاثين يوما. كل طهر وحيض في ستة عشر يوما وهما اثنان تكون العدة اثنين وثلاثين يوما ( ولحظتين )  
 لحظة بقية الطهر الأول ولحظة الشروع في الحيضة الثالثة ( أو ) طلقت ( في آخر ) الد ( حيض ف ) بد ( سبعة وأربعين  
 يوما ولحظتين ) بين لأنها تشمل على ثلاثة أطهار بخمسة وأربعين يوما ويومين. للحيضتين واللحظة الأولى التي طلقت  
 فيها وهي حائض واللحظة التي تشرع فيها في الحيض الرابع ( وهو ) أي ما ذكر ( أقل الممكن في الحرية ) إن طلقت  
 طاهرا أو حائضا ( ومثال التباعد أن تحيض خمسة عشر يوما وتطهر سنة مثلا أو أكثر فلا بد من الأطهار الثلاثة  
 وإن قامت ) على انتظارها ( سنين ) عديدة ( وإن كانت ممن لا تحيض ) إما ( لصغر أو إياس اعتدت بثلاثة أشهر )  
 هلالية إذا انطبق الطلاق على أول الشهر ، فإن كان في أثنائه كملت من الرابع ثلاثين يوما . وسن اليأس اثنان وستون  
 سنة فلا تعتد بالأشهر إلا من بلغت هذا السن مع انقطاع الحيض ( وإن كانت ) المطلقة ( ممن تحيض وانقطع دمها  
 لعارض كرضاع ونحوه ) كنفاس ومرض ( أو بلا عارض ظاهر ) يعرف ( صبرت إلى سن اليأس من الحيض ، ثم  
 تعتد بثلاثة أشهر ) وفي مدة صبرها إن كانت رجعية استمر لها أحكام الرجعية من جواز رجعتها وجوب نفقتها  
 وغير ذلك ( هذا كله في عدة الطلاق ، فإن توفى عنها زوجها ولو في خلال ) أي أثناء ( عدة الرجعية ، فإن كانت )  
 للتوفى عنها زوجها ( حاملا اعتدت بالوضع ) للحمل جميعه للنسب لليث ( كما تقدم وإلا ) بأن لم تسكن حاملا  
 ( فبأربعة أشهر ) هلالية ( وعشرة أيام سواء كانت ممن تحيض أم لا ) كآيسة ولو كان الزوج صغيرا أو قبل الدخول  
 ( هذا كله في الحرية ) ولو كان الزوج رقيقا ( أما إذا كانت زوجته أمة ولو مبيعة فالحامل بالوضع ) لا يختلف  
 حالها ( وغيرها ممن تحيض بطهرين ، ومن لا تحيض ) وهي الآيسة والصغيرة فيعتدان ( بشهر ونصف و ) تعتد من  
 تحيض وغيرها ( في الوفاة بشهرين وخمسة أيام ، ومن وطئت بشبهة تعتد من الوطء كالمطلقة ) لأن وطء الشبهة كالنكاح  
 في حقوق النسب فكذا في العدة والعبرة بطن الواطئ إذا كان يوجب تغليظا كمن وطئ أمة غيره يظنها زوجته  
 الحرية فتعتد عدة الحرار بخلاف ما إذا كان الظن يستوجب تخفيفا كمن وطئ حرة يظنها زوجته الأمة فتعتد كالحرار  
 ويلزم



وَيَلْزِمُ الْمُعْتَدَةَ مُلَازِمَةُ الْمَنْزِلِ ، فَأَمَّا الرَّجْعِيَّةُ فِي حُكْمِ الزَّوْجِ لَا تَخْرُجُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ، وَيَجُوزُ لِلْبَّائِنِ وَلِلْمُتَوَقِّعِ عَنْهَا زَوْجَهَا أَنْ تَخْرُجَ بِالنَّهَارِ لِقَضَاءِ حَاجَتِهَا وَأَدَاءِ الْحُقُوقِ ، وَتَجِبُ الْعِدَّةُ فِي الْمُسْكَنِ الَّذِي طَلَّقَهَا فِيهِ ؛ وَلَا يَجُوزُ نَقْلُهَا مِنْهُ إِلَّا لَظَرُورَةٍ إِمَّا لَخَوْفٍ أَوْ مَنَعَ مَالِكِهِ أَوْ كَثْرَةِ تَأْذِيهَا بِجِيرَانِهَا أَوْ أَقَارِبِ زَوْجِهَا أَوْ تَأْذِيهِمْ بِهَا فَتَنْتَقِلُ إِلَى أَقْرَبِ مَسْكَنِ إِلَيْهِ ؛ وَيَحْرُمُ عَلَى الْمُطَلَّقِ الْخُلُوءُ بِهَا فِي الْعِدَّةِ وَمَسَاكِنُهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَنِهَا فِي بَيْتٍ بِمِرَافِقِهِ ، وَيَجِبُ الْإِحْدَادُ فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ ، وَيَنْدَبُ فِي الْبَّائِنِ ؛ وَيَحْرُمُ عَلَى مَيِّتٍ غَيْرِ الزَّوْجِ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، وَهُوَ أَنْ تَتْرَكَ الزَّيْنَةَ وَلَا تَلْبَسَ الْحُلَى وَلَا تَخْتَضِبَ وَلَا تَكْتَحِلَ بِأَمْدٍ وَتَحْوَرَّ ، فَإِنْ أَحْتَاجَتْ إِلَى الْكُحْلِ فَلِلَّيْلِ وَتَزِيلُهُ بِالنَّهَارِ ، وَلَا تَلْبَسَ الصَّافِي مِنْ أَزْرَقٍ وَأَخْضَرَ وَأَحْمَرَ وَأَصْفَرَ ، وَلَا تَرْجُلَ الشَّعْرَ ، وَلَا تَسْتَعْمَلَ طَبِيبًا فِي بَدَنٍ وَثُوبٍ وَمَا كُوِّلَ ، وَلَهَا لِبْسُ الْإِبْرَيْسِمِ وَغَسْلُ الرَّأْسِ لِلتَّنْظِيفِ وَتَقْلِيمُ الْأُظْفَارِ ، وَإِذَا رَاجَعَ الْمُعْتَدَةَ ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ ،

( ويلزم المعتدة ملازمة المنزل ) الذي فورقت فيه ، فليس للزوج ولا لأهله إخراجها ولا لها الخروج ، وعلى الحاكم المنع منه ، إنما للزوج في الرجعية أن يسكنها حيث شاء ( فأما الرجعية ففي حكم الزوج لا تخرج إلا بإذنه ، ويجوز للبائن والمتوفي عنها زوجها أن تخرج بالنهار لقضاء حاجتها ) لأن نفقتها ليست واجبة على الزوج فيجوز لها الخروج لشراء طعام وبيع متاع ، وأما لغير حاجة فلا يجوز لها ، ومن ذلك الخروج لزيارة الأموات أو الأحياء أو لعيادة المرضى ( وأداء الحقوق ) كقضاء دين عليها ( وتجب العدة في المسكن الذي طلقها فيه ) أو مات عنها وهي فيه ( ولا يجوز نقلها منه إلا للضرورة ) مادام لا تقاها . والضرورة المجوزة هي ( إما لخوف ) على نفسها أو مالها أو عرضها ( أو ) ( منع ماله ) بأن كان مؤجرا وانقضت مدة الاجارة ولم يسمح مالهكة بإعادة الاجارة ( أو ) ( كثرة تأذيها بجيرانها أو أقارب زوجها أو تأذيهم بها فتنتقل ) حينئذ ( إلى أقرب مسكن إليه . ويحرم على المطلق الخلوء بها في العدة و ) يحرم عليه أيضا ( مساكنها ) في الدار التي تعتمد فيها ( إلا أن يكون كل منهما في بيت ) منفرد ( بمرافقه ) من المطبخ والسراج والمعد إلى السطح ( ويجب ) على المرأة ( الإحداد ) وهو الامتناع من الزينة ( في عدة الوفاة ، ويندب في البائن ) ولا إحداد على المعتدة من وطء الشبهة ، ولا على أم الولد ( ويحرم ) الإحداد ( على ميت غير الزوج ) من قريب أو أجنبي ( أكثر من ثلاثة أيام ) فيجوز لها الإحداد ثلاثة أيام فأقل . ( و ) الإحداد الواجب أو السنون ( هو أن تترك ) المعتدة ( الزينة ) أي التزين في البدن بأن تترك لبس الثياب المصبوغة للزينة بأن لا تكون مصبوغة أصلا ككتان أو مصبوغة لازينة ( ولا تلبس الحلى ولا تختضب ) بنحو الحناء ( ولا تكتحل ) بأمد ونحوه ( كالصبر مما فيه زينة ، ولا يحرم الاكتحال بالتوتياء ، ويحرم الاسفيداج ونحوه مما يحمر الوجه ) فإن احتاجت إلى الكحل فبالليل وتزيله بالنهار ( ويجوز للضرورة بالنهار ) ولا تلبس الصافي من أزرق وأخضر وأحمر وأصفر ( خشنا أو ناعما ) ( ولا ترجل الشعر ) تدهنه بدهن وترحله به ( ولا تستعمل طيبا في بدن وثوب وما كويل ) وتستثنى الحائض فتستعمل القليل من القسط والأظفار ، وكل ما ذكر تفصيل للزينة ( ولها لبس الإبريسم ) إذا لم يكن فيه زينة ( وغسل الرأس للتنظيف وتقليم الأظفار ) لأنها ليست من الزينة ( وإذا راجع المعتدة ثم طلقها قبل

الدُّخُولُ تُسْتَأْنَفُ عِدَّةٌ جَدِيدَةٌ ، وَإِنْ تَزَوَّجَ مِنْ خَالَعَهَا فِي عِدَّتِهِ ، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ بَلَّتْ عَلَى الْعِدَّةِ الْأُولَى ، وَمَتَى أَدْعَتْ الْمَرْأَةَ انْقِضَاءَ الْعِدَّةِ فِي زَمَنٍ يُمَكِّنُ انْقِضَاؤَهَا فِيهِ قَبْلَ قَوْلِهَا ، وَإِذَا بَلَغَهَا خَبَرُ مَوْتِهِ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةِ أَيَّامٍ فَقَدْ انْقَضَتْ الْعِدَّةُ .

(فصل) مَنْ مَلَكَ أُمَةً حَرَمَ عَلَيْهِ وَطُؤُهَا وَالِاسْتِمْتَاعُ بِهَا حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا بَعْدَ قُبْضِهَا بِالْوَضْعِ إِنْ كَانَتْ حَامِلًا ، وَبِحَيْضَةٍ إِنْ كَانَتْ حَائِلًا تَحِيضُ وَإِلَّا فَبَشَرُ ، وَإِنْ كَانَتْ زَوْجَتَهُ أُمَةً فَاشْتَرَاهَا انْفُسَخَ النِّكَاحُ وَحَلَّتْ لَهُ بِمَلَكَ الْيَمِينِ مِنْ غَيْرِ اسْتِبْرَاءٍ ، وَمَنْ زَوَّجَ أُمَّتَهُ أَوْ كَاتِبَهَا ، ثُمَّ زَالَ النِّكَاحُ وَالْكِتَابَةُ لَمْ يَطَّأَهَا حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا ، وَلَهُ الِاسْتِمْتَاعُ بِالسَّبْيَةِ فِي مَدَّةِ الِاسْتِبْرَاءِ بِغَيْرِ الْجَمَاعِ ، وَمَنْ وَطِئَ أُمَّتَهُ حَرَمَ عَلَيْهِ أَنْ يَزَوِّجَهَا حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا .

الدُّخُولُ تُسْتَأْنَفُ عِدَّةٌ جَدِيدَةٌ ) لَأَنَّهَا بِالرَّجْعَةِ عَادَتْ إِلَى النِّكَاحِ الْأَوَّلِ فَانْقَطَعَتِ الْعِدَّةُ ( وَإِنْ تَزَوَّجَ مِنْ خَالَعَهَا فِي عِدَّتِهِ نَحْمُ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ بَلَّتْ عَلَى الْعِدَّةِ الْأُولَى ) لِأَنَّهُ نِكَاحٌ جَدِيدٌ طَلَّقَتْ فِيهِ قَبْلَ الدُّخُولِ فَتَرْجِعُ كَمَا كَانَتْ ( وَمَتَى أَدْعَتْ الْمَرْأَةَ انْقِضَاءَ الْعِدَّةِ فِي زَمَنٍ يُمَكِّنُ انْقِضَاؤَهَا فِيهِ ) وَتَقْدِمُ فِي كَلَامِهِ أَقْلُ زَمَنٍ يُمَكِّنُ انْقِضَاءَ الْعِدَّةِ فِيهِ ( قَبْلَ قَوْلِهَا ) لِأَنَّهَا مُؤْتَمِنَةٌ عَلَى مَا فِي رَحِمِهَا وَلَوْ كَانَ مَا أَدْعَتْهُ جَارِيًا عَلَى خِلَافِ عَادَتِهَا . وَأَمَّا إِذَا أَدْعَتْ ذَلِكَ فِي زَمَنٍ لَا يُمَكِّنُ انْقِضَاؤَهَا فِيهِ فَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهَا . وَإِذَا كَانَتْ تَعْتَدُّ بِالشَّهْرِ وَادْعَتْ انْقِضَاءَهَا وَالزَّوْجَ عَدِمَهُ فَلَقَوْلِ قَوْلِهِ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ خِلَافٌ فِي وَقْتِ الطَّلَاقِ وَالْقَوْلِ قَوْلُهُ فِيهِ ( وَإِذَا بَلَغَهَا خَبَرُ مَوْتِهِ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةِ أَيَّامٍ فَقَدْ انْقَضَتْ الْعِدَّةُ ) لِأَنَّ النِّعْضَ أَنْ تَرْتَبِصَ هَذِهِ الْمَدَّةَ وَقَدْ حَصَلَ .

(فصل) فِي الِاسْتِبْرَاءِ . وَهُوَ فِي الْأُمَةِ كَالْعِدَّةِ فِي الْحُرَّةِ ، وَ ( مِنْ مَلَكَ أُمَةً ) بِطَرِيقٍ مِنْ طَرِيقِ الْمَلَائِكَةِ وَلَمْ تَكُنْ زَوْجَتَهُ ( حَرَمَ عَلَيْهِ وَطُؤُهَا ) وَلَوْ كَانَ الْبَائِعُ لَهَا صَبِيًا أَوْ امْرَأَةً أَوْ كَانَتْ هِيَ صَغِيرَةً أَوْ آيِسَةً . وَيَسْتَحِبُّ لِبَائِعِ الْأُمَةِ إِذَا كَانَ يَطُؤُهَا أَنْ يَسْتَبْرِئَهَا قَبْلَ بَيْعِهَا ( وَ ) يَحْرَمُ عَلَيْهِ أَيْضًا ( الِاسْتِمْتَاعُ بِهَا حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا بَعْدَ قُبْضِهَا ) هَذَا مُعْتَمِدٌ فِي الْمَوْهُوبَةِ فَلَا يَسَحُّ اسْتِبْرَاؤُهَا إِلَّا بَعْدَ التَّبَضُّصِ . وَأَمَّا الْمَمْلُوكَةُ بِالشَّرَاءِ فَيَصَحُّ اسْتِبْرَاؤُهَا قَبْلَ الْفَيْضِ لِأَنَّهُ مَلَكَ تَامٌ لَا زَمَ . وَالِاسْتِبْرَاءُ يَكُونُ ( بِالْوَضْعِ إِنْ كَانَتْ حَامِلًا ) فَإِنْ كَانَ الْجَمَلُ مِنْ زَوْجٍ فَلَا يَحْصُلُ الِاسْتِبْرَاءُ إِلَّا بِوَضْعِهِ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ زَنَاءٍ أَوْ مِنْ كَافِرٍ فِي مَسْبِيَةٍ فَيَحْصِلُ الِاسْتِبْرَاءُ بِالْأَسْقِيقِ مِنَ الْوَضْعِ وَالْحَيْضِ إِنْ كَانَتْ حَائِلًا وَهِيَ حَامِلَةٌ . وَمَنْ شَرَّ فِي ذَاتِ الْأَشْهُرِ إِنْ كَانَتْ لَمْ تَرُدَّ مَا ( وَ ) يَحْصِلُ الِاسْتِبْرَاءُ ( بِحَيْضَةٍ إِنْ كَانَتْ حَائِلًا ) أَيْ غَيْرَ حَامِلَةٍ وَ ( تَحِيضُ ) وَإِلَّا ) أَيْ إِنْ لَمْ تَكُنْ حَامِلًا ، وَلَا حَائِلًا تَحِيضُ بِأَنْ كَانَتْ صَغِيرَةً أَوْ آيِسَةً ( فَبَشَرُ ) تَسْتَبْرِئُ ( وَإِنْ كَانَتْ زَوْجَتَهُ أُمَةً فَاشْتَرَاهَا انْفُسَخَ النِّكَاحُ ) لِأَنَّهُ طَرَأَ عَلَيْهِ مَا هُوَ أَقْوَى مِنْهُ وَهُوَ الْمَلَائِكَةُ ، ( وَحَلَّتْ لَهُ بِمَلَكَ الْيَمِينِ مِنْ غَيْرِ اسْتِبْرَاءٍ . وَمَنْ زَوَّجَ أُمَّتَهُ أَوْ كَاتِبَهَا ، ثُمَّ زَالَ النِّكَاحُ ) بِالطَّلَاقِ وَانْقَضَتْ الْعِدَّةُ مِنْهُ إِذَا كَانَتْ مَدْخُولًا بِهَا ( وَالْكِتَابَةُ ) بِالْفَيْسَخِ ( لَمْ يَطَّأَهَا ) سَيِّدُهَا بَعْدَ زَوَالِ ذَلِكَ ( حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا ) بِمَا تَقْدِمُ ( وَلَهُ الِاسْتِمْتَاعُ بِالسَّبْيَةِ فِي مَدَّةِ الِاسْتِبْرَاءِ بِغَيْرِ الْجَمَاعِ ) مِنْ تَقْيِيلٍ وَغَيْرِهِ ( وَمَنْ وَطِئَ أُمَّتَهُ حَرَمَ عَلَيْهِ أَنْ يَزَوِّجَهَا حَتَّى يَسْتَبْرِئَهَا ) لِأَنَّ مَقْصُودَ الزَّوْجِ الْوَطْءَ فَيَنْبَغِي أَنْ يَسْتَعْقِبَ الْحُلَّ بِخِلَافِ بَيْعِهَا فَانْهَ يَحْجُوزُ ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَبْرِئَهَا لِأَنَّ الشَّرَاءَ قَدْ يَقْصِدُ مِنْهُ الْخِدْمَةَ فَلِذَا حُلَّ لَهُ بَيْعُهَا قَبْلَ اسْتِبْرَائِهَا وَيَسْتَبْرِئُهَا مِنْ بَيْعِهَا إِنْ أَرَادَ وَطْأَهَا .

(فصل) ومن أتت أمته بولد ، فإن ثبت أنه وطئها لحقه سواء كان يعزل منه عنها أم لا ، وإن لم يكن وطئها لم يلحقه ، ومن أتت زوجته بولد لحقه نسبه إن لم يكن أن يكون منه بأن تأتى به بعد ستة أشهر ولحظة من حين العقد ، ودون أربع سنين من حين إمكان الاجتماع معها إذا أمكن وطئها ولو على بعد وإن لم يعلم أنه وطئ ، بخلاف ما سبق في أمته بشرط أن يكون للزوج تسع سنين ونصف ولحظة تسع الوطء ، فإن لم يمكن أن يكون منه بأن أتت به لدون ستة أشهر أو لاكثر من أربع سنين أو مع القطع بأنه لم يطأها ، أو كان للزوج من السن دون ما تقدم ، أو كان مقطوع الذكر والأنثيين جميعاً لم يلحقه ، ومتى تحقق الزوج أن الولد الذى ألحقه الشرع به ليس منه بأن علم أنه لم يطأها أبداً لزمه نفيه باللعان هو ، وإن لم يتحقق أنه من غيره حرم عليه نفيه وقذفها وإن كان الولد أسود وهو أبيض أو غير ذلك ، ومن لحقه نسب فأخبر نفيه بلا عذر ثم أراد أن ينفيه باللعان لم نجبه إلى ذلك ، وإن أراد نفيه على الفور أجبنه إليه .

(فصل) ذيا يلحق من النسب وما لا يلحق (ومن أتت أمته بولد) الزمن يمكن كونه منه (فإن ثبت) بأن أقر (أنه وطئها لحقه) وإن لم يحكم بأنه منه (سواء كان يعزل منه عنها أم لا) لأن الماء قد يسيقه ولا يشتر به (وإن لم يكن وطئها لم يلحقه) الولد لأنه لا يثبت الفراش بمجرد الملك وإن اختل بها ، (ومن أتت زوجته بولد لحقه نسبه إن أمكن أن يكون منه بأن تأتى به بعد ستة أشهر ولحظة من حين العقد ودون أربع سنين) أى أقل منها ، وتحسب المدة (من حين إمكان الاجتماع معها إذا أمكن وطئها ولو على بعد وإن لم يعلم أنه وطئ) بإقراره مثلاً (بخلاف ما سبق في أمته) حيث اشترطنا فيها الإقرار بالوطء والحق مقيّد (بشرط أن يكون للزوج تسع سنين ونصف، ولحظة تسع الوطء) بناء على أن البلوغ باستكمال تسع ، وبناء على أن الحمل أقله ستة أشهر ، واشترطنا زيادة اللحظة ليحصل الأزال وهو مستكمل تسع سنين (فإن لم يمكن أن يكون منه بأن أتت به لدون ستة أشهر أو لاكثر من أربع سنين) بأن مات الزوج أو غاب وأنتت به بعد ذلك بأكثر من أربع سنين (أو) أنتت به (مع القطع بأنه لم يطأها أو كان للزوج من السن دون) أى أقل (ما تقدم) من تسع سنين وستة أشهر ولحظة (أو كان) الزوج (مقطوع الذكر والأنثيين جميعاً لم يلحقه) فى جميع ذلك (ومتى تحقق الزوج أن الولد الذى ألحقه الشرع به) نظر إلى الامكان وهو قاطع أنه (ليس منه بأن علم أنه لم يطأها أبداً لزمه نفيه باللعان) ثم إن علم زناها أو ظننه ظناً مؤكداً قذفها ولاعن لنفيه وجوباً فيهما وإلا اقتصر على النفي باللعان لجواز كونه من شبهة (وإن لم يتحقق أنه من غيره حرم عليه نفيه وقذفها) لأنه لاحق بفراشه ولاغبرة بما يجده فى نفسه (وإن كان الولد أسود وهو أبيض أو غير ذلك ، ومن لحقه نسب فأخبر نفيه بلا عذر ثم أراد أن ينفيه باللعان لم نجبه إلى ذلك) لأن النفي يكون على الفور فإذا تباطأ لا يقبل منه القاضى ، وإن أخر لعذر كأن كان مريضاً أو غير ذلك من أعذار الرد باليب فلا يبطل حقه (وإن أراد نفيه على الفور أجبنه إليه) وحل الفور فى غير الحمل ، أما هو فله تأخير نفيه إلى الوضع فإذا أخر وقال: أخرت لأتحقق الحلال بالوضع فله نفيه بعده ، وإذا أقر بنسب ولد لم يكن له النفي .

﴿فصل﴾ مَنْ قَذَفَ زَوْجَتَهُ بِالزَّانَا فَطُولِبَ بِحَدِّ الْقَذْفِ فَلَهُ أَنْ يَسْقُطَهُ بِاللَّعَانِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الزَّوْجُ بِالْعَاقِلِ مُخْتَارًا ، وَأَنْ تَكُونَ الزَّوْجَةُ عَاقِلَةً يُمْكِنُ أَنْ تُوطَأَ : فَلَوْ قَذَفَ مَنْ ثَبَتَ زَنَاهَا أَوْ طِفْلَةٌ كَبِلَتْ شَهْرَ عَزْرٍ وَلَمْ يُلَاعِنَ ، وَاللَّعَانُ أَنْ يَأْمُرَهُ الْحَاكِمُ أَنْ يَقُولَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ : أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنِّي لَمِنَ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَيْتُهَا مِنَ الزَّانَا وَإِنَّ هَذَا الْوَلَدَ لَيْسَ مِنِّي إِنْ كَانَ هُنَاكَ وَلَدٌ ، ثُمَّ يَقُولُ فِي الْخَامِسَةِ بَعْدَ أَنْ يَعْظُمَ الْحَاكِمُ وَيَخَوْفُهُ وَيَضَعُ يَدَهُ عَلَى فِيهِ : وَعَلَى لَعْنَةِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُ مِنَ الْكَاذِبِينَ ، فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ سَقَطَ عَنْهُ حَدُّ الْقَذْفِ ، وَاتَّقَى عَنْهُ نَسَبُ الْوَلَدِ وَبَانَ مِنْهُ وَحُرِّمَتْ عَلَى التَّائِيدِ وَلِزِمَهَا حَدُّ الزَّانَا ، وَلَهَا أَنْ تَسْقُطَ عَنْ نَفْسِهَا بِاللَّعَانِ فَتَقُولَ بِأَمْرِ الْحَاكِمِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَانِي بِهِ ، ثُمَّ تَقُولُ فِي الْخَامِسَةِ بَعْدَ الْوَعْظِ كَمَا سَبَقَ : وَعَلَى غَضَبِ اللَّهِ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ، فَإِذَا فَعَلَتْ هَذِهِ سَقَطَ عَنْهَا حَدُّ الزَّانَا .

### بَابُ الرِّضَاعِ

إِذَا تَارَ لَبَنٌ تَسْعَ سَنِينَ لَبَنٍ مِنْ وَطءٍ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ .

﴿فصل﴾ فِي الْقَذْفِ وَاللَّعَانِ ( مِنْ قَذْفِ زَوْجَتِهِ بِالزَّانَا ) صَرِيحًا كَقَوْلِهِ يَازَانِيْسَةُ أَوْ كُنْيَاةً كَقَوْلِهِ لَمْ أَجِدْكَ عَذْرَاءً ( فَطُولِبَ بِحَدِّ الْقَذْفِ فَلَهُ أَنْ يَسْقُطَهُ بِاللَّعَانِ ) وَيُجُوزُ لَهُ الْإِقْدَامُ عَلَى الْقَذْفِ إِنْ عَلِمَ زَنَاهَا أَوْ ظَنَّهُ مُؤَكَّدًا كَأَنْ أَشْبَحَ زَنَاهَا وَرَأَاهَا فِي خُلُوةٍ مَعَ رَجُلٍ ، وَيُجُوزُ لَهُ اللَّعَانُ وَلَوْ قَادِرًا عَلَى الْبَيِّنَةِ لَسَكَنَ ( بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الزَّوْجُ بِالْعَاقِلِ مُخْتَارًا ) فَلَا يَصِحُّ اللَّعَانُ مِنَ الصَّبِيِّ وَالْمُجَنُّونِ وَالْمُسْكِرِ ( وَ ) بِشَرْطِ ( أَنْ تَكُونَ الزَّوْجَةُ عَاقِلَةً يُمْكِنُ أَنْ تُوطَأَ ، فَلَوْ قَذَفَ مِنْ ) لَمْ تَكُنْ عَاقِلَةً بِأَنْ ( ثَبَتَ زَنَاهَا ) بِالْبَيِّنَةِ أَوْ إِفْرَاقِهَا ( أَوْ ) قَذْفِ ( طِفْلَةٍ ) لَا يَمْلِكُ أَنْ يُوطَأَ ( كَبِلَتْ شَهْرَ عَزْرٍ وَلَمْ يُلَاعِنَ ) لِثَبُوتِ زَنَاهَا فِي الْأَوَّلِ وَلِظُهُورِ كَذِبِهِ فِي الثَّانِيَةِ ( وَالْإِمَامُ أَنْ يَأْمُرَهُ الْحَاكِمُ أَنْ يَقُولَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ : أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنِّي لَمِنَ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَيْتُهَا ) بِهِ ( مِنَ الزَّانَا ) يَقُولُ ذَلِكَ إِنْ كَانَتْ غَائِبَةً وَيَرْفَعُ نَسَبَهَا ، وَإِنْ كَانَتْ حَاضِرَةً قَالَ زَوْجِي هَذِهِ وَأَشَارَ إِلَيْهَا ( وَإِنَّ هَذَا الْوَلَدَ لَيْسَ مِنِّي إِنْ كَانَ هُنَاكَ وَلَدٌ ) وَأَرَادَ فِيهِ ( ثُمَّ يَقُولُ فِي الْخَامِسَةِ بَعْدَ أَنْ يَعْظُمَ الْحَاكِمُ وَيَخَوْفُهُ ) بِاللَّهِ وَيَذْكُرُهُ بِأَنْ عَذَابَ الْآخِرَةِ أَشَدَّ ( وَيَضَعُ يَدَهُ عَلَى فِيهِ ) لِمَلِهِ يَتَتَبَعُ ، يَقُولُ ( وَعَلَى لَعْنَةِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُ مِنَ الْكَاذِبِينَ ) فِيمَا رَمَيْتُهَا بِهِ ( فَإِذَا فَعَلَ ) الزَّوْجُ ( ذَلِكَ سَقَطَ عَنْهُ حَدُّ الْقَذْفِ وَاتَّقَى عَنْهُ نَسَبُ الْوَلَدِ وَبَانَ مِنْهُ وَحُرِّمَتْ عَلَى التَّائِيدِ وَلِزِمَهَا حَدُّ الزَّانَا ) وَلَوْ كَانَتْ ذِمَّةً ، وَلَا تَتَوَقَّفُ هَذِهِ الْأَحْكَامُ عَلَى قَضَاءِ الْقَاضِي ( وَلَهَا أَنْ تَسْقُطَ عَنْ نَفْسِهَا بِاللَّعَانِ فَتَقُولَ بِأَمْرِ الْحَاكِمِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ : أَشْهَدُ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ فِيمَا رَمَانِي بِهِ ) مِنَ الزَّانَا ( ثُمَّ تَقُولُ فِي الْخَامِسَةِ بَعْدَ الْوَعْظِ كَمَا سَبَقَ : وَعَلَى غَضَبِ اللَّهِ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ) فِيمَا رَمَانِي بِهِ مِنَ الزَّانَا ( فَإِذَا فَعَلَتْ هَذِهِ سَقَطَ عَنْهَا حَدُّ الزَّانَا ) وَلَا تَحْتَاجُ فِي لَعَانِهَا إِلَى ذِكْرِ الْوَلَدِ لِأَنْ ذَكَرَهَا لَهُ لَا يُوْثِّرُ فِي نَفْسِهِ نَسَبُهُ عَنْهُ . وَلَا يَبْدُلُ شَيْءٌ مِنْ أَلْفَاظِ الْإِمَامِ بغيرِهِ ، وَيَشْتَرِطُ وَلَا يَكْفِي السَّكْمَاتُ الْخَمْسُ فَيُضَرُّ الْفَصْلُ الطَّوِيلُ ، وَأَمَّا يَنْ لَعَانِيْنَ فَلَا يَشْتَرِطُ .

### ( بَابُ الرِّضَاعِ )

هو بفتح الراء وكسرها ( إذا تار ) أي ظهر ( لبنت تسع سنين لبن من وطء أو من غيره ) بأن درّ ثديها باللبن ، وأما لبنها قبل هذا السن فلا يؤثر تحريمًا وكذا لبن الرجل والحيتي ،

فأرضعت

فَارَضَعَتْ طِفْلاً لَهُ دُونَ الْحَوْلَيْنِ خَمْسَ رَضَعَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ صَارَ ابْنُهَا ، فَيَحْرُمُ عَلَيْهَا هُوَ وَفُرُوعُهُ فَقَطُّ وَصَارَتْ أُمُّهُ فَتَحْرُمُ عَلَيْهِ هِيَ وَأَصُولُهَا وَفُرُوعُهَا وَإِخْوَتُهَا وَأَخَوَاتُهَا ، وَإِنْ نَارَ اللَّبَنِ مِنْ حَمَلٍ مِنْ زَوْجٍ صَارَ الرَّضِيعُ ابْنًا لِلزَّوْجِ فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الرَّضِيعُ وَفُرُوعُهُ فَقَطُّ ، وَصَارَ الزَّوْجُ أَبَاهُ ، فَيَحْرُمُ عَلَى الرَّضِيعِ هُوَ وَأَصُولُهُ وَفُرُوعُهُ ، وَإِخْوَتُهُ وَأَخَوَاتُهُ ، فَيَحْرُمُ النَّكَاحُ وَيَحِلُّ النَّظَرُ وَالْخُلُوعُ كَالنَّسَبِ دُونَ سَائِرِ أَحْكَامِهِ كَالْمِيرَاثِ وَالنَّفَقَةِ .

### كتاب الجنایات

يَجِبُ الْقَصَاصُ عَلَى مَنْ قَتَلَ إِنْسَانًا عَمْدًا عَمْدًا عَدْوَانًا ، لَكِنْ لَا يَجِبُ عَلَى صَبِيٍّ وَجَنُونٍ مُطْلَقًا ، وَلَا عَلَى مُسْلِمٍ يَقْتُلُ كَافِرًا ، وَلَا عَلَى حُرٍّ يَقْتُلُ عَبْدًا ،

( فأرضعت طفلاً له دون الحولين ) وأما الطفل الذي بلغ حولين فأكثر فلا يؤثر رضاعه ( خمس رضعات متفرقات ) عرفاً ، متى تخلل فصل طويل تعددت الرضعات ، ولو ارتفع ثم قطع لإعراضاً أو اشتغال بشيء آخر وارتفع فهما رضعتان ( صار ) الرضيع ( ابنها ) فيحرم عليها هو وفروعها فقط ( نسا ورضاعاً ) ( وصارت ) هي أي المرضعة ( أمه ) فتحرم عليه هي وأصولها ( من النسب والرضاع ) فيسبون أجداده وجداته ، وكذلك حواشيها مثل خالاتها وعماتهن ( وفروعها ) من النسب والرضاع فتصير أولادها إخوته وأخواته ( وإخواتها ) لأنهم أخواله ( وأخواتها ) لأنهن خالاته ، ( وإن نار اللبن من حمل من زوج صار الرضيع ابناً للزوج فيحرم عليه الرضيع ) ان كان أنثى ( وفروعها ) أي فروع الرضيع من النسب أو الرضاع ( فقط ) ولا يمتد التحريم إلى أصول الرضيع وحواشيه فلا يحرم من على صاحب اللبن أنه أن يتزوج أمه وأخته وخالته وعمته ( وصار الزوج أباه ) أي أباً للرضيع ( فيحرم على الرضيع هو ) أي صاحب اللبن لأنه أبوه ( وأصوله وفروعها ) من النسب أو الرضاع إذ هم أجداده وجداته ( وإخوته ) من النسب أو الرضاع إذ هم أعمامه ( وأخواته ) كذلك إذ هم عماتهن وهذا كله إذا نسب إليه اللبن بسبب زواجه أو استيلاءه ، وأما إذا كان اللبن بسبب زنا فلا تثبت له هذه الأحكام ؛ وبين المصنف الحرمة المذكورة بقوله ( فيحرم النكاح ) لمن ذكر ( ويحل النظر والخلوة ) لكل من حرمت بالرضاع ( كالنسب ) أي كتحليلها بالنسب . ان شروط والمقدار المبين في أول كتاب النكاح ( دون سائر أحكامه ) أي النسب ( كالْمِيرَاثِ وَالنَّفَقَةِ ) فلا يورث بالرضاع إرث ، ولا تجب نفقة بخلاف النسب ، والله أعلم .

### ( كتاب الجنایات )

جمع جنائية : وهي تشمل الجناية بالجراح وبغيره . كسحر ومثقل فمى أعم من التعبير بالجراح ( يجب القصاص ) أي القتل ؛ والمعنى أنه يجب على الحاكم أن يقيم حد القتل ( على من قتل إنساناً عمداً عداً عداً ) فلا قصاص على من قتل خطأ أو شبه خطأ أو قتل بحق كقصاص فهذه شروط في الفعل ، وهناك شروط في الفاعل أشار لها بقوله ( لكن لا يجب على صبي وجنون مطلقاً ) سواء كانا مسلمين أو كافرين حريين أو عبيدين ( ولا على مسلم يقتل كافراً ) معاهد أو ذمى أو حررى أو مرتد . يعنى أن المسلم لو قتل واحداً من هؤلاء لا يقتل به لعدم الكفاة ( ولا ) يجب القصاص ( على حر يقتل عبداً ) أي ما فيه رق ولو مبعوضاً وأم ولد ،

وَلَا عَلَى ذِمِّي بِقَتْلِ مُرْتَدٍّ ، وَلَا عَلَى الْآبِ وَالْأُمِّ وَأَبَاهُمَا وَأُمَّهُمَا بِقَتْلِ الْوَلَدِ وَوَلَدِ الْوَلَدِ ، وَلَا بِقَتْلِ مَنْ يَثْبُتُ الْقَصَاصُ فِيهِ لِلْوَلَدِ ، مِثْلُ أَنْ يَقْتُلَ الْآبُ الْأُمَّ . ثُمَّ الْجَنَايَاتُ ثَلَاثَةٌ : خَطَأٌ وَعَمْدٌ خَطَأٌ ، وَعَمْدٌ مُحَضَّرٌ ، فَالْخَطَأُ مِثْلُ أَنْ يَرَى إِلَى حَائِطٍ بِهِمَا فَيُضَيِّبُ إِنْسَانًا أَوْ يَزْلِقُ مَنْ شَاهَقَ فَيَقْعُ عَلَى إِنْسَانٍ ؛ وَضَابِطُهُ أَنْ يَقْصِدَ الْفَعْلَ وَلَا يَقْصِدَ الشَّخْصَ أَوْ لَا يَقْصِدُهُمَا . وَعَمْدُ الْخَطَأِ أَنْ يَقْصِدَ الْجَنَايَةَ بِمَا لَا يَقْتُلُ غَالِبًا مِثْلُ أَنْ يَضْرِبَهُ بِعَصَا خَفِيفَةٍ فِي غَيْرِ مَقْتَلٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ . وَالْعَمْدُ أَنْ يَقْصِدَ الْجَنَايَةَ بِمَا يَقْتُلُ غَالِبًا سَوَاءً كَانَ مُثَقَّلًا أَوْ مُحَدِّدًا ، فَإِنْ كَانَتِ الْجَنَايَةُ عَمْدًا عَلَى النَّفْسِ أَوْ الْأَطْرَافِ وَجَبَ الْقَصَاصُ ، فَيَجِبُ فِي الْأَعْضَاءِ حَيْثُ أَمَكَّنَ مِنْ غَيْرِ حَيْفٍ كَالْعَيْنِ وَالْجَفْنِ وَمَارِنِ الْأَنْفِ وَهُوَ مَا لَا نَ مِنْهُ وَالْأُذُنَ وَالسِّنَّ وَاللِّسَانَ وَالشِّفَةَ وَالْيَدَ وَالرَّجْلَ وَالْأَصَابِعَ وَالْأَنَامِلَ وَالذِّكْرَ وَالْأُتْبَيْنِ وَالْفَرْجَ وَنَحْوِ ذَلِكَ بِشَرْطِ الْمَمَالَةِ ، فَلَا تُؤْخَذُ يَمِينُ بَيْسَارٍ ، وَلَا أَعْلَى بِأَسْفَلٍ وَبِالْعَكْسِ ، وَلَا صَحِيحٌ بِأَسْلٍ ، وَلَا قِصَاصُ فِي عَظْمٍ فَلَوْ قَطَعَ الْيَدُ ، مِنْ وَسْطِ الذِّرَاعِ اقْتَصَصَ مِنَ الْكَفِّ .

( وَلَا عَلَى ذِمِّي بِقَتْلِ مُرْتَدٍّ ) لِأَنَّ الذِّمِّيَّ مَعْصُومٌ وَالْمُرْتَدُّ مَهْدُورٌ . ( وَلَا عَلَى الْآبِ وَالْأُمِّ وَأَبَاهُمَا وَأُمَّهُمَا بِقَتْلِ الْوَلَدِ وَوَلَدِ الْوَلَدِ ) وَإِنْ سَفَلَ ( وَلَا يَقْتُلُ ) الْوَالِدَ ( مِنْ ) أَيِّ شَخْصٍ ( يَثْبُتُ الْقَصَاصُ فِيهِ لِلْوَلَدِ ) مِثْلُ أَنْ يَقْتُلَ الْآبُ الْأُمَّ ( ) الَّتِي يَسْتَحِقُّ الْقَصَاصُ فِيهَا إِنَّمَا الَّذِي هُوَ وَلَدُهَا مِنْ شَرْطِ الْقَصَاصِ الْمَكَاافَةِ وَعَدَمِ الْأَصْلِيَّةِ . ( ثُمَّ الْجَنَايَاتُ ثَلَاثَةٌ ) أَيُّ ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ ( خَطَأٌ وَعَمْدٌ خَطَأٌ وَعَمْدٌ مُحَضَّرٌ ؛ فَالْخَطَأُ مِثْلُ أَنْ يَرَى إِلَى حَائِطٍ سَهْمًا فَيُضَيِّبُ إِنْسَانًا ) وَكَذَا لَوْ قُصِدَ إِنْسَانًا فَأَصَابَ غَيْرَهُ ( أَوْ يَزْلِقُ مَنْ شَاهَقَ فَيَقْعُ عَلَى إِنْسَانٍ ؛ وَضَابِطُهُ أَنْ يَقْصِدَ الْفَعْلَ وَلَا يَقْصِدَ الشَّخْصَ ) كَمَا فِي الثَّلَاثِينَ الْمُتَقَدِّمِينَ ( أَوْ لَا يَقْصِدُهُمَا ) وَلَوْ رَمَى إِلَى مَنْ ظَنَّهُ شَجَرَةً فَإِنْ إِنْسَانًا فَهُوَ خَطَأٌ لِأَنَّهُ نَزَلَ خَلْفَ الظَّنِّ مُنْزَلَةً خَلْفَ الشَّخْصِ ( وَعَمْدُ الْخَطَأِ أَنْ يَقْصِدَ الْجَنَايَةَ بِمَا لَا يَقْتُلُ غَالِبًا مِثْلُ أَنْ يَضْرِبَهُ بِعَصَا خَفِيفَةٍ فِي غَيْرِ مَقْتَلٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ ) أَيُّ الْعَصَا الْخَفِيفَةِ لِأَنَّهَا تَذَكَّرُ بِاعْتِبَارِ تَأْوِيلِهَا بَعْدَ وَجْهِهَا ( وَالْعَمْدُ أَنْ يَقْصِدَ الْجَنَايَةَ بِمَا يَقْتُلُ غَالِبًا سَوَاءً كَانَ مُثَقَّلًا أَوْ مُحَدِّدًا ) فَهِنَّ أَنْ يَغْرَزَ إِبْرَةً فِي نَحْوِ عَيْنٍ وَأَنْ يَنْعَمَهُ أَكْلًا أَوْ شَرْبًا مَدَّةً يَمُوتُ فِيهَا غَالِبًا ( فَإِنْ كَانَتِ الْجَنَايَةُ عَمْدًا عَلَى النَّفْسِ أَوْ ) عَلَى ( الْأَطْرَافِ وَجَبَ الْقَصَاصُ ) وَأَمَّا إِذَا كَانَ خَطَأً أَوْ شَبَهَ عَمْدٍ فَمُوجِبُهُ الدِّيَّةُ ( فَيَجِبُ ) الْقَصَاصُ ( فِي الْأَشْيَاءِ حَيْثُ أَمَكَّنَ ) بَأَنْ كَانَ ذَا مَفْصَلٍ أَوْ لَهُ مَقْطَعٌ وَاحِدٌ ( مِنْ غَيْرِ حَيْفٍ ) وَأَمَّا إِذَا لَمْ يُمْكِنْ إِلَّا بِحَيْفٍ كَالنَّسَبِ وَالْفَخْرِ إِذَا لَمْ يُمْكِنْ إِلَّا بِاجْفَاءِ الْبَاطِنِ فَلَا قِصَاصَ ؛ وَالْأَعْضَاءُ فِيهَا الْقِصَاصُ ( كَالْعَيْنِ وَالْجَفْنِ وَمَارِنِ الْأَنْفِ وَهُوَ مَا لَا نَ مِنْهُ وَالْأُذُنَ وَالسِّنَّ وَاللِّسَانَ وَالشِّفَةَ وَالْيَدَ وَالرَّجْلَ وَالْأَصَابِعَ وَالْأَنَامِلَ وَالذِّكْرَ وَالْأُتْبَيْنِ وَالْفَرْجَ ) أَيُّ الشَّغَرَيْنِ مِنْهُ ( وَنَحْوِ ذَلِكَ ) كَالْأَلْيَيْنِ وَالْمُرْقَيْنِ وَالرَّكْبَتَيْنِ ( بِشَرْطِ الْمَمَالَةِ ) أَيُّ الشَّرَاطِكِ فِي الْأَسْمِ الْخَاصِ ( فَلَا تُؤْخَذُ يَمِينُ بَيْسَارٍ ) مِنْ يَدِ وَرَجْلِ وَمَنْعَرِ وَعَيْنٍ ( وَلَا أَعْلَى بِأَسْفَلٍ ) مِنْ جَفْنٍ وَأَعْلَى ( وَبِالْعَكْسِ ) أَيُّ يَسَارٍ بِيَمِينٍ وَأَسْفَلٍ بِأَعْلَى ( وَلَا ) يُؤْخَذُ ( صَحِيحٌ بِأَسْلٍ ) مِنْهَا أَيُّ الْأَعْضَاءِ وَإِنْ رَمَى الْجَانِي ، دِيْوُخْدَ الْأَسْلِ بِالصَّحِيحِ إِنْ قَعَّ الْحَقِي عَلَيْهِ وَلَمْ يَخْشَ تَلَفَ بَقْعُهُ ( وَلَا قِصَاصُ فِي عَظْمٍ ) السِّنُّ لَوْ كَسَرَ لَعَدَمِ الْوُثُوقِ بِالْمَمَالَةِ ( فَلَوْ قَطَعَ الْيَدُ مِنْ وَسْطِ الذِّرَاعِ اقْتَصَصَ ) مِنْهُ ( مِنَ الْكَفِّ ) وَلَا يَقْتَصَصُ مِنَ الذِّرَاعِ لَعَدَمِ إِمْكَانِ الْمَمَالَةِ ،

وَفِي الْبَاقِي حُكُومَةٌ ، وَيُقْتَصُّ لِلْأُنْثَى مِنَ الذَّكَرِ ، وَلِلطِّفْلِ مِنَ الْكَبِيرِ ، وَلِلْوَضِيعِ مِنَ الشَّرِيفِ فِي النَّفْسِ وَالْأَعْضَاءِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَوْفَى الْقَصَاصَ إِلَّا بِحَضْرَةِ السُّلْطَانِ أَوْ نَائِبِهِ ، فَإِنْ كَانَ مِنْ لَهُ الْقَصَاصُ بِحُسْنِهِ مَكْنَهُ مِنْهُ ، وَإِلَّا أَمَرَ بِالتَّوَكُّيلِ ، وَإِنْ كَانَ الْقَصَاصُ لِأُنْثَى لَمْ يَجَزْ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَنْفَرِدَ بِهِ ، فَإِنْ تَشَاحَا فِيمَنْ يَسْتَوْفِيهِ أَقْرَعُ بَيْنَهُمَا ، وَلَا يَقْتَصُّ مِنْ حَامِلٍ حَتَّى تَضَعَ وَيَسْتَعْنَى الْوَلَدُ بِلَبَنِ غَيْرِهَا ، وَمَنْ قَطَعَ الْيَدَ ثُمَّ قَتَلَ تَقَطَعَ يَدُهُ ثُمَّ يَقْتُلُ ، فَإِنْ قَطَعَ الْيَدَ قَاتَ مِنْ ذَلِكَ قُطِعَت يَدُهُ ، فَإِنْ مَاتَ فَهُوَ وَإِلَّا قُتِلَ ، وَمَنْ عَفَا مُسْتَحَقُّ الْقَصَاصِ عَلَى الدِّيَةِ سَقَطَ الْقَصَاصُ وَوَجِبَتِ الدِّيَةُ ، بَلْ لَوْ عَفَا بَعْضُ الْمُسْتَحَقِّينَ مِثْلَ أَنْ كَانَ لِلْمَقْتُولِ أَوْلَادٌ فَيَعْفُو أَحَدُهُمْ سَقَطَ الْقَصَاصُ ؛ وَوَجِبَتِ الدِّيَةُ ، وَمَنْ قَتَلَ جَمَاعَةً ، أَوْ قَطَعَ عُضْوًا مِنْ جَمَاعَةٍ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ اقْتَصَّ مِنْهُ لِلأَوَّلِ وَلِلْبَاقِينَ الدِّيَةُ ، فَإِنْ جَنَى عَلَيْهِمْ دَفْعَةً أَقْرَعُ ؛ وَإِنْ اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ فِي قَتْلِ وَاحِدٍ قُتِلُوا بِهِ سَوَاءً اسْتَوَتْ جَنَايَتُهُمْ أَوْ تَفَاوَتْ حَتَّى لَوْ جَرَحَهُ وَاحِدٌ جِرَاحَةً وَآخَرُ مِائَةَ جِرَاحَةٍ وَمَاتَ ، وَكَانَتْ تِلْكَ الْجِرَاحَةُ الْمَفْرَدَةُ أَوْ تِلْكَ الْجِرَاحَاتُ مِمَّا لَوْ أَنْفَرَدَتْ لَقَتَلَتْ لَزِمَهُمَا الْقَصَاصُ .

( وفي الباقي ) وهو ما قطع من الذراع ( حكومة ) وهي جزء مقدر من الدية ، ( ويقص للأنثى من الذكر ، وللطفل من الكبير ، وللوضيع من الشريف في النفس والأعضاء ، ولا يجوز أن يستوفى القصاص إلا بحضرة السلطان أو نائبه ) فلو استوفاه بغير إذنه وقع الموقع وعزر لافتياته على السلطان ( فإن كان من ) سبق ( له القصاص ) في النفس ( بحسنه مكنه منه ) ليحصل التشفى ( وإلا ) أى وإن لم يحسنه ( أمر بالتوكيل ، وإن كان القصاص لأنثى ) أو أكثر ( لم يجز لأحدهما أن ينفرد به ) لما فيه من ضياع حق الآخر ( فإن تشاحا ) أى تنازعا ( فيمن يستوفيه أقرع بينهما ) فمن خرجت له القرعة استوفاه باذن الآخر ويدخل في القرعة الشيخ الهرم والمرأة فإذا خرجت لواحد منهما استتاب ، ( ولا يقتص من حامل حتى تضع ) حملها ( ويستعنى الولد بلبن غيرها ) من آدمى أو بهيمة ، ( ومن قطع اليد ثم قتل ) الشخص المقطوع يده ( تقطع يده ) أى القاطع ( ثم يقتل ، فإن قطع اليد ) من شخص ( قات ) المقطوع يده ( من ذلك ) القطع بالسراية ( قطعت يده ) أى القاطع ( فإن مات ) القاطع بالسراية ( فهو ) أى تم القصاص ( وإلا قتل ) بجز رقبته لتحقيق المائلة ، ( ومن عفا مستحق القصاص على الدية سقط القصاص ووجب الدية بل لو عفا بعض المستحقين مثل أن كان للمقتول أولاد فيعفو أحدهم سقط القصاص ووجب الدية ) فإن عفا بعضهم مطلقا : أى عن القصاص والدية سقط حقه ووجب لباقي المستحقين حقه من الدية ، ( ومن قتل جماعة ، أو قطع عضوا من جماعة واحدا بعد واحد اقتص منه للأول ) منهم ( وللباقين الدية ) في تركته ( فإن جنى عليهم دفعة أقرع ) وقتله من خرجت له القرعة وللباقين الديات ، ( وإن اشترك جماعة في قتل واحد قتلوا به ) بشرط أن يكون كفؤا لهم ( سواء استوت جنائيتهم أو تفاوتت حتى لو جرحه واحد جراحة وآخر مائة جراحة ومات وكانت تلك الجراحة للمفردة ، أو تلك الجراحات مما لو انفردت لقتلت لزمهما ) أى صاحب الجراحة والمائلة ( القصاص ) وللأولى العفو عن بعضهم على حصته من الدية ؛ وقتل الباقين ، وإذا آل الأمر إلى الدية وزعت عليهم باعتبار الرؤوس في الجراحات وفي الضرب على عدد الضربات ،

اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقْطَعَ الثَّانِي جَنَائَةَ الْأَوَّلِ بَأَنْ يَقْطَعَ الْأَوَّلُ يَدَهُ وَنَحْوَهَا ، وَيَقْطَعَ الثَّانِي رَقَبَتَهُ أَوْ يَقْدَهُ نَصْفَيْنِ .  
فَالْأَوَّلُ جَارِحٌ ، وَالثَّانِي قَاتِلٌ ، وَلَوْ شَارَكَ الْعَامِدُ مَخْطِئًا فَلَا قَصَاصَ عَلَى أَحَدٍ ، وَلَوْ شَارَكَ الْأَجْنَبِيُّ أَبَا  
اِقْتَصَصَ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ ، وَيَجِبُ الْقَصَاصُ أَيْضًا فِي كُلِّ جُرْحٍ أَنْتَهَى إِلَى عَظْمٍ كَالْمَوْضُحَةِ فِي الرَّأْسِ وَالْوَجْهِ  
وَجُرْحِ الْعَضُدِ وَالسَّاقِ وَالْفَخْذِ إِذَا أَنْتَهَى الْجُرْحُ إِلَى الْعَظْمِ وَالْمُرَادُ بِالْمَوْضُحَةِ وَبِانْتِهَاءِ الْجُرْحِ إِلَى الْعَظْمِ أَنْ  
يَعْلَمَ وَصُولَ السَّكِينِ أَوْ الْمِسْلَةِ مَثَلًا إِلَى الْعَظْمِ ، وَلَا يَشْتَرِطُ ظُهُورُ الْعَظْمِ وَرُؤْيَاؤُهُ .

(فصل) إِذَا كَانَ الْقَتْلُ خَطَاً أَوْ عَمْدًا خَطَاً أَوْ آلَ الْأَمْرِ فِي الْعَمْدِ بِالْعَفْوِ إِلَى الدِّيَةِ وَجِبَتِ الدِّيَةُ . وَدِيَةُ  
الْحَرِّ الْمُسْلِمِ الذَّكَرِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ ؛ فَإِنْ كَانَ عَمْدًا فَهِيَ مُغْلَظَةٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ : كَوْنُهَا حَالَةً وَعَلَى الْجَانِيِ ،  
وَمِثْلَةٌ ثَلَاثِينَ حَقَّةً وَثَلَاثِينَ جَذْعَةً وَأَرْبَعِينَ خَلْفَةً أَيْ حَوَامِلَ فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا ، وَإِنْ كَانَ عَمْدًا خَطَاً فَهِيَ  
مُغْلَظَةٌ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ كَوْنُهَا مِثْلَةٌ مُخَفَّفَةٌ مِنْ وَجْهَيْنِ كَوْنُهَا مُوجِلَةٌ ، وَعَلَى الْعَاقِلَةِ ، وَإِنْ كَانَ خَطَاً فَهِيَ مُخَفَّفَةٌ  
مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ : كَوْنُهَا مُوجِلَةٌ وَعَلَى الْعَاقِلَةِ . وَخَمْسَةَ عَشْرِينَ بَنْتَ مَخَاضٍ وَعِشْرِينَ بَنْتَ لَبُونٍ .

(اللهم) هو استدراك على ما تقدم بمعنى أنه يلزم القصاص في جميع الأحوال (إلا أن يقطع الثاني جنائية الأول  
بأن يقطع الأول يده ونحوها ويقطع الثاني رقبته أو يقده نصفين فالأول جارج والثاني قاتل) فيأرم الأول جنائية  
جرحه من نطع يده ونحوها ويلزم الثاني القصاص (ولو شارك العاصد) في الجنائية (مخطئا) بأن رمى المقتول بسهم  
عمداً واحد ورمى الثاني سهماً إلى طير فأصابه (فلا قصاص على أحد) منهما فيجب في مال العاصد نصف دية العمد  
وعلى عاقلة المخطيء نصف دية الخطأ (ولو شارك الأجنبى) المتعمد للجنائية (أباً) للمقتول (اقتص من الأجنبى)  
وإن لم يقتص من الأب ، إذ عديم الاقتصاص منه لمعنى خارج عن الفعل فلا يؤثر شبهة في فعل الأجنبى ، (ويجب  
القصاص أيضاً في كل جرح انتهى إلى عظم) من غير كسر (كالموضحة) وهى التى تحرق الجلد وتصل إلى العظم  
(فى الرأس والوجه ، و) يجب القصاص فى (جرح العضد والساق والفخذ إذا انتهى الجرح إلى العظم ، والمراد  
بالموضحة وابتهاؤ الجرح) فى غير الموضحة (إلى العظام أن يعلم وصول السكين أو المسلة مثلاً إلى العظم) فإذا كان  
ذلك فى الوجه والرأس سمى موضحة ، وإن كان فى غيرهما لا يسمى إلا جرحاً وصل إلى العظم ، فإن كان فى الساق  
والفخذ فعنده فى القصاص وفى غيرهما لا قصاص فيه ، (ولا يشترط ظهور العظم ورؤيته) .

(فصل) فى الديات . (إذا كان القتل خطأً أو عمداً خطأً أو آل الأمر فى العمد بالعفو إلى الدية وجبت الدية)  
فى جميع ذلك (ودية الحر المسلم الذكر مائة من الإبل فإن كان عمداً فهى منلظة من ثلاثة أوجه : كونها حالة ،  
وعلى الجانى ، ومثلثة : ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه أى حوامل فى بطونها وأولادها) والخلفة بفتح الحاء  
وكسر اللام وبالفاء (وإن كان) القتل شبه (عمداً خطأً فهى منلظة من وجه واحد : كونها مثلثة) مثل تنليت العمدة  
(مخففة من وجهين : كونها موجلة ، وعلى العاقلة ، وإن كان خطأً فهى مخففة من ثلاثة أوجه : كونها موجلة ، وعلى  
العاقلة ، وخمسة عشرين بنت مخاض وعشرين بنت لبون ،



وَعَشْرِينَ ابْنَ لَبُونٍ وَعَشْرِينَ حَقَّةً وَعَشْرِينَ جَذَعَةً، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقْتُلَ ذَا رَحِمٍ مُحَرَّمٍ، أَوْ فِي الْحَرَمِ، أَوْ فِي  
 الْأَشْهَرِ الْحَرَمِ، وَهِيَ: ذُو الْقَعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ، وَالْحَرَمُ، وَرَجَبٌ، فَإِنَّهَا تَكُونُ مِثْلَةً خَطَاً كَانَ أَوْ عَمْدًا،  
 وَلَا يُؤْخَذُ فِي الْإِبِلِ مَعِيبٌ، فَإِنْ تَرَاضَوْا عَلَى الْعَوْضِ عَنِ الْإِبِلِ جَازَ، وَدِيَّةُ الْمَرْأَةِ فِي النَّفْسِ وَغَيْرِهَا نِصْفُ  
 دِيَّةِ الرَّجُلِ، وَدِيَّةُ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ ثَلَاثُ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ، وَدِيَّةُ الْمَجُوسِيِّ ثَلَاثُ عَشْرِ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ، وَدِيَّةُ الْعَبْدِ قِيَمَتُهُ  
 وَأَعْضَاؤُهُ وَجَرَاحَاتُهُ مَا نَقَصَ مِنْهَا؛ وَفِيهَا إِذَا ضَرَبَ بَطْنَهَا فَالْقَتْلُ جَنْبَيْنًا مِيتَا غَرَّةٍ وَهِيَ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ سَلِيمَةٌ  
 بِقِيَمَةِ نِصْفِ عَشْرِ دِيَّةِ الْآبِ، أَوْ عَشْرِ دِيَّةِ الْأُمِّ، وَالْعَاقِلَةُ هِيَ الْعَصَبَاتُ، مَا عَدَا الْآبَ وَالْجَدَّ وَالْأَبْنَ وَابْنَ  
 الْأَبْنِ، وَلَا يَقْتُلُ فَقِيرٌ، وَلَا صَبِيٌّ، وَلَا مَجْنُونٌ، وَلَا كَافِرٌ عَنِ مُسْلِمٍ وَعَكْسُهُ، فَيَجِبُ عَلَيْهِمْ دِيَّةُ النَّفْسِ  
 الْكَامِلَةُ أَعْنَى الْمِائَةِ مِنَ الْإِبِلِ فِي ثَلَاثِ سَنِينَ؛ فَتَجِبُ عَلَى كُلِّ غَنَى عِنْدَ الْحَوْلِ فِي كُلِّ سَنَةٍ نِصْفُ دِينَارٍ  
 وَعَلَى كُلِّ مُتَوَسِّطٍ رُبْعُ دِينَارٍ، فَإِذَا بَقِيَ شَيْءٌ أَخَذَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَإِلَّا فَمِنْ الْجَانِي وَإِنْ كَانَ الْوَاجِبُ أَقَلَّ مِنْ  
 دِيَّةِ النَّفْسِ الْكَامِلَةِ كَوَاجِبِ الْجَرَاحَاتِ وَدِيَّةِ الْجَنِينِ وَالْمَرْأَةِ وَالَّذِي قَتَلَ مَا كَانَ،

وَعَشْرِينَ ابْنَ لَبُونٍ وَعَشْرِينَ حَقَّةً وَعَشْرِينَ جَذَعَةً اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقْتُلَ ذَا رَحِمٍ مُحَرَّمٍ (ذُونَ مُحَرَّمٍ الرِّضَاعُ وَالْمَصَاهِرَةُ  
 (أَوْ) يَقْتُلُ (فِي الْحَرَمِ) الْمَكِّي (أَوْ فِي الْأَشْهَرِ الْحَرَمِ وَهِيَ ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَالْحَرَمُ وَرَجَبٌ فَإِنَّهَا تَكُونُ  
 مِثْلَةً خَطَاً كَانَ) الْقَتْلُ (أَوْ عَمْدًا، وَلَا يُؤْخَذُ فِي الْإِبِلِ مَعِيبٌ، فَإِنْ تَرَاضَوْا عَلَى الْعَوْضِ عَنِ الْإِبِلِ جَازَ) وَهُوَ  
 مَبْنًى عَلَى جَوَازِ الصَّلْحِ عَنِ إِبِلِ الدِّيَةِ وَقَدْ مَنْعُوهُ لِهَاجَلَةِ صَفَتِهَا فَإِذَا عُلْتُ صَفَتُهَا صَحَّ، (وَدِيَّةُ لِلْمَرْأَةِ فِي النَّفْسِ  
 وَغَيْرِهَا نِصْفُ دِيَّةِ الرَّجُلِ) وَالْحَقْنِيُّ كَالْمَرْأَةِ، (وَدِيَّةُ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ ثَلَاثُ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ، وَدِيَّةُ الْمَجُوسِيِّ ثَلَاثُ عَشْرِ  
 دِيَّةِ الْمُسْلِمِ) وَهُوَ سِتَّةُ أَبْعَرَةٍ وَثَلَاثَا بَعِيرٍ، وَيَعْبَرُ عَنْ ذَلِكَ ثَلَاثُ الْخَمْسِ، (وَدِيَّةُ الْعَبْدِ قِيَمَتُهُ) بِالْقَةِ مَا بَلَغَتْ مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ  
 بَيْنَ الْقَنْ وَالْمَدْبَرِ وَالْمَكَاتِبِ وَكَذَا أُمُّ الْوَلَدِ (وَأَعْضَاؤُهُ وَجَرَاحَاتُهُ) يَجِبُ فِيهَا (مَا نَقَصَ مِنْهَا) أَيْ الْقِيَمَةُ، وَهَذَا إِذَا  
 لَمْ يَكُنْ لَهُ أَرْضٌ مُقَدَّرٌ مِنَ الْحَرَمِ، فَإِنْ كَانَ فَالْوَجِبُ مِنَ الْقِيَمَةِ جِزءٌ نُسِبَتْ إِلَيْهَا كَنِسْبَةِ مَا وَجِبَ فِي ذَلِكَ الْعَضْوِ الْمُقَدَّرِ  
 مِنَ الدِّيَةِ فِي يَدِيهِ قِيَمَتُهُ، وَفِي أَحَدَاهُمَا نِصْفُهَا وَهَكَذَا (وَ) يَجِبُ (فِيهَا إِذَا ضَرَبَ بَطْنَهَا) أَيْ الْمَرْأَةَ وَكَذَا لَوْ ضَرَبَ  
 غَيْرَ بَطْنِهَا أَوْ أَخَافَهَا (فَالْقَتْلُ جَنْبَيْنًا مِيتَا غَرَّةٍ) فَاعْلَمْ يَجِبُ (وَهِيَ) أَيْ الْغَرَّةُ (عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ سَلِيمَةٌ) مَنْ عَيْبٌ يَثْبُتُ  
 بِهِ الرَّدُّ فِي الْبَيْعِ (بِقِيَمَةِ نِصْفِ عَشْرِ دِيَّةِ الْآبِ أَوْ عَشْرِ دِيَّةِ الْأُمِّ) وَالْجَنِينُ الْقَنْ يَجِبُ فِيهِ عَشْرُ قِيَمَةِ أُمِّهِ، وَلَوْ أَلْقَتْ  
 الْمَرْأَةُ جَنْبَيْنًا فِيهِ حَيَاةً ثُمَّ مَاتَ فَالْوَجِبُ فِيهِ الدِّيَةُ لَا الْغَرَّةَ (وَالْعَاقِلَةُ هِيَ) الَّتِي تُحْمَلُ دِيَّةُ الْخَطَا أَوْ شَبَهَ (الْعَصَبَاتُ مَا عَدَا  
 الْآبَ وَالْجَدَّ وَالْأَبْنَ وَابْنَ الْأَبْنِ) يَعْنِي أَنَّ أَصُولَ الْجَانِي وَفُرْعَهُ لَا يَقْتُلُونَ وَكَذَا أَصُولُ الْمُتَعَقِّ وَفُرْعُهُ (وَلَا  
 يَقْتُلُ) مِنَ الْعَصَبَاتِ (فَقِيرٌ، وَلَا صَبِيٌّ، وَلَا مَجْنُونٌ، وَلَا كَافِرٌ عَنِ مُسْلِمٍ وَعَكْسُهُ) لِأَنَّ الْعَقْلَ مُوَاسَاةً وَهَذَا أَلَيْسَ  
 بَيْنَهُمَا مُوَاسَاةٌ (فَتَجِبُ عَلَيْهِمْ) أَيْ الْعَصَبَةُ الَّذِينَ يَحْمِلُونَهَا (دِيَّةُ النَّفْسِ الْكَامِلَةُ أَعْنَى الْمِائَةِ مِنَ الْإِبِلِ فِي ثَلَاثِ سَنِينَ  
 فَيَجِبُ عَلَى كُلِّ غَنَى عِنْدَ الْحَوْلِ فِي كُلِّ سَنَةٍ نِصْفُ دِينَارٍ، وَعَلَى كُلِّ مُتَوَسِّطٍ رُبْعُ دِينَارٍ فَإِذَا بَقِيَ شَيْءٌ أَخَذَ مِنْ بَيْتِ  
 الْمَالِ) إِذَا كَانَ الْجَانِي مُسْلِمًا. وَأَمَّا الْكَافِرُ الَّذِي فَلَا يَقْتُلُ عَنْهُ بَيْتُ الْمَالِ (وَإِلَّا فَمِنْ الْجَانِي، وَإِنْ كَانَ الْوَاجِبُ  
 أَقَلَّ مِنْ دِيَّةِ النَّفْسِ الْكَامِلَةِ كَوَاجِبِ الْجَرَاحَاتِ وَدِيَّةِ الْجَنِينِ وَالْمَرْأَةِ وَالَّذِي قَتَلَ مَا كَانَ،

قَدَّرَ ثُلُثَ الْكَامِلَةِ أَوْ أَقَلَّ فِي سَنَةٍ ، وَإِنْ كَانَ الثَّلَاثِينَ أَوْ أَقَلَّ فَالثَّلَاثُ فِي سَنَةٍ ، وَالْبَاقِي فِي الثَّانِيَةِ ، فَإِنْ زَادَ عَلَى الثَّلَاثِينَ ، فَالثَّلَاثَانِ فِي سَنَتَيْنِ ، وَالْبَاقِي فِي الثَّلَاثَةِ ؛ وَكُلُّ عَضْوٍ مُفْرَدٍ فِيهِ جَمَالٌ وَمَنْفَعَةٌ إِذَا قُطِعَ وَجَبَتْ فِيهِ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ مِثْلُ دِيَّةِ صَاحِبِ الْعَضْوِ لَوْ قَتَلَهُ ، وَكَذَا كُلُّ عَضْوَيْنِ مِنْ جَنْسٍ ، فَإِذَا قُطِعَتْهُمَا فَقِيهِمَا الدِّيَّةُ وَفِي أَحَدِهِمَا نِصْفُهَا ، وَكَذَا الْمَعَانِي وَاللِّطَائِفُ ، فَنِي كُلِّ مَعْنَى مِنْهَا الدِّيَّةُ فِي قَطْعِ الْأُذُنَيْنِ الدِّيَّةُ ، وَفِي أَحَدِهِمَا نِصْفُهَا وَمِثْلُهَا الْعَيْنَانِ وَالشَّفَتَانِ وَاللِّحْيَانِ وَالْكَفَّانِ وَالْقَدَمَانِ بِأَصَابِعِهِمَا وَالْأَلْيَتَانِ وَالْأَثْنَانِ وَالْأَجْفَانِ وَحَلَتَا الْمِرَّةِ وَشُفْرَاهَا وَمَارْنُ الْأَنْفِ وَاللِّسَانُ وَالْحَشْفَةُ وَجَمِيعُ الذَّكَرِ ، وَكَذَا فِي شَلْلِ هَذِهِ الْأَعْضَاءِ وَالْإِفْضَاءِ وَسَاخِ الْجِلْدِ وَكَسْرِ الصُّلْبِ وَإِذْهَابِ الْعَقْلِ وَالسَّمْعِ أَوْ الضُّوْءِ أَوْ النَّطْقِ أَوْ النَّفْسِ أَوْ الذَّوْقِ ؛ وَفِي كُلِّ إِصْبَعٍ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ ؛ وَفِي كُلِّ سِنٍّ خَمْسٌ ، وَأَمَّا الْجِرَاحَاتُ فِي الْبَدَنِ فَالْحُكُومَةُ .

قدر ثلث الكاملة أو أقل في سنة ، وإن كان الثلاثين ( فالثلث في سنة والباقي في الثانية ) وذلك مثل دية العين المارن الثلث ، وفي الحاجز الثلث ( أو أقل ) من الثلاثين ( فالثلث في سنة والباقي في الثانية ) وذلك مثل دية العين فإن فيها النصف وهو أكثر من الثلث وأقل من الثلاثين ( فإن زاد ) الواجب ( على الثلاثين ) كدية ثلاثة أجفان ففي كل جفن ربع الدية ( فالثلاثان في سنتين والباقي في الثالثة ) لما تقدم من التأجيل ( وكل عضو مفرد فيه جمال ومنفعة ) كاللسان الناطق ( إذا قطع ) له الجاني ( وجبت فيه دية كاملة مثل دية صاحب العضو لو قتله ) فيجب في لسان المرأة خمسون كديتها لو قتلت وهكذا ( وكذا كل عضوين من جنس ) كيديين ورجلين ( فإذا قطعتهما ففيهما الدية ) الكاملة ، ( وفي أحدهما نصفها وكذا المعاني واللطائف ) هي المعاني فالمعطف مرادف ؛ وهي ثلاثة عشر : عقل وسمع وبصر وشم ونطق وصوت وذوق ومضغ وإمناة وإحبال وجماع وبطش ومشى ( ففي كل معنى منها الدية ) ثم فرّع على العضوين بقوله ( ففي قطع الأذنين الدية ، وفي أحدهما نصفها ومثلها العينان ) ففي كل نصف الدية وفيهما الدية ( والشفتان واللحيان ) بفتح اللام العظمان اللذان تنبت عليهما الأسنان ( والكفان ) بأصابعهما ( والقدمان بأصابعهما والأليتان ) وهما النائتان من اللحم الشريف في آخر الظهر وسواء في ذلك الرجل والمرأة ( والأثنيان ) وهما البيضايتان فتجب فيهما الدية ولو كان الحنفي عليه صغيراً أو عتيقاً ( والأجفان ) الأربعة ففيهما الدية ، وفي كل ربة ( وحلتا ) ندى ( المرأة ) وهي رأس الشدى ( وشفرها ) بضم الشين وهما اللحمتان للشرفتان على منفذ الفرج المنضمان عليه من جانبيه ( ومارن الأنف ) وهو ما لان منه وهو محتو على ثلاثة أجزاء توزع الدية عليها ( واللسان ) من الناطق ، أما لسان الآخرس ففيه حكومة ( والحشفة ) ففيها الدية ، وفي بعضها قسطه ( وجميع الذكر ) ولو لصغير ( وكذا ) تجب الدية ( في شلل هذه الأعضاء ) فإذا جنى شخص على بعض هذه الأعضاء فأشله تجب الدية ( وتجب الدية في الإفضاء ) وهو رفع ما بين مدخل الذكر ومخرج البول ، فإن لم يستمسك البول لحكومة زيادة على الدية ( وتجب أيضا في ) سلخ الجلد وكسر الصلب ( إذا فات به الماء والجماع أو المشى ) ( وتجب في ) إذهاب العقل أو السمع أو الضوء من العينين ولو قطعاً عينييه لم تجب إلا دية ، بخلاف ما لو قطع أذنيه فذهب ميمه فانه تجب ديتان ( أو النطق ) جميعه ( أو النسم أو الذوق ) بأن جنى على رقبته مثلاً فذهب ذوقه ، ( وفي كل أصبع ) من يد أو رجل ( عشر ) من الإبل ؛ وفي كل سن خمس ) ولو كسر بعضها ففيه قسطه . ( وأما الجراحات في البدن فالحكومة ) واجبها وليس فيها قصاص ولا أرض مقدر ، وفي

وَفِي الرَّأْسِ وَالْوَجْهِ قِمَا دُونَ الْمَوْضِعَةِ فِيهِ الْحُكُومَةُ ، وَأَمَّا الْمَوْضِعَةُ وَهِيَ مَا أَوْضَحَتِ الْعُظْمُ كَمَا تَقَدَّمَ وَفِيهَا تَحْسَةُ مِنَ الْإِبِلِ ، وَبَقِيَتُ جَنَائِبَاتُ أُخْرَى آثَرَتْ تَرْكُهَا ، لِثَلَا يَطُولُ الْكَلَامُ ، وَلَا تَجِبُ الدِّيَةُ بِقَتْلِ الْحَرْبِيِّ وَالْمُرْتَدِّ ، وَمَنْ وَجِبَ رَجْمُهُ بِالْبَيِّنَةِ أَوْ مَنْ تَحَمَّ قَتْلُهُ فِي الْحَارَبَةِ ، وَلَا عَلَى السَّيِّدِ بِقَتْلِ عَبْدِهِ .

(فصل) تَجِبُ الْكَفَّارَةُ عَلَى مَنْ قَتَلَ مَنْ يَحْرُمُ قَتْلُهُ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى خَطَأً كَانَ أَوْ عَمْدًا سِوَاهُ لِرَمْلِهِ قَصَاصٍ أَوْ دِيَةٍ أَوْ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ مِنْهُمَا وَهُوَ عَتَقَ رَقَبَةً ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ، فَلَوْ قَتَلَ نِسَاءً أَهْلَ الْحَرْبِ وَأَوْلَادَهُمْ فَلَا كَفَّارَةَ لَأَنَّهُمْ وَإِنْ حَرَّمَ قَتْلُهُمْ لَكِنْ لَا لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى بَلْ لِحَقِّ النَّاعِمِينَ .

(فصل) إِذَا خَرَجَ عَلَى الْإِمَامِ طَائِفَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَرَأَوْا خَلْعَهُ .

(و) أَمَّا الْجَرَاحَاتُ (فِي الرَّأْسِ وَالْوَجْهِ قِمَا دُونَ الْمَوْضِعَةِ) مِمَّا لَمْ يَنْتَهَ إِلَى الْعُظْمِ (فِيهِ الْحُكُومَةُ) وَلَا قَصَاصَ فِيهِ ، وَلَا مَقْدَرٌ كَجَرَاحَاتِ الْبَدَنِ (وَأَمَّا الْمَوْضِعَةُ وَهِيَ مَا أَوْضَحَتِ الْعُظْمُ كَمَا تَقَدَّمَ) أَيْ وَصَلَتْ إِلَيْهِ (فِيهَا خَمْسُ مِنَ الْإِبِلِ ، وَبَقِيَتُ جَنَائِبَاتُ أُخْرَى آثَرَتْ) أَيْ اخْتَرَتْ (تَرْكُهَا لِثَلَا يَطُولُ الْكَلَامُ) فَيَنَاقِ فِي هَذَا الْمَوَاقِفِ الْمُخْتَصَرِ ، (وَلَا تَجِبُ الدِّيَةُ بِقَتْلِ الْحَرْبِيِّ وَالْمُرْتَدِّ ، وَمَنْ وَجِبَ رَجْمُهُ) لَزَامَهُ ، وَقَدْ ثَبِتَ (بِالْبَيِّنَةِ) وَأَمَّا لَوْ ثَبِتَ الزَّوْنُ بِإِقْرَارِهِ فَقَتْلُهُ شَخْصٍ فَتَجِبُ عَلَيْهِ دِيَتُهُ وَإِنْ كَانَ لَا يَقْتُلُ بِهِ (أَوْ) بِقَتْلِ (مَنْ) أَيْ شَخْصٍ (تَحَمَّ) وَتَأْكُدُ (قَتْلُهُ فِي الْحَارَبَةِ) كَانَ قَتْلُ الْبَاغِي عَادِلًا أَوْ بِالْعَكْسِ فَلَا تَجِبُ الدِّيَةُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ لَا تَجِبُ الدِّيَةُ عَلَى مَنْ قَتَلَ وَاحِدًا مِنْ هَؤُلَاءِ وَلَوْ كَانَ مِثْلَهُمْ كَانَ قَتْلُ الْمُرْتَدِّ مُرْتَدًّا أَوْ كَانَ ذِمِّيًّا أَوْ مُسْتَأْمِنًا وَالصَّحِيحُ أَنَّ الزَّوْنِي الْمُحَصَّنَ مَعْصُومٌ عَلَيْهِمَا وَكَذَا الْمُحَارَبُ ، (وَلَا) تَجِبُ الدِّيَةُ (عَلَى السَّيِّدِ بِقَتْلِ عَبْدِهِ) لِأَنَّهُمَا لَوْ وَجِبَتْ لَكَانَتْ لَهُ لَأَنَّهُ مَلَكَه فَلَا يَجِبُ لَهُ عَلَى نَفْسِهِ شَيْءٌ .

(فصل) فِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ (تَجِبُ الْكَفَّارَةُ عَلَى مَنْ قَتَلَ مَنْ يَحْرُمُ قَتْلُهُ) فَتَجِبُ (لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى خَطَأً كَانَ أَوْ عَمْدًا) أَوْ عَمْدًا خَطَأً ، وَ (سِوَاهُ لِرَمْلِهِ قَصَاصٍ أَوْ دِيَةٍ) كَمَا لَوْ قَتَلَ وَلَدَهُ (أَوْ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ مِنْهُمَا) كَمَا لَوْ قَتَلَ نَفْسَهُ فَتَجِبُ الْكَفَّارَةُ فِي تَرْكِهِ وَلَوْ تَسَبَّبَ فِي الْقَتْلِ كَانَ لَحْتَ بُرًا فِي مَحَلِّ تَعْدِي بِفَحْتِهِ فِيهِ فَسَقَطَ فِيهِ إِنْسَانٌ فَكَانَ فَتَجِبُ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ (وَهُوَ) أَيْ مَا يَكْفُرُ بِهِ (عَتَقَ رَقَبَةً) مُؤْمِنَةً (فَإِنْ لَمْ يَجِدْ) مَا يَصْرِفُهُ لِلْعَتَقِ بِأَنْ كَانَ فَقِيرًا لَيْسَ عِنْدَهُ مَا يَكْفِيهِ عَمْرُهُ الْغَالِبُ وَيَزِيدُ عَلَيْهِ مَا يَشْتَرِي بِهِ الرَّقَبَةَ (فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ) ، وَلَيْسَ فِي كَفَّارَةِ الْقَتْلِ إِطْعَامُ ، (فَلَوْ قَتَلَ نِسَاءً أَهْلَ الْحَرْبِ وَأَوْلَادَهُمْ فَلَا كَفَّارَةَ) بِقَتْلِهِمْ (لَأَنَّهُمْ وَإِنْ حَرَّمَ قَتْلُهُمْ لَكِنْ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى بَلْ لِحَقِّ النَّاعِمِينَ) بِسَبَبِ مَا قُوتِهِ عَلَيْهِمْ مِنْ تَمْلِكِهِمْ وَكَذَا لَا كَفَّارَةَ بِقَتْلِ الْمُرْتَدِّ وَقَاطِعِ الطَّرِيقِ وَالزَّوْنِي الْمُحَصَّنَ إِذَا قَتَلَهُمْ غَيْرَ الْإِمَامِ ، وَمَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ لَوْ اقْتَصَمَ مِنْهُ لَمْ تَسْقُطْ عَنْهُ الْكَفَّارَةُ .

(فصل) فِي قِتَالِ الْبَغَاةِ وَدَفْعِ الصَّائِلِ . وَالْبَغَاةُ لَيْسُوا فَسَقَةً لِأَوِيلِهِمْ فَتَقْبِلُ شَهَادَتَهُمْ ، وَقَضَاءُ قَاضِيهِمْ وَكُلُّ مَا فَعَلُوهُ بِمَا لَا يَخَالِفُ الشَّرْعَ إِلَّا أَنْ اسْتَحْلَوْا دِمَاءَنَا وَأَمْوَالَنَا فَتَنْتَقِي عَدَالَتَهُمْ (إِذَا خَرَجَ عَلَى الْإِمَامِ طَائِفَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ) وَلَوْ جَائِرًا فَإِنَّ الْخُرُوجَ عَلَى الْأُتَمَّةِ حَرَامٌ وَلَوْ كَانُوا فَسَقَةً جَائِرِينَ ، وَأَمَّا لَوْ خَرَجَتْ طَائِفَةٌ كُفَّارًا مِنْ أَهْلِ الدِّمَةِ فَهُمْ مُحَارَبُونَ ، وَيَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ لِلطَّائِفَةِ الْخَارِجَةِ تَأْوِيلٌ لَيْسَ قَطْعِي الْبَطْلَانِ (وَرَأَوْا خَلْعَهُ) أَيْ الْإِمَامَ بِأَنْ كَانَتْ لَهُمْ شَوْكَةٌ ، وَلَا تَحْمِلُ إِلَّا إِنْ كَانَ لَهُمْ مَتَبُوعٌ ، وَمَنْ اتَّقَى شَرْطَ مِنْ هَذِهِ الشُّرُوطِ فَلَيْسُوا بِبَاغَةٍ فَتَرْتَبِعُ عَلَى أَقْفَالِهِمْ مَقْتَضَاهَا ، وَذَلِكَ بِأَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ تَأْوِيلٌ ، أَوْ كَانَ وَلَكِنْ قَطْعِي الْبَطْلَانِ ، أَوْ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ شَوْكَةٌ بِأَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ مَتَبُوعٌ ،

أَوْ مَنَعُوا حَقًّا شَرْعِيًّا كَالزَّكَاةِ وَامْتَنَعُوا بِالْحَرْبِ بَعَثَ إِلَيْهِمْ وَأَزَالَ عَنْهُمْ إِنْ أَمَكْنَ ، فَإِنْ أَبَوْا قَاتَلَهُمْ بِمَا لَا يَحِلُّ  
شَرُّهُ كَالنَّارِ وَالْمَنْجَنِيْقِ ، وَلَا يَتَّبِعُ مَدِيرُهُمْ ؛ وَلَا يَقْتُلُ جَرِيحَهُمْ ؛ وَمَا أَتْلَفُوهُ عَلَيْنَا أَوْ أَتْلَفْنَاهُ عَلَيْهِمْ فِي الْحَرْبِ  
لَا ضَمَانَ فِيهِ ، وَأَحْكَامُ الْإِسْلَامِ جَارِيَةٌ عَلَيْهِمْ ؛ وَيَنْفُذُ مِنْ حُكْمِ قَاضِيهِمْ مَا يَنْفُذُ مِنْ حُكْمِ قَاضِيِنَا ؛ وَإِنْ لَمْ  
يَمْتَنَعُوا بِالْحَرْبِ لَمْ يُقَاتَلْهُمْ .

### بَابُ الصِّيَالِ

وَمَنْ قَصَدَهُ مُسْلِمٌ يَرِيدُ قَتْلَهُ جَازَ لَهُ دَفْعُهُ وَلَا يَجِبُ ، وَإِنْ قَصَدَهُ كَافِرٌ أَوْ بَهِيمَةٌ وَجِبَ دَفْعُهُ ؛ وَإِنْ قَصَدَ  
مَالَهُ جَازَ الدَّفْعُ وَلَا يَجِبُ ، وَإِنْ قَصَدَ حَرِيمَهُ وَجِبَ الدَّفْعُ ، وَيُدْفَعُ بِالْأَسْهَلِ فَالْأَسْهَلُ ، فَإِنْ عَرَفَ أَنَّهُ يَنْدَفِعُ  
بِالصِّيَاحِ فَلَيْسَ لَهُ ضَرْبُهُ ، أَوْ بِالْيَدِ فَلَيْسَ لَهُ بِالْعَصَا ، أَوْ بِالْعَصَا فَلَيْسَ لَهُ السَّيْفُ أَوْ بِقَطْعِ الْيَدِ فَلَيْسَ لَهُ قَتْلُهُ .  
فَإِنْ تَحَقَّقَ أَنَّهُ لَا يَنْدَفِعُ إِلَّا بِقَتْلِهِ فَلَهُ قَتْلُهُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَإِذَا انْدَفَعَ حَرَمَ التَّعَرُّضُ لَهُ .

( أَوْ مَنَعُوا حَقًّا شَرْعِيًّا كَالزَّكَاةِ ) أَوْ حَقًّا مِنْ حَقُوقِ الْآدَمِيِّينَ كَالْقَصَاصِ وَأَوَّلُوا فِي ذَلِكَ تَأْوِيلًا سَائِفًا ( وَامْتَنَعُوا  
بِالْحَرْبِ ) أَيْ قَصَدُوا الْحَرْبَ ( بَعَثَ إِلَيْهِمْ ) أَيْ أَرْسَلَ إِلَيْهِمْ رَسُولًا فُطِنَا عَارِفًا حَتَّى يُمْكِنَهُ أَنْ يَزِيلَ شَبَهَتَهُمْ ( وَأَزَالَ  
عَنْهُمْ إِنْ أَمَكْنَ ) فَإِنْ أَصْرُوا بَعْدَ ذَلِكَ وَعَظَّمُوا وَذَكَرَهُمْ تَفْرِيقَ كَلِمَةِ الْمُسْلِمِينَ ( فَإِنْ أَبَوْا ) الرَّجُوعَ ( قَاتَلَهُمْ بِمَا لَا يَحِلُّ  
شَرُّهُ ) لِأَنَّ الْقَصْدَ رَجُوعُهُمْ لِإِهْلَاكِهِمْ وَذَلِكَ الَّذِي يَحِلُّ شَرُّهُ ( كَالنَّارِ وَالْمَنْجَنِيْقِ ) ، لَكِنْ إِذَا أَحَاطُوا بِجَنْدِهِ وَأَجْسُومِهِ  
لِلذَلِكَ جَازَ ( وَلَا يَتَّبِعُ مَدِيرُهُمْ ، وَلَا يَقْتُلُ جَرِيحَهُمْ ) إِلَّا أَنْ يَلْتَحِمَ الْقِتَالُ ( وَمَا أَتْلَفُوهُ عَلَيْنَا ، أَوْ أَتْلَفْنَاهُ عَلَيْهِمْ  
فِي الْحَرْبِ لَا ضَمَانَ فِيهِ ، وَأَحْكَامُ الْإِسْلَامِ جَارِيَةٌ عَلَيْهِمْ ) فَهُمْ مُسْلِمُونَ وَلَيْسُوا بِفَشَقَةٍ حَيْثُ كَانَ لَهُمْ تَأْوِيلٌ سَائِفٌ كَمَا هُوَ  
الشَّرْطُ . ( وَيَنْفُذُ مِنْ حُكْمِ قَاضِيهِمْ مَا يَنْفُذُ مِنْ حُكْمِ قَاضِيِنَا ) مِمَّا لَمْ يَخَالَفْ نَصًّا أَوْ إِجْمَاعًا ، أَوْ قِيَاسًا جَلِيلًا ، ( وَإِنْ لَمْ  
يَمْتَنَعُوا بِالْحَرْبِ لَمْ يُقَاتَلْهُمْ ) لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا بِغَاةٍ .

### ( بَابُ الصِّيَالِ )

( وَمَنْ قَصَدَهُ مُسْلِمٌ يَرِيدُ قَتْلَهُ ) بَغِيرِ حَقٍّ وَلَمْ يُمْكِنَهُ التَّخْلُصُ مِنْهُ بِاسْتِغَاثَةٍ أَوْ هَرَبٍ ( جَازَ لَهُ دَفْعُهُ ، وَلَا يَجِبُ )  
وَجَازَ لَهُ الْاسْتِسْلَامُ إِذَا طَلَبَ الشَّهَادَةَ جَازَ ، ( وَإِنْ قَصَدَهُ كَافِرٌ أَوْ بَهِيمَةٌ وَجِبَ دَفْعُهُ ) ، وَلَا يَجُوزُ الْاسْتِسْلَامُ ، ( وَإِنْ  
قَصَدَ ) السَّائِلَ بِأَيِّ صِفَةٍ كَانَ ( مَالَهُ جَازَ الدَّفْعُ وَلَا يَجِبُ ، وَإِنْ قَصَدَ حَرِيمَهُ ) بِفَاحِشَةٍ ( وَجِبَ الدَّفْعُ ) مَا لَمْ يَخَفْ  
عَلَى نَفْسِهِ ( وَيُدْفَعُ ) السَّائِلُ بِسَوَاءٍ وَجِبَ الدَّفْعُ أَوْ نَجَازَ ( بِالْأَسْهَلِ فَالْأَسْهَلُ ) أَيْ الْأَخْفَ فَاَلْأَخْفَ ( فَإِنْ عَرَفَ  
أَنَّهُ يَنْدَفِعُ بِالصِّيَاحِ فَلَيْسَ لَهُ ضَرْبُهُ ) بِالْيَدِ ( أَوْ بِالْيَدِ فَلَيْسَ لَهُ بِالْعَصَا ، أَوْ بِالْعَصَا فَلَيْسَ لَهُ السَّيْفُ ، أَوْ بِقَطْعِ الْيَدِ  
فَلَيْسَ لَهُ قَتْلُهُ ؛ فَإِنْ تَحَقَّقَ أَنَّهُ لَا يَنْدَفِعُ إِلَّا بِقَتْلِهِ فَلَهُ قَتْلُهُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ) وَمِثْلُ التَّحَقُّقِ غَلْبَةُ الظَّنِّ ، ( وَإِذَا انْدَفَعَ  
حَرَمَ التَّعَرُّضُ لَهُ ) لَعْدَمِ الْحَاجَةِ .

## بَابُ الرَّدَّةِ

مَنْ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ وَهُوَ بَالِغٌ عَاقِلٌ مُخْتَارٌ اسْتَحَقَّ الْقَتْلَ ، وَيَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ اسْتِنَابَتُهُ فَإِنْ رَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ قُبِلَ مِنْهُ وَإِنْ أَبَى قُتِلَ فِي الْحَالِ ، فَإِنْ كَانَ حُرًّا لَمْ يَقْتُلْهُ إِلَّا الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ فَإِنْ قَتَلَهُ غَيْرُهُ عَزَرَ وَلَا دِيَّةَ عَلَيْهِ . وَإِنْ كَانَ عَبْدًا فَلِلسَّيِّدِ قَتْلُهُ وَإِنْ تَكَرَّرَتْ رَدَّتُهُ وَإِسْلَامُهُ قَبْلَ مِنْهُ وَيَعُزَّرُ .

## بَابُ الْجِهَادِ

الْجِهَادُ فَرَضٌ كَفَايَةٌ إِذَا قَامَ بِهِ مَنْ فِيهِ الْكُفَايَةُ سَقَطَ عَنِ الْبَاقِينَ وَيَتَعَيَّنُ عَلَى مَنْ حَضَرَ الصَّفَّ وَكَذًا عَلَى كُلِّ أَحَدٍ إِذَا أَحَاطَ بِالْمُسْلِمِينَ عَدُوًّا وَيَخَاطَبُ بِهِ كُلُّ ذَكَرٍ حُرٍّ بَالِغٍ عَاقِلٍ مُسْتَطِيعٍ وَلَا يُجَاهِدُ الْمَدْيُونُ إِلَّا بِإِذْنِ غَرَمِهِ ، وَلَا الْعَبْدُ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ وَلَا مَنْ أَحَدٌ

## (بَابُ الرَّدَّةِ)

أَعَاذَنَا اللَّهُ مِنْهَا وَمِنْ جَمِيعِ الشَّرُورِ . وَهِيَ مُحِيطَةٌ لِثَوَابِ الْأَعْمَالِ وَلَوْ لَمْ تَتَّصِلْ بِالْمَوْتِ ؛ فَمَنْ حَجَّ مَثَلًا أَوْ صَامَ أَوْ صَلَّى ثُمَّ حَبِلَتْ مِنْهُ رَدَّةٌ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ وَتَابَ بَطَلَ ثَوَابُ هَذِهِ الْأَعْمَالِ ، وَلَا يَطْلُبُ بِهَا فِي الْآخِرَةِ فَإِنْ اتَّصَلَتْ الرَّدَّةُ بِالْمَوْتِ بَطَلَتْ الْأَعْمَالُ وَمَثَلُهَا كَأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهَا (مَنْ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ) بِأَيِّ نَوْعٍ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ أَوْ عَزَمَ وَأَفْرَادَهَا كَثِيرَةٌ أَفْرَدَتْ بِالتَّأْلِيفِ وَمِنْ أَهَمِّ الْمَهْمَاتِ الْإِطْلَاعُ عَلَيْهَا (وَهُوَ بَالِغٌ عَاقِلٌ مُخْتَارٌ) فَلَيْسَ لِلصَّبِيِّ ، وَلَا لِلْجُنُونِ وَلَا لِلْمُسْكِرِ رَدَّةٌ (اسْتَحَقَّ الْقَتْلُ ، وَ) لَكِنْ (يَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ اسْتِنَابَتُهُ) لَعَلَّهُ يَتُوبُ أَوْ تَكُونُ لَهُ شِبْهَةٌ فَيُزِيلُهَا (فَإِنْ رَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ قَبْلَ مِنْهُ ، وَإِنْ أَبَى قُتِلَ فِي الْحَالِ ، فَإِنْ كَانَ) الْمُرْتَدُّ (حُرًّا لَمْ يَقْتُلْهُ إِلَّا الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ ، فَإِنْ قَتَلَهُ غَيْرُهُ عَزَرَ وَلَا دِيَّةَ عَلَيْهِ) وَلَا كُفَّارَةً ، (وَإِنْ كَانَ عَبْدًا فَلِلسَّيِّدِ قَتْلُهُ ، وَإِنْ تَكَرَّرَتْ رَدَّتُهُ وَإِسْلَامُهُ قَبْلَ مِنْهُ) الرَّجُوعُ لِلْإِسْلَامِ (وَيَعُزَّرُ) لِيُنْكَفَ عَنِ الرَّجُوعِ .

## (بَابُ الْجِهَادِ)

(الْجِهَادُ فَرَضٌ كَفَايَةٌ إِذَا قَامَ بِهِ مَنْ فِيهِ الْكُفَايَةُ سَقَطَ عَنِ الْبَاقِينَ) ، وَهَذَا إِذَا كَانَ السَّكْفَارُ بِلَادِهِمْ (وَ) لَكِنْ مَعَ كَوْنِهِ فَرَضٌ كَفَايَةٌ (يَتَعَيَّنُ عَلَى مَنْ حَضَرَ الصَّفَّ) فَيُحْرَمُ عَلَيْهِ الْإِنْصِرَافُ إِذَا لَمْ يَزِدْ عِدَدَ السَّكْفَارِ عَنْ مِثْلِهِمْ زِيَادَةً يَتَعَدَّى بِهَا وَلَمْ يَكُنْ عَسَدٌ مِنْ مَرَضٍ أَوْ عَدَمُ سِلَاحٍ أَوْ مَرَكُوبٍ وَلَمْ يَسْتَطِعْ الْجِهَادَ مَا شَاءَ ، فَإِنْ وَجَدَ شَيْءًا مِنْ ذَلِكَ جَازَ الْإِنْصِرَافُ (وَكَذَلِكَ) يَكُونُ الْجِهَادُ فَرَضًا عَيْنًا (عَلَى كُلِّ أَحَدٍ) فِيهَا (إِذَا أَحَاطَ بِالْمُسْلِمِينَ عَدُوًّا) وَدَخَلُوا أَرْضَنَا فَلَا يَجُوزُ الْإِسْتِسْلَامُ وَلَا الْفِرَارُ وَلَوْ كَانُوا أَوْضَاعَنَا إِلَّا إِذَا أَرْهَقُونَا وَجَوَّزَ الرَّجُلُ قَتْلًا وَأَسْرًا وَتَبَقْنَ أَقْتُلَ عِنْدَ الْإِمْتِنَاعِ وَأَمْنَتِ الْمَرْأَةُ الْفَاحِشَةَ فَيَجُوزُ حِينَئِذٍ الْإِسْتِسْلَامُ ، وَتَجُوزُ الْمَصَابِرَةُ حَتَّى يَقْتُلَ (وَيَخَاطَبُ بِهِ) أَيْ الْجِهَادَ حَيْثُ كَانَ فَرَضٌ كَفَايَةٌ (كُلُّ ذَكَرٍ حُرٍّ بَالِغٍ عَاقِلٍ مُسْتَطِيعٍ) فَلَا جِهَادَ عَلَى رَقِيقٍ ، وَلَا عَلَى أُنْثَى ، وَلَا عَلَى صَبِيٍّ وَجُنُونٍ ، وَلَا عَلَى غَيْرِ مُسْتَطِيعٍ مِمَّنْ بِهِ مَرَضٌ يَمْنَعُهُ الرُّكُوبَ ، أَوْ عَمَى ، أَوْ عَرَجٌ بَيْنَ ، (وَلَا يُجَاهِدُ الْمَدْيُونُ) الْمَوْسِرُ (إِلَّا بِإِذْنِ غَرَمِهِ) وَلَوْ ذَمًّا . أَمَّا إِذَا كَانَ مَعْسِرًا فَلَيْسَ لَهُ مِنْهُ وَكَذَلِكَ الدِّينُ الْمُؤَجَّلُ ، (وَلَا) يُجَاهِدُ (الْعَبْدُ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ وَلَا مَنْ أَحَدٌ)

أَبُوهُ مُسْلِمٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ إِلَّا إِذَا أَحَاطَ الْعَدُوُّ فَيَجُوزُ بِلَا إِذْنٍ وَيَكْرَهُ الْغَزْوُ دُونَ إِذْنِ الْإِمَامِ وَلَا يَسْتَعِينُ بِمُشْرِكٍ إِلَّا أَنْ يَقِلَّ الْمُسْلِمُونَ ، وَتَكُونُ نِيَّتُهُ حَسَنَةً لِلْمُسْلِمِينَ ، وَيُقَاتِلُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ إِلَّا أَنْ يُسْلِمُوا أَوْ يَبْذُلُوا الْجِزْيَةَ وَيُقَاتِلُ مَنْ سِوَاهُمْ إِلَى أَنْ يُسْلِمُوا ، وَلَا يَجُوزُ قَتْلُ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ إِلَّا أَنْ يُقَاتِلُوا وَلَا الدَّوَابَّ إِلَّا أَنْ يُقَاتِلُوا عَلَيْهَا أَوْ نَسْتَعِينَ بِقَتْلِهَا عَلَيْهِمْ ، وَيَجُوزُ قَتْلُ الشُّيُوخِ وَالرُّهْبَانِ وَمَنْ أَمَنَهُ مِنَ الْكُفَّارِ مُسْلِمٌ بَالِغٌ عَاقِلٌ مُحْتَارٌ وَلَوْ عَبْدًا حَرَمَ قَتْلُهُ وَمَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ قَبْلَ الْأَسْرِ حَقَّنَ دَمَهُ وَمَالَهُ وَصَنَارَ أَوْلَادِهِ عَنِ السَّبْيِ وَمَنْ أَسْرَ مِنْهُمْ صَبِيٌّ أَوْ امْرَأَةٌ رَقٌّ بِنَفْسِ الْأَسْرِ وَيَنْفَسِخُ نِكَاحُهَا أَوْ بَالِغٌ تَخَيَّرَ الْإِمَامُ بِالْمَصْلَحَةِ بَيْنَ الْقَتْلِ وَالْأَسْرِ قَاتِلًا وَالْمَنْ وَالْفِدَاءَ بِمَالٍ أَوْ بِأَسِيرٍ مُسْلِمٍ فَإِنْ أَسْلَمَ سَقَطَ قَتْلُهُ وَيُخَيَّرُ بَيْنَ الثَّلَاثِ الْبَاقِيَةِ ، وَيَجُوزُ قَطْعُ أَشْجَارِهِمْ وَتَخْرِيبُ دِيَارِهِمْ .

أَبُوهُ مُسْلِمٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ ) ، وَأَمَّا أَصْلُهُ الْكَافِرُ فَلَا يَسْتَأْذِنُ . أَمَّا إِذَا كَانَ الْجِهَادُ فَرَضَ عَيْنٌ فَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْإِذْنِ فَلِذَا قَالَ : ( إِلَّا إِذَا أَحَاطَ الْعَدُوُّ ) بِالْمُسْلِمِينَ ( فَيَجُوزُ بِلَا إِذْنٍ ) . وَهُوَ جَوَازٌ بَعْدَ امْتِنَاعٍ فَيَصْدُقُ بِالْوَجُوبِ وَهُوَ الْمُرَادُ ( وَيَكْرَهُ الْغَزْوُ دُونَ إِذْنِ الْإِمَامِ ) أَيْ بغيرِ إِذْنِهِ ، ( وَلَا يَسْتَعِينُ ) الْإِمَامُ ( بِمُشْرِكٍ إِلَّا أَنْ يَقِلَّ الْمُسْلِمُونَ ) بَحِثْ يَحْتَاجُونَ إِلَى الْإِسْتِعَانَةِ بِهِمْ ، وَلَا يَدَّ أَنْ يَصْلَحَ الْمُسْلِمُونَ لِمَقَاوِمَتِهِمْ لَوْ انْضَمُّوا مَعَهُ مِنْ تَحَارِبِهِ ( وَ ) يَشْتَرُطُ فِي الْكَافِرِ أَيْضًا أَنْ ( تَكُونُ نِيَّتُهُ حَسَنَةً لِلْمُسْلِمِينَ ) تَوْمِنُ خِيَاتَتُهُ ( وَيُقَاتِلُ ) الْإِمَامُ ( الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ إِلَّا أَنْ يُسْلِمُوا أَوْ يَبْذُلُوا الْجِزْيَةَ وَيُقَاتِلُوا مَنْ سِوَاهُمْ ) مِنْ فِرْقِ الْكُفَّارِ كَالْوَلَدَيْنِ وَالْمَلْحَدَةِ ( إِلَى أَنْ يُسْلِمُوا ) ، وَلَا تَقْبَلُ مِنْهُمْ الْجِزْيَةَ ، ( وَلَا يَجُوزُ قَتْلُ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ إِلَّا أَنْ يُقَاتِلُوا ) فَيَجُوزُ قَتْلُهُمْ ، ( وَلَا الدَّوَابَّ ) لَا يَجُوزُ قَتْلُهَا ( إِلَّا أَنْ يُقَاتِلُوا عَلَيْهَا أَوْ نَسْتَعِينَ بِقَتْلِهَا عَلَيْهِمْ ) فَيَجُوزُ حِينَئِذٍ قَتْلُهَا ، ( وَيَجُوزُ قَتْلُ الشُّيُوخِ وَالرُّهْبَانِ ) جَمْعُ رَاهِبٍ وَهُوَ الْعَابِدُ مِنَ النَّصَارَى وَيَجُوزُ قَتْلُ الْأَعْمَى وَالزَّمَن ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ رَأْيٌ ( وَمَنْ ) أَيْ وَالشَّخْصُ الَّذِي ( أَمَنَهُ ) حَالَتُهُ كَوْنُهُ ( مِنَ الْكُفَّارِ مُسْلِمٌ بَالِغٌ عَاقِلٌ مُحْتَارٌ وَلَوْ ) كَانَ الْمُسْلِمُ الْمُؤْمِنُ ( عَبْدًا حَرَمَ قَتْلُهُ ) خَبَرٌ مِنْ : أَيْ يَحْرُمُ قَتْلُ الْمُؤْمِنِ وَهُوَ مَنْ قَالَ لَهُ مُسْلِمٌ فِيهِ الصِّفَاتُ الْمَذْكُورَةُ أَنْتَ فِي أَمَانٍ أَوْ أَشَارَ لَهُ بِذَلِكَ بِشَرَطِ كَوْنِ الْكَافِرِ غَيْرَ جَاسُوسٍ وَأَسِيرٍ ، وَأَنْ لَا يَكُونَ فِي تَأْمِينِهِ ضَرَرٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، وَيَصِحُّ تَأْمِينُ جَمْعٍ بِشَرَطِ كَوْنِهِ عَبْدًا مُحْصُورًا ، ( وَمَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ قَبْلَ الْأَسْرِ حَقَّنَ ) أَيْ مَنَعَ ( دَمَهُ ) أَنْ يَسْفِكَ ( وَمَالَهُ ) أَنْ يَنْهَبَ ( وَ ) صَانُ ( ضَنَارَ أَوْلَادِهِ عَنِ السَّبْيِ ) وَالْأَسْتِرْقَاقِ وَكَذَا الْمَجَانِينَ ، وَأَوْلَادُ الْأَوْلَادِ مِثْلُ الْأَوْلَادِ وَلَوْ كَانَ أَبُوهُمْ بَاقِيًا وَكَذَا عَتِيقُهُ يَحْفَظُهُ بِخِلَافِ زَوْجَتِهِ ( وَمَنْ أَسْرَ مِنْهُمْ صَبِيٌّ أَوْ امْرَأَةٌ رَقٌّ بِنَفْسِ الْأَسْرِ وَيَنْفَسِخُ نِكَاحُهَا أَوْ بَالِغٌ تَخَيَّرَ الْإِمَامُ ) فِيهِ ( بِالْمَصْلَحَةِ ) لِلْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ ( بَيْنَ الْقَتْلِ وَالْأَسْرِ قَاتِلًا أَوْ ضَرْبَ الرِّقِّ عَلَيْهِ ) ( وَالْمَنْ ) عَلَيْهِ بِلَا مُقَابَلٍ ( وَالْفِدَاءَ بِمَالٍ ) يَدْفَعُ مِنْهُ ( أَوْ ) الْفِدَاءَ ( بِأَسِيرٍ مُسْلِمٍ ) فِي أَيْدِيهِمْ ( فَإِنْ أَسْلَمَ ) قَبْلَ أَنْ يُخْتَارَ الْإِمَامُ فِيهِ شَيْئًا مِنَ الْخِصَالِ الْمَذْكُورَةِ ( سَقَطَ قَتْلُهُ ، وَيُخَيَّرُ بَيْنَ الثَّلَاثِ الْبَاقِيَةِ ) فَلَا يَجُوزُ لَهُ قَتْلُهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا اخْتَارَ خِصْلَةً قَبْلَهُ إِسْلَامُهُ فَلَا يَنْفَعُ إِسْلَامُهُ فِي سَقُوطِهَا ( وَيَجُوزُ قَطْعُ أَشْجَارِهِمْ وَتَخْرِيبُ دِيَارِهِمْ ) أَيْ

الْمَجَانِينَ ، وَلَا يَحْكُونُ فُسَادًا

## (بَابُ الْغَنِيمَةِ)

الْغَنِيمَةُ لِمَنْ حَضَرَ الْوُقْعَةَ إِلَى آخِرِهَا ، فَتُقَسَّمُ بَيْنَهُمْ بَعْدَ إِخْرَاجِ السَّلْبِ وَخُمْسَهَا لِلرَّاجِلِ سَهْمٌ وَلِلْفَارِسِ ثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ إِذَا كَانَ ذَكَرًا حُرًّا بَالِغًا مُسْلِمًا عَاقِلًا ، وَيَرْضَخُ لِلرَّأَةِ وَالْعَبْدِ وَالصَّبِيِّ وَالْكَافِرِ إِنْ حَضَرُوا بِإِذْنِ الْإِمَامِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَخْمَاسِهَا وَإِنَّمَا تَمْلِكُ الْغَنِيمَةُ بِالْقِسْمَةِ ، أَوْ اخْتِيَارِ التَّمْلِكِ . وَأَمَّا السَّلْبُ فَمَنْ قَتَلَ قَتِيلًا أَوْ كَفَى شَرَّهُ وَكَانَ الْمَقْتُولُ مُتَمَنِّعًا وَغَرَّرَ الْقَاتِلُ بِنَفْسِهِ فِي قَتْلِهِ اسْتَحَقَّ سَلْبَهُ ، وَهُوَ مَا احْتَوَتْ يَدُهُ عَلَيْهِ فِي الْوُقْعَةِ مِنْ فَرَسٍ وَثِيَابٍ وَسِلَاحٍ وَتَفَقَّةٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ . فَأَمَّا الْخُمْسُ فَيُقَسَّمُ عَلَى خَمْسَةِ أَيْضًا : سَهْمٌ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَصْرَفُ بَعْدَهُ فِي الْمَصَالِحِ مِنْ سَدِّ الثُّغُورِ وَأَرْزَاقِ الْقُضَاةِ وَالْمُؤَذِّنِينَ وَنَحْوِهِمْ ، وَسَهْمٌ لِدَوَى الْقُرْبَى مِنْ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ لِلذِّكْرِ مِثْلُ حِطِّ الْأَثْنَيْنِ ، وَسَهْمٌ لِلْيَتَامَى الْفُقَرَاءِ ، وَسَهْمٌ لِلْسَّائِكِينَ ، وَسَهْمٌ لِابْنِ السَّبِيلِ .

(فَصْلٌ) تُعْقَدُ الذِّمَّةُ لِلْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسِ وَلَمَنْ دَخَلَ فِي دِينِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى قَبْلَ النِّسْخِ

## (بَابُ الْغَنِيمَةِ)

وهي المال للأخوذ من أهل الحرب ولم يكن لمسلم قهر أعينهم (الغنيمة) تكون (لمن حضر الوقعة إلى آخرها) فمن حضر الصف وانصرف قبل انقضاء الحرب ، وكذا من حضر بعد انقضاء الحرب وقبل الحيازة لا يكون من أهل الغنيمة (فتقسم بينهم) أي بين من حضر من المجاهدين (بعد إخراج السلب و) بعد إخراج (خمسها للراجل) أي المحارب على رجله (سهم ولل فارس) أي المحارب راكبا لفارس (ثلاثة أسهم إذا كان) كل منهما (ذكرا حرا بالغ مسلما عاقلا) . وأما من خلا من بعض تلك الأوصاف فلا يقسم له (ويرضخ) أي يعطى عطاء يقدره الإمام (للرأة والعبد والصبي والكافر إن حضروا بإذن الإمام من أربعة أخماسها) ، وأما إذا حضروا بغير إذنه فلا يرضخ لهم ، (وإنما تملك الغنيمة بالقسمة أو اختيار التملك) فيصح إصرار الغنائم عن حقها فيها قبل ذلك ؛ وأما بعد حصول التملك بما ذكر فلا يصح الإصرار ، (وأما السلب) الذي لا يدخله القسمة (فمن قتل قتيلا أو قاتل بنفسه في قتله) بأن ارتكب أمرا خطرا ، وأما إذا وجد جريما فجهر عليه فلا يستحق سلبه فإذا تحققت فيه هذه الشروط (استحق سلبه وهو ما احتوت يده) أي المقتول (عليه في الوقعة من فرس وثياب وسلاح وتفقة وغير ذلك) بمماحه (فأما الخمس) الذي أخرج من الغنيمة (فيقسم على خمسة أيضا) كما قسمت الغنيمة خمسة (سهم) وهو خمس الخمس (لنبي ﷺ) كان له في حياته (فيصرف بعه في المصالح) العامة (من سد الثغور) أي عمدة ما يخاف العدو من جهته (وأرزاق القضاة والمؤذنين ونحوهم) من مقرئي القرآن وكل من له انقطاع لأمر الدين (وسهم لدوى القربى من بني هاشم وبني المطلب للذكر) منهم (مثل حظ الأثنيين) وسهم لليتامى الفقراء ، وسهم للساكنين (الشاملين للفقراء) وسهم لابن السبيل (أي المسافر المنقطع) .

(فصل) في عقد الجزية (تفقد الذمة) أي الأمان المخصوص مع الإقامة بدار الإسلام من غير اشتراط مدة (اليهود والنصارى) الأصليين (والمجوس ولمن دخل) أصوله (في دين اليهود والنصارى قبل النسخ)

والتبديل والسامرة والصابئة إن واقفوهن في أصل دينهم ، ولمن تمسك بدين إبراهيم أو غيره من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ؛ ولا يعقد لوثي ومن لا كتاب له ولا شبهة كتاب ولا يصح إلا بشرطين الزام أحكام الإسلام وبذل الجزية ، وأقلها دينار من كل شخص ، وأكثرها ما تراضوا عليه ، وتؤخذ منهم برفق كسائر الديون ولا تؤخذ من امرأة وصي ومجنون وعبد ، ويلزمون بأحكامنا من ضمان النفس والعرض والمال ، ويحدون الزنا والسرقة لا للسكر ، ويتميزون في اللباس والزناير ، ويكبرون في رقابهم جرس في الحمام ، ولا يركبون فرسا بل بغالا أو حمارا عرضا ، ولا يبدون بسلام ، ويلجئون إلى أضيق الطريق ، ولا يعلون على المسلمين في البناء ، ولا يساؤونهم ، فإن تملكوا دارا عالية لم تهدم ، ويمنعون من إظهار جمر وخنزير وناقوس وجهر التوراة والإنجيل وجنازهم وأعيادهم ، ومن إحداث كنيسة . فإن صولجوا في بلدانهم على الجزية لم يمنعوا من ذلك ، ويمنعون من المقام بالحجاز وهي مكة والمدينة واليمامة وقراها

أو معه ( والتبديل ) الأصح أن دخول الأصول في الدين ببل النسخ ولو مع التبديل وإن لم يحتسب المبدل لا يمنع عقد الذمة تغليا لحقن الدم وبه فارق عدم حل نكاحهم وذبيحتهم ، فمن دخل أصوله في اليهودية قبل عيسى بناء على أن شريعته ناسخة أو في النصرانية قبل بعثة نبينا أو شككنا في الوقت يصح عقدها له ( والسامرة ) هم فرقة من اليهود ( والصابئة ) فرقة منهم أو بمن يتمسك بدين إبراهيم ( ان واقفوهم في أصل دينهم ) من العقائد الأصلية لا الفروع ( ولمن تمسك بدين إبراهيم أو غيره من الأنبياء ) كصحف شيت ( عليهم الصلاة والسلام ، ولا يعقد ) عقد الذمة ( لوثي ، ومن لا كتاب له ) كالبراهمة ( ولا شبهة كتاب ) وأما من له شبهة كتاب كالجوس فيصح عقدها له ( ولا يصح ) عقد الذمة ( إلا بشرطين الزام أحكام الإسلام وبذل الجزية ) وصورة عقدها أقررتكم بدار الإسلام على أن تبدلوا الجزية وتنقادوا لحكم الإسلام ( وأقلها دينار من كل شخص وأكثرها ما تراضوا عليه ، وتؤخذ ) أي الجزية ( منهم برفق كسائر الديون ) ديك في صغارهم الزام الأحكام التي لا يتخذونها ( ولا تؤخذ من امرأة وصي ومجنون وعبد ويلزمون بأحكامنا من ضمان النفس ) إذا قتلها ( والعرض ) كالمهر في الوطء ( والمال ) إذا أفسدوا ما يقوّم به ( ويحدون الزنا والسرقة لا للسكر ويتميزون في اللباس ) كلبس قبة ( والزناير ) جمع زنار وهو ما يشد به الوسط ( ويكون في رقابهم جرس في الحمام ، ولا يركبون فرسا بل ) بغالا أو حمارا ( ولا يركبون ) عرضا ( بأن تكون رجلا الشخص إلى مكان واحد من الدابة ) ولا يبدون بسلام ( أي تحية ) ويلجئون إلى أضيق الطريق ( عند الازدحام لكن بحيث لا يتأذى بنحو وقوع في وهدة أو صدمة جدار ) ولا يعلون على المسلمين في البناء ، ولا يساؤونهم . فإن تملكوا دارا عالية لم تهدم ( نعم ليس له الإشراف منها ) ويمنعون من إظهار جمر وخنزير وناقوس وجهر التوراة والإنجيل وجنازهم وأعيادهم ( فلا يجهرون بذلك بيننا ) ويمنعون ( من إحداث كنيسة ) لم تكن ( فإن صولجوا في بلدانهم على الجزية ) وعلى أن الأرض لهم ( لم يمنعوا من ذلك ) كله ( ويمنعون ) وجوبا ( من المقام بالحجاز وهي ) أي أرض الحجاز ( مكة والمدينة واليمامة وقراها ) كالطائف فيمنعون أن يستقروا ويستوطنوا تلك الجهات .



أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ إِذَا أُذِنَ لَهُمُ الْإِمَامُ فِي الدُّخُولِ لِحَاجَةٍ ، وَلَا يُمْكِنُ مُشْرِكُ مِنَ الْحَرَمِ بِحَالٍ ، وَلَا يَدْخُلُونَ مَسْجِدًا إِلَّا بِإِذْنٍ ، وَعَلَى الْإِمَامِ حِفْظُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ فِي دَارِنَا ، كَمَا يَحْفَظُ الْمُسْلِمِينَ ، وَاسْتِنْفَادُ مَنْ أَسْرَ مِنْهُمْ ، فَإِنْ امْتَنَعُوا مِنَ التَّزَامِ أَحْكَامِ الْمِلَّةِ وَأَدَاءِ الْجِزْيَةِ انْتَقَضَ عَهْدُهُمْ مُطْلَقًا ، وَإِنْ زَنَى أَحَدٌ مِنْهُمْ بِمُسْلِمَةٍ أَوْ أَصَابَهَا بِنِكَاحٍ أَوْ آوَى عَيْنًا لِلْكَفَّارِ أَوْ قَتَلَ مُسْلِمًا عَنْ دِينِهِ أَوْ قَتَلَهُ أَوْ ذَكَرَ اللَّهَ أَوْ رَسُولَهُ أَوْ دِينَهُ بِمَا لَا يَجُوزُ ، فَإِنْ شَرَطَ عَلَيْهِمُ الْإِنْتِقَاضَ بِذَلِكَ انْتَقَضَ وَإِلَّا فَلَا ، وَمَنْ انْتَقَضَ عَهْدُهُ تَخَيَّرَ الْإِمَامُ فِيهِ بَيْنَ الْخِصَالِ الْأَرْبَعِ فِي الْأَسِيرِ .

### (بَابُ الْحُدُودِ)

إِذَا زَنَى أَوْ لَاطَ الْبَالِغُ الْعَاقِلُ الْمُخْتَارُ مُسْلِمًا كَانَ أَوْ ذِمِّيًّا أَوْ مُرْتَدًّا حُرًّا كَانَ أَوْ عَبْدًا وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَدُّ .  
بِأَنْ كَانَ مُحْصَنًا رَجَمَ حَتَّى يَمُوتَ ، وَالْمُحْصَنُ مَنْ وَطِئَ فِي الْقُبُلِ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ وَهُوَ حُرٌّ بَالِغٌ عَاقِلٌ ، فَلَوْ وَطِئَ

( أ كثر من ثلاثة أيام إذا أذن لهم الإمام في الدخول لحاجة . ولا يمكن مشرك من الحرم ) أي حرم مكة ( بحال ) ولو لمصلحة عامة ، فإن كان رسولاً خرج إليه الإمام أو نائبه ليسمعه . وإن مات لم يدفن فيه . فإن دفن نبش وأخرج ( ولا يدخلون مسجداً إلا بإذن ) من أي شخص من المسلمين . ( وعلى الإمام حفظ من كان منهم في دارنا كما يحفظ المسلمين ) وكذا إذا كانوا بدارهم فيدفع عنهم من تعدى عليهم منا أو من أهل الذمة أو الحريين ( و ) يجب على الإمام أيضاً ( استنفاد من أسر منهم . فإن امتنعوا من التزام أحكام الملة وأداء الجزية ) الواو بمعنى أو ( انتقض عهدهم مطلقاً ) شرط عليهم الانتقاض أم لا وكذا لو قاتلونا . ( وإن زنى أحد منهم بمسيلة أو أصابها بنكاح ) أي صورته مع غلبه بإسلامها فيها ( أو آوى عيناً ) أي جاسوساً ( للكفار ) الحريين ( أو قتل مسلماً عن دينه ) أو دعاه لكفر ( أو قتل ) أو قذفه ( أو ذكر الله ) تعالى ( أو رسوله ) صلى الله عليه وسلم أو أي نبي ( أو دبه بما لا يجوز ) بما لا يتدينون به . أما ما يتدينون به كزعمهم أن القرآن ليس من عند الله أو أن الله ثلثي ثلاثة فلا نقض به . وإن شرط عليهم النقض به ( فإن شرط عليهم الانتقاض بذلك ) الذي لا يتدينون به وتأنى به مما سبق ( انتقض ) فيرتب عليه أحكام الحريين حتى لو عفت ورثة المسلم الذي قتل عمداً قتل للحراة ( وإلا ) يشترط عليهم الانتقاض ( فلا ) ينقض عهدهم ( ومن انتقض عهده تخير الإمام فيه بين الخصال الأربع في الأسير ) فلو أسلم قبل الاختيار امتنع رقه بخلاف الأسير .

### (بَابُ الْحُدُودِ)

جمع حد : وهو لنة النكح ، وشرعاً عقوبة مقدرة على أفعال مخصوصة ( إذا زنى ) أي أدخل حشفته في فرج أنثى لم تحل ولا شبهة له فيها ( أو لاط ) أي أدخل حشفته في دبر آدمي ( البالغ العاقل المختار ) نكح الصبي والمجنون والمسكر ( مسلماً كان أو ذمياً أو مرتدّاً حراً كان أو عبداً وجب عليه الحد ) إذا كان عالماً بالتحريم ( فإن كان محصناً رجم حتى يموت ) بجارة معتذلة لا بصحيات ولا بصحرات بأن يكون الحجر ملء الكعب ( والمحسن من وطئ في القبل ) عامداً ( في نكاح صحيح وهو حر بالغ عاقل فلو وطئ ،

زَوْجَتُهُ فِي الدُّبْرِ ، أَوْ جَارِيَّتُهُ فِي الْقَبْلِ ، أَوْ فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ ، أَوْ وَطِئَ زَوْجَتَهُ وَهُوَ عَبْدٌ ثُمَّ عَتَقَ ، أَوْ صَبَى  
 أَوْ مَجْنُونٌ ثُمَّ أَفَاقَ وَزَنَى فَلَيْسَ بِمُحْصَنٍ ، وَغَيْرُ الْمُحْصَنِ إِنْ كَانَ حُرًّا جُلْدَ مِائَةِ جَلْدَةٍ وَغُرْبَ سَنَةٍ إِلَى مَسَافَةِ  
 الْقَصْرِ ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا جُلْدَ خَمْسِينَ وَغُرْبَ نِصْفِ سَنَةٍ ، وَمَنْ وَطِئَ بَهِيمَةً أَوْ امْرَأَةً مَيْتَةً أَوْ حَيَّةً فِيمَا  
 دُونَ الْفَرْجِ ، أَوْ جَارِيَّةً يَمْلِكُ بَعْضُهَا أَوْ أُخْتَهُ الْمَمْلُوكَةَ لَهُ أَوْ وَطِئَ زَوْجَتَهُ فِي الْحَيْضِ وَاللُّبْرِ أَوْ اسْتَمْنَى  
 يَدَهُ أَوْ اتَتْ الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ لِاحِدٍ عَلَيْهِ وَيَعْزُرُ ، وَمَنْ زَنَى وَقَالَ لَا أَعْلَمُ تَحْرِيمَ الزَّانَا وَكَانَ قَرِيبَ عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ  
 أَوْ نَشَأَ بِيَادِيَّةٍ بَعِيدَةٍ لَمْ يَحُدَّ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ حُدَّ ، وَلَا يَجْلُدُ فِي حَرٍّ وَبَرْدٍ شَدِيدَيْنِ وَمَرَضٍ يَرْجَى  
 بَرْؤُهُ حَتَّى يَبْرَأَ ، وَلَا فِي الْمَسْجِدِ . وَلَا الْمَرْأَةُ فِي الْحَبْلِ حَتَّى تَضَعَ وَيَزُولَ أَلَمُ الْوِلَادَةِ ، وَلَا يَجْلُدُ بِسَوَاطِ  
 جَدِيدٍ وَلَا بَالٍ بَلْ بِسَوَاطِ بَيْنَ سَوَاطِينِ ، وَلَا يَمْدُ ، وَلَا يَشْدُ ، وَلَا يَبَالِغُ فِي الضَّرْبِ ، وَلَا يَجْرُدُ ، وَيُفَرِّقُهُ عَلَى  
 أَعْضَائِهِ ، وَيَتَوَقَّى الْمُقَاتِلَ وَالْوَجْهَ ، وَيُضْرَبُ الرَّجُلُ قَائِمًا ، وَالْمَرْأَةُ جَالِسَةً مَسْتَوْرَةً ، فَإِنْ كَانَ نَحِيفًا  
 أَوْ مَرِيضًا لَا يَرْجَى بَرْؤُهُ جُلْدَ بَعْشَكَالِ النَّخْلِ وَأَطْرَافِ الثِّيَابِ ، وَإِنْ كَانَ الْحُدَّ رَجْمًا رَجِمَ ، وَلَوْ فِي حَرٍّ  
 أَوْ بَرْدٍ أَوْ مَرَضٍ مَرْجُوِّ الزَّوَالِ

زوجته في الدبر (أو) وطئ (جاريته في القبل) لأنه ليس في نكاح (أو) وطئ (في نكاح  
 فاسد) كأن كان بلا ولي أو بلا شهود (أو) وطئ زوجته وهو عبد ثم عتق (أو) وهو (صبي) ثم بلغ (أو) وهو  
 (مجنون ثم أفاق وزنى فليس بمحصن) فلا يرجم من وطئ وهو ناقص بشيء مما ذكر (وغير المحصن إن كان حراً  
 جلد مائة جلدة وغرب سنة إلى مسافة القصر ، وإن كان عبداً جلد خمسين وغرب نصف سنة) وتعيين الجهة إلى  
 الإمام (ومن وطئ بهيمة أو امرأة ميتة أو حية فيما دون الفرج أو جارية يملك بعضها) أو يملك جميعها وهي مزوجة  
 (أو أخته المملوكة له أو وطئ زوجته في الحيض) أ (و) في (الدبر أو استمنى يده أو أتت المرأة المرأة) وهو  
 المسمى بالسحاق (لاحد عليه ويعزر) في جميع ما ذكر (ومن زنى وقال لا أعلم تحريم الزنا وكان قريب عهد  
 بالإسلام أو نشأ بيادية بعيدة) عن العلماء (لم يحد) لعذره المحتمل (وإن لم يكن كذلك) بأن مضى عليه زمن وهو  
 مسلم أو نشأ قريبا من العلماء وادعى عدم العلم بالتحريم (حد ولا يجلد) الزاني (في حرٍّ و) لا (برد شديدين و) لا (مرض  
 يرجى برؤه) فيؤخر (حق يبرأ ، ولا) يحد (في المسجد) تعظيماً له عن ذلك (ولا) تجلد (المرأة في الحبل حتى تضع ويولد  
 ألم الولادة) حفظاً لها وللولد (ولا يجلد بسوط حديد ولا بال) أي قديم (بل) يجلد (بسوط بين سوطين) جديد وبال  
 (ولا يمد ولا يشد) بل تترك يدها مطلقتين (ولا يبالغ في الضرب) بحيث ينهر الدم (ولا يجرد) من ثيابه بل يترك عليه  
 قميصه رجلاً أو امرأة (ويفرقه) أي الضرب (على أعضائه ويتوقى المقاتل) كالفرج (و) يتوقى (الوجه ويضرب  
 الرجل قائماً والمرأة جالسة مستورة) بثوب ملفوف عليها (فإن كان الجلود نحيفاً) أي شديد الهزال (أو مريضاً لا يرجى  
 برؤه) كالسلول (جلد بعشكال النخل) أي عرجونه الذي عليه مائة غصن فيضرب به مرة ، أو خمسون فيضرب به مرتين  
 بشرط من الأغصان له أو انكباس بعضها على بعض وفي الأيمان لا يشترط ذلك (و) يصرب أيضاً الضعيف (بأطراف  
 الثياب وإن كان الحد رجماً ولفي حر أو برد أو مرض مرجو الزوال) لأن القصد فيه الهلاك فلا يتوقى أسنانه .

وَلَا تُرْجَمُ الْجَائِلُ حَتَّى تَضَعَ ؛ وَيَسْتَفْنَى الْوَلَدُ بِلَهْنٍ غَيْرِهَا ، وَلِلَّيْدِ أَنْ يُقِيمَ الْحَدَّ عَلَى رَقِيقِهِ .

### (بَابُ الْقَذْفِ)

إِذَا قَذَفَ الْبَالِغُ الْعَاقِلُ الْمُخْتَارُ وَهُوَ مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّيٌّ أَوْ مُرْتَدٌّ أَوْ مُسْتَأْمِنٌ مُحْصَنًا أَيْسَ بَوْلَهُ لَهُ بِالزَّانَةِ أَوْ الْوَاطِطِ بِالصَّرِيحِ أَوْ بِالْكِنَايَةِ مَعَ النِّيَّةِ لَزِمَهُ الْحَدُّ ، وَالْمُحْصَنُ هُنَا هُوَ الْبَالِغُ الْعَاقِلُ الْحُرُّ الْمُسْلِمُ الْعَقِيفُ ، فَيَجْلَدُ الْحُرُّ ثَمَانِينَ ، وَالْعَبْدُ أَرْبَعِينَ ؛ فَالصَّرِيحُ زَنَيْتَ أَوْ لَطَمْتَ أَوْ زَنَى فَرْجَكَ وَتَحَوَّهْ ؛ وَالْكِنَايَةُ نَحْوُ يَا فَاجِرُ يَا خَبِيثُ ، فَإِنْ نَوَى بِهِ الْقَذْفَ حُدَّ وَإِلَّا فَلَا ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْقَافِزِ فِي الدِّيَّةِ ، وَإِنْ قَالَتْ أَنْتَ أَزْنَى النَّاسِ أَوْ أَزْنَى مِنْ فُلَانٍ ، فَهُوَ كِنَايَةٌ ، أَوْ فُلَانٌ زَانٌ وَأَنْتَ أَزْنَى مِنْهُ فَصَّرِيحٌ ، وَإِنْ قَذَفَ جَمَاعَةً يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونُوا كُلُّهُمْ زُنَاةً كَقَوْلِهِ أَهْلُ مَصْرٍ كُلُّهُمْ زُنَاةٌ عَزْرٌ ، وَإِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ كَقَوْلِهِ بَنُو فُلَانٍ زُنَاةٌ لَزِمَهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ حُدٌّ ، وَلَوْ قَذَفَهُ زَنَيْتَيْنِ لَزِمَهُ حُدٌّ وَاحِدٌ ، وَإِنْ قَذَفَهُ لِحُدٍّ ، ثُمَّ قَذَفَهُ ثَانِيًا بِذَلِكَ الزَّانَا أَوْ بِغَيْرِهِ عَزْرٌ فَقَطْ ، وَلَوْ قَذَفَ مُحْصَنًا فَلَمْ يُجِدْ حَتَّى زَنَى الْمُحْصَنُ سَقَطَ الْحَدُّ ،

(ولا ترجم الحامل حتى تضع ويستفنى الولد بلهن غيرها) ولو كان الولد من زنا (ولليد أن يقيم الحد على رقيقه) ذكرنا كان أو أنثى .

### (بَابُ الْقَذْفِ)

( إذا قذف البالغ العاقل المختار ، وهو مسلم ، أو ذمي ، أو مرتد ، أو مستأمن ) وأما الحربي فلا يطالب بالحد ولو صار ذميا ، فإذا قذف ورعى من توفرت فيه هذه (محصنا) سيأتي في كلام المصنف بيانه (ليس بولد له) أي للقاذف وأما لو كان القذوف ولدا للقاذف فلا حد على القاذف (بالزنا) أي رماه بالزنا بأن قال له يازاني (أو) بـ (للواط) بأن قال يالواط (بالصريح) أي قذفه بالصيغة الصريحة في القذف مثل ما تقدم (أو بالكناية مع النية) فإذا فعل ذلك (لزمه) أي القاذف (الحد) الآتي (والمحصن هنا هو البالغ العاقل الحر المسلم العفيف) عن وطء يحد به كوطء أمة زوجته وعن وطء المحارم وإن لم يوجب حدا كوطء أمته التي هي أخته ، ولا تبطل العفة بغير ذلك من كل وطء ولو حراما ولا يحد قاذف العبد والصبي والمجنون وغير العفيف بل يعزر (فيجلد الحر ثمانين والعبد أربعين ؛ فالصريح) من ألفاظ القذف مثل (زنت أو لطمت أو زنى فرجك ونحوه) أي هذه الألفاظ مثل يازاني (والكناية نحو يافاجر يا خبيث فان نوى به) بمثل يافاجر (القذف) بأن قصد به نسبته للزنا (حد وإلا) بأن لم ينو شيئا أو نوى الظلم مثلا (فلا) حد (والقول قول القاذف) يمينه (في النية) وعدمها ، (وإن قالت أنت أزنى الناس أو أزنى من فلان فهو كناية) لأنه ليس فيه تصريح بإضافة الزنا إليه (أو) قال (فلان زان وأنت أزنى منه ذ) فهو (صريح) في قذف المخاطب (وإن قذف جماعة يمتنع أن يكون كلهم زناة كقوله أهل مصر كلهم زناة عزر) ولم يحد للعلم بكذبه (وإن لم يمتنع كقوله بنو فلان زناة لزمه لكل واحد حد ، ولو قذفه زنيتين لزمه حد واحد ، وإن قذفه لحد ثم قذفه ثانيا بذلك الزنا أو بغيره عزر فقط ، ولو قذف شخص واحد (محصنا فلم يحد) القاذف (حتى زنى المحصن سقط الحد) عن القاذف بخلاف ما إذا ارتد فإنه لا يسقط عنه الحد ،

وَلَا يُسْتَوَى إِلَّا بِحَضْرَةِ الْحَاكِمِ وَبِمُطَابَقَةِ الْمَقْدُوفِ ، فَإِنْ عَفَا سَقَطَ ، وَإِنْ مَاتَ انْتَقَلَ حَقُّهُ لِوَارِثِهِ ، وَلَوْ قَالَ لِرَجُلٍ أَقْدَفَنِي فَقَدَّه لَمْ يُجَدَّ ، وَلَوْ قَذَفَ عَبْدًا ثَبَتَ لَهُ التَّعْزِيرُ .

### ( بَابُ السَّرْقَةِ )

إِذَا سَرَقَ الْبَالِغُ الْعَاقِلُ الْمُخْتَارُ وَهُوَ مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّيٌّ أَوْ مُرْتَدٌّ نَصَابًا مِنَ الْمَالِ وَهُوَ رُبْعُ دِينَارٍ أَوْ مَا قِيَمَتُهُ رُبْعُ دِينَارٍ حَالَ السَّرْقَةِ مِنْ حَرْزٍ مِثْلِهِ وَلَا شُبْهَةَ لَهُ فِيهِ قُطِعَتْ يَدُهُ الْيُمْنَى ، فَإِنْ سَرَقَ ثَانِيًا قُطِعَتْ رِجْلُهُ الْيُسْرَى ، فَإِنْ عَادَ قُطِعَتْ رِجْلُهُ الْيُمْنَى ، فَإِنْ عَادَ عَزَّرَ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ يَمِينٌ قُطِعَتْ رِجْلُهُ الْيُسْرَى ، وَإِنْ كَانَتْ فَلَمْ تُقَطَّعْ حَتَّى ذَهَبَتْ سَقَطَ الْقَطْعُ ، وَإِذَا قُطِعَ خُمْسُ الْمَقْطُوعِ بِالزَّيْتِ الْحَارِّ ، فَإِنْ سَرَقَ دُونَ النَّصَابِ أَوْ مِنْ غَيْرِ حَرْزٍ ، أَوْ مَالَهُ شُبْهَةٌ كَمَا لَيْتَ الْمَالِ وَمَالَ ابْنِهِ أَوْ أُيُسِهِ أَوْ مَالٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ لَمْ يَقُطَّعْ . وَحَرْزُ كُلِّ شَيْءٍ بِحَسَبِهِ ، وَيَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَالِ وَالْبِلَادِ وَعَدْلُ السُّلْطَانِ وَجَوْرُهُ وَقُوَّتُهُ وَضَعْفُهُ ، فَحَرْزُ الثِّيَابِ وَالنَّقُودِ وَالْجَوَاهِرِ وَالْحُلِيِّ الصَّنَدُوقِ الْمُقْفَلِ ، وَحَرْزُ الْأَمْتَعَةِ الدَّكَائِنِ الْمُقْفَلَةِ وَثَمَّ حَارِسٌ وَالْأَدَوَابُ الْأَصْطَبِلُ ، وَالْأَثَانُ

( ولا يستوى إلا بحضرة الحاكم ) أى لا يقيمه أحد الناس وإنما يقيمه الإمام أو نائبه . وأما حضور الإمام فسنه ( وبمطابقة المقدوف ) كغيره من الحقوق ( وإن مات انتقل حقه لورثته ولو قال لرجل أقدفتني فقدته لم يجد ) لأنه بأمره ( ولو قذف عبدا ثبت له التعزير ) دون سيده ، فإن مات انتقل لسيده ، وإذا سب شخص آخر فلا خير أن يسبه بقدر ما سبه ، ولا يجوز سب أبيه ولا أمه وإنما سبه بما ليس فيه كذب ، ولا قذف في نحو يظالم

### ( بَابُ السَّرْقَةِ )

( إذا سرق البالغ العاقل المختار ، وهو مسلم ، أو ذمى ، أو مرتد نصاباً من المال وهو ربع دينار ) خلاص ( أو ما قيمته ربع دينار ) حالة كون القيمة معتبرة ( حال السرقة ) بشرط أن يكون المسرور مأخوذاً ( من حرز مثله ولا شبهة له ) أى للسارق ( فيه قطعت يده اليمنى ) من السكوع بعد مداها مداً عفيفاً حتى تنخلع ثم تقطع بحديدة ماضية ( فإن سرق ثانياً قطعت رجليه اليسرى ) من مفصل الساق ، فإن عاد قطعت يده اليسرى ( فإن عاد قطعت رجليه اليمنى ، فإن عاد ) بعد قطع أطرافه ( عزز ، فإن لم تكن له يمين قطعت رجليه اليسرى ، وإن كانت ) له ( فلم تقطع حتى ذهبت ) بأفة مماوية ( سقط القطع ) لتعلقه بعينها وقد زالت ( وإذا قطع ) السارق ( خمس ) موضع ( المقطع بالزيت الحار ) مغلي لتسدد أفواه العروق للفتوحة بالقطع ( فإن سرق دون النصاب أو من غير حرز أو ماله ) فيه ( شبهة كمال بيت المال ) إذا كان السارق مسلماً فيقطع الذي بسرقة ( و ) كذا لا يقطع بسرقة ( مال ابنه أو أبيه أو مال مالكه ) أى سيده ، فإن حصل شيء من ذلك ( لم يقطع ) في الجميع من هذه الصور ( وحرز كل شيء بحسبه ويختلف ) الحرز ( باختلاف المال والبلاد وعدل السلطان وجوره وقوته وضعفه ) فمرجه العرف ( فحرز الثياب والنقود والجواهر والحلي الصناديق المقفل وحرز الأمتعة الدكاكين المقفلة ) عليها ( وثم ) أى هناك ( حارس ) إذا كان ليلاً ؛ وأما في النهار إذا كانت مقفلة فلا يشترط حارس ( و ) حرز ( الدواب الاصطبل و ) حرز ( الأثاث ،

صَفَةُ الْبَيْتِ بِحَسَبِ الْعَادَةِ ، وَحِرْزُ الْكَفَنِ الْقَبْرِ ، وَلَوْ اشْتَرَكَ اثْنَانِ فِي إِخْرَاجِ النَّصَابِ فَقَطَّ لَمْ يَقْطَعْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا ، وَلَا يَقْطَعُ الْحَرَّ إِلَّا الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ ، وَيَقْطَعُ الْعَبْدَ سَيِّدُهُ ، وَلَا قَطْعَ عَلَى مَنْ اتَّهَبَ أَوْ اخْتَنَسَرَ أَوْ خَانَ أَوْ جَحَدَ .

﴿ فَصْلٌ ﴾ مِنْ شَهْرِ السَّلَاحِ وَأَخَافُ السَّيْلَ وَجَبَ عَلَى الْإِمَامِ طَلْبُهُ ، فَإِنْ وَقَعَ قَبْلَ جَنَائَةِ عُزْرٍ ، وَإِنْ سَرَقَ نَصَابًا بِشَرْطِهِ قُطِعَتْ يَدُهُ الْيُمْنَى وَرِجْلُهُ الْيُسْرَى : وَإِنْ قَتَلَ قَتْلًا حَتْمًا وَإِنْ عَفَا وَلَّى الدَّمَ ، وَإِنْ سَرَقَ وَقَتَلَ قَتْلًا ، ثُمَّ صَلَّبَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، وَإِنْ جَرَحَ أَوْ قَطَعَ طَرَفًا اقْتَصَرَ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ تَحْتَمُّ .

﴿ فَصْلٌ ﴾ كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ كَثِيرُهُ حَرَمٌ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ خَمْرًا كَانَ أَوْ نَبِيذًا أَوْ غَيْرَهُمَا ، فَمَنْ شَرِبَ وَهُوَ بَالِغٌ عَاقِلٌ مُسْلِمٌ اخْتَارَ عَالَمٌ بِهِ وَبِتَحْرِيمِهِ لَزِمَهُ الْحَدُّ وَهُوَ أَرْبَعُونَ جَلْدَةً لِلْحَرِّ ، وَعِشْرُونَ لِلْعَبْدِ بِالْأَيْدِي وَالنِّعَالِ وَأَطْرَافِ الثِّيَابِ ، وَيَجُوزُ بِالسُّوْطِ ، لَكِنْ إِنْ مَاتَ بِالسِّيَاطِ وَجَبَتْ دَيْتُهُ .

صفة البيت ( وعرضته حالة كون ذلك جاريا ) ( بحسب العادة ، وحرز الكفن القبر ) فلو نبش القبر وسرق الكفن التبرعى قطعت يده ( ولو اشترك اثنان في إخراج النصاب قطع ) كأن أخرج كل منهما بعضه ( لم يقطع واحد منهما ولا يقطع الحر إلا الإمام أو نائبه ، ويقطع العبد سيده ) كما يقطعه الإمام ( ولا قطع على من اتَّهَبَ ) وهو من يعتمد القوة ( أو اختنَسَرَ ) وهو من يعتمد الحرب ( أو خان أو جحد ) فيما استؤمن عليه من ودعة ونحوها .

﴿ فَصْلٌ ﴾ فِي حَدِّ قَاطِعِ الطَّرِيقِ ( من شهر السلاح ) أو فعل ما يوجب القهر على أخذ المال ( وأخاف السيل ) أى الطريق أى أخاف من يخرجه بأن يقاوم من برز له ويعد معه غوثه لبعد عن العبارة أو ضعف في أهلها ( وجب على الإمام ) أو نائبه ( طلبه فان وقع ) في قبضة الإمام ( قبل جنابة عزر ) بما يراه الإمام ، ( وإن سرق نصابا بشرطه ) وهو أن يكون من حرز مثله ، ولا شبهة له فيه ( قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى ) ويوالى بين قطعهما ( وإن قتل ) نفسا ( قتل حتما ، وإن عفا ولَّى الدم . وإن سرق وقتل قتل ثم صلب ) ولا يقدم الصلب على القتل بل يقتل ثم يغسل ويكفن ويصلى عليه ثم يصلب ( ثلثة أيام ) يجعل محاربه ( وإن جرح أو قطع طرفا اقتصر منه ) للطرف والجرح إن أمكن كالموضحة ( من غير تحتم ) حتى لو عفا عنه سقط الحد .

﴿ فَصْلٌ ﴾ فِي حَدِّ الشَّرْبِ . وشرب الخمر من الكبائر سواء قليلها وكثيرها ( كل شراب أسكر كثره حرم قليله وكثيره خمرًا كان أو نبيذا أو غيرهما ) من سائر الأشربة . وهو حرام من الكبائر ولو قليلا ( فمن شرب وهو بالغ عاقل مسلم مختار عالم به وبتحريمه لزمه الحد ) فلا حد على الصبي والمجنون والكافر بأنواعه والمسكره على شربه ومن شربه ظانا أنه غير خمر ، ومن شربه وهو جاهل بتحريمه معذور في جهله ، ومن شرق يلقمه ولم يجد غيره فله إساغتها به ( وهو أربعون جلدات للحر وعشرون للعبد ) ولو مبهضا ( بالأيدى والنعال وأطراف الثياب ) بعد قتلها ، ولا بد أن يكون الحد متواليا ، وتحد المرأة جالسة والرجل قائما ( ويجوز ) الحد ( بالسوط لكن إن مات ) المهدود ( بالسياط وجبت ديته ) والصحيح أنه لا ضمان ،

فَإِنْ رَأَى أَنَّ يَزِيدَ فِي الْحَرِّ إِلَى ثَمَانِينَ ، وَفِي الْعَبْدِ إِلَى أَرْبَعِينَ جَازَ ، لَكِنْ لَوْ مَاتَ مِنَ الزِّيَادَةِ ضَمِنَ بِالْقِسْطِ ، فَلَوْ ضَرَبَهُ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ فَمَاتَ ضَمِنَ جُزْءًا مِنْ أَحَدٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنْ دَيْتِهِ ، وَمَنْ زَنَى دَفَعَاتٍ وَلَمْ يَحْدِ أَجْزَاءَهُ لِكُلِّ جَنْسٍ حَدٌّ وَاحِدٌ ، وَمَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ حَدٌّ وَتَابَ مِنْهُ لَمْ يَسْقُطْ إِلَّا حَدُّ قَاطِعِ الطَّرِيقِ ، إِذَا تَابَ قَبْلَ الْقُدْرَةِ فَيَسْقُطُ جَمِيعُ حُدُودِهِ ، وَلَا يَجُوزُ شُرْبُ الْمُسْكِرِ فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ لَا لِلتَّدَاوِي وَلَا لِلْعَطَشِ ، إِلَّا أَنْ يُغْصَ بِلِقْمَةٍ وَلَا يَجِدَ مَا يُسَيِّغُهَا بِهِ فَيَجِبُ .

(فصل) مَنْ أَى مَعْصِيَةٍ لَاحِدَةٍ فِيهَا وَلَا كُفَّارَةَ ، وَمِنْهُ شَهَادَةُ الزُّورِ عَزَّرَ عَلَى حَسَبِ مَا بَرَّاهُ الْحَاكِمُ ، وَلَا يَبْلُغُ بِهِ أَدْنَى الْحُدُودِ ؛ فَلَا يَبْلُغُ يَتَعَزَّرُ الْحَرُّ إِلَى أَرْبَعِينَ ، وَلَا يَتَعَزَّرُ الْعَبْدُ عَشْرِينَ ، وَإِنْ رَأَى تَرْكُهُ جَازَ .

### بَابُ الْإِيمَانِ

إِنَّمَا يَصِحُّ الْإِيمَانُ مَنْ بَالِغٍ عَاقِلٍ مُحْتَارٍ .

(فان رأى) الإمام (أن يزيد في الحر إلى ثمانين ، و) (أن يزيد في العبد إلى أربعين جاز لكن لو مات من الزيادة عليها ضمن بالقسط) أى ضمنه الإمام (فلو ضربه إحدى وأربعين فمات) من ذلك (ضمن جزءا من أحد وأربعين جزءا من ديته ، ومن زنى دفعات) أى مرة بعد أخرى أو شرب دفعات (ولم يجد أجزاء لكل جنس حد واحد ، ومن وجب عليه حد وتاب منه لم يسقط) الحد عنه (إلا حد قاطع الطريق إذا تاب قبل القدرة) عليه (فيسقط) عنه (جميع حده) فيسقط عنه إذا قتل تخم القتل الذى هو خاص بقطع الطريق ، وأما القتل فلا يسقط حده إلا إذا عفا الولي وكذا الصلب وقطع اليد والرجل فيسقطا إذا تاب قبل القدرة عليه ، (ولا يجوز شرب المسكر في حال من الأحوال لا للتداوى ، ولا للعطش إلا أن يغص بلقمة ، ولا يجد ما يسيغها به فيجب) فله أن يسيغها صونا عن الهلاك .

(فصل) في التعزير . وهو يخالف الحد من ثلاثة أوجه : اختلافه باختلاف الناس ، واستحباب الشفاعة والمعو عنه ، والتألف به مضمون (من أى) بـ (معصية لا حد فيها ولا كفارة) ، وأما ما فيها حد كالزنا أو كفارة كالمتاع بطيب ونحوه في الحج فلا تعزير فيها (ومنه) أى من الضابط المذكور (شهادة الزور) فانها معصية لا حد فيها ولا كفارة ، ومن أى ذلك (عزَّرَ على حسب ما يراه الحاكم) سواء كانت المعصية حقا لله أو لأدى كمباشرة أجنبية فإدوان الفرج ، وقد يشرع التعزير فيها لامعصية فيه كمن اكتسب باللهو الذى لامعصية معه وقد ينتفى التعزير مع انتهاء الحد والكفارة كما في صغيرة صدرت من ولي لله تعالى (ولا يبلغ) الحاكم (به أدنى الحدود) أى أدنى حد الشخص للتعزير (فلا يبلغ تعزير الحر إلى أربعين ، ولا تعزير العبد عشرين ، وإن رأى) الحاكم (تركه جاز) إلا أن يكون لأدى ، وقد طلبه فلا يجوز له تركه ، وإذا عفا المستحق للتعزير عنه جاز للحاكم أن يعزر .

### (بَابُ الْإِيمَانِ)

جمع يمين ، وهى فى الأصل الجارحة ثم أطلقت على الحلف (إنما يصح الإيمان من) كل (بالغ عاقل مختار) فلا تنقذ يمين المسى والمجنون والمسكر .

قاصد إلى اليمين : فمن سبق لسانه إليها ؛ أو قصد الحلف على شيء فسبق لسانه إلى غيره لم ينعقد : وذلك من  
لغو اليمين : ولا ينعقد إلا باسم من أسماء الله تعالى أو صفة من صفات ذاته : ثم من أسماء الله تعالى ما لا  
يتسمى به غيره كائنه والرحمن والمهيمن وعلام الغيوب ، فينعقد بها اليمين مطلقا ؛ ومنها ما يتسمى به غيره  
مع التقييد كالرب والرحيم والقادر فتنعقد بها اليمين إلا أن ينوي غير اليمين ، ومنها ما هو مشترك كالحي  
والموجود والبصير ، فلا تنعقد بها اليمين إلا أن ينوي بها اليمين ، وصفاته إن لم تستعمل في مخلوق نحو : عزة  
الله وكبريائه وبقائه والقرآن فتنعقد بها اليمين مطلقا ، وإن كانت قد تستعمل في مخلوق نحو : علم الله وقدرته  
وحقه فينعقد بها اليمين إلا أن ينوي بالعلم المعلوم ، وبالقدرة المقدور ، وبالخلق العباد فلا ؛ ولو قال أقسم  
بالله ، وأقسمت بالله انعدت ، إلا أن ينوي به الإخبار ، ولو قال لعمر الله ، وأشهد بالله ، أو أعزم بالله ،  
أو على عهد الله أو ذمته أو أمانته أو كفاله لا أقبل كذا ؛ أو أسألك بالله أو أقسمت عليك بالله لم تنعقد  
إلا أن ينوي به اليمين .

(قاصد إلى اليمين : فمن سبق لسانه إليها أو قصد الحلف على شيء فسبق لسانه إلى غيره لم ينعقد) يمينه (وذلك)  
المذكور من سبق اللسان (من لغو اليمين) المذكور في قوله تعالى « لا يؤخذكم الله بالإيمان في أيمانكم » ( ولا ينعقد  
إلا باسم من أسماء الله تعالى أو صفة من صفات ذاته ) أى الذاتية فلا تنعقد بالنبي ، ولا بالسكبة ، ولا بقوله إن فعل  
كذا فهو يهودى مثلا ثم إن كان قاصدا حقيقة التعليق وأنه يصير يهوديا عند تحقق هذا الشيء صار كافرا في الحال ،  
وإن قصد تبعيد نفسه لم يلزمه شيء ، أما يسن له التلفظ بالنهادتين (ثم) ان (من أسماء الله تعالى ما لا يتسمى به  
غيره كائنه والرحمن والمهيمن وعلام الغيوب فتنعقد بها اليمين مطلقا) سواء قصد بها الباري أو أطلق (ومنها ما يتسمى  
به غيره مع التقييد كالرب والرحيم والقادر) فإنه يقال رب الدار ورحيم القلب وقادر على المال (فتنعقد بها اليمين  
إلا أن ينوي غير اليمين ، ومنها ما هو مشترك كالحي والموجود والبصير) والنالم والمؤمن والكريم (فلا تنعقد بها  
اليمين إلا أن ينوي بها اليمين) بأن يريد بها الله تعالى ههنا حكم الأسماء ، (و) أما (صفاته) تعالى (إن لم تستعمل  
في مخلوق نحو عزة الله) تعالى (وكبريائه وبقائه والقرآن فتنعقد بها اليمين مطلقا) أى سواء أراد بها وصف الله  
أو أطلق ولسكن إن أراد بالعزة آثارها كالعجز عن أن يصل إليه مكروه وبالكبرياء والعظمة هلاك الجبابرة وبالقرآن  
الخطبة فلا يكون يميناً (وإن كانت) الصفة (قد تستعمل في مخلوق نحو علم الله وقدرته وحقه فينعقد بها اليمين إلا  
أن ينوي بالعلم المعلوم وبالقدرة المقدور وبالخلق العباد فلا) تنعقد يمينه فعلى مثل الأولى ، وإن كان ظاهر كلام  
المصنف يخالفه (ولو قال أقسم بالله) بالمضارع أ (وأقسمت بالله) بالماضي (انعدت) يمينه سواء نوى اليمين أو أطلق  
(إلا أن ينوي به الإخبار) فيقبل منه ، ولا تنعقد يمينه (ولو قال لعمر الله) أ (وأشهد بالله ، أو أعزم بالله ، أو على  
عهد الله ، أو ذمته ، أو أمانته ، أو كفاله لا أقبل) من (كذا ، أو أسألك بالله ، أو أقسمت عليك بالله لم تنعقد  
إلا أن ينوي به اليمين) فعلى كنهات تحتل اليمين وغيره فلا تنصرف إلى اليمين إلا بالنية .

(فصل) وَمَنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ بَيْتًا فَدَخَلَ بَيْتَ شَعْرٍ حَنْثٌ وَإِنْ كَانَ حَضْرِيًّا ، وَإِنْ دَخَلَ مَسْجِدًا فَلَا ، أَوْ لَا آكُلُ هَذِهِ الْخَنَظَةَ بِفَعْلِهَا دَقِيقًا أَوْ خُبْرًا لَمْ يَحْنَثْ ، أَوْ لَا آكُلُ سَمْنًا فَأَكَلَهُ فِي عَصِيدَةٍ وَنَحْوِهَا وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيهَا ، أَوْ لَا أَشْرَبُ مِنْ هَذَا النَّهْرِ فَشَرِبَ مَاءَهُ فِي كُوزٍ حَنْثٌ ، أَوْ لَا آكُلُ لَحْمًا فَأَكَلْتُ شَحْمًا أَوْ كَلِيَّةً أَوْ كَرَشًا أَوْ كَبِدًا أَوْ قَلْبًا أَوْ طَحَالًا أَوْ آلِيَةً أَوْ سَمَكًا أَوْ جَرَادًا فَلَا حَنْثٌ ، أَوْ لَا أَلْبَسُ لَزِيدَ ثَوْبًا فَوَهَبَهُ لَهُ أَوْ اشْتَرَاهُ لَهُ فَلَا ، أَوْ لَا أَهْبَهُ فَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ حَنْثٌ ، أَوْ أَغَارَهُ أَوْ وَهَبَهُ فَلَمْ يَقْبَلْ أَوْ قَبِلَ وَلَمْ يَقْبِضْ فَلَا ، أَوْ لَا أَتَكَلَّمَ فَقَرَأَ الْقُرْآنَ ، أَوْ أَكَلْتُ فَلَانًا فَرَأَسَهُ أَوْ كَاتَبَهُ أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ ، أَوْ لَا أَسْتَعْدِمُهُ نَقْدَمُهُ وَهُوَ سَاكِتٌ ، أَوْ لَا أَنْزُوجُ أَوْ لَا أَطْلُقُ ، أَوْ لَا أَيْبِعُ فَوَكَّلَ غَيْرَهُ فَفَعَلَ ، أَوْ لَا آكُلُ هَذِهِ النَّسْرَةَ فَأَخْتَلَطْتُ بِتَمَرٍ كَثِيرٍ فَأَكَلْتُ إِلَّا تَمْرَةً لَا يَعْلَمُهَا ، أَوْ لَا أَشْرَبُ مَاءَ النَّهْرِ فَشَرِبَ بَعْضَهُ لَمْ يَحْنَثْ ، أَوْ لَا أَكَلُّهُ زَمَانًا أَوْ حِينًا بَرَّ بِأَدْنَى زَمَنِ ، أَوْ لَا أَدْخُلُ الدَّارَ مِثْلًا فَدَخَلَهَا نَاسِيًا ،

(فصل) في المحلوف عليه : ( ومن حلف لا يدخل بيتا ) موأطلق ( فدخل بيت شعر حنث وإن كان حضريا ) يسكن الحضري وهي المدن اصدق اسم البيت عليه ( وإن دخل مسجدا ) أو كنيسة ( فلا ) يحنث لعدم صدق اسم البيت على ذلك عرفا ( أو ) حلف ( لا آكل هذه الخنظة فجعلها دقيقا أو خبرا لم يحنث ) لزوال اسم الخنظة ، ولما لو لم يذكر اسمها وأشار إليها بأن قل لا آكل هذه فيحنث يأكلها دقيقا أو خبرا ( أو ) قال في حلقه والله ( لا آكل سمنا فأكله في عصيدة ونحوها ) كالخبز ( وهو ظاهر فيها ) حنث وظهوره برؤية جرمه فان استهلك لم يحنث ككالم شربه ذائبا ( أو ) حلف قائلا ( لا أشرب من هذا النهر فشرب ماءه في كوز حنث أو ) حلف قائلا ( لا آكل لحما فأكل شحما أو كلية ) بضم الكاف ( أو كرشا أو كبدا أو قلبا أو طحالا ) بكسر الطاء ( أو آلية أو سمكا أو جرادا فلا حنث ) لخالفه هذه الأشياء للحم في الاسم والصفة ( أو ) قال في حلقه ( لا ألبس لزيد ثوبا فوهبه ) زيد ( له ) أو اشتراه له فلا ( حنث لأنه لم يلبس ثوبا لزيد بل هو له ) ( أو ) قال في حلقه ( لا أهبه ) أي زيدا ( فتصدق عليه ) بدل الهبة ( حنث ) لأن اسم الهبة يشمل الصدقة ( أو أغارته ) بدل الهبة ( أو وهبه فلم يقبل ) زيد الهبة ( أو قبل ولم يقبض فلا ) حنث في ذلك لأن المحلوف عليه الهبة وهي مركبة من ايجاب وقبول ويتوقف الملك فيها على القبض فلم تتم الهبة في كل ذلك ، والاعارة ليست هبة ( أو ) قال في حلقه ( لا أتكلم فقرأ القرآن أو لا أكلم فلانا فرأسله ) أي أرسل إليه رسولا ( أو كاتبه ) أي أرسل إليه مكتوبا ( أو أشار إليه أو لا أستخدمه نقدمه وهو ساكت ) لم يحنث في كل ذلك لأنه لم يفعل المحلوف عليه وهو الكلام في محاورات الأدميين ( أو ) قال في حلقه ( لا أنزوج أو لا أطلق أو لا أبيع فوكل غيره ففعل ) المحلوف عليه لم يحنث في جميع ذلك لأن المحلوف عليه فعل نفسه ، وأما لو حلف لا يتزوج أو لا ينسكح فوكل غيره فزوجه حنث بذلك لأن الوكيل في النكاح سفير محض لا بد له من تسميته للوكل ( أو ) قال في حلقه ( لا آكل هذه التمرة فاختلطت بتمر كثير فأكله ) ( إلا تمرة ) واحدة ( لا يسلها أو لا أشرب ماء النهر ) كله ( فشرب بعضه لم يحنث ) فيهما ( أو ) قال في عيने ( لا أكلم زمانا أو حيناً برّ بأدنى زمن ) يعنى لم يكلمه فيه ( أو ) قال والله ( لا أدخل الدار مثلا فدخلها ناسيا ) لليجن ،



أَوْ جَاهِلًا أَوْ مُكْرَهَا أَوْ مَحْمُولًا لَمْ يَحْنَتْ ، وَالْيَمِينُ بَاقِيَةٌ لَمْ تَحُلْ ، أَوْ لَبَا كُنَّ هَذَا غَدًا فَأَكَلَهُ فِي يَوْمِهِ أَوْ أَتْلَفَهُ أَوْ تَلَفَ مِنَ الْغَدِ بَعْدَ إِمْكَانٍ أَكَلَهُ حَنْتٌ ، وَإِنْ تَلَفَ فِي يَوْمِهِ فَلَا ، أَوْ لَا أَسْكُنُ هَذِهِ الدَّارَ فَخَرَجَ مِنْهَا بِذِيَّةِ التَّحْوِيلِ ثُمَّ دَخَلَ لِنَقْلِ الْقَمَاشِ لَمْ يَحْنَتْ ، أَوْ لَا أَسَاكُنُ زَيْدًا فَسَكَنَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي بَيْتٍ مِنْ دَارٍ كَبِيرَةٍ أَفْرَدَ بِيَابَ وَمَرَّاقَ لَمْ يَحْنَتْ ، أَوْ لَا أَلْبَسُ هَذَا الثَّوبَ وَهُوَ لَابِسُهُ ، أَوْ لَا أُرْكَبُ هَذَا وَهُوَ رَاكِبُهُ ، أَوْ لَا أَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ وَهُوَ فِيهَا فَاسْتَدَامَ حَنْتٌ ، أَوْ لَا أَزْوَجُ وَهُوَ مُتَزَوِّجٌ ، أَوْ لَا أَطْطِيبُ وَهُوَ مُطْطِيبٌ أَوْ لَا أَتَطَهَّرُ وَهُوَ مُتَطَهِّرٌ فَاسْتَدَامَ فَلَا ، أَوْ لَا أَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ فَصَعَدَ سَطْحُهَا مِنْ خَارِجِهَا أَوْ صَارَتْ عَرَصَةً فَدَخَلَهَا لَمْ يَحْنَتْ ، أَوْ لَا أَدْخُلُ دَارَ زَيْدٍ فَدَخَلَ مَسْكَنَهُ بِكَرَاهٍ أَوْ عَارِيَةً لَمْ يَحْنَتْ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ مَا يَسْكُنُهُ ؛ وَإِذَا حَلَفَ عَلَى شَيْءٍ فَقَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مُتَصَلًّا بِالْيَمِينِ وَكَانَ قَصْدُ الْأِسْتِثْنَاءِ قَبْلَ فَرَاعِهِ مِنَ الْيَمِينِ لَمْ يَحْنَتْ ، وَإِنْ جَرَى الْأِسْتِثْنَاءُ عَلَى لِسَانِهِ عَلَى عَادَتِهِ وَلَمْ يَقْصِدْ بِهِ رَفْعَ الْيَمِينِ ،

(أَوْ جَاهِلًا) بأنها المخاوف عليها (أَوْ مُكْرَهَا) على دخولها (أَوْ) دخلها (محمولا) بغير اذنه (لَمْ يَحْنَتْ) في جميع ذلك لأن فعله كلا فعل ، ولا فرق في المحمول بين أن يقدر على الامتناع أو لا حيث لم يأذن (وَالْيَمِينُ بَاقِيَةٌ لَمْ تَحُلْ) فلو فعل المخوف عليه ثانيا وهو ذاكر غلام مختار حنث (أَوْ) حلف (لَبَا كُنَّ هَذَا غَدًا) فأكله في يومه أو أتلفه أو تلف (بِنَفْسِهِ) (مِنْ الْغَدِ بَعْدَ إِمْكَانٍ أَكَلَهُ حَنْتٌ) لأنه تسبب في ثبوت البر (وَأَنْ تَلَفَ فِي يَوْمِهِ) أو في غده ولم يتمكن من أكله (فَلَا) يَحْنَتْ لأنه تلف بنفسه ولم يتسبب هو في ثبوت البر (أَوْ) قَالَ وَاللَّهِ (لَا أَسْكُنُ هَذِهِ الدَّارَ) فخرج منها بِذِيَّةِ التَّحْوِيلِ ثُمَّ دَخَلَ (لِنَقْلِ الْقَمَاشِ لَمْ يَحْنَتْ) وان قدر على استئابة من ينقلها . وان احتاج للبيت فيها لحفظ متاع لم يَحْنَتْ . ولا بد من نية التحول عند الخروج وإلا لم ينفعه (أَوْ) حلف (لَا أَسَاكُنُ زَيْدًا) فسكن كل واحد منهما في بيت من دار كبيرة وأفرد (كل واحد ومرافق) مثل مستحم ومطبخ ومرق (لَمْ يَحْنَتْ) وأما لو كانت الدار صغيرة أو لم يختص كل واحد بمراق فيحنت (أَوْ) حلف (لَا أَلْبَسُ هَذَا الثَّوبَ) مثلا (وَهُوَ لَابِسُهُ ، أَوْ لَا أُرْكَبُ هَذَا وَهُوَ رَاكِبُهُ ، أَوْ لَا أَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ وَهُوَ فِيهَا فَاسْتَدَامَ) (لَا أَلْبَسُ) (لَمْ يَحْنَتْ) (حَنْتٌ) في جميع ذلك (أَوْ) حلف (لَا أَزْوَجُ وَهُوَ مُتَزَوِّجٌ ، أَوْ لَا أَطْطِيبُ وَهُوَ مُطْطِيبٌ ، أَوْ لَا أَتَطَهَّرُ وَهُوَ مُتَطَهِّرٌ فَاسْتَدَامَ) (الزَّوْجُ ، أَوْ التَّطْيِيبُ ، أَوْ التَّطَهُّرُ) (فَلَا) يَحْنَتْ في جميع ذلك (أَوْ) حلف (لَا أَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ فَصَعَدَ) على (سَطْحِهَا مِنْ خَارِجِهَا) ولو كان محوطا من جميع الجهات (أَوْ صَارَتْ) الدار (عَرَصَةً) بأن خربت وصارت لآبناء فيها (فَدَخَلَهَا لَمْ يَحْنَتْ أَوْ) حلف (لَا أَدْخُلُ دَارَ زَيْدٍ) فدخل مسكنه بكره أو عارية لَمْ يَحْنَتْ (لأنَّ) الإضافة تقتضي الملك (إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ مَا يَسْكُنُهُ) حينئذ يَحْنَتْ بدخوله في أي مكان سكن فيه ، (وَإِذَا حَلَفَ عَلَى شَيْءٍ فَقَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ) أو إِنْ أَرَادَ اللَّهُ (تَعَالَى) هذا الاستثناء هو في الحقيقة تعليق (مُتَصَلًّا بِالْيَمِينِ) كاتصال الاستثناء في الإقرار فيضرب الفصل بينهما بسكتة طويلة ، أو بكلام أجنبي (وكان) لا بد أن يكون الحالف (قَصْدَ) الاستثناء قبله فراعته من اليمين) فإذا وجد هذان الشرطان (لَمْ يَحْنَتْ) ويخرج هذا الاستثناء اليمين عن كونه عينا فلا يقع به شيء (وَإِنْ جَرَى الْأِسْتِثْنَاءُ عَلَى لِسَانِهِ عَلَى عَادَتِهِ وَلَمْ يَقْصِدْ بِهِ رَفْعَ الْيَمِينِ) بواسطة التعليق وهذا يحترز بقصد الاستثناء

أَوْ بَدَأَ لَهُ الْأَسْتِثْنَاءُ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْيَمِينِ لَمْ يَصِحَّ الْأَسْتِثْنَاءُ .

(فصل) إِذَا حَلَفَ وَحَنَثَ لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ ، فَإِنْ كَانَ يُكْفَرُ بِالْمَالِ جَازَ قَبْلَ الْحَنَثِ وَبَعْدَهُ ، وَإِنْ كَانَ بِالصَّوْمِ لَمْ يَجُزْ إِلَّا بَعْدَهُ ، وَهِيَ عَتَقُ رَقَبَةٍ صَفْنَهَا كَرَقَبَةِ الظَّهَارِ أَوْ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ كُلِّ مَسْكِينٍ رَطْلٌ وَثَلثُ رَطْلٍ بِالْبَغْدَادِيِّ حَبًّا مِنْ قُرْتِ الْبَلَدِ ، أَوْ كِسْوَتُهُمْ بِمَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْكِسْوَةِ وَلَوْ مِثْرًا وَمَغْسُولًا لَا خَلْقًا ، وَيُخَيَّرُ بَيْنَ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْ أَحَدِ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ صَامَ الثَّلَاثَةَ أَيَّامًا ، وَالْأَفْضَلُ تَوَالِيهَا ، وَيَجُوزُ مُتَفَرِّقَةً . وَالْعَبْدُ لَا يُكْفَرُ بِالْمَالِ وَإِنْ أَذِنَ لَهُ السَّيِّدُ بِالصَّوْمِ ، وَمِنْ بَعْضِهِ حَرُّ يُكْفَرُ بِالطَّعَامِ وَالْكِسْوَةِ دُونَ الْعَتَقِ .

### (بَابُ الْأَقْضِيَةِ)

وَلَايَةُ الْقَضَاءِ فَرْضُ كِفَايَةٍ . فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَنْ يَصْلُحُ إِلَّا وَاحِدٌ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ ، فَإِنْ أَمْتَنَعَ أُجْبِرَ

(أو) إنما (بدا) وظهر (له) قصد (الاستثناء بعد الفراغ من اليمين لم يصح الاستثناء) ويكون لاغيا .  
(فصل) في كفارة اليمين . (إذا حلف و) قد (حنث لزمته الكفارة) فازومنها مسبب عن الحلف والحنث مما (فإن كان يكفر بالمال) لكونه ذا بسرة (جاز) له التكفير (قبل الحنث وبعده) لأنها حق مالي وجد أحد سببه كتعجيل الزكاة بعد وجود النصاب وقبل الحول (وإن كان) التكفير (بالصوم لم يجز) ولم يصح (إلا بعده) أي الحنث (وهي) أي خصال الكفارة (عتق رقبة صفتها كرقبة الظهار) من كونها مؤمنة سليمة من العيوب المضرة بالعمل (أو إطعام عشرة مساكين كل مسكين رطل وثلث رطل بالبغدادى) وهو نصف قدح بالكيل المصرى ، ولا بد أن يكون (حبا من قوت البلد) لا دقيقا . (أو كسوتهم بما ينطلق عليه اسم الكسوة) مما يمتد لبسه من كل ما يسمى كسوة (ولو مئزرا) وكذا مقنعة وطيلسان (و) لو (مغسولا لا خلقا و) لم تذهب قوته ولو لم يصلح للدفع إليه كقميص صغير لرجل لا نحو خف (يخير) للكفر (بين الأنواع الثلاثة) ولا يجوز أن يطعم خمسة ويكسو خمسة ، ولا أن يفعل جميع الخصال على أنها واجبة (فإن عجز عن أحد الأنواع الثلاثة) بأن كان له أن يأخذ من سهم الفقراء والمساكين ، أو لم يجد الأنواع (صام ثلاثة أيام ، والأفضل تواليها ويجوز متفرقة) وأمكنه خلاف الأولى (والعبد لا يكفر بالمال) إذا لزمته كفارة لمعجزه لأنه لا يملك ، (وإن أذن له سيده ، بل) يكفر (بالصوم) فلو كفر بغيره لم يجز (ومن بعضه حر يكفر بالطعام والكسوة دون العتق) لأنه ليس أهلا للولاة .

### (بَابُ الْأَقْضِيَةِ)

جمع قضاء . وهو لغة إحكام الشيء وإمضاؤه واصطلاحا الحكم بين الناس (ولاية القضاء فرض كفاية) فإذا ظنَّ أو توهم أنه لا يقوم بوظائف القضاء كره في حقه ، وإذا علم حرم (فإن لم يكن من يصلح) للقضاء (إلا واحد تعين عليه) طلبه ولزمه قبوله (فإن امتنع أُجبر) على التولية وامتناعه بتأويل لا يعصى به وإنما يلزمه القبول الطلب في ناحيته ،

وَلَيْسَ لِهَذَا أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهِ رِزْقًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُحْتَاجًا : وَيَجُوزُ فِي بَلَدٍ قَاضِيَانِ فَأَكْثَرُ ، وَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِتَوَلِيَةِ الْإِمَامِ لَهُ أَوْ نَائِبِهِ ، وَإِنْ حَكَمَ الْخَصْمَانِ رَجُلًا يَصْلُحُ لِلْقَضَاءِ جَازَ وَلَزِمَ حُكْمُهُ وَإِنْ لَمْ يَتَرَاضِيَا بِهِ بَعْدَ الْحُكْمِ ، لَكِنْ إِنْ رَجَعَ فِيهِ أَحَدُهُمَا قَبْلَ أَنْ يَحْكُمَ أَمْتَنَ الْحُكْمُ . وَيُشْتَرَطُ فِي الْقَاضِيِ . الذُّكُورَةُ وَالْحُرِّيَّةُ وَالتَّكْلِيفُ وَالْعَدَالَةُ وَالْعِلْمُ وَالسَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَالنُّطْقُ : وَيَنْدُبُ أَنْ يَكُونَ شَدِيدًا بَلَا عَنَفٍ ، لِينًا بَلَا ضَعْفٍ . وَإِنْ أَحْتَاجَ أَنْ يَسْتَخْلَفَ فِي أَعْمَالِهِ لِكَثْرَتِهَا أَسْتَخْلَفَ مَنْ يَصْلُحُ ، وَإِنْ لَمْ يَحْتَجِ فَلَا إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ ، وَإِنْ أَحْتَاجَ إِلَى كَاتِبٍ فَلْيَكُنْ مُسْلِمًا عَدْلًا عَاقِلًا فَهِيمًا ، وَلَا يَتَّخِذْ حَاجِبًا ، فَإِنْ أَحْتَاجَ فَلْيَكُنْ عَاقِلًا أَمِينًا بَعِيدًا مِنَ الطَّمَعِ وَلَا يَحْكُمُ وَلَا يُؤَيِّلُ وَلَا يَسْمَعُ الْبَيِّنَةَ فِي غَيْرِ عَمَلِهِ ، وَلَا يَقْبَلُ هَدِيَّةً إِلَّا مِنْ كَانَ يَهَادِيهِ قَبْلَ الْوِلَايَةِ ، وَلَمْ تَكُنْ لَهُ خُصُومَةٌ ، وَلَمْ تَزِدْ هَدِيَّتَهُ بَعْدَ التَّوَلِيَةِ ، وَمَعَ هَذَا .

( وليس لهذا ) التعيين ( أن يأخذ عليه رزقا ) من بيت المال لأن الأمور الواجبة لا يجوز أخذ الأجرة عليها ( إلا أن يكون محتاجا ) فيجعل له من بيت المال ما يكفيه وعياله من غير إسراف ، ولا تقتير ، وأما من لم يتعين للقضاء فيجوز له أخذ الأجرة ( ويجوز في بلد قاضيان فأكثر ) ويخص كل واحد بمكان أو زمان أو نوع من الأحكام . ( ولا يصح ) التنازع ، وإن تعين ( إلا بتولية الإمام له أو نائبه وإن حكم ) بتشديد الكفاف ( الخصمان رجلا يصلح للقضاء جاز ) ولو مع وجود قاضٍ وإنما يجوز ذلك في غير حدود الله تعالى ، وإذا لم يصلح للقضاء لا يصح تحكيمه مع وجود الأهل وإلا جاز فيجوز التحكيم مع وجود قاضٍ ضرورة ولو في نكاح امرأة ليس لها ولي ( ولزم حكمه ) الخصمين ( وإن لم يتراضيا به بعد الحكم لكن إن رجع فيه ) أي التحكيم ( أحدهما قبل أن يحكم امتنع الحكم ) على الحكم أن يحكم لا نعزله ( ويشترط في القاضي الذكورة ) فلا يكون أنثى ( والحرية ) فلا تكون فيه شائبة رق ( والتكليف ) فلا يكون غير بالغ ( والعادلة ) فلا يكون فاسقا ( والعلم ) بالأحكام الشرعية بطريق الاجتهاد لا بالتقليد فيكون جامعا لما يحتاج إليه المجتهد من أنواع العلوم المذكورة في أصول الفقه فان لم يوجد من يجمع تلك الأوصاف وولي ذو شوكة مسلما له العرفة بطرف من الأحكام ، ولو فاسقا نفذ حكمه للضرورة ( و ) يشترط في القاضي أيضا ( السمع والبصر والنطق ) فلا يصح أن يكون أصم ، ولا أعمى ، ولا أخرس ( ويندب أن يكون ) القاضي ( شديدا ) أي قويا ( بلا عنف ) وتشديد على الناس و ( لينا ) سهلا ( بلا ضعف ) وإن احتاج أن يستخلف في أعماله لكثرتها استخلف من يصلح ( ولو بغير إذن الإمام ) وإن لم يحتج فلا ( يستخلف ) ( إلا أن يؤذن له ) في الاستخلاف ( وإن احتاج إلى كاتب ) جاز له اتخاذه . وإذا أراد ذلك ( فليكن ) الكاتب ( مسلما عدلا ) في الشهادة فلا يكون فاسقا ( عاقلا ) ذا عقل صحيح ( فقيها ) بما زاد على ما يشترط من أحكام الكتابة ( ولا يتخذ ) القاضي ( حاجبا ) يمنع عنه الناس إلا إن كان هناك زحمة ( فان احتاج ) إلى الحاجب ( فليكن ) الحاجب ( عاقلا ) آمينا بعيدا من الطمع ليؤمن من الجور والحيانة ( ولا يحكم ) القاضي ( ولا يؤيِّل ولا يسمع البينة في غير عمله ) الذي نصب فيه قاضيا فان فعل لم يعتد به ( ولا يقبل ) القاضي ( هدية إلا ممن كان يهاديه قبل الولاية ولم تكن له خصومة ولم تزد هديته بعد التولية ) ومثل الهدية الضيافة والصدقة ( ومع هذا ) المذكور من الشروط

فَالْأَفْضَلُ أَنْ لَا يَقْبَلَهَا ، وَلَا يَحْكُمَ لَوْلَاهُ ، وَلَا لَوَالِدِهِ ، وَلَا لَرَفِيقِهِ . وَلَا يَقْضَى وَهُوَ غَضَبَانُ ، وَلَا جَانِحٌ ، وَلَا عَطَشَانُ ، وَلَا مَهْمُومٌ ، وَلَا فَرَحَانٌ ، وَلَا مَرِيضٌ ، وَلَا نَعْسَانٌ ، وَلَا حَاقِنٌ ، وَلَا ضَجْرَانٌ ، وَلَا فِي حَرٍّ مُزَعِجٍ ، وَبَرْدٍ مُؤْلِمٍ ، فَإِنْ فَعَلَ نَفَذَ حُكْمَهُ . وَلَا يَجْلِسُ فِي الْمَسْجِدِ لِلْحُكْمِ ، فَإِنْ اتَّفَقَ جُلُوسُهُ فِيهِ وَحَضَرَ خَصْمَانِ حَكَمَ بَيْنَهُمَا ، وَيَجْلِسُ بِسَكِينَةٍ وَوَقَارٍ ، وَيَحْضُرُ الشُّهُودَ وَالْفُقَهَاءَ وَيَشَاوِرُهُمْ فِيمَا يُشْكِلُ . وَإِنْ لَمْ يَتَضَحَّ آخَرُهُ وَلَمْ يَتَلَدَّ غَيْرُهُ فِي الْحُكْمِ ، وَيَبْدَأُ بِالْخُصُومِ بِالْأَوَّلِ فَالْأَوَّلُ فِي خُصُومَةٍ فَقَطْ ، فَإِنْ اسْتَوَا أَقْرَعَ ، وَيُسَوَّى بَيْنَهُمَا فِي الْمَجْلِسِ وَالْإِقْبَالِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا كَافِرًا ، فَيَقْدَمُ الْمُسْلِمُ عَلَيْهِ فِي الْمَجْلِسِ ، وَلَا يَعْتَفُ أَحَدُهُمَا ، وَلَا يَلْقَنَهُ ، وَلَهُ أَنْ يَشْفَعَ وَيُؤَدِّيَ عَنْ أَحَدِهِمَا مَا لَزِمَهُ ، وَيَنْظُرَ أَوَّلَ شَيْءٍ فِي الْمَجْبُوسِينَ ، ثُمَّ فِي الْآيَتَامِ ، ثُمَّ فِي اللَّقَطَةِ .

(فصل) إِذَا ادَّعى الخصم دعوى غير صحيحة لم يسمعها ، وإن كانت صحيحة قال للآخر ما تقول ؟ فإذا أقر لم يحكم عليه إلا بطلب المدعى ،

( فالأفضل أن لا يقبلها ) وإذا قبلها آثاب عليها ( ولا يحكم لولده ، ولا لوالده . ولا لرفيقه ) ولا لشريكه ( ولا يقضى وهو غضبان ، ولا جانح ، ولا عطشان ، ولا مهموم ) بمصيبة أو غيرها ( ولا فرحان ) فرحاً مفرطاً ( ولا مريض ) مرضاً مؤلماً ( ولا نعان ) أي عند غلبته ( ولا حاقن ) بأن غلبه ريح في بطنه ومثله البول والغائط ( ولا ضجران ) أي عنده ملل ومأمة ، ولا تعب ، ولا شيطان ( ولا في حرٍّ مزعج ، و ) لا ( بردٍ مؤلم فإن فعل ) وحكم في هذه الأحوال ( نفذ حكمه ، ولا يجلس في المسجد للحكم ) سونا له عن المشاجرات وارتفاع الأصوات ( فإن اتفق جلوسه فيه وحضر خصمان حكم بينهما ) من غير كرامة ( ويجلس ) للحكم ( بسكينة ووقار ) لا بحفظة وطيش ( ويحضر الشهود ) أي شهود إثبات الحقوق ( والفقهاء ويشاورهم فيما يشكلك ) عليه ( وإن لم يتضح آخره ، ولا ينفذ غيره في الحكم ) وإن كان أعلم منه وهذا في قاضي غير انحصورة . أما هو فينفذ غيره ( ويبدأ بالخصوم ) إذا كانوا متعددين ( بالأول فالأول ) لكن لا يقدم إلا ( في خصومة فقط ) والمراد بالخصومة الدعوى ( فإن استوا ) أي الخصوم في الحجىء ( أقرع ) بينهم ( ويسوى ) انفاضى ( بينهما ) أي الخصمين ( في المجلس ) بأن يجلسهما بين يديه ( والاقبال ) بالقيام والنظر لهما والاستماع وطلاقة الوجه ( وغير ذلك ) من وجوه الأكرام ( إلا أن يكون أحدهما كافراً فيقدم المسلم عليه في المجلس ) وغيره من سائر وجوه الأكرام ( ولا يعنف أحدهما ، ولا يلقنه ) حجة ، ولا شهادة ( وله أن يشفع ) بأن يطلب من الخصمين أن يصطلحا ( ويؤدّي عن أحدهما ما لزمه ) من الحق ( وينظر أول ) كل ( شيء في المجبوسين ) لأن الحبس عذاب ( ثم في الآيتام ثم في اللقطة ) والوقف العام .

(فصل) في صفة القضاء . ( إذا ادَّعى الخصم دعوى غير صحيحة ) لفقد شرط من شروطها ( لم يسمعها ) فلا يسأل خصمه عن شيء ( وإن كانت صحيحة قال ) القاضي ( للآخر ) وهو للمدعى عليه ( ما تقول ) لتفصل الخصومة إما باقراره فيترتب عليه حكمه أو بانكاره فينظر هل لخصمه بينة أم لا فصحة الدعوى لا تتوقف على سؤال للمدعى القاضي أن يسأل المدعى عليه بل متى ادعى دعوى ملزمة سأل القاضي المدعى عليه الخروج من الدعوى ( فإذا أقر ) للمدعى عليه بالمدعى به ( لم يحكم عليه إلا بطلب المدعى ) فيقول القاضي قد أقر لك بالمدعى به فإذا تريد

وإذا

وَإِذَا أَنْكَرَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْبُدْعَى بَيْنَهُ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ بِيَمِينِهِ ، وَلَا يَحْلِفُهُ إِلَّا بَطْلَبَ الْمُدْعَى ،  
فَإِنْ أَمْتَنَعَ مِنَ الْيَمِينِ رَدَّهَا عَلَى الْمُدْعَى ، فَإِنْ حَلَفَ اسْتَحَقَّ ، وَإِنْ أَمْتَنَعَ صَرَفَهُمَا ، وَإِنْ سَكَتَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ  
فَلْيُقْلَلْ لَهُ إِنْ أَجَبَتْ وَإِلَّا رَدَّتْ الْيَمِينُ عَلَيْهِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِبْ رَدَّتْ الْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى فَيَحْلِفُ وَيَسْتَحَقُّ ،  
وَإِنْ كَانَ الْقَاضِي يَعْلَمُ وَجُوبَ الْحَقِّ ، فَإِنْ كَانَ فِي حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ الزَّانَا وَالسَّرَقَةُ وَالْمُحَارَبَةُ وَالشُّرْبُ  
لَمْ يَحْكَمْ بِهِ ، وَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ حَكَمَ بِهِ ، وَإِذَا لَمْ يَعْرِفْ لِسَانَ الْخَصْمِ رَجَعَ فِيهِ إِلَى عَدْلٍ يَعْرِفُ بِشَرِطٍ  
أَنْ يَكُونَ عَدَدًا يَثْبُتُ بِهِ ذَلِكَ الْحَقُّ ، وَإِذَا حَكَمَ بِشَيْءٍ فَوَجَدَ النَّصَّ أَوْ الْإِجْمَاعَ أَوْ الْقِيَاسَ الْجَلِيَّ بِخِلَافِهِ  
نَقَضَهُ ، وَلَا تَصِحُّ الدَّعْوَى إِلَّا مِنْ مُطْلَقِ النَّصْرِ ، وَلَا تَصِحُّ دَعْوَى الْمَجْهُولِ إِلَّا فِي مَسَائِلَ مِنْهَا الْوَصِيَّةُ ،  
فَإِنْ ادَّعَى دَيْنًا ذَكَرَ الْجَنَسَ وَالْقَدْرَ وَالصِّفَةَ ، أَوْ عَيْنًا يُمْكِنُ تَعْيِينُهَا ،

( وَإِذَا أَنْكَرَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمُدْعَى بَيِّنَةٌ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ بِيَمِينِهِ ، وَلَا يَحْلِفُهُ ) أى لا يحلف القاضي المدعى  
عليه ( إلا بطلب المدعى ) فلو حلفه قبل طلبه لم يعتد به وكذا لو حلف المدعى عليه قبل حليف القاضي له ( فان  
امتنع ) المدعى عليه ( من اليمين ) بأن قال لا أحلف أو أنا ناكل ( ردها على المدعى ) إن كان هو صاحب الحق  
وإلا بأن كان وليا لصبي أو مجنون وادعى لهما حقا فلا يحلف يمين الرد بل يؤخر اليمين لسكمال المولى عليه ( فان  
حلف ) للمدعى يمين الرد ( استحق ) المدعى به ( وإن امتنع ) المدعى من اليمين للردودة ( صرفهما ) عن مجلسه  
لأن الحق لا يثبت بغير الاقرار واليمين واليمين وليس بمهما شئ ، من ذلك ( وإن سكت المدعى عليه ) فلم ينكر ولم  
يقر ( فليقل له ) القاضي ( ان أجبت ) باقرار أو بانكار فالأمر ظاهر ( وإلا ) تجب ( رددت اليمين عليه ) ولو  
عرف منه جهل حكم النكول وجب عليه تعريضه بأن يقول له ان نكولك يوجب حلف المدعى ، وإذا حلف ثبت  
مدعاه ، ولا تسمع بينتك بعده بإبراء ونحوه ( فان لم يجب ) بعد ما ذكر القاضي له ما ذكر ( ردت اليمين على المدعى  
فيحلف ويستحق ) المدعى به ( وان كان القاضي يعلم وجوب الحق ) على المدعى عليه ( فان كان ) ذلك ( في حدود  
الله تعالى وهو الزنا والسرقه والمحاربة والشرب ) للخمر ( لم يحكم به ) أى بطله في الحدود ( وإن كان ) ماعله  
واضا ( في غير ذلك حكم به ) أى بطله ( وإذا لم يعرف لسان الخصم رجع فيه إلى عدل يعرف ) تلك اللغة ( بشرط  
أن يكون عددا يثبت به ذلك الحق ) فان كان لا يثبت إلا برجلين كالتكاح اشترط في ترجمته رجلان وهكذا  
( وإذا حكم ) القاضي ( بشئ فوجد النص ) من الكتاب أو السنة الصحيحة في القاضي المجتهد أو نص الإمام في التقليد  
( أو الاجماع ، أو القياس الجلي ) وهو ما قطع فيه بنى الفارق للزور بين الأصل والفرع أو بعده ( بخلافه ) أى  
خلاف ما حكم به ( نقضه ) أى الحكم أى بأن أن لا يحكم ( ولا تصح الدعوى ) من المدعى وهو من يخالف قوله  
الظاهر ، والمدعى عليه من يوافقه ، وقيل للمدعى من لو سكت لترك والمدعى عليه من لو سكت لم يترك وعلى كل فلا  
تسمع الدعوى ( إلا من مطلق التصرف ) وأما الصبي والمجنون والسفيه فلا تصح دعواهم ويشترط في المدعى عليه  
أن يكون مكلفا ( ولا تصح دعوى المجهول ) من دين أو عين ( إلا في مسائل منها الوصية ) كما إذا ادعى على  
إنسان أن مورثه أوصى له بثوب فتصح دعوى الثوب وهو مجهول ( فان ادعى دينا ) كالقرض والسلم ( ذكر  
الجنس والقدر والصفة ) كانه قطعة ذهب تصاح أو مكسرة ظهريه أو عمودية ( أو ) ادعى ( عينا يمكن تعيينها )  
كانت دارا عينا بأن يترضى للباحية والبلدة والمحلة والسكة وبين الحدود ،

وَالْإِذَا ذَكَرَ صِفَاتَهَا ، فَإِنْ أَنْكَرَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ مَا ادَّعَاهُ صَحَّ الْجَوَابُ . وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَى شَيْئًا ، فَإِنْ كَانَ الْمُدَّعَى بِهِ عَيْنًا فِي يَدِ أَحَدِهِمَا فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ يَمِينُهُ ، فَإِنْ كَانَ فِي يَدَيْهِمَا حَلْفًا وَجُعِلَ بَيْنَهُمَا نَصَفَيْنِ ، وَمَنْ لَهُ حَقٌّ عَلَى مُنْكَرٍ فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَهُ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، فَإِنْ كَانَ مُقْرَأً فَلَا .

### (بَابُ الشَّهَادَةِ)

تَحْمِلُهَا وَأَدَاؤُهَا فَرَضُ كَفَايَةٍ : فَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا هُوَ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ أَجْرَةً حِينَئِذٍ ، فَإِنْ لَمْ يَتَّعِنْ فَلَهُ الْأَخْذُ ، وَلَا تُقْبَلُ إِلَّا مِنْ حُرٍّ مُكَلَّفٍ نَاطِقٍ مُسْتَقِظٍ حَسَنِ الدِّيَانَةِ ظَاهِرِ الْمُرُوءَةِ ، فَلَا تُقْبَلُ مِنْ مُغْفَلٍ ، وَلَا مِنْ صَاحِبِ كِبِيرَةٍ ، وَلَا مِنْ مُدْمِنٍ عَلَى صَغِيرَةٍ ، وَلَا مِنْ لَامِرُوءَةٍ لَهُ كَكُنَاسٍ وَقِيمٍ حَمَامٍ وَتَحَوَّرَ ذَلِكَ ،

(وَالَا) بِمَكْنِ تَعْيِينِهَا بِأَنْ تَكُونَ مَقُولَةً كَحِمَارٍ مِثْلًا وَهِيَ ثَابِتَةٌ عَنِ الْبَلَدِ (ذَكَرَ صِفَاتَهَا) الْمَعْتَبَرَةُ فِي بَابِ السَّلَامِ إِنْ كَانَتْ الْعَيْنُ بَاقِيَةً أَوْ تَالِفَةً وَهِيَ مِثْلِيَّةٌ فَإِنْ كَانَتْ مَقْشُورَةً وَهِيَ تَالِفَةٌ ذَكَرَ قِيَمَتَهَا دُونَ صِفَاتِهَا (فَإِنْ أَنْكَرَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ مَا ادَّعَاهُ) الْمُدَّعَى بِأَنْ قَالَ فِي الْعَيْنِ : لَيْسَتْ لَهُ . وَفِي الدِّينِ لَيْسَ لَهُ فِي ذِمَّتِي (صَحَّ الْجَوَابُ وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ : لَا يَسْتَحِقُّ عَلَى شَيْئًا ، فَإِنْ كَانَ الْمُدَّعَى بِهِ عَيْنًا فِي يَدِ أَحَدِهِمَا) وَلَا بَيْنَةَ (فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ) أَيْ قَوْلٌ مِنْ هِيَ يَمِينُهُ ، فَإِنْ كَانَ فِي يَدَيْهِمَا حَلْفًا (أَيْ حَلْفٌ كُلُّ وَاحِدٍ مِمَّنَا عَلَى نَفْسِ كَوْنِهِ لِلْآخِرِ) وَجُعِلَ بَيْنَهُمَا نَصَفَيْنِ ، وَمَنْ لَهُ حَقٌّ عَلَى مُنْكَرٍ فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَهُ مِنْ مَالِهِ (أَيْ الْمُنْكَرُ) (بِغَيْرِ إِذْنِهِ) إِنْ ظَفَرَ بِهِ لَكِنْ يَقْدَمُ جَنْسُ حَقِّهِ إِنْ وَجَدَهُ وَإِلَّا أَخْذَهُ وَبَاعَهُ وَاشْتَرَى بِهِ جَنْسَ حَقِّهِ هَذَا فِي دِينِ الْآدَمِيِّ ، أَمَّا دِينُ اللَّهِ تَعَالَى كَزَكَاةِ امْتِنَاعِ الْمَالِكِ مِنْ إِدَائِهَا فَلَيْسَ لِلْمُسْتَحِقِّ الْأَخْذُ مِنْ مَالِهِ إِنْ ظَفَرَ لَأَنَّهُا تَتَوَقَّفُ عَلَى النِّيَّةِ (فَإِنْ كَانَ مُقْرَأً) مِنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ (فَلَا) يَأْخُذُ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ .

### (بَابُ الشَّهَادَةِ)

بِالْأَفْرَادِ وَإِنْ كَانَتْ مَتَنَوِّعَةً لِأَنَّ أَلْ جَانِسِيَّةً (تَحْمِلُهَا) هُوَ مَعَايِنَةُ الشَّهُودِ عَلَيْهِ (وَأَدَاؤُهَا) عِنْدَ الْحَاكِمِ عَلَى طَبَقِ مَا عَيْنَ (فَرَضُ كَفَايَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا هُوَ) ائْتَدَ غَيْرُهُ أَوْ لِكَوْنِهِ غَيْرُ صَالِحٍ (تَعَيَّنَ عَلَيْهِ) فَيَصِيرُ كُلُّ مَنْ تَحْمِلُ وَالْأَدَاءُ فَرَضُ عَيْنٍ (وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ) عَلَيْهِ (أَجْرَةً حِينَئِذٍ) أَيْ عِنْدَ التَّعَيُّنِ (فَإِنْ لَمْ يَتَّعِنْ) عَلَيْهِ (فَلَهُ الْأَخْذُ) أَيْ أَخْذُ الْأَجْرَةِ مِنَ الشَّهُودِ لَهُ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ الْأَخْذُ وَإِنْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ (وَلَا تُقْبَلُ) الشَّهَادَةُ (إِلَّا مِنْ حُرٍّ) فَلَا تُقْبَلُ مِنْ فِيهِ رِقٍّ (مُكَلَّفٍ) فَلَا تُقْبَلُ مِنْ صَبِيٍّ وَجُنُونٍ (نَاطِقٍ) فَلَا تُقْبَلُ مِنَ الْآخَرَسِ (مُسْتَقِظٍ) فَلَا تُقْبَلُ مِنْ مُغْفَلٍ (حَسَنِ الدِّيَانَةِ) أَيْ عَدْلٍ (ظَاهِرِ الْمُرُوءَةِ) وَهِيَ التَّخَلُّقُ بِخُلُقِ أَمْثَالِهِ (فَلَا تُقْبَلُ مِنْ مُغْفَلٍ) وَهُوَ مَنْ كَثُرَ غُلْطُهُ وَنِسْيَانُهُ (وَلَا مِنْ صَاحِبِ كِبِيرَةٍ) وَهِيَ كُلُّ جَرِيمَةٍ تَوْذُنُ بِقِلَّةِ اكْتِرَافِ مَرْتَكِبِهَا بِالْبَدِينِ كَقَتْلِهِ وَزَنَاهُ وَقَفَفَ وَشَهَادَةُ زَوْجٍ (وَلَا مِنْ مُدْمِنٍ عَلَى صَغِيرَةٍ ، وَلَا مِنْ لَامِرُوءَةٍ لَهُ كَكُنَاسٍ وَقِيمٍ حَمَامٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ) كَأَكْلِ

وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْأَعْمَىٰ فِيمَا تَحْمَلُ قَبْلَ الْعَمَىٰ ، وَلَا تُقْبَلُ فِيمَا تَحْمَلُ بَعْدَهُ إِلَّا بِالْإِسْتِغَاثَةِ أَوْ أَنْ يُقَالَ فِي أَذَنِهِ شَيْءٌ فَيَمْسُكُ الْقَاتِلَ وَيَحْمِلُهُ إِلَى الْقَاضِي وَيَشْهَدُ بِمَا قَالَ هَذَا لَهُ ، وَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الشَّخْصِ لَوْلَدِهِ وَوَالِدِهِ وَلَا شَهَادَةُ مَنْ يَجُرُّ لِنَفْسِهِ نَفْعًا ، وَلَا مَنْ يَدْفَعُ عَنْهَا ضَرَرًا ، وَلَا شَهَادَةُ الْعَدُوِّ عَلَى عَدُوِّهِ ، وَلَا شَهَادَةُ الشَّخْصِ عَلَى فِعْلٍ نَفْسِهِ فَيُقْبَلُ فِي الْمَالِ وَمَا يَقْصُدُ مِنْهُ الْمَالُ كَالْبَيْعِ رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ أَوْ شَاهِدٌ مَعَ يَمِينٍ الْمُدَّعَى ، وَمَا لَا يَقْصُدُ مِنْهُ الْمَالُ كَالنِّكَاحِ وَالْحُدُودِ لَمْ يُقْبَلْ فِيهِ إِلَّا شَاهِدَانِ ذَكَرَانِ ، وَلَا يُقْبَلُ فِي الزَّوْنِ وَاللُّوَاطِ وَإِتْيَانِ الْبَيْمَةِ إِلَّا أَرْبَعَةٌ ذُكُورٌ ، وَيُقْبَلُ فِيمَا لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ الرَّجَالُ كَالْوِلَادَةِ رَجُلَانِ ، أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ، أَوْ أَرْبَعٌ نِسَاءً ؛ وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ بِالْصَّوَابِ . تَمَّ الْكِتَابُ .

(وتقبل شهادة الأعمى فيما تحمله) - (قبل العمى ، ولا تقبل فيما تحمله) - (بعده إلا بالاستغاضة) بين الناس، أي التماسع (أو أن يقال في أذنه شيء فيمسك القاتل ويحمله إلى القاضي ويشهد بما قال) ويقول (هذا له) أي لفلان المشهود له (ولا تقبل شهادة الشخص لولده، ووالده، ولا شهادة من يجر لنفسه نفعًا، ولا من يدفع عنها ضررًا) كأن شهد لرفيقه (ولا شهادة العدو على عدوه) وهو من يحزن لفرخه ويفرح لحزنه والمراد العدواة الظاهرة الدنيوية ولو بما يدل عليها كخصامة، بخلاف الباطنة والعدواة الدينية (ولا) تقبل (شهادة الشخص على فعل نفسه) كالحاكم يشهد على حكمه (فيقبل في المال) كالقرض (وما يقصد منه المال كالبيع رجلان أو رجل وامرأتان أو شاهد مع يمين المدعى ، وما لا يقصد منه المال كالنكاح والحدود) والطلاق والرجعة (لم يقبل فيه) أي في إثباته (إلا شاهدان ذكران ، ولا يقبل في الزنا واللواط وإتيان البيمة إلا أربعة ذكور) تقبل شهادتهم يشهدون أنهم رأوه أدخل حشفته في فرجها بالزنا (ويقبل فيما لا يطلع عليه الرجال كالولادة) والبكارة والحيض والرضاع (رجلان أو رجل وامرأتان أو أربع نسوة) وتقدم في باب الصوم ثبوته، أي الصوم بواحد فيشهد شهادة حسبة . وهي الشهادة من غير طلب أنه رأى هذه الليلة الهلال ، ومثل الصوم الشهادة في حق الله تعالى كأن يشهد أن فلانا ترك الصلاة أو الزكاة أو الصوم فكل ذلك تجوز فيه شهادة الحسبة (والله سبحانه وتعالى أعلم) من كل ذي علم (بالصواب) أي موافق الواقع وهو مرادف الحق وهو واحد؛ فمن صادفه من المجتهدين فهو للصيب وله أجران ومن لم صادفه فهو مخفي له أجر على اجتهداه وهو معذور وهذا في الفروع . وأما في أصول الدين فالخطي فسا غير معذور .

وهذا آخر ما يسره الله في شرح هذا الكتاب المسمى «بعمدة المهالك وغدة الناسك» على مذهب الإمام محمد بن إدريس الشافعي رضي الله عنه ، وهو العلامة أبي العباس أحمد المشهور بابن النقيب رحمه الله وأثابه رضاء .  
أسألكم أن يحفظنا بطلن في الدارين ويعم النفع به ، ويحمله خالصا من شوائب الرياء ، ويظهر قلوبنا بما يبعثنا عن حضرته من كل داء . ربنا آتس في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ، وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وجميع عييه آمين .

(وَيْمًا ثَقَلَ فِي مَدْحِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ ، وَإِنْ كَانَتْ مَنَاقِبُهُ  
لَا تُحْصَى ، وَفَضَائِلُهُ لَا تُسْتَقْصَى ، هَذِهِ الْآيَاتُ ) .

يَا مَنْ يُرِيدُ مِنَ السَّمَادَةِ جُلُهَا . مَا أَنْتَ حَقًّا قَدْ عَرَفْتَ مَحَلَّهَا  
فَانْصَحْ مَقَالَةَ نَاصِحٍ لَكَ حَلَّهَا . إِنَّ الْمَذَاهِبَ خَيْرَهَا وَأَجَلَّهَا  
مَا قَالَهُ الْحَبْرُ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ .

أَرْضَاهُ مَوْلَاهُ . فَنَالَ الْمَطْلَبَا . وَحَبَّاهُ فَضْلًا زَائِدًا نِعَمَ الْحَبَا  
لَمَّا رَأَيْتُ لَهُ السَّيِّدَ الْأَطْيَبَا . فَاخْتَرْتُهُ وَجَعَلْتُهُ لِي مَذْهَبَا  
وَعَدَدْتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَافِعِي .

أَكْرَمَ بِهِ سِبْطًا كَرِيمًا وَابْنَ عَمِّ . لِلْمُنْطَفَى الْمُخْتَارِ سَنَ الْخَيْرِ عَمِّ  
وَرَدَ الْحَدِيثُ لَهُ بِهِ الْفَخْرُ الْأَثَمُ . عَالِمٌ قُرَيْشٍ فِيهِ نَصْرٌ كَالْعَلَمِ  
هُوَ فِيهِ فَرْدٌ مَالَهُ مِنْ شَافِعٍ .



## فهرس

### أنوار المسالك شرح عمدة السالك وعدة الناسك

صفحة	صفحة
٨٩	٢ خطبة الكتاب
٩٠	٤ كتاب الطهارة
٩١	٧ فصل في بيان الأواني التي تحمل منها الطهارة
٩٤	والتي لا تحمل منها، وحكم للضبب بالذهب أو الفضة
٩٥	٨ فصل في السواك ٩ باب الوضوء
٩٩	١٤ باب المسح على الخفين
١٠١	١٦ باب أسباب الحدث
١٠٣	١٩ باب قضاء الحاجة
١٠٨	٢١ باب الغسل
١٠٩	٢٣ فصل في كيفية الغسل
١١٠	٢٤ فصل في بيان جملة من الأغسال السنوية
١١١	باب التيمم
١١٢	٣٠ باب الحيض والنفاس والاستحاضة
١١٣	٣١ باب النجاسات
١١٨	٣٥ كتاب الصلاة ٣٥ باب للواقيت
١٢٤	٣٩ باب الأذان والإقامة
١٢٥	٤١ باب طهارة البدن والثوب وموضع الصلاة
١٣٠	٤٣ باب ستر العورة
١٣١	٤٤ باب استقبال القبلة
١٣٥	٤٦ باب صفة الصلاة
١٤٥	٥٨ باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها وما يجب
١٤٨	٦١ باب صلاة التطوع
١٥٠	٦٥ باب سجود السهو
١٥١	٦٧ فصل في سجود التلاوة
١٥٢	٦٨ باب صلاة الجماعة
١٥٤	٧٤ فصل في أولى الناس بالإمامة
١٥٦	٧٥ فصل فيما يتعلق بتوقف الإمام والمأموم
١٥٧	٧٧ باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها
١٥٩	٧٨ باب كيفية صلاة المريض وغيره
١٦١	٧٩ باب كيفية صلاة المسافر وغيره من القصر والجمع
	٨٢ باب صلاة الخوف ٨٣ باب ما يحرم لبسه
	٨٥ باب صلاة الجمعة

صفحة	صفحة
٢٢١ فصل فيما يثبت الخيار من العيوب	١٦٣ فصل في بيع الثمار
٢٢٣ كتاب الصداق	فصل في أحكام البيع قبل قبضه
٢٢٥ فصل في الوليمة	١٦٤ فصل في اختلاف المتبايعين
٢٢٦ باب معاشررة الأزواج	١٦٥ باب السلم
٢٢٨ باب النفقات	١٦٦ فصل في أحكام القرض
٢٣١ فصل في مؤنة القريب	١٦٧ باب الرهن
٢٣٢ فصل في الحضنة	١٦٨ باب التفليس
٢٣٣ باب الطلاق	١٦٩ باب الحجر
٢٣٧ فصل في الخلع	١٧٠ باب الخوالة
٢٣٨ فصل في الشك في الطلاق	١٧١ باب الضمان
فصل في الرجعة	١٧٢ باب الشركة
٢٣٩ فصل في الإيلاء	١٧٤ باب الوكالة
٢٤٠ باب العدة	١٧٦ باب الوديعة
٢٤٤ فصل في الاستبراء	١٧٧ باب العارية
٢٤٥ فصل فيما يلحق من النسب وما لا يلحق	١٧٩ باب القصب
٢٤٦ فصل في القذف واللعان	١٨١ باب الشفعة
٢٤٧ كتاب الجنائيات	١٨٢ باب القراض
٢٥٠ فصل في الديات	١٨٤ باب المساقاة
٢٥٣ فصل في كفارة الميت	فصل في المزارعة والمخابرة
فصل في قتال الغاة ودفع الصائل	١٨٥ باب الاجارة
٢٥٤ باب الميصال	١٨٨ فصل في الجمالة
٢٥٧ باب النسيئة	١٨٩ باب اللقطة واللقيط
٢٥٩ باب الحدود	١٩١ فصل في حكم التقاط اللقيط
٢٦١ باب القذف	١٩٢ باب المسابقة
٢٦٢ باب السرقة	١٩٣ باب الوقف
٢٦٣ فصل في حد قاطع الطريق	١٩٥ باب العتق
فصل في حد الشرب	١٩٧ فصل في الكتابة
٢٦٤ فصل في التعزير	١٩٨ فصل في حكم أمهات الأولاد
٢٦٦ فصل في الخلو ف عليه	باب الوصية
٢٦٨ فصل في كفارة اليمين	٢٠٢ كتاب الفرائض
باب الأقضية	٢٠٤ فصل في ميراث أهل القروض
٢٧٠ فصل في صفة القضاء	٢٠٨ فصل في الحجب
٢٧٢ باب الشهادة	٢٠٩ فصل في المصبات
(تمت)	٢١١ كتاب التكاثر
	٢١٩ فصل في تسليم الزوجة للزوج
	فصل في وائع التكاح



